

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (شرح كتاب الجمل للزجاجي -
تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) دراسة وتحقيق) للطالب حسين علي لفته
السعدي قد جرى بإشرافي في كلية الآداب - جامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات
درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها .

التوقيع :

الاسم : الأستاذ الدكتور

طه محسن

(المشرف)

التاريخ : / / ٢٠٠٣

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : الأستاذ الدكتور

جميل نصيف

رئيس قسم اللغة العربية ولجنة الدراسات العليا

التاريخ : / / ٢٠٠٣

رقم الترخيص ٢٧٤
التاريخ ٩/١٢/٢٠٢٠

٤١٠
س٢٨٤


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأن الاطروحة الموسومة بـ (شرح كتاب الجمل للزجاجي - تأليف طاهر بن احمد بن بابشاذ (ت ٦٩ هـ) دراسة وتحقيق) للطالب حسين علي لفته ياس السعدي . وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونعتقد أنها جديرة بالقبول وبتقدير (م.م.م) نيل درجة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها .


عضو اللجنة

الاسم: أ. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي
التوقيع :


عضو اللجنة

الاسم : أ. م. د. نهاد حسوبي صالح
التوقيع :

عضو اللجنة (المشرف)

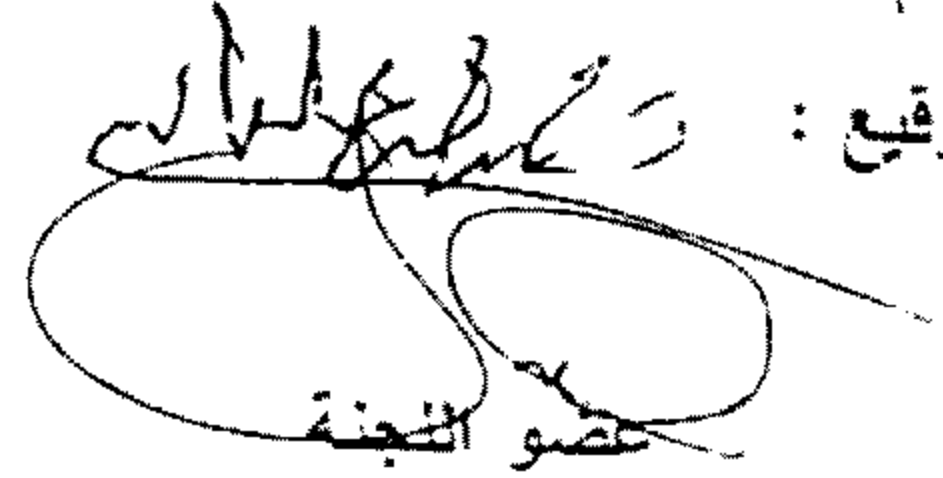
الاسم : أ. د. طه محسن عبد الرحمن
التوقيع :

رئيس اللجنة

الاسم : أ. د. خديجة عبد الرزاق الحديثي
التوقيع :

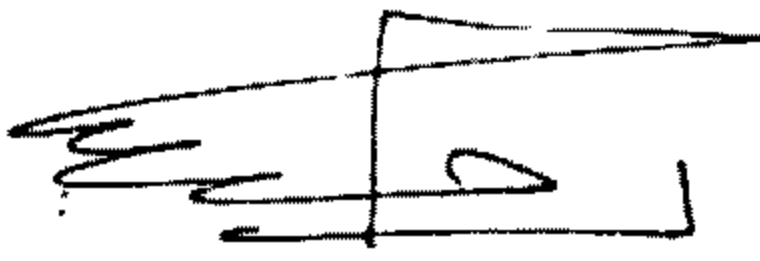
عضو اللجنة

الاسم : أ. د. عبد الجبار النايه
التوقيع :


عضو اللجنة

الاسم : أ. م. د. مهدي صالح الشمري
التوقيع :

صادق مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد على قرار لجنة المناقشة .


العميد

أ. د. بهجة كامل عبد اللطيف

التوقيع :

التاريخ : ٢٠٠٣ / ١٢ / ٢



الإهداء

إلى الصادق الأمين محمد رسول الله، صلوات الله عليه،

وعلى آله، والصالحين من عبادِهِ .

واليه نشكر أناساً أخذوا من الدين ما قاربهم من الدنيا،

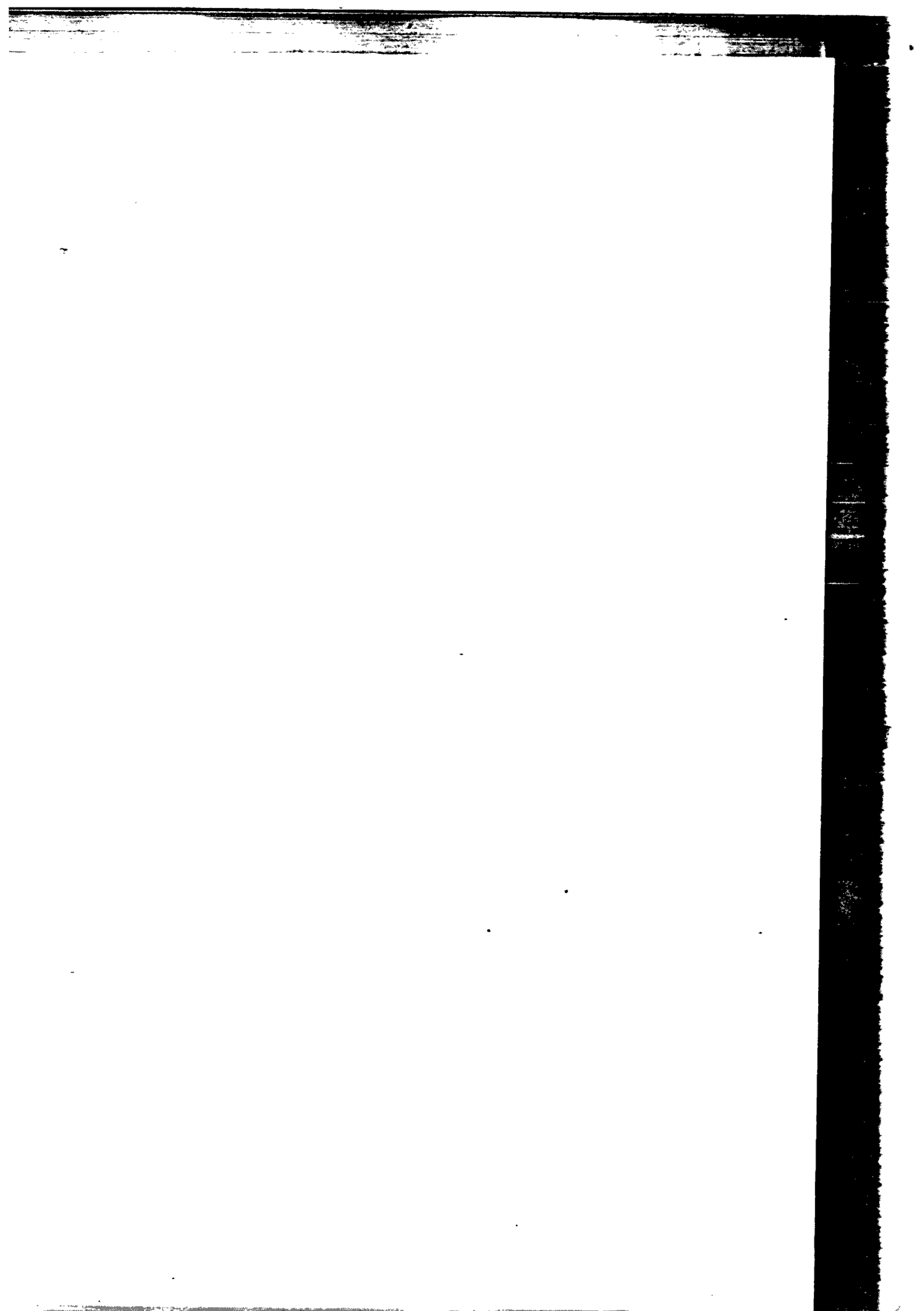
ونحن نستقبل الله عثرة الغفلة .

﴿يا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ

فَأَوْفِرْ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ﴾ .

يوسف : آية ٨٨

حسين علي السعدي



المحتوى

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
	﴿المقدمة الدراسية﴾
٥	التمهيد : كتاب (الجمال) للزجاجي وشارحه ابن بابشاذ
٥	١. الزجاجي وكتابه الجمال
٦	٢. ابن بابشاذ ومكنته العلمية
٩	القسم الأول : شرح كتاب النجم
٩	أولاً. اسم الكتاب ونسبته الى المؤلف
١٠	ثانياً. زمن تأليف الكتاب
١٠	ثالثاً. دوافع الشرح
١١	رابعاً. منهج الكتاب
٢٠	خامساً. موارد الكتاب
٢٥	سادساً. أثر الكتاب في المؤلفات اللاحقة
٣٤	القسم الثاني : النحو في الكتاب
٣٤	- المصطلح النحوي
٣٨	- الحدود
٤١	- الشواهد والاستنباط
٥٥	- القياس
٥٦	- الشذوذ
٥٨	- العلة
٦١	- العامل النحوي
٦٣	- الخلاف النحوي
٦٥	- مذهب النحوي
٦٦	- موقفه من النحويين
٧٣	- مسائله الانفرادية
٧٨	- قيمة الكتاب

الصفحة	الموضوع
٧٩	وصف المخطوطات ومنهج التحقيق
٧٩	أولاً. وصف المخطوطات
٨٤	ثانياً. منهج التحقيق
	﴿ النص المحقق ﴾
١	[المقدمة]
٩	- الأسماء الموصولة ، الأسماء التي لا تتصرف
١٤	- باب الاعراب
١٩	- باب علامات الاعراب
٢٠	- باب علامات النصب
٢١	- باب علامات الجر
٢٣	- باب علامات الجزم
٢٥	- باب الأفعال
٣٠	- باب التنبيه
٣٢	- باب الجمع
٣٦	- باب الفاعل والمفعول به
٤٤	- باب ما يتبع الاسم في إعرابه
٤٥	- باب النعت
٥٤	- باب العطف
٦٢	- باب التأكيد
٦٨	- باب البذل
٧٤	- باب قسمة الأفعال في التعدي
٧٦	- باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية
١٠٠	- باب الابتداء
١١٢	- باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره
١٢٠	- باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار
١٤٠	- باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

الصفحة	الموضوع
١٥٩	- باب الفرق بين إنَّ وأنَّ
١٦٨	- باب حروف الخفض
١٧٤	- باب حتَّى في الاسماء
١٧٩	- باب القسم
١٨٦	- باب ما لم يسم فاعله
١٩١	- باب من مسائل ما لم يسم فاعله
١٩٥	- باب اسم الفاعل
٢٠٣	- باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل
٢٠٦	- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢١١	- باب التعجب
٢٣٥	- باب نعم ونس
٢٣٨	- باب جدًا
٢٥٢	- باب الدخيلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثلهما يفعل به الآخر
٢٥٢	- باب ما يجوز تقديمه من المضممر على الظاهر وما لا يجوز
٢٦٩	- باب المصادر التي تعمل عمل الفعل
٢٧٤	- باب العدد
٢٨٤	- باب تعريف العدد
٢٨٥	- باب ثلثي اثنين وثالث ثلاثة
٢٨٧	- باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى
٢٩٠	- باب كم
٢٩٥	- باب مذ ومث
٣٠١	- باب الجمع بين إنَّ وكان
٣٠٣	- باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد
٣٠٥	- باب الاضافة

الصفحة	الموضوع
٢٠٦	- باب التأريخ
٢٠٨	- باب النداء
٢١٨	- باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف
٢٢٠	- باب إضافة المنادى الى المتكلم
٢٢١	- باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء
٢٢٣	- باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ، ولا يستعمل في غيره
٢٢٣	- باب الاستغاثة
٢٤٧	- باب ما رحمت الشعراء في غير النداء اضطراراً
٢٤٨	- باب الندية
٢٥١	- باب المعرفة والنكرة
٢٥٧	- باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية
٢٦٥	- باب الجواب بالفاء
٢٦٦	- باب أو
٢٦٧	- باب الواو
٢٦٨	- باب وحده
٢٦٩	- باب من مسائل حتى في الأفعال
٢٧١	- باب من مسائل الفاء
٢٧٢	- باب من مسائل إذن
٢٧٣	- باب من مسائل (أن) الخفيفة
٢٧٤	- باب أفعال المقاربة
٢٧٩	- باب من المفعول المحمول على المعنى
٢٨٢	- باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية
٢٨٣	- باب الأمر والنهي
٢٨٩	- باب ما يجزم من الجوابات
٢٨٩	- باب الجزاء
٢٩٨	- باب ما ينصرف وما لا ينصرف

الصفحة	الموضوع
٤٢٧	- باب أسماء القبائل والصور والأحياء والبلدان
٤٣١	- باب ما جاء من المعدول على فُعال
٤٣٢	- باب الاستثناء
٤٤٨	- باب الاستثناء المقدم
٤٤٩	- باب الاستثناء المنقطع
٤٥٠	- باب النفي - (لا)
٤٥٥	- باب دخول ألف الاستفهام على (لا)
٤٥٦	- باب التمييز
٤٥٩	- باب الإغراء
٤٦٣	- باب التصغير
٤٦٧	- باب تصغير الثلاثي
٤٧١	- باب تصغير الرباعي
٤٧٢	- باب تصغير الخماسي وما فوقه
٤٧٨	- باب تصغير الظروف
٤٧٩	- باب تصغير الأسماء السبعة
٤٨٥	- باب النسب
٤٩٧	- باب ألف القطع وألف التوصل
٥٠٠	- باب معرفة المعرب والمبني
٥٠٥	- باب المخاطبة
٥٠٨	- باب الهمزة
٥١٣	- باب آخر من الهمزة
٥٣٥	- باب المقصور والممدود
٥٦٥	- باب المذكر والمؤنث
٥٧٢	- باب ما يؤنث من جنس الإنسان ولا يجوز تذكيره
٥٨٠	- باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره
٥٨٧	- باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان

الصفحة	الموضوع
٥٨٨	- باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه
٥٨٨	- باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا
٥٩٢	- باب الأفعال المهموزة
٥٩٥	- باب أمس
٥٩٧	- باب أسماء الفاعلين والمفعولين
٦٠٠	- باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر
٦٠٤	- باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إضماره
٦١٢	- باب ما يمتنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله
٦١٦	- باب الوقف
٦٢٠	- باب لو و لولا
٦٢٤	- باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع
٦٢٦	- باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال
٦٢٨	- باب أقسام المفعولين
٦٣٦	- باب مواضع (ما)
٦٣٧	- باب مواضع (من)
٦٣٩	- باب مواضع (أي)
٦٣٩	- باب الحكاية
٦٤٠	- باب القول
٦٤٥	- باب الحكاية بـ (من)
٦٤٩	- باب حكايات النكرات بـ (من)
٦٥٢	- باب الحكاية بـ (أي)
٦٥٣	- باب حكايات الجمل
٦٦٠	- باب من الحكاية
٦٦٢	- باب (ماذا)
٦٦٦	- باب مواضع (إن) المكسورة الخفيفة
٦٦٩	- باب مواضع (أن) المفتوحة الخفيفة

الصفحة	الموضوع
٦٧٤	- باب الجواب بـ (نعم) و (بلى)
٦٧٧	- باب (أو) و (أم)
٦٨١	- باب النون الثقيلة والخفيفة
٦٨٧	- باب الصلات
٧١٠	- باب جمع التكسير
٧١٥	- باب معرفة أبنية أقل العدد
٧١٦	- باب تكسير ما كان على أربعة أحرف وفيه حرف لين
٧٢٠	- باب تكسير ما كان على أقل
٧٢٤	- باب تكسير ما كان على (فاعل)
٧٣٠	- باب تكسير ما كان على أربعة أحرف أو خمسة
٧٣٣	- باب جمع ما كان على فَعْلَة
٧٣٧	- باب ما يجمع من الجمع
٧٣٩	- باب أبنية المصادر
٧٤٤	- باب اشتقاق أسماء المصادر
٧٤٨	- باب أبنية الأسماء
٧٥١	- باب ما يجوز للشعر استعماله في ضرورة الشعر
٧٦١	- باب الإمالة
٧٧٤	- باب أبنية الأفعال
٧٨٢	- المصادر .
	- منحص بالانكليزية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين على ما أسبغ من نعم وآلاء ، والصلاة والسلام على
النبوت بشراً ونذيراً ، محمد المصطفى ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر
الميامين ، ومن أهدى بهدية إلى يوم الدين .

وبعد فانه لا يختلف اثنان على أن العصر العباسي شهد ما لم يشهده عصر آخر
من تطور ثقافي ، وازدهار فكري في مختلف مناحي الحياة ، فسارت العلوم على مختلف
مستوياتها خطى متسارعة ، وأضحت ثمارها قريبة المتناول يسيرة القطاف ، ولا عجب ،
إذا كانت العلوم بأسرها في هذا العصر ثمرة دراسة ورأساء ومدققات في ميادين متنوعة من
المعرفة ، وتراج بين من التلاحق الفكري بين الحضارة الإسلامية المتمثلة بهذا العصر
والحضارات الأخرى ، ومن ثم كانت حصيلة هذا الامتزاج الفكري ولادة عقول نبيرة
تتفكر في الأفق سديها ، وتتفكر الغراء مؤلفاتها .

وكن من بين من لم يخصص عن هذه الحياة الذهبية من حياة أمت الإسلام ، ظهور
عناكب كبيرة من التعويل والتحويل انصب حيودهم على دراسة مسائل اللغة والنحو ،
وحدث صفوفهم مكية مرموقة في تصانيف المتصنفات ، فضلاً عما حصلوا عليه من
عناية الدارسين والباحثين ورعايتهم ، إذ أولوا نتائجهم وبحوثهم مساحة كبيرة من النظر
وشرح والتعليق بغية تيسيرها وبقيتها حياة واضحة المعتم .

وهذا الكتاب (شرح الجمل للزجاجي) تأليف طاهر بن أحمد بن بابشاد المتوفى سنة
٤٦٩ هـ ، أحياه واحداً من نفائس الكتب إذ ضم بين دفتيه الواناً من الوان المعرفة ، مما
سحب النظر ، وبغى المحتاج ، فهو ثمرة من الثمرات البانعة التي أسفرت عنها حركة
تأليف النخبة في ذلك العصر ، ومثل بين على التبحر مؤلفه ميل التأليف الجامع
لموضوعات لغوية مختلفة ، وليس ذلك إلا حصيلة اتساع باب الدرس اللغوي الذي أسسه
في ظهور مناهج جديدة في هذا الضرب من التأليف .

فتكاتب كثر نفيس لما يضم بين سطوره من مادة لغوية ونحوية مفيدة ، إذ كانت
صعوبة المؤلف متميزة في الوضوح والبيان ؛ لانه كان ينبغي فيما يكتبه أن تكون كتاباته
مبسطة ، فكان له ذلك ، إذ أضحى هذا الكتاب للمبتدئ واعظاً ومؤنساً ، وللعالم
محدثاً ، ينتفع به من أراد الوقوف على هذا الكنز الثمين ، نثر في تصانيفه آراءه

٢
اللغوية والنحوية من دون حيف لأراء من سبقه ، فهو يعرض آراءهم وحججهم بدقة ،
فيؤثر رأيا على آخر ، وحجة على أخرى ، رائده في ذلك الإنصاف ، وقد يترك ذلك
لتقارن ما دامت الحجة التي يحتكم إليها غير قاطعة .

إن مكتبة النحوية ظلت بها حاجة ماسة لمثل هذا الكتاب الذي يكشف عن مواقف
خفيت على الدارسين ، لأن هذا الضرب من التأليف يمكن أن يملأ فراغا ، ويسد حاجة ،
مثل أمثال الكتب من أضراب كتاب المقتضب ، والأصول ، والمقتصد ، وغيرها .

إن من يطل على هذا الكتاب يدرك أن مؤلفه درس العلوم اللغوية والنحوية
وخبرها ، وإنما تأتي له ذلك كثرة مطالعته لأصول هذه العلوم التي يقف على رأسها
كتاب سيوييه ، وتصفح وريقات من الشرح يفصح عن ذلك ، إذ إنك واجد المؤلف حاضر
الذهن ، حفيّا بعبارة من سبقه .

ومن أجل هذه المزايا رأيت الانصراف الى تحقيقه ودراسته أمرا ذا نفع كبير ،
وسعت الى أن يكون عملي هو الجزء المكمل لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية .
فقررت رغبتي بموافقة اللجنة العلمية في قسم اللغة العربية ، فحمدت الله عز وجل ،
وشكرت من ساعدتني ، وتبرعت بالنصير ، فكان هذا الذي بين أيدي السائل وضلاب
العربية .

واقضى المنهج العلمي لتحقيق أن يتقدم المتن المحقق مقدمة دراسية انقسمت
على قسمين مبرقين بتميز .

سجت في (التمييز) دراسة موجزة في (كتاب (الجمل) للزجاجي وشارحه ابن
بشار) عرفت فيه أولا بالزجاجي ومكانته العلمية وأهمية كتابه ، وانتقلت ثانيا إلى ابن
بشار . فبينت منزلته في الدراسات العربية وما تركه من آثار علمية .

وجعلته القسم الأول من المقدمة تحت عنوان (شرح كتاب الجمل) تحدث فيه
عن اسم الكتاب ونسبه الى مؤلفه الذي وثقته مصادر ترجمته ، ولم يكن خلاف في هذه
النسبة ، يرافقه الزمن الذي كتب فيه الشرح ، فقد رجحت أنه من مؤلفاته المتأخرة لما فيه
من جدة وعمق في الدرس النحوي . تلا هذا بيان الدوافع لقيام هذا الشرح ، ثم تحدثت في
مبحث (منهج الكتاب) عن مكوناته العامة ، والوازع الذي جعل الشارح يسلكه ، وأنه
لا يؤلف كتابا جديدا ذا منهج جديد ، بل هو سائر في فلك منهج الخطه الزجاجي .

وفي منهج مكونات الشرح الفرعية ، وضحت السبيل الذي سلكه الشارح من نقل موضوعاته ، وما يعرض من نصوص الجمل وتعليقه عليه بالشرح والتفصيل تليداً أو نقضاً أو بياناً ، وبما يحيط به من توجيه .

أما موارد الكتاب ، فقد صنفها الى موارد شفوية وموارد مدونة ، فالشفوية ما جاء الشارح من شفاه شيوخه أو روايته عندهم . وتمتكت المدونة بأعلام اللغة ، وما نقله من كتب ، إذ إن المؤلف أكثر من ذكر أسماء النحويين واللغويين والقراء ، وحاولت استقاء النصوص من مصنفات أصحابها ما وجدت الى ذلك سبيلاً ، ثم انتقل البحث الى الحديث عن مكانة الشرح وأثره في مؤلفات من جاء بعده من الذين أكثروا النقل من آرائه وسعوا لتوجيهه .

وكان القسم الثاني ، معقوداً للنحو في الكتاب تحدث فيه عن سيادة النحوي في مصر ، من خلاله انطلقت الى الحديث عن مصطلحه النحوي ، وإلى سائر منهج الشارح في الحدود والتعاريف التي من خلالها ان المؤلف لم يختلف عن آرائه من البصريين في حدوده ، ثم انتقل الى أصول الاحتجاج متحدثاً أولاً عن الشواهد والاستدلال بمقتضى القرآن الكريم والقراءات ، ثم الحديث الشريف الذي لم يكثر منه شأنه شأن النحويين المتقدمين ، ثم كلام العرب فيؤخذ بالتشعر القديم وأقوال العرب وأماليها ولغتها وشواهد النحوي الشارح بذكره . وهذه انتقلت الى مسائل الأصولية المتممة بموقفه من لغز الشواهد والحدود واللغة واهتمامه بها ، لأن غرضه فيها غرض تعليمي ، ثم جرى الحديث عن الخلاف النحوي ، لأن المصنف كان قد اهتم به في عرض مسائل الخلاف البصري والكوفي وهو من أهم مظاهر الكتاب .

ثم سجلت موقفه من النحويين البصريين وأنه تلك ملكهم في أغلب مسائلهم وسيرهم في المنهج والغياض واتخذ من التعليل والتأويل ما يند به وجهة نظره . وبحثت الدراسة بأهم مسائل الانفرادية التي ذكرها النحاة في مصطلحاتهم المتداولة لتأكيد اجتهاده ، وبيان قيمة الكتاب .

وكان لابد لي قبل تقديم الشرح محققاً أن أتحدث عن مخطوطات الكتاب ومنهجني في التحقيق . فالتحقت هذه الدراسة بوصف موضح للمخطوطتين اللتين لخصتهما في وخراج الشرح ، تلاه الحديث عن منهج التحقيق .

٤
وخلصت من ذلك إلى إيراد نصّ (شرح الجمل للزجاجي) محققاً ومقابلاً على
مخطوطتين هما كل ما استطعت الحصول عليه على الرغم مما قمت به من محاولات
للحصول على غيرهما .

خاتماً أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور طه محسن الذي تفضل بالإشراف على
الأطروحة . وبذل كثيراً من العناية والاهتمام في توجيهي وإرشادي ، وأتقدم بالشكر
والثناء لمن أسدى لي يد العون في إنجاز هذا العمل من أساتذتي وإخوتي .
وأسأل الله أن يوفقني إلى ما أبتغيه لخدمة لغتي، والله حسبي وهو من وراء القصد
وعنيّه توكّلت .

حسين علي لفته السعدي

التمهيد

كتاب (الجمل) للزجاجي

وشارحه ابن بابشاذ

١. الزجاجي وكتابه :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الصيمري المتوفى سنة (٣٢٧هـ)^(١)، صاحب الحظوة الكبيرة، والمكينة العلمية المرموقة في عصره، مكث في بغداد رده من الزمن، إذ كانت مصدر الشعاع فكري وعلمي، وملتقى العلماء، ومقصد الدارسين، ثم غادرها متوجها صوب بلاد الشام، فقدم بطلب، ثم دملق، ثم جاور مكة، وفيها ألف كتابه (الجمل)، وكان إذا فرغ من كتاب منه طاف بوجوه، ودعا الله أن يغفر له، وأن ينفع به قارنيه^(٢).

ولاهمية الكتاب توجت نظر الدارسين إليه، ودارت حوله حركة تأليف واسعة من بين شرح وتلخيص، وتكونت له حياض من قريب وبعيد، مع حسن تنظيم وتحرير، ودقة العمل، وتنكدة التي احتج في حداثته التحري، طاعت المصادر باسماء أعلام، حفظت له، ومن هذا شلت الروايات كتابه من الحويين على شرحه، احصى محققو شروحه منه ما يرجع على سبيل شرح^(٣).

وهذه الشروح لم تخرج عن الأطر التي رسمها الزجاجي في كتابه، وتكاد تكون بطلا واختصارا، عمق وسهولة، وعلى الرغم مما نلته من تفاوت بينها نجدتها تتفق في اتخاذ مادة (الجمل) محورا للشرح، ومنطقا لمنهجيا، ولا ريب في أنها تتباين في أصالة الآراء المتروكة فيه، وطبيعة المادة التي تستقر فيها من حيث الإسهاب والاختصار، وطريقة عرض المناهج المتبعة، ومرة ذلك إلى الاختلاف فيما يقر في الأدمان من علوم ومعارف، وما يحترقه هذا المؤلف أو ذاك من مضمين ومبحث.

وباء على ما سلفه (الجمل) من مكانة رفيعة، حصة من العلماء، ممن سبق ابن بابشاذ، إلى شرحه، ذكر منهم، أبو القاسم الحسين بن الوليد، المعروف بابن العريف (ت ٣٩٠هـ)^(٤).

(١) ينظر : طبقات الحويين ص ١٢٩، ورواه الآراء ص ٢٠٦.

(٢) ينظر : إبداء الرواة ٣/١٦٠، والعبر ٢/٢٥٤، وجمعية الوعاة ٢/٧٧، وشذرات الذهب ٢/٣٥٧.

(٣) ينظر : الرحاحي ومذهبه في النحو واللغة ص ٥٣.

(٤) ينظر : كشف الظنون ١/٦٠٤.

وأبا نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي المتوفى في حدود سنة (٤٢١هـ) ، وهو أحد مشايخ ابن بابشاذ^(١) ، وشرحه أيضا خلف بن فتح بن جودي القيسي (ت ٤٣٤هـ)^(٢) . وقد يكون ابن بابشاذ انتفع بهذه الشروح ، بيد أنه أضرب صفحا عن النص عليها ، فطوى ذكرها ولم ينشر خبرها . ولعله لم يتنبه على ذلك ، ومن ثم فاته عزو بعضها لأصحابها .

ويتضح أن كتاب (الجمال) اشتمل على مادة نحوية ، جامعة مطالب الدرس النحوي، من استعراض للامثلة التوضيحية ، والشواهد المستقاة من لسان العرب . إذ قصد مؤلفه من وراء وضع كتابه هذا الأسلوب المميز ، مع السهولة والوضوح .

ومن أجل ذلك اطراء جل من ترجم ترجاجي . إذ قل فيه القفطي : «هو كتاب المصريين . وأهل المغرب . وأهل الحجاز . واليمن . والشام»^(٣) . ونظر إليه الياقعي نظراً للغير . إذ قل : «ولعمري إن كتاباً عظم النفع به . مع وضوح عبرته . وكثرة أمثله . هو جمال الترجاجي . وهو كتاب مبارك . ما استغل به أحد في بلاد الإسلام على العموم إلا النفع»^(٤) .

وميم يكر من أمر فقد ضم (الجمال) بين دفتيه مادة نحوية وصرفية ، وهو وإن كان صغير الحجم . إلا ما قبل بغيره من مصنفات المتقدمين ، كالكتاب . والمقتضب ، والأصول ، كتاب قيم السوابغ الكثير من المسائل النحوية . ولم يغفل منها إلا نزريراً يسيراً ، فهو كتاب قرنت فيه القواعد النحوية التي يتغنى ترميزها في الأدب بالامثلة المستقاة من لسان العرب . فاكسب بذلك ميزة ذلك العسير . وبسرت الصعب . وقربت البعيد أمام دارسه . وظهت أهميته هذه من خلال اقبال الدارسين عليه . والكتابهم على شرحه .

ومما ينبغي أن يسجل . في هذا المقام . أن (الجمال) امتزجت فيه مباحث نحوية بأخرى صرفية في غير موطن . وهو أمر ليس بغريب . لأن الكثير من المسائل الصرفية لم تستقر عن النحو إلا في عهود زمنية متأخرة .

٢ . ابن بابشاذ ومكانته اللغوية :

نذكر هنا في وقفة مع ابن بابشاذ^(٥) ثم أر حجة إلى إعادة التعريف به ، إذ إنه من العسير أن يترجم للمؤلف ترجمة ثانية . لا تتلقي مع الأولى حتى في الخطوط العريضة ، ذلك

(١) بنظر : تريح الآداب العربي . بروكلمان ٢/٢٤٧ .

(٢) بنظر : روضات الخات ٢٩/٥ .

(٣) إنشاء الرواة ٢/١٦١ .

(٤) مرآة الخائف ٢/٣٣٢ .

(٥) في رسالة الماحض الموصومة بـ : «ابن بابشاذ ومنهجه في الدراسة النحوية» . التي قدمت إلى كلية الآداب - جامعة بغداد سنة ١٩٩٧ .

أن النولوج في موضوع ما مرتين أو أكثر يقف حائلاً دون اتحد مسارات البحث ومسالكه، وإن
حاولت جاهداً تلمس آداء جديدةً وصياغات وتعبيرات مختلفة، بيد أنه قد سحقت الفرصة لأقف
على موسوعة نحوية ولغوية كبيرة، انصهرت فيها جهود ابن بيشة النحوية واللغوية، فابتعت
آراؤه، ونضجت أفكاره، إذ أفرغ في (شرح جمل الزجاجي) عصارة جيده، وزبدة ما استقر
عليه من آراء، وصفوة ما آل إليه فكره، وما جدت به قريحته، فظل على مبحث ظلت عن
نظر أقرانه محبوباً، وقرع أبواباً بقيت امد غيرهم بموصدة، فكان للباحثين مطلباً.

والدواعي التي تقدم ذكرها أعطت النح من وراء ما قد سبق دراسته، تعشياً للتكرار
عبر المقتضى إلى الحدة في البحث، ومن ثم انصب الجهد على التعريف بالمؤلف في هذه
الخطوة.

هو أبو الحسن، طاهر بن أحمد بن بيشة بن داود بن سليمان بن إبراهيم، النحوي،
الكوهري، المصري، المتوفى سنة ٤٦٩هـ^(١).

الطالع بعد مجر من فكر كبير وعلم عظيم جعل نفسه كتاباً عن قرآنه من علماء
عصره، كان له صدى بين في مصنفات لاحقيه، ولأنه في من أيّ تحصيل علمي لا يتأتى من
تأرجح المؤلف فحسب، من آراء من أن تطهر بمصنوعة عوامل، وتطهر بواحد متعددة،
جمع منه علماء مرراً في من معين.

ويؤيد ابن بيشة كان له حظ عظيم في نشأته في عصر النج فيه ضوء كثير من
الاعلام، وتعددت الثقافات، وازدهرت الحركة الفكرية، وتراكمت العلوم والمعارف، فاعتنم هذه
الفرصة واستمر حراً في الميدان الذي مكّنه، أعني ميدان اللغة والنحو، ومن ثم
كان في الأفق رواء، وسطرت في القلوب مباحته.

وانتقلت المصادر التي ترجعت له على غير مرتبة، وسبق مرتبة بين معاصريه،
في ميادين النحو والقراءات القرآنية، واللغة، والأدب، والشعر، وما إلى ذلك من فنون
متروكة، فضلاً على ما جاء له به من حصيل حيدة وخلل كريم، إذ لم يكن ذلك المصدر
من رجاهاً راجحاً، لقطع لعدده في حرجه، بل من جمع عسرويس العصب صلاً،
ومخرّجاً له، للدراسة والتدريس والعبادة^(٢)، دمجاً إلى التدريس وظيفة ديوان القضاء في الدولة.

(١) طر: فهرست ما رواء عن تبوذه لأم حبر ص ٣١٥، ولزهد الآء ص ٢٦٣، ومعجم الأدباء،
١١١٠، رواء لروء ٩٥٠، رويب: تأصيل ٥١١/٢، ولزهد وآلهيه ١١٦/١٢، وآلهيه
ص ١٠٠، ومعجم المؤلفين ١٢/٥.

(٢) ينظر: إنباء الرواد ٩٥/٢، وبغية الوفاء ١٧/٢.

الفاضية^(١)، والباحث لذلك ما حصل عليه من مكانة علمية عالية .

ويذكر السيوطي أنه بعد نبوغه في العلم والمعرفة ، واختصاصه بالنحو ، ومساكنه ، والقراءات القرآنية تصدّر للتدريس^(٢) . ويشير ابن تغري بردي إلى " أنه قد قرئ عليه الأدب بجامع مصر سنين^(٣) . وفي هذا الكلام مؤشر على تضلعه من دراسة الشعر ، واللغة ، والنحو الذي كان يأخذ علمه من شيخه أبي الحسن الحوفي (ت ٤٣٠ هـ) ، وبعد موته صارت سيادة النحو له ، ولذلك قال فيه أبو البركات الأنباري " كن من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، منتفعاً به ونصائفه^(٤) .

وفيما يلي أوجز بعض ما وصل إلينا من أسماء كتبه ، وهي :

- ١ . التكررة في القراءات السبع^(٥) .
- ٢ . التعليق . وسماه تلامذته تعليق الغرفة في النحو عندما كان منقطعاً في جامع عمرو بن العاص^(٦) .
- ٣ . شرح الأصول لابن السراج^(٧) .
- ٤ . شرح جمل الزجاجي . (وهو الكتاب الذي قمت بتحقيقه) .
- ٥ . شرح المقدمة المحبية . حققه الدكتور خالد عبد الكريم ، ونشره في الكويت سنة ١٩٧٧ .
- ٦ . شرح النخبة^(٨) .
- ٧ . المفتاح في النحو^(٩) .
- ٨ . المقدمة المحبية في النحو . حققها الدكتور حماد عبد التيمم ، ونشرها في بغداد سنة ١٩٧٠ .

(١) ينظر : إنباء الرواة ٢/ ٩٥ .
 (٢) ينظر : نغمة الوعاة ٢/ ١٧ .
 (٣) النجوم الزاهرة ٥/ ١٠٥ .
 (٤) مرآة الأنباء ص ٣٦١ .
 (٥) ينظر : كشف الخيون ١/ ٤٢٣ .
 (٦) ينظر : معجم الأنباء ٤/ ٢٧٤ ، وإنباء الرواة ٢/ ٩٦ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٥١٧ .
 (٧) ينظر : وفيات الأعيان ٢/ ٥١٧ ، ومرآة الخيون ٣/ ٩٨ .
 (٨) ينظر : معجم الأنباء ٤/ ٢٧٤ ، ونغمة الوعاة ٢/ ١٧ .
 (٩) ينظر : اللغة ص ١٠٠ .

القسم الأول

كتاب (شرح الجمل)

أولاً. اسم الكتاب ونسبته الى المؤلف :

لم يضع المؤلف اسماً مخصوصاً لشرحه ، أو عنواناً يعززه من غيره . إنما تركه مصدراً بلفظ (شرح) . وهذا ما ثبت في صفحة العنوان من كلٍّ من المخطوطتين المعتمدتين في التحقيق . إذ جاء في مخطوطة مكتبة دار الكتب المصرية (شرح كتاب الجمل لابن بابشاذ) وفي مخطوطة المكتبة الظاهرية (شرح كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي) ثم يليه اسم الشارح . واتفق أصحاب التراجم على هذه التسمية . من دون لفظ (كتاب) إذ قال ابن خير الأشبيلي : حدثني بالمقدمة وحدها قراءة وبشرحها وشرح الجمل منأولة الشيخ الحاج المحسن أبو الأصمغ عيسى بن محمد بن أبي البحر الزهري^(١) . وذكر القفطي هذه التسمية ، وهو يثني على الشارح إذ يقول : « وظاهر هذا ممن ظهر ذكره . وسارت تصانيفه . مثل المقدمة في النحو . وشرحها . وشرح الجمل للزجاجي . سار كل منها مسير الشمس »^(٢) . وسار على هدي ابن خير والقفطي كل من ابن خلكان^(٣) . والياضي^(٤) . وابن تغري بردي^(٥) . والسيوطي^(٦) . وغيرهم .

وزيد في نسخة (ظ) لفظة (في النحو) . والذي يبدو أن هذا القيد مرده إلى أنه لما كان موضوع الكتاب يغلب عليه النحو ، بدا للناسخ أن يضيف (في النحو) تمييزاً لمضمونه . ورأيت أثبت ما ورد في مخطوطة دار الكتب ، وهو (شرح كتاب الجمل) لإيجازه ، وأردفته بلفظ (زجاجي) ليتم بيان المقصود على وجه حسن .

أما نسبة الكتاب الى ابن بابشاذ فلم أقف على خلاف فيها . ولم أجد صعوبة في إثباتها ، ويتحقق صحتها في الآتي :

١. وجود اسم المؤلف (ظاهر بن بابشاذ) صريحاً على صفحتي العنوان من المخطوطتين .

(١) فهرست ما رواه عن شيوخه ص ٢١٥-٢١٦ .

(٢) إنباء الرواة ٩٥/٢ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٥١٧/٢ .

(٤) ينظر : مرآة الجنان ٩٨/٣ .

(٥) ينظر : النجوم الزاهرة ١٠٥/٥ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ١٧/٢ .

- وفي الصفحة الأولى من المقدمة ، وتكرار ذكره عند الإشارة الى تجزئة الشرح فيهما .
٢. أكد هذه النسبة النحويون اللاحقون في إحالاتهم إليه ، ونقولهم منه ، ولاسيما ما بثه شراح (الجمال) ونقاده بين دفتي مصنفاتهم ، كما هو صنيع ابن السيد (ت ٥٢١هـ) في كتاب (الحلل في إصلاح الخلل)^(١) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في (شرح جمال الزجاجي)^(٢) وغيرهما .
٣. التقارب في الآراء والتطابق أحياناً والالتقاء في الأحكام بين هذا الشرح و(شرح المقدمة السنية) للمؤلف علاوة على أن مقدمتي الشرحين متشابهتان مما يثبت صحة الاعتقاد بهذه النسبة .
٤. عزا الى ابن بابشاذ (شرح جمال الزجاجي) كثر من ترجم له . وتقدم ذكر طائفة من هؤلاء . واستادا الى ما تقدم فلنا مطمئن الى أن نسبة الكتاب المحقق الى ابن بابشاذ صحيحة .

ثانياً. زمن تأليف الشرح :

لا يُعلم علم اليقين الزمن الذي شرع فيه المؤلف بشرح كتاب الجمال ، إذ لم ينص على ما يفصح عن ذلك . وهو صنيع كل من ترجم له . ونكتي وقفت على إشارة ، مفادها أن الكتاب أملي على خلف بن إبراهيم المقرئ المعروف بابن الحصار (٤٢٧هـ-٥١١هـ) . وعبد الرحمن بن أبي سعيد الصقلي المعروف بابن الفحّام (٤٢٢هـ-٥١٦هـ) . وفي حال تقدير إضافة ثلاثين سنة من تاريخ ولادتهما ونضجيهما في طلب العلم نتحصّل على ما مفاده أن الكتاب ألف في أخريات حياة المؤلف . فضلاً على أن من يتتبع مفردات الشرح وأبوابه وفصوله يدرك أنه مكين الأساس ، مستوفى المباحث ، احتفى بمادة علمية غزيرة ، تكل على سعة علم ومعرفة ، ونضج تفكير ، ورسوخ قدم في حقل اللغة والنحو . ومما لا مرية فيه أن هذا لا يتأتى إلا بعد عمر طويل من الدراسة والتحصيل والتجربة .

ثالثاً. دوافع الشرح :

اعتاد الدارسون أن يوضحوا الدوافع الكامنة وراء ما يكتبون ، ويبينوا مقاصدهم وأغراضهم مما يؤلفون . وهم يفصحون عن هذه البواعث إما صراحة وإما إشارة وتلميحاً ، كما هو صنيع ابن بابشاذ الذي اقتصر منها على ما يمكن إجماله بما يأتي :

١. لما كان كتاب (الجمال) ذا مرتبة عالية عند الدارسين ، إذ أقبلوا عليه ، وكثر انتفاعهم به،

(١) ينظر ص ١٧٣ ، ويقابل بشرح الجمال ص ١٢٢ .

(٢) ينظر ٢/٢٤٦ ، ويقابل بشرح الجمال ص ٣٢٨ .

وذاعت في الأفق سطورهم ومفرداتهم ، حذاء ذلك على وضع هذا الشرح ، لتقريب ما بعد
عن الأفهام ، وبسط ما تعرض إليه النحويون في إنشاء ما سطره من أبواب النحو ، وتوفية
دقائقه ومسانله ، وفي ذلك يقول : " مما جنى ثمرته ، وتعجل منفعتة ، وقوي به قوة ،
امتاز بها عن الأقران ، وفاق بها أهل زمانه من طالبي هذا الشأن " (١) .

٢. إن تحصيل المعاني التي يرمى إليها العربي في كلامه ، والتمييز الدقيق بين الأغراض
والدلالات التي تنبئ ، عنيا الاستعمالات المختلفة ، من أهم مطالب علم النحو ، فهو لبه ،
وزيدته ، وإليه مفزع حذاق النحويين ، وبه انشغالهم ، وعليه اتكالهم ، وتعويلهم في فهم
معاني القرآن الكريم ، وتعبيراته ، ومعرفة كنيه ، ونكته ، والارتشاف من معين دقائقه ،
والوقوف على فوائده الجمة . زبدة على ما في ذلك من صون لسان العربي من مزالق
الخطأ والزلل . وكان ابن بابشاذ من بين المعنيين بهذا الشأن إذ كشف الغرض من وضعه
هذا الشرح وحدد أهدافه بقوله : " والغرض منه معرفة صواب الكلام من خطئه ، وفهم
معاني كتاب الله وفوائده " (٢) .

رابعاً. منهج الكتاب :

أراد ابن بابشاذ أن يضع بين يدي الدارسين كتاباً يشمل على قواعد العربية ، ليكون
سبل التناول ميورا في ملته . فالف كتابه هذا ورتبه على مقدمة وسبعة فصول مهمة . هي :
الاسم ، والفعل ، والحرف ، والرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم (٣) . وصدره بتحديد أوضح
فيه أسباب اختياره .

إن المنهج الذي سلكه الشارح منهج محدد متق ، رُسمت أصوله في (الجمل) ، أي إن
منهجه مقيد بما وضع في كتاب (الجمل) . بيد أن الشرح نهج في فصول الكتاب وترتيب
موضوعاته نهجا علميا دقيقا ، ينبئ عن أن التأليف عنده قطع مرحلة من النضج والتطور .
ويبدو أنه أفاد من مناهج من سبقه في تذييب الفصول وترتيبها ، وإيراد الشواهد ، واستقرار
المصطلح النحوي ، ووضوح العبارة ودقتها .

وبين أنه قصد من شرحه هذا أن يكون مناسباً للمبتدئين والمتعلمين ، وعمد إلى عرض
المسائل النحوية في عبارة دقيقة يسيرة على وفق منهج مرسوم ، معتمداً على أسلوب عرضه
ليلاً وربطه للموضوعات بسباق الظواهر ، وهذا الترتيب له ما يسوغه عند الشرح إذ عنه وبين

(١) شرح الجمل ص ١ .

(٢) شرح الجمل ص ٢ .

(٣) شرح الجمل ص ٢ .

نتأجه . هذا إلى أن النحويين يختلفون في هذا المنحى المنهجي ، وهي قضية قد تكون خاضعة لاجتهاد المصنف ورغبته ، وإن كان سياق الموضوعات ومنهجها قد استقر عليه الدارسون ، بعد أن وضعت قواعد النحو ، وثبتت مطالبه . وعلى الرغم من أن هذه المسألة تخضع للذوق والرغبة رأيانهم قد اختلفوا في وضع فصول الموضوعات ، وترتيب أبوابها .

ابن بابشاذ لا يؤلف كتاباً جديداً ذا منهج جديد ، بل هو سائر في فلك منهج حاكمه الزجاجي ، على وفق أبواب ، فتتبع فرعياتها ابن بابشاذ شارحاً ومفصلاً كل باب ، بادناً بأبواب علامات الإعراب ، وباب علامات النصب ، وباب علامات الجر ، وباب علامات الجزم ، وباب الأفعال ، وباب التثنية ، وباب الجمع ... ثم التوابع ، والأفعال ، وما يندرج تحتها من فصول ، كالمصادر ، وظرفي الزمان والمكان ، والحال ، وباب الابتداء ، والاشتغال . ثم ينتقل إلى باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وحروف الخفض ، والمبني للمجهول . ثم يلج إلى المشتقات من موضوعات الصرف . كتاب اسم الفاعل ، والصفة المثبته ، والتصغير . ثم يورد مجموعة أبواب اللغة ، كتاب القطع ، وألف الوصل ، والمقصود والمعدود ، والمذكر والمؤنث ، والأفعال الميموزة . تتخلل هذه الأبواب أبواب الخط ، كتاب الهجاء ، وما يتبعه .

ثم تتداخل أبواب الصرف مع أبواب النحو ، فيعود إلى أبواب أسماء الفاعلين ، والمفعولين . ثم يعود إلى أبواب نحوية تتعلق بالحروف ، كتاب (لو ولولا ، وما ، ومن ، وأي) . ثم يعرج مرة أخرى على بعض أبواب الصرف ، كأبواب جمع التكسير ، وأبنية المصادر ، وأبنية اشتقاق أسماء المصادر ، ثم ينتقل إلى باب ما يجوز للشاعر استعماله في ضرورة الشعر ، وباب الإمالة ، وآخرها باب أبنية الأفعال .

عمد المؤلف إلى تقسيم الكتاب إلى جزئيتين نيج فيها منهجاً يتر فيه معرفة ما يتطلبه القارئ من العناوين والموضوعات إذ قسم شرح الجمل إلى جزئين ، وكل جزء إلى وحدات صغيرة ، بحسب موضوعاتها التي تنتمي إليها ، وجعلها تحت أبواب ، بلغت (١٤٠) باب ، من بين نحو وصرف ولغة ، وتحت فصول بلغت أيضاً (١٤٠) فصل ، وهي متفاوتة من حيث الإطالة والاختصار ، فالكتاب من حيث الموضوع نظراً للفنون التي بحثها ، نحوي ، لكن تخللته جوانب لغوية ومباحث صرفية سلك فيها مسلك أهل اللغة .

هذا ما يتعلق بالمنهج العام للكتاب ، أما المنهج الداخلي لهذه الأبواب فاستطيع بيان معالمه في الآتي :

يتكئ ابن بابشاذ في شرحه للجمل على نص كلام الزجاجي ، ولا يحيد عنه إلا قليلاً ، والسبيل الذي اقتفاه وسلكه في ذلك أنه يورد نصاً من جمل الزجاجي ، ثم يشرحه حتى إذا فرغ

منه طفق يشرح نصاً آخر ، على وفق ما رسمه الزجاجي من تسلسل موضوعاته .

مثل ذلك . قول الزجاجي في باب (ما) : " اعلم أن (ما) في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر مؤخراً منياً لأنيم شبهوها بـ (ليس) ، وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئاً فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ... " (١) .

فيعقب الشارح على ذلك قائلاً : " قل الشيخ : (ما) كلمة تستعمل اسماً وحرفاً . خمسة منها أسماء ، وخمسة منها حروف ، فالأسماء إذا كانت استفهام أو شرطاً وجزاء ، أو تعجباً أو موصولة أو نكرة موصوفة . والحروف إذا كانت نافية أو كافية أو زائدة أو مهيئة ، أو مصدرية في قول سيبويه (٢) .

والمقصود في هذا الباب من هذه الأقسام (ما) النافية ، وهذه النافية على ضربين : حجازية ، وتميمية . فالتميمية غير عاملة ، لأنها كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل . فليس عنياً في أحدهما بأولى من الآخر . والحجازية عاملة ، لأنها مثبتية بـ (ليس) ، والشبه بينهما من ثلاثة أوجه : دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما لنفي وكون النفي نفي حال . والنفي إذا أتبه شيء ، من أكثر من وجه أعطي بعض أحكامه . فذلك رفعت الاسم . ونصب الخبر . فقلت : ما زيد قائماً ، كما قلت : ليس زيد قائماً " (٣) .

وفي مواضع كثيرة من الكتاب نحدد بيمثل نص كلام الزجاجي ، ومن ثم تختفي عبارته . إلا ما يتعرض له من رأي أو مسألة أو أصل . فنقتبس من ذلك ما جاء في باب من مسائل ما لم يسم فاعله . ليكون شاهداً على هذا الطابع ، فقد قال : " مسألة : ضرب بزيد ضرباً شديداً . في هذه المسألة وجهان ، فإن أسقطت الباء كان وجهاً واحداً ، وهو : ضرب بزيد ضرباً شديداً ، وكذلك إذا كان المصدر غير منعوت كان وجهاً واحداً ، وهو : ضرب بزيد ضرباً . وإنما تحصل في المصدر فائدة بالنعته ، قال الله سبحانه : " فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة " (٤) .

فإن قلت : ضرب بزيد على الحائض ضرباً شديداً أو ضربتان . جاز ثلاثة أوجه . إلا أنك تقدم ما تقيمه مقام الفاعل إلى جانب الفعل إذا أدى ذلك إلى الإباس " (٥) .

(١) الجمل ص ١٠٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/ ٢١٠ .

(٣) شرح الجمل ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٤) الحاقة : آية ١٣ .

(٥) شرح الجمل ص ١٩٢-١٩٣ .

ومن أمثلته في الأصول قوله في باب (مذ ومُنذ): "ومن أصول هذا الباب أنه لا يجوز أن يقع بعد (مذ) و (مُنذ) إلا ما كان زماناً أو مقتضياً للزمان ، أو معروف الوقت ، لأن (مذ ومُنذ) موضوعان لابتداء الغاية في الزمان ، فلذلك تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة . ومذ قيام زيد ، وإن شئت خفضت . لأن الحدث يدل على الزمان . وكذلك يجوز : ما رأيته مذ الحاج ، لأن له زماناً ، وعصراً معروفاً ، ولا يجوز : مذ زيد ، ولا مذ عمرو ، لما ذكرناه" (١) .

وفي بعض المواضع يختفي شخص الزجاجي ، ويحل محله مؤلف مبتكر ، هو ابن بابشاذ ، وهذا ما نلاحظه في باب الإعراب وعلاماته ، وباب علامات النصب ، وباب علامات الجر ، وباب علامات الجزم ، وباب الأفعال . وباب النثية

على أن المؤلف يحاول جاهداً أن ينسب الآراء إلى أصحابها معولاً ، في الغالب ، على كبار النحويين المتقدمين ، كالخليل ، وسيبويه . والفراء ، والأخفش ، وابن السراج ، وربي علي الفارسي ، وغيرهم .

مثال ذلك ما جاء في سياق حديثه عن أحكام النداء ، إذ قل : " لا ينادى اسم فيه ألف ولام في الأمر العام إلا مع (أي) من نحو : يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام ، ولا يجوز : يا الرجل ، لأن الألف واللام لتعريف ، و (يا) لتخصيص ، والتخصيص ضرب من تعريف ، فلم يجمع بينهما . ولما امتنع ذلك توصلت إلى نداء ما فيه ألف ولام بشيء أحدثته ، وهو (أي) فقلت : (يا أيها) وبنيها على الضم ، لأنها مفردة قد قطعت عن الإضافة وأتيت بـ (ها) للتبعية .

وكان أبو إسحاق الزجاج ، رحمه الله ، يقول : جئت بـ (ها) عوضاً مما منعه (أي) من الإضافة . وكان أبو علي الفارسي ، رحمه الله ، يردُّ قوله ، ويقول : باب النداء باب تغيير وحذف ، فلا حاجة إلى العوض فيه (٢) . وهذا لا يلزم أبا إسحاق ، لأنك تعوض في باب النداء ، وإن كان باب تغيير وحذف بذيل : التَّهَم ، فتأمل ذلك ، وبدليل : يا قاضي ، ببَيِّنات الياء في قول سيبويه (٣) .

إن الزجاجي قسم كتابه إلى أبواب من دون النجوة إلى وضع فصول بسبب إيجازه .

(١) شرح الجمل ص ٢٩٩ .

(٢) ينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد ١٧٤٤/٢) .

(٣) شرح الجمل ص ٣١٢ . وينظر : كتاب سيبويه ٣٠٣/١ .

ونكن الشارح أسهب في شرحها وجعل كل باب منها ينقسم إلى ثلاثة أقسام قائلًا : " وكل باب من أبوابه مشتمل على ثلاثة أشياء : معرفة ترجمته وقسمته ، وأحكامه " (١) .

وقد يستدرك ابن بابشاذ ما أغفله الزجاجي ، كباب عطف البيان ، قائلًا : " ولم يذكر صاحب الحمل عطف البيان ، لأنه يشبه النعت ، وينبغي أن يفرق بينهما ، لأن الفرق بينه وبين النعت قد وقع من حيث كان النعت بالأسماء المشتقة ، وعطف البيان بالأسماء الحامدة كتيبين الأسماء بالكنى والكنى بالأسماء ، مثل : جاء أبو علي زيد ، وجاء زيد أبو علي ... " (٢) .

ونظير ذلك أن الزجاجي اكتفى بالنداء . فزاد عليه ابن بابشاذ ما رخصت الشعراء في غير النداء اضطرارًا قائلًا : " جملة ما في هذا الباب مائتان : أحدهما لا خلاف فيها ، وهو الترخيم في غير الشعر على لغة من يقول : يا حار . لأن من يقول ذلك يجعل الاسم بمثابة ما لم يحذف منه شيء ، وهو لا يريد الحذف . والمائة الأخرى فيها خلاف ، وهو الترخيم على لغة من قال : يا حار ، ويريد المحذوف ... " (٣) .

وهو في بعض الأحيان يلاحق عبارة الزجاجي ، ويوقف موقف الرازي والرافض . إلا أنه يتضمن له في نهاية المطاف العذر ، من ذلك ما نص عليه في غضون كلامه على (كان) وأخواتها ، إذ قال : " فلما تسميته لهذه الأفعال حروف فقيه تاسم ، وليس ذلك بصحيح من قبل أنها تتصرف تصرف الأفعال وتصح فيها علامات الفعلية . والعذر له أنه لما راها غير دالة على الحدث وإنما تدل على الزمن المجرد من معنى الحدث ضعفت عن حكم الأفعال ونقصت وهي أفعال غير حقيقية . لأن الفاعل فيها هو المفعول فسماه حروفاً " (٤) .

وحين يجد الشاهد لا يتساق مع قاعدته يرد الزجاجي بأسلوب جميل ، عليه مسحة النقد البارع ، من ذلك قوله : " فلما البيت الذي أنشده أبو القاسم ، رحمه الله :

معاوي إنا بشر فأسبح فلتنا بالجمال ولا الخيل

فليس من باب (إن) ، وإنما هو شاهد على جواز العطف على الموضع ليكون ذلك

(١) شرح الحمل ص ١ .

(٢) شرح الحمل ص ٤٤-٤٥ .

(٣) شرح الحمل ص ٢٤٧ .

(٤) شرح الحمل ص ١٢١ .

مؤنسا في هذا الباب على الموضع ^(١) .

ونجده يستعمل أسلوب الحوار والمناقشة في عرض المسألة ومناقشتها ، وهي سمة بارزة من سمات منهجه في الشرح ، إذ بلغ عدد المسائل التي عنون لها بلفظ (مسألة) (٤٢) مسألة . وهو يوردها ، ثم يسرد رأيه فيها ، وتوجيهه لها ، قائلاً : والجواب في ذلك ، أو فإن قيل : ، أو فإن قال قائل ^(٢) ، إلى غير ذلك من أضراب هذه العبارات .

وأسلوب الحوار والمناقشة من مناهج النحويين المتقدمين ، لأنهم يهدفون من وراء ذلك الوصول إلى أفضل السبل في إيضاح تلك المسائل المصطنعة وتيسيرها للقارئ . وهو ، كما ترى ، منهج تقليدي لا يمتاز عن غيره ، بل نسج فيه ابن بابشاذ على منوال سابقه .

ويعتمد في تأليفه - في كثير من الأحيان - على أسلوب التعليل . وهذا الطابع أضحى يمثل سمة واضحة ، يبتغي من ورائها المؤلف ترسيخ قواعد معينة في الأذهان ، وتدريب المتعلمين على مسائل محددة .

من ذلك تعليقه زوال اللبس بالتوكيد ، إذ قال : " وفائدة التوكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وتحقيقه ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني زيد ، احتمل أن يأتيك رسوله ، كما نقول : ناداني السلطان ، وهو لا ينادي بنفسه . فإذا أكدت زال اللبس والاحتمال ، ألا ترى إلى قوله تعالى : " فخر عليهم السقف من فوقهم " ^(٣) لما أكد بقوله : (من فوقهم) زال الاشتباه ، وعلم أن السقف خراً عليهم ^(٤) . وقد فطن المصنف إلى ضرورة تقسيم المباحث النحوية إلى فصول وأبواب ، ومن ثم أدرج الموضوعات تحتها ، لئلا تختلط عنده المسائل ويشتبك بعض الفروع مع بعض ، لأن مقصده الفائدة وتيسير الصعب على الطلاب ، وتذليل العقبات أمام الدارسين .

ويجئ المؤلف أحياناً إلى الانترسال في الحديث ، أو الاستطراد إلى موضوعات أخرى جانبية خارجاً عما هو بصدد ، فهو يتطرق إلى هذا المقال أو ذاك حين يقتضي المقام ذلك .

(١) شرح الجمل ص ١٤٩ .

(٢) شرح الجمل ص ٧٥٦ و ٦٧٢ .

(٣) النحل : آية ٢٦ .

(٤) شرح الجمل ص ٦٣ .

وتختلف صور ذلك باختلاف مسائله وبيان خطأ أو ماخذٍ ، أو حادثةٍ .

من ذلك استطراده في أثناء حديثه عن قوله تعالى : " أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ " ^(١) ، إذ قال : " قيل إن (حصرت) حال ، أي : قد حصرت ، وهو قول الأخفش ^(٢) . وقيل هي صفة في موضع نصب . تقديره : أَوْ جَاءُوكُمْ قَوْمًا حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ . وهذا قول سيويه ^(٣) ، وقيل هو دعاء ، لا موضع له من الإعراب . تقديره : ضيق الله صدورهم عما لكم أيها المؤمنون . وهذا قول أبي العباس المبرد ^(٤) . وقد رده أبو علي من جهة أن بعده : (أو يقاتلوا قومهم) ، ونحن لا ندعو عليهم بأن يضيق الله صدورهم عن قتال قومهم ، بدليل قولنا في الدعاء : النهم ألق بأسهم بينهم . فلما كان في سياق الآية ما يفيد معنى الدعاء ضعف قول أبي العباس ^(٥) .

ومنه قوله في حذف خبر (إن) للاختصار ودلالة الكلام عليه : (إن المهاجرين قاتلوا يا رسول الله إن الأنصار قد فضلونا ، أوونا ، وفعلوا بنا ، فقتل : الستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك) فحذف الخبر ، أي : فإن معرفتكم بصنيعهم واحسانهم مكافئة لهم ^(٦) ، ويعقب بعده بقوله : " وجاء رجل إلى عمر بن عبد العزيز ، رضي الله عنه ، فكنهه في حاجة ، ثم جاء يمت فيها بقرائه ، فقتل عمر . رضي الله عنه ، وكان فصيحاً : إن ذلك ، ثم ذكر له حاجته ، فقتل : نعم ذلك) ، أي : نعم حاجتك إن تقضى . وهذه المحذوفات والتلويح يقع في الكلام الفصيح ، فيكون أوقع في النفس من التصريح ^(٧) .

ومن ألباه اهتمامه بالدلالات المعنوية ، ولا سيما في مواضع الإعراب ، فلما كانت الحركات تقضي إلى معان معينة حاول ابن بابشاذ أن يجتليها ويضع اليد عليها . ومن ثم ساق لنا عدداً منها ، ليتضح لنا مدى اعتداده بهذا الركن الحيوي الذي هو قواد اللغة .

(١) البناء : آية ٩٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٣٩٢/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٧/١ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٢٤/٤ .

(٥) شرح الجمل ص ٩٨-٩٩ .

(٦) شرح الجمل ص ١٥٢ .

(٧) شرح الجمل ص ١٥٢ .

من ذلك قوله : " ألا ترى أن القراءة في مثل قوله تعالى : " أن الله بريء من
المشركين ورسوله " (١) ، بجر الرسول تؤدي إلى التبرؤ من الرسول بكونه معطوفاً على
المشركين المجرورين بـ (من) ، و(من) متعلقة بـ (بريء) ، فيؤدي إلى التبرؤ من
الرسول ، كالتبرؤ من المشركين . ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد الدين " (٢) .

ومن مظاهر هذا اللون من الاهتمام قوله : (إنَّ القائل إذا قال لزوجته : أنت طالق
إن دخلت الدار . لم تطلق . حتى تدخل الدار ، ولو فتح (إن) فقال : (أن) لكنت طالقاً في
الحال ، لأن الكلام صار علة ، وفي الأول كان شرطاً " (٣) .

ومما يندرج تحت هذا الباب ما ذكره من " أن الرجل إذا أقرَّ فقال لفلان عندي مئة
غير درهم . بنصب (غير) ، كان مقراً بتسعة وتسعين درهماً ، لأن (غيراً) هنا إذا
انتصب كانت استثناء من المئة ، ولو رفع فقال : له عندي مئة غير درهم ، برفع (غير)
لكان مقراً بالمئة كلها كاملة ، لأن (غيراً) هنا صفة للمئة . وصفها لا تخرجها عن
جمالها . ولا تنقص شيئاً منها " (٤) .

ومن هذا الأسلوب أن (في) تتضمن معنى الوعاء ، " فإذا ضيرت (في) كانت هي نفسها
للعاء ، وكان ما بعدها اسماً ، يدل على صحة ذلك أنك تقول : حفرت وسط الدار بنراً ،
فإذا قلت : حفرت في وسط الدار بنراً ، حركت السين ، لأن المسكن ظرف ، والمتحرك
اسم . فتمعنى فيهما مختلف ، وذلك أنك مع التكوين إنما أوقعت الحفر في قطب الدار ،
ومع التحريك إنما أوقعت الحفر على جميع ساحة الدار ، فجعلته مفعولاً به لا مفعولاً
فيه " (٥) .

ومن ذلك قوله : " وأما قول سيويه : ما أنت إلا سيرا . فبما جاز ذلك من قبل
أن (سيرا) مصدر صريح مؤكّد لفعل يدل عليه ، كذء قل : ما أنت إلا تسير سيرا ،
فعلى هذا الأصل تقول : أنت أكلا ، وأنت شرباً ، ولو قلت : أنت أكل ، وأنت شرب ،
لكان جائزاً من وجه ، وممتعاً من وجه ، فجوازده أنه إذا كثر هذا الفعل منه ، نسب إليه

(١) التوبة : آية ٣ .

(٢) شرح الجمل ص ١٤٩ .

(٣) شرح الجمل ص ٢٥١ .

(٤) بنظر : شرح الجمل ص ٤٤٥ .

(٥) شرح الجمل ص ٨١ .

المعنى على طريق المبالغة . كما قالوا : زيدٌ عدلٌ وعمرٌ ورضي ، لما كثر هذا المعنى منهما^(١) .

وثمة أمثلة كثيرة تجري على هذا النسق ذكرها ابن بابشاذ وكشف من خلالها معاني كثير من التعبيرات .

ومن مظاهر أسلوبه معالجته لكثير مما يرى الدارسون أنه خروج عن المؤلف من الاستعمالات . وصحح ما وقع فيه العوام من استعمال لا يتفق مع قواعد العربية محاولاً توجيه اختيار الأفضل من التعبيرات الصحيحة والانفاظ الفصيحة . ولعل صنيعه هذا تابع من حرصه على صون الألسن من أن يتسلل فيها النحن والخطأ . ومما يدخل تحت هذا الباب ما بينه من أن (ذو مال) لا ينطق به إلا مضافاً ، لأنه لو أفرد لوقع الإعراب على حرف النلة . ولا يضاف إلا إلى اسم جنس ، لأنه إنما دخل الكلام وصلة إلى الوصف بالأجناس ، فلذلك لا يضاف إلى صفة ، ولا يجوز : جاءني ذو عالم ، وكذلك لا يضاف إلى مضمر ، ومن هنا كان قول من قال : صلى الله على محمد وذويه خطأ^(٢) .

ومنه (فوك) إذا لم تطفئه قت : (فم) ، وذلك لم يحصل في الكلام (فمه) إلا في الشعر ، ولا يجوز : فمك ولا فمي ، وإنما يقول : فوك وفمك وفي^(٣) .

ومنه أنه لا يجوز كسر الأفعال الماضية مع المؤنث . كما تقول العامة : من كسرت يد هذه ؟ ومن خبطت يد هذه ؟ ولا يجوز ضمها . وليس معه واو . كما تقول العامة : من ضربت ؟ ومن خبطت ؟ ولا يجوز تكينه وليس معه ضمير فاعل . كقولهم : من ضرب فتاً ؟ ولا يجوز الحذف نوناً ، كما يقولون : ضربونه ، لأن هذه النون تكون مع الأفعال المستقبلية في حال رفعها إذا شئ فاعل الفعل أو جمع^(٤) .

فاللحن الذي ذكره في هذه الأمثلة وقع في بنية الكلمة وصياغتها فجاءت الكلمة على غير ما نطق بها العرب وزناً أو صياغة أو اشتقاق .

ومثلاً وقع النحن في بنية الكلمة . وقع أيضاً في علامات الإعراب المفخية التي من شأنه دلالات مختلفة . وقد مررت أمثلياً .

(١) شرح الجمل ص ١٠٠ .

(٢) شرح الجمل ص ٢٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ص ٢٢ .

(٤) شرح الجمل ص ٢٧ .

ومن مظاهر منهجه في أساليبه اللغوية عنايته بالدلالة النفسية ، من ذلك إشارته الى أن (حبذا) تختص بتقريب الممدوح من القلب عند استعمال (ذا) الذي يشار به الى القريب معه^(١) .

ومن أساليبه كثرة استعمال الأمثلة التعليمية الوهمية ، وهو أسلوب قديم ، دأب في استعماله المبرد في (المقتضب)^(٢) ، وابن السراج في (الأصول)^(٣) ، وهم يرمون من وراء ذلك تعليم الناشئة والدارسين قواعد اللغة ، وذلك نحو ما يمثله تكرار المبتدأ ، فأقله واحد وأكثره ما لا نهاية له ، مع العوائد إذا تكررت الجمل ، وآخر الكلام أبدأ يكون خبراً عن الاسم الذي قبله ، والاسم وما بعده خبراً أيضاً عن الاسم الآخر الذي قبله ، إلى أن يصير في التنزيل الى المبتدأ الأول فتكون الجملة التي بعده خبراً عنه ، مثال ذلك : " زيدٌ ، أبوه ، أخوه ، عمه ، خاله ، ابنه ، بنته ، صهرها ، جاره ، جاريته ، سيدها ، صديقه ، قادمٌ " (٤) . فإن أتيت بالمبتدأ الثاني بغير عائد معه الى الأول ذكرته بعد الخبر الأخير ، فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت ، مثل : " هذا زيدٌ عمرو خالدٌ بكرٌ قائمٌ عنده في داره ، لأجله ، معي " (٥) .

وهذان المثالان ونظائرهما يعسر على الدارس المختص بميدان النحو أن يستيعهما ويضمهما ، لأنهما يمتدان عن النوق اللغوي السليم ، وعليه كان التعقيد الذي يكتفينا ، وتشبك الضمائر فيهم مدعاة الى نفور الناشئة منهما ونكوصهم عن أضرابيهما .

خامساً. موارد الكتاب :

كان ابن بابشاذ حريصاً على توثيق مادة كتابه ، مستعيناً بما يمد به فكره النير ، وعلمه المتفجر ، وما وجد مسطوراً في مؤلفات النحويين من شواهد ، وما صدر من آراء السابقين ومروياتهم ومناقضاتهم ، وما تلقفه من أفواه بعض مشايخه . فالموارد التي استقى منها واعتمد عليها قسماً : شفوية ومدونة . أما الموارد الشفوية فأعني بها ما دونه عن أفواه الذين عاصروهم واتصل بهم ، ونقولانه عن هذا الطريق قليلة جداً . منها ما ورد في

(١) ينظر : شرح الجمل ص ٢٣٨ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٠/١ ، ٢٢ .

(٣) ينظر : الأصول ٧١/١ .

(٤) شرح الجمل ص ١٠٩ .

(٥) شرح الجمل ص ١٠٩ ، وينظر ص ١١٠ ...

حديثه عن (إن) : " إن (إن) إذا وليت (ما) بطل عملها من نحو : ما إن زيد قائم ، لأن (إن) قد كُفّت بـ (ما) ، فكذلك كُفّت (ما) بـ (إن) ، قال الشاعر :

وما إن طبنا جُنْجُنً ، ولكن
منايانا وذولّة آخرينا

وكان بعض الشيوخ يقول في هذا البيت : إن (ما) معناها النفي ، و(إن) معناها النفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً^(١) .

ومن ذلك قوله : " وسمعت أبا يعقوب بن خرزاذ ، رحمه الله ، يقول : سمعت أبا الحسن الميثمي يقول : الضحى ، باتضم قبل الضحاء . كإنه أول ما تطلع الشمس . يقال : ضحى ، وإذا ارتفعت قيل ضحاء^(٢) .

وأما الموارد المدونة فأعني بها ما تركه العلماء من مصنفات نظر فيها المؤلف واعتمد عليها في النقل ، فذكرها تارة ، واكتفى بذكر مؤلفيها أخرى . وعلى هذا قسمت الموضوع الى نوعين : هما :

النوع الأول الأعلام . وسأذكرها بحسب وفيات أصحابها متحاشياً أسماء الشعراء وأصحاب القراءات ومن لا يمت إلى التتبع كتحشية والتبعين . وهؤلاء هم :

١. عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) ص ٣١٤ / ٤١٩ / ٤٢١ / ٤٢٦ / ٤٥٩ .
٢. أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ص ٣١٤ / ٤٢٦ / ٤٥٩ .
٣. الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) ص ١٢٠ / ٢٦٧ / ٢٦٨ / ٢٦٩ / ٢٧٠ / ٢٧١ / ٢٧٢ / ٢٧٣ / ٢٧٤ / ٢٧٥ / ٢٧٦ / ٢٧٧ / ٢٧٨ / ٢٧٩ / ٢٨٠ / ٢٨١ / ٢٨٢ / ٢٨٣ / ٢٨٤ / ٢٨٥ / ٢٨٦ / ٢٨٧ / ٢٨٨ / ٢٨٩ / ٢٩٠ / ٢٩١ / ٢٩٢ / ٢٩٣ / ٢٩٤ / ٢٩٥ / ٢٩٦ / ٢٩٧ / ٢٩٨ / ٢٩٩ / ٣٠٠ / ٣٠١ / ٣٠٢ / ٣٠٣ / ٣٠٤ / ٣٠٥ / ٣٠٦ / ٣٠٧ / ٣٠٨ / ٣٠٩ / ٣١٠ / ٣١١ / ٣١٢ / ٣١٣ / ٣١٤ / ٣١٥ / ٣١٦ / ٣١٧ / ٣١٨ / ٣١٩ / ٣٢٠ / ٣٢١ / ٣٢٢ / ٣٢٣ / ٣٢٤ / ٣٢٥ / ٣٢٦ / ٣٢٧ / ٣٢٨ / ٣٢٩ / ٣٣٠ / ٣٣١ / ٣٣٢ / ٣٣٣ / ٣٣٤ / ٣٣٥ / ٣٣٦ / ٣٣٧ / ٣٣٨ / ٣٣٩ / ٣٤٠ / ٣٤١ / ٣٤٢ / ٣٤٣ / ٣٤٤ / ٣٤٥ / ٣٤٦ / ٣٤٧ / ٣٤٨ / ٣٤٩ / ٣٥٠ / ٣٥١ / ٣٥٢ / ٣٥٣ / ٣٥٤ / ٣٥٥ / ٣٥٦ / ٣٥٧ / ٣٥٨ / ٣٥٩ / ٣٦٠ / ٣٦١ / ٣٦٢ / ٣٦٣ / ٣٦٤ / ٣٦٥ / ٣٦٦ / ٣٦٧ / ٣٦٨ / ٣٦٩ / ٣٧٠ / ٣٧١ / ٣٧٢ / ٣٧٣ / ٣٧٤ / ٣٧٥ / ٣٧٦ / ٣٧٧ / ٣٧٨ / ٣٧٩ / ٣٨٠ / ٣٨١ / ٣٨٢ / ٣٨٣ / ٣٨٤ / ٣٨٥ / ٣٨٦ / ٣٨٧ / ٣٨٨ / ٣٨٩ / ٣٩٠ / ٣٩١ / ٣٩٢ / ٣٩٣ / ٣٩٤ / ٣٩٥ / ٣٩٦ / ٣٩٧ / ٣٩٨ / ٣٩٩ / ٤٠٠ / ٤٠١ / ٤٠٢ / ٤٠٣ / ٤٠٤ / ٤٠٥ / ٤٠٦ / ٤٠٧ / ٤٠٨ / ٤٠٩ / ٤١٠ / ٤١١ / ٤١٢ / ٤١٣ / ٤١٤ / ٤١٥ / ٤١٦ / ٤١٧ / ٤١٨ / ٤١٩ / ٤٢٠ / ٤٢١ / ٤٢٢ / ٤٢٣ / ٤٢٤ / ٤٢٥ / ٤٢٦ / ٤٢٧ / ٤٢٨ / ٤٢٩ / ٤٣٠ / ٤٣١ / ٤٣٢ / ٤٣٣ / ٤٣٤ / ٤٣٥ / ٤٣٦ / ٤٣٧ / ٤٣٨ / ٤٣٩ / ٤٤٠ / ٤٤١ / ٤٤٢ / ٤٤٣ / ٤٤٤ / ٤٤٥ / ٤٤٦ / ٤٤٧ / ٤٤٨ / ٤٤٩ / ٤٥٠ / ٤٥١ / ٤٥٢ / ٤٥٣ / ٤٥٤ / ٤٥٥ / ٤٥٦ / ٤٥٧ / ٤٥٨ / ٤٥٩ / ٤٦٠ / ٤٦١ / ٤٦٢ / ٤٦٣ / ٤٦٤ / ٤٦٥ / ٤٦٦ / ٤٦٧ / ٤٦٨ / ٤٦٩ / ٤٧٠ / ٤٧١ / ٤٧٢ / ٤٧٣ / ٤٧٤ / ٤٧٥ / ٤٧٦ / ٤٧٧ / ٤٧٨ / ٤٧٩ / ٤٨٠ / ٤٨١ / ٤٨٢ / ٤٨٣ / ٤٨٤ / ٤٨٥ / ٤٨٦ / ٤٨٧ / ٤٨٨ / ٤٨٩ / ٤٩٠ / ٤٩١ / ٤٩٢ / ٤٩٣ / ٤٩٤ / ٤٩٥ / ٤٩٦ / ٤٩٧ / ٤٩٨ / ٤٩٩ / ٥٠٠ / ٥٠١ / ٥٠٢ / ٥٠٣ / ٥٠٤ / ٥٠٥ / ٥٠٦ / ٥٠٧ / ٥٠٨ / ٥٠٩ / ٥١٠ / ٥١١ / ٥١٢ / ٥١٣ / ٥١٤ / ٥١٥ / ٥١٦ / ٥١٧ / ٥١٨ / ٥١٩ / ٥٢٠ / ٥٢١ / ٥٢٢ / ٥٢٣ / ٥٢٤ / ٥٢٥ / ٥٢٦ / ٥٢٧ / ٥٢٨ / ٥٢٩ / ٥٣٠ / ٥٣١ / ٥٣٢ / ٥٣٣ / ٥٣٤ / ٥٣٥ / ٥٣٦ / ٥٣٧ / ٥٣٨ / ٥٣٩ / ٥٤٠ / ٥٤١ / ٥٤٢ / ٥٤٣ / ٥٤٤ / ٥٤٥ / ٥٤٦ / ٥٤٧ / ٥٤٨ / ٥٤٩ / ٥٥٠ / ٥٥١ / ٥٥٢ / ٥٥٣ / ٥٥٤ / ٥٥٥ / ٥٥٦ / ٥٥٧ / ٥٥٨ / ٥٥٩ / ٥٦٠ / ٥٦١ / ٥٦٢ / ٥٦٣ / ٥٦٤ / ٥٦٥ / ٥٦٦ / ٥٦٧ / ٥٦٨ / ٥٦٩ / ٥٧٠ / ٥٧١ / ٥٧٢ / ٥٧٣ / ٥٧٤ / ٥٧٥ / ٥٧٦ / ٥٧٧ / ٥٧٨ / ٥٧٩ / ٥٨٠ / ٥٨١ / ٥٨٢ / ٥٨٣ / ٥٨٤ / ٥٨٥ / ٥٨٦ / ٥٨٧ / ٥٨٨ / ٥٨٩ / ٥٩٠ / ٥٩١ / ٥٩٢ / ٥٩٣ / ٥٩٤ / ٥٩٥ / ٥٩٦ / ٥٩٧ / ٥٩٨ / ٥٩٩ / ٦٠٠ / ٦٠١ / ٦٠٢ / ٦٠٣ / ٦٠٤ / ٦٠٥ / ٦٠٦ / ٦٠٧ / ٦٠٨ / ٦٠٩ / ٦١٠ / ٦١١ / ٦١٢ / ٦١٣ / ٦١٤ / ٦١٥ / ٦١٦ / ٦١٧ / ٦١٨ / ٦١٩ / ٦٢٠ / ٦٢١ / ٦٢٢ / ٦٢٣ / ٦٢٤ / ٦٢٥ / ٦٢٦ / ٦٢٧ / ٦٢٨ / ٦٢٩ / ٦٣٠ / ٦٣١ / ٦٣٢ / ٦٣٣ / ٦٣٤ / ٦٣٥ / ٦٣٦ / ٦٣٧ / ٦٣٨ / ٦٣٩ / ٦٤٠ / ٦٤١ / ٦٤٢ / ٦٤٣ / ٦٤٤ / ٦٤٥ / ٦٤٦ / ٦٤٧ / ٦٤٨ / ٦٤٩ / ٦٥٠ / ٦٥١ / ٦٥٢ / ٦٥٣ / ٦٥٤ / ٦٥٥ / ٦٥٦ / ٦٥٧ / ٦٥٨ / ٦٥٩ / ٦٦٠ / ٦٦١ / ٦٦٢ / ٦٦٣ / ٦٦٤ / ٦٦٥ / ٦٦٦ / ٦٦٧ / ٦٦٨ / ٦٦٩ / ٦٧٠ / ٦٧١ / ٦٧٢ / ٦٧٣ / ٦٧٤ / ٦٧٥ / ٦٧٦ / ٦٧٧ / ٦٧٨ / ٦٧٩ / ٦٨٠ / ٦٨١ / ٦٨٢ / ٦٨٣ / ٦٨٤ / ٦٨٥ / ٦٨٦ / ٦٨٧ / ٦٨٨ / ٦٨٩ / ٦٩٠ / ٦٩١ / ٦٩٢ / ٦٩٣ / ٦٩٤ / ٦٩٥ / ٦٩٦ / ٦٩٧ / ٦٩٨ / ٦٩٩ / ٧٠٠ / ٧٠١ / ٧٠٢ / ٧٠٣ / ٧٠٤ / ٧٠٥ / ٧٠٦ / ٧٠٧ / ٧٠٨ / ٧٠٩ / ٧١٠ / ٧١١ / ٧١٢ / ٧١٣ / ٧١٤ / ٧١٥ / ٧١٦ / ٧١٧ / ٧١٨ / ٧١٩ / ٧٢٠ / ٧٢١ / ٧٢٢ / ٧٢٣ / ٧٢٤ / ٧٢٥ / ٧٢٦ / ٧٢٧ / ٧٢٨ / ٧٢٩ / ٧٣٠ / ٧٣١ / ٧٣٢ / ٧٣٣ / ٧٣٤ / ٧٣٥ / ٧٣٦ / ٧٣٧ / ٧٣٨ / ٧٣٩ / ٧٤٠ / ٧٤١ / ٧٤٢ / ٧٤٣ / ٧٤٤ / ٧٤٥ / ٧٤٦ / ٧٤٧ / ٧٤٨ / ٧٤٩ / ٧٥٠ / ٧٥١ / ٧٥٢ / ٧٥٣ / ٧٥٤ / ٧٥٥ / ٧٥٦ / ٧٥٧ / ٧٥٨ / ٧٥٩ / ٧٦٠ / ٧٦١ / ٧٦٢ / ٧٦٣ / ٧٦٤ / ٧٦٥ / ٧٦٦ / ٧٦٧ / ٧٦٨ / ٧٦٩ / ٧٧٠ / ٧٧١ / ٧٧٢ / ٧٧٣ / ٧٧٤ / ٧٧٥ / ٧٧٦ / ٧٧٧ / ٧٧٨ / ٧٧٩ / ٧٨٠ / ٧٨١ / ٧٨٢ / ٧٨٣ / ٧٨٤ / ٧٨٥ / ٧٨٦ / ٧٨٧ / ٧٨٨ / ٧٨٩ / ٧٩٠ / ٧٩١ / ٧٩٢ / ٧٩٣ / ٧٩٤ / ٧٩٥ / ٧٩٦ / ٧٩٧ / ٧٩٨ / ٧٩٩ / ٨٠٠ / ٨٠١ / ٨٠٢ / ٨٠٣ / ٨٠٤ / ٨٠٥ / ٨٠٦ / ٨٠٧ / ٨٠٨ / ٨٠٩ / ٨١٠ / ٨١١ / ٨١٢ / ٨١٣ / ٨١٤ / ٨١٥ / ٨١٦ / ٨١٧ / ٨١٨ / ٨١٩ / ٨٢٠ / ٨٢١ / ٨٢٢ / ٨٢٣ / ٨٢٤ / ٨٢٥ / ٨٢٦ / ٨٢٧ / ٨٢٨ / ٨٢٩ / ٨٣٠ / ٨٣١ / ٨٣٢ / ٨٣٣ / ٨٣٤ / ٨٣٥ / ٨٣٦ / ٨٣٧ / ٨٣٨ / ٨٣٩ / ٨٤٠ / ٨٤١ / ٨٤٢ / ٨٤٣ / ٨٤٤ / ٨٤٥ / ٨٤٦ / ٨٤٧ / ٨٤٨ / ٨٤٩ / ٨٥٠ / ٨٥١ / ٨٥٢ / ٨٥٣ / ٨٥٤ / ٨٥٥ / ٨٥٦ / ٨٥٧ / ٨٥٨ / ٨٥٩ / ٨٦٠ / ٨٦١ / ٨٦٢ / ٨٦٣ / ٨٦٤ / ٨٦٥ / ٨٦٦ / ٨٦٧ / ٨٦٨ / ٨٦٩ / ٨٧٠ / ٨٧١ / ٨٧٢ / ٨٧٣ / ٨٧٤ / ٨٧٥ / ٨٧٦ / ٨٧٧ / ٨٧٨ / ٨٧٩ / ٨٨٠ / ٨٨١ / ٨٨٢ / ٨٨٣ / ٨٨٤ / ٨٨٥ / ٨٨٦ / ٨٨٧ / ٨٨٨ / ٨٨٩ / ٨٩٠ / ٨٩١ / ٨٩٢ / ٨٩٣ / ٨٩٤ / ٨٩٥ / ٨٩٦ / ٨٩٧ / ٨٩٨ / ٨٩٩ / ٩٠٠ / ٩٠١ / ٩٠٢ / ٩٠٣ / ٩٠٤ / ٩٠٥ / ٩٠٦ / ٩٠٧ / ٩٠٨ / ٩٠٩ / ٩١٠ / ٩١١ / ٩١٢ / ٩١٣ / ٩١٤ / ٩١٥ / ٩١٦ / ٩١٧ / ٩١٨ / ٩١٩ / ٩٢٠ / ٩٢١ / ٩٢٢ / ٩٢٣ / ٩٢٤ / ٩٢٥ / ٩٢٦ / ٩٢٧ / ٩٢٨ / ٩٢٩ / ٩٣٠ / ٩٣١ / ٩٣٢ / ٩٣٣ / ٩٣٤ / ٩٣٥ / ٩٣٦ / ٩٣٧ / ٩٣٨ / ٩٣٩ / ٩٤٠ / ٩٤١ / ٩٤٢ / ٩٤٣ / ٩٤٤ / ٩٤٥ / ٩٤٦ / ٩٤٧ / ٩٤٨ / ٩٤٩ / ٩٥٠ / ٩٥١ / ٩٥٢ / ٩٥٣ / ٩٥٤ / ٩٥٥ / ٩٥٦ / ٩٥٧ / ٩٥٨ / ٩٥٩ / ٩٦٠ / ٩٦١ / ٩٦٢ / ٩٦٣ / ٩٦٤ / ٩٦٥ / ٩٦٦ / ٩٦٧ / ٩٦٨ / ٩٦٩ / ٩٧٠ / ٩٧١ / ٩٧٢ / ٩٧٣ / ٩٧٤ / ٩٧٥ / ٩٧٦ / ٩٧٧ / ٩٧٨ / ٩٧٩ / ٩٨٠ / ٩٨١ / ٩٨٢ / ٩٨٣ / ٩٨٤ / ٩٨٥ / ٩٨٦ / ٩٨٧ / ٩٨٨ / ٩٨٩ / ٩٩٠ / ٩٩١ / ٩٩٢ / ٩٩٣ / ٩٩٤ / ٩٩٥ / ٩٩٦ / ٩٩٧ / ٩٩٨ / ٩٩٩ / ١٠٠٠ / ١٠٠١ / ١٠٠٢ / ١٠٠٣ / ١٠٠٤ / ١٠٠٥ / ١٠٠٦ / ١٠٠٧ / ١٠٠٨ / ١٠٠٩ / ١٠١٠ / ١٠١١ / ١٠١٢ / ١٠١٣ / ١٠١٤ / ١٠١٥ / ١٠١٦ / ١٠١٧ / ١٠١٨ / ١٠١٩ / ١٠٢٠ / ١٠٢١ / ١٠٢٢ / ١٠٢٣ / ١٠٢٤ / ١٠٢٥ / ١٠٢٦ / ١٠٢٧ / ١٠٢٨ / ١٠٢٩ / ١٠٣٠ / ١٠٣١ / ١٠٣٢ / ١٠٣٣ / ١٠٣٤ / ١٠٣٥ / ١٠٣٦ / ١٠٣٧ / ١٠٣٨ / ١٠٣٩ / ١٠٤٠ / ١٠٤١ / ١٠٤٢ / ١٠٤٣ / ١٠٤٤ / ١٠٤٥ / ١٠٤٦ / ١٠٤٧ / ١٠٤٨ / ١٠٤٩ / ١٠٥٠ / ١٠٥١ / ١٠٥٢ / ١٠٥٣ / ١٠٥٤ / ١٠٥٥ / ١٠٥٦ / ١٠٥٧ / ١٠٥٨ / ١٠٥٩ / ١٠٦٠ / ١٠٦١ / ١٠٦٢ / ١٠٦٣ / ١٠٦٤ / ١٠٦٥ / ١٠٦٦ / ١٠٦٧ / ١٠٦٨ / ١٠٦٩ / ١٠٧٠ / ١٠٧١ / ١٠٧٢ / ١٠٧٣ / ١٠٧٤ / ١٠٧٥ / ١٠٧٦ / ١٠٧٧ / ١٠٧٨ / ١٠٧٩ / ١٠٨٠ / ١٠٨١ / ١٠٨٢ / ١٠٨٣ / ١٠٨٤ / ١٠٨٥ / ١٠٨٦ / ١٠٨٧ / ١٠٨٨ / ١٠٨٩ / ١٠٩٠ / ١٠٩١ / ١٠٩٢ / ١٠٩٣ / ١٠٩٤ / ١٠٩٥ / ١٠٩٦ / ١٠٩٧ / ١٠٩٨ / ١٠٩٩ / ١١٠٠ / ١١٠١ / ١١٠٢ / ١١٠٣ / ١١٠٤ / ١١٠٥ / ١١٠٦ / ١١٠٧ / ١١٠٨ / ١١٠٩ / ١١١٠ / ١١١١ / ١١١٢ / ١١١٣ / ١١١٤ / ١١١٥ / ١١١٦ / ١١١٧ / ١١١٨ / ١١١٩ / ١١٢٠ / ١١٢١ / ١١٢٢ / ١١٢٣ / ١١٢٤ / ١١٢٥ / ١١٢٦ / ١١٢٧ / ١١٢٨ / ١١٢٩ / ١١٣٠ / ١١٣١ / ١١٣٢ / ١١٣٣ / ١١٣٤ / ١١٣٥ / ١١٣٦ / ١١٣٧ / ١١٣٨ / ١١٣٩ / ١١٤٠ / ١١٤١ / ١١٤٢ / ١١٤٣ / ١١٤٤ / ١١٤٥ / ١١٤٦ / ١١٤٧ / ١١٤٨ / ١١٤٩ / ١١٥٠ / ١١٥١ / ١١٥٢ / ١١٥٣ / ١١٥٤ / ١١٥٥ / ١١٥٦ / ١١٥٧ / ١١٥٨ / ١١٥٩ / ١١٦٠ / ١١٦١ / ١١٦٢ / ١١٦٣ / ١١٦٤ / ١١٦٥ / ١١٦٦ / ١١٦٧ / ١١٦٨ / ١١٦٩ / ١١٧٠ / ١١٧١ / ١١٧٢ / ١١٧٣ / ١١٧٤ / ١١٧٥ / ١١٧٦ / ١١٧٧ / ١١٧٨ / ١١٧٩ / ١١٨٠ / ١١٨١ / ١١٨٢ / ١١٨٣ / ١١٨٤ / ١١٨٥ / ١١٨٦ / ١١٨٧ / ١١٨٨ / ١١٨٩ / ١١٩٠ / ١١٩١ / ١١٩٢ / ١١٩٣ / ١١٩٤ / ١١٩٥ / ١١٩٦ / ١١٩٧ / ١١٩٨ / ١١٩٩ / ١٢٠٠ / ١٢٠١ / ١٢٠٢ / ١٢٠٣ / ١٢٠٤ / ١٢٠٥ / ١٢٠٦ / ١٢٠٧ / ١٢٠٨ / ١٢٠٩ / ١٢١٠ / ١٢١١ / ١٢١٢ / ١٢١٣ / ١٢١٤ / ١٢١٥ / ١٢١٦ / ١٢١٧ / ١٢١٨ / ١٢١٩ / ١٢٢٠ / ١٢٢١ / ١٢٢٢ / ١٢٢٣ / ١٢٢٤ / ١٢٢٥ / ١٢٢٦ / ١٢٢٧ / ١٢٢٨ / ١٢٢٩ / ١٢٣٠ / ١٢٣١ / ١٢٣٢ / ١٢٣٣ / ١٢٣٤ / ١٢٣٥ / ١٢٣٦ / ١٢٣٧ / ١٢٣٨ / ١٢٣٩ / ١٢٤٠ / ١٢٤١ / ١٢٤٢ / ١٢٤٣ / ١٢٤٤ / ١٢٤٥ / ١٢٤٦ / ١٢٤٧ / ١٢٤٨ / ١٢٤٩ / ١٢٥٠ / ١٢٥١ / ١٢٥٢ / ١٢٥٣ / ١٢٥٤ / ١٢٥٥ / ١٢٥٦ / ١٢٥٧ / ١٢٥٨ / ١٢٥٩ / ١٢٦٠ / ١٢٦١ / ١٢٦٢ / ١٢٦٣ / ١٢٦٤ / ١٢٦٥ / ١٢٦٦ / ١٢٦٧ / ١٢٦٨ / ١٢٦٩ / ١٢٧٠ / ١٢٧١ / ١٢٧٢ / ١٢٧٣ / ١٢٧٤ / ١٢٧٥ / ١٢٧٦ / ١٢٧٧ / ١٢٧٨ / ١٢٧٩ / ١٢٨٠ / ١٢٨١ / ١٢٨٢ / ١٢٨٣ / ١٢٨٤ / ١٢٨٥ / ١٢٨٦ / ١٢٨٧ / ١٢٨٨ / ١٢٨٩ / ١٢٩٠ / ١٢٩١ / ١٢٩٢ / ١٢٩٣ / ١٢٩٤ / ١٢٩٥ / ١٢٩٦ / ١٢٩٧ / ١٢٩٨ / ١٢٩٩ / ١٣٠٠ / ١٣٠١ / ١٣٠٢ / ١٣٠٣ / ١٣٠٤ / ١٣٠٥ / ١٣٠٦ / ١٣٠٧ / ١٣٠٨ / ١٣٠٩ / ١٣١٠ / ١٣١١ / ١٣١٢ / ١٣١٣ / ١٣١٤ / ١٣١٥ / ١٣١٦ / ١٣١٧ / ١٣١٨ / ١٣١٩ / ١٣٢٠ / ١٣٢١ / ١٣٢٢ / ١٣٢٣ / ١٣٢٤ / ١٣٢٥ / ١٣٢٦ / ١٣٢٧ / ١٣٢٨ / ١٣٢٩ / ١٣٣٠ / ١٣٣١ / ١٣٣٢ / ١٣٣٣ / ١٣٣٤ / ١٣٣٥ / ١٣٣٦ / ١٣٣٧ / ١٣٣٨ / ١٣٣٩ / ١٣٤٠ / ١٣٤١ / ١٣٤٢ / ١٣٤٣ / ١٣٤٤ / ١٣٤٥ / ١٣٤٦ / ١٣٤٧ / ١٣٤٨ / ١٣٤٩ / ١٣٥٠ / ١٣٥١ / ١٣٥٢ / ١٣٥٣ / ١٣٥٤ / ١٣٥٥ / ١٣٥٦ / ١٣٥٧ / ١٣٥٨ / ١٣٥٩ / ١٣٦٠ / ١٣٦١ / ١٣٦٢ / ١٣٦٣ / ١٣٦٤ / ١٣٦٥ / ١٣٦٦ / ١٣٦٧ / ١٣٦٨ / ١٣٦٩ / ١٣٧٠ / ١٣٧١ / ١٣٧٢ / ١٣٧٣ / ١٣٧٤ / ١٣٧٥ / ١٣٧٦ / ١٣٧٧ / ١٣٧٨ / ١٣٧٩ / ١٣٨٠ / ١٣٨١ / ١٣٨٢ / ١٣٨٣ / ١٣٨٤ / ١٣٨٥ / ١٣٨٦ / ١٣٨٧ / ١٣٨٨ / ١٣٨٩ / ١٣٩٠ / ١٣٩١ / ١٣٩٢ / ١٣٩٣ / ١٣٩٤ / ١٣٩٥ / ١٣٩٦ / ١٣٩٧ / ١٣٩٨ / ١٣٩٩ / ١٤٠٠ / ١٤٠١ / ١٤٠٢ / ١٤٠٣ / ١٤٠٤ / ١٤٠٥ / ١٤٠٦ / ١٤٠٧ / ١٤٠٨ / ١٤٠٩ / ١٤١٠ / ١٤١١ / ١٤١٢ / ١٤١٣ / ١٤١٤ / ١٤١٥ / ١٤١٦ / ١٤١٧ / ١٤١٨ / ١٤١٩ / ١٤٢٠ / ١٤٢١ / ١٤٢٢ / ١٤٢٣ / ١٤٢٤ / ١٤٢٥ / ١٤٢٦ / ١٤٢٧ / ١٤٢٨ / ١٤٢٩ / ١٤٣٠ / ١٤٣١ / ١٤٣٢ / ١٤٣٣ / ١٤٣٤ / ١٤٣٥ / ١٤٣٦ / ١٤٣٧ / ١٤٣٨ / ١٤٣٩ / ١٤٤٠ / ١٤٤١ / ١٤٤٢ / ١٤٤٣ / ١٤٤٤ / ١٤٤٥ / ١٤٤٦ / ١٤٤٧ / ١٤٤٨ / ١٤٤٩ / ١٤٥٠ / ١٤٥١ / ١٤٥٢ / ١٤٥٣ / ١٤٥٤ / ١٤٥٥ / ١٤٥٦ / ١٤٥٧ / ١٤٥٨ / ١٤٥٩ / ١٤٦٠ / ١٤٦١ / ١٤٦٢ / ١٤٦٣ / ١٤٦٤ / ١٤٦٥ / ١٤٦٦ / ١٤٦٧ / ١٤٦٨ / ١٤٦٩ / ١٤٧٠ / ١٤٧١ / ١٤٧٢ / ١٤٧٣ / ١٤٧٤ / ١٤٧٥ / ١٤٧٦ / ١٤٧٧ / ١٤٧٨ / ١٤٧٩ / ١٤٨٠ / ١٤٨١ / ١٤٨٢ / ١٤٨٣ / ١٤٨٤ / ١٤٨٥ / ١٤٨٦ / ١٤٨٧ / ١٤٨٨ / ١٤٨٩ / ١٤٩٠ / ١٤٩١ / ١٤٩٢ / ١٤٩٣ / ١٤٩٤ / ١٤٩٥ / ١٤٩٦ / ١٤٩٧ / ١٤٩٨ / ١٤٩٩ / ١٥٠٠ / ١٥٠١ / ١٥٠٢ / ١٥٠٣ / ١٥٠٤ / ١٥٠٥ / ١٥٠٦ / ١٥٠٧ / ١٥٠٨ / ١٥٠٩ / ١٥١٠ / ١٥١١ / ١٥١٢ / ١٥١٣ / ١٥١٤ / ١٥١٥ / ١٥١٦ / ١٥١٧ / ١٥١٨ / ١٥١٩ / ١٥٢٠ / ١٥٢١ / ١٥٢٢ / ١٥٢٣ / ١٥٢٤ / ١٥٢٥ / ١٥٢٦ / ١٥٢٧ / ١٥٢٨ / ١٥٢٩ / ١٥٣٠ / ١٥٣١ / ١٥٣٢ / ١٥٣٣ / ١٥٣٤ / ١٥٣٥ / ١٥٣٦ / ١٥٣٧ / ١٥٣٨ / ١٥٣٩ / ١٥٤٠ / ١٥٤١ / ١٥٤٢ / ١٥٤٣ / ١٥٤٤ / ١٥٤٥ / ١٥٤٦ / ١٥٤٧ / ١٥٤٨ / ١٥٤٩ / ١٥٥٠ / ١٥٥١ / ١٥٥٢ / ١٥٥٣ / ١٥٥٤ / ١٥٥٥ / ١٥٥٦ / ١٥٥٧ / ١٥٥٨ / ١٥٥٩ / ١٥٦٠ / ١٥٦١ / ١٥٦٢ / ١٥٦٣ / ١٥٦٤ / ١٥٦٥ / ١٥٦٦ / ١٥٦٧ / ١٥٦٨ / ١٥٦٩ / ١٥٧٠ / ١٥٧١ / ١٥٧٢ / ١٥٧٣ / ١٥٧٤ / ١٥٧٥ / ١٥٧٦ /

/ ٤٦٥ / ٤٥٥ / ٤٤٨ / ٤٤٥ / ٤٤١ / ٤٣٣ / ٤٣١ / ٤٢٦ / ٤١٧ / ٤١١ / ٤١٠
 / ٤٧٧ / ٤٨٠ / ٤٨١ / ٤٨٢ / ٤٨٤ / ٤٨٧ / ٤٨٨ / ٤٩٣ / ٤٩٤ / ٤٩٥ / ٥٠٨
 / ٥٣٧ / ٥٦١ / ٥٦٧ / ٥٧٣ / ٥٧٤ / ٥٩١ / ٦٠٢ / ٦٠٣ / ٦١٠ / ٦١٤ / ٦١٥
 / ٦٢٢ / ٦٢٣ / ٦٢٦ / ٦٢٧ / ٦٢٩ / ٦٣٠ / ٦٣٧ / ٦٣٩ / ٦٤١ / ٦٥١ / ٦٥٧
 / ٦٧٠ / ٦٧١ / ٦٧٤ / ٦٧٦ / ٦٨٥ / ٦١٢ / ٧١٩ / ٧٣٣ / ٧٤٧ / ٧٤٨ / ٧٤٩

. ٧٦٠

٦. حبيب (ت ١٨٢ هـ) ص ١٠٧ / ٣١٤ / ٣١٧ / ٣٥٠ / ٤٢٧ / ٤٥٥ / ٤٩٢ / ٤٩٤ / ٦١٠ / ٦٨٥ .

٧. الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ص ١٤٨ / ١٥٧ / ١٥٨ / ١٧٨ / ١٩٦ / ٢٤٨ / ٣٨٩ / ٤٣٥ / ٤٦٦ / ٥٣٨ / ٥٤١ / ٥٥٤ / ٥٦٤ / ٦١٤ / ٦٢١ .

٨. أبو محمد اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ) ص ٥٦٤ .

٩. قطرب (ت ٢٠٦ هـ) ص ٢٦١ .

١٠. الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ص ١٢٢ / ١٤٨ / ١٥٨ / ٢٢٤ / ٢٤٨ / ٢٦٠ / ٢٩٦ / ٣٣١ / ٣٣٨ / ٣٦١ / ٤٣٥ / ٥٤٨ / ٥٥٠ / ٥٥١ / ٥٥٣ / ٥٦١ / ٦١٤ / ٦٢٤ / ٦٢٥ / ٦٢٩ / ٦٣٠ / ٧٥٤ / ٧٥٨ .

١١. هشام بن معاوية (ت ٢٠٩ هـ) ص ٦٢٩ .

١٢. أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ص ٧٢٠ .

١٣. أبو الحسن الأختل (ت ٢١٥ هـ). وقد يصفه بتكثير . ص ٥٦ / ٧٠ / ٩٥ / ٩٨ / ١٠٦ / ١١١ / ١١٧ / ١٢٥ / ١٤٥ / ٢١٢ / ٢١٣ / ٢١٤ / ٢١٦ / ٢٣٤ / ٢٥٨ / ٢٦٧ / ٢٦٩ / ٢٨٤ / ٣٣٨ / ٣٥٤ / ٣٩٣ / ٤٠٢ / ٤٠٧ / ٤١١ / ٤١٨ / ٤٢٩ / ٤٣٨ / ٤٥٥ / ٤٧٧ / ٤٨٠ / ٤٩٥ / ٥٣٧ / ٥٤٩ / ٥٦٧ / ٥٨٥ / ٦٢٢ / ٦٣٢ / ٧٠٣ / ٧٠٧ / ٧٠٨ / ٧٠٩ / ٧١٠ / ٧٥٠ .

١٤. أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) ص ٦٥٢ / ٦٥١ .

١٥. أبو عبيد (القاسم بن سلام) (ت ٢٢٤ هـ) ص ١٢٩ .

١٦. أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ص ٣١٤ / ٣٦٥ / ٥٣٨ / ٦٥٧ / ٧٥٠ .

١٧. يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ص ٥٨٤ .

١٨. الزبيدي (إبراهيم بن إسحاق) (ت ٢٤٩ هـ) ص ٧٠٣ .

١٩. أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) ص ٦٢ / ٣١٤ / ٤٠٢ / ٤٠٣ / ٤٤٨ / ٤٥٧ / ٤٨٠ / ٥٣٧ / ٦١٧ / ٧٠٧ / ٧٠٨ / ٨٠٩ / ٧١٠ .

٢٠. أبو حاتم الحيتي (ت ٢٥٥هـ) ص ٦٥١ .

٢١. ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ص ٥٩٣ .

٢٢. أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) ص ٨٩ / ٩٨ / ٢٢٧ / ٢٤١ / ٢٦٠ / ٢٨٧ / ٣١١ / ٣١٤ / ٣٢٩ / ٣٤٦ / ٣٤٧ / ٤٠٥ / ٤١٧ / ٤٣١ / ٤٣٢ / ٤٣٤ / ٤٥٥ / ٤٨١ / ٤٨٢ / ٤٨٣ / ٤٨٤ / ٤٨٧ / ٤٩٥ / ٥٩٦ / ٦٢٢ / ٦٢٣ / ٦٣٠ / ٦٣٢ / ٦٧٠ / ٧٣٣ / ٧٥٩ / ٧٦٠ .

٢٣. ثعلب (ت ٢٩١هـ) ص ٢٦١ .

٢٤. ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ص ١٢٢ .

٢٥. أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ص ٦٧ / ٢٦١ / ٢٧٢ / ٣١٢ / ٤٠٩ / ٤٩١ / ٤٨١ .

٢٦. علي بن الحسن الأخطل الأصغر (ت ٣١٥هـ) ص ٢٦١ .

٢٧. أبو بكر بن نراج (ت ٣١٦هـ) ص ١٦٩ / ٣٥٧ / ٤٥٣ / ٧٠٧ / ٧٦٤ .

٢٨. أبو بكر بن مزينة (ت ٣٢١هـ) ص ٦٥١ / ٧١٩ .

٢٩. أبو عمر نزار (ت ٣٤٥هـ) ص ٢٠٧ .

٣٠. أبو بكر ميمون (ت ٣٤٥هـ) ص ٦٧٠ .

٣١. ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) ص ١٢٤ / ١٥٩ / ٢٦٨ / ٢٦٩ / ٢٧٩ / ٦٠٣ .

٣٢. أبو سعيد الخيرافي (ت ٣٦٨هـ) ص ١٢٢ / ٢٠٠ / ٢٢٣ / ٢٦٩ / ٢٩٧ / ٣٥٨ / ٣٥٩ .

٣٣. أبو علي ثوري (ت ٣٧٧هـ) ص ٦٦ / ٩٨ / ١٢٢ / ١٣١ / ١٦٥ / ٢٤٤ / ٢٠٩ / ٢٢٣ / ٢٢٧ / ٢٥٢ / ٢٦٢ / ٢٦٨ / ٢٦٩ / ٢٧١ / ٣٠٨ / ٣١٢ / ٣٥٩ / ٣٦١ / ٣٦٧ / ٣٥٥ / ٣٥٨ / ٣٦٧ / ٤١٠ / ٤١٣ / ٤٣٨ / ٤٥٣ / ٤٦٧ / ٥٢٧ / ٥٤٦ / ٦٠٣ / ٦٣٢ / ٦٦٠ / ٦٧٦ / ٧٠٥ / ٧٠٧ / ٧٢٣ / ٧٥٩ / ٧٧١ .

٣٤. أبو الحسن ثورماني (ت ٣٨٤هـ) ص ٣٥٨ / ٥٨٠ / ٧٠٧ .

٣٥. أبو الفتح بن حنبل (ت ٣٩٢هـ) ص ١٢٦ / ٣٣٩ / ٣٤٥ / ٤٣٢ / ٥٥١ .

٣٦. أبو الحسن علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠هـ) ص ٣٢٩ .

النوع الثاني - المصنفات : وأعني بها الكتب والرسائل التي ذكرها في شرحه ونص على أسمائها ، إذ كانت مصادر مهمة لكتابه ، مع أنها قليلة ، وهي :

١. العين^(١) .
٢. الكتاب^(٢) : لسيبويه .
٣. إصلاح المنطق^(٣) : لابن السكيت .
٤. شرح كتاب الألف واللام^(٤) : للمازني .
٥. أدب الكاتب^(٥) : لابن قتيبة .
٦. كتاب الهجاء^(٦) : للزجاجي .

يتضح من هذا أن المؤلف أكثر من ذكر أسماء النحويين واللغويين ممن استشهد بأقوالهم. وكتب حريصاً على مراجعة النصوص في مصادرهما ، ما وجدت إلى ذلك سبيلاً . ومن ثم أعاني ذلك على معرفة تعامل الشارح مع النصوص .

فقد تنوعت هذه المصادر وتعددت موضوعات بحثها في هذا المقال في هذه المادة أو تلك وصارت الوثيقة بها . لأن أكثر أبواب الكتاب نحوية وصرفية . والشارح بصري المذهب . يسلط ملك أصحابه . ويعتد أسسهم ومصطلحاتهم . ويعتد نفسه منهم . وبناء على ذلك ألفناه قد استعان بآرائهم وتوجيهاتهم ، ويقف على رأسهم سيبويه ، ثم تتدرج مصادرهم حجماً بعد ذلك ، كما مضى قبل قليل من ذكر لأعلام اللغة والنحو ، كالمبرد ، والأخفش ، وأبي علي الفارسي ، وغيرهم .

والزمت نفسي بتخريج ما نقله ابن بابشاذ من المصنفات الأصلية ، إذ خرجت ما نقله عن الثراء ، والأخفش من معانيهما . وأكثر ما نقله عنهما إنما هو بالمعنى دون اللفظ . أما في ميدان الصرف فقد اقتصر على كتاب (المقتضب) للمبرد وكتاب المازني في التصريف ، وكان جلاً نقوله عنهما بالمعنى دون اللفظ أيضاً .

-
- (١) ينظر : شرح الجمل ص ٧١٩ ، والعين ٢١١/١-٢١٢ ، للتحليل بن أحمد . وذكر ابن بابشاذ الكتاب خلواً من نسخته إلى أحد .
 - (٢) ينظر : شرح الجمل ص ٧٣١ ، والكتاب ١٩٧/٢ .
 - (٣) ينظر شرح الجمل ص ٥٩٣ ، وإصلاح المنطق ١٦٤-١٦٥ .
 - (٤) ينظر : شرح الجمل ص ٧١٠ .
 - (٥) ينظر : شرح الجمل ص ٥٩٣ ، وأدب الكاتب ٣٩١-٣٩٨ .
 - (٦) ينظر : شرح الجمل ص ٥٩٢ ، وكتاب الهجاء ٤٨-٥٤ .

هذا إلى أنه يجنح إلى الاستعانة بعبارات عامة عند ذكر بعض المسائل ، والمباحث ، مثل :
قال أصحابنا المحققون^(١) ، قال الفقهاء^(٢) ، كما تقرر في علم العربية ، في قول الجماعة^(٣) ،
مذهب البصريين المحققين^(٤) . وقد شاع في كتابه إعمال اسم الكتاب واسم المؤلف ، فقرر تلك
العبارات العامة ، ولا سيما ما كان في مسائل النحو ، والصرف ، والتفسير . ومن تلك العبارات
أنه يستعمل لفظ (الناس) ، كالذي يطالعنا في باب تقديم المضمر على الظاهر إذ يقول : " اختلف
الناس في المضمر ، والمكني . فذهب الكوفيون إلى أنهما متفقان في المعنى ، وذهب البصريون
إلى أنهما مختلفان في المعنى ."^(٥)

وكن أكثر النصوص مطابقة لما في مصادرنا ، وتعد نقوله هذه وثيقة مهمة تشهد له
بالأمانة العلمية من جهة ، واستيعاب المادة النحوية والنغوية والإحاطة بدقائقها من جهة ثانية ،
وسأفصل نعتاً يكون شاهداً لظائره في هذا الباب . قال : " قال أصحابنا في كل رجل سميته
شجاعاً ، أنك تجمع على شجاعان ، وشجاعان ، وشجعة ، وشجعة . حكاه صاحب (العين) . من
حيث كن فعلاً كفعيل ، لأنهم يقولون : رجل شجاع وشجاع بمعنى ، كطويل ، وطوال ، وعجيب ،
وعجاب^(٦) . فإما قول ابن دريد في شجاعان^(٧) أنه خطأ ، فليس بخطأ في القياس ، ولا في
المدح . لأن أبا عبيدة حكى : قوم شجاعان وشجاعان^(٨) .

سادساً. أثر الكتاب في المؤلفات اللاحقة :

كتاب ابن دشتاد شرح لأحمد متن في العربية ، وهو شرح منكر قديم لم يسبقه
إلا شرح ابن العريف (ت ٣٩٠ هـ) . وشرح بي نصر القاسم بن عباس النواصي
(ت ٤٢٠ هـ) . وهو أحد مشايخ المؤلف . وكلا الشرحين لم يصل إلينا ، ويوح لي أن
ظهور (شرح الجمل) لابن بابشاد كان مدعاة لإخمال الشرحين المتقدم ذكرهما آنفاً
وانزوانهما ، ومرد ذلك إلى ما حواه من مادة علمية قلما تجد نظيراً لها في مصنفات
سابقه ومعاصريه .

(١) ينظر : شرح الجمل ص ١٤٩ و ٢٩٧ و ٣٤٤ و ٧١٩ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص ٢٥١ و ٣٠٧ و ٣٠٨ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ص ١٢٤ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ص ١٨٤ و ٢٩٧ .

(٥) شرح الجمل ص ٢٥٢ . وينظر المصدر نفسه ص ٢٩٧ .

(٦) كتاب العين ١/ ٢١١ و ٢١٢ (مادة : شجع) .

(٧) حميرة اللغة ١/ ٧٧ : (ج ش ع) .

(٨) شرح الجمل ص ٧١٩ - ٧٢٠ .

وما دام المترجمون بينوا أن شرح الجمل كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام^(١) كان في ذلك مندوحة ، لأن نقول ، بعد أن أقررنا بما تقدم ، إن شرح جمل الزجاجي أضحى مصدرا للنحويين في دراساتهم عامة ، ومعينا لشرح الجمل من بعده خاصة ، إذ اعتمدوا على أقواله ، واستعانوا بأرائه ، واسترشدوا بتوجيهاته واجتهاداته . وظهر هذا الأثر جليا في نقولهم عنه ضمنا وتصريحا .

إذ تردّد ذكر ابن بابشاذ في بطون كتب المتأخرين من النحويين الذين احتفوا بمؤلفاته ، وكانت لهم عضدا في توجيه مسائل اللغة والنحو . ومن يتصفح (شرح الكافية) للرضي (ت ٦٨٦هـ) ، و(ارتشاف الضرب) لأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) و(شرح التصريح على التوضيح) لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، و(معجم النوامع) للسيوطي (ب ٩١١هـ) ، وغيره ، مما سوضحه لاحقا ، يدرك منزلته الرفيعة ومرتبته العالية . ومن الواضح بعبارة أن عامة ما يسوقه هؤلاء النحويون من آراء ابن بابشاذ هي في جملتها اختيارات^(٢) يقف فيها مناصرا هذه اللغة من النحويين أو تلك ، يختار رأيها ، ويعزل له أو يحتج بآراءه .

اعتمدت في الإشارة إلى ذلك على مصادر العلماء ، ورسمتها ترتيبا تاريخيا بحسب سني وفيات مؤلفيها . مع أن عددا منها يذكر نصوصا من آرائه من دون الإشارة إلى اسمه ، ومن خلال وقوفي على تلك الآراء والنصوص المتقاة من كتب ابن بابشاذ أثبت عددا منها وأشرت إلى مواطنها ، وهي كثيرة التمت ما أحسب أن فيه كفاية .

• الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) :

قوله في الممنوع من الصرف في صيغة منتهى الجموع ردا على ابن بابشاذ : (حتى توهم بعضهم أن منع الصرف بها غير محتم قال ابن بابشاذ : (وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانيا تظاهيا ومبالغة ، فقلّوا : صواحبات يوسف)^(٣) .

(١) ينظر إتياء الرواة ١٦١/٢ .

(٢) تقرر في مقدمة التمهيد .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١٣٨/١ . وينظر : شرح الجمل ص ٥٩١ . ومنها في شرح المفصل ٦٥٨/١ . وينظر : شرح الجمل ص ٦١٠ .

والمثال جزء من حديث تمامه (انكن لائنن صواحبات يوسف) . سنن النسائي ١٢٣/١ .

• شرح الجمل لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) :

إذا كان كتاب شرح الجمل لابن بابشاذ قد اشتهر في حلقات الدرس النحوي فإن كتاب شرح الجمل لابن عصفور ضاهاه شهرة وذيو عا . على الرغم من المدة الزمنية التي تفصل بين تأليف الشرحين ، إذ ربت على قرنين . وقد خلف كل من الشارحين مصنفات متنوعة في ميدان اللغة والنحو ، تدل على سعة معرفة ، إلا أنهما أفرغا عصارة جهدهما في شرح جمل الزجاجي موضحين ومبينين ما يحيط بمفرداته وأبوابه ومسائله ، فقال كل من الشرحين حظوة كبيرة من لدن العلماء والنحويين .

وميم يمكن من أمر فإن منهج البحث الذي سار عليه كل من ابن بابشاذ وابن عصفور ، واحد ، إذ تقيدا بالمنهج الذي رسمه الزجاجي في جملة . فكل من الشرحين مؤلف من مجموعة أبواب ، يندرج تحت كل باب شرح الموضوع وتفصيل جزئياته ، إلا أن ابن بابشاذ وسع فكرة الأبواب إلى فصول لاحقة ، الغرض منها التوسعة في بيان ما يرمى إليه من مسائل النحو . وهذا الأسلوب سلكه أيضا ابن عصفور في شرحه ، إلا أنه أفاد من منهج ابن بابشاذ ، وتأثر به من حيث التوجيه والرأي .

عقدت هذه الموازنة بين الشرحين ، لبيان مدى شرح ابن بابشاذ في شرح ابن عصفور ، والثمرات التي جناها ابن عصفور من شرح ابن بابشاذ ، ومدى أثره به . وفيما يأتي بيان لذلك :

١ . إلقاء شواهد ابن بابشاذ الشعرية . وآيات القرآن الكريم . ومثل الخلاف النحوي .

٢ . اختياره لتوجيهات ابن بابشاذ التي برع في مناقشتها مع كبار النحويين كالخليل ، وسيبويه ، والكاسي ، والفراء ، والاختش ، والمبرد ، وأبي علي الفارسي ، وغيرهم .

٣ . يعد ابن بابشاذ حاذقا في ترجيحاته ، وتوجيهاته ، واختياراته لمذاهب النحويين ، وممكن ذلك ما يمتلكه من عقلية متحررة ، وبيان في الأسلوب ، وهو أيضا قد وسع باب الاجتهاد في الدرس النحوي ، التمس ابن عصفور ذلك ، واستوعبه ، فظهر جليا في شرحه ، بل يكاد يكون في مواطن صورة له ، لولا ما ألفيته من تلفيق بين ما هو مقدم ، وما هو مؤخر ، ليسبع عليه صورة الحداثة في الشرح . وعندما نظرت في شرح ابن عصفور هالني هذا الصنيع وتعجبت منه أيما تعجب ، لأنك لو تصفحت وأدمنت النظر فيه لعلمت علم اليقين أن ابن عصفور أفرغ فيه معظم عباراته .

بإشاد وتوجيهاته. في حين ذابت بعض هذه العبارات واتصهرت في نصوص أخرى. وسأكتفي ببعض الأمثلة، لتكون دليلاً على غيرها، لأن الإحصاء أمر بعيد المنال. فمن ذلك قوله: "والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ، وقسم يلزم فيه تقديم الخبر. وقسم أنت فيه بالخيار..." (١)، ومنه قوله: "والمبتدأ والخبر مرفوعان. واختلف النحويون في الرفع لهما، ففي الرفع للمبتدأ أربعة أقوال... منهم من ذهب إلى أن الرفع له الاعتداء... ومنهم من ذهب إلى أن الرفع له شبهة بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل... ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر... ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريه من العوامل النقطية، وهو الصحيح عندي... وما زعم ابن كيسان من أن هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرت أن التعدية عن عامل نصب أو خفض... وهذا باطل، لأننا لا نعني بالتعدية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له، وإنما كان يلزم ما ذكرنا لو قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف... وفي الرفع أيضاً للخبر أربعة أقوال..." (٢).

ومنه قوله في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر: "وفي لعل لغات. يقال: لعل... وعل... ولعل... وعن... ولأن... وأن ولعل مركبة من اللام وعل... ومعناها الترجي في المحبوبات، نحو: لعل الله يرحمني، والتوقع في المحذورات، نحو: لعل العدو يأتي..." (٣).

ومنه قوله: "أنهم اختلفوا في الياء من تفعلين، فمنهم من ذهب إلى أنها ضمير وهو مذهب سيبويه رحمه الله. ومنهم من ذهب إلى أنها علامة تأنيث وهو الأخفش..." (٤). ومنه قوله في الضمير من (ياك)، فمنهم من ذهب إلى أنه بجملة ضمير. ومنهم من ذهب إلى أن الضمير منه (يا) والكاف حرف خطاب. ومنهم من ذهب إلى أن الضمير الكف و (يا) عمدة... ومنهم من ذهب إلى أن (يا) اسم ظاهر والكاف ضمير مضاف إليه (يا)... وهذا المذهب الأخير ذهب إليه الخليل رحمه الله

(١) شرح الجمل لأبن عصفور ٣٥٣/١. وينظر: شرح الجمل لأبن بابشاذ ص ١٠٢.

(٢) شرح الجمل لأبن عصفور ٣٥٥-٣٥٧. وينظر: شرح الجمل لأبن بابشاذ ص ١٠٠.

(٣) شرح الجمل لأبن عصفور ٤٤٧/١. وينظر: شرح الجمل لأبن بابشاذ ص ١٥١.

(٤) شرح الجمل لأبن عصفور ٢٠/٢. وينظر: شرح الجمل ص ٢٥٨.

واستدل على صحة مذهبه بقولهم : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب...^(١) .
ومنه قوله : (وأما قل فهو كناية عن عَمَ ، ولا يستعمل أبداً إلا في النداء ، إلا في
ضرورة الشعر ، كقوله :

في لجة أملك فلانا عن قل

وتقول المؤنث يافلة . واختلف فيه النحويون ، فمذهب الفراء أنه مرخم من فلان .
ومذهب سيبويه رحمه الله أنه غير مرخم ، وإنما هو اسم مختص بالنداء ، وهو الصحيح .
ومذهب الفراء باطل ... وأما اللهم : ففيه خلاف بين النحويين والفراء ، فمذهب الخليل رحمه
الله أن الميم المشددة التي في آخره عوض من حرف النداء ... ومذهب الفراء أن أصله :
يا لله أما بخير ، ثم حذف المجرور والمفعول ...^(٢) .

• شرح الكافية لرضي الدين الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ) :

وما نقله من إرائه قوله : (أما الفعل بمعنى المفاعل كالجس والحبيب فيس
للمبالغة . فلا يعمل اتفاقاً ... وقال البصريون إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر
المتابعة في المعنى ... وقال ابن بيشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كسم الفاعل)^(٣) .
ومنه في الصفة المثبية قوله : (...) ومألة منها مختلف فيها وهي الصفة المثبية
مجردة عن اللام المضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : حسن
وحبيب ، فسبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ... والذي أجزأها بلا قبح نظر إلى حصول شيء من
التخفيف على الجملة ، وهو حذف التثوين ، ومنعياً ابن بيشاذ مستدلاً بنسخ العنكبوت^(٤) ،
وهو إضافة الشيء إلى نفسه)^(٥) .

• جواهر الأدب لعلاء الدين الأربلي ، من علماء القرن الثامن :

مما نقله عنه قوله : (جمع المذكر السالم ، نحو : الزيدون ، فإن لفظ مفردة موجود

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١١ . وينظر : شرح الجمل ص ٢٦٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٠٦-١٠٧ ، وشرح الجمل ص ٣٣٠ .

(٣) شرح الكافية لرضي ٢/٢٠٢ . وينظر : شرح الجمل ص ١٩٧ .

(٤) أي يؤمن الحجج واضعها) شرح الرضي ٢/٢٠٧ .

(٥) شرح الكافية لرضي ٢/٢٠٧ . وينظر : شرح الجمل ص ٢٠٨ .

فيه ، فالإسناد الى الجمع كالإسناد الى واحد ، فلا يجوز أن يلحق فعله التاء ، فلا يقال : قامت الزيدون وأجازره ابن بابشاذ نظراً الى أن الإسناد إنما هو الى الجمع لا الى مفردة ، وهو محمول على الجماعة فأجازره^(١) .

ومنها قوله في الكاف (وأما الهاملة : فمنها ما لحق أسماء الإشارة في نحو : ذاك وذلك ، وقد تردف بما يدل على التفريع من التنثية والجمع ، فيقال : ذاكما وذاكم وذاكن ، فتكون الزوائد كلها حروفاً ، ولكن ما تتفرد الكاف عنها ، بل تكون الكلمة المردفة كلها زائدة ، وكذا كاف هناك ، وهناك . وأما كاف رويدك فإنه كاف خطاب ذكره ابن بابشاذ^(٢) .

• ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) :

أكثر من أهتم من الدارسين بمسائل ابن بابشاذ وآرائه ، إذ بلغت اختياراته منه اثني عشر اختياراً . منها قوله في العدل من الممنوع من الصرف : (وإذا سميت بـحَرَ انصرف قولاً واحداً أو بجمع ، فسيبويه لا يصرفه والأخفش يصرفه ، ولو نكر بعد التسمية انصرف أو بـ (فعل) المختص بالنداء كـفُفَ ، فمذهب سيبويه منع صرفه ، وبصرفه في النكرة ، ومذهب الأخفش وتبعه ابن السيد صرفه في المعرفة والنكرة .

وقال ابن بابشاذ : الأخفش يصرف جميع هذه المعدولات في التسمية ، إلا أن حدثت علة أخرى وهي التانيث أو تبقى علة متقدمة كالزيادة في (فعلان) ويمنع العدل مع العلمية فيما كان علماً على وزن (فعلال) ، نحو : حذام ورقاش وسكاب وهي معدولة ... فإن سمي بشيء منها مذكر لا ينصرف خلافاً لابن بابشاذ ، فإنه أجاز فيه ذلك وأجاز فيه البناء ... وحكى أبو حاتم ويعقوب من أحاد إلى عشار ، ولا تدخل هذه (ال) وإضافتها قليلة ولا يجوز صرفها مذهباً بها مذهب الأسماء خلافاً للفراء ، وإذا سمي بشيء منها امتنع صرفه للعلمية والعدل عند الجمهور ، وقال الأخفش والجزمي وأبو علي وابن بابشاذ وابن برهان : يصرف ولو نكر بعد التسمية^(٣) .

ومنها في باب المعرفة بالأداة قوله : (وأقرب ما ينحو النحاة الى أن النكرة تدل

(١) جواهر الادب ٥٦ . وينظر : شرح المقدمة ١٠٩/١ . وشرح الجمل ص ٢٠ .

(٢) جواهر الادب ٦٣ . وينظر : شرح المقدمة ١٦٥/١ ، وشرح الجمل ص ٢٦٧ .

ومنها في جواهر الادب ١٨٤ . وينظر : شرح الجمل ص ٤٠٥ .

(٣) ارتشاف الضرب ٤٣٥-٤٣٦ . وينظر : شرح الجمل ص ٤١٢ .

على واحد من الجنس والتي للجنس يمكن أن تعقل دون اعتبار الوحدة فإذا قيل : الرجل خير من المرأة كان المعنى هذا الجنس من حيث هو هو خير من هذا الجنس من حيث هو هو .

وقال ابن بابشاذ : تعريف العهد لما ثبت في الأعيان ، وتعريف الجنس لما ثبت في الأذهان^(١).

وفي باب الاخبار قوله : (وفي الاخبار باسم الاستفهام خلاف والمنع أظهر ، وإليه ذهب ابن بابشاذ)^(٢).

• الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩ هـ) :

قال في سياق كلامه على شروط نصب - (إذن) : (ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره الغيت ، نحو : إذن زيد يكرمك ، وإن فصل بالقسم لم يعتبر ، نحو : إذن والله أكرمك ... وأحذر ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، نحو : إذن يا زيد - أحسن إليك ، وإذن - يغفر الله لك - يدخلك الجنة ، ولم يسمع شيء من ذلك)^(٣).

وقال في قول الشاعر^(٤) :

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

(وأول "إلا منجنوناً" على أن التقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وهو الدولاب ، ثم حذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقيل منجنون اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الذي هو الخبر ، تقديره : وما الدهر إلا يجن جنوناً ، ثم حذف (يجن) وأوقع (منجنوناً) موقع المصدر ، وقيل : منجنون ، اسم في موضع الحال ، والخبر محذوف تقديره : وما الدهر موجود إلا على هذه الصفة ، أي : مثل المنجنون . وقال ابن بابشاذ : إن منجنوناً منصوب على إسقاط الخافض ، أصله : وما الدهر إلا كمنجنون . وهو فاعل ، لأن هذا المجرور في موضع رفع ، فلو حذف منه حرف الجر لرفع)^(٥).

(١) ارتشاف الضرب ٥١٥/١-٥١٦ . وينظر : شرح الجمل ص ٢٠٧ .

(٢) ارتشاف الضرب ٥/٢ . وينظر : شرح الجمل ص ٦٩٦ .

(٣) الجنى الداني ٣٥٦ . وينظر : مغني اللبيب ٢/٢٢٠ ، ويقابل : شرح الجمل ص ٣٢٢ و ٣٢٣ .

(٤) لم يعرف قائل البيت . ينظر : خزانة الأدب ، تيفلادي ١٣١/٥ ، ويقابل : شرح الجملة ص ٢٢٩ و ٥٨٧ .

(٥) الجنى الداني ٢٢٧-٢٢٨ .

• أوضح المسالك لابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) :

ومما يطالعنا في (أوضح المسالك) - باب الاشتغال - قال فيه (وقال ... ابن بابشاذ : يختار الرفع في العموم كالأية ، والنصب في الخصوص ، كزيدا ضربته . لأن الاسم ينظر إليه من جهة العموم لشبهه بالشروط كما يتضح في قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ^(١) ^(٢) .

• التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) :

قال في باب الحال : (وقال ابن بابشاذ في (وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً) ^(٣) . لساناً حال ، لأنه لما نعت النسان بعربي ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، صارت الحال مثبتة بالمشق ، وصار عربياً هو الموطنة لكون اللسان حالاً ، وليس حقيقة اللسان أن يكون جامداً لولا ما ذكر من الصفة) ^(٤) .

• جمع الهوامع لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) :

وفيه أورد جملة من آراء ابن بابشاذ ، من ذلك أنه يجيز مع الكوفيين والأخفش ترخيم الأسم الثلاثي المحرك الوسط ، مثل (حكم) ، فيقال : ياحك ^(٥) . ومنها أنه ذهب مع الفارسي والسيرافي إلى أن عامل المشتى ما قبل (إلا) معدى إليه بواسطة ^(٦) .

ومنها أنه اختار رأي الاخفش والفارسي في أن (سمع) قد تلحق بـ (علم) فتنصب مفعولين ، مثل : سمعت مجمداً يتكلم ^(٧) .

-
- (١) المائدة : آية ٣٨ .
 (٢) أوضح المسالك ٨٢ . وينظر : شرح الحمز ص ١١٧ .
 (٣) الاحقاف : آية ١٢ .
 (٤) التصريح (بشرح ياسين الغنيمي) ٣٧١/١ . وينظر : شرح المقدمة المحسبة ٣١١/٢ . وشرح الجمل ص ٩٤ .
 (٥) ينظر : جمع الهوامع ١٨٢/١ . وشرح الجمل ص ٣٣٨ .
 (٦) ينظر : جمع الهوامع ٢٢٤/١ . وشرح التصريح ٥٤/١ . ويقابل بـ شرح الجمل ص ٤٣٧-٤٣٨ .
 (٧) ينظر : جمع الهوامع ١٥٠/١ . ويقابل بـ : شرح المقدمة ٣٦٦/٢ . وشرح الجمل ص ٩ ومنها ما ذكره في الجمع ٧٩/١ و ١٠٦/٢ .

وأمثال هذه الآراء تتردد كثيراً في كتب المتأخرين كشرح الأشموني^(١)
(ت ٩٢٩هـ) وحاشية ياسين العليمي (ت ١٠٦١هـ) على شرح التصريح^(٢).

هذه جملة نصوص اقتبستها من كتب الذين جاؤا بعد ابن بابشاذ، متأثرين
بآرائه وتوجيهاته. والغرض منها أن تكون دليلاً على ما كان يتمتع به هذا العالم الجليل
من منزلة رفيعة في نفوس النحويين. وما كانت تلقاه مصنفاته من عناية واهتمام لدى
الدارسين والعلماء والباحثين.

(١) ينظر : شرح الأشموني على الفية بن مالك ٣ : ٥٥٤.

(٢) شرح التصريح ١ : ٥٥.

القسم الثاني

النحو في الكتاب

ابن بابشاذ من أعلام القرن الخامس الهجري ، ومن النحويين الذين أسهموا في إغناء الدرس النحوي في مصر ، استمد مقومات طريقته من النحو البصري بأسسه ومصطلحاته ، بعدما وقف على مصنفات كثيرة في هذا العلم تضمنت وجهات نظر مختلفة ، واختار منها مسائل ومصطلحات ملائمة للأسلوب الذي اصطنعوه بعد أن بسط الدرس البصري نفوذه على بينات التفكير النحوي في بغداد ، ومصر في القرن الرابع الهجري ، حتى إذا ما أطل القرن الخامس ألفينا علماء العربية قد اتخذوا أسلوباً ، كان طابعه تعليمياً متمثلاً بالسهولة والتيسير ، لغرض تمكين طلبة المعارف من إدراك القواعد اللغوية .

وهو لم ينجح نهجاً مستقلاً عن سبقه ، وما نجده في شرحه للجمل ، وشرحه للمقدمة المحسنة خير دليل على أنه يعتمد على التوجه البصرية في التصحيح من العربية . وبغية إيضاح آرائه ، واتجاهاته النحوية في شرحه للجمل ارتأيت تسليط الضوء على مسائل^(١) جوهرية يمكن بمقتضاها تحديد هوية هذا النحوي ، وإبراز ملامح انتمائه . وقد توزعت هذه المسائل على النحو الآتي :

المصطلح النحوي

تزامن ظهور (المصطلح) مع ظهور الدرس النحوي عند العرب ، إذ حاول سيبويه أن يسطر في (الكتاب) عدداً كبيراً من المصطلحات النحوية التي تلي حاجة علم النحو ، وهو صنيع كل من الفراء في (معاني القرآن) ، والاختلار في (معاني القرآن) ، والمبرد في (المقتضب) ، وغيرهم من أعلام الدرس النحوي . وبجهد العلماء من بصريين وكوفيين نضجت تلك المصطلحات واستقرت . وبالنظر إلى أن أسس منهج النحو عند البصريين والكوفيين صدرت عن أصول مشتركة في تناول المادة النحوية وتلقيها ، إذ كان السماع والقياس والعلة هي أسس التفكير النحوي عند البصريين ، وتابعهم في ذلك الكوفيون ، إذ أخذوا النحو عنهم ، وتلمذ شيوخهم لشيوخ البصريين أقول : بالنظر إلى هذا

(١) في هذا البحث لم افصل المواضيع النحوية عن الصرفية أحياناً بسبب أن المصنف قد جمع بينهما .

اتفق الفريقان على هذه الثوابت ، إلا بعض المسائل الجزئية وبعض المصطلحات .

وأكبر الظن أن منشأ الخلاف في المصطلح مرده الى اختلاف البيئة اللغوية والحياة الفكرية السائدة بين البصريين والكوفيين ، وربما كان منبع الخلاف ، فضلاً على ذلك ، هو المزايا المنهجية التي اتكأ عليها كل منهما . هذا إلى أن بعض المتأخرين وسع ثقة الخلاف في هذا الميدان إذ أشاع بين الدارسين فكرة الاختلاف في مصطلح ما ، وعند التحقيق نجد أن الأمر ادعاء محض لا يقوم على أسس متينة .

فمثلاً ، أشيع بين الدارسين أن (الجر) من مصطلحات البصريين ، يقابله عند الكوفيين (الخفض)^(١) ، وحين نعود إلى الجذور الأولى لمصطلح الخفض نجدها بصرية^(٢) .

على أن النظرة الحديثة أملت على الباحثين في المنهج تلمس مواطن الخلاف باطلاق كلمة (المصطلح) للإشارة إلى أن هذا بصري ، وذلك كوفي . ويكفي أن تشير إلى بعض هذه المصطلحات ، وهي كثيرة ، منه ضمير الفصل^(٣) ، والتنفى^(٤) ، والظرف^(٥) ، والضمير^(٦) . عند البصريين ، يعابها العماد^(٧) ، والجحد^(٨) ، والمحر^(٩) ، والمكنى^(١٠) عند الكوفيين ، ومع مرور الوقت تناحلت بعض تلك المصطلحات في الاستعمال ، في حين ضرت على بعضها تغيير ، حتى إذا ما وصلنا إلى عهود متأخرة الفينا النحو قد استقر على مصطلحات ، هي مزيج بين المصطلح البصري ، والكوفي .

ومهما يكن من شيء ، فإن الذي أريد تقريره هو موقف ابن بابشاذ من المصطلح النحوي ، فاقول : إنه كان بصرياً في استعمال المصطلح ، في الأعم الاغلب ، وهو عنده

(١) ينظر : المختص ٣ / ٥٦ ، ٦١ . () ينظر : شرح الحمز ، لابن بابشاذ ص ١٦٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ .

(٣) ينظر : المختص ٤ / ١٨٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٣٢٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ٣ / ١٨٦ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٥١ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه ٢ / ٤٣ .

(٨) ينظر : الانصاف ١ / ٥١ م ٦ .

(٩) ينظر : مجالر ثعلب ١ / ٤٣ .

جلى في معظم مباحثه ، وذلك نحو اسم الفعل ^(١) ، واسم الفاعل ^(٢) والجر ^(٣) ،
والبدل ^(٤) ، والتمييز ^(٥) ، والظرف ^(٦) ، والمضارع ^(٧) ، والماضي ^(٨) ، والنفي ^(٩) ، وما ينصرف
وما لا ينصرف ^(١٠) ، وغيرها .

وعلى الرغم من أنه ينزع منزع البصريين ويقتفي أثرهم إذ ينجح الى
استعمال مصطلحاتهم ، وجدناه يعد الى الاستعانة بالمصطلح الكوفي للتعبير عن بعض
المضامين والمباحث ، كسمية ضمير الشأن والقصة (ضمير المجهول) ^(١١) ، وضمير
الفصل (العماد) ^(١٢) .

وقد ينبى على نسبة المصطلح الى هذه الطائفة أو تلك ، من ذلك قوله : " والجر
عبارة البصريين ، والخفض عبارة الكوفيين . وجملة الأشياء التي تجر ثلاثة : حروف ،
وضروف ، وأسماء ... " ^(١٣) .

ومنه في (ما لم يسم فاعله) ، وهو المبني للمفعول في لسان البصريين ، قوله :
" وكل فعل بني لما لم يسم فاعله ، فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ،
واقامة المفعول مقامه ، وتغيير الفعل الى صيغة (فعل) ... " ^(١٤) .

ومنه (الكناية) ، ذكره ابن يونس في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على

- (١) ينظر : شرح الجمل ص ٦ ، والمقتضب ٣ / ٢٥ .
- (٢) ينظر : شرح الجمل ص ٨ ، و ١٩٥ ، والكتاب ١ / ١٣ .
- (٣) ينظر : شرح الجمل ص ٢١ ، والكتاب ١ / ١٤ .
- (٤) ينظر : شرح الجمل ص ٦٨ ، والكتاب ١ / ٧٨ .
- (٥) ينظر : شرح الجمل ص ٤٥٦ ، والمقتضب ٣ / ٣٢ .
- (٦) ينظر : شرح الجمل ص ٧٨ ، والكتاب ١ / ١١٠ .
- (٧) ينظر : شرح الجمل ص ٢٥ ، والكتاب ١ / ٤٢١ .
- (٨) ينظر : شرح الجمل ص ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ١٠٧ .
- (٩) ينظر : شرح الجمل ص ٤٤٩ ، والكتاب ١ / ١٤٥ .
- (١٠) ينظر : شرح الجمل ص ٣٩٨ ، والكتاب ١ / ٧ .
- (١١) ينظر : شرح الجمل ص ٣٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٨٦ .
- (١٢) ينظر : شرح الجمل ص ٣٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٥١ .
- (١٣) شرح الجمل ص ١٦٨ . وينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٥ .
- (١٤) شرح الجمل ص ١٨٧ . وينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٢ .

الظاهر ، إذ قال : " اختلف الناس في المضمَر والمَكْنَى . فذهب الكوفيون الى أنهما متفقان في المعنى ، وذهب البصريون الى أنهما مختلفان في المعنى . فالمكْنَى عبارة عن الأسماء الظاهرة التي أُقيمت مقام غيرها من الظواهر لضرب من الاستحسان والإيجاز ، فقله سبحانه : " كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ " (١) ، كناية وعبرة عن قضاء الحاجة للاستحسان ... " (٢) .

ومنه (النسق) ، كما في قوله : " وجملة التوابع خمسة : تأكيد ، ونعت ، وعطف بيان ، وبدل ، ونسق " (٣) .

ومنه (المخالفة) ، وهو عند الكوفيين عامل معنوي يؤدي الى النصب ، وأسماء الفراء أيضا بالصرف (٤) . بيد أنه يخضع عند البصريين لأبواب متعددة ومتفرقة في النحو . كما في نصب الظرف الواقع خبرا . قل ابن بابشاذ : " وكل ظرف من ظروف الزمان أو المكان وقع خبرا لمبتدأ ، ولم يتبع فيه ، فإنه يكون منصوبا أبدا ، وفي نصبه قولان : أحدهما أن الناصب له معنى فعل مقدر . وهذا مذهب البصريين ، والآخر أن الناصب له (المخالفة) ، وبدليل أنهما إذا لم يختلفا كانا مرفوعين . من نحو : زيد قائم ، فإذا قلت : زيد خلفك ، فليس إياه ، فوجب نصبه . وهو مذهب الكوفيين " (٥) .

ونظير هذه المصطلحات (العماد) . التزم به الشارح في باب ضمير الفصل (٦) .

ومنها (الخفض) ، كما في باب حروف الخفض (٧) .

ومنها (النعت) ، كما في باب النعت (٨) .

وقد تكون هذه المخالفات في استعمال المصطلح ، للتوضيح والتيسير ، أو لمجرد المخالفة لاشاعة فكرة وجود نحو كوفي . هذا الى أن قسما من هذه المصطلحات كان سيئويه قد استعملها بصيغها .

(١) المادة : أية ٧٥ .

(٢) شرح الجمل ص ٢٥٢ . وينظر : مجالس شعب ١ / ٤٣ .

(٣) شرح الجمل ص ٤٤ . وينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٧٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٥ .

(٥) شرح الجمل ص ٨٧ - ٨٨ . وينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢ - ٣٣ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ص ٣٠٣ . ومعاني القرآن للفراء ١ / ٥١ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ص ١٦٨ . ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٤ .

(٨) ينظر : شرح الجمل ص ٤٥ . ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٥ .

وتردد عند ابن بابشاذ عدد من المصطلحات التي اشترك في استعمالها البصريون والكوفيون ، كالاستثناء^(١) ، والاستفهام^(٢) ، والاضافة^(٣) ، والتانيث والتذكير^(٤) ، والتعجب^(٥) ، والجزم^(٦) ، والخبر^(٧) ، والفاعل^(٨) ، والمبتدأ^(٩) ، والنداء^(١٠) ، والنكرة^(١١) ، وغيرها من مصطلحات ، ساقها بحسب تنوع موادها ، لكنه قد أقام الدليل على بصريته بكثرة دوران المصطلح البصري في شرحه بوجه عام .

الحدود

كانت نهاية ابن بابشاذ بالحد النحوي واضحة جلية ، فهو لا يلج الى باب حتى يطالع بالحدود والتعريفات الاصطلاحية . شأنه شأن سائر أقرانه من البصريين . وسألق بعضاً من الأمثلة لبيان ذلك . وهي :

• الاسم :

حدّه الزجاجي إذ قال : " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به " (١٢) .

وقال ابن بابشاذ في حده : " الاسم ما بين عن مسمى شخص كن أو غير شخص ، فالشخص مثن رجل ، وفرس ، وزيد ، وغير الشخص ، مثن علم ، وجبل ، وما أشبههما " (١٣) . وهذا الحد عند التحقيق هو حد سيويه (١٤) ، وإن لم يرد على النحو الذي

(١) ينظر : شرح الجمل ص ٤٣٢ ، والكتاب ٣٠٣ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٨ / ١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص ٦١٢ ، والكتاب ٤٤٢ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٩ / ١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ص ١٧٢ ، ٣٠٥ ، والكتاب ٢٢٩ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٣ / ٣ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ص ٥٦٥ ، والكتاب ٢٢ / ٢ ، ٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٦ / ١ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ص ٢١١ ، والكتاب ٣٢٠ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٠ / ١ .

(٦) ينظر : شرح الجمل ص ٢٣ ، والكتاب ٤٠٩ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٧ / ١ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ص ١٠٣ ، والكتاب ٢١١ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٢ / ١ .

(٨) ينظر : شرح الجمل ص ٣٦ ، والكتاب ٥ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٤ / ٢ .

(٩) ينظر : شرح الجمل ص ١٠٠ ، والكتاب ٧ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٧١ / ١ .

(١٠) ينظر : شرح الجمل ص ٣٠٨ ، والكتاب ٢٥٠ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠١ / ١ .

(١١) ينظر : شرح الجمل ص ٦٤٩ ، والكتاب ٢٢٢ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٨ / ٣ .

(١٢) الايضاح في علل النحو ص ٤٨ .

(١٣) شرح الجمل ص ٤ .

(١٤) ينظر : الكتاب ٢ / ١ .

ذكره سيوييه . لأنَّ سيوييه اكتفى بأن ساق أمثلة تبين حدَّ الاسم من دون التصريح بهذا الحدَّ .

والذي يقتضيه النظر أن حدَّ ابن بابشاذ أوضح وأقرب إلى الواقع اللغوي ، لما فيه من شمول لجزئيات هذا الحدَّ أو عناصره والالمام باطرافها ، وهو بخلاف حدَّ الزجاجي الذي يعوزه الدقة والاحاطة ، إذ أغفل عدداً من الأسماء ، ونحّاهما من حدَّ الاسم من دون مسوغ مقبول . ولنا أن نسأل : أليست ضمائر الفصل ، وضمير الشأن ، والمبتدأ والخبر ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، مثلاً ، تدخل في ضمن سياق الأسماء ؟ ! . ومن ثم لا نجد معذراً من القول : إن حدَّ الزجاجي لم يكن شاملاً ولا مستغرقاً كلَّ جزئيات التعريف بل ندَّعه كثير من المفردات ولم تدرج تحته .

● الفعل :

حدَّ سيوييه إذ قال : " الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " (١) . يقصد بأحداث الأسماء المصادر ، وهو بذلك يقرر أن المصدر أصل الاشتقاق . والفعل مأخوذ منه . وهي قضية جدلية ، ظلت محل نزاع بين البصرية والكوفية .

أما ابن بابشاذ فقد قال في حدّه : " الفعل ما دلَّ على حدث وزمان مختص ، كقيام ونحوه ، مما لا يتعدى إلى مفعول ، كنها أفعال " (٢) . ثم طفق يقسمه ، بحسب تصرفه ، إلى ماضٍ ، ومستقبلٍ ، وحاضرٍ ، وأمرٍ ، ونهيٍ (٣) . وكل ما خرج عن هذه القسمة فليس مشتقاً . ويندو مما تقدم أن ابن بابشاذ كان يدور في فلك سيوييه ، على الرغم من محاولته إبداع شيء من الجدة على مفردات حدَّ الفعل . إذ زاده بيك بأن خصص كل صيغة بزمان .

● الحرف :

حدَّ الزجاجي إذ قال : " الحرف ما دلَّ على معنى في غيره " (٤) .

والنزم ابن بابشاذ بهذا الحدَّ ، ولم يخرج عن الأثر التي رسمها الزجاجي ، ومن

(١) الكتاب ٣/١ .

(٢) ترح الجمل ص ٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٠ .

(٤) الإيضاح في علم النحو ص ٨٤ .

ثم الفيناء متمسكاً في سبيله التي سلكها بمكونات العمل النحوي البصري الذي يعد الزجاجي أحد أقطابه ، إذ قال : " الحرف ما جاء لمعنى في غيره . ولم يكن أحد جزأى الجملة ، أي ليس بمبتدأ ، ولا خبر ، ولا فعل ، ولا فاعل " (١) .

● البذل :

اعتمد انصريون هذا المصطلح باطلاقه على التابع المقصود بالحكم بلا واسطة (٢) ، واستعمله ابن بابشاذ فحدده بقوله : " أما البذل : فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير أن ينوي بالاول الطرح " (٣) . ويقسمه أربعة أقسام : " بذل كل من كل ، وبذل بعض من كل ، وبذل اشمال ، وبذل غلط ، وإنما كان كذلك من قبل أن كل شيء ضامٌ شيئاً لم يخل أن يكون إياد ، أو بعضاً له ، أو معنى فيه ، أو ليس بشيء من ذلك فيكون غلطاً ، مثال جميع ذلك : هذا زيد أخوك ، وهذا زيد وجيه ، وهذا زيد عقله ، وهذا زيد عمرو " (٤) .

فالتعميم الحاصل في البذل قد يشترك فيه غيره ، لأن فيه من التعميم ما يسمح بتدراج غيره تحته لولا التفصيل والتقسيم .

● الظرف :

قال فيه : " الظرف ما كان وعاءً لشيء ، زماناً كان أو مكاناً " (٥) . وهو بهذا الحد لا يخرج عن نهج البصريين (٦) ، إلا أنه يحاول أن يفصله تيسيراً للدارس إذ يقول : " فتزمان هو مضي الأيام والليالي ، وهو منصوب أبداً إذا فعل الفعل فيه ، لأن الفعل يدل عليه بصيغته ، ومتى وقع ظرف الزمان خيراً أو صفة أو صلة أو حالاً تعلق أبداً بمحذوف مقدر بـ (استقرار) أو غيره ، ومتى كان في غير هذه المواضع الأربعة تعلق بموجود ، أو ما هو في حكم الموجود ، فلا بد لكل ظرف من شيء يتعلق به " (٧) .

(١) شرح الجمل ص ١٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ١ / ٢٦ .

(٣) شرح الجمل ص ٦٨ ، وينظر : الكتاب ١ / ٧٥ .

(٤) شرح الجمل ص ٦٨ .

(٥) شرح الجمل ص ٧٨ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤ / ٣٢٨ .

(٧) شرح الجمل ص ٧٩ .

هذا الاهتمام ببسط الحدود وإيضاحها وإيضاحاً لا تحس فيه أنك أمام مصطلح عسير الفهم، لأنه يعتمد التوضيح والتفصيل، وهو ما حداه على توسيع هذا الباب .
وهذا الاهتمام انصب على إيانة المعنى مع إدراك الوسيلة التي توصل الى معرفة المعنى المقصود . وهو في كل هذا لا يخرج عن سبقه من النحويين البصريين .

الشواهد والاستشهاد

انصب اهتمام النحويين واللغويين على الشواهد المستقراة من لسان العرب، تجدد ذلك من خلال حشد شواهد آي الذكر العزيز، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب بما يضم من نثر وشعر ولغات، وهذا المطلب ذو بعد في ترسيخ القاعدة النحوية في ذهن المتلقي .

وكان النحويون يتبارون في إبراز هذه الشواهد وقيمتها في مصنفاتهم، ولا غرو في أن يكون لها مثل هذه الحظوة إذ إنها تمثل جزءاً من منظومة متكاملة أحد أقطابها الشواهد المنقاة من أفواه العرب الفصحاء في عصور الاحتجاج المتفق عليها عند اللغويين . فضلاً على استنباط القواعد والأحكام النحوية .

وكتاب (شرح الجمل) بحكم ما يضمه من مادة نحوية انماز بكثرة شواهد النحوية واللغوية . التي يمكن تقسيمها على قسمين :

الاول : شواهد شعرية نص عليها بقصد تأكيد الشاهد الذي ذكره الزجاجي وتعزيزه ، مع صحة ما يرمي اليه، والأحكام التي يتوصل بها الى مسائل الكتاب ، وهي النحوية ، والصرفية ، واللغوية . هذا الى أن شواهد الكتاب النحوية بلغت (٧٠) سبعين شاهداً ، والصرفية (١٩) تسعة عشر شاهداً ، واللغوية (١٠) عشرة شواهد .

والثاني : شواهد شعرية ذكرها ابن بيشك على المسائل النحوية أو الصرفية العامة التي لم يسبقها الزجاجي إذ بلغت (٣٤١) واحداً وأربعين وثلاث مئة شاهد ، وهي . على العموم ، شواهد متفق عليها في الفصح من القول .

أ. القرآن الكريم وقراءاته :

القرآن الكريم هو المنبع الأصل، واسمى نص في الفصاحة، وهو المحور الرئيس الذي دارت حوله الدراسات الاسلامية مباشرة ، ومن خلاله تم استنباط أحكام الشريعة ، وقواعد اللغة العربية .

وكان ابن بابشاذ قد احتفى احتفاءً جلياً بالشاهد القرآني، فالناظر في كتابه يجد أنه احتل مساحة واسعة في استنباط قواعد النحو والصرف، وتفسير المعاني، إذ بلغ عدد مواطنه (٤٨٤) أربعة وثمانين وأربع مئة موطن، فضلاً على ما ذكره الزجاجي. وأكثر ما يرد الشاهد ممهداً بعبارة (قال تعالى) أو (قال سبحانه وتعالى) أو (قال عز وجل) أو (قال الله سبحانه) أو (وفي التنزيل)، وما إلى ذلك من أضراب هذه العبارات مما هو معتاد عند كل العلماء الذين وثقوا كتبهم بأيات الذكر الحكيم.

وطريقته في الاحتجاج تنقسم بما هو آت:

● يسوق الشاهد القرآني وحده في المسألة. وقد يزيد عليه شواهد أخر، كالشعر وغيره. كقوله في كل التامة: (فبي تحتاج إلى فاعل حسب، وتتميز عن الناقصة... وعلى هذا قوله سبحانه: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)^(١).

وعليه قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا كان الشتاء فأنفوني
فإن الشيخ يهدمه الشتاء^(٢).

● وقد يزيد على الآية قراءة ليا صلة بالموضوع، كقوله في باب الاستثناء: "وقول الله سبحانه: "ما فعلوه إلا قليل منهم"^(٣) كل الناس على رفعه إلا ابن عامر فإنه نصبه على الاستثناء. وقول الله سبحانه: "فثربوا منه إلا قليلاً منهم"^(٤) كل الناس على نصبه. لأنه موجب^(٥).

● وقد يتخذ الحديث النبوي الشريف عضداً لقراءة قرآنية، كقوله في أحكام الأمر: "ولم يأت الأمر للمخاطب معرباً إلا قليلاً منه، قرأ ابن عامر: "فبذلك فلتفرحوا"^(٦)، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لتأخذوا مصافكم"^(٧) (٨).

(١) البقرة: آية ٢٨٠.

(٢) شرح الجمل ص ١٣٤.

(٣) النساء: آية ٦٦. وينظر السبعة ص ٢٣٥، والنسب ٢ / ٢٥٠.

(٤) البقرة: آية ٢٥٩.

(٥) شرح الجمل ص ٤٤٢.

(٦) يونس: آية ٥٨. وينظر: السبعة في القراءات ص ٣٢٨، والبحر المحيط ٥ / ١٧٢.

(٧) صحيح مسلم ١ / ٤٢٣.

(٨) شرح الجمل ص ٣٨٤.

- وصور إirاده للآيات تتعدد فمرة يحتج بجزء منها ، كقوله في (مهما) : " هو اسم لا ظرف والدليل على كونها اسماً عود الضمير إليها من نحو قوله سبحانه : " وقالوا مهما تأتنا به من آية " (١) ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء " (٢) . ومرة يحتج بآية طويلة ، كسوقه في رفع (أساطير الأولين) قوله تعالى : " لا جرم أن الله يعلم ما يُسرّون وما يعلنون . إنه لا يحب المستكبرين . وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا : أساطير الأولين " (٣) . ومرة يحتج بأكثر من آية ، كقوله : " إن أفعل يجمع مسلماً ومكسراً ، مثل الأكابر والأصاغر ... وفي كتاب الله تعالى : " أكبر مجرمين " (٤) ، وفيه : " وما نراك اتبعك إلا الذين هم أرادنا " (٥) وفيه : " واتبعك الأرذلون " (٦) (٧) .

- وقد يجمع إلى شاهد القرآني شواهد من أقوال العرب زيادة في إيضاح المسألة وتقريرها ، ومن أمثله قوله : (وام لأم النباء للزجاج ، فمشكاة ، وقد ثبت في المقصور . من قوله سبحانه : (إن في ذلك لآيات لأولى النّبي) (٨) . جمع نبيه . يقال : فلان ذو نبيه ، أي ينتهي إلى أمره . فيمكن أن تكون لام النباء الذي هو الزجاج نياء ، لأن الشاعر (٩) قد قال :

ترضُ الحصى أخفافين كأنما يكسّر قيصُ بينها ونهاء (١٠) .

- وعندما يحاول أن يثبت ما يؤسسه من أحكام ويواجهه ما يعارض ذلك من آية تجده يقولها من نحو قوله : " كل ما كان بوزن فعيل ، فإنه لا يجوز أن يجمع مؤنثه على فعلاء . لا تقول : ضريفة وضرفاء . فإن اعترض بقوله تعالى : " واذكروا إذ جعلكم

(١) الاعراف : آية ١٣٢ . وتعامها (تحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين) .

(٢) شرح الجمل ص ٢٩٣ .

(٣) النحل : آية ٢٣ - ٢٤ . شرح الجمل ص ٨٠ .

(٤) الانعام : آية ١٢٣ .

(٥) هود : آية ٢٧ .

(٦) الشعراء : آية ١١١ .

(٧) شرح الجمل ص ١٢٢ .

(٨) طه : آية ٥٤ .

(٩) هو عتي بن مالك العقيلي .

(١٠) شرح الجمل ص ٥٦٣ .

خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض" (١)، وواحد خليفة ، ففيه جوابان :
أحدهما أنه قد سمع خليفة وخليف . والآخر أنه قد عام أن الخليفة تخص المذكر ،
فقد صار التانيث لفظياً لا معنوياً (٢) .

واعتمد ابن بابشاذ على القراءات القرآنية ، وأعني بها غير قراءة حفص عن
عاصم ، وظهرت ملامحها جلية في كتابه إذ بلغ الاحتجاج بها في (٦٨) ثمانية
وستين موطناً ، ويتضح منهجه في ذلك بما يأتي :

● إن القراءة عنده سنة متبعة ، فهو يقرأ ما قرأت به السبعة (٣) ، ويعبر عنها ب (قراءة
الجماعة) (٤) . أو الأئمة السبعة ، كالذي يقوله في غضون كلامه على أن الاسم
النكرة بعد (إلا) لا يكون إلا منصوباً : " فإن كان بعد (إلا) نكرة كان منصوباً مثل :
ما كان حبك إلا قولاً باطلاً ، قال الله سبحانه : " وما كان صلاتهم عند البيت إلا
مكاءً وصنيةً " (٥) وهي قراءة الأئمة السبعة . ولم يقرأ (مكاء) برفع إلا شاذاً (٦) .

● ويحاول في مواطن مختلفة ذكر مصدر القراءة ونسبها إلى أصحابها مثل قوله عن
الفرق بين (ما) و (ليس) : " إذا وقع بعد الاسم فعل فيه ضمير الأول كان الأولي
حملاً على الفعل ، نحو : ما زيدا ضربته ، وما زيدا أضربه ، ومنه قول الله تعالى :
" وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم " (٧) ، وقرأ حمزة : " وما أنت تهدي العمي
عن ضلالتهم " ، ف (ما) على قراءة الأكثر حجازية ، وعلى قراءة حمزة تميمية ،
فعلى هذا تقيس ما أنت بقائم ، وما أنت تقوم ، وليس كذلك (ليس) (٨) .

● ويجنح السارح إلى تأويل القراءة على وجه يحتمله السياق من دون الحكم عليها
بالمخالفة ، كالذي نراه في قوله : (فإن قيل فما تصنع بقراءة حمزة والكسائي : (بل

(١) الاعراف : آية ٧٤ .

(٢) شرح الجمل ص ٧٢٨ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ص ٥٣ .

(٤) شرح الجمل ص ١٤٩ .

(٥) الانفال : آية ٣٥ .

(٦) شرح الجمل ص ١٢٩ .

(٧) النمل : آية ٨١ ، والروم : آية ٥٣ .

(٨) شرح الجمل ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

عجبت ويسخرون^(١) ، بضم التاء ، قيل ولا يصح رد هذا الى الله تعالى ، بل هو على تقدير وحذف ، التقدير : قد تنزل هؤلاء الكفار بامحمد منزلة من يقال له بل عجبت ويسخرون ، فالتاء للنبي صلى الله عليه وسلم^(٢) .

• ومن ذلك قوله في توجيهه (ولا تخشى) في سياق كلامه على قراءة حمزة : " لا تخف دركاً ولا تخشى " ^(٣) : " ويمكن في الآية أن تكون الجملة في موضع الحال ، كانه قل : (لا تخف دركاً وأنت غير خائف) ، يدل على صحة ذلك قراءة الجماعة : " لا تخاف دركاً ولا تخشى " ، لأن الجملتين حينئذ في موضع نصب على الحال مما قبلهما ، وهو قوله تعالى " فاضرب لهم طريقاً في البحر يصيرها " لا تخاف " ^(٤) .

وكان الأخذ بالقراءات متفاوتاً عنده وعلى هذا يمكن أن توجه اهتماماً بالجوانب النحوية المتصلة بالقراءات ، قال متحدثاً عن أن من الآية الكريمة : " وحسبوا أن لا تكون فتية " ^(٥) : " وإن كان الفعل الذي قبلها فيه ظرف من الشك وفيه ظرف من النعم كنت مخبراً أن كنت جعلتها الناصبة للفعل فنصب بها وإن كنت جعلتها المخففة من النية فرفعت الفعل بعده ، وذلك قوله : ما ظن أن لا يخرج زيد ، وألا يخرج زيد ، وأحب أن لا تكون فتية ، وألا تكون ، قل ته عني : " وحسبوا أن لا تكون فتية " ، قرأ أبو عمرو وحمزة ويعقوب وخف بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب ... " ^(٦) .

وإذا وجد ابن بابشاذ قراءة تخالف أصلاً أو قياساً يحاول أن يصرح بأن وجهها آخر قد يصح للتأويل ، كما في قوله تعالى : " واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام " ^(٧) بخفض الميم ، فجرها بالعطف على الهاء . قيل : يمكن أن تحمل قراءته على غير هذا ، وهو أن تكون الواو ، واو قسم ، ويكون جواب القسم " إن الله كان عليكم رقيباً ، لأن العرب تعظم الأرحام وتقسم بها " ^(٨) .

-
- (١) نصبت : آية ١٢ ، وراجع القراءة ص ٢١١ وفيها عجل .
 (٢) شرح الحمل ص ٢١١ .
 (٣) طه : آية ١٧٧ ، وقرأ غير حمزة من السبعة : (لا خف) . ينظر : السبعة في القراءات ص ٤٢١ .
 (٤) شرح الحمل ص ٣٨٧ .
 (٥) "ملل" : آية ٧١ . ينظر : السبعة في القراءات ص ٢٤٧ ، والبحر المحيط ٣ / ٥٣٤ .
 (٦) شرح الحمل ص ٣٥٩ .
 (٧) النساء : آية ١ . ينظر : معاني القرآن للقراء ١ / ٢٥٢ .
 (٨) شرح الحمل ص ٥٩ .

والذي يقتضيه النظر أن (الأرحام) معطوف على الضمير في (به) . وعلى الرغم من أن هذا التوجيه لا يتناغم مع قاعدة أصلها معظم النحويين تقضي بمنع عطف الاسم الظاهر على الضمير الواقع في محل خفض، يمكننا تصيد عدد من الشواهد التي تتعارض مع هذا الأصل . منها قوله تعالى : "وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" (١) وقوله تعالى : "وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين" (٢) .

ب. الحديث الشريف :

كن للنحويين الأوائل موقف من الاحتجاج بالحديث الشريف . فهم يترددون في الأخذ منه في المسائل النحوية . فقد احتجوا بكثرة آيات القرآن الكريم وقراءاته . واعتمدوا على كلام العرب منظومه ومنثوره . أما الحديث الشريف فكان احتجاجهم به قليلاً إذا ما قيس بغيره من أنواع السماع .

ونرى ابن بابشاذ قد سلك مسلك هؤلاء في هذا الميدان ، ولا نعلم علم اليقين أنسر وراء هذا الإقلال من الاستشهاد بالحديث النبوي في ميدان النحو عنده وعند أضرابه من المتكلمين ، وهو بخلاف ما نحطه في حق الاستشهاد بالقرآن الكريم وكلام العرب ، إذ نعاقب له إلا على ثلاثة أحاديث مما يدرج تحت مثل النحو .

منها ما ذكره في سياق حديثه عن حذف خبر (إن) خلاصته ودلالة كلام عليه :
 "إن المهاجرين قالوا : يا رسول الله إن الأنصار قد فضلونا، أوونا، وفعلوا بنا ، فقال :
 أستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك (٣) ، فحذف الخبر ، أي : فإن معرفتكم بصليعتهم واحسانهم مكافئة لهم" (٤) . ثم ذكر الحديث الثاني تعضيداً له . والثالث عندما ذهب إلى أن لام الأمر لا تدخل إلا على فعل الغائب وما ورد من دخولها على فعل المخاطب من قول النبي صلى الله عليه وسلم : (تَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ) (٥) ، فهو قليل ، لأن أصله (خذوا مَصَافَّكُمْ) . ولكنه يستعمل على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة

(١) البقرة : آية ٢١٧ . يعطف المسند على الجاء في (به) من قوله : (وكفر به) . ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٥٣ .

(٢) الحجر : آية ٢٠ . يعطف (من) على الضمير في (لكم) . ينظر : المصدر نفسه ٢/٦٦ .

(٣) غريب الحديث لابن سلام ٢/٢٧٠ ، وأمالى السهني ص ٤٦ . والرواية فيهما : قتلوا : نعم .

(٤) شرح الحمل ص ١٥٣ .

(٥) صحيح مسلم ١/٢٢٣ .

والمواجهة^(١).

فابن بابشاذ لم يتخذ غالبا لفظ الحديث الشريف أصلاً مقدماً في الاحتجاج النحوي .
أعني في قواعد الإعراب والبناء ، وتراكيب الكلام ، شأنه في ذلك شأن النحويين الذين
سبقوه بصريين وكوفيين .

أما في مسائل اللغة ومعها مسائل الصرف فإنه احتج لها بسبعة عشر نصاً حديثياً ،
وذلك في الدلالة على معنى كلمة أو اشتقاقها ، أو بناء لفظة مما لا يتعلق بأوجه الإعراب .
وهذا أمر لم يكن فيه بدعاً ، فقد احتج النحويون في مسائل دلالة الألفاظ وتصريفيها
بالحديث الشريف . وغنيت كتبهم ومعجماتهم بالشئ الوفير منه .

من ذلك مثلاً استشهاده على ثبوت (نكد) بقول الرسول عليه الصلاة والسلام :
" في كل كبد حرى أجر " ^(٢) ، وقوله في دلالة الضلع : " خلقت المرأة من ضلع عرجاء " ^(٣) .

هذا إلى أن ابن بابشاذ قد يعضد الحديث بآية إلى جانبه كلام العرب ، كما هو
صنيعه في التثنية : " نبيك إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك " ^(٤) إذ إن (نبيك)
مصدر مثنى . لأن الغرض منه التأكيد . وقد استدل على ذلك بقوله تعالى : " بل يثني
مبسطاً " ^(٥) . أي : نعماد ، ونعم الله لا تحصى ، فكأنه قال : ثنية بعد ثنية ، ويقضي
العجاج ^(٦) :

أما منذر أفنيك فاستبق بعضنا
خديك بعض الشر أهون من بعض ^(٧) .

ومنها في مسائل اللغة في اشتقاق الكنية قوله : " واشتقاقه من كنية عن الشيء
إذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية عنه ، ويقال : كنوت الرجل وكنيته ، ومنه الكنية ،
لأنها تورية عن الاسم ، وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " إن للزفديا كني ، ولها

(١) ينظر : شرح الجمل ص ٢٨٤ .

(٢) المعجم الكبير للطراني ٢٠ / ٢٢٢ ، وشرح الجمل ص ٥٧٦ .

(٣) صحيح البخاري ٤ / ١٧١ ، وسنن ابن ماجه ١ / ١٧٥ ، وشرح الجمل ص ٥٧٧ .

(٤) صحيح مسلم ٨٥١ ، وسنن ابن ماجه ٩١٤ ، وشرح الجمل ص ٦٠٩ .

(٥) المائدة : آية ٦٥ .

(٦) ديوانه ص ٩٢ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ص ٦٠٩ .

أسماء فكنوها بكناهها، واعتبروها بأسمائها" (١) وكناها مثل أن يُعبر عن النخل برجال طوال عظام ذوي حسب ونحوه" (٢).

إن انتخاب هذه الأمثلة من تلكم المواطن توضح مدى اعتداد ابن بابشاذ في احتجاجة بالحديث الشريف في مسائل اللغة دون مسائل النحو.

ت. كلام العرب :

١. الشعر :

اعتد اللغويون والنحويون على الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء في الجاهلية وصدر الإسلام إلى حدود النصف الأول من القرن الثاني الهجري . ثم نظرتهم كانت متوجهة إلى فصاحة القبائل العربية وأصالة لغتها . وصنيع ابن بابشاذ في هذا الميدان لا يختلف عن هؤلاء إذ عمد إلى الأكثر من الاحتجاج بالشعر المتقدمين ، فاستشهد بـ (٤٤٠) أربعين وأربع مئة شاهد، منها (٣١) واحد وثلاثون من أنصاف الأبيات وأجزائها . وكان المنسوب منها عنده (٧٨) ثمانية وسبعين . وحدثت نسبة ما بقي فوجدت (٥٤) أربعة وخمسين شاهداً منها مجبولاً قليلاً . واغلب هذه الشواهد تناقلتها كتب النحو قبله وهي تعود إلى زمن الجاهلية، أو صدر الإسلام، أو عصر الدولة الأموية، والذي انفرد المؤلف بذكره من دون أن يسبق إليه على ما أعلم قليل لا يتجاوز بضعة أبيات سائيه عليه لاحقاً . أما موقفه من الشعر المجبول القليل فقد كان يستشهد به كثيراً من النحويين الذين عدوا الأعراس المجبولة القليل إذا ثبتت صحة روايتها دليلاً في ترسيخ حكم أو قاعدة .

ويمكن تلخيص المسار الذي يسلكه ابن بابشاذ في استشاده بالشعر بالآتي :

- تطير عنانيه في بيان موطن الاستشهاد ، ذاكرًا الوجه الإعرابي أو معنى لفظ أو اختلاف رواية ، كقوليه عندما أورد شاهد الزجاجة في باب إعمال الفعلين :
- وَكَمَّ مَنَّمَا كَانَ مَتَوْنِيَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ (٣)

(١) صحيح مسلم ٧ / ٩٣ .

(٢) شرح الجمل ص ٢٥٣ .

(٣) البيت قبله طعن الغوي . ينظر : ديوانه ص ٢٣ .

فاعل (جري) مضمّر فيه دل عليه (نون مذهب) ، وأورده شاهداً على إعمال الثاني ، وهو نصب (نون) بـ (استشعرت) ^(١) .

● قد ينص على وجود رواية في كلمة ما ثم يرجح أحدهما على الأخرى ، بل قد يرفض رواية منها رفضاً تاماً ، وبذلك نتحصل على رواية جديدة في المسألة ، وهذا ما يوضحه قوله في (من) من أنها لا تحمل إلا على الموصوفة دون الموصولة وكان الكوفيون يجعلونها زائدة في قول عنترة ^(٢) :

يَشَاءُ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمَ .

ثم يقول : " والرواية عند البصريين : يَشَاءُ مَا قَنَصَ ، فرواية نبروية ، والقياس مع البصريين ، لأن الأسماء لا تتراد " ^(٣) .

● وفي باب المفعول المحمول على المعنى رفض أن يكون هذا الباب محمولاً على الضرورة إذ قل : (ولذا كثر هذا هذه الكثرة كل أشبه بأن يكون التماساً لا ضرورة) ^(٤) ، ومثله قول الأخضر :

مَنْ تَقَدَّفَ هَاجِرُونَ قَدْ بَغَتْ جِرَانُ وَبَغَتْ سُرَى بَيْدِ هَجَرٍ

● وقد يذكر في المسألة الواحدة أكثر من شاهد شعري ، منها قوله في المفعول معه : "مسألة يجوز فيها وجيان : أجودهما الرفع ، وذلك من : ما أنت وزيد ، وكيف أنت وعمرو ؟ والنصب جائز كقول الشاعر ^(٥) :

فَمَا أَنَا وَالنُّلْدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تَهَامَةُ بِالرَّجَالِ

وقل الآخر ^(٦) :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَفَرٍ يَبْرَحُ بِالذِّكْرِ الضَّالِطِ

(١) ينظر : شرح الجمل ص ٢٤٦ .

(٢) ينظر نبروية ص ٢٨ .

(٣) شرح الجمل ص ٦٣٨-٦٣٩ ، وللمزيد من الامثلة ينظر : ص ١٣٠ ، ٢٦٧ ، ٢١٦ ، ...

(٤) شرح الجمل ص ٣٧٩ .

(٥) ديوان مسكين الدارمي ص ٦٦ برواية : أُتَوَعِدُنِي وَأَنْتَ بَذَاتِ عَرَفٍ ...

(٦) هو اسامة بن الحارث الهذلي في ديوان النخاس ٢ / ١٩٥ .

كأنه قال : ما أكون أنا والسير . والرفع أجود في جميع ذلك ^(١) .

- يعلق في مواطن على الشاهد الشعري ، ويبيِّن المعنى أو وجهاً إعرابياً ، من نحو قوله في أصول البذل : "وأما بيت الأعشى ^(٢) :

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسم سائم

فشاهد على بدل الاشتغال ، لأن الثواء : الإقامة في الحول ، فهو مشتمل عليه ، و (تقضي لبانات) اسم كان و (يسم) منصوب بضمير (أن) ، وهي في موضع المصدر المعطوف على المصدر ، و (في حول) خبر (كان) متعلق باستقرار محذوف لا بـ (تقضي) ^(٣) .

بقي أن نسير إلى أنه لم يكتف بسطر شواهد سابقه بل عمد إلى وضع يده على شواهد جديدة . وقد تحسّر له ذلك من خلال استقرانه كلام العرب ، وما انفرد بذكره عن سبقه قليل . والأمة التي سأضعها بين يدي القارئ توضح ذلك :

- من ذلك أنه إلى أن (حيث) تستعمل ظرفاً واسماً ، وتضاف إلى الجمل والمفرد . واستشهد لأصفيته إلى المفرد بقول الشاعر ^(٤) :

..... حيث لي العمائم

- ومن ذلك ما ذكره في أحكام الجزاء من أنه يجوز أن تثبت حروف عته من آخره في الشعر ، فكأنه استغنى بحركة الأصل المحذوفة عن حذف حرف نعه ، أو تكون قد أثبتت الحركة فتوك منها حرف من جنسها . وعليه قول الشاعر ^(٥) :

ثم نادى إذا دخلت دمشقاً يا يزيد بن خالد بن يزيد ^(٦)

- ومن ذلك ما ذكره في باب الحكاية من أنك إذا رأيت في فصح ختم اسماً مفرداً أو كنية أو ما

(١) شرح الجمل ص ٦٣٢ - ٦٣٣ .

(٢) ديوانه ص ١٧ .

(٣) شرح الجمل ص ١٢ .

(٤) هو كبر عزة ، ديوانه ص ١٩ . ونعام الب :

ونظفهم تحت الحى بعد ضربهم يبيض المواضي حيث لي العمائم

ينظر : شرح الجمل ص ٣٩٢ .

(٥) لم أقف على قتله .

(٦) ينظر : شرح الجمل ص ٣٨٦ . الشاهد فعل أمر لم يحذف منه حرف العلة .

أشبه ذلك حكمته ، فإن كان مرفوعاً ، فهو خبر مبتدأ ، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل ، واستشهد له بقول الشاعر (١) :

وأصفر من ضرب دار العلو لك تلوح على وجهه جعفرا
يزيد على منه واحدا إذا ناله معسر أيسرا (٢)

ومنه في باب المصادر ، قوله : وأما غير المتعدي من (فعل يفعل) فيأتي مصدره على ضروب على (فعل) مثل (فعود) ، و(فعل) ، مثل (فلج) ، يقال : فلج البعير إذا هدر فردنه هديره في غلصته ، قال الرازي (٣) :

صِيْدُ تَسَمَى وَفَحُولُ فَلَجَ (٤)

ومنه في النسب إلى ما كان على حرفين ، وكان المحذوف لا يرجع في التشية ، مثل : يد ، ودم ، وغد ، فالت مخير إن شئت أعدت اللام ، وإن شئت لم تعدها ، وإنما أعيدت اللام في الشعر لإقامة الوزن ، كقول الشاعر (٥) :

فإذا هي بعظام ودم (٦)

ث. أقوال العرب ولغاتها :

تعد أقوال العرب ركنا ميمنا من أركان تعدد قواعد ووضع الأصول ، والتأنيل على المسائل اللغوية والنحوية ، وابن بابشاذ كثيره يعتمدها في الاستدلال والاحتجاج في تثبيت ما يرمى إليه ، وأكثر نقوله منها كان من كتاب سيبويه ، والقراء ، وابن السكيت وابن قتيبة ، إذ كان مجموع ما نقله (١٤٥) خمسة وأربعين ومئة قول ، يمكن أن يتضح ذلك في المسائل النحوية بما هو آت :

• ذكر أن (أي) اسم مضمير مضاف إلى ما بعده ، واستدل على إضافته بقول العرب :
(إذا بلغ الرجل السن فيأيه وأي الشواب) (٧) فضاف إلى (شواب) وجرها (٨) .

- (١) الشاعر مجهول .
- (٢) ينظر : شرح الجمل ص ٦٦١ . الشاعر (جعفرا) لأنه منصوب بفعل مضمير تقديره : تبصر .
- (٣) لم ألق على فقه .
- (٤) شرح الجمل ص ٧٤١ .
- (٥) الشاعر مجهول .
- (٦) ينظر : شرح الجمل ص ٤٩٤ .
- (٧) الكتاب ١ ص ١٤١ .
- (٨) شرح الجمل ص ٢٦٧ .

أما أمثلتها في المسائل اللغوية فتتضح بالتفسير اللغوي لللفاظ الذي نصّ عليه في غير موطن ، وسأكتفي بسوق عدد من الأمثلة على ذلك ، منها قوله : " أما المنجنيق والمنجنون فمؤنثان ، لقولهم : (أصابته المنجنيق) ، و(دارت عليه المنجنون) . والمنجنون هو الدولاب ، والدهر مثبه به... " (١) .

ومنها قوله في بيان معاني اليد : " يد النعمة " من قولهم : (يء عندي يد) (٢) . ومن ذلك قوله : " أما " (الضحى) فمؤنثة من قولهم : (قد ارتفعت الضحى) ، فإذا فتحت الضاد ومددت كانت مذكورة... " (٣) .

ونجد أن ابن بابشاذ يذكر (١١) أحد عشر مثلاً ، وهو غالباً ما يستعمل عبارات تنبئ عن تحديد هوية هذه الشواهد ، وذلك من مثل قوله : " ومن أمثال كلام العرب " (٤) ، وقوله : " وفي المثل " (٥) ، وقوله : " في المثل السائر " (٦) .

وفيما يأتي أقتطف بعض الأمثلة على ذلك :

● منها أنه استشهد على مجيء خبر (عسى) اسماً مفرداً بقولهم : (عسى الغوير أؤم) (٧) . أي : عسى الغوير أن يؤم ، وهو نادر عند الجمهور ، إذ الأصل عندهم أن يكون خبرها جملة فعلية ، فعلى مضارع .

ومنها قوله : " ومن أمثال كلام العرب : (كاد النعام يضر) ، و(كاد العروس يكون أميراً) ... " (٨) . و(كاد) بمعنى الحال ومقاربة الفعل فلم يحتج في أخبارها إلى (أن) ، لأن (أن) تصرف الفعل إلى معنى الاستقبال .

ومما يندرج تحت هذا الباب قولهم : " في بيته يؤتى الحكم " (٩) ، وقولهم :

(١) شرح الجمل ص ٥٨٧ .

(٢) شرح الجمل ص ٥٨١ .

(٣) شرح الجمل ص ٥٨٢ .

(٤) شرح الجمل ص ١٠١ .

(٥) شرح الجمل ص ٤٣١ .

(٦) شرح الجمل ص ٥٦٤ .

(٧) شرح الجمل ص ٢٧٥ ، وينظر : المقتضب ٣ / ٧٥ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٧ .

(٨) شرح الجمل ص ٢٧٦ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٦٢ .

(٩) شرح الجمل ص ١٠٦ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٧٢ .

"الصَيْفَ ضَيَّعَ اللَّبَنَ" (١) ، وقولهم : "كجالبِ النمرِ الى هَجَرَ" (٢) ، وقولهم : " لا تغتر بالحرّة عامَ هذائِها ولا بالأمة عامَ شرائِها" (٣) .

أما لغات العرب فتتمثل أصلاً مهماً من أصول الشواهد التي أرسى دعائمها علماء اللغة والنحو . وإذا تأملنا في النصوص التي ساقها ابن بابشاذ الفيزاء يقتفي أثرهم في هذا الميدان ، إذ يشير إلى لغات القبائل العربية ويكثر من ذكر لغات أهل الحجاز ، وتميم ، وطىء ، وسليم معولاً غالباً في تفسير المفردات وبيان اشتقاقاتها واختلاف دلالاتها اللغوية ، وذكر أحكامها النحوية على اللغتين الحجازية والتميمية ، وواضحاً إياهما في مرتبة عليا من حيث الاحتجاج بفصاحتهما . وفيما يأتي بيان لما أوجزه :

- إذا وردت لغتان ، فإنه يعقد الباب على ما ورد من لغة أهل الحجاز ثم يذكر بعد ذلك لغة تميم أو غيرها ، وفي باب الاستثناء المنقطع ، يقول : (وهذا الضرب فيه مذهبان : مذهب أهل الحجاز نصبه ، ومذهب بني تميم اجراؤه على ما قبله واتباعه له . وذلك قولك : ما في الدار أحد إلا وتدّ ، وإلا وتدأ ... أما حجة النصب لأهل الحجاز ، فلان الثاني لما انقطع معناه من الأول فلم يكن من جنسه انقطع أيضاً من إعرابه فلم يكن بلفظه والحجة لبني تميم في الرفع من ثلاثة أوجه : أحدها أنك إذا قلت : ما في الدار أحد إلا ثوب ، فقد نفيت الأحدين وما يقع الأحدين ...

والوجه الثاني : أن يكون غُيِّبَ من يعقلُ على ما لا يعقل

والوجه الثالث : أن يكون الأحدون قد ذكروا تأكيداً ... (٤)

- ويرجح لغة الحجاز على لغة تميم عندما تكون أقل اطراداً من لغة أهل الحجاز ، ومثاله في (ما) من قوله : (إنه إذا وقع بعد الاسم فعل فيه ضمير الأول ، كان الأولى حملة على الفعل، نحو : ما زيدا ضربته ، وما زيدا أضربه ، (وما أنت بيهادي العمي عن ضلالتهم) (٥) فـ (ما) على قراءة الأكثر حجازية ، وعلى قراءة حمزة

(١) شرح الجمل ص ٦٥٣ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٦٨ .

(٢) شرح الجمل ص ٤٣١ ، والكتاب ٢ / ٢٣ .

(٣) شرح الجمل ص ٥٦٤ ، والخصائص ٣ / ٢٨٩ .

(٤) شرح الجمل ص ٤٤٩ .

(٥) النمل : آية ٨١ ، والروم : آية ٥٣ .

تميمية^(١) .

- وقد يساوي بين اللغتين في المنزلة من الصحة والجودة ، من ذلك قوله : (إنَّ
(ليس) يحسن ادخال الباء في خبرها ، مقدمة ومؤخرة ، من نحو : ليس زيد بقائم ،
وليس بقائم زيد ، ... فأما قولهم :

..... فما بالحر أنت ولا الصديق^(٢)

- فهي بلغة بني تميم أشبه من لغة أهل الحجاز ، وإن كانت الباء في الأكثر تختص
بلغة أهل الحجاز مؤخرة^(٣) .

- وقد يعبر عن لغة تميم بأنها أقيس اللغتين المستعملتين ، كقوله في نداء ما كان على
(فعل) : (أما أهل الحجاز فيستعملونه مبنياً على حاله في حال رفعه ونصبه وجره .
وبنو تميم يجرون هذا بوجوه الإعراب ، غير أنه لا ينصرف ويقولون : جاءت حذاء
وقطام ورقاش . فإن كان هذا النوع آخره راء ، فإن الكل قد اجمعوا على بنائه
وذلك بقولهم : حَضَار ، في اسم كوكب وسفار ، في اسم ماء ، وإنما وافق بنو تميم
أهل الحجاز على بناء مثل هذا ، لأن من مذهب بني تميم الإمامة ، والراء المضمومة
والمفتوحة تمنع الإمامة . فتو أعرب ولم يصرف لم يكن طريقاً إلى امتته . فجنحو
إلى لغة غيرهم . وكسروا الراء ، تصح الإمامة ... فهذه اللغة التي لأجلها وقع
الإجماع ...)^(٤) .
فإن قيل :

- يصف بعض اللغات بالضعف ، لأنها لا تتفق مع القياس ، يقول : ^أ فقد حكي عن
العرب : أكلوني البراغيث ، قيل : هذه حكاية شاذة من وجيين : أحدهما مخالفتها
للأصول ، وما عليه الجمهور ، والآخر وصف البراغيث بالأكل دون القرض ، فقوي
الشذوذ فيها فلم يعتد بها^(٥) .

(١) شرح الجمل ص ٢٣٢-٢٣٣ .

(٢) لم يعرف قتله وهو من شواهد الإنصاف ٢٠٠/١ . وصدره (لسان السوء تنبيهها اليها) .

(٣) شرح الجمل ص ٢٣٢ .

(٤) شرح الجمل ص ٢٢٨ .

(٥) شرح الجمل ص ٤١ .

القياس

القياس في أيسر تعريفاته " عبارة عن رد الشيء إلى نظيره " (١) ، أو هو " حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما " (٢) . ومن ثم نبني كلامنا على مثال ما تكلم به العرب ونطقوا ، ونحمل كل ما تدعو إليه الحاجة من استعمال جديد أو صيغة على ما سُمع منهم .

ابن بابشاذ حاول وضع قواعد نحوية تنضبط بوساطتها الأساليب والتراكيب المختلفة . مستندا إلى أفصح الكلام . وفي ذلك يقول : " النحو : علم مستبطن بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى ، وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم . وكلام فصحاء العرب " (٣) .

وكان يستعمل أنواعا من القياسات ، لعل من بينها قياس الشبه ، وقياس الاستتاف . وقياس الافتراض ، وغيره (٤) . ويمكن إجمال ما ذكره في هذا الميدان على النحو الآتي :

١ . قياس الشبه :

يستعمل هذا الضرب من باب المشابهة بين المقيس والمقيس عليه ، في العلة التي يقوم الحكم عليها (٥) ، يقول : (ومنى كان (أفعل) صفة ومؤنثه بالهاء ، مثل : أرمِلُ وأرملة ، فإنه يجوز أن يسلم ، وأن يكسر . فتقول : رجال أرملون وأرملة ، ونساء أرملات وأرامِلُ ، لأنه قد أتت الأسماء . وحركى مجرى (فعلان) نثني مؤنثه بالهاء ، مثل : عريان وعريانة ، وسيفان وسيفانة) (٦) .

٢ . قياس الاستتاف :

يستعمل هذا النوع لتوضيح مسألة بأمثلة مشابهة لها ، من ذلك قوله : (ومنى كان

(١) التعريفات ص ٩٦ .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه ص ٢٢١ .

(٣) شرح الجمل ص ١ .

(٤) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٣ .

(٥) ينظر : لمع الأدلة ص ٩٣ .

(٦) شرح الجمل ص ٧٢٣ . ولمزيد من الأمثلة تنظر صفحة ٧١٩ و ٧٢٣ .

(فاعل) صفة لمذكر فإنه يجمع على فُعَّال وفُعِّلَ مثل : شَاهَدَ وشُهِدَ وشَهِدَ، وضَارَبَ وضُرِبَ وضُرَّاب ، وقد جاء هذا الوزن في المونث ، فقالوا : حَاتَّضَ وَحِضَّ... (١)

٣. قياس الافتراض :

ويقصد به افتراض شيء ، لم يرد استعماله عن العرب ثم التماس حكم له قياسا على ما ورد عنهم من أشباهه . ومن أمثلة هذا الضرب عند ابن بابشاذ قوله : " إذا سَمَّيتَ رجلا بصِوانٍ أو صِوارٍ ، فإنك تجمععه في القلة على أفعلية ، مثل : أصونية وأصورة ، وفي الكثير على (فُعْل) بإسكان العين ، مثل : صونٍ ، وصورٍ " (٢) .

ومما نص عليه في هذا الضرب قوله : " إذا سَمَّيتَ رجلا بـ (علاء أو نداء ، أو بكاء) فإنه يكثر على أفعة ... تقول : أعنية وأندية ، وأبكية ، حملاً على باب أردية ، وأكسية ، وأعطية ... " (٣) .

الشذوذ

في أوضح معانيه عند اللغويين والنحويين هو الخروج عن القاعدة النحوية أو الصرفية أو ما خالف القياس وشذ عنه (٤) ، إلا أن اللغويين أجروا المعنى اللغوي له بين الانفراد والندرة والقلة وكل هذا واقع في معانٍ متقاربة ، لأنهم يستعملون غالباً وكثيراً وندراً وقليلًا ومطرداً . فالمطرّد لا يختلف ، والغالب أكثر الأشياء والكثير دونه ، والقليل دون الكثير ، والندار أقل من القليل (٥) . والشاذ لا يختلف عند النحويين من حيث التوافق بين الظواهر اللغوية التي ترجع إلى الأصول الأولى لذلك نجد كثيرا من الآراء الانفرادية مشتركة بين البصريين والكوفيين وهي تسير ب مسار واحد .

ابن بابشاذ حاول أن يحدد إلى حد ما الشذوذ في المسائل التي حصر ظواهرها ، ويخلص أنه لا يميل إلى التفرد بها على أنها تمثل رأيا نقيضاً لما أسس في النحو . فهو يطلقها بلفظها ، أو ما تدركه من قوله (نم يجرز أو ضرورة) وغيرها ، لأنه قائم على شذوذ يفكر إلى نظائر لغوية . والأمثلة الآتية توضح ذلك .

(١) شرح الجمل ص ٧٢٥ . ولمزيد من الأمثلة تنظر صفحة ٧١٩ و ٧٢٧ و ٧٢٨ .

(٢) شرح الجمل ص ٧١٧ .

(٣) شرح الجمل ص ٧١٨ . ولمزيد من الأمثلة تنظر ص ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٧٢٧ .

(٤) ينظر : الخصائص ٩٧/١ .

(٥) ينظر : المزهر ٢٣٤/١ .

- يذهب الى أنه لا يجوز التعجب من الالوان والعاهات ، أما ما ينشد من قولهم ^(١) :

جارية في درعها الفضفاض
أبيض من أخت بني إياض

فمن القلة بحيث لا يقاس عليه ^(٢) .

- وفي الإغراء ، يقول : (لا يجوز الإغراء مع غير الخطاب ، فاما ما يحكى عن العرب من قولهم : (عليه رجلاً ليسني) ^(٣) ، ففيه شذوذ) ^(٤) .

- ذكر في باب أبنية الأسماء أن ما كان من قولهم : (في رجل : رجل ، كما قال الشاعر ^(٥) :

شرب النبيذ واعتقلاً بالرجل

فهو اتباع عارض لا حكم له) ^(٦) .

- وهو يرى أن (وحده) لم يستعمل إلا منصوباً على الظرف ، لكونه مقدراً بما يجري مجرى الظرف من حروف الجر ، فإذا قلت : مررت به وحده ، فكذلك قلت : مررت به على حاله ، إلا ما ورد شاذاً فإنه يجر بالإضافة من قوليد : (هو نسيح وحده ، ونسيح وحده ، وجحش وحده ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه شذوذه وقته) ^(٧) .

- وفي مسألة (اللب) يقول : (ذا سميت بـ (لب) من قول العرب :

قد علمت ذاك بذات البية) ^(٨)

- لم تصرف للتعريف ووزن الفعل ، لأنه مشتق من (اللب) وإظهار مضاعفه مسموع من العرب على طريق الشذوذ) ^(٩) .

(١) ديوان رؤية ص ١٧٦ .

(٢) شرح الجمل ص ٢٢١ .

(٣) الكتاب ١/١٢٦ أي : ليلزم رجلاً غيري .

(٤) شرح الجمل ص ٤٥٩ .

(٥) لم يعرف اسمه .

(٦) شرح الجمل ص ٧٤٩ .

(٧) شرح الجمل ص ٣٦٩ . وينظر : الكتاب ١/١٨٩ ، ومجمع الأمثال ٢/١٣ . ونسيح وحده ، مثل يضرب لمدح الرجل . وعوير مصفر عير ، وهو حمار الوحش ، وجحش مصفر جحش ، وهو ولد الحمار ، ويضرب لثم الرجل المعجب برأيه .

(٨) لم يعرف قائله .

(٩) شرح الجمل ص ٤٠٤ .

- وفي باب النسب يقول : (في هذا الباب الفاظ شاذة ، قالوا في السليقة : سليقي ، وفي عميرة : عميري ، وهذا من باب الشاذ . كما شذ في تقيف : تقيي ...) (١) .
فهو يحكم على طائفة من هذه الظواهر بالشذوذ متأثراً بالخط النحوي الذي رسمه
سبويه .

العلة

العلة في الاصطلاح : " هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه " (٢) ، كتعليل الأحكام النحوية واللغوية .

وكان الزجاجي من المعنيين بموضوع العلة ، وبين أيدينا كتابه " الإيضاح في علل النحو " ، الذي ضم بين دفتيه أنواعاً من هذه العلل . والواقف على كتابه (جمل) يدرك أن العلل تمثل جزءاً من فكره النحوي والشعري . وذلك نحو العلة التعليلية والعلة القياسية . والعلة الحدئية .

وموقف الشارح من التعليل ليس بمنأى عن موقف الزجاجي ، ولا يتردد في الأخذ به . وقد شغف به ، كأقرانه من النحويين ، ومكنه من ذلك قدرته في استيعاب مفردات الدرس النحوي .

ومن مظاهر ذلك قوله : (الحجاج تمثل ما دامت علماً ، ولا تعال ما دامت صفة لأن لتسمية تأثيراً في تغيير الأسماء ...) (٣) .

ومنها (إمالتهم (ذا) ولم يميلوا (ما) ، لأن (ذا) اسم يتنزل منزلة المعرب ، وإن لم يكن معرباً من حيث وصف ووصف به وصغر) (٤) .

ابن بابشاذ في كتابه موانع بالتعة ، وربما ساق أكثر من علة في موطن معين ، كالذي نلاحظه في باب الفرق بين (إن وأن) إذ يقول : " إن تفتح بعد (نولا) من نحو : لولا أنك خرجت لساعدتك ، ولا يجوز الكسر لاختصاصها بالاسم . وكذلك تفتح بعد (نو) لاختصاصها بالفعل ، من نحو : لو أنك جئتي لساعدتك ، وقوله تعالى : " ولو أن ما في

(١) شرح الجمل ص ٤٨٨ .

(٢) التعريفات ص ٨٨ .

(٣) شرح الجمل ص ٧٧٣ .

(٤) شرح الجمل ص ٧٧٤ .

الأرض من شجرة أقلام^(١). فإن قيل فما تصنع بقولهم : لو ذات سوار لطمتني^(٢) .
قيل : هذا يرتفع بإضمار فعل لا بالابتداء ، تقديره : لو لطمتني ذات سوار لطمتني^(٣) .

لم يختلف صنيعه في هذا الضرب عن تعليل سابقه ، كالذي نص عليه من
المواطن التي يجوز فيها الفتح والكسر جميعاً ، فلا تكون إلا على تأويلين مختلفين من
نحو : " خرجت فإذا أنه عبد . وإذا إنه عبد . فمن فتح أراد العبودية نفسها . ومن كسر
أراد العبد نفسه ، وتقدير الفتح : خرجت فإذا العبودية نفسها ، كأنه شاهد نفس المعنى
الذي هو الخدمة والعمل ، وتقدير الكسر : خرجت فإذا هو عبد ، كأنه شاهد الشخص نفسه
على غير صفة العمل . ففتحت في موضع المصدر ، لأنه موضع المفرد الذي هو مبتدأ .
وكسرت في موضع الجمل^(٤) .

وهناك علل مختلفة ترد في كتابه يصرح بها في مواطن بلفظها ، أو بما يشير إلى
معناها . منها :

١ . علة التعويض^(٥) : ومما يندرج تحتها ما ذكره في الأسماء التي إذ يقول : " إنهم
أعربت وإن كانت أحاداً من قبل أن هذه الأسماء قد حذفت لامتها التي في حكم
المنطوق بها . ولزمتها الإضافة فجعل إعرابها بالحروف . كتعويض من حذف
لامتها^(٦) .

٢ . العلة الوضعية^(٧) : كما في اعتلائه للمنادي إذ يقول : " إذا كان قنادي مفرداً علماً
أو مقصوداً كان أبداً مضموماً لفظاً أو تقديراً . أما علة بنائه فتوقعه موقع أسماء
الخطاب ، فقد أشبه المضممر من جهة الإفراد والتعريف والخطاب . فإذا قلت : يا زيد ،
فكأنك قلت : يا أنت ، قال سالم بن دارة :

يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طَلقت عام جَعَلًا

(١) لقمان : آية ٢٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ٧٢/٣ .

(٣) شرح الجمل ص ١٦٣ . والمثل في مجمع الأمثال ١٧٤/٢ .

(٤) شرح الجمل ص ١٦٤ .

(٥) وهو البذل ولكن بينهما فرق ، وهو أن العوض أشد مخالفة للمعوض منه من حيث القيمة - الصحاح
١٠٩٣/٣ .

(٦) شرح الجمل ص ٢٠ . وينظر على سبيل المثال صفحة : ١٥٠ و ١٨٠ و ٢٠٣ .

(٧) هو تخصيصها بشيء يفهم منه الشيء الثاني . ينظر : التعريفات ص ١٢٢ .

فلذلك بني ، وبني على حركة ، لأن له أصلاً في التمكن ، وخص بالضممة لأنها حركة لا تلتبس بحركة مضاف إليه ، ولا بحركة ما لا ينصرف ، أو لأنها مشبهة بقبل وبعد من حيث انتهى الصوت وانقطع من آخر الكلمة ^(١) .

٣ . علة الاستحسان : كقوله في (ما) الزائدة : (وما هذه إذا كانت مع إنَّ وأن ولكن ، فالأحسن والأقيس إبطال عملها ، وجعل (ما) كافة ...) ^(٢) .

٤ . علة تغليبية ^(٣) : كقوله في باب التأريخ : " إذا اجتمع المذكر والمؤنث ، غلب المذكر ، إلا أنه عدل عن هذا الأصل في هذا الباب مراعاة للأسبق . والأسبق من الشهر ليلة ، والليلة مؤنثة ، فمن هنا غلب المؤنث بشرط ألا تذكر الأيام ، تقول : كتبت لخمس خلون من الشهر ، فإن أتيت بالأيام وصرحت بها أثبت الهاء وقلت : كتبت لخمس أيام خلت ، لأن المفسر الملفوظ به مذكر ، فإن جمعت بين المذكر والمؤنث وقلت : سرت خمس عشرة بين يوم وليلة ، غلبت المؤنث ، لأنه قد ذكر ^(٤) .

٥ . علة الفرق : تتضح في قوله : " وكل ظرف من ظروف المكان والزمان إذا كتبت عنه وهو ظرف ، أتيت بـ (في) مع الكناية أبداً ، تقول : انيود فمت فيه ، وهذا أخرج فيه ، فإن كتبت عنه . وهو اسم لم تأت بـ (في) فقلت : اليوم فمت ، والغدا أسير ، فعلى ذلك للفرق بين كونه ظرفاً وكونه اسماً ، لأن المضمرة يجمعهما بلفظ واحد وإعراب واحد ، فلا يقع بينهما فرق كالظاهر ^(٥) .

تمت تعليقات ابن بابشاذ لتشمل مجمل ظواهر الكتاب ، فهو يعلل الشذوذ ^(٦) . ويعلل بعض الصيغ السماعية ^(٧) مستقصياً فيه وجوهاً مختلفة ، وهي من المظاهر البارزة في شرحه للجمل .

(١) شرح الجمل ص ٣٠٩ .

(٢) شرح الجمل ص ١٤٧ . ومن أمثلتها تنظر صفحة ١٤ و ١٥ و ٢٥

(٣) وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من التغليب .

(٤) شرح الجمل ص ٣٠٧ ، وللمزيد من الأمثلة تنظر صفحة ٢٤ و ٦٢ و ٧٠ .

(٥) شرح الجمل ص ٨٦ . ومن أمثلتها تنظر صفحة ١٠٠ و ٧٠ و ٨١ .

(٦) ينظر شرح الجمل ص ٣٧٥ .

(٧) ينظر شرح الجمل ص ٢٨٨ .

العامل النحوي

يحاول ابن بابشاذ أن يضع بين أيدينا ، بأخصر سبيل ، وأيسر ألفاظ تعريفاً واضحاً يستغرق جزئيات المسألة ، فيقول عن العامل النحوي : " ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم ، على حسب اختلاف العوامل " (١) .

العامل سار جنباً إلى جنب مع النحو منذ أن استوى على ساقيه . وشغلت فكرته النحويين إذ أوغلوا في تطبيق مفرداتها وغالوا في تفرعاتها ، فأضحت بعض تفاصيلها باعثاً وراء نفور كثير من الدارسين .

أسس ابن بابشاذ قواعد على العامل في كتابه إذ لا يختلف عن أقرانه من البصريين في هذا الميدان ، ومما يوضح انكائه عليه قوله : إن " العامل لما وجد مؤثراً في المعمول عملاً سمي عاملاً ، كما أن الفاعل لما وجد مؤثراً في المفعول أثراً سمي فاعلاً ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، كان (قام) هو الرافع العامل ترفع ، وإذا قلت : رأيت زيدا ، كان (رأيت) هو الناصب العامل للنصب ، وإذا قلت : مررت بزيد ، كانت الباء هي الجارة العاملة للجر ، وإذا قلت : لم يضرب ، كانت (لم) هي الجازمة العاملة للجزم ، فلذلك سميت العوامل عوامل ، فلانجد مرفوعاً إلا برفع ولا منصوباً إلا بنصب ، ولا مجروراً إلا بجار ، ولا مجزوماً إلا بجازم ، كما لا يكون محدث إلا بمحدث ، ولا مؤثراً إلا بمؤثر " (٢) .

هذا النص يمنحنا مؤثراً جلياً لقول ابن بابشاذ بالعامل الذي انحصرت أنواعه عنده في أربعة هي : معنى وفعل وحرف واسم ، فالأول معنوي ، والثلاثة الأخر لفظية .

ويصنف المعنوي عنده على قسمين :

عامل الرفع في المبتدأ ، وعامل الرفع في الفعل المضارع .

نص على هذين القسمين إذ قال ، في نحو : " زيد قائم " ، و " عبد الله منطلق " : " (زيد) ونحوه مرفوع ، لا بد له من رافع ، وليس في اللفظ ما يرفعه من شيء قبله أو بعده . فقتضى أن يكون العامل معنوياً ، وهو الابتداء . والعامل الآخر هو عامل الفعل المضارع ، الذي يعمل الرفع فيه أبداً ، ما لم يكن معه ناصب أو جازم ، نحو : هذا رجل

(١) شرح الجمل ص ٤٢٤ . وينظر : شرح المقدمة المحببة ٢/٣٤٤ .

(٢) شرح الجمل ص ٣٤ .

يضحك ، ورأيت رجلاً يضحك . ومررت برجل يضحك ، ف (يضحك) فعل مضارع مرفوع ليس له رافع قبله ولا بعده ، فقتضى أن يكون رافعه معنويًا . وذلك المعنوي هو وقوعه موقع الاسم ^(١) .

وهذا يجري على نسق ما يذهب إليه البصريون ^(٢) .

أما العوامل اللفظية عنده فهي : فعل وحرف واسم . وهي كانت تقسيمات . حدها سيبويه في كتابه ^(٣) ، وأصبحت هذه سنة متبعة ، قيد بها الشارح منهجه ، وصارت شعاره .

وقد عمد ابن بابشاذ إلى التفريق بين ما هو لفظي وما هو معنوي إذ ذكر أن العامل اللفظي يتصرف في حين لا يتصرف العامل المعنوي ^(٤) . وأن ما يجوز في اللفظي لا يجوز في المعنوي . وذلك كما هو الحال في عامل الحال اللفظي وعامل الحال المعنوي ، نحو : جاء زيد ضاحكاً ، وجاء ضاحكاً زيد ، وضاحكاً جاء زيد ، لأن العامل إذا تصرف في نفسه تصرف في معنونه كتفعول به ^(٥) . ولا يجوز هذا في العامل المعنوي . فإذا قلت : هذا زيد ضاحكاً لم يجز تقديم (ضاحكاً) على (هذا) ، لأن (هذا) عامل معنوي ، وهو يضعف عن رتبة العامل اللفظي القوي ، بل يجوز : هذا ضاحكاً زيد ، بالتوسط ، لأنه بعد العامل ، وهو (ذا) أو (ها) ، وكذلك يجوز : ها ضاحكاً ذا زيد . إن كان العامل (ها) جاز ، لأنه قبله ، وإن كان العامل (ذا) لم يجز ^(٦) .

وهذا الكلام يسلمنا إلى الإشارة إلى أن الشارح كان يلمس الأثر في إعراب الألفاظ ما استطاع ، ولذلك نجده يكثر من تقدير العوامل حين يفنقدها النص . وهو بذلك يملك ملك النحويين الذين يتكئون على فكرة الحذف ، محاولاً أن تكتف مكونات الجملة لتؤدي المؤدى الذي سيقته من أجله ، وقد تحصل له ذلك بفضل ما تمتع به من ذوق أصيل ، وبزراعة في استشراف المعاني المرادة ، لنستمع إليه وهو يبين العامل المتر في الحال في قولهم (ضربي زيداً قائماً) : (إن العامل في الحال متر ، وليس هو بشيء

(١) شرح الجمل ص ١٠٠ .

(٢) ينظر : الخصائص ١/١٠٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٢٧٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٤) ينظر شرح الجمل ص ١٠٠ .

(٥) ينظر شرح الجمل ص ١٠١ .

(٦) ينظر شرح الجمل ص ٩٤-٩٥ .

موجود في اللفظ ، فمن جعل العامل في الأحوال هذه المصادر مع تقدير محذوف كان مخطئاً ، ومن رفع هذه المصادر المنصوبات وجعلها أخباراً عن المبتدأ فقد أخطأ ... وإذا بطل ذلك كان العامل في الحال شيئاً مقدراً ، تقديره : ضربي زيداً إذا كان قائماً - من قوله : ضربي زيداً قائماً - وشربي السويق إذا كان ملتوتاً ، فـ (كان) هي العاملة في الحال وهي تامة ، لا ناقصة ، و(إذا) هي نفسها خبر المصدر المقدم ، لأنها ظرف والظروف تكون أخباراً عن المصادر ، وهي تتعلق باستقرار محذوف تقديره : ضربي زيداً كائن إذا كان قائماً ، أو مستقراً ، ثم حذفت الاستقرار فبقي (إذا كان) ، ثم حذفت (إذا كان) ، فبقي (ضربي زيداً قائماً) فعلى هذا قياس هذه المصادر ، أو ما أضيف إلى المصدر من قولك : أجود ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأحسن أفعالك معطياً ...^(١) .

الخلافا النحوي

ظهر الخلاف بين النحويين في وقت متقدم من تسجيل قواعد اللغة وضوابطها ، ولا سيما ما كان بين البصريين والكوفيين حين حرص كل فريق على الدفاع عن مذهبه في استعمال مصطلحه ورأيه النحوي ومثاله . فأخذ الخلاف شكلاً من أشكال الجد نتيجة تأثره بمعطيات العصر .

وابن بابشاذ مولع بذكر المسائل الخلافية في مؤلفه يسوقها منصوصاً عليها بذكر الخلاف ، وأحياناً يشير إلى أحد أعلام الطائفة الثانية ، فيكون الخلاف فرئياً . ووردت إشارة واحدة إلى ذكر البغداديين^(٢) . وأكبر الظن أنه يعني بهم الكوفيين . وثغفت مسائل الخلاف المنصوص عليها (٦١) إحدى وستين مسألة نحوية وصرفية ، فضلاً على مسائل لم ينص عليها إلا بذكر أحد أعلام الفريقين . وبلغت مواطن ذكر البصريين (٥٧) سبعة وخمسين موطناً ، ومواطن ذكر الكوفيين (٧٠) سبعين موطناً .

ومن أمثلة ذلك قوله في الضمير المنفصل : " أما (أنا) ففينا قولان : ذهب البصريون إلى أن الاسم منها الألف والنون ... وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها اسم^(٣) .

(١) شرح الجمل ص ٩١-٩٢ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص ٧٠٧ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ص ٢٥٩ . وينظر : الإنصاف ٢ / ٦٩٦ م ٨٩ .

ومنها قوله في (يا أبت) من قوله تعالى : " يا أبت لا تعبد الشيطان " (١) :

" فلم يأت الياء في واحدة منها مثبتة ، فإن وقفت عليه ففيه مذهبان : مذهب البصريين الوقف بالهاء ... ومذهب الكوفيين الوقف بالتاء " (٢) .

ومنها قوله في (ويح وويل) : " الويل عند البصريين كلمة مفردة غير مركبة ... وهي عند الكوفيين مركبة فيفتحونها مع المضمّر ، ويكسرونها مع الظاهر " (٣) .

• وقد يشير في مواطن الخلاف الى ما يؤيد أحد الفريقين ، من ذلك قوله في ترخيم المضاف اليه : (أما المضاف اليه فمختلف فيه ، فمذهب سيويه وجميع البصريين) (٤) أنه لا يجوز ترخيمه ... وقد ذهب الكوفيون (٥) الى جواز ترخيم الثاني ... وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر (٦) .

• وفي مواضع يسوق الآراء من دون أن يشير الى المسائل الخلافية ، كالذي يوضحه قوله في اشتقاق الاسم : (وإنما سمي الاسم اسماً لأنه سما بمسند فواضحه وكشف معناه فاشتق من لفظ الموم وهو العلو . وقيل هو مشتق من السمة وهي العلامة ...) (٧) .

وقد ينص على ذكر رأي فريق أو فريقين في المسألة من نحو قوله في علامة التانيث : " وفيها قولان : مذهب البصريين أن التاء أصل . ومذهب الكوفيين أن الياء أصل والتاء فرع ، والصحيح هو الأول لأن التوصل هو الأصل ، والوقف عارض ... " (٨) .

وعنده أن الأفعال مشتقة من المصادر على خلاف الكوفيين . قال : " فهذا أصل الفعل من حيث كُن المصدر يدلُّ على العموم والفعل يدلُّ على الخصوص ، والعموم قبل الخصوص ، ومذهب الكوفيين عكس هذا ، وحجتهم أن الفعل عامل في المصدر والعامل قبل المعمول . وليس في هذا دليل من قبل أن الحروف تعمل في الاسم وفي الفعل وليست

(١) مريم : آية ٤٤ .

(٢) شرح الجمل ص ٣٢٢ . وينظر : المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٢ / ٤١ .

(٣) شرح الجمل ص ٦٠٧ . وينظر : الكتاب ١ / ١٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٣٢٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٤٧ (المسألة ٤٨) .

(٦) شرح الجمل ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٧) شرح الجمل ص ٢ ومن أمثلتها تنظر صفحة ٣ و ٤ و ٥ ... وينظر : الإنصاف ١ / ١ (المسألة ١) .

(٨) شرح الجمل ص ٥٦٧ . وينظر : المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١ / ١١١ .

بأصل لهما " (١) .

ابن بابشاذ أجاد مناقشة تلك المسائل الخلافية ، بل أكثر منها في شرحه ، وهو بهذا يعد مصدراً مهماً من مصادر الخلاف النحوي .

مذهبه النحوي

أثرت في الصفحات الماضية الى أنه يقتفي أثر البصريين ويسير على جادتهم ويستترشد بأرائهم ، وهو بذلك ينزع منزع أقرانه المصريين الذين كانوا يسلكون مسلك البصريين . وقد سار على هذا المنهج في آرائه ، فهو يعد (سنيوية رحمه الله الثقة في ما يرويه ، والموثق بما يعنيه) (٢) .

وتقدم في مبحث (موارد الكتاب) إثبات المواضع التي ذكر فيها سنيوية وكمية النصوص الكثيرة التي نقلها منه ، وهي تفوق أضعاف ما نقله عن غيره .

وفي مواطن من الكتاب كنى ابن بابشاذ عن البصريين بقوله : " فإن المحققين من أصحابنا " (٣) ، وقوله : " ومذهب البصريين المحققين " (٤) ، وقوله : " وفي قول المحققين " (٥) ، ويعني البصريين وقوله : " عند أصحابنا " (٦) ويعني الذين سلكوا مسلك البصريين في درس النحوي ، كقوله في نصب المفعول به : (فيه أربعة أقوال : وذلك إذا قلت ضرب زيد عمرا ، فمذهب سنيوية أن العامل في عمرو (ضرب) وحده (٧) . ومذهب هشام ، أن العامل فيه الفاعل وحده (٨) ، ومذهب الفراء أن العامل فيه مجموع الفعل والفاعل (٩) ، ومذهب خلف الأحمر أن العامل فيه المعنى والمخالفة . وأصحابنا كنيا مذهب سنيوية ، والدليل على صحته أنا وجدنا الفعل إذا كان متصرفاً تصرف في معموله ، وإذا لم يكن متصرفاً لم يتصرف في معموله ووجدناه يتعدى الى واحد وإلى اثنين وإلى

(١) شرح الجمل ص ٧٧ . وينظر : الإنصاف ١ / ٢٣٥ (المسألة ٢٨) .

(٢) شرح الجمل ص ٦١٤ .

(٣) شرح الجمل ص ١٤٩ .

(٤) شرح الجمل ص ١٨٤ .

(٥) شرح الجمل ص ٢٩٥ .

(٦) شرح الجمل ص ٢٩٧ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٠ / ١ .

(٨) ينظر : الإنصاف ١ / ٧٨ (المسألة ١٠) .

(٩) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٤ .

ثلاثة بنفسه تارة وبحرف الجر تارة ، وهذا كله يرجع الى نفس الفعل ، فدلَّ على أن العمل لنفس الفعل^(١) .

ويمكن أن نتلمس بصريته أيضا من خلال استشهاده بأقوال أئمة النحو المتقدمين ، كسيبويه الذي تقدم قوله فيه والخليل ، والأخفش الأوسط ، والمازني ، والمبرد ، وابن السراج ، وأبي علي الفارسي ، الذي أعجب بآرائه أيما إعجاب . أما ذكر الكسائي ، والفراء فيقترن بذكر أكثر مسائل الخلاف التي ارتضى لنفسه أن يناصر البصريين في أغلبها .

موقفه من النحويين

ابن بابشاذ واحد من أئمة العربية الذين بذلوا حياتهم في خدمتها ، سلك مسلك البصريين في أغلب مسائله ، وسائرهم في المنهج والقياس واتخذ من التعليل والتأويل ما يستند به وجهة نظره معتمدا على ما يمليه اجتهاده ورأيه في المناقشة . يناقش ويفند ويعلِّل ويقيس بما هيئ له من عدة جدلية . وله من الاجتهادات ما يكشف سر مكنوزاته ببيانته وحسن مناقشاته . فهو نحوي متضلِّع له القدرة على الترجيح والتأويل والتوجيه والاختيار . وفيما يأتي جانب من تلك المسائل التي يظهر فيها موقفه من النحويين :

١. الخليل :

اعترض على الخليل في بضع مسائل ، منها أن الخليل كان يذهب الى أن (إيّا) اسم مضمر والكاف اسم مضمر وأن هذه الكاف في موضع جر بإضافة (إيّا) اليها . واحتج على ذلك بما روي عن العرب من قولهم : (إذا بلغ الرجل الستين فإيّا وإيّا الشواب)^(٢) ، فجر (الشواب) بإضافة (إيّا) اليها . فدل ذلك على أن الكاف إذا وقعت موقعا كانت في موضع الجر . وهذا عند ابن بابشاذ شاذ لا يقاس عليه لقلة الرواية ، لأن المعتمد عنده أن (إيّا) اسم مضمر ، والكاف حرف خطاب ، وهذا هو قول سيبويه والأخفش^(٣) .

٢. يونس :

قال الشارح في (البيك) : (ولاصحابنا في لبك قولان : مذهب يونس أنه مفرد ،

(١) شرح الجمل ص ٦٢٩ . ولمزيد من الأمثلة تنظر صفحة ٣١٤ و ٣١٥ و ٣٢٢ و ٣٦١ و ٣٦٥ و ٣٦٧ .

(٢) شرح الجمل ص ٢٦٧ . وينظر : الكتاب ١ / ١٤١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٩٥ (المسألة ٩٨) ، وشرح المفصل ٣ / ٩٠ .

وليس بمثنى وأن ألفه إنما انقلبت (ياء) لا تصالها بالمضمر ... ومذهب سيبويه أنه
مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر، قال الشاعر^(١) :

دعوت لما نابني مسوراً فلبى قلبى يدي مسوراً

أي دعوت مسوراً لحاجتي فلباني مجيباً مقبلاً عليّ ، وإذا كان كذلك (فلبى يدي
مسوراً) مثنى^(٢) .

٣. أبو زيد الانصاري :

وخطأ أبو زيد في زيادة (أم) بقوله : " وليس من أقسام (أم) الزيادة ، كما ذهب إليه
أبو زيد وحده في قوله سبحانه : " أم أنا خير من هذا الذي هو مبين^(٣) " ... وكذلك ليس
في البيت الذي أنشده^(٤) :

يا دهر أم ما كان مثلي رقصاً بل قد تكون مبني توقفاً

لاحتمال أن يكون التقدير : أكان مثلي في شبابي يادهر رقصاً أم ما كان مثلي
توقفاً ؟ ويحتمل أن تكون (ما) زائدة ، وتكون (أم) محمولة على كلام متقدم^(٥) .

٤. الأخفش :

ذهب الأخفش إلى أن اللام في (القي) منقلبة عن واو مستترة بظهورها في
(الفتوة) . ويرى ابن بابشاذ أن (لا دليل في ذلك ، لانا إذا بنينا مثال (فَعْلَةٌ أو فَعُولَةٌ) من
الرَّمْي : قلنا : رَمَوْهُ ورَمَوْهُ^(٦)) .

٥. الزيادي :

ذهب الزيادي إلى أن (أكثرهم) ، في نحو : رأيت قومك أكثرهم لا يفيد معنى البدل
والتبيين . في حين يرى ابن بابشاذ " أنه أبين وأكشف لمعنى البدل ، ولأن في البدل بدل

(١) الشاعر مجهول ورد البيت في الكتاب ١ / ١٧٦ .

(٢) شرح الجمل ص ٦١٠ .

(٣) الزخرف : آية ٥٢ .

(٤) القاتل مجهول ، والبيت في المختضب ٣ / ٢٩٧ .

(٥) شرح الجمل ص ٦٨١ .

(٦) شرح الجمل ص ٥٥٠ .

البعض من الكل ، وبذل الاشتمال، فلو أخبرت عن البعض وعن الاشتمال لجعلت (١)
مكائهما ضميراً ، فارتفعت دلالة البعضية ، ودلالة المصدرية والاشتمالية المعنوية ..."

٦. المبرد :

عارض الشارح المبرد في معنى العامل في باب الاستثناء ، بقوله : (قال أبو
العباس العامل معنى (إلا) ومعناها (أستثني) فكأنك قلت : قام القوم أستاذي زيداً^(٢) . وهو
ضعيف من وجوه : منها أنه لو كان العامل معنى (إلا) لوجب أن ينصب في غير
الموجب من نحو : ما قام أحد إلا زيداً ... وفي امتناع ذلك وفساده دليل على ضعف القول
به ...)^(٣) .

٧. الزجاجي :

يمكن ملاحظة موقف ابن بابشاذ من الزجاجي من خلال عنايته بشرحه وصلته به
ولاسيما في منهجه، بيد أنه استدرك عليه في مواطن مختلفة من كتابه في مسائله النحوية.
واعترض عليه في بعضها الآخر. ولكنه يحسن التصحيح في تتبع آرائه وفي ما يأتي
الإيضاح :

أ. استدراكاته :

استدرك ابن بابشاذ على الزجاجي طائفة من المسائل، توزعت على النحو الآتي :

● في باب ما يتبع الاسم في إعرابه قال : " ولم يذكر صاحب الجمل عطف البيان ،
لأنه يشبه النعت ، وينبغي أن يفرق بينهما ، لأن الفرق بينه وبين النعت قد وقع من
حيث كان النعت بالأسماء المشتقة ، وعطف البيان بالأسماء الجامدة كتيبين الأسماء
بالكنى ، والكنى بالأسماء ، مثل : جاء أبو علي زيداً ، وجاء زيداً أبو علي ، كأنك
انعطفت على اسم فبينته باسم آخر هو هو في المعنى "^(٤) .

● وفي باب ما تتعدى إليه الأفعال قال : " ونم يذكر أبو القاسم ها هنا المفعول له

(١) شرح الجمل ص ٧٠٣ .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٩٠ .

(٣) شرح الجمل ص ٤٣٤ .

(٤) شرح الجمل ص ٤٤ - ٤٥ .

ولا المفعول معه ، لأنه رأى المفعول معه لا يتعدى الفعل اليه إلا بواسطة ،
مثل : استوى الماء والخشب ، وضرب زيد وعمراً . ورأى المفعول له يتعدى تارة
باللام وتارة بغير اللام ، مثل جئتكم طمعا ، وللطمع ، فذلك لم يذكر هذين القسمين^(١) .

• ومنها استدراكه على الزجاجي في جواز دخول (رب) على المضمرة مع كونه
معرفة ، نحو : ربّه رجلا ، وربّه امرأة ، إذ قال " ولم يذكر أبو القاسم هذا
القسم " (٢) .

• ومنها أنه استدرك على الزجاجي ما فاتته من مقاييس جمع التصغير في باب تصغير
الخمسة وما فوقه : إذ قال : " وإنما اقتضى ذكره في هذا الباب ، لأن أبا القاسم
رحمه الله لم يذكره ، وكذلك لم يذكر تصغير الترخيم . وقد ذكرناه " (٣) .

• اعترض ابن بابشاذ على الزجاجي في مسألة جواز تقديم أخبار (ما زال) وأخواتها
عليها^(٤) .

وهذه المسألة موضع نزاع بين البصريين والكوفيين ، ذلك أن البصريين
لا يجيزون : قائما ما زال زيد ، في حين يجيز الكوفيون ذلك^(٥) . والذي يقتضيه
النظر أن الكوفيين محقون فيما ذهبوا إليه . فقد صح أن يقال : قائما لم يزل زيد ،
وقائما لا يزال زيد ، وقائما لن يروح زيد ، فما المانع من تقديم الخبر على حرف
النفي (ما) ؟ ولم تجزأ هذه المسألة فيحظر التقديم إذا كان حرف النفي (ما) ، ويباح
إذا كان (نم) أو (لا) أو (لن) . وعليه ينبغي أن يجري نحو قولنا : قائما ما زال زيد ،
على نسق الأمثلة المتقدم ذكرها آنفاً ، وألا نضع فروقا بينها ما دام القياس قد عصف
ما ذهب إليه .

• وعقب ابن بابشاذ على قول الزجاجي : إذا " تقدم اسم (كان) عليها رفع
بالابتداء " (٦) إذ قال : " فليس بكلام محقق ، لأن اسم (كان) بمنزلة الفاعل ، والفاعل

(١) شرح الجمل ص ٧٦ .

(٢) شرح الجمل ص ٢٥٥ .

(٣) شرح الجمل ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ص ١٢٢ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١ / ١٥٥ .

(٦) الجمل ص ٤٤ .

لا يتقدم على فعله ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ... وإنما حقه أن تقول إذا تقدم الاسم الذي كان مرفوعاً بـ (كان) رفع بالابتداء " (١) .

وذكر أن في المسألة وجهاً لم يذكره الزجاجي هو رفع الاسمين ، من نحو : زيد كان قائماً ، على إلغاء (كان) وزيادتها ، لأنها قد زيدت كثيراً بين المبتدأ والخبر " (٢) .

• استدرك ابن بابشاذ على ذكر الزجاجي قوله تعالى " ما لكم من إله غيره " (٣) في باب الفاعل إذ قال : " فليس من باب الفاعل ، وإنما هو من باب المبتدأ والخبر " (٤) .

ب. اعتراضاته :

لم يكتف ابن بابشاذ بهذه الاستدراكات بل تعداها إلى طائفة من الاعتراضات على الزجاجي ، وتنوعت بحسب المادة النحوية والصرفية ، منها :

• قل الزجاجي : (الاسم المقصور هو ما كان في آخره ألف مكنة) (٥) ، واعترضه الشارح فقال : " ليس بكاف في حد المقصور . وحده أن يقل فيه : المقصور كل اسم معرب آخره ألف ... " (٦) .

• واعترض عليه في الأفعال الناقصة إذ قال : " فأما تسميته لهذه الأفعال حروفاً ففيه تامج ، وليس ذلك بصحيح من قبل أنها تتصرف تصرف الأفعال " (٧) .

• واعترض عليه في تسميته الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتسمى حروف الرفع مثلاً : (إنما وأنما وكأنما ونعم وبينا وأين وكيف وفر ويل ومعنى) (٨) . إذ قال : " أما تسميته جميع ما في هذا الباب حروفاً فليس بتحقيق ، لأنه قد ثبت أن (أين وكيف) غير حروف ، بل هي أسماء وظروف بالأدلة ... " (٩) .

(١) شرح الجمل ص ١٢٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص ١٢٦ .

(٣) الأعراف : آية ٥٩ .

(٤) شرح الجمل ص ١٩٢ .

(٥) الجمل ص ٢٨٣ .

(٦) شرح الجمل ص ٥٣٥ .

(٧) شرح الجمل ص ١٢١ .

(٨) الجمل ص ٣٠٢ .

(٩) شرح الجمل ص ٦٠٠ .

والظاهر ، كما هو راجح ، أن النحويين لما رأوا عددا من المفردات والألفاظ تؤدي مؤدًى واحداً في الجملة ، كالشرط ، والاستفهام ، مثلاً ، أطلقوا عليها حروفاً ، بصرف النظر عن طبيعتها أو كنهها ، فهم نظروا الى هذه الألفاظ نظرة مبتسرة وضيقوا على أنفسهم ولم يستغرق حدهم كل ما يدور في فلك هذا الباب أو ذاك . وعليه أرى أن ابن بابشاذ محق فيما أخذ به الزجاجي ثم إن بعض الأبواب النحوية لا يمكن اندراجها تحت عنوان الحروف ، كباب الاستثناء ، إذ يضم هذا الباب أفعالا وأسماء وحروفاً ، ومن ثم كان إطلاق أدوات الاستثناء أوفق وأكثر شمولاً .

• اعترض ابن بابشاذ على الزجاجي في ترتيب التأكيد بقونه : وقد بوب صاحب الكتاب أربعة ، وكان حقه أن يقدم التأكيد المعنوي ، لأنها تخص المؤكد في التسمية كذلك من قبل أن التأكيد أولاً ، ويؤخر العطف أخيراً ، وإنما كان كذلك من قبل أن التأكيد المعنوي لا يخالف المؤكد في التسمية ، لأنه هو هو ... " (١) .

• واعترض ابن بابشاذ على قول الزجاجي : " واعلم أنه لا يني (كان) وأخواتها ما انتصب غيرها " (٢) إذ قال : " يحتاج الى تحقيق ... لا يجوز : كان طعامك زيد أكلا ، لأن الطعام ليس منصوباً بـ (كان) . وإنما هو منصوب بخبر (كان) فقد فصلت بين (كان) ، و (زيد) بغير اسمها . وبغير خبرها . والذي يجوز : كان طعامك أكلا زيداً ، لأنك قدمت الخبر بأمره ... فعلم من هذا كنه أنه كان من حق أبي القاسم أن يأتي بثلاث شرائط . وهو أن يقول : لا يني (كان) وأخواتها ما انتصب غيرها ما دام الناصب مؤخرًا وما دام المنصوب ليس بظرف وما دام الناصب منصوباً لا مرفوعاً " (٣) .

• وفي نحو : (ما رأيته مذ يومان) رفض أن يكون (يومان) مرفوعاً بالابتداء ، و(مذ) خبره ، والتقدير : بيني وبين لقائه يومان (٤) ، إذ قال : " وليس هذا التقدير بصحيح ، والدليل على ذلك أنك تقول : ما رأيته مذ أن الله خلقه ، فهو كان ما بعد (مذ) يرتفع بالابتداء لكانت (أن) المفتوحة تقع مبتدأ ، وهذا لا يجوز ، لأن المفتوحة إنما تقع

(١) شرح الجمل ص ٤٥ .

(٢) الجمل ص ٤٥ .

(٣) شرح الجمل ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٤) ينظر : الجمل ص ١٤٠ .

خبراً ولا تقع مبتدأ^(١) .

- وعقب على قول الزجاجي : " إن الخفض : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ بإضمـار (من) " ^(٢) ، بقوله : " فليس بصحيح في قول المحققين ، لأن حروف الجر ، لا تضمـر ، فالجر بنفس (كم) ، كما أن الجر بنفس (رب) " ^(٣) .

وأحسب أن مميز (كم) في نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ ، مجرور بإضمـار (من) ، وهو ما التفت إليه الزجاجي ، كما تقدم آنفاً ، وذلك أن حرف الجر قد يضمـر مع (أن وأن) المصدريتين ، وهو مقيس عند أمن اللبس . ولا يقتصر الإضمـار على هذا الموطن بل يشمل مواطن أخريات ، كإضمـار (رب) بعد الواو والفاء و (بل) ثم ألا تـرى أن مميز (كم) الخبرية قد يرد مجروراً بـ (من) مضمرة ، في نحو : كم ليلة سـيرت .

- لاحق ابن بابشاذ بعض الشواهد التي ساقها الزجاجي موجهاً إليها بحسب ما يملأه عليه ذوقه وحسه اللغوي ، ومما يندرج تحت هذا الباب معارضته للزجاجي في زيادة (كان) في قول الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

فليت (كان) عند ابن بابشاذ زائدة لوجود الاسم والخبر في البيت ، وفي ذلك يقول : " فكرام من نعت (جيران) ، و (لنا) خبر مقدم ، التقدير : وجيران كرام كانوا لنا ... " ^(٤) .

ومن ذلك اعتراضه على ما تشده الزجاجي من قول زيد الأعحم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وما جَرْمٌ وما ذاك السَّوِيقُ

إذ قال : " فليس بشاهد يصلح أن يدخل في باب المفعول معه على حذف (مع) ، لأن (ما) قد أعيدت ثانية ، وهي على صيغة المبتدأ والخبر ، فلا يصح في السويق إلا الرفع " ^(٥) .

(١) شرح الجمل ص ٢٩٧ . وبعارضه قولنا : عندي أنك قائم .

(٢) الجمل ص ١٣٥ .

(٣) شرح الجمل ص ٢٩٥ .

(٤) شرح الجمل ص ١٣٥ .

(٥) شرح الجمل ص ٦٣٣ .

مسائله الانفرادية

عرضتُ في مواطن مما سبق الآراء التي ذهب فيها ابن بابشاذ مذهب البصريين أو الكوفيين ، وعرفنا تبعية الشارح لمذهب البصريين ، وأن ميوله كانت إليهم في أكثر مسائله . فهو يختار لنفسه مذاهب ، يتجه عنده تعليلها أو يغلب في ظنه أنها أكثر عدداً في بناء ما يرمى إليه . وإذا كان مذهبه مبنياً على الاختيار ، فهذا لا يعني بحال من الأحوال أنه لم تصدر عنه آراء أصيلة تنبئ عن جهده العلمي في حق النحو ، بل حاول ، بما أمكنه عليه ثقافته ، أن يدلي دلوذ في مجموعة من المسائل النحوية ، ومن ثم لم يضمن علينا ببعض الشذرات من الآراء التي تفرّد بها . وفيما يأتي أضع بين يدي القارئ عرضاً لبُذ المسائل :

• رافع المبتدأ :

كان رافع المبتدأ من المسائل النحوية التي دقت على النحويين فعبثوا عنه بصور مختلفة ، قال المبرد : " الرافع للمبتدأ هو التجرد من العوامل " ^(١) فجعل التجرد هو الرافع ، لأن التجرد من العوامل عدم العوامل ، ولا يكون عدم الشيء موجبا لعمله ^(٢) . وذهب الكوفيون الى رأي مختلف إذ ذكروا أن الرافع للمبتدأ هو الخبر ، والرافع للخبر هو المبتدأ ^(٣) ، لأنه لا يكون الشيء عاملاً ومعمولاً من جهة واحدة لما في ذلك من تضاد .

وعرض ابن بابشاذ رأيه في علم رافع المبتدأ ، في نحو : زيد قائم ، إذ ذكر أن (زيد) مرفوع بالابتداء ، لأنه ليس في النقط ما يرفعه من شيء قبله ولا بعده ، والذي رفعه هو العامل المعنوي ، وهو الابتداء . وذلك الابتداء هو الاهتمام ، وذلك الاهتمام هو جعلك الشيء . أولاً لثانٍ يكون حديثاً عن الأول المجرد من العوامل اللفظية ^(٤) . فوصف الابتداء بالاهتمام ، واعطاء الثاني ذلك المعنى مما لم أجده عند غيره .

(١) المقتضب ٤ / ١٢٦ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص ١٠١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٤ م ٥ .

(٤) ينظر : شرح الجمل ص ١٠٠ .

• أسماء الأفعال :

اختلف جمهور البصريين في أسماء الأفعال ، هل هي أسماء للالفاظ النائية عن الأفعال ، أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة أو للمصادر النائية عن الأفعال أو هي أفعال اقوال^(١) ؟ أكثر البصريين على القول الأول . وخالفهم ابن بابشاذ على القول بأن أسماء الأفعال هي أسماء للمصادر النائية عن الأفعال ، وأنها في موضع المفعول ، لأن (صة) وقعت موقع (سكوتا) ، أي اسكت سكوتا ، والمصادر مفعولات ، وكل مفعول اسم^(٢) . موضعها نصب بأفعالها النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع النصب ، والمشهور عند البصريين أن أسماء الأفعال هذه لا موضع لها من الإعراب^(٣) .

• (ما) غير الكافة :

تلق (ما) الكافة (إن) وأخواتها فتكفي عن عمل النصب والرفع^(٤) إلا (ليت) فإنه يجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفا ب (ما)^(٥) .

وذهب ابن بابشاذ إلى أنه يجوز أن تكون (ما) زائدة لا كفة . فإذا اعتقدت ذلك بقيت هذه الحروف على حالها . فقلت : كنما أخذ قائم ، وكنما أخذ قائم ، وزيادتها أحسن في (إنما) و(أئما) . ثم يذهب إلى أن معانيها في حالة اعتقاد أنها كافة أو غير كافة . كمعانيها إذا تجردت من (ما) إلا أنها ب (ما) أقوى تأكيداً ، وأقوى للمعنى الذي تختص به^(٦) .

والذي أراه أن إعمال (إن) وأخواتها ، إذا ما اقترنت ب (ما) الزائدة ، أشد تأكيداً من إهمالهن وحسبان (ما) كافة ليس كحسبانها مؤكدة ، أي أن قولنا : إنما زيد قائم ، ينبئ عن قيامه فحسب ، وقولنا : إنما زيد قائم ، تأكيد وإشعار لتسمع بأنه قائم ، وقولنا : إن زيدا قائم ، أقل تأكيداً من الحالتين . فالمعاني في الأحوال الثلاثة متفاوتة . وفي ذلك يقول ابن يعيش : "وقيل : إنما زيدا منطقاً ، فيجوز في (إن) الإعمال والإلغاء ، فمن

(١) ينظر: شرح التصريح ٢ / ١٩٥ .

(٢) ينظر : شرح الجمل ص ٥٩٨ .

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢ / ١٩٥ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٤٠٤ .

(٥) ينظر : معجم الهوامع ٢ / ١٨٩ .

(٦) ينظر: شرح الجمل ص ٦٣٦ .

الغى ورفع وقال : إنما زيد منطلق كانت (ما) كافة ... ومن أعملها وقال : إنما زيداً منطلق ، كانت ملغاة والمراد بها التأكيد ^(١) .

• إعمال اسم الإشارة :

مذهب الجمهور أن اسم الإشارة قد يعمل في نحو : هذا زيد واقفاً ، فـ (هذا) مبتدأ ، و (زيد) خبره ، و (واقفاً) منتصب على الحال ، والناصب له أحد شيئين : إما (ها) لما فيها من معنى التثنية ، وإما (ذا) لما فيها من معنى الإشارة ، كأنك قلت : أشرت إليه واقفاً ، أو نبهت عليه واقفاً ^(٢) .

ويرى ابن بابشاذ أن هذه الحال يجوز أن تقع بعد اسم الإشارة ، لأن اسم الإشارة عامل ، ولكن لا يجوز تقديم الحال على هذا العامل ، لا يجوز أن تقول : واقفاً هذا زيد ، لأن العامل معنوي ، وهو بخلاف الفعل الصريح ، إذ يجوز أن تقول : واقفاً نبهت على زيد ، فإن جعلت الحال بين (ها) و(ذا) ، نحو قولك : ها واقفاً ذا زيد ، كان هناك أمران : الأول : أنك إذا اعتقدت أن العامل في الحال (ذا) لم يجر ، وإذا اعتقدت أن العامل في الحال (ها) جاز ^(٣) .

وأكبر الظن أن قول ابن بابشاذ بجواز توسط الحال بين حرف التثنية (ها) واسم الإشارة لا يعضده سماع ولا قياس ، فالقضية مرهونة بالسمع والقياس ، ثم إن تطبيقات نظرية العامل هي التي أسست لمتى هذا الضرب من القول .

• الحال الموطئة :

ذكر ابن بابشاذ أوجه الحال بقوله : " إن الأحوال تأتي على أوجه ، تكون متقلة ، وتكون مؤكدة ، وتكون موطئة ، وتكون مقدرة " ^(٤) ، وهو بهذا زاد (الموطئة) على ما ذكره النحويون ^(٥) ، وساق قوله تعالى : " وهذا كتاب مصدق لسان عربي مبين " ^(٦) . شاهد . فاللسان حال من (كتاب) ، وهو موصوف بعربي ، والصفة والموصوف كشيء واحد .

(١) شرح المفصل ٨ / ١٢٣ .

(٢) ينظر : الأصول ٢ / ١٢٣ ، وشرح الرضي ١ / ٢٠١ .

(٣) ينظر : شرح الجمل ص ٩٥ .

(٤) شرح الجمل ص ٩٤ .

(٥) ينظر : الأصول ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٦) الأحقاف : آية ١٢ .

صارت الحال وكأنها مشتقة . وصار (عربياً) هو الموطى لكون اللسان حالاً ،
وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً لكونه جامداً لولا ما ذكر من الصفة^(١) .

• صرف مالا ينصرف :

ومن آرائه أنه إذا جمع الجمع ثانياً مبالغة وتناهيًا ، فإنه يصرف ، صرح بذلك إذ
قال : (وقد جمعت العرب هذا الجمع جمعاً ثانياً مبالغة وتناهيًا ، فقالوا : " صواحيباتُ
يوسف ")^(٢) . و :

قد جرت الطير أيامنا^(٣) .

جمع أيامن - فكأنه نزل منزلة الأحاد تقديراً قبل أن يجمع لفظاً ، وإذا نزل ذلك
التزليل كان فيه بعض العذر لمن صرف "سلاسل" ^(٤) ، و "قوارير" ^(٥) ^(٦) .

واعترض ابن الحاجب عليه إذ نص أن هذا لا يجوز في صيغة منتهى الجموع .
بقوله : (حتى توهم بعضهم أن منع الصرف بها غير محتم) ^(٧) . ويبدو لي أن السماع قد
ناصر ابن بابشاذ فيما ذهب إليه ، وأيضاً فإنه نزل منزلة (سلاسل وقوارير) ، لغرض
المبالغة والكثرة .

• الصفة لا توصف :

ذهب ابن بابشاذ إلى أن الصفات لا توصف ، وهذا أصل من أصوله ، وذلك أن
مشتقات من الأفعال متحولات للضمائر ، ولما كان وصف الأفعال منتعاً كان وصف
الصفات منتعاً أيضاً ، فإذا قلت : مررت بالكاتب النبيل ، فليس (النبيل) صفة لـ (الكاتب) ،
بل هو صفة لمن وُصف بـ (الكاتب) ، كأنك قلت : مررت بالرجل الكاتب النبيل ، فإذا جعلت

(١) ينظر : شرح الجمل ص ٩٤ ، وشرح المقدمة المحسنة ٢ / ٣١١ .

(٢) جزء من حديث تمامه : (إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ) . سنن النسائي ١ / ١٣٣ .

(٣) رجز لم يعرف قائله ، ورد في اللسان (يمن) ١٧ / ٣٥١ .

(٤) الإنسان : آية ٤ . وتامها : (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) . الصرف غير قراءة :
عاصم بالألف ووصل من دونها . ينظر : السبعة في القراءات ص ٦٦٣ .

(٥) الإنسان : آية ١٥ و ١٦ . وتامها : (وَيُطْفِئُ عَلَيْهِمُ بَاقِيَةً مِنْ فَضَّةٍ وَأَكْرَابًا كَذَبْتُمْ قَوَارِيرًا
مِنْ فَضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا) . قرأ ذافع والكاسي وعاصم بخبر رواية أبي بكر بالتثنية مسببة .
ينظر : السبعة في القراءات ص ٦٦٣ و ٦٦٤ ، ومعنى القرآن للفراء ٢ / ٢١٤ ، والتيسير ص ٢١٧ .

(٦) شرح الجمل ص ٤١٠ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٣٨ - ١٣٩ .

(النيل) صفة للموصوف المحذوف ، كان الكلام صفة بعد صفة ، وإن أنزلت
(الكاتب) منزلة الاسم المحذوف ووصفته لم يكن وصفاً لنفس الصفة ، بل هو وصف
للموضوع مع صفته^(١) .

وهذا هو الدور بعينه ، لأنه إذا جعلنا (الكاتب) صفة للموصوف المحذوف تحدد
كونه تابعاً ، وإذا تحدد كونه صفة لموصوف كان أيضاً تابعاً .

• الفصل بين (إذن) ومعمولها :

استقرى النحويون كلام العرب فوجدوا أن ثمة جملة نواصب للفعل المضارع ،
من بينها (إذن) ، واشترطوا أن يكون الفعل متقبلاً ، وأن تقع محذرة ، وألا يفصل بينها
وبين منصوبها . واستثنوا من ذلك أن يفصل بينها وبين منصوبها بالنعم . إلى ذلك ذهب
الجنيد^(٢) .

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بين (إذن) ومعمولها المنصوب بالدعاء ، والنداء ،
والنعم . فيقال : (إذن) - أحسن الله جزاءك - أجازيك . إذن - يا فلان - أكفك . إذن
- والله - أحسن إليك ؛ لأن هذه اعتراضات لا تفصل بين العامل والمعمول ، بل تشده
وتؤكد^(٣) . وبعض النحويين يلغي عمل (إذن) ويرفع الفعل المضارع^(٤) . فأما قول
الشعر^(٥) :

لا تتركني فيهم ظير
إني إذن أهك أو أطير

فمحمول على أن يكون الخبر محذوفاً ، وساغ حذف الخبر ، لدلالة ما بعده عليه .
كأنه قل : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إني إذن أهك أو أطير^(٦) .

ومرد ما جاء في البيت الشعري مبني على المسموع المفرد ، وما ذكره ابن بابشاذ
مبني بلا سماع ، ومن ثم كان قياساً نظرياً ، وتجويزاً عقلياً ، ولكن الاستعمال على جبهة
الاعتراض بين العامل والمعمول وارد لا ظير في استعماله . ومن قبل "تجاوز الكسائي

(١) ينظر : شرح الجمل ص ٤٨ . ومثله في التصريح ١١٦ / ٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ١١ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٤ / ٢ - ٢٤٥ .

(٣) شرح الجمل ص ٣٧٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢٢ / ١ .

(٥) لم يعرف اسمه . ورد في معاني القرآن للفراء ٢٧٤ / ١ ، والإتصاف ١٧٧ / ١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١٧ / ٧ .

وهشام الفصل بمعمول الفعل ، ورجح الكسائي النصب ، وهشام الرفع ^(١) .

قيمة الكتاب

بعد هذه الجولة في الحديث عن (شرح الجمل) كان لابد لي من تسجيل الإشارات التي توضح قيمته بين الشروح . وهي الآتية :

- ١ . استطاع ابن بابشاذ أن يحشد في شرح الجمل صفوة آرائه ونظراته الى مسائل النحو والصرف المختلفة، فضلاً عن سؤقه عدداً ضخماً من آراء النحويين ممن سبقه وعاصره، ومن ثم أضحي منبعاً ميسراً يمكن أن نصل من خلاله الى ما ضاع من آراء أولئك بسبب التطورات التاريخية المتلاحقة التي طمست أو شوهت الكثير من مصادر الفكر العربي .
- ٢ . سعة منيخ الشارح ، وعمق تفكيره وتطلعه من مذققة المسائل بغية أن يجد الدارس ثمرة يائنة في هذا الأصل الثمين ، وكون شرحه مصدراً مهماً من مصادر أصول النحو في انكشاف عن معاني الجملة العربية وتيسير سبل فهم قواعدها . أسهمت في ذيوع الشرح في عصره .
- ٣ . إن شرح الجمل يعد أجل شرح وصل اليه لكتاب الجمل ، على الرغم من أهمية الشروح الأخرى ، وذلك للأسباب الآتية :
 - أ . اعتماده المراجع النحوية المدونة، منتقياً منها شواهد ، وتوجيهات أصحابها .
 - ب . وهو ، فضلاً على ذلك ، شرح لمثل كتاب ، أظهر فيه إبداعه وجهده في بيان مضامينه وعنايته بتفصيل مفرداته وملاحقة عباراته .
 - ت . سبق أبا البركات الأنباري في عرض كثير من مسائل الخلاف النحوي ، والنقط أبو البركات مجموعة منباً في مصنفه (الإنصاف) بيد أنه غرض الطرف عن أن ينبه على فضل ابن بابشاذ في رصد تلك المسائل وتصيدها .
 - ث . ترك إرثاً نحوياً وصرفياً كان له صدى في كتب المتأخرين ، كابن السيد البطانيوسي، وابن عصفور، ورضي الدين الاستربادي، وأبي حيان الاندلسي، والسيوطي ، وغيرهم ، الذين التمسوا توجيهاته واجتهاداته ضمناً وتصريحاً .

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٢ .

وصف المخطوطات ومنهج التحقيق

أولاً. وصف المخطوطات :

استُغنت في تحقيق (شرح الجمل) بمخطوطتين كاملتين توجدان في مكتبتين مختلفتين في العالم ، ولم أتمكن من الوصول الى غيرهما على الرغم مما بذلته من متابعة للتوصل الى ذلك . وفي ما يأتي وصفهما :

• المخطوطة المرموز لها بالحرف (ظ) :

وهي الموجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١١٢٦ نحو) . ومصورتها في خزانة مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (١٦٨٧) ، قياسها (١٠,٥ x ٥,٥ سم) ، وعدد أوراقها (٢٧٤ ورقة) . في الصفحة (١٩) سطراً ، وفي كل سطر (١٤) كلمة تقريباً ، وعلى الصفحة الأولى منها كتبت عبارة : (نسخت سنة ٥٥٤هـ) ، وكتب عنوان الكتاب بعبارة : (السفر الأول من شرح كتاب الجمل في النحو - تأليف القاسم الزجاجي رحمه الله - تأليف الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمه الله تعالى ورحم جميع المسلمين) . وعلى هذه الصفحة قيود النسخ والتلك جاء في : (كتب محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد رحمه الله) وإلى جنبه كتب : (صار إلى ... أبي عبد الملك بن جعفر بن عبد الكريم بن محمد ... في سنة ٦٨٤هـ) ، ومكتوب تحتيها : (وصل لك ثوابه ، العبد الفقير ... محمد بن محمد صديق الفقيه الماردي عمر الشافعي غفر الله له ولوالديه ...) ، وتحتيها إلى جانبها الأيمن وضع خاتم وقف ابن ضنون .

تبدأ الصفحة الثانية بنص الكتاب وهو : (بسم الله الرحمن الرحيم - رب يسر) وتحتيها : (قل الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي الجوهري رضي الله عنه - أما بعد حمد الله تعالى بجميع محامده والصلاة على خير عباده محمد نبيه وعلى آله وسلم ، فإن هذا الشرح لما كان معلّى ...) . وجاء في ختمها : (وبالله التوفيق وهو حبي ونعم الوكيل) .

وتظهر أهمية هذه النسخة في أنها أقدم من نظيرتها الآتية بسبع وستين سنة . ولم يثر الناسخ الى الأصل الذي نقلت عنه ، وعلى هذا لا أستطيع أن أجزم بأن هذه النسخة قد قوبلت على نسخة المصنف ، لأن التحريفات والتصحيحات التي وقعت فيها بقيت من دون تصحيح . وينتهي الجزء الأول من المخطوطة بوجه الورقة (١٣٧) بقوله : (انجز

الجزء الأول من الكتاب بحمد الله ومنه ، ويتلوه في الذي يليه باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية ، والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين ، والخير يكون لعباد الله تعالى) . وهذه الإشارة من وضع الناسخ ، لأنه أراد أن يكون الجزء الأول مساوياً للجزء الثاني من حيث الكم ، والمؤلف أشار الى أن نهاية الجزء الأول بنهاية باب الاغراء ، فقد جاء في نهاية الورقة المرقمة (١٧٥) : (وقد أعاد أبو القاسم رحمه الله طرفاً من هذا الباب فيما بعد ، ونحن نستقصيه هناك إن شاء الله تعالى والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد وآله ، يتلوه الجزء الثاني بمشيئة الله) ، وبعد هذا يبدأ الجزء الثاني بـ (باب التصغير) . وهذا يعني أن الكتاب مكون من جزئين .

والنسخة مكتوبة بخط نسخي متوسط الجودة ، وطمس فيها بعض الحروف والحواشي والكلمات بسبب التصوير مما جعلني أواجه عناء في بيان الألفاظ والعبارات وتصحيح التحريفات والتصحيقات .

ثانياً. المخطوطة المرموز لها بالحرف (م) :

وهي الموجودة في خزانة دار الكتب المصرية برقم (١١٠٦ نحو) ، ومصورتها في خزانة مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (٥٦٧) ، قياسها (١٤ × ٢٠ سم) وعدد أوراقها (٢٥٦ ورقة) في كل صفحة (٢٦ سطراً ، وفي كل سطر (١٥) كلمة تقريباً ، كتبت بخط نسخي جيد سنة (٦٢١هـ) ، وعلى الصفحة الأولى منها كتب عنوان الكتاب كما يأتي : (شرح كتاب الجمل - لابن بابشاذ) . وعليها قيود الناسخ والمالك جاء فيها : (انتقل هذا الكتاب من ملك الصن العربي محمد بن عبد الله الورد الى ملك الحاج عبد الله الصوري بثمان مستوفى والشراء الصحيح بتاريخ شهر محرم سنة ١٣٠٥ . محمد بن عبد الله الورد ، كتبه محمد بن أحمد الأكوخ) ثم كتب الى أسفل منها (صار هذا الكتاب الى ملك مولانا صاحب الفضيلة نائب ولاية اليمن الجليلية . والسيد محمد سعيد بن خالد الازهري بطريق الشراء وسلم الثمن واقياً بتاريخه ١٠ / ربيع آخر سنة ١٣١٣) . والى جانبه : (كتبه الحقيير علي بن حسن المغربي) ، وتحت كتب : (تملك الفقير محمد بن خالد بن جليل الازهري الحسيني اللاذقي عفا الله تعالى عنهم في ١٠ / ربيع الآخر ١٣١٣) ، وعلى ظهر الورقة الأولى ابتدأ نص الكتاب بـ (بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين) ثم يبدأ الكتاب بمقدمة مرّ ذكرها تبدأ بالحمد والثناء على رسوله ... وجاء في ختام المخطوطة : (وبالله التوفيق ، اتفق الفراغ من نساخته والحمد لله وحده يوم الأحد الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وست مئة ، غفر الله

لمالكة ولكاتبه ولوالديهما ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وجعل ذلك خالصاً لوجهه وعوناً على طاعته ومقرباً من مغفرته وجنته وحاجزاً من سخطه ومعصيته بكرمه وطوله وقوته وحوله والحمد لله وحده على ذلك وعلى جميع أياديه ورزقنا فهم ذلك، وتحقيق معانيه وصلى الله على نبيه سيدنا محمد النبي الأمي وعلى أهله وسلم تسليماً كبيراً). وكتب تحتها : (ذكر في الأمم المنقول منها نصف الكتاب اتفق الفراغ من نساخته في شهر ذي القعدة سنة ثمان وخمس مئة بخط مالكة طاهر بن يحيى بن أبي الخير العمراني غفر الله له والوالده ولجميع المسلمين والمسلمات إنه هو الغفور الرحيم وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كبيراً طيباً مباركاً فيه).

ويلاحظ أن النصف الأول من هذه النسخة قوبل على نسخة الأصل الذي نقل عنه، كما أُشير إلى آخرها: أن (الأم المنقول منها نصف الكتاب اتفق الفراغ من نساخته في شهر ذي القعدة سنة ثمان وخمس مئة)، لكنه لم يشر إلى الأصل الذي نقل عنه النصف الثاني من الكتاب إلا إشارة أن النسخة نسخت سنة (٦٢١هـ).

والتقسيم الحاصل في نسخة (م) إلى عشرة أجزاء، كل جزء ينتهي بالحمد لله والصلاة على رسوله بصيغة موحدة أشرت إليه في مواضعه من الهوامش أذكر منه الأنموذج الأول ليوضح ذلك جاء في الورقة ٢٠ : (تم الجزء الأول من التعليق والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وسلمه) ، وبعدها : (الجزء الثاني من شرح الجمل املاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بشار النحوي رضي الله عنه وغفر له وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً) ، ثم يبدأ بقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين...) ، وهذا التقسيم كما ترى من وضع الناسخ ، لأن المؤلف أشار إلى أن الكتاب مكون من جزئين ينتهي كل جزء بالحمد لله والصلاة على رسوله كما مر ذكره .

• الاتفاق والاختلاف بين المخطوطتين :

بعد التأمل والسير في دراسة النص ومقابلة النسختين بعضهما ببعض وجدت زيادات تأتي على صورة كلمة ساقطة في (ظ) ومثبة في (م) ، وبالعكس أو عبارة تامة في (م) لا نجدها في (ظ) أو بالعكس . ونبهت على هذه الزيادات في الهوامش . وقد يتفاوت السقط في (ظ) إلى أكثر من سطر أو بالعكس من ذلك . ولكن السقط الذي وقع في (ظ) كان أكثر مما هو في (م) . إذ تجد أنه سقطت ورقة من نسخة (ظ) بعد نهاية الورقة (٢٦٨) ، استعنت في إكمالها من نسخة (م) من السطر (١٩) من صفحة (٤١٠)

الى السطر (١٢) من صفحة (٤١٣) ، وكذا في ظهر الورقة (٢٧٢) من نسخة (ظ) سقط بعدها ورقتان وكانت التتمة من نسخة (م) وتبدأ من السطر (١٣) من الصفحة (٤٢٠) وتنتهي الى السطر (٦) من الصفحة (٤٢٥) .

وبعد المقابلة بينهما اتضح لي أنهما لا يختلفان في الوصف كثيرا إلا في بعض الملاحظات التي يحتمل أن تكون شائعة بين النسخ في ذلك الوقت ، وهي لا تعني أكثر من أن تكون شكلاً ليس له من التأثير في النص . نكتها لا تتجم مع الخط الحديث المتعارف عليه منها :

- ١ . قلب الهمزة ياء ، من نحو : خصائص . وبن فكتب : خصائص . وبس .
- ٢ . إضافة ألف بعد الواو في الفعل المضارع المنفرد الى الضمير المفرد ، من نحو : يخلوا ، ويدعوا .
- ٣ . تفرد الظاهرية بعدم إعجام حروف بعض الكلمات ، من نحو : سبويه ، والخليل ، والبصريين ، بل يكاد الجزء الثاني منها غير معجم . ونكتها كذلك القسم الأول من نسخة (م) .
- ٤ . كتابة الألف الممدودة مقصورة أحياناً وبالعكس . من نحو : كذا = كذا ، ودعى = دعا ، وأرطا = أَرْضَى .
- ٥ . تحذف الألف من بعض الأعلام ، مثل : الحرث = الحرث . وسليمان = سليمان ، واسحق = اسحاق ، أو تثبت في بعض الانقاض ، مثل : هاولا = هؤلاء ، في مخطوطة (ظ) ، وهذا = هذا ، ولاكنه = لكنّه ، وهو من مواصفات نسخة (م) .
- ٦ . اختلاف النسختين في قول الشارح ، في نسخة (م) (قال الشيخ) وفي نسخة (ظ) (قال المفسر) وبالعكس ، إلا أنني وجدت المصطلح به (قال الشيخ) لكثرة وروده أولاً وثانياً للأربابك ثانياً .
- ٧ . الاختلاف في عبارات التسييح والإجلال التي تسبق الآيات القرآنية ، من نحو : سبحانه وتعالى ، وقال الله عز وجل ، وقال تعالى ، ولم اعمل هذا الاختلاف بل أشرت الى ذلك في الهامش .
- ٨ . ومن مواصفات نسخة (ظ) أن النون من (لأن) تحذف أحياناً فتكتب (لا) مما يوقع في خطأ كبير لولا المقابلة مع المخطوطة الأخرى . ومن مواصفات نسخة (م)

كثرة استخدام (لثن) بدلاً من (لأن) .

٩. والعلامة المميزة لنسخة دار الكتب المصرية التعليقات التي أضيفها الناسخ في الهوامش .

• مواصفات عامة بين المخطوطتين :

أولاً. النسختان مصورتان وقع فيهما من أثر التصوير بعض التشوهات، وكان هذا يحدثني على مصادر الموضوع الأولية ككتاب سيبويه والمقتضب والاصول وكتب المؤلف وشروح الجمل للتمكن من قراءة النص .

ثانياً. عدم إعدام الكلمات في النسختين في مواضع من الكتاب وعدم ضبطها واستخدام بعض العلامات ، مثل : (.) تحت حرف اللين ، أو ضمتان فوق الألف عوضاً عن الهمزة، أو وضع نقطة (.) مكان الراء ، أو حذف الهمزة من الكلمة . واليك أمثلة من هذه الألفاظ تبين تلك المزايا في النص :

كتابة الكلمة في المخطوط	كتابتها في المحقق	كتابة الكلمة في المخطوط	كتابتها في المحقق	كتابة الكلمة في المخطوط	كتابتها في المحقق
نشا	لبثوا	النا	الباب	نن	بين
نسر	لأن	الا حيا	الاحياء	منه	هية
الظهر	الظاهر	البور	السور	سوا	سواء
الحل	التحاك	القبائل	القبائل	تاء ثابت	تاء ثابت
ممنوع	ممنوع	قبا	قبا	سبها	بيالها
اسير	اثنين	حرا	حراء	وايل	وانر
لا يبدل	لا يبدل	منى	منى	فيه	فيه
الامى	الأمر	اى	- أنى	بحوز	بحوز
ناره	تارة	براد	تزاز	الثابت	الثابت
كنانه	كنانه	اسوله	أسئلة	سلته	ثلاثة
عاه	منة	اسحق	اسحاق	احرا	اجزاء

هذا وبقيت نسخ أخرى في مكتبات العالم لم أتمكن من الحصول عليها على الرغم من المحاولات التي قمت بها عن طريق المراسلات الشخصية أو مخطية الجهات الرسمية ذات العلاقة . وهذه النسخ هي :

١. مخطوطة مكتبة توبنجن بألمانيا . ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (١٧٤/٢).
٢. مخطوطة مكتبة الفاتيكان . ذكرها بروكلمان (١٧٤/٢).
٣. مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق . ذكرها بروكلمان (١٧٤/٢).
٤. مخطوطة مكتبة الجامع الكبير في صنعاء كتبت سنة (٥٠٢ هـ) منها مصورة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٢ انحور) (١).
٥. مخطوطة مكتبة آقا ي الحاج حسين أغامك في طهران . كتبت سنة (٦٩٦ هـ) (٢).
٦. مخطوطة في مكتبة فيض الله في استانبول برقم (١٩٤٨) ، منها نسخة مصورة في معهد المخطوطات ، عدد أوراقها (٢٩٠ ورقة) (٣).
٧. مخطوطة في مكتبة الأمير زيانا في إيطاليا برقم (A 96) ، عدد أوراقها (٣٠٥ ورقة) (٤).

ثانياً. منهج التحقيق :

تحقيق النص هو إظهاره بصورته النية الصحيحة التي وضعه صاحبها/دون حرر. وركت حريصاً على أن أبذل ما في وسعي من طاقة تطيب إعادة النص إلى وضعه الصحيح مع الأمانة والدقة . والذي أعانني على تحقيق الكتاب أن جمهرة من نصوصه موزعة في شرح المقدمة المحسبة ، وانتقائات منه في شرح كتاب الجمل لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) وكتاب الحل للبطلانيوسي (ت ٥٢١ هـ) ، وشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) . ومنه نصوص منقول من كتب النحو واللغة التي سبقته ، فكانت أكمل لاسقط ، وأهذب المختل ، وأقوم المعوج دون المساس بالمعنى أو بمواد المؤلف ، وأشارت إلى ذلك في الهامش حرصاً على أمانة النص وسرت في ذلك على وفق القواعد الآتية :

١. اتخذت من نسخة المكتبة الظاهرية أصلاً لتقديمها . ثم قبلت -بها نسخة دار الكتب

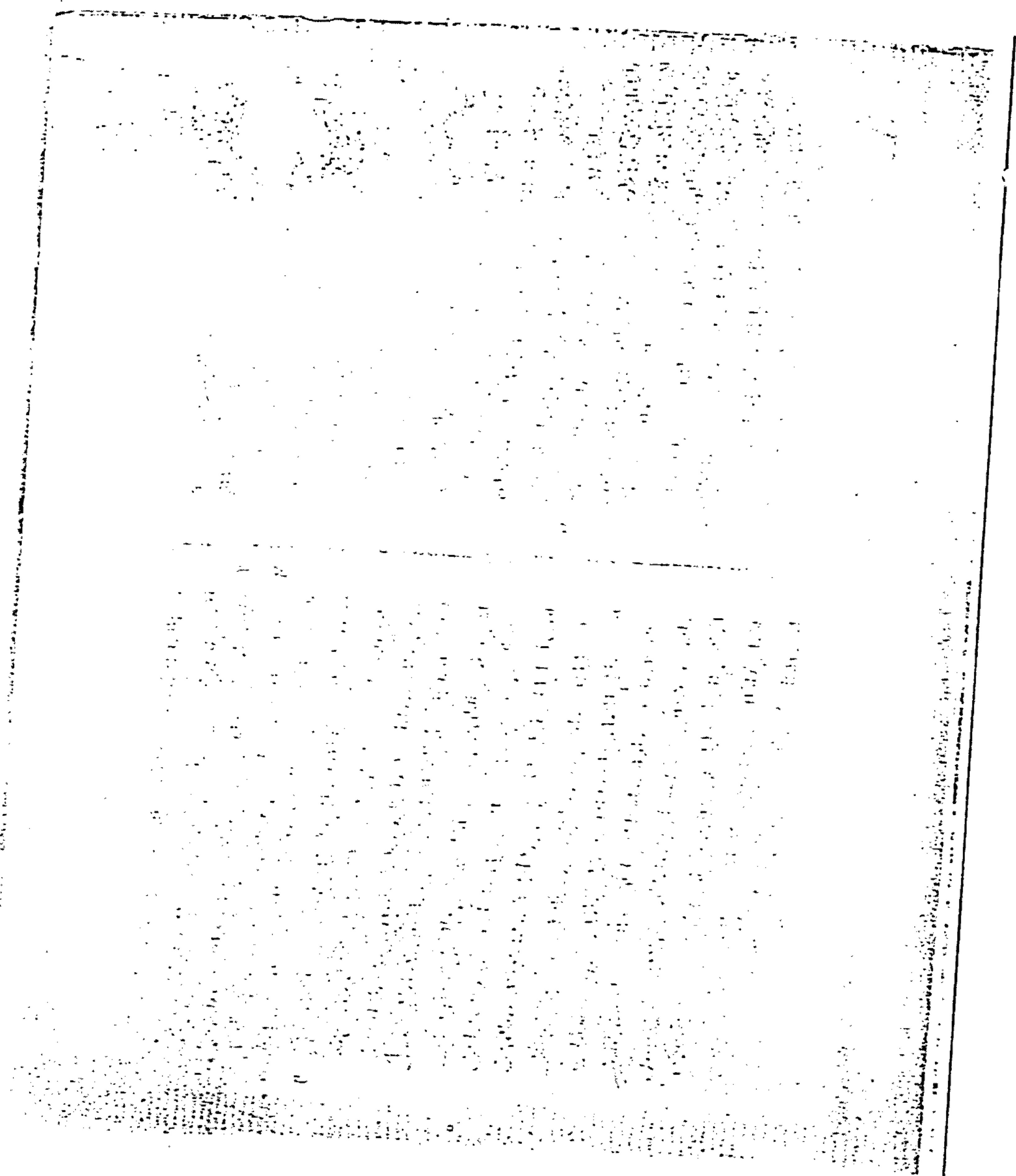
(١) مجلة معهد المخطوطات العربية / نواذر المخطوطات ١ / ١٩٨ .

(٢) المصدر نفسه ٦ / ١٦٩ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٣٨٦ .

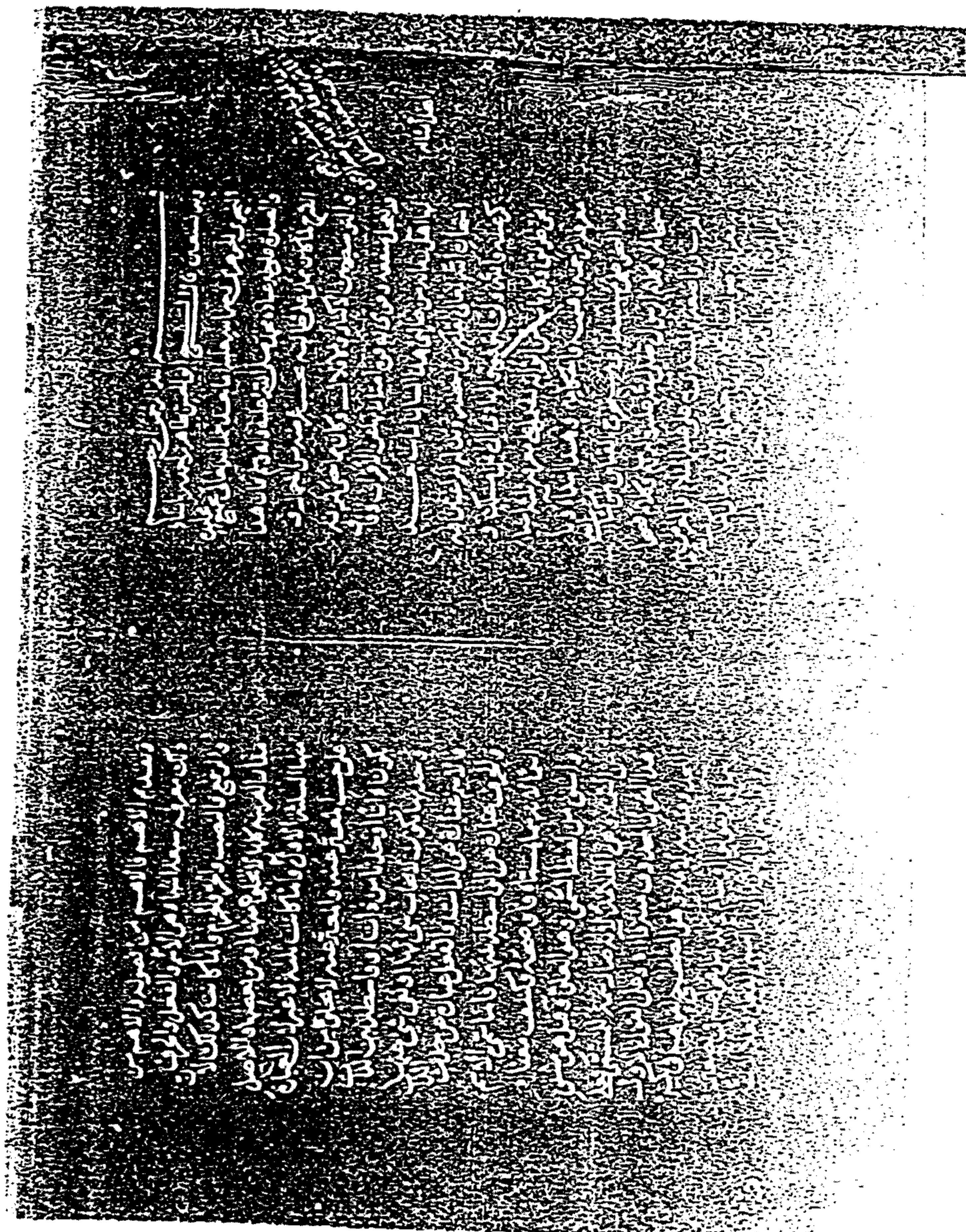
(٤) ينظر : شرح المقدمة المحسبة (مقدمة المحقق) ١ / ٤٠ .

- المصرية ، وأثبت الخلافات في الهامش .
- ٢ . رَجَعْتُ الأصول التي نقلها المؤلف الى مصادرها الأولى ما وجدت الى ذلك سبيلاً .
- ٣ . حاولت تقويم النص عند الضرورة بما يلائم السياق من زيادة كلمة أو حرف موضوعاً بين معقوفتين [] ، وأشرت اليه في الهامش .
- ٤ . وضعت أرقام صفحات مخطوطة الأصل في متن الكتاب بين معقوفتين بقصد تيسير الرجوع إليها عند الحاجة . ورمزت لوجه الورقة بالتحرف (و) ولظيهرها بالتحرف (ظ) .
- ٥ . فصلت نَحْصَ كتاب (الجمال) من الشرح . وجعلته بين قوسين ، وعندما يقتبس الشارح من نصّ الجمل ، أشرت الى الأصل في الهامش .
- ٦ . كتبت النص على ما نعرف اليوم من رسم الحروف ، وكانت طائفة من الفاظه مرسومة على غير الطريقة الحديثة ، كما نبت قبل قليل .
- ٧ . عنيت بتخريج شواهد آيات القرآن الكريم ونسب الخراءات الى أصحابها ، وخرجت الأحاديث النبوية الشريفة ، وشواهد الشعر ، وأقوال فضحاء العرب وأمثالها ، وفسرت الغريب من الألفاظ .
- ٨ . عرفت بإيجاز بالمغمورين من اعلام النحويين والتغويين ممن تذكر أسماؤهم في متن الكتاب .
- ٩ . استعنت بكتب شروح الجمل وشروح شواهد المطبوعة لجلاء مسألة أو التعقيب عليها .



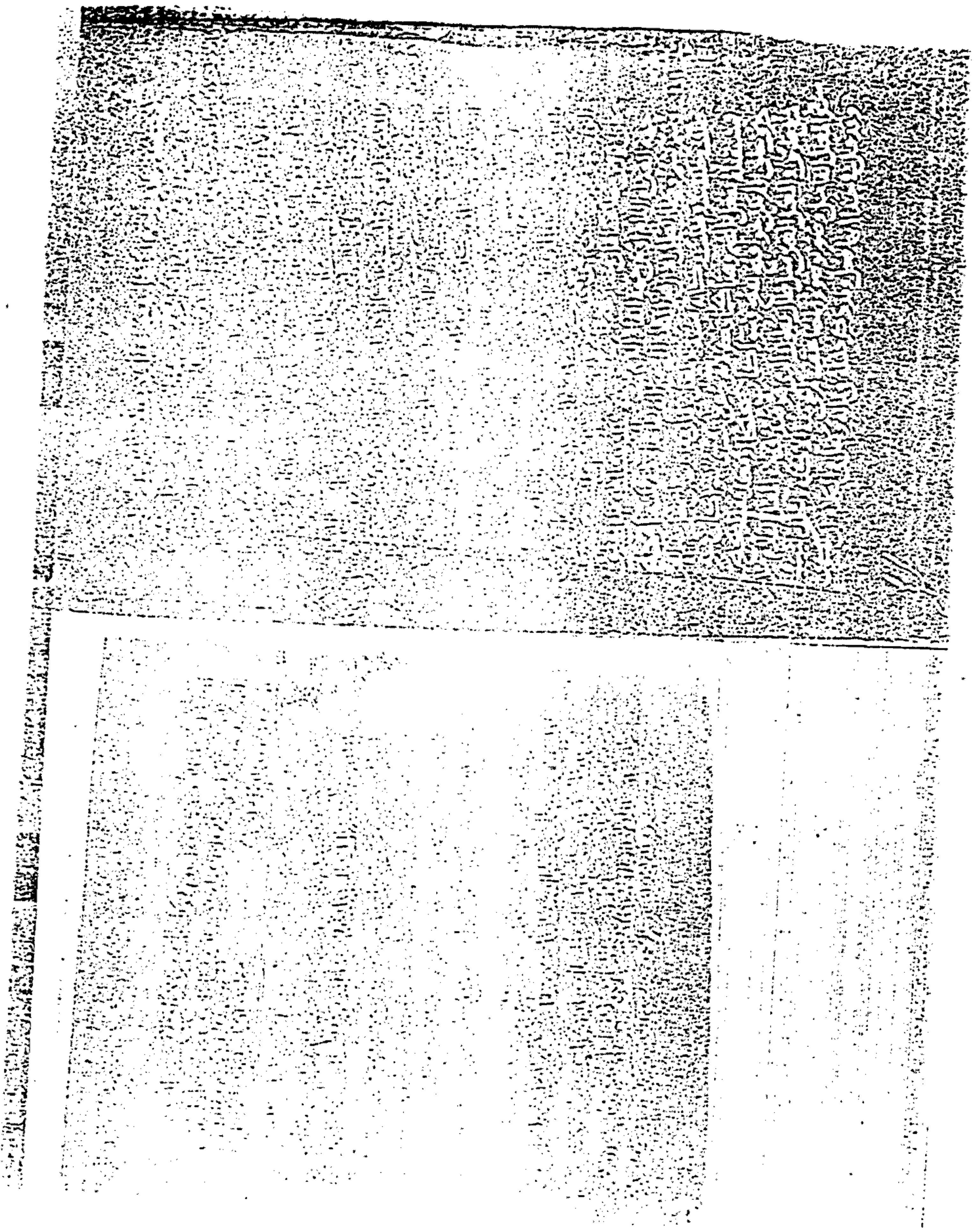
(أ)

الورقة الأولى من مخطوطة المكتبة الظاهرية (ق)



(ج)

النورقة الأولى من مخطوطة دار الكتب المصرية (م)



(د)

الورقة الأخيرة من مخطوطة دار الكتب المصرية (م)

شَرْحُ كِتَابِ (الْجُمَلِ) لِلرَّجَّاجِي

تأليف

طاهر بن أحمد بن بابشاذ

(ت ٤٦٩ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرْ (١)

قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي الجوهرى رضي الله عنه (٢). أما بعد حمد الله تعالى بجميع محامده ، والصلاة على خير عباده محمد نبيه وعلى آله وسلم (٣) ، فإن هذا الشرح لما كان مملئاً على طالبه (٤) بحسب غرضه من الإجمال ، والنوسط بين الاكثار والاقلال ، وكان ممن (٥) جنى ثمرته ، وتعجل منفعته ، وقوي به قوة أمتار بها عن (٦) الأقران وفاق بها أهل زمانه (٧) . من طالبي هذا الشأن ، رأيت بعد استخارة الله تعالى نقله من نسخته وبذله للراغبين فيه كرجيته ، والله ولي التوفيق [والهادي الى أيمن مسلك ، وأنجى طريق] (٨) ، وكل باب من أبوابه يشتمل على معرفة ثلاثة أشياء : معرفة ترجمته ، وقسمته ، وأحكامه .

وهذا ابتداء نا فيه (٩) :

النحر : علم مستنبط (١٠) بالقياس والاستقراء (١١) ، من كتاب الله تعالى (١٢) ، وكلام

-
- (١) م : وبه نستعين .
 (٢) م : رحمة الله عليه .
 (٣) م : محمد صلى الله عليه وآله وسلم .
 (٤) في حاشية م : قال : المملئ عليه خلف بن ابراهيم المقرئ ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن أبي سعيد السقني . وهما من تلامذة ابن بابشاذ وقد مر التعريف بهما في مقدمة المحقق ص (١٠) .
 (٥) م : مما .
 (٦) م : على .
 (٧) في هامش م : (خ أهل أمثاله) .
 (٨) ما بين المعقوفين بذله في م : لهم ولي بلطفه ورحمته .
 (٩) م : ابتداء ومافية .
 (١٠) زاد في م : أي مستخرج .
 (١١) الاستقراء : ساقطة من م .
 (١٢) م : سبحانه .

الرسول صلى الله عليه^(١) وسلم ، وكلام فصحاء العرب .
 وواضعه والمبتدئ به عليّ رضوان الله عليه^(٢) .
 والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه^(٣) ، وفهم معاني كتاب الله عز وجل^(٤) .

وفوائده والطريق الى معرفته يكون بإحكام أصوله ، وتقديم الأهم ، فالأهم من فصوله .

والأهم من ذلك معرفة سبعة أشياء^(٥) : الاسم والفعل والحرف والرفع والنصب والجر والجزم . وإنما كانت كذلك ، لأن مدار كلام العرب^(٦) لا يخلو منها أو من بعضها . والأصل منها الثلاثة الأول . وإنما كانت ثلاثة لا غير ، لأن العبارة على حسب المعبر عنه ، والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتاً ، أو حدثاً من ذات ، أو واسطة بين الذات وحدثها يكون لإيجاب شيء لها^(٧) ، أو نفي شيء عنها .

فالاسم عبارة عن الذات ، والفعل عبارة عن حدث الذات ، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما .

وإنما سمي الاسم اسماً ، لأنه سما بمسماه ، فأوضحه ، وكثف معناه . فاشتق^(٨) من لفظ السمر ، وهو العلو^(٩) . وقيل . هو مشتق من السمة ، وهي العلامة^(١٠) ، لأنه

(١) م : عليه وآله .

(٢) م : عليه السلام .

(٣) م : خطئه .

(٤) م : سبحانه .

(٥) زاد في م : هي .

(٦) م : لأن مدار العربية كلها .

(٧) م : شيء لها .

(٨) م : واشتق .

(٩) : هو العلو : زيادة من م .

(١٠) : هي العلامة : زيادة من م .

صار سمةً للمسمى ، فعلى [٢] هذا القول المحذوف منه فاؤه ، وعلى القول الأول المحذوف منه لامه ، وهو الصحيح ، لقولهم في تكسيره : أسماء ، ولم يقولوا أوسام ، وبدليل قولهم في تصغيره سَمِيٌّ ، ولم يقولوا وَسِيمٌ^(١) .

[وإنما سُمِّيَ الفعل فعلاً ، لأنه لفظ توزن به جميع الأفعال ويعبر به عنها ، قال الله تعالى : (لَا يُسَالُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسَالُونَ)^(٢)] ^(٣) .

وإنما سُمِّيَ الحرف حرفاً ، لأنه أخذ من حرف الشيء ، وهو طرفه من حيث كان معناه في^(٤) شيرده ، فأشبه حرف الشيء لأن معناه لا يؤدي إلا في غيره فصار كأنه طرف له^(٥) .

فصل^(٦)

وأما الأقسام التي ذكرها أبو القاسم^(٧) ، فهي جمع قسم ، بكر القاف دون فتحها .
لأمرين :

أحدهما ، أن القسم اسم لا مصدر ، وليس الحقيقة في المصادر الجمع . والآخر ، أن باب (فعل) يجمع على أفعل كفرخ وأفرخ فهو كان جمع (قسم) لكان قياسه أقماً ، فلما جاء على أقسام ، دل على أنه جمع قسم المكسور أوله^(٨) ، ك (حمل) وأحمل ، وعدل وأعدل^(٩) ، وليس في زئد وأزناد حجة لمن احتج به إذ كان قليلاً خارجاً^(١٠) عن القياس ، فيور في حكم الشاذ الذي لا يقاس عليه .

(١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ١ / ١ .

(٢) الانبياء : آية ٢٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من ظ .

(٤) بعده في م لفظ يقرأ : مؤناً فـ .

(٥) عن (لأن) الى (طرف له) ساقط من ظ .

(٦) فصل : ليس في م .

(٧) أبو القاسم : ساقط من ظ ، وينظر الجمل ص ١ .

(٨) م : (المكسور الأول) .

(٩) وعدل وأعدل : ليس في م .

(١٠) م : لفته وخروجه .

فَصْلٌ

الْأَسْمُ

الاسم ما أبان عن مسمى شخصاً كان أو غير شخص ، فالشخص مثل رجلٍ وفَرَسٍ وزَيْدٍ^(١) ، وغير الشخص ، مثل عِلْمٍ وجَبَلٍ ، وما أشبههما^(٢) ، وعلاماته كثيرة ، ولا تَخْلُو من أربعة أقسام : إما من أوله ، وإما من آخره ، وإما من جملته ، وإما من معناه .

فالتي من أوله ، مثل : الألف واللام ، وحروف الجر ، وحروف النداء .
والتي من آخره ، مثل التنثية والجمع المنقلبين ، وإِنَّمَا قَتَلْنَا : [المنقلبين ، حذراً واحترازاً]^(٣) من مثل فعلاً وفعلوا في الأفعال [فالْألف والواو هاهنا لا ينقلبان]^(٤) .
والتي من^(٥) جملته ثلاثة^(٦) : التصغير والتكسير والاضمار^(٧) ، والتي من معناه ، مثل كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مخبراً عنه ، كما قال أبو القاسم الزجاجي^(٨) ، وإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُلَّ مَعْنَى مِنْ هَذِهِ الْمَعْنَى^(٩) لَا يَغِيثُ^(١٠) إِلَّا فِي اسْمٍ وَإِذَا اسْتَبْرَأْتَ ذَلِكَ وَجَدْتَهُ صَحِيحاً .

-
- (١) وزيد : ليس في ظ .
(٢) م : وما أشبه ذلك .
(٣) ما بين المعقوفين بدله في ظ : (المنقلبان احترازاً) .
(٤) بدلها في م : لانهما لا ينقلبان بغير الألف والواو .
(٥) م : (في) ورسم فوقها لفظ (من) .
(٦) ظ : مثر .
(٧) الاضمار : لاقط في ظ .
(٨) الزجاجي : ليس في م ، وينظر الجمل ص ١ .
(٩) م : المعاني المذكورة .
(١٠) م : لا يعثر . وكتب فوقها الناسخ لفظ (خ : لا يغيد) إشارة الى انه في نسخة .

فصل

الأسماء الظاهرة

الأسماء الظاهرة كلها أسماء ، وكل ما دل بلفظه وإعرابه^(١) على المعنى المراد به ، فهو ظاهر .

[٢ ظ] أسماء الإشارة

أسماء الإشارة كلها أسماء ، مثل : هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء . وهي مبنيات ، و (ها) في أولها حرف تنبيه ، وهي تعمل في الأحوال النصب .

الأسماء المضمرة

الأسماء المضمرة كلها أسماء ، مثل : أنا ونحن وأنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن للحاضرين^(٢) ، وهو للغائب ، وهي للغائبة^(٣) ، وهما وهم وهن ، كل هذه ضمائر المرفوع المنفصل ، يقع الاسم^(٤) الظاهر بعدها مرفوعاً نحو الخير ، ما لم يكن فصلاً بين معرفتين^(٥) في باب (كان) وأخواتها ، وباب ظننت وأخواتها ، فإنه يجوز فيها النصب إذا وقع بين معرفتين أو ما قاربهما .

ومثـل : إِيَّاي وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكما وإِيَّاكم وإِيَّاكن وإِيَّاه وإِيَّاهما وإِيَّاهن وإِيَّاهن . فهذه ضمائر المنصوب المنفصل .

ومثـل : فعلتُ ، وفعلنا ، وفعلت ، وفعلت ، وفعلتما ، وفعلتم^(٦) ، وفعلتن^(٧) . وفعلت ، وفعلنا ، وفعلت ، وفعلوا ، وفعلن ، فهذه ضمائر المرفوع المتصل ، يقع بعدها الاسم الظاهر منصوباً بحق المفعول ، ما لم يكن تابعاً فيكون مرفوعاً .

(١) وإعرابه : ساقطة من ظ .

(٢) للحاضرين : ليس في م .

(٣) للغائبة : ليس في م .

(٤) الاسم : ليس في ظ .

(٥) بين معرفتين : ساقطة من ظ .

(٦) وفعلتم : ساقطة من ظ .

(٧) وفعلتن : ساقطة من ظ .

ومثل : نَفَعَنِي ، وَنَفَعَنَا ، وَنَفَعَكَ ^(١) ، وَنَفَعَكُمَا ، وَنَفَعَكُمْ ، وَنَفَعَكُنَّ ، وَنَفَعَهُ ، وَنَفَعَهَا ، وَنَفَعَيْمَا ، وَنَفَعَهُنَّ ، وَنَفَعَهُنَّ ، فهذه ضمائر المنصوب المتصل ، يقع بعدها الاسم الظاهر مرفوعاً بحق الفاعل ، ما لم يكن تابِعاً فيكون منصوباً .

[ومثل : عملي لي ، عملنا لنا ، عَمَلَكْ لَكَ ، عَمَلَكْ لَكُمْ ، عَمَلَكُمَا لَكُمَا ، عَمَلَكُم لَكُمْ ، عَمَلُكُنَّ لَكُنَّ ، عَمَلُهُ لَهُ ، عَمَلُهَا لَهَا ، عَمَلِيْمَا لِيْمَا ، عَمَلِيْم لِيْم ، عَمَلِيْن لِهِن] ^(٢) ، فهذه الاثنا عشر أيضاً ضمائر المجرور بحق الاضافة ، وكل ذلك أسماء إلا ما يتصل بها من حروف الخطاب ، وزيادات المجموع ، وغير ذلك ، وكلها مبنيات .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

وأسماء الأفعال ، مثل : ضَرَبَ ، وَنَزَلَ ، وَتَرَكَ ، وَأَفَّ ، وَهَيَّيْتُ ، وَرَوَيْتُ ، كلها أسماء لأنبأ في موضع المفعول المنصوب ^(٣) ، ويدخلها التثوين علماً للتكثير ، وقد جاءت فاعلة في الشعر ، مثل قول [٢ و] زهير ^(٤) :

وَلَأَنْتِ أَتَجْعُ مِنْ أُلَمَةٍ إِذْ دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجَ فِي الذَّرِّ ^(٥)

وكلها مبنيات إما على الكسر ، أو الفتح ، أو الضم ، أو الكون ، ولا تدخل عليها حروف الجر ^(٦) ، لأنبأ وقعت موقع الأفعال ، فامتنعت من حروف الجر كامتناع الأفعال منبأ ^(٧) . وهي تنقص عن أفعالها أربعة أشياء : لَا تُنْتَى وَلَا تُجْمَعُ ، وَلَا يَتَقَدَّمُ معمولها عليها ، وَلَا تَجَابُ بالفاء ، وَلَا يُؤْمَرُ بها الغائب ، وإنما بنيت لوقوعها موقع الأفعال المبنية . فَصَّهَ وَقَعَتْ ^(٨) موقع اسْكُتْ ، وَقِيلَ : بُنِيَتْ لتضمنها معنى حرف الأمر ، وهو اللام .

(١) ونفعك : ساقطة من ظ .

(٢) ما بين المعقوفين بدل في م : (ومثل عملي لي وأخواته) .

(٣) بدل في م : (لأنبأ تقع موقع المنصوب المفعول) وجاء معها في النامش (أسماء لأنبأ مفعولة) .

(٤) بدل في م : كقول الشاعر .

(٥) ديوانه ٨٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٧ / ٢ ، والمقتضب ٢٧٠ / ٣ ، وشرح المفصل ٤٠ / ٤ ، والانصاف ٥٣٥ / ٢ .

(٦) الجر : ساقطة من م .

(٧) العبارة من (لأنبأ) الى (منها) : ساقطة من م .

(٨) م : وقع .

وإنما أتى بأسماء الأفعال في الكلام للاختصار .
 وأكثر ما تقع في الأمر من الثلاثي ، وهل هو قياس أم غير قياس ؟ ، فيه خلاف ،
 والرباعي لا خلاف فيه ، أنه لا يقاس عليه .
 وما جاء عنهم ^(١) من الرباعي إلا (قَرَقَر) ^(٢) ، وَعَرَّعَار ، في اسم لعبة لهم .
 وما بني منها على السكون ، فعلى الأصل ، وما بني منها ^(٣) على الكسر فعلى
 أصل النقاء الساكنين ، وما بني منها على الفتح ، فطلباً للخفة ، وما بني منها على الضم ،
 فقليل مثبته بالغايات .

أسماء الاستفهام

وأسماء الاستفهام ، مثل : من ، وما ، وأي ، وكَمْ ، وكيف ، وأين ، وأنى ^(٤) ، ومتى ،
 وأين . كُنْيا أسماء ، لأنها تكون ^(٥) مفعولة ، ويدخل على أكثرها حرف ^(٦) الجر ، ولا
 تكون فاعلة . إنما لم تكن فاعلة لأنَّ الفاعل من شأنه أن يكون ثانياً بعد الفعل ، والاستفهام
 له صدر الكلام ^(٧) . وكنيا مبنيات إلا (أَيَّا) فهي ثانياً معربة ، ومعانيها كُنْيا تتفَسَّر بأجوبتها .

أسماء الظروف

الظروف من الزمان والمكان ^(٨) ، مثل : اليوم وأسمائه ، والليلة وأسمائها ^(٩) ،
 والشهر والسنة وأسمائهم ^(١٠) ، ومثل خلف ، وقدام ، وفوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ،

- (١) م : منهم .
 (٢) ينظر : الصحاح مادة (قرر) ٧٩٠/٢ وفيها : (ولم يسمع العذل من الرباعي إلا في عرعارٍ وقرقرٍ)
 (٣) منيا : ليس في م هنا وفي الموضعين التاليين .
 (٤) رست في م : وأنا .
 (٥) م (تقع) وكتب الناسخ فوقها (تكون) .
 (٦) م : حروف .
 (٧) من : (إنما لم تكن) الى (صدر الكلام) ساقطة من م .
 (٨) م : وأسماء الظروف من المكان والزمان .
 (٩) بدله في م : (مثل اليوم والليلة وأسمائهما) .
 (١٠) ظل : وأسمائها .

ونحوها^(١)، كُنْيا أسماء، لأنها مفعولة، ويدخل [٣ ظ] عليها حرف الجر، وكلها معربة،
إلا اليسير منها، مثل: إذ، وإذا، وأمس، وحيث، وقبل، وبعد، فإنها مبنية، وإعراب
ما سواها من الظروف النصب، إذا فعل الفعل فيها.

أسماء الفاعلين

أسماء الفاعلين كُنْيا أسماء، لأنها تكون فاعلة ومفعولة، ويدخل عليها حرف
الجر مثل: خارج ومخرج، وقاعد ومقعد، وفاعل ومفعول^(٢)، وكلها معربة يدخلها
الذئف واللام، أو معقبيهما^(٣).

أسماء المصادر

أسماء المصادر كُنْيا أسماء، مثل: الخروج والإخراج، والقعود والإقعاد،
وكنيا^(٤) معربة.

الأسماء الناقصة

الأسماء الناقصة، مثل: قاض، والقاضي، وداع، والداعي، ومستدع
والمستدعي، كُنْيا أسماء كذلك، وإنما سُمِّيَتْ منقوصة، لأنها نقصت الرفع
والجر.

الأسماء المقصورة

الأسماء المقصورة، مثل: عصا، ورحى، وفتى، ورجا، ومولى، كُنْيا أسماء،
كذلك؛ وإنما سُمِّيَتْ مقصورة؛ لأنها قصرت عن جميع الإعراب^(٥).

(١) م: ونحوه.

(٢) ومفعول: ساقطة من م.

(٣) في ظ: أو معقبيهما، وما أثبتته أنسب للسياق.

(٤) م: كُنْيا، من دون واو.

(٥) م: جمع، تحريف.

الأسماء الموصولة

الأسماء الموصولة ، مثل : الذي والتي ^(١) ، وثنيتهما وجمعهما ، ومن ، وما في أحد الوجوه ^(٢) ، والألف واللام بمعناهما ^(٣) ، وأي ، وذو ، في لغة طيئ . ، وذا ، إذا كان معها (ما) ، مثل : ماذا قلت ، كلها أسماء كذلك ، وكلها مبنية ، سوى (أي) .

الأسماء التي لا تنصرف

الأسماء التي لا تنصرف ، مثل : إبراهيم ، وأحمد ، وعمر ، ومروان ، وحضر موت ، وطلحة ، وأحمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكري ، ومشى ^(٤) ، ومساجد ، كلها أسماء كذلك ، وهي معربة .

فصل

الفعل

الفعل ما دل على حدث وزمان مختص ، كقام ، وقعد ، ونحوه مما لا يتعدى الى مفعول ، كلها أفعال ^(٥) ، وأبصر ، وذاق ^(٦) ، وشم ولمس ، وسمع ونحوه مما يتعدى الى مفعول واحد ، كلها أفعال كذلك ، وعلامات الأفعال ^(٧) كثيرة ، وهي لا تخو من أن تكون ^(٨) من أوله ، مثل : قد ، والسين ، وسوف ، أو من آخره ، مثل تاء التانيث ، وصلأ ووقفأ ، واتصال الضمير [٣ و] به ^(٩) على حد ضربا ، وضربوا ، وضربن ، ونوني التوكيد

(١) م : والاسماء الموصولة مثل التي والذي .

(٢) م : وما بمعناهما في احد الوجهين .

(٣) والألف واللام بمعناهما : ساقطة من م .

(٤) ومشى : ساقطة من ظ .

(٥) زاد في م : لذلك .

(٦) ظ : وأذاق .

(٧) م : الفعل .

(٨) من أن تكون : ساقط من ظ .

(٩) به : ساقط من ظ .

فصل

الحرف

الحرف ما جاء لمعنى في غيره ، ولم يكن أحد جزأى الجملة ، أي ليس بمبتدأ ولا خبر ، ولا فعل ، ولا فاعل ، فالحرف يخالف الاسم بذلك ، وجملة الحروف على ثلاثة أضرب : حروف عاملة ، وحروف غير عاملة ، وحروف تعمل على صفة^(١) ، ولا تعمل على صفة .

فالحروف العاملة، ثمانية وثلاثون حرفاً ، منها ستة تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، ما لم يكن معها (ما) ، ولا ضمير مجهول ، وذلك إن ، وأن ، وتكن ، وكان ، وليت ، ولعل ، تقول : إن زيدا قائم ، وإنما زيد قائم ، وإنه زيد قائم .

ومنها تسعة تنصب الفعل المستقبل ، وهي (أن) في أحد أقسامها . و (ئن) على كل حال ، و (إذا) إذا كانت أولاً ، وكان الاعتماد عليها . لا على غيره ، ولم يكن الفعل للحال ، و (كي) على كل حال ، و (حتى) إذا كانت بمعنى (كي) . و (في أن) ، والفاء إذا كانت جواباً لاستفهام ، أو أمر ، أو نهي أو جحد^(٢) ، أو عرض ، أو تمن ، أو تحضيض ، أو دعاء ، والواو إذا [و] كانت بمعنى الجمع .

و (أو) إذا كانت بمعنى (إلى أن)^(٣) ، واللام إذا كانت بمعنى (كي) .

[ومن هذه التسعة ما ينصب بنفسه ، ومنها ما ينصب باضم حرف بعده مقدر ، ومنها ما ينصب ولا ينصب]^(٤) .

ومنها ثمانية عشر تجر الاسم ، وهي : من وإلى ، وفي^(٥) ورب ، وواوها . وفأوها ، وعن ، وعلى^(٦) ، وكيف التشبيه ، والباء الزائدة . واللام الزائدة ، ومذ ومذ .

(١) ظ : صفة أخرى . تحريف .

(٢) أوحج : ثبت في (م) بعد (دعاء) .

(٣) ظ : إلا أن . وكلامها صحيح .

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من ظ .

(٥) وفي : تأخرت في (م) بعد (كاف التشبيه) .

(٦) وعلى : ساقط من ظ ، وزاد بعدها في (م) مع ، والصحيح أنها اسم .

في أحد وجهيهما^(١) ، وَحَتَّى بمعنى الى ، وواو القسم ، وتاء القسم ، وَحَاشَى ، وَخَلَا^(٢) في أحد الوجهين .

كُلُّ هذه تَجَرُّ ما بعدها ، وكلها تدخل على المعرفة والنكرة ، إِلَّا (رب) فَإِنَّهَا لا تدخل على المعرفة^(٣) ، وكلها تدخل على الظاهر والمضمر ، إِلَّا رَبُّ والكاف ، وَمُنْذُ وَمُنْذُ ، وَحَتَّى ، وواو القسم ، وتاءه ، فَإِنَّهُنَّ لا يَدْخُلْنَ على المضمر .

ومنها خمسة تَجَزُّمُ الفعلَ المستقبلَ ، وهي : لم ، وَلَمَّا ، وَلَامُ الامرِ ، ولا في النهي ، وَإِنْ في المجازاة ، وما عدا (إِنْ)^(٤) مما يُجَازَى به ، فليس بحرف سوى (إِذَا) عند سيوريه^(٥) ، وكذلك^(٦) مَنْ ، وَمَا ، وَأَيَّ ، وَمَهُمَا ، وَأَيْنَ ، وَأَنْتَى ، وَمَنْتَى ، وَأَيَّانَ^(٧) ، وَحَيْثَمَا ، وَإِذَا^(٨) ، وَإِذَا مَا ، وإذا في الشعر^(٩) .

كل هذه إذا دخلت على فعلين مستقبلين جزمتهما ، وإن دخل على الفعل الثاني ، فالجواب كان مرفوعاً ، مثل : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ ، وَإِنْ تَقُمْ فَأَقُومُ ، ويجري هذا المجرى الثمانية الأشياء التي تقدّم ذكرها ، يعني الأمر ، والنهي وما بعدهما ؛ لأنها تنصب^(١٠) أجوبتها بالفاء ، فمتى سقطت الفاء ، كان الفعل مجزوماً ، مثل : قُمْ^(١١) أَقُمْ ، وكذلك الباقي ، سوى الجحد ، والنهي فَإِنَّهُمَا جواباهما مرفوعان بغير الفاء^(١٢) ، فهذه معرفة الحروف العاملة .

(١) ظ : وجهيهما .

(٢) م : خلى .

(٣) م : لا تدخل إلا على النكرة .

(٤) م : هذه .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٦) ظ : وذلك .

(٧) وإيان : ساقط من ظ ، وفي هامش م : (ليست إيان من مجال الشرط ، وهذا غلط) .

(٨) وإذا ما : ساقط من م .

(٩) ينظر : الكتاب ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ٦٢ .

(١٠) ظ : تنصب .

(١١) م : أقوم ، تحريف .

(١٢) من (فإنهما) الى (الفاء) ساقط من ظ .

وأما الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى ، فذلك (ما) و(لا) وحروف النداء .

أما (ما) فإنها (١) إذا وليها الاسم ، وجاء بعده الخبر ، ولم تدخل (إلا) ، ولا (إن) ، ولم يتقدم المعمول ، فإنها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر (٢) ، مثل : ما زيد قائماً ، و(ما هذا بشراً) (٣) ، وهذا مذهب أهل الحجاز .

فإذا دخلت (إلا) بطل النصب ، مثل : ما زيد إلا قائم ، و(ما محمد إلا رسول) (٤) ، وكذلك إن تقدم الخبر ، بطل النصب ، مثل : ما قائم زيد ، وما بشر هذا [د ظ] ، وكذلك إن دخلت (إن) على (ما) بطل النصب ، مثل : ما إن زيد قائم ، قال الشاعر (٥) :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جَبْنَ وَلَكِنْ
مَنَائِنَا وَدَوْلَةَ آخِرِنَا

وأما (لا) ، فإنها إن وليتها النكرة العامة المفردة (٦) ، كانت مبنية مع (لا) (٧) على الفتح ، مثل : لا شك ، ولا ريب ، ولا بد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ويجوز الرفع والتثنية ، فتقول : لا شك ، ولا ريب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وحروف النداء ، إذا وليها الاسم المفرد لم تعمل شيئاً ، وإذا وليها المضاف والنكرة عملت النصب .

باب الإعراب (٨)

جملة ما في هذا الباب ، معرفة الإعراب والمعرب ، وجملة الإعراب والمعرب

- (١) م : فانه .
- (٢) ظ : فإنها تنصب الخبر .
- (٣) يوسف : آية ٣١ .
- (٤) آل عمران : آية ١٤٤ .
- (٥) فروة بن مسيلج المرادي ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٤٧٥ ، والمقتضب ١ / ٥١ ، والخزانة ١١٢ / ٤ .
- (٦) م : فانه إذا وليها النكرة العامة المقصودة .
- (٧) ظ : معها .
- (٨) الجمل ص ٢ .

ومعرفة البناء والمبنى وجملته البناء والمبنى ، وإنما وجب معرفة البناء ها هنا لأنه ضد الإعراب .

أما الإعراب : فهو البيان ، من قولهم : أعرب الرجل عن حاجته ، إذا أبان عنها ، فكان الإعراب يبين الكلمة ، أمي فاعلة أم مفعولة ؟ ، والدليل على صحة ذلك ، أنا نقول : ما أحسن زيداً ، بغير إعراب ، فيصلح أن يكون نفياً ، وأن يكون استفهاماً ، وأن يكون تعجباً ، ولا طريق إلى بيان هذه المعاني وكشفها ، إلا بالإعراب ، فنقول في النفي : ما أحسن زيداً ، وفي الاستفهام : ما أحسن زيد ؟ ، وفي التعجب : ما أحسن زيداً ! وقيل : الإعراب التحسين ، من قول الله (١) سبحانه (أبكاراً) (٢) ، عرباً أتراباً ، لأصحاب اليمين (٣) لأن العروب هي المتحسنة المتحبة إلى زوجها (٤) ، فكان الإعراب يحسن الكلمة ويزينها ، وقيل : إنه التغيير ، من قولهم : عربت معدة الرجل (٥) ، إذا تغيرت ، فكان الإعراب لما تغير بتغير العامل عليه سمي إعراباً .

وأما المعرب : فهو المبين والمحسن ، والمغير على هذا الترتيب (٦) المذكور ، وهو ما تغير آخره [د و] بتغير العامل : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزاء .
وأما جملة الإعراب فأربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزاء ، لأنه ليس إلا حركة أو سكوتاً .

فالحركة (٧) لها ثلاثة مخارج : الشفة ، وهي (٨) مخرج حرف الضمة ، ووسط اللسان ، وهو مخرج حرف الكسرة ، والحنق ، وهو مخرج حرف الفتحة ، والسكون ، هو

(١) م : قوله سبحانه .

(٢) أبكاراً : سقط من م .

(٣) الواقعة : آية ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

(٤) ظ : هي المتحبة إلى زوجها .

(٥) م : (بطن الرجل) وفوقها كتب خ (معدة) وينظر : الخصائص ١ / ٣١ .

(٦) م : فهو المبين أو المحسن أو المغير على الترتيب .

(٧) ظ : (وسكون والحركة ...) .

(٨) ظ : وهو .

سلب الحركة ، لا يكون إلا قسماً واحداً ، فلذلك^(١) كان أربعة .
وأما جملة المعرب ، فشيئان : الأسماء المتمكنة المعربة بالحركات والحروف^(٢) ،
والأفعال المضارعة .

فالأسماء المتمكنة : هي التي لم تشبه الحروف ، ولا تضمنت معناها ولا وقعت
موقعها^(٣) . وهي^(٤) التي يحسن فيها الألف واللام والتنوين^(٥) ، أو ما قام مقامهما من
الإضافة ، أو تغير بتغير العامل^(٦) .

الأسماء المفردة^(٧)

وهي عشرة أضرب ، ضرب يدخله الحركات الثلاث والتنوين ، أو ما يقوم مقامه ،
وذلك يكون^(٨) في الأسماء السالمة المنصرفة المفردة ، مثل : رجل ، وفرس ، لأنها لم
تشبه فعلاً ، ولا حرفاً ، وهي صحيحة الآخر ، فمكنت بوجود الإعراب .
وضرب يدخله رفع ، ونصب ، وجر ، ولا يدخله تنوين ، وهو ما ذكرناه ، إذا
كان مضافاً إلى غير متكلم أو كان فيه^(٩) أنف ولام . مثل : رجلك ، والرجل ، وفرسك ،
والفرس ؛ لأن الإضافة دليل الإتصال ، والتنوين دليل الانفصال ، ولا يجمع بينهما .
وهو أيضاً دليل التذكير في الأصل ، والأنف واللام دليل التعريف ، فلا يجمع^(١٠)
بينهما أيضاً .

(١) م : ولذلك .

(٢) المعربة بالحركات والحروف : ساقط من م .

(٣) من (هي) إلى (موقعها) ساقط من ظ .

(٤) ظ : هي ، من دون واو .

(٥) ظ : أو التنوين .

(٦) م : العوامل .

(٧) الأسماء المفردة : ساقط من ظ .

(٨) م : (هو) مكان (يكون) .

(٩) ظ : إذا كان مضافاً أو فيه .

(١٠) م : ولا يجمع .

وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ رَفْعٌ ، وَنَصَبٌ ، وَلَا يَدْخُلُهُ جَرٌّ ، وَلَا تَتَوَيْن ، وَذَلِكَ يَكُونُ ^(١) فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ ، لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْأَفْعَالَ ، فَلَمْ يَدْخُلْهَا جَرٌّ وَلَا تَتَوَيْن .

وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ رَفْعٌ وَجَرٌّ ، وَلَا يَدْخُلُهُ لَفْظُ نَصَبٍ ، وَذَلِكَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ ، مِثْلُ : الْهِنْدَاتِ ، وَالْمُسْلِمَاتِ ، وَالْحَبْلِيَّاتِ ، وَالصَّحْرَاوَاتِ ، لِأَنَّهُ أُجْرِيَ مُجْرَى الْمَذَكَّرِ مِنْ جَمْعِ [٦ ظ] السَّلَامَةِ ، الَّذِي حُمِلَ مَنْصُوبُهُ عَلَى مَجْرُورِهِ ، فَأُجْرِيَ الْفَرْعُ مُجْرَاهُ . وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ النَّصَبُ وَالتَّوَيْنُ ، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ ، وَلَا يَدْخُلُهُ رَفْعٌ ، وَلَا جَرٌّ ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ النَّاقِصَةِ الَّتِي آخَرُهَا (يَاءٌ) قَبْلَهَا كَسْرَةً ، لِأَنَّ الْكَسْرَةَ وَالضَّمَّةَ يُسْتَقْلَانِ عَلَى الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : قَاضٍ ، وَالْقَاضِي ^(٢) .

وَضَرْبٌ يَدْخُلُهُ التَّوَيْنُ ، أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ ، وَلَا يَدْخُلُهُ رَفْعٌ وَلَا نَصَبٌ ، وَلَا جَرٌّ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَقْصُورَةِ الَّتِي آخَرُهَا أَلِفٌ مَقْصُورَةٌ ^(٣) ، لِأَنَّ الْأَلِفَ لَا يَدْخُلُهَا إِعْرَابٌ .

وَضَرْبٌ مُعَرَّبٌ ، وَهُوَ ^(٤) لَا يَدْخُلُهُ مَعَ ذَلِكَ رَفْعٌ ، وَلَا نَصَبٌ ، وَلَا جَرٌّ ، وَلَا تَتَوَيْن ، وَهُوَ كُنَّ مَا كَانَ ^(٥) آخِرُهُ أَلِفٌ اتَّأْنِيثٌ الْمَقْصُورَةُ ، مِثْلُ : حَبْلِي ، وَمَكْرِي ، وَذَكَرِي . وَجَمَادِي ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، فَلَمْ يَدْخُلْهُ تَتَوَيْن . فَبِذِهِ جَمَلَةُ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ بِالْحَرَكَاتِ ^(٧) . وَضَرْبٌ مُعَرَّبٌ بِالْحُرُوفِ ، وَهُوَ ^(٨) سِتَّةُ أَسْمَاءٍ مَعْلُومَةٌ مِثْلُ : أَخُوهُ ، وَأَبُوهُ ، وَحَمُوهُ ^(٩) ، وَهَنُوهُ ، وَفُوهُ ، وَذُو مَالٍ ، رَفَعَهُ بِالْوَاوِ ، وَنَصَبَهُ بِالْأَلِفِ ، وَجَرَّدَهُ بِالْيَاءِ .

(١) م : هُو .

(٢) نَحْوُ : قَاضٍ ، وَالْقَاضِي : سَاقِطٌ مِنْ ظ .

(٣) مَقْصُورَةٌ : سَاقِطٌ مِنْ م .

(٤) هُو : سَاقِطٌ مِنْ ظ .

(٥) كُنَّ : لَيْسَ فِي ظ .

(٦) وَجَمَادِي : لَيْسَ فِي م .

(٧) مِنْ (فَبِذِهِ) إِلَى (بِالْحَرَكَاتِ) : سَاقِطٌ مِنْ م .

(٨) م : وَضَرْبٌ مُعَرَّبٌ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَهُوَ .

(٩) ظ : وَحَمُوهُ .

وضربُ يعربُ بحرفين ، وهو التثنية في الأسماء ، يكون رفعها أبداً بالالف ،
وجرُّها ونصبها^(١) بالياء .

وضربُ يعرب أيضاً بحرفين آخرين ، وهو الجمع السالم المذكر ، يكون رفعه
أبداً بالواو ، وجرُّه ونصبه بالياء .

فهذه جملة الأسماء المعربة بالحركات والحروف .

والفعل المضارع ما كان في أوله همزة المتكلم ، أو نون الجماعة ، أو تاء
المخاطب ، والغائبة ، أو ياء الغائب ، مثل : أَفْعُلُ ، وَتَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُنَّ^(٢) ، وَيَفْعَلُ ، وإعراب
الأفعال ثلاثة : رفع ، ونصب ، وجزم ، ولا جرَّ فيها .

وإعرابُ الأسماء ثلاثة أيضاً : رفع ، ونصب ، وجرُّ ، ولا جزم فيها ، فقد صار
لكل واحد منها ثلاثة ، إلا [٦ و] أَنَّ الأسماء أقوى ، وأصلُ الإعراب لها ، فلذلك خُصَّتْ
بحركة الجرِّ ، لأنَّ الحركة أقوى من السكون ، فهي كالحي ، والسكون كالميت ، والأفعال
دونها في المنزلة ، فَخُصَّتْ بالسكون .

والأفعال المعربة على أربعة أضرب : منها ما يدخله الرفع والنصب والجزم ،
وهو كُلُّ فِعْلٍ آخره حرفٌ صحيحٌ ، مثل : هو يضرب ، ولن يضرب ، ولم يضرب .

ومنها ما يُسَكَّنُ في الرفع ، ويفتح في النصب ، ويحذف في الجزم ، وهو كل فِعْلٍ
آخره ياء أو واو ، ومثاله^(٣) : هو يَغْزُو ، ويرمي^(٤) ، ولن يغزو ، ولن يرمي ، ولم يغزو ،
ولم يرم .

ومنها ما يُسَكَّنُ في الرفع والنصب جميعاً ، ويحذف في الجزم ، وهو كل فعلٍ
آخره الف ، مثاله : هو يَرْضَى ، وفي النصب : لن يَرْضَى ، وفي الجزم : لم يَرْضَ .
ومنها ما يثبت نونه في الرفع ، وينحذف في الجزم والنصب ، وهو كُلُّ ما كان على مثال
تَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ .

(١) م : ونصبها وجرها .

(٢) زاد في م : وتفعلي أنت وتفعلي هي .

(٣) م : واو أو ياء مثاله .

(٤) م : هو يرمي ويغزو .

فأما قولُ أبي القاسم رحمه الله^(١) : (تتفرد الأسماءُ بالخفضِ والتتوين ، ودخول الألف واللام عليها، والنعث، والتصغير، والنداء)^(٢) ، فهو كما ذكر ، إلا أنها تتفردُ بأكثر من ذلك ، وقد مضى الكلامُ على ذلك ، وإنما انفرد الاسم بهذه الأشياء ، لأنَّ لكل واحد منها معنى لا يصحُّ إلا في الاسم .

وكذلك قوله : (وتتفرد^(٣) الأفعالُ بالجزم والتصرف)^(٤) والعلةُ فيه كالعلة في الاسم ، لأنَّ التصرف والجزم لا يصحُّ معناهما إلا في الفعل .

وأما قوله أيضاً : (وإنما لم تجزم الأسماءُ ، لأنها متمكنة ، وتلزمها حركة وتتوين)^(٥) ، فلو جُزِمَتْ لذهبَ منها حركةٌ وتتوين ، وكانت^(٦) تَخْتَلُّ^(٧) فإنَّما^(٨) يعني بالحركة، الضمة، والفتحة، والكسرة، ويعني بالتتوين، النون الساكنة التي تخرج من الخيشوم مع الحركة، تابعة لها، فلو دخل الجازمُ [٧ ظ] على الاسم ، لأزال حركته حسب ما يقتضيه تأخيرُهُ ، وإذا^(٩) أزال حركته ، زال التتوين بزوالها، وإذا زال بزوالها، اختلفت الكلمة بذهاب شيتين : أحدهما، دليل الإعراب، والآخر دليل الصرف، وهذا اختلالٌ كما ذكر .

بابُ علاماتِ الإعرابِ^(١٠)

لترفع أربع علامات : الضمة ، والواو ، والألف ، والنون ، والأصلُ من هذه الأربع ، الضمة ؛ لأنها حركةٌ ، وأصلُ الإعرابِ بالحركاتِ لا بالحروف ، لأنها التي

(١) رحمه الله : ليس في م .

(٢) الجمل ص ٢ .

(٣) م : تتفرد . من دون الواو .

(٤) الجمل ص ٢ .

(٥) م : الحركة والتتوين .

(٦) م : فكنت .

(٧) الجمل ص ٢ .

(٨) م : وإنما .

(٩) م : فإذا .

(١٠) الجمل ص ٣ .

تَثَبَّتْ وَصُلَا وَتَحْذِفُ وَقَفَا .

والضمة^(١) تكون علامة الرفع في شيئين : الأسماء السالمة ، والأفعال المضارعة السالمة اللام ، مثل قولك : زَيْدٌ يَقُومُ ، ونحوه .

والواو تكون علامة الرفع في سبعة أشياء : وهي ، أخوه ، وأبوه ، وحموها وهنوه وقوه ، وذو مال ، والزيدون ، ونحوه ، من الجمع السالم ، وإنما أعرب الجمع السالم بالحروف ، من قَبْلِ أَنْ يَجْمَعَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ فَجُعِلَ إِعْرَابُهُ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْ إِعْرَابِ الْوَاحِدِ ، والحرف أَكْثَرُ مِنَ الْحَرَكَةِ .

فإنما الأسماء الستة ، فإنما أعربت بالحروف ، وإن كانت أحاداً ، من قَبْلِ أَنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ قَدْ حُذِفَتْ لَامَاتُهَا الَّتِي فِي حَكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهَا ، وَلِزِمَتْهَا الْإِضَافَةُ ، فَجُعِلَ إِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ كَالْعَوَاضِ مِنْ حَذْفِ لَامَاتِهَا .

وقيل إنما فعل ذلك توطئة لإعراب التثنية والجمع ، بالحروف .

والواو حقيقة في الرفع ، لأنها من جنس الضمة .

والألف تكون علامة الرفع في تثنية الأسماء خاصة ، مذكرة كانت أو مؤنثة مثل : جَاءَ الرَّجُلَانِ ، والمرأتان ، والعلة كعلة الجمع .

والنون تكون علامة الرفع في ثلاثة أشياء : في تثنية فاعل الفعل ، وجمعه ، والواحدة المؤنثة ، مثل : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ [٧ و] ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ^(٢) ، وَتَفْعَلِينَ ، فالنون عوضٌ من الضمة التي كانت في الواحد .

بابُ علاماتِ النصب^(٣)

وله خمسُ علاماتٍ ، كما ذكرنا : الفتحة ، والألف ، والياء ، والكسرة ، وحذف النون . والأصلُ منها الفتحة ؛ لأنها حركة غير محمولة على غيرها ، وهي تكون علامة النصب

(١) م : فالضمة .

(٢) وتفعلون : ساقطة من ظ .

(٣) ينظر : الجمل ٤ .

في الأسماء ، والأفعال ، سواء^(١) كانت سالمة أو معتلة ، سوى المعتلة بالالف .
والالف تكون علامة النصب في الأسماء^(٢) الستة ، لا غير ، مثل : رأيتُ أباه ،
وأخواتها ، وهذه الف حقيقة في النصب ؛ لأنها من جنس^(٣) الفتحة ، والياء تكون علامة
النصب في التشية ، والجمع السالم ، مثل : رأيتُ الزيدَين ، والزيدَينَ ، وليست هذه الياء
بحقيقة في النصب ، لأنَّ حقيقة الياء لا تكون إلا للجر^(٤) ، لأنها من جنس الكسرة ، وإنما
حُمِلَ النصبُ على الجرِّ ؛ لأنه أخوه ، وشبيهه ، فجُعِلَ النصبُ كالجرِّ .
والكسرة تكون علامة النصب في جمع المؤنث السالم ، مثل : رأيتُ المسلماتِ ،
وليست هذه الكسرة أيضاً بحقيقة في النصب كما ذكرناه ، وإنما هي محمولة على الجرِّ^(٥) .
وحذف النون يكون علامة النصب في الأفعال التي رفعها بثبات^(٦) النون ، وليس حذف
هذه النون بحقيقة في النصب ، لأنها إنما تكون حقيقةً في الجزم ، لأنَّ الجزم من شأنه أنْ
يحذف^(٧) ، ولكن حُمِلَ النصبُ على الجزم ، فقد صار حقيقة النصب في هذا الباب بشيئين :
الفتحة والالف ، والثلاثة الآخر فروع محمولة على غيرها^(٨) .

باب علاماتِ الجرِّ^(٩)

وهي ثلاث علاماتٍ ، كما ذكر : الكسرة ، والياء ، والفتحة .
فالکسرة حقيقة في الجرِّ ، وهي [٨ظ] تكون في الاسم السالم المنصرف^(١٠) ، مثلاً :

-
- (١) ظ : سواء .
(٢) م : في أسماء ، تحريف .
(٢) جنس : ساقط من م .
(٤) م : أن تكون للجر .
(٥) م : محمولة عليه ، وجاء في هامش م : (وإنما هي محمولة على الجرِّ ، فمميز في غيره عنك على الجر) .
(٦) م : بثبات .
(٧) م : لأن الجزم من شأنه أن يحذف له .
(٨) على غيرها : سقط من ظ .
(٩) ينظر : الجمل ص ٥ .
(١٠) م : المنصوب . تحريف .

مررتُ بزيدٍ وعَمَّرو .

والبناء حقيقة في الجرِّ أيضاً ، وهي تكون في ثمانية مواضع ^(١) : في الستة الأسماء المعتلة المضافة ^(٢) ، وفي النثية ، والجمع السالم .

وهذه الأسماء الستة على أربعة أضرب ^(٣) : منها ما لا يُنطقُ به قطُّ إلا مضافاً ^(٤) ، وهو : ذو مال ؛ لأنه لو أُفرد لوقع الإعرابُ على حرف العلة ، ولا يضاف إلا إلى اسم جنس ، لأنه إنما دخل الكلام ^(٥) وُصلة إلى الوصف بالأجناس ، فلذلك لا يضاف إلى صفة . ولا يجوز ^(٦) : جاءني ذو عالم ، وكذلك لا يضاف إلى مضمَر ، ومن ها هنا كان قول من قال : صلى الله على محمدٍ وذويعه ، خطأ .

ومنها ما يُنطقُ به مضافاً ، فإذا أُفرد ، أُبدلَ من واوهِ ميم ، وذلك (فوك) ، إذا لم تُضف ، قلت : فم ، وإنما فعلت ذلك ، لأنه ^(٧) لو بقيت الواو لوقع الإعرابُ عليها ، وإذا ^(٨) وقع الإعرابُ عليها ، تُقلبُ ، فأتى الأمرُ إلى أن أُبدلَ منها ميمٌ .

ومن ها هنا لم يحسن في الكلام (فمه) ، إلا في الشعر ، كقول بعضهم ^(٩) :

يُصْبِحُ عَطْشَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمَةٌ

ولا يجوزُ فَمَكٌ ، ولا فَمِي ، وإنما يقل ^(١٠) : فوك ، وفود ، وفي .

ومنها ما يستعملُ مفرداً ، فيُعربُ بالحركات ، ومضافاً ، فيُعربُ بالحروف ، وهي :

(١) م : أشياء .

(٢) المعتلة المضافة : ليس في ظ .

(٣) من (وهذه) إلى (أضرب) ليس في م .

(٤) قطُّ إلا : ليس في ظ .

(٥) الكلام : ساقط من ظ .

(٦) م : لا يقال .

(٧) م : لأنك .

(٨) م : فإذا .

(٩) هو روية . ديوانه ص ١٥٩ ، وارتشاف الضرب ٣ / ٣٢٩ .

(١٠) م : تقول .

أَخْ ، وَأَبْ ، وَهَنْ .

ومنها ما فيه ثلاث لغات ، وهي : حَمُوكَ . منهم من يجعله مثل إخوته^(١) ، فيعربه بالحروف ، ومنهم من يجعله من باب عَصَا ، وَرَحَى ، فيكون على كل حال بالالف ، فيقول : هذا حَمَاءُ ، ورَأَيْتُ حَمَاءَ ، ومررتُ بِحَمَاءٍ^(٢) . ومنهم من يجعله من باب الميموز ، فيهمز ، ويعرب الهمزة بالحركات ، فيقول : هذا حَمٌ ، ورَأَيْتُ حَمًا ، ومررتُ بِحَمٍ^(٣) .

والفتحة تكون علامة الجر في الأسماء التي لا تتصرف ، مثل : مررتُ بأحمر ، وأشقر ، وليست بحقيقة في الجر ، وإنما هي محمولة على النصب . فإن دخل على ما لا ينصرف ألفٌ ولامٌ ، أو إضافة [و ٨] ، دخله الجر ، وكنت الكسرة^(٤) حقيقة فيه ، مثل : مررتُ بالأشقر والأحمر^(٥) ، وأشقرهم وأحمرهم .

باب علامات الجزم^(٦)

وله علامتان ، كما ذكر : (السكون ، والحذف) ...^(٧)

فتسكون^(٨) يكون في الأفعال السالمة ، مثل : لم يخرج ، ولم يذهب ، فإن كان قبل الحرف الأخير حرفاً من ولين ، من واو ، أو ياء ، أو ألف ، حذفته لالتقاء الساكنين ، مثل : لم يَقم ، ولم يَبع ، ولم يَخذف ، وكان أصله يقوم ويبيع ويخذف ، فلما سکن آخره ، لأجر الجازم النقي ساكنان ، فحذفت الأول منهما لذلك^(٩) ، وإنما حذفت الأول دون

(١) م : إخوانه .

(٢) جاء في هامش (م) : ومثلها في التانيث : هذا حمأها ، ورأيت حمأها ، ومررت بحمأها .

(٣) ظ : (هذا حموء ، ورأيت حمأ ، ومررت بحمئة) وجاء في هامش (م) (ومثلها في المؤنث : حمئها) .

(٤) الكسرة : ساقط من ظ .

(٥) م : مررت بالأحمر والأشقر .

(٦) ينظر : الجمل ص ٥ .

(٧) م : الحذف والسكون ، ينظر : الجمل ص ٥ .

(٨) م : أما السكون . تحريف .

(٩) م : كذلك .

الثاني ، لأنَّ على حذفه دليلاً ، وهو حركة ما قبله ، فإنَّ تحرُّك الأخير بحركة لازمةٍ عاد المحذوف وذلك يكون مع المؤنث ، ومع ضمير الاثنين ، وجماعة المذكر ، ومع نون التأكيد الشديدة والخفيفة ، تقول : لَمْ تَقُولِي ، ولم تَقُولَا ، ولم تقولوا ، ولا تقولنَّ ، ولا تقولنَّ .

وأما الحذف ، فيكون في الأفعال المعتلة ، وفي الأفعال التي علامة^(١) رفعها ثابت النون ، مثل : هو يغزو ، ولم يغز ، وهو يرمي ، ولم يرم ، وهو يخشى^(٢) ، ولم يخش ، وإنما حذفت هذه الأشياء للجازم ، لأنَّ الجازم لما لم يجد حركة يأخذها ، أخذ من نفس الفعل ، وربما يثبت الألف لضرورة الشعر^(٣) ، قال الشاعر^(٤) :

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقْ

وقال آخر^(٥) :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثَمَّ جِئْتُ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو ، وَلَمْ تَدْعِ

وقال آخر^(٦) :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِّي بِنِي لَأَقْتِ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

[٩ ظ] فكأنه اشباع للحركات ، فنشأت عنها تحروفاً ، لاقامة الوزن ، وهو

ضرورة على كلِّ حال .

قال أبو القاسم : (فجميع^(٧) علامات الإعراب أربع^(٨) عشرة علامة)^(٩) ، ثم قال :

(١) علامة : ساقط من ظ .

(٢) ظ : يخشا .

(٣) من (وربما) الى (الشعر) ساقط من م .

(٤) م : فاما قول الشاعر . والبيت لرؤبة . ينظر : ديوانه ١٧٩ ، والخصائص ١ / ٣٠٧ .

(٥) م : وقول الآخر . والبيت لأبي عمرو بن العلاء ورد في معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٢ ، ٢ / ١٨٨ ، والانصاف ١ / ٢٤ ، ونزهة الالباء ٢٤ .

(٦) م : وقول الآخر . والبيت لقيس بن زهير ، ورد في نواذر أبي زيد ٢٠٣ ، والخصائص ١ / ٣٢٣ ، والانصاف ١ / ٣٠ .

(٧) م : جميع ، من دون فاء .

(٨) ظ : أربعة ، تحريف .

(٩) الجمل ص ٦ .

(وَجَمِيعُ مَا يُعْرَبُ بِهِ الْكَلَامُ ، تِسْعَةُ أَشْيَاءٍ) ^(١) فَصَارَ ظَاهِرٌ هَذَا الْكَلَامُ الْمُنَاقِضَةُ ^(٢) .
وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أَسْقَطَ الْمَكْرَرِ مِنَ الْعَلَامَاتِ ، وَهِيَ عِلَامَاتُ النَّصْبِ الْخَمْسُ ، ثُمَّ فَسَّرَ
التَّسْعَةَ ، فَقَالَ : (ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ ، وَهِيَ : الضَّمَّةُ ، وَالْفَتْحَةُ ، وَالْكَسْرَةُ ، وَأَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ ،
وَهِيَ : الْوَاوُ وَالْيَاءُ ^(٣) ، وَالْأَلْفُ ، وَالنُّونُ ، وَحَذَفَ وَسَكُونُ) ^(٤) .

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الضَّمَّةُ وَالْوَاوُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ مِنْ
مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَالْفَتْحَةُ وَالْأَلْفُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، وَالنُّونُ مُشَبَّهَةٌ لِإِذِهِ الْحُرُوفُ بِالْغَنَةِ الَّتِي
فِيهَا ، وَلِيْنَهَا وَحُسْنُهَا فِي السَّمْعِ ، فَأَشْبَهَتْ بِذَلِكَ ^(٥) حُرُوفَ الْعِلَّةِ ، فَأَعْرَبَ بِهَا .

وَالْحَذْفُ هُوَ إِذْهَابُ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةَ ، وَالسَّكُونُ هُوَ إِذْهَابُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ

الثَّلَاثَ .

بَابُ الْأَفْعَالِ ^(٦)

جَمَلَةٌ مَا فِي هَذَا الْبَابِ ، ثَلَاثَةٌ أَسْئَلُهُ ^(٧) ، مَا هِيَ ^(٨) الْأَفْعَالُ ، وَقَسَمْتُهَا ، وَأَحْكَامُهَا ؟

الْجَوَابُ : أَمَّا الْأَفْعَالُ ، فَعِبَارَاتٌ عَنْ إِيْقَاعِ أَحْدَاثٍ فِي أَرْزَمَةٍ مُخْتَصَةٍ .

وَأَمَّا قَسَمْتُهَا فَثَلَاثَةٌ : حَاضِرٌ ، وَهُوَ الْحَالُ ، وَمَاضٍ ، وَمُسْتَقْبَلٌ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ مَقْسَمَةٌ
بِقِسْمَةِ الزَّمَانِ ، إِذَا كَانَ الزَّمَانُ عَدَدَ حَرَكَاتٍ الْفَلَكَ بِالْقَبْلِ وَالْبَعْدِ ، وَالْأَفْعَالُ حَرَكَاتُ الْفَاعِلِينَ ،
وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْحَاضِرُ ، وَلِذَلِكَ بَدَأْنَا بِهِ ، لِأَنَّهُ دَائِمٌ لَا يَنْقَطِعُ ، مَا يُقْضَى مِنْهُ كَانَ
مَاضِيًا ، وَمَا يَبْقَى مِنْهُ ^(٩) كَانَ مُسْتَقْبَلًا ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ بَاقٍ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَصَوَّرُ ثَبَاتُهُ .

(١) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ص ٦

(٢) فِي حَاشِيَةِ م : تَنَاقُضًا .

(٣) ظ : الْيَاءُ وَالْوَاوُ .

(٤) الْجَمَلُ ص ٦ .

(٥) ظ : لِذَلِكَ .

(٦) الْجَمَلُ ص ٧ .

(٧) فِي الْمَخْطُوطَتَيْنِ : أَسْؤَلُهُ .

(٨) هِيَ : لَيْسَ فِي م .

(٩) ظ : عَنْهُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وأما أحكام الأفعال ، فكثيرة منها ، أن الماضي ^(١) يكون [٩ و] مبنياً على الفتح أبداً ، قلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ ، وإنما بُنِيَ على أصله ، لأنَّ أصل الأفعال في الجملة أن تكون مبنيةً ؛ لأنها تدلُّ على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة ، فأغنى اختلاف صيغها عن إعرابها .

وإنما أعرب المستقبل منها ، لِعلَّةٍ عرضت ، وخصَّ الفعل الماضي بالبناء على حركة دون فعل الأمر ، لمضارعة الفعل المستقبل ، من حيث كان يقع خبراً ، وصفةً ، وصلةً ، وشرطاً ، وجزاءً ، مثل : زيدٌ قامَ ، ويقومُ ، ومررتُ برجلٍ قامَ ، ويقومُ ، ومررتُ بالذي قامَ ، وبالذي يقومُ ^(٢) ، وإن قامَ زيدٌ قامَ عمرو ، وإن يَقمَ زيدٌ يَقمَ عمرو ، فخالَفَ فعل الأمر ، فَمَيَّزَ بأن بُنِيَ على حركة ، وخصَّ بالفتحة دون غيرها من الحركات طلباً للتحفة ^(٣) .

ومنها أن الأفعال الماضية إذا اتصل بها ضميرُ الفاعل من المتكلم ، والمخاطب ونون جماعة النساء ، فإنَّ لامه تُسَكَّنُ بعد أن كانت مفتوحةً ، مثل : ضربتُ ، وضربتِ ، وضربنَ ؛ لئلاَّ يجمع بين أربع حركات لوازم لو بقيت الفتحة .

وإنما خُصَّتِ اللام من الفعل بالسكون دون أوله ووسطه ^(٤) ، من قبل أن تسكين أوله يؤدي إلى الابتداء بالساكن ، وتسكين وسطه ، يذهب معرفةً وزنه ، فلم يبق إلا تسكين لامه . ولا يجوزُ تسكينُ الضمير ^(٥) ، لأنه على حرف واحد ، ويلتبس بتاء التانيث ، فإن كان الفعل الماضي معتلاً بالألف ، مثل : رمى ، وغزا ، واتصل به الضمير الذي ذكرناه ، قلبت الألف ياءً ، إن كانت من ذوات الياء ، مثل : رميتُ ، وسعيتُ ، وواواً إن ^(٦) كانت من ذوات الواو ، مثل : غزوتُ ، وشكوتُ [١٠ ظ] ، ودعوتُ .

(١) ظ : أن الماضي منها .

(٢) م : والذي يقوم .

(٣) ظ : للتحفة ، تحريف .

(٤) ظ : أولها ووسطها ، وكذا ما بعدهما كتب بالتانيث .

(٥) م : المضمَر .

(٦) ظ : وإن ، تحريف .

هذا كله في الثلاثي ، فإن كان الفعل رباعياً ، فما زاد ، قلبت الألف ياءً ، على كل حال ، سواء كانت من ذوات الياء أو الواو ، مثل : اسْتَدْعَيْتُ ، واشْتَكَيْتُ ، وكل فعل ماضٍ صحيح الآخر ، مثل : ضَرَبَ ، وَخَرَجَ ^(١) أو معتل بالياء إذا اتصل به ضمير الجماعة ضُمَّ ما قبله أبداً ، مثل : ضَرَبُوا ، وَخَرَجُوا ، وَعَمُوا وَشَجُوا ، كما يكون ذلك في الأسماء ، لأن الواو يكون ما قبلها مضموماً ، وإن كان معتلاً بالألف ، كان ما قبل الواو مفتوحاً ، مثل : غَزَوْا ، وَدَعَوْا ، وَرَمَوْا ، كالأسماء ، لأن الألف يكون ما قبلها مفتوحاً ، فحصل من هذا كله ، أنه لا يجوز كسر الأفعال الماضية ^(٢) مع المؤنث ، كما تقول العامة : مَنْ كَلَمِكَ يَا هَذِهِ ؟ ، وَمَنْ خَاطَبَكَ يَا هَذِهِ ؟ ، ولا يجوز ضمُّه ، وليس معه واو ، كما تقول العامة : مَنْ ضَرَبَهُ ؟ ، وَمَنْ خَاطَبَهُ ؟ ، ولا يجوز تسكينه ^(٣) ، وليس معه ضمير فاعل ، كقولهم : مَنْ ضَرَبَ فلاناً ؟ ولا يجوز الحاقه نونا ، كما يقولون : ضَرَبُونَهُ ، لأن هذه النون تكون مع الأفعال المستقبلية في حال رفعها ، إذا تبي فاعل الفعل ، أو جُمِعَ .

فَأَمَّا قول أبي القاسم : (فالماضي ، ما حَسَنَ فِيهِ أَمْسٌ ...) ^(٤) فعلامته تقريب على

المبتدئ .

وحقيقة هذا ، وجملته ، أَنَّ الأفعال الماضية على ثلاثة أضرب : أفعال ماضية في اللفظ والمعنى ، وهو ما كان مبنياً على الفتح ، وَحَسَنَ فِيهِ ^(٥) (أَمْسٌ) ، مثل : خَرَجَ أَمْسٌ ، ونحوه .

وأفعال ماضية في اللفظ ، دون المعنى ، وهو ما وقع بعد حرف الشرط ، نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، لأنَّ الشرط إنما يكون بالمستقبل .

وأفعال ماضية في المعنى ، دون اللفظ ، وهو ما وَقَعَ بعد (لَمْ) و(لَمَّا) ، نحو : لَمْ

(١) مثل ضرب وخرج : ليست في ظ .

(٢) م : فإن .

(٣) الماضية : سقط من ظ .

(٤) م : اسكنه .

(٥) الجمل ص ٧ .

(٦) م : معه .

يَقُمُّ زَيْدٌ ، وَلَمَّا يَقُمُّ زَيْدٌ ، بدليل أَنَّهُ يَحْسُنُ مَعَهُ (أَمْس) ، فصار الحَقِيقَةُ ما قَدَّمنا ذكره .

وَأَمَّا الفعلُ المُستَقْبَلُ ، فهو ما كان في أَوَّلِهِ إحدى الزوائد [١٠ و] الأربعة ، وهو على ثلاثة أَضْرِبٍ : مُستَقْبَلٌ في اللفظ والمعنى ، وهو ما حَسَنَ فِيهِ ^(١) (غَدَّ) والسين ، وسوف . ومُستَقْبَلٌ في المعنى ، دون اللفظ ، وهو ما وَقَعَ بَعْدَ حرفٍ ^(٢) الشرط من الأفعال الماضية ^(٣) . ومُستَقْبَلٌ في اللفظ دون المعنى ، وهو ما وَقَعَ بَعْدَ (لو) ، مثل : (وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا) ^(٤) .

والأفعالُ المُستَقْبَلَةُ معربةٌ أَبَدًا ، ما لم تكن معها نونُ جماعةٍ النساءِ ، فيسكن ما قبل النون ، وهو آخرُ الفعلِ ، مثل ^(٥) : النساءُ يَخْرُجْنَ ، ويَأْكُلْنَ ^(٦) ، وَيَشْرَبْنَ ، أو نونُ تأكيدٍ خفيفةٍ أو ثقيلةٍ ، فيفْتَحُ ما قبلها مع المذكر الواحد ، مثل : هل تَخْرُجُنْ يَارَيْدُ ^(٧) ؟ ، وهل تَخْرُجُنْ يَا زَيْدُ ؟ ، وَإِنْ كان المؤنث ^(٨) مخاطبةً ، كسرت ما قبل النون ، مثل : هل تَخْرُجُنْ يَا هِنْدُ ؟ ، وهل تَخْرُجُنْ يَا جَارِيَةَ ؟ ، وَإِنْ كانت لمثنى ، فَتَحَتْ ، ورددت ^(٩) ضميرَ الاثنين ، مثل : هل تَخْرُجَانِ يَا هِنْدَانِ ^(١٠) ، وَيَا زِيدَانِ ؟ . ولا تدخل الخفيفةُ هَا هُنَا ، لَنَلَّا يجمع بين ساكنين على غير الشرط .

وإِنْ كان لجماعةٍ رجال ، ضَمَمَتْ وحذفت واوُ الجمعِ ؛ لالتقاء الساكنين مع نقصان المدِّ ، نحو : هل تَخْرُجُنْ يَا زِيدُونَ ؟ ، وهل تَخْرُجُنْ يَا هَؤُلَاءِ ؟ .

(١) م : معه .

(٢) م : حروف .

(٣) من الأفعال الماضية : سقط من م .

(٤) فاطر : آية ٥٤ .

(٥) ظ : فيسكن ما قبلها مثل .

(٦) ويأكلن : ليس في ظ .

(٧) م : يارجل ، وليس (يا) في ظ .

(٨) م : وإن كانت لمؤنث .

(٩) م : وردد ، تحريف .

(١٠) ظ : ياهندات .

وإن كان الفعل لجماعة نساء ، زدت الفأ بين النونات^(١) ، كراهية الجمع بينها ،
فقلت : هل تخرجنان يا هندات ؟ ، ولا تقع الخفيفة ها هنا ، لنلا يجتمع ساكنان على غير^(٢)
الشرط ، فقد صارت الخفيفة تدخل في^(٣) كل موضع تدخل^(٤) فيه الشديدة ، إلا مع فعل
الاثنتين ، ومع فعل جماعة النساء ، وصار الفعل المستقبل في جميعها مبنياً على ما ذكر .
وما عدا هذا فالفعل المستقبل فيه معرب ، وإنما وجب له الإعراب^(٥) من حيث
ضارع الأسماء ، لأنه يُنقل من العموم الى الخصوص بالحرف كالأسماء ، ولأن لام
الابتداء تدخل عليه ، كما تدخل على الأسماء ، فإذا ثبت^(٦) [١١ ظ] أنه معرب ، فهو
مرفوع أبداً ، ما لم يكن معه ناصب ، ولا جازم ، وإنما وجب له الرفع ، لعلته معنوية ،
من قبل أنه يقع موقع الأسماء ، فإذا قلت : زيد يقوم ، ورأيت رجلاً يقوم ، ومررت برجل
يقوم ، فهو في هذا كله ، وما يجري مجراة ، واقع موقع الاسم . فإن كان معه ناصب من
الحروف التسعة ، كان منصوباً ، وإن كان معه جازم من الحروف الخمسة ، وما حمل
عليها ، كان مجزوماً ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

وأفرد أبو القاسم له^(٧) أبواباً في النصف الثاني ، من هذا الكتاب^(٨) وسنقصي
الكلام على العلل والتقسيم هناك ، إن شاء الله .

فأما قول أبي القاسم : (كي ، وكلا ، ولكي ، ولكلا ، ولام كي ، ولام الجحد ...)^(٩) .
فكلمة تكرير وتطويل ، والأصل (كي)^(١٠) ، وإنما دخلت (لا) لمعناها ، وكذلك قوله : لم ،

(١) ظ : النونين .

(٢) جاء في هامش م : (فعل الحال لا تدخل عليه العوامل الأصلية ولا يؤمر ولا ينهى وخص هو
والمستقبل بالرفع لأن فعل الحال ... لا يعمل إلا الرفع) .

(٣) في : ساقطة من م .

(٤) م : دخلت .

(٥) م : الاعراب له .

(٦) ظ : اثبت .

(٧) م : له أبو القاسم .

(٨) من هذا الكتاب : زيادة من م ، ينظر : الجمل ص ٣٥٦ .

(٩) الجمل ص ٧ .

(١٠) ظ : لكي ، تحريف .

وَالْمَ، وَلَمَّا، وَأَلَمَّا. الأَصْلُ هو (لَمَّ) و(لَمَّا)، ودخلت أَلِفُ الاستفهام لمعناها .
 وقوله أيضاً في الأسماء التي تجازى بها (كَيْفَمَا) تَسَامَحٌ، لَأَنَّ البصريين
 لا يجازون بـ (كَيْفَ)، ولا بـ (كَيْفَمَا)، وإنما يُجَيِّزُ ذلك طائفة من الكوفيين وليس بصحيح .
 فنقول على أصل البصريين : كَيْفَ تَفْعَلُ أَفْعَلُ ، بالرفع ، وبالجزم عند الكوفيين^(١) ،
 وإنما لم يجز الجزم بها عندهم ، من قِبَلِ أنها سُؤالٌ عن حال ، والشرط إنما هو إيهام
 المشروط ، وقد يكون للشيء حال لا يمكن أن يكون غيره عليها^(٢) .

بَابُ التَّنْيَةِ^(٣)

التَّنْيَةُ : ضَمُّ شَيْءٍ إِلَى مِثْلِهِ ، والغرض بها الاختصار ، وأصلها العطف ، يدل^(٤)
 على ذلك ، أَنَّ الشاعر إذا اضطر ، عَاوَدَ الأَصْلَ ، قال الشاعر^(٥) :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالْفَكِّ فَارَةً مَسْكٌ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

أَرَادَ أَنْ يَقُولَ : كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّيْهَا ، فلم يَتَزَنَّ لَهُ ، فعَاوَدَ الأَصْلَ .

والتَّنْيَةُ على ثلاثة [١١ و] أضرب : تَنْيَةٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وعليه أكثر الكلام ،
 وتَنْيَةٌ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وهو قليل ، مثل : العُمَرَيْنِ ، والقَمَرَيْنِ ، وتَنْيَةٌ فِي الْمَعْنَى
 دُونَ اللَّفْظِ . وهو^(٦) كُلُّ مَا كَانَ فِي الْحَدِّ مِنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وأريد للتَّنْيَةِ ، وهو مضاف إلى
 مثنى ، فإنه يكون بلفظ الجمع ، مثل : أعجبنى وجوهكما ، وسَرَّنِي طيِّبَةُ قلوبكما ، قال الله
 سبحانه : (إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)^(٧) . ويجوز من بعد ذلك ، وجهان آخران :
 التَّنْيَةُ وَالْإِفْرَادُ ، فمن تَنَّى ، فهو الأَصْلُ ، ومن أَفْرَدَ ، فلأنه قد فهِم^(٨) المعنى .

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢٠٥ .

(٢) ظ : عليه .

(٣) الجمل ص ٩ .

(٤) م : يدلك .

(٥) الشاعر : ليس في م . والرجز لمنظور بن مرشد الأسدي ، ورد في اصلاح المنطق ٧ ، والخزانة
 ٧ / ٤٦٢ و ٤٦٩ ، والمسك : نوع من الطيب .

(٦) م : وذلك .

(٧) التحريم : آية ٤ .

(٨) م : أفهم .

والنشبة المنقلبة التي يسلم فيها الواحد تختص بالأسماء المعربة، مثل قولك :
مسلمان، وقاضيان، وفتيان. فأما اللذان، واللّتان، وهذان، وهاتان، فليست بنشبة
صناعية؛ لأنها^(١) لم يسلم فيها واحدا، وإنما هذه^(٢) صيغ صيغت للنشبة، وقد ذهب
قوم من الكوفيين^(٣) إلى أنها نشبة حقيقية، ولو كانت كذلك^(٤) لسلم فيها الواحد، ولكانت
تتكرر معرفتها، وتتعرف نكرتها، وفي بطلان ذلك دليل على صحة خلافه.

ومن الأسماء المعربة، ما لا يجوز تشبثها، مثل المصادر، وأسماء الأجناس إذا
لم تختلف أنواعها. و(أفعل) إذا كان بمعنى المفاضلة، لم يجر أن يشي، ولا أن^(٥) يجمع
والعلة في ذلك، أن معنى قولنا: زيد أفضل من عمرو، أي، يزيد فضله على فضل
عمرو، ولما تضمن معنى الفضل منع من النشبة^(٦).

وكُلُّ اسم علم يشي، مثل: زيد وعمرو، فإنه يلحقه من أوله ألف ولام، غالباً،
ليكون الألف واللام عوضاً من سلب التعريف.

فإن كن المشي نكرة، كنت مخيراً في الحاق النشبة الألف واللام^(٧)، وتركبهما،
فهذه أصول النشبة:

فأما إعرابها، فكما قال أبو القاسم: يكون في الرفع بالألف، وفي النصب والجرّ
بالياء المفتوح ما قبلها، والنصب محمول على الجرّ^(٨).

وفي الألف ثلاث [١٢ ظ] علامات: علامة الرفع، وعلامة النشبة، وحرف
الإعراب. وكذلك الياء في النصب والجرّ، والنون في جميع ذلك، كالعوض من الحركة،

(١) ظ: لأنه.

(٢) هذه: ليس في ظ.

(٣) ينظر: الانصاف المسألة ٩٥.

(٤) ظ: ولو كان ذلك.

(٥) أن: ليس في ظ.

(٦) العبارة من (والعلة) إلى (النشبة) ليس في م.

(٧) النشبة: ساقطة من ظ.

(٨) ينظر: الجمل ص ٣.

والتتوين اللذين كانا في الواحد . ولذلك تسقط في (١) الإضافة أبداً ، كما يسقط التتوين من الواحد المضاف .

وأصل النون السكون ، كالتتوين ، وإنما حركت لالتقاء الساكنين ، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، لأن الأصل في كل ساكنين إذا (٢) التقيا أن يحرك أحدهما بالكسر . فمتى كان الساكنان في (٣) كلمتين ، حرك الأول منهما بالكسر ، مثل : لم آمن ، اغتيال الرجال ، ولم أقم البارحة ، ولم أضرب الرجل ، ومثله : اضرب اضرباً ، وأخرج أخرج .

وقد أجازوا في هذا الضم اتباعاً لضم الثالث من الفعل الثاني ، وقد قرئ بالأمرين جميعاً ، (قُلْ انظُرُوا) (٤) و (قُلْ انظُرُوا) بالكسر والضم (٥) ، فإن كان الساكنان من كلمة واحدة حرك الثاني منهما ، مثل : أين ، وكيف ، ومَنْذُ ، فتارة يأتي مفتوحاً إذا كان الساكن الأول ياءً ، أو مضاعفاً ؛ طلباً للخفة ، وتارة يأتي مضموماً ، إذا كان ما قبله مضموماً ، طلباً للإتباع ، مثل : مَنْذُ ، وشُدْ (٦) ، وتارة : يأتي مكسوراً على الأصل ، مثل قولك : الزيدان ، والعمران ، ومن هنا جازت الأوجه الثلاثة في قولك : مَنْذُ ، ومَنْذُ ، ومَنْذُ ، وزَرْدُ ، وزَرْدُ ، وزَرْدُ .

باب الجنع (٧)

الجمع : ضم شيء إلى أكثر منه ، وإنما أتى به أيضاً للاختصار ، وهو على ضربين : جمع تكسير ، وجمع سلامة .

-
- (١) ظ : من .
 (٢) إذا : ليس في ظ .
 (٣) ظ : من .
 (٤) يونس : آية ١٠١ . ضموا الساكن حيث حركوه ، كما ضموا الألف في الابتداء ، وقد قرأ حفص بكسر اللام من (قل) على أصل التقاء الساكنين . ينظر : الكتاب ٢/٢٧٥ .
 (٥) بالكسر والضم : ليس في ظ .
 (٦) مد وشد : ساقطة من م .
 (٧) الجمل ص ٩ .

فجمعُ التَّكْسِيرِ : هو (١) ما تَغَيَّرَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ ، وذلك مأخوذ من تَكْسِيرِ الْآتِيَةِ ، وهو اخْتِلَافُ أَجْزَائِهَا وَتَغْيِيرُهَا ، وهذا [١٢ و] التَّغْيِيرُ ، لا يَخْلُو من ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : إمَّا تَغْيِيرُ بَزِيَادَةِ حَرْفٍ ، وإمَّا بِنَقْصَانِ حَرْفٍ ، وإمَّا بِاخْتِلَافِ حَرَكَةٍ . فالزِّيَادَةُ : مِثْلُ : فُلْسٌ ، وَأَفْلُسٌ ، وَقَلَمٌ ، وَأَقْلَامٌ ، وَبَيْتٌ ، وَأَبْيَاتٌ ، وَالنَّقْصَانُ ، مِثْلُ : حِمَارٍ ، وَحُمُرٍ ، وَكِتَابٍ ، وَكُتُبٍ ، وَرَغِيفٍ ، وَرُغْفٍ ، وَخُفٍ ، وَخُفٍّ ، مِثْلُ : أَسَدٍ ، وَأُسْدٍ ، وَوَتْنٍ ، وَوَتْنٍ ، وَكُلُّهُ إِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ ، كَالْأَحَادِ ، لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهَا ، وَلَهُ بَابٌ يَسْتَقْصِي فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وجمع السلامة : هو ما سَلِمَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ ، وَلَهُ شُرُوطٌ ، وَهِيَ (٢) : أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا عِلْمًا ، يَعْقِلُ ، أَوْ يَكُونَ مِنْ صِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ مَنَزَلٌ مِنْزِلَةُ الْجَارِي ، مِثْلُ قَوْلِكَ : الزَّيْدُونَ ، وَالْعَمْرُونَ ، وَالْمُسْلِمُونَ ، وَالصَّالِحُونَ ، فَغْنَى هَذَا الْأَصْلِ ، لَا يَجُوزُ : الرَّجُلُونَ وَالْغُلَامُونَ ، لِأَنَّهُ لَمْ تَجْمَعْ فِيهِ الشَّرَاطُ ، وَكَذَلِكَ ، لَا يَجُوزُ : الْهِنْدُونَ ، وَلَا الطَّلْحُونَ ، وَالذُّوَابُ رَافِضُونَ ، لِعَدَمِ الشَّرَاطِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (٣) : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (٤) فَإِنَّمَا جَارَ جَمْعُهُ جَمْعَ سَلَامَةٍ (٥) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْقِلُ (٦) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمَّا وَصَفَيْنَ (٧) بِالسُّجُودِ ، تَنَزَّلْنَ مِنْزِلَةً مَنْ يَعْقِلُ ، فَجُمِعْنَ (٨) جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (٩) ، وَلَمَّا أُنْزِلَهُمَا مِنْزِلَةً مَنْ يَعْقِلُ ، مِنْ حَيْثُ خَاطِبُهُمَا وَأُجَابَتَا (١٠) . جَاءَتَا عَلَى جَمْعِ مَنْ يَعْقِلُ ، وَقِيلَ إِنَّ التَّقْدِيرَ : أَتَيْنَا بِمَنْ فِينَا طَائِعِينَ . وَالْعَرَبُ

(١) هو : ساقط من م .

(٢) م : شرائط وهو .

(٣) م : قول الله سبحانه . وفي هامشها : حاكيا عن يوسف عليه السلام .

(٤) يوسف : آية ٤ .

(٥) م : السلامة .

(٦) ظ : يعقل .

(٧) م : أنهن لما وصفن .

(٨) ظ : فجمع .

(٩) فصلت : آية ١١ . وسقط من ظ : قالتا .

(١٠) م : فاجابتاها .

إذا جمعت بين من يَعْقِلُ، وما لَا يَعْقِلُ^(١) غَلَبَتْ مَنْ يَعْقِلُ، مثل: الرجلُ والجمالُ والحمارُ خارجون^(٢).

وكذلك إذا اجتمع المذكر والمؤنث غَلَبَتْ المذكر، مثل: زيدٌ وهندٌ وفاطمةٌ سائرون، ولا عليك أن لا يكون في ألف مؤنثٍ فما زاد، إلا مذكرٌ واحدٌ، فإن التغليب له.

فأما قولهم: عشرون، وثلاثون، وأربعون إلى [١٣ ظ] التسعين، فليس بجمع سلامة، يدلُّ على ذلك، كسرُ العين من عَشْرِينَ، وإنما هو اسم للعدد، يشبه جمع السلامة من جهة اللفظ.

وكذلك قولهم: قَتَسَرُونَ، وفَلَسَطُونَ^(٣)، فليس بجمع سلامة، وإنما هي مسمأة بهذا اللفظ على طريق الحكاية، فعلى هذا تقول: هذه فِلَسْطُونَ ودخلت فِلَسْطِينَ، فيكون إعرابه بالحروف، حكاية للجمع.

ومنيهم من يجعل النونَ معربة، فيكون ما قبل النون (ياء) على كُلِّ حالٍ، تقول: هذه فِلَسْطِينَ، ودخلت فِلَسْطِينَ، ومررت بفِلَسْطِينَ، فثبت من هذا كله، أن جمع التكسير، إعرابه بالحركات، وجمع السلامة للمذكر، إعرابه بالحروف.

وفي^(٤) جمع السلامة للمؤنث، إعرابه بالحركات، تَضُمُ تَأْوِده في الرفع، وتكسر في النصب والجرّ، مثل: جاءني الهنداتُ، والصالحاتُ، ورأيت الهنداتِ والصالحاتِ، وكذلك الجرّ.

وجملة جمع السلامة في المؤنث على أربعة^(٥) أقسام: مؤنثُ بَاءٍ، مثل: مسلمةٌ، وقائمةٌ، فهذا إذا جُمع بالألف والتاء، حذفت التاء الأولى منه لئلا يجمع بين علامتي تأنيث بلفظ واحدٍ. فأصلُ مسلماتٍ، مسلمتاتٍ، وخصت الأولى بالحذف دون الثانية؛ لأنها تدلُّ

(١) ظ: وبين من لا يعقل. والأصوب ما أثبتته.

(٢) ظ: الجمل والجمال والحمار خارجون.

(٣) أسماء أمكنة ينظر: معجم البلدان ٥ / ٤٠٣، ٢٧٤.

(٤) ظ: وهي.

(٥) فوقها في م: ثلاثة خ. إشارة إلى أنه في نسخة.

على معنى واحد فَضَعْتُ . والثانية نَدَلُ على معنيين فَقَوَّيْتُ .

وما كان على وزن ^(١) (فَعْلَة) صحيح العين اسماً ، مثل : قَصَّعَة ، وَجَفَنَة ، فإنه يجمع على (فَعَلَات) ، بتحريك العين ، مثل : جَفَنَات ، وَقَصَّعَات ، وَضَرَبَاتٍ وَدَفَعَات ، ولو كان صفة ، مثل : ضَخْمَة ، وَخَذَلَة ^(٢) ، وَصَعْبَة ، وَفَدَمَة ^(٣) ، لسكنت العين ، فرقاً بين الأسماء والصفات .

وكذلك ^(٤) المعتلُّ العينِ بالواو ، والياء ، والمضاعفُ يجري هذا المجرى في السكون كراهةً للحركة على حروف العلة والمضاعف ، وذلك مثل : عَوْرَة ، وَبَيْضَة ، [١٣ و] وَسَلَّةٌ ، ونحو ذلك .

وما كان بوزن (فَعْلَة) صحيحاً أيضاً ، مثل : سِدْرَة ، وَكِسْرَة ، جاز فيه ثلاثة أوجهٍ : كسر العين إتياعاً لما قبلها ، وفتحها ، وتسكينها تخفيفاً ، مثل : كِسَرَات ، وَكِسَرَات ، وَكِسَرَات .

وكذلك ما كان بوزن (فَعْلَة) صحيحاً ، جاز فيه الأوجه الثلاثة : الضمُّ إتياعاً ، والفتح ، والتكسين ^(٥) تخفيفاً ، مثل : جُمُعَة ، وَجُمُعَات ، وَجُمُعَاتٍ ^(٦) . وما كان من جمع ذلك ، معتلُّ العين ^(٧) ، فليس إلا السكون ، مثل : كُورَات ، ومؤنث بالفتح مقصورة ، مثل : حُبْلَى ، وَغَضَبَى ، وذكرى ، فهذا إذا جُمِعَ قلبت الألف منه ياءً ، فتقول : حُبْلِيَّات ، وسكريات ، وذكريات . ومؤنث بالفتح ممدودة ، مثل : صحراء ، وَخَنَفَسَاء ، وَطَرْفَاء ، فيذه ثقلُ همزته واواً ، على كلِّ حال ، فتقول : صحراوات ، وَخَنَفَسَاوَات ، وَطَرْفَاوَات . ولا تفعل ^(٨) مثل هذا في الصفات ، مثل : بِيضَاء ، وَخَضِرَاء ، وَحَمْرَاء ، لأنَّ مُذَكَّرَ

(١) م : وما كان بوزن .

(٢) الخذلة : المرأة الغليظة الساق ، وجمعها خذال ، اللسان : خذل .

(٣) القدم : العي عن الكلام ، وقلة الفهم جمعه فدام ، اللسان : قدم .

(٤) ظ : وبذلك .

(٥) م : والسكون .

(٦) وجمعات وجمعات : ساقطة من ظ .

(٧) م : معتلاً من جهة العين .

(٨) ظ : وتفعل .

هذا لا يجمع بالواو والنون ، فكذلك^(١) مؤنثه ، لا يجمع بالالف والتاء ، فإن قيل : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) : (لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ وَاتِ صَدَقَةٌ)^(٣) ، قيل : هذا جعله النبي صلى الله عليه وسلم^(٤) اسماً للبقول ، وإنما لم يجمع مذكره بالواو والنون ؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل . والله الموفق^(٥) .

بَابُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ^(٦)

الفاعلُ : هو ما أُرْتَفِعَ بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، الْمَقْدَّمُ عَلَيْهِ ، سواء كان فاعلاً في الحقيقة ، أو لم يكن فاعلاً^(٧) ، مثل : قَامَ فُلَانٌ ، وما قَامَ زَيْدٌ ، وهل قَامَ زَيْدٌ^(٨) ؟ وليَقُمْ زَيْدٌ^(٩) .

والمفعول : هو ما أُنْتَصَبَ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ ، سواء وقع به الفعل في الحقيقة ، أو لم يقع ، مثل : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وهل ضَرَبْتُ زَيْدًا ؟ وما ضَرَبْتُ زَيْدًا^(١٠) .

[١٤ ظ] والفاعل لا يخلو من ثلاثة أقسام : إمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، مثل : قَامَ زَيْدٌ ، وَخَرَجَ عَمْرُو ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وهو ما لم يُسَمَّ فاعله ، من نحو : أَكَلَ الْخُبْزُ ، وَشَرِبَ الْمَاءُ .

وإمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وهو كُلُّ فاعِلٍ كَانَ مضافاً إِلَيْهِ مُضَدَّرًا ، أو دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ^(١١) ، مثل قولك : قِيَامُ زَيْدٍ حَسَنٌ ، وَخُرُوجُ

(١) م : وكذلك .

(٢) ظ : عليه السلام .

(٣) ينظر : السنن الكبرى للبيهقي ١٢٩/٤ ، وسنن الدار قطني ٩٧/٢ ، ٩٨ ، والجامع الصغير للسيوطي ١٢٧/٢ .

(٤) م : عليه السلام .

(٥) والله الموفق : ليس في م .

(٦) الجمل ص ١٠ .

(٧) فاعلاً : ساقطة من م .

(٨) م : فلان .

(٩) ظ : خلاف .

(١٠) م : وما ضربت زيدا ، وهل ضربت زيدا .

(١١) م : حرف جر .

بكر قريب، وما جاءني من أحد، (وكفى بالله حسيباً) ^(١)، وعلى هذا الأصل يكون المفعول به ^(٢) على ثلاثة أقسام ^(٣) : مفعول في اللفظ والمعنى ، مثل : ضربت زيدا ، ومفعول في اللفظ دون المعنى ، وهو كل ما جاء منصوباً ، في باب المفاعلة ، من نحو : ضارب زيد عمراً ، وقاتل بكر بشراً ، فالمنصوب مرفوع في المعنى ، لأن المفاعلة تكون من اثنين ، يفعل كل واحد منهما بصاحبه ، مثل ما يفعل به الآخر ، ألا ترى أنك تقول : تضارب زيد وعمرو ، وتقاتل بكر وبشر ^(٤) ، فترفعهما ، وكل ما أضيف إليه اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال ، فهو مفعول في المعنى ، مثل : أنت ضارب زيد الساعة ، ومكلم عمرو غداً .

ومرتبة الفعل أن يكون أولاً ؛ لأنه عامل في الفاعل الرفع ، وفي المفعول النصب ، ولذلك بدأ به أبو القاسم رحمه الله ، فقال : (قام زيد ، وضرب زيد عمراً) ^(٥) .

ومرتبة المفعول ، أن يكون آخراً ؛ لأنه فضلة في الكلام يأتي بعد النمام ، ومرتبة الفاعل ، أن يكون وسطاً ، لأنه لما ثبت للفعل التقدم ، لكونه عاملاً ، وثبت للمفعول التأخير ، لكونه فضلة ، لم يبق للفاعل إلا أن يكون وسطاً ، فإذا رأيت مفعولاً قد وسط ، أو قدم على الفعل ، فإنه إنما فعل ذلك لمعنى ، إما للتبني على شيء ، مثل : (إياك [أو] نعبد) ^(٦) ، قَدَّمَ تَبَيُّناً عَلَى عِظَمِ قَدْرِ الْمَعْبُودِ ، تَعَالَى خُلُوقاً كَبِيراً .

قال سيبويه عقيب ذكر المفعول : (يقدّمون في كلامهم ، ما هم ببيانه أهم وأعنى) ^(٧) وإما ^(٨) لضرب من المشاكلة ، مثل : أنا زيدا أخطب ، وعمراً أكتب ، وفي كتاب الله عز وجل من ذلك كثير .

(١) الاحزاب : آية ٢٩ .

(٢) به : ساقطة من م .

(٣) م : اضرب .

(٤) ظ : بشر وبكر .

(٥) الجمل ص ١٠ .

(٦) الحمد : آية ٥ ، الاحزاب : آية ٢٩ .

(٧) الكتاب ١ / ١٥ .

(٨) ظ : إما ، من دون واو ، تحريف .

وإما لأجل^(١) اضممار . وسيأتي بيان ذلك .

وجملته أنه متى ما تقدم الظاهر على ما اتصل به المضمرة لفظاً ومعنى ، كان أجود شيء ، وأقيسه ، مثل : ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ ، ودَخَلَ عَمْرُو دَارَهُ .

ومتى ما^(٢) تقدم المضمرة على المظهر لفظاً ومعنى ، لم يجز ذلك ، مثل : ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا ، ومتى ما تقدم في اللفظ دون المعنى ، جاز ، مثل : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ، وكذلك إذا تأخر في اللفظ دون المعنى ، مثل : ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامَهُ ، فعلى هذا أورد أبو القاسم الآيات من كتاب الله عز وجل^(٣) ، وهي : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ)^(٤) ، إِنَّمَا جازت لأجل اللفظ ، وهو تقدم الظاهر في اللفظ ، ولو رجع المفعول إلى مرتبته أخيراً ، لم يجز ، مثل : وَإِذِ ابْتَلَىٰ رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ ؛ لأنه قد تقدم في اللفظ والمعنى ، وكذلك الآية الأخرى التي ذكرها : (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا)^(٥) ، جازت لأجل تقدم الظاهر على المضمرة في اللفظ^(٦) ، ولو عاد كل شيء إلى مرتبته ، لم يجز .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومِيهَا وَلَا دِمَائُهَا)^(٨) ، فليس من هاتين المسألتين ، لأن الضمير يرجع إلى (الْبَدَنِ)^(٧) ، التي قد جرى ذكرها قبل هذه الآية ، فعلى هذا ، يجوز في القياس ، لا في القرآن ، تقديم اللحوم ، وأن^(٩) تقول : لَنْ يَنَالَ لُحُومِيهَا أَلَمْ .

(١) م : من أجل .

(٢) ما : ساقطة من م .

(٣) ينظر : الجمل ص ١١ . (٤) الْإِسْرَى : آية ١٥٤

(٥) الانعام : آية ١٥٨ .

(٦) م : تقدم الظاهر في اللفظ دون المعنى .

(٧) الحج : آية ٢٧ .

(٨) الحج : آية ٢٦ من قوله تعالى (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله) .

(٩) م : بأن .

وهذا (١) كله من التقديم والتأخير ، فإنَّما (٢) يجوز فيما يتبين إعرابه ، ويعرف (٣) معناه . فأما إذا لم يتبين الإعراب (٤) ، ولم يعرف المعنى ، فليس إلا الترتيب ، مثل : ضَرَبَ موسى عيسى ، وخاطَبَ الفتى المولى [١٥ ظ] ، وغلبَ هذا هذا .
فإنَّ ثَمَّ ذلك أوجع ، جاز التقديم والتأخير في المفعول (٥) . وعلى هذا يجوز (٦) : ضَرَبَ موسى الحُبلى ، وضَرَبَ الحُبلى موسى ، وكذلك : أَكَلَ عيسى الكمثرى (٧) ، وأَكَلَ الكمثرى عيسى (٨) .

ومنى كان الفاعل مذكراً كان الفعل مذكراً ، فإنَّ (٩) كان مؤنثاً ، نُظِرَ ، فإنَّ كان تَأْنِيْثُهُ حَقِيقاً ممَّا له فَرَجٌ ولم يقع فَصْلٌ بين الفعل والفاعل ، كان الفعل مؤنثاً لا غير ، مثل : قَامَتْ جَمَلٌ ، وخرجتْ هُنَا (١٠) ، وإنَّ كان التَأْنِيْثُ غير حَقِيقٍ ، مثل : الدارُ ، والنارُ ، جاز أبدأ وجهان : تذكير الفعل وتأنيثه ، مثل : اتسعت الدارُ ، واتسع الدارُ ، وكلما وقع فَصْلٌ بظرف ، أو غيره ، حَسَنَ التذكير ، مثل : اتَّسَعَ - اليوم - الدارُ ، فإنَّ (١١) تأخَّرَ الفعل في هذا كله كان التَأْنِيْثُ ، لا غير ، مثل قولك : الدارُ اتسعتْ ، والنارُ اضطربتْ ؛ لأنَّ في الفعل فاعلاً مضمرأ قد أَخْطَطَ به ، لا يمكن أن يقع بينهما مفعول يتصور أنَّه سَدَّ مَدَّ علامة التَأْنِيْثِ .

وكلُّ جمع من جموع التَّكْسِيرِ ، لمذكر كان ، أو لمؤنث حَقِيقٍ ، أو غير حَقِيقٍ ، فبُذِئَ

-
- (١) م : فهذا .
(٢) م : إنما ، من دون فاء .
(٣) م : أو عرف .
(٤) م : وإذا لم يتبين إعرابه .
(٥) في هامش م عبارة مرتبكة تقرأ (فعلى هذا تقول : ضرب موسى الحيتان وضرب الحيتين موسى) .
(٦) ظ : تقول .
(٧) م : كمثرى . في الموضعين .
(٨) هذه الامثلة ليست على التثنية والجمع كما ذهب المؤلف .
(٩) م : وإن .
(١٠) م : قامت هنـ وخرجت جمل .
(١١) م : وإن .

يجوز تأنيث فعله ، وتذكيره ، مثل : قال الرجال ، وقالت الرجال ، ونطق الأعراب^(١) ، ونطقت الأعراب ، وقال النساء ، وقالت النساء ، وأتسع الدور ، وأتسعت الدور . فمن ذكرَ قدرَ حذفَ مضافٍ مذكر ، ومن أنثَ ، قدرَ حذفَ مضافٍ مؤنث ، فتقدير : قالت الرجال ، قالت جماعة الرجال ، وتقدير : قال النساء ، قال جمع النساء ، فإن كان الجمع علماً^(٢) لمذكر ، كان تذكيره أحسن ؛ لأنه جارٍ على واحد ، مثل : قال الزيدون ، هو أحسن من التأنيث ، وإن كان لمؤنث ، كان الأحسن التأنيث ، لأنه جارٍ على واحد في السلامة ، مثل : قالت الهندات .

ومتى أشكل من [١٥ و] المؤنث الذي ليس بحقيقي شيء ، فإنه يعرف بأحد أربعة أشياء : بتصغيره إن كان ثلاثياً ، مثل : شمس ، ونار ، ودار ، وبالإشارة إليه ، وبوصفه^(٣) وبالإخبار^(٤) عنه ، ومتى أشكل شيء من الفاعل والمفعول ، فلم يعلم أيهما المفعول من الفاعل ، مثل : أمكن الغواص الغوص ، ووسع الرجل المنزل والموضع^(٥) ، فإنه يرد إلى الضمير ، فمضى^(٦) صلح مكانه (ني)^(٧) كان مفعولاً ، ومن ها هنا قال أبو القاسم في آخر الباب : (ما دعا زيداً إلى الخروج)^(٨) ، بنصب (زيد) ، لأنه يصلح مكان (زيد) : ما دعاني^(٩) إلى الخروج ، ولو قلت : ما دعا زيداً إلى الخروج ، بالرفع^(١٠) ، لجاز على معنى آخر ، وهو أن يكون (ما) نفيًا ، لا موضع لهما من الإعراب ، ومفعول (دعا) محذوف ، تقديره : ما دعا زيداً أحداً إلى الخروج ، وليس كذلك النصب ، لأن الكلام استفهام ، ولا حذف معه ، لكن فيه اضممار فاعل .

(١) م : ونطق الاعراب .

(٢) ظ : مسلماً ، تحريف .

(٣) م : وصفه .

(٤) ظ : بالاخبار . من دون واو ، تحريف .

(٥) والموضع : ساقط من م .

(٦) م : فيما .

(٧) ني : ساقط من متن (ظ) ومصحح بالهامش بلفظ (نون) .

(٨) الجمل ص ١٢ .

(٩) ظ : ما دعاني ، تحريف .

(١٠) بالرفع : ليس في ظ .

ثم قال : (وتقول : ما كره أخوك من الخروج) ^(١) ، ترفع الأخ ، لأنَّ التاء التي هي ضمير الفاعل ، تحسن مكانه ، ولو نصبت (الأخ) ما كان كلاماً مستقيماً في المعنى .
ومن أصول هذا الباب : أنه متى كان الفعل مقدماً ، كان موحداً أبداً ، سواء كان فاعله موحداً ، أو منثى ، أو مجموعاً ، لأنَّ تثنية الفاعل وجمعه أشتت عن الحاق علامة في الفعل ، فلذلك لا يحسن : خرجوا الناس ، ولا : قاموا الزيدون ، فإن كان الفعل مؤخراً لم يكن بُدُّ من ذلك ؛ لأنَّ الفعل لابدُّ له من فاعل ، والذي كان فاعلاً ، قد صار بتقديمه مبتدأ ، فلو أفردناه بـ (الفعل) ، وقلنا ^(٢) : الزيدون قام ، لجاز أن يتوهم أنك تريد ^(٣) شيئاً من سببهم . ألا ترى أنه يجوز أن تقول : الزيدون قام سيدهم ، فترفع به ظاهراً ، وليس كذلك مع الفعل إذا تقدم .

[١٦ ظ] فإن قيل ، فقد قال الله سبحانه : (ثم عموا وصموا كثير منهم) ^(٤) .
قيل هذا اضمار ، لأنهم ^(٥) قد جرى ذكرهم فيما تقدم من الآيات ، وهكذا قوله سبحانه : (واسرؤوا النجوى الذين ظلموا) ^(٦) فـ (كثير ، والذين) ، على هذا في موضع البدل .
فإن قيل ، فقد حكى عن العرب : أكلوني البراغيث ^(٧) .

قيل هذه حكاية شاذة من وجهين : أحدهما ، مخالفتها للأصول ، وما عليه الجمهور ،
والآخر . وصف البراغيث بالأكل دون القرض ، فقوى الشذوذ فيها فلم يعتد بها ^(٨) .
نوع آخر منه ^(٩) :

(١) الجمل ص ١٢ .

(٢) ظ : فلو فردناه بالفعل قلنا .

(٣) م : أنا تريد .

(٤) المائدة : آية ٧١ .

(٥) م : لانه .

(٦) الانبياء : آية ٣ .

(٧) الكتاب ١ / ٥ .

(٨) م : بها فلم يعتد عليها .

(٩) م : نوع منه آخر .

قال أبو القاسم رحمه الله : (تقول : أعجب زيداً ما كره عمرو ؟) ^(١) ، وجملة الأمر ، أنه يستحب في هذه المسائل التي ذكرها أبو القاسم ، كلها وأشباهها ، تقديم الاسم الذي يتبين فيه الإعراب وتأخير ما يصلها ، لأن الذي يتبين فيه الإعراب يعلم به أن ما ^(٢) بقي من الكلام ، فاعل أو مفعول ، فنصب زيد في قولك : أعجب زيداً ما كره عمرو . قد دل على أن (ما) بصلتها هي فاعلة أعجب ، ولو قدمت (ما) لم يحسن ، وهو جائز ، ولو رفعت زيداً ، لم يجز ، لأن من يعقل لا يعجب ما لا يعقل ، وكذلك : كره أخوك ما أحب أبوك ، برفع ^(٣) الأخ وتقديمه على أن (ما) مفعولة ، ولو نصب الأخ ، لم يجز ^(٤) ، لأن ما لا يعقل لا يكره من يعقل .

وكذلك : أسخط عمراً ما أرضى أباك ، لا يجوز رفع (عمرو) ، إلا مع (من) وكذلك ما تقدم .

وجملة الأمر ، أن (من) لمن يعقل ، و (ما) لما لا يعقل ، أو لصفات من ^(٥) يعقل ^(٦) ، وبقي الموصولات لمن يعقل وما لا يعقل .

وهذه الموصولات ، توصل بأحد أربعة أشياء : بالفعل والفاعل ، مثل : أعجب زيداً ما كره عمرو ، وبالمبتدأ والخبر مثل : أعجب زيداً ما عمرو كرهه ، وبالشرط والجزاء مثل : أعجب [١٦ و] زيداً ما إن كرهته كرهه ، وبالظرف ، مثل : أعجب زيداً ما عندك .

(١) الجمل ص ١١ .

(٢) ظ : (ليعلم به أنه) وسقط قبله من (وتأخير) الى (الإعراب) .

(٣) م : فترفع .

(٤) م : نصبت الأخ لم يحسن .

(٥) م : ولا يحسن .

(٦) ظ : ولمن . وضرب على لفظ (الصفات) فعله . تحريف .

(٧) جاء في هامش م : قال الله تعالى حاكياً عن فرعون (وما رب العالمين ، قال رب السموات والارض ... الآيات ، فأجاب موسى عليه السلام بالصفات ، قال رب السموات والارض ، لأن الرب هو المالك والحاكم صفة ، وإنما دخلت نسبتها... وأما رب فاتها بمعنى البعض من الكل ... لا يفهم الهامش بسبب طمس التصوير .

ولابد لكل موصول من هذه الموصولات، من أحد هذه الأربعة، ولا بد في كل واحدة من هذه الصلوات من عائد يعود الى الموصول فيرتبط^(١) به؛ لأن الصلة أجنبية من الموصول، فيه يقع الارتباط، فمتى كان العائد متصلاً بفعل^(٢)، جاز إثباته وحذفه، مثل: أعجب زيداً ما كرهه عمرو، وما كرهه عمرو، وفي كتاب الله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولاً)^(٣)، يريد: بعثه الله، وفيه: (كالذي يتخبطه الشيطان من المس)^(٤)، بالإثبات. ومتى كان العائد متصلاً بحرف جر، أو باسم، لم يحسن حذفه، مثل: يعجبني الذي مررت به، والذي أنت صانعه^(٥)، لأن المضاف يبقى بلا مضاف إليه، وحرف الجر يبقى بلا مجرور، فإن حذفت الجار والمجرور، أخللت بالاسم^(٦)، ولا يقدم على هذا^(٧) إلا سماعاً.

ومتى كان الضمير العائد مرفوعاً، نظراً، فإن كان فاعلاً، كان مستتراً، لا يظهر في الواحد، ويظهر في النثية والجمع، مثل: يعجبني الذي قام، والَّذان قاما، والذين قاموا، ويعجبني من قام، ومن قاما، ومن قاموا، وفي كتاب الله عز وجل: (ومنهم من يستمع إليك)^(٨)، وفي موضع آخر، (ومنهم من يستمعون إليك)^(٩)، فالإفراد حملاً على لفظ (من)، والجمع حملاً على معناها، وقد يجوز الإفراد، وأنت تريد معنى النثية والجمع مراعاة، وحملاً على لفظ (من)، لأنها تلفظ

(١) ظ: يرتبط. من دون فاء.

(٢) في هاء م: وهو مفعول.

(٣) الفرقان: آية ٤١.

(٤) البقرة: آية ١٧٥.

(٥) م: ضاربه.

(٦) ظ: لا يبقى، تحريف.

(٧) بالاسم: ساقط من ظ.

(٨) ظ: هذه.

(٩) الانعام: آية ٢٥.

(١٠) يونس: آية ٤٢.

المفرد^(١)، ومن القسم الأول، قول الشاعر^(٢):

تعال فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذنب يصطليحان

ويروى: يصطليحان، ويروى: نعش^(٣). ومتى كان الضمير المرفوع مبتدأ كان
أبداً ظاهراً، ولا^(٤) يجوز حذفه، مثل: أنت الذي هو قائم، والتي هي قائمة، إلا أن
يطول الكلام، [١٧ ظ] فيجوز الحذف للطول، كما حكى سيبويه عنهم: (ما أنا بالذي
قائلٌ سوءاً)^(٥)، أراد: الذي^(٦) هو قائلٌ، وحذف للطول.

فإذا ثبت هذا، فإن هذه الموصولات وإن طالت بصلاتها وعوائدها فكلها في
موضع الاسم الواحد، فإذا قلت: يُعجبني الذي أعلمته عمراً^(٧) قائماً، فكله في موضع:
يُعجبني الرجل.

باب ما يتبع الاسم في إعرابه^(٨)

جملة التوابع خمسة: تأكيد، ونعت، وعطف بيان، وبذل، ونسق، هذا ترتيبها،
ولم يذكر صاحب الجمل عطف البيان^(٩)، لأنه يشبه النعت، وينبغي أن يفرق بينهما.

(١) جاء في هامش (م) ق ٣٥: (و) (ما) تقع على ما لا يعقل، كقولك: ما عندك؟ فنقول: ديار أو
درهم ولو قلت: زيد أو عمرو، لم يجر لأن (ما) لما لا يعقل، وأما قوله تعالى: (والسماء وما
بناها) (الشمس: آية ٥) وقوله: (أو ما ملكت أيمانكم) (النساء: آية ٣)، (ولا أنتم عابدون ما عبد
(الكافرون: آية ٣)، ففي كل واحد منها وجهان: منهم من يجعلها مصدرية احتاجت إلى تقدير
حذف مضاف، كأنه قال: والسماء وبناها، أي وصاحب بنائها، ومنهم من يجعلها بمعنى الذي،
(من) لمن يعقل، فاما قوله تعالى: (والله خلق كل دابة من ماء، فمنهم من يمشي على بطنه)
(النور: آية ٤٥)، فإنه لما وقع في الاسم عموم، يتناول من يعقل وما لا يعقل فخلق من يعقل.

(٢) هو الفرزدق: ديوانه ٢ / ٣٢٩، والكتاب ١ / ٤٠٤.

(٣) م: (ويروى نعش وهو الصحيح، ويروى يصطليحان).

(٤) م: لا. من دون واو.

(٥) الكتاب ١ / ٤٣٣. وفي م: قائل لك ...

(٦) الذي: ساقط من ظ.

(٧) م: زيداً.

(٨) الجمل ص ١٣.

(٩) ينظر: الجمل ص ١٣.

لأنَّ الفرقَ بينه وبين النعت قد وقع من حيث كان النعت بالأسماء المشتقة ، وعطف البيان بالأسماء الجامدة ، كتبيين الأسماء بالكنى ، والكنى بالأسماء ، مثل : جاء أبو عليٍّ زيدٌ ، وجاء زيدٌ أبو عليٍّ ، كأنك انعطفت على الاسم فبينته باسم آخر هو هو^(١) في المعنى .

والنسق : هو عطف الشيء على غيره بحرف ، ولكل واحدٍ من هذه الخمسة باب ، وقد بَوَّبَ صاحب الكتاب^(٢) أربعة ، وكان حقه أن يقدِّم التأكيد أولاً ، ويؤخر العطف أخيراً ، وإنما كان كذلك من قبل أن التأكيد المعنوي لا يخالف المؤكَّد ، إلا^(٣) في التسمية ، لأنه هو هو ، وحقيقته^(٤) ، والعطف يخالف المعطوف عليه ، وهو أيضاً بواسطة^(٥) ، فإذا كان التابع مع المتبوع ، كالشيء الواحد ، وجب تقديمه ، وإذا كان غيره ، وجب تأخيره . وإنما قدِّم التأكيد على النعت ، من قبل أن النعت قد يكون بالجمال ، وقدِّم [١٧ و] النعت على البدل ؛ لأن في البدل ، بدل الغلط ، وقدِّم البدل على العطف ؛ لأنه يتبع بلا واسطة .

بابُ النعت^(٦)

الغرضُ بالنعت ، تخصيصُ نكرة ، أو إزالة اشتراكٍ عارضٍ في معرفة ، أو بيانٌ بمدح أو ذم^(٧) ، لا يخلو من هذه الثلاثة .

والنعت : هو وصفُ المنعوتِ ، بمعنى فيه ، أو في شيء من سببه بالمشتقات أو ما تنزَّل منزلة المشتقات .

والمشتقات : أسماءُ الفاعلين ، والمفعولين ، من نحو : هذا الرجلُ الضاربُ ، وهذا

(١) هو : ساقطة من ظ .

(٢) يعني الزجاجي في (الجمال) ص ١٧ .

(٣) إلا : ساقطة من ظ .

(٤) ظ : وتحقيقه .

(٥) أيضاً : ليس في ظ .

(٦) الجمال ص ١٢ .

(٧) في ظ : أونستاً ومدح . وفي م : أوتاً بمدح أو ذم . وما أثبتته من حاشية (م) من نسخة أخرى .

الرجل المضروب^(١). والمنزل منزلة المشتق^(٢)، قولك : هذا ثوبٌ خمسون ذراعاً ، وقع موقع قولك : هذا ثوبٌ طويلٌ، ومثله : مررتُ برجلٍ أبي عشرة ، أي ، كثيرٌ أولاده.

وجملة الأشياء التي يُوصفُ بها ، خمسة : ما كان فعلاً لموصوف ، كآكلٍ وشاربٍ ، وضاربٍ ، وما كان حليةً لموصوف ، مثل : قصيرٍ ، وطويل^(٣) ، وأسمَرَ ، وأبيضَ ، ونحوه . وما كان صناعةً لموصوف ، كعالمٍ ، وفقيرٍ وبزازٍ ، وعطَّارٍ . وما كان نسباً الى بك ، أو رجلٍ ، أو معنى ، مثل : كوفيٍّ ، ومصريٍّ ، وحسنيٍّ ، وحسينيٍّ ، ونحويٍّ ، وسببُ هذه الأشياء الأربعة يجري مجراها في جريان النعت على المنعوت ، وارتفاع السبب بالصفة ، مثل : مررتُ برجلٍ شاربٍ أبوه ، طويلٍ أخوه ، وعالمٍ ابنه ، وكوفيٍّ عمُّه ، وإنَّما جاز ذلك من قبل أن سبب الشيء يجري مجراه ، فمن حيث كان في الصفة مُضمَّراً مرفوعاً ، يرجع على الموصوف ، فكذلك يكون السبب^(٤) مرفوعاً ، ولا بدَّ معه^(٥) من العائد ، وقد يكون السبب المذكور منصوباً أو مجروراً ، ولا بدَّ من العائد^(٥) . الخامس : ما كان وصفاً بـ (ذي) التي بمعنى صاحب ، مثل : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، وهذا لا يرفع^(٦) السبب : لأنه اسمٌ ، ليس بمشتقٍ من فعل ، فيُرفعُ كما تُرفعُ الأفعالُ ، فلا يجوز : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ [١٨ ظ] أبوه ، فإذا أردت ذلك ، فأرفعِ الكلَّ ، وأجعلهُ مبتدأ وخبراً ، وقل : مررتُ برجلٍ ذو مالٍ أبوه ، فـ (أبوه) مبتدأ ، و(ذو مالٍ) خبر مقدم عليه ، والجملة في موضع جزأ ، فتكون الجملة وصفاً .

والنكرات تختص بأن توصفَ بالجمل من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والشرط والجزاء ، وبالظرف ، فيحكم على مواضعها بإعراب الموصوف ، ولا يتبيَّن في لفظها إعراب ، ولا بدَّ فيها من عائدٍ الى الموصوف ، كما كان ذلك إذا وقعت الجملة صلاتٍ ، أو

(١) م : فالمشتقات .

(٢) م : كطويل ، وقصير .

(٣) م : السبب يكون .

(٤) معه : ساقطة من م .

(٥) من (وقد) الى (العائد) ساقط من م .

(٦) ظ : لا يدفع .

أخباراً ، أو أحوالاً .

فإذا ثبت هذا فجملة الأمر ، أن النعت تابع للمنعوت في عشرة أشياء : في رفعه ، ونصبه ، وجره ، وتعريفه ، وتذكيره ، وإفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، لا يختلف شيء من ذلك ، من قبل أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فلذلك لم تُنعت النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة ، لأن النكرة من حيث كانت شائعة ، أشبهت الجمع ، والمعرفة من حيث كانت مختصة ، أشبهت الأحاد ، فمن حيث لم يوصف الجمع بالواحد ، ولا الواحد بالجمع ، كذلك لا توصف النكرة بالمعرفة ، ولا المعرفة بالنكرة .

فصل

الأسماء في وصفها والوصف بها على أربعة أضرب : منها ما لا يوصف ، ولا يوصف به ، وهي المضمورات كلها لم توصف ، لأنها قد أشبهت الحروف ، ولم تضر إلا وقد عرفت ، فلا يجوز : نزلت عليه الكريم ، ورأيتُه الجليل ، على النعت ، ولم يوصف بها ، لأنها ليست بمشتقة ، ولا واقعة موقع المشتق ، ومنها ما يوصف ، ولا يوصف به ، وهي أسماء الأعلام^(١) كلها ، توصف لازالة الاشتراك ، ولا يوصف [١٨ و] بها ، لأنها ليست بمشتقة ، ولا واقعة موقع المشتق ، فإذا قلت : مررت بأخيك زيد قائماً ، هو بذل ، وليس بنعت .

ومنها ما يوصف به ، ولا يوصف ، وهي الجمل ، مثل : هذا رجلٌ عقله وافز ، وهذه امرأةٌ خرج أخوها^(٢) ، ومررت برجلٍ أبوه عالمٌ ، ونحوه ، يوصف بها ، لأنها تُخصَّصُ ، وفيها معنى الفعل ، ولا توصف ؛ لأنها بمنزلة الفعلِ والفاعلِ . والأفعالُ الصناعية لا تُوصفُ .

ومنها ما يوصف ، ويوصف به ، وهي ثلاثة أشياء : أسماء الإشارة ، تقول : جاءني هذا الرجلُ ، وجاءني زيدٌ هذا ، بمنزلة جاءني زيدُ المشار إليه ، والأسماءُ المضافة توصفُ ،

(١) م : الأسماء الأعلام .

(٢) م : أبوها .

ويوصف بها ، مثل : جاءني غلامٌ زيدٌ العاقلُ ، وزيدٌ صاحبُ العاقلِ ، وما فيه الألفُ واللام ، مثل : جاءني زيدٌ العاقلُ ، والرجلُ العاقلُ .

فصل

الأسماءُ المضافةُ على ضربين : منها ما يجوزُ أن يوصفَ المضافُ والمضافُ إليه ، وهو كُنْ اسمٌ مضافٌ إلى اسمٍ تحتَ ذلك الاسمِ الثاني معنى ، مثل : جاءني غلامٌ زيدٌ العاقلُ ، وإن شئتَ العاقلُ ، فإنَّ وصَفَهما جميعاً بالعاقل ، لم يجرِ أن يجمعَ بين نعتيهما ؛ لأنَّ أحدَ الاسمينِ مرفوعٌ ، والآخرُ مجرورٌ ، وإنَّما يجوزُ ذلك على أحدَ وجهين : إمَّا على القطعِ بنصبٍ ، أو رفعٍ ، وإمَّا أن يؤتى ^(١) بلغتينِ يُجرُّ أحدهما ، ويرفعُ الآخرُ ، فنقول : جاءني غلامٌ زيدٌ العاقلُ ، العاقلُ ، وكذلك إذا اختلفتِ الصفةُ ، مثل : هذا غلامٌ زيدٌ الظريفِ الكاتبُ ، وإن ^(٢) كان المضافُ إليه ، لا معنىً تحته ، لم يصحَّ وصفه ، ولم يوصفَ إلاَّ الأوَّلُ وذلك ، مثل الكُنَى من نحو : جاءني أبو بكرٍ الكاتبُ ، ولا يجوزُ الجرُّ ، وكذلك جميعُ الكُنَى ، فإنَّ لم يكن كنيةً ، ولكنَّه أبو رجلٍ اسمه بكرٌ ، جاز الجرُّ .

فصل

[١٩ ظ] الأسماءُ في حملٍ ^(١) انعتِ عليها ، على ثلاثةِ أضربٍ : أسماءٌ يجوزُ في نعتها وجهان : الحملُ على الموضعِ تارةً ، وعلى اللفظِ تارةً أخرى ^(٢) ، فمن ذلك الأسماءُ المفردةُ المناداةُ ، يجوزُ إذا وصفتَ بمفردٍ فيها ، أبداً ^(٣) وجهان ، نحو : يا زيدُ النبيُّ ، ويا زيدُ النبيُّ ، فالرفعُ ^(٤) ، حملاً على اللفظِ ، والنصبُ ، حملاً على الموضعِ . فإنَّ ^(٥) كانت الصفةُ بمضافٍ ، لم تكن إلاَّ منصوبةً ، مثل : يا زيدُ صاحبُ المالِ ، لأنَّ

(١) م : وهو .

(٢) ظ : يؤتى .

(٣) م : فإنَّ .

(٤) حمل : ساقطة من ظ .

(٥) أخرى : ليست في م .

(٦) م : بمفرد أبداً فيها .

(٧) م : الرفع ، من دون الناء .

(٨) م : وإن .

المضاف إليه ، حل محل النون ، ولو نودي ، لم يكن إلا منصوباً ، وكذلك (١) إذا وُصفَ به .

ومن ذلك أسماء الفاعلين ، إذا أُضيفت ، وهي بمعنى الحال والاستقبال ، تقول : هذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ والعاقلِ (٢) .

وكذلك المصادر المقترنة بـ (أن) والفعل ، مثل : يُعجبني بناءُ زيدٍ الدارِ (٣) العاقلِ والعاقلِ .

ومن الأسماء ما يوصف على موضعه ، دون لفظه ، وهي الأسماء التي لا تتصرف في حَرِّ الجَرِّ ، مثل : مررتُ بأحمدَ الطويلِ ، لأنه لا علة في (الطويل) تمنعه من الجرِّ ، ولو كرر في مثله من الصفات علةً ، لكان كالموصوف ، مثل : مررتُ بخبلى سوداءً ، وبسكرةٍ سوداءً ، وهذا (٤) إذا أنزلت كل واحدٍ من الموصوفين منزلة الاسم ، لأن حقيقة الصفة ، أن لا توصف ، وبما تكون الصفة على موضعه ، دون لفظه ، ما كان مبنياً متوَعِّداً في البناء ، مثل : هاتِ أسماءَ الإسارة والمبهمات (٥) ، والذي والشيء من الموصولات ، تقول : جاءني هؤلاء (٦) العقلاء ، ورأيت هؤلاء العقلاء ، ومررتُ بهؤلاء العقلاء ، فكَرَّةُ العقلاء ، كَسَرَةُ إعراب ، وكَرَّةُ هؤلاء ، كَسَرَةُ بناء .

فصل (٧)

ومن الأسماء ، أسماء يجوز في صفاتها ثلاثة أوجه : انحمل على اللفظ ، والحمل على موضع ، وبناء الصفة مع الموصوف ، وذلك يكون مع النكرات [١٩و] المفردات المبنية مع (لا) ، من نحو : لا رجلٌ ظريفاً في الدارِ ، على اللفظ ، ولا رجلٌ ظريفاً

(١) م : فكذلك .

(٢) م : الجاهل والجاهل .

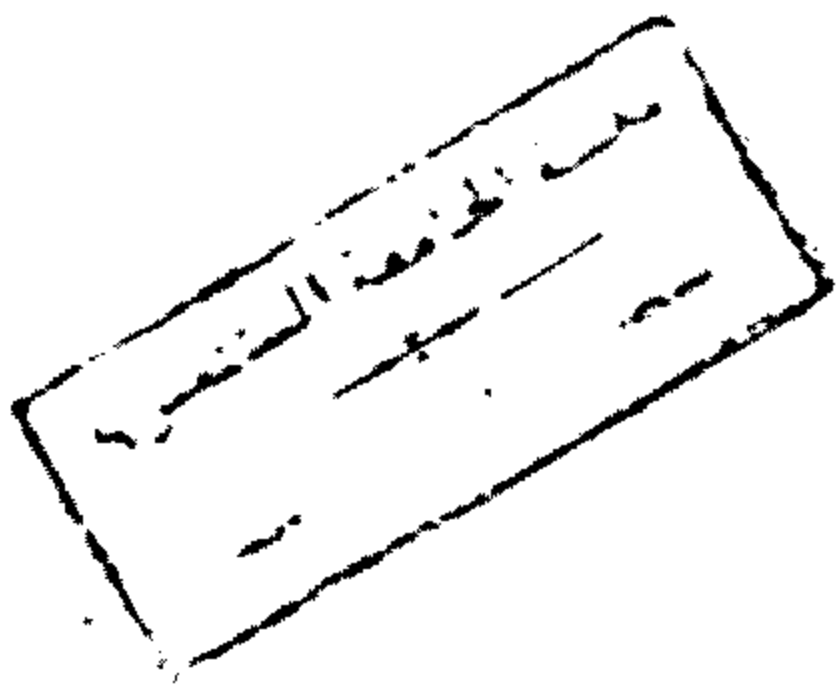
(٣) الدار : ساقطة من م .

(٤) م : هذا ، من دون واو .

(٥) م : المبهمات ، من دون واو .

(٦) كتبت (هؤلاء) في م : ما ولا ومثلها ما بعدها .

(٧) فصل : ليس في ظ .



في الدار، على الموضع، ولا رجل ظريف في الدار، على البناء؛ لأنه لما ثبت وأستقر أن اللفظ حصّة من المراعاة، وللمعنى مثل ذلك. وثبت أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، جاز لهذه القضية أن يعطى كل أصل حكمه، فعلى هذا قياس ما يجري هذا المجرى.

ولو كان عوض الصفة عطفاً^(١)، مثل: لا رجل، وأمراة، لسقط البناء، ولم يبق إلا وجهان: أحدهما، النصب، حملاً على اللفظ، والآخر، الرفع، حملاً على الموضع^(٢)، على ما تقدّم. وإنما سقط البناء، لأنه لا تجعل أربعة أشياء، كالشيء الواحد، مع ظهور حرف العطف.

وهذا الباب إنما هو مشبه باب الأعداد المركبة، من أحد عشر إلى تسعة عشر، وليس في هذا إلا اسمان، قد جعلنا اسماً واحداً، لما تضمننا معنى الحرف، فلا يكون المشبه بهما أكثر حكماً منهما. قال أبو القاسم: (وتقول: جاءني زيد الراكب، ولو قلت: جاءني زيد راكباً، لم يجز...)^(٣).

قال الشيخ^(٤): جملة الأمر، أن من الأسماء ما يجوز نعتة، وتأكيده، والبديل منه، وهي المعارف كلها، سوى المضمرات^(٥).

ومنها ما يجوز تأكيده، والبديل منه، ولا يجوز^(٦) نعتة، وهي المضمرات كلها. ومنها ما يجوز نعتة، والبديل منه، ولا يجوز تأكيده، وهي النكرات كلها، فمنها هنا، قال أبو القاسم: (إن جعلت (راكباً) بدلاً من (زيد)، جاز، قال تعالى^(٧): (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ،

(١) م: عوض الصفة عطفًا.

(٢) على الموضع: ساقطة من م.

(٣) الجمل ص ١٤.

(٤) زاد في م: أيده الله. الشيخ: ابن بابشاذ.

(٥) سوى المضمرات: ساقطة من م.

(٦) م: فلا يجوز.

(٧) ظ: قال الله سبحانه وتعالى.

ناصية كاذبة خاطئة^(١) ، فأبدل (ناصية كاذبة خاطئة) ، وهي نكرة من الأولى ، وهي معرفة^(٢) .

ثم قال : (وإن جعلته حالاً ، جاز) هذا كما قال^(٣) .

وجملة الأمر ، أن الحال من المعرفة ، أحسن من إبدال النكرة من المعرفة ، لأن من شرط الحال أن [٢٠ ظ] يكون نكرة بعد معرفة .

فإذا وجدت كذلك ، فقد جاءت على أصلها ، وليس شرط البذل ، كذلك ، لأنه يكون من المعرفة والنكرة^(٤) ، فقولك : جاء زيد ركباً ، أحسن من قولك : جاء زيد ركباً ، في قياس الإعراب ، وبينهما فرق من جهة المعنى - أيضاً - وهو أنك إذا نصبت ، كان هذا المعنى حاصلًا له ، في هذا^(٥) الحال ، وإذا رفعت ، كان هذا المعنى ثابتاً له قبل ذلك .

وكذلك إذا كان صفة لا بدلاً ، مثل : جاء زيد الراكب^(٦) ، فإن كان بدل زيد^(٧) اسم نكرة ، مثل : رجل ، كان الوصف أحسن من الحال ، مثل جاءني رجل ركباً ، ولا يحسن النصب ، لأن من شرط الحال ، أن يأتي بعد المعرفة .

وشرائط الحال ست^(٨) : أن تكون نكرة ، مشتقة ، تأتي بعد معرفة ، قد تم الكلام دونها ، مقدرة ب (في) ، منتقلة ، هذا^(٩) حقيقتها ، وإن كانت قد تخرج عن ذلك ، فلذلك كان : جاء زيد ركباً ، أجود من البذل ، ولذلك كان الوصف في قولك : هذا رجل مقبل ،

(١) العلق : آية ١٥ ، ١٦ .

(٢) الجمل ص ١٤ و ١٥ .

(٣) م : وهذا كما ذكر .

(٤) ظ : بالنكرة والمعرفة .

(٥) هذا : ليس في ظ .

(٦) ظ : راكب ، تحريف .

(٧) زيد : ساقطة من ظ .

(٨) ظ : خمس ، تحريف .

(٩) م : هذه .

أجود من الحال ، فإنَّ تَقَدَّمَ (مقبِل) على (رجل) بَطَلَ الوصفُ ، وسَقَطَ^(١) البَدَلُ ، لأنَّ الوصفَ لا يَتَقَدَّمُ على الموصوف ، والبَدَل لا يَتَقَدَّمُ على المبدل منه ، وإذا بطل عُدَّتْ الى النصب ، فقلت : هذا مُقْبِلاً رجلاً ، ولا يجوز : مُقْبِلاً هذا رجلاً ، لأنَّ الحال إذا كان العاملُ فيها معنًى ، لم يَتَقَدَّمْ على عاملها .

فصل

قال أبو القاسم : (إذا تكررت النعوتُ ، فإنَّ شئتَ أتبعَها الأولُ ، وإنَّ شئتَ قَطَعْتَها منه ...) ^(٢) .

قال الشيخ ^(٣) : وجملَةٌ ^(٤) الأمرُ ، أنَّ النعوت إذا تكررت ، جاز فيها ثلاثة أوجهٍ ، أحدها ، إتياع بعضها بعضاً بلا حرف عطف ، فنقول : مررتُ باخوتك الظرفاء الكرام العقلاء ، فالصفاتُ الثلاثُ للاسم المتقدِّم .

والثاني : مررتُ باخوتك الظرفاء ، والكرام ، والعقلاء . فالصفتان الثانيان معطوفتان على الصفة الأولى ، وليست بمعطوفة [أو] على الموصوف ، لأنها لو كانت عطفاً على الموصوف ، لكانت غيرَ د ، لأنَّ الشيء لا يعطف على نفسه ، ومن هنا اجتمعوا على أنه لا يجوزُ عطفُ الصفة على الموصوف ، لا تقول : مررتُ باخوتك ، والظرفاء ، وأنتَ تريد وصفهم .

والثالث ^(٥) : القَطْعُ ، والقَطْعُ بشيئين : بالرفع ، والنصب ، فالنصب يقتضي تقديرَ ناصب لا يظهر في اللفظ .

والرفع يقتضي تقديرَ رافع لا يظهر في اللفظ ، وأحسنُ ما كان ذلك إذا تكررت النعوت ، وكان معنى الكلام مدحاً ، أو ذمّاً ، فيقطع الأخير إيداناً وتببيهاً على المدح ، أو الذم ، فلذلك لا يقوى القطع في قولك : مررت بزيد العالم ، لأنَّه لم تتكرر النعوت ، ولا

(١) سقط : ليس في م .

(٢) الجمل ص ١٥ .

(٣) زاد في م : أيده الله .

(٤) م : جملة . من دون واو .

(٥) م : الثالث . من دون واو .

يحسن: مررتُ بزيدِ العالم^(١) الضاحكِ المتحدثِ ، لأنه لا مدحُ فيه ، ولا ذمُّ ، وإنما الغرض منه التبيين عن الموصوف ، فاجراؤده على ما قبله من إعرابه أولى به ، ومن ها هنا أنشد أبو القاسم بيتي الخرئق بنت عَنَعَةَ^(٢) :

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعْقِدَ الْأَزُرِ

ولمَّا^(٣) تَقَدَّمَ نَعَتْ قَدْ طَالَ بصلته وفيه مدحٌ ، قُطِعَ قَنْصَبُ^(٤) (النازلين) باضممار (أعني) ، ورفع الطَّيِّبِينَ باضممار (هم) ، والبيت ينشد على أربعة أوجه : برفعهما جميعاً ، فلا يكون قطعاً في الظاهر ، لأنه جارٍ على القوم الفاعلين ، وبنصبهما جميعاً ، فيكون قطعاً باضممار^(٥) (أعني) ، ويرفع الأول ونصب الثاني ، وبنصب الأول ورفع الثاني ، كل ذلك جائز ، وعلى هذا^(٦) قول الله سبحانه وتعالى : (لكن الراسخون في العلم ، مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بما [٢١ ظ] أنزلَ انيك وما أنزلَ من قبلكَ والمُقيمِينَ الصلاةَ والمُؤتُونَ الزكاةَ والمُؤْمِنُونَ باللهِ واليومِ الآخرِ)^(٧) ، لأنه قد اجتمع الشرطان ، لكنَّ القراءة سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ . ولا يتجاوز^(٨) ما قرأتُ به الجماعة .

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله^(٩) : (وإذا^(١٠) اختلفَ إعرابُ الأسماءِ المنعوتةِ ، أو العاملُ

(١) م : القائم .

(٢) الجمل ص ١٥ ، وينظر : ديوانها ص ٣٩ ، والكتاب ١ / ١٠٤ و ٢٤٦ .

(٣) م : ليا ، من دون واو .

(٤) م : ونصب .

(٥) م : بمعنى .

(٦) هذا : ساقطة من م .

(٧) النساء : آية ١٦٢ .

(٨) م : فلا .

(٩) رحمه الله : ليس في م .

(١٠) م : إذا . من دون واو .

فيها ، لم يُجمع بين نَعوتها ...) .

قال الشيخ رحمه الله: وإنما كان كذلك من قِبَلِ أَنَّ النعتَ والمنعوتَ كالشيء الواحد، فكما لا يجوز أن يُجمع إعرابان مختلفان ، ولا متفقان في كلمة واحدة ، فكذلك لا يجوز أن يُجمع بين النعوت مع اختلاف الإعراب ، لا يجوز : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الكاتبان، ولا الكاتبين، لما ذكرناه ، فإن قُدِّرَ له رافع ، أو ناصب على القطع ، جاز ذلك ، وكما لا يجوز أن يعمل عاملان لفظيان في معمول واحد، فكذلك لا يجوز أن يُجمع بين النعوت^(١) والمنعوتين، مع اختلاف العوامل، فلا يجوز: هذا زيدٌ ، وأقبل محمدٌ العاقلان ، ولا^(٢) : خاطبتُ زيداً وكَلِّمتُ عَمْرًا العاقلين ، والله الموفق^(٣) .

باب العطف^(٤)

وجملة^(٥) ما في هذا الباب، معرفة^(٦) ثلاثة أشياء : معرفة جملة حروف العطف، ومعانيها ، وأحكامها .

أما جمليها ، فعشرة : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وهذه^(٧) الثلاثُ أخوات ، لأنها تجمع بين الشيئين في اللفظ والمعنى. و أوْ و إمَّا ، وآمٌ ، وهذه الثلاث - أيضاً - أخوات ، لأنها^(٨) لأحد الشيئين ، أو الأشياء .

و بَلْ ولكنْ ، أختان ، لأنَّ الاستدراكَ ، والإضرابَ يتقاربان .

و لا وَحَتَّى ، منفردتان ، لاختلاف معنييهما .

(١) ظ : المنعوت ، تحريف .

(٢) ظ : وما .

(٣) والله الموفق : ليست في م .

(٤) الجمل ص ١٧ .

(٥) م : قال الشيخ رحمه الله : جملة

(٦) معرفة : ساقطة من م .

(٧) م : فهذه .

(٨) م : لانيهين

وأما معانيها : فالواو ، معناها : الجمع من غير ترتيب . ولذلك قال أبو القاسم^(١) :
إذا قلت : قام زيدٌ وعَمَرُو ، أحتمل ثلاثة معان : أحدهما أن يكون كُلُّ واحدٍ^(٢) منهما
[٢١و] قد فعل الفعل قبل صاحبه ، وأن يكونا قد^(٣) فعلاه معاً ، والدليل على أنها لا
ترتيب لها ، السماع والقياس .

فالسمع قوله سبحانه : (وَقُولُوا حِطَّةً ، وادْخُلُوا البابَ سُجَّداً)^(٤) ، وفي البقرة :
(وادْخُلُوا البابَ سُجَّداً ، وَقُولُوا حِطَّةً)^(٥) ، والقصة واحدة ، والقياس أن العطف بالواو
نظير التشية ، فكما أن التشية لا توجب ترتيباً ، فكذلك الواو .

والواو في كلام العرب على ستة أضرب : واو جامعة ، عاطفة^(٦) ، وهو ما
ذكرناه ، وواو^(٧) جامعة غير عاطفة ، وهي واو المفعول معه ، وواو قسم ، وواو تقييل^(٨) ،
وواو حال ، وهي واو الابتداء ، مثل : قام زيدٌ ، وهو ضاحكٌ ، وواو ناصبة للفعل المستقبل
بإضمار (أن) .

فأما من^(٩) جعل الواو في معنى (ثم) أو غيرها من حروف العطف ، أو زائدة ،
فلا يسلّمه المحققون من أصحابنا ، بل إذا جاء شيء من ذلك يؤول على ما يردّه إلى
أصله .

فأما^(١٠) معنى الفاء ، فالترتيب من غير مهلة ، خلاف الواو . والدليل على ذلك

(١) زاد في م : القياس بعد كلمة (أبو القاسم) . ينظر : الجمل ص ١٨ .

(٢) م : (أحدهما) بدلاً من (كل واحد منهما) .

(٣) قد : ليست في ظ .

(٤) الاعراف : آية ١٦١ ، وفي (م) قدم آية البقرة على آية الاعراف .

(٥) آية ٥٨ .

(٦) م : واو عاطفة جامعة .

(٧) ظ : واو . من دون واو العطف ، ، تحريف .

(٨) هي التي تكون بمعنى رب .

(٩) من : ساقطة من ظ .

(١٠) م : وأما .

أَنَّهَا تَأْتِي جَوَابًا لِلشَّرْطِ ، مِثْلُ : إِنْ تَخْرُجْ ، فَأَنَا أَخْرُجُ مَعَكَ ، وَلَا يَقَعُ ^(١) الْخُرُوجُ الثَّانِي إِلَّا بَعْدَ الْخُرُوجِ الْأَوَّلِ .

وَالْفَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ : مُتَّبِعَةٌ عَاطِفَةٌ ، مِثْلُ : دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ ، فَالْكُوفَةَ ، وَمُتَّبِعَةٌ غَيْرُ عَاطِفَةٍ فِي بَابِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ^(٢) ، وَزَائِدَةٌ عِنْدَ الْأَخْفَاسِ ^(٣) ، لِأَنَّهُ يَجِيزُ : زَيْدٌ فَمِنْطَلَقٌ ، وَأَنْشَدَ ^(٤) :

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

أَرَادَ : خَوْلَانُ انْكَحَ فَتَاتَهُمْ . وَهَذَا عِنْدَنَا ، لَا يَجُوزُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا أُمِكنَ أَنْ يُحْمَلَ الْحَرْفُ عَلَى مَعْنَى مُفِيدٍ ، كَانَ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ ، فَتَقْدِيرُ هَذَا ^(٥) [٢٢ ظ] الْبَيْتُ : وَقَائِلَةٌ هَذِهِ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ ، فَالْفَاءُ هَا هُنَا عَطَفَتْ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَإِذَا جَاءَتِ الْفَاءُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ ظَاهِرُهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ^(٦) التَّرْتِيبِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَوَّلَ عَلَى مَعْنَى يَحْفَظُ عَلَيْهَا أَصْلَهَا ، مِثْلُ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا) ^(٧) . وَالْبَأْسُ قَبْلَ الْهَلَاكِ ^(٨) . وَأَمَّا مَعْنَى (ثُمَّ) فَكَمَعْنَى الْفَاءِ ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا مِثْلَةً ، فَكَأَنَّهَا ^(٩) خُصِّصَتْ

(١) م : فَلَا يَقَعُ .

(٢) وهي الرابطة للجواب حين لا يصلح أن يكون شرطاً كقوله تعالى : (إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَاتِمُّوا عِبَادَتَكُمْ) (المائدة : آية ١١٨) ينظر : مغني اللبيب ١ / ١٦٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٥١ ، ومغني اللبيب ١ / ١٦٥ .

(٤) لم ألق على قائله . وهو في الكتاب ١ / ٦٩ و ٧٠ .

(٥) هذا : ساقط من م .

(٦) م : تدل على غير الترتيب .

(٧) الاعراف : آية ٤ .

(٨) زاد في (م) ورقة ٢١ : (هذا مما جاء على حذف السبب ، وبنفيه السبب . كأنه قال : وكم من قرية أردنا إهلاكها ، فالإرادة هي السبب ، فجرى ذلك مجرى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة) (المائدة : آية ٦) ، أو تقول : الهلاك على ضربين : هلاك باستئصال ، وهلاك بغير استئصال ، والتقدير : وكم من قرية إهلاكها بغير استئصال ، فجاءها بأسنا باستئصال . وجواب ثالث : إن الفعلين إذا تقاربا ولم يتأنيا ، فجاز تقديم أحدهما على الآخر ، كقولك : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَأَعْطَيْتَنِي جَنَّةً ، وَإِنْ أَعْطَيْتَنِي فَأَحْسَنْتَ إِلَيَّ جَنَّةً ، وكذلك الهلاك ويجيء البأس لما تقاربا في المعنى ، جاز عطف أحدهما على الآخر) .

(٩) م : وكأَنَّهَا .

بذلك كما خصت بأنها على أكثر من حرف، فتراخى معناها كما تراخى لفظها، وليس كذلك الفاء .

وأما معنى (أو) فالتشك والتخيير والإباحة والإيهام . فالتشك في الإخبار ، مثل : قد جاءني فلان ، أو فلان^(١) . والتخيير في الأوامر ، وكل ما أصله الحظر ، نحو : خذ ديناراً أو ثلاثين درهماً . والإباحة فيما ليس أصله الحظر ، مثل : تعلم نحواً أو فقهاً . والإيهام فيما فيه ضرب من المصلحة ، أو غيرها ، مثل قوله تعالى^(٢) : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْرَةَ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)^(٣) ، في أحد^(٤) الأقوال ، ومثله في الكلام ، قول القائل : جاءني زيدٌ أو عمرو ، وهو عالمٌ بمن جاءه .

وأما معنى (إمّا) فكمعنى (أو) في الأقسام الأربعة ، إلا أنها أقعد في المعنى من (أو) من قبل أن الكلام من أول وهلة يبنى على التشك ، أو التخيير ، أو الإباحة مع (إمّا) ، ولا يعطف بها إلا مكررة ، مثل : قام إما زيدٌ ، وإمّا عمرو .

وأما معنى (أم) فالاستفهام ، وهي على ضربين : متصلة ومنقطعة .

فالمتصلة^(٥) يجتمع فيها أبداً ثلاث شرائط ، يكون معيار ألف الاستفهام ، وتكون مقدرةً بـ (أى) ، ويكون جوابها معيناً ، مثل : أقام زيدٌ أم عمرو؟ فالمعنى أيهما قام . والجوابُ التعيين ، ولو^(٦) كان بدل (أم) أو ، فقلت : أقام زيدٌ أو عمرو؟ ، لم يكن جوابها تعييناً شخصاً ، وإنما جوابها (نعم) أو (لا) ؛ لأنها مقدرة ، ومضمنة^(٧) معنى الأحدية ، فكأنه قال : أحدهما قام^(٨) .

(١) ظ : مثل جاءني فلان . تحريف .

(٢) قوله تعالى : ليست في م .

(٣) الصافات : آية ١٤٧ . جاء في مشكل اعراب القرآن ٦١٩/٢ (وقيل (أو) بمعنى (بل) ، وقيل (أو) بمعنى الواو ، وذلك مذهب الكوفيين) .

(٤) م : بعض .

(٥) م : فاما المتصلة .

(٦) م : فلو .

(٧) مضمنة : ليست في م .

(٨) م : (عندك) وفي ظ : (قام) والصواب : قام عندك .

[٢٢ و] ولو كانت (أم) بغير ألف الاستفهام^(١)، أو ب (هل) ، لكانت منقطعة ولم تقتض تعييناً ، مثل قول العرب : إنها لإبل أم شاء^(٢) ، فهذه تُقَدَّرُ بـ (بل) والهمزة ، كأنه قال : بل أمي شاء ؟ ، وكان^(٣) الكلام الذي بعدها قد انقطع عما قبلها ، فلذلك سُمِّيَتْ منقطعةً ، بمنزلة (بل) وسميت الأولى متصلةً ، لأنها^(٤) بمنزلة (أي) .

وأما معنى (بل) ، فالإضراب بعد إيجاب أو نفي ، نحو : ما جاءني فلان ، بل فلان ، وجاءني زيد ، بل عمرو^(٥) .

وأما معنى (لكن) ، فالاستدراك بعد النفي خاصةً ، مثل^(٦) : ما جاءني فلان ، لكن فلان ، ولا يجوز : جاءني فلان ، لكن فلان ؛ لأن (لكن) مدخلة على حروف العطف ، و(بل) أقعد منها . فلذلك جاز فيها وجهان^(٧) .

وأما (لا) فمعناها إخراج^(٨) الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب ، بخلاف^(٩) (لكن) ، تقول : قام زيد لا عمرو ، ولا يجوز : ما قام زيد لا عمرو . وأما معنى (حتى) فالغاية على جهة تعظيم الشيء ، أو تحقيره ، ولا يعطف بها إلا بمجموع شرطيين : أن يكون قليلاً بعد كثير ، وجنساً له ، تقول : قام القوم حتى زيد ، ولا يجوز : قام زيد حتى عمرو ، وكذلك تقول : خرج الناس حتى بكر ، ولا يجوز : حتى الحمار ، لأنه ليس من جنس الأول^(١٠) ، ويجوز جميع ذلك في الواو ، فهذه معاني حروف العطف .

(١) في م : استفهام .

(٢) الاصول ٢ / ٢٢٣ ، ومعني اللبيب ١ / ٤٦ .

(٣) م : فكان .

(٤) لأنها : ساقطة من ظ .

(٥) ظ : وجاءني فلان بل فلان .

(٦) ظ : تقول .

(٧) لأن ما بعدها إما مفرد ، فتكون عاطفة ، وإما جملة فتكون ابتدائية من نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٤٠ .

(٨) م : وأما معنى (لا) فاخراج .

(٩) م : خلاف . من دون الباء .

(١٠) لأنه ليس من جنس الأول : ليس في ظ .

وأما (١) أحكامها ، فكثيرة ، منها أن جميعها تُدْخِلُ الثاني في إعراب الأول ، من رفع ونصب ، وجَرٍّ ، وجزم ، من نحو : رأيتُ فلاناً ، وفلاناً ، ومررتُ بفلانٍ ، وفلانٍ ، وكذلك الباقي .

ومنها أنه (٢) تعطف بها جميع الأسماء ، بعضها على بعض ، على اختلاف أجناسها ، من (٣) مذكر على مؤنث ، ومؤنث على مذكر ، ومعرفة على نكرة ، ونكرة على معرفة ، وظاهر على مضمر ، ومضمر على ظاهر ، ومنصرف على غير منصرف ، وغير منصرف على منصرف ، فتعطي كل شيء من ذلك [٢٣ ظ] حكمه .

ومنها أن جميع حروف العطف إذا عطف الاسم الظاهر بها على المضمر المجزور احتيج إلى إعادة الجار مع الظاهر ، لأنَّ عطف الظاهر على المضمر نظير عطف المضمر على الظاهر . فكما لا يعطف المضمر على الظاهر (٤) المجزور ، إلا بإعادة الجار ، فكذلك عكسه . تقول : مررتُ بك وبزيد ، كما تقول : مررتُ بزيد وبك . فإن قيل فقد (٥) قرأ حمزة (٦) : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (٧) بخفض الميم (٨) فجزها بالعطف على الهاء .

قيل يمكن أن تحمّل قراءته على غير هذا ، وهو أن تكون الواو ، واو قسم ، ويكون جواب القسم (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (٩) ، لأنَّ العرب تُعْظِمُ الأَرْحَامَ ، وتُقَسِّمُ بِهَا . ومنها أن جميع حروف العطف ، إذا عطف بها على المضمر المرفوع المتصل

(١) ظ : فلما .

(٢) ظ : أنها .

(٣) من : ساقطة من ظ .

(٤) م : النظهر .

(٥) م : قد . من دون فاء .

(٦) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي (ت ١٥٦هـ) . طبقات القراء لابن الجزري ١ / ٢٦١ .

(٧) النساء : آية ١ ، وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحسن البصري ، ينظر : معاني القرآن للقراء ١ / ٢٥٢ ، وأجاز العطف بلا إعادة الخافض الكوفيون . ينظر : الانصاف مسألة ٦٥ .

(٨) بخفض الميم : ليس في ظ .

(٩) النساء : آية ١ .

بالأفعال، أو ما يجري^(١) مجراها، لم يحسن ذلك العطف، إلا بعد تأكيد المضمّر المرفوع،
مثل : قد^(٢) قمتُ أنا وزيدٌ ، وقامَ^(٣) هو وعمرو ، وكذلك الباقي ، لأنّ المضمّر المرفوع
لمّا اتصل بالفعل ، اختلط به ، وصار كالجزء منه . فأتى بالتأكيد اشعاراً بأنّ العطف على
نفس الاسم المضمّر المرفوع ، يدلُّ على ذلك أنك لو عطفت على مضمّر متصل
منصوب ، لم يحتج الى تأكيد ، لأنه لم يتزلّ مع ما قبله بمنزلة الجزء منه ، من حيث
كان فضلاً .

فإن قيل فما تصنع بقول الله تعالى^(٤) : (ما أشركنا ولا آباؤنا)^(٥) ، عطف الآباء
على المضمّر المرفوع بغير تأكيد ؟ ، قيل قد سُدَّ طول الكلام بقوله (ولا) مسدّاً للتأكيد .
ومنها أنّ جميع حروف العطف ، لا يجوز تقديم المعطوف بها على المعطوف
عليه ، إلا في ضرورة الشعر ، كما قال الأول^(٦) :

ألا يا نخلة من ذات عرقٍ عليك ورحمةُ الله السلام^(٧)

ومنها أنّ جميع حروف العطف يجوز معها إعادة العامل الأول ، مثل : قام زيدٌ
وقام عمرو ، فتكون بمنزلة عطف جملة على جملة ، وكذلك الباقي سوى (لا)^(٨) ، فبُني
لا يظيرُ الفعل بعدها ، لئلا يلتبس بالدعاء .

ومنها أنّ جميع حروف العطف ، لا يجوز أن تقع في باب المفاعلة ، وكل
ما يقتضي الجمع ، سوى (الواو) ، [٢٣و] فإنها تختصّ بباب المفاعلة ، وبكلّ ما يختصّ
بمعنى الجمع ، نحو : تخصّم زيدٌ وعمرو ، ولا يجوز : تخصّم زيدٌ فعمرو .

(١) ظ : جرى .

(٢) قد : ساقطة من م .

(٣) م : قام . من دون واو .

(٤) م : سبحانه .

(٥) الانعام : آية ١٤٨ .

(٦) هو الاحوص ، ديوانه ص ١٨٥ ، ومجالس ثعلب ٢٣٩ .

(٧) من (ومنها) الى (السلام) : ساقط من ظ .

(٨) م : الا . تحريف .

فإن قلت : تَخَاصَمَ الزيدانِ ، فالعمرانُ ، جازٌ ، لأنه قد استوفى فاعليه (١) ، وكذلك باقي حروف العطف ، مثل : اَخْتَصَمَ الزيدانِ ثُمَّ العمرانُ ، واَخْتَصَمَ الزيدانِ ، أو العمرانُ ، واَخْتَصَمَ الزيدانِ ، لا العمرانُ .

فإن قلت : تَخَاصَمَ (٢) الزيدانِ ، فَعَمَّرُوا ، لم يجوز .
فإن قلت : تَخَاصَمَ (٣) الزيدانِ ، فَعَمَّرُوا وبَكَرَ ، جازٌ إذا جئت باسم آخر معه الواو ، وكذلك يجوز : تَخَاصَمَ الزيدانِ والعمرانُ (٤) .

ومنها أن حروف العطف ، لا يجوز أن يدخل بعضها على بعض ، سوى (إمّا) و(لكن) و(لا) ، فإنه يجوز دخول الواو عليهن ، ويكون الحكم لتواو في العطف ، مثل : ما قام زيدٌ ، ولكنَّ عمرو ، فالعطف إنّما هو بتواو لا ب (لكن) ، وإنّما دخلت (لكن) لمعناها ، وكذلك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، فالواو هي العاطفة ، وإنّما دخلت لمعناها ، وليست إمّا الأولى ، ولا الثانية من حروف العطف ، وكذلك : ما قام زيدٌ ولا عمرو ، والواو عاطفة (٥) ، و(لا) مؤكدة للنفي .

ومنها أن جميع (٦) حروف العطف ، إذا أوجبت بها شيئاً ، ثم جاء نفي ذلك (٧) الشيء ، فإنه إذا (٨) كان نفي فعل واحد في المعنى ، أتى بجملة واحدة ، وإن كان في المعنى نفي فعلين ، أتى بجمليتين . يقول القائل : مررتُ بزيدٍ وعمرو ، فتقول في الجواب : ما مررتُ بهما ، بمعنى ما جمعتيهما في مرور واحد ، فإن أردتَ أنه يجمعيهما في مرور واحد ، ولامرّاً بواحدٍ منهما ، قلت في الجواب : ما مررتُ بزيدٍ ، وما مررتُ بعمرو ، إذ كان

(١) م : فاعله .

(٢) م : اختصم .

(٣) م : اختصم .

(٤) ظ : مع العمرين .

(٥) م : العاطفة .

(٦) جميع : ليس في م .

(٧) م : لذلك .

(٨) م : إن .

الغرض كشف المعنى وإيضاحه للمجاب في الردّ ، والتكذيب له ، لأنه لو قيل له : ما مررت بهما ، لجاز أن يكون نفى جمع ، لا نفى تفريق .

وكان أبو عثمان^(١) ، يخالف [٢٤ظ] في هذه المسألة ، ويقول : لا يجوز أن ينفي بفعلين في اللفظ ، إلا أن يكون قد أوجبت بفعلين في اللفظ ، فإذا قال : مررت بزيد ، ومررت بعمر ، جاز أن يقال : ما مررت بزيد ، وما مررت بعمر ، والصحيح ما بدأنا به ، وهو مذهب سيبويه^(٢) ، لما ذكرناه من المعنى .

وكذلك كان يخالفه في مسألة (أو) ، إذا قال : مررت بزيد أو عمرو ، فجوابه عند سيبويه : ما مررت بواحد منهما^(٣) ، وإن أردت أحدهما ، قلت : ما مررت بفلان ، وقال أبو عثمان : ما مررت بواحد منهما ، جواب معنوي ، لا لفظي^(٤) . وحقيقة^(٥) اللفظ : ما مررت بزيد أو عمرو ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، لأنّ المثبت أثبت مروره بأحدهما ، لا بالآخر ، فكذا ينبغي أن يكون بـ (أو) في النفي^(٦) .

باب التأكيد^(٧)

جملة ما في هذا الباب ، معرفة ثلاثة أشياء : التأكيد ، وقسمه ، وأحكامه .
أما التأكيد : فهو تمكين المعنى في النفس ، ويقال تأكيد وتوكيد ، كما يقال في فعله أَكَّدْتُ وَوَكَّدْتُ .

(١) ينظر : المنصف لابن جني ١ / ٢٢٤ . وهو بكر بن محمد بن حبيب النحوي البصري (ت ٢٢٢٦هـ) . ينظر : طبقات الزبيدي ٨٧ .

(٢) الكتاب ١ / ٢١٨ .

(٣) الكتاب ١ / ٢١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٨ .

(٤) المنصف ١ / ٢٢٤ ، ومعنى اللبيب ١٧٤ .

(٥) م : وصحة .

(٦) م : (لأنّ المثبت بأو أثبت مروراً بأحدهما ، فكذا ينبغي أن يكون مع الباقي كذلك لأنّ المثبت بأو أثبت مروره بأحدهما) وفيها ارتباك .

(٧) الجمل ص ٢١ .

وَأَمَّا قِسْمَتُهُ ، فَقِسْمَانِ : مَعْنَوِيٌّ ، وَلَفْظِيٌّ ^(١) .

فَاللَّفْظِيُّ ^(٢) : إِعَادَةُ الْمُؤَكَّدِ بِلَفْظِهِ ، مِثْلُ : وَاللَّهُ وَاللَّهُ ، إِنِّي فَاعِلٌ إِنِّي فَاعِلٌ . وَلَيْسَ عَلَى هَذَا بَابٌ يَحْصُرُهُ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ، وَالْمُفْرَدَاتِ ، وَالْجُمْلِ [وَالْمَعَارِفِ ، وَالنَّكَرَاتِ ، مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ زَيْدٌ ، قُمَ قُمَ ، زَيْدٌ فِي الدَّارِ فِيهَا . وَمِنْهَا : اللَّهُ اللَّهُ ، رَبِّي رَبِّي . وَفَائِدَةُ التَّوَكُّيدِ تَمَكِينُ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ ، وَتَحْقِيقُهُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ ، لَوْ قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، احْتَمَلُ أَنْ يَأْتِيَكَ رَسُولُهُ ، كَمَا تَقُولُ : نَادَانِي السُّلْطَانُ ، وَهُوَ لَا يَنَادِي بِنَفْسِهِ ، فَإِذَا أُكِّدْتَ زَالَ اللَّبْسُ وَالْإِحْتِمَالُ . أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) ^(٣) ، لَمَّا أَكَّدَ بِقَوْلِهِ : (مِنْ فَوْقِهِمْ) ، زَالَ الْإِشْتِبَاءُ ، وَعَلِمَ أَنَّ السَّقْفَ خَرَّ عَلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَاحِيهِ) ^(٤) [^(٥) .

وَالتَّأَكُّيدُ الْمَعْنَوِيُّ : هُوَ إِعَادَةُ الشَّيْءِ الْمُؤَكَّدِ بِمَعْنَاهُ . وَلَهُ تِسْعَةٌ الْفَاضِلُ : نَفْسُهُ ، حِينَئِذٍ ، أَجْمَعٌ ، أَجْمَعُونَ ، جَمْعَاءُ ، جَمْعٌ ، كُلُّهُمْ ، كِلَاهُمَا ، كِلَاهُمَا .

فَلَمَّا أَكْتَعُونَ ، أَبْصَعُونَ ، وَكَتَعَ بَصْعٌ ، وَكَتَعَاءُ بَصْعَاءُ ^(٦) ، فَكُنِيَ تَوَابِعُ لَ (أَجْمَعُ) لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَهُ ^(٧) .

هَذَا كَذَلِكَ تَأَكُّيدٌ مَعْنَوِيٌّ ، وَالْغَرَضُ بِهِ ، تَمَكِينُ الْمَعْنَى فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ وَإِزَالَةُ

الشَّكَّ .

وَأَمَّا الْمَضْمُرَاتُ الْمُنْفَصِلَاتُ الَّتِي تُؤَكَّدُ بِهَا الْمَضْمُرَاتُ الْمُتَّصِلَاتُ ، فَبَيْنَا ^(٨) بِالتَّأَكُّدِ

(١) م : لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ .

(٢) فَاللَّفْظِيُّ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٣) النحل : آيَةُ ٢٦ .

(٤) الانعام : آيَةُ ٣٨ .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ لَيْسَ فِي ظ .

(٦) يَنْظُرُ : اللَّسَانُ : (كَتَعَ بَصْعٌ) .

(٧) م : إِلَّا مَعَهُ ، وَفِي هَامِشٍ م : بَعْدَهُ .

(٨) م : وَهِيَ .

اللفظي أشبه ، ولم تدخل لمعنى ^(١) في نفسها ، وإنما دخلت لمعنى التأكيد فيما ذكرنا ^(٢) ،
والعطف في [٢٤و] مثل : (اسكن أنت وزوجك الجنة) ^(٣) .

وأما أحكام التأكيد فكثيرة ، منها أن هذه التسعة تجري على ما قبلها في إعرابه ،
كالنعت ، لأن التأكيد في البيان كالنعت .

ومنها أنه لا يؤكد بها ، إلا المعارف ، دون النكرات ، تقول : قبضت الدرهم كله ،
ولا يجوز قبضت درهما كله ، لأن النكرات لم تثبت لها حقيقة في النفس ، فتؤكد . والتأكيد
إنما هو تمكين المعنى في النفس : لأنه نظير النعت .

ومنها أنها كلها ^(٤) تجر في موضع الجر ، إلا أجمع ، وجمعاء ، وجمع ، وأخواتين
فإنه يمكن في موضع الجر ، مفتوحات ؛ لأنهن لا ينصرفن ^(٥) ، ف (أجمع) لا ينصرف ،
ك (أحمد) ، و (جمع) لا ينصرف ، للتعريف والعدل عن (جمع) ، وقيل عن (جماعي) ،
لأن باب فعلاء ^(٦) إذا كان اسماً يجمع على (فعالي) ، مثل ^(٧) : صحراء ، وصحاري ،
وكذلك قياس (جمعاء) جماعي ، فلما جاء على (جمع) علم أنه معدول .

ومنها أن جميع التأكيد ^(٨) ، لا يجوز عطف بعضه على بعض ، لأن الشيء
لا يعطف على نفسه ، فلا يجوز ^(٩) : قام القوم كلهم ، وأجمعون ، ويجوز ذلك في الصفة
لإختلاف معانيها .

ومنها أنه لا يجوز حذف المؤكد غالباً ، وإقامة التوكيد مقامه ، كما يفعل في الصفة ،
فلا يجوز : قام أجمعون ، ولا جاءني جمع ، لأن الغرض بالتأكيد ، هو تمكين الشيء المؤكد ،

(١) م : لمعناها .

(٢) م : ذكرناه .

(٣) البقرة : آية ٣٥ والاعراف : آية ١٩ .

(٤) كلها : ساقطة من م .

(٥) ظ : لا ينصرف . تحريف .

(٦) م : فعلى .

(٧) م : نحو .

(٨) م : التوكيد .

(٩) م : لا يجوز ، من دون فاء .

وليس كذلك الصفة في مثل : جاء العاقل .

ومنها أنها تترتب ، فـ (النفس والعين) مقدَّمان على (كُلِّ) ، لأنهما ^(١) اسمان ، لم يوضعا للتأكيد في أصل موضعهما في مثل : طَابَتْ نَفْسُهُ ، وَصَحَّتْ عَيْنُهُ ، وَ(كُلُّ) ^(٢) مقدَّم على (أَجْمَعَ) ؛ لِأَنَّ (كُلًّا) تُسْتَعْمَلُ تَأْكِيدًا ، وَتُسْتَعْمَلُ اسْمًا غَيْرَ تَأْكِيدٍ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) ^(٣) ، قَرَأَ [٢٥ ظ] بِنَصْبِ (كُلُّ) ورفعه ، فَمَنْ نَصَبَهُ جَعَلَهُ تَأْكِيدًا ، وَمَنْ رَفَعَهُ قَطَعَهُ عَنْ جَرِيَانِ التَّأْكِيدِ ، وَجَعَلَهُ اسْمًا مُبْتَدَأً ، بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ وَالْغَلَامِ ، فَعَلَى هَذِهِ الْأَصُولِ ، يَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ أَنْفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، كُلُّهُمْ ، أَجْمَعُونَ . أَكْتَعُونَ ، أَبْصَعُونَ ^(٤) .

ولو قلت : قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَنْفُسُهُمْ ، أَوْ أَجْمَعُونَ كُلُّهُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لَمْ يَحْسُنْ ^(٥) . لَمَّا ذَكَرْنَا ^(٦) .

ومنها أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ التَّوَاكِيدِ ، يُؤَكِّدُ بِهَا مَا يَتَّبَعُ ^(٧) وَمَا لَا يَتَّبَعُ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَاتٌ لِمَعْنَى تَحْقِيقِ الشَّيْءِ وَتَمَكِّينَهُ لَا لِمَعْنَى الْإِحَاطَةِ وَالْعُمُومِ ^(٨) .

ومنها أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ التَّوَاكِيدِ ، إِذَا أُكِّدَ بِهَا الْمَضْمَرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ ^(٩) ، لَمْ يَحْتَاجْ مَعَهَا إِلَى مَضْمَرٍ مُنْفَصِلٍ ، إِلَّا النَّفْسَ وَالْعَيْنَ ، فَإِنَّهُ يُؤْتَى مَعَهَا بِالْمَضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ . يَقُولُ : قِمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَخَرَجْتَ أَنْتَ عَيْنُكَ .

(١) ظ : لأنها .

(٢) م : كله ، تحريف .

(٣) آل عمران : آية ١٥٤ . قرأ الجمهور (كله) بالنصب ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء ، بالرفع ، النشر ٢ / ٢٤٢ . وينظر : البيان في غريب أعراب القرآن للأنباري ١ / ٢٢٦ ، والبحر المحيظ ٣ / ٨٨ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٤٦ ، واللسان : كتع وبصع .

(٥) في هامش م : ما يحسن .

(٦) م : ذكرناه .

(٧) جاء في م : (يؤكد بها ما يتبعض إلا النفس والعين فإنه يؤكّد بهما ما يتبعض وما لا يتبعض لأنهما موضوعان ...) والزيادة فيها من وضع الناسخ ، لما فيها من اضطراب .

(٨) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٦ .

(٩) م : المتصل المرفوع .

وقولهم : خَرَجَ بِنَفْسِهِ ، ليس بشيء إذا أُريدَ به التأكيد ، فإن أُريدَ به غير معنى التأكيد ، جاز ، ولا يحتاج الى المضمر المؤكّد^(١) في قولك : قُمْتُمْ كُلُّكُمْ ، ولا ذهبتم أجمعون .

ومنها أن هذه الأسماء ، لا يجوز أن تقطع عن إعراب ما قبلها ، كما يفعل بالنعته ، لأنه ليس فيها معنى مدح ولا ذم .

ومنها أن جميعها مُعرّف بالإضافة الى المضمر ، إلا أجمع ، وأجمعين ، وجمعاء^(٢) ، وجمع ، فإنه مُعرّف من غير جهة التعريف ، لا بالالف واللام^(٣) ، ولا بالإضافة ، وإنما قَطَعَهُ عن الإضافة ، وجريانه على المعرفة ، جعله في حكم المعرفة .

وكلاهما وكلتاها عند المحققين من البصريين^(٤) ، اسمان مفردان ، أضيفا الى مثني ، والدليل على افرادهما ، قول الله سبحانه : (كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)^(٥) ، ولم يقل (آتتا) ، فافراد الخبر عنها دليل على أنها مفردة .

قال الشيخ رحمه الله^(٦) ، وقال أبو علي^(٧) : قولهم ، كلاهما مضاف الى ضمير الاثنين ، دليل [٢٦و] على أنه مفرد ، لأنه لو كان مثني لفظاً ومعنى ، لم تجز إضافته الى ضمير الاثنين ؛ لأنه لا يضاف الشيء الى نفسه ، ألا ترى أنه لا يجوز : قام الرجلان اثناهما ، وذهب الكوفيون^(٨) الى أنهما مثنيان ، واستدلوا على ذلك ، بأن قالوا : رأيناها يكون في حال الرفع بالالف ، وفي حال الجر والنصب^(٩) بالياء ، من نحو : قام الرجلان كلاهما ،

(١) م : (ذلك) بدلاً من (المضمر المؤكّد) .

(٢) وجمعاء : ساقطة من م .

(٣) م : لا بالف ولا م .

(٤) ينظر : الانصاف ٢ / ٢٣٩ م ٦٢ ، وشرح المفصل ١ / ٥٤ .

(٥) الكيف : آية ٣٣ .

(٦) رحمه الله : ليست في م .

(٧) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٤٩٦ .

(٨) ينظر : المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢ / ٢٩٢ و ٢٩٣ ، والانصاف ٢ / ٤٤٤ ، والتصريح ١ / ٦٨ .

(٩) م : النصب والجر .

ورأيتهما كنيهما، ومررت بهما كليهما، وهذا لا دليل فيه من قَبْلِ أَنْ (إلى) و(على) يكونان بالأنف مع الظاهر، فإذا دخلا على المضمَر، كانا بالياء، من نحو: اليك وعليك، وليس انقلابهما بدليل تشبيته، وذلك^(١) ما ذكرناه.

و(كلا) إذا أضيف إلى ظاهر، كان على كُلِّ حال بالأنف، مثل: جاءني كلا أخويك، ورأيتُ كلا أخويك.

فَمَّا الْمَسْأَلَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو الْقَاسِمِ، فِي آخِرِ الْبَابِ مِنْ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)^(٢)، فالفائدة في ذكر تأكيدين عند بعضهم، وهو الزجاج^(٣)، أَنْ (كُلُّهُمْ) دليل^(٤) على الإحاطة والعموم^(٥)، وَأَنَّ (أَجْمَعِينَ)، دليل على معنى الاجتماع، وَأَنَّ السَّجُودَ منهم كُلُّهُمْ، كان في حال واحد، وغير هذا الوجه، أحب^(٦) إليّ.

ومن الأسماء المعارف ما لا يحسن تأكيدها، مثل تأكيد ما لا يقع إلا من اثنين، لا يحسن: تَخَاصَمَ الرجلانِ كلاهما، ولا تضاربت المرأتان كتابهما، لأنَّ هذا النوع، قد ثَبَتَ واستقرَّ أَنَّهُ لا يقع إلا من اثنين، فما زاد^(٧)، ومن الأسماء ما يقتضي ظاهره، أنه مؤكد، وليس بمؤكد، بل التأكيد لغيره، من نحو: إِنَّ خَيْرَهُمَا كليهما في الدار، فـ (كليهما) تأكيد للمضمَر، دون (خير)؛ لأنَّ (خييراً)، مفرد، وأصله أخير.

(١) م: فكذلك.

(٢) الحجر: آية ٣٠ وسورة ص: آية ٧٣. وينظر: الجمل ص ٢٢.

(٣) (ت: بعضهم وهو الزجاج) ليست في م. والزجاج: هو إبراهيم بن السري أبو إسحاق النحوي (ت ٤٣١١هـ) ينظر: نزهة الالباء ١٨٣، وبغية الوعاة ١ / ٤١١.

(٤) م: (دل) وكذا ما بعدها.

(٥) وشعموم: ساقطة من ظ.

(٦) م: أعجب.

(٧) م: فصاعداً.

[٢٦ ظ] بابُ البَدَلِ^(١)

جملة ما في هذا الباب معرفة^(٢) ثلاثة أشياء : ما البَدَلُ^(٣) ؟ وما قسمته ؟ وما أحكامه ؟ .

أما البَدَلُ : فهو إعلامُ السامعِ بمجموعِ الاسمِ ، على جهة البيان ، من غير أن ينوي بالأول الطَّرْحُ .

وأما قسمته ، فأربعة كما ذكر : بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ ، وبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ ، وبَدَلُ اشْتِمَالٍ ، وبَدَلُ غَلْطٍ . وإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُلُّ شَيْءٍ ضَامٌّ شَيْئاً لَمْ يَخْلُ أَنْ يَكُونَ إِيَّاهُ ، أَوْ بَعْضاً لَهُ ، أَوْ مَعْنًى فِيهِ ، أَوْ لَيْسَ بِشَيْءٍ^(٤) مِنْ ذَلِكَ ، فَيَكُونُ غَلْطاً ، مِثَالُ جَمِيعِ ذَلِكَ : هَذَا زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَهَذَا زَيْدٌ وَجْهُهُ ، وَهَذَا زَيْدٌ عَقْلُهُ ، وَهَذَا زَيْدٌ عَمْرُو^(٥) .

وأما أحكامُ البَدَلِ ، فكثيرة :

مِنْهَا أَنْ جَمِيعَهُ يَجْزِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي إِحْرَابِهِ ، لِأَنَّهُ فِي الْبَيَانِ كَانَتْ .

وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي بَدَلِ الْكُلِّ ، ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ : بَدَلُ مَعْرِفَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، مِثْلُ : (هَذَا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ ، صِرَاطُ الَّذِينَ)^(٦) ، وَبَدَلُ نَكْرَةٍ مِنْ نَكْرَةٍ^(٧) ، مِثْلُ : (إِنَّ لَلمُتَّقِينَ

مَقَاراً حَذَائِقَ وَأَعْنَاباً)^(٨) ، وَبَدَلُ تَكْرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، مِثْلُ : (تَسْتَغْفِرُ بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)^(٩) ، وَلَا يَحْسُنُ^(١٠) بَدَلُ النُّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا بَعْدَ وَصْفِ النُّكْرَةِ ، كَالْآيَةِ . وَبَدَلُ

(١) الجمل ص ٢٣ .

(٢) معرفة : ساقطة من ظ .

(٣) ظ : ما هو البَدَلُ .

(٤) بشيء : ساقطة من م .

(٥) م : عمرو زيد .

(٦) الفاتحة : آية ٦ و ٧ .

(٧) من نكرة : ساقطة من ظ .

(٨) النبأ : آية ٣١ و ٣٢ .

(٩) العلق : آية ١٥ و ١٦ .

(١٠) حشر في ظ : (وبدل خاطئة) قبل عبارة (ولا يحسن ...) .

معرفة من نكرة ، مثل : (وَأَنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ، صِرَاطِ اللَّهِ) ^(١) ولا يلزم
النكرة في مثل هذا أن توصف . وبدل ظاهر من ظاهر ، وهو ما ذكرناه ، وبدل مضمّر
من مضمّر ، مثل : رَأَيْتُهُ أَيَّاهُ ، وَرَأَيْتُكَ أَيَّاكَ ، وَقَمْتُ أَنْتَ ، وَقَامَ هُوَ ^(٢) ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ
المنفصل ، يجري عندهم ^(٣) مجرى الأجني ، أَلَا تَرَى ، أَنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَ ضَرْبِي ،
وَيَجِيزُونَ : ضَرْبْتُ أَيَّايَ ، وَأَيَّايَ ضَرْبْتُ .

وبدل ظاهر من مضمّر ، نحو ^(٤) : مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْمَسْكِينِ ،
فَلَا يَكُونُ بَدَلًا ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ^(٥) : (وَمَا أَنْسَانِيَّةٌ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) ^(٦) ، فـ
(أَنْ أَذْكُرَهُ) في موضع نصب ، [٢٦ و] بدل ^(٧) من النباء ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ ^(٨) :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودٍ وَلَظَنٍ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ

وبدل مضمّر من ظاهر ، مثل : رَأَيْتُ زَيْدًا أَيَّاهُ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ ، فَتَعِيدُ حَرْفَ
الْخَفْضِ مَعَ الْمَكْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ ، فَيَذَاكُذُ جَائِزٌ فِي بَدَلِ الْكُرِّ مِنَ الْكَلِّ ، وَكُلُّ ^(٩) ذَلِكَ
جَائِزٌ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، وَبَدَلِ الْإِسْتِمَالِ ، إِلَّا مَضْمَرًا مِنْ مَضْمَرٍ ، وَمَضْمَرًا مِنْ ظَاهِرٍ
فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ^(١٠) ، لِأَنَّ فَائِدَةَ الْبَعْضِيَّةِ ، وَالْمَعْنَى يَرْتَفِعُ مَعِينًا .

(١) الشورى : آية ٥٢ و ٥٣ .

(٢) من (ورأيتك) إلى (هو) : ساقط من م . وعند الكوفيين تأكيد للضمير من رأيت . ينظر : مجالس
تعلب ص ١٢٢ وعند ابن مالك أن هذا غير مستعمل في العربية . ينظر : شرح التسهيل ص ١٩٢ .

(٣) م : عندهم يجري .

(٤) م : مثل .

(٥) قوله عز وجل : ليس في م .

(٦) الكهف : آية ٦٣ .

(٧) ظ : بدلا .

(٨) قول الفرزدق : ليس في م . وينظر : البيت في ديوانه ٢ / ٢٩٧ ، والكامل ١ / ٢٢٣ ، وشرح
الشواهد العيني ٤ / ١٨٦ ، ورواية الديوان تختلف في بعض الفاظها ، وهي :

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

(٩) كل : ساقطة من ظ .

(١٠) فانه لا يجوز : ساقطة من ظ .

ومنها أن جميع المعارف يجوز أن يُبدلَ منها ، إلا ضمير المتكلم ، والمخاطب ، فلا يحسنُ البَدَلُ منهما عند أكثر النحويين ^(١) ؛ لأنَّهما على غاية الوضوح ، فلا يحتاجان إلى بيانٍ ببدل .

وأجاز الأخفش ^(٢) ذلك وحده ، وجعل (الذين) ، من قوله تعالى ^(٣) : (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا رَيْبَ فِيهِ ، الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ، فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) ^(٤) ، بدلاً من الكاف والميم .

وليس في الآية دليل قاطع ، لاحتمال أن يكون مستأنفاً وخبره (فهم لا يؤمنون) . وقد أجازوا ذلك في بدل الاشتمال ، وعليه ينشد ^(٥) :

ذريني ^(٦) إن أمرك لن يطاعا وما الفيتي حلمي مضاعا

ومنها معرفة الفرق بين بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، فإنيما يشكلا . والفرق

بينهما من وجهين :

أحدهما أن غالبَ البَدَلِ في الاشتمال ، يكون بالمصادر ، كالعقل ، والظرف ، والنبل ، وما أشبه ذلك .

وبدل البعض : إنما يكون ^(٧) بأسماء الأجناس الجوامد ، كاليد ، والرجل وشبهه .

والآخر أن النفس تذهب إلى معرفة بدل الاشتمال ، قبل ذكره ، لأنَّ المعنى يقتضيه ،

[٢٧ ظ] وبدل البعض تكتفي النفس معه بالاسم الواحد ، وتقف عنده .

ومنها أن بدل الغلط لا يقاس عليه ؛ لأنه يقع على غير قصد .

(١) ينظر : اللمع في العربية ١٦٩ .

(٢) المسألة في معاني القرآن ٢ / ٤٨٢ له ، وينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٠ .

(٣) م : سبحانه .

(٤) الانعام : آية ١٢ .

(٥) م : ومثله قول الشاعر . والبيت لعدي بن زيد . ديوانه ص ٣٥ ، والكتاب ١ / ٧٨ .

(٦) م : رويدك .

(٧) إنما يكون : ساقطة من م .

والأولى في مثل هذا ، إذا وقع في كلام الإنسان ، أن يأتي بـ (بَل) ؛ ليعلم أنه

غالط .

ومنها أن الأفعال تبدل بعضها من بعض ، إذا كان في (١) الفعل الثاني معنى من الأول ، مثل : من يأتي يمشي أكلّمه ، ومن يضحك يتلأأ وجهه أعطه ، وفي كتاب الله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) (٢) ، لأن في لقي (٣) الأثام مضاعفة العذاب . ولو قلت : مَنْ يَأْتِي يَضْحَكُ أكلّمه ، لم يجز جزم (يضحك) ؛ لأنه ليس في (٤) معنى الإتيان ، فيبدل منه ، وإذا لم يجز جزمه ، وجب رفعه ، وكان في موضع نصب على الحال ، كأنه قال : من يأتي ضاحكاً أكلّمه ، فعلى هذا يقاس الباب .

ومنها أن من الأسماء ما يجوز حمله تارة على التأكيد (٥) ، وتارة على البذل ، مثل : ضرب زيد اليد والرجل والظهر والبطن (٦) ، فجعله تأكيداً من جهة الحصر والعموم لهذه الجهات ، وجعله بدلاً من جهة تفصيل البعض الذي فيه .

ومنها ما يجوز أن يأتي بدلاً ، وغير بدل ، مثل قولك : زيد وجهه حسن ، وحسن الله ماله كثير (٧) ، يجوز في الاسم الثاني أن يكون بدلاً ، فيكون مخبراً بمفرد ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، فيكون مخبراً بجمله .

وفائدة ذلك تظهر في باب كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وفي الجمع ، تقول على جهة البذل : كان زيد وجهه حسناً ، وظن زيد ماله كثيراً (٨) ، وترفع جميع ذلك على الوجه الآخر ، وتقول في الجمع : كان الزيدون وجوههم حسنين [٢٧ و] لأن الإخبار

(١) في : ساقطة من ظ .

(٢) الفرقان : آية ٦٨ .

(٣) م : لقا الأثام . وجاء في الكتاب ١ / ٤٤٦ : (لأن مضاعفة العذاب هو لقي الأثام) .

(٤) م : من .

(٥) م : حمله على التأكيد تارة .

(٦) الكتاب ١ / ٧٩ ، والمقتصد ٢ / ٩٢٣ .

(٧) من (وغير بدل) الى (ماله كثير) مكرر في ظ . وبعده (لا يجوز) بدلاً من (يجوز) . تحريف .

(٨) شرح المفصل ٢ / ٥٤ .

على الوجه الأول^(١)، وعلى الوجه الآخر: كان الزيدون وجوههم حسنة، ومن هذا النوع، قولهم: مُطِرْنَا السَّيْلَ وَالْجَبَلَ^(٢)، وَالسَّهْلَ وَالْجَبَلَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ^(٣). الرِّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ، وَتَقْدِيرُهُ فِي الْأَصْلِ: مَطَرْتُ أَرْضَنَا سَهْلَهَا وَجَبَلَهَا. وَالنَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ عِنْدَ قَوْمٍ^(٤)، أَوْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ عِنْدَ آخَرِينَ. وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ حَمْلُهُ، تَارَةً عَلَى اللَّفْظِ وَتَارَةً عَلَى الْمَوْضِعِ، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، مِثَالُ الْأَوَّلِ: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدِ أَبِي الْقَاسِمِ، وَأَبُو الْقَاسِمِ^(٥)، وَمِنْ وَقَعَ أَنْيَابِهِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَبَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَمِنْ إِيْقَاعِ أَنْيَابِهِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَبَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ^(٦)، إِذَا بَنَيْتَهُ مِنْ (أَفْعَل) لَا مِنْ (فَعَلَ)^(٧)، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ: خَلَقَ اللَّهُ الزُّرَّافَةَ، يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا^(٨).

وَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ شَيْءٌ يَخْتَلِفُ إِعْرَابُهُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ، فَعَلَى هَذَا، إِذَا قُلْتَ: بَعْتُ طَعَامَكَ بَعْضَهُ مَكِيلًا، وَبَعْضَهُ مَوْزُونًا^(٩)، كَانَ مَعْنَاهُ غَيْرُ مَعْنَى قَوْلِكَ: بَعْضَهُ مَكِيلًا، وَبَعْضَهُ مَوْزُونًا، وَمِثْلُهُ: مَرَرْتُ بِمَتَاعِكَ، بَعْضُهُ مَطْرُوحًا، وَبَعْضُهُ مَطْرُوحًا^(١٠).

وَمِنْهَا أَنْ تَفْصِلَ الْأَعْدَادَ إِذَا ذُكِرَتْ، جَزَّ إِجْرَاؤُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا بَدَلًا، وَجَزَّ قَطْعِيًّا، لَكِنَّهُ مَنَى أَبْدَلَتْ اسْتَوْفِيَتْ الْعِدَّةَ، وَمَنَى قَطَعَتْ^(١١)، لَمْ يَلِزَمِ اسْتِيفَاءُ الْعِدَّةِ، مِثْلُ

(١) ظ: لأن الاخبار عن الأول.

(٢) الاصول ٢ / ٥٠٤.

(٣) من (والسهل) الى (والنصب) ساقط من ظ.

(٤) ينظر: الاصول ٢ / ٥٠.

(٥) م: وعلى.

(٦) الاصول ٢ / ٥٠.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) ظ: افعل.

(٩) الاصول ٢ / ٥١.

(١٠) المصدر نفسه ٢ / ٤٩.

(١١) في الاصول ٢ / ٤٩: (مررت بمَتَاعِكَ بَعْضُهُ مَطْرُوحًا وَبَعْضُهُ مَرْفُوعًا).

(١٢) م: استأنفت، تحريف.

ذلك : رأيت خمسة زيدا وعمرا وبكرا وخالدا، وجعفرأ ، ورأيت خمسة زيدا وعمرو وبكرا
 وخالدا وجعفرأ (١) ، تقديره (٢) : منهم زيد ، ومنهم عمرو ، إذا جعلته مبتدأ (٣) ، أو بعضهم
 زيد ، وبعضهم عمرو ، إذا جعلته خبرا .

فيذه أصول البدل ، ومثاله كثيرة ، ومدارها على الأحكام المذكورة ، فاما البيت
 الذي أشكده ، لكثير عزة (٤) :

[٢٨ ظ] وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

فشلت على إبدال النكرة من النكرة ، وقد يجوز رفع الرجل ، على تقدير : منيما
 رجلا ، أو إحداهما (٥) رجلا .

وأما بيت الأعشى (٦) :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّةَ تَقْطِي لِبَنَاتٍ وَيَأْمُ سَائِمُ

فشاهد على بدل الاشتغال ، لأن ثواء : الإقامة في الحول ، فهو مشتق منه ،
 و(تَقْطِي لِبَنَاتٍ) اسم كان و(يَأْمُ) منصوب بإضمار (أَنْ) ، وهي في موضع المصدر
 المعطوف على المصدر ، و(في حزب) خبر كان ، متعلق باستقرار محذوف ، لا ب(تَقْطِي) ،
 وينزوي :

تَقْطِي لِبَنَاتٍ وَيَأْمُ سَائِمُ (٧)

فاسم (كان) على هذه الرواية ، ضمير شأن وقصة ، مضمرة في كان (٨) لا يظهر

(١) وبكر وخالد وجعفر : ساقطة مز م .

(٢) م : وتقديره .

(٣) ظ : إذا جعلته خبرا فيذه مبتدأ .

(٤) عزة : ليس في ظ . وينظر : ديوانه ٩٥ ، والكتاب ١ / ٢١٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٠ .

(٥) ظ : رفع المفصل على تقدير منها رجل أو أحدهما رجل . وفيها بعض تحريف .

(٦) ديوانه ٧٧ ، والكتاب ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ١ / ٢٧ و ٤ / ٢٩٧ .

(٧) ينظر : المقتضب ١ / ٢٨ .

(٨) م : فيها .

قَطُّ ، وَ(تَقْضَى) جملة في موضع نصب ، خبر (١) لكان ، وَ(يَسَامُ) (٢) فعل مرفوع معطوف على مثله ، وَ(في) متعلقة بـ (تَقْضَى) .

بابُ قسمة الأفعال في التعدي (٣)

جملة ما في هذا الباب ، معرفة ثلاثة أشياء : ما الأفعال ؟ وما قسمتها في التعدي واللزوم (٤) ؟ وما أحكامها ؟ .

أما الأفعال ، فقد ذكر (٥) حدها ، وأما قسمتها ، فسبعة : فعل لا يتعدى الى مفعول ، وهو كُلُّ ما لا يقتضي معناه ، متعدياً إليه ، من نحو أفعال الألوان ، والخلق والمطاوعة والنفس ، مثل : أَحْمَرَ ، وَأَسْوَدَ ، وَحَوَّلَ ، وَحَوَّرَ ، وَقَدْ خَرَجَ وَضُرِفَ ، وَشُرِفَ .

ومنها ما يتعدى الى مفعول (٦) واحد ، مثل أفعال الحواس الخمس ، وما كان في معناها ، من نحو : أَبْصَرْتُ ، وَشَمَمْتُ ، وَذُقْتُ ، وَلَمَسْتُ ، وَسَمِعْتُ ، ومنها ما يتعدى الى اثنين مما أصله المبتدأ والخبر ، وقد ذكر ، وما ليس أصله المبتدأ والخبر ، مثل : أعطيت ، وآتيت ، وكسوت ، فهذا النوع لا يلزم استعمال المفعولين [٢٨ و] معاً ، عند ذكر أحدهما ، كما لزم في باب ظننت ، لأنه لما لم يلزم الجمع بينهما قبل دخول العامل ، لم يلزم بعد دخول العامل . ومنها ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين (٧) ، وقد ذكر أيضاً .

ومنها ما يتعدى بحرف جرٍّ . ومنها ما يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف جرٍّ ، مثل : شَكَرْتُ زَيْدًا ، وَشَكَرْتُ لَزِيدٍ (٨) . فَقَدْ صَارَتْ (٩) جملة الأفعال سبعة .

(١) ظ : خبراً .

(٢) م : يسام ، من دون واو .

(٣) الجمل ص ٧ .

(٤) واللزوم : ساقطة من ظ .

(٥) م : ذكرت ، وينظر ص ٩ .

(٦) مفعول : ساقطة من ظ .

(٧) مفعولين : ساقطة من م .

(٨) م : شكرت لزيد ، شكرت زيدا .

(٩) ظ : صار .

وأما أحكامها فكثيرة ، وهو أن كُلَّ ما كان يتعدى الى مفعول واحدٍ ، فإنه يجوز إثباته للبيان ، وحذفه للاختصار ، مثل : ضربتُ زيداً وضربتُ ؛ إلاَّ بابَ التعجب ، فإنه لا يجوزُ حذفُ المفعول منه ، لأنه يجري مجرى المثل ، وهو فاعل في المعنى ، ولا حذف مفعول^(١) كان وأخواتها ، لأنَّ أصلها الابتداء والخبر .

وكُلُّ مفعولٍ ، فإنه يجوزُ أن يتقدَّم على الفعل الذي عمل فيه إذا كان متصرفاً ، وليس معه منع ، وكُلُّ ما يتعدى الى اثنين أو الى^(٢) ثلاثة ، فإنه يجوزُ تقديم بعض المفعولات على بعض^(٣) ، مثل : أعطيتُ زيداً درهماً ، وأعطيتُ درهماً زيداً ، إلاَّ أن يكون مما يلتبس ، فليس إلاَّ الترتيب ، مثل : أعطيتُ زيداً عمراً ، لأنَّ كلَّ واحد منهما يبيِّن أن يكون آخذاً لصاحبه ، وكذلك : ظننتُ زيداً أخاك .

ومنها أنه لا يكون المفعول^(٤) إلاَّ اسماً ، كما لا يكون الفاعل^(٥) إلاَّ اسماً ، إلاَّ الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، فإنه يجوزُ أن يكون المفعول الأخير اسماً ، وفعلًا ، ومبتدأً ، وخبرًا ، وظرفًا ، فيحكم على موضعه^(٦) بالنصب ، ويعطى ما يستحقه من الإعراب .

ومنها أنَّ لامَ الابتداءِ ، لا يجوزُ أن تدخلَ على شيء من المفعولات ، إلاَّ على المفعول الذي أصله المبتدأ والخبر^(٧) ، ومتى دخلت قطعت الفعل عن العمل .

(١) م : وإلا مفعول ، تحريف .

(٢) الى : ساقطة من م .

(٣) م : المفعولات بعضها على بعض .

(٤) في هامش (م) : المفعول الأخير .

(٥) م : المفعول الأول .

(٦) م : مواضعه ، تحريف .

(٧) والخبر : ساقطة من م .

باب ما تتعدى اليه^(١) [٢٩ ظ] الأفعال المتعدية وغير المتعدية^(٢)

جملة ما يتعدى اليه ، هذان الضربان ، خمسة أشياء : المصدر ، والظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والحال ، والمفعول له ، والمفعول معه ، ولم يذكر أبو القاسم ها هنا المفعول له ، ولا المفعول معه ، لأنه رأى المفعول معه لا يتعدى الفعل اليه^(٣) ، إلا بواسطة ، مثل : استوى الماء والخشبة ، وضرب زيد وعمراً^(٤) ، ورأى المفعول له يتعدى تارة باللام ، وتارة بغير اللام ، مثل : جئتكَ طمعا ، ولطمع^(٥) ، فذلك لم يذكر هذين القسمين^(٦) ، وإنما وجب أن تتعدى الأفعال المتعدية وغير المتعدية الى هذه الأشياء التي ذكرناها من قبل أنها تقتضيها ، وتدل عليها ، فالفعل يدل على المصدر بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمستقره ، إذ لا يفعل فعل إلا في مكان ، وعلى الحال ببيئته ، إذ لا يفعل فعل إلا على صفة وهيئة وعلى المفعول له بعلته ، إذ لا يفعل فعل إلا لعة ، سوى ما يقع من الساهي والمجنون ، وليس كذلك المفعول معه ، لأن الفعل يقع من فاعل واحد على غير^(٧) مصاحبة ، فليس^(٨) في الفعل دليل على المصاحبة ، إلا بقرينة ،

(١) اليه : ليس في ظ .

(٢) الجمل ص ٣٢ .

(٣) م : اليه الفعل .

(٤) وضرب زيد وعمراً : سقطت من ظ .

(٥) م : وجئتكَ للطمع .

(٦) ينظر : الجمل ص ٣٢ .

(٧) غير : ساقطة من م .

(٨) م : وليس .

فَصْلٌ

المصدر

قال أبو القاسم^(١) : (المصدر اسمُ الفعلِ ، والفعلُ مشتقٌ منه ...)^(٢) . وهذا^(٣) كما ذكر ، فهذا^(٤) أصلُ الفعلِ من حيثُ كانَ المصدرُ يدلُّ على العموم ، والفعلُ يدلُّ على الخصوص . والعمومُ قبلَ الخصوصِ .

ومذهب الكوفيين^(٥) عكسُ هذا ، وحجتهم ، أنَّ الفعلَ عاملٌ في المصدر ، والعاملُ قبلَ المعمول ، وليس في هذا دليلٌ^(٦) ، من قبلِ أنَّ الحروفَ تعملُ في الاسمِ وفي الفعلِ ، وليست^(٧) بأصلٍ لهما .

وهذا المصدرُ منصوبٌ أبداً ، ما لم يكنْ مُقدَّراً بـ (أنَّ) والفعل ، ووجبَ نصبه ، لأنه مفعول انطلق^(٨) الفعلُ عليه بغيرِ واسطة ، مثل : قمتُ قياماً ، وقعدتُ قعوداً ، وليس كذلك إذا [٢٩ و] كانَ مُقدَّراً بـ (أنَّ) والفعل ، من نحو^(٩) : أعجبتُ خروجَكَ ، وكرهتُ خروجَكَ ، وعجبتُ من خروجِكَ ، فجرى في هذا مجرى الأسماءِ ؛ لأنَّ الفعلَ ، لا يدلُّ عليه بلفظه .

والمصدرُ يذكرُ لأحدِ أربعةِ أشياءَ : إمَّا لتأكيدِ الفعلِ ، مثل : ضربتُ ضرباً ، وإمَّا لعددِ المراتِ ، مثل : ضربتُ ضرباً ، وضربتُ^(١٠) ، وإمَّا لبيانِ النوعِ ، مثل : ضربتُ ضربَ السَّوطِ . وإمَّا للحالِ ، مثل : قتلتهُ صبراً ، وأتيتُهُ ركضاً ، وليس هذا من لفظِ ما قبله .

(١) قال أبو القاسم : ليس في ظ .

(٢) الجمل ٢٢ .

(٣) م : هذا .

(٤) م : فهو .

(٥) ينظر : الانصاف ١ / ٢٣٥ م ٢٨ ، وشرح المفصل ١ / ١٣٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٧٨ .

(٦) م : وليس هذا دليلاً .

(٧) م : وليس .

(٨) ظ : بانه مفعول ينطلق .

(٩) م : مثل .

(١٠) وضربتُ : ساقطة من ظ .

وليس يخرج المصدر المنصوب عن هذه العلة الأربع ، وهو في جميعها منصوب ؛ لأنَّ الفعل يقتضيها ، ويدلُّ عليها ، فما كان من المصادر مُؤكِّداً ، لم تجز تشيئه ولا جمعه^(١) ، كما لم تجز تشيئه الفعل ، ولا جمعه ، لأنه يدلُّ على القليل والكثير من جنسه ، فلذلك تقول : ضربتُ الزيدَينِ ضرباً ، وضربتُ الزيدَينِ ضرباً ، إلا أن تختلف أنواعُ الضربِ ، فلا يكون حينئذٍ ذكرُ للتأكيد ، وإنما هو لبيان النوع .

وما كان من المصادر لعددِ المرَّاتِ ، جاز تشيئه وجمعه ، مثل : ضربتُ ضربتينِ ، وضرباتٍ ، لأنه بدخولِ تاءِ التانيثِ في واحدٍ ، صارَ مَحْدُوداً يشبه أسماءَ الأجناسِ المحدودة من نحو : فَحْمَةٌ وَتَمْرَةٌ ، فكما يشي هذا ويجمع ، فكذلك المصدر المحدود .

والمختلفُ الأنواعِ يجزي هذا المجري لاختلافه .

والمصدر الذي هو حال ، لا يشي ولا يجمع ، لأنه ليس بمتمكن .

فقد صار المثني والمجموع من هذا^(٢) ضربين ، وصارَ الذي لا يشي ولا يجمع

من هذا ضربين .

وجميعها ، يجوز تعريفه بالألف واللام ، وبالإضافة ، وتكثيره ، إلا مصدر الحال غالباً ، فإنه لا يتعرف كالحال ، والباقي تعريفها لا يخرجها عن معانيها ، وجميعها يجوز أن تأتي بعد الفعل ، وقبله ، كما ذكر ، لأنها مفعولة ، والمفعول ، يجوز تقديمه وتأخيرَه .

فصل

الظرفُ مِنَ الزَّمانِ

[٣٠ ظ] الظرفُ ما كان وعاءَ لشيء^(٣) ، زماناً كان أو مكاناً . فالزمانُ^(٤) هو

مضي الأيام والليالي ، وهو منصوب أبداً ، إذا فُعِلَ الفعلُ فيه ؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ عليه بصيغته ، ومتى وقع ظرفُ الزمانِ خيراً ، أو صفةً ، أو صلةً ، أو حالاً تعلق أبداً بمحذوفٍ

(١) م : وجمعه . من دون لا .

(٢) من هذا : ساقطة من ظ .

(٣) م : للشيء .

(٤) م : والزمان .

مَقْدَرٍ ب (استقرار) أو غيره ، ومتى كان في غير هذه المواضع الأربعة ، تعلق بموجود ، أو ما هو في حكم الموجود ، فلا بد لكل ظرفٍ من شيء يتعلق به .

وظروف الزمان التي ذكرها أبو القاسم ، لا تخلو من خمسة أقسام (١) :

منها قسمٌ منصرفٌ ومتصرفٌ ، وهو كُلُّ متمكنٍ من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي ، مما يتعاقب عليه ألفٌ ولامٌ ، أو إضافة ، من نحو : سنة ، وشهر (٢) ، ويوم ، وليلة ، وغد ، فهذا منصرفٌ بدخول حرف (٣) الجر عليه ، متصرفٌ بجواز اخراجه من (٤) الظرفية ، واجرائه مجرى الأسماء ، مثل : اعجبنى اليوم ، وعجبت من يومك ، وذكرْتُ يومك .

ومنها قسمٌ غيرٌ منصرفٍ ، ولا متصرفٍ ، وهو (سحر) . وحده إذا أردت سحر يوم بعينه (٥) ، تقول : عجبت من اليوم سحر (٦) ، فلا تصرفه للتعريف والعدل عن الألف واللام ، ولا يتصرف فيه بالرفع والجر ؛ لأنه غير متمكنٍ من حيثُ ضَمَن ما ليس له في أصل موضوعه ، فإن أردت (سحراً) من الأسحار ، تنكر ، وكان على أصله من حيز (٧) الأول ينصرف ويتصرف (٨) .

ومنها نوعٌ متصرفٌ غيرٌ (٩) منصرفٍ ، وهو غدوة وبكرة (١٠) ، لا ينصرفان

(١) ينظر : الجمل ص ٢٣ .

(٢) وشهر : مكرورة في م .

(٣) حرف : ساقطة من ظ .

(٤) م : عن .

(٥) م : إذا أردته من يوم بعينه .

(٦) بعدها في ظ (وجنت سحر) ، وهو غير صحيح ، وصوابه (وجنت اليوم سحر) .

(٧) حيز : ساقطة من ظ .

(٨) جاء في (م) : (تم الجزء الأول من التعليق ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم) ، وبعدها : (الجزء الثاني من شرح الجمل ، أملاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي ، رضي الله عنه وغفر له ، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً) ، ويبدأ بقوله : (بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ما يتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية) ق ٢٢ و ٢٣ ، وكما ترى أنه من وضع الناسخ لأن الشارح قد ذكر في مواطن مختلفة أن الكتاب على جزءين ، وليس أكثر .

(٩) م : وغير .

(١٠) م : بكرة وغدوة .

للتأنيث والتعريف^(١) ، ويتصرفان كتصرف (طلحة وحمزة) ، تقول : جئت^(٢) يوم السبت غدوةً ، وبكرةً ، وسيرَ عليه يوم السبت غدوةً وبكرةً ، وعجبتُ من اليوم غدوةً وبكرةً .

ومنها نوع منصرف غير متصرف ، وذلك مثل قولك : أتيت ضحوةً وضحى ، وظهراً ، وعشاءً ، وعشيّةً ، وعُتمةً وبُعيداتِ بَيْنِ^(٣) ، وذاتَ مرّةٍ ، ونحوه مما يُرادُ به من يومٍ معين ، وإنّما صُرفت هذه الأشياء من جية أنّها لم تجعل أعلاماً لهذه الأزمنة ، كجعل (غدوةً وبكرةً) [٣٠ و] للعموم الذي فيها .

ومنها نوع مبني ، وهو إذ ، وإذا ، وأمس ، والآن ، وقطّ^(٤) ، وإنّما بُنيت هذه الأشياء ، لأنّها تضمنت ما أوجب لها البناء من تضمنها معنى الحرف ، وتبنيها له .

وكلّ ظرفٍ وقع خبراً ، عن أسماء أيام الأسبوع ، فإثمه يكون مرفوعاً ، إلا الجمعة والسبت^(٥) ، تقول : الأحد اليوم ، والاثنان اليوم ، والجمعة اليوم ، والسبت اليوم ، وعلّة ذلك ، أنّ الجمعة والسبت مصدران ، فيهما معنى الاجتماع والقطع^(٦) ، فكما يقال : الاجتماع اليوم ، والقطع اليوم ، بالنصب ، لأنّ الثاني غير الأول ، فكذلك الجمعة والسبت ، وليس كذلك باقي الأيام ؛ لأنّها أسماء ليست بمصادر ، فنابت مناب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس^(٧) .

وكل ما كان من المعاني ، مستوعباً لظرفه ، كان الأحسن رفعه ، وما كان غير مستوعب لظرفه ، كان الأحسن نصبه . وهذا من أصول الكوفيين^(٨) المستحسنه ، مثال ذلك : الصيام اليوم ، والاعتكاف يوم الجمعة^(٩) ، وتقول : الأكل اليوم ، والشرب اليوم ،

(١) م : للتعريف والتأنيث .

(٢) م : جنته .

(٣) الكتاب ١ / ١١٥ .

(٤) وقط : ليست في م .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٨ .

(٦) ينظر : الاصول ١ / ٢٣٤ .

(٧) (كأنك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع) : الكتاب ١ / ٢٠٨ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٤٥ .

(٩) م : الخميس .

وَكُنْ مَا رَفَعَ مِنْ هَذَا فَهُوَ مُقَدَّرٌ بِحَذْفِ مُضَافٍ ، وَكُلُّ مَا نُصِبَ مِنْ هَذَا فَهُوَ مُقَدَّرٌ بِكَوْنِ
وَاسْتِقْرَارٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ)^(١) ، تَقْدِيرُهُ^(٢) : أَشْهَرُ الْحَجِّ أَشْهَرُ^(٣)
مَعْلُومَاتٍ ، أَوْ الْحَجَّ^(٤) حَجَّ أَشْهَرِ مَعْلُومَاتٍ ، وَحُذِفَ هَذَا لِلْعِلْمِ بِهِ ، مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ
لَيْسَ الزَّمَانُ .

وَكُلُّ ظَرْفٍ زَمَانٍ مُبْهِمٍ أَوْ مُخْتَصٍ ، فَإِنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ، مِنْ شَيْرٍ
وَاسْطَةٍ ، خِلَافًا لظَرْفِ الْمَكَانِ إِذَا كَانَ مُخْتَصًّا ، لِقُوَّةِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ بِالصِّيغَةِ ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَكَانِ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : قَمْتُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ ، وَالْيَوْمَ الْفُلَانِيَّ ، وَقَدْ يَجُوزُ
إِضْيَارُ (فِي) فَتَكُونُ هِيَ الظَّرْفُ فِي الْمَعْنَى ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَ (فِي) اسْمًا لَا ظَرْفًا ؛ لِأَنَّهُ
إِنَّمَا كَانَ ظَرْفًا بِمَا^(٥) تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى (فِي) الَّتِي هِيَ لِلْوَعَاءِ ، فَإِذَا ظَهَرَتْ (فِي) كَانَتْ
هِيَ نَفْسَهَا لِلْوَعَاءِ^(٦) ، وَكَانَ مَا بَعْدَهَا اسْمًا . يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : حَفَرْتُ
وَسَطَ الدَّارِ بَشْرًا ، فَإِذَا قُلْتَ : حَفَرْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ بَشْرًا ، حُرَّكَتِ السِّينُ ، لِأَنَّ الْمُسْكِنَ
[٣١ ظ] ظَرْفٌ ، وَالْمُتَحَرِّكُ اسْمٌ فَالْمَعْنَى^(٧) فِيهِمَا مُخْتَلَفٌ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ مَعَ التَّسْكِينِ إِنَّمَا
أَوْقَعْتَ الْحَفَرَ فِي قُطْبِ الدَّارِ ، وَمَعَ التَّحْرِيكِ ، إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْحَفَرَ عَلَى جَمِيعِ سَاحَةِ الدَّارِ ،
فَجَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ^(٨) ، لَا مَفْعُولًا فِيهِ^(٩) ، فَبِذَا فَرَقَ بَيْنَ حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَشْرًا ، بِإِسْكَانِ
السِّينِ مِنْ وَسَطٍ^(١٠) ، وَحَفَرْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ بَشْرًا ، بِتَحْرِيكِ السِّينِ^(١١) .

(١) الْبَقَرَةُ : آيَةُ ١٩٧ .

(٢) م : بِتَقْدِيرِ .

(٣) أَشْهَرُ : لَيْسَتْ فِي ظ .

(٤) ظ : وَالْحَجَّ . مِنْ دُونَ هَمْزَةٍ .

(٥) م : لِمَا .

(٦) م : الْوَعَاءُ .

(٧) م : وَالْمَعْنَى .

(٨) ظ : فِيهِ .

(٩) لَا مَفْعُولًا فِيهِ : لَيْسَ فِي ظ .

(١٠) بِإِسْكَانِ السِّينِ مِنْ وَسَطٍ : لَيْسَ فِي ظ .

(١١) بِتَحْرِيكِ السِّينِ : لَيْسَ فِي ظ .

فَصْلٌ

ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجُثث^(١) ، في الغالب ، لأنَّه لا فائدة فيها من حيث كانت الأزمنة منقضية غير مأكنة . والجُثثُ مستقرة مأكنة ، وليس كذلك الأحداث ، لأنَّها منقضية كتقضي الزمان ، فجاز أن يخبر عنها بالزمان ، وعكس ذلك الأمكنة ، لمَّا كانت مأكنة إلى آجال محدودة ، جاز الإخبار بها عن الجُثث التي هي كذلك .

فلمَّا جواز كونها أخباراً عن الأحداث ، مع المخالفة ، فلأنَّ الغرض معرفة حصول الفعل ، وإن كان منقضيًا في مكان مخصوص ، وإن كان مستقرًا ، لأنَّه قد يكون الفعل في مكان دون مكان ، والجُثث لا تخو من الزمان ، فلذلك لم^(٢) يفد الإخبار به عنها . وأما قولهم : أنت في زمان طيب ، فبئسَ حسن ذلك ، لو صف الزمان بالطيبة ، ولو^(٣) لم تأت بالصفة ، لم يجز .

وقولهم : الهلال الليلة^(٤) ، والليلة الهلال ، له وجبان : أحدهما ، أنَّ الهلال لمَّا كان يتغير تغيرًا دائمًا بالزيادة والنقصان ، جرى مجرى المعاني التي تصح فيها الزيادة والنقصان ، كأنك قلت : الاستيلاء الليلة ، والآخر ، أن يكون على حذف مضاف ، دللت الحال عليه ، كأنك قلت : رؤية الهلال الليلة ، أو حدوث الهلال الليلة ؛ لأنَّ هذا ، إنمَّا يقال في حال تطبُّه ، وعلى هذا قول الشاعر^(٥) :

أَكَلَّ عَامٌ نَعَمٌ تَحَوُّونَهُ يَلْقَحُهُ قَوْمٌ وَتَتَجَوَّنُهُ ؟

أي ، لكلِّ عام حدث نَعَمٌ .

ويختصُّ ظرف^(٦) الزمان ، بأنه يجوز إضافته إلى الجمل من الفعل والفاعل ،

(١) الجثة ما كان شخصًا مرئيًا . والحدث ما كان من المصادر ، مثل العلم والقدرة ، ينظر : شرح المفصل ٨٩/١ .

(٢) م : لمن . تحريف .

(٣) م : فلو .

(٤) ظ : الهلال والليلة . تحريف ، وينظر الكتاب ٢٠٨/١ ، والاصول ٦٩-١٩٤ ، الانصاف ٦١/١ .

(٥) رجز لقيس بن الحصين ، من شواهد الكتاب ٦٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٨ ، وشرح الشواهد الكبرى ١/٥٢٩ ، والخزانة ١/٤٠٧ .

(٦) م : ظروف . تحريف .

والمبتدأ والخبر، لأنَّ الزمانَ مضارعٌ للأفعال، والأفعالُ بفاعليها جملٌ، فمتى (١) أُضيفت، جازَ إعرابها وبنائها، فإعرابها على أصلها، وبنائها لأجلِ إضافتها الى [٣١ و] غيرِ متمكن، فلذلك تقول : عَجِبْتُ من يومٍ قامَ (٢) زيدٌ ومن يومٍ، ومن ساعةٍ خرجَ زيدٌ ومن ساعةٍ، ومن يومٍ زيدٌ منطلقٌ ومن يومٍ .

ومتى (٣)، أُضيفت الى ماضٍ، كان الأجودُ بناءًها، لأنَّ الماضي مبني، ومتى أُضيفت الى مُستقبل، كان الأجودُ إعرابها، لأنَّ المستقبل مُعرب . فإنَّ كان في الجملة عائدٌ يعود على الظرف، بطلت الإضافة الى الجملة، وبطل البناء، لأنَّ حينئذٍ قد خرجَ الى حيزِ الصفة، والشئ لا يضاف الى صفةٍ غالباً، تقول : عَجِبْتُ من يومٍ يقومُ فيه زيدٌ، وأنا أعجبُ من يومٍ يقومُ فيه فلانٌ، فيذهب أصولُ ظروفِ الزمانِ المشتبهة على ما ذكره أبو القاسم .

فصل

الظروفُ من المكانِ

الظرفُ من المكانِ هو ما استقرَّ فيه، وتصرفَ عليه، وجملةٌ ما ذكره أبو القاسم، قسمان : مبهمٌ، ومختصٌّ (٤) .

فالمبهمُ ما لم تكن له أقطارٌ تحصره، ولا نهاياتٌ تُحيطُ به، كالجهاتِ البتِّ وشبهها . والمختصُّ ضدُّ ذلك ممَّا له أقطارٌ تحصره، ونهاياتٌ تُحيطُ به، كالدارِ، والوادي، ونحوهما مما يكون حاوياً لشيءٍ (٥)، ومحيطاً به .

فحكمُ الضربِ الأولِ أن يتعدى اليه الفعلُ بنفسه لقوَّةِ دلالةٍ عليه، إذ لا يخلو فعلٌ من أن يكون في أحدِ الأقطارِ .

-
- (١) ظ : متى .
 (٢) م : يقوم . وفي الاصول ١ / ٢٣٤ : عَجِبْتُ من يومٍ يقومُ زيدٌ .
 (٣) م : فمتى .
 (٤) ينظر : الجمل ص ٣٤ .
 (٥) م : للشيء .

وحكم الثاني أن لا يتعدى إليه الفعل ، إلا بواسطة ، لضعف دلالة عليه وشبهه للأداسي ، فذلك تقول في الأول : قمتُ قد أمك ، وصليتُ خلفك . وفي الثاني : قمتُ في الدار ، وصليتُ في المسجد ، ولم يخرج عن هذا ^(١) إلا فعلاً : دخلتُ البيت ، وذهبتُ الشام ^(٢) . إلا أن ^(٣) (ذهبتُ) مقصور على الشام ، و ^(٤) (دخلتُ) عام في سائر الأماكن . و(دخلتُ) وما تصرف منه ، مُختلف في كونه متعدياً بنفسه . و(ذهبتُ) مُتفق على كونه غير متعد بنفسه ، فإن الجار قد حذف منه .

[٣٢ ظ] ومما أُجري من المختص مجرى المبهم ، حدود المختص من نحو : شرقي الدار ، وقبليها ، وبحريها ، وغربيها ، لأن النسب أدخله في حيز العموم ، تقول : هو شرقي دار ، وأنت غربيها ، فأما داخل الدار ، وخارجها ، فلا يتعدى الفعل إليه إلا بحرف جر ، تقول : هو في داخل الدار ، وقمتُ في داخلها ، وقعدتُ في خارجها ، وكذلك الناحية ، والركن ، وجميع المختص .

ومما أُجري مجرى المبهم ، المكان ، والموضع ، للإبهام الذي فيهما ، فهما مثل (عند) . وأبهم ظروف المكان (عند) ^(٥) ، لأنها تصلح لكل جهة من الجهات الست .

وجميع الظروف يجوز إدخال حروف الجر عليها ، إلا (عند) فإنه لا يدخل عليها من حروف الجر شيء ، سوى (من) ^(٦) ، لا يجوز : جئتُ إلى عندك ، ويجوز : جئتُ ^(٧) من عندك ، وإنما جوز ^(٨) هذا في (من) وحدها من حيث كانت أم حروف الجر ، ولا ينفك شيء من معناها . ومعناها ابتداء الغاية ، ولا ينفك كل فعل ^(٩) من معنى الابتداء ، وليس

(١) م : هذه .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ١٥ - ١٦ .

(٣) م : أن قولك .

(٤) م : وقولك .

(٥) ينظر : المقصد ١ / ٦٤١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٤٤ .

(٧) م : خرجت .

(٨) م : يجوز .

(٩) فعل : ساقطة من ظ .

كذلك الإنتهاء .

ومن أحكامها جواز استعمالها مضافة ، ومفردة ، مثل : زَيْدٌ قَدَامَكَ ، وَقَدَاماً ،
وَقَمْتُ أَمَامَكَ ، وَأَمَاماً ، فإضافتها للبيان ، وحذفها للاختصار .
والكوفيون ^(١) لا يجيزون مثل هذا ، فإذا فُعِلَ جُعِلَ اسماً ، وَحَكِمَ لَهُ بِمَا يُحْكَمُ
للاسماء .

ومن أحكامها جواز قَطْعِهَا عن الإضافة ، وتضمنها إياها ، وبناءها على الضم ^(٢)
تشبيهاً لها بـ (قَبْلُ وَبَعْدُ) ، تقول : قَمْتُ قَدَامُ ، وَمِنْ قَدَامُ ، وَجِئْتُ وَرَاءُ ، وَمِنْ وَرَاءُ ^(٣) ،
ولا يجوز على هذا الوجه : قَمْتُ قَدَامُ ، وَلَا مِنْ قَدَامُ ، لَأَنَّ هَذَا مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ . لَا يَتَغَيَّرُ
بِتَغْيِيرِ الْعَوَامِلِ ، وَعَلَنَهُ كَعَلَةِ (قَبْلُ وَبَعْدُ) وَإِنَّمَا بَنِي عَلَى الضَّمِّ دُونَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، مِنْ
قَبْلِ أَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَكُونُ لِلظَّرْفِ إِعْرَاباً ، وَإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بِالنَّصْبِ مَا دَامَ مُضَافاً ، وَأَعْرَابُهُ
بِالْجَرِّ مَا دَامَ مَعَهُ حَرْفُ الْجَرِّ ، فَلَوْ بَنِي عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ ، لَأَبْسَ بِحَرَكَةِ إِعْرَابِهِ .

ومتى قُطِعَتْ هذه الظروفُ عن الإضافة ، وَبَيَّنْتُ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَقَعَ أَخْبَرًا ، وَلَا
صِفَاتٍ ، وَلَا صَلَاتٍ وَلَا أَحْوَالاً [٣٢ و] ، لِأَنَّهَا بِقُطْعِهَا قَدْ نَقَصَتْ ، وَأَشْبَهَتْ ^(٤)
الْحُرُوفَ ^(٥) ، فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ : الْخُرُوجُ بَعْدُ ، وَيَجُوزُ : خَرَجْتُ بَعْدُ ، وَلَا يَجُوزُ : الْقِيَامُ
أَمَامُ ، وَيَجُوزُ : قَمْتُ أَمَامُ ، فَإِنَّ أَضْيَفَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، كَانَ مَنْصُوباً ، مِثْلُ : الْقِيَامُ
أَمَامَكَ ، وَقَمْتُ أَمَامَكَ ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ حَيْزِ الْبِنَاءِ ، وَصَارَ مُعْرَباً ، فَصَحَّ أَنْ يَقَعَ خَبَرًا
للمبتدأ ، وظرفاً للفعل .

وجميع هذه الظروف من المكان معربة ، إِلَّا مَا قُطِعَ مِنَ الإضافة ^(٦) . وَضُمِّنَ
معناها ، إِلَّا (حَيْثُ) ، فَإِنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ مَبْنِي عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ مَعَ الْبِنَاءِ

(١) ينظر : الانصاف ١ / ٢٤٥ م ٢٩ .

(٢) على الضم : ليس في ظ .

(٣) م : من وراء ووراء .

(٤) كتب في م فوق كلمة (واشبهت) : شبهت .

(٥) الحروف : سقطت من ظ .

(٦) م : عن الإضافة .

(حَيْثُ وَحَيْثُ وَحَيْثُ) ^(١) ، وثلاث لغات ^(٢) مع الواو (حَوْثٌ وَحَوْثٌ وَحَوْثٌ) ، وأفصحها الضم تشبيهاً بـ (قَبْلَ وَبَعْدَ) ، وبعده الفتح تشبيهاً بـ (أَيْنَ وَكَيْفَ) ، وبعده الكسر على أصل النقاء الساكنين ، إِلَّا أَنَّ (حَيْثُ) منفردة ^(٣) عن جميع أخواتها ، بإضافتها الى الجمل ، تقول : كُنْتُ حَيْثُ كُنْتُ ، وَكُنْتُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ . وَإِنَّمَا خُصَّتْ بإضافتها الى الجمل دون أخواتها من جهة الإبهام الذي فيها ، فعلى هذا لا يجوز : أَنْتَ حَيْثُ مُرَادِي ، وَلَا حَيْثُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ، فَإِنَّ أَرَدْتَ ذَلِكَ فَارْفَعِ ^(٤) .

وَمِمَّا أُجْرِي مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ مُجْرَى الْمَبْهَمِ ، مَا كَانَ مَعْلُومَ الْقَدْرِ ، مَجْهُولِ الصُّورَةِ ، وَذَلِكَ (الْأَمْيَالُ وَالْفَرَاسِخُ وَالْبَرْدُ) ، تقول : سَرْتُ مَيْلًا ، وَمَشَيْتُ فَرَسَخًا ، وَعَدَوْتُ بَرِيدًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَإِنْ عَلِمَ قَدْرُهَا وَمَنْتَاهَا ، فَقَدْ جَهِلَتْ صُورَتُهَا ^(٥) ، فَجَرَتْ مُجْرَى الْمَبْهَمِ ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْهَا ، جَرَتْ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ فَرَفَعْتَهَا ، كَقَوْلِكَ : بَيْنِي وَبَيْنَ فَلَانٍ فَرَسَخَانِ ، فَإِنْ قُلْتَ : أَنْتَ مِنِّي ^(٦) فَرَسَخَانِ ، فَتَقْدِيرُهُ : بَعْدَكَ مِنِّي مَقْدَارُ فَرَسَخَيْنِ ، أَوْ قَرَبِكَ ^(٧) ، فَإِنْ قُلْتَ : دَارُكَ خَلْفَ دَارِي فَرَسَخًا ، نَصَبْتَ ، وَكَانَ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، لَا عَلَى الظَّرْفِ .

وَكُلُّ ظَرْفٍ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، إِذَا كُنِيَ عَنْهُ ، وَهُوَ ظَرْفٌ ، أُتِيَ بِـ (فِي) مَعَ الْكِنَايَةِ أَبَدًا ، تقول : الْيَوْمَ قَمْتُ فِيهِ ، وَغَدًا أَخْرَجْتُ فِيهِ ، فَإِنْ كُنِيَ [٣٣ ظ] عَنْهُ ، وَهُوَ اسْمٌ ، لَمْ تَأْتِ بِـ (فِي) ، فَقُلْتَ : الْيَوْمَ قَمْتُه ، وَالْغَدُ أَسِيرُهُ ، فَعِلَ ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِهِ ظَرْفًا ، وَكَوْنِهِ اسْمًا ، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ يَجْمَعُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَإِعْرَابٍ وَاحِدٍ ، فَلَا يَقَعُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ كَالظَّاهِرِ .

(١) ينظر : الصحاح (حيث) ١ / ٢٨٠ .

(٢) لغات : ساقطة من ظ .

(٣) م : تتفرد .

(٤) م : (ويجوز الرفع) ، بدلاً من (فإن أردت ذلك فارفع) .

(٥) م : صورها .

(٦) م : (منا) ومثلها ما بعدها .

(٧) زاد في م : منا مقدار فرسخين .

وَكُلُّ فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ ، لَا يَعْمَلُ فِي ظَرْفَيْنِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ^(١) مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَلَا إِتْبَاعٍ ، لَا يَجُوزُ : أَقُومُ الْيَوْمَ اللَّيْلَةَ ، وَلَا أَجِيءُ غَدًا بَعْدَهُ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ ، إِذَا اشْتَغَلَ بِزَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ ، فَقَدْ اسْتَوْعَبَ حُكْمَهُ وَمَعْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ وَكُنَايَتِهِ ، لَوْ قُلْتُ : الْيَوْمَ سَرْتُ فِيهِ ، أَوْ الْيَوْمَ سَرْتُهُ ، لَمْ يَكُنْ نَصِبُهُمَا بِسَرْتِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَوْفَى مَفْعُولَهُ ، فَلَا ^(٢) يَتَسَلَطُ عَلَى الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ إِضْمَارُ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ : سَرْتُ الْيَوْمَ سَرْتُ فِيهِ ، وَهَذَا يَأْتِي فِي بَابِ اشْتَغَالِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِضَمِيرِهِ مُسْتَوْفَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَكُلُّ ظَرْفٍ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، كَانَ صِفَةً ، مِثْلَ (قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ) ، ذَكَرَ مَعَ الْمَوْصُوفِ ، جَازَ الْإِتْسَاعُ فِيهِ وَرَفَعُهُ . وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمَوْصُوفُ مَعَهُ ، نَقَصَ تَمَكُّنُهُ وَلَمْ يَحْصُرِ الْإِتْسَاعُ فِيهِ ، نَقُولُ : دَارُكَ مَكَانٌ قَرِيبٌ ، وَمَكَانًا قَرِيبًا ، فَإِنْ قُلْتُ : دَارُكَ قَرِيبًا ، نَصَبْتُ لَا غَيْرَ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الظُّرُوفِ فِيهِ مَعْنَى الْقَرَبِ ، كَانَ جَعَلَهُ ظَرْفًا أَوَّلَى مِنْ جَعَلِهِ اسْمًا ، وَمَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْبَعْدِ ، كَانَ جَعَلَهُ اسْمًا أَوَّلَى مِنْ جَعَلِهِ ظَرْفًا ، فَقُلِيَ هَذَا نَقُولُ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ، وَإِنْ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ ^(٣) ، وَإِنْ قَرِيبًا زَيْدًا ، وَإِنْ بَعِيدًا زَيْدٌ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الظَّرْفُ هُوَ مَا كَانَ حَاطِيًا لِلشَّيْءِ ، وَمَفْعُولًا فِيهِ الْفِعْلُ ، فَبَعْدَهُ يَبْعُدُهُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، وَقَرِيبُهُ ^(٤) يَدْخُلُهُ فِيهِ .

وَكُلُّ ظَرْفٍ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ ، أَوْ الْمَكَانِ وَقَعَ خَيْرًا ^(٥) لِمَبْتَدَأٍ ، وَلَمْ يُسَعِّ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا أَبَدًا ، وَفِي نَصْبِهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ مَعْنَى فِعْلٍ مُقَدَّرٍ . [٣٣و] وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ^(٦) ، وَالْآخَرُ ، أَنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْمَخَالَفَةُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا

(١) م : الزمان والمكان . وزيد بعدها : (فما زاد الا بواسطة اتباع يعني ذوات العطف وغيرها من حروف العطف والاتباع هو أيضا العطف والصفة . نحو قمت يوما بعد يومك وغير يومك) ولا معنى لهذه الزيادة .

(٢) م : فلا .

(٣) ظ : مثل زيد ، وأن بعيدًا منك مثل عمرو . تحريف .

(٤) ظ : والقرب .

(٥) م : يقع خبر للمبتدأ .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٢ ، والمقتضب ٣ / ١٠٢ .

إذا لم يختلفا كانا مرفوعين، من نحو: زيد قائم، فإذا قلت: زيد خلفك، فليس إياه، فوجب نصبه، وهو مذهب الكوفيين (١).

وهو اعتلال ضعيف من جهة أن الشيء إذا خالف الشيء، فقد خالفه الآخر، فليس نصب المبتدأ أولى من نصب الخبر، ولا نصب الخبر أولى من نصب المبتدأ، بدليل قولك: زيد زهير شعراً، وعبد الله حاتم جوداً، فقد رفعت الاسمين، وليس أحدهما الآخر، قال الشاعر (٢):

فَغَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ
مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا

فَرَفَعَ، وَرَفَعَهُ عَلَى الْبَدَلِ (٣) من (مولى المخافة)، أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ (أن) وقول أبي القاسم في آخر فصل (٤) الظرف من المكان، أنه منصوب كله، فإن نقلته عن موضعه، كان كائن الأسماء، فيه إيهام، ألا ترى أن (عند)، لا يجوز نقله عن الظرفية، وهو من جهة ما ذكره.

وليس الأمر كذلك، لأن (عند) قد تقدم الكلام عليها.

وظروف المكان كتباً مذكورة، إلا وراءاً وقُدَاماً، وأماماً عند بعضهم، فإنهما مؤنثان، ولذلك قيل في تصغيرهما: قُدَيْمَةٌ، وَوَرَيْئَةٌ، إشعاراً (٥) بالأصل.

والأفعال في تعديها إلى الزمان، أقوى من تعديها إلى المكان، ولذلك قال سيبويه: (ظرف الزمان أشدُّ تمكناً من ظروف المكان) (٦)، بدليل أن الفعل يتعدى إلى مبهمة ومختصة بنفسه، خلاف المكان، وبدليل جواز إضافته إلى المفرد والجملة، خلاف المكان

(١) ينظر: الانصاف ١ / ٢٤٥ م ٢٩.

(٢) هو ليند بن ربيعة. ينظر: ديوانه ٣١١، والكتاب ١ / ٢٠٢، والمقتضب ٣ / ١٠٢ و ٤ / ٣٤١، وشرح المفصل ٤٤ / ٢ و ١٢٩، وكلا الفرجين: الأرض الواسعة، ومولى المخافة: صاحب الكلاب.

(٣) قال ابن الشجري: (خلفاً رفع على البديل من (كلا)، والتقدير: فغدت، وخلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة) أمالي ابن الشجري ١ / ١١٠، وينظر هامش المقتضب ٣ / ١٠٣.

(٤) فصل: ليس في م. وينظر: الجمل ص ٢٤.

(٥) ظ: اشعار. تحريف.

(٦) الكتاب ١ / ١٥ و ١٦.

غالباً ، وبديل أن الفعل يدل عليه بمعناه وبصيغته^(١) ، وبديل قسمة أنواعه وأجناسه ،
كالدهر والزمان^(٢) والسنين والأعوام ، ثم الشهور^(٣) والأيام ، ثم الاوقات والساعات ،
وليس كذلك ظروف المكان ، فهذا كنه يقوي قول سيبويه ، ويضعف قول أبي [٣٤ ظ]
العباس^(٤) ، وغيره ، ممن يرد عليه ، ويَزعم : أن ظروف المكان أشد تمكناً من حيث
أثبتت الأناسي ، لأن شبيها بالأناسي ليس بممكن لها ولا جاعل لها حكم الأناسي ، كما
أن ما لا ينصرف لما أثبت الفعل ، لم يخرج شبيهه الى أن يكون له تصرف الأفعال .

فصل

الحال من هذا الباب^(٥)

قال أبو القاسم : (وأما^(٦) الحال : فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم^(٧)
معرفه ...)^(٨) الفصل^(٩) . قال الشيخ^(١٠) : الحال أولاً : هي هيئة الفاعل ، أو المفعول ،
وحقيقتها ، أن تجتمع فيها شرائط ثلث : تكون نكرة ، مشتقة ، تأتي بعد معرفة قد تم
الكلام دونها ، مقدرة ب (في) مشتقة ، وذلك قولك : جاء زيد ركباً ، وانطلق عبد الله
مركباً ، فقد اجتمع فيه ما ذكرناه^(١١) .

وإنما استحققت أن تكون نكرة من جهة أنها فضلة في الخبر ، وتثبته التمييز في

- (١) ظ : وصيغته .
- (٢) والزمان : ساقطة من ظ .
- (٣) م : والمشهور .
- (٤) هو محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، ينظر : طبقات الزبيدي ١٠١ ونزهة الألباء ١٦٤ ،
وينظر رأيه في : المختضب ٤ / ٣٢٧ .
- (٥) م : (باب الحال من هذا الباب) وفي هامشها كتب : (فصل الحال) .
- (٦) م : فأما .
- (٧) اسم : ليس في ظ .
- (٨) الجمل ٣٥ .
- (٩) الفصل : ليس في م .
- (١٠) زاد في م : أيده الله .
- (١١) م : ما ذكرناه .

البيان، فمن حيث كانت حقيقة الخبر أن يكون نكرة، كانت فضائله كذلك، وأما^(١) قولهم : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ، وَطَلَبَتْهُ جَهْدَكَ وَطَاقَتِكَ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ^(٢)، وَأَدْخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، وَكَلَّمَتْهُ فَأَدَّى إِلَى فِي^(٣)، فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَحْوَالاً، لَكُونَهَا مَعَارِفَ، وَإِنَّمَا هِيَ مَعْمُولَةُ الْأَحْوَالِ^(٤)، وَنَائِبَةٌ مَنَابِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا حُرُوفَ الْفِعْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : رَجَعَ يَعُودُ عَوْدَهُ، وَطَلَبَتْهُ تَجْتَهِدُ جَهْدَكَ، أَيْ مُجْتَهِداً جَهْدَكَ، وَعَادَداً عَوْدَكَ، فَمِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَعْمُولَةُ الْأَحْوَالِ، وَوَاقِعَةٌ مَوْقِعَهَا، سُمِّيَتْ أَحْوَالاً.

وَأَسْتَحَقَّتِ الْحَالُ أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الْحَالُ صِفَةً مَعْنَوِيَّةً. وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ بِالمُشْتَقِّ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذَا زَيْدٌ أَسَدًا^(٥)، وَهَذَا الْأَمْرُ لَكُمْ آيَةً، وَ(هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)^(٦)، وَهَذَا زَيْدٌ وَحْدَهُ^(٧)، فَإِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُشْتَقَّةً، فَبِئْسَ مَوْقِعَ الْمُشْتَقِّ، فَـ (أَسَدٌ) نَائِبٌ مَنَابَ (شِدَّةٍ) وَ(آيَةٌ) نَائِبَةٌ مَنَابَ عَلَامَةٍ، وَوَحْدَهُ نَائِبٌ مَنَابَ^(٨) (إِحَادٍ)، فَهَذِهِ مَصَادِرُ، وَالمَصَادِرُ مُشْتَقَّةٌ عَلَى الْخِلَافِ، وَالمُشْتَقُّ يَكُونُ حَالاً.

وَكَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَقُولُ : (فِي قَوْلِهِمْ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَحْدَهُ، أَرْبَعُ تَنْزِيلَاتٍ)^(٩) إِنْ (وَحْدَهُ) نَائِبٌ مَنَابَ (إِحَادٍ)، وَإِحَادٌ نَائِبٌ مَنَابَ (مَوْحَدٍ)، [وَمَوْحَدٌ نَائِبٌ مَنَابَ (إِفْرَادٍ)].

(١) م : فَمَّا .

(٢) مَقْطُوعٌ مِنْ صَدْرِ بَيْتٍ لِلْبَيْدِ فِي دِيْوَانِهِ ٨٦، وَالْكِتَابُ ١ / ١٨٧، وَالمَقْتَضِبُ ٢ / ٢٣٧، وَالْإِنْصَافُ ٢ / ٨٢٢ . وَالْبَيْتُ هُوَ :

فَارْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

أَي : أَرْسَلَ الْإِبِلَ إِلَى الْمَاءِ وَهِيَ تَنْزَاحِمُ .

(٣) يَنْظُرُ : المَقْتَضِبُ ١ / ٦٧٦، وَالحُلُّ ١٣٥ .

(٤) م : لِلْأَحْوَالِ .

(٥) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ١٨٧، وَالمَقْتَضِبُ ٣ / ٢٣٩، وَشرحُ المَفْصَلِ ٢ / ٦٢ .

(٦) الْإِعْرَافُ : آيَةُ ٧٣، وَهُودٌ : آيَةُ ٦٤ .

(٧) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ١٨٧ .

(٨) مِنْ (شِدَّةٍ) إِلَى (مَنَابٍ) : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٩) كَذَا فِي المَخْطُوطَيْنِ : تَنْزِيلَاتٍ . وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ : مَنَازِلَ .

وإفراد^(١) نابٍ منابٍ (مُفْرَدٍ)^(٢) ، ومُفْرَدٌ هو في الحقيقة الحال ، كأنك قلت : جاءني زيدٌ مُفْرَدًا^(٣) .

ومِمَّا يجوز أن يلحق بهذا الفصل ، أو ما^(٤) قبله ، قولهم : بعثت الطعام رطلاً بدائقي ، والشاء شاة بدرهم .

واستحقت الحال أن تكون بعد معرفة ، كما استحق الخبر أن يكون بعد معرفة ، فأما قوله تعالى^(٥) : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا)^(٦) ، ومررت برجلٍ عاقلٍ متحدثًا ، فلاجل أن النكرة لما تَخَصَّصَتْ بالوصف ، جَرَتْ مجرى المعرفة ، فإن لم توصف ، لم يحسن الحال ، غير أنه يجوز على ضعف ، لأن صفة النكرة أولى من الحال منها .

واستحقت الحال أن تكون بعد تمام الكلام ، لأنها فضلة ، وهي مفعولة ، وحقيقة المفعول أن يكون بعد تمام الكلام^(٧) ، فلو قلت : هذا واقفًا ، لم يجز ، أو : جاء واقفًا ، وليس فيه ضمير ، لم يجز .

فأما قولهم : ضربني زيداً قائماً ، واستراحة عمرو راقداً ، ومعرفتي بفلان كاتباً ، وطبيبة البقر طرياً ، وشربي السويق ملتوتاً^(٨) ، فإن هذه الأشياء وإن كانت أحوالاً ، لم يتم الكلام دونها ، فبئها في حكم التام من جهة أنها مصادر مضافة إلى فاعليها ومفعوليها ، فكأنك إذا قلت : ضربني زيداً قائماً ، قلت : ضربت زيداً قائماً ، وهذا تام^(٩) في المعنى ، إلا أن العامل في الحال مستتر^(١٠) ، وليس هو بشيء موجود في اللفظ ، فمن جعل العامل

(١) م : كتب فوق لفظي (افراد) : انفراد .

(٢) م : كتب فوقها لفظ : مفرد .

(٣) القول في شرح المفصل ٦٣/٢ .

(٤) م : وما .

(٥) م : سبحانه .

(٦) الدخان : آية ٤ و ٥ .

(٧) ظ : بعد التمام .

(٨) ينظر : الكتاب ١ / ٩٨ ، وفي المسألة ردود من البطلانيوسي في الحل ١٤٠ .

(٩) ظ : تمام .

(١٠) م : مشكل .

في الأحوال هذه المصادر مع تقدير محذوف ، كان مخطئاً ، ومن رفع هذه المصادر (١)
المنصوبات ، وجعلها أخباراً (٢) عن المبتدأ ، فقد أخطأ .

أمّا امتناع رفعها ، فمن جهة أنك إذا أخبرت بمفرد ، وجب أن يكون الثاني هو
الأول ، وليس (الضرب) يكون (قائماً) ولا (الشرب) يكون (ملتوتاً) .

وأمّا امتناع كون هذه الأشياء عاملة فيها ، فلأن هذه الأحوال سادة مسدّ الأخبار ،
وواقعة موقّعة ، فكما أن هذه الأشياء لا تعمل في الأخبار ، ولا يصح معنى الخبر فيها ،
فكذلك لا تعمل في هذه الأحوال ، وإذا (٣) بطل ذلك كان العامل في [٣٥ ظ] الحال شيئاً
مقدّراً ، تقديره : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، وشربي السويق ، إذا كان (٤) ملتوتاً ، فـ
(كان) هي العاملة في الحال ، وهي تامة ، لا ناقصة و(إذا) هي نفسها خبر المصدر
المقدّم (٥) ، لأنها ظرف ، والظروف تكون أخباراً عن المصادر ، وهي تتعلق باستقرار
محذوف ، تقديره (٦) : ضربي زيداً ، كائن إذا كان قائماً ، أو مستقر ، ثم حذفت الاستقرار
فبقي (إذا كان) ، ثم حذفت (إذا كان) ، فبقي (ضربي زيداً قائماً) ، فعلى هذا قياس هذه
المصادر ، أو ما أضيف إلى المصدر ، من قولك : أجود ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي
السويق ملتوتاً ، وأحسن أفعالك معطياً ، لأن (أفعل) بعض ما أضيف (٧) إليه ، فقد اكتسب (٨)
من المصدر معنى المصدرية ، ولو كان اسم جنس ليس بمصدر ، لم يجر أن يسدّ الحال
مسدّ خبره ، واستحققت الحال أن تكون مقدرة بـ(في) من جهة أنها مفعول فيها ، فجرت
مجرى الظرف الذي هو مفعول فيه ، والدليل على مشابهتها للظرف ، أن الله سبحانه قال

(١) المصادر : ساقطة من ظ .

(٢) م : خبراً .

(٣) م : فإذا .

(٤) م : يكون .

(٥) م : المتقدم .

(٦) م : التقدير .

(٧) م : ما يضاف .

(٨) ظ : اكتسب .

في كتابه : (وَأَنْتُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ، وَبِاللَّيْلِ) ^(١) ، فعطف الظرف على الحال ،
وتقديره ^(٢) : مُصْبِحِينَ وَمُؤَلِّئِينَ .

واستحقت الحال أيضاً ^(٣) أَنْ تَكُونَ مُنْقَلَةً ؛ لأنها هَيِّنَةُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، الَّذِينَ
يَكُونَانِ عَلَى صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ . فأما قولهم : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعاً ، وَسَأَلْتُهُ الْمَغْفِرَةَ قَدِيراً ، (وهو
الْحَقُّ مُصَدِّقاً) ^(٤) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ سَالِمُ بْنُ دَارَةَ ^(٥) :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا حَسْبِي وَهَلْ بَدَارَةَ - يَا لِلنَّاسِ - مِنْ عَارٍ؟ ^(٦)

وقوله تعالى ^(٧) : (وَهَذَا بَعْثٌ لِيُشَارِكَ) ^(٨) ، (وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا) ^(٩) ، وما شبه ذلك مما
لا معنى للانتقال فيه عن الصفة التي هو عليها ، لأنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَالْحَقُّ
مُصَدِّقٌ أَبَدًا ، وَالْبَعْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى صِفَةِ الْحَيَاةِ ، فَهَيْئًا ^(١٠) جَوَزَ ذَلِكَ أَمْرًا :

أحدهما ، أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَمْ تَقْعَ بَيْنَ إِيْجَابٍ وَنَفْيٍ ، فَيَكُونُ فِيهَا قَضَعٌ عَلَى أَحَدِ
الْمُعْتَمِلِينَ ، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا يَجِيءُ زَيْدٌ إِلَّا [٣٥ ر] ضَاحِكًا ، لَمْ يَحْمَلْ إِلَّا وَجِبَةً
وَاحِدًا ، وَهُوَ صِفَةُ الضَّحِكِ دُونَ الْعَبُوسِ ، وَخِيَرَهُ مِنْ أَضَادِهِ ، وَإِذَا ^(١١) قُلْتَ : هُوَ يَجِيءُ
ضَاحِكًا ، لَمْ يَقْطَعْ عَلَى صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِيءُ إِلَّا ضَاحِكًا ،
كَمَا كَانَ مَعَ الْإِيْجَابِ وَالنَّفْيِ ، وَكَذَلِكَ تِلْكَ الْأَشْيَاءُ الْمُنْقَدِمَةُ لَمَّا لَمْ تَقْعَ بَيْنَ إِيْجَابٍ وَنَفْيٍ ، لَمْ

(١) الصافات : آية ١٢٧ و ١٢٨ .

(٢) ظ : تقديره . من دون واو .

(٣) الحال أيضاً : ليست في م .

(٤) البقرة : آية ٩١ .

(٥) من (قول) الى (داره) : ليس في م . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٥٧ .

(٦) اكتفى في م بلفظ (أنا ابن داره معروفًا) من البيت .

(٧) وقوله تعالى : ليس في م .

(٨) هود : آية ٧٢ .

(٩) مريم : آية ١٥ .

(١٠) فإنما ... هو جواب : فأما قولهم .

(١١) م : فإذا .

يكن فيها قطع على غيرها من أضدادها ، وإذا لم^(١) يكن فيها قطع ، كان المعنى : دعوتُ اللهَ سميعاً ، ولا يكون إلا سميعاً ، ويومٌ يُبعثُ حياً ، ولا يكون إلا حياً .

والأمر الآخر ، أن الأحوال فضلةٌ في الخبر ، فكما أن الأخبار قد تكون مؤكدةً ، فكذلك تكون الأحوال^(٢) مؤكدةً .

وجملة الأمر : أن الأحوال تأتي على أوجهٍ ، تكون منتقلةً ، وتكون مؤكدةً ، وتكون موطئةً ، وتكون مقدرةً .

فالمنتقلة ، قولك : هذا زيدٌ واقفاً ، والمؤكدة ، قوله تعالى^(٣) : (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)^(٤) ، والموطئة ، قوله سبحانه : (وهذا كتابٌ مُصدقٌ لساناً عربياً)^(٥) ، في أحد الوجهين ، الوجه الواحد ، أن يكون مفعولاً به ، والوجه الثاني ، أن يكون مفعولاً فيه^(٦) .

والمقدرة ، قولك : هذا زيدٌ صائداً غداً ، أي مقدراً الصيد غداً ، و(لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلِّقِينَ)^(٧) ، أي مُقَدِّرِينَ الحلق .

وأما العامل في الحال ، فعلى ضربين : فِعْلٌ ، ومعنى فعل .

فإذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، جاز التصرف في الحال بالتقديم والتأخير والتوسط^(٨) ، لأنَّ الفعل لما تصرف في نفسه ، تصرف في معموله .

وليس كذلك المعنى ، فعلى هذا يجوز : هذا زيدٌ قائماً ، وهذا قائماً زيدٌ ، ولا يجوز :

(١) من (تقع) الى (واذا لم) : ساقطة من م .

(٢) م : الأحوال تكون .

(٣) م : سبحانه .

(٤) البقرة : آية ٩١ .

(٥) الاحقاف : آية ١٢ . جاء في معاني القرآن للاخفش ٢ / ٦٩٣ : (فنصب اللسان والعربي ، لأنه من صفة الكتاب ، فتتصب على الحال أو على فعل مضمَر كأنه قال : أعني لساناً عربياً ، وقال بعضهم : إن انتصابه على (مصدق) جعل الكتاب مصدقاً للسان) ، وينظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ٣٦٩ .

(٦) من (الوجه) الى (فيه) : ساقطة من م .

(٧) الفتح : آية ٢٧ .

(٨) م : والتوسط والتأخير .

قائماً هذا زيد، ولا يجوز: هو زيد قائماً، بوجه من الوجوه، تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، لعدم العامل في الحال، إذ كانت المضمرات ليست بمشتقة^(١)، ولا واقعة موقع المشتق، فتعمل.

والعامل في الحال، من قولك: هذا زيد واقفاً. أحد شيئين: إمّا ما في (ها) من معنى الفعل، وهو التنبيه، وإمّا ما^(٢) في (ذا) من معنى الفعل، وهو الإشارة، وللنحويين^(٣) في هذه المسألة، قولان: منهم من يجعل العامل أحد هذين^(٤)، ومنهم من يجعل^[٣٦ ظ] مجموعهما هو العامل، فعلى القول الأول، يجوز: ها قائماً ذا زيد، ولا يجوز على القول الآخر.

فإذا^(٥) كان العامل ظرفاً، قد وقع خبراً، مثل قولك: زيد في الدار قائماً، ففيه قولان: أحدهما، أنه لا يجوز تقديم الحال على الظرف، وهو المذهب^(٦)، لا يجوز: زيد قائماً في الدار، لتقدمه على العامل المعنوي، ومنهم من يجزئ هذه المسألة، وهو الأخفش، ويقول: تقدمه على جزء واحد كلاً تقدّم^(٧)، لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يطالب بخبره، فكانه في نية التقديم.

فيذه ثلاث مسائل: زيد في الدار قائماً، جائزة^(٨) بلا خلاف، وزيد قائماً في الدار، يجوز على الخلاف المذكور، وقائماً في الدار زيد، ممتعة بلا خلاف^(٩)، فإن قلت: في الدار زيد قائماً، جاز توسط الحال، وتأخيرها، ولم يجز تقديمها^(١٠)، لأن العامل^(١١)

(١) م: مشتقة. من دون باء.

(٢) ما: ساقطة من ظ.

(٣) ظ: والنحويين. تحريف.

(٤) منهم من يجعل العامل أحد هذين: ليست في ظ.

(٥) م: وإذا.

(٦) ينظر: الكتاب ١ / ٢٧٧، ٢٦١، والمقتضب ٤ / ٣٠٠، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٢٥.

(٨) هامش م: (الوجه الثاني أنه في تأكيد لزيد على التوسع).

(٩) في (م) العبارة كذا: (زيد في الدار قائماً، جائزة بلا خلاف وقائماً في الدار زيد، ممتعة بلا خلاف، وزيد قائماً في الدار، يجوز ولا يجوز على الخلاف المذكور).

(١٠) م: وتأخيرها ولم يجز تقديمها.

(١١) ظ: والعامل. بدلاً من (لأن العامل).

في الحالِ الظرفِ النائبُ عن الاستقرار، وصاحبُ الحالِ مضمَرٌ في الظرفِ تقديره : زيدٌ في الدارِ هو ^(١) قائماً ، يدلُّ على ^(٢) أنَّ فيه مضمراً ، جواز تأكيدِهِ من نحو : إنَّ زيدا في الدارِ نفسه ، في أحد الوجهين .

وفي باب ^(٣) الحالِ مسائلُ ، يجوزُها ويطلبُها معناها .
منها : زيدٌ أخوك ضاحكاً ، إن أردتَ أخوةَ النسبِ ، لم تجز المسألة ^(٤) ، وإنَّ أردتَ أخوةَ الصداقةِ ، جازتْ ، وهكذا : زيدٌ ولدك قائماً ، وعمرو أبوك قائماً ، إنَّ أردتَ بنوةَ النسبِ لم تجزْ ، وإنَّ أردتَ بنوةَ التبني جازتْ .

ومنها قولك : هذا بُسراً أطيبُ منه تمرأ ، ولا يجوز : هذا بُسراً أطيبُ منه عنباً ، لأنَّ هذا ينتقل ^(٥) الى هذا النوع ، ولا ينتقل عنه ، فإنَّ رفعتَ الكلَّ ، جازتِ المسألةُ ، والعاملُ في الحالينِ ، فعلانِ مُقدَّرانِ ، مضافُ اليهما الظرفانِ المُقدَّرانِ ^(٦) أيضاً والعاملُ في الظرفينِ ، ما تضمنه معنى (أفعل) ، إذ كان (أفعل) يتضمن معنى شئيين : معنى (فعل) ، ومعنى ^(٧) (مصدر) ، فجاز أن يعمل في ظرفين .

والإشارة في هذه المسائلِ الى شيء ثالثٍ ليس هو فيهما (بُسرأ ، ولا تمرأ) كأنك تُشيرُ إليه ، وهو بَلَحٌ ، فتقديره : هذا البلحُ إذا يكونُ بُسراً أطيبَ منه إذا يكونُ تمرأ ، [تو] فإنَّ أشرتَ إليه ، وهو مطبوخٌ ، فتقديره : هذا البلحُ المطبوخُ إذا كان ^(٨) بُسراً أطيبَ منه إذا كان تمرأ .

وإنَّ ^(٩) أشرتَ إليه ^(١٠) ، وهو رطبٌ ، فتقديره : هذا الرطبُ إذا كان بُسراً أطيبُ

(١) هو : ساقطة من ظ .

(٢) على : ساقطة من ظ .

(٣) باب : ليس في م .

(٤) ظ : والمسألة (الواو زائدة) .

(٥) م : لا ينتقل . تحريف .

(٦) اليهما الظرفانِ المُقدَّرانِ : ساقطة من م .

(٧) معنى : ساقطة من م .

(٨) م : (إذا يكون) وما بعدها مثلها .

(٩) م : فإن .

(١٠) اليه : ساقطة من ظ .

منه إذ كان (١) تمرأ ، فعلى هذا يجري الحكم فيما يجري هذا المجرى .

والحال تشبه المفعول به ، من وجه ، وتشبه الظرف من وجه (٢) ، فمن حيث أشبهت الظرف ، عملت فيها المعاني ، إذا كانت المعاني مقدّمة عليها ، ومن حيث أشبهت المفعول به ، لم يجر أن تعمل فيها المعاني ، إذا تقدّمت هي على المعاني ، والظرف تعمل فيه المعاني ، تقدّمت أو تأخرت ، نحو (٣) : زيد في الدار غداً ، وزيد غداً في الدار ، وغداً زيد في الدار ، ولو كان عوض (غداً) حال (٤) ، لم يجر تقديمها ، والفعل يعمل في حالين (٥) ، فما زاد ، كما أن المبتدأ يكون له خبران (٦) ، فجاز أن تقول (٧) : هذا زيد واقفاً ، ضاحكاً متحدثاً ، ولا يجوز ذلك ، إذا تضادّت الأحوال ، وتناقضت ، مثل : هذا زيد قائماً ، قاعداً ، كما لا يجوز : زيد قائم قائم ، فإذا (٨) أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحداً ، جاز ، كما يجوز ، أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً (٩) ، تقول : هذا الطعام حلواً ، حامضاً ، كأنك أردت : هذا الطعام مراً ، فسبكت من الحالين معنى كما تقول : هذا حلواً حامضاً ، ومنى انتفتت الحال من اسمين ، جاز الجمع بينهما ، وإن اختلف إعراب الإسمين ، تقول : ضربت زيدا قائمين ، لأن الاشتراك قد وقع في الحال ، والعامل واحد . كأنك قلت (١٠) : ضربت قائماً زيدا قائماً ، فاستغيت بالنشئة عن العطف ، قال الشاعر ، وهو عنتره (١١) :

مَنَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرَجُّفَ رَوَانِفِ أَلْيَتِكَ وَتُسْتَطَارَا

- (١) م : إذا يكون .
- (٢) ينظر : المقتصد ١ / ٦٧١ .
- (٣) م : يجوز .
- (٤) م : حالاً .
- (٥) ظ : في الحالين .
- (٦) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٥٦ .
- (٧) م : فما زاد فتقول .
- (٨) م : فإن .
- (٩) واحداً : ساقطة من ظ .
- (١٠) كأنك قلت : مكرورة في م .
- (١١) وهو عنتره : ليس في م ، وينظر : ديوانه ١٠٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٥ و ٤ / ١١٦ ، و ٦ / ٨٧ ، والروانف جمع رانفة وهي اسفل الألية .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا^(١) ، فـ (مُصْعِدًا) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ وَ(مُنْحَدِرًا) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، آخِرُ الْكَلَامِ لِأَوَّلِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالَيْنِ لِاسْمٍ وَاحِدٍ [٣٧ظ] لَتَضَادِهِمَا .

فَصْلٌ

وَالْحَالُ تَكُونُ بِالْمَفْرُودِ وَبِالْجُمْلَةِ^(٢) ، وَجُمْلَتُهُ أَنْ كُلُّ مَا جَازَ^(٣) أَنْ يَكُونَ خَبْرًا ، جَازٌ أَنْ يَكُونَ حَالًا ، إِلَّا الْفِعْلَ الْمَاضِي ، فَلَا يَحْسُنُ^(٤) أَنْ يَقَعَ حَالًا ، إِلَّا وَمَعَهُ (قَدْ) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَالْلَفْظُ قَوْلُكَ : هَذَا فُلَانٌ قَدْ ضَحِكَ ، وَجَاءَ قَدْ ظَفَرَ ، وَالْمَقْدَرُ ، مِثْلُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)^(٥) ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :
قِيلَ إِنَّ (حَصِرَتْ) حَالٌ ، أَيْ قَدْ حَصِرَتْ ، وَهُوَ^(٦) قَوْلُ الْأَخْفَشِ^(٧) .
وَقِيلَ هِيَ صِفَةٌ فِي مَوْضِعِ نَصَبِ تَقْدِيرِهِ : أَوْ جَاؤُكُمْ قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ، وَهَذَا قَوْلُ سَيِّبِيهِ^(٨) .

وَقِيلَ : هُوَ دَعَاءٌ ، لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، تَقْدِيرُهُ : ضَيَّقَ اللَّهُ صُدُورَهُمْ عَمَّا لَكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ^(٩) .
وَقَدْ رَدَّ أَبُو حَالِي^(١٠) مِنْ جِبَةِ أَنْ بَعْدَهُ (أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ)^(١١) ، وَنَحْنُ لَا نَدْعُوا

(١) ينظر : المقتضب ٤ / ١٦٩ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٨٢ .

(٢) م : والجمله .

(٣) م : ما يجوز .

(٤) م : فاته لا يحسن .

(٥) النساء : آية ٩٠ .

(٦) م : وهذا .

(٧) معاني القرآن ١ / ٣٩٢ ، والانصاف ١ / ٢٥٢ .

(٨) لم اجدها في الكتاب ، وإنما بما يشير الى ذلك في ١ / ٤٧ ، وينظر : الانصاف ١ / ٢٥٤ .

(٩) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٤ و ١٢٥ .

(١٠) ينظر : المقتصد : ٢ / ٩١٣ .

(١١) النساء : آية ٩٠ .

عليهم بأن يضيق الله صدورهم عن قتال قومهم ، بدليل قولنا في الدعاء : اللهم ألق بأسهم بينهم ، فلمّا كان في سياق الآية ما يفسد معنى الدعاء ، ضعف قول أبي العباس .

فصل

كُلُّ جملة وقعت حالاً ، فلا بدّ فيها من رابط ، إمّا عائد ، وإما واو حال ، مثل : جاء زيدٌ ، ونحن جلوسٌ ، وفي كتاب الله عز وجل^(١) : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)^(٢) .

وإنّما كانت هذه واو حال لا واو عطف ، من قبل أن هذا موضع فضل وامتنان ورحمة وإحسان ، لأنّ الله سبحانه وتعالى القى على المؤمنين حقاً النعاس أمانة منه^(٣) . والمنافقون خائفون حزنه لم يلقَ عليهم النعاس عقوبة ، فعظمت المنة على المؤمنين حقاً^(٤) ، إذ خصّوا بذلك ، وهذه حال غيرهم ، فلذلك وجب أن تكون الجملتان جملة واحدة ، لأنّ الثانية معمولة الأولى ، ولذلك قدرها سيوييه بـ (إذ)^(٥) . ومن المنصوبات ، ما يجوز أن يقدر تارة حالاً ، وتارة تمييزاً ، حسب ما يحتمله التقدير ، مثل (كفى بالله حسيباً)^(٦) ، والله ذرّة فارساً ، فمتى قدر بـ (من) كان تمييزاً ، ومتى قدر بـ (في) كان حالاً .

ومنها ما يجوز أن يكون حالاً [٣٧و] وأن يكون مفعولاً له ، مثل : جئتكم طمعاً ، وكلمتكم رغبةً ، فمتى قدر بـ (اللام) كان مفعولاً له ، ومتى قدر بـ (في) كان حالاً .

ومِمّا لا يكون عليه الحال ، أنه لا يُكْنَى عنها ، ولا يجوز أن يخبر عنها ، ولا يجوز أن تُبنى لِمَا لم يُسم فاعله ، ولا يجوز أن تُعرّف ، فلذلك لا يجوز في (جاء زيدٌ راكباً) جيء راكباً ، ولا : جاء أيّادُ ، ولا : جاء أيّاهُ ، والحال يُذكر ويؤنث .

(١) م : سبحانه .

(٢) آل عمران : آية ١٥٤ .

(٣) منه : ساقطة من م .

(٤) حقاً : ساقطة من م .

(٥) الكتاب ١ / ٤٧ : (كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال) .

(٦) النساء : آية ٦ ، والاحزاب : آية ٣٩ .

بابُ الابتداء^(١)

قال أبو القاسم^(٢) : (اعلم أنَّ اسم^(٣) المبتدأ مرفوع ، وخبرُهُ إذا كان اسماً واحداً مثله ، فهو مرفوع أبداً ...)^(٤) .

قال الشيخ^(٥) : جملةُ ما في هذا الباب معرفةُ ثلاثة أشياء : معناه وشرائطه ، وأحكامه .

أما الابتداء ، فمعنى ، لا لفظ ، وهو وصف قائم في المفعول ، وذلك الوصف هو اهتمامك بالمبتدأ ، وجعلك إياد أولاً لثاني ، يكون الثاني خبراً عنه^(٦) ، فهذا تفسير صفة الابتداء .

والمبتدأ^(٧) لفظ ، وهو كلُّ اسم بدأت به لتخبر عنه بغيره ، مُعرّئ من العوامل اللفظية التي هي : كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها ، وما الحجازية ، فهذا معرفة الفرق بين الابتداء والمبتدأ .

والابتداء عامل ، والمبتدأ مفعول ، والابتداء تقدير ، والمبتدأ لفظ ، وهو^(٨) الذي فسّرناه أولاً ، والمبتدأ يشبه الفاعل من وجه^(٩) ويخالفه من وجه فوجه التشابه ، أنهما أبداً مرفوعان لفظاً أو تقديرًا ، وأنهما محدثٌ عنهما ، والمخالفة بينهما : أن حديث المبتدأ بعده ، وحديث الفاعل قبله ، وأنَّ عاملَ الفاعل لفظيٌّ ، وعامل المبتدأ معنويٌّ .

(١) الجمل ص ٣٦ .

(٢) قال أبو القاسم : ليست في ظ .

(٣) اسم : ليست في ظ .

(٤) الجمل ص ٣٦ .

(٥) ظ : قال المفسر ، وزيد في م : أيده الله .

(٦) ينظر : اللع في العربية ٧٩ ، وشرح المفصل ١ / ٨٣ .

(٧) والمبتدأ : ساقطة من ظ .

(٨) ظ : هو . من دون واو .

(٩) م : من جهة . ومثله ما بعده في الموضعين .

وأما شرائطُ المبتدأ فستُ : أن يكون اسماً ، أو مُنْزَلاً منزلةً الاسم ، وأن يكون معرفةً ، أو مقارباً لها بتخصيص ، أو فائدة ، وأن يكون مُقَدِّماً ، أو في حكمه ، وأن يكون مرفوعاً ، أو في تقديره ، وأن يكون مُجَرِّداً من العوامل اللفظية ، أو في حكم المجرد [وأن يكون محدثاً ، أو في حكم المحدث عنه ، لا بُدَّ لكل مبتدأ من هذه الشرائط الست ، وإنما استحق المبتدأ أن يكون اسماً ، لأنه محدث عنه ، والمنزل منزلة الاسم ، قولهم في المثل : **لَا أَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعَذِّبِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ**^(١) ، تقديره : سماعك ، و **(أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ)**^(٢) [لَكُمْ]^(٣) ، تقديره : صومكم خير لكم ، وإنما استحق المبتدأ^(٤) أن يكون معرفةً ، أو مقارباً [٣٨ظ] لها ، لأنه طريق إلى معرفة الفائدة ، فإذا لم يُعرف في نفسه ، فأحرى أن لا يُعرف خبره . وقد يجوز الابتداء بالنكرة^(٥) ، إذا أفادت أو قاربت .

وجملة المواضع التي يبدأ فيها بالنكرة ستة :

إذا وصفت ، مثل قولك : رجل عاقل خير من جاهل .

وإذا قدم خبرها عليها ، مثل قولك : لك مال ، وتحبك بساط ، لأن تقدير الخبر في هذا قد أبطل كونه صفة .

وإذا كانت النكرة دعاءً ، مثل قوله تعالى^(٦) : **(سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ)**^(٧) (وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ)^(٨) لأنه مضمن معنى الفعل ، فأفاد .

وإذا كان الكلام معها غير موجب من استفهام ، أو نفي ، مثل قولك : ما أحد في الدار ، وهل أحد في الدار^(٩) ؟ ، لأنه مضمن معنى العموم ، فأفاد .

(١) وفيات الاعيان ٤ / ٦٨ ، وشرح شذور الذهب ١٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين : ساقطة من ظ .

(٣) البقرة : آية ١٨٤ .

(٤) المبتدأ : ساقطة من م .

(٥) ظ : بنكرة .

(٦) م : سبحانه .

(٧) الصافات : آية ١٣٠ .

(٨) ابراهيم : آية ٢ .

(٩) ظ : فيها .

وإذا كانت النكرة في معنى الفعل ، وقد ارتفع بها^(١) الاسم ، مثل قولك^(٢) : أقائم الزيدان ؟ . وما ذاهب العمران ، لأنه بمعنى الفعل ، فأفاد .

وإذا كانت النكرة جواباً ، مثل أن يقول القائل : مَنْ جاءك ؟ فتقول : رجل ، أي : رجلٌ جاءني ، لأنه داخل تحت (مَنْ) فأفاد .

فهذه جملة المواضع التي يجوز أن يبدأ فيها بنكرة لتضمنها معاني جوزت لها ذلك ، وقد أشرت إلى تلك المعاني .

واستحق المبتدأ أن يكون مقدماً ، كما استحق أن يكون معرفة ، لأنه العمدة المسندة إليه الفائدة^(٣) ، وقد يعرض ما يخرج عن الصدر ، وهو الاستفهام ، مثل : كيف حالك^(٤) ؟ ، وأين بيتك ؟ ، ولا يجوز : بيتك أين ؟ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

فإن قلت : بيتك أين هو ؟ ، جاز على الاتساع ، وكذلك باب نعم وبش^(٥) في أحد الوجهين ، من نحو : نعم الرجل زيد ، وبش الغلام عمرو ، فد (عمرو) : مبتدأ مؤخر ، و(نعم) خبر مقدم ، لأن الكلام مبني على المدح ، أو الذم ، فقدم الخبر إذا بدأ بهذا المعنى .

واستحق المبتدأ أن يكون مرفوعاً ، لأحد أمرين : إما لمضارعة الفاعل من حيث أن كل واحد منهما محدث عنه ، فمن حيث رفع الفاعل ، رفع المبتدأ ، وإما لأنه أول الكلام ، وقد تجرد من العوامل اللفظية^(٦) فأعطى أول الحركات ، وأشرفها وأقواها ، وهو الرفع .

وقد يكون المبتدأ مجروراً في [٣٨] اللفظ ، مرفوعاً في التقدير ، كما يكون الفاعل كذلك^(٨) - أيضاً - وذلك قولك : بحسبك زيد ، أي : حسبك زيد ، وهل من أحد

(١) م : به .

(٢) قولك : ليست في م .

(٣) ينظر : اللمع ٧٩ .

(٤) م : (زيد) ، وينظر : المقتصد ١ / ٢٢٤ .

(٥) وبش : ليس في ظ .

(٦) إما : ساقطة من م .

(٧) اللفظية : ساقطة من م .

(٨) كذلك : ساقطة من ظ .

في الدار؟، أي؟، هل أحد؟، كما تقول^(١) مع الفاعل: (كَفَى بِاللَّهِ)^(٢)، (وَكَفَى اللَّهُ)^(٣)،
وَهَلْ جَاءَ مِنْ أَحَدٍ؟ وَهَلْ جَاءَ أَحَدٌ؟، واستحق أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، لأن
عامله معنوي، والذي في حكم المجرد، أن يكون معه عامل زائد، دخوله كخروجه،
واستحق أن يحدث عنه لطلب الفائدة، ولذلك وُضِعَ، وقد يحذف الحديث على ما يأتي ذكره.

فهذه شرائط المبتدأ .

فصل

الخبر هو الجزء المستفاد، مفرداً كان أو جملة، وهو ينقسم إلى^(٤) تسعة أقسام^(٥)
على جبة البسط، وثلاثة على جبة الحصر، وذلك مفرد مشتق، مثل: زيد قائم،
ومفرد شير مشتق مثل: زيد أخوك، ومفرد منزل منزلة المبتدأ وليس إِيَّاهُ، مثل: زيد
زهير شعراً^(٦)، وعبد الله حاتم جوداً، وجملة من مبتدأ وخبر، مثل: زيد أبوه قائم،
وجملة من فعل وفاعل، مثل: زيد قام أبوه، ويقوم، وجملة من شرط وجزاء، مثل:
زيد إن قام أبوه، قام أخوه، وظرف مكان، مثل: زيد عندك، وظرف زمان، مثل:
قيام^(٧) زيد اليوم، وجار ومجرور، مثل: زيد من الكرام.

فهذه تسعة، وهي في التحقيق ترجع إلى ثلاثة: مفرد، وجملة، وظرف؛ لأن
المفرد ينقسم إلى قسمين، وكذلك الجملة والظرف، ويلحق بكل واحد منها شيء يجري
مجراه^(٨).

فقول أبي القاسم: إنَّ المبتدأ يُخبر عنه بأحد أربعة أشياء^(٩)، ليس هو من خبر

-
- (١) م : في .
 - (٢) بعدها في ظ : حسياً .
 - (٣) الأحزاب : آية ٢٥ .
 - (٤) إلى : ليست في م .
 - (٥) ينظر : شرح المفصل ٨٧/١ .
 - (٦) قريب ليس هو بزهير ، ولكنه مثبه به ومنزل منزلته) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١ .
 - (٧) ظ : قائم . تحريف .
 - (٨) م : مجراه .
 - (٩) ينظر : الجمل ٣٦ .

الاختصار، ولا من حَيِّز الإكثار، بل هو من حَيِّز الإلباس، لأنه جعل الفعل وما اتصل به قسماً قائماً بنفسه، لا من حَيِّز المفرد، ولا من حَيِّز الجمل، وليس كذلك، لأنه قد قام الدليل على كونه من حَيِّز الجمل، من حيث كان فعلاً وفاعلاً، ولا تؤثر العوامل في لفظه^(١).

وجميع [٣٩ظ] ما ذكر، أنه^(٢) يجوز أن يكون خبراً عن المبتدأ، فإنه يجوز أن يكون صفةً للنكرة، وحالاً للمعرفة، وصلةً لـ (الذي)، إلا أن الصلة تختص بالجمل دون المفردات، وتختص الصلة والصفة^(٣) بأنه لا يجوز أن يتقدما على ما وضعا له.

ويجوز في الخبر أن يتقدم على المخبر عنه، تقول: هذا أبود قائم، وأبود قائم هذا، وهذا رجل أبود قائم، ولا يجوز: أبود قائم هذا رجل، على ما ذكر.

وليس يمتنع الخبر من التقديم على المبتدأ عند أبي القاسم^(٤)، إلا إذا كان فعلاً، فإنه يلتبس إذا تقدم بباب الفعل والفاعل، وإلا إذا كان معرفة، مثل المبتدأ، فإنه^(٥) لو قدم لا تلبس المخبر به بالمخبر عنه.

وجملة هذه الأخبار التي هي جمل لا بد فيها من علة مذكور، أو في حكم المذكور، ويرتبط الخبر بالمخبر عنه، وهذا العائد يكون أبدأ على حسب من يعود عليه، إن كان مذكراً، كان مذكراً، وإن كان مؤنثاً، كان مؤنثاً، وإن كان غائباً، عاد عليه ضمير غائب، وإن كان متكلماً عاد عليه ضمير متكلم، وإن كان مخاطباً، عاد عليه ضمير مخاطب، ولا^(٦) يجوز الاختلاف في شيء من ذلك.

ومما يعرض في باب المبتدأ والخبر، الحذف، وهو على ثلاثة أضرب:

موضع يحذف فيه الخبر، لا غير، مثل خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، نحو: لولا^(٧)

(١) ظ: لفظها.

(٢) ظ: بأنه.

(٣) م: الصلة والصفة.

(٤) ينظر: الجمل ٣٦.

(٥) م: لأنه.

(٦) م: لا يجوز - من دون واو.

(٧) لولا: ساقطة من م.

زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، لِأَنَّ طَوْلَ الْكَلَامِ قَدْ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ ^(١) .

وموضع لا يجوز حذفه بحال ، وذلك باب التعجب ، من نحو : ما أحسن زيدا ، في قول سيبويه واصحابه ^(٢) ، لِأَنَّ هَذَا قَدْ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ ، فَلَمْ يُغَيَّرَ .

وموضع أنت مخير في إثباته وحذفه ، وحذفه أحسن ، وذلك إذا كان الكلام جواباً ، فترك ذكره لجريانه في خلال الكلام ، ويجوز ذكره للتأني في البيان ، مثله : مَنْ الْقَائِمُ ؟ ، فنقول : زَيْدٌ ، وَإِنَّ شَيْئاً ، قُلْتُ : زَيْدُ الْقَائِمِ ، فَأَتَيْتُ بِالْخَبَرِ .

وحقيقة الخبر أن يكون نكرةً ، لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَدْخُلُهُ الْمَفْرَدُ وَالْجُمْلَةُ ، وهو موضع الفائدة . وقد يجوز فيه التعريف [٣٩و] إذا كان المبتدأ معرفةً ، ولا يجوز أن يكون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً ، إِلَّا فِي حَالِ ضَرُورَةٍ ^(٣) ، أو في حال عموم ، كما حكى سيبويه ، في قولهم : كَمْ جَرِيئاً أَرْضُكَ ^(٤) ؟ ، فجعل (كم) مبتدأ ، و(أرضك) الخبر ، وغيره أجود منه .

وقد يبدؤ الاسم المنصوب مسد الخبر ، وذلك كالأحوال ^(٥) التي تأتي بعد المصادر ، وقد ذكرت في فصل الحال ، قبل هذا الباب .

وقد يبدؤ حرف ^(٦) العطف - إذا كان فيه معنى الخبر - مسد الخبر ، مثل قولك : كَلَّ إِنْسَانٌ وَشَأْنُهُ ، وَأَنْتَ وَرَأْيُكَ ، التَّقْدِيرُ : كَلَّ إِنْسَانٌ ^(٧) وَشَأْنُهُ مَقْرُونَانِ ، وَسَدَّ ^(٨) الْعُطْفُ

(١) ينظر : الأمل الشجرية ٢/٢١١ ومغني اللبيب ٢٠٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٣٧ والمقتضب ٤/١٧٣ والإنصاف مسألة ١٥ .

(٣) في هامش م بعدها : شاعر .

(٤) الكتاب ١/٢٤٣ : (باب كم ... فأرضك مرتفعة بكم لأنها مبتدأ والأرض مبنية عليها . وانتصب الجريب لأنه ليس بمبني على مبتدأ ...) .

(٥) م : الأحوال . من دون كاف .

(٦) حرف : ساقطة من ظ .

(٧) م : رجل .

(٨) ظ : وسط . تحريف .

لَمَّا كَانَتْ الْوَاوُ ، قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى (مَعَ) سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبْرِ^(١) ، وَأَنْتَ لَوْ^(٢) قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ شَأْنِهِ ، لَكَانَ كَلَامًا مُسْتَقْلًا .

وَقَدْ يَسُدُّ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مَسَدَ الْخَبْرِ ، وَلَيْسَ بِحَقِيقَةٍ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ مَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لَكِنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ لَمَّا كَانَا فَعْلَيْنِ مَأْخُودَيْنِ مِنْ فَعْلَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَقْدَرَ مَعَهُمَا الْقَوْلُ صَحَّحُ أَنْ يَقْعَا خَبَرَيْنِ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ أَقُولُ لَكَ^(٣) أَضْرِبُهُ ، أَوْ آمُرُكَ أَنْ تَضْرِبَهُ^(٤) .

وَيَعْرَضُ فِي الْمَبْتَدَأِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا خِلَافٌ . وَهُوَ الظَّرْفُ إِذَا تَقَدَّمَ ، وَوَقَعَ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ ، مِنْ نَحْوِ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، فَيُذَوِّدُ وَنَحْوَهَا ، مِنْ الْمَسَائِلِ ، فِيهَا قَوْلَانِ : مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٥) ، أَنَّ الْكَلَامَ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُؤَخَّرٌ ، وَفِي الظَّرْفِ ضَمِيرٌ ، وَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِـ (اسْتِقْرَارٍ) مُحذُوفٍ ، عَلَى مَا ذَكَرَ فِي بَابِ الظُّرُوفِ ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٦) أَنْ يَرْفَعَ بِالظَّرْفِ . فـ (زَيْدٌ) عِنْدَهُ مَرْفُوعٌ بِالظَّرْفِ ، وَلَيْسَ فِي الظَّرْفِ ضَمِيرٌ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ .

وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ ، وَحُجَّتُهُ مِنْ وَجُودِ : مِنْهَا ، إِجَازَةُ قَوْلِكَ : فِي بَيْتِهِ يَأْتِي الْحَكَمُ ، وَفِي بَيْتِهِ زَيْدٌ^(٧) ، وَفِي دَارِهِ عَمْرُو ، فَلَوْ كَانَ الظَّاهِرُ يَرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ ، لَكَانَ إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(٨) .

وَمِنْهَا دُخُولُ (إِنَّ) [٤٠ ظ] عَلَى الظَّرْفِ ، وَبَطْلَانُ عَمَلِهِ ، مِنْ نَحْوِ : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، فَلَوْ كَانَ الْاسْمُ يَرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ ، لَبَقِيَ مَرْفُوعًا ، لَوْجُودِ الظَّرْفِ مَعَهُ ، وَفِي عَدَمِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى فُسَادِهِ ، وَلَيْسَ فِي تَغْلِيْبِ أَحَدِ الْعَامِلَيْنِ حُجَّةٌ .

(١) سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبْرِ (بَدَلَهَا فِي ظ : مَبْتَدَأٌ ٤) .

(٢) ظ : وَلَوْ .

(٣) لَكَ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٤) ظ : أَمُرُكَ بِضَرْبِهِ .

(٥) الْكِتَابُ ١ / ٢٧٨ .

(٦) م : وَهُوَ مَذْهَبٌ . تَحْرِيفٌ .

(٧) م : فِي بَيْتِهِ زَيْدٌ ، وَفِي بَيْتِهِ يَأْتِي الْحَكَمُ . وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ مِثْلُ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ . يَنْظُرُ : مُجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٧٢/٢ .

(٨) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٢ / ٢٧٨ ، وَالْأَصُولُ ٢ / ٢٣٩ .

ومنها أن الفعل قد يكون تاماً، وناقصاً فيعمل، مثل^(١) : لم يضرب زيدَ عمراً ، ولم يكن زيدُ عالماً، فلو كان الرفع بالظرف صحيحاً، لارتفع الاسم به إذا كان ناقصاً، في نحو قولك: بك زيدٌ واثقٌ ، وفيكَ عمرو راجبٌ ، وهو لا يجيز في مثل هذا الرفع ، إلا على الابتداء^(٢) والخبر ، ففي رجوعه الى هذا دليل على فساد في الأصل ، فهذه ثلاثة أدلة تضعف الرفع بالظرف^(٣) .

وإذا^(٤) ضعف ذلك ، قوي مذهب سيبويه ، إذ لا نقض يدخله .

وتعرض في هذا الباب مسألة ، تجوز عند قوم ، ولا تجوز عند آخرين ، وهي قولك : زيدٌ وحدهُ ، فمن قال إنَّ (وحدهُ) ينتصب انتصاب الظروف ، جاز أن يقع خبراً ، كما يقع الظرف خبراً، وهذا مذهب يونس^(٥) ، وتقديره : زيدٌ على حدهُ ، أو على حiale ، أو على إنفرادِهِ ، فكما أن الكلام يستقل مع الخبر في^(٦) هذه التقديرات ، فكذلك ما وقع موقعياً، ومن قال^(٧) : إنَّ (وحدهُ) ينتصب على الحال ، أو المصدر ، من قولك : جاء زيدٌ وحدهُ ، لم يجز عنده أن يقع^(٨) خبراً، لأن الأحوال لا تقع أخباراً ، ولا سادة من الأخبار ، إلا مع المصادر ، والمصادر لا تقع أخباراً ، وهي منصوبة ، فكما لا يجوز : زيدٌ إنفراداً ، ولا : زيدٌ منفرداً ، فكذلك ، لا يجوز : زيدٌ وحدهُ ، وأما^(٩) (ثلاثتهم وأربعتهم)^(١٠) ، فلم يقل أحدٌ إنه ظرف ، فيقع فيه خلاف ، فلذلك لا يجيز أحد : القوم ثلاثتهم^(١١) ، لأنه نائب مناب المصدر ، وواقع موقعه .

(١) ظ : إن الفعل يعمل تاماً وناقصاً مثل ...

(٢) ظ : بالابتداء .

(٣) ينظر : الاصول ١٠٤/١ .

(٤) م : فإذا .

(٥) يونس بن حبيب الضبي البصري (ت ١٨٣هـ) ، ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ٥١ ، ونزهة الالباء ٤٧ ، وتجد الخلاف في شرح المفصل ٦٣/٢ .

(٦) م : بالخبر على

(٧) هو رأي المبرد ، ينظر : المقتضب ٢٣٩/٣ ، وفي هامشه تفصيل .

(٨) م : لم يجز أن يقع عنده .

(٩) م : فأما .

(١٠) ينظر : المقتضب ٢٣٩/٣ .

(١١) ينظر : الكتاب ١٨٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/١ .

وَأَمَّا قَوْلُ سَيَبُويه : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ^(١) ، فَإِنَّمَا جاز ذلك^(٢) مِنْ قَبْلِ أَنْ (سَيْرًا) مصدر صريح مُؤَكَّد لفعل يدلُّ عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرٌ سَيْرًا ، فعلى هذا الأصل نقول : أَنْتَ أَكْلًا ، وَأَنْتَ شُرْبًا ، وَلَوْ قُلْتَ : أَنْتَ أَكْلٌ ، وَأَنْتَ شُرْبٌ ، لَكَانَ [٤٠] جَائِزًا مِنْ وَجْهِ ، وَمَمْتَنًا مِنْ وَجْهِ ، فَجَوَّزَهُ أَنَّهُ إِذَا كَثُرَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُ ، نَسَبَ إِلَيْهِ الْمَعْنَى^(٣) عَلَى طَرِيقِ الْمَبَالِغَةِ ، كَمَا قَالُوا : زَيْدٌ عَدْلٌ ، وَعَمْرُو رَضِيٌّ ، لَمَّا كَثُرَ هَذَا الْمَعْنَى مِنْهُمَا^(٤) ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهِيَ الْخَنَسَاءُ^(٥) :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

فَجَعَلَ الْخَبَرَ^(٦) حَدَثًا لَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ^(٧) .

وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْتَ ذُو أَكْلٍ وَشُرْبٍ ، وَزَيْدٌ ذُو عَدْلٍ ، وَهِيَ ذَاتُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ^(٨) . قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى)^(٩) . أَي : وَلَكِنَّ الْبِرَّ بَرٌّ مَنْ اتَّقَى^(١٠) اللَّهَ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

وَيَعْرَضُ فِي بَابِ الْمَبْدَأِ وَالْخَبَرِ كَثْرَةُ انْمِبْدَآتِ واجْتِمَاعِهَا ، فَأَقْدَهُ وَاحِدٌ ، وَأَكْثَرُهُ مَا^(١١) لَا نِيَاةَ لَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعَوَائِدِ إِذَا تَكَثَّرَتِ الْجُمْلُ ، لِتَكُونَ الْعَوَائِدُ هِيَ الرُّوَابِطُ ، وَآخِرُ الْكَلَامِ أَدْبَارٌ ، يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الْأَسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَالْأَسْمِ وَمَا يَعْدُوهُ خَبْرًا^(١٢) أَيْضًا عَنْ

(١) الْكِتَابُ ١٦٨/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٢٩/٣ .

(٢) ذَلِكَ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٣) م : نَسَبَ الْمَعْنَى إِلَيْهِ .

(٤) ظ : مِنْهَا .

(٥) وَهِيَ الْخَنَسَاءُ : لَيْسَتْ فِي م . وَيَنْظُرُ : دِيَوَانُهَا ٧٨ ، وَالْكِتَابُ ١٦٩/١ .

(٦) ظ : الْعَيْنُ . تَحْرِيفٌ .

(٧) م : مِنْهُ ذَلِكَ .

(٨) وَإِدْبَارٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٩) الْبَقَرَةُ : آيَةُ ١٨٩ .

(١٠) بَرٌّ مَنْ اتَّقَى : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(١١) مَا : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(١٢) م : خَبَرٌ .

ج

الاسم الآخر الذي قبله الى أن يصير في التنزيل الى المبتدأ^(١) الأول، فتكون الجملة التي بعده ، وهي المركبة من جمل، خبراً عنه ، مثال ذلك : زيد أبوه أخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها^(٢) جاره ، جاريته، سيدها، صديقه، قادم^(٣) ، فجميع هذه المبتدآت على الشرط ، والعقد الذي عقدته، وأنت مخبر في هذه المسألة عن اثني عشر اسماً ، الأخير منها خبره مفرد ، والأول مع ما بعده ، أخباره جمل، فإن أنت^(٤) أتيت بالمبتدأ الثاني بغير عائد معه الى الأول ، وجب أن تأتي بذلك العائد بعد الخبر الأخير .

وكذلك إذا^(٥) كثرت المبتدآت وليس معها عوائد متصلات بها ، فإنك تأتي بها بعد الخبر الأخير، مرتبة، ويكون آخر العوائد، لأول المبتدآت، على التنزيل الذي تقدم ، مثال ذلك : هذا زيد عمرو خالد بكر قائم عنده في داره، لأجله معها^(٦) ، وفائدة هذه الأخبار واضحة من آخرها .

فإن قيل : فأي فائدة في قولك : [٤١ ظ] زيد أبوه منطلق ؟ ، والآ قلت : أبو زيد منطلق، فاستغنى بجملة واحدة^(٧) عن جملتين ، وبمبتدأ واحد عن مبتدئين ؟ .
وإذا كانت^(٨) كذلك ، كان ما هو أكثر من ذلك أولى بأن يستغنى عنه ؟

قيل : ذكر الشيء دفعين ، أكد من ذكره دفعة واحدة ، مع أن ذكر مثنى هذا فيه رفع الإلباس . ألا ترى أنك إذا قلت عوض قولك : زيد أبوه منطلق : أبو زيد منطلق ، البست (أبوة) النسب ب (أبوة) الكنية، ولأن في جعل (زيد) وشبيهه، مبتدأ، عناية واهتماماً، بخلاف حاله إذا كان حشواً ، أو مضافاً^(٩) إليه ، ولأنه إذا كان تعريفاً هذه الأشياء متعلقاً

(١) م : الاسم المبتدأ .

(٢) ظ : ضميرها .

(٣) المبرد أكثر من ذكر هذه الامثلة التعليمية في المختضب ٢٠/١ و ٢٢ .

(٤) أنت : ليست في م .

(٥) م : إن .

(٦) ينظر : الاصول ٢٥/١ .

(٧) واحدة : ساقطة من م .

(٨) م : كان .

(٩) اليه : ليس في ظ .

بعضه ببعض ، وآخره مرتبطاً بأوله ، فلا بد من ذكره ، ألا ترى أن تعريف (الصديق) من المسألة الأولى ، وإن كان راجعاً على (السيد) فإن جميع الكلام مفتقر إلى (زيد) الذي هو الأول ، وأنت لو لم تأت به هكذا ، لاحتجت أن تقول : صديق سيد جارية جار صهر بنت ابن خال عم أخي أبي زيد قادم ، وأن تقول في المسألة الثانية : بكر قائم عند خالد في دار عمرو لأجل زيد مع هند^(١) ، فعلم بهذا رأيبها^(٢) ، أن تركيب الجمل مقصورة ، أو مطولة لها فوائد مقدرة ، ومحصلة ، وإنما يهجرها من قلت دريته بها^(٣) .

ومن أصول هذا الباب ، أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، برز الضمير ، وليس كذلك الفعل ، لقوة دلالة الفعل ، وضعف^(٤) دلالة الاسم - أعني اسم الفاعل - مثل ذلك : زيد هند يضربها ، ففاعل (يضربها) مضمّر راجع على (زيد) ، ولو^(٥) قلت : زيد هند ضاربها ، لم يجز ، إلا بإبراز الضمير ، لأن (ضاربها) خبر عن (هند) ، والفعل لزيد ، فقد جرى اسم الفاعل خبراً على غير من هو له ، فوجب إبراز الضمير ، فتقول^(٦) : ضاربها هو ، ولو قلت : زيد هند ضاربتة^(٧) ، لم يحتج إلى إبراز الضمير ، لأنه قد جرى خبراً على من هو له ، أي^(٨) هو خبر عن (هند) ، والفعل لها .

وهنا مسألة مشككة تختصر^(٩) ليقاس^(١٠) عليها ، وذلك أنك^(١١) : إذا قلت : هند زيد ضاربتة - بالالف واللام^(١٢) - [٤١و] احتملت المسألة أربعة أوجه : أن يكون

(١) وجاء في هامش م : (ولو قلت : في دار عند خالد في دار عمرو دخل زيد مع هند بكر قائم ، جاز أيضاً) .

(٢) ظ : وأشباهها .

(٣) وعند ابن السراج أن هذه الأمثلة وضعت ليتدرب بها المتعلمون ، ينظر : الأصول ٧١/١ .

(٤) ظ : يضعف .

(٥) ظ : لو ، بدون واو .

(٦) ظ : وإن تقول .

(٧) ينظر : الأصول ٧٩/١ .

(٨) م : إذ .

(٩) في هامش م (خ : تحفظ) .

(١٠) ظ : لقياس .

(١١) أنك : ساقطة من م .

(١٢) م : بالف ولام .

الألف واللام لـ (زيد) ، والفعل له ، وأن يكون الألف واللام لـ (هند) ، والفعل لها ، وأن يكونا لزيد والفعل لهند ، وأن يكونا لهند ، والفعل لزيد ، فتقول على الوجه الأول : هندُ زيدُ الضاربُها ، وعلى الوجه الثاني : هندُ زيدُ الضاربُته هي ، وعلى الوجه الثالث : هندُ زيدُ الضاربُته هي : اللفظ واحدٌ ، والتقدير مختلفٌ ، لأنَّ الضمير^(١) المنفصل في هذه المسألة الثالثة فاعلٌ ، وفي المسألة الثانية خبرٌ ، وعلى الوجه الرابع : هندُ زيدُ الضاربُها هو هي ، فالضاربُ من هذه المسألة الرابعة ومن المسألة الثانية (مبتدأ) ، وفي^(٢) كل واحد منهما ثلاثة^(٣) مبتدآت ، وهو - أعني الضارب^(٤) - من المسألة الأولى ، ومن الثالثة (خبر) ، وفي كل واحدٍ منهما^(٥) مبتدآن ، فاعرف ذلك وتفهمه .

فإنما قول أبي القاسم في أحد الوجهين ، من قوله : (قائمُ زيدُ . أن^(٦) ترفع قائماً ، بالابتداء ، وزيداً بفعله ، ويبدأ منذ الخبر ...) ^(٧) فإنه قول ضعيف ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل لا يحسن إعماله ، إلا بعد اعتياده على مخبر عنه ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب حال . أو حرف استفهام ، أو حرف نفي ، مثلاً : ما قائمُ زيدُ ، وأقائمُ زيدُ ؟ ^(٨) ، هذا مذهب سيبويه^(٩) ، والذي ذكره أبو القاسم^(١٠) مذهب الأخفش^(١١) .

وفي كل موضع ترفع باسم الفاعل ظاهراً ، فإنَّك تفرد في حال التشبيه والجمع ، وفي كل موضع لا ترفع به ظاهراً ، وإنَّما ترفع به^(١٢) مضمراً مبترأ فيه ، فإنَّك تشبيه

-
- (١) م : المضمَر .
 (٢) ظ : فقي .
 (٣) م : ثلاث .
 (٤) وهو أعني الضارب : ليست في م .
 (٥) م : من ذلك . وكتب فوقها (خ : منهما) .
 (٦) أن : ليس في ظ .
 (٧) الجمل ٣٨ .
 (٨) وأقائمُ زيدُ ؟ : ساقطة من م .
 (٩) ينظر : الكتاب ٥٧/١ ، وهو رأي الجمهور ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح للزمخري ٤٤/١ .
 (١٠) أبو القاسم : ساقطة من ظ .
 (١١) ينظر : معاني القرآن له ٢٥٦/١ .
 (١٢) به : مكرورة في ظ ، وبعدها (مضمراً) .

وتجمعه في حال التثنية والجمع .

وأما قوله : (إنَّ ظروفَ الزمانِ لا تكونُ أخباراً عن الجُثثِ ...) ^(١) ، فقد ذُكرَ في فصلِ الظروفِ من الباب الذي قبل هذا الباب .
وأما : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، وشبهه ، فتفسيره على ما ذكره ، وقد أُشِرْتُ إليه في أولِ الباب .

و(شعراً) ينتصب على التمييز ، ويجوز أن يكون حالاً وقع موقعَ شاعرٍ .

[٢٤ ظ] بابُ اشتغالِ الفعلِ عنِ المفعولِ بضميرِهِ

قال أبو القاسم : (إذا اشتغلَ الفعلُ عنِ المفعولِ بضميرِهِ ، ارتفعَ بالابتداءِ ، وصارَ الفعلُ خبراً عنه ...) ^(٢) .

قال الشيخ ^(٣) : هذا البابُ مبني ، ومركب من بابِ المبتدأ والخبر ، ومن بابِ الفعلِ والفاعل ، فكلُّ موضعٍ بنيت فيه الفعلُ على الاسمِ ، وحملته عليه ، وجعلته خبراً عنه ، فهو من بابِ المبتدأ والخبر ، وكلُّ موضعٍ بنيت فيه الاسمُ على الفعلِ ، فهو من بابِ الفعلِ والفاعل .

فمن بابِ المبتدأ والخبر ، قولك : زيدٌ ضربته ، والماءُ شربته ، والدارُ دخلتها ، فكلُّ ما كان من هذا النوعِ فإنه لا يخلو من أحدٍ ^(٤) قسمين : إما أن يكونَ مُشْتَغِلاً بضميرٍ ، مثل : زيدٌ ضربته ، وإما أن يكونَ غيرَ مُشْتَغِلٍ ^(٥) بضميرٍ ، مثل : زيداً ضربتُ ، فإن كان قد اشتغلَ ، نُظِرَ ، هل اشتغلَ بضميرٍ مرفوع ؟ ، مثل : زيدٌ ضُربَ ، أو ضميرٍ منصوبٍ ؟ ، مثل : زيدٌ ضربته ، فإن كان ضميرٍ منصوبٍ ، نُظِرَ ، هل الفعلُ صفةٌ ؟ ، مثل : زيدٌ رجلٌ

(١) الجمل ٢٨ .

(٢) الجمل ٢٩ ، وبعد العبارة في ظ : الفصل .

(٣) قال الشيخ : بدلها في ظ : قال المفسر .

(٤) أحد : ليست في م .

(٥) العبارة مضطربة في (م) وليس فيها (غير) : (وإما أن يكونَ مُشْتَغِلاً بضميرٍ مثل : زيد ضربت) .

ضربته ، أو خبر ؟ ، مثل : زيد ضربته ، فإن لم يكن صفةً ، نُظِرَ ، هل قبل الفعل حرفُ استفهام ، أو نفي ، أو ما يطلب الفعل ؟ فإن لم يكن فيه ذلك نُظِرَ ، هل هو معطوف على كلام قبله ، أو ليس بمعطوف ؟ فإن لم يكن معطوفاً ، وعُرِّيَ من ^(١) هذه الأقسام كلها وصار على مثال : زيد ضربته ، ونحوه ، فإنه حينئذٍ يجوز في هذه المسألة وأشباهها ، وجهان : الرفع والنصب . والرفع أجود وأقرب ؛ لأنه أخصر وأجود ^(٢) من غير اضممار ، وكذلك حكم الفعل إذا اشغل بالسبب ، نحو قولك : زيد ضربت أخاه ، وكذلك الحكم إذا اشغل بالضمير مع واسطة من حروف الجر ، مثل : زيد مررت به ، لا يخلو الفعل إذا اشغل من أحد هذه الأحكام الثلاثة ، فإذا ثبت ^(٣) جودة الرفع في هذا كله لما ذكرناه ، كان النصب من بعد ذلك جائزاً ، ووجه جوازه أن يكون النصب بإضممار فعل ، وهذا الفعل لا يظهر ، لأن المفسر الذي بعده قد أشغى عنه ، ولا موضع له من الإعراب هنا ، كما لا موضع للمفسر مع النصب ، لأنه على هذه القضية من باب الفعل والفاعل ، ولا موضع للفعل من الإعراب إذا لم يكن خبراً لمبتدأ ، ولا صفة لموصوف ، ولا حالاً لنهي حال ، فصار الفرق بين النصب والرفع من وجهين : أحدهما أن الرفع أخصر ، والثاني أن الجملة مع الرفع لها موضع من الإعراب ، فلذلك يجوز أبداً : زيد ضربته ، وزيد ضربته ، وإذا ^(٤) ثبت جواز النصب كان النصب في قولك : زيدا ضربته ، أقوى من النصب في قولك : زيدا ضربت أخاه ، لأن الأول يُقَدَّرُ معه فعلاً من اللفظ ، والثاني يُقَدَّرُ معه فعلاً من المعنى ، كأنك قلت : أهنت زيدا ضربت أخاه ^(٥) ، والنصب في قولك : زيدا ضربت أخاه ، أقوى من النصب في قولك : زيدا مررت به ، لأن : زيدا ضربت أخاه ، يُقَدَّرُ معه فعلاً متعدياً مثل المفسر في التعدي . وزيدا مررت به ، يُقَدَّرُ معه فعلاً يخالف ما بعده من وجهين : من جهة اللفظ ، ومن جهة التعدي ، فلذلك كان دون ما تقدم ، فَضَعَفَ النصب ، فإذا ضَعَفَ النصب ، قوي الرفع ، فالرفع ^(٦) إذا في قولك : زيد مررت به ، أقوى

(١) م : عن .

(٢) م : أوجز .

(٣) ط : أثبت .

(٤) م : فإذا .

(٥) ينظر : الكتاب ٤٢/١ - ٤٣ .

(٦) م : والرفع .

منه في قولك : زيدٌ ضربتُ أخاهُ ، والرفع في قولك : زيدٌ ضربتُ أخاهُ ، أقوى منه في قولك : زيدٌ ضربتهُ . فإن كان الفعل في جميع ما ذكرناه صفةً للنكرة لا خبراً ، مثل : هذا رجلٌ ضربتهُ ، وهذا رجلٌ ضربتُ أخاهُ ، وهذا رجلٌ مررتُ بهُ ، لم يجزِ النصبُ بحالٍ ، لأنَّ الصفةَ لا تعملُ في الموصوفِ ، فكذلك لا تُفسَّرُ فعلاً مقدَّراً يعملُ في الموصوفِ . ولذلك قال الشاعر (١) :

[٤٣ظ] أَبَحَّتْ حِمَى نِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحٍ

فرفع شيئاً ، والفعلُ مُفَرَّغٌ له ، فأحرى وأجدرُ أن لا يعملَ ، وقد اشتغلَ ، وعلةُ ذلك كله ، أنه صفةٌ ، مع أنه لو نصب لا نقلبَ المدحُ ذمّاً ، إذ (٢) التقدير يكون : وما حميتُ (٣) شيئاً مُسْتَبَاحاً ، أي حميتُ غيرَ محميٍّ .

ومن هنا امتنع أن يكون موضع الجملة من قوله سبحانه : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (٤) ، جَزْراً صفةً لشيءٍ ، لأنه لا يصلح أن يكون في موضع الصفة ، وقد نصب (٥) (كلاً) بإضمار فعلٍ ، فإذا بطل ذلك بطل أن يكون لهما موضعٌ من الإعراب على جهة الصفة ، وإذا (٦) بطل أن تكون صفةً ، كانت مُفَرَّرةً لفعلٍ ينصب (كلاً) ، كأنه قال : إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ، لأنَّ هذا موضعٌ يقتضي التبيين ، بأنَّ القديم سبحانه خلق كلَّ شيءٍ ، وليس الغرضُ الإخبارُ بالمخلوق نفسه ، ويذكر (٧) على ذلك ما قبله وما بعده ، فلذلك وقع الإجماعُ على القراءة بالنصب ، ولذلك جعله ابن عيسى (٨) من باب ما يطلب

(١) ديوان جميل ٥٢ ، وخزانة الأدب ٤٢/٦ .

(٢) ظ : إذا .

(٣) م : ما حميت . من دون واو .

(٤) القمر : آية ٤٩ ، وينظر تفصيل هذا في البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٦/٢ ، وارتشاف الضرب ١٠٩/٣ .

(٥) م : نصبت .

(٦) م : فإذا .

(٧) م : يدل . من بدون واو .

(٨) هو علي بن عيسى بن الفرج الربيعي ، أبو الحسن (ت ٤٢٠هـ) وهو أحد شيوخ ابن بابشاذ ، ينظر : بغية الوعاة ١٨١/٢ .

الفعل من وجهين ، لأنَّ (إنَّ) يطلب الخبر في (خلقناه) ، فأجراه مجرى أزيداً ضربته ؟ ونحوه مما يطلب بالفعل . وجوز أن يكون نصب : (كلَّ شيء) على البدل من اسم (إنَّ) - بدل اشتمال - إذ المعنى يشتمل عليه . كانه قال : إنَّ كلَّ شيء خلقناه بقدر^(١) ، وكذلك إذا كان الفعل معه حرفاً استفهاماً ، أو (ما) انشائية ، والاسم قبلهما ، لم يجز النصب ، ووجب الرفع ، وذلك قولك : زيد ما ضربته . وزيد هل ضربته ؟ ، لأنَّ (ما) لها صدر الكلام ، وكذلك الاستفهام ، فلو خطبتَ الفعل^(٢) الذي بعدهما ، لأنَّ يعمل فيما قبلهما ، لأخرجتهما عن حقيقة وضعهما .

ولمَّا لم يجز أن يعمل ما بعدهما فيما قبلهما ، لم يجز أيضاً أن يفسر شيئاً متقدماً يعمل في الاسم ، ولمَّا بطل حكم التفسير ، بطل تقدير الفعل^(٣) ، ولمَّا بطل تقدير الفعل^(٤) . وجب الرفع ، والكلام [٤٣و] على العطف يأتي آخر الباب عندما ذكره أبو القاسم .

وإنَّ^(٥) كان السبب أو الضمير مرفوعين ، أو في تقدير المرفوعين ، لم يجز النصب ، مثل قولك : زيد ضرب^(٦) ، وزيد ضرب أخوه ، وزيد ضرب^(٧) ، ومن جوز النصب في قولك : زيدا ضربته ، بإضمار فعل ، جوز الرفع في هذا بإضمار فعل ، كأنك قلت : ضرب زيد ضرب . إلا أن حمل هذا على المبتدأ والخبر أولى من الفعل والفاعل . لأنه الأضمر والأخصر .

فصل

قل أبو القاسم : (إلا في الاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والجحد ، والعرض ، والجزاء ، فإنه يختار فيها النصب ...) ^(٨) .

(١) من (على البدل) الى (بقدر) ساقط من م .

(٢) ظ : للفعل .

(٣) ظ : العمل .

(٤) ظ : العمل .

(٥) م : فإن .

(٦) زيد ضرب : ساقطة من ظ .

(٧) وهو مسلك ابن عصفور في شرحه للجمل ٢٦٦/١ .

(٨) الجمل ٢٩ .

هذا^(١) فصل يحتاج الى شرح ، وكل واحد من هذه الأقسام يحتاج الى بيان .

أما الاستفهام ، فعلى ثلاثة أضرب : استفهام يختار معه الرفع والنصب جائز ، وهو الاستفهام بالأسماء ، من نحو : أيُّهم ضربته ؟ ، ومن حدثته ؟ ؛ لأن الاستفهام في هذا ليس هو عن الفعل ، وإنما هو عن مَنْ وقع منه ، أو به ، فجرى لذلك مجرى الباب الأول .

وَأَسْتَفْهَامٌ^(٢) لا يجوز معه ، إلا الرفع ، دون النصب ، وذلك الاستفهام الذي يقع موقعَ خبرِ انبئاً^(٣) ، مثل قولك : زيدٌ هل ضربته ؟ لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله^(٤) ، فذلك^(٥) لا يُفسرُه .

وَأَسْتَفْهَامٌ النصب معه أجود من الرفع ، والرفع جائز ، وهو ما مثَّلَ به صاحبُ الكتاب ، من نحو : أزيداً ضربته ؟ لأن الاستفهام يطلب الفعل من جهة المعنى ، فقوى النصب ، وضعف الرفع .

فإن وقعَ فعلٌ بين ألفِ الاستفهام ، وبين الاسم الذي كان يُختار فيه النصب باسم آخر ليس بظرف ، رُفِعَ^(٦) عند سبويه ما كنت تنصبه ، وجرى مجرى ما الاستفهام معه وذلك قولك : أنتَ^(٧) زيدٌ ضربته ؟^(٨) .

لأن الفعل والاسم المحمول على الفعل قد بُعِدَ عن حرف^(٩) الاستفهام ، ولم يتصل به ، فد (أنت) مبتدأ ، و(زيد) مبتدأ^(١٠) ثانٍ ، و(ضربته) خبرُ زيد ، والجملة خبرُ (أنت) ،

-
- (١) م : وهذا .
 (٢) م : والاستفهام .
 (٣) م : الابتداء .
 (٤) في هامش م : ما قبله فيما بعده . ينظر : الحلال ١٥٤ ، وعلم النحو د . أمين علي السيد ٢٨٩/١ .
 (٥) م : فذلك .
 (٦) ظ : وقيت .
 (٧) كتبت في م : أنت .
 (٨) الكتاب ٤/١ ، والحلال ١٥٤ .
 (٩) حرف : ساقطة من م .
 (١٠) مبتدأ : ساقطة من ظ .

والعائدُ من [٤٤ظ] خبره عليه الهاء^(١) في (ضربته) .

وكان الأخفش يحمل (أنت) على اضممار فعل ، لأن التاء في (ضربته) محمولة على الفعل^(٢) ، فإذا كان كذلك نُصِبَ الاسم الواقع بعد (أنت) ، فقال : أنتَ زيداً ضربته ؟ ، بتقدير : أضربتَ أنتَ زيداً ضربته ؟ ، فأجراه مجرى : أعبدُ اللهَ ضَرَبَ أخوه زيداً ؟ ، في الحمل على الفعل ، فالاختيار^(٣) عند الأخفش في المسألة المتقدمة النصب لما ذكرناه^(٤) ، والرفع جائز ، والاختيار عند سيبويه الرفع والنصب جائز .

ولو كان الفاعل ظرفاً ، لم يُعَدَّ^(٥) به فصلاً ، مثل قولك : أَكُلَ يومَ زيداً^(٦) تَضْرِبُهُ ؟ تنصب^(٧) عند الجميع اختياراً .

وأما الأمر ، فعلى ضربين : أحدهما أن يكون الاسم الذي تقدمه ، يُرادُ به العموم ، مثل قوله تعالى^(٨) : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(٩) ، (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا)^(١٠) ، فهذا يُختارُ رفعه ، لأجل عمومهِ في كلِّ سارقٍ وسارقةٍ ، وفيهِ معنى إتيام الشرط ، كأنه قال : وكلُّ سارقٍ وسارقةٍ فاقطعوا أيديهما ، والآخر أن يكون مُختصّاً . مثل : زيداً فاضربه ، وعمراً خاطبةً .

والثاني يجري هذا المجرى في العموم والخصوص على ما ذكر ، فإن كان الأمر باسمِ فعلٍ ، مثل قولك : زيدُ نَزَّاهُ ، وعبدُ اللهِ ضَرَّابُهُ وَمَنَاعُهُ ، فلا يجوز إلا الرفع ، سواء كان مبهماً أو مختصاً ، لأن هذا النوع لا يتعدى فيعمل فيما قبله ، فكذلك لا يُفسَّرُ ما يعملُ

(١) م : عليه من خبره التاء .

(٢) ينظر : معاني القرآن له ٥٦٣/٢ .

(٣) في هامش م : (خ : بمعنى اخوه) .

(٤) م : ذكرنا . من دون هاء .

(٥) ظ : لم يتعد .

(٦) ظ : زيد .

(٧) ظ : ونصبت .

(٨) قوله تعالى : ليس في م .

(٩) المائدة : آية ٣٨ ، ينظر تفصيل ذلك في الحقل ١٥٤ .

(١٠) النساء : آية ١٦ .

وإنَّ كَانَ الأَمْرُ بفعلِ التَّعَجُّبِ ، مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَسْمِعْ بِهِ ، وَعَبْدُ اللَّهِ أَبْصِرْ بِهِ ،
لَمْ يَجْزِ النِّصْبُ ، وَإِنْ اشْتَغَلَ الفِعْلُ بِالضَّمِيرِ ، لِأَنَّ الفِعْلَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، وَلِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ
مَعَ الْجَارِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّهُ ^(١) الْفَاعِلُ بِمَنْزِلَةِ : (كَفَى بِاللَّهِ حَسْبُنَا) ^(٢) ،
فَلَمَّا اجْتَمَعَ الْأُمُورُ بَطَلَ النِّصْبُ .

وَأَمَّا الْجَدُّ ، فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : إِنْ كَانَ بَعْدَ الْأِسْمِ حَرْفُ النِّفْيِ الَّذِي هُوَ (مَا) ^(٣) ،
مِثْلَ : زَيْدٌ مَا ضَرَبْتَهُ ، لَمْ يَجْزِ النِّصْبُ ، وَإِنْ كَانَ النِّفْيُ بِـ (لَا ، أَوْ لَمْ ، أَوْ لَنْ) جَازَ
النِّصْبُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ لَا تَلْزِمُ [و٤٤] صَدْرَ الْكَلَامِ ، كَلِزُومِ (مَا) .

وَأَمَّا (لَيْسَ) ، فَهِنَّ جَوَزَ تَقْدِيمَ خَبَرِهَا عَلَيْهَا ، جَوَزَ النِّصْبُ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ لَيْسَ
تَشْبِيْهِه ، كَمَا يَجُوزُ : قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ ، وَمَنْ لَمْ يُجْزِ ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزِ النِّصْبُ ، وَرَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ
وَالْخَبَرِ .

وَأَمَّا الْعَرَضُ ، فَمِثْلُ : أَلَا زَيْدًا تَكْرُمُهُ ، وَالْجَزَاءُ مِثْلُ : إِنْ زَيْدًا تَكْرُمُهُ يُكْرِمُكَ ،
فَإِنْ قَدَّمَ (زَيْدًا) عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ ، رُفِعَ وَلَمْ يَنْصَبْ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ
فِيمَا قَبْلَهُ ^(٤) ، فَلِذَلِكَ ^(٥) لَا يَفْسَرُ مَا يَنْصَبُ .

فَصْلٌ

الْعَطْفُ

الْعَطْفُ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَخْلُو مِنْ قَسْمَيْنِ ^(٦) : إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ عَلَى فِعْلٍ ،
مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدًا أَكْرَمْتُهُ ، فَإِنَّهُ يُخْتَارُ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ النِّصْبُ بِتَقْدِيرِ فِعْلِ الْمَشَاكَلَةِ
بِعَطْفِ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ ، وَالرَّفْعُ جَائِزٌ ، لِأَنَّهُ عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ .

(١) ظ : بَأَنَّهُ .

(٢) النِّسَاءُ : آيَةُ ٦ ، وَالْأَحْزَابُ : آيَةُ ٣٩ . وَ(حَسْبُنَا) : لَيْسَتْ فِي م .

(٣) مَا : سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(٤) يَنْظُرُ : الْحُلُّ ١٥٥ .

(٥) م : فَكَذَلِكَ .

(٦) الْعِبَارَةُ فِي م : لَا يَخْلُو الْعَطْفُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قَسْمَيْنِ .

وإن كان المعطوف عليه^(١) مبتدأ ، مثل : زيد قائمٌ ومحمدٌ أكرمته ، فإنه يُختار في الجملة الثانية الرفعُ للمشاكلة بعطف مبتدأ وخبرٍ على مبتدأ وخبرٍ ، والنصبُ من بعد ذلك جائزٌ ، لأنه عطفُ جملةٍ على جملة ، وإن اختلفتا .

وشاهدُ العطفِ الأوَّل ، أعني العطفَ على الجملة من الفعل والفاعل ، قوله سبحانه : (يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)^(٢) ، بنصب (الظالمين) لتقدم (يَدْخُلُ) ، ولو قرئَ بالرفع ، لجاز إذا جاءت الرواية به .

وقال الربيعُ بنُ ضُبَيْعٍ الْغَزَارِيُّ^(٣) :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي ، وَأَخْشَى انْزِيَا حَ وَالْمَطَرَا

فنصب الذنْبَ بإضمّار فعلٍ ؛ لأنَّ البيتَ الأوَّل قد صدرَ بفعلٍ للمشاكلة . والرفعُ جائزٌ ، وهو فيه أحسن من غيرهِ لسلامته من مقاربة^(٤) التضمين^(٥) .
والتضمينُ في الشعر حَبِيْبٌ .

وإنَّ^(٦) كانَ في صدر الكلام جملتان كُبرى وصُغرى^(٧) ، مثل قولك : زيدٌ أكرمته ، ثم أتيتَ بعد [٤٥ ظ] ذلك بجملةٍ أُخرى ، كنتَ مُخَيَّرًا في الرفع والنصب . فالرفعُ بالعطف على الجملة الكبرى ، ولا موضعٌ للجملتين من الإعراب - أعني الأولى^(٨) والمعطوفة - والنصبُ بإضمّار فعلٍ جائزٌ ، فيكون معطوفاً على الجملة الصغرى ، فتكون الجملة

(١) ظ : العطف على .

(٢) الإنسان : آية ٢١ .

(٣) من شواهد الكتاب ٤٦/١ ، والنوادر ١٥٩ ، وأمثالي المرتضى ٢٥٥/١ .

(٤) م : مقارنته . تصحيف .

(٥) التضمين : (تعلق القافية أو لفظة مما قبلها بما بعدها) العمدة لابن رُشَيْد القيرواني ١٧١/١ .

(٦) م : فإن .

(٧) ظ : صغر .

(٨) م : الأولى .

الصغرى^(١) والجملة المعطوف^(٢) عليها ، لهما موضعٌ من الاعراب ؛ لأنَّ الصغرى في محل الخبر ، فاستحقت أن يكون لها موضعٌ من الاعراب^(٣) ، وأن يكون ما عطفَ عليها كذلك ، وعلى هذا يُقدَّرُ مع الجملة الثانية عائدٌ محذوف يرجعُ الى المبتدأ الأول ، لأنه بالعطف على الخبر قد صار خبراً ، قال الله سبحانه : (وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا مَنْازِلَ)^(٤) ، قرئُ بالرفع والنصب . فالرفع^(٥) محمولٌ على الشمس ، والنصبُ محمول على (تجري) أو على إضمار فعل ليس له موضعٌ من الاعراب .

وإنما سَمَّيْتَ الأولى كبرى ؛ لأنها جملة في ضمنها جملة ، والصغرى ليست كذلك ، لأنها داخلة فيما قبلها ، فليس يثبت لها حكم الخبرية^(٦) ، إلاَّ بتقديم المبتدأ .

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَتَنْصِبُ الْأَخْبَارَ^(٧)

قال أبو القاسم : (وهي كان ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وباد ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح ، وما دام)^(٨) ، وما تصرف منها قال الشيخ أيدى الله^(٩) : أمَّا ذكره هذا الباب ما هنا ، فلأنه لما تكلم على اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، وهو نوع من المبتدأ والخبر ، أوردَ عقبيه باب (كان) وأخواتها ، لأنها داخلة على المبتدأ والخبر .

- (١) الجملة : ساقطة من م .
- (٢) ظ : المعطوفة .
- (٣) من الاعراب : ساقطة من م .
- (٤) يس : آية ٣٩ . (اقرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو (والقمر) رفعاً ، وقرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي (والقمر) نصباً) كتاب السبعة ٥٤٠ ، وينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٥/٢ . وقبل الآية : (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم) .
- (٥) في ظ : (والقمر بالرفع والنصب) بدلاً من (قرئ بالرفع والنصب فالرفع) .
- (٦) م : خبرويه . تحريف .
- (٧) ظ : (باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر) والحالتان في اصل الجمل ٤١ .
- (٨) وما دام : ليست في ظ ، وليست في الجمل المطبوع . ينظر : الجمل ٤١ .
- (٩) ظ : (الفصل : قال المفسر) بدلاً من (قال الشيخ أيدى الله) .

فأما تسميته لهذه الأفعال حروفاً ، ففيه تسامح ، وليس ذلك بصحيح من قبل أنها تتصرف تصرف الأفعال ، وتصح فيها علامات^(١) الفعلية . والعذر له أنه لما رآها غير دالة على الحدث ، وإنما تدل على الزمان الهجر من معنى الحدث ، ضعفت عن حكم الأفعال ونقصت ، وهي أفعال غير حقيقية ؛ لأن الفاعل فيها هو المفعول ، فماداً حروفاً .
وأما جملة هذه [د ؛ و] الأفعال التي ترفع الاسم ، وتتصب الخبر ، فثلاثة عشر فعلاً : (كان) وهي أم الأفعال ، لأن كل شيء داخل تحت الكون ، فلا ينفك^(٢) شيء من معناها ؛ ولأنها^(٣) تتصرف تصرفاً ليس بغيرها ، بأنقسامها أربعة أقسام ، و غيرها ليس كذلك ، وسيأتي ذكرها .

و (أصبح وأمسى) ، أختان ، لأنهما ظرفا زمان^(٤) . و (ظل وأضحى) ، أختان ؛ لأنهما لصدر النهار . و (بات وصار) ، أختان ؛ لاعتلال أعينهما .
و (ما زال ، وما انفك ، وما فتىء ، وما برح ، وما دام) ، أخوات ، للزود أولها^(٥) (ما) ، و (ليس) منفردة ، لكونها غير متصرفية .
كل هذه الأفعال تعنى عملاً واحداً ، كما ذكر ، من رفعها الاسم ونصب الخبر .
فأما قوله : (يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها)^(٦) : فربما يعني ما لم يلزم أوله (ما) .

وجملة الأمر أن الخبر في هذا الباب ، على أربعة أقسام :
خبر لا يكون قط إلا مقديماً ، وهو كل خبر كان استفهاماً ، مثل : مَنْ كَانَ أَبوك ؟ ، وكيف أصبح زيد ؟ ، وأين أمسى أخوك ؟ .
وخبر لا يكون قط إلا مؤخراً بعد الفعل ، وهو كل فعل من هذه الأفعال قد لزم أوله

(١) م : علامة .

(٢) م : ولا ينفك .

(٣) م : لأنها . من دون واو .

(٤) م : لأنهما الطرفان في الزمان ، وفي ظ : لأنها

(٥) م : أولهن .

(٦) الجمل ٤٢ . وفي ظ : وتوسطها .

(عا) ، مثل ما تقدّم^(١) .

ومذهبُ صاحبِ الجملِ ، أنّه يجوزُ تقديمُ أخبارِها عليها ، وقد حكي أنّه مذهبُ البصريين^(٢) ، وهو مذهبُ ابنِ كيسان^(٣) في ما زال .

والصحيحُ ما قدمتهُ ، وهو الذي اعتمدَ عليه أبو علي^(٤) وأصحابه ، وأبو سعيد^(٥) وأصحابه ، ولم يحكوا فيه خلافاً عن البصريين ، بل مَنَعُوا مِنْهُ^(٦) لعلّه واضحه . وقد مَنَعَ مِنْ^(٧) ذلك الفراء^(٨) ، وغيره من الكوفيين ، وليس عن سيئويه فيه شيءٌ واضح .

وخبرٌ في تقديمه خلافٌ ، وهو خبر ليس ، من أجازها مجرى أخواتها في العمل ، قدّمَ الخبرَ ، وهو الصحيح ، والمذهبُ القديمُ ، ومن لم يجزها مجرى أخواتها ، لأنها غيرُ متصرفة ، لم يقدّمه^(٩) عليها . ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها .

وخبرٌ أنتَ فيه^(١٠) مخيرٌ في التقديم والتأخير ، وهو [٤٦ ظ] ما لم يقع فيه مانعٌ من الموانع المذكورة ، وهو الذي مثله أبو القاسم ، مثلاً : (كانَ مُحَمَّدٌ شَاخِصًا ، وَكَانَ شَاخِصًا مُحَمَّدٌ ، وَشَاخِصًا كَانَ مُحَمَّدٌ)^(١١) ، لأنَّ هذه الأفعالَ لَمَّا تَصَرَّفَتْ فِي نَفْسِهَا ، تَصَرَّفَتْ فِي مَعْمُولِهَا ، مع عدم المانع .

(١) مثل ما تقدم : ساقطه من م .

(٢) ينظر : الأصول ٢/٢٤٤ ، والانتصاف ١/١٧٥٥ ، والجمع ١/١١٧ .

(٣) أبو الحسن محمد بن أحمد (ت ٢٩٩هـ) ، ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ١٥٣ ، ونزهة الألباء ١٧٨ .

(٤) ينظر : الإيضاح ١/١٠١ ، والانتصاف ١/١٧٥٥ .

(٥) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ) . ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ١١٩ ، وبغية الوعاة ١/٥٠٧ .

(٦) م : عنه .

(٧) من : ساقطه من م .

(٨) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) . ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ١٣١ ، ونزهة الألباء ٨١ .

(٩) لم يقدمه : ساقطه من ظ .

(١٠) فيه : ساقطه من م .

(١١) الجمل ٤٢ .

وأما قوله: (إن كل شيء كان خبراً للمبتدأ ، فإنه يكون خبر هذه الحروف ...) (١) ، فصحيح ، لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر ، فكان حكمها حكمه في جميع ما ذكره ومثل به (٢) إلا أن هذه الأفعال متى كانت ماضية لم يحسن أن يكون الخبر فعلاً ماضياً ، إلا ومعه (قد) (٣) ملفوظاً بها ، أو مقدرة ، لأن (كان) فعل ماضٍ ، فاستقبح أن يكون خبرها مثلها ماضياً ، إلا أن تقول : كان زيدٌ قد قام ، وقوله سبحانه (٤) : (وإن كان قميصه قد من دبر) (٥) ، فإنما حسنه كون الكلام شرطاً .

فأما (ليس) ، فلا يكون خبرها بالماضي ، لأن حقيقتها لنفي الحال . فإذا ثبت هذا ، فإن هذه الأفعال لا تؤثر في (٦) الجمل التي هي أخبار ، كما لا تؤثر ظننت وأخواتها ، ولا يجوز أن تتعلق الظروف بها إذا وقعت أخباراً ، كما لا تتعلق بالمبتدأ ، وإنما تتعلق بمحذوف .

وأما قوله : (وإن وقع بعد هذه الحروف حرف خفض ، كان ما بعد المخفوض مرفوعاً اسماً لها ، وكان المخفوض خبراً لها ، كقولك : كان في الدار زيدٌ ، وكان عندك عمرو ، وليس لعبير الله حذرٌ ...) (٧) . فليس (عند) من حروف الخفض ، بل هي ظرف ، ولكن أطلق عليها الحرفية ، لأجل أنها خافضة ، ولأنها غير متمكنة ، تلزم النصب أبداً ، ولا تدخل عليها حروف الجر (٨) ، كما تدخل على الظروف ، سوى (من) فتسمح (٩) بالعبار عنها .

وأما قوله من بعد ذلك : (فإن جئت بعد المرفوع بخبر نصبته ، وكان الخافض صلة

(١) المصدر نفسه ج ٤

(٢) في جميع ما ذكره ومثل به : ساقطه من م .

(٣) ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، والهمع ١١٣/١ .

(٤) م : وقول الله سبحانه .

(٥) يوسف : آية ٢٧ . وتام الآية : (فكذبت وهو من الصادقين) .

(٦) ظ : من . تحريف .

(٧) الجمل ٤٢ .

(٨) م : حرف .

(٩) ظ : قد سمح . تحريف .

لَهُ...^(١)، فيحتاج الى شرح ، وذلك أنك إذا قلت : كَانَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا ، صَلَحَ فِي (جالس) وجهان : أَنْ يَكُونَ حَالًا ، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرًا ، فَإِذَا كَانَ خَيْرًا ، كَانَ الْخَافِضُ صَلَةً وَمُتَعَلِّقًا بِهِ ، وَإِذَا كَانَ حَالًا لَمْ يَكُنِ الْخَافِضُ صَلَةً لَهُ ، بَلْ كَانَ هُوَ صَلَةً [٤٦و] لَهُ ، وَمَعْمُولًا ، وَمُتَعَلِّقًا بِهِ ، فَكَانَ^(٢) الظرف محتملاً ضميراً^(٣) مرفوعاً ، خلافاً للوجه الأول .

فقد صارَ في هذه المسألة فرقٌ من وجهين : وَمَثَلِيًّا : كَانَ عِنْدَكَ عَمْرٌو مُقِيمًا ، وَفِي (مقيم) ونحوه ضميرٌ حالاً كَانَ أَوْ خَيْرًا ، فَإِنْ جَعَلْتُمَا جَمِيعًا^(٤) خبرين ، جَازَ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَأَصْدَابِهِ^(٥) ، وَكَانَ فِيهِمَا ضَمِيرَانِ ، لِأَنَّهُمَا خَبْرَانِ ، وَابْنُ دُرَسْتَوَيْهِ^(٦) لَا يَجُوزُ^(٧) ذَلِكَ - أَعْنِي جَعَلْتُمَا جَمِيعًا خَبْرَيْنِ - إِنَّمَا يَجْعَلُ أَحَدُهُمَا خَيْرًا وَالْآخَرَ حَالًا ، أَوْ صَلَةً لِلْخَيْرِ .

وَلَا يَجِيزُ أَحَدٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ يَكُونَا جَمِيعًا حَالَيْنِ ، لِبَقَاءِ (كَانَ) بِلاَ خَيْرٍ ، وَالحالِ إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ أَبَوُهُ مُنْطَلِقًا ، فَـ (زيد) اسم كان ، و(أبوه) رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ(منطلق) خبرُ الأبِ والجملةُ خبرُ كَانَ...^(٨) ، فَكَلَامٌ^(٩) فِي حَكْمِ الْمَكْرَرِ ، لِأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ فِي الْجُمْلَةِ قَدْ فُهِمَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ تَوَطُّنَةً لَذِكْرِ (منطلق) ، إِذَا قُدِّمَ ، وَهُوَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا أَبَوُهُ ، فـ (منطلق) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَجُوزُ نَصْبُهُ وَرَفْعُهُ^(١٠) ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْأَوَّلَى خَيْرٌ رَفْعُهُ ، وَأَمَّا نَصْبُهُ فَعَلَى أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ (كَانَ) ،

(١) الجمل ٤٣ .

(٢) م : وَكَانَ .

(٣) الضمير بعد كان قول البصريين ، ينظر : المقتضب ١٠١/٤ ، ومعني اللبيب ٦٧٥ .

(٤) جميعاً : ساقطه من ظ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٠/١ .

(٦) هو عبد الله بن جعفر (ت ٢٣٤٧هـ) ، ينظر : طبقات النحويين ، للزبيدي ص ١١٦ ، والمسألة في ارتشاف الضرب ٨٦/٢ .

(٧) م : لَا يَجِيزُ .

(٨) الجمل ٤٣ .

(٩) م : وَالْكَلَامُ .

(١٠) م : رَفَعَهُ وَنَصَبَهُ .

والأب مرفوع به ، ولا يشي على هذا الوجه ، ولا يجمع ، لأنه قد^(١) رفع ظاهراً ، وأما رفعه ، فعلى أحد الوجهين : أحدهما أن يكون خبراً للأب مقدماً عليه ، ففيه على هذا الوجه ضميرٌ ، وعلى هذا الوجه يشي ويجمع .

والوجه الآخر ، أن يرفع (منطلقاً) بالابتداء ، و(أباه) بمنطلق ارتفاع الفاعل ، ويكون الفاعل قد سُدَّ مسدً خبر الابتداء ؛ لأنَّ اسم الفاعلِ ما هنا معتمد على ما كان معتمداً عليه ، لو لم تدخل كان عليه^(٢) ، فعلى هذا لا يشي ولا يجمع . فإن قلت : كان قائمٌ زيد^(٣) ، على أن تجعلَ (قائماً) اسم كان و(زيداً) مرفوعاً^(٤) بـ (قائم) وسدّاً مسدً خبر كان ، لم يجز من وجهين : أحدهما أن اسم الفاعل لا يعمل ، أو يعتمد على مبتدأ ، أو موصوفٍ ، أو موصولٍ ، أو صاحب حالٍ ، أو ما النافية ، أو حرف الاستفهام ، وليس هذا^(٥) هنا شيء من ذلك .

والآخر ، أن الفاعلَ [٤٧ظ] لا يسدُّ مسدً المفعول ، وخبر (كان) مثبته بتمفعول . ويجوز ذلك على مذهب الأخفش والكوفيين^(٦) ، لأنهم يعملون اسم الفاعل معتمداً كان^(٧) أو غير معتمدٍ .

فإن قيل فالأبئنا (الأب) من اسم كان ، ولم^(٨) نجعله مبتدأ ، ونصب الخبر ، لا غير ؟ ، قيل : لا يجوز ذلك من قبل أن الأب ليس بزيد ، ولا بعضه ، ولا مشتملاً عليه ، والغلط لا يقاس عليه ، فبطل حملُه على البدل .

فإن جئت بدل الأب باسمٍ يصح أن يكون بعضاً ، مثل الوجه ، أو مشتملاً ، مثل

(١) قد : ساقطة من ظ .

(٢) عليه : ساقطة من م .

(٣) ينظر : المختضب ١٠١/٤ ، والاصول ٤٧/١ .

(٤) م : مرتفعاً .

(٥) ها : ليس في ظ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٦٨٠/٢ ، وشرح التصانيد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري ص ٤١١ .

(٧) كان : ساقطة من ظ .

(٨) ظ : لم . من دون واو .

الحُسن والمال ، جازَ أن تجعله بدلاً وتتصبَّ الخبر . وعلى هذا مثلَ صاحبِ الكتاب ، فقال^(١) : كانَ زيدٌ وجهه حَسَنًا ، وكانَ عبدُ اللهِ مالُهُ كثيرًا ، وعليه أنشدَ البيت^(٢) :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلَكُهُ هَلَكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَيْنَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا

تَرْفَعُ^(٣) (هَلَكُ وَاحِدٍ) وَتَتَصَبُّهُ .

وَأَمَّا^(٤) قوله : (فإذا تَقَدَّمَ اسمُ كانَ عليها رُفِعَ بالابتداء ...) ^(٥) ، فليس بكلامٍ محققٍ ، لأنَّ اسمَ كانَ بمنزلةِ الفاعلِ ، والفاعلُ لا يَتَقَدَّمُ على فعله ، لأنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ ، بدليلِ إسكانِ لامِ الفعلِ له . فكما لا يجوزُ تقديمُ الدالِ من (زيد) فكذلك هذا .

وإنَّما حقُّهُ أن يقولَ إذا تَقَدَّمَ الاسمُ الذي كانَ مرفوعاً بـ (كان) ، رُفِعَ بالابتداءِ ، وإنَّما وجبَ إذا تَقَدَّمَ رُفَعَهُ بالابتداءِ ؛ لأنه قد خرجَ من أن يكونَ العاملَ لفظياً ، وصارَ معنوياً^(٦) ، ولَمَّا صارَ معنوياً^(٧) وجبَ أن تطلبَ لـ (كان) اسماً يكونَ بمنزلةِ الفاعلِ لها^(٨) ، ووجب^(٩) أن يكونَ مضمراً في (كان) ، لا يظهرَ مع الواحدِ ؛ لأنه قد عُمِ أن الفعلَ لابدَّ له من فاعلٍ . فإذا تَنَيَّ المبتدأ ، أو جُمِعَ ظميرُ ذلك الضميرِ ، وذلك قولك : زيدٌ كانَ منطلقاً ، والزيدانِ كانا منطلقينِ ، والزيدونَ كانوا منطلقينِ ، وفي المسألة وجهٌ آخرُ لم يذكره أبو القاسمِ ها هنا وهو رُفِعَ الاسمينِ ، نحو قولك : زيدٌ كانَ قائماً ، على الغاءِ (كان) وزيادتها ، لأنها قد زيدتَ كثيراً بين المبتدأ والخبر ، وفي^(١٠) بابِ التعجب [٤٧و] من نحو : ما كانَ أحسنَ زيدا ، تريد : ما أحسنَ زيدا . وإذا جازَ زيادتها بين الجارِّ والمجرورِ

(١) فقال : ساقطة من م :

(٢) قائله عبدة بن الطبيب . ومن شواهد الكتاب ٧٧/١ ، والأصول ٥١/٢ ، والمقتصد ٣٥٩/١ .

(٣) م : برفع .

(٤) م : فأما .

(٥) الجمل ٤٤ .

(٦) ظ : منعوتاً .

(٧) ظ : منعوتاً .

(٨) م : (أن تطلبَ لـ (كان) اسمَ لها يكونَ بمنزلةِ الفاعلِ لها) .

(٩) م : فوجب .

(١٠) ظ : في . من دون واو . تحريف .

في نحو قول الشاعر^(١) :

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسَامِي^(٢) عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

فأخرى وأولى أن تزداد بين المبتدأ والخبر، فعلى هذا : إذا قلت : زيدٌ كان قائمٌ^(٣) ، لا ضمير لـ (زيد) في (كان) ، لأنها زائدة ، وعلى هذا لا يُشَى ولا يُجمع مع تشية (زيد وقائم)^(٤) . ويجوز : زيدٌ قائمٌ^(٥) كان ، وزيادتها وسطاً أكثر من زيادتها أخيراً ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون فيها ضمير شأن وقصة ، لأنَّ ضمير الشأن والقصة لا يتقدَّم خبره عليه ، فإن قلت : كان زيدٌ منطلقاً ، جاز على إضمار الشأن والقصة ، لا على الزيادة . لأنَّ الزيادة لا يحسن أن تكون أولاً .

فصل

فأما^(٦) قوله : (واعلم أنه لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها ...) ^(٧) ، فكلامٌ يحتاج إلى تحقيق أيضاً ، وهو أن تقول ما دام الناصب مؤخراً ، لا مقدماً إلى ^(٨) جُنب معمولٍ . فالذي ^(٩) لا يجوز : كان طعامك زيدٌ آكلًا ، لأنَّ الضعاف ليس منصوباً بـ (كان) ، وإنما هو منصوب بخبر كان ، فقد فصلت بين (كان) و(زيد) بغير اسمها ، وبغير خبرها . والذي يجوز : كان طعامك آكلًا زيدٌ ، لأنك قد قدَّمت الخبر بأمره ، فلم يُعَدَّ بهذا ^(١٠) الفصل ، لأنَّ عامله إلى جانبه ، ويجوز : كان في الدار زيدٌ آكلًا ، فـ (في الدار) من صلة (آكل) ، لأنَّ الظروف لا يُعَدُّ بها فصلاً ، فإن رفعت (آكلًا) جازت المسألة - يعني الأولى -

(١) البيت لم يعرف قائله ورد في الحلل ١٧٥ ، واسرار العربية ١٢٦ ، وشرح المفصل ٩٨/٧ .

(٢) م : تساما .

(٣) م : قائم منطلق .

(٤) م : ومنطلق .

(٥) م : منطلق .

(٦) م : وأما .

(٧) الجمل ٤٥ .

(٨) إلى : ساقطة من ظ .

(٩) م : والذي .

(١٠) بهذا : ساقطة من م .

وهي : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَ ، وَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ فِي الظَّاهِرِ بَاقِيًا ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي الْبَاطِنِ مُنْتَفِيًا ، لِأَنَّهُ فِي التَّقْدِيرِ ^(١) فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، لِأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ . وَهُوَ عَلَى أَنْ يَضْمَرَ فِي (كَانَ) ضَمِيرُ شَأْنٍ وَقِصَّةٍ ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ حِينَئِذٍ خَبْرَهُ ، وَلَا يَجُوزُ اضْمَارُ [٤٨ظ] الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ مَعَ نَصَبِ (أَكَلَ) ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَضْمَرَ لَا يُخْبِرُ عَنْهُ ، إِلَّا بِجُمْلَةٍ ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ ^(٢) عَنْدهم ، كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَ ، يَرِيدُونَ ^(٣) إِضْمَارَ الْقِصَّةِ ، فَعَلِمَ مِنْ هَذَا كَلِمَهُ ، أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّ أَبِي الْقَاسِمِ أَنْ يَأْتِيَ بِثَلَاثِ شُرَائِطٍ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : لَا يَلِي كَانَ وَأَخَوَاتِهَا مَا انْتَصَبَ بِغَيْرِهَا ، مَا دَامَ النَّاصِبُ مُؤَخَّرًا ، وَمَا دَامَ الْمَنْصُوبُ لَيْسَ بِظَرْفٍ ، وَمَا دَامَ النَّاصِبُ مَنْصُوبًا لَا مَرْفُوعًا .

فصل

قال : (وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي بَابِ (كَانَ) مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ ، فَالْإِسْمُ الْمَعْرِفَةُ وَالْخَبَرُ النُّكْرَةُ ...) ^(٤) ، وَالْعَلَّةُ ^(٥) فِي ذَلِكَ كَالْعَلَّةِ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : مَعْرِفَتَانِ فَتَكُونُ مَخِيرًا فِي جَعْلٍ ^(٦) أَيُّهُمَا شَتَّ الْإِسْمِ ، وَالْآخِرُ الْخَبَرُ . تَسَاوِيهِمَا فِي التَّعْرِيفِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ مِنَ الْآخَرِ ، كَالْمَضْمَرِ مَعَ الْعَلَمِ ، وَالْعَلَمُ مَعَ الْمُبِينِ ، وَالْمُبِينُ مَعَ الْإِلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ ^(٧) مَعَ الْمُضَافِ إِلَى ذَلِكَ ، فَقَوْلُكَ : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ : كَانَ أَخْبُوكَ زَيْدًا ، وَقَوْلُكَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ الرَّاكِبُ ، أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ : كَانَ ^(٨) الرَّاكِبُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَكَذَلِكَ يَخْتَارُ مَا ^(٩) كَانَ مُوجِبًا بَعْدَ (إِلَّا) ، وَإِنْ تَسَاوَيَا فِي التَّعْرِيفِ ، مِثْلُ : مَا كَانَ حُجَّتَكَ إِلَّا قَوْلُكَ ، وَمَا كَانَ حَدِيثَكَ إِلَّا

(١) م : يريد أنه في التقدير .

(٢) م : لا يجوز ، تحريف .

(٣) ظ : يريد .

(٤) الجمل ٤٥ .

(٥) ظ : العلة . من دون واو .

(٦) م : جعلك .

(٧) والألف واللام : ساقطة من ظ .

(٨) قولك كان : ساقطة من م .

(٩) م : فيما .

نَصْحَكَ^(١) ، قال الله تعالى : (مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)^(٢) ، وقال عز وجل^(٣) : (ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)^(٤) ، لأنَّ ما بعد (إِلَّا) موجب ، والموجب فيه^(٥) الاسم دون الخبر ، وهذا إنما هو بشرط التعريف فيهما^(٦) .

فإنَّ كان ما بعد (إِلَّا) نكرة ، كان منصوباً ، مثل : ما كان حُجَّتَكَ إِلَّا قولاً باطلاً ، قال الله سبحانه : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً)^(٧) ، وهي قراءة الأئمة السبعة^(٨) ، ولم يقرأ مكاء^(٩) بالرفع إِلَّا شاذاً .

وتكونان نكرتين ، فتكون - ايضاً - مخيراً ، إِلَّا أَنْ تكون إحدى النكرتين أعم^(١٠) من الأخرى ، أو مقربة^(١١) من المعرفة ، مثل أَنْ تكون إحداهما موصوفة أو مختصة ، والأخرى بخلاف ذلك ، فقولك : ما كان رجلاً متوقفاً غلطاً ، أحسن من قولك : ما كان غلطاً رجلاً متوقفاً .

فأما امتناع أبي القاسم من جواز : مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدًا ، فليس [٤٨و] يخالف ما ذكرناه ، وإنَّ كَانَ (أحد) أعم من (مثل) ، لأنَّ (أحدًا) واقع موقع إنسان ، إذ هو المخصوص في الغالب بمن يَعْقِلُ ، والمماثلة في الإنسانية لا ينفك منها أحدٌ ، فإذا قل : ما كان مثلك

(١) ظ : نَصَحَكَ .

(٢) الجاثية : آية ٢٥ ، وينظر في الكتاب ٢٤/١ ، والكشاف ٥١٣/٢ ، ومجمع البيان ١٠٨/٨ وعندهم أن الأجود النصب في (حجبتهم) وعليه القراء .

(٣) عز وجل : ليست في م .

(٤) الأنعام : آية ٢٣ ، فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص (فِتْنَتُهُمْ) بالرفع ، وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم (فِتْنَتُهُمْ) بالنصب ، وينظر : السبعة ٢٥٤ .

(٥) م : يشبه .

(٦) ظ : فيها ، تحريف .

(٧) الانفال : آية ٣٥ .

(٨) وهم عند ابن مجاهد : نافع وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن عامر . ينظر : مقدمة السبعة ٢٥ .

(٩) مكاء : ساقطة من ظ ، وروى هارون القارئي عن الاعمش أنه قرأ : (وما كان صلاتهم عند البيت إِلَّا مكاءً وتصديةً) بنصب صلاتهم ورفع مكاء وتصدية . ينظر : السبعة ٣٠٥ .

(١٠) ظ : أحد النكرتين اعلم .

(١١) م : و مقربة .

إنساناً ، ولم يُرد به مدحاً ولا ذماً ، فقد أحال لنفيه أنه من الإنس ^(١) ، فإن أراد به المدح حتى يدخله في حيز الملائكة ، أو الوضع ^(٢) منه حتى يدخله في حيز البهيمة ، ويخرجه من حيز الإنسانية ، جاز ، ولم يحسن حينئذ أن يجعل الخبر إلا (أحداً) فينصبه ، ولذلك مثله بقول الشاعر ^(٣) :

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

ليبين به أن هذا المعنى ، والتقدير شائع في كلام العرب .

ويكونان مختلفين ، أحدهما معرفة ، والآخر نكرة ، فإن كان الكلام نثراً ، أو نحوه ^(٤) لم يكن الاسم إلا معرفة ، وإن كان شعراً ، جاز أن تجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة للضرورة . كقول الشاعر ^(٥) :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وفي هذا البيت ثلاث روايات : رفع العسل والمزاج ، وهذا ^(٦) على ضمير الشأن والنقصة ، ويروى برفع المزاج ونصب العسل ، والماء على حاله مرفوع ، لكن ارتفاعه في هذا الوجه على تقدير فعل ، كنهه قال : وخالطها ماءً ، كما قال الآخر ^(٧) :

يَالَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفًا وَرُمَحًا

أي ، وحاملاً رمحاً ^(٨) .

(١) لنفيه أنه من الإنس : مصححة في هامش م ، وساقطة من ظ .

(٢) ظ : الموضع .

(٣) هو علقمة الفحل . ديوانه ١٣٢ ، والكتاب ٣٧٩/٢ ، والاصول ٣٢٩/٣ .

(٤) م : ونحوه .

(٥) هو حسان بن ثابت . ديوانه ص ٤ . والكتاب ٢٣/١ ، والمقتضب ٩١/٤ ، والسيئة : الخمر ، وبيت رأس : اسم قرية .

(٦) م : وهو .

(٧) م : قال الشاعر . وهو عبد الله بن الزبيري . ورد البيت في الكتاب ٣٠٧/١ ، والمقتضب ٥١/٢ .

(٨) أي وحاملاً رمحاً : ليست في م .

وقال الآخر (١) :

عَلَّقْتُهَا ثَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

أي وسقيتها ماء بارداً ، قال الله سبحانه (٢) : (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) (٣) ، أي ، وأحبوا الإيمان .

والرواية (٤) الثالثة ، رواية صاحب [٤٩ ظ] الكتاب (٥) ، بنصب (المزاج) ورفع (العسل) جعل الاسم نكرةً ، والخبر معرفةً ، وفي تقدير هذه الرواية ، قولان :

أحدهما يُخرجُه من حيزِ الضرورة ، وهو قول أبي علي الفارسي (٦) ، قال : (مزاجها) ينتصب على الظرف تشبيهاً ، وإذا (٧) كان ظرفاً لم يكن منتصباً بكان ، وجرى مجرى : كَانَ عِنْدَكَ رَجُلٌ ، فكأنه (٨) قال : يكون عسل وماء في مزاجها .

والقول الآخر : إنَّ (مزاجها) منصوب بـ (كان) نفسياً ، وهو معرفة ، بمنزلة حالها وجمالها ، ولكن جَسَنَهُ قَلِيلاً . أنَّ العسل والماء (٩) جنسان ، لم يُردَّ عسلاً من الأصل ، ولا ماء من المياه ، فصارت في حكم المعرفة ، والبيت الآخر قوله (١٠) :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

لَمَّا نَعَتْ الْمَوْقِفَ بِـ (مِنْكَ) تَقَرَّبَ (١١) مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَ (مِنْكَ) يَتَعَلَّقُ بِاسْتِقْرَارِ مَحذُوفٍ .

(١) هو ذو الرمة : ديوانه ٦٦٤ ، رجز بعده : حتى شئت همالة عيناها ، والمقتضب ٢٢٣/٤ .

(٢) م : وقال سبحانه .

(٣) الحشر : آية ٩ .

(٤) ظ : الرواية . من دون واو .

(٥) الزجاجي .

(٦) الفارسي : ليس في ظ . وينظر : الايضاح (ضمن المقتصد ٤٠٣/١) .

(٧) م : فإذا .

(٨) م : وكأنه .

(٩) م : الماء والعسل .

(١٠) قوله : ليس في ظ . وهو القطامي . ديوانه ٣١ ، والكتاب ٣٢١/١ ، والمقتضب ٩٤/٤ .

والاصول ٩٤/١ .

(١١) م : قرب .

فصل

ثُمَّ قَالَ : (وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا فَتَى ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا أَنْفَكَ ، لَا تَدْخُرُ عَلَى أَخْبَارِهَا^(١) (إِلَّا) ، وَتَدْخُلُ عَلَى أَخْبَارِ سَائِرِ الْحُرُوفِ ، فَتَبْقَى مَنْصُوبَةً عَلَى حَالِهَا ...) ^(٢) .

وجملة الأمر أنَّ العلة التي من أجلها امتنعت (إِلَّا) من الدخول على ما لزم أوله (ما) ، هو أن هذه الأشياء وإن كانت منفية في الفاظيا ، فهي موجبة في تقديراتها ، و(إِلَّا) لاخراج الثاني مما دخل فيه الأول .

فإذا كانت هذه الأفعال الأول موجبة ، وكان ^(٣) ما بعد (إِلَّا) في الإيجاب منفياً ، وفي النفي إيجاباً ، صار هذا إيجاباً ونفياً في حال ، فاستحال .

فإن قيل : ومن أين صارت الأفعال الأول موجبات في التقدير ، وهي منقيات الألفاظ ؟ .

قيل : إن هذه الأفعال قبل دخول (ما) حليها ، معناها النفي ، لأنك إذا قلت : زَالَ الشَّيْءُ ، فمعناه حُذِمَ ، وارتفع عَدَمُهُ ، وارتفاعة هو نفيه ، فإذا أدخلت على النفي نفياً ، صار إيجاباً ، لأن نفي النفي إثبات ، فمن هنا صارت موجبات في تقديراتها ، وليس هذه الأفعال تمنع^(٤) من هذا [٤٨] الحكم فقط ، بل تمنع من أشياء آخر ، منها : أنه لا يحسن نصب أجوبتها بالفاء ، من نحو : مَا زَالَ زَيْدٌ قَتَلًا ، فَتُكْرِمُهُ .

ومنها ، أن النكرة العامة ، لا تقع في أسمائها ، ولا أخبارها ، لا يجوز : مَا زَالَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ فُلَانٍ ، وَمَا زَالَ خَيْرٌ مِنْ فُلَانٍ أَحَدًا ، كُلُّ^(٥) ذلك للعلة التي ذكرناها .

(١) على أخبارها : ساقطة من ظ .

(٢) والنص في أصل الجمل ٤٨ : (وَأَعْلَمَ أَنَّ مَا أَنْفَكَ وَمَا فَتَى وَمَا بَرِحَ وَمَا زَالَ ...) .

(٣) ظ : كان . من دون واو .

(٤) ظ : تمنع .

(٥) ظ : كان .

فصل

ثم قال : (واعلم أن كان أربعة مواضع...) (١).

وهذا الذي ذكره فيه بعض ما فيه ، لأن الأربعة التي ذكرها ثلاثة في التحقيق من جهة أن التي يضمّر فيها ضمير الشأن والقصة ، هي الناقصة . ألا ترى أنه لا بدّ مع ضمير الشأن والقصة من خبر يُفسّر الضمير (٢) المجهول ، وجملة الأمر أن (كان) على أربعة أقسام ، من وجه آخر ، تكون ناقصة ، والناقصة على ضربين وتكون زائدة ، وتكون بمعنى (صار) وتكون تامة .

أما أحد ضربي الناقصة ، فقولك : ما (٣) كان زيد قائماً ، وهي تنقص عن الأفعال التي هي مشبهة بها ، وتخالفها في أشياء ، منها أنها مسلوقة المصدر ، فلا تدلّ على الحدث ، وأنها لا تعمل في الفضلات من الحال والظرفين عند المحققين ، وأنه لا يجوز حذف مفعولها . وأنها لا تُبنى لِمَا لم يُسمّ فاعله ، إلا على وجه بعيد ، وأنه يجوز حذف نون متبعتها في بعض المواضع ، وأنه إذا كنّي عن خبرها ، كان كونه منفصلاً أجود من كونه متصلاً . وأنها لا تكون من أفعال التعجب ، لا بلفظ (أفعل) ولا غيره ، خلافاً لِمَا ذكره صاحب هذا (٤) الكتاب في باب التعجب .

وأما الضرب الآخر (٥) ، فقولك : ما (٦) كان زيد قائماً ، بالرفع .

والفرق بين هذين الضربين ، أن التي يضمّر فيها الشأن والقصة (٧) ، لا يخبر عن ذلك الضمير (٨) إلا بجملة . والأخرى يكون الخبر فيها منفرداً وجملةً ، وأن هذه [هـ ظ] الجملة لا يجوز أن تقدّم على (كان) ، ويجوز في الأخرى ، وأن هذه الجملة ،

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الجملة ٤٨ . |
| (٢) | م : المضمّر . |
| (٣) | ما : ساقطة من ظ . |
| (٤) | هذا : ليست في م . |
| (٥) | الأخر : مكرورة في ظ . ويعني به أحد ضربي الناقصة . |
| (٦) | ما : ساقطة من ظ . |
| (٧) | والقصة : ساقطة من م . |
| (٨) | م : المضمّر . |

لا يحتاج فيها الى عائد ، ويحتاج في الأخرى ، وأنَّ هذا الاسم ، لا يكون قطَّ إلا مضمراً مستتراً ، وفي الأخرى يكون ظاهراً ومضمراً^(١) ومستتراً ، وغير مستتر ، وأنَّ هذا المضمّر لا يرجع على شيء قبله خلافاً لتلك . وأنَّ هذا المضمّر ، لا يُعطى عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يُبدّل منه ، ويجوز ذلك في مضمّر القسم الآخر ، وأنَّ هذه إنّما تُستعمل في مواضع التّفخيم والتّعظيم ، وتلك تُستعمل في الأمرين ، وعلى هذا أنشد^(٢) :

إذا متَّ كانَ الناسُ نصفانِ ، شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ
ومثله قول الآخر^(٣) :

هي الشّفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها وليسَ منها شفاءُ الداءِ مبدُولُ

فرفع الاسمين في البيتين على الصفة التي ذكرتها ، فقد صار الفرق بين (كان) التي بضمير فيها ضمير الشأن والقصة ، وبين قسميا الآخر ، من سبعة أوجه وأما^(٤) كان التامة : فهي تحتاج الى فاعل حسب ، وتتميز عن الناقصة بأشياء ، يأتيها تحتاج الى اسم واحد يكون فاعلاً ، وأنها فعل حقيقي يدلّ على الحدث والزمان ، كالحدوث والوقوع ، وأنه يجوز أن يستعمل معيا المصدر المنصوب من نحو : كان زيدٌ كونا ، بمنزلة حدث حدوثاً ، وأنها تعمل في ظروف الزمان والمكان ، والأحوال في قول الجماعة ، كما تعمل الأفعال الحقيقية ، فيذه أربعة فروق ، وعلى هذا قوله سبحانه^(٥) : (وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة)^(٦) . وعليه قول الشاعر^(٧) :

إذا كانَ الشّئاءُ فادفِنُوني فإنَّ الشّيوخَ يهدِمُهُ الشّئاءُ

-
- (١) م : مضمراً وظاهراً .
(٢) قائله العجير السلولي شعره ص ٢٢٥ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٦/١ ، والجمل ٥٠ ، وشرح المفصل ١١٦/٣ و ١٠/٧ .
(٣) هو هشام بن عتبة وهو من شواهد الكتاب ٣٦/١ و ٧٣ ، والمقتضب ١٠١/٤ .
(٤) م : فأما .
(٥) م : قول الله سبحانه .
(٦) البقرة : آية ٢٨٠ ، (فنظرة الى ميسرة) : ليست في م .
(٧) هو الربيع بن ضبع الفزاري ، ورد في الجمل ٤٩ ، وشذور الذهب ٣٥٤ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

وَأَمَّا الزائدة فَتَمَيِّزُ عَمَّا تَقْدَمُ ، بِأَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى اسْمَيْنِ ، وَلَا إِلَى (١) اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَتَقَعُ وَسَطَ [٥٠ و] الكلام ، وَآخِرُهُ لَا أَوَّلَهُ ، وَأَنَّهَا لَا يُتَصَرَّفُ فِيهَا بِمُسْتَقْبَلٍ وَأَمْرٍ ، وَنَهْيٍ ، وَاسْمٍ فَاعِلٍ ، وَنَحْوِهِ . وَأَنَّهَا مَفْرَدَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، فِي النَّشِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، لَا يَتَّصِلُ بِهَا شَيْءٌ إِلَّا عَلَى قَوْلٍ ضَعِيفٍ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، وَأَكْثَرُ مَا زِيدَتْ فِيهِ بِأَبِ التَّعْجِبِ ، مِنْ نَحْوِ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، وَكَأَنَّهَا زِيدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي ، وَالْعَوْضِ مِمَّا سَلَبَهُ فَعَلُ التَّعْجِبِ مِنَ التَّصَرُّفِ ، وَقَدْ زِيدَتْ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، عَلَى مَا تَقْدَمُ .

فَأَمَّا بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ الَّذِي جَعَلَهُ أَبُو الْقَاسِمِ شَاهِدًا عَلَى زِيَادَةِ (كَانَ) ، فَلَيْسَ (كَانَ) عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِيهِ (٢) زَائِدَةٌ ، لَوْجُودِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ فِي الْبَيْتِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ (٣) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كُنْتُمْ كِرَامِ

ف (كرام) من نعت (جيران) و (لنا) خبرٌ مُقَدَّمٌ ، التَّقْدِيرُ : وَجِيرَانِ كِرَامِ كُنْتُمْ لَنَا ، وَإِذَا أُمِكنَ حَمْلُ الْفِعْلِ عَلَى (٤) خَيْرِ الزِّيَادَةِ ، كَانَ أَوْلَى .

فَبَيْنَ قِيلَ إِنَّ (٥) الَّذِي قُضِيَ بِزِيَادَتِهَا الْمَعْنَى ، وَهُوَ وَصْفُ الْجِيرَانِ ، بِأَنَّهُمْ كِرَامِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَفِي كُلِّ زَمَانٍ .

قِيلَ : لَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (٦) يَقُولُ : (وَكَانَ اللَّهُ شَفُورًا رَحِيمًا) (٧) ، وَقَوْلُهُ (٨) : (وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا) (٩) ، وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ سَبْحَانَهُ قَدِيرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَفِي كُلِّ زَمَانٍ ، وَكَذَلِكَ (١٠) الْبَيْتُ .

(١) إِلَى : ساقطة من م .

(٢) فِيهِ : ساقطة من م .

(٣) هُوَ الْفَرَزْدَقُ . دِيَوَانُهُ ٨٣٥ ، وَالْكِتَابُ ١٥٣/٢ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢٩٠/٣ .

(٤) عَلَى : ساقطة من ظ .

(٥) إِنَّ : ساقطة من م .

(٦) م : سَبْحَانَهُ .

(٧) النِّسَاءُ : آيَةُ ٩٦ وَ ١٠٠ وَ ١٥٢ ، وَالْفُرْقَانُ : آيَةُ ٧٠ ، وَالْأَحْزَابُ : آيَةُ ٥٠ وَ ٥٩ وَ ٧٣ ، وَالْفَتْحُ : آيَةُ ١٤ .

(٨) وَقَوْلُهُ : لَيْسَتْ فِي م .

(٩) النِّسَاءُ : آيَةُ ١٣٣ ، وَالْأَحْزَابُ : آيَةُ ٢٧ ، وَالْفَتْحُ : آيَةُ ٢١ .

(١٠) م : فِي كُلِّ زَمَانٍ فَكَذَلِكَ . مِنْ دُونَ وَאוּ قَبْلَ فِي .

ووجهُ الزيادة في البيت^(١) على قول أبي القاسم ، أن تعتقد أن الضمير المتصل بـ (كان) واقعٌ موقعَ المنفصل ، وذلك المنفصل مبتدأ ، و(لنا) الخبر . ولكنك إذا^(٢) وصلت ، أعطيت اللفظ حقه ، ولم تعتقد أن الواو مرفوعةٌ بـ (كان) ، وهذه طريقةُ أبي الفتح بن جني (رحمه الله)^(٣) ، فالجملة في موضع جرٍّ نعتاً لـ (جيران)^(٤) ، و(كان) زائدة بين المبتدأ والخبر ، و(كرام) صفة ثانية .

فيذا شرح فصول أبي القاسم في جميع الباب .

ومن أصول هذا الباب ، أن أفعاله لا تُبنى عند البصريين لِمَا لَمْ يَسْمَ فاعله^(٥) . لأن الذي يُقام مقام [٥١ ظ] الفاعل هو الخبر ، والخبر يكون جملةً ، والجملة لا تكون فاعلةً . ويكون مفرداً مشتقاً فيه ضمير ، فيبقى ذلك الضمير بلا عائد ، فإن قيل : كأن زيداً قائمٌ ، برفع^(٦) الاسمين ، جاز ، وكان الفاعل مصدراً مقدراً ، والجملة مفسرةً له .

ومن أصول هذا الباب^(٧) ، أنه إذا كُنِيَ عن الإخبار فيه ، كان الأحسن أن يكون منفصلاً مثل : ليس زيدٌ إِيَّايَ ، وما كان إِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ ، لأن الأصل هو المبتدأ والخبر . والخبر منفصل عن المبتدأ ، وكذلك الحكم مع ما يدخل عليها^(٨) .

وقد يجوز الاتصال على التشبيه بالأفعال الحقيقية . حكى سيبويه : (إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم) ، وأنشد^(٩) :

فإن لا يكنّها أو تكنه فإنّه أخوها غدته أمه بليانها

-
- (١) كذا في م : (ووجه الزيادة في البيت) ، وبدله في ظ : (وأما وجه الزيادة في هذا البيت) .
 (٢) م : لما .
 (٣) رحمه الله : ليس في ظ ، وهو أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) . ينظر : نزهة الألباء ٢٤٤ . وتوجيه في اللمع ، ص ١٠٠ .
 (٤) م : والجملة في موضع جر نعت للجيران .
 (٥) ينظر : الأصول ١٠٢/١ ، والانصاف ٩٢/١ .
 (٦) ظ : فترفع .
 (٧) م : ومن أصوله .
 (٨) ظ : (ما كان إياه وإياي وما كان ... وإياه) . لأن الأصل هو المبتدأ فكذلك الحكم مع ما دخل عليهما ارتباك وتحريف .
 (٩) الكتاب ٢١/١ . والبيت لأبي الأسود الدؤلي . ديوانه ١٨٩ .

يُصِفُ الْخَمْرَ وَالزَّبِيبَ .

ومن أصوله ، أَنَّ هذه الأفعال تُسْتَعْمَلُ متصلة بكلام قبلها ، وغير متصلة إلا مادامَ فإنها لا تُسْتَعْمَلُ إلا متصلة بكلام قبلها ^(١) ، لأنها في محلَّ الظرف ، تقول : لا أَكَلَمُكَ مادامَ زيد قائماً ، ف (ما) مصدرية بمنزلة الدوام ، والتقدير تقدير الظرف ، وموضع (ما) ، مع الفعل نصب فلذلك ^(٢) سُمِّيَتْ زمانية ، ولذلك لا يجوز أن يتقدم خبرها عليها ، كما لا يتقدم على المصدر ما كان في صلته ^(٣) .

ومن أصوله ، أَنَّ هذه الأفعال تُسْتَعْمَلُ منها الماضي والمستقبل ، إلا ليس ، وما دامَ ، فلا يُسْتَعْمَلُ لهما مستقبل ، لا يجوز : لا أَكَلَمُكَ ما يدومُ زيد قائماً ، لِمَا فيها من معنى الظرفية المذكورة ، لأنَّ القائل إذا قال : لا أفعل كذا وكذا ^(٤) ما دامَ فلان فاعلاً ، إنما ^(٥) يُخْبِرُ عن حاله في وقت دوامه ، فلمَّا كان هذا المعنى المقصود لا يحتمل إلا معنى واحداً ، لزمَ لفظاً واحداً .

ولا يحسن أن يخبر عن اسم (ليس) بفعلٍ ماضٍ ، لأنها تنفي الحال ، ولا عن (صار) لأنها بمعنى الانتقال من حال إلى حال ، ولا عن مازال ، وما انفك وأخواتهما ، لأنَّ لِمَا قد ثبت واستقرَّ ، فلا تكون أخبارهنَّ إلا اسماً أو فعلاً مضارعاً .

وهذه أبيات [٥١ و] من هذا الباب ، سأل الشريف ^(٦) أملاءها عليه مجردة من

الأجوبة ، والأسئلة ، ليفكر في موضع السؤال والجواب ، وهي

وعينان ، قال الله : كُونَا فَكَانَتْ فَعُولَانِ بِالْأَبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ ^(٧) .

(١) من (وغير) إلى (قبلها) ساقط من ظ .

(٢) م : ولذلك .

(٣) ظ : أصله .

(٤) وكذا : ساقطة من م .

(٥) م : فاتما .

(٦) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر ، المعروف بابن القحطام (ت ٥١٦) وهو أحد تلاميذ ابن بابشاذ . ينظر : إنباء الرواة ١٦٤/٢ .

(٧) ديوان ذي الرمة ٥٧٨/١ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأثير ٤١٦/١ ، (فعولين بالاحلام وهو منصوب بكان) ، ومجالس العلماء للزحاجي ٨٥ .

غيره (١) :

فَلَيْتَ كِفَافاً كَانَ خَيْرَكَ كُلَّهُ وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرَّتَوِي
يروى الماء بالرفع والنصب (٢) .

غيره (٣) :

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا ؟
ويروى يوماً (٤) .

غيره (٥) :

بِاللَّهِ قُولُوا كَذَا بِاجْمَعِكُمْ يَا لَيْتَ مَا كَانَ ، كَانَ لَمْ يَكُنْ
وقال حميد الارقط (٦) :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَلِيٍّ مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينَ

غيره (٧) :

حَرَاجِيحٌ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَذَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

(١) غيره : ساقطه من م . قتله يزيد بن الحكم ، ورد في أمالي ابن الشجري ١٨٢/١ و ٢٨٥ و ٢٩٤ ، والانصاف ١٨٤/١ ، ومعني اللبيب ٢٨٩/١ .

(٢) هذه العبارة ليست في م .

(٣) قتله عمرو بن شاس شعره ص ٣٦ ، ورد في الكتاب ٢٢/١ ، والمقتضب ٩٦/٤ ، وشرح المفصل ٩٧/٧ .

(٤) هذه العبارة ليست في م .

(٥) ورد في لسان العرب مادة (كون) ولم ينسبه لأحد مع اختلاف يسير في الفاظه .

(٦) العبارة ليست في م . ينظر : الكتاب ٣٥/١ وشرح المفصل ١٠٤/٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/١ ، والخزانة ٢٧٠/٩ : والشاعر أضر في (ليس) كذنه قال : وليس الأمر والحديث كل النوى يلقي المساكين ، وينظر : شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٨٥ .

(٧) هو ذو الرمة : ديوانه ١٧٣ . والكتاب ٤٢٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٤/٢ ، والخزانة ٢٤٧/٩ ، وأن (ما تنفك) واخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها ولكن الشاعر أتى به . والحراجيج : الأبل الضمر . والخسف : الجوع ، وهو أن تبيت على غير علف .

الحراجيج : واحدها حرجوج ، عن أبي عبيد (١) .

غيره (٢) :

مَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُو رَ بَكَفَّ إِلَهِ مَقَارِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهُيَّهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

ويروى ، قَاصِرٌ وَقَاصِرًا ، أيضًا ، والأولى قَاصِرٌ (٣) .

غيره (٤) :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَكْرًا (٥) أَنْ تَعْقُرَا

ويروى [٥٢ ظ] مُسْتَكْرٌ ، وَمُسْتَكْرٌ (٦) .

آيات من القرآن العظيم (٧) : (أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (٨) ،
(أَكُنَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ) (٩) ، (ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسَاءُوا السَّوْءَ أَنْ
كَذَّبُوا) (١٠) .

برفع العاقبة ونصبها .

(١) العبارة ساقطة من م . وأبو عبيد ، هو القاسم بن سلام الخزازي ، صاحب الغريب المصنف (ت ٢٢٣هـ) ، ينظر : طبقات النحويين للزبيدي ١٩٩ .

(٢) هو الاعور الشني ، وينظر : الكتاب ٣١/١ ، والمقتضب ١٩٦/٤ ، وفي (قاصر) ثلاثة أوجه :
النصب عطفاً على موضع (بأتيك) ، والجر عطفاً على اللفظ ، والرفع على الابتداء . ينظر :
شرح أبيات سيبويه ٨٢ .

(٣) أيضًا والأولى قاصر : ليس في ظ .

(٤) هو النابغة الجعدي . شعره ٦٨ ، والكتاب ٣٢/١ ، والخزانة ١٨١/٧ .

(٥) م : مستكر .

(٦) كذا في ظ وفي م : (في الام أن يكسرا ومستكراً ومستكراً أيضاً) .

(٧) العظيم : ليست في م .

(٨) الشعراء : آية ١٩٧ .

(٩) يونس : آية ٢ .

(١٠) الروم : آية ١٠ . قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (عاقبة) رفعاً وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة
والكسائي (عاقبة) نصباً . ينظر : السبعة ٥٠٦ .

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصَبُ الْأَسْمُ وَتَرْفَعُ الْخَبْرُ

إنما ذكر أبو القاسم هذا الباب عقيب باب (كان) ، لأنَّ المنصوب في كُلِّ واحدٍ منها ، هو المرفوع ، وإن اختلف العملُ فيهما ، والجميع داخل على المبتدأ^(١) والخبر .
قال أبو القاسم : (وهي ، إِنَّ وَأَنَّ ...) ^(٢) .

الفصل

قال الشيخ (رضي الله عنه)^(٣) : جملة ما في هذا الباب ثلاثة أشياء : جملتها ومعانيها وعملياتها ، مع ذكر أحكامها .

أما جملتها فستة : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَانَ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .

وأما معانيها فمختلفة ، ف (إِنَّ وَأَنَّ) للتأكيد ، وبينهما فرق يُذكر في باب عقيب هذا الباب ، و (كَانَ) تشبيه ، و (لَكِنَّ) استدراك ، و (لَعَلَّ) تَرْجٍ ، و (لَيْتَ) تَمَنٍّ .

فأما قول أبي القاسم : تَرْجٍ وَتَوَقُّعٌ ... فالترجي يكون للمحبات ، والتوقع يكون لمحباتٍ ولغيرها^(٤) من المحذورات^(٥) .

وأما عملياتها فواحد ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر ، كما ذكر ، وإنما عملت هذه الحروف عمل الأفعال ، لأنها أُشْبِهتِ الأفعال لفظاً ومعنى .

أما اللفظ فبناؤها على الفتح ، واتصال الضمير بها بنونٍ معه .

وأما المعنى ، فلما^(٦) فيها من معنى التأكيد ، والتشبيه ، والاستدراك ، والترجي ، والتمني ، فكانت قلت : تَمَنِّيْتُ ، وَشَبَّهْتُ ، فلذلك عملت ، ولما عملت شَبَّهْتُ من الأفعال ،

(١) م : الأبتداء .

(٢) الجمل ٥١ .

(٣) قال الشيخ رضي الله عنه : بدلها في ظ : قال المفسر .

(٤) م : وغيرها .

(٥) زاد في م : (وليت تمن) وهو سهو .

(٦) م : فما .

بما قُدِّمَ مفعولُه على فاعله ، ومعلوم أنَّ كونَ المفعولِ وَسَطاً أضعفُ من كونه أخيراً^(١) ،
بدليل أنه إذا تَقَدَّمَ ، جازَ دخولُ [٥٣ و] حرفِ الجرِّ عليه .

وأما أحكامُ هذه الحروف ، فكثيرة ؛

منها ، أنَّه لا يجوزُ تقديمُ أخبارِها ، ولا أسمائها عليها ، لأنها لمَّا لم تتصرف في
نفسها ، فلم تتصرف في معموليها ، فلذلك ، لا يجوز : زيدا إنَّ قائمٌ ، ولا : قائمٌ إنَّ
زيداً ، ولا : زيدٌ إنَّ قائمٌ^(٢) ، لأنه لا اسم لـ (إنَّ) ، فإذا أتيتَ بهاءَ جازَ فتقولُ^(٣) : زيدٌ
إنَّه قائمٌ .

ومنها ، أنَّ أخبارَها لا تتقدَّمُ بحالٍ على أسمائها ، إلاَّ أن تكونَ ظرفاً ، أو جاراً
ومجروراً^(٤) ، فإنَّه يجوزُ التقديمُ والتأخيرُ ، ما لم يمنع مانعٌ ، وجملةُ ذلك لا تَخْلُو من ثلاثِ
مسائلَ .

مسألةٌ لا يكونُ الظرفُ فيها ، إلاَّ مؤخراً ، مثل : إنَّ زيدا لقدَّ أمك ، وإنَّ عبدَ الله
لأ مأمك .

ومسألةٌ لا يكونُ الظرفُ فيها ، إلاَّ^(٥) مقدِّماً مثل : إنَّ قدامَ زيدٍ أباهُ ، وإنَّ أمامَ
عمرٍ أخاهُ .

ومسألةٌ يجوزُ فيها الأمرانِ جميعاً ، مثل ما مثله صاحبُ الكتاب ، من نحو^(٦) :
إنَّ عندَكَ زيدا ، وإنَّ زيدا عندَكَ ، ويجري مجرى الظرف فيما ذكرنا^(٧) ، الجار
والمجرور ، من نحو : إنَّ زيدا لفي الدار ، وإنَّ في الدارِ لزيداً^(٨) ، وإنَّ في الدارِ زيدا ،

(١) م : آخرًا .

(٢) ظ : زيد قائم إن .

(٣) فتقول : ليس في ظ .

(٤) في المخطوطتين : أو مجروراً . والصحيح ما ذكرت .

(٥) إلا : ساقطة من ظ .

(٦) من (جميعاً) الى (من نحو) ساقطة من ظ .

(٧) م : الظروف فيما ذكرناه .

(٨) م : (ما لكها) بدلاً من (الزيداً) .

وإنَّ زِيداً في الدار^(١) ، وعلّة جواز تقديم الظرف^(٢) ، أنَّ العربَ قد^(٣) اتَّسَعَتْ في
الظروف ، وحروف الجرِّ اتساعاً لم تتسع مثله في غيرها ، بدليل أنهم فصلوا بهما^(٤) بين
المضاف والمضاف إليه ، قال الشاعر^(٥) :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَ مَا اسْتَعْبَرْتُ لَهُ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين قوله (دُرُّ) و(مَنْ) بالظرف^(٦) .

وقال الآخر^(٧) :

كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

وقال الآخر^(٨) :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالَيْنَ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فإذا ثبت^(٩) هذا ، كان في باب (إنَّ) وأخواتها المثبتات للأفعال ، أخرى وأولى .

[٥٣ ظ] فذلك جاز : إِنَّ شَدَّكَ صَمْرًا ، وَلَعَلَّ لَهُ عَذْرًا ، إِلَّا أَنَّ هَذَا سِرًّا ، وهو
أنَّ الاستقرارَ العاملَ في الظرف مُقَدَّرٌ في مثل هذا أخيراً ، لا أولاً .

فقد ظهر لك بما ذكرناه من الفصل وجه اتساع العرب في الظروف .

- (١) هذه الجملة تقدمت في م على السابقة لها .
- (٢) م : الظروف .
- (٣) قد : ساقطة من ظ .
- (٤) ظ : بها .
- (٥) م : كقول الشاعر . وهو عمرو بن قميئة . ديوانه ١٨٢ ، والكتاب ٩١/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ،
والأصول ٢٢٧/٢ و ٤٦٧/٣ . (ساتيدما) اسم جبل . وينظر : معجم البلدان ١٦٨/٣ .
- (٦) ظ : فصل بين الدر وبين من بالظرف .
- (٧) هو أبو حية النعميري شعره ص ١٦٣ ، ورد في الكتاب ٩١/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والأصول
٢٣٦/٢ و ٤٦٧/٣ .
- (٨) م : آخر . وهو ذو الرمة . ديوانه ص ٧٦ ، والكتاب ٩٢/١ و ٢٩٥ و ٣٤٧ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ،
والأصول ٤٩٠/١ ، والايغال : شدة السيز . والميس : شجر يتخذ للكتابة ، والفراريح : صغار
الدجاج ، والأصل فيه : كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ
- (٩) ظ : أثبت .

ومن ها هنا جَوَزَ النحويون الفصل بها^(١) بين ألف الاستفهام والقول ، مع إعماله في مثل : آيَوْمَ ، تقول زيداً منطلقاً ؟ .

ومنه ، فصلهم بها في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مع الإعمال في مثل قولك^(٢) : زيداً اليوم ضربته^(٣) ، ونحوه .

ومنه ، فصلهم بها في باب (كان) وأخواتها ، بينها وبين أسمائها ، وإن كانت معمولة لأخبارها ، مثل : كانَ اليومَ زيدٌ آكلًا طعامك .

ومنه فصلهم بها في باب التعجب^(٤) ، من نحو : ما أَحْسَنَ اليومَ زيداً ! وشبهه ، وكلُّ ذلك لأمرٍ راجع إلى الظروف ، لا إلى غيرها ، وذلك أنه^(٥) قد اتسع فيها في حال استعمالها مفعولاً فيها ، بأن حذفت من لفظها (في) وضمت^(٦) معانها .

ألا ترى أَنَّهُمْ إِذَا كُنُوا عن الظروف ، أعادوا (في) إلى أصلها ، ولا يفعل هذا بغيرها ، ومن ها هنا جوزوا إعمال المعاني فيها مع تقدُّمها على تلك المعاني من نحو : كُنَّ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ .

ومنها ، أَنَّ الظرف التام ، إذا وقع في أخبار هذه الحروف ، صلح في الاسم الذي يأتي من بعد ذلك النصب والرفع^(٧) ، فإن كان ناقصاً ، لم يكن إلا الرفع على حدِّ ما مضى في (كان) ، مثل التام : إنَّ في الدارِ بَكراً قائماً ، ونصبه على الحال .

وجملته أَنَّ هذا الذي تأتي به من^(٨) بعد الظرف والاسم ، من نحو : إنَّ في الدارِ بَكراً قائماً ، يجوز في الظرف وذلك الاسم أربعة أوجه : أن يكونا خبرين ، وأنَّ

(١) بها : ساقطة من ظ .

(٢) قولك : ساقطة من م .

(٣) م : اليوم زيداً ضربته .

(٤) فصلهم بها في : ساقطة من ظ .

(٥) م : أنها .

(٦) م : فضمنت .

(٧) أي أن يكون بالأخبار بهما فائدة ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٠ .

(٨) من : ساقطة من ظ .

يكون الظرف خبراً ، والاسم حالاً ، وأن يكون الاسم خبراً ، والظرف حالاً ، وأن يكون الاسم خبراً ، والظرف صلةً له ، فمَنْ كَانَا خَيْرِينَ ، كان فيهما ضميرانِ راجعانِ على الاسم ، ومتى كان أحدهما [دو] خبراً ، والآخر حالاً ، كان ضمير الحال عائداً الى ضمير الخبر ، وضمير الخبر عائداً الى اسم (إن) ، ومتى كان الظرف صلةً للخبر ، غير حال^(١) ، لم يكن فيه ضمير ، فهذه أربعة أوجه جائزة .

ولا يجوز أن يكونا حالين ، فإن جعلت ذلك الاسم وسطاً بين الظرف والاسم مثل : إنَّ في الدار قائماً بكرةً ، جاز وجه واحد ، وهو أن تجعل الظرف خبراً ، والاسم حالاً ، ويمتنع الباقي من الجواز ، فإن جعلت ذلك الاسم أولاً قبل الظرف ، مثل : إنَّ قائماً في الدار بكرةً . امتنع الوجود كلياً ، ولم يجز شيء منها ، فاعرفه ، فهذا مثال الظرف النام .
وأما^(٢) مثال الناقص المعنى : إنَّ اليوم بكرةً قائم^(٣) ، بالرفع لا غير ، لأنَّ ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجبث ، كذلك : إنَّ فلاناً بك واثق^(٤) . وفيك راغب ، وبك كفيل ، وعليك نازل ، ونحوه .

ومنياً ، أن كل ما كان خبراً للمبتدأ ، فإنه يكون خبراً في هذا الباب ، ما لم يمنع مانع ، لأنَّ هذه الحروف داخلة على المبتدأ وخبر ، فكان حكمها حكمه غالباً .
وإنما قلنا (غالباً) لأنه قد يكون في باب خبر المبتدأ شيء ، لا يكون عنه أكثر التحوين ، في هذا الباب .

ومنياً^(٥) الفاعل السَّاد مَدَّ خبر المبتدأ ، في مثل قولك^(٦) : أقائم أخوك ؟^(٧) ، وما ذاهب الزيدان ، ولو قلت هاهنا : إنَّ قائماً أخوك ، على هذا الحد ، لم يجز ، لأنَّ (إنَّ)

(١) غير حال : ساقطة من م .

(٢) أما : ساقطة من م .

(٣) لأن اليوم لا يكون خبراً لبر فوجب الرفع . ينظر : الاصول ٢٩٧/١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه .

(٥) ظ : منها . من دون واو .

(٦) في مثل قولك : ساقطة من ظ .

(٧) م : (أخوك) وكذا ما بعدها .

وأخواتها لا تطلب الفعل كطلب ألف الاستفهام، أو النفي^(١)، بل هي بخلاف ذلك في التحقيق والرجوب، فإنه^(٢) لا يليها الفعل، والأخفش^(٣) يجيز ذلك .

ومنبأ أسماء الاستفهام، من نحو : أين ، ومتى وأخواتهما ، تكون أخباراً للمبتدأ ، ولا تكون أخباراً لـ (إن) وأخواتها .

ومنبأ أنه يجوز في باب المبتدأ : الذي يأتي قلته درهم ، فتأتي بالفاء في الخبر ، ولا يجوز ذلك مع أخوات (إن) ، ويجوز في (إن) وحدها ؛ [٤٥ ظ] لأنها لم تغتزر معنى الابتداء^(٤) .

ومنبأ أنه لا يحسن عندي ، أن تجعل الاستفهام ساداً مسدداً الخبر ، على حد : زيد كم مرة رأيته^(٥) ؟ ، وزيد هل ضربته ؟ ، لأن (إن) لتحقيق الخبر ، وهذا خبر لم يثبت فكيف تحققة ؟ .

ومن هاهنا ضعف الأمر اسداً مسدداً الخبر في هذا الباب .

فإن الأحرار ثلاثة مسدداً الخبر ، من نحو : ضربي زيدا قائماً ، وطول الكلاء المضمن معنى الخبر . مث : أنت ورأيك^(٦) ، فجائز في هذا الباب ، وعليه قولهم : إنكمما سوخيراً^(٧) .

فإن^(٨) كان هذا كذلك ، فقول أبي التماس في هذا الفصل : (كل شيء كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف ...) ^(٩) ، يحتاج الى بيان ، وقد بيناه .

(١) ظ : والنفي .

(٢) م : وإنه .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، له ٤٧٤/٢ .

(٤) م : المبتدأ .

(٥) ظ : (زيد كم رأيته مرة) .

(٦) ظ : وذلك .

(٧) لقط من ظ : (عليه قولهم : إنكمما وخيراً) ، والذي في كتب النحو : إنكم ما وخيراً . الكتاب ١٥٢/١ و ١٧٠ . و(ما) هنا زائدة .

(٨) م : وإذا .

(٩) الجمل ٥٣ .

وقوله : (خبر هذه الحروف) ، يريد خبر أسماء هذه الحروف ، لأن الحروف لا يخبر عنها .

وقوله : (من فعل وما اتصل به ، ومن مبتدأ^(١) وظرف ...) ، فجملة : أنت أنت زيد منطلق ، وزيد أخوك ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد أبوه منطلق ، وزيد قام أبوه ، وزيد إن تكريمه ، يكرمك ، وزيد أمامك ، والرحيل اليوم ، وزيد من الكرام ، جميع ذلك^(٢) يجوز في هذا الباب .

وأما قوله : (كما كان ذلك في باب كان ..) ، فباب (كان) لا يحسن فيه أن يخبر عنها بالفعل الماضي ، مثل : كان زيد قام ، بل لا يجوز عند قوم بالجملة^(٣) إلا على حكم^(٤) تأويل ، وهو في هذا الباب ، جائز حسن ، مثل : إن عبد الله خرج .

ومنها أن (إن) وحدها تختص بدخول اللام عليها ، دون أخواتها ، لأنها لم تغير معنى الابتداء ، ولم تقطع كلاماً من كلام ، ولما دخلت اللام جعلت تأكيداً للخبر ، و(إن) تأكيداً للمبتدأ^(٥) بعد أن كانت تأكيداً لهما ك (لام) الابتداء ، وكان الأصل أن تكون أولاً ، لأنها (لام) الابتداء ، ولكنها استحققت التأخير دون (إن) من حيث كانت ، لـ (إن) مزية بالعمل ، فوئيت^(٦) صدر الكلام .

[٥٥] وجملة ما يجوز أن يدخل عليه (اللام) مع (إن) ثلاثة مواضع : مع الخبر ، مثل : إن زيدا قائم ، ومع الاسم إذا تقدم الخبر ، مثل : إن في الدار لزيداً ، لأن الاسم نماً حل محل الخبر عومل معاملة ، ومع الفضلة^(٧) إذا تقدمت على الخبر ، مثل إن زيدا

(١) في الجمل : ومبتدأ .

(٢) ظ : هذا .

(٣) م : في الجملة .

(٤) حكم : ساقطة من ظ .

(٥) م : تأكيداً للاسم . وفي الجمل ٥٤ (توكيداً للجملة) .

(٦) ظ : فبقيت .

(٧) ظ : مع . تحريف .

لطعامك آكلٌ ، لأنها^(١) دخلت على الخبر ، وما عداها^(٢) فلا يجوز دخول اللام عليه ، لا يجوز^(٣) : لَإِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ - بفتح اللام وكسر إنَّ - ولا : إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ ، لئلا يجمع بين حرفين مؤكدين بلفظهما .

فأما قولهم : لَهَنَّاكَ رَجُلٌ صَدِيقٌ^(٤) ، فجَوَزَه بعض الجواز للتغيير الذي لحق الهمزة بإبدالها (هاء) ، حَتَّى كَأَنَّهُ قَدْ أُرْتَفِعَ أَحَدُ الْمُؤَكِّدِينَ مِنَ اللَّفْظِ^(٥) ، ولا يجوز : إِنَّ زَيْدًا آكَلَ لَطْعَامَكَ ، لِأَنَّ (لام) الابتداء قد دخلت هاهنا^(٦) على فضلة مؤخره مستغنى عنها ، فـ (اللام) ممتعة في هذه المواضع الثلاثة ، وجائزة في المواضع الثلاثة التي تقدّمت ، وثبت أنه لا يجوز^(٧) : كَأَنَّ زَيْدًا لَقِئْتُمْ ، ولا : لَكِنَّ زَيْدًا لَقِئْتُمْ^(٨) ، لِأَنَّهُنَّ قَدْ تَضَمَّنَّ مِنَ الْمَعْنَى مَا قَطَعْنِ عَنْ حُكْمِ الْمَبْدَأِ وَالْخَبَرِ . فـ (إِنَّ) تختص بدخول اللام ، وتختص بأنّها لا تعمل في الأحوال ، وتختص بأنّ الأحسن إذا دخلت عليها (ما) أن تكفّ عن العمل ، وتختصّ بأنّه^(٩) يجوز العطف على موضعها بالرفع ، وكذلك (لَكِنَّ) محمولة عليها في جواز العطف على الموضع ، كلّ ذلك جائزٌ ، لأنها لم تغيّر معنى الابتداء .

ومنها أن هذه الحروف إذا عطف اسم على اسمها ، لم يخل أن يكون قبل الخبر ، أو بعد الخبر ، فإن كان قبل الخبر ، لم يجر عند البصريين ، إلّا النصب ، ويجوز^(١٠) : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، ولا يجوز الرفع حملاً على الموضع ، وذلك جائز في (لا) ، من نحو : لا رجل وامرأة في الدار .

(١) م : لأنها كأنها .

(٢) م : وما عدا هذه الثلاثة المواضع .

(٣) م : ولا يجوز .

(٤) الكتاب ١/٧٤ ، والخصائص ١/٣١٥ .

(٥) من اللفظ : ساقطة من م .

(٦) من (لأن) الى (ها هنا) ساقطة من ظ .

(٧) ظ (الثلاثة الأول قد ثبت أنه يجوز) . تحريف .

(٨) ولا لكن زيدا لقائتم ، سقط من ظ .

(٩) م : بأنها .

(١٠) م : يجوز . من دون واو .

والفرقان بينهما أنَّ (لا) مبنية مع مادخلت عليه، فكأنك لم تعمل عاملين في الخبر،
وليس كذلك : إنَّ زيدا وعمرو [٥٥ ظ] قائمان ، لاختلاف العاملين الظاهرين .
والكوفيون يجيزون ذلك في (إنَّ) قياساً على (لا) ، وبين الكوفيين خلاف^(١) .
أما الكسائي^(٢) ، فتخيّر الرفع حملاً على الموضع فيما تبين فيه الإعراب^(٣) ،
وفما لا يتبين فيه الإعراب^(٤) .
وأما الفراء^(٥) ، فلا يجيزه ، إلا فيما لا يتبين فيه إعراب^(٥) ، مثل : إنَّه وزيد
[قائمان]^(٦) ، وعلى ذلك يحمل قوله عز وجل^(٧) : (إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا
والصابغون)^(٨) ، في^(٩) أحد الوجوه ، وكذلك الحكم عندهم في بقية التوابع .
والبصريون لا يجيزون هذا التقدير مع التقديم ، فإذا قلت : إنَّ زيدا وعمرو قائم .
كانت جائزة بلا خلاف ، وجوازها على أحد وجهين : إما أن يكون خبر (زيد) قد حذف ،
لدلالة خبر (عمرو) عليه^(١٠) ، [وإما أن يكون حذف خبر (عمرو) لدلالة خبر (زيد)
عليه ، فيكون (قائم) على هذا الوجه ، خبراً عن (زيد) ، ويكون (عمرو) في الوجهين
مبتداً ، لا معطوفاً على الموضع^(١١)] .

-
- (١) ينظر : الإصناف ١/١٨٦ .
(٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ) ، ينظر : طبقات النحويين ١٢٧ ، ونزهة الألباء ٥٨ .
(٣) م : إعراب .
(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٣١٢ والإصناف ١/١٨٥ و ١٨٦م ٢٣ .
(٥) المصدر نفسه ١/٤١٤ .
(٦) زيادة يقتضيها السياق ، كما في الإصناف ١/١٨٧ .
(٧) قوله عز وجل : ليس في ظ .
(٨) المائدة : آية ٦٩ .
(٩) ظ : من .
(١٠) عليه : ساقطة من م .
(١١) ما بين المعقوفتين بدله في م : (إما أن يكون خبر زيد قد حذف لدلالة خبر عمرو ، أو يكون
حذفت خبر عمرو لدلالة خبر زيد فيكون قائم على هذا الوجه خبراً عن زيد وعمرو وفي
الوجهين مبتداً ، لا معطوف على الموضع) .

فإن^(١) كان العطف بعد الخبر من نحو: إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو، جاز الرفع والنصب^(٢) جميعاً، فالنصب ظاهر، والرفع من ثلاثة أوجه: إمّا على الموضع، لأنَّ الأصل المبتدأ، ولم تغيّر (إنَّ) معناه، وإمّا بالعطف على المضمّر في (قائم)، لأنَّ فيه ضميراً^(٣) مرفوعاً، لكونه^(٤) فاعلاً يرجع على (زيد)، والأحسن مع هذا الوجه التأكيد^(٥) قبل العطف، للعلم المذكورة في باب العطف.

وإمّا أن يكون مبتدأ مستأنفاً، لأنَّ الجمل تعطف على الجمل من حيث اشتركت في الجمالية، فخير (عمرو) على هذا الوجه. وعلى^(٦) الوجه الأول محذوف ولا خبر له في الوجه الأوسط. فأما البيت الذي أنشده أبو القاسم رحمه الله^(٧):

مَعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فليس من باب (إنَّ)، وإمّا هو شاهد على جواز العطف على الموضع، ليكون ذلك مؤنساً بالعطف في هذا الباب على الموضع.

وأما الآية التي ذكرها: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ [٥٥] مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(٨)، فإنَّ المحققين من أصحابنا، إمّا يجوزون^(٩) فيه التقديرات الثلاثة، من الرفع على قراءة من قرأ (أَنَّ) بالكسر، ويروى ذلك عن الحسن البصري رحمه الله^(١٠)، وأما من فتح، وهي قراءة الجماعة، فلا يكون الرفع على الموضع، وإمّا يكون على أحد التوجيهين الآخرين^(١١).

(١) م : وإن .

(٢) م : لنصب والرفع .

(٣) م : مضمراً .

(٤) ظ : بكونه .

(٥) م : التوكيد .

(٦) ظ : على هذا .

(٧) رحمه الله : ليست في م . وينظر : الجمل ٥٥ ، والبيت لعقبة الاسدي . ومن شواهد الكتاب ٢٤/١ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨ والمقتضب ٣٣٨/٢ و ٢٨١/٣ و ١١٢/٤ و ٣٧١ .

(٨) التوبة : آية ٣ ، ينظر تفصيل ذلك في البيان في غريب اعراب القرآن ٣٩٣/١ .

(٩) م : يجيزون .

(١٠) البصري : ليس في ظ ، وهو أبو سعيد ، الحسن بن أبي الحسن يسار (ت ١١٠هـ) . ينظر : وفيات الأعيان ٦٩/٢ . وتنظر القراءة في مجمع البيان ٤/٥ .

(١١) ينظر : التفصيل في هامش المقتضب ١١٢/٤ .

وهذا موضع يغفله^(١) النحويون لإشكاله فيجيزون العطف على موضع المفتوحة . ومعلوم أن المفتوحة معمولة لغيرها ، إما فاعلة ، وإما مفعولة ، وإما مجرورة في التقدير بحرف جرّ .

ومن أصول هذا الباب ؛ معرفة اتصال ضمير المتكلم بها ، وهي في ذلك على ثلاثة أضرب ، ضرب منها يستوي فيه إثبات النون وحذفها ، وذلك مع (إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ) نقول : إِنِّي قَائِمٌ ، وَإِنِّي قَائِمٌ ، والأمران في كتاب الله تعالى : (إِنِّي أَنَا اللَّهُ)^(٢) و(إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ)^(٣) ، فحجة من أثبت النون^(٤) ، تمسكه بالأصل ، وحجة من حذف^(٥) ، اجتماع الأمثال ، فاستغنى ببعضها عن بعض .

وأختلف في المحذوفة ، على ثلاثة أقوال . فقيل : هي الأولى : لأنها لما أعلت بالسكون ، أعلت بالحذف ، وقيل : هي الوسطى ، لأنها في محلّ اللامات التي يلحقها التغيير غالبا ، وقيل : هي الأخيرة ، لأنها هي التي تنهى بها النقل .

والضرب الثاني^(٦) : مما الأقيس فيه ثبات النون ، والأحسن حذفها ، وذلك (نعل) لأن القرآن العظيم جاء بحذفها ، من نحو : (لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ)^(٧) فكان المقارب أجري مجرى المماثل ، فذلك كان الأحسن حذفها .

الضرب الثالث : مما الأقيس فيه^(٨) ، والأحسن إثباتها ، وذلك مع (يَكُنْ) ، كما قال الله سبحانه : (يَا أَيَّتُهَا كُنْتَ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا)^(٩) ، لأنه لم تجمع الأمثال ، ولا

(١) م : يغفقه ، تحريف .

(٢) طه : آية ١٤ .

(٣) طه : آية ١٢ .

(٤) النون : ساقطة من م .

(٥) م : وحجة الحذف .

(٦) م : ووجه الضرب الثاني .

(٧) غافر : آية ٣٦ .

(٨) فيه : ساقطة من م .

(٩) النساء : آية ٧٣ .

المقاربة^(١) ، فلم يحسن الحذف ، إلا في الشعر

وَمِنْ أُصُولِ هَذَا الْبَابِ ؛ مَعْرِفَةُ الْمَفْرَدِ [٥٦ظ] مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَالْمَرْكَبِ ، فَكُلُّ هَذِهِ السَّنَةِ ، مَفْرَدَةٌ ، إِلَّا (كَأَنَّ) ، فَإِنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ شَيْئَيْنِ ، فَالْأَصْلُ فِي قَوْلِنَا : (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ) ، إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ^(٢) . فَأَرِيدُ الْمَبَالِغَةَ فِي التَّشْبِيهِ ، فَقَدِمْتُ الْكَافَ وَجَعْتُ مَعَ (إِنَّ) كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَصَارَتْ^(٣) غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ بِعَامِلٍ ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً ، وَصَارَتْ حَرْفًا لَا غَيْرَ ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ^(٤) حَرْفًا وَاسِمًا .

وَبَاقِي هَذِهِ الْحُرُوفِ مَفْرَدٌ ، وَلَمْ^(٥) يَخْتَلَفْ إِلَّا فِي (لَعَلَّ) ، وَالصَّحِيحُ . أَنَّ لَعَلَّ مَفْرَدَةٌ ، وَإِنَّمَا وَهَمَ مَنْ وَهَمَ لَمَّا سَمِعَ فِيهَا أَرْبَعَ لُغَاتٍ ، وَهِيَ^(٦) : لَعَلَّ ، وَلَعَنَ ، وَعَنَّ ، وَعَلَّ^(٧) ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِذَا سُمِيَ بِ (كَأَنَّ) حُكَيْتُ وَإِذَا سُمِيَ بِأَخَوَاتِهَا ، أُعْرِبَتْ ، لِأَنَّ الْمَرْكَبَ يَجْرِي مَجْرَى الْجُمْلِ ، وَغَيْرَ الْمَرْكَبِ يَجْرِي مَجْرَى الْمَفْرَدِ . وَهَلْ يَصْرَفُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهَا^(٨) الْمَعْرَبُ^(٩) مِنْهَا أَمْ لَا يَصْرَفُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، لِأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى أَصْلٍ يُعْلَمُ ، وَهُوَ أَنَّ الْحُرُوفَ تُذَكَّرُ وَتُنْثَّى ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي التَّانِيثِ^(١٠) .
كَمَا بَيَّنَّتْ^(١١) كَافُ تَلُوخٍ وَمِثْمَا .

(١) م : المقاربة .

(٢) ظ : كَأَنَّ .

(٣) م : فصارت . وكذا ما بعدها .

(٤) أن تكون : ساقطة من م .

(٥) ظ : لم . من دون واو .

(٦) وهي : ساقطة من ظ .

(٧) م : وعل وعن .

(٨) بها : ساقطة من ظ .

(٩) م : المعرف .

(١٠) صدره (اشاقتك آيات أبان قديمها) . والبيت نسب للراعي النميري في خزانة الادب ٢٢٢/١١ ، وليس في ديوانه . وينظر : الكتاب ٢/٢١ ، والمقتضب ١/٢٢٧ و ٤٠/٤٠ والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الانباري ٢/٣٠ .

(١١) هامش م (خ : كتبت) .

وبدليل قوله في التذكير^(١) :

كَفَّا وَمِثْنٍ وَسَيْنَا طَاسِمَا

فمن ذكرها وسمي بها المذكر ، صرف ، ومن^(٢) سمي بها مؤنثاً لم يصرف ، وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط غالباً . ومن^(٣) أثبتها وسمي بها^(٤) مذكراً ، لم يصرف ، إلا في الثلاثي الساكن الأوسط ، فيجوز فيه الوجهان المعروفان ، وإن سمي بها مؤنثاً فكذلك .

ومن أصول هذا الباب : معرفة ما يجوز فيه حذف الخبر مما لا يجوز فيه^(٥) . فمتى كان الاسم معرفة ، أو نكرة^(٦) ، مَطْوِلاً دالاً على الخبر ، جاز حذف الخبر ، مثال النكرة قول الأعشى^(٧) :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا

يريد : إن لنا محلاً . وعلة ذلك ما دلت عليه الحال ، وانحمل على النقيض ، لأنه قد جاء حذف [٥٦ و] الخبر مع (لا) كثيراً من نحو : لا بأس ، ولا خوف ، فكذلك أجري الموجب ، وإنما جاز مع (لا)^(٨) ، لأن عموم النكرة ، يدل على المحذوف ، ولأنه يجوز في النفي ما لا يجوز في الإيجاب من الجمع بين المتضادات ، تقول : فلان لا قائم ، ولا قاطع . ولا تقول ذلك في الإيجاب ، إلا على ضرب من التأويل ، ومثال الحذف مع المعرفة : (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد

(١) رجز من شواهد الكتاب ٢١/٢ غير المنسوبة . على تذكير طاسما الواقع نعتاً على إرادة الحرف . ورد في المقضب ٤٠/٤ .

(٢) م : وإن .

(٣) م : فمن .

(٤) بها : ساقطة من ظ .

(٥) فيه : ساقطة من م .

(٦) ظ : نكرة أو معرفة .

(٧) م : الشاعر . وينظر : ديوانه ٢٣٣ ، والكتاب ٢٨٤/١ ، والمقضب ١٣٠/٤ ، والاصول ١٨٧/١ ، وارتشاف الضرب ١٣٥/٢ .

(٨) م : مع لا كسرة .

وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بَظْلَمٍ نَزَقَهُ مِنْ عَذَابِ الْيَمِّ^(١) ، فليس في هذه الآية شيءٌ يُصَحُّ أَنْ
يَكُونَ خَبَرًا .

وَمِمَّا حُذِفَ مِنْ خَبَرٍ (إِنَّ) للاختصار ، ودلالة الكلام عليه ، ما جاء في حديث النبي
(صلى الله عليه وسلم) : (إِنَّ الْمُهَاجِرِينَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ فَضَّلُونَا)^(٢) ،
أَوْوْنَا ، وَفَعَلُوا بِنَا^(٣) ، فَقَالَ : السَّمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ ذَلِكَ^(٤) .
فحذف الخبر ، أي ، فَإِنَّ مَعْرِفَتَكُمْ بِصَنِيْعِهِمْ وَإِحْسَانِهِمْ ، مكافأةٌ لَهُمْ .

(وجاء رجلٌ إلى عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه -^(٥) فكلَّمه في حاجة ،
ثم جعل^(٦) يَمُتُّ فيها بقرابته^(٧) ، فقال عمر (رضي الله عنه)^(٨) وكان فصيحاً - : إِنَّ
ذَاكَ ، ثم ذكر له حاجته ، فقال : لَعَلَّ ذَاكَ) . أي ، لَعَلَّ حاجتك أَنْ تُقْضَى ، وهذه المحذوفات
والتلويح يقع في الكلام الفصيح ، فيكون أوقع في النفس من التصريح .

وَأَمَّا حَذْفُ الْأَسْمِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَلَا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ ، كَمَا جَازَ فِي
الْخَبَرِ ، لِأَنَّ حَالِ مَا هُوَ مَثْبُتٌ بِالْمَفْعُولِ أَوْ أَوْفَعُ مِنْ حَالِ مَا هُوَ مَثْبُتٌ بِالْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا
يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ ، لِأَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُبْدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَالشَّاعِرُ قَدْ يَسْتَدُّ إِلَى
الْأَصُولِ الْمَرْفُوضَةِ إِذَا اضْطُرَّ ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ^(٩) :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ إِلَيَّ سَاعَةً فَبِتُّ عَلَى مَا^(١٠) خَلَّتْ نَاعِمِي بِالِ

-
- (١) الحج : آية ٢٥ .
(٢) في شرح الكافية للرضي ٣٢٧/١ (وصلونا) مكان (فضلونا) .
(٣) م : لنا .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٧/١ ، وخزانة الأدب ٤٦١/١٠ .
(٥) رضي الله عنه : ليست في م .
(٦) م : وجعل .
(٧) م : بقرابة .
(٨) رضي الله عنه : ليست في م .
(٩) هو عدي بن زيد . ديوانه ١٦٢ ، والنوادر ٢٥ ، والمقصد ٤٢٤/١ .
(١٠) ما : ساقطة من ظ .

ومثله قول الفرزدق^(١) :

[٥٧ظ] فلو كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

ويروى زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^(٢) .

وأحسن ما يكون^(٣) الحذف في الاسم مع ضمير الشَّانِ وَالْقَصَّةِ ؛ لأنَّ مع ضمير الشَّانِ وَالْقَصَّةِ جملةً ، هي الشَّانُ وَالْقَصَّةُ في المعنى .

مثاله^(٤) :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَا نَ أُمِّهِ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

ومثله^(٥) :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنَائِسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ

ومن أصول هذا الباب ؛ معرفة وقوع بعض هذه الأحرف أخباراً عن بعض ، فيجوز أن تقع (بَ) في خبر مثبته ، ولا يجوز أن تقع مع اسمها ، فيجوز : إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ ، لأنَّ (بَ) في التأكيد نظيرة اللام ، من قولك : إِنَّ زَيْدًا لَهُو قَائِمٌ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ^(٦) : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا)^(٧) ، فالعائد^(٨) مخذوف ، وقد مَدَّتْ (مَنْ) مَدَّةً ، وقد قيل : إِنَّ خَيْرَ (بَ) الأولى ، قوله : (أُولَئِكَ لَهُمْ

(١) قول الفرزدق : ليس في م . وينظر : ديوانه ٤٨١ وروايته :

ولكن زنجياً غلاظاً مشافره . ورد في الكتاب ٢٨٢/١ ، والاصول ١٨٦/١ .

(٢) عظيم المشافر : ليس في ظ .

(٣) م : ما كان .

(٤) (مثاله) في ظ : (قول يزيد بن الحكم الثقفي) ، سهو ، والبيت للاعشى واسمه ميمون بن

قيس . ينظر : ديوانه ٢١٩ . وروايته : من يلمني على بني بنت حسان . وعليه لاشهاد فيه ، ورد في الكتاب ٤٣٩/١ .

(٥) ديوان الاخطل ٢٧٦ ، وفي أملي ابن الشجري ٥٩٥/١ ، وشرح المفصل ١١٥/٣ .

(٦) م : عز وجل .

(٧) الكهف : آية ٣٠ .

(٨) م : والعائد .

(٩) ظ : أو قد .

جَنَاتٍ عَدْنٍ^(١) فيكون (إِنَّا) مع أَسْمَها وخبرها أَعْتَراضاً ، والأَعْتَراضُ في كتاب الله تعالى^(٢) بالجملة المسندة^(٣) كثيرٌ .

ومنه قوله تعالى^(٤) : (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)^(٥) ، وقوله^(٦) : (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ)^(٧) ، فقوله : (لو تعلمون) أَعْتَراضٌ بين الصفة والموصوف ، على طريقة^(٨) التثنية ، والأخذ بالقلوب^(٩) .

وكذلك تقع (أَنَّ) المفتوحة خبراً ، إِلَّا أَنَّ^(١٠) المفتوحة تكون بعد الأسماء ، التي هي مصادر من حيثُ كان يَنْسَبُكُ منها مع أَسْمَها وخبرها تقديرُ المصدر^(١١) فلا يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ بالمصادر عن الأعيان ، تقول : إِنَّ نَهْايَةَ فِعْلِكَ أَنَّكَ سائرٌ ، بالفتح ، وَإِنَّ زَيْداً إِنَّهُ سائرٌ ، بالكسر ، قال الله سبحانه : (أَيُّدُكُمْ أَنْكُمْ [٥٧ و] إِذَا مَنَّكُمْ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ)^(١٢) .

وفي هذه الآية أسئلة :

منها أَنْ يَقُلْ : أين خبر (أَنَّ) الأولى ؛ وبأي شيء يتعلق الظرف^(١٣) من قوله : (إِذَا مَنَّكُمْ) ؟ وكيف يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عن الْجَنَّةِ بالزمان ؟ .

(١) الكهف : آية ٣١ .

(٢) م : عز وجل .

(٣) ظ : المسندة . وفي هامش م (خ : المسندة) .

(٤) م : منه . بدلاً من (ومنه قوله تعالى) .

(٥) الواقعة : آية ٧٦ .

(٦) وقوله : ليست في م .

(٧) الواقعة : آية ٧٧ .

(٨) ظ : طريق .

(٩) ظ : للقلوب .

(١٠) أن : ساقطة من ظ .

(١١) فلا : ساقطة من ظ .

(١٢) المؤمنون : آية ٣٥ .

(١٣) ظ : الظروف .

أَمَّا خَيْرَ (أَنَّ) ، ففيه ثلاثة أقوال :

قيل: ^(١) (أَنَّ) الثانية خبرُ الأولى ، وهذا لا يصحُّ إلا على تقدير ، وهو حذفُ مضافٍ من (أَنَّ) الأولى ، كأنَّه قيل ^(٢) : أيعِدُكم أَنَّ إخراجكم إذا مِنَّم أنكم مُخرجون ، تلخيص ^(٣) هذا الكلام : أيعدكم أَنَّ إخراجكم إلى قبوركم طريقُ إخراجكم إلى بعثكم .

وقيل : إنَّ قوله : (إذا مِنَّم) الخبر ، ولا يصحُّ ^(٤) هذا القول أيضاً ، إلا على حذف مضاف ، لأنَّ ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأشخاص .

وقيل : إنَّ الخبر (مخرجون) ، فتكون (أَنَّ) ^(٥) الثانية في هذا تأكيداً ^(٦) وتكراراً ، والظرف على هذا القول متعلقٌ بـ (مخرجون) ^(٧) وعلى القول الأوسط يتعلق بالاستقرار ^(٨) ، وعلى القول الأول يتعلق بما دَلَّ عليه المصدر المحذوف .

ومن أصول هذا الباب : معرفة معاني هذه الحروف ، وقسمتها .

أَمَّا (إِنَّ) وهي حرفٌ فعليٌّ ضريبيٌّ : تكون تأكيداً ، وتكون بمعنى (هَمَّ) ، وتكون غيرَ حرفٍ ، فتكون فعلاً ، وذلك : إذا جعلتها أمراً من قولك : (أَنَّ يَشْنُ) ، فتكون ^(٩) مثل : (فَرَّ) من (فَرَّ يَفِرُّ) .

وأما المفتوحة ، وهي حرفٌ فعليٌّ ضريبيٌّ : تكون تأكيداً ، وتكون بمعنى (لَعَلَّ) ، ومن كلامهم : اشترِ السوقَ أَنتَ تشتري لنا ^(١٠) شيئاً ^(١١) ، أي لَعَلَّكَ ، وفي كتابِ الله عز

(١) إن : ساقطة من ظ .

(٢) م : قال .

(٣) ظ : فتخلص .

(٤) ظ : فلا .

(٥) م : أنكم .

(٦) م : على هذا تأكيداً .

(٧) ظ : بمخرجين .

(٨) م : وعلى هذا القول الأوسط يتعلق باستقرار محذوف .

(٩) م : يأن فتقول .

(١٠) لنا : ساقطة من ظ .

(١١) ينظر : الاصول ٢٧١/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٨ و ٧٩ .

وجل^(١) : (وما يشعركم^(٢)) أنها إذا جاءت لا يؤمنون^(٣) ، أي لعلها ، لأنها لو كانت على بابها لكان يكون الكلام عذراً لهم^(٤) في أنهم لا يؤمنون .

وقد قيل : إن (لا) زائدة و (أن) على بابها .

فأما من كسر (إن)^(٥) فلا إشكال فيه^(٦) ، لأن الكلام قد تم عند قوله : (وما يشعركم) ، ثم استأنف ، فقال : إنها إذا جاءت لا يؤمنون .

وتكون (أن) غير حرف ، فتكون فعلاً واسماً ، وذلك قولك : أن فلان أنا ، وأني أنا ، ف (أن) فعل ماضٍ ، و (أنا) مصدر ، وهو اسم . وقد جاء عنهم : أن الماء ، يؤثقه أثاً ، إذا صَبَّه ، وقال الكسائي^(٧) : هو بالزاي [٥٨ ظ] والنون ، وهو^(٨) تصحيف ، والله أعلم .

وأما (تعل) فمعنى الطمع والاشفاق ، فتكون كأخواتها في العمل ، وتُشَبَّه به (تسى) فتستعمل في خبرها (أن) في الشعر ، كقوله^(٩) :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبْلِمَ مُلِمَّةً
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أُجْدَعًا^(١٠)

وأما (تيت) ، فمعناها التمني ، فتكون كأخواتها في العمل .

فإن قلت : ليت زيدا قائماً ، بنصبينما ، ففيه ثلاثة أقوال :

قول أصحابنا ، إنه على حذف الخبر . مثل :

(١) حم : جل وعز .

(٢) وما يشعركم : ساقطة من م .

(٣) الانعام : آية ١٠٩ .

(٤) ظ : عذتي اليهم .

(٥) قال ابن مجاهد : (قرأ ابن كثير : (وما يشعركم إنها) مكسورة الألف ، وقرأ أبو عمرو بالكسر ... وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحزمة والكسائي ، وأحسب ابن عامر : (أنها) بالفتح) . كتاب السبعة في القراءات ٢٦٥ .

(٦) فيه : ساقطة من م .

(٧) ظ : الكسائي . تحريف .

(٨) وهو : ساقطة من ظ .

(٩) وهو متم بنويرة . (شعر) ١١٩ ، والكتاب ٤٧٨/١ . والمفضليات ٢٦٥ ، والمقتضب ٧٤/٣ .

(١٠) ظ : لعل ... أجدعا .

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^(١)

وقال الفراء : إنَّ الاسمين جميعاً منصوبان^(٢) بـ (لَيْتَ) ، لأنها بمنزلة تَمَنِّيَت ،
ولذلك قال : إنها تنصب الاسمين^(٣) ، وقول الكسائي : إِنَّهُ عَلَى^(٤) تقدير (كان) ؛ لأنه قد
كثر معها استعمال كان^(٥) ، في مثل : (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تَرَابًا)^(٦) و (يَا لَيْتَهَا كَانَتْ
القاضية)^(٧) ، ونحوه ، والتعويل على الوجه الأول .

وتكون مصدرأ بمعنى النقص ، من قولك : لَأَنَّهُ يَلِيَّتُهُ لَيْتًا^(٨) ، إذا نقصه ؛ فتقول :
لَيْتُ زَيْدٌ عَمْرًا قَبِيحٌ ، فـ (لَيْتُ زَيْدٌ عَمْرًا) مبتدأ ، و (قَبِيحٌ) خبره ، مثل قولك : رحمة الله
للناس^(٩) لطفٌ .

وَأَمَّا^(١٠) (كَأَنَّ) فقسم واحدٌ .

ومن أصول هذا الباب ؛ دخول (ما) على هذه الحروف ، وخروجها . فمَنَى دخلت
وكانت بمعنى (الذي) عملت الحروف في موضعها . وكتببت منفصلة ، مثل : إِنَّ مَا عِنْدَ
زَيْدٍ خَيْرٌ ، و (إِنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُعْمَلُونَ)^(١١) ، وقال : (إِنَّ مَا اتَّخَذْتُمْ

(١) رجز نسب لروبة في ملحقات ديوانه ٨٢ . ورد في الكتاب ٢٨٤/١ ، والاصول ٣٠١/١ ،
وشرح المفصل ٨٤/٨ ، ومعني اللبيب ٣١٦ .

(٢) م : وقول الفراء إن الاسمين منصوبين .

(٣) أي إنه يجريها مجرى الفعل المتعدي إلى مفعولين ، ينظر : شرح المفصل ٨٤/٨ .

(٤) على : ساقطة من ظ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٨٤/٨ ، ومعني الهوامع ١٣٤/١ .

(٦) النبأ : آية ٤٠ .

(٧) الحاقة : آية ٢٧ .

(٨) ينظر : الصحاح للجوهري (لَيْتَ) ٢٦٥/١ .

(٩) ظ : الناس .

(١٠) ظ : فأما .

(١١) النحل : آية ٩٥ .

مَنْ دُونَ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ^(١)، فمن رفع (المودة) ومن نصب، كان القياس أن تكتب متصلة .

ومتى كانت (ما) حرفاً كتبت متصلة على كل حال ، وهي الكافة ، أو الزائدة ، مثل : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ)^(٢) ، و(ما) هذه إذا كانت مع (إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنْ) فالأحسن والأقرب إبطال عملها وجعل (ما) كافة . وقد قيل : إِنَّ (ما) ها هنا نكرة مبهمة ، بمنزلة الشَّانِ وَالْقِصَّةِ ، والجملة بعدها في محل الخبر ، وهو^(٣) [٥٨و] مذهب ابن درستور به ، وقوم من الكوفيين^(٤) ، والأول هو مذهب جُلِّ النحويين^(٥) .

وإن دخلت (ما) على (لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ) فالأقرب إحمالُ هذه الحروف وجعل (ما) زائدة ، لأنَّ هذه الحروف لما كانت تغير اللفظ والمعنى ، قوى شبيهاً بالأفعال . فضعف إبطال عملها ، وعلى هذا أنشدوا هذا البيت وهو للنابغة^(٦) :

قَالَتْ إِلَّا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفَهُ فَقَدْ

وقد يجوزُ الرفعُ ، ولقوة شبيهاً بالأفعال عملت في الأحوال .

بابُ الفرقِ بَيْنَ (إِنَّ) وَ(أَنَّ)^(٧)

جملة ما في هذا الباب معرفة الفرق بينهما ، ومعرفة مواضع المكدورة ومواضع المفتوحة ، والمواضع التي يجوز فيها الفتح والكسر . أما الفرق بينهما ، فمن وجوه :

(١) العنكبوت : آية ٢٥ . ورسمت (ما) متصلة بـ (إن) في المصحف .

قال ابن مجاهد : (قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (مودةً بينكم) بالرفع مع الإضافة ... وقر نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر : (مودةً) منوناً بالنصب (بينكم) نصباً ... وروى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم (مودةً) رفعاً منوناً (بينكم) نصباً . وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص (مودةً بينكم) بنصب (مودةً) مع الإضافة) السبعة في القراءات ، ص ٤٩٨-٤٩٩ .

(٢) النساء : آية ١٧١ .

(٣) م : بعده في محل الخبر .

(٤) ينظر : الاصول ٢٨١/١ ، ومع الهوامع ١٤٤/١ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٨٢/١ ، والاصول ٢٨٢/١ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ .

(٦) (هذا البيت وهو للنابغة) : ليس في م . وكتب بعد العبارة في ظ : (قالت هريرة لما جئت) ضرب عليه الناسخ . وينظر : ديوان النابغة ١٦ ، والكتاب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٤٦٠/٢ .

(٧) الجمل ٥٧ .

ولا من حيز الإكثار^(١)، لأنها تكسر في أكثر من ذلك، فلا فائدة في تخصيص [٥٩ظ]
هذه الأربعة، فإذا^(٢) اعتبرت هذه المواضع الأربعة وغيرها بالأصل المتقدم، علم صحته
فكرت في حال الابتداء، لأنه يصلح في مكان (إن زيدا قائم) زيد قائم^(٣)، ويقوم زيد.

وكسرت إذا كان في خبرها (اللام)، في نحو: ظننت إن زيدا قائم، لأنه يصلح
أن تقول: ظننت لزيد قائم، وظننت ليقوم زيد.

وكسرت بعد القسم، من نحو: والله إن زيدا لقائم^(٤)، لأنه يصلح: والله لزيد
قائم، والله ليقوم زيد، وكسرت بعد القول، من^(٥) نحو: قال زيد: إن عمراً منطلق، لأنه
يصلح: قال زيد: عمرو منطلق، وقال زيد: ينطلق عمرو، فكل موضع وجدت فيه (إن)
بعد قول^(٦)، سواء كان القول اسم فاعل، أو مفعول، أو فعلاً ماضياً، أو مستقبلاً، أو أمراً،
أو نهياً، أو مصدراً، فهي مكسورة أبداً، لأنها داخلة في صلة القول. إلا في مثل قوله
سبحانه: (ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعاً)^(٧)، فلم تكسر (إن) هنا، لأنها بعد
القول كما كسرت في قولك: يعجبني قولك إنك سيئ، لأن الكفار لم يقولوا ذلك، ولأنه
لم يحزنه صلى الله عليه وسلم قولهم ذلك^(٨)، وإنما هو مستأنف.

وتكسر (إن) بعد الموصولات، كذلك^(٩)، من نحو قوله تعالى^(١٠): (وآتيناه من
تحت ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة)^(١١).

(١) ظ: ولا حيز الاكثار. م: ولا من الاكثار.

(٢) م: وإذا.

(٣) ظ: وزيد قائم. تحريف.

(٤) ظ: قائم.

(٥) م: في.

(٦) م: القول.

(٧) يونس: آية ٦٥. وفي م: فلا. تحريف.

(٨) ظ: ذاك.

(٩) ظ: لذلك.

(١٠) قوله تعالى: ليست في م.

(١١) القصص: آية ٧٦.

وَتَكْسَرُ فِي مَوَاضِعٍ (١) الْأَحْوَالِ ، كَذَلِكَ ، مِنْ نَحْوِ : جَاءَ زَيْدٌ وَإِنَّهُ ضَاحِكٌ ، فَلَا فَائِدَةَ بِتَخْصِيصِ (٢) أَبِي الْقَاسِمِ ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ بِالْكَسْرِ .

وَأَمَّا مَوَاضِعُ الْمَفْتُوحَةِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فِيهِ أَحَدُهُمَا ، فِيهِ مَفْتُوحَةٌ . فَفُتِحَتْ إِذَا كَانَتْ فَاعِلَةً ، أَوْ مَفْعُولَةً ، أَوْ مَجْرُورَةً ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ (٣) يَخْتَصُّ بِالْأَسْمِ .

فَالْفَاعِلُ ، مِثْلُ : أَعْجَبَنِي أَنْتَ قَائِمٌ ، وَالْمَفْعُولُ ، مِثْلُ : كَرِهْتُ أَنْتَ قَائِمٌ ، وَالْمَجْرُورُ ، مِثْلُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنْتَ قَائِمٌ ، وَلِذَلِكَ (٤) فَتِحَتْ بَعْدَ (مُذٍّ) ، مِنْ نَحْوِ : مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ (٥) ، لِاخْتِصَاصِهَا (٦) بِالْأَسْمِ الَّذِي هُوَ الزَّمَانُ ، وَلَا (٧) يَجُوزُ الْكَسْرُ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَا [٦٠ ظ] رَأَيْتُهُ مُذَّ زَمَنٍ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ ، أَيْ ، مُذَّ زَمَنٍ خَلَقَهُ .

وَكَذَلِكَ تَفْتَحُ بَعْدَ (لَوْ لَا) ، مِنْ نَحْوِ : لَوْ لَا أَنْتَ خَرَجْتَ لَسَاعِدْتُكَ ، وَلَا يَجُوزُ الْكَسْرُ ، لِاخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمِ ، وَكَذَلِكَ تَفْتَحُ بَعْدَ (لَوْ) (٨) لِاخْتِصَاصِهَا بِالْفِعْلِ ، مِنْ نَحْوِ : لَوْ أَنْتَ جِئْتَ لَسَاعِدْتُكَ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (٩) : (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) (١٠) .

فَبِئْسَ قِيلَ : فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِمْ : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتِي (١١) ؟

قِيلَ : هَذَا يَرْتَفِعُ بِاضْمَارِ فِعْلٍ ، لَا بِالْإِبْتِدَاءِ ، تَقْدِيرُهُ : لَوْ لَطَمْتِي ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتِي . فَأَمَّا الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ جَمِيعًا ، فَلَا تَكُونُ أَبَدًا ، إِلَّا عَلَى تَأْوِيلَيْنِ

(١) م : موضع .

(٢) ظ : لتخصيص .

(٣) م : في مواضع .

(٤) م : ليست في ظ .

(٥) م : وكذلك . تحريف .

(٦) ينظر : الأصول ٢٦٩/١ .

(٧) ظ : لاختصاصها .

(٨) م : فلا .

(٩) ظ : لولا . تحريف .

(١٠) م : وقال الله سبحانه .

(١١) لقمان : آية ٢٧ .

(١٢) ينظر : المقتضب ٧٣/٣ ، والمقتصد ٤٧٦/١ ، ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ .

مختلفين ، مثال ذلك : خرجت فإذا أنه عبدٌ ، وإذا إنه عبدٌ ، فمن فتح أراد العبودية نفسها ، ومن كسر أراد العبد نفسه ، تقدير الفتح : خرجت فإذا العبودية نفسها ^(١) ، كأنه شاهد نفسه المعنى الذي هو الخدمة والعمل ، وتقدير الكسر : خرجت فإذا هو عبد ، كأنه شاهد الشخص نفسه على غير صفة العمل ، ففتحت في موضع المصدر ، لأنه موضع المفرد الذي هو مبتدأ ، وكسرت في الوجه الآخر . لأنه موضع ^(٢) الجمل لأن الأكثر إذا وقع بعد (إذا) مصدر ، أن يكون مفرداً ، وإذا ^(٣) وقع بعدها ^(٤) اسم ، أن يكون جملة ، من نحو : خرجت فإذا القيام ، وخرجت فإذا زيد قائم . وإذا يقوم زيد .

ومن مواضع الفتح والكسر : أول ما أقول إني أحمد الله ، وأني بالكسر والفتح ^(٥) ، فتقدير الفتح : أول قولي حمد الله . كأنه أخبر بأن حمد الله أول قوله ، فهو هو ، وإذا كان المبتدأ ^(٦) هو هو ، كان المبتدأ في معنى ، وإذا كان المبتدأ ^(٧) في المعنى ، فالمبتدأ يختص بالاسم ، فلذلك فتحت .

وتقدير الكسر مستبطن لأن اللفظ ، لأنه لا خبر معناه في ^(٨) اللفظ من حيث كان . (إن) مكسورة لاتصالها بالقول ، فإذا ^(٩) لم يكن في اللفظ صلح أن يقدر بالثبات والاختصاص وبالوجود ^(١٠) ، حب ما يدل عليه الحال . فتلخيصه ^(١١) أول ذلك ثابت ، والتأويلان مختلفان معنى وإعراباً .

(١) نفسي : ساقطة من ظ .

(٢) ظ : لأنه في موضع .

(٣) م : فإذا .

(٤) ظ : بعد .

(٥) م : بالفتح والكسر .

(٦) المبتدأ : ليس في ظ .

(٧) المبتدأ : ليس في ظ .

(٨) ظ : لا خبر في معنى . تحريف .

(٩) م : وإذا .

(١٠) م : وبالوجود وبالأخلاص .

(١١) ظ : وتلخيصه .

ولِعَضُدِ الدَّوْلَةِ^(١) [٦٠] في هذه المسألة قول ثالث ، حكاه أبو علي الفارسي
استأذنه فاستحسنه^(٢) ، وهو أن يكون التقدير : أول ما أقول ، قولي^(٣) أني أحمد الله ، فتكون
(أنّي) داخلة في صلة القول الذي هو خبر ، لا في صلة القول الذي هو مع ما يضاف^(٤)
إليه ، وإنما استحسنه ، لأنه حذف بعض الخبر ، وغيره حذف كل الخبر ، وكلما قل الحذف
كان أحسن^(٥) .

فصل

قال أبو القاسم : (وقوم من العرب يجرون (القول) في الاستفهام خاصة مجرّ:
(أَنْظُنْ) ، فيقولون^(٦) : أنقول زيدا شاكساً ؟ ...)^(٧) . وهذا كما ذكر^(٨) وجملة الأمر
شرائط هذا المذهب ، أربع : أن يكون القول مع الاستفهام ، ومع الفعل ، ومع الخطاب
ومع عدم الفصل بين ألف الاستفهام والفعل بغير الظرف ، فإن نقص عن هذه الأربع ،
يعمل عندهم إعمال الظن . فذلك تقول : أنقول زيدا منطلقاً ؟ ، ولو قلت : أقائل زيد
منطلقاً ؟ ، أو^(٩) أنت تقول : زيدا منطلقاً ، أو أنقول^(١٠) : زيد عمراً منطلقاً ؟ . ثم يج
شيء من ذلك ، لنقصانه عما شرط .

وإنما أُعْمِلَ القول إعمال ظن عند اجتماع هذه الشرائط ، لأن هذه الأشياء
قويت دلالتها على الفعل . فاقضى الأمر عندهم ، إعمال القول ، كإعمال الظن ، وعلى هذا

(١) م : لعضد الدولة رحمه الله . هو أبو شجاع فناناً خسرو ، الملقب بعَضُدِ الدولة بن ركن الدولة
أبي علي الحسن بن بويه الديلمي (ت ٢٧٢هـ) . وفيات الأعيان ٥٠/٤ .

(٢) م : واستحسنه .

(٣) ظ : أقول . ينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد ٤٧٩/١) .

(٤) ظ : (ما مضاف إليه) .

(٥) بعد (أحسن) في م : وبالله التوفيق .

(٦) ظ : فيقول .

(٧) الجمل ٥٨ .

(٨) وهذا كما ذكر : ليس في ظ .

(٩) ظ : إذا .

(١٠) ظ : تقول .

أنشدوا^(١) :

أَمَّا الْفِرَاقُ فَدُونَ بَعْدُ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

أي ، متى تظنُّ ، ولو قلت : أنت^(٢) تقول الدار تَجْمَعُنَا ؟ لرفعت لأجل الفصل ، ولو كان الفصل بظرف ، لم يعتد به على الأصول المتقدمة .

فإذا^(٣) ثَبَتَ هذا وَجِبَ فَتَحَ (إن) بعد القول .

وقد جاءت أفعال أُجريت مجرى القول ، وإن لم تكن فيها حروف القول ، من ذلك قراءة بعضهم : (فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرُ)^(٤) ، في أحد الوجهين ، لأنَّ الدعاء ، قول في المعنى ، ومن ذلك قوله سبحانه في أحد الوجوه : (يَدْعُو لَمَنْ خَسِرَهُ أَقْرَبُ [٦١ ظ] مِنْ نَفْعِهِ)^(٥) ، أي تقول .

فأما قول من قال : إِنَّ (اللام) زائدة في قوله : (لَمَنْ) ، ففاسدٌ ، لأنها لا تقع أولاً في أقوى مراتبها ، وتكون^(٦) زائدةً ، وإنما زيدت وسطاً في قول بعضهم^(٧) :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَرِيْبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْضَ الرَّقِيْبَةِ

فإن قيل : فقد قرأ جماعة من القراء : (إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)^(٨) ، فدخلت في الخبر^(٩) ،

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٣ ، ورد في الكتاب ٦٣/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، وصدر البيت ليس في م .

(٢) ظ : أنت .

(٣) م : إذا .

(٤) القمر : آية ١٠ . قراءة الكسر رويت عن ابن أبي اسحاق والاعمش وزيد بن علي ورويت عن عاصم ، على اضممار القول على مذهب البصريين ، أو على اجراء الدعاء مجرى القول ، على مذهب الكوفيين . ينظر : البحر المحيط ١٧٦/٨ .

(٥) الحج : آية ١٣ . وينظر : مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٨٦/٢ ، ومجمع البيان ٧٣/٧

(٦) م : ولا تكون . تحريف .

(٧) نسب الرجز كما في المقاصد النحوية ٥٣٥/١ ، والخزاعة لعنترة بن عروس ، ونسب لرؤية في ملحقات ديوانه ١٧٠ . ورد في الاصول ٢٣٢/١ ، والاشتقاق لابن دريد ٥٤٤ : والحليس : تصغير حلس ، كساء رقيق ، وشهيرة : مسنة .

(٨) طه : آية ٦٣ ، وينظر : التيسير ١٥١ ، والنشر ٢٢١/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٩) م : فادخلت اللام في الخبرة .

وأنتم لا تجيزون: زيدٌ لقائمٌ ، ولا تقولون إنها زائدة ، فما الجواب ؟ ، قيل في هذه القراءة ثلاثة أقوال : أحدها ، أن يكون (هذان) في موضع نصب على لغة من يجعل التثنية كلها بالالف^(١) ، فتكون علامة النصب مقدرة ، كتقديرها في الأسماء المقصورة ، وعلى هذه اللغة أنشدوا^(٢) :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

القول الثاني : أن يكون في الكلام إضمار مبتدأ في ثنية المنطوق به ، لأن خبره قد دل عليه ، كأنه قال : لهما ساحران ، والعلم عند الله .

القول الثالث : أن يكون روعي لفظ (إن) وإن كانت بمعنى (نعم) ؛ لأن للفظ^(٣) حصّة من المراعاة ، بدليل قوله سبحانه : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)^(٤) ، فصَحَّ من هذا كله ضعف القول بأن^(٥) (اللام) زائدة في قوله : (لَمَنْ ضَرُّهُ) ، وقال الكوفيون في قوله : (يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ)^(٦) ، إن الأصل : يدعو مَنْ لضرُّه أقرب من نفعه^(٧) ، لأن (اللام) تدخل على المبتدأ في الصلوات ، كما تدخل (إن) .

وهذا القول أيضاً ضعيف ؛ لأن ما كان داخلاً على الصلة ، لا يتقدّم على الموصول بوجه من الوجوه .

(١) قيل هي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم ، ينظر معاني القرآن للفراء ٨٤/٢ ، وسر الصناعة ٤٦٥ .

(٢) نسب الرجز لأبي النجم العجلي وقيل لرؤبة . وهو في ديوان رؤبة ١٦٨ . وفي النوادر ٥٨ ، ومعني اللبيب ٣٧ .

(٣) ظ : اللفظ .

(٤) الزمر : آية ٣٦ .

(٥) م : في أن .

(٦) من (في) الى (ضره) ساقطة م م .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢ ومشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٧٠/٢ .

بابُ حُرُوفِ الْخَفْضِ^(١)

غَرَضُ أَبِي الْقَاسِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢) - فِي هَذَا الْبَابِ، أَنْ يَذْكَرَ مَا يَجْرُ الْأَسْمَاءُ^(٣)،
سواءً كَانَ حَرْفًا، أَوْ غَيْرَ حَرْفٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْبَابَ هَا هُنَا، لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَصُولَ
الرَّفْعِ، وَأَصُولَ النَّصْبِ، [٦١ و] ذَكَرَ أَصُولَ الْجَزِّ عَقِيبَ ذَلِكَ.

وَالْجَزُّ عِبَارَةٌ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْخَفْضُ عِبَارَةُ الْكُوفِيِّينَ، وَجُمْلَةُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَجْرُ
ثَلَاثَةٌ: حُرُوفٌ، وَظُرُوفٌ، وَأَسْمَاءُ^(٤)، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ شَرْحٌ.

وَالْأَصْلُ فِي^(٥) هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، الْحُرُوفُ؛ لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ، أَوْ ظَرْفٍ [يَجْرُ مَا بَعْدَهُ فَإِنَّمَا
هُوَ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِ غَالِبًا]^(٦). لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ اسْمَانِ، فَلَيْسَ
أَنْ يَجْعَلَ أَحَدُهُمَا فِي صَاحِبِهِ، أَوَّلَى^(٧) مِنَ الْآخَرِ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْحُكْمُ لِكُلِّهِمَا، فَإِنْ قِيلَ:
وَلَمْ يَجِبْ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ أَنْ تَعْمَلَ الْجَزَّ دُونَ غَيْرِهِ؟ قِيلَ: لِأَنَّ الرَّفْعَ قَدْ اسْتَبَدَّ بِهِ الْفَاعِلُ،
النَّصْبَ قَدْ اسْتَبَدَّ بِهِ الْمَفْعُولُ، وَهَذِهِ حُرُوفٌ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، فَدَخَلَتْ
لِيَجْعَلَ مَعْنَى الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ فَجَعَلَ عَمَلُهَا مِنْ أَوْسَطِ الْمَخَارِجِ، وَهُوَ الْجَزُّ.

فصل^(٨)

وَجُمْلَةُ حُرُوفِ الْجَزِّ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ حَرْفًا^(٩)، وَقَدْ ذَكَرْتُ، وَعَمَلُهَا وَاحِدٌ وَمَعْنَاهَا

مَنْبُتَةٌ. أَمَّا (مِنْ) فَلَهَا خَمْسَةٌ مَعَانٍ: أَبْدَاءُ الْغَايَةِ، وَانْتِهَاءُ الْغَايَةِ، وَالتَّبْعِيضُ وَالتَّشْيِينُ
وَالزِّيَادَةُ لِلتَّأْكِيدِ.

- (١) الْجَمْلُ ٦٠ .
(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي م .
(٣) الْأَسْمَاءُ : سَاقِطَةٌ مِنْ م .
(٤) م : أَسْمَاءُ وَظُرُوفٌ . وَيَنْظُرُ : الْأَصُولُ ٥٧/١ .
(٥) م : مِنْ .
(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ بَدَلُهُ فِي م : (لَا يَجْرُ مَا بَعْدَهُ غَالِبًا فَإِنَّمَا هُوَ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِ) .
(٧) م : بِأَوَّلَى .
(٨) فَصْلٌ : لَيْسَ فِي م .
(٩) حَرْفًا : سَاقِطَةٌ مِنْ م .

فابتداء الغاية في المكان مع الفاعل، وانتهاء الغاية مع المفعول، من نحو : نظرت
من داري الهلال من خلل السحاب، وسمعت من داري الريحان من الطريق. وهذا مذهب
أبي بكر بن السراج^(١).

والتبعض في الأجناس، وهو الموضع الذي يحسن مكانها ذكر البعض، مثل :
أكلت من الرغيف، وأخذت من الدراهم.

والتبيين في الصفات، ويحسن مكانها الذي أو صفة^(٢) مثل قوله تعالى^(٣) :
(فاجتنبوا الرجس من الأوثان)^(٤)، وهذا باب علم ما الكلم من العربية.

والزيادة بثلاث شرائط مع النكرة العامة في غير الواجب، من نحو : ما جاءني
من أحد، ولو قلت : ما جاءني من رجل، لم تكن زائدة كزيادتها في (أحد) ؛ لأنها أفادت
استغراق الجنس، إذ قد يقال : ما جاءني رجل، ويعني به واحد، ومن هنا لم يجز :
ما جاءني من أحد إلا زيد، كما جاز : ما مررت بأحد إلا زيد^(٥)، [٢٢ظ] ومن هنا
لم يجز عند الأكثر أن تكون (من) زائدة في قوله سبحانه : (ونكفروا عنكم من سيئاتكم)^(٦)،
ولا في قوله^(٧) : (فكلوا مما أمكنكم منكم)، بدليل أن الدم لا يجوز أكله، فدل
على أنها للتبعض، أو للتبيين^(٨)، وقوله تعالى^(٩) : (ويُنزّل من السماء من جبال
فيها من برد)^(١٠)، أحسن ما قيل فيها وجوده، أن الأولى ابتداء الغاية^(١١)، لأنها مع

(١) ينظر : الأصول : ٥٠١/١ و ٥٠٢.

(٢) ظ : الذي اصفه.

(٣) م : جل وعز.

(٤) الحج : آية ٣٠. وفي م : واجتنبوا. تحريف.

(٥) ظ : زيدا.

(٦) البقرة : آية ٢٧١.

(٧) م : ولا من قوله سبحانه.

(٨) المائدة : آية ٤.

(٩) م : التبيين.

(١٠) م : وقول الله سبحانه.

(١١) النور : آية ٤٣.

(١٢) م : غاية.

المكان^(١)، والثانية تبعيض، لأنه يحسن مكانها البعض، والثالثة تبيين؛ لأنه يحسن مكانها للصفة. فالأوليان متعلقان بـ (ينزل)، والثالثة متعلقة باستقرار محذوف. وقد قيل غير ذلك، والصحيح ما ذكر^(٢).

وأما (الى) فمعناها انتهاء الغاية، مثل: خرجت الى موضع كذا وكذا. وقول من يجعلها بمعنى (مع)، أو بمعنى غيرها من الحروف، ليس بمذهب المحققين، وذلك مثل قوله تعالى: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)^(٣)، وقوله^(٤): (فَاغْلِبُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)^(٥)، وما أشبه ذلك^(٦).

ومعنى (في) الوعاء، أو ما تنزل منزلة الوعاء، مثل قولهم: زيد في الدار، وقوله^(٧): (أَفَبِي اللَّهِ شَكٌّ)^(٨). أي في مصنوعاته ومخلوقاته شك!

ومعنى (اللام) الملك والاستحقاق، أو التخصيص^(٩)، أو العلة، أو العاقبة، مثل: هذا غلام لزيد، وسرج لكاتب، وأخ لزيد، وجئت لإكرامه، وقوله سبحانه^(١٠): (فَلْيَقْطَعْ آلُ قُرْعُونٍ لِيَكُونَ لِبَنِي إِدْرِيسَ حَرَمًا)^(١١).

(١) ظ: مكان.

(٢) م: ما ذكره. وينظر: مجمع البيان ١٤٧/٧.

(٣) آل عمران: آية ٥٢، والصف: آية ١٤.

(٤) وقوله: ليست في م.

(٥) المائدة: آية ٦.

(٦) وما أشبه ذلك: ليس في م، وفيها ينتهي الجزء الثاني ويبدأ بالجزء الثالث من تجزئة (م) وصورته كصورة انتهاء الجزء الأول منه: (تم الجزء الثاني من شرح كتاب الجمل، والحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً، يتلو في أول الجزء الثالث إن شاء الله باقي حروف الجر، وشرح الباب: اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم) وجاء بعدها: (الجزء الثالث من شرح الجمل أملاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمة الله عليه، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً) ثم بعدها: (بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين - بقية باب حروف الجر).

(٧) م: ومثل قوله عز وجل.

(٨) إبراهيم: آية ١٠.

(٩) م: والتخصيص.

(١٠) م: ومثل قوله تعالى.

(١١) القصص: آية ٨.

و(الباء) معناها الإلصاق^(١)، والاستئمان^(٢) والإضافة، والزيادة، مثل : أمسكتُ الحبلَ بيدي، وكتبتُ بقلم، ومررتُ بزيد. وليس زيدٌ بقائم. ومعنى (رُبُّ) التقليل، و(عن) معناها المجاوزة، و(على) الاستعلاء^(٣) و(الكاف) النسبية، و(حتى) الغاية، و(مذٌ ومُنذٌ) ابتداء الغاية في الزمن، و(نواو، ونشاء، والباء) معناهن القسم، فهذه كُتِبَ حروفُ جَرٍّ دخلت الكلام، لتُعلقَ معنى الأفعال بالأسماء وتربطها بها، بدليل أنها إذا دخلت أدت ذلك المعنى، فإذا سقطت، نُحِيتُ بتمعني، من نحو : نَزَلْتُ على زيدٍ، ونَزَلْتُ زيدا .

وجملة [٦٢ و] الحروف، أنها تدخلُ الكلامَ لمعنى في غيرها، وذلك المعنى هو التعييق والربط والاختصاص . فالاختصاص : بالالف واللام المختصة بتعريف الاسم، مَرَّ : (قَدْ) المختصة بتعريف الفعل^(٤) .

وهذا الربط لا يخلو من أقسام خمسة^(٥) : رَبط اسم باسم، مثل : هذا زيدٌ وعمرو ، وربط فعل بفعل، مَرَّ : زيدٌ قامَ وقعدَ^(٥) ، وربط جملة بجملة ، مثل : إن قامَ زيدٌ قامَ عمرو^(٦) ، وربط اسم بفعل، مَرَّ : مررتُ بزيدٍ ، وربط فعل باسم ، مثل قوله تعالى^(٧) : (وَلَمْ يَزُوا لِي خَيْرٌ مِنْهُمَا خَافَتِ وَيَقْبِضُنِ)^(٨) ، أي وقبضات .

فصل

إنما قال أبو القاسم : (نخففُ بثلاثة أشياء : حروف وضرُوف وأسماء ...) ^(٩) ومعلوم أن الحروف [الأسماء] فلا موجد من الظروف ما يلزم الإضافة ولا يكاد يستعمل

- (١) م : للإلصاق .
- (٢) م : للاستئمان .
- (٣) من (فالاختصاص) إلى (تعل) - قط من م .
- (٤) م : أربعة . بنقص (وربط جملة بجملة) .
- (٥) م : إن قام زيد قام عمرو .
- (٦) الجملة مضطربة في م : (وربط فعل بفعل مثل إن قام زيد قام عمرو) .
- (٧) قوله تعالى : ليس في م .
- (٨) الملك : آية ١٩ . ولفظ (ولم يزوا) ليس في ظ .
- (٩) الجمل ٦٠ .

مفرداً^(١) مثل : عِنْدَ ، وَبَيْنَ ، وَلَا يَحْسُنُ^(٢) إظهارُ حرفِ الجزِّ معها ، فأفردوها لذلك وإن كانت أسماء .

ومن الأسماء أيضاً^(٣) ما يقتضي معناه لزوم الإضافة ، نحو : مِثْلُ^(٤) ، وَشَبِهُ ، وَشَبِيبُهُ ، وَسَوَى ، وَسَوَاء ، وَخِذْنِ^(٥) ، وَتَرَبِّ^(٦) ، وَلِدَةٍ^(٧) ، وَكُلُّ ، وَبَعْضُ ، وَغَيْرُ ، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل عن الإضافة ؛ لأنَّ المِثْلَ والشَّبه يقتضي كل واحد منهما ذكر المُمَثَّل به والمُشَبَّه .

وسَوَى ، وَسَوَاء ، وَغَيْرُ ، تقتضي ذكر المغاير المخالف^(٨) . وَخِذْنِ ، وَتَرَبِّ يقتضيان^(٩) ذكر القرين والعديل ، وكلُّ اسم للاجزاء يقتضي^(١٠) ذكر المجزأ . وبعضُ اسم للجزء يقتضي ذكر البعض ، فلهذا ألزمت هذه الأسماء الإضافة ، وخالف رجلاً وفَرَكاً ونحوهما .

فصل

الإضافة الحقيقية على ضربين : أحدهما إضافة بمعنى اللام ، والأخرى بمعنى (مِنْ) ، وكلُّ^(١١) ما كان مضافاً إلى جنسه ، فهو مَقْدَرٌ بِـ (مِنْ) مثلاً : بَابُ سَاجٍ ، وَخَدَمٌ حَدِيدٌ ، وَكُتَابٌ رَقٍ ، وكلُّ ما كان مضافاً إلى غيره ، وخلافه ، فهو بمعنى اللام^(١٢) ، مثلاً :

(١) ما بين المعقوفتين ثبت متأخراً في (ظ) وهو بعد لفظ (وسوى وسواء) الآتي وقيل لفظ (وخذن) .

(٢) ظ : ولا يجب .

(٣) أيضاً : ليس في م .

(٤) ظ : مثله .

(٥) الخِذْنُ : الصديق .

(٦) التَّرَبُّ : المماثل في السن .

(٧) لِدَةٍ : مَنْ وَلَدَ مَعَكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ .

(٨) م : والمخالفة .

(٩) م : تقتضي .

(١٠) م : الاجزاء فيقتضي .

(١١) م : فكل .

(١٢) من (باب) إلى (اللام) ساقط من ظ .

باب زيد ، وخاتم عمرو ، وكتاب [٦٣ و] بكر .

وهذا (١) الضرب الثاني يلزم الجز لا غير . والضرب الأول يجوز في المضاف اليه ثلاثة أوجه : جرّه بالإضافة ، ونصبه إمّا على الحال ، وإمّا على التمييز ، وهو الأشبه ، وإتباعه لإعراب الأول ، إمّا على الصفة ، وإمّا على (٢) النذر ، وهو الأشبه ، مثاله : هذا خاتم حديد ، وحديد ، وحديد ، وإمّا قدر (٣) هذا النوع بـ (من) لأنه جنس ، وتفسير وتمييز (٤) في المعنى ، والتمييز يقدّر (٥) بـ (من) .

فصل

كل اسم أضيف الى اسم . فإثمه يعمل بالأول أحد ثلاثة أشياء : إن كان معرفاً بالالف واللام ، أزيلت منه ، وإن كان منوناً ، أزيل التنوين منه . وإن كان علماً ، سلب تعريف العلمية ، فذلك لا يجوز (٦) : هذا الغلام زيد ، فلا يجتمع في الاسم تعريفان مختلفان ، فيما ليس التية به الانفصال (٧) ، ولا يلزم على هذا فساد (٨) : هذا الحسن الوجه ، لأن التية به الانفصال من حيث كان الحسن الوجه .

وكذلك لا يجوز : هذا غلام زيد لأن التنوين مؤذن بتمام الاسم وصرفه ، والإضافة مؤذنة بافتقار الاسم الى غيره ونقصه ، فلم يجز (٩) جمع بينهما ، وكل اسم أضيف الى اسم ، فإن الثاني ينجر بتقدير الحرف لأنهما اسمان . فليس أن يعمل أحدهما في صاحبه بأولى من الآخر .

- (١) م : فهذا .
- (٢) على : ساقطة من م .
- (٣) ظ : فرد . تعريف .
- (٤) وتمييز : ساقطة من ظ .
- (٥) م : مقدر .
- (٦) م : فلا يجوز لذلك .
- (٧) ظ : الاتصال .
- (٨) ظ : على بافساد هذا .
- (٩) م : فلم يحسن .

فصل

فأمّا الأمثلة التي ذكرها أبو القاسم ، وكثرها من نحو قوله ^(١) : محمدٌ عندَ بكرٍ ، وجلسَ أمامَ خالدٍ ، فكله ^(٢) مفهوم .

وجملة الأمر أن كلَّ جارٍّ من حرف أو ظرف ، إذا وقع خبراً ، أو صفة أو صلة ، أو حالاً ، تعلّق بمحذوف أبدأً ، مثل الخبر : زيدٌ ^(٣) عندَ عمرو ومثال الصفة : هذا رجلٌ عندَ عمرو ، ومثال الصلة : هذا الذي عندَ ^(٤) عمرو ومثال الحال : هذه هندٌ عندَ ^(٥) عمرو ، وكلُّ ذلك مُقدَّر بالاستقرار الذي هو اسمٌ ، أو فعلٌ ، إلا الصلة وحدها ، فإنَّ استقرارها المُقدَّر فعلٌ ، وما عدا ^(٦) هذه المواضع الأربعة ، فالحرف والظرف يتعلّق بوجوده ، أو ما هو في حكم الموجود ، مثل : جلسَ [٦٣ و] أمامَ خالدٍ ، وربُّ رجلٍ لقيتهُ ، قد (أمامَ خالدٍ) يتعلّق بموجود ، و (ربِّ) يتعلّق به هو في حكم الموجود ، لأنَّ (لقيتهُ) من صفة النكرة ، والصفة لا تعمل في الموصوف ، ولا فيما يتصلُّ به ، ولكن الصفة سادةٌ منذ ذلك المحذوف ، فلذلك كان في حكم الموجود .

بابٌ حتّى في الأسماء ^(٧)

قال أبو القاسم رحمه الله ^(٨) : (اعلم أن حتّى تدخل على الأسماء والأفعال والجمل أمّا عملها في الأفعال ، فإنَّ الفعل ينتصب بعدها باضمار (أن) الخفيفة ...) ^(٩) . وهذا كما ذكّر ^(١٠) .

- (١) قوله : ليس في م .
- (٢) م : وكله .
- (٣) م : محمد .
- (٤) ظ : عندهم عمرو .
- (٥) ظ : عندهم عمرو .
- (٦) م : عندي .
- (٧) في الأسماء : ليس في ظ .
- (٨) رحمه الله : ليس في م .
- (٩) الجمل ٦٦ . ومن (أما عملها) إلى (الخفيفة) ليس في ظ .
- (١٠) وهذا كما ذكر : ليس في م .

قال الشيخ : جملة الأمر أن (حتى) في نفسها تنقسم ثلاثة أقسام : جارة ، وعاطفة ، وحرفاً من حروف الإبتداء .

فإن قيل : ألا جعلتها أربعة وأضفت^(١) الى ذلك الناصبة للفعل ؟ .

قيل^(٢) إن الناصبة للفعل ، هي الجارة للاسم ، يدل على ذلك أنك إذا قلت^(٣) : سرتُ حتى أدخلها ، فد (أدخلها) نصب بإضمار (أن) الخفيفة^(٤) ، والفعل (أن) في موضع جز ب (حتى) ، وحتى والفعل^(٥) ، في موضع نصب بالفعل المتقدم ، التقدير : سرتُ حتى الدخول ، فلذلك ذكرنا ثلاثة أقسام .

وهي في دخولها الكلام ، على ثلاثة أقسام : على الأسماء ، وعلى الأفعال^(٦) وعلى الجمل .

أما دخولها على الأفعال ، فله باب يأتي في النصف الثاني من هذا الكتاب^(٧) .

وجملته أن كل موضع كانت فيه^(٨) (حتى) بمعنى (كي) أو (الى أن) . كان الفعل منصوباً ، مثل : أنا أسيرُ الى المدينة حتى أدخلها ، وأنتم تسيران اليها حتى تدخلوها ، على المعنيين جميعاً ، وأنا أسيرُ حتى تطلع الشمس ، بمعنى (الى أن) ، دون (كي) ، وأنا أتوبُ حتى يغفرَ الله لي ، بمعنى (كي) ، دون (الى أن) ؛ لأن كل موضع كان فيه^(٩) الفعل الذي بعد حتى مسبباً عن الفعل الذي قبلها ، فهي بمعنى (كي) ، وكل موضع كان الفعل المستقبل الذي بعد (حتى) غايةً للفعل الذي قبلها ، فهي^(١٠) بمعنى (الى أن) وكل

(١) مظه : واضيفت .

(٢) زيد قبله في ظ (فإن) سهواً .

(٣) ظ : أنا إذا قلنا .

(٤) الخفيفة : ليس في ظ .

(٥) ظ : والفعل حتى .

(٦) م : على الأفعال وعلى الاسماء .

(٧) إشارة الى قسمة الكتاب .

(٨) فيه : ساقطة من م .

(٩) فيه : ساقطة من ظ .

(١٠) ظ : فهو .

موضع كان النهل المستقبل الذي [٦٤ ظ] بعد (حَتَّى) عبارة عما فعل أو يفعل في الحال ،
 فذلك الفعل مرفوع ، مثل : سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ، أي : قد دخلها^(١) ، أو حَتَّى هو يَدْخُلَهَا
 الآن ، وَشَرِبْتُ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ جَاراً بطنه ، أي : حَتَّى جاء كذلك ، وَمَرِضَ حَتَّى
 لَا يَرْجُوهُ ، أي : حَتَّى هو الآن لَا يَرْجِي^(٢) ، وَكُلُّ موضعٍ صلح فيه الرفع ، صلح فيه
 النصب ، وليس كلُّ موضعٍ صلح فيه النصب ، صلح فيه الرفع ، وَكُلُّ موضعٍ استقيمت
 فيه عن الفعل ، فما بعد (حَتَّى) منصوب ، وَكُلُّ موضعٍ استقيمت فيه عن صاحب الفعل ،
 فما بعد (حَتَّى) مرفوع ، ويجوز نصبه ، مثال ذلك : أَسْرَتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ ، وَأَيُّهُمْ سَارَ
 حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ ، وَكُلُّ موضعٍ كثرت^(٣) فيه الفعل ، فإن الرفع فيه أحسن ، وَكُلُّ موضعٍ قللت
 فيه الفعل ، فإن النصب فيه أحسن ، مثل : كَثُرَ مَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَقَلَّ مَا سَرْتُ
 حَتَّى أَدْخُلَهَا .

وأما (حَتَّى) الداخلة على الجمل ، فهي حرف من حروف الابتداء سُمِّيَتْ بذلك ،
 لأنَّ المبتدأ يقع بعدها ، فإذا كانت حرف ابتداء لم تؤثر فيما بعدها عملاً في اللفظ ، فيبقى
 الكلام على حاله ، مثله : قام القوم حَتَّى زِيدَ قائمٌ ، ونحوه ، وعليه بيت صاحب^(٤)
 الكتاب :

فَيَا عَجَباً حَتَّى كَلَّيْتُ نَسْبِي كَانَ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

ومثله^(٥) :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَ غُرَاتِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَاذُ مَا يَقْدُنُ بِأَرْسَانِ

وهذه التي هي حرف من حروف الابتداء ، لا تفكُّ أيضاً من معنى الغاية بدليل
 عطفها على ما لا إشكال فيه من الغاية .

-
- (١) ظ : فدخلها .
 (٢) من (أي) الى (لا يرجي) سقط من ظ .
 (٣) م : كبرت . تصحيف .
 (٤) صاحب : ليس في ظ . وفي هامش م : للفرزدق . وينظر : ديوانه ١٩/١ ، والكتاب ١٣/١ ،
 والمقتضب ٤٠٦/٤ ، والاصول ٥١٨/١ .
 (٥) ومثله : ليس في ظ . والبيت لامرئ القيس في ديوانه ٩٢ ، والكتاب ١٧/١ ، والكتاب ٢٠٣/٢ ،
 والمقتضب ٤٠/٢ .

وكلُّ جملةٍ من اسمين لا غيرُ ، فترفعُ ابداً لا غيرُ ، مثل : اكلت السمكةَ حتى رأيتها مأكولٌ .

وكلُّ جملةٍ من اسم وفعل ، فإنه يجوز فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ ، مثل : اكلت السمكةَ حتى رأيتها أكلتهُ ، وحتى رأيتها أكلتهُ ، بالرفع والنصب والجرُّ^(١) ، وإنما جاز النصبُ ، لأنه قد دخلَ في باب اشتغال الفعل [٦٤ و] عن المفعول بضميره ، فحتى على حالها حرفٌ من حروفِ الابتداء ، لأنَّ المقدَّرَ بعدها جملةٌ ، ويجوز أن يكون النصبُ بالعطف على اسمكة . والرفعُ والجرُّ يبيَّنان ، إلا أن قولك (أكلته) مع الجرِّ ، ومع النصب بالعطف مذكورٌ للتأكيد . وعلى هذا أنشد صاحبُ الكتاب^(٢) :

لقى الصحيفةَ كي يخففَ رحاءُ والزادَ حتى نعلُه القاهُ

فالنصبُ^(٣) من وجبين . والرفعُ من وجهٍ واحدٍ ، وهو الابتداءُ ، والجرُّ من وجهٍ واحدٍ ، وهو الغايةُ ، فـ (القاهُ) في حالٍ ترفعُ حمدةً ، وفي حالِ الجرِّ ، وأخرُ وجبي النصبُ فضلةً مؤكدةً .

وأما^(٤) (حتى) إذ غلغلت على الأسماءِ المفردة ، فعلى ضربين : جارةٌ ، وعاطفةٌ . فالجاردةُ ، مثل قوله تعالى^(٥) : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْئِ الْفَجْرِ)^(٦) ، وقعدتُ حتى الليلِ ، وسهرتُ حتى الصباحِ . وكثر ما تكون هذه الجارةُ مع الظروفِ ، وقد تكون مع الأسماءِ ، مثل : قامَ القومُ حتى زيدٍ ، ورأيتُ القومَ حتى زيدٍ ، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ^(٧) .

وقد اختلفَ في هذه الجارةِ حتى ثلاثة أقوال ، فذهب سيبويه إلى أن^(٨) الجرَّ بها

-
- (١) بالرفع والنصب والجر : ليس في ظ .
 (٢) نسب البيت لمتلهم أو لابن مروان فتحتي كما في شرح التصريح ١٤١/٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٠/١ ، والاصول ٥١٧/١ . وجمل الزجاجي ٦٩ .
 (٣) ظ : بالنصب .
 (٤) م : فأما .
 (٥) قوله تعالى : ليس في م .
 (٦) القدر : آية ٥ .
 (٧) م : ومررت بالقوم حتى زيد ورأيت القوم حتى زيد .
 (٨) م : فذهب سيبويه أن .

نفسياً^(١) . وذهب^(٢) الكسائي أن الجرَّ بعدها باضمار (الى) ، وذهب^(٣) قوم من الكوفيين أيضاً أن الجرَّ بالمعنى ، الذي هو الغاية .
والصحيح مذهب سيويه . لأنه لما ثبت أن العطف بها نفسياً ، وجب أن يكون الجرُّ بها نفسياً .

فصل

(حتى) الجارة في المعنى بمنزلة (الى) والفرقان بينهما أن (الى) تدخل على الظاهر والمضمر ، و(حتى) تدخل على المظهر دون المضمر ، وأن (الى) يصح أن تقع خبراً عن المبتدأ في مثل: الأمر الى زيد ، والأمر اليك ، ولا يصح الإخبار بحتى في هذا ، وأن (حتى) فيها شبهة من الاستثناء ، وليس [٦٥ ظ] في (الى) شبهة من الاستثناء ، فهذه المتباينة بينهما والمخالفة .

ونقول : رأيت القوم حتى زيد ، فإن قلت : حتى زيدا أيضاً^(٤) . كان الأولى نصبه ، لأن (أيضاً) مؤنثة بأن زيدا قد دخل في الروية فجعلتها عاطفة .

وأما العطفة ، فهي التي يكون إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ، كالواو ، إلا أنها تختلف الواو من ثلاثة أوجه : أن ما بعدها من جنس ما قبلها ، وأنه قليل من كثير ، وأنه في حال الجرَّ يسحب إعادة الجار ، ليقع الفرق بينها وبين الغاية . فذلك نقول : خرج الناس ودوابهم ، ولا يجوز ب (حتى) .

وكذلك نقول : قام زيد وعمرو ، ولا يجوز ب (حتى) .
وكذلك نقول : مررت بالقوم وزيد ، ولا يحسن مع حتى ، إلا بإعادة^(٥) الجار ، من نحو : مررت بالقوم حتى يزيد .

فهذه^(٦) جملة باب حتى .

-
- (١) الكتاب : ٤١٢/١ .
(٢) م : ومذهب . وينظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٣٠/٢ .
(٣) م : ومذهب . ينظر : الاصول ٥١٩/١ ، والاتصاف ٥٩٧/٢ .
(٤) في ظ : (رأيت حتى زيد . فإن حتى زيد أيضاً) . تحريف وارثك .
(٥) م : مع إعادة .
(٦) م : فهذا .

باب القسم

قال أبو القاسم : (اعلم أن حروف القسم هي^(١) الواو ، والباء ، والتاء ، واللام ، اعلم أن هذه الحروف خافضة للمقسم به ، ولابد للقسم من جواب وجوابه في الإيجاب (إن واللام) ، وفي النفي (ما ، ولا) ...)^(٢) ، وهذا كما ذكر^(٣) .

قال الشيخ : هذا الباب يشتمل على معرفة خمسة^(٤) أشياء ، وهي القسم ، وحروف القسم ، والمقسم به ، والمقسم عليه ، والحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه . ونحن نذكر ذلك على الترتيب الذي ذكره ، لأنه شرح له .

أما حروف القسم فخمسة : الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن في آخر أقسامها . فالباء هي الأصل ، ولذلك دخلت على الظاهر والمضمر ، من نحو : بالله لأفعلن ، وبه ، وبك ، والدليل على أن الباء أصل لثلاثة أشياء : جواز إظهار الفعل معها ، من نحو : أقسم بالله لأفعلن ، ولا يجوز مع الباقي وجواز استعمال (إلا) معها ، من نحو : بالله إلا فعلت ، ولا يجوز مع الباقي . وجواز استعمالها مع الظاهر والمضمر ، والباقي مع الظاهر حبيب . فدل على أنها الأصل على الجميع^(٥) لأنه يجوز في الأصول ما لا يجوز في [٦٥ و] الفروع .

فإن قيل : فإنما نجد الواو في الاستعمال أكثر من استعمال الباء حتى لا يكاد يوجد في القرآن العظيم قسم بالباء ، إلا متولاً ، مثل : (يا بني لا تُشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم)^(٦) ، وقوله^(٧) : (ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْتَكُونَ)^(٨) في أحد الوجهين .

(١) في الجمل ص ٧٠ : باب القسم وحروفه وهي ...

(٢) من (جوابه) إلى (ولا) ليس في ظ .

(٣) وهذا كما ذكر : ليس في م .

(٤) خمسة : ساقطة من م .

(٥) الأصل على الجميع : ساقطة من ظ .

(٦) لقمان : آية ١٣ .

(٧) وقوله : ليس في م .

(٨) الزخرف : آية ٤٩ . وفي م : وادع . تحريف .

فكيف جعلتم الباء الأصل ، والواو أكثر استعمالاً منها ؟ ، قيل لا يستكر هذا ،
الفرع^(١) قد يستعمل أكثر من الأصل ، لضرب من التأويل ، مثل : نَعَمْ الرجلُ ،
من الاستعمال لـ (نَعَمْ) ، وهي الأصل ، وغير ذلك .

والواو بدل من الباء ، لأنها شبيهتها^(٢) من وجهين : المخرج والمعنى . فالمخرج :
فتان ، والمعنى : أن الباء معناها الإلصاق ، والواو معناها^(٣) الجمع ، والجمع
الصاق^(٤) متقاربان ، فلذلك اختصت الواو دون الميم والفاء .

وحكم انتاء أن تختص باسم الله تعالى علواً كبيراً^(٥) ، لأنها بدل من بدل ،
عنت باسم واحد ، يدل على صحة ذلك . قولهم^(٦) : آسَوا ، إذا دخلوا في سنة جذبة ،
خصبة ، فإن كانت جذبة ، لا غير ، قيل آسَوا ، فلذلك تقول : تالله لا أفعل ، ولا يجوز
عجة ، ولا : تحياتك .

واللام تختص باسم الله تعالى مضمرة معنى التعجب ، من نحو قوله^(٧) :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَلًى جَوْنُ السَّرَّاءِ رَبَّاعٍ سَنَهُ غَرْدُ

و(مَنْ) تختص في القسم بـ (رَبِّي) ، تقول : مَنْ رَبِّي لأفعلن ! ، بمنزلة : ورَبِّي
لعن .

فهذه جملة حروف القسم الخمسة كلها عاملة الجزاء ، كما علمت انباء التي هي
لها ، وهي تتعلق بفعل مقدر ، تقديره : أقسم ، أو أشهد ، أو أحلف ، ونحوه .

(١) ظ : الفروع .

(٢) م : شبيهتها .

(٣) ظ : ومعناها .

(٤) م : والالصاق والجمع .

(٥) علواً كبيراً : ليس في ظ .

(٦) ظ : وقولهم . تحريف .

(٧) البيت لابي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٢٤/١ برواية : تالله يبقى ... ورد في المختصر
٨٦٦/٢ ، وشرح المفصل ١١١/٧ و ٩٧/٩ . وفي هامش م : (مبتلى يرعى البقل وهو نبت
الشجر وان المبتلى اسود الظير . رباع أصله رباعي سنه ... غرد : طرب) .

ويجوز حذف حرف القسم، وإذا حذف كان الأولى أن يعوّض منه حرف آخر ،
يبقى انجرّ على حاله ، لأنه ليس لحروف الجرّ من القوة ما يبقى عملها [٦٦ ظ] بعد
دفعها ، فلذلك ضعف قولهم ^(١) : الله لأفعلن ، والأجود العوض مع بقاء الجرّ .

والعوض بأحد ^(٢) ثلاثة أشياء : همزة ^(٣) الاستفهام ، و(ها) التّبيين ، وألف القطع ،
مثال ^(٤) ذلك : الله لأفعلن ^(٥) ، وإي ها الله لأفعلن ^(٦) ، وأفأ الله لأفعلن ^(٧) ، وقد قرئ
سارج السبعة : (ولا نكنتم شهادة الله إنا إذا لمن الآثمين) ^(٨) ، فأخرج اسم الله من
لإضافة ، وجعل قسماً .

فهذه ^(٩) معرفة العوض الذي قد ^(١٠) صار الحرف فيه بمنزلة حرف القسم .
ويجوز أن لا يؤتى بحرف القسم ، ولا بالعوض منه ، ولكنه يزال الجرّ وينقل الى
لنصب ، فيكون من باب ما سقط فيه الجارّ وتعذّى الفعل فيه ^(١١) فنصب .
ويجوز من بعد نصب القطع عن مراعاة ^(١٢) الفعل ، والدخول في باب آخر ، وهو

- (١) ظ : قواك .
(٢) بأحد : ساقطة من ظ .
(٣) همزة : ساقطة من ظ .
(٤) ظ : فمّاله .
(٥) م : لتفعلن .
(٦) والمستعمل في كتب النحو : وإي ها الله ذا ، إي : بمعنى (نعم) من قوله : إي ربّي : أي : نعم ربّي . ينظر : هامش اللع ٢٨٩ .
(٧) ينظر : الكتاب ١٤٥/٢ ، والاصول ٣٤٦/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ .
(٨) المائدة : آية ١٠٦ . جاء في مجمع البيان ٢٥٤/٣ : (روي في الشواذ عن الحسن والشعبي والاعرج (شهادة بينكم) بالنصب وروي عن علي والشعبي بخلاف ونعيم بن ميسرة أنهم قرأوا (شهادة الله) بنصب شهادة ، والمد في (الله) ، وهو قراءة يعقوب برواية روح وزيد ، وروي (شهادة الله) مقصورة عن الحسن ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبير والكلبي والشعبي) .
(٩) م : فهذا .
(١٠) قد : ساقطة من م .
(١١) فيه : ساقطة من ظ .
(١٢) ظ : مراعاة . من دون عن .

المبتدأ والخبر ، فنقول : الله لأفعلن ، فيكون اسمُ الله مبتدأ ، أو خبر مبتدأ^(١) ، كأنك قلت :
الله قَسَمِي ، أو قَسَمِي الله^(٢) ، ودليلُ الرفعِ القرآنُ والشعر .

فالقرآن ، قوله سبحانه : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)^(٣) ، والشعر قوله^(٤) :

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشُدُّهُمْ نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ لِيَمُنُّ اللَّهُ مَا نَدْرِي

فيذانِ مبتدآنِ محذوفَا الخبرِ ؛ لأنَّ طولَ الكلامِ بجواب القسم قد سدَّ مسدده .

وأضعفُ الوجوهُ ببقيةِ الجرِّ بلا عامل ولا عوض . [وأصلها وأقواها : والله ، ثُمَّ
اللَّهُ ، ثُمَّ اللَّهُ ، ثُمَّ اللَّهُ ، ثُمَّ اللَّهُ]^(٥) . فهذه معرفةُ القسمِ ومعرفةُ حروفِهِ .

وأما معرفةُ المُقَسِّمِ به ، فكلُّ اسمٍ شريفٍ من أسماءِ الله تعالى ، وصفاته . وأما
المُقَسِّمُ عليه ، فيؤكلُ جملةً محلوفٍ عليها ، بأنَّ تفعلَ ، أو لا تفعل^(٦) أو بأنها كانت ، أو
بأنها لم تكن .

وأما الحروفُ التي تُعَلَّقُ المقسمُ به بالمقسمِ عليه ، فأربعةٌ : حرفانِ للنفي ، وهما
(ما و لا)^(٧) ، وحرفانِ للإيجاب ، وهما : إنَّ واللام ، والذي يجوزُ حذفُهُ من هذه الأربعةِ
هو ما كان للنفي ، دون الإيجاب ؛ لأنَّ النفي قد^(٨) يتبعُ فيه ما لا يتبعُ في الإيجاب ، بدليلِ
جوازِ الجمعِ في الإخبارِ بين المتضادات . وإذا [٦٦و] كان كذلك كان قولُ الشاعر^(٩) :

فَخَالَفَ فَلَا وَاللَّهُ تَهْبِطُ بِلَعْنَةٍ مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لَنْذَلَّ عَارِفُ

(١) ظ : خبراً مبتدأ . تحريف .

(٢) الله : ساقطة من ظ .

(٣) الحجر : آية ٧٢ .

(٤) قوله : ليس في ظ . والبيت لنصيب بن زياد . ديوانه ٩٤ . والكتاب ١٦٩/٢ ، والمنصف
٥٧/١ .

(٥) ما بين المعقوفين بدله في ظ : (فاقواها وأصلها : والله ثم الله ثم الله) .

(٦) ظ : بأن تفعل .

(٧) م : لا وما .

(٨) قد : ساقطة من م .

(٩) هو لقيط بن زرارة ، وهو من شواهد الكتاب ٥٤/١ والجمل ٧١ .

يريد لا تهبط ، بدليل مجيئه بـ (إلا) ، ومثله قول امرئ القيس^(١) :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

يريد لا أبرح ، ومما جاء في القرآن ، قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنُ تَذَكُرُ يُونُسَ)^(٢) تقديره ، لا تفتن تذكر ، أي لا تزال تذكر يوسف حتى تكون حرضا ، وجاز هذا كله ، لأنه لو كان موجبا ، لكان بـ (اللام والنون) ، فلذلك لم يكن في حذفه البلب بالموجب ، إذ^(٣) قد ثبت واستقر .

إنَّ كلَّ جملة من مبتدأ وخبر تكون في الموجب بـ (إنَّ واللام) ، أو بـ (اللام) .
مثال ذلك : والله إنَّ زيدا لمنطلق ، والله^(٤) لزيد منطلق .

وإذا كانت الجملة من فعل مستقبل ، كان معها اللام والنون الشديدة ، أو الخفيفة ،
مثل : والله لأفعلن ، فاللام أوصلت المقسم عليه بالمقسم به ، والنون أكدت وصرفت الفعل
للاستقبال^(٥) ، ولا يحسن في القسم استعمال اللام بلا نون ، كما لا يحسن استعمال النون
بلا لام .

فإن قيل فما تصنع بقراءة ابن كثير^(٦) : (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)^(٧) ، ونه يأت بنون ؟
قيل : المعول عليه^(٨) الأكثر ، والجمهور .

والقراءة سنة متبعة ، ووجهها في العربية ، أنه استغنى بأحد التأكيدين عن الآخر ،
وقد جاء في الشعر النون بلا لام ، كما قال :

(١) ينظر : ديوانه ٣٢ ، وهو من تراجم الكتاب ١٤٧/٢ ، والمقتضب ٢٢٦/٢ .

(٢) يوسف : آية ٨٥ .

(٣) م : إذا .

(٤) م : (والله) . من دون الواو العاطفة .

(٥) م : إلى الاستقبال .

(٦) هو عبد الله بن كثير بن عمرو (ت ١٢٠هـ) . ينظر : غاية النهاية ٤١٤/١ .

(٧) القيامة : آية ١ . وقراءة حفص : (لا أقسم) . ينظر : السبعة ٦٦١ .

(٨) م : على .

وَقَتِيلٌ مَرَّةً أَثَارَنَّ (١)

أراد : لِأَثَارَنَّ .

وقال (٢) بعض المفسرين : إِنَّ اللَّامَ محذوفة من جواب القسم في : (وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا) (٣) ، إِذْ (٤) جواب القسم عنده : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) (٥) ، أي لقد أَفْلَحَ .

- فهذه (٦) معرفة القسم وأصوله وحروفه (٧) الخمسة ، ولم يبق مما ذكره أبو القاسم إِلَّا مواضع متباعدة (٨) .

منها : أَيْسُ الذِّرِّ ، وهي كلمة فيها [٦٧ ظ] قولان : مذهب البصريين المحققين : أَنَّهَا اسمٌ مفرد ، ومذهب الكوفيين : أَنَّهَا جَمْعٌ (يَمِين) (٩) ، كما قال أبو النجم (١٠) :

يَبْرِي لَهَا مِنْ أَيْمَنْ وَأَشْمَلِ

يبري : يعارض (١١) .

فحجة مَنْ جعله مفرداً ، قولهم : مِ اللَّامِ قَالُوا : ولم نجد في كلامهم اسماً مجموعاً قد حذف جميعه وبقي منه حرف واحد .

(١) بيت قتله عامر بن الطفيل وهو بتمامه :

وَقَتِيلٌ مَرَّةً أَثَارَنَّ ، فَبَاءَ فَرَعٌ ، وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يَثَارْ

ورد في معاني الحروف للرماني ٨٥ ، ومعني اللبيب ٦٤٥ . حذف لام القسم وأبقى النون ، والفرغ : الهنر .

(٢) ظ : وقد قال .

(٣) الشمس : آية ١ .

(٤) ظ : إن .

(٥) الشمس : آية ٩ .

(٦) فهذا .

(٧) وحروفه : ساقطة من م .

(٨) م : مبددة .

(٩) ينظر : المذكر والمؤنث ٣٥٨/١ ، والانصاف ٤٠٧/١ و٤٠٨ .

(١٠) رجز نسب لأبي النجم ولكنه في ديوان العجاج ١٩٥ ، ورد في الكتاب ١١٣/١ و٤٧/٢ و١٩٥ .

(١١) (يبري : يعارض) : ليست في م .

وحجة من جعله جَمَعًا^(١) (أَنْ) قَالَ : وَزَنَ أَيُّمَنْ (أَفْعَل)^(٢) ، وَأَفْعَلُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ جُ مَجْمُوعٌ ، مِثْلُ : أَفْلَسَ وَأَكْلَبَ .

وهذا لا يلزم ، لأنه قد جاء عنهم : أَنَّكَ فِي اسْمِ (الرَّصَاصِ) وَأَسْمَةُ^(٣) فِي اسْمِ مَوْضِعٍ ، مَعَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُخْتَصًّا بِالْجَمْعِ فَهُوَ مِنْ جَمْعِ الْقَلَّةِ الَّتِي تُشَبِّهُ الْآحَادَ .

وَفِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ ثَمَانِي لُغَاتٍ : أَيُّمَنْ اللَّهُ ، أَيُّمَنْ اللَّهُ ، أَيُّمَنْ اللَّهُ ، أَيُّمَنْ اللَّهُ ، أَيُّمَنْ اللَّهُ ، أَيُّمَنْ اللَّهُ ، أَيُّمَنْ اللَّهُ ، أَيُّمَنْ اللَّهُ . وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ مَأْخُذَةٌ مِنْ (مَنْ) .

وَفِي أَلِفِ (أَيُّمَنْ) قَوْلَانِ : قِيلَ إِنَّهَا أَلِفٌ وَصَلٌ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . بِذَلِكَ لُغَةٌ مِنْ كَسْرِهَا^(٤) . وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ هَمْزَةٌ وَصَلٌ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا هَذِهِ ، وَهَمْزَةُ (لَامِ) الْمَعْرِفَةِ ، وَقِيلَ إِنَّهَا أَلِفٌ قَطْعٌ ، وَهُوَ مَذْهَبٌ مِنْ جَعَلِهَا جَمْعًا .

وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ ، أُعْنِي (أَيُّمَنْ) مِمَّا اخْتَصَّتْ فِي الْقِسْمِ بِالرَّفْعِ ، دُونَ النَّصَبِ وَالْجَرِّ ، كَمَا اخْتَصَّتْ بِأَشْيَاءٍ أُخَرَ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهِ^(٥) .

مِنْهَا فَتَحَ عَيْنَ (لَعَمْرُ اللَّهِ)^(٦) ، وَفِي غَيْرِهِ يَجُوزُ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ . مِنْ نَحْوِ : عَمْرُكَ ضَوِيلٌ ، وَعَمْرُكَ ، خَصَّتْ بِذَلِكَ فِي^(٧) الْقِسْمِ لِلَايْذَانِ بِتَمَعْنِي الَّذِي تَزَمَّتْ ، فَإِذَا سَعَلَ مَعَهُ (الْلام) كَانَ مَرْفُوعًا ، وَإِذَا^(٨) اسْتَعْلَ بِهَا (لَامِ) جَزَّ النَّصَبُ ، يَقُولُ : عَمْرُكَ تَنْ لَأَفْعَلَنْ . وَعَمْرُكَ تَنْ لَأَفْعَلَنْ^(٩) . فَتَنْصَبُ (عَمْرُكَ) عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَرَفَعَ اسْمَ اللَّهِ ، لِيَكُونَ^(١٠) .

(١) ظ : جَمِيعًا .

(٢) أَيُّمَنْ أَفْعَلُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٣) أَسْمَةُ : (اسم جبل ، وهو من غريب الابنية ، وسبويه قال : ليس في الاسماء والصفات أَفْعَلُ) . معجم البلدان ١٨٩/١ .

(٤) م : م الله من الله . ينظر : الصداق للجوهري (يمن) ٢٢٢٠/٦ .

(٥) ظ : كسر بها .

(٦) كذا في المخطوطتين : اختص ... وغيره . والضمير عائد في كل منهما على (القدم) .

(٧) ظ : لعمر الله لأفعل .

(٨) م : في باب .

(٩) م : فإذا .

(١٠) ظ : الله . مكرورة .

(١١) ظ : يكونه .

فاعلاً، كأنك قلت: عَمَرَكَ اللهُ تَعْمِيرًا، وَنَابَ (العمر) منَابَ (التعمير)، وَنَصَبَ اسم الله فيمن نصبه، بكونه مفعولاً في المعنى، كأنك قلت: سألتُ اللهَ تَعْمِيرَكَ.

ومما يختصُّ به القسم (جَبَر) وهو حرف [٦٧و] بمعنى (نعم)، مبني على الكسر، وكان قياسه الفتح، كَأَيْنَ وَكَيْفَ، إلّا أنه لم يكثر استعماله كَأَيْنَ وَكَيْفَ، فبقي على (١) أصل النقاء الساكنين، والمقسمُ به محذوف، كأنك قلت: نَعَمْ وَحَقَّكَ لأفعلن، وحذفت ذلك للعلم به، فيذهب من نادر القسم.

ومن نادره (٢) أيضاً (عَوَّضَ لأفعلن)، وفيه ثلاثة أوجه: عَوَّضَ لأفعلن، بالبناء على الضم، كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَعَوَّضَ لأفعلن (٣) كَ (حوث) (٤)، فيمن بناها على الفتح، وعَوَّضَ العائِضِينَ لأفعلن، بالنصب وإضافته، فنصبه على الظرف بمنزلة قولك: دَهْرَ الداهرين، وإنما سمي دَهْرُ عَوَّضًا، لأنه لا ينفكُ من ذلك، إذ لا يمضي جزء إلّا ويعتاض منه جزء، فهو داخل في باب التعويض، فسمي عَوَّضًا، وعليه أنشد أبو القاسم (٥):

رَضِيْعِي لِبَانٍ ثَدْيٍ أَمْ تَحَالَفَا
بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوَّضَ لَانْتَفَرَقَا

يعني أنهما تحالفا في بطن أميما، ودَلَّ عليه قوله: (بِأَسْحَمَ دَاجٍ)، أي تحالفا، فيذهب اللفظة لا يكون بينهما تفرق أبد الدهر (٦).

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

قال أبو القاسم: (حكم) (٧) ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ من الأفعال الماضية الثلاثية السالمة، أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ، وَيُكْسَرُ ثَانِيُهُ، وَيُحْذَفُ الْفَاعِلُ، وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ مَقَامَهُ... (٨)، وهذا كما

- (١) على: ساقطة من ظ.
- (٢) ومن نادره: ساقطة من ظ.
- (٣) من (وفيه ثلاثة) إلى (لأفعلن) ساقطة من ظ.
- (٤) قال الجوهري: (حوث لغة في حيث). الصحاح ٢٨٠/١.
- (٥) الجمل ٧٥. والبيت للاعشى في ديوانه ٢٢٥. وفي هامش م: رضيعا.
- (٦) في هامش م: (ثدي أم منتصب على التمييز. بأسحم داج يعني البطن واستعار الثدي مثل ما وصف به الرجل من أنهما تحالفا في بطن أميما)، وهي كما ترى من وضع الناسخ.
- (٧) في ظ: أعلم أن حكم.
- (٨) الجمل ٧٦.

ذَكَرَ (١) .

قال الشيخ (٢) : الغرض الذي لأجله حذف الفاعل ، وأُقيم المفعول به مقامه (٣) أحد ثلاثة أشياء : إما للخوف من ذكره ، وإما لجلالة الفاعل ، وإما لخساسته .

وكل (٤) فعل بُني لما لم يسم فاعله . فلا بُدَّ فيه من عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل ، وإقامة المفعول مقامه ، وتغيير الفعل الى صيغة (فعل) وذلك موجود في جميع مسائل الباب .

أصل ثالث (٥) : كُلُّ فعل نقلته الى ما لم يسم فاعله ، لا يخلو من أن يكون صحيحاً ، أو معطلاً .

والصحيح لا يخلو من أن يكون [٦٨ظ] ثلاثياً ، أو زائداً على الثلاثة ، فإن كان ثلاثياً ضمَّ أوله ، وكسِرَ ثانيه ، وفتح ثالثه ، مثل : ضَرَبَ وَسَمِعَ ، وإن كان (٦) زائداً على الثلاثة ، ضمَّ أوله ، ونحر ما قبل آخره . مثل : نُكِرِمَ . واستخرج (٧) كان الفعل مستقبلاً ، فيؤ في جميع الثلاثي ، وغير الثلاثي بضم أوله ، وفتح ما قبل آخره ، مثل : يُضْرَبُ ، وَيُسْتَخْرَجُ . وإن كان الفعل الماضي ، معتل الفاء بالواو ، من نحو : وَاعَدَ ، وَوَزَنَ وَوَهَبَ ، فإنه يجوز فيه إذا بُني لما لم يسم فاعله ، وجهان : همز الواو ، طنباً لتخففة ، أو تركباً (٨) على أصلها مضمومة . مثل : وَاعَدَ ، وَأَعَدَ ، وَوَهَبَ الْمَالُ ، وَأَهَبَ ، وقد قرئ بهما جميعاً : (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ) (٩) وَوَقَّتْ (١٠) .

(١) وهذا كما ذكر : ليس في ظ .

(٢) ظ : قال أبو الحسن المفسر .

(٣) م : فأقيم المفعول مقامه .

(٤) م : فكل .

(٥) بعد الغرض والبناء .

(٦) كان : ساقطة من ظ .

(٧) م : وإن .

(٨) ظ : وتركها .

(٩) المرسلات : آية ١١ . جاء في كتاب السبعة في القراءات ٦٦٦ : (قرأ أبو عمرو وحده (وَقَّتْ) بواو ، وقرأ الباقون (أَقْبَتْ) بالثب) .

(١٠) م : وقتت وأقتت .

وإن كان معتل العين ، مثل : قَالَ ، وَصَاغَ ، وَجَارَ ، ونحوه من ذوات الواو ، ففيه ثلاثة أعمال : حذف الضمة من أوله ، ونقل الكسرة من (١) عينه الى فائه ، وابدال الواو ياء ، مثل قِيلَ القول ، وصِيغَ الخاتم ، وجِيرَ على زيد ، وإن (٢) كان من ذوات الياء ، ففيه عملان : أحدهما حذف الضمة من أوله ، ونقل الكسرة من وسطه ، والأصل (٣) في بَيْع : بَيْع كالصحيح (٤) ، ولكن استقل الخروج من ضمة الى (ياء) مكسورة ، فغير لما ذكرناه فإذا استقر هذا ، فإنه يجوز في هذا النوع ثلاثة الفاظ :

قيل بالكسرة الخالصة ، لأنها كانت خالصة ، وهي في العين ، فبقيت خالصة في الفاء .
 الثاني ، قيل بإشعام الضمة حرصاً على بيان الأصل ، لأن (٥) أصله (فعل) .
 الثالث : قول القول ، على المبالغة في مراعاة الأصل ، حتى ردت الضمة الخالصة ، فعادت الياء الى أصلها واواً ، لزوال الكسر (٦) ولو كان من ذوات الياء ، لعادت الياء واواً الى غير أصلها ، لأجل ما اقتضاه اللفظ ، مثل : بَيْع الطعام ، ونحوه .
 في هذه ثلاثة أصول قد تقدم (٧) الكلام عليها .

فصل

جملة الأشياء التي يجوز أن تُقام مقام الفاعل ، أربعة :

المفعول به ، سواء كان الفعل الناصب له من جملة الأفعال المتعدية الى واحد ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، والمفعول بحرف جر [٦٨ و] ، والظرف من الزمان أو المكان إذا كانا متمكّنين ، والمصدر ، إذا كان مُترَفِّفاً ، أو منعوتاً ، أو مختصاً (٨) ، مثال ذلك : ضَرِبَ

(١) م : عن .

(٢) م : لين .

(٣) ظ : فالأصل .

(٤) كالصحيح : ساقطة من ظ .

(٥) ظ : وإن .

(٦) م : الكسرة .

(٧) م : قدم .

(٨) م : أو مختصاً .

زَيْدٌ ، وَأَعْطَى زَيْدٌ^(١) دَرَهْمًا ، وَظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَأَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا^(٢) قَائِمًا ، وَمَرَّ بِزَيْدٍ
وَسِيرَ بِهِ يَوْمَانِ ، وَمُشِيَ بِهِ^(٣) فَرَسَخَانِ ، وَقِيلَ فِي فَلَانٍ قَوْلٌ حَسَنٌ ، وَمَا عَدَا هَذِهِ
الْأَرْبَعَةَ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنَى لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، مِثْلُ الظُّرُوفِ غَيْرِ الْمَتَمَكِّنَةِ ، مِنْ نَحْوِ : إِذَا ،
وَإِذَا ، وَعِنْدَ ، وَنَحْوَهَا ، وَمِثْلُ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ ، لَا غَيْرُ ، لِأَنَّهَا لَمْ تُقَدِّمْ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى
الْفِعْلِ ، وَمِثْلُ الْأَحْوَالِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى رَفْعِهَا وَإِضْمَارِهَا ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً .
وَمِثْلُ التَّهْيِيزِ ، فِي مِثْلِ : تَفَقَّاتُ شَحْمًا ، وَتَصَيَّبَتْ عَرَقًا ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَالِ ، وَمِثْلُ
الْمَفْعُولِ لَهُ ، لِإِبْطَالِ عِلَّةِ الْفِعْلِ وَعِذْرِهِ ، مِثْلُ خَبَرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، لِأَنَّ أَفْعَالَهَا غَيْرُ حَقِيقَةٍ ،
وَلِأَنَّ الْأَخْبَارَ تَكُونُ مَفْرَدَةً ، وَجُمْلَةً ، وَمُشْتَقَّةً مَحْمَلَةً لِلضَّمِيرِ ، فَيَبْقَى الضَّمِيرُ غَيْرَ عِنْدَ
إِلَى شَيْءٍ^(٤) .

فِي هَذِهِ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ ، لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ شَيْءٍ مِنْهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ . وَشَرَطَ الْفِعْلُ الَّذِي بُنِيَ
لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَنْ يَكُونَ مَتَصَرَفًا مُتَعَدِيًا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ رَدُّهُ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَخَرَجَ عَمْرُو ، مِنْ^(٥) هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ لَا
يَتَعَدَّى ، وَمِنْ أَجَازِ ذَلِكَ ، فَبَرَّ عَلَى إِضْمَارِ مَصْدَرِ مُخَصَّصٍ تَقْدِيرُهُ : قِيمَ الْقِيَامِ ، وَمِنْ
شَرْطِهِ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، مِثْلُ : أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا دَرَهْمًا ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ أَيْنَمَا
ثَبُتَ أَقَمْتَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّهُ لَا لَبْسَ فِيهِ^(٦) .

فَإِنْ كَانَ مَعْلُوبًا مَرَّ : أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا خَالِدًا ، لَمْ يَقُمْ إِلَّا الْأَوَّلُ مِنْ أَجْلِ اللَّبْسِ ،
وَالِاتِّصَابِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ هَذَا ، وَنَحْوِهِ هُوَ عَلَى حَدِّ اتِّصَابِهِ قَبْلَ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ ، وَإِنْ ثَبُتَ [٦٩ ظ] كَانَ اتِّصَابُهُ بِهَذَا الْفِعْلِ الْمَوْجَدِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْخِلَافِ ،
لِأَنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ إِنَّ هَذَا الْبَابَ أَصْلًا قَائِمٌ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ مُرَكَّبًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَاحْتِجَ
بِأَفْعَالٍ لَمْ يُنْطَقْ بِفَاعِلِهَا ، مَرَّ : جُنَّ زَيْدٌ ، وَحُمَّ عَمْرُو .

(١) ظ : عمرو .

(٢) ظ : عمرو زيدا .

(٣) ظ : عليه .

(٤) م : راجع على . جاءني هاشم م : وكذلك المفعول معه لا يجوز .

(٥) ظ : ومن . تحريف .

(٦) ظ : ليس فيه لبس .

ومنهم من يقول (١) إنها مبنيات ، ومركبة من باب الفاعل ، وهو الصحيح ، بدليل قولهم : قد بُويعَ زيدٌ ، وسُوِيَ خالِدٌ ، وموضع الدليل من هذا أن الياء والواو قد اجتمعا في كلمة واحدة ، وقد سبق الأولُ منهما بالسكون ، ومع هذا ، فلم تقلب ، ولم (٢) تُدغم ، لأن الواو مدَّةٌ ، كالألف من (٣) سايرَ وباعَ ، فكما أنه لا يصح الإدغام في فاعل من هذا فكذلك لا يصح في (فوعِل) ، فدلَّ على أن المراعاة للأصل هي المانعة من الإدغام .

ومن شروطه : أنه إذا اجتمع مفعول به ومصدر تخصص ، أو ما أُقيم مقام المصدر ، لم يجر إلا إقامة المفعول به ، فذلك تقول في : ضربتُ زيدا ضرباً ، وضربته سوطاً : ضربَ زيدٌ ضرباً ، وضربَ زيدٌ سوطاً (٤) ، لأن (زيداً) هو الذي حلَّ به الضربُ ، والفعل قد دلَّ على الضرب ، فلا فائدة في إقامة المصدر ، ولا ما أُقيم مقام المصدر من السوط والمقرعة والعصا ، ونحوه مقام الفاعل ، لأن هذه آلات (٥) يفعل بها الحدث ، فهي بمنزلة الحدث .

ومن شروطه أيضاً أنه إذا اجتمع مفعولان أحدهما تعدى الفعل إليه بنفسه ، والآخر بحرف جرٍّ ، أقيمت المفعول به ، لأن الفعل أقوى في الدلالة عليه ، فذلك تقول : أخذَ من زيد ديناراً (٦) ، ودخلَ بزيد الدارَ ، ونحوه : فأما قول الشاعر (٧) :

ولو ولدت قفيرةً جرّو كلبَ لسبَّ بذلك الجرّو الكلابَ

فـ (الكلاب) منصوب بـ (ولدت) لا بـ (سبَّ) ، و(جرّو كلب) على هذا نداءٌ ، والتقدير : ولو ولدت قفيرةً الكلابَ ، يجرّو كلبَ ، لسبَّ بذلك الجرّو ، فعلى هذا لا يكون فيه مناقضة لما [٦٩] أصلناه . وفيه وجه آخر المعنى يقتضيه والشعر يحتمله ، والتقدير :

-
- (١) م : قال .
 (٢) ولم : ساقطة من م .
 (٣) ظ : في .
 (٤) ظ : وضرب سوطاً .
 (٥) م : الآلات .
 (٦) ظ : ديناراً .
 (٧) نسبه صاحب خزانة الادب ٢٣٨/١ الى جرير وليس في ديوانه ، ورد في الخصائص ٢٩٧/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٨٥/١ .

لَسْبُ السَّبِّ .

بَابُ مَنْ مَسَانِلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (١)

نقول (٢): سِيرَ بَزِيدُ يَوْمَانَ فَرَسَخِينَ ، في هذه المسألة ثلاثة لوجه من الإعراب ، لأنَّ معك ثلاثة أشياء يجوز في كُلِّ واحد منها أَنْ يَقُومَ مقامَ (٣) الفاعلِ ، لأنَّ فيه فائدةً ، لاختلاف في ذلك ، وإنما اختلف في الاختيار ، فذهب قوم الى أَنَّ الاختيار إقامة الجار والمجرور ، لأنَّ المعنى يقتضيه من حيث وقع السيرُ به ، وذهب قوم الى أَنَّ الاختيار إقامة أحد الطرفين ، لأنَّه الذي يَتَبَيَّنُ فيه الإعراب .

فإذا أقمت الجار والمجرور ، قلت : سِيرَ بَزِيدُ يَوْمِينَ فَرَسَخِينَ (٤) ، ولم يجز على هذا أَنْ تَقْدَمَ (بَزِيدُ) على (سِيرَ) سوا اعتقدت فيه (٥) أنه فاعل أو مبتدأ .

فإنَّ أقمت أحدَ الطرفين مقامَ الفاعلِ ، رفعت ، وجاز حينئذٍ أَنْ تَقْدَمَ الجار والمجرور ، وأنَّ لا تَقْدَمَ ، فنقول : بَزِيدُ سِيرَ يَوْمَانَ فَرَسَخِينَ ، لأنَّه في محلِّ المفعول ، وكذلك إذا نصبت الفرسخين واليومين ، جاز التقديم والتأخير ، ولا يجوز التقديم مع الرفع ، إلاَّ أَنْ يعتدَّ أنَّهما مبتدآن فنقول : اليومان سيرا بزيد فرسخين . وإنَّ قَدِّمْتَ الفرسخين جاز رفعهما (٦) أيضاً فنقول : اليومان الفرسخان سيرا هما بزيد ، (اليومان) مبتدأ أول و(الفرسخان) مبتدأ ثانٍ ، و(سيرا هما) خبر عن الفرسخين ، والألفُ عائدة عليهما . و(هما) عائدة على اليومين ، ولو نصبتهما لم يحتج الى عائِدٍ ، إلاَّ على من قال : زيدا ضربه ، فإنَّك تقول : اليومين الفرسخين سيرا بزيد (٧) .

وينبغي أَنْ تعلمَ أَنَّ كُلَّ موضعٍ رُفِعَ فيه الظرفُ ، فلا بُدَّ معه من تقديرٍ حذفٍ مضافٍ ،

(١) الجمل ٨٠ .

(٢) تقول : ساقطة من م .

(٣) م : أن يقام مقام .

(٤) فرسخين : ساقطة من ظ .

(٥) فيه : ساقطة من م . جاء في هامش م (خ إذا اعتقدت أنه فاعل) .

(٦) ظ : رفعها . تحريف .

(٧) ظ : سيرا هما .

لأنَّ المعنى [٧٠ظ] يَقْتَضِيهِ ، فإذا قلت : سِيرَ بَزِيدُ يَوْمَانِ ، فتقديره (١) : مقدار يومين ، أو قدرَ يومين ، وكذلك المكان .

وكلَّ ظرفٍ أقيمَ مَقَامَ الفاعلِ ، فإنك تعمل فيه أحد (٢) شيئين : تنزع عنه (٣) معنى (في) ، لأنه قد أُخرج إلى حيزِ الأسماءِ ، ويُكنى عنه من غيرِ ذكرِ (في) ، وليس (٤) كذلك إذا كان ظرفاً .

فإذا زدت في المسألة مصدرًا مَخَصَّصًا ، فقلت : سِيرَ بَزِيدُ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا ، جاز في المسألة أربعة أوجه ، لأنَّ معك أربعة أشياء ، فإن كان معك مفعول به لم يجز ، إلاَّ وجه واحد ، مثل : ضَرَبَ زَيْدٌ بِاللَّوْطِ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ ضَرْبًا شَدِيدًا ، فعلى هذا تقاس جميع هذه المسائل ، ولا يُستكر أن يكون المفعول الذي أُقيمَ مَقَامَ الفاعلِ مجروراً ، كما لا يستكر ذلك في الفاعل ، في نحو : ما جاءني من أحد .

فأما قول أبي القاسم رحمه الله (٥) : (ما لكم من إله غيره) (٦) ، فليس من (٧) باب الفاعل ، وإنما هو من باب المبتدأ والخبر .

مَسْأَلَةٌ

ضَرَبَ بَزِيدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا ، في هذه المسألة وجهان : فإن أسقطت الباء كان وجهاً واحداً ، وهو : ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وكذلك إذا كان المصدر غير منعوت . كان وجهاً واحداً ، وهو (٨) : ضَرَبَ بَزِيدٌ ضَرْبًا ، وإنما تحصل في المصدر فائدة بالنعته . قال

-
- (١) ظ : فلو قلت سير بزيد يومان لكان تقديره .
 (٢) أحد : ساقطة من م .
 (٣) ظ : منه .
 (٤) ظ : ليس . من دون واو .
 (٥) رحمه الله : ليس في م .
 (٦) الاعراف : آية ٥٩ و ٦٥ و ٧٣ و ٨٥ ، قرأ الكسائي (غيره) بالخفض صفة ، وقرأ الباقون (غيره) رفعا أي : ما لكم إله غيره ، ينظر : السبعة في القراءات ٢٨٤ .
 (٧) ظ : في .
 (٨) وهو : ساقط من م .

الله سبحانه : (فإذا نُفِّخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ) ^(١) .

فإن قلت : ضُربَ يزيدٍ على الحائطِ ضَرْباً شديداً ، أو ضربتَانِ ، جازَ ثلاثةُ أوجهٍ . إلاَّ أنَّكَ تُقدِّمُ ما تقيِّمه مقامَ الفاعلِ الى جانبِ الفعلِ ، إذا أدَّى ذلك ^(٢) الى إلباسِ .
ومثلُ هذه المسألة : ضُربَ يزيدٍ على أعلى ^(٣) الحائطِ ضربتَانِ ، فإنَّ أسقطتَ (على) لم يجزِ إلاَّ وجهٌ واحدٌ ، لأنَّ (أعلى) اسمٌ والأعلى هو المضروبُ يزيدُ ^(٤) ، وليس كذلك إذا كان مع (على) ، لأنَّ زيِّداً هو المضروبُ فوق الحائطِ .

مسألة

[٧٠] أُعْطِيَ الْمُعْطَى ثَلَاثِينَ دِينَاراً دِينَارَانِ ^(٥) ، في هذه المسألة ، وأشباهها أربعة أوجهٍ أبداً :

١- نَمِ تَغْرِي تَغْرٍ . ولا اسمُ التفعولِ تَغْرٍ منه بحرفِ جَرٍّ ، نصبتُ (الثلثين) و (الدینارين) ، فقلت : أُعْطِيَ الْمُعْطَى ثَلَاثِينَ دِينَاراً دِينَارَيْنِ ، ومعنى هذا الكلام : أُعْطِيَ دِينَارَيْنِ الرَّجُلُ الْمُعْطَى ثَلَاثِينَ دِينَاراً ^(٦) .

* وإنَّ شَغْلَيْهِمَا ^(٧) بحرفي جَرٍّ ، رفعتُ الثلاثينَ والدینارينِ ، فقلت : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى بِهِ ثَلَاثُونَ دِينَاراً دِينَارَانِ ، والمعنى : أُعْطِيَ بِالثوبِ الْمُعْطَى بِهِ ثَلَاثُونَ دِينَاراً دِينَارَانِ ، فالمعنى يختلف ، كما اختلف الإعراب ، وعلى الوجه ^(٨) الأول ، يجوزُ تقديمُ الدینارينِ على (الْمُعْطَى) وعلى (أُعْطِيَ) ، وعلى الوجه الثاني ، يجوزُ تقديمُهما على (الْمُعْطَى) ^(٩) ولا يجوزُ على (أُعْطِيَ) .

(١) الحاقّة : آية ١٣ .

(٢) ذلك : ساقط من م .

(٣) ظ : علا .

(٤) يزيد : ساقطة من ظ .

(٥) ظ : دینارين .

(٦) دینارا : ساقطة من م .

(٧) م : شغلينما . تحريف .

(٨) م : وعلى هذا الوجه .

(٩) من (على أعطي) الى (على المعطى) ليس في ظ .

فإن شغلت معمول الأول بحرف جرّ دون الثاني ، رفعت (الدينارين) ونصبت (الثلاثين) ، فقلت : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى ثَلَاثِينَ دِينَارًا دِينَارِينَ ، والمعنى : أُعْطِيَ بِالْمَمْلُوكِ الْمُعْطَى ثَلَاثِينَ دِينَارًا دِينَارَانِ .

فإن شغلت معمول الثاني بحرف جرّ دون الأول ، نصبت (الدينارين) ، ورفعت (الثلاثين) ، فعلى هذا قياس جميع ما يرد عليك^(١) من هذا النوع .

مسألة

زَيْدٌ فِي رِزْقٍ عَمَرُو عَشْرُونَ دِينَارًا ، ليس في هذه المسألة ، إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ ، وهو رفع (العشرين) ، لأنه^(٢) لا ضمير في الفعل ، فإن قُدِّمَ (عمرو) فقليل^(٣) : عَمَّرُو زَيْدًا فِي رِزْقِهِ عَشْرُونَ دِينَارًا^(٤) جاز في (العشرين) الرفع والنصب .

أما النصب فعلى أن يكون في (زَيْدٍ) مضمّر يرجع إلى^(٥) (عمرو) ويظهر في التثنية والجمع ، فأتت في هذا الوجه مَخِيرٌ فِي التَّضْمِيرِ الثَّانِي ، إن شئت أضرب ، وإن شئت لم تضمر^(٦) ، أعني في رزقه .

وأما الرفع ، فعلى أن لا يكون في (زَيْدٍ) مضمّر ، لأنّ المضمّر المتصل بالرزق قد أغنى عنه ، وعلى هذا يكون (زَيْدٍ) مفرداً على كلّ حال ، فعلى هذا يقاس : عَبْدُ اللَّهِ أُعْطِيَ بِمَنَاعِهِ خَمْسُونَ دِينَارًا^(٧) ، وما أشبه ذلك .

مسألة

قال أبو القاسم رحمه الله : (لا يجوز^(٨) : أَدْخَلَ بَزِيدُ الدَّارُ ...) ، وهذا [٧١ظ]

(١) عليك : ساقطة من ظ .

(٢) لا : ليس في ظ .

(٣) م : قليل . من دون فاء . تحريف .

(٤) دينارًا : ساقطة من م .

(٥) ظ : على .

(٦) من (قانت) إلى (لم تضمر) ساقطة من ظ .

(٧) دينارًا : ساقطة من ظ .

(٨) م : قال ولا يجوز . وينظر : الجمل ٨٢ .

كما ذكر ، لأنَّ (الهمزة) إِنَّمَا أُتِيَ بها للتَّعْدِيَةِ ، و(الباء) إِنَّمَا أُتِيَ بها للتَّعْدِيَةِ - أيضاً - فلم يجمع بينهما ، فَإِنْ أَسْقَطْتَ أَحَدَهُمَا ، جازتِ المسألة ، فقلت : أَدْخَلَ زَيْدُ الدَّارِ ، وَدَخِلَتْ بَزِيدُ الدَّارِ ، فَإِنْ ^(١) أَسْقَطْتَهُمَا جَمِيعاً ، جاز . وسَقَطَ (زَيْدٌ) ، فقلت : دَخِلَتْ الدَّارُ ، والمعنى يختلف باختلاف الإعراب ، فأما قوله : (كُسِيَ الْمَكْسُوُّ جُبَّةً قَنِيصًا) ^(٢) . فبني من حَدٍّ : أُعْطِيَ الْمُعْطَى ، يجوز فيها أربعة أوجه .

بابُ اسمِ الفاعِلِ

قال أبو القاسم : (اسمُ الفاعِلِ إذا كان بمعنى الماضي كان مضافاً إلى ما بعده ، وجري مجرى سائر الأسماء في الإضافة ...) ^(٣) .

قال الشيخ : جملةُ الأشياءِ التي تعملُ عملَ الأفعالِ خمسةُ أشياءَ : أسماءُ الفاعِلِينَ وأسماءُ المفعولِينَ ، والصفاتُ المشبهة ^(٤) بأسماءِ الفاعِلِينَ ، والمصادرُ المقدَّرةُ بأنَّ والفعل ، وأسماءُ الأفعالِ ، مثل : نَزَالَ وَتَرَكَ ، فهذه جملةُ الأسماءِ العاملةِ التي فيها حروفُ الفعلِ . وقد بدأ أبو القاسم باسمِ الفاعِلِ ، لأنه يجري على الفعلِ في حركاته وسكناته ، ويجب بوجوبه ، ويجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ ، فذلك قَدَمُهُ .

فصل

اسمُ الفاعِلِ على ثلاثة أضربٍ : يستعملُ لما مضى ، وللحالِ وللأستقبالِ ^(٥) كما أنَّ الفعلَ كذلك ، إلَّا أنَّ الفعلَ تختلفُ صيغته ^(٦) في الزمانِ ، وتتفقُ في اسمِ الفاعِلِ ، لأنَّ الأفعالَ بابُها التصرفُ ، فإذا ثبتَ هذا لها ^(٧) ، فالذي يعملُ من هذه الثلاثة هو الذي يُرادُ به الحال والأستقبالُ دُونَ الماضي ، لأنه يضارعُ الفعلَ ^(٨) المستقبلَ

(١) ظ : وان .

(٢) الجمل ٨٣ .

(٣) الجمل ٨٤ . وقيل (اسم) في ظ : اعلم أن .

(٤) م : المشبهات .

(٥) م : والأستقبال .

(٦) ظ : صيغته .

(٧) لها : ساقطة من ظ .

(٨) الفعل : ساقطة من ظ .

من ثلاثة أوجه ، وهي دخول لام الابتداء عليهما ، وجريانه عليه في حركاته وسكناته وكونه على مثل عدد حروفه ، فلما ضارعة هذه المضارعة كلها عمل عمله ، فقلت : إن زيدا ضارباً عمراً^(١) الساعة أو غداً ، كما يكون المستقبل ، ولو أردت الماضي لكان مضافاً ، لأنه لا مضارعة بينه وبين الفعل الماضي ، من الأوجه الثلاثة^(٢) .

وقد كان الكسائي يعمل^(٣) ، [٧١و] وهو بمعنى الماضي ، واحتج بأمرين : أحدهما قوله سبحانه^(٤) : (وكتبهم بابط ذراعيه بالوصيد)^(٥) ، قال : وهذا لما مضى ، والآخر حكايته عن العرب : هذا ماراً بزید أمش .

ولا دليل عند البصريين فيهما^(٦) .

أما الآية ، فحكاية حال ماضية بمنزلة قوله تعالى : (هذا من شيعته وهذا من عدوه)^(٧) ، وليس بحاضر ، وإنما هو على الحكاية .

وكذلك لا دليل في قوله : هذا ماراً بزید أمش ، لأنه لم يعمل في مفعول به^(٨) صريح فيكون دليلاً ، وإنما عمله في انجار وانجرور ، والجار والمجرور بمنزلة الظروف تعمل^(٩) فيها روائح الأفعال ، فثبت أنه لا يعمل إلا ما كان للحال والاستقبال . وجملة الأشياء التي ينقص بها اسم الفاعل^(١٠) عن الفعل ستة :

منها أنه لا يعمل ، أو يعتمد على كلام قبله من مبتدأ ، أو موصوف ، أو صاحب

(١) م : فلانا .

(٢) ظ : إلا من وجه الثلاثة .

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢ / ٢٧١ .

(٤) م : قول الله سبحانه .

(٥) الكهف : آية ١٨ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤ / ١٥٤ .

(٧) القصص : آية ١٥ .

(٨) به : ساقطة من ظ .

(٩) ظ : الظروف التي تعمل . تحريف .

(١٠) ظ : جملة هذه الأشياء التي ينقص بها الاسم الفاعل .

حال ، أو ألف استفهام ، أو ما النافية . والفعل يعمل معتمداً وغير معتمدٍ بحقِّ الأصل ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا معتمداً على ما ذكرناه بحقِّ اسم الفاعل ، مثاله : هذا ضاربٌ زيداً ، ومررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، وهذا عَمَرُو ضارباً زيداً ، وما ضاربٌ صاحبك زيداً ، وأضاربٌ صاحبك زيداً ؟ .

ومنها أنه لا يعمل ^(١) إذا كان لما مضى ، وقد ذكر ، والفعل ^(٢) يعمل على كلِّ حال لما ذكرته ^(٣) .

ومنها ^(٤) أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له بَرَزَ ضميره ، وليس كذلك الفعل . نقول ^(٥) : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، وفي الفعل : زيدٌ هندٌ يضربها ، ولو نصبت هنداً ^(٦) ، فقلت : زيدٌ هنداً ضارباً ، لجاز ، ولم يحتج إلى إبراز الضمير .

ومنها ^(٧) أن اسم الفاعل إذا ثني أو جمع ^(٨) ، وقد أدخل عليه مضمر ، حذفت نونه أبدأ ، من نحو قولك : الزيدانِ مخاطباك ، والزيدونِ مخاطبوك ، ولا يجوز اثبات النون عند الجمع ^(٩) . كما ثبت ^(١٠) في الفعل ، من نحو : [٧٢ ظ] يخاطبك ، ويخاطبونك ، لأنَّ النون في اسم الفاعل كالعوض من التثنية فلم يجمع بين التثنية والمضمر ^(١١) فكما لم يجمع بين التثنية والمضمر ، فكذلك مع ما قام مقام التثنية .

(١) لا : ليس في ظ .

(٢) ظ : وأن الفعل .

(٣) م : ذكر .

(٤) م : وثالث منها .

(٥) ظ : فنقول .

(٦) ظ : هند . وكذا في الموضع الآتي .

(٧) م : ورابع منها . وسقط (أن) بعدها من ظ .

(٨) ظ : وجمع .

(٩) ظ : الجميع .

(١٠) م : ثبت عند الجميع .

(١١) فلم يجمع بين التثنية والمضمر : ساقطة من م .

ومنها^(١) إِنَّ اسم الفاعل يَقْتَرُ بالمفردات دون الجمل ، والفعل يَقْتَرُ بالجمل ، فلذلك إذا سَمَّيْتَ باسم الفاعل ، أعربت ، وإن سَمَّيْتَ بالفعل وفيه ضمير ، حكيت ، مثل التسمية بقام ، أو يقوم ، من ذلك : زيدٌ قامَ ويقومُ ، لأنَّ الجمل تُؤدِّي محكيةً على حالها ، على حَدِّ قولهم : الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ^(٢) .

ومنها أَنَّ الألف من قولك^(٣) : ضاربَان ، والواو من^(٤) قولك : ضاربون ، حرف^(٥) وفي الفعل من قولك^(٦) : يضربان ، ويضربون : اسم^(٧) .

يدلُّ على ذلك انقلابهما الى الياء في حال النصب والجر ، كانقلابهما في الزَّيْدَيْنِ والزَّيْدَيْنِ .

فإذا ثبت هذا علم أَنَّ اسم الفاعل ينقص عن الفعل بهذه الأشياء .

وجملة انفروق^(٨) بين اسم الفاعل إذا كان لِمَا ماضى ، وبينه إذا كان للحال أو الاستقبال^(٩) خمسة أيضاً منها ما ذكرناه من الإعمال .

ومنها أنه لا يتعرف بما يضافُ إليه من المعارف إذا كان للحال أو الاستقبال ، لأنه يعملُ عملَ الفعل^(١٠) ، والفعلُ نكرةٌ ، وكذلك ما وقع موقعه ، فمن هاهنا وقع صفة للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، من نحو : مررتُ بـرجلٍ ضاربٍ عمروً^(١١) ، ومررتُ بـزيدٍ

(١) م : ومنها خامس .

(٢) ينظر : مجمع الامثال للميداني ٢ / ٦٨ .

(٣) م : ومنها سادس أَنَّ الالف في قولك .

(٤) م : في .

(٥) ظ : اسم .

(٦) ظ : قولنا .

(٧) ظ : حرف .

(٨) ظ : الفرق .

(٩) ظ : والاستقبال . وكذا في الموضع الاتي .

(١٠) م : لانه عمل عمل الفعل ، ظ : لأنه يعمل عمل عمل الفعل .

(١١) ضارب عمرو غدا : ليس في م .

ضارباً عمرو غداً^(١) ، ولا يجوز ذلك وأنت تريد الماضي ، لأنه مما أضيف إليه ،
والمعارف لا تقع أحوالاً ، ولا صفات للنكرات .

ومنها أنه إذا شئ . أو جمع ، جاز فيه وجهان : اثبات النون والنصب ، وحذفها
والجزم . فإذا كان للماضي . فحذفها والجزم ، لا غير ، من نحو : هذان ضاربان زيداً غداً ،
وهذان ضارباً زيداً غداً^(٢) . وضارباً زيداً أمس ، فإذا دخلت الألف واللام ، جاز في اسم
الفاعل ، وإن كان لما مضى ثلاثة أوجه : اثبات النون والنصب [٧٢و] وحذفها والجزم ،
ولا يجوز الجزم في الواحد . إلا إذا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام^(٣) ، على التشبيه
بباب (الحسن الوجه) . والثالث يجوز حذفها والنصب ، إذا كان في اسم الفاعل ألفاً ولام ،
لأنها في هذه الحال قد^(٤) شبهت الأسماء الموصولة التي^(٥) بمعنى الذي ، فحذفت النون
كما حذفت من الموصولات لتطول ، كما قلنا الاختل^(٦)

أَبْنِي كُلِّيبُ بْنُ عَمِّي النَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا
وقال أشيب بن ربيعة^(٧) :

إِنَّ الَّذِي حَتَّ بِفَنَحٍ دِمَاؤَهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

فإن كانت الألف وتلأم لتعريف التعبد ، لم يجوز إعمال اسم الفاعل من بعد دخول
الألف واللام ، وكذلك اسم الفاعل إذا صغر لم يعمل ، نحو : هذا ضوئيرب زيد غداً^(٨) ،
وليس كذلك الفعل الذي لا يتصرف في باب التعجب ، نحو : ما أحسن زيداً!! وعليه أثبت^(٩)

- (١) غدا : ساقطة من ظ .
- (٢) وهذان ضارباً زيد غداً : ليس في م .
- (٣) م : الف ولام .
- (٤) قد : ساقطة من م .
- (٥) التي : ساقطة من م .
- (٦) م : كما قيل . ديوانه ١ / ١٠٨ ، والكتاب ١ / ٩٥ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ .
- (٧) ورد في الكتاب ١ / ٩٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، وخزانة الانب ٢ / ٣١٥ و ٦ / ٧ و ٨ / ٢١٠ .
- (٨) ظ : زيداً . تحريف .
- (٩) للعرجي في ذيل ديوانه ١٨٣ ، والانصاف ١ / ١٢٧ م ١٥ ، ومغني اللبيب ٢ / ٧٦١ ، وشذون
الغزال : إذا بلغ ، والضال والسمر : نوعان من الشجر .

يَا مَا أَمْلَحَ غِزْلَانَا تَمْدِنَ لَنَا مِنْ هُوَ لِيَا نَكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ

ومتى عطفت^(١) على ما بعد اسم الفاعل من نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرَأُ ،
نُظِرَ ، فإن كان للحال والاستقبال ، كان عطفاً على الموضع ، وإن كان لِمَا مَضَى ، كان
منصوباً باضمار فعل ، كأنه قال : ويضربُ عَمْرَأُ ، وكذلك إذا كان اسم الفاعل يتعدى
إلى اثنين ، وهو لِمَا مَضَى ، كان الثاني منصوباً باضمار فعل ، مثل : هذا مُعْطَى زيدٍ
درهماً أمس ، أي أعطاه درهماً ، لما ذكرنا . قال الله سبحانه : (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ
اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)^(٢) [٧٣ظ] فـ (سَكْنًا) ومابعد منصوب باضمار فعل ،
لأنَّ (الْفَلَقَ) وَالْجَعَلَ قد كانا ، وهذا مذهب أكثر النحويين إلا أبا سعيد^(٣) ، فإنه كان يجيزُ
أن يكون للحال والاستقبال ، لأنَّ هذا كل يوم يحدث ، لكن هذا يُضَعِّفُه قوله سبحانه :
(وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا) .

والآيات التي أنشدها أبو القاسم^(٤) ، كلها ظاهرة الشواهد ، منها قوله^(٥) :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

ويروى : وَلَا سَابِقِي ، على توهم الباء في مُدْرِك .

وقد الآخر^(٦) :

إِنِّي بِحُبِّكَ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبَرِيشُ نَبْلِكَ رَانِشُ نَبْلِي

وقول الآخر^(٧) :

(١) ظ : ومتى ما عطف .

(٢) الانعام : آية ٩٦ ، جاء في السبعة ٢٦٣ : (قرأ عاصم وحزمة والكسائي (وجعل الليل)) وقرأ
الباقون (وجاعل) وينظر : النشر ٢ / ٣٦ ، والبحر المحيط ٤ / ١٨٦ .

(٣) هو أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٥٠٧ ، ورأيه هذا في ارتشاف
الضرب ٣ / ١٨٤ .

(٤) الجمل : ٨٦ .

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى . ديوانه ٢٨٧ . والكتاب ١ / ٨٣ و ١٥٤ و ٢٩٠ و
٤١٨ و ٤٢٩ و ٤٥٢ و ٢ / ٢٧٨ .

(٦) هو عمرو القيس . ديوانه ٢٢٩ ، والكتاب ١ / ٨٣ .

(٧) هو عمر بن أبي ربيعة . ديوانه ٤٥١ ، والكتاب ١ / ٨٣ .

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْرَ الْجَمْرَةِ الْبَيْضِ كَالْذَّمَى

وفي هذا الباب مواضع لم يحققها صاحب الكتاب ، وفيها ضرب من السهو ، منها أنه قال في (قولك : هذا ضارب زيد غداً وعمراً ، إنَّ تقديره : ويضربُ عمراً) ^(١) ، وأنشد عليه ^(٢) :

هَلْ أَنْتَ بَاعْتِ دِينَارَ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقِ

وهذا لا حاجة به إليه ، لأنَّ الإضافة في نيَّة الانفصال ، فالعطف على الموضع أسهل من تكلف الإضمار . والأجود في مثل هذا إذا جاء ولم يقع فصل ، جرُّ الثاني حملاً على اللفظ ، مثل : هذا ضاربُ زيد وعمرو غداً ، فإنَّ قدِّمتَ الظرف ، كان النصب أحسن ، وإنَّ ^(٣) وقع الظرف بين حرف العطف والمعطوف لم يُجزَّ الجرُّ ^(٤) ، مثل : هذا ضاربُ زيد وعمراً ^(٥) .

ومنها أنه جَوَّزَ في اسم الفاعل إذا شَيَّ وجمع وليس فيه الألف واللام ^(٦) ، حذف النون والنصب ، ومثَّله بقوله [٧٣ ظ] : هَذَا ضَارِبًا زَيْدًا غَدًا ^(٧) ، وهذا لا يجوز . إلَّا إذا كان مع اسم الفاعل الف واللام ، يَدُلُّ على صحة ذلك أَنَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَشِيدَ بِهِ ، فِيهِ أَفْ وَلَامٌ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ^(٨) :

(١) الجمل ٨٧ .

(٢) البيت لم يعرف قتله . ورد في الكتاب ٨٧ / ١ ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥ / ١ ، والمقتضب ١٥١ / ٤ .

(٣) ظ : فأن .

(٤) الجر : ساقطة من م .

(٥) ظ : غداً .

(٦) م : الف ولام .

(٧) الجمل ٨٨ . وفيه تصريح .

(٨) نسب في الكتاب ٩٥ / ١ لقيس بن الخطيم ، وكذا في الجمل ٨٩ وليس في ديوانه والبيت في جمهرة أشعار العرب ٦٦١ / ٢ من قصيدة لعمر بن أمري القيس ، وأكد هذا البغدادي في خزانة الأدب ٤٧٥ / ٤ . ورد البيت في معاني القرآن للأخفش ٢٥٦ / ١ . والرواية فيها : (الحافظو عورة العشيعة) وحذف النون من الحافظين مع الاعمال قبيح . ينظر : الأصول ١٤٩ / ١ والجمل ٨٨ .

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُّ
وَالْبَيْتَانِ الْآخِرَانِ اللَّذَانِ اسْتَشْهَدَ بِهِمَا فِي مَوَاضِعِهِمَا ، وَهُمَا ^(١) :
الضَّارِبُونَ عَمِيرًا عَنْ بَيُوتِهِمْ بِالنَّارِ يَوْمَ عَمِيرٍ ظَالِمٍ عَادِي
فَأُثِّبَ النُّونَ وَنَصَبَ . وَقَالَ الْآخِرُ ^(٢) :

الْفَارِجُو بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْتَهَمِ

فَحُذِفَ النُّونَ ، وَجَرَّ .

فصل ^(٣)

فِي بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ ، إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، لَا يَتَعَرَفُ بِمَا أُضِيفَ
إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ ، قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرُنَا) ^(٤) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٥) :

يَا رَبُّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

فِيهِ وَضَعِ الدَّلِيلَ وَقَوَّعَهُ بَعْدَ (رَبِّ) الْمَخْصَصَةِ بِالنِّكَرَاتِ ، وَوَقَّعَهُ صَفَةً لـ (عَارِضِ)

وَهُوَ نَكْرَةٌ .

وَمِمَّا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَتَعَرَفُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ، قَوْلُهُمْ : هَذَا
رَجُلٌ غَيْرُكَ ، وَهَذِهِ امْرَأَةٌ مِنْكَ ، وَشَبَّهَكَ ، وَضَرَبَكَ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لِمَا لَمْ يَتَحَصَّرْ
مَغَايِرُهَا وَمُشَابِهَتُهَا ، لَمْ تَتَعَرَفْ ، فَإِنْ انْحَصَرَتْ جَزَأً أَنْ تَتَعَرَفَ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٦) :
(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ^(٧) . عَلَى مَنْ جَعَلَهُ نَعْتًا لـ (الَّذِينَ) ،

(١) للقطامي ، عمير بن شعيب ، ديوانه ٨٨ ، والمقتضب ٤ / ١٤٥ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٧٨ .

(٢) الجمل ٨٩ . رجز نسيه سيبيويه في الكتاب ١ / ٩٥ إلى رجل من بني ضبة ورد في المقتضب ٤ / ١٤٥ .

(٣) م : باب .

(٤) الاحقاف : آية ٢٤ .

(٥) ديوان جرير ٢ / ٥٩٥ ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٧ و ٤ / ١٥٠ و ٢٨٩ .

(٦) م : سبحانه .

(٧) الفاتحة : آية ٧ .

فإنه^(١) قد علم أن مَنْ غَضِبَ عليه هو ضدُّ مَنْ أُتِمَّ عليه ، فعلى هذا نقول : مررت بالمتحرِّك غير الساكن ، وبالقائم غير القاعد ، فيكون نعتاً .

فأما شَبَّهَكَ ، فإنه يتعرَّفُ بما أُضيفَ إليه . والفرقُ [٧٤ظ] بينه وبين (شَبَّه) أنه قد بُني على مثال موضوع للمبالغة ، وهو (فَعِيل)^(٢) ، فكأنك قلت : مررت بالرجل الذي يَشَبُّهُكَ من جميع الجهات ، وليس كذلك شَبَّه . وبالله التوفيق .

بابُ الأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ

جملةُ الأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ خمسة ، ثلاثة لا خلاف في إعمالها ، وهي : فَعُولٌ ، وَفَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، واثنان في إعمالهما خلاف ، وهما : فَعِلٌ ، وَفَعِيلٌ ، ومذهب سيبويه إعمالهما^(٣) إذا كانا من أفعال متعدية^(٤) كإعادت الثلاثة الأول ، وجميع ذلك ليس بجارٍ على الفعل ، بل هو معدول عن الجاري ، وإذا اعتبرت ذلك وجدته كذلك .

وجملةُ الأحكام التي ذكرناها في باب اسمِ الفاعلِ ، مثلها في هذا الباب ، لأنها لما كانت معدولة عن الجاري بمعنى المبالغة ، قامت المبالغة مقامَ الجريان ، فقوي بها وعمل . ولا تستعمل هذه الأمثلة ، إلا لمن تكرر منه الفعل ، مثل إعمالها : هذا ضُرُوبُ زيدٍ ، وضَرَّابٌ زيداً ، ومِضْرَابٌ زيداً ، وضَرِبٌ زيداً ، وضَرِيبٌ زيداً ، فإن كان لما مضى ، فحذف التنوين والجر .

وكذلك الحكم في كلِّ ما كان من الأفعال المتعدية ، ولا تكون هذه الأمثلة ، إلا من فعل ثلاثي ، لأنها معدولة عن اسمِ الفاعلِ من الفعل الثلاثي ، ولا يأتي (فَعَّال) من رباعي . وقد غَلَطُوا مَنْ قَالَ : (لَا أَل) في بائع اللؤلؤ^(٥) ، من وجهين : أحدهما أنَّ لَوْلُوا رباعي بوزن (فُعْلَل) . و(فَعَّال) لا يكون من الرباعي ، لأنه هَدَمُ الأصول ، ولأنَّ لَامَ (لَوْلُوا)

(١) م : لأنه . وسقط قبلها (تثني) .

(٢) ظ : فعل . تحريف .

(٣) ظ : إعمالها .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٥٨ .

(٥) ينظر : المنصف ٢ / ٢٥ ، واصلاح المنطق ١ / ٢٧٤ .

همزة ، وهي في (لأل) لام ، فكيف يكون ذلك ؟ ، وإذا كان كذلك ، علمت أن هذه الأمثلة ، إنما تُبنى من الثلاثي ، والدليل على استعمال هذه الأمثلة ، قول الشاعر ^(١) [٧٤و] :

ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفُ سَوْقَ سِمَاتِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
وقال الآخر في إعمال (فَعَّال) ، وهو القَلَّاح ^(٢) :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاحِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا
وقال الآخر في إعمال (مَفْعَل) ، وهو الكَمَيْت ^(٣) :

شَمُّ مَهَا وَينُ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا مَيْصُ الْعُثَيَّاتِ لَا خُورُ وَلَا قَزَمُ
مَهَا وَين : جمع مَيَّوَان ، والقزم : الذين فيهم دَمَامَةٌ ، يقال : قَزَمَ وَقَزُوم . وشاهد إعمال (فَعِيل) قوله ، وهو ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي ^(٤) :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ
وقد استضعف ^(٥) هذا الشاهد ، لأنه عَمِلَ في الظروف . فلا دليل فيه .

وشاهد (فَعِل) ، قوله ^(٦) :

حَزِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

(١) ديوان أبي طالب ٢٧ ، والكتاب ١ / ٥٧ والمقتضب ٢ / ١١٣ .

(٢) وهو القلاح بن حزن المنقري ، ورد البيت في الكتاب ١ / ٥٧ ، والمقتضب ٢ / ١١٣ ، والخزانة ٨ / ١٥٧ ، والخوالف : أعمدة البيت ، والاعقل : الذي تصطك ركبته ضعفا .

(٣) البيت في (عشرة شعراء مقلون) ١٨٣ . منهم الكميت بن معروف . ورد في الكتاب ١ / ٥٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٤ وارتشاف الضرب ٣ / ١٩٣ . مخاميص العثيات : أي يذخرون العشاء .

(٤) من ظ : وهو ساعدة بن جؤيئة الهذلي . ينظر : ديوان الهذليين ١ / ٢٠٧ ، والكتاب ١ / ٥٨ . شأها : ساقها ، والكليل : الضعيف ، والموهن : وقت الليل .

(٥) استضعفه المبرد في المقتضب ٢ / ١١٥ .

(٦) ذكر صاحب خزانة الأدب ٨ / ١٦٩ وما بعدها أقوالاً في نسبته فمرة نسب إلى أبان اللاحق أو ابن المقفع ، ومرة أخرى إنه مصنوع . والظاهر أن صاحبه مجهول . وذكر قصة مفادها أن سيبيويه سأل أبان عن شاهد في تعدي (فَعِل) فعمل له هذا البيت ، وذكر من رد ذلك . ورد في الكتاب ١ / ٥٨ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ .

وهذه الأمثلة إذا عملت على ما ذكرناه ، جاز تقديم معمولها عليها ، كما قال الشاعر (١) :

بَكَيْتُ أَخَا اللَّوَاءِ يُحَمَّدُ يَوْمَهُ كَرِيمَ رُؤُوسِ الدَّارِ عَيْنَ ضُرُوبِ

ومجموع (٢) هذه الأمثلة تعمل عمل هذه الأمثلة ، مُسَلِّمَةً كَانَتْ أَوْ مَكْسُورَةً ، لأنَّ جمع التَّكْسِيرِ (٣) وإن اختلف في جماعته نظم واحد . فإنه يجري مجرى الآحاد ، بدليل وصفهم الآحاد به ، من نحو قولهم : بَرْمَةٌ أَعْشَارُ (٤) ، وَثُوبٌ أَسْمَاطُ (٥) ، وبدليل وصف الجمع بالواحد ، من نحو : الشَّجَرُ الْأَخْضَرُ . وبدليل عود الضمير (٦) المفرد إليه ، من نحو قوله (٧) تعالى : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) (٨) .

وبدليل تصغيرهم جمع القلَّةِ على لفظه ، من نحو : أَحْيَالٌ ، وَأَبْيَاتٌ ، في تصغير أحمال ، وأبيات ، فلما ثبت بهذا ، وأشباهه ، أَنَّ جمع التَّكْسِيرِ يجري مجرى الآحاد ، أعمل مجموع (٩) هذه الأمثلة عمل [٧٥ظ] آحادها ، وعليه أنشد قول طرفة (١٠) :

ثُمَّ زَا دُوا أَنْتُمْ فِي قَوْمِهِم غُفْرَ ذُنُوبِهِمْ غَيْرَ فُجْرٍ

جمع غفور (١١) ، وكذلك اسم الفاعل هذا حكمه في التَّكْسِيرِ ، وعليه قوله تعالى (١٢) :

(١) ظ : كما قال الشاعر . والبيت نسب في شرح المفصل ٦ / ٧١ لابي طالب ، وليس في ديوانه ، ورد في الكتاب ١ / ٥٧ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٥٩٩ .

(٢) مجموع ، معناها ما ورد على صيغة الجمع .

(٣) م : المكسر .

(٤) يقال : برمة أعشار وقد أعشار ، الحجارة العظيمة لا يحملها إلا عشرة ، الصحاح (عشر) ٢ / ٧٤٨ .

(٥) يقال : ثوب أسماط و ثوب أسمال . والسمط : خيط النظم وجمعه سموط ، وهو الثوب ليست له بطانة ، و ثوب أسمال : إذا كان مزقاً . الصحاح (سمط) ٣ / ١١٣٥ .

(٦) ظ : ضمير .

(٧) نحو قوله : ليست في م .

(٨) النحل : آية ٦٦ .

(٩) ظ : جميع .

(١٠) ديوانه ٦٨ ، والكتاب ١ / ٥٨ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٩٢ .

(١١) ظ : غفر . تحريف .

(١٢) م : سبحانه .

(خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (١) .

بَابُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ (٢)

العلة في إعمال هذه الصفات، وإن لم تكن جارية، ولا معدولة عن الجاري للمبالغة في مثل : حَسَنٌ ، وَبَطَلٌ ، وَنَبِيلٌ ، مِمَّا يَكُونُ الْمَنْصُوبُ فِيهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى .
أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ أُشْبِهَتْ أَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :

أَنَّهُ تَذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ ، وَتُنَّثَى ، وَتُجْمَعُ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، نَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ ، وَأَمْرَأَةٍ حَسَنَةٍ ، وَحَسَنَيْنِ ، وَحَسَنَتَيْنِ ، وَحَسَنَيْنِ ، وَحَسَنَاتٍ . وَكُلُّ (٣) مَا جَازَ فِيهِ هَذَا ، جَازَ أَنْ يَرْفَعَ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ (٤) ، وَيَنْصِبَ السَّبَبَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ حَسَنٌ (٥) وَحَسَنَةٌ ، وَزَيْدٌ حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذَا الشَّبَهُ مِمَّا لَا يُشَى وَلَا يَجْمَعُ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْمُضْمَرَ دُونَ الْمُضْمَرِ ، مِنْ نَحْوِ : خَيْرٌ ، وَشَرٌّ ، وَكُلُّ مَا كَانَ بِوِزْنِ (أَفْعَلٍ) لَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبِيهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ نَقَصَتْ الْمِثَابَةُ (٦) ، فَإِنْ رَفَعْتَ (خَيْرًا) . جَازَتْ الْمِثَابَةُ ، وَكَانَ (خَيْرًا) مُقَدَّمًا .

فَإِذَا ثَبِتَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مُشَابَهَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، فَإِنَّهَا تَنْقُصُ عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ :

مِنْهَا أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي السَّبَبِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ .

وَمِنْهَا أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ دُونَ الْأَسْتِقْبَالِ .

وَمِنْهَا أَنَّ مَعْمُولَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا كَمَا يَتَقَدَّمُ (٧) مَعْمُولُ اسْمِ الْفَاعِلِ .

(١) القمر : آية ٧ ، و (من الاجداث) ساقطة من ظ .

(٢) الجمل ٩٤ .

(٣) ظ : فكل .

(٤) م : المضمر الظاهر .

(٥) زيد حسن : مكررة في ظ .

(٦) أراد بالأوجه الأربعة التذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، ولكنه لم يشر الى أن كلاً منها يدل على الحدث ومن قام به إلا بعد التفصيل .

(٧) عليها كما يتقدم : ساقطة من ظ .

ومنها أنه ليست بجارية على الأفعال ، وإنما كان كذلك من قِبَلِ أَنَّ الشيءَ المشبه
بالشيء ينبغي^(١) [٧٥و] أَنْ يكونَ أُنْقَصَ حكماً منه .

فإذا ثبتَ هذا ، فكلُّ صفةٍ في هذا البابِ ممَّا ليست بوزن (أفعل) ولا تقديره ، فإنه
يجوز فيها اثنا عشر وجهاً^(٢) من الإعراب نقول من ذلك^(٣) : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه ،
فهذا أقواها وأصلها ، لأنه ليس معه حذفٌ ولا تكلفٌ ، ولأنَّ (الوجه) هو الذي حسنٌ في
المعنى فَنُسِبَ ذلك المعنى إليه فرفعتُه ، ولو نصبت (وجهه) لجاز على وجهٍ بعيدٍ ، وهو
على التشبيه بالمفعول به^(٤) كما جازَ أَنْ تنصبه وفيه الألف واللام . وحكى عن أبي
علي^(٥) أَنْ نصبه على التمييز وإن كان معرفة^(٦) ، لأن التعريف هاهنا لا يفيد شيئاً ، فهو
بمنزلة تعريف الأجناس ، من نحو العسلِ والنماء ، ومن شواهد النصب ، ما أشده أبو
عمر الزاهد^(٧) :

أُنْعِمْنَا إِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا كَوْمَ الذَّرَى وَادِقَةَ ضَرَاتِهَا^(٨)

قال أبو علي هذا بمنزلة قولك^(٩) : مررت بامرأةٍ حسنةٍ وجيِّهاً^(١٠) ، وبذلك
أجاب أبا عمر لما سأله عنه .

ولو جررته أيضاً مع إضافته^(١١) لجازَ عند سيوريه^(١٢) ، لأنها إضافة في نيةٍ

(١) ظ : من قبل أن المشبه ينبغي . تحريف .

(٢) م : اثني عشر .

(٣) من ذلك : ساقطة من ط .

(٤) به : ساقطة من ظه .

(٥) ظ : ويحكي عن أبي علي . هو أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ينظر : وفيات الأعيان ٢ / ٨٢ .

(٦) ينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد : ١ / ٥٤٧ و ٥٥٢) وفيه تأكيد هذه الكاية .

(٧) هو محمد بن الواحد بن أبي هاشم (ت ٣٤٥هـ) ينظر : بغية الوعاة ١ / ١٦٤ .

(٨) رجز قائله عمرو بن لجأ التيمي ورد في شرح المفصل ٦ / ٨٨ والمقرب ١ / ١٥٦ وارتشاف
الضرب ٣ / ٢٢٤ ، الكوم : الناقة العظيمة ، ووادقة : سمينة .

(٩) قولك : ليس في م .

(١٠) الإيضاح (ضمن المقتصد : ١ / ٥٤٢) .

(١١) ظ : ولو جررته مع اضافته أيضاً .

(١٢) الكتاب ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ .

الانفصال . فنقول : مررت برجل حسن وجهه ، وعلى هذا أنشد سيبويه (١) :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَجَ الرَّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرَّخَامِي قَدْ عَفَا طَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

فموضع الشاهد أنه وصف قوله (جَارَتَا صَفَا) بقوله (كُمَيْتَا الْأَعَالِي) ثم وصفه بقوله (جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا). وقد أضاف الجونتين الى المصطلى المضاف الى ضمير الجاريتين، فصار كقولك : مررت برجل حسن وجهه ، ولا دليل ظاهر لمن جعل المضمير راجعاً الى (٢) الأعالي من حيث هو مثنى عنده في المعنى، لأن [٧٦ظ] الأعالي في الظاهر جمع ، والجونتان في الظاهر تشبة ، فعود التشبة على التشبة أولى من عودها على الجمع ، فمن خطأ سيبويه ، فهو المخطيء، وكذلك شهادة مَنْ شهد لِمَنْ خَطَّاهُ ، لأنه لو كان ما كان لم يخرج الى أنها (٣) غير إضافة منفصلة، وإذا كان أبو القاسم قد أجاز (٤) : مررت برجل حسن الوجه ، وقد قال إن الألف واللام عوض من تعريف الوجه بالإضافة (٥) . فكذا يجوز هذا .

فهذه ثلاثة أوجه في إعراب (الوجه) إذا كان مضافاً الى ضمير الموصوف . فإن لم يكن مضافاً الى ضمير الموصوف (٦) ، ولكنه مفرد بألف ولام ، فإنه يجوز أيضاً فيه ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجر ، فنقول : مررت برجل حسن الوجه ، وبرجل حسن الوجه ، وبرجل حسن الوجه .

وأقوى هذه الثلاثة ، الإضافة ، لأنه الظاهر الذي (٧) لا يحتاج معه الى تكلف إضمار

(١) البيتان مطلع قصيدة للشماخ في ديوانه ٣٠٧ ومن شواهد الكتاب ١ / ١٠٢ وشرح المفصل ٦ / ٨٦ والرخامي : الدر ، والصفاء : الجبل ، وجاراتاه : صخرتان تجعلان تحت القنر ، والكميت : الشديد الحررة ، والجون : الأسود .

(٢) م : على .

(٣) الجملة من (لأنه) الى (أنها) بدلها في ظ : لو كان الى أنها .

(٤) ظ : جاز . ينظر : الجمل ٩٤ .

(٥) بالاضافة : ساقطة من م .

(٦) الى ضمير الموصوف : ساقطة من ظ .

(٧) ظ : التي .

ولا تشبيه، ولأنه أخف، وليس كذلك النصب، لأن النصب محمول على التشبيه بالمفعول، وليس (١) بمفعول في (٢) الحقيقة، لأن الحسن لا يتعدى. والرفع أيضاً فيه تكلف، وهو إما (٢) أن يكون محمولاً على البذل من المضمر في (حسن) بَدَلَ البعض من الكل، ومثله في كتاب الله سبحانه: (جَنَّتِ عَدْنٍ مَفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ) (٤). فـ (الأبواب) عند أبي علي وأصحابه مرفوع على البذل من المضمر في (مفتحة) (٥)، لأن أبواب الجنان من الجنان فهي بعضها. وعند آخرين أن (الأبواب) فاعلة مرفوعة بمفتحة. ومن قال هذا، احتاج إلى أن يتكلف تقدير العائد فيقول: إن الألف واللام في (الأبواب) وفي (الوجه) من مآلتنا (٦) قد سَدَّتْ مَدَّ الْعَائِدِ إِلَى الْمَوْصُوفِ وَالْإِلَى صَاحِبِ الْحَالِ. وهذا لا يجوز عند البصريين (٧) بدليل اجتماعهم على امتناع: الذي قام الغلام زيداً.

وأصلح من هذا القول قول من قل (٨) التقدير: مفتحة لهم الأبواب منها، وقد حذف للعلم به، قال الله تعالى: (فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى، وَأَمَّا مَنْ [٧٦] خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَبَّهَى نَفْسَهُ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) (٩)، أي: المأوى له. وكذلك (١٠) ما بعده.

فيذه ثلاثة أوجه في إعراب (الوجه) إذا كان مفرداً معرفاً.
فإن كان مفرداً غير معرف، فإنه يجوز أيضاً ثلاثة أوجه: الجر والرفع والنصب (١١)، مثل: مررت برجل حسن وجه، لأنه قد علم أنه لا يعني من الوجوه إلا

(١) م : فليس .

(٢) ظ : على .

(٣) إمّا : ضابط استعمالها أن تكرر ، ولم يكررها المؤلف في ما سيأتي .

(٤) سورة ص : آية ٥٠ . وقبلها (هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب) .

(٥) ينظر : المقتصد ١ / ٥٤٤ .

(٦) وهي قولنا : مررت برجل حسن الوجه .

(٧) ينظر : الاصول ١ / ١٥٦ .

(٨) ورد في المقتصد ١ / ٥٤٤ .

(٩) النازعات : آية ٢٧ - ٤١ .

(١٠) ظ : أي كذلك ، و(المأوى له) ساقطة .

(١١) ظ : الجر والنصب والرفع .

وجه المذكور^(١) ، وبرجل حسن وجهاً، ونصبه على التمييز، أو التشبيه^(٢) بالمفعول به ، والتمييز أولى ، وبرجل حسن وجه ، وهو^(٣) أضعفها ، لأنه ليس فيه عائد ، ولا ما يستد مسد العائد، وجوازه على البديل من المضمر في (حسن) ، لأن النكرة قد تبدل من المعرفة. فهذه ثلاثة أوجه تكون مع ما قد تقدم تسعة .

فإن عرفت الموصوف والصفة في نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه ، جاز في هذا كل ما ذكر إلا وجهين، وهما : تعريف الأول وتكرير الثاني وإضافته ، مثل : مررت بالرجل الحسن وجه ، لأن الاسم لا يكون معرفاً^(٤) بالكلية، منكرأ بالكلية لأن الألف واللام لما دخلتا أذنتا^(٥) بتعريفه، ولما أضعفته الى نكرة صرّت كذلك سألت للاسم تعريفه . وإن كان في نيّة الانفصال مع أنه مضاف لجميع أبواب العربية .

والوجه الآخر الذي لا يجوز : مررت بالرجل الحسن وجه ، لأنه لا يضاف في هذا الباب ما فيه الألف واللام، الى ما ليس فيه^(٦) ألف ولام ، فصار جملة ما في المسألة ستة عشر وجهاً وكل موضع رفعت الوجه فيه^(٧) بالصفة، فليس في الصفة ضمير ، لأنها قد رفعت ظاهراً ، فلو شئت وجمعت على هذا^(٨) ، لا فردت الصفة ، وكل موضع نصبت الوجه أو جررت ، ففي الصفة ضمير يظهر دليلاً في التشبيه والجمع ، ومع المؤنث ، وبالله التوفيق^(٩) .

(١) ظ : المذكورة .

(٢) ظ : أو على التشبيه .

(٣) ظ : هو . من دون واو .

(٤) م : متعرفاً .

(٥) ظ : لما دخلت أذنت .

(٦) ظ : إلا الى ما فيه .

(٧) ظ : فيه الوجه .

(٨) على هذا : ساقطة من م .

(٩) وبالله التوفيق : ليس في م .

بَابُ التَّعَجُّبِ (١)

[٧٧ظ] التعجب ما خفي سببه وخرج عن نظائره ، لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فالشيء الذي حسن زيدا خاف ، لا يعرف المتعجب حقيقته (٢) .

ومن هاهنا لم يقع التعجب من القديم سبحانه ، لأنه تعالى عالم بما كان وما يكون ، وبكل شيء ، فليس يخفى عنه شيء ، فإن قيل فما تصنع بقراءة حمزة والكسائي : (بل عجب ويسخرون) (٣) بضم التاء .

قيل ولا يصح رد هذا (٤) الى الله تعالى ، بل هو على تقدير وحذف ، التقدير : قد تنزل هؤلاء (٥) الكفار يامحمد (٦) منزلة من يقال له (٧) بل عجب ويسخرون ، فالتاء للنبي صلى الله عليه وسلم (٨) ، ويدل على صحة (٩) ذلك قوله تعالى من قبل : (فاستفتهم أهم أشد خلقا أم من خلقنا إنا خلقناهم من طين لازب بل عجب ويسخرون) (١٠) .

(١) انجمل ٩٩ .

(٢) كذلك الجزاء : إذا قلت : ما تصنع أصنع ، لأنك أبيته ، ولم تقصد الى شيء واحد بعينه . فالمعنى من الابهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التعجب ، لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فقد أبيته ذلك فيه ، ولم تخصص . المقضب ١٧٣/٤ .

(٣) الصافات : آية ١٢ ، جاء في السبعة ٥٤٧ : (واختلفوا في ضم التاء وفتحها من قوله تعالى (بل عجب) فقرأ حمزة والكسائي (بل عجب) بضم التاء ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عمرو وعاصم وابن عامر (بل عجب) بفتح التاء) . وجاء في البيان ٢/٢٠٢ : (قرئ (عجب) بفتح التاء وضمها ، فمن قرأ بالفتح كانت التاء (تاء) المخاطب . ومن قرأ بالضم ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون إخبارا عن الله عن نفسه من إنكار الكفار البعث ، مع بيان القدرة على الابتداء ، حتى بلغ هذا الإنكار منزلة يقال فيه عجب ! .

والثاني : أن يكون تقديره ، قل عجب . لأن قبله (فاستفتهم) أي ، في أمر البعث ، فإن لم يجيبوا بالحق ، فقد عجب من إنكارهم هذا . وحذف القول كثير في كلامهم .

(٤) م : قيل لأنه ورد هذا الى القديم .

(٥) م : والتقدير قد تنزل هؤلاء .

(٦) يامحمد : ليس في ظ .

(٧) م : لهم .

(٨) وسلم : ليس في م .

(٩) صحة : ساقطة من ظ .

(١٠) الصافات : آية ١١ و ١٢ .

فإذا ثبتَ هذا فتتعجب أربعة ألفاظ، وهي : ما أَفَعَلَهُ ، وَفَعَلَ بِهِ ، وهو أَفَعَلَ مِنْهُ ، وهو أَفَعَلِيهَا ، من نحو : ما أَحْسَنَ زيدا ، وأَحْسَنَ بزيدي ، وهو أَحْسَنَ مِنْ زَيْدٍ^(١) ، وهو أَحْسَنَ الْعَمَرِينَ .

والأصل من^(٢) هذه الأربعة ، اللفظ الأول ، والثلاثة الأخر محمولة عليه ، ما جاز فيه ، جاز فيها ، وما امتنع منه ، امتنع منها ، وإنما كان هو الأصل من قِبَلِ أَنَّهُ اللفظ الذي يختص بتعجب ، ولا يصلح لغيره ، ألا ترى أنه إذا أريد النفي ، أو الاستفهام ، كان له إعراب آخر . ومن هاهنا لم يعتد بالالفاظ المضمنة معنى التعجب ، من نحو : أي إنسان زيدا ، ولله درة من فارس ، لأن هذا النوع لا ينحصر ، وإنما هو بحسب التضمنين ، وما تقتضيه دلالة التحل .

فإذا ثبتَ هذا فينبغي أن نشاغل بشرح (ما أَفَعَلَهُ) ليكونَ ما بقي مقبلا ومحمولا عليه ، إلا في مواضع نذكرها إن شاء الله .

قال الشيخ^(٣) : أمّا قولهم : ما أَحْسَنَ زيدا^(٤) ، وشبهه . ففي (ما) قولان وفي (أفعل)^(٥) قولان .

أما (ما) فهي عند سيويه وأكثر النحويين اسم تام لا يحتاج إلى صلة تقدر به (شيء)^(٦) .

(١) ض : عمرو .

(٢) من : ساقطة من د .

(٣) قال الشيخ : ليت في م .

(٤) م : فلانا .

(٥) م : الفعل .

(٦) جاء في الكتاب ١ / ٣٧ : (وذلك قولك ما أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك شيء أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ . ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يُتكلَّم به) . والنحويون يحلون (ما أَفَعَلَ) هذا إلى أصول متعددة :

أولها : أنها معرفة ، فهي اسم موصول مبتدأ ، والجملة التي بعدها لا محل لها من الإعراب صلة ، والخبر محذوف تقدير الجملة : الذي أَحْسَنَ زيدا شيء عظيم .

والثاني : أنها نكرة ناقصة مبتدأ . والجملة التي بعدها في محل رفع صفة لها ، والخبر محذوف تقديرها : شيء أَحْسَنَ زيدا عظيم .

والثالث : أنها اسم استفهام مبتدأ ، والجملة بعدها في محل رفع خبر ، وقد خرج الاستفهام عن أصل التعجب . (ينظر : المقضب ٤ / ١٧٣ ، وشرح المفصل ١ / ١٤٧) .

وهي عند أبي الحسن الأخفش وطائفة من [٧٧و] الكوفيين اسم ناقص بمعنى (الذي) وما بعده من الفعل، وما اتصل به صلة له^(١) واحتجوا بأنهم لم يجدوا (ما) إذا كانت غير استفهام، وغير شرط^(٢)، إلا موصولة، أو موصوفة، فجعلوها في التعجب موصولة^(٣).

وهذا الاستدلال ينتقض بـ (ما) الواقعة بعد نعم، من قوله تعالى^(٤) : (إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)^(٥)، أي : نعم^(٦) شيئاً ابدأوها. ويقولون : إني مما أن أفعل، تقديره :

== أما (أفعل) فالصحيح أنه فعل، لأن نون الوقاية تلزمه مع (باء) المتكدة، من نحو : ما أحوجني إلى المعروف، وقد أشار إليه الشارح. والمشهور عند النحاة البصريين أنها فعل مدح جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوباً هو فاعله وأصل الكلام (أحسن زيد) أي، صار ذا حسن، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الانشاء. ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا اسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزادوا الباء ليكون على صورة الفعلة، نحو : امرؤ بزيد، ثم التزموا ذلك " هــ شرح ابن عقيل ١٤٨/٢.

٣

(١) ينظر : الأصول ١ / ١٢٤ والانصاف ١ / ١٤٨ م ١٦ وشرح المفصل ١ / ١٤٧.

(٢) زيد بعدها في م : لم تكن.

(٣) ظ : موصولة.

(٤) م : من نحو قوله سبحانه.

(٥) البقرة : آية ٢٧١ . وتتمتها : (وَأِنْ تَخْضَعُوا وَتُؤْتُوا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ). وجاء في البيان لأبي البركات الأنباري : (و (ما) في موضع نصب على التمييز، وفي (نعم) ضمير مرفوع، والتقدير، نعم الشيء شيئاً ابدأوها، وابدأوها هو المقصود بالمدح، وهو مرفوع، لأنه مبتدأ وما قبله خبر، ثم حذف (ابداء)، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه فصار الضمير المتصل ضميراً مرفوعاً منفصلاً، مرفوعاً بالابتداء لقيامه مقام المبتدأ. وزعم الأخفش أن (ما) بمعنى الذي، وجعل (هي) خبر مبتدأ محذوف في صلة الذي، ويكون التقدير : فَنِعَمَ الذي هو هي، ويكون المقصود بالمدح محذوفاً وهو ابداء الصدقات، فكأنه قال : إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعَمَ الذي هو هي ابدأوها ...).

(٦) م : فنعيم.

إني من الأمر فعلي ، ف (ما) في هذين الموضعين اسمٌ غيرٌ موصول ، ولا موصوف ، ومع ذلك فليس باستفهام ولا شرط .

والدليل على صحة ما ذكره سيبويه وأصحابه ، أمران : المعنى واللفظ .

أما المعنى فيؤيد أن التعجب خفي السبب . والصلة موضحة للموصول ، فلو وصل ما أصله الإيهام بما أصله الإيضاح ، لكان تناقضاً في المعنى .

وأما اللفظ ، فلأن معك جملة من مبتدأ وخبر قد تم الكلام بها^(١) من غير حذف . وليس كذلك على مذهب الأخفش ، لأن الكلام مبتدأ وخبره محذوف ، فسيبويه متمك^(٢) بالحقبة من غير مجاز ، وكذلك مذهب صاحب الكتاب أبي القاسم ، وقد فسره^(٣) .

وأما (أفعل) فمذهب البصريين أنه فعل ، ومذهب طائفة من الكوفيين أنه اسم^(٤) ، واحتجوا لمذهب جواز تصغيره وتصحيح معناه^(٥) وعدم تصرفه .

وهذا كله لا دليل فيه ، لأن هذا الفعل^(٦) لما سلب التصرف لمعنى أخص به ، أشبه بالأسماء ، فجاء^(٧) بحكم أشبه أن يكون فيه بعض ما في الأسماء ، ولم يخرج ذلك إلى أن يكون اسماً بتجمة . كما أن الأسماء التي لا تتصرف لشبهاً بالأفعال ، لم يخرجها ذلك إلى كونها أفعالاً .

والدليل على صحة مذهب البصريين ، وأنه فعلٌ نصبه للمفعول ، و(أفعل) الذي هو

(١) ظ : وقد تم بهذا الكلام .

(٢) ظ : متمك .

(٣) الجمل ٩٩ .

(٤) ينظر : الأصول ١ / ١٢٥ ، والانصاف ١ / ١٢٦ م ١٥ .

(٥) هامش م : (نحو ما أسير زيداً ، وما أصومه) .

(٦) م : لا دليل مما فيه لأن الفعل .

(٧) زيد بعدها في م : أن يكون .

اسم. لا ينصب المفعول به. وَأَنَّكَ إِذَا أُرِدْتَ الْفِعْلَ إِلَى نَفْسِكَ الْحَقِيقِ نَوْنًا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ ^(١) فِي الْاسْمِ ، فَهَذِهِ خَوَاصُ [٧٨ ظ] الْفِعْلِ ^(٢) وَدَلَالَتُهُ .

فَأَمَّا ^(٣) الْفَاعِلُ ، فَلَا خِلَافَ فِي ^(٤) أَنَّهُ مُضْمَرٌ فِي (أَحْسَنَ) يَرْجِعُ عَلَى (مَا) بِحَقِّ الْخَبَرِ ، وَيَرْتَفِعُ بِ (أَحْسَنَ) بِحَقِّ الْفَاعِلِ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ هَذَا الْمُضْمَرَ لَا يَظْهَرُ قَطُّ فِي وَاحِدٍ ، وَلَا تَثْنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ ، لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ . فَكَمَا أُضْمِرَ الشَّيْءُ وَسُيِّرَ كَانَ أَفْخَمَ لَهُ ^(٥) ، وَأَزِيدَ فِي مَعْنَاهُ . وَلِأَنَّهُ رَاجِعٌ عَلَى مَبْهَمٍ لَفْظُهُ لَفْظُ الْمَفْرُودِ ، وَلِذَلِكَ ^(٦) لَا يَجُوزُ تَأْنِيثُ فِعْلِهِ .

وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى ذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، وَلَا أَنْ يُبَدَلَ مِنْهُ ، وَلَا أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ .

وَاخْتَلَفَ فِي تَأْكِيدِهِ ، فَأَجْمَعُوا عَلَى ^(٧) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ مِنْ نَحْوِ: مَا أَحْسَنَ نَفْسُهُ زَيْدًا ، وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ ، مِنْ نَحْوِ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا نَفْسَهُ ، فَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِ وَعَلَيْهِ الْمَعْمُولُ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، وَمَذْهَبُ قَوْمٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِجَازَةُ ذَلِكَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ بِكَوْنِهِ تَأْكِيدًا لِلْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ ^(٨) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ تَأْكِيدُ ذَلِكَ الْمُضْمَرِ ، لِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا هُوَ لِمَا عُرِفَتْ حَقِيقَتُهُ وَتَبَيَّنَتْ مَعْرِفَتُهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ هَذَا الْمُضْمَرُ ، لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ ^(٩) رَاجِعٌ عَلَى مَبْهَمٍ ، وَالْغَرَضُ بِهِ ^(١٠) غَيْرُ ذَلِكَ .

(١) م : وذلك لا يكون .

(٢) م : الأفعال .

(٣) م : وأما .

(٤) م : ساقطة من م .

(٥) م : ساقطة من م .

(٦) م : وكذلك .

(٧) م : ساقطة من م .

(٨) تنظر هذه الآراء في الأصول ١ / ١٢٦ .

(٩) مبهمة : ساقطة من ظ .

(١٠) م : بالتأكيد .

فإن قيل ، وَلِمَ استعملت (ما) مكان (شيء) ، الذي هو أنكر النكرات ؟ قيل (١) :
 إنَّ (ما) أشدُّ إبهاماً من (شيء) بدليل أنَّها لا تُشَيَّ ولا تُجمَع . ولا تصغُر . وذلك كله جائز
 في (شيء) . وإذا جاز ذلك فيه (٢) تخصص وكان دون ما ذكرناه (٣) في الإبهام ، وإنَّما
 تقدَّر (ما) بشيء لتبيين الإعراب وهو تقدير لا يجوز استعماله في باب التعجب ، لأنَّ
 إظهاره يُزيل معنى التعجب .

فإن قيل : فإذا كان في (٤) النية دون اللفظ ، فكيف يصح حمل قولهم : (ما أعظم
 الله) على ذلك ؟ .

قيل أولاً هذا على (٥) ظاهره فيه حذف مضاف ، كأنَّك قلت : ما أعظم قدرة الله
 وعلمه ، وهو في تقديره (٦) محمول على ما يصح في المعنى ، فإذا قلت : شيء أعظم الله ،
 فكأنَّك قلت : شيء [٧٨] نبهني على عظمة الله (٧) وذكر نيه ، ولا يجوز حمله على ما
 ذكر بعضهم من قولهم : عظم الله (٨) في عيني ، إلا أن يريد عظم القدرة على ما تقدَّم .

وفيه (٩) تقدير آخر ، أن يكون المعنى : أن عبادة عظموه بالشاء عليه والتحميد ،
 وكل (١٠) هذه معانٍ يصحُّ عليها اللفظ ، فإذا (١١) ثبت هذا ، فجملة الأمر أن (ما أفعله)
 يجري مجرى المثل ، فلا تتغير صيغة (ما أفعل) في تشية ، ولا جمع (١٢) ولا تذكير ،

(١) م : قلت .

(٢) م : فيه ذلك .

(٣) م : ما ذكرناه .

(٤) في : ساقطة من ظ .

(٥) م : في .

(٦) م : تقدير .

(٧) عظمة : ساقطة من ظ : وينظر الانصاف ١ / ١٤٧ مسألة ١٥ .

(٨) الله : ساقطة من ظ .

(٩) ظ : فيه . من دون واو .

(١٠) م : بالشاء والحمد فكل .

(١١) ظ : فإن .

(١٢) ظ : او .

ولا تانيث ، فلا يجوز ^(١) (لأنَّ يتقدَّم معمول ^(٢) التعجب على (ما) ، ولا على الفعل ، ظرفاً كان أو اسماً لما ذكرناه .

ولا يحسن حذف معموله ، لأنه في الأصل فاعلٌ ، وفي حذفه البأس ، إلا أن يدلَّ عليه دليل من باب إعمال الفعلين ، وغيره . فإنه يجوز حذفه من نحو : ما أحسن ، وأجمل زيداً ، على إعمال الثاني ، يريد : ما أحسن زيداً ، وأجمل زيداً ^(٣) ، ولو أعملت الأول لقلت : ما أحسن وأجمله زيداً ^(٤) ، وإنما جاز أن يفصل بين الأول وبين ^(٥) معموله بالجملة المعطوفة ، لأنَّ الجملتين من ^(٦) باب إعمال الفعلين ، كالجملة الواحدة ، وعلى كلِّ حال ، فالأحسن إعمال الثاني ، لأنه أقيس وأشبه في النظائر ، وأقل في الإتيان ، فهذا حكم المفعول .

فأما الفعل ، فله أحكام كثيرة ، منها أنه لا يكون منقولاً ، إلا من فعلٍ غير متعدي ثمَّ عُدِّي بالهمزة إلى مفعول ، من نحو : ما أظرف أباك ! وأكرم أخاك ! وهما منقولان من ظرف وكرم ، لأنَّ المتعجب منه فاعلٌ في الأصل ، فوجب أن يكون فعله شير متعدي .

فإن قيل : فنحن نقول : ما أضرب زيداً لعمرٍ ، فنجد فعله متعدياً في الأصل ، قيل هذا لا بد أن ينقل إلى وزن (فعل) قبل أن ينقل إلى وزن (افعل) ^(٧) والدليل على صحة ذلك مجيئهم باللام ، من قولهم ^(٨) : ما أضرب زيداً لعمرٍ ، ولو كان باقياً على تعديهِ ، لقلت : ما أضرب زيداً عمراً ، لأنه في نفسه يتعدى إلى واحدٍ ، والهمزة قد عدته إلى آخر . ومنها أن فعل التعجب [٧٩ ظ] لا يكون منقولاً إلا من فعل ثلاثي ، من نحو :

(١) ظ : ولا يجوز .

(٢) م : مفعول . وكذا ما بعده .

(٣) من (على إعمال) إلى (زيداً) : ساقطة من ظ .

(٤) ظ : زيد .

(٥) وبين : ساقطة من ظ .

(٦) م : في .

(٧) ظ : الدليل . من دون واو .

(٨) م : في .

ظُرْفَ وَشُرْفَ، وَسَمِعَ وَعِلِمَ وَدَخَلَ وَخَرَجَ، وَلَا يَكُونُ مِنْ رَبَاعِيٍّ، حُرُوفُهُ أَصُولٌ، مِنْ نَحْوِ: دَخَرَجَ وَسَرَّهَفَ، لِأَنَّ صَيِّغَةَ (أَفْعَلَ) مِنْ هَذَا هَذِمٌ لَهُ لِابْنَاءِ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الرَّبَاعِي رَبَاعِيًّا^(١) بِزَوَائِدَ، فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، مِنْ نَحْوِ: أَكْرَمَ وَأَعْطَى، وَأَجْمَلَ وَنَحْوَهُ. مِنْهُمْ مَنْ يَجِيزُ التَّعَجُّبَ بِهِ، فَيُحَذِّفُ هَمْزَتَهُ الَّتِي كَانَتْ فِيهِ، وَيَجْعَلُ عَوْضًا هَمْزَةَ التَّعَجُّبِ، وَحِجَّتَهُ فِي ذَلِكَ مَا سَمِعَ عَنْ^(٢) الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا أَسِيرَ فُلَانًا، وَمَا أَسَنَّهُ، وَهَذَانِ مِنْ (أَفْعَلَ).

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجِيزُ ذَلِكَ، قِيَاسًا عَلَى الرَّبَاعِيِّ الَّذِي حُرُوفُهُ أَصُولٌ، وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَإِنَّهُ يَتَأَوَّلُ وَيُخَرِّجُ لَهُ وَجْهٌ، كَمَا قَالُوا: مَا أُعْطَاهُ لِلدِّرَاهِمِ^(٣)، جَعَلُوهُ مِنْ عَطَا يَعْطُو، إِذَا تَتَاوَلَ.

وَمِنْهُمْ قَوْلُهُمْ: مَا أَفْقَرُهُ!، فَهَذَا مِنْ فِعْلٍ مُقَدَّرٍ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ، لَكِنْ لَمَّا قَالُوا (فَقِيرٌ) وَفَعِيلٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فِعْلٍ صَارَ ذَلِكَ الْفِعْلُ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ. وَمِنْهُ حِكَايَةُ الْكِتَابِ - أَعْنِي كِتَابَ سَيَبَوِيهِ - مَا أَبْغَضَنِي لَهُ^(٤). وَهُوَ مِنْ أَبْغَضَ يُبْغِضُ، وَوَجْهُهُ أَنْ يَقْدَرُ أَنَّهُ^(٥) فِعْلٌ ثَلَاثِي، كَأَنَّكَ^(٦) قُلْتَ: بَغِضَ.

وَمَا هُنَا نَكْتَةٌ حَسَنَةٌ أَذْكَرُهَا^(٧)، وَهِيَ: مَا أَبْغَضَنِي لَهُ، وَمَا أَبْغَضَنِي إِلَيْهِ، وَمَا أَمَقَّتَنِي لَهُ، وَمَا أَمَقَّتَنِي إِلَيْهِ، وَمَا أَحْبَبَنِي لَهُ، وَمَا أَحْبَبَنِي إِلَيْهِ، فَكُلُّ مَا كَانَ بِاللَّامِ، فَيَبُو لِلْفَاعِلِ، وَمَا كَانَ بِالِیِّ فَيَبُو لِلْمَفْعُولِ.

فَإِذَا قُلْتَ: مَا أَبْغَضَنِي لَهُ: فَأَنْتَ الْبُغِضُ الْكَارِهُ، وَإِذَا قُلْتَ^(٨): مَا أَبْغَضَنِي إِلَيْهِ، فَأَنْتَ الْمُبْغِضُ الْمَكْرُوهُ. وَلَمْ أَعْلَمْ أَنَّ^(٩) أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا شَرَحَ هَذَا وَبَيَّنَ الْعِلَّةَ^(١٠) الَّتِي

(١) رَبَاعِيًّا: ساقطة من ظ.

(٢) ظ: من.

(٣) ظ: الدراهم.

(٤) الكتاب ٢ / ٢٥٠ (باب ما لا يجوز فيه ما افعله).

(٥) م: له.

(٦) ثلاثي كأنك: ساقطة من ظ.

(٧) م: ذكرها.

(٨) م: فإذا.

(٩) أن: ساقطة من م.

(١٠) ظ: العلة فيه.

لأجلها اختصت اللام بالفعل (الى) بالمفعول .

والقول عندي ، وبالله التوفيق ، أن اللام ، لما كانت في باب الاستخبار والإخبار تختص بالفاعل في المعنى ، من نحو قولك : (لَمَنْ هذا [٧٩و] الفعل^(١)) ؟ فنقول مجيباً : هو فلان ، فتأتي باللام ، وليس كذلك (الى) لأنها تدخل في باب الاستخبار ، والإخبار أيضاً بمعنى المفعول ، فنقول^(٢) : الى مَنْ يَصِلُ هذا الفعل ؟ ، فنقول : الى فلان .

فإن قيل : ولم كانت اللام في أصلها للفاعل ، و (الى) في أصلها للمفعول ؟ . قيل : لأن^(٣) اللام معناها في الأصل الملك والاستحقاق ، والملك والاستحقاق هو للفاعلين الذين استحقوا أن يملكوا الأشياء ، و(الى) معناها في أصلها انتهاء الغاية ، والغاية منتهى لفعلك ، ومفعولة له . فلذلك اختصت بما ذكرناه^(٤) .

ومن هذا الباب ، ما يستغنى فيه بالشئ عن الشئ ، وإن كان جائزاً في الأصل . من ذلك أن سيبويه لم يجز التعجب من قُلْتُ مِنَ الْقَائِلَةِ^(٥) ، لأنهم استغنوا عنه ، بقولهم : ما أنوم^(٦) ، ولأنهم قد قالوا في الجمع : أَقَلْتُ الرَّجُلَ ، وَقَلَّتْ لَغَنَانِ^(٧) ، فلو قيل : ما أَقَلَّه ، لالتبس^(٨) بإحدى اللغتين .

ومن الاستغناء ، أنهم لا يقولون : ما أجوبه ، استغنوا عنه ، بقولهم : ما أجود جوابه . وهذه المسألة مشكلة من كلام سيبويه^(٩) ، لأن العلة المانعة منه^(١٠) كونه من فعل رباعي ، فكيف يقال في هذا أنهم استغنوا عنه بكذا وكذا ؟ ! .

(١) قولك لمن : مكررة في ظ .

(٢) م : لمعنى الفعل تقول .

(٣) م : أن .

(٤) ظ : ومفعوله فلذلك اختصت ما ذكرناه .

(٥) ينظر : العين ٥ / ٢١٥ .

(٦) الكتاب ٢ / ٢٥١ : (باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله) .

(٧) ينظر : العين ٥ / ٢١٥ .

(٨) ظ : لا لبس .

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٥١ .

(١٠) منه : ساقطة من م .

والعذر لسببويه ، أنه يمكن أن يكون من القوم الذين يجيزون التعجب بالفعل
الرباعي ، بزيادة ، وقد قيل : إنه مذهب له (١) .

ومن أحكام هذا الباب ، أنه لا يجوز التعجب بأفعال الألوان والخلق كما ذكر (٢) .
أما الألوان فمثل : ما أحمره ، إن أردت الحمرة ، لم يجز ، وإن أردت الحمارية
والبلادة جاز ، وقد قالوا : حمر الفرس ، يحمر حمراً ، إذا تغيرت رائحته فيه ، وهو
السَّقُّ (٣) ، ومثله : ما أبيض هذا الطائر . إن أردت بياض اللون لم يجز ، وإن أردت
معنى البيض جاز . لقولهم : باض يبيض ، ومثله : ما أصفره ، إن أردت [٨٠ ظ]
صفرة اللون ، لم يجز ، وإن أردت معنى الصفرة ، وهو الخالي ، جاز ، من قولهم : صفر
يصفّر صفراً (٤) ، إذا خلا (٥) ، كقول الشاعر (٦) :

وأفلقن علباء جريضاً ولو أدركته صفر الوطاب (٧)

ومثله : ما أسوده من السواد والسود ، ومثله : ما أسمره ، من السمر (٨) والسمر
والسمر ، وإنما لا تجوز (٩) هذه كلها في الألوان ، لأن أفعالها زائدة على الثلاثة ، وهي
لازمة غير منتقلة .

وأما الخلق الثابتة كاليد والرجل والرأس والوجه والجبية ، فلا يجوز : ما أيداه ،
وأنت تريد كبر اليد التي هي الجارحة ، فإن أردت به النعمة ، جاز ، وكذلك : ما أرجله ،
إن أردت كبر الرجل ، لم يجز ، وإن أردت معنى الرجلية ، جاز ، لقولهم : رجل (١٠) بين

(١) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٦٢ .

(٢) الجمل ١٠١ .

(٣) والسق للحيوان كالتخم للانسان . ينظر : الصحاح ٢ / ٦٢٨ .

(٤) صفرا : ساقطة من ظ . ينظر : الصحاح ٢ / ٧١٥ .

(٥) إذا خلا : ساقطة من م .

(٦) هو امرؤ القيس . ديوانه ٤٢١ . واللسان (وطب) والخزانة ٩ / ٥٦٠ .

(٧) الوطاب : جمع وطب وهو سقاء اللبن ، والعلباء : رجل ، والجريض : الذي قارب الموت .

(٨) السمر : في اللون ، والسمر : نوع من الشجر ، والسمر : واحداً سامراً بالليل : ينظر : الفرق
بين الحروف الخمسة للبطلبيوسي ٨٥٢ .

(٩) م : فلا تجوز وإنما .

(١٠) ظ : رجلة .

الرَّجُلَةَ ، وَرَجُلٌ رَجِيلٌ ، إِذَا كَانَ قَوِيًّا عَلَى الْمَشْيِ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَرَأَسَهُ ، إِنْ أَرَدْتَ مَعْنَى الرِّيَاسَةِ ، جَازَ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَوَّجَهُهُ ، إِنْ أَرَدْتَ مَعْنَى الْوَجَاهَةِ ، جَازَ ^(١) ، لِقَوْلِهِمْ : وَجَّهَ فَهُوَ ^(٢) وَجِيهٌ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَجْبَهَهُ ، إِنْ أَرَدْتَ مَعْنَى الْجَبِّهِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جَبَّهَ يَجْبُهُ ، وَلَوْ أَرَدْتَ فِي هَذَا كُلَّهُ مَعْنَى الْجَارِحَةِ ، لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّهَا أَشْيَاءٌ لَيْسَتْ لَهَا أَفْعَالٌ مُتَصَرِّفَةٌ .

وَأَمَّا الْعُيُوبُ الظَّاهِرَةُ كَالْعُورِ ، وَالْحُولِ ، وَالْعَمَى ، فَلَا يَجُوزُ مَا أَعْرَجَ زَيْدًا ، فَإِنْ أَرَدْتَ عَرَجَ السَّالِمِ جَازَ ^(٣) . وَكَذَلِكَ مَا أَحْوَلَهُ ، إِنْ أَرَدْتَ التَّغْيِيرَ ^(٤) مِنْ حَالٍ يَحُولُ حَوْلًا ، جَازَ ، وَكَذَلِكَ : مَا أَعْمَاهُ ، إِنْ أَرَدْتَ عَمَى الْقَلْبِ ، جَازَ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) ^(٥) ، أَيْ : مَنْ كَانَ فِي دَارِ الدُّنْيَا أَعْمَى الْقَلْبِ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَطَاعَتِهِ ، فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَإِنَابَتِهِ .

فَإِذَا ثَبَتَ جَمِيعُ مَا ذَكَرَ ^(٦) وَاسْتَقَرَّ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي بَاقِي الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ ، مَا جَازَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَيَمْتَنِعُ مِنْهُ مَا امْتَنَعَ فِيهِ ^(٧) ، فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٨) :

جَارِيَةٌ فِي دَرَجِهَا الْفَضْفَاضِ أَيْبَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِيَّاضٍ ^(٩)

[٨٠و] وَبِقَوْلِ الْآخِرِ ^(١٠) :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَيْبَضُ مِنْ سِرْبِ أَلِ طَبَّاحٍ

فَمِنْ الْقَلَّةِ بَحِثْ مَا لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) مُتَعَلِّقَةً بِمَحذُوفٍ فِي

مَوْضِعِ الْحَالِ ، كَمَا قَالَ الْمُتَأَخِّرُ ^(١١) :

- (١) جَازَ : سَاقِطَةٌ مِنْ م .
- (٢) ظَ : وَهُوَ .
- (٣) مِنْ (وَأَمَّا) إِلَى (جَازَ) لَيْسَ فِي ظَ :
- (٤) مَ : التَّغْيِيرُ .
- (٥) الْإِسْرَاءُ : آيَةُ ٧٢ .
- (٦) مَ : مَا ذَكَرْنَاهُ .
- (٧) ظَ : (وَيَمْتَنِعُ فِيهِ) بَدَلًا مِنْ (وَيَمْتَنِعُ مِنْهُ مَا امْتَنَعَ فِيهِ) .
- (٨) رَجَزُ نَسَبٍ لِرُبَيْعَةٍ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ ١٧٦ ، وَالْأَصُولُ ١ / ٢٢٠ .
- (٩) ظَ : أَرَبَاضٍ . تَحْرِيفٌ .
- (١٠) هُوَ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ . دِيْوَانُهُ ١٧٣ ، وَالْجَمَلُ ١٠٢ ، وَالْإِنْصَافُ ١ / ١٤٩ .
- (١١) هُوَ الْمُتَنَبِّي . دِيْوَانُهُ ٤ / ١٩٥ بِشَرْحِ الْبَرْقُوقِيِّ ، وَشَرْحِ مُشْكَلِ أَيْبَاتِ الْمُتَنَبِّي لِابْنِ سَيِّدٍ ٥٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٨ / ٢٣٠ .

أَيْعَدُ بَعْدَتْ بَيَاضًا^(١) لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

أي : لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مَظْلَمًا ، وَلَوْ عُلِقْتَ (مِنْ) بِأَسْوَدٍ ، لَكَانَ مَرْدُودًا كَالأَوَّلِ .
فهذا وجه يمكن أن يخرج به البيت الأول عن الشذوذ ، والبيت الثاني أشكل ، والذي يمكن
أن يتأول له ، أنه استعمل (أَفْعَلَ) في موضع (مُفْعَل) كأنه قال : فَأَنْتَ مُبَيِّضُهُمْ .

فصل

قال^(٢) : (وَاعْلَمْ أَنَّ (كَانَ) تَدْخُلُ^(٣) فِي بَابِ التَّعْجِبِ ...)

هذا كما ذكرَ وجملَةُ الأمرِ ، أَنَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ يَخْتَصُّ بِأَشْيَاءَ لَا تَكُونُ فِي غَيْرِهِ ،
مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، وَمِنْهَا أَنَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ لَا يَجُوزُ تَأْكِيدُهُ بِالمَصْدَرِ ، لَا يَجُوزُ : مَا أَحْسَنَ
زَيْدًا إِحْسَانًا ، لِأَنَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ فِي نَفْسِهِ مَوْضُوعٌ لِلْمَبَالِغَةِ وَالْوَصْفِ الْعَامِ ، فَاسْتَغْنَى عَنْ
تَأْكِيدِهِ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ فِي فِعْلِ التَّعْجِبِ أَنْ يَعْمَلَ فِي الظَّرْفِ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَالِ ،
لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُبَيَّنَةٌ مَا قَبْلَهَا وَمَوْضُوحَةٌ^(٤) .

تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا ، وَمَا أَكْرَمَ أَبَاكَ يَوْمَ الْخَمِيْسِ ! ، وَمَا أَجْمَلَ خَالِدًا
عِنْدَكَ ! .

فَبِئْسَ قَدَمَتِ الظَّرْفَيْنِ عَلَى فِعْلِ التَّعْجِبِ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ بِاجْتِمَاعِ ، فَبِئْسَ قَدَمْتُهُمَا عَلَى
التَّعْجِبِ مِنْهُ ، كَانَ جَائِزًا ، وَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَى الْخِلَافِ ، وَالْأَقْسَرُ إِجَازَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ هَذَا
الْفِعْلُ بِأَضْعَفَ مِنْ (إِنَّ) الَّتِي يَجُوزُ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ عَلَى الْأَسْمِ فِيهَا ، وَلِأَنَّهُ قَدْ سُمِعَ مِنْ
الْعَرَبِ : مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا ، فَفَصَلَ بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَيْنَ مَفْعُولِ التَّعْجِبِ
[٨١ ظ] وَفِعْلِهِ ، وَالْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ التَّعْجِبِ لَا بِمَا بَعْدَ (أَنَّ) . وَالْحَالُ لَا يَحْسَنُ تَقْدِيمُهَا ،
مِنْ نَحْوِ : مَا أَحْسَنَ قَائِمًا زَيْدًا ، لِأَنَّ شَبِيهَا بِالْأَسْمَاءِ أَقْوَى مِنْ شَبِيهَا بِالظَّرُوفِ^(٥) ، فَلَمْ

(١) م : سَوَادًا . تَحْرِيفٌ .

(٢) قال : لَيْسَتْ فِي ظ .

(٣) م : قَدْ تَدْخُلُ . وَيَنْظُرُ : الْجُمْلَةُ ١٠٣ .

(٤) ظ : مُبَيَّنَةٌ وَمَوْضُوحَةٌ .

(٥) م : بِالظَّرْفِ .

يجز أن يتسع فيها كما اتسع في الظروف^(١)، مع أنها تلبس بأن التعجب منها .

ومما يختص به فعل التعجب ، زيادة (كان) معه ، دون غيرها من الأفعال ، نحو :
ما كان أحسن زيدا ! ، وكانتهم زادوها لتدل على أن هذا المعنى المتعجب منه كان فيما مضى فصارت^(٢) مع ذلك كالعوض مما منع فعل التعجب من التصرف ، واختصت (كان) بذلك ، لأنها أم الأفعال فلا ينفك^(٣) فعل من معناها ، فلذلك لا يجوز عند الأكثر :
ما أصبح أبردها ، وما أمسى أذفأها ، لأن هذين الفعلين لوقتین مخصوصین ، ومن جَوَزَ ذلك فلأن ظرفي الزمان يحصرانه ويعمّانه فتبنيهما بـ (كان) إلا أن (كان) في حال زيادتها لا اسم لها ، ولا خبر ، ولا فاعل عند أبي علي^(٤) . لأن الحكم بزيادتها يرفع عنها الفاعل ، وعند أبي سعيد ، أن لها فاعلاً يقدر بالمصدر^(٥) ، لأن إثبات الفعلية يوجب أن يكون لها فاعلاً .

وما هنا قول آخر اعتمد عليه صاحب الجمل ، وليس بشيء يعول عليه ، وذلك أنه جعل (كان) في قوله : ما كان أحسن زيدا^(٦) ، خبر (ما) وأسمها مضمراً فيها ، و(أحسن) خبر (كان) .

وهذا ساقط من وجود :

منها أنه جعل خبر (ما) في التعجب على غير وزن (أفعل) ، وهو لا يكون قط^(٧) إلا كذلك ، وجعل خبر (كان) فعلاً ماضياً ، وليس معه (قد) ملفوظاً بها ، ولا مقدرة ، وأثبت لـ (كان) اسماً وخبراً . وهذا مردود ، وإن كان قد قال به قوم . والمذهب الصحيح ما ذكرناه .

(١) م : بالظرف .

(٢) م : وصارت .

(٣) م : ولا .

(٤) ينظر : المسائل المشككة له ١١٣ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٢٩ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٩ .

(٦) زيد بعدها في م : جعل كان .

(٧) م : وهو قط لا يكون .

(١) ولو قلت : ما أكون أحسن زيدا ، لكان ممتعا بإجماع ، لأنَّ مفعول التعجب لا يكون إلا اسما ، ولو قلت : ما أكون زيدا قائما ، لجاز (٢) عند الفراء ، ولم يجز عند أكثر [٨١ظ] النحويين ، وهو الصحيح ، لأنَّ (كان) إنما هي موضوعة للزمان مجردة من معنى الحدث. ولا فائدة في التعجب بها ، فلذلك امتنع (أفعل) معها (٣).

فإن قلت : ما كان أحسن ما كان زيدا (٤) ، كانت (كان) الأولى على ما فسرناه من الوجود الثلاثة ، وكانت (كان) الثانية تامة مع (ما) في تأويل المصدر ، والتقدير : ما كان أحسن كون زيدا (٥).

وجاز التعجب من الكون ، وهو في الحقيقة لزيد ، لأنَّ كونه ملتبس به كما (٦) قال الشاعر (٧) :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ

لأنَّ صَدْرَ الْقَنَاءِ ملتبس بالقناء ، فلذلك الحق التاء ، كما الحقها الآخر في قوله (٨) :

مَثْنٍ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَيْتِ أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

لأنَّ مرَّها متشبث بالرياح ، فعلى هذا أجاز النحويون : ما أحسن ما كانت هند ، وأجملها ، وأجملها ، ولو نصبت (زيدا) في المسألة ، لم يجز ، فإن جعلت مكانه اسما لما لا يعقل ، مثل : ما أحسن ما كان ثوبك ، أو جعلت مكان (ما) (مَن) نصبت ، وقلت : ما أحسن مَن كان زيدا ! ، ولا يجوز الرفع مع (مَن) ، لأنها لا تكون مصدرية ، لأنها في

(١) م : فلو .

(٢) م : لجازت . ينظر معاني القرآن له ١ / ٩٢ .

(٣) م : منها .

(٤) ظ : زيدا .

(٥) م : ما أحسن كون زيدا .

(٦) كما : ليست في ظ .

(٧) ديوان الأعشى ١١٩ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، والخزانة ٥ / ١٠٥ .

(٨) ديوان ذي الرمة ٦٢٦ ، والكتاب ١ / ٢٥ و ٢٢ والمقتضب ٤ / ١٩٧ . تسفئت استخفت ، والنواسم ، جمع ناسمة ، وهي الضعيفة .

نفسها اسم ، و (ما) المصدرية حرفٌ عند سيبويه^(١) ، وإنما أمتنع النصب في زيد ونحوه مع (ما) : لأنه إذا نصب كان خبراً لـ (كان) ، وكان اسم (كان) مضمرأ فيها ، وذلك المضمر هو زيد في المعنى ، لأنه مفردٌ والمضمر راجع إلى^(٢) (ما) بحق الصلة ، و (ما) لِمَا لَا يَعْقِلُ ، و (زيد) مِمَّنْ يَعْقِلُ ، فامتعت المسألة ، وليس كذلك (مَنْ) .

وكلُّ موضع نصبت فيه (ما) بعد (كان) وثبتت وجمعت ، جاز الأفراد حملاً على لفظ (ما) و (مَنْ) ، وجاز التشية والجمع ، حملاً على معنهما^(٣) ، فلذلك تقول [٨٢ ظ] : ما أحسن مَنْ كان الزيدَيْنِ ، وَمَنْ كان الزيدَيْنِ ، وإن شئت كُنَّا وكنُؤا ، وكذلك (ما) .

فصل

في تعجب الإنسان من نفسه

إذا تعجب إنسان^(٤) من نفسه ، قال : ما أَحْسَنِي !، بنونين ظاهرتين ، وإن شاء قال : ما أَحْسَنِي !، بالإدغام ، لأنه قد اجتمع مثلاًن ، فحجة من أدغم اجتماع المثليين^(٥) ، وحجة من أظهر ، أَنَّ المفعول^(٦) فيه فضلة في حكم المنفصل ، فلم يلزم اجتماعهما في المعنى ، كما لزم في اللفظ . وقد قرئ بالأمرين جميعاً : (ما مَكَّنِي فيه رَبِّي خَيْرٌ)^(٧) و (ما مَكَّنِي) ، على قراءة ابن كثير ، فإذا شئ هذا أو جمع ، قلت : ما أَحْسَنُنا ! ، ولا يجوز الإدغام لئلا يلتبس بالنفي ، فإن^(٨) كان هذا اللفظ للاستفهام ، لم تلحقه نون زائدة ، لأنَّ (أَفْعَلَ) اسم ، فتقول : ما أَحْسَنِي ، وإن ثبتت وجمعت ، قلت : ما أَحْسَنُنا ، ولم يجز الإدغام لأجل اللبس . ولو كان هذا اللفظ نفياً ، لسكنت اللام في الواحد والتثنية والجمع ، ووجب

(١) الكتاب ١ / ٢١٠ .

(٢) م : على .

(٣) ظ : معنهما .

(٤) م : الإنسان .

(٥) م : الأمثال .

(٦) فيه : ساقطة من ظ .

(٧) الكهف : آية ٩٥ ، وينظر : السبعة في القراءات ص ٤٠٠ .

(٨) ظ : وإن .

الإدغام ، لأجل اجتماع مثليين متلازمين ، الأولُ منهما ساكنٌ ، فقلتُ : ما أَحْسَنُ ، وما أَحْسَنًا .

فصل

قال : (وَمِنَ التَّعَجُّبِ مَا جَاءَ بِلَفْظِ الأَمْرِ ، وليس بأمرٍ ...) ^(١) . وجملة ^(٢) الأمر أن قوله : أَحْسَنُ بزيدياً ، وأَجْمَلُ بعمرواً ، هو أمرٌ في اللفظ لكونه على صيغة الأمر ، وليس بأمرٍ في المعنى ، لأنه محتمل ^(٣) للصدق والكذب ، إذ قولك : أَحْسَنُ بزيدٍ ، بمعنى : صارَ زيدٌ ذا حُسْنٍ ، فإذا كان فعلاً في اللفظ ، وجب أن يكون له فاعلٌ ، وفي الفاعل قولان : أصحهما أن الجارَّ والمجرور في موضع الفاعل ، بمنزلة : كَفَى باللهِ ، والآخر : أن الفاعلَ مضمراً في الفعل ، لا يظهر قطُّ ، والجار والمجرور في موضع نصب ، وإنما لزم هذا حرف الجرِّ ، ليكون فرقاً بين التعجب والأمر على الحقيقة ، ولما لم يكن هذا الفعل أمراً في المعنى ، لم يجوز أن يتقدم معموله عليه ^(٤) ، ولا أن يجاب بتفاء ، فلا يجوز : بزيدٍ [و٨٢] أَكْرَمُ ، ولا : أَكْرَمَ بزيدٍ فَيُشْكِرُكَ ، ولا يجوز أن ^(٥) تؤكد بنون شديداً ، ولا خفيفةً ، ولا يجوز أن يؤكد بالمضمر ^(٦) ، فنقول : أَحْسَنُ أَنْتَ بزيدٍ ، لأنَّ الفاعلَ ظاهرٌ ، وليس فيه مضمَر عند المحققين ، فإذا دخل ^(٧) هذا الباب في باب ظننت وأخواتها ، وباب كان وأخواتها ، وغير ذلك ، تفرَّحت المسائلُ ، وكثرت ، فكانت بحسب ما تقتضيه الأصول .

فصل

قال الشيخ رحمه الله ^(٨) : في زمان التعجب قولان : من نحو : ما أَحْسَنَ زيداً !

(١) الجمل ١٠٤ .

(٢) م : جملة . من دون واو .

(٣) م : يحتمل .

(٤) عليه : ساقطة من م .

(٥) أن : ساقطة من ظ .

(٦) ظ : (ولا أن تؤكد) بدلاً من (ولا يجوز أن يؤكد بالمضمر) .

(٧) م : وإذا .

(٨) م : قال أبو الحسن .

أحدهما : أَنَّهُ ماضٍ فِي اللَّفْظِ دونَ الْمَعْنَى ، وَأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى الْحَالِ ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ^(١) ، وَحِجَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا أُريدَ مَا مَضَى ، قِيلَ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا !

فَلَوْلَا أَنَّهُ فَعْلٌ^(٢) حَالٌ فِي الْمَعْنَى لَمَّا دَخَلَتْ (كَانَ) إِذَا أُريدَ الْمَاضِي ، وَلِأَنَّ التَّعَجُّبَ حَدُوثٌ مَعْنَى عِنْدَ رُؤْيَا شَيْءٍ مِنْهُ ، أَوْ سَمَاعِهِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ حَالًا ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ حَالٌ مُشَاهِدَةٌ الْمُسْتَحْسَنِ ، يَقُولُ الْمُتَعَجِّبُ : مَا أَحْسَنَ هَذَا .

وَمَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ الْقَارِسِيِّ ، أَنَّهُ ماضٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، لِأَنَّ زَمَانَ التَّعَجُّبِ^(٣) اقْتَصَرَ مِنْ أَنْ يَقْدَرَ لَهُ الْحَالُ ، وَيَقُولُ إِنَّ (كَانَ) إِنَّمَا دَخَلَتْ عَرْضًا مِمَّا سَلَبَهُ فَعْلُ التَّعَجُّبِ مِنَ التَّصَرُّفِ^(٤) ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ^(٥) فِي الْمَعْنَى وَأَثْبَتٌ .

فصل

(أَفْعَلٌ) فِي بَابِ التَّعَجُّبِ

فِي الْأُمْتَةِ الْأَرْبَعَةِ لَا يَخْتَلِفُ لَفْظُهُ وَوِزْنُهُ ، وَيَبْدُلُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ خَيْرًا وَشَرًّا ، الَّذِينَ قَدْ حُذِفَتْ هَمْزَتَاهُمَا لِلتَّخْفِيفِ لَمَّا اسْتَعْمِلَا فِي هَذَا الْبَابِ أَحَدًا ، مِنْ نَحْوِ : مَا أَخَيْرَ زَيْدًا ، وَمَا أَشَرَّهُ ، وَلِذَلِكَ ثَبَّتَ الْهَمْزَةُ فِي لَفْظِ الْأَمْرِ ، مِنْ نَحْوِ : أَخَيْرُ بَزِيدٍ ، وَأَشَرُّ بِهِ ، وَيُحْذَفُ إِذَا اسْتَعْمِلَتِ الْكَلِمَةُ اسْمًا مِنْ^(٦) نَحْوِ : هَذَا خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَشَرٌّ مِنْهُ ، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهَا اسْمًا أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِعْلًا فَخَفِفَتْ فِي مَوْضِعِ الْكثرةِ ، وَبَقِيَ عَلَى أَصْلِهَا فِي مَوْضِعِ الْقَلَّةِ .

(١) الْمُقْتَضِبُ ٤ / ١٨٤ وَ ١٨٥ .

(٢) فَعْلٌ : ساقطة من م .

(٣) م : الْحَالُ . تَحْرِيفٌ .

(٤) يَنْظُرُ : الْمَسَائِلُ الْمَشْكَلَةُ ١٦٧ مَسْأَلَةُ ١٧ .

(٥) أَصَحُّ : ساقطة من م .

(٦) ظ : فِي .

فصل [٨٣ظ]

ليس يخالف (أَفْعَلُ بِهِ) ما أَفْعَلَهُ فِي الصَّحَةِ ، والاعتلال ، إِلَّا قِيمًا تَقْتَضِيهِ صِيغَةُ الأَمْرِ مِنَ التَّغْيِيرِ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : مَا أَشَدَّهُ ، بِالْإِدْغَامِ ، وَإِذَا ^(١) قُلْتَ : أَشَدُّ بِهِ ، أَظْهَرْتَ ، لِأَجْلِ سَكُونِ اللَّامِ .

فَإِنْ قِيلَ : وَلِمَ أُعِلَّ ^(٢) الْفِعْلُ ، مِنْ قَوْلِكَ : مَا أَشَدَّهُ ، بِالْإِدْغَامِ ؟ ، وَالْأَصَحُّ بِالْإِظْهَارِ فَقُلْتَ : مَا أَشَدَّدَهُ ، كَمَا صَحَّحَتِ الْمَعْلُ ، مِنْ قَوْلِكَ : مَا أَقُولُهُ ؟ ! .

قِيلَ : إِنَّ الأِسْمَ مِنْ قَوْلِكَ : هُوَ أَفْعَلُ مِنْ كَذَا ، يَكُونُ فِيهِ الْإِدْغَامُ ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَشَدُّ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الأِسْمُ الَّذِي بَابُهُ الصَّحَةُ قَدْ اعْتَلَّ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي بَابُهُ الْإِعْتِلَالُ ، قَدْ صَحَّ وَلَمْ يَعْتَ .

بَابُ ((مَا))

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : ((اعْلَمْ أَنَّ)) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، تَرْفَعُ الأِسْمَ وَتَنْصَبُ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُؤَخَّرًا مَنْفِيًّا ، لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِـ ((لَيْسَ)) . وَفِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ لَا تَعْمَلُ شَيْئًا ، فَيَرْتَفَعُ مَا بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ... ^(٣) .

قَالَ الشَّيْخُ : ((مَا)) ^(٤) كَلِمَةٌ تَعْمَلُ أَسْمًا وَحَرْفًا ، خَمْسَةٌ مِنْهَا أَسْمَاءٌ ، وَخَمْسَةٌ مِنْهَا حُرُوفٌ ، فَالْأَسْمَاءُ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا ، أَوْ شَرْطًا وَجِزَاءً ، أَوْ تَعَجُّبًا ، أَوْ مُوصُولَةً ، أَوْ نَكْرَةً مُوصُوفَةً .

وَالْحُرُوفُ إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً ، أَوْ كَافَةً ، أَوْ زَائِدَةً ، أَوْ مَهْيِئَةً ، أَوْ مُصَدِّرَةً فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ^(٥) .

وَالْمَقْصُودَةُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ ((مَا)) ^(٦) النَّافِيَةُ ، وَهَذِهِ النَّافِيَةُ عَلَى

(١) م : فَإِذَا .

(٢) م : اعْتَ .

(٣) الْجَمْلُ ١٠٥ .

(٤) م : قَالَ الْمَفْسَرُ وَمَا .

(٥) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٢١٠ . .

(٦) مَا : سَاقِطَةٌ مِنْ م .

ضربين : حجازية وتميمية .

فالتميمية غير عاملة ، لأنها كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل ، فليس عملها في أحدهما بأولى من الآخر .

والحجازية عاملة ، لأنها مشبهة بليس ، والشبه بينهما من ثلاثة أوجه : دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النفي نفي حال .

والشيء إذا أشبه الشيء من أكثر من وجه أُعطي بعض أحكامه ، فلذلك [٨٣] رفعت الاسم ونصب الخبر^(١) ، فقلت : ما زيد قائماً ، كما قلت : ليس زيد قائماً .

فصل

جملة الأشياء التي تخالف فيها (ما)^(٢) (ليس) عشرة :

الأول منها^(٣) أنه : إذا دخلت^(٤) عليها (إلا) بطل النص لزوال المشابهة . فأمّا قول الشاعر^(٥) :

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

فنه وجهان :

أحدهما أن يكون أوقع الاسم موقع المصدر ، وأجراً مجرى : ما أنت إلا سيرا وأكلًا وشرباً ، فكانه قال : وما الدهر إلا يجنُّ جنوناً ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذباً .

والوجه الآخر أن يكون على حذف الجار ، كأنه^(٦) قال : كالمنجنون وكالمعذب ،

(١) ظ : نصب الخبر ورفعت الاسم .

(٢) ما : ساقطة من ظ .

(٣) الاول : ليس في م .

(٤) م : دخل .

(٥) لم يعرف قائله وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٢ ومغني اللبيب ٧٣ ، والخزانة ٤ / ١٣٠ و ٩ / ٢٤٩ ، والمنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه .

(٦) م : وكأنه .

وفي هذا الوجه (١) غموض ، لأنه يحتاج الى تكلفٍ تقدير (٢) فعلٍ عاملٍ مع اسقاط الجار .
ومنها أنه إذا تقدّم الخبرُ بطلَ النصبُ ، مثل : ما قائمٌ زيدٌ ، لأنه قد زالَ الترتيبُ
والقصدُ ، فأما قولُ الفرزدق (٣) :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

ففي انتصابه أربعة أقوال :

قيل إنَّ الفرزدق تميمي ، وسمع أنَّ أهلَ الحجاز ينصبون ، ولم يعلم أنَّ ذلك
يختص بالتأخير دون التقديم فغلط (٤) على لغة غيره ، لا على لغته ، فلذلك لم يسقط
الاحتجاجُ بلغته .

وقيل إنَّ إعمال (ما) في الخبر ، لغة لبعض العرب إذا تقدّم (٥) .

وهذه دعوى .

وقيل : إنَّ (مِثْلَهُمْ) ينتصب على الحال ، وإنَّ الخبرَ العاملَ في الحذف محذوفٌ
كأنه (٦) قال : وإذ ما في الدنيا ممثلاً لهم بشر .

وهذا ضعيف ، لأنَّ المعاني لا تعمل في الأحوال وتحذف .

وقيل : إنَّ (مِثْلَهُمْ) ينتصب على الظرف ، كما تقول : ما أحدٌ مثلَ زيدٍ ، وأنت
زيد (٧) ما أحدٌ فوقه في المنزلة ، ولا مكانه في الشرف .

ثالث ، ومنها (٨) أنَّ معمولَ خبر (ما) إذا تقدّم على اسمها بطلَ عملها ، من نحو :

(١) ظ : الآخر .

(٢) زيد بعدها في ظ : معنى .

(٣) ديوانه ١ / ١٨٥ ، والكتاب ١ / ٢٩ . ومجالس العلماء للزجاجي ١١٣ .

(٤) من (ولم يعلم) الى (فغلط) ليس في ظ .

(٥) ظ : إذا تقدم لغة العرب .

(٦) م : وكأنه .

(٧) ما : ليس في ظ .

(٨) ثالث : ليس في م .

مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ ، لَأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُؤَنِّدُ بِتَقْدِيمِ الْعَامِلِ ، وَإِذَا (١) تَقَدَّمَ الْعَامِلُ
[٨٤ظ] لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرْفُوعًا .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا ، جَازَ النَّصْبُ ، وَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ مُتَعَلِّقًا بِهِ ،
لَأَنَّ الظَّرُوفَ يَتَسَعُّ فِيهَا .
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيٍّ أَنَا عَارِفٌ

فَبَيَّنَهُ يَرُودُ بِنَصْبِ (كُلِّ) وَبِرَفْعِهَا ، فَغَنَّ نَصْبَهَا كَانَتْ تَمِيمِيَّةً ، وَمَنْ رَفَعَهَا صَلَحَ
أَنْ تَكُونَ حِجَازِيَّةً ، فَتَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ ، وَقَدْ (٣) سَدَّ الْإِطْلَاقُ
مَسَدَهُ . كَأَنَّهُ قَالَ : عَارِفُهُ .

رَابِعٌ ، وَمِنْهَا (٤) أَنْ (إِنْ) إِذَا وَلِيَتْ (مَا) (٥) ، بَطَلَ عَمَلُهَا ، مِنْ نَحْوِ : مَا إِنْ زَيْدٌ
قَتَلَ (٦) ، لَأَنَّ (إِنْ) قَدْ كُفِّتْ بِ (مَا) ، فَكَذَلِكَ كُفِّتْ (مَا) بِ (إِنْ) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٧) :

وَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَانَنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

وَكَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يَقُولُ فِي هَذَا الْبَيْتِ (٨) : إِنْ (مَا) مَعْنَاهَا النِّفْيُ ، وَ(إِنْ) مَعْنَاهَا
النِّفْيُ ، وَالنِّفْيُ إِذَا دَخَلَ عَلَى النِّفْيِ صَارَ إِيجَابًا .

(١) ظ : ولو .

(٢) هو مزاحم بن الحارث العقيلي ، ورد البيت في الكتاب ١ / ٢٧ و ٧٣ ، والمذكر والمؤنث لابن
بكره الاتباري ٢ / ٥٠ ومغني اللبيب ٢ / ٦٩٤ والخزانة ٢ / ٨ و ٦ / ٢٦٩ .

(٣) م : قد . من دون واو .

(٤) رابع : ليس في م .

(٥) ما : ساقطة في ظ .

(٦) ظ : زيدا .

(٧) هو فروة بن مسيلة المرادي والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٧٥؛ والمقتضب ١ / ٥١ و ٢ / ٣٦٢ ومغني
اللبيب ٢٥ . والطب : السبب والعلّة مرّ من ١٤ .

(٨) (يقول في هذا البيت) بدلها في م : (إِنْ فِي هَذَا شَيْئًا) .

وهذا القول يضعف من جهة المعنى في البيت ، وذلك ، لأن^(١) (لكن) لا تعطف
بها المفردات ، إلا بعد النفي .

خامس^(٢) ، ومنها أن (مَا) لا يضم فيها ضمير الشأن والقصة ، لا في الحجازية
ولا في التميمية ، لأنها حرف ، والحروف لا يضم فيها ، ويجوز ذلك في (ليس) ، لأنها
فعل والأفعال يضم فيها^(٣) ، فلذلك جاز : ليس زيد قائم ، وزيد ليس قائماً ، ولا يجوز
ذلك في (مَا) .

سادس^(٤) ، ومنها أن (ليس) يحسن إدخال الباء في خبرها ، مقدّمة ومؤخرة ، من
نحو : ليس زيد بقائم ، وليس بقائم زيد ، ولا يحسن ذلك في (مَا) .
فأما قولهم :

فَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الصَّدِيقُ^(٥)

فهي بلغة بني تميم أشبه من لغة أهل الحجاز^(٦) ، وإن كانت الباء في الأكثر
تختص بلغة أهل الحجاز مؤخرة .

وقد حكى سيبويه : (مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ)^(٨) .

سابع^(٩) ، ومنها أنه إذا وقع بعد الاسم فعل فيه ضمير الأول ، كان الأول
حمله على الفعل [٨٤و] نحو : ما زيدا ضربته^(١٠) ، وما زيدا أضربه ، ومنه قول الله

-
- (١) م : ولكن ذلك إن .
(٢) خامس : ليس في م .
(٣) لا : ساقطة من ظ .
(٤) من (ويجوز) الى (يضم فيها) ساقط من ظ .
(٥) سادس : ليس في م .
(٦) عجز بيت صدره (أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرّاً) ولم يعرف قائله . وهو من شواهد الانصاف ٢٠٠/١ ،
ومغني اللبيب ١ / ٢٢ والخزانة ٤ / ١٤٠ ، وفيها (العتيق) .
(٧) أهل : ليس في م . وفي الموضع الآتي .
(٨) الكتاب ١ / ٢٦٢ .
(٩) سابع : ليس في م .
(١٠) ظ : ما زيدا أضربه .

تعالى^(١): (وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم)^(٢). وقرأ حمزة: (وما أنت تهدي العمي عن ضلالتهم)^(٣)، ف (ما) على قراءة الأكثر حجازية، وعلى قراءة حمزة تميمية، فعلى^(٤) هذا تقيس: ما أنت بقائم، وما أنت تقوم، وليس كذلك (ليس)، من نحو: لست تقوم.

ثامن^(٥)، ومنها أن (ليس) قد تفسر الفعل، من نحو: أزيذا^(٦) لست مثله، وعمراً لست تضربه، ولا يجوز: زيذا^(٧) ماتضربه، بالنصب، لأن (ما) حرفاً يلزم صدر الكلام.

تاسع^(٨)، ومنها أن الفعل الماضي، إذا وقع خبراً لـ (ما) كانت تميمية، من نحو: ما زيد قام، لأن (ليس) لا يخبر عنها بالماضي، من نحو: ليس زيد قام، إنما يخبر عنها بالاسم، أو بالفعل المستقبل.

عاشر^(٩)، ومنها أنه يجوز في العطف مع (ليس) ما لا يجوز مع (ما)، فإذا قلت: ليس زيد ذاهباً، ولا سائرراً عمرو، جاز وجهاً: نصب (سائر) ورفعها، ولو كان بـ (ما)^(١٠) لم يجز النصب، من نحو: ما زيد ذاهباً، ولا سائرراً عمرو، ولا يجوز النصب لأن خبر (ما) لا يتقدم على اسمها^(١١).

(١) م: (وقول الله سبحانه) بدلاً من (ومنه قول الله تعالى).

(٢) النمل: آية ٨١، والروم: آية ٥٣.

(٣) ينظر: السبعة ٤٨٦.

(٤) م: وعلى.

(٥) ثامن: ليس في م.

(٦) م: زيذا. من دون همزة الاستفهام.

(٧) زيد قبلها في م: أن تقول.

(٨) تاسع: ليس في م.

(٩) عاشر: ليس في م.

(١٠) ظ: ما. من دون باء.

(١١) ظ: (عليها) بدلاً من (على اسمها).

فإن كان بدل عمرو شيء^(١) من سبب الأول ، جاز الرفع والنصب ، نحو : ما زيد ذاهباً ، ولا سائراً أخوه ، على أن يكون (أخوه) مرفوعاً بـ (سائر) ، فإن أتيت بالباء في الخبر الأول ، جاز ثلاثة أوجه : ما زيد ذاهباً ، ولا سائراً^(٢) أخوه ، ولا سائراً ، ولا سائراً ، لكن (أخوه) مرفوعٌ بسائر ، ويجوز ذلك كله في (ليس) .

ووجه رابع عند الأخفش في (ليس) وهو أن يرفع (الأخ) بـ (ليس) ، ويجر (سائراً) بالعطف ، على (ذاهب) ، لأنه يجيز العطف على عاملين^(٣) ، إذا تقدم المجرور ، فيجيز : ليس زيد في الدار ، والسوق عمرو ، وهذا عندنا لا يجوز إلا باعادة (في) .

وقد^(٤) أجمعوا على أنه لا يجوز : ليس زيد في الدار ، وعمرو السوق ، وهو يلزم من أجاز العطف ، وهو لا يلتزمه . [٨٥ ظ] وكذلك يلزمه العطف على عاملين وثلاثة ، وهذا كله يدل على ضعف العطف على عاملين ، ولا دليل لأبي الحسن الأخفش في قوله سبحانه : (إن في السموات والارض آيات للمؤمنين وفي خلقكم وما ينبت من دابة آيات لقوم يوقنون)^(٥) ثم قال تعالى^(٦) : (واختلف الليل والنهار) الى قوله (آيات لقوم يعقلون)^(٧) .

لأن الآيات الأخيرة ذكرت على جهة التأكيد ، يدل على ذلك أن الآيات بلفظ ما قبلها من الآيات ، وهذا الاستدلال عنده ، إنما هو على قراءة حمزة والكسائي^(٨) .

فأمّا قراءة الباقي^(٩) ، فيرفع الآيات حملاً على موضع (إن) قبل دخولها ، وهي على كل حال مذكورة للتأكيد ، ولا دليل في العطف على عاملين في القراءتين لما ذكرناه ،

(١) م : شيئاً . تحريف .

(٢) ولا سائراً : ساقطة من م .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣١٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٠٧ .

(٤) قد : ساقطة من م .

(٥) الجائية : آية ٣ و ٤ .

(٦) تعالى : ليس في م .

(٧) الجائية : آية ٤ .

(٨) قرأ حمزة والكسائي (آيات) بالكسر والباقون بالرفع ، ينظر السبعة ٥٩٤ .

(٩) م : الباقيين .

وكذلك لا دليل في قول الشاعر (١) :

أَكَلَّ امرئٌ تحسبُينَ امرءاً ونارٌ توقدُ بالليلِ ناراً

لأنَّ (كلاً) الثانية في حكم المراد ، كأنه قال : وكلَّ نارٍ توقدُ .

بابُ نِعَمَ وبِئْسَ (٢)

نِعَمَ وبِئْسَ قد تقدّم معناهما في صدر الكتاب (٣) ، وهما فعلان عند جميع البصريين ، وطائفة من الكوفيين (٤) ، وذهب بعض الكوفيين (٥) الى أنهما اسمان لما رآهما غير متصرفين .

والدليل على أنهما فعلان ، بناؤهما على الفتح ، من غير عارضٍ عرض لهما . ورفعهما للمعرفة ، ونصبهما للنكرة ، واتصال الضمير بهما ، فيما حكى : نِعْمًا ، ونِعْمُوا ، والحاق التاء ، لتأنيث فعل (٦) الفاعل وصلًا ووقفًا ، من نحو : نعت المرأة هندًا ، وبِئست المرأة جملًا .

فأما ترك تصرفهما ، فلأنهما خصّا بما لم يكن لهما في أصل موضوعهما ، فترك تصرفهما إيداناً بالمعنى المراد بهما ، ومن هاهنا قال أبو القاسم : (ثُمَّ لا الى التاء والذمّ فضارعا الحروف) (٧) .

وفي كُلٍّ واحدٍ منهما أربع لغات : (فِعْلٌ [٨٥] وفِعْلٌ وفِعِلٌ وفِعِلٌ) (٨) ، لأنَّ كُلَّ كلمةٍ ثلاثية من اسمٍ أو فِعْلٍ ، كان عينها حرفاً من حروف الحلق على وزن : (فِعْلٌ) ، فإنه

(١) هو أبو ذؤاد الياضي . ديوانه ٢٥٢ والرواية (ونارٍ) بالجر ، بتقدير إضافة (كل) محذوفة اليها وما أثبتته ابن بابشاذ رواية من لم يعطف على عاملين . ورد في الكتاب ٢٣ / ١ والانصاف ٤٧٣ .

(٢) الجمل ١٠٨ .

(٣) يراجع ص ١٠ .

(٤) ينظر : الاصول ١ / ١٣٠ .

(٥) وذهب بعض الكوفيين : ساقطة من ظ . هو الكسائي . ينظر : الاصول ١ / ١٣٩ والانصاف ٩٧ / ١ م ١٤ .

(٦) فعل : ساقطة من ظ .

(٧) الجمل ١٠٨ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٠ .

يجوز فيها أربعة أوجه ، إذا كان أصل وزنها (فعل) ، مثال الفعل : شهّد ، وشهّد ، وشهّد ، وشهّد ، ونعم وبش من هذين ، ومثال الاسم : فخذ ، وفخذ ، وفخذ ، وفخذ .

فصل

فاعل نِعَم وبِش ، لا يخلو من قسمين ، إمّا أن يكون ظاهراً ، أو مضمراً ، لأنّ الفعل لأبد له من فاعل .

والظاهر لا يخلو من قسمين : إمّا أن^(١) يكون معرفاً بالـفـ ولام الجنس ، أو مضافاً إلى ما فيه ألف ولام ، لا يجوز غير ذلك ، من نحو : نِعَم الرجل زيد . ونِعَم صاحب الرجل زيد ، ولو كانت الألف واللام للبعد ، لم يجوز ، لأنّ نِعَم للمدح العام ، وبِش للذم العام ، فجعل فاعليهما معرفاً تعريف الجنس ، ليكون وفقاً لمعناهما ، فمن هاهنا لم يجوز : نِعَم هذا الرجل زيد ، ولا : نِعَم الرجل الذي كان عندنا ، ولا : نِعَم الذي في الدار زيد .

فإن قيل : فما تصنع بقولهم : نِعَم الزيدان زيد الطريف وزيد النبيل ؟ ، قيل : يقدّر تقديرًا يخرج به إلى حيز العموم ، كأنك قلت : نِعَم هذا الجنس ، إذا ميزوا اثنين اثنين . فمن هاهنا امتنع : نِعَم أخوك زيد ، وما أشبهه ، ولا يكون الفاعل إذا كان ظاهراً إلا على هذه الصفة المذكورة .

ومتى كان الفاعل مضمراً ، كان الاسم الذي كان فاعلاً ، منصوباً على التمييز والبيان ، تقول : نِعَم رجلاً زيداً ، أي : نِعَم الرجل رجلاً زيداً ، وليس^(٢) ذلك المضمر براجع على شيء قبله . إنما النكرة بعده تفسره ، وتقوم مقام ما تقدّم ذكره ، ومثله : رَبّه رجلاً ، في كون النكرة مفسرة للمضمر المحمول ، وقائمة مقام تقدّم الذكر^(٣) .

فإذا^(٤) قلت : نِعَم امرأة هنداً ، فتقديره : نِعَمَتِ المرأة امرأة هنداً ، المفسر أبداً يكون على حسب المفسر ، وكذلك إن فسرت بمضاف منكر ، فالتقدير كالأول [٨٦ظ] .

(١) إمّا أن : ساقطة من م .

(٢) ظ : ليس . من دون واو .

(٣) م : ذكره .

(٤) ظ : فإن .

ولا يحسن أن يجمع بين المفسر والمفسر في مسألة إلا في الشعر ، فإنه إذا جاء حمل على التأكيد من نحو (١) :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا . فَنَعِمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا

فإذا (٢) كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، كنت مخيراً في الحاق علامة التانيث وإسقاطها ، من نحو : نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هُنْدُ ، وَنِعِمَّ الْمَرْأَةُ هُنْدُ ، وعلة ذلك أن المراد الجنس ، والجنس مذكر ، فمن ذكر ، حمل على المعنى ، ومن أنث ، حمل على اللفظ .

فأما قول أبي القاسم : (لَمَّا لَمْ يَتَصَرَّفْ ، أَجَازُوا فِيهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّانِيثَ) (٣) فينقض بليس ، من نحو : لَيْسَتْ هُنْدُ قَائِمَةً .

فإذا ثبت معرفة الفاعل وأحكامه ، لم يبق إلا معرفة الاسم المقصود بالمدح أو الذم ، وهو الاسم الأخير يكون مرفوعاً أبداً ، ولا يختص بمعرفة دون معرفة ، ويلزم في الأكثر آخر الكلام ، ويجوز حذفه ، إذا دل عليه الدليل .

أما رفعه فمن وجبين : إما بكونه مبتدأ . وإما (٤) بكونه خبر مبتدأ محذوف .

فإذا اعتقدت أنه مبتدأ . كانت الجملة التي قبله لها موضع من الإعراب ، وكان انعكس من الجملة من جهة المعنى من حيث كانت الألف واللام للجنس قد تضمنت جميع المدحيين من زيد وغيره ، وإذا كان خبر مبتدأ ، لم يكن للجملة الأولى موضع من الإعراب ، وصار الكلام جملتين منفصلتين ، وصار الكلام ، كأنه خرج جواباً عن سؤال سائل ، وقول قائل من هذا المثنى عليه ؟ فقلت : فلان ، بمعنى ، هو فلان . وشاهد هذا الوجه قول العرب : شَدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِباً (٥) . وشاهد الوجه الأول ، قوله سبحانه : (نِعِمَّ الْعَبْدُ

(١) قاتله جرير . ديوانه ١ / ١١٨ ، والمقتضب ٢ / ١٥٠ والمقتصد ١ / ٢٧٢ وصدره ليس في (م) .

(٢) ظ : فإن .

(٣) الجمل ١٠٩ .

(٤) ظ : (أو) بدلاً من (إما) .

(٥) الكتاب ١ / ٤٧٠ . ووجه الشاهد فيه (أنه بمنزلة (نِعِمَّ مَا) فـ (ما) بعد قولك : شَدَّ مَا . نكرة في موضع نصب . كما أنها بعد (نِعِمَّ مَا) كذلك . وتقديره : نعم الشيء شيئاً . كما أن تقدير نعم رجلاً : نعم الرجل رجلاً و (أنك) على هذا خبر مبتدأ كأنك قلت : نعم شيئاً هو أنك تقول الحق لما قيل لك ما هو ؟ المسائل المشككة ٢٩٩ .

إِنَّهُ أَوَّابٌ^(١) .

وَأَمَّا كَوْنُ هَذَا الْآخِرِ غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِمَعْرِفَةٍ دُونَ مَعْرِفَةٍ ، فَلِأَنَّهُ غَيْرُ فَاعِلٍ لِنَعْمٍ وَبَشٍ ، وَإِنَّمَا يُذَكِّرُ لِبَيَانِ الْمِدْوَحِ ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ وَقَعَتِ الْفَائِدَةُ جَازٌ ، وَأَمَّا لَزُومُهُ فِي الْأَكْثَرِ آخِرَ الْكَلَامِ ، فَلِأَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ فِي كَلَامِهِمْ (٨٦و) مَا هُمْ بَيِّنَانَهُ أَهَمُّ وَأَعْنَى ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(٢) .

وَالْأَهَمُّ^(٣) فِي هَذَا الْبَابِ مَعْرِفَةُ^(٤) الْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، فَمِنْ هَاهُنَا كَانَ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، أَحْسَنَ مِنْ قَوْلِكَ^(٥) : زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ . وَظَنَنْتُ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، أَوْ ظَنَنْتُ زَيْدًا نَعَمْ الرَّجُلُ^(٦) . فَأَمَّا : إِنَّ نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدًا ، فَلَا يَحْسُنُ ، لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى (إِنَّ) وَكَذَلِكَ (مَا) فِي لَفْظِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، مِنْ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى لَفْظِهِمْ : مَا نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، فَعَلَى هَذَا يَقَاسُ سَائِرُ الْبَابِ .

بَابُ حَبَّأَ^(٧)

قَالَ الشَّيْخُ^(٨) : هَذَا الْبَابُ مِثْلُ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي مَعْنَى الْمَدْحِ ، إِلَّا أَنَّ الْفُرْقَانِ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ ((حَبَّأَ)) تَخْتَصُّ بِتَقْرِيبِ الْمَدْوُوحِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَلِذَا اسْتَعْمَلَ مَعَهُ (ذَا) الَّذِي يُشَارُ بِهِ إِلَى التَّقْرِيبِ .

فصل

حَبَّأَ : فَعْلٌ عَلَى ضَرْبَيْنِ . إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْمَدْحِ كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا مُتَعَدِّيًا^(٩) ،

(١) سورة ص : آية ٤٤ .

(٢) الكتاب ١ / ١٥ . وفيه (ماهو) بدلًا من (ماهم) .

(٣) ظ : الأهم . من دون واو .

(٤) معرفة : ساقطة من ظ .

(٥) قولك : ساقطة من م .

(٦) ظ : وظننت . من دون همزة .

(٧) الجمل ١١٠ .

(٨) قال الشيخ : ليس في م .

(٩) ظ : متصرفًا . تحريف .

يرفع الفاعل، وينصب المفعول، ووزنه على ذلك (فَعَلَ)، وفيه لغتان : فَعَلَ وَأَفَعَلَ : حَبَّنِي وَأَحَبَّنِي^(١). و(أَفَعَلَ) أكثر في الاستعمال من (فَعَلَ)، و(مَفْعُول) في الاستعمال أكثر من (مُفَعَّل)، وهذا من عجائب الأفعال، وليس هذا كله من هذا الباب.

وإذا كان (حَبَّ) من هذا الباب، أعني المدح، وجب قصره عن التصريف، لأنه قد ضُمِّنَ ما ليس له في أصل وضعه، ووجب أن يعتدَّ أن وزنه (فَعُلَ) لأنه من أوزان^(٢) أفعال الغرائز والنحائز^(٤)، وما يبالغ فيه، ويدلُّ على ذلك قولهم : حَبِّبْ وَفَعِّلْ^(٥) في الأكثر إنما يكون من (فَعَلَ).

وفاعله حينئذ اسم مخصوص، وهو (ذا) كما كان فاعل نَعَمْ وَبِشْ شيئاً مخصوصاً. إلا أن هذا الفاعل لا يَشَى ولا يُجْمَع ولا يُوْنَث، ولا يفصل بينه وبين فعله بظرف ولا جار ومجرور^(٦)، وذلك كله جائز في (نَعَمْ)، لأنَّ نَعَمْ هي الأصل المعقود عليها التباب. ويجوز في الأصول [٨٧ظ] لقوتها ما لا يجوز في غيرها.

ولما لزم الفاعل طريقة واحدة، ولم يفارق (حَبَّ) اختلاف النحويين من بعد ذلك في (حَبَّذا)، فغلب قومٌ عليه^(٧) معنى الاسمية، واستدلوا على ذلك بكثرة ندائه. من نحو : يَا حَبَّذا، وعليه قوله^(٨) :

يَا حَبَّذا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ — وَحَبَّذا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مِنْ كَنَانِ

(١) أَحَبَّ، متعدٍ في الأصل وزنه فَعَلَ من نحو : (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ - آل عمران ٣١)، وإذا أريد بها المدح نُقِلَ إلى فَعَلَ على ما تقدم فنقول : حُبَّ زَيْدٌ، أي صار محبوباً. ينظر : الصحاح ١ / ١٠٦ وشرح المفصل ٧ / ١٢٨.

(٢) قد ساقطة من م.

(٣) ظ : وزن.

(٤) نحيزة الرجل، طبيعته. العين ٢ / ١٦٣.

(٥) م : فعل. وكتب في حاشية م (خ فعيل) إشارة إلى أنه في نسخة.

(٦) ظ : وجار ولا مجرور. م : ولا جار ولا مجرور. والصواب ما أثبتته.

(٧) ظ : عليه قوم. هذا رأي المبرد في المقتضب ٢ / ١٥٤. والظاهر أنه مذهب سيبويه. قال في الكتاب ١ / ٣٠٢ : (وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حب الشيء. ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة. نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابن عمِّ، فالعم مجرور لا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا، ولا تقول حبذ، لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثل).

(٨) هو جرير. ديوانه ٥٩٦. وهو من شواهد المفصل ٧ / ١٤٠ والهمع ٢ / ٨٨ وخزانة الأدب ١١ / ١٩٧.

ومثله (١) :

يَا حَبِذَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ

وَطَرُقُ مِثْلُ مَلَاءِ النَّسَاجِ (٢)

ولمَّا غَلَبَ هؤلاء معنى الاسمِيةِ حكموا لموضع (حَبِّذا) بالمبتدأ ، فجعلوا ما بعده خبره ، كَأَنَّهُ قَالَ : المحبوب حَبِّذا زَيْدٌ .

وَعَلَّابَ قَوْمٌ عَلَى حَبِّذَا (٣) معنى الفعلية (٤) ، لِأَنَّ (حَبَّ) هو الأسبق ، والكلام مبني عليه ، وجعلوا الاسم الأخير مرتفعاً (٥) بـ (حَبَّ) ارتفاع الفاعل بالفعل .

وهذان قولان عربيان كما ترى .

والقول الثالث : هو المذهب المشهور ، أَلَّا يَغْلَبَ عَلَيْهِ معنى فعلية ولا اسمية ، بل يحكم له ما يحكم لِنَعْمَ وَبِئْسَ ، فيكون (حَبَّ) فعلاً ماضياً ، و(ذَا) فاعله في موضع رفع ، والاسم الأخير يرتفع من حيث يرتفع من الوجهين المذكورين (٦) في (نَعْمَ) وَبِئْسَ (٧) ، إِلَّا أَنَّ المقصود بالمدح لا يجوز تقديمه في هذا الباب ، ويجوز في الأصل ، وَإِنَّمَا امتنع أَنْ نقول : زَيْدٌ حَبِّذَا ، لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِبَابِ النَحْبَةِ وَالْإِثَارِ .

ويجوز في الاسم المنصوب على التمييز في هذا الباب أَنْ يُوْتَى معه بـ (مِنْ) فيَجْزُ ، وَلَا يَحْسَنُ فِي بَابِ نَعْمَ وَبِئْسَ فنقول : حَبِّذَا رَجُلًا وَحَبِّذَا مِنْ رَجُلٍ ، وَإِنَّمَا لم يَحْسَنُ فِي بَابِ نَعْمَ وَبِئْسَ (٨) ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَصَرِيحِ الْجِنْسِ ، فَأَخْنَتَ عَنْ (مِنْ) الَّتِي مَعْنَاهَا

(١) رجز لم ألف على قائله ورد في الخصائص ٢ / ١١٥ وشرح المفصل ٧ / ١٣٩ .

(٢) هذا البيت ليس في ظ .

(٣) م : حَبِّذَا عَلَى . تحريف .

(٤) ينسب هذا القول لابن درستويه والربعي ، ينظر : شرح الكافية للراضي ٢ / ٣١٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣ / ١٧٠ .

(٥) م : مرتفع .

(٦) ظ : الوجهان المذكوران . من دون من .

(٧) وبئس : ساقطة من م .

(٨) من (نقول) الى (بئس) ساقط من م .

٥

تبيين الجنس ، وعلى هذا البيت المتقدم (١) .

وكل ما كان اسم جنس غير مشتق في هذا الباب ، فنصبه على التمييز ، وتقديره بـ (مِنْ) ، وكل ما كان مشتقاً [٨٧و] فنصبه على الحال ، ويقدر بـ (في) ، من نحو : حَبَّذا زيدٌ راكباً ، وحَبَّذا راكباً زيدٌ ، والعامل (حَبَّ) ، لأنَّ الحال والتمييز تعملُ فيهما روائحُ الأفعال . وكذلك الظروف ، وإن كانت تفرق من جهات أخر .

فإذا ثبتت هذه الأصول ، وقيل قد عرفنا أنَّ ضِدَّ ((نِعَم)) ، ((بِئْسَ)) فما ضِدُّ (حَبَّذا) ؟ .

فالجواب : أنَّ ضِدَّه ، لا حَبَّذا . وهو أنَّ تقول : لا حَبَّذا رجلاً زيدٌ ، ولا حَبَّذا امرأةً هنداً (٢) ، كما قال (٣) :

لَا حَبَّذا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَدْرٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مِنَّا وَلَا نَقَمٌ

وهذا الفاعل الذي في هذا الباب ، لا يحسن وصفه ولا تأكيده ولا البذل منه ، كما لا يحسن ذلك في الأصل مِنْ نِعَمٍ وَبِئْسَ* ، وإنما لم يحسن من قبل أنَّ التأكيد هو تمكين المعنى في النفس ، وهذا معنى لم يقصد ولم يثبت فيؤكد . والوصف قد أغنى ذكر المقصود بالمدح عنه في البيان ، والبذل يجعل الاسم الأول في حكم الطرح عند أبي العباس (٤) ، فيخرج عن الصيغة (٥) المخصوصة ، لكنَّ هذه الأشياء ، تجوز في المقصود بالمدح .

(١) م : المقدم .

(٢) م : (لا حبذا زيد ولا حبذا امرأة) بدلاً من (لا حبذا رجلاً زيد ، ولا حبذا امرأة هند) .

(٣) زياد بن حمل بن سعد ، ورد في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢ / ٣٢٤ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣٩ ، وشعوب ونقم : موضعان في اليمن ، ينظر معجم البلدان ٥ / ٣٨٩ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٥ .

(٥) م : الصفة .

بابُ الفاعِلَيْنِ والمفعُولَيْنِ^(١) الَّذِينَ يَفْعَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ مِثْلَمَا يَفْعَلُ بِهِ الْآخَرُ

ويسمى بابُ إعمالِ الفَعْلَيْنِ ، وبابُ عطْفِ الفعلِ على الفعلِ ، وهو بابُ حذفِ واختصارِ .

واختلفَ النَّاسُ في الاختِيارِ ، بعد أن اتفقَ الجميعُ على جوازِ إعمالِ أَيُّمَا شَيْئٍ ، فَإِنَّ أَعْمَلَهُمَا جَمِيعًا ، وَذَكَرَتْ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَفْعُولُهُ ، مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ . لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَكَانَ مِنْ بَابِ عطْفِ الْجَمْلِ عَلَى الْجَمْلِ .

وإنَّمَا شَرَطَ هَذَا الْبَابُ أَنْ يَكُونَ مَعَ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ حَذْفٌ ، أَوْ إِضْمَارٌ قَدْ دَلَّ مَا فِي^(٢) بَاقِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، مَعَ كَوْنِ^(٣) الْفَاعِلِ فِي أَحَدِهِمَا هُوَ الْمَفْعُولُ فِي الْآخَرِ ، إِنْ كَانَ الْفَعْلُ [٨٨ظ] مُتَعَدِّيًا ، أَوْ فَاعِلِ أَحَدِهِمَا^(٤) هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْآخَرِ ، إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَعَدِّ ، مِثَالُ ذَلِكَ^(٥) : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ .

وَلَيْسَ مِنْ شَرَطِ هَذَا الْبَابِ ، أَنْ يَكُونَ الْفَعْلَانِ فِيهِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَلَا مِنْ شَرَطِهِ أَنْ يُلْزِمَهُ^(٦) حَرْفُ انْعَاطٍ ، وَلَا مِنْ شَرَطِهِ أَنْ يَكُونَ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَسْمَاءِ .

وَلَا مِنْ شَرَطِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلَيْنِ لَا غَيْرَ ، بَلْ يَكُونُ مِنْ فَعْلَيْنِ وَثَلَاثَةٍ وَارْبَعَةٍ ، وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، وَسَيَأْتِي جَمِيعُ ذَلِكَ مَفْصُلًا بَعْلَاءَ وَاحْكَامِهِ ، بَعْدَ أَنْ نُقَدِّمَ مَعْرِفَةَ الْخِلَافِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٧) .

أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيَخْتَارُونَ إِعْمَالَ الثَّانِي ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ^(٨) . أَمَّا

(١) الواو قبل (المفعولين) زيادة من أصل الجمل ص ١١١ .

(٢) ما في : ساقطة من م .

(٣) ظ : وكونه . تحريف .

(٤) ظ : والفاعل في أحدهما .

(٥) م : مثل ، بدلًا من (مثال ذلك) .

(٦) ظ : أن يلزم .

(٧) إن شاء الله تعالى : ليس في م .

(٨) ينظر : المقتضب ٣ / ١١٢ والانصاف ١ / ٨٣ م ١٣ .

السمع ، فقوله سبحانه^(١) : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ)^(٢) فحذف^(٣) معمول الأول . ولو كان على إعمال الأول لكان : يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهَا ، في الكَلَالَةِ ، والله أعلم .

وقال تعالى^(٤) : (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا)^(٥) ، ولم يقل : كما ظننتموه أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ، على إعمال الأول .

وقال تعالى^(٦) : (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِمْ قَطْرًا)^(٨) ، ولم يقل أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا^(٩) وهذه الآية دالة على جواز اختلاف لفظ الأفعال .

وقال تعالى : (هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ)^(١٠) ، ولم يقل : هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ ، وهذا دليل على^(١١) أَنَّهُ يكون باسم وفعل .

وجميع الآيات التي ذكرناها، دليل على أَنَّ هذا الباب قد يكون بغير حرف عطف، وكلها دليل على اختيار إعمال الثاني .

وَأَمَّا القياس ، فَإِنَّ^(١٢) العرب إذا كانت قد حملت كلامياً على التقرب والمجاورة

(١) م : فتقول الله سبحانه .

(٢) النساء : آية ١٧٦ .

(٣) ظ : حذف . من دون فاء .

(٤) م : سبحانه .

(٥) الجن : آية ٧ .

(٦) لن : ساقطة من ظ .

(٧) م : سبحانه . وكذا ما بعدها .

(٨) الكهف : آية ٩٦ .

(٩) ولم يقل : أفرغه عليه قطراً : ساقطة من م .

(١٠) الحاقة : آية ١٩ .

(١١) م : أن . من دون هاء .

(١٢) ظ : فلأن .

فيما معه زوال المعنى ، فأحرى وأولى أن يعمل على القرب^(١) والمجاورة فيما يصح معه المعنى .

بيان ذلك أنهم يقولون : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ^(٢) ، وأصله : خرباً بالرفع على النعت للجُحْرِ ، لأنَّ جُحْرَ الضَّبِّ ، وهو بيته ، هو الموصوف بالخراب ، لا الضب ، ومثله قول الشاعر^(٣) :

[٨٨و] كَانَ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَلَه كَبِيرٌ أُنْسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ

البجاد : الكساء^(٤) ، والمزمل : من صفة الكبير في المعنى ، لا من صفة البجاد . كَرُّ هذا محمول على القرب والمجاورة ، مع مخالفة المعنى ، وكلُّ موضعٍ صَحَّ فيه مراعاة النقط والمعنى ، كان أولى من مراعاة أحدهما ، فلذلك اختير إعمال الثاني ، وهو مذهب البصريين .

ومن هذا اختار سيبويه : خَشَنَتْ بَصْدْرُهُ وَصَدْرُ زَيْدٍ^(٥) .

وأما الكوفيون ، فيختارون إعمال الأول ، وحجتهم : أنه سبق الفعلين .

قلوا : فإذا سبق ذكره ولفظه ذكر الثاني ولفظه ، ولم يحسن مع تقدمه^(٦) وقوته

لأنَّ يَبْطُلُ عَمَلُهُ^(٧) .

وهذا باطل بالآيات التي ذكرناها كلها .

واحتجوا أيضاً على البصريين ، بأنَّ إعمال الثاني دون الأول يؤدي إلى الإضرار

قبل الذكر في مثل : ضربني وضربت زيدا ، وليس كذلك إذا أعمل الأول .

(١) من (فيما معه) إلى (على القرب) ساقط من ظ .

(٢) الكتاب ١ / ١٧٤ .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ٢٥ ، وروايته : كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدُقِيرٍ ورد في اللسان (عرن) وثبیر : اسم جبل ، وعرانين وبله : ملس طوال .

(٤) البجاد الكساء : ليس في م .

(٥) الكتاب ١ / ٣٧ . وخَشَنَتْ صدره : أوغرت من الغيظ . الصحاح ٥ / ٢١٠٨ .

(٦) ظ (فإذا سبق ذكره لفظه ذكر الثاني ولفظه ولم يجر مع تقديمه) . وفيها من الارتباك ما لا يخفى .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٨ والانصاف ١ / ٨٣ .

وليس هذا بحجة ، لأن الاضمار قبل الذكر في كتاب الله سبحانه أكثر من أن يحصى ،
مثل : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (١) ، ومثل : (فَبِئْسَ مَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) (٢) ، لأن ما بعده من
التفسير قد قام مقام تقدم الذكر .

واحتجوا أيضاً بأن إعمال الأول أجود ، بإجماع الكل على إعمال الأول في قول
الشاعر (٣) :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ، ولم أطلب قليل من المال

ولم يزود أحد (قليلًا) ، على إعمال الثاني .

وليس في هذا أيضاً دليل (٤) ، لأن هذا أمر قاد إليه المعنى ، وذلك المعنى أنه إنما

سعى لطلب الملك دون غيره ، بدليل قوله في البيت الثاني :

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

[٨٦ض] فإن قيل : هذا كلام يحتاج إلى إيضاح نعلم أن القليل لا يصح تعلقه ، إلا

ب (كفاني) .

قيل إيضاح ذلك أن (لو) حرف معناه امتناع الشيء لامتناع غيره ، إذا لم يكن
معياً (٥) حرف نفي ، مثل : لو أكرمتني أكرمك ، فالإكرامان معدومان ، ولو قيل (٦) : لو لم
تكرمني لم أكرمك ، لكان الإكرامان موجودين ، ولو قال : لو لم تكرمني أكرمك ، لكان
الأول موجوداً ، والثاني مفقوداً ، ولو عكسه ، فقال : لو أكرمتني لم أكرمك ، لكان الأول
مفقوداً ، والثاني موجوداً ، وإذا كان كذلك كان قوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني
قليل ، بمنزلة لو سعت كفاني قليل ، وهذان معدومان ، لأنه ليس معهما حرف نفي ، فكأنه
ما سعى لمعيشة دينية ، ولا كفاه قليل (٧) . فمن هاهنا كان القليل مرفوعاً ب (كفاني) ومتعلقاً

(١) الاخلاص : آية ١ .

(٢) الحج : آية ٤٦ .

(٣) هو امرؤ القيس . ديوانه ٢٩ ، والكتاب ١ / ٤١ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ .

(٤) م : دليلًا . تحريف .

(٥) م : معهما .

(٦) ظ : قال .

(٧) م : القليل .

به ، وقد أوضح ذلك البيت الذي بعده . وهذا من دقيق هذا العلم ومحاسنه .
ولو تقدّم (أطلب) وتأخر (كفاني) لتصب (قليلاً) وصح المعنى عليه ، لانتفاء السبعي
والطلب في المعنى أيضاً ، فثبت بما ذكرناه ، أنه لا دليل في اختيار إعمال الأول .
وقد جاء الشعر كثيراً أيضاً بإعمال الثاني ، قال الشاعر (١) :
قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا
وفي هذا البيت شاهدان : الأول من فعلين ، وهما (قَضَى) و(وَقَى) والثاني من
اسمين ، وهما (مَمْطُول) و(مُعْنَى) (٢) .
وأشدد صاحب الكتاب (٣) أبياتاً استشهد بها سيبويه ، منها قول الفرزدق في إعمال
الثاني (٤) :

وَلَكِنْ نَحْصَفَا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَّيْ بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَذَافٍ وَهَشِيمٍ
ولو أعمل الأول لقال (٥) : لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَّوْنِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ .
ومنها قول [٨٩و] طِفِيلُ الْغَنَوِيِّ (٦) :
وَكَمْثًا مَذْمَاءً كَانَ مَثُونًا جَرَى فَرْقِيًا وَاسْتَعْرَتْ لَوْنٌ مَذْهَبٌ
فاعل (جرى) مضمر فيه كلٌ عليه (لَوْنٌ مَذْهَبٌ) .
ومنها قول رجلٍ من باهلة (٧) :
وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهَا سَيْفَانَةً تَصْبِي الْحَلِيمِ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

-
- (١) ظ : قال الشاعر . هو كثير عزة . ديوانه ١٤٣ ، والمقتصد ١ / ٣٤٠ .
(٢) م : معنى وممطول .
(٣) أي صاحب (الجميل) .
(٤) ديوان الفرزدق ٢ / ٨٤٤ . والكتاب ١ / ٣٩ ، والجميل ص ١١٥ .
(٥) لو : ليس في م .
(٦) م : ظ : طِفِيلُ الْغَنَوِيِّ . ينظر : ديوانه ٢٣ ، والكتاب ١ / ٣٩ ، وكمثا : جمع كميث ، لون ما بين
الحمرة والسواد ، والمدى : ذو حمرة .
(٧) من شواهد الكتاب ١ / ٣٩ غير المنسوبة ، والمقتضب ٤ / ٧٤ ، وتغنى به : أقام ، وتصبي الحليم :
تورثه الصبوة ، والسيفانة : المرأة المشوقة .

فَأَعْمَلْ (تَغْنَى) وَلَوْ أَعْمَلْ (أَرَى) لَقَالَ : وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهَا سِيفَانَهُ . فِهْذَه كُنْهَا

شواهد على إعمال الثاني .

وَأَمَّا (١) شواهد إعمال الأول ، فَمِنْهَا بَيْتُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ، وَقَدْ ذُكِرَ .

وَمِنْهَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (٢) :

فَرَدُّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيداً وَسُؤْلُ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَ

وَقَدْ تَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخَذَالَا (٣)

ف (الْخُرْدُ الْخَذَالُ) مَنْصُوبَانِ بِ (نَرَى) ، وَ (عُصُوراً) : ضَرْفٌ ، وَفَاعِلٌ يَقْتَدُنَا :

النُّونُ الْأُولَى تُرَاجِعَةُ عَلَى (الْخُرْدِ) ، وَلَوْ أَعْمَلُ الثَّانِي لَقَالَ : بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخَذَالُ (٤) .

فَالْأَصْلُ فِي إِعْمَالِ الْفِعْلِ الثَّانِي (٥) أَنَّهُ (٦) يَحْذِفُ مَعَهُ مَعْمُولَ الْأَوَّلِ أَبَدًا إِنَّ (٧) كُنْ

مَفْعُولًا ، وَيَضْمُرُ إِنْ كَانَ فَاعِلًا ، وَالْأَصْلُ فِي إِعْمَالِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ يَضْمُرُ مَعَهُ

مَعْمُولَ الثَّانِي فَاعِلًا كُنْ ، أَوْ مَفْعُولًا ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ يَتَضَحُّ بِالْمَسَائِلِ الَّتِي تَعْقِدُ (٨) .

وَجَمْعَةُ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَعْقِدُ عَلَيْهَا هَذَا الْبَابُ ، وَتَقَاسُ عَلَيْهَا النِّظَائِرُ مَقْسَمَةٌ بِأَقْسَامِ

الْأَفْعَالِ فِي التَّعْدِي ، وَتَرْكِ التَّعْدِي ، وَذَلِكَ سَبْعَةٌ أَقْسَامُ .

(١) ظ : قَامَ .

(٢) رَمِيحَانَهُ ص ٤٧٦ ، وَنَسَبَ سَبِيحَهُ ١ / ٤٠ الْبَيْتَيْنِ إِلَى الْمَرَارِ الْأَسَدِيِّ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ .

(٣) الْعَمِيدُ : الشَّدِيدُ ، وَالْخُرْدُ : الْخَضِرَةُ ، وَالْخَذَلَةُ : الْمَرْأَةُ الْغُلِيظَةُ السَّاقِ .

(٤) نِهَآيَةُ هَذِهِ الْفَقْرَةِ يَنْتَهِي الْجُزْءُ الثَّلَاثُ بِحَسَبِ تَجْزِئَةِ نَسْخَةِ م حَيْثُ جَاءَ فِيهَا : (آخِرُ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ

مِنْ شَرْحِ الْجَمَلِ ، يَتْلُوهُ فِي الرَّابِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ، فَالْأَصْلُ فِي إِعْمَالِ الْفِعْلِ الثَّانِي أَنَّهُ يَحْذِفُ

مَعَهُ ، أَنَّهُمْ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ) ق ١٢٤ ، ثُمَّ يَتْلُونَ الْجُزْءَ الرَّابِعَ :

(الْجُزْءُ الرَّابِعُ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ الْجَمَلِ ، أَمْلَاءُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ طَائِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَابِشَادٍ النَّحْوِيِّ

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَكَفَى وَنَعْمَ الْوَكِيلُ ، بِسْمِ اللَّهِ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ...) .

(٥) الْفِعْلُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٦) ظ : أَنْ . مِنْ دُونِ الْهَاءِ .

(٧) م : إِذَا .

(٨) الَّتِي تَعْقِدُ : لَيْسَ فِي ظ .

فعل لا يتعدى ، وفعل يتعدى بحرف جرٍّ ، وفعل يتعدى تارة بحرف جرٍ وتارة
بغير حرف جرٍّ ، وفعل يتعدى الى مفعول واحدٍ ، وفعل يتعدى الى اثنين يجوز الاقتصار
على أحدهما ، وفعل يتعدى [٩٠ظ] الى اثنين لا يجوز^(١) الاقتصار على أحدهما وفعل
يتعدى الى ثلاثة مفعولين^(٢) . فهذه سبعة أقسام في كل قسم منها خمسة أسئلة ، وهي كيف
يعمل الأول ؟ وكيف يعمل الثاني ؟ وكيف يُقدّم الثاني فيعمل ؟ وكيف يُؤخر^(٣) الأول
ويعمل ؟ ، وكيف يُشَيِّ ويجمع ؟ .

فإن كان غير متعدي ، فليس فيه إلا ثلاثة أسئلة : كيف يعمل الأول ؟ وكيف يعمل
الثاني^(٤) ؟ وكيف يُشَيِّ ويجمع ؟ فمن ذلك : قام وقعد زيدٌ ، على إعمال الثاني . وتشبيهه :
قاما وقعدا الزيدان ، وجمعه : قاموا وقعدا الزيدون^(٥) .

والفراء لا يجيز هذه المسألة^(٦) وأشباهها في كل موضع يكون فيه إضمار قبل
الذكر ، وقد أجبنا عن ذلك بما تقدّم .

والكسائي يجيزها^(٧) . وجوازها عنده على حذف الفاعل ، لا على إضماره .

وفائدة الخلاف تظهر في التشبيه والجمع ، فعندنا يُشَيِّ ويجمع ، وعنده لا يُشَيِّ
ولا يجمع ، وهذا الذي ذهب إليه ضعيف جداً ، لأن الفعل لا يصح قط إلا بفاعل ، كما أن
الفاعل لا يصح إلا بفعل . وهما كالشيء الواحد . فلا يجوز أن يعتقد فيه الجواز مع
الحذف . وإن^(٨) أعمت الأول لم يكن خلاف في جوارده ، وقلت في تشبيهه : قام وقعد
الزيدان ، وفي جمعه^(٩) : قام وقعدوا الزيدون ، فالاسم الأخير مرفوع بالفعل الأول ، فعلى

(١) ظ : ولا يجوز .

(٢) مفعولين : ساقطة من م .

(٣) وكيف يؤخر : ساقطة من ظ .

(٤) من (فإن كان) الى (الثاني) ساقطة من ظ .

(٥) ظ : الزيدان . تحريف .

(٦) ينظر : معاني القرآن له ١ / ٢٢٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ٩١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ١ / ٧٧ .

(٨) م : فإن .

(٩) وفي جمعه : ساقطة من م .

هذا يُقاسُ كُلُّ فَعْلَيْنِ غَيْرِ مُتَعَدِّيَيْنِ .

مسألة

مما يتعدى بحرف جرٍّ: مَرَرْتُ وَمَرَّبِي زَيْدٌ، على إعمال الثاني، وَمَرَرْتُ وَمَرَّبِي الزيدانِ، ومَرَرْتُ وَمَرَّبِي الزيدونَ، فإنَّ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ، قِيلَ: مَرَرْتُ وَمَرَّبِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّا بِي بِالزَيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّوْا بِي بِالزَيْدَيْنِ. فإنَّ قَدَّمَ الثاني وَأَعْمَلَهُ (١)، قلتُ: مَرَّبِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ، وَمَرَّا بِي وَمَرَرْتُ بِالزَيْدَيْنِ، وَمَرَّوْا بِي وَمَرَرْتُ بِالزَيْدَيْنِ، فإنَّ (٢) أَعْمَلَ الْأَوَّلَ، قلتُ: مَرَّرْتُ بِي وَمَرَّرْتُ بِي زَيْدٌ، وَمَرَّرْتُ بِي وَمَرَرْتُ بِيمَا الزيدانِ، وَمَرَّرْتُ بِي وَمَرَرْتُ بِهِم الزيدونَ .

مسألة

من المتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف جرٍّ .
مثلُ: شَكَرْتُ وَشَكَرَنِي زَيْدٌ، وَشَكَرْتُ وَشَكَرَنِي زَيْدٌ، والتقديمُ والتأخيرُ [٩٠] والشبهةُ والجمع على ما ذكر .

مسألة

من المتعدي بنفسه إلى واحدٍ .
تقولُ: خَاطَبْتُ وخَاطَبَنِي زَيْدٌ، والعَمَلُ على ما أُصْلِحَ قَبْلُ .

مسألة

من المتعدي إلى اثنين، يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما .
مثلُ: أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي زَيْدٌ دِرْهَمًا، وَأَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي الزيدانِ دِرْهَمَيْنِ، وَأَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِي الزيدونَ دِرْهَمًا، هذا على إعمال الثاني، وتقولُ على إعمال الأولِ: أَعْطَيْتُ وَأَعْطَانِيهِ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَأَعْطَيْتُ وَأَعْطَيَانِيهِمَا الزيدَيْنِ دِرْهَمَيْنِ، وَأَعْطَيْتُ وَأَعْطَوْنِيهَا الزيدَيْنِ دِرْهَمًا .

(١) ظ : فاعلته .

(٢) م : وإن .

وإن شئت أتيت بالمضمر منفصلاً ، والاتصال أحسن ، والتقديم والتأخير على ما تقدم .

مسألة

من المتعدي الى اثنين ولا يجوز^(١) الاختصار على أحدهما :
ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قائماً ، على إعمال الثاني^(٢) ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ الزَّيْدَانِ قائماً ، وَظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ الزَّيْدُونَ قائماً ، ولو أعملت الأول لقلت " ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُ زَيْدًا قائماً " .
ولا يجوز تشبيه هذه المسألة ولا جمعها ، إلا مع تشبيه ضمير المفعول وجمعه ، فتقول : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُمَا الزَّيْدَيْنِ قائمين ، وفي الجمع : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُمَا الزَّيْدَيْنِ قائمين ، والمنفصل في هذا أحسن من المتصل ، ولو قَدَّمْتَ ظَنَنْتُ وَأَعْمَلْتَهُ لقلت : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ إِيَّاهُ زَيْدًا قائماً ، ولو أعملت الثاني لقلت : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قائماً .
فهذه^(٣) المسألة تضعف من جهة أنك حذفْتَ أحدَ مفعولي الظنِّ مع ذكر أحدهما ، وهو جائز من جهة أن الثاني قد دلَّ عليه ، والأجود أن تأتي به الى جانب المفعول الأول ، وفي التشبيه^(٤) والجمع على ما تقدم .

مسألة

من المتعدي اثنى ثلاثة مفعولين .
وهي : أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنْتُ ، والعمل على ما تقدم .

[٩١ ظ] مسألة

أَقْبَلُ إِنْ قِيلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ ، على إعمال الثاني^(٥) ، والمعنى أنه أمره بقبولهما

-
- (١) م : لا . من دون الواو .
(٢) على إعمال الثاني : ساقطة من م .
(٣) ظ : وهذه .
(٤) ظ : المفعول الأول والتشبيه .
(٥) على إعمال الثاني : ساقطة من ظ .

جميعاً، وكذلك لو أعمل الأول لقال^(١) : اقبل إن قيلاً الحق والباطل، والمعنى على إعمال الأول^(٢) أكشف لظهور المفعول ونصبه ، ولو قال^(٣) : اقبل إن قيل لك الحق والباطل ، جاز وكان المعنى أنه أمره بقبول الحق إن قيل هو والباطل ، فالباطل مرفوع بالعطف على المضمرة المرفوعة في قيل ، وقد سدّ المفعول مسدّ التأكيد .

ولو قيل : اقبل إن قيل لك الحق والباطل ، جاز على أن تكون الواو بمعنى مع ، والعامل فيه (قيل) مع توسط الواو ، وهذا إذا كان كذلك فهو على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول على هذه القضية لقال : اقبل إن قيل لك الحق والباطل ، ففي (قيل) ضمير واحد للحق ، ولو^(٤) قال في جميع هذا : اقبل إن قيل لك^(٥) الحق والباطل ، بفتح (إن) لكان الحق والباطل قد قيلاً ، لأنه مفعول له ، وإذا كسر فإنيهما لم يقلوا بعد ، لأنه شرط ، والشرط فيما يستقبل ، ومن هاهنا قال الفقهاء : إن الرجل إذا قال لامرأته : أنت طالق أن دخلت الدار ، أنه إذا فتح ، فقد طلق في الحال ، وإذا كسر لم تطلق في الحال .

وقد يجوز في قولك : اقبل إن قيل لك الحق والباطل ، أن تنصب الباطل بفعل محذوف ، لدلالة الأول عليه ، كأنه قال : وأقبل الباطل ، لأنه إذا جاز أن تحذف المفعول^(٦) لدلالة العامل عليه ، جاز أن تحذف العامل لدلالة المفعول عليه ، وقد أشار سيبويه إلى هذا الوجه في هذا الباب^(٧) .

ومر ما ذكرناه : اشتر^(٨) أن دفع اليك الثوب والرداء ، وعود أن تتطيق بالحق شفتاك .

(١) م : يقال .

(٢) ظ : في إعمال الأول . وفي هامش م (على إعمال الثاني) . تحريف .

(٣) م : ولو قيل .

(٤) ظ : فلو .

(٥) لك : ساقطة من م .

(٦) ظ : المفعول .

(٧) ينظر : الكتاب ١ / ٤١ .

(٨) ظ : اشتر . تصحيف .

بَعْبُ مَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ مِنَ الْمُضْمَرِ عَلَى الظَّاهِرِ وَمَا لَا يَجُوزُ^(١)

[٩١و] اختلفَ النَّاسُ فِي الْمَضْمَرِ وَالْمَكْنِيِّ ، فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا مُتَّفَقَانِ فِي

الْمَعْنَى^(٢) .

وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ فِي الْمَعْنَى^(٣) ، فَالْمَكْنِيُّ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَسْمَاءِ
الظَّاهِرَةِ الَّتِي أُقِيَّتْ مَقَامَ غَيْرِهَا مِنَ الظَّوَاهِرِ ، لَضَرْبٍ مِنَ الْأَسْتَحْسانِ وَالْإِيجَازِ ، فَقَوْلُهُ
سُبْحَانَهُ : (كَأَنَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)^(٤) ، كَنَائِيَّةٌ وَعِبَارَةٌ عَنِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لِلْأَسْتَحْصَانِ ، وَمِثْلُهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : (قَالَ يَاقَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ ، وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٦) فِي إِبْخَارِ
اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنِ النَّبِيِّ (هُود)^(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ^(٨) قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : (إِنَّا لَنَرَاكَ فِي
سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ)^(٩) ، فَأَجَابَ بِأَحْسَنِ^(١٠) الْجَوَابِ ، وَفِي ضَمْنِهِ التَّكْذِيبُ ،
وَلِهَذَا نَظَائِرُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ .

وَكَانَ أَبُو حَنِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١١) ، يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ فَلَانًا ، وَالْفُلَانِيَّ ، وَفُلَا ، وَكَيْتَ
وَكَيْتِ ، وَكَذَا وَكَذَا ، كَلِمَةٌ كَنَائِيَّةٌ ، فَفُلَانٌ كَنَائِيَّةٌ عَنِ الْأَعْلَامِ مِنَ الْأَنْثَايِ ، وَ(فُل) كَنَائِيَّةٌ عَنِ
الْمُنَادَى خَاصَّةً فِي^(١٢) الْأَمْرِ الْعَامِّ . وَكَيْتَ وَكَيْتِ ، كَنَائِيَّةٌ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَدْمُجِّ ، وَكَذَا وَكَذَا

(١) م : (على المظهر) فقط . الجمل ١١٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٤/١ . وشرح القصاصد السبع الطول الجاهليات لابي بكر بن الأنباري ٢٢ و ١٨٢ والانصاف ٢ / ٦٩٥ م ٩٨ .

(٣) ينظر : الكتب ١ / ٢٦٣ والاصول ١ / ١٨١ .

(٤) المائة : آية ٧٥ .

(٥) قوله تعالى : ليس في م .

(٦) الاعراف : آية ٦٧ .

(٧) ظ : عن هود النبي .

(٨) م : الذي .

(٩) الاعراف : آية ٦٦ .

(١٠) ظ : واحسن .

(١١) رضي الله عنه : ليس في ظ . وينظر : المسائل المشككة ص ٤٠٢ .

(١٢) م : من .

كناية عن العدد المبهم. فهذا وما أشبهه كناية، وليس بمضمر، واشتقاقه من كنى عن الشيء إذا عبرت عنه بعبارة أخرى، تورية عنه. ويقال كنى الرجل وكنيته^(١)، ومنه الكنية، لأنها^(٢) تورية عن الاسم، وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (إنَّ للرؤيا كُنًى، ولها أسماء فكنوها بكنائها، واعتبروها بأسمائها)^(٣)، والرؤيا لأول عابر، وكنائها مثل أن يعبر عن النخل برجال طوال عظام^(٤)، ذوي حسب ونحوه. وأسمائها مثل تأويل سالم بالسلامة ونحوه.

وأما المضمر: فهو كل اسم تقدمه مظهر، أو ما يقوم مقامه، لرفع اللبس، وإنما أتى بالمضمر في الكلام، لرفع اللبس، وإرادة الاختصار، والاستغناء بتقدم ذكره عن إعادته. ألا ترى أن قولك [٩٢ ظ]: زيد أبوه منطلق، أخصر من قولك: زيد أبو زيد منطلق، وأنفى للبس، إلا أن يكون الموضع موضع تخمين، وإرادة تنبيه على أمر عظيم، مثل: (الحاقة ما الحاقة)^(٥)، و(القارعة ما القارعة)^(٦) ومثل^(٧): (فلا اقتحم العقبة، وما أدراك ما العقبة)^(٨)، وقول الشاعر^(٩):

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَغْصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

فكرر^(١٠) الموت ثلاث دفعات.

ويدخل في هذا الباب باب نعم وبئس، حتى من اعتقد أن (نعم) خبر مقدم^(١١)، لها

(١) (ويقال كنى الرجل وكنيته) متأخرة في (م) بعد (سالم بالسلامة ونحوه).

(٢) ظ: لان فيهما.

(٣) صحيح مسلم ٩٣ / ٧.

(٤) رجال طوال: ساقطة من م.

(٥) الحاقة: آية ١ و ٢.

(٦) القارعة: آية ١ و ٢.

(٧) مثل: ليس في م.

(٨) البك: آية ١١ و ١٢.

(٩) هو عدي بن زيد الزبيري ديوانه ص ٦٥، وهو في الكتاب ١ / ٣٠ والخصائص ٣ / ٤٢.

(١٠) م: فذكر.

(١١) هو اعتقاد أكثر البصريين، ينظر: اللمع في العربية ٢٢٧.

موضع من الإعراب .

فإذا ثبت هذا فالمضمر في انقسامه، يأتي على أقسام، قد ذكرت في أول الشرح^(١)، وهو في رجوعه على غيره ينقسم ثلاثة أقسام: مضمر، يفسره ما قبله، ومضمر، يفسره ما بعده، ومضمر، تفسره دلالة الحال . ودلالات الحال تختلف؛ فحال^(٢) مُشاهدة، مثل : أنا وأنت، وحال مجازاة ومواعدة، مثل^(٣) : إذا كان غداً فأتيتي، وحال مقارنة ومصاحبة، مثل : (حتى توارت بالحجاب)^(٤) .

ومثل قوله^(٥) (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ)^(٦)، ونحوه، فقد قامت هذه الدلائل المعنوية مقام الدلائل النقطية، وقسمه من قسمها إلى خمسة، إلى هذه الثلاثة ترجع، وهذه الثلاثة أصلياً واحداً، وهو أن يتقدم المضمَر مظهر، وما عداه فمحمول عليه، وإذا كان كذلك، وجب أن يبدأ بالكلام عليه، ولكنه أخر إلى آخر الباب لكثرة مسائله واتساعها .

فصل

جملة المضمر الذي يفسر بما بعده أربعة أبواب :

باب المبتدأ والخبر، وما يدخل عليهما، وذلك ضمير الشأن والقصة، مثل: هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم^(٧)، وظننته زيداً قائم، كل هذا ضمير شأن وقصة . والكوفيون يسمونه ضمير المجعول^(٨)، يكون أبدأ مفرداً لايشي ولا يجمع، لأن تفسيره يغني عنه، ومتى وقع في محل الفاعل استتر في الفعل، ومتى وقع في محل المفعول، أو مبتدأً ظهر، من نحو ما مثلاً [٩٢و] ولا يجوز الإخبار عنه في باب الألف

(١) يراجع ص ٥ .

(٢) م : حال . من دون فاء .

(٣) م : من نحوه .

(٤) سورة ص : آية ٣٢ .

(٥) ومثل قوله : ليس في م .

(٦) الرحمن : آية ٢٦ .

(٧) من (وكان) إلى (قائم) : ليس في ظ .

(٨) تنظر أمثلة استعمال هذا الاصطلاح في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٨ و ٣ / ٢٩٩ وينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤٨٦ .

واللَّامِ قَطُّ ، وَلَا أَنْ يُقَرَّبَ تَفْسِيرُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا أَنْ يُعْطَفَ ^(١) عَلَيْهِ ، وَلَا يُؤَكَّدَ ، وَلَا يُبَدَّلَ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ الزَّمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَفُسِّرَ بِالْجُمْلَةِ . وَصَارَتْ الْجُمْلَةُ كَأَنَّهَا هِيَ ، بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَفْتَقَرُ ^(٢) إِلَى عَائِدٍ يَعُودُ عَلَيْهِ ^(٣) مِنْهَا إِلَى الْمَذْكُورِ فِي الْفِظِ ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجْزِ تَغْيِيرُ الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهَا كَالْأَمْثَالِ ، فَكَذَلِكَ لَمْ يُغَيَّرِ الْمُفَسِّرُ بِهَا .

الباب الثاني بَابُ نِعَمَ وَبُشَى ، مِنْ نَحْوِ: نِعَمَ رَجُلًا زَيْدًا، وَبُشَى غُلَامًا عَمْرُو ، فَبِذَا فَاعِلُهُ مَضْمُرٌ ، وَقَدْ فَسَّرَتْهُ النُّكْرَةُ مِنْ بَعْدِهِ ^(٤) ، وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَتَرْكِ تَغْيِيرِهِ ، وَالْإِخْبَارِ عَنْهُ .

الباب الثالث بَابُ رَبٍّ ، مِنْ قَوْلِهِمْ: رَبُّهُ رَجُلًا، وَرَبُّهُ أَمْرًا ، وَإِنَّمَا جَازَ دُخُولُ رَبٍّ عَلَى الْمَضْمُرِ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً ، لِأَنَّ هَذَا الْمَضْمُرَ لَيْسَ بِرَاجِعٍ عَلَى مَذْكُورٍ فَقَدْ ^(٥) اسْتَبْهَمَ اسْتِبْهَامَ النُّكْرَاتِ ، وَإِنَّمَا النُّكْرَةُ بَعْدَهُ تُفَسِّرُ جِنْسَهُ وَنَوْعَهُ مِنَ التَّكْثِيرِ وَالتَّائِيثِ وَالتَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ بِلَفْظِ الْمَفْرُودِ .

وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الْقَاسِمِ هَذَا الْقِسْمَ ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُلْحَقَ بِبَابِ نِعَمَ وَبُشَى .

مَنْ بَابُ الرَّابِعِ بَابُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ الَّذِينَ قَدْ ذَكَرَ ^(٦) .

فَأَمَّا ^(٧) الْمَضْمُرُ الَّذِي يَتَقَدَّمُ ظَاهِرُ ^(٨) عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ فَبِهِوَ الَّذِي قَصَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ . وَبَعْدَ أَنْ نَفَرَّغَ مِنْهُ ، نَتَكَلَّمُ عَلَى الْمَضْمُرَاتِ وَالْخِلَافِ فِيهَا ، وَحَتَّى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٩) .

(١) م : وَلَا يُعْطَفُ . مِنْ دُونَ (أَنْ) .

(٢) ظ : يَفْتَقَرُ . مِنْ دُونَ لَا .

(٣) عَلَيْهِ : سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(٤) مِنْ (وَبُشَى غُلَامًا) إِلَى (مِنْ بَعْدِهِ) سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٥) م : قَدْ . مِنْ دُونَ فَاء .

(٦) لَيْسَ الْوَاوُ فِي الْمَخْطُوطَيْنِ ، وَفِي (م) : تَقْدَمَا . وَتَرَاجَعَ ص ٤٤٤ .

(٧) م : وَأَمَّا .

(٨) م : مَظْهَرُ .

(٩) م : عَزَّ وَجَلَّ .

فصل

مرتبة الفاعل أن يكون قبل المفعول به، ومرتبة المفعول به، أن يكون قبل المفعول^(١) بحرف جرٍّ، لأنَّ ما تعدى إليه الفعل^(٢) بنفسه أقوى مما يتعدى إليه بحرف جرٍّ، ومرتبة ما يتعدى إلى اثنين والأول^(٣) منهما فاعل بالثاني في المعنى، أن يكون الأول هو الأصل، مثل: أعطيت زيدا درهماً. ومرتبة [٩٣ظ] المبتدأ أن يكون قبل الخبر. فعلى هذه الأصول تُبنى المسائل وتتفرع، فكل موضع تقدم فيه المضمرة على المظهر لفظاً ومعنى لم يجز، مثل: ضرب غلامه زيدا، ولبيت أئيبها من الثياب، وأعطيت مالكها الدار، وعلمه زان الثوب، فهذه المسائل الأربع وما أشبهها من جميع الأبواب، لا يجوز شيء منها لما ذكرناه.

فإن تقدم المضمرة على الظاهر^(٤) في اللفظ دون المعنى، جاز جميع ذلك مراعاة للمعنى، مثل: ضرب غلامه زيدا، ولبيت من أئيبها الثياب، وأعطيت داره المالك، وإن تقدم الظاهر على المضمرة في اللفظ دون المعنى، جاز، مثل: ضرب زيدا غلامه، مراعاة اللفظ، وإن تقدم المضمرة على الظاهر في اللفظ والمعنى، لم يجز، وقد تقدم، وإن تأخر في اللفظ والمعنى كان أجود شيء وأقبح، مثل: ضرب زيدا غلامه، فأما قول الشاعر^(٥):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَن حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَادِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

ففيه قولان: أحدهما^(٦) قول الأكثر، وهو المذهب أنَّ انتهاء ليست راجعة على شيء تقدمها في اللفظ والمعنى، وإذا بطل ذلك وجب أن تكون راجعة على المصدر الذي يدل عليه لفظ الفعل، كأنه قال: جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ، فعلى هذا تقول: ضرب صاحبها هذا،

(١) م: المفعول به. تحريف.

(٢) ظ: الفعل إليه.

(٣) ظ: الأول. من دون واو.

(٤) المضمرة على الظاهر: ساقطة من م.

(٥) هو النابغة الذبياني. ديوانه ٢٣٦، والخصائص ١ / ٢٩٤.

(٦) أحدهما: ساقطة من م.

وأنت تريد: ضَرَبَ صاحبُ الضربةِ هذا، وعلى هذا قولهم: ظَنَنْتُهُ زَيْدًا منطلقاً، وظَنَنْتُهَا زَيْدًا منطلقاً، وأنت تريدُ الظَّنَّ والظَّنَّةَ. فإن أردت الشأنَ والقصةَ، رفعت لا غيرَ، وعلى مثل ما ذكرناه قول الشاعر (١):

هذا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إِن يَلْقَاهَا ذَيْبُ

فالياء راجعة على المصدر، أي يدرس الدرس، ولا يجوز أن ترجع على القرآن [٩٣و] لأنَّ الفعل قد تعدى إلى القرآن بحرف جرٍّ، فلا يتعدى إلى ضمير القرآن بنفسه، ألا ترى أنه لا يجوز: لزيد ضربت زيدا، فلو قلت على هذا: لزيد ضربته، لم يجر إلا أن تجعل الياء للمصدر.

ومما جاء في كتاب النعم تعالى (٢) من اضممار المصدر لدلالة الفعل عليه، قوله تعالى (٣): (فَبَيَّنَّا لَهُمْ أَفْكَرَ) (٤)، هي على قراءة ابن عامر، لأنَّ الفعل قد تعدى إلى الهدى بالياء، فلا يتعدى إلى ضمير الهدى بنفسه، ولأنه في نفسه لا يتعدى، فوجب أن ترجع الياء إلى المصدر، التقدير: أَفْكَرَ اقْتِدَاءً (٥).

فإذا قرأ (اقتد) بالساكن الياء، فليست في الوصل (٦) للمصدر، ولا للهدى، وليست اسماً، بل هي هاء السكت. ولذلك حذفها حمزة والكسائي في الوصل، واثنان في الوقف.

فلما قول أبي القاسم: (إنَّه إذا اتَّصَلَ الْمُضَمَّرُ بِاسْمٍ مَرْفُوعٍ، لم يجر تقديمه على الظاهر) (٧)، فليس بحدٍّ لجميع الباب، لأنَّ هذا إنما يخصُّ الفاعل والمبتدأ، والذي ذكرناه

(١) لم أقف على اسمه وهو في الكتاب ٣٧/١، والاصول ٢/٢٠٢. والرشا: جمع رشوة.

(٢) م: عز وجل.

(٣) م: سبحانه.

(٤) الانعام: آية ٩٠. وفي م: اقتد هي. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم (اقتد) بإثبات الياء الساكنة، وقرأ حمزة والكسائي (اقتد) بغير هاء في الوصل ويثبتونها في الوقف. أما قراءة ابن عامر وحده (اقتد) بكسر الياء مشبعة. ينظر: السبعة في القراءات ٢٦٢، ومجمع البيان ٢٣١/٤.

(٥) ظ: الاقتداء.

(٦) في الوصل: ساقطة من ظ.

(٧) الجمل ١١٨.

يصلح للمرفوعات والمنصوبات ، فهو أعم وأنفع . وبالله التوفيق .

فصل (١)

في معرفة المضمرات ، منفصلها ومتصلها ، وهي في الجملة نيف وستون مضمراً ، اثنا عشر منفصلة مرفوعة الموضع ، وهي : أنا ، نحن ، أنت ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هن .

واثنا عشر منفصلة منصوبة الموضع ، وهي : إياي ، إيانا ، إياك ، إياكِ ، إياكما ، إياكم ، إياكن ، إياه ، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن .

واثنا عشر متصلة مرفوعة الموضع ، بحق الفاعل ، وهي : فعلت ، فعلنا ، فعلتِ ، فعلتِ ، فعلتُم ، فعلتُن ، فعلتِ ، فعلتِ ، فعلتِ ، فعلتِ ، فعلتِ ، فعلتِ .

واثنا عشر متصلة منصوبة الموضع ، بحق المفعول ، وهي : نفعتني ، نفعتنا ، نفعتك ، نفعتكِ ، نفعتكما ، نفعتكم ، نفعتن ، نفعتن ، نفعتن ، نفعتن ، نفعتن ، نفعتن .

واثنا عشر متصلة مجرورة الموضع ، وهي : إلي ، إلينا ، إليك ، إليكِ ، إليكما ، إليكم ، إليكن ، إليه ، إليها ، إليهما ، إليهم ، إلين . فهذه جملة المضمرات .

فأما الياء في تفعلين ، من نحو : تأكلين وتشربين ، فمختلف فيها ، هي عند سيبويه : اسم ؛ لأنها الفاعلة . وتدل على التانيث^(١) ، وهي عند الأخفش : حرف تدل على التانيث حسب^(٢) ، والفاعل مضمرة قياساً على المذكر ، فسيبويه قاسه على ما يقع بعده النون ، نحو : يفعلان ويفعلون ، فمن حيث كانت الألف والواو اسماً والنون بعدها علامة الرفع ، فكذاك تفعلين^(٣) . ولو كانت للتانيث حسب كما قال الأخفش لوجب أن تثبت في النثية كما ثبتت التاء في فعلنا ، فعلى قياس قول سيبويه ، لو سميت بتفعلين لحكِيت ، وعلى قول الأخفش ، لو سميت به خالياً من المضمرة^(٤) لأعربت .

(١) م : (باب) بدلاً من (فصل) .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٢٠ ، وشرح التصريح ١ / ٩٩ .

(٤) من (فمن حيث) الى (تفعلين) ساقط من ظ .

(٥) ظ : الضمير .

وأما^(١) الواو في تفعلون والالف في تفعلان ، فلا خلاف أنها اسم إذا وقعت بعد ظاهر أو ما يجري^(٢) مجرى الظاهر .

فأما ما يحكى عن بعض العرب من قولهم: يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، و:

..... يَعْصِرُ نَ السَّلِيطِ أَقَارِبُهُ^(٣)

و(أكلوني البراغيث) ، قياساً على تاء التانيث في الحاق العلامة مع أفعالها ، فلا خلاف أن هذه الأشياء حروف في هذه اللغة لا أسماء ؛ لأنها نظير (تاء) التانيث إلا أن يعتقد أنها أخبارٌ مقدّمة والنّيةُ بها التأخيرُ فتكون اسماً ، فإذا سميت بهذه الأشياء مع أفعالها في مذهب من جعلها حروفاً أعربت ، وفي مذهب من جعلها اسماً حُكِيتُ . فيذه جملة تعدد المضمرات ونبدأ بالكلام^(٤) عليها من أولها .

أما (أنا) ، ففيها قولان : ذهب البصريون الى أن الاسم منها الألف والنون^(٥) . والالف الأخيرة دخلت لبيان الحركة في الوقف^(٦) ، يدلُّ على ذلك حذفهم لها غالباً وصلأ وإثباتها وقفاً .

وذهب الكوفيون الى أنها بكمالها اسم^(٧) ، واستدلوا بقول الشاعر^(٨) :

[٩٥و] أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيداً قَدْ تَذَرَيْتُ النَّامَا^(٩)

فأثبتها وصلأ، وهذا لا دليل فيه لمخالفته^(١٠) الأمر العام، وإنما يحل هذا على أنه

(١) ظ : فأما .

(٢) ظ : وما يجري . من دون همزة .

(٣) هذا جزء من بيت شعر للفرزدق . ديوانه ١ / ٥٠ ، والكتاب ١ / ٢٢٦ وتعامه :

ولكن دِياْفِي أبوه وأُمَّهُ بِحُورَانٍ يَعْصِرُونَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ

(٤) ظ : الكلام . من دون باء .

(٥) ينظر : الاصول ٢ / ١١٩ ، ومع الهوامع ١ / ٦٠ .

(٦) ظ : والوقف . تحريف .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤٢٠ ، ومع الهوامع ١ / ٦٠ .

(٨) هو حميد بن حريث . ورد البيت في المنصف ١ / ١٠ ، وشرح المفصل ٩ / ٨٤ ، والضرائر لابن عصفور ١٥٧ .

(٩) تذریت : علوت الذروة .

(١٠) ظ : لمخالفة .

أجرى الوصل مجرى الوقف لتعاقبهما بمنزلة (هاء) السكت في قوله سبحانه : (مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ ، هَلَّاكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ) (١) .

وفيها ثلاث لغات أخر (٢) ؛ أَنَا فَعَلْتُ ، بِالْألف (٣) وصلأ ووقفأ ، وَأَنْ فَعَلْتُ ، فإذا وقفت ، قلت : أَنَّهُ . حكي عن بعض العرب وقد نزل به أضيافاً ، فقصد إليه وشوى دِمَاءَها وأطعمه ضيفانهُ ، فقيل له في ذلك ، فقال : هذا فَصِّي أَنَّهُ (٤) .

ومنهم من يقول : (أَنْ) (٥) فعلتُ ، فيقدّم الألف الأخيرة الى جانب (٦) الهمزة فيأتي بالمدة (٧) . حكي ذلك الفراء وغيره (٨) .

وأما (٩) (نَحْنُ) ، فيدخل تحته الاثنان والجماعة وليس تفصيله أسماء متفقة اللفظ من نحو : أَنَا وَأَنَا وَأَنَا ، لأن المتكلم لا ينضم اليه غيره ، وإنما تفصيله أَنَا وَتُتَ وَزَيْدٌ ونحو ذلك .

وللعلماء فيها خمسة (١٠) أقوال ، أعني بناءها على انضمام ، أمّا بنؤها على حركة فلانقاء الساكنين . وأمّا تخصيصها بالضممة ، فقال أبو العباس المبرّد : هي (١١) مشبهة بقبل وبعد من حيث صلحت للاثنتين (١٢) فما فوقهما ، كما صلحت قبل وبعد شيئين ، فما هو أكثر منهما فصارت لذلك غاية كقبل وبعد .

(١) الحاقة : آية ٢٨ و ٢٩ .

(٢) آخر : ليس في ظ .

(٣) م : بالـف .

(٤) أنه : ثبت في (ظ) بعد عبارة (عن بعض العرب) . والحديث لعدم الطائي . ينظر : مقدمة ديوانه ص ١٨ .

(٥) ظ : أ أن .

(٦) ظ : آخره . تحريف .

(٧) ظ : بالمد .

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤٢٠ ، وجمع الهوامع ١ / ٦٠ .

(٩) ظ : فاما .

(١٠) م : فيه .

(١١) ظ : وهي .

(١٢) ينظر : المقتضب ١ / ٢٦٢ .

وقال أبو اسحق : بُنيت على الضم ؛ لأنها اسم للجماعة ، ومن علامة الجماعة الواو ، والضمّة من مخرج الواو ^(١) .

وقال علي بن سليمان الأخفش الصغير : بُنيت على الضمّ لأنها ضميرُ المرفوع ^(٢) ، ومن علامات ^(٣) الرفع الضمّ .

وقال قُطْرُب : بُنيت على الضم ، لأنَّ أصلها (نَحْنُ) فنقلت ضمّته من الحاء الى النون ، وهذه دعوى لا دليل عليها .

وقال ثعلب : بُنيت على الضم تشبيهاً بحَيْثُ . وهذا أيضاً يحتاج الى دليل .

وإذا ^(٤) وَقَفَ عَلَيْهَا [٤٩٤ ظ] وَقَفَ بِالْكَوْنِ وَالْإِشْمَامِ وَالزَّرُومِ وَالنَّقْلِ ، كما يكون ذلك في الاسم المرفوع من نحو : هذا بكر .

فَالْكَوْنُ سلبُ الحركة بأصلها لأنَّ الوصل يدلُّ عليها .

وَالزَّرُومُ ^(٥) وَالْإِشْمَامُ تَبَيُّهُ العَضْوِ بالحركة .

وَالْإِشْمَامُ تَبَيُّهُ العَضْوِ بالحركة من غير صوتٍ يُسَمَّعُ يَدْرِكُهُ البَصِيرُ دُونَ الْأَعْمَى مع صَوْتٍ يُسَمَّعُ يَدْرِكُهُ الْأَعْمَى والبَصِيرُ لَتَعَقُّهُ بِالسَّمْعِ .

وَالنَّقْلُ : نَقْلُ الحركة الى الساكنِ الَّذِي قَبْلَهَا وهو الَّذِي دَعَا قُطْرُباً الى أَنْ قَالَ
أَصْلُ نَحْنُ (نَحْنُ) ^(٦) .

ولا دليل في ذلك لأنَّ هذا للنقل من عوارض الوقف .

وقد يستعملون (نحن) للواحد المعظم لكون الجمع أفخم ، قال الله تعالى ^(٧) : (إِنَّا

(١) ينظر : مع الهوامع ١ / ٦٠ وما بعده .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٤ .

(٣) ظ : علامة .

(٤) م : فلذا .

(٥) والروم : جاءت في (ظ) متأخرة بعد (دون الاعمى) الاتي .

(٦) م : من .

(٧) م : سبحانه .

نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ^(١) . ومن هاهنا قَدَّرَ أبو علي خبر (إِنَّ)^(٢) من قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)^(٣) . إِنَّ اللَّهَ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ، وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ^(٤) كقوله تعالى^(٥) : (قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ)^(٦) . وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ (يُصَلُّونَ) المذكور في الآية خبراً عن الكل ، كما تقول : إِنَّ زَيْدًا وَأَصْحَابَهُ يُصَلُّونَ . لأنَّ الصلاة من الله تعالى^(٧) ، غَيْرُ الصلاةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، إِذْ صَلَاتُهُ تَعَالَى رَافِعَةٌ وَرَحْمَةٌ ، وَصَلَاةُ مَلَائِكَتِهِ دَعَاءٌ وَرَغْبَةٌ .

وَأَمَّا (أَنْتَ) ، فاسم وحرف ؛ لأنه قد ثَبِتَ من قولك : أَنَا فَعَلْتُ ، أَنَّ الاسم هو (أَنْ) فكذلك هو في (أَنْتَ) . والتاء في (أَنْتَ) حرف للخطاب مجرد من معنى الاسم لا موضع له من الإعراب ، لأنك لو جعلته اسماً لوجب^(٨) أَنْ تعتدَّ له موضعاً من الإعراب . وإذا اعتدَّتْ له موضعاً من الإعراب^(٩) لم يخل أَنْ يكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، فالجرُّ ممْتنع لأنَّ المضمَر لا يضاف من حيث كان معرفة ، والرفعُ والنصبُ ممْتنعان ، لأنه لا ناصب^(١٠) ولا رافع فمَّا بطلَ أَنْ يكونَ له موضعٌ من الإعراب بطلَ أَنْ يكونَ اسماً ، ولمَّا بطلَ أَنْ يكونَ اسماً ثَبِتَ أَنَّهُ^(١١) حرفٌ .

فَمَنْ قَالَ إِنِّيَا اسْمٌ فَقَدْ أَخْطَأَ ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ الْكَلِمَةَ بِكَمَالِهَا اسْمٌ فَكَذَلِكَ . وَلَيْسَتْ التَّاءُ فِي (أَنْتَ) [٥٠و] كَتَاءً فِي أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ ، كَمَا أَنَّ الْكَافَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ كَالْكَافِ فِي

(١) الحجر : آية ٩ . وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ : لِيَرَى فِي ظ .

(٢) ظ : فِي .

(٣) الاحزاب : آية ٥٦ .

(٤) عَلَى النَّبِيِّ : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٥) م : كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ .

(٦) الْمُؤْمِنُونَ : آية ٩٩ .

(٧) م : سُبْحَانَهُ . وَكَذَا وَمَا بَعْدَهَا .

(٨) م : وَجِبَ . مِنْ دُونِ لَامٍ .

(٩) مِنَ الْإِعْرَابِ : سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(١٠) ظ : وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ مَمْتَنَعَانِ مِنْ حَيْثُ لَا نَاصِبَ هُنَاكَ .

(١١) م : أَنَّهَا .

حَالِكٌ وَمَالِكٌ . وهذه مواضع إذا أمعت (١) فيها النظرَ اطلعت على فوائد (٢) وأرشدت إلى كثير من الحقائق .

فأما فتح الناء من (أنت) فكفتحتها في أكلت وشربت (٣) للفرق بين أحوال المخاطبين .

وخص بالفتحة ؛ لأن المتكلم قد استبد بالضممة لكونه أولاً قبل غيره فأعطي أول الحركات والمؤنث قد استبد بالكسرة ؛ لأنها من علامات التأنيث ، فلم يبق إلا الفتح ، وامتنع السكون لنلا يجمع بين ساكنين في غير الوقف .

ولو سميت بـ (أنت) لحكيت ؛ لأنها اسم وحرف فاشبت (٤) الجمل المركبة . وأما (أنت) فالكلام عليه مثل ما تقدم .

وأما (أنتم) فالناء والميم والألف حروف كلهن ، أما الناء فقد ثبت كونها حرفاً ، وأما الميم والألف فزيادة عليهما دلالة على التثنية . وإنما زيدت الميم دون الألف (٥) وحدها ؛ لأن المضممر قد خالف المظهر ، وذلك أن المظهر في التثنية هو ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته ودخلت الألف واللام ، وهذا معدوم في المضممر لأنه لا يفارقه تعريف الخطاب ، فلما خالفه في المعنى ، خالفه في اللفظ ، فلذلك زيد حرف مع الألف ، لأنه (٦) نون الألف وحدها لا لبست بأنها ألف الإشباع فدخل الحرف لإزالة الاشكال ، وإنما خص هذا الحرف بأن جعل ميماً دون غيره ؛ لأنه قد اجتمع في الميم أربعة أشياء ؛ كونها من حروف الزيادة ، وكونها مضارعة لحروف المد واللين بالغنة وحسنها في السمع (٧) . وكونها من مخرج الواو ، وكثرة زيادتها أخيراً في مثل : اللهم ، وزرقم ، وسئيم . ولمجموع

(١) م : أمعن .

(٢) ظ : فوائدها .

(٣) م : فكفتحتها من أكلت للفرق .

(٤) ظ : فاشبه .

(٥) في هامش م : (وانما زيدت الميم مع الألف ولم يؤلف بينهما) .

(٦) ولأنه .

(٧) م : المسموع . وتأخرت جملة (وحسنها في المسموع) في م بعد لفظ (وستهم) الاتي .

هذه الأشياء خُصَّتْ بالزيادة دون غيرها ، ولَمَّا كَرِهْتُ جُعِلَ ما قبلها مضمومًا [٩٥ظ] بعد أن كان مفتوحًا ، لأنه لو بقيت الفتحة لكان رُبَّمَا أُلْبِسَتْ بِـ (ما) الزائدة ، من نحو : أنت ما ، أو لأنَّ النشبة جمع ، والجمع يكون ما قبل واوه مضمومًا ، والميم مضارعة للواو فأجريت مجراها في ضمَّ ما قبلها .

وإنَّما استوى المذكر والمؤنث في الخطاب ، كما استوى المذكر والمؤنث في أنا ونحن ؛ لأنَّ النشبة لَمَّا اتَّفَقَ معناها في كونها ضَمَّ شيء إلى مثله ، اتَّفَقَ أيضًا لفظها^(١) في اللفظ ، وليس كذلك الجمع ؛ لأنَّه لَمَّا اختلف معناه في كونه ضَمَّ شيء إلى ما هو أكثر منه اختلفَ لفظه في المذكر والمؤنث من نحو : أنتم وأنتم .

وأما أنتم ، فإصله أنتمو بحرفين ؛ لأنه قد ثبت في المؤنث من قولهم : أنتم ، بحرفين فلا يكون المذكر^(٢) الذي هو الاصل دون المؤنث الذي هو الفرع ، إلا أن الواو حرف مد ولين . وحروف المد واللين تُحذف كثيرًا ، وتزداد كثيرًا ، وهذا من مواضع حذفها لكثرة الاستعمال ، ولَمَّا أُنْ حذفت ، حذفت الضمة من قبلها لئلا يكون ثباتها مؤذنًا بإثبات الواو فكأنَّه^(٣) لم يقع تخفيف . والألف في^(٤) أنتم لا تحذف بحال لخفتها ، بدليل أن من يقول : (والنَّيِّرَ إِذَا يَسَّرِ)^(٥) لا يقول : والنَّيَّارِ إِذَا تَجَلَّى ، لخفة الألف .

وأما هو وهي : فاسمان بكما لهما عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين هي الاسم^(٦) بدليل قول الشاعر^(٧) :

بَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَلَّ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ^(٨)

(١) لفظها : ليس في م .

(٢) م : التذكير .

(٣) ظ : وكأنه .

(٤) في ظ : (من) بدلًا من (في) .

(٥) الفجر : آية ٤ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٧٧ م ٩٦ .

(٧) هو العجير اللولي شعره ص ٢٢٩ . والبيت في الكتاب ١ / ١٤١ ، والخصائص ١ / ٨٩ .

(٨) يشري : يبيع ، والملاط : الجنب .

فحذف الواو ، وقال الآخر في الياء (١) :

دَارُ لِسْعَدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَا

وهذا لا دليل فيه ؛ لأنَّ الشعرَ موضعُ ضرورة . والدليل على أنَّها بكما لها اسم ، أنك لا تجد في المضمرات المنفصلات اسماً على حرف واحد ، فهو في مقابلة أنا وأنت .

وفي كل واحدٍ منهما ثلاث لغات : هو وهي بفتح الواو والياء وإسكانهما [٩٦و] وتشديدهما ، فمن حَرَكَ فَإِنَّهُ قَوَّى الكلمة وميَّزَهَا عن كونها متصلة . ومن سَكَّنَهَا فَالْتَخْفِيفُ ، ومن ضَعَّفَهَا فَالْكِرَاهَةُ الواو المتطرفة المتحرك ما قبلها . والتضعيفُ يزيل الحركة ، والأفصح من هذا كله الوجه الأول .

فإن دخل على كل واحدٍ منهما واو العطف ، أو فاؤه ، أو لامُ الابتداء كنت مَخِيَرًا إن شئت أسكنت وإن شئت بقيت الحركة ، فمن بَقِيَ الحركة فهو متمسك (٢) بالأصل ، ومن حذفها فلأنَّ الحرفَ الذي قبلها لَمَّا كَانَ على حرف واحدٍ (٣) تَنَزَّلَ منزلةَ الجزِّ منها ، وجَرى مجرى كَيْفٍ وَعَضْدٍ ، فكما (٤) يجوز تخفيف هذين فكذلك تخفيف ما ذكرناه (٥) .

فإن كان بدل الواو والفاء (ثم) لم يحسن التسكين كحسنة معهما تكون (ثم) على أكثر من حرف فكأنها منفصلة عما بعدها ، ومن هنا كان أكثر القراء على التحريك من قوله تعالى (٦) : (ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ) (٧) .

(١) لم أقف على قوله ، وهو في الكتاب ٩ / ١ ، والخصائص ٨٩ / ١ وقبله :

هل تعرف الدار على تبراكا . تبارك : اسم موضع .

(٢) ظ : متمسك .

(٣) واحد : ساقطة من م .

(٤) م : وكما .

(٥) ظ : ما ذكرنا .

(٦) م : مباحاته .

(٧) القصص : آية ٦١ . جاء في التيسير ص ٧٢ (قالون وأبو عمرو والكسائي يسكنون الهاء من (هو) و(هي) إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام حيث وقع . وقالون والكسائي يسكنانها مع (ثم) في قوله (ثم هو يوم القيامة) ، والباقون يحركون الهاء) .

(١) وَأَمَّا (هُمَا) فَالكلام عليه على نحو من الكلام في (أَنْتُمَا) إِلَّا أَنْ (أَنْتُمَا) لم يقع فيه حذف ووقع في (هُمَا) حذف ، لأنَّ الواو لو ثَبَّتْ لوجب ضمُّها كما ضمت التاء في (٢) أَنْتُمَا ، والضمَّة على الواو ، والمتحرك ما قبلها مستقل فحذفت الضمة ، ثم حذفت الواو ، لنَّلا يلتبس بأنَّ هذا الحرف ، أعني ما ، منفصل عن الهاء ، فجعل كالشيء الواحد، وثَبَّتْ الألف هاهنا كما ثَبَّتْ هناك (٣) .

وَأَمَّا (هُمْ) فَالكلام عليها على نحو من الكلام على (هُمَا) أعني حذف الواو الأولى وحذف الواو الأخيرة وسُكِّن ما قبلها ، كما حُذِفَتْ من (أَنْتُمْ) .

والكلام على (هُنَّ) كالكلام على (هُمْ) وَثَبَّتْ النون المضاعفة كما ثَبَّتْ في أَنْتُنَّ .
وجملة الأمر أن هذه كلها صيغ صيغت للمضمرات ، والذي أدى الاجتهاد إليه أن هذه الزوائد التي لحقت (٤) للوقف وللخطاب وللنشية والجمع [٩٦ ظ] كلها حروف للدليل المتقدم .

وجميع هذه المضمرات المنفصلات ، إذا وقعت فصلاً بين معرفتين أو مقارب لهما ، ولم تجعل مبتدات ، فهي حروف عند طائفة من النحويين لبطلان أن يكون لها موضع من الأعراب ، وهي عند آخرين أسماء لما فيها من معنى التأكيد يدل على أن فيها معنى التأكيد لما قبلها ، أنها تكون وفقاً له في الغيبة والخطاب والتكلم ، ألا ترى أنك تقول : كُنْتُ أَنَا الْقَائِمُ ، وَكُنْتَ أَنْتَ الْقَائِمُ ، وَكَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ ، في هذه (٥) معرفة المرفوع المنفصل .

وَأَمَّا المنصوب المنفصل ، فَيَأْيَ وَيَأْنَا ، وَأَخَوَاتُهُمَا (٦) والأصل فيها كليهما (٧) (يَا)

(١) ظ : فاما .

(٢) م : من .

(٣) ينظر : تفصيل ذلك في شرح الفصل ٩ / ٨٥ .

(٤) ظ : تخفف . تحريف .

(٥) م : فهذا .

(٦) وأخواتهما : ساقطة من م .

(٧) كليهما : ليس في ظ .

ثم لحقتها علامة المخاطبين^(١) . واختلفت العلامات بحسب اختلافهم على نحو ما^(٢) تقدّم في المنفصل المرفوع إلا أن (إيّا) مختلف فيها وفيما بعدها اختلافاً كبيراً .

قال الخليل رحمه الله^(٣) : (إيّا) اسم مضمّر مضاف الى ما بعده ، واستدل على إضافته بقول العرب : (إذا بلغ الرجل الستين فيّاه وإيّا الشّواب)^(٤) فاضاف الى الشّواب وجزّها . وبعض الناس يرويه^(٥) : فيّاه وإيّا الشّواتر ، وليس هو بتصحيح كما ظنّ بعضهم لثقة من نقله ولصحة معناه^(٦) ، وذلك أنّه إذا قال : الشّواتر كان أبلغ في التحذير من الجماع عند الكبر ، وعلى كلا الروايتين ، فليس فيهما دليل قاطع على كونه مضمراً . بل هو دليل لمن جعله مظهراً مضافاً الى ما بعده وعلى كلّ حال فلم تكثر هذه الرواية ولم تطرد في النظائر فيقاس عليها ، ألا ترى أنهم يقولون : دَمِثْ ، وَدَمِثْ ، وَسَبِطْ ، وَسَبِطْ ، وليس يدلّ اسقاط الرّاء من آخر المثاليين على أنّها من حروف الزيادة .

وقال أبو الحسن الأخفش الكبير : (إيّا) اسم مضمّر وما بعده من الكاف ، وغيرها حروف خطاب لا موضع لها من الاعراب^(٨) . واستدلّ [٩٧و] على كونه مضمراً بأنّه قد وقع موقع المتصل من الياء في ضربيني ، فعن حيث كنت تقول : أنتَ ضَرَبْتَنِي ، وما ضربتَ إلا إيّاي فتجدتهما في الدلالة سواء حكمت على (إيّا) بأنّها ضمير كما أنّ الياء ضمير ، ولما كانت ضميراً كانت معرفة ، ولما كانت معرفة بطلت إضافتها الى ما بعدها ، ولما بطلت إضافتها الى ما بعدها بطل أن يكون لهما موضع من الاعراب ، ولما بطل الإعراب بطلت الاسمية ، ولما بطلت الاسمية ثبت أنّها حرف ، فعلى هذا القول لا يجوز : (إيّاك نفسك عنيّ) بالجرّ ، بل بالنصب لا غير ، وعلى القول الأول يجوز ؛ لأنّ الخليل رحمه الله قال : ولو قال قائل : إيّاك نفسك ، لم أعفّه^(٩) .

(١) ظ : علامات . ينظر : الكتاب ١ / ٣٨٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٧٩ ، والانصاف ٢ / ٦٩٥ م ٩٨ .

(٢) م : مما .

(٣) رحمه الله : ليس في م .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ١٤١ . والشّواب : جمع شابه .

(٥) م : يروي . وينظر : اللسان (إيّا) ١ / ٣٢٤ .

(٦) ظ : لثقة من نفسه وصحة معناه .

(٧) الدمثة سهولة الخلق . وسبّط الجسم إذا حسن .

(٨) ينظر : الاصول ٢ / ١٢٠ . من دون ذكر الأخفش ، ومع الهوامع ١ / ٦١ .

(٩) الكتاب ١ / ١٤١ .

وقال ابن درستويه: (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمّر ، بل هو في الأسماء المضمرة بمنزلة اسم^(١) الإشارة في الأسماء الظاهرة ، ففيه شبه منها ، ولذلك ألبس أمره حتى قال قوم إنه مضمّر ، وقال قوم إنه^(٢) مظهر ، والأغلب عنده كونه مظهراً ، ولذلك قال إنه اشتق^(٣) من آوى يآوي ؛ لأنّ معنى إيّاك ، معنى نفسك ، والنفس تأوي الشخص ، والأصل إيّيا بوزن فعلى سكنت الواو . وقد انكسر ما قبلها فقلبتّها ياء وادغمت الياء في الياء ، وإن شئت قلت اجتمعت الياء والواو وقد سبق الأول منهما بالسكون فقلبت الواو (ياء) وأدغمت في الياء على حدّ سيّد وميّب وإذا ثبت أنه ظاهر وثبت^(٤) اشتقاقه ، وجب أن يكون اسماً^(٥) ، وكان له موضع من الإعراب .

وقال أبو اسحاق الزجاج: (إيّا) اسم مظهر بلا شبيهة^(٦) ، وهو في لزومه المنصوب بمنزلة سبحان في لزومه النصب ، من قولك : سبحان الله ، فكما أن سبحان اسم ظاهر مضاف قد لزم النصب والإضافة ، فكذلك (إيّا) .

وليس الأمر عند أبي علي كما ذكر ؛ لأنّ سبحان اسم [٩٧ ظ] ظاهر^(٧) معرب بلا إشكال ، يستعمل مفرداً ومضافاً ومنوناً وغير منون ، قال الشاعر وهو أمية بن أبي النجيت^(٨) :

سبحانه ثم سبحاناً يعوذ له وقبلنا سبح الجودي والجمد^(٩)

وقال آخر^(١٠) :

-
- (١) م : اسماء .
 (٢) وقال قوم إنه : ساقط من ظ .
 (٣) ظ : هو مشتق .
 (٤) ثبت : ساقطة من ظ .
 (٥) في هامش (م) : (أن يكون ما بعده اسماً) .
 (٦) ينظر : الانصاف ٢ / ٦٩٥ م ٩٨ ، وارتشاف الضرب ١ / ٤٧٣ .
 (٧) ظاهر : ساقطة من ظ .
 (٨) وهو أمية بن أبي الصلت ، ليس في م . ينظر : ديوانه ٣٠ ، والكتاب ١ / ١٦٤ .
 (٩) الجودي والجمد : جبلان . ينظر : معجم البلدان ٢ / ١٧٩ و ١٦١ .
 (١٠) ظ : وقال الآخر . هو الاعشى . ديوانه ١٢٩ - ١٤٧ ، والكتاب ١ / ١٦٣ .

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عَلَقَمَةُ الْفَاخِرِ

أي تَبَرَّأَ مِنْهُ^(١)، فاستعمله مفرداً ومنوناً^(٢) ولم يستعمل (إيَّاً) قَطُّ منوناً ولا مفرداً .
وقال الكوفيون الاسم من إِيَّاكَ الكاف^(٣)، وإيَّاً دَعَامَةً أُدْعِيَتْ بِهِ هذه المضمرات ،
لأنها على حرف واحد وجعلوا هذه الأشياء كالحروف .

وليس هذا^(٤) بشيء يَعُولُ عليه، لأنه لا يجوز أن يكون أكثر الكلمة دَعَامَةً لأقلها .
وقال قوم من الكوفيين إِيَّاكَ بكمالها اسم .

وليس كذلك لأنك تقول : أَنْتَ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ ، فالاسم هو (أَنْ) والباقي حروف ،
فكذلك ينبغي أن تكون إِيَّايَ^(٥)، ولو كانت أيضاً بكمالها اسماً لم تتغير بتغير المخاطبين ،
وفي اختلافها من قولك : إِيَّايَ وإِيَّاكَ وإِيَّاهُ ، دليل على أنها ليست بكمالها اسماً : إذ الاسم
الكامل لا يتغير بعضه ويثبت بعضه .

ومذهب أبي علي الفارسي من المتأخرين . كمذهب الأخفش من المتقدمين ،
ومذهب السيرافي كمذهب ابن درستويه ، وفي تصريحها كلام يطول^(٦) .

بَابُ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ^(٧)

المصدر الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يَقْدَرُ بِأَنْ والفعل ، مثل : يُعْجِبُنِي قِيَامُ
زيد؛ لأنه لَمَّا جازَ أَنْ يَقْدَرَ (أَنْ) مع الفعل [تقدير المصدر من نحو : يُعْجِبُنِي أَنْ قَامَ زيدٌ ،
كذلك جازَ أَنْ يَقْدَرَ المصدر]^(٨) تقديرَ أَنْ والفعل ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما [٩٨و] يدلُّ على
صاحبه ، وإن كان المصدر هو أصل الفعل .

(١) عبارة (أي تَبَرَّأَ مِنْهُ) : ليس في م .

(٢) ومنوناً : ليس في م .

(٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن ١ / ٧٠ ، والانصاف ٢ / ٦٩٥ م ٩٨ .

(٤) ظ : وهذا ليس .

(٥) ظ : إياك .

(٦) ينظر تفصيل هذه الأقوال في معجم الهوامع ١ / ٥٧ .

(٧) في الأصل المطبوع ١٢١ : (باب اضافة المصدر الى ما بعده) .

(٨) من (تقدير) الى (المصدر) ليس في ظ .

ولمّا كان المصدر العامل يقدّر بـ (أنّ) والفعل واجب أن يكون حكم ذلك المصدر حكم فعله في التعدي بنفسه الى واحدٍ وإلى أكثر منه وبحرف جرّ ، وبغير حرف جرّ ، وفي تقديره بفعل ما لم يُسمّ فاعله وبفعل ما سمي فاعله ، مثل : يُعجِبُنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وإعطاء زَيْدٍ عَمْرًا دَرَهَمًا ، وإعلام زَيْدٍ عَمْرًا محمداً خَيْرَ النَّاسِ ، وما أشبه ذلك .

وهذا المصدر العامل لا يخلو من ثلاثة أقسام : إمّا أن يكون منوناً وهو الاصل . وإمّا أن يكون مضافاً ، وإمّا أن يكون معرفاً بالألف واللام ، وكلّ (١) مسألة من المسائل التي ذكرناها يجوز فيها هذه الأوجه الثلاثة ، وقد جاء جميع ذلك في القرآن العظيم والشعر .

قال الله سبحانه وتعالى في المنون : (قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ، رَسُولًا) (٢) ، وقال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ (٣) لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا) (٤) . وقال سبحانه : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) (٥) ، والفاعل في هذه الآيات كلها مقدر ولا يقال مضر (٦) : لأنّ المصادر أجناس لا يضر فيها .

وقال تعالى في المضاف : (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) (٧) ، وقال سبحانه : (وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) (٨) ، وقال الشاعر (٩) :

(١) م : فكل .

(٢) الطلاق : آية ١٠ و ١١ . وتتمتها : (يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ ...) .

(٣) ظ : ما يملك . تحريف .

(٤) النحل : آية ٧٣ . (انتصب شيء على البذل من رزق ، وهو عند الكوفيين منصوب برزق ، والرزق عند البصريين اسم ليس بمصدر فلا يعمل إلا في شعر) . مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢٤ .

(٥) البك : آية ١٤ و ١٥ .

(٦) ظ : ولا يقرر مضر .

(٧) فصلت : آية ٤٩ .

(٨) البقرة : آية ٢٥١ . و(دِفَاعٌ) هي قراءة نافع . والباقون (دَفَعٌ) كما في المصحف الشريف . وينظر : السبعة ١٨٧ .

(٩) م : قال . من دون واو . والبيت للأنشور بن المغيرة الأسدي . هو في المقتضب ١ / ٢١ ، والمقرب ١ / ١٤٣ وخزانة الأدب ٤ / ٤٩١ .

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعَ الْقَوَائِيزِ أَفْوَاهَ الْبَارِيقِ^(١)
وَيُرَوَّى بِرَفْعِ الْأَفْوَاهِ ،

وقال سبحانه في إعمال المصدر بالالف واللام : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ)^(٢) ، فَأَعْمَلَ (الْجَهْرَ) فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ .

وقال أبو علي : لَا أَعْلَمُ هَذَا النَّوْعَ عَمَلٍ فِي مَفْعُولٍ بِهِ صَرِيحٍ [٩٨ظ] فِي الْقُرْآنِ^(٣) ، لَكِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ
أَيُّ ضَعِيفٍ أَنْ يَنْكِي أَعْدَاءَهُ . وَقَالَ آخَرُ^(٥) :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغْيِرَةِ أَنْتِي كَرَّرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

هَذَا عَلَى مَنْ رَوَى : كَرَّرْتُ ، فَأَمَّا مَنْ رَوَى : لَحِقْتُ ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ [أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِلَحَقْتُ ، أَوْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالضَّرْبِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَالْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالضَّرْبِ]^(٦) ، لِأَنَّ إِعْمَالَ الثَّانِي عِنْدَنَا أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ . وَمَنْ قَالَ التَّقْدِيرُ : كَرَّرْتُ عَلَى مَسْمَعٍ ، وَحَذَفَ حَرْفَ الْجُرِّ وَنَصَبَ ، لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ مَتَجَهًّا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْنَاهَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اتِّسَاعٍ وَلَا حَذَفٍ ، كَانَ أَوْلَى مِنْ ارْتِكَابِ الْمَجَازِ .

فَإِذَا ثَبَتَ مَعْرِفَةُ أَقْسَامِ الْمَصْدَرِ ، وَجَبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِهِ .

فَمِنْ أَحْكَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ ، تَقُولُ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا ،

(١) التلاد : المال القديم ، والنشَب : المال الثابت ، والقوائيز : جمع قاقوزة وهي القدح .

(٢) النساء : آية ١٤٨ .

(٣) الأيضاح : ٣ / ٤٣٩ ، والمقتصد ١ / ٥٦٤ .

(٤) الشاعر : ليس في م . ولم ألق على اسمه ، وهو في الكتاب ١ / ٩٩ ، والمنصف ٣ / ٧١ ، وشرح المفصل ٥٩ / ٦ .

(٥) ظ : الشاعر . وهو المرار الأسدي . شعره ص ٤٦٤ ، والكتاب ١ / ٩٩ ، وورد في المقتضب ١ / ١٤ ، والمقتصد ١ / ٥٦٧ ، والخزانة ٨ / ١٢٧ .

(٦) بدل ما في المعقوفتين في ظ : (أن يكون منصوبًا بالضرب أو يكون منصوبًا) . تحريف .

ولا يجوز : يُعْجِبُنِي زَيْدًا ضَرْبُكَ ، لَأَنَّ (أَنْ) لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا^(١) ما كان في صلتها . فكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَا كَانَ مُقَدَّرًا بِهَا .

ومنه أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَضْمَرَ الْمَصْدَرُ وَيَعْمَلَ ، تَقُولُ : مُرُورُكَ بِزَيْدٍ حَسَنٌ ، وَمُرُورُكَ بِعَمْرٍو قَبِيحٌ ، فَلَوْ قُلْتَ : وَهُوَ بِعَمْرٍو قَبِيحٌ ، لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ إِضْمَارَهُ يَرْفَعُ عَنْهُ حُرُوفَ الْفِعْلِ وَحُرُوفَ الْمَصْدَرِ ، وَيَجْعَلُهُ فِي صُورَةٍ مَا لَا يَعْمَلُ قَطُّ فِي شَيْءٍ ، وَمِنْ هَذَا لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنِ الْمَصْدَرِ دُونَ مَعْمُولِهِ مِنْ نَحْوِ إِخْبَارِكَ عَنِ الضَّرْبِ ، مِنْ قَوْلِكَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا ، لِأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ ضَرْبِكَ لَوَجِبَ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي يُعْجِبُنِي زَيْدًا ضَرْبُكَ ، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ : الْمُعْجِبُنِي هُوَ زَيْدًا ضَرْبُكَ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ ، فَإِنْ أَخَّرْتَ مَعْمُولَهُ [٩٩و] مَعَهُ جَازَ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا ، وَالْمُعْجِبُنِي^(٢) ضَرْبُكَ زَيْدًا .

ومنها أَنَّ الَّذِي يَجُوزُ إِعْمَالُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ ، هُوَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى فِعْلِهِ ، أَوْ فِي حَكْمِ الْجَارِي ، تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ : يُعْجِبُنِي تَكْلِيمُكَ زَيْدًا ، وَلَا يَحْسُنُ : كَلَامُكَ زَيْدًا ، وَكَذَلِكَ : يُعْجِبُنِي إِعْطَاءُ زَيْدٍ عَمْرًا مِائَةً ، وَلَا يَحْسُنُ : يُعْجِبُنِي عَطَاءُ زَيْدٍ عَمْرًا مِائَةً ، إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَمَا قِيلَ^(٣) :

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ حَيًّا وَبَعْدَ عَطَاكَ الْمِائَةَ الرَّقَاعَا

وَمِنْ هَاهُنَا جَازَ : يُعْجِبُنِي ذَمُّكَ الشَّعْرَ ، وَلَا يَجُوزُ بِالضَّمِّ .

ومنها أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِي ، تَقُولُ : صَوْمُكَ شَهْرَ رَمَضَانَ خَيْرٌ لَكَ ، وَلَا يَجُوزُ : صَوْمُكَ خَيْرٌ لَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . شَهْرَ رَمَضَانَ)^(٤) ، بِالنَّصْبِ ، فَلَيْسَ بِإِنْتِصَابِهِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْإَيَّامِ ، كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَيَّامًا مُنْتَصِبَةً بِالصِّيَامِ مِنْ قَوْلِهِ : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)^(٥) ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : (كَمَا

(١) ما : ساقطة من م .

(٢) المعجبني : تنمة من هاشم م .

(٣) هو القطامي . ديوانه ص ٤١ ، والاصول ١ / ١٦٦ والخصائص ٢ / ٢٢١ .

(٤) البقرة : آية ١٨٤ و ١٨٥ . وينشر البحر المحيّر ٣٨ / ٤ .

(٥) البقرة : آية ١٨٣ .

كُتِبَ) ، الكاف معمولة لكتب الأول ، وإذا كان معمولاً له ، كان فصلاً بين الصيام والأيام ، وإذا كان فصلاً لم يصح انتصاب الأيام بالصيام ، وإذا لم يصح انتصابها بالصيام لم يصح على هذا الوجه أن يبدل الشهر من الأيام ؛ لكن إن جعلت الأيام منتصبة بغير الصيام جاز البدل ، لأن الأصل إذا جاز ، جاز الفرع^(١) ، وإذا امتنع الأصل امتنع الفرع ، وأجود من هذا كله أن تجعل الشهر منصوباً بشيء دلّ عليه ما تقدّم ، كأنه قال : صوموا شهر رمضان .

ومنها أنه لا يجوز أن يتبع المصدر بتابع من التوابع كالنعت والتأكيد والبدل إلا بعد أن يتم المصدر بمعموله ، تقول : يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْعَنِيفُ ، ولا يجوز يعجبني ضربك العنيف زيدا ، وكذلك لا يجوز : يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ نَفْسُهُ زَيْدًا ، وكذلك الباقي .

ومنها أنه لا يجوز إضافة [٩٩ظ] المصدر الذي فيه ألف ولام ، تقول : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ الرَّجْلَ ، ولا يجوز : مِنَ الضَّرْبِ الرَّجُلِ : لأنه ليس بين المصدر وبين الصفة المشبهة مشابهة من حيث لم يثن ولم يجمع ولم يوصف به غالباً .

ومنها أن المصدر يجوز إضافته إلى الفاعل تارة وإلى المفعول تارة^(٢) أخرى ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل ؛ لأن اسم الفاعل يضاف إلى المفعول ولا يضاف إلى الفاعل لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه . تقول : يعجبني ضرب زيد عمراً ، ولا يجوز يعجبني^(٣) ضارب زيد عمراً ، وإذا ثبت جواز إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله . كان لهذا الفاعل والمفعول حكمان : لفظاً وتقدير^(٤) ، وإذا كان كذلك جاز في كل اسم من أسماء التوابع الحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى ، فهذه^(٥) مقاييس الباب وأصوله . والمسائل تتركب من هذا وتكثر وتطول .

(١) من (لكن إن) إلى (جاز الفرع) : ساقطة من ظ .

(٢) تارة : ساقطة من م .

(٣) يعجبني : ساقطة من ظ .

(٤) م : لفظاً وتقديراً .

(٥) ظ : وهذه .

٥

وجملة الامر أن الذي ينبغي أن يراعى ، هو تقديم معمول المصدر ، أو وقوع الفعل بأجنبي وبهذا تفسر المسألة التي ذكرها صاحب الكتاب^(١) ، وبهذا يوفى كل عامل حقه ، تقول : أعلم المعلم زيداً عمراً قائماً بكراً جعفرأ سائراً إعلام خالداً محمداً علياً فاضلاً ، المنصوبات الثلاثة الأخيرة للإعلام ، والثلاثة التي قبلها لأعلم ، والثلاثة الأولى للمعلم ، ولا يجوز أن يقدم من المعمولات المذكورة إلا معمولات الفعل ، ولا يجوز بوجه أن يخلط معمولات أحدهما بمعمول^(٢) الآخر ، وهذا مما يبصر ك شرف هذه اللغة وجريانها على قوانين صحيحة ، وبالله التوفيق .

بَابُ الْعَدَدِ^(٣)

الأعداد أربعة : آحادٌ وعشراتٌ ومئونٌ والوف ، والأصل الآحاد ، فيجب أن يقدم الكلام عليها .

فالواحد والاثان لا يضافان ، بل يستعملان بانفرادهما لقوة [او . او] دلالتهما على المعنى المراد بهما ، إلا في ضرورة الشعر كما قل^(٤) :

كَانَ خُصِيَّتِهِ مِنَ التَّنَادُلِ ظَرْفُ جِرَابٍ قِيهِ شَتَا حَنَظَلٍ

ويروى ظرفٌ عجوز^(٥) ، فإذا صيرت إلى الثلاثة لم يكن بد من ذكر العدد والمعدود جميعاً .

أما المعدود فينبغي أن يكون جمعاً من جموع القلة ، إذ كان الكلام جمعين^(٦) : جمع قليل وجمع كثير . وجموع القلة أربعة أمثلة : أَفْعُلُ مثل : أَفْرُخ ، وَأَفْعَالٌ مثل : أَجْمَالٌ ، وَأَفْعَلَةٌ مثل : أَرْخَفَةٌ ، وَفِعْلَةٌ مثل : صَبِيَّةٌ .

(١) هو الزجاجي ص ١٢٢ ، وهو أنه (لا يجوز تقديم شيء من صلة المصدر عليه ، مضافاً كان أو غير مضاف ، وذلك قولك : عجبت من أكل زيد طعامك يوم الجمعة عند أخيك متكناً أكلاً شديداً) .

(٢) ظ : بمعلومات .

(٣) الجمل ١٢٥ .

(٤) رجز لخطام المجاشعي ، كما في الخزانة ٧ / ٤٠٠ ، ورد في الكتاب ١٧٧ / ٢ و ٢٠٢ ، والمقتضب ١٥٦ / ٢ .

(٥) عبارة (ويرى ظرف عجوز) : ليس في ظ .

(٦) ظ : جمعان .

والجمع السالم للمذكر والمؤنث من جموع القلة ، ولذلك نقول : ثلاثة أحمدين ، ولا يحسن ثلاثة أحامد ، وما عدا هذا فجمع كثرة^(١) ، وإنما استحق العدد أن يكون مضافاً الى الجمع القليل من حيث كانت الآحاد من العشرة فما دونها للقليل ، فأضيف الى القليل^(٢) ليشاكلهما^(٣) في القلة ، فإن لم يكن للكلمة جمع قليل أضيف الى الكثير ، وكان هذا من المواضع التي قد اتسع فيها واستغنى بها^(٤) ؛ لأنه إذا جاز أن يستغنى بلفظ الجمع القليل عن الجمع الكثير ، من^(٥) قولهم : رسن^(٦) ، وأرسن ، ولم يقولوا : رسون ، فأحرى وأولى أن يستغنى بالكثير لدخول القليل في معناه .

وهذا المعدود مجزور في الغالب لأن العدد غير المعدود كما^(٧) أن الأجزاء غير المجزأ^(٨) ، والشيء يضاف الى غيره ، وقد يجوز قطعه عن الإضافة فنقول : هذه ثلاثة أثواب ، فتكون بدلاً .

وأما العدد : فهو الاسم الأول وينبغي أن يكون بناء التانيث مع المذكر وبغير بناء مع المؤنث ، وإنما كان كذلك من قبل أن الأعداد في أصلها قبل تركيبها مؤنثة من نحو : ثلاثة وأربعة^(٩) . ولما كان كذلك ، والمعدود نوعان مذكر ومؤنث ، فسبق المذكر بحكم الأصل فالترزم^(١٠) العلامة ، ثم جاء المؤنث ، فكان ترك العلامة له علامة .

وإنما استوجب الأعداد التانيث في أصلها [١٠٠ ظ] من قبل أن الأعداد في تضعيفها وتركيبها بمنزلة تضعيف المضاف وتكريرها ، فمن حيث لزمت علامة التانيث

(١) م : فجمع كثير .

(٢) من (حيث) الى (القليل) : ساقط من م .

(٣) ظ : مشاركتها .

(٤) ظ : فاستغنى .

(٥) ظ : في .

(٦) الرسن : الحبل .

(٧) أن : ليس في ظ .

(٨) م : المجزاء .

(٩) ظ : أربعة . من دون واو .

(١٠) م : فالترزم .

في صفات المذكر من نحو: عَلَّامَةٌ وَنَسَّابَةٌ ، فكذلك لزمّت في عدده ، من نحو : ثلاثة وأربعة ، وقيل إنّ العدد مؤنث قبل دخول تاء التانيث بدليل أنّك إذا سمّيت بثلاث من ثلاث نسوة لم تصرف للتعريف والتانيث^(١) فجرى مجرى (هند) ونحوها من الأسماء المؤنثة المعنى فمن حيث لم يجر إدخال تاء التانيث على هند ، والمراد بها^(٢) المؤنث فكذلك لا يجوز إدخال تاء التانيث على العدد^(٣) ، وهو مضاف الى المؤنث^(٤) ، فإن خرج هذا العدد الى لفظ اسم الفاعل من نحو : ثلث ورابع ، جرى على حقيقة ما تكون عليه الأسماء من تذكير مذكرها وتانيث مؤنثها ؛ لأنّ اسم الفاعل جارٍ على الفعل ، فكما^(٥) أنّ الفعل يذكّر لفظه مع المذكر ، ويؤنّث مع المؤنث فكذلك اسم فاعله. ولهذا باب يأتي إن شاء الله .

وجميع هذا العدد يجري بوجوه الإعراب لصحة آخره ، إلا لفظ (ثمان) إذا أُضيف الى مؤنث فإنّه يجري مجرى (قاضٍ) لنقصانه .

وجميع هذا العدد لا يختلف وسطه^(٦) إلا عشرة ، فإن شينه تكون مفتوحة مع المذكر ، ومكنة مع المؤنث ، نقول : هؤلاء عشرة رجال . وهؤلاء عشر نساء ، فإذا جرّت الى المركب ، والمركب من أحد عشر الى تسعة عشر ، فإنّه يخالف ما قبله ويصير مثنياً سوى اثني عشر بعد أن كان معرباً . وإنما بني وركب لضرب من الاختصار والإيجاز وإزالة اللبس والإبهام ، ألا ترى أنّ أحد عشر ، أخصر من قولك : واحد وعشرة وأوجز ، وربما البس قول القائل : ابتعت هذا الثوب بواحد وعشرة ، أنّه ابتاعه بواحد في زمان ، وبعشرة في زمان . ، ولذلك جعل مركباً بعد أن كان معطوفاً . ولما أن صار مركباً تضمّن معنى حرف العطف ، ولما تضمّن معنى الحرف^(٧) بني كما

(١) ظ : للتانيث والتعريف .

(٢) ظ : إذ المراد بيا .

(٣) ظ : ادخالها على العدد .

(٤) م : الى مؤنث .

(٥) م : وكما .

(٦) ظ : وسط ما قبل آخره . عبارة مبهمه .

(٧) م : حرف .

تُبْنَى [او] الأسماء المضمنة معنى الحروف ، ولَمَّا أن بُنِيَ بُنِيَ على الحركة دون السكون ؛ لأنَّ له أصلاً في التمكن ، ولَمَّا أن بُنِيَ على حركة خُصَّ بالفتحة طلباً للتخفيف ، فلذلك قالت : عندي أحد عشر رجلاً .

فهذه مخالفة من جهة الإعراب ، ومخالفة ثانية ، وهي أن العشرة بغير تاء مع المذكر ، وبتاء مع المؤنث ، خلافاً للعشرة في حال إضافتها ، لأنَّ الشيء قد يكون له حكم في حال التركيب يخالف حكمه قبل التركيب ، ألا تَرَى أنَّ (١) (لو) حرفٌ معناه امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا رُكِّبَ معه (لَا) صارَ معناه : امتناع الشيء لوجود غيره .

وكذلك (لَمْ) نفي فعل ليس معه (قَدْ) ، فإذا رُكِّبَ معه (مَا) (٢) صارت نفي فعل معه (قَدْ) وخرجت إلى الأسماء إذا كان بعدها فعل ماضٍ .

وكذلك أحد عشر ، لما تركبَ تغيرت كلمته ، فأحد تغيرت عن واحد ، وعشر تغيرت عن عشرة ، وكذلك المؤنث ، تقول : عندي إحدى عشرة جارية ، فأحدى تغيرت عن واحدة . وعشرة تغيرت عن عشر بزيادة الهاء وفتح الشين (٣) .

ويجوز كسرهما مع المؤنث (٤) ، فتقول : إحدى عشرة جارية وثلاث عشرة امرأة ، وهذا مذهب بني تميم ، ومذهب أهل الحجاز الشكين ، وهذا الموضع من أعجبر الأشياء ، وذلك أن مذهب بني تميم في مثل : كَتَبَ ، فَخَذَ ، التَّخْفِيفُ ، ومذهب أهل الحجاز في مثل ذلك التثقيب وقد انعكس المذهبان في هذا الباب ، وليس له طلة سوى أنه تحدث مع التركيب أحكام لم تكن قبل التركيب لمعنى يختص بالتركيب (٥) .

والهمزة في (أحد) منقلبة عن واو ، وكذلك هي في أحد وعشرين ، وكذلك هي في قوله سبحانه : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (٦) ، لأنَّ المعنى في هذا كله معنى واحد ، ولذلك أتى به

(١) أن : ساقطة من م .

(٢) فتصير (لما) .

(٣) ظ : (وعشرة تغيرت عن عشر وفتح الشين) وفي م (وعشرة تغيرت عن فتح الشين وكذلك عشرة تغيرت عن عشر بزيادة الهاء) وهما عبارتان مرتبطتان وما أثبتته يناسب السياق .

(٤) م : في .

(٥) م : عصنه نفس التركيب . تحريف .

(٦) الاخلاص : آية ١ .

النابعة على أصله في قوله (١) :

بذي الجليل على مستأنس واحد (٢)

وتجمع على أفعال ، فيقال : أحاد .

فأما أحد [أ. اظ] من قولك : ما بالدار أحد ، ونحو هذا إذا استعملت في غير الواجب فهزنتها أصلياً غير مبدلة ، ولا تجمع ولا يجوز استعمالها في العدد ، ولا في الواجب فقوله : كل أحد في الدار ، هي التي تستعمل في العدد دون النفي .

فأما قول الشاعر (٣) :

حتى ظهرت فما تخفى على أحد إلا على أحد لا يعرف القمر

فقد (٤) اجتمع فيه قسما أحد إذ الأولى همزة (٥) أصلياً ، والثانية همزة مبدلة ؛ لأنها بعد إيجاب ، والأولى بعد نفي كأنه قال : إلا على واحد لا يعرف القمر . وقد قيل إنه على الحكاية فعلى هذا يكونان شيئاً واحداً ، والأول هو المذهب .

فأما ألف إحدى من قولك : إحدى عشر جارية ، فمحدث أن يكون اللاحق بمنزلة ألف معزى ، كما قل بعضهم ؛ لأنها لو كانت لللاحق سمعت منونة في قولك : إحدى وعشرون جارية ، لأن ألف اللاحق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه ضمّاً ، وأيضاً فإن ألف اللاحق إنما تقع طرفاً ، وهذان الاسمان قد جعلتا اسماً واحداً فصارت الألف وسطاً وألف اللاحق لا تكون وسطاً ، فإذا بطل أن تكون لللاحق وبطل أن تكون أصلياً ، لعدمها في (أحد) وبطل أن تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على أكثر من أربعة أحرف ، ثبت أنها للتأنيث .

فإن قيل : كيف جمعت بين علامتي تأنيث في اسم واحد (٦) وأنت لم تفعل ذلك في

(١) ينظر : ديوانه ٦ وصدر البيت (كان رحلي وقد زال النهار بنا) . وهو في الخصائص ٣ / ٢٦٢ .

(٢) بذي الجليل : ليس في ظ . وذو الجليل : موضع في مكة .

(٣) هو ذو الرمة . ديوانه ص ١٩١ . ونسبه السيرافي في شرح الكتاب ١ / ٣٢٥ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وهو من شواهد الأصول ١ / ٩٦ .

(٤) م : قد . من دون فاء .

(٥) ظ : همزتها . وكذا ما بعدها .

(٦) في اسم واحد : ساقطة من م .

قولك : عندي ثلاث عشرة جارية ؟ .

قيل لم تجمع بين علامتي التانيث في اسم واحد ، وإنما هما في اسمين بمنزلة قولك : هذه خمسة عشرة . وكما (١) أن الكل أجمعوا على أن هذا جائز ، وقد جمع فيه بين علامتي تانيث بلفظ واحد ، فاجمع بين علامتي تانيث مختلفتي اللفظ أخرى وأولى ، فالهمزة في (إحدى) منقلبة عن [او] واو مكسورة ووزنها فعلى ، وفي كتاب الله سبحانه : (إِنِّهَا لِأَحَدَى الْكُبَرَى) (٢) .

فأما اثنا عشر فمعرب ؛ لأن فيه دليل الإعراب وحرفه ، وعشر فيها واقعة موقع النون من اثنين ، ولم يقل أحد إنه مبني سوى ابن كرسويه ، فإنه يجعله مبنياً كأخواته الى تسعة عشر (٣) . ولو كان كذلك لما اختلف رفعه ونصبه .

ونقول في المؤنث : اثنا عشرة جارية ، فتجمع بين علامتي تانيث بلفظ واحد : لأن إحدى الكلمتين معربة والأخرى مبنية . فكأنهما قد تباينت ، ولأن (٤) اثنين بمنزلة اثنين ، وتاء اثنين للانحاق بمنزلة (تاء) بثت لسكون ما قبلها ، وكأنهما الحقا بمثال جذع . كما الحقت أخت بمثال فعل ، فإذا كنت للانحاق ، ولم تكن لخالص التانيث ، لم تكن جامعاً بين علامتي تانيث .

فأما ثلاثة عشر التي تسعة عشر ، فإن الاسم الأول من أحد (٥) الاسمين جارٍ على قياس ما دون العشرة من اثبات (٦) التاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، وليس كذلك الاسم الثاني لما ذكرنا من حدوث التركيب ، وليس سقوط التاء من الثاني لأجل الجمع بين علامتي تانيث ، كما قال بعضهم ؛ لأن الكل قد أجمعوا على الجمع بينهما ، في قولك هذه خمسة عشرة جارية .

(١) م : كما . من دون واو . تحريف .

(٢) المدثر : آية ٣٥ .

(٣) وهذا القول في ارتشاف الضرب ١ / ٢٦٦ .

(٤) ظ : او لأن .

(٥) م : إحدى .

(٦) م : ثبات .

فإن قيل ولم يختص التركيب بحذف الثانية مع المذكر دون الأولى؟ . قيل : الثانية طارئة على الأولى ، والأولى قد ثبت لها حكم الإثبات في الأحاد ، فأُقرَّت وحُذفت الثانية ، فإذا ثبت هذا فالحكم في أربعة عشر إلى تسعة عشر كالحكم في ثلاثة عشر^(١) ، كله مبني ، كان مضافاً أو غير مضاف ، تقول : هذه خمسة عشر .

والكوفيون يعربونه إذا أضافوه ، فيقولون هذه خمسة عشر ، ويجرونه مجرى الاسمين المركبين^(٢) إذا أضيفا من نحو حضر موت فلان ، وانشدوا^(٣) :

عَلَّقَ مِنْ عَنَائِهِ وَشُقُوتِهِ [١٠٢ ظ] بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

ولا دليل في البيت لأنَّ الشعر موضع ضرورة ، وليس هو أيضاً بمشهور ، وليست الإضافة بموجبة للإعراب ، كما أنَّ الألف واللام لا توجب عند الأكثر الإعراب .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي الْخَمْسَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا .

فإن قيل : فهل نجد اسماً مبنيّاً مضافاً قِلَّ كثر من نحو : كم رجل عِنْدِي ، ومن نحو قوله تعالى^(٤) : (مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ)^(٥) .

فإذا ثبت هذا فإنك إذا أخرجت هذه الأعداد عن حقيقة وضعها وسميت بها ، فإنك حينئذ تعربها ولا تصرفها للتعريف والتركيب^(٦) كرجل سميت به (خمسَة عشر) ، تقول : جاءني خمسَة عشر ، ومزرت بخمسَة عشر ، والمصدر من الاسم الأول آخره مفتوح بمنزلة^(٧) حضر موت ؛ لأنَّ الاسم الثاني من الاسمين المركبين بمنزلة تاء التانيث التي يكون ما قبلها مفتوحاً .

(١) في هامش م : (تسعة عشر) .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣ و ٢٤ ، وارتشاف الضرب ١ / ٢٦٦ .

(٣) رجز لم يعرف قائله . ورد في معاني القرآن ٢ / ٢٤ ، والانصاف ١ / ٣٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٣ وخزانة الادب ٦ / ٤٣٠ .

(٤) م : ومن قوله سبحانه .

(٥) النمل : آية ٦ . وتمامها : (وَإِنَّكَ لَتَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) .

(٦) ظ : للتركيب والتعريف .

(٧) زاد في (ظ) بعد (بمنزلة) : (تاء التانيث التي تكون) والعبارة غير مستقيمة .

والدليل على تَنَزُّلهِ منزلة تاء التانيث حذفهم له في الترخيم كحذفهم (١) تاء التانيث،
تقول في حَضَرَ مَوْتَ، ياحْضَرُ أَقْبَلُ، كما تقول في طلحة، ياطْلَحُ أَقْبَلُ، فلذلك كان الصدر
من هذه الأعداد مفتوحاً ولا يجوز النسب الى هذه الأشياء، وهي الأعداد ولا يجوز أن
ينسب الى خمسة عشر قبل أن يُسمَّى به؛ لأنَّ النسبة اليه توجب حذف أحد اسميه، فإن
حذفت عشر (٢) التيس بالنسبة الى خمسة، وإن حذفت خمسة التيس بالنسبة الى عشرة (٣).
فإذا ثبت هذا فإنَّ ثمانِي عشرة تستعمل بفتح الياء مخالفاً للأسماء المركبة التي (الياء) في
وسطها، تقول: هذا معدي كرب، ورأيت معدي كرب؛ لأنها بمنزلة الياء من دَرَدَيْس (٤).
فلذلك جعلت ساكنة وليس كذلك ثمانِي عشرة جارية، لأنَّ هذا حُمِلَ على ما قبله
وما بعده. فكَرِهَ أن يخالف بينهما وهذا المركب (٥) كذا يفسر بالواحد المنكور المنصوب
[١٠٣] ولا يجوز تمييزه بالجمع، لأنَّ المقصود به (٦) بيان نوعه، لا ذكر مقداره،
فكان الواحد أخف وأخصر. ومن هاهنا قال النحويون المحققون في قوله سبحانه:
(وَقَطَعْنَا مِنْهُ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا) (٧)، إنَّ الأسباط بدل من اثْنَيْ عَشَرَ، لا تمييز له،
فمن هاهنا لم يجز: عندي أحد عشر رجلاً، وإنَّ كان الأصل في هذا (٨) التمييز أن يكون
جمعاً، فالأصل في قولك: أحد عشر رجلاً، أحد عشر من الرجال، وكذلك: أحد وعشرون
درهماً، وإنما كان هذا هو الأصل؛ لأنه قد ثبت فيما قبله من الأحاد وأن (٩) يفسر بالجمع
لا بالواحد، فكان هذا مثله، فعملت (١٠) ثلاثة أشياء: حذفت (مِنْ) والألف واللام ولفظ
الجمع.

(١) ظ : كحذف .

(٢) ظ : عشرة .

(٣) ظ : عشيرة .

(٤) م : درادبيس والدرديس : الشيخ الهرم . وفي هامش م : الداهية .

(٥) في (م) (المفسر المركب) بدلاً من (وهذا المركب) .

(٦) م : منه .

(٧) الاعراف : آية ١٦٠ .

(٨) هذا : ساقطة من ظ .

(٩) م : أن . من دون واو .

(١٠) م : فعمل .

وَأَمَّا (١) وجوب كونه نكرة فكوجب كون الحال نكرة، لأنه فضلة بعد تمام الاسم، كما أن الحال فضلة بعد تمام الكلام، وأما وجوب نصبه فلكون التووين مضمناً لعدده والعامل فيه ما تضمنه من (٢) معنى العدد من الإبهام المقتضى له، كإقتضاء اسم الفاعل لمفعوله ولا يجوز بوجه إضافته، لا يجوز: عندي خمسة عشر درهم، لأمرين أحدهما ما ذكرناه من تقدير التووين، والآخر جعلك أربعة أشياء كالشيء الواحد، الاسم الأول والثاني وحرف العطف والإضافة اللازمة لبيان النوع، ولا يجري هذا مجرى قولك: عندي خمسة عشر زيد، وأنت تريد معدوداً لهذا الشخص عندك؛ لأن هذه الإضافة لا تنزح، إذ ليس (زيد) هو الخمسة عشر من حيث كان مقدراً باللام. فإذا ثبت ذلك انتقلنا إلى العقود من نحو عشرين وثلاثين إلى مائة.

أما العشرون (٣) وما بعده من العقود فإن المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وإنما كان كذلك من قبل أن عشرين ليس [٣٠٠] بجمع لعشرة فيختلف مذكره ومؤنثه، والدليل على أنه ليس بجمع له، فتح العين من عشرة وكسرها من عشرين، فإذا (٤) لم يكن جمعاً له، كان اسماً صيغ لهذا العدد. وعوّل على التمييز في الفرق بين المذكر والمؤنث. ومن الدليل على أنه ليس بجمع له امتناع إضافته وجواز إضافة عشرة.

فأما كسر العين من عشرين فلا بد أن يخرجوه (٥) عن الجمع السالم، أو لأن العين في مقابلة الهمزة من اثنين من حيث كانت ثانياً لعقد، كما أن الاثنين ثانٍ لواحد، فكسرت العين كما كسرت الهمزة، يدلك على صحة العلة استمرارها إلى التسعين.

فأما ما بين العقود من الأحاد فجاز على حكمه في التذكير والتأنيث، إلا أن التووين ثبت في ثلاثة وعشرين وأربعة وعشرين ونحوه إلى المئة (٦) لعدم إضافته وإنما لم يضاف المعطوف عليه. كما لم يضاف العدد المركب المفسر بالواحد، فلذلك لا يجوز: أحد

(١) ظ : فأما .

(٢) من : ليس في م .

(٣) م : عشرون .

(٤) ظ : وإذا .

(٥) في م : (أن يخرجوه) هكذا كتبت وفي (ظ) (أن يخرجونه) وما أثبتته أصوب .

(٦) رسمت في المخطوطتين هنا وفي الاتي : (المائة) . وسأرسمها في ما سيأتي من دون ألف .

عَشْرَ دِرْهَمٍ ، ولا : عَشْرَ ودرهم ، فإن أضفته الى زيد وعمرٍ ونحوه جاز ، كما جاز في المركَّب على ذلك المعنى ، فإذا ثبت هذا انتقلنا الى المئة .

أما مئة : فاسم مؤنث يستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث . كما استعمل العشرون والتسعون لهما ، إلا أن المئة أخذت شبيهاً من الأحاد ، وشبيهاً من العقود فشبهها بالآحاد^(١) من حيث كانت عَشْرَ عَشْرَاتٍ ، كما أن العشرة عشرة آحاد ، فأخذت بهذا الشبه الإضافة ، وشبهها بالعقود من حيث كانت اسماً لهذا الجمع تشتمل على^(٢) المذكر والمؤنث فأخذت بهذا الشبه أفراد النوع فاجتمع لها بالشبهين من الأصلين المذكورين الجر والإفراد ، فلذلك خالفت الآحاد والعقود ، فإذا^(٣) ثبت هذا فإن كل عدد يضاف اليها لمذكر كان أو لمؤنث ، فإنه يكون [٤٠٠ او] بغير هاء ، لأنه مضاف الى نفس المئة ، والمئة مؤنثة . وعكسه الألف ، لأن الألف مذكر ، فلذلك كان كل عدد يضاف اليه باثبات الهاء تقول : عندي ثلاث مئة رجل ، وثلاث مئة امرأة ، وعندي ثلاثة آلاف امرأة ، وثلاثة آلاف رجل ، وكذلك الحكم في مئة الى تسع مئة ، وفي الألف^(٤) الى عشرة آلاف ، فإذا انتهيت الى عشرة إلا أن في نهاية الأعداد ، وما بعده مكرراً^(٥) على الأصول المتقدمة بالغاً ما بلغت إلا أن الألف يكون مضافاً الى ما يبينه من أنواعه ، فتقول : عندي أحد عشر ألف رجل ، فألف^(٦) منصوب على التمييز ، وهو مضاف للتبيين ، وكذلك عشرون ألف رجل ، وكذلك : مئة ألف رجل ، وكذلك : ألف ألف رجل ، وعشرة آلاف ألف رجل ، فقس عليه إن شاء الله تعالى^(٧) .

(١) م : بأحاد .

(٢) م : (تشمل) بدلاً من (يشتمل على) .

(٣) ظ : وإذا .

(٤) م : وفي الف .

(٥) ظ : يتكرر .

(٦) ظ : والف رجل .

(٧) تعالى : ليس في ظ .

بَابُ تَعْرِيفِ الْعَدَدِ (١)

العدد المعروف لا يخلو من أن يكون مضافاً ، أو مركباً ، أو مفرداً .

فإن كان مضافاً من نحو : ثلاثة رجال ، فعلى ثلاث مسائل : مسألة لا خلاف في جوازها ، ومسألة لا خلاف في امتناعها ، ومسألة في جوازها وامتناعها خلاف .

فالجائز بلا خلاف ، قولك : ثلاثة الأتواب ، وعشرة الغلمان ، تعرف الثاني فيتعرف الأول به ، على قياس : غلام الرجل ، وباب الدار . والممتع بلا خلاف ، قولك : الثلاثة أتواب ، والعشرة غلمان ، كما امتنع : الغلام رجل ، والباب دار . والذي فيه خلاف قولك : الثلاثة الأتواب والعشرة الغلمان . فالكوفيون (٢) يجيزون ذلك ويشبهونه بالحسن الوجه . والبصريون يمتنعون من إجازته ؛ لأنه لا يشبه الصفة المشبهة ؛ لأن الوجه وإن كان مجروراً في لفظه ، فهو مرفوع في تقديره ، لأنه الذي حسن ، وليس [١٠٤] المعدود مع العدد كذلك .

والدليل على فساد قياسهم (٣) أنهم لا يجزونه في أجزاء الدرهم وشبيهه ، لا يجيزون : اثلاث الدرهم ، بالاضافة ، فإن قلت : ما فعلت العشرة الغلمان بالرفع فيهما جاز ، وكان على البديل .

وإن كان العدد مركباً من أحد عشر إلى تسعة عشر ففيه ثلاثة مذاهب : مذهب أكثر البصريين المحققين تعريف الاسم الأول وحده (٤) ، تقول : عندي الأحد عشر درهماً ، لأنهما قد جعلتا كالشيء الواحد فكان تعريفهما تعريفاً واحداً .

ومذهب الكوفيين والآخر من البصريين : تعريف الاسمين الأولين (٥) : نحو : عندي الأحد عشر درهماً ، لأنهما على كل حال في اللفظ اسمان ، ولو عطف أحدهما على

(١) الجمل ١٢٩ .

(٢) م : والكوفيون . ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣ ، والمقتضب ٢ / ١٧٥ .

(٣) أي قياس الكوفيين .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ١٠٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٤ والمقتضب ٢ / ١٧٥ ، والاتصاف ١ / ٣١٢ م ٤٣ .

الآخر لتعرفاً جميعاً، وكذلك إذا كان حرفُ العطف في ضمنهما . ومذهب قوم من الكتاب لا يُعرج عليهم ، تعريف الثلاثة ، وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ التمييز لا يكون قطُّ معرفاً بأنفٍ ولا م كالحال غالباً ، فلا خلاف^(١) أَنَّهُ لا يجوز تعريف الاسم الأخير وحده .

وأما تعريف المفرد ، من نحو : العشرين الى التسعين ، فالمذهب تعريفُ الاسم دونَ التمييز ، نقول : عندي العشرون درهماً ، ولا يجوز : العشرون الدرهم ، إلا على المذهب الضعيف^(٢) .

وحكمُ المئة والألف حكمُ الثلاثة والأربعة ، تعريفُ الاسم الثاني ، فيتعرف الاسم^(٣) الأولُ به من نحو : ما فعلت مئةَ درهم ، وثلاثةُ آلاف دينار ، ولا يجوز : المئة درهم ، والثلاثة آلاف ، وكلُّ إضافةٍ قصرت أو طالت ، فإنك تُعرفُ الاسمَ الأخيرَ فيسري تعريفُهُ الى الاسمِ الأولِ ، فنقول : ما فعلت مئةُ ألفِ درهم ، فعلى هذا قياسُ هذا الباب إن شاء الله .

بابُ ثاني اثنين وثالث ثلاثة^(٤)

[١٠٦ او] لا يخبر الاسمان في هذا الباب مِنْ أَنْ يكونا متفقي اللفظ^(٥) أو مُختلفي اللفظ ، فإنَّ كُنَّا متفقي اللفظ ، مثل : ثنَّي اثنين وثالث ثلاثة الى عاشر عشرة ، فليس فيه إلا وجهٌ واحدٌ عند المحققين وهو الاضافة ، ودليله السماع والقياس . فالسماع قوله سبحانه : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)^(٦) ، والقياس أَنَّهُ في معنى أحدِ اثنين ، وأحد ثلاثة ، فمن حيث لم يجر مع أحدٍ إلا الاضافة ، فكذلك ما كان في معناه .

وإنَّ كُنَّا مُختلفي اللفظ ، مثل : ثَلِثُ اثنين ، ورابعُ ثلاثة ، وعاشرُ تسعة ، فإنَّه ينظر معناه ، فإنَّ كانَ لِمَا مضى فالإضافة لا غير ، وإنَّ كان للحال والاستقبال جازت

(١) م : ولا خلاف .

(٢) وهو مذهب الكوفيين .

(٣) الاسم : ساقطة من م .

(٤) الجمل : ١٢١ .

(٥) ظ : اللنظين . تحريف .

(٦) المائدة : آية ٧٣ .

الإضافة وجاز التتوين والنصب قياساً على اسم الفاعل الحقيقي في غير العدد ، فنقول : هذا ثالثُ اثنينِ غداً ، ورابعُ ثلاثةِ الساعة . وإنْ شئتَ أضفت ، والأكثر في هذا الباب الإضافة ؛ لأنه لم يَسْتَحْكَمْ استحكام اسم الفاعل الجاري على الفعل فمَتَى أعملتَ كان تقديره بالمستقبل ^(١) ، كأنك قلت : هذا الذي يُصِيرُ ثلاثةً أربعةً بنفسه وإذا كان لِمَا مَضَى قَدَرَتَهُ بالفعل الماضي ولم تعمله ، هكذا الحكم الى العشرة .

فإذا جرت العشرة ، جاز لك ثلاثة أوجه :

إنْ شئتَ أتيتَ بأربعةِ أسماء ، وإنْ شئتَ بثلاثة ، وإنْ شئتَ باثنين ، فنقول : هذا حادي عشرَ أحدَ عشرَ ، وثاني عشرَ اثني عشرَ ، وثالث عشرَ ثلاثة عشرَ ^(٢) . فالاسمان الأولان من هذا نظيرُ الاسم الأول من ثالث ثلاثة ، والاسمان الأخيران نظيرُ الاسم الثاني من ثالث ثلاثة ، وإذا كان نظيره ، وجب أن تعتقد أن الاسمين الثانيين في موضع جرٍّ ، بإضافة الاسمين الأولين إليهما ^(٣) ، ومن هاهنا خرج أن يكون قد جعلت أربعة أشياء شيئاً واحداً ، لأجل الإضافة التي ذكرناها ؛ لأنَّ كُلَّ ^(٤) [٥، ١٥] واحد من المركبين قد بني على حسب ما يقتضيه التركيب .

الوجه الثاني : قولك : هذا حادي أحدَ عشرَ ، وثاني اثني عشرَ ، وثالث ثلاثة عشرَ ، فهذا الوجهُ الاسم الأول منه مُعَرَّبٌ يجري بوجوه الإعراب ؛ لأنَّ التركيب قد زال عنه بحذف ما حذف منه ، وبقي الاسمان الثانيان على بذاتهما ؛ لأنه لم يحذف منهما شيء .

الوجه الثالث : أن تقول : هذا حادي عشرَ ، وهذا ثاني عشرَ ، وهذا ثالث عشرَ ، فهذا الوجه مبني كالوجه الأول لوجود التركيب معه ، إلاَّ أنَّه بمنزلة اسم مفردٍ غير مضافٍ ، فهذه ثلاثة أوجه ، المعنى فيها كلها أحدُ هذه العددِ ؛ لأنها على قياس الاسمين المتقاي اللفظ .

فإنْ بنيتَ من هذا المركب على قياس المختلفي اللفظ ، ففيه خلافاً ، سيبيويه يجيزه ،

(١) م : المستقبل . من دون الباء .

(٢) وثالث عشر ثلاثة عشر : ساقطة من م .

(٣) إليهما : ساقطة من م .

(٤) في م (لكن) بدلاً من (لأن كل) .

وأبو العباس المبرد لا يجيزه .

أما حجة سيبويه فكالحجة فيما تقدّم من المختلفي اللفظ في الأحاد^(١) .

وأما حجة أبي العباس ، فلأن اسم الفاعل لا يكون من شينين^(٢) ، فنقول على قول سيبويه هذا رابع عشر ثلاثة عشر ، كأنك قلت : هذا الذي صير ثلاثة عشر أربعة عشر بنفسه . وعلى الوجه الثاني هذا رابع عشر ثلاثة عشر وعلى الوجه الثالث هذا رابع عشر ، وفي هذا الوجه التباس ؛ لأنه لا يتميز فيه المتفق اللفظ من المختلف اللفظ ، وبالجمله فهذا مقيس وليس بمسموع ، وإنما المسموع ما دون العشرة ، فأما التذكير والتأنيث في هذا الباب ، فجار على قياس التذكير والتأنيث في جميع أبواب العربية لا على قياس باب العدد ؛ لأنه يكون بغير تاء مع المذكر ، وبناء مع المؤنث ، وعلة ذلك أنه قد صار جارياً على الفعل . وبالله التوفيق^(٣) .

باب ما يُحمَلُ [١٠٦و] مِنَ الْعَدَدِ عَلَى اللَّفْظِ لَا عَلَى الْمَعْنَى^(٤)

ليس كثر عدد يحمل على اللفظ المعدود ، بدليل قولك : هؤلاء ثلاث طوالق ، في جمع طالق ، فلم^(٥) يحمل على لفظ طالق وإن كان مذكراً ، لأن مجرد اللفظ دون المعنى لا يعتد به ، ومن هنا لم يجر ولم يحسن : هذه ثلاث سجلات ؛ لأنه لا يعتد بتأنيث الجمع ، وإنما يعتد بالأصوات التي هي الأحاد ، وقد ثبت أن سجلاً مذكراً في واحد ، فوجب^(٦) الحاق العلامة لعدده ، وأن تقول : ثلاثة سجلات ، وثلاثة حمامات ، وثلاثة أصطبلات ، كما تقول : ثلاثة طلحات ، وأربعة حمزات .

فإن قيل أليس الواحد طلحة وحمزة ؟ .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٢ و ١٧٣ .

(٢) ينظر : المختضب ٢ / ١٨٣ .

(٣) وبالله التوفيق : ليس في م .

(٤) الجمل ١٢٣ .

(٥) م : ولم .

(٦) ظ : ووجب .

قيل ليست هذه التاء ^(١) لتأنيث معنى الاسم، وإنما هي في اللفظ بمنزلة ألف بشرى،
 اسم رجل، يدل على ذلك أنه ^(٢) لا تلحق الفعل علامة التأنيث تقدم أو تأخر من نحو : قام
 طلحة، وطلحة قام، وهذا الحكم في كل ما جمع تعبيره بمعنى واحد لا بمعنى لفظ جمعه.
 وجملة ما في هذا الباب أنه إذا اجتمع فيه مفسران مذكر ومؤنث راعيت فيه
 الأسبق منهما فجعلت الحكم له بقضية التقدم.

ومن هاهنا قال بعض الفقهاء، إذا قال رجل لامرأته : أنت طالق اليوم غداً، إن
 الحكم يتعلق باليوم لتقدمه فيقع الطلاق في الحال، وكذلك ^(٣) إذا قلت في هذا الباب : له
 ثلاث من البط ذكور، أسقطت الهاء لتقدم المفسر المؤنث وهو البط، ولو قلت : له ثلاثة
 ذكور من البط، لأثبت الهاء؛ لأن المفسر مذكر، وهكذا الحكم إذا تقدم المعدود قبل العدد
 فقلت : عندي من البط ثلاث ذكور، وعندي ذكور ثلاثة من البط؛ لأن الثاني قد صار
 كالبدل من الأول، ولأنك إذا راعيت الأسبق منهما مع اجتماعهما فأحرى [١٠٦، ١٠٧] وأولى
 أن تراعي الأسبق منهما مع افتراقهما.

وجميع ما في هذا الباب من أسماء الجمع من الخيل والشاء والبقر والدود كنه
 مؤنث ومثله البط والحمام والدجاج، فلذلك تسقط الهاء من العدد إذا فسرت بالجملة ^(٤).
 وما كان اسماً للجمع لمن يعقل، مثل : النفر والزهر والبشر، فإن العدد تلحقه علامة
 التأنيث؛ لأنه مذكر : نحو هؤلاء ثلاثة نفر، وعشرة رهط.

فهذه جملة ما أشار إليه أبو القاسم رحمه الله ^(٥).

ومن مسائله أن تقول : عندي ثلاث أعين، وأنت تعني رجلاً؛ لأن العين مؤنثة،
 وكان القياس على هذا يوجب أن تقول : عندي ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة؛ إلا أن

(١) ظ : هذه التاء ليست .

(٢) ظ : أنك .

(٣) م : فذلك .

(٤) ظ : (به) بدلاً من (بالجملة) .

(٥) رحمه الله : ليس في م .

النفس استعملت في (١) موضع الإنسان وعبر بها عنه ، قال الله سبحانه : (أَنْ تَقُولَ نَفْسُ
يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ . وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاهِينَ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ
هُدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ . أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ
الْمُحْسِنِينَ) (٢) ، ثم قال من بعد هذا سبحانه (٣) : (بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ
وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ) (٤) ، بفتح آلة (٥) الخطاب مع تقدم النفس المخبر عنها ، فدل على
أنها استعملت في موضع الإنسان فلذلك ، قلت : عندي ثلاثة أنفس من الرجال ، وتقول :
عندي ثلاثة أشخاص من النساء ، فتراعي الأسبق وهو الشخص المذكور ، وإن كان مؤنثاً
في المعنى .

ومما يلحق بهذا الباب قولهم : ثلاثة أشياء روعي فيها الواحد المذكور ، ولم يُراعَ
لفظ الجمع المؤنث .

ومن أصوله : أنه لا يضاف العدد إلى صفة محضة ، لا يجوز : عندي ثلاثة
ضريفين ، كما تقول : عندي (٦) ثلاثة أحمدين ؛ لأن الموصوف ليس حذفه بقياس .

وأما (٧) قولهم : ثلاثة دواب ، فإن الدابة قد كثر استعمالها مع غير الموصوف ،
كما قال الله سبحانه وتعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ [٧ ، أو] مِنْ مَّاءٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي
عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ) (٨) ، فلذلك (٩) قد حسن إضافتها ، وكل (١١) ما
لا يحسن في هذا الباب إضافته من الصفات جاز إتياءه لما قبله ، تقول : عندي ثلاثة

(١) في : ساقطة من م .

(٢) الزمر : آية ٥٦ - ٥٨ .

(٣) ظ : قال سبحانه بعد ذلك كله .

(٤) الزمر : آية ٥٩ . وكنت من الكافرين : ليس في م .

(٥) ظ : ففتح الله .

(٦) عندي : ساقطة من ظ .

(٧) ظ : فأما .

(٨) الله سبحانه : ليس في ظ .

(٩) النور : آية ٤٥ . ومنهم من يمشي على رجلين : ليس في ظ .

(١٠) قد : ساقطة من ظ .

(١١) ظ : فكل .

قرشيون، وأربعة ظريفون، فإن أُتيت بالموصوف أضفته وجررت صفته، تقول: عندي ثلاثة رجال قرشيين، وإن شئت رفعت^(١).

باب (كم) (١)

جملة ما في هذا الباب أن (كم) على ضربين تكون استفهاماً، فتقتضي جواباً، وتكون خبراً فلا تقتضي جواباً. وإذا كان كذلك وجب أن تذكر وجوه التشابه بينهما، ووجوه المخالفة، ليمتاز كل واحد منهما عن صاحبه. ووجوه^(٢) التشابه بينهما أنها يشتركان في الاسم لصحة علامة^(٣) الأسماء فيهما، وأنها يشتركان في لفظ الكمية للمقاربة التي بينهما، وأنها يشتركان في لزومها صدر الكلام، فلا يتقدم عليهما عامل سوى حرف الجر؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد، وإنما لزم صدر الكلام لأنهما في حال^(٤) الاستفهام بمنزلة ألفه، وفي الخبر بمنزلة رب لأن الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، وأنها يشتركان في كونهما مبنيين؛ لأنها تضمنتا معنى الحرف، وأنها يشتركان في أنها يحكم على مواضعهما بالرفع تارة وبالنصب تارة، وبالجر تارة. على حسب ما تقتضيه العوامل، وأنها يشتركان في احتياجهما إلى مفسر ومبين، لأجل الإبهام الذي فيهما، وأنها يشتركان في جواز الحمل تارة على اللفظ، وتارة على المعنى في الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، ولأجل هذه التشابهات، جاز حمل كل واحد منهما على صاحبه حسب ما ذكر صاحب الكتاب^(٥).

وأما وجوه المخالفة^(٦)، فمنها [١٠٧ ظ] أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون، من نحو: عشرين وثلاثين. والخبرية بمنزلة عدد^(٧) مضاف، يدل على ذلك انتصاب مميّز

(١) م: رفعت.

(٢) الجمل ١٢٤.

(٣) ظ: فوجوه.

(٤) ظ: علامات.

(٥) حال: ساقطة من ظ.

(٦) هو الزجاجي.

(٧) في هامش م: (وأما وجه المخالفة).

(٨) ظ: العدد.

الاستفهامية وأنجراراً مميّز الخبرية ، تقول في الاستفهامية : كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ ؟ . وفي الخبرية : كَمْ رَجُلًا عِنْدِي ، أي كثير منهم عندي .

ومنها أَنَّ مميّز الاستفهامية مفرد منصوب . وسمي الخبرية مجموع مجرور ؛ لأنَّ العدد إذا أُضيف فُصلُ إضافته إلى الجمع ، وإذا لم يُضف فُصلُ تثنيته بالواحد .

ومنها لَنَّ الاستفهامية تقتضي جواباً ، وجوابها يكون إعرابه على حسب إعراب موضعها ، فإذا قلت : كَمْ مَالُكَ ؟ . فجوابه ، عشرون وشبهه ، وإذا قلت : كَمْ درهماً ملكْتَ ؟ فجوابه عشرين وشبهه . وإذا قلت : بَكَمْ درهماً اشتريت ثوبَكَ ؟ فجوابه : عشرين ، وإن شئت قلت : بعشرين ؛ لأنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد ، وإذا جاز حذف حرف الجر ولم يجر له ذكر ، من نحو قولهم : كَيْفَ أصبحت ؟ فيقول المجيب : خير ، فأخرى وأولى أن يجوز مع تقدّم ذكره^(١) . والخبرية لا تقتضي جواباً ؛ لأنَّ المتكلم بها إنما يخبر عن نفسه .

ومنها أَنَّ الاستفهامية إذا أبدل منها اسم ، أُعيد مع ذلك الاسم ألف الاستفهام ، من نحو : كَمْ درهماً أخذت ؟ أثلثين أم أربعين ؟ ، وبكَمْ رجلاً مررت ؟ أثلثين أم بأربعين ؟ ، ولا يحتاج مع الخبرية إلى ذلك ، من نحو : كَمْ غُلمانٍ عِنْدِي ثلاثون وأربعون وخمسون ، وأكثر من ذلك .

ومنها أَنَّ الاستفهامية يجوز الفصل بينها وبين مميّزها ، تقول : كَمْ عبداً لَكَ ؟ وكَمْ لَكَ عبداً ؟ فكأنهم^(٢) جعلوا إجازة الفصل بينها وبين معمولها كالعوض لها من منع إعرابها يدلُّ على ذلك امتناعهم من إجازة الفصل في العدد المعرب ، لا يحسن : أعشرون لَكَ درهماً ؟^(٤) فدلَّ هذا على صحة ما ذكرناه في (كَمْ) من جعلهم الفصل بينها وبين معمولها [٨ ، ١٠] كالعوض لها من منع إعرابها ، ولا يكون ذلك في الخبرية ؛ لأنها

(١) ظ : (عشرون وإذا قلت بكم عشرين وشبهه ، وإذا قلت بكم درهماً) سهو .

(٢) في حاشية م تعليق يناسب هذا الكلام وهو : (إلا في الشعر كما قال الشاعر :

وقالوا كيف أنت ؟ فقلت : خير
أزجي حاجةً وتفتوت حاج

وحاج : ترخيم حاجة) ولم أقف على قائله .

(٣) م : وكأنهم .

(٤) من (إجازة) إلى (درهماً) : ساقطة من ظ وكتب بدلها لفظ (الشعر) .

مضافة. والفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، فإن فعلت ذلك وفصلت ، فعلت أحد شيئين : إما أن تُعيد الجار ، وإما أن تتصب ، تقول : كم رجل عندي ، وكم عندي من رجل ورجلاً ، قال الله سبحانه : (كم تركوا من جنات وعيون . وزروع ومقام كريم) ^(١) ، ولو أسقط الجار هاهنا لا لتبس بأنه مفعول للترك .

ومنها أن الاستفهامية يجوز حذف مميزها ويحسن ، ولا يحسن ذلك في الخبرية ؛ لأن الخبرية مضافة وحذف المضاف إليه وتبقيّة المضاف قبيح ؛ لأن فائدة المضاف إنما هي في المضاف إليه فلذلك إذا قلت : كم المال؟ كانت الاستفهامية ، وكانت به أشبه منها بالخبرية ، وإذا حذف المميز احتملت (كم) أن تكون ظرفاً من الزمان ، وظرفاً من المكان ، ومصدراً وشخصاً وغير ذلك لعدم المفسر . ومن هاهنا اختلف المعنى في قولك : كم درهماً معك ؟ وكم درهم معك؟ وكم درهم معك ، لأنك في النصب تسأل عن عدة من الدراهم ، وفي الرفع تسأل عن درهم واحد ، وفي الجر مخبر لا مستخبر ، في أحد الوجهين ^(٢) ، كذلك قلت : كم حبة درهم معك أو كم قيراطاً ، أو غير ذلك ، ومن هاهنا قال النحويون في قول الشاعر ^(٣) :

كم عمّة لك يا جرير وخالدة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري ^(٤)

إنه إذا رفع العمّة قصد عمّة واحدة ، فحذف مميز (كم) وجعله ظرفاً ، كأنه قال : كم مرة عمّة قد حلبت عليّ عشاري ، و(لك) : الخبر ^(٥) ، و(فدعاء) : صفة لها . ومن نصب العمّة أراد تكثير العمات ، وصارت (كم) اسماً مبتدأ ^(٦) [١٠٨ ظ] لا ظرفاً ، وخبره : حلبت عليّ عشاري ^(٧) وكذلك الحكم في من جرّ ، وهو الأشبه بالمعنى في الهجو ؛ لأنه يخبر عن كثرة العمات الفاجرات . والاستفهام هاهنا إنما هو مجاز لا حقيقة ، ومجازه أن

(١) الدخان : آية ٢٥ - ٢٦ .

(٢) العبارة من (وفي البحر) إلى (الوجهين) في ظ ثبتت بعد (أو غير ذلك) .

(٣) هو الفرزدق . ديوانه ١ / ٤٤٨ ، والكتاب ١ / ٢٩٣ و ٢٥٣ .

(٤) الفدع : اعوجاج اصابع اليد . والعشار : الناقة العشاء .

(٥) الخبر : ساقطة من م .

(٦) اسماً : ليس في م .

(٧) عشاري : ليس في م .

يكون القصد التّهزّي كما قال في الأمر مما لا يصلح الأمر به^(١) ، من قول الشاعر^(٢) :

يَالْبَكْرَ أَنْشُرُوا لِي كَلْبِيَا يَالْبَكْرَ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ

ومثل هذا البيت في جواز الأوجه الثلاثة^(٣) ، قول الآخر^(٤) :

كَمْ بِجُودٍ مُقَرَّبٍ نَالَ الْعَلَا^(٥) وَكَرِيمٍ بَخَلَهُ قَدْ وَضَعَهُ

إِلَّا أَنْ^(٦) الْجَرَّ فِي (مُقَرَّبٍ) مُسْتَقْبَحٌ مِنْ جِهَةِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ.

ومنها أَنَّ الْخَبْرِيَّةَ يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَيْهَا بِ (لَا) وَلَا يَجُوزُ فِي الْاسْتِفْهَامِيَّةِ ، نقول :

كَمْ دَرَاهِمٌ عِنْدِي ، لَا دَرَاهِمٌ وَلَا دَرَاهِمَانِ وَلَا ثَلَاثَةٌ : لِأَنَّ الْمَعْنَى : كَثِيرٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ عِنْدِي ، لَا هَذَا الْمَقْدَارَ ، بَلْ أَكْثَرُ مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ : كَمْ دَرَاهِمًا عِنْدَكَ لَا ثَلَاثَةٌ وَلَا أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّ

(لَا) لَا يُعْطَفُ بِهَا ، إِلَّا بَعْدَ مُوجِبٍ ؛ لِأَنَّهَا تَنْفِي عَنِ الثَّانِي مَا وَجِبَ لِلأَوَّلِ ، فَذَلِكَ لَمْ

يَصِحَّ الْعُطْفُ هَاهُنَا بِ (لَا) لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ اسْتِخْبَارٌ وَآخِرُهُ إِخْبَارٌ ، وَهَذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ

فِي حَالٍ .

ومنها أَنَّ (إِلَّا) إِذَا دَخَلَتْ فِي خَبَرِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ كَانَ إِعْرَابُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَدِّ

إِعْرَابِ (كَمْ) وَأَفَادَتِ مَعْنَى التَّخْفِيرِ وَالتَّقْلِيلِ ، نَحْوُ : كَمْ عَطَاؤُكَ إِلَّا الْفَانِ ؟ وَكَمْ أُعْطِيتَ

إِلَّا الْفَيْنِ ؟ وَبِكَمْ أَخَذْتَ ثَوْبَكَ إِلَّا دَرَاهِمٌ ؟ كَمَا نَقُولُ : هَلِ الدُّنْيَا إِلَّا شَيْءٌ فَانٍ ؟ ، وَلَيْسَ

كَذَلِكَ فِي الْخَبْرِيَّةِ مِنْ نَحْوِ : كَمْ ظُلْمَانِ جَاؤُونِي إِلَّا زَيْدًا ؛ لِأَنَّكَ مُسْتَشْنٍ مِنْ مُوجِبٍ . وَمِنْ

هَاهُنَا حَمْلُ النُّحُويِّينَ قَوْلَهُمْ : كَمْ ثَلَاثَةٌ سِتَّةٌ إِلَّا ثَلَاثَتَانِ ؟ ، وَكَمْ خَمْسَةٌ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَتَانِ ؟

حَمَلُوا ذَلِكَ^(٨) وَشَبَّهَهُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِيَّةِ دُونَ الْخَبْرِيَّةِ ، وَقَدْ أَوْضَحْتَهُ . [١٠٩و] وَالْمَسَائِلُ

(١) ظ : فِي الْإِيْمَا لَا يَصْلَحُ الْأَمْرُ بِهِ . تَحْرِيفٌ .

(٢) مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ : لَيْسَ فِي م . وَالْبَيْتُ لِلْمَهْلَهْلِ بْنِ رَبِيعَةَ . يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٣١٨ ، وَالْخَصَائِصُ ٣ / ٢٢٩ ، وَخَزَائِنُ الْأَدَبِ ٢ / ١٦٢ .

(٣) يَعْنِي بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ : كَمْ عَمَةٌ

(٤) الْبَيْتُ لِاتِسِّ بْنِ زُنَيْمٍ الْكِنَانِيِّ ، وَرَدَّ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٩٦ . وَالْمَقْتَضِبُ ٢ / ٦١ ، وَالْإِنْصَافُ ١ / ٣٠٣ .

(٥) ظ : الْعَلَى . وَفِي هَامِشٍ م : (الْمُقَرَّبُ الَّذِي أَمَّهُ عَرَبِيَّةٌ وَأَبُوهُ لَيْسَ كَذَلِكَ) .

(٦) ظ : (لَأَنْ) بَدَلًا مِنْ (إِلَّا أَنْ) .

(٧) مِنْ (لَأَنْ لَا) إِلَى (بَلَا) سَاقِطٌ مِنْ ظ .

(٨) حَمَلُوا ذَلِكَ : سَاقِطَةٌ مِنْ م .

في باب (كم) تكثر ، والأصول قد قررتها^(١) ، فإن رأيتها مستعملة في باب الظن فراع أصولها وأصول باب الظن . فمن هاهنا أجازوا : كم ترى الحرورية رجلاً ؟ وكم ترى الحرورية رجلاً ؟ بالنصب والرفع ، وكم تظن الناس رجلاً ، والناس ؟ وكم الناس تظن ، والناس ؟ ولا يجوز : الناس كم تظن ؟ .

ومن أصولها أن لها لفظاً ومعنى ، فيجوز إفراد ما بعدها من العوائد وجمعه وتذكيره وتأنينه على حسب ما تضمنه . وعلى هذا قوله سبحانه : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً)^(٢) ومثله قوله تعالى^(٣) : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)^(٤) ، ولم يقل هي .

ومن هاهنا أجاز النحويون : كم رجلاً ونسأؤهم جاؤوك ؟ وأجازوا النصب بالعطف على المميز وإن كان^(٥) نكرة ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل . ومثله : كم شاة وسخلتها وسخلتها ؟ وكم ناقة وفصيلها وفصيلها ؟ وما أشبه ذلك .

ومن الأصول أن المعاني في (كم) تختلف باختلاف الإعراب ، كقولك : بكم ثوبك مصبوغ ؟ وبكم ثوبك مصبوغاً ؟ ، فانت في الرفع تسأل عن أجره الصبغ أو المقدار^(٦) المصبوغ به ، ومع النصب تسأل عن جملة الثوب وثمنه . والباء في حال الرفع متعلقة بمصبوغ ، وفي حال النصب متعلقة باستقرار محذوف ، على الأصول المتقدمة ، وعلى هذا القياس تقول : على كم جذع بينك ومبنى ؟^(٧) .

فأما قول أبي القاسم : (إنَّ الخفض : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟ بإضممار (من))^(٨)

(١) م : ما قررتها .

(٢) النجم : آية ٢٦ . و(شئناً) ليس في م .

(٣) قوله تعالى : ليس في م .

(٤) الاعراف : آية ٤ .

(٥) كان : ساقطة من ظ .

(٦) ظ : فانت مع الرفع تسأل على أجره الصبغ والمقدار . وينظر : المقتضب ٣ / ٥٦ .

(٧) ينظر : المقتضب ٣ / ٥٦ .

(٨) الجمل ١٣٥ .

فليس بصحيح في قول المحققين ؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا تُضمَر ، والجرُّ بنفسِ كَمْ ، كما أنَّ الجرَّ بنفسِ رَبٍّ . وقد شبهت الاستفهامية بالخبرية كما شبهت الخبرية بها^(١) [١٠٩ظ] وليس في حكاية الخليل : على كَمْ جذع بيتك ؟^(٢) ، دليل له ؛ لأنَّ الجرَّ يحتملُ أن يكونَ بالإضافة على طريق التشبيه المذكور ، ووجه إجازته على تقدير حذف حرف الجرِّ ؛ لأنَّ الجارَّ قد تقدَّم ذكره .

بَابُ (مَذٌّ وَمُنْذٌ)^(٣)

جملة الأمرِ أَنَّ (مَذٌّ وَمُنْذٌ) يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا انجرَّ ما بعدهما ؛ لأنهما إذا ارتفع ما بعدهما فقد أُخبرَ عنهما ، وإذا انجرَّ ما بعدهما فقد أُجْزِيَا مُجرى حروف الجرِّ^(٤) ، فلذلك حكم لهما بالاسمية تارة وبالحرفية أخرى ، إلَّا أنَّ الغالبَ على (مَذٌّ) الاسمية لأجل الحذف الذي لحقها ، وليست بمضاعفة ، والغالب على (مُنْذٌ) الحرفية لتعاطفها . قال سيبويه : لو صغرت (مَذٌّ) لقلت في تصغيرها : مُنْذٌ^(٥) . فأعلمك أنَّ النونَ محذوفةٌ من مُكَبَّرِها ، وأنَّ التصغيرَ أعادها إلى أصلها ، وهذا كله من خواصِّ الأسماء .

ولما ثبتَ هذا الأصلُ جازَ أن يُحملَ كُلُّ واحدٍ منهما على صاحبه ، فيعطى حكمه للمشابهة التي بينهما من جهة اللفظ والمعنى . فاللفظُ كما تَرَى ، والمعنى أنَّهما لابتداء الغاية في الزمان ، خلافَ (مِنْ) التي هي لابتداء الغاية في المكان . ومن هاهنا قال أبو القاسم رحمه الله عليه^(٦) : إنَّكَ لو قلت : ما رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمين ، أو مِنْ شهرين ، لكان قبيحاً ، لا يجيزُهُ أهلُ البصرة^(٧) ، وإنَّما لم يجزْ ، لأنَّ هذا من مواضع (مَذٌّ) ، فكما لا يجوز : ما رَأَيْتُهُ مِنْدُ خَلْفِ الدارِ ، لأنَّ هذا من مواضع (مِنْ) ، فكذلك لا يحسن : ما رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمين ،

(١) ظ : بها الخبرية .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩٣ و ٢٥٣ . وبيتك : ليس في ظ .

(٣) الجمل ١٢٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٤٦ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٢٢ .

(٦) رحمه الله عليه : ليس في م .

(٧) الجمل ١٢٩ .

لأنه من مواضع (مذ) ، فإن قيل فقد جاءت (من) مع الزمان في القرآن . في قوله سبحانه (١) : (لَمَسْجِدُ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ، أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) (٢) .

وقال الشاعر (٣) :

لِمَنْ الدِّيارُ بِقَنَةِ الْحَجَرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

[١٠١] قيل هذا على تقدير حذف مضاف ، وهو من تأسيس أول يوم ، ومن مر حجج ، ومن مر دهر ، فثبت بهذا أنهما لابتداء الغاية في الزمان ، وأنهما متفقان من جهة اللفظ والمعنى وأنهما مبنيان (٤) ، أمّا إذا كانا حرفين ، فلا سؤال في بنائيهما ، وإذا كانا اسمين ، فإنما بُنِيا من حيث لزما طريقة واحدة ، وهو حال الابتداء ، ولم يؤخرا ، وافترقا إلى ما بعدهما فأشبهها الحرف ، فبنيا وبقيت (مذ) مبنية على السكون على أصلها ، وحركت (مذ) لالتقاء الساكنين ، وخُصت بالضمّة اتباعاً للميم ، ولم يُعَدَّ بالحاجز بينهما ؛ لأنه ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فإن لقي (مذ) ساكن من كلمة أخرى ، حركت الذال بالهم دون الكسر ، تقول : ما رأيته مذ اليوم ، ومذ الساعة ، لأن الذال قد ثبت ليا انضم في (مذ) فلما احتجت إليه في (مذ) عدت إليه .

و(مذ) عند البصريين كلمة واحدة ، وعند الكوفيين مركبة من شيئين (٥) .

قل الفراء : (مذ) مركبة من (م) و(ذو) (٦) ، وقال غيره هي مركبة من (من)

و(إذ) .

وهذا لا طريق إلى معرفته إلا بوحى ، فالشغلُ بإفساده تضييع للزمان ؛ لأنه لا قياس يؤيده ولا سماع يُثبتُه .

ومن أحكامهما أنه إذا ارتفع ما بعدهما ، فالكلام جملتان ، وإذا أنجر فالكلام جملة

(١) م : قال الله سبحانه .

(٢) التوبة : آية ١٠٨ .

(٣) هو زهير . ديوانه ٨٦ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٣ ، وشرح المفصل ٩٣ / ٤ و ١١ / ٨ .

(٤) ينظر : الانصاف ١ / ٢٧٠ م ٥٤ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٢٥ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣ / ٢١ ، والانصاف ١ / ٢٨٢ م ٥٦ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٦ .

(٦) ينظر : معاني الحروف للرماني ص ١٠٤ .

واحدة ، تقول في الرفع : ما رأيته مذ يومان^(١) ، فتجد معك جملتين جملة من فعلٍ وفاعلٍ ، وهي الأولى ، وجملة من مبتدأ وخبر ، وهي الثانية ، لا موضع لهذه الجملة الثانية من الإعراب عند أصحابنا غير أبي سعيد ، فإنه كان يجعلها في موضع نصبٍ على الحال^(٢) ، كأنه قال : ما رأيته متقدماً ، وليس هذا هو المذهب . لأن الجملة الثانية خرجت مخرج الجواب والتفسير ، كأن القائل لما قال : ما رأيته زيدا [١٠ اظ] قيل له : ما أمد ذلك ؟ . فقال : مذ يومان . فكما أن الجملة الأولى المفسرة لا موضع لها من الإعراب ، فكذلك المفسرة ، وإذا كان كذلك ثبت أنهما جملتان ليست إحداهما معمولة للأخرى ، وليس كذلك إذا جررت وقلت : ما رأيته منذ يومين ، لأن^(٣) (مذ) متعلقة برأيت بمنزلة في الكلام جملة واحدة .

وأختلف الناس في ارتفاع الأسم بعد (مذ) ، من نحو : ما رأيته مذ يومان ، بأي شيء يرتفع ؟ .

فقال أصحابنا المحققون : إن ارتفاعه لكونه خبراً عن (مذ) وأن (مذ) هي المبتدأ ، وإنما كانت (مذ) هي المبتدأ دون يومين ؛ لأنها مقدرة بالأمم فكما أن الأمد لو ظهر لم يكن الابتداء فكذلك ما وقع موقعه . كأنك قلت : أمد ذلك يومان .

وقال أبو القاسم الزجاجي رحمه الله : يرتفع (يومان) بالابتداء ، و(مذ) خبره ، وحجته^(٤) حمل الكلام على معنى آخر ، وهو تقديره بالبين كأنه قال : بيني وبين لقائه يومان^(٥) .

وليس هذا التقدير بصحيح ، والدليل على ذلك أنك تقول : ما رأيته مذ أن الله خلقه^(٦) ، فلو كان ما بعد (مذ) يرتفع بالابتداء لكانت (أن) المفتوحة تقع مبتدأ ، وهذا لا

(١) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٧ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٣ و ٢٤٤ .

(٣) ظ : (لا) بدلاً من (لأن) .

(٤) م : (يرفع اليومين بالابتداء ومذ خبره فحجته) . الجمل ص ١٤٠ .

(٥) ينظر : معاني الحروف للرماني ص ١٠٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٢٢ .

(٦) وتفصيل هذا في معني اللبيب ١ / ٣٣٥ .

يجوز ، لأنَّ المفتوحة ، إِنَّمَا تَقَعُ خَبْرًا ، ولا تَقَعُ مَبْتَدَأً^(١) .
 وقال الكوفيون إنَّ الاسم يرتفع باضمار فعل^(٢) ، كأنه قال : مَذَّ مَضَى يومان أو
 ذهب يومان^(٣) ، واحتجوا بقول العرب : ما رأيته مَذَّ كان ، ومَذَّ خُلِقَ .
 وليس في هذا دليل ؛ لأنَّه عندنا على حذف مضافٍ تقديره : مَذَّ زمنٍ خُلِقَ ، لأنَّ
 (مَذَّ) لا ابتداءً الغاية في الزمان ، لا لا ابتداءً الغاية في الأفعال .
 في هذه ثلاثة أقوال . فأما^(٤) هذا الاسم المرفوع بعد (مَذَّ) فلا يخلو من أن يكون
 معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة فالمقصود به ابتداء غاية الزمان الذي انقطعت منه
 الرؤية وتعريفه [١١١ أو] فكأنَّه^(٥) جواب مَتَى ، مثل : ما رأيته مَذَّ يوم الجمعة ، ونحوه .
 فإن كان نكرة فالمقصود به انتظام الزمان كله ، من أوله إلى آخره ، وانقطاع الرؤية في
 جميعه ، فكأنَّه جواب (كَمْ) ، مثل : ما رأيته مَذَّ يومان ، ومَذَّ شهران ، فإن جررت جميع
 ما ذكرناه من المعرفة أو النكرة ، كان معناه الزمان الذي أنت فيه الحاضر ، ولم تكن
 الرؤية وقعت في شيء منه ، وهذا هو تحقيق قول أبي القاسم : إِنَّكَ تَخْفُضُ بِـ (مَنْذُ) ما
 مَضَى وما لم يمضِ وترفع بِـ (مَذَّ) ما مضى ، وتخفِض ما أنت فيه^(٦) ، فكان (مَذَّ) لَمَّا
 كانت أسماء قويت فكان لها حكام ، حكم لَمَّا مَضَى وحكم لَمَّا أنت فيه ، ولمَّا كانت (مَنْذُ)
 حرفاً لم يقو قوة (مَذَّ) ، فالزمت حكماً واحداً ، وهو الجرُّ للماضي والحال ، وهذا هو
 الاختيار ، وإلا فقد يجوز أن يسوى بينهما في الحكم ، فتخفِض بِـ (مَذَّ) أيضاً ما مَضَى
 وما أنت فيه للمشابهة التي بينهما . والزمان الذي أنت فيه هو الذي يضيفه اليك ، أو يدلُّ
 عليه الحال ، كقولك : ما رأيته مَذَّ يومنا ، ومَذَّ شهرنا ، ومَذَّ عامنا ، ومَذَّ الليلة ، التي نحن
 فيها . ونحوه مما يشير فيه إلى معهود ، فإن لم يقصد هذا المعنى فهو لَمَّا مَضَى . والمسائل
 في هذا الباب تكثر وتديق ، وسنورد من ذلك ما يوضح مشكلها إن شاء الله جلَّ وعزَّ^(٧) .

(١) ظ : (لأنَّ المفتوحة لا تقع مبتدأ وإنما تقع خبراً) . ويعارضه قولنا : عندي أنك قائم .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧١ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٤ .

(٣) أو ذهب يومان : ساقطة من م .

(٤) ظ : وأما .

(٥) ظ : وكأنَّه . وكذا ما بعدها .

(٦) الجمل ١٣٩ .

(٧) جل وعز : ليس في ظ .

ومن أصول هذا الباب أنه لا يجوز أن يقع بعد (مذ) و(منذ) إلا ما كان زماناً ،
أو مقتضياً للزمان ، أو معروف الوقت ، لأن (مذ ومنذ) موضوعان لابتداء الغاية في الزمان ،
فلذلك تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ومذ قيام زيد ، وإن شئت خفضت ؛ لأن الحدث
يدل على الزمان ، وكذلك يجوز : ما رأيته مذ الحاج^(١) لأن له زماناً وعصراً معروفاً ،
ولا يجوز : مذ زيد ، ولا : مذ عمرو ، لما ذكرناه .

[١١١ ظ] ومن أصوله أنه إذا لم يظهر لـ (مذ) عمل ، وأثبت باسم معطوف ،
حملته على النصب ، دون حكم الإعراب المقدّر بعد (مذ) ، تقول : ما رأيته مذ خرج
زيد^(٢) ويوم الجمعة ؛ لأن موضع (خرج) يحتمل أن يكون جزأً وأن يكون رفعاً ، فليس
الحمل على الجزأ بأولى من الحمل على الرفع لتساويهما في الحكم ، فلذلك عدنا إلى
نصب اليوم بتقدير فعل ، كأنك قلت : ما رأيته يوم الجمعة .

ومن أصول هذا الباب أنك إذا رفعت ما بعد (مذ) وعطفت^(٤) عليه ظرفاً آخر
مرفوعاً لم يجز أن يكون ذلك الظرف الثاني ممّا هو قبل الظرف الأول للتناهي الحاصل
من ذلك ، مثاله أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ويوم الخميس^(٥) ، لأنك لما قلت :
ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فقد أوجب أن انقطاع الرؤية كان من يوم الجمعة مع حصول
الرؤية قبل ذلك ، فلو قلت : ويوم الخميس لأوجب أن انقطاع الرؤية من يوم الخميس
وأنت قد أثبت ذلك الانقطاع من يوم الجمعة فلم يصح ، فإن قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعة ،
بالجر ، ويوم الخميس بالنصب جازت المسألة ؛ لأن التقدير مع الجر : ما رأيته في يوم
الجمعة ، فلم تحصل رؤية ، ثم انقطعت كما كان في الرفع ، فكأنك قلت : ما رأيته في يوم
الجمعة ولا ما قبله^(٦) ، وهذا صحيح وليس كذلك الأول .

ومن أصول هذا الباب التي عليها المدار ، أن كلّ موضع جررت ، فإن الرؤية

(١) م : الحاج . وفي هامشه (خ . الحاج) إشارة إلى أنه في نسخة .

(٢) زيد : ساقطة من ظ .

(٣) م : وما . تحريف .

(٤) ظ : عطفت . من دون واو .

(٥) ظ : السبت .

(٦) ظ : وما . من دون لا .

ونحوها من الأفعال لم تقع في جزءٍ من ذلك الزمان المذكور، لأنك إذا أظهرت (في) كشفت ذلك المعنى وأوضحته، وكذلك إذا كانت (مُذَّ) و(مُذَّ) ^(١) مُقَدَّرَتَيْنِ بحرف الجرّ، وكلّ موضع رفعت المعرفة التي في جواب (مَتَى) فإنه يجوز أن تكون الرؤية قد وقعت في جرّ من أوّل [١٢ أو] ذلك الزمان، أو من جملته، ثم انقطعت؛ لأنّ الأمد لو ظهر لكشف ذلك المعنى، فهذا الفرق بين: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومذ يوم الجمعة.

فإن كان الاسم المرفوع نكرة وهو في تقدير الجواب لكم، من نحو: ما رأيته مذ يومان، ومذ شهران، فإنّ الرؤية لم تقع في شيء من أوّل هذا الزمان، ثم انقطعت لأنّ هذا العدد مكيال كمال به الزمان: فهو جواب لقائل قال: مذ كم لم يره؟ فقال: مذ يومان، فإن قيل فما الفرق بين هذه وبين الجارة، من نحو: ما رأيته مذ يومان، ومذ يومين، قيل الفرق بينهما أنك إذا رفعت فقد حدّدت أوّله وآخره، فله ابتداء، وانتهاء، وغاية مضمّنة فيه، وإذا قلت: مذ يومين ^(٢)، لم يكن كذلك، ألا ترى أنّه يحسن مع الجارة ذكر (إلى) وأن تقول: ما رأيته مذ يومين إلى هذه الغاية.

ومن أصول هذا الباب أنّ (مُذَّ) ^(٣) يكون معها الظرف من الزمان الماضي والحاضر ولا يكون معها المستقبل؛ لأنه خلاف ما وضعت له، فتقول: أنا أراك مذ أمس تتكلم مع فلان، وأراك مذ اليوم تتكلم معه، ولا يجوز: أراك مذ غد، وبعد غد ^(٤)، وكذلك لا يجوز أن يعمل فيها فعل المستقبل ^(٥)، فأما قولهم: أنا أراه مذ سنة يتحدث، وأنا أراه مذ عام يمدحك، فإنّ الفعل المستقبل واقع موقع الماضي، كأنه قال: رأيته مذ سنة مذكك، والظرف الذي هو (مذ) يجوز أن يكون متعلقاً بأرى، ويجوز أن يكون متعلقاً ب(يمدحك).

(١) ظ: كانت مذ ومذ.

(٢) م: مذ. وكذا ما بعدها.

(٣) ظ: مذ.

(٤) ظ: ولا مذ بعد غد. تخريف.

(٥) ظ: مستقبل.

فلولا أَنَّ القوافي مرفوعة كما ذكر (١) لجاز النصب ؛ لأنَّ (أَفْعَلَ مِنْكَ) يقارب المعرفة ، والدليل على أَنَّ القوافي ، كما ذكر مرفوعة أَنَّ بعده قوله :

فَإِنْ تَكُنِ الدُّنْيَا بِلُبْنَى تَغَيَّرَتْ (٢) فَلِلدَّهْرِ وَالْأُنْيَا بَطُونٌ وَأَظْهَرُ

وجميع ما ذكرنا (٣) من الفواصل ، لا موضع له من الإعراب ، فلذلك لا يجوز أَنْ يؤكد ولا يعطف عليه ، لا يجوز : كَانَ زَيْدٌ هُوَ نَفْسُهُ خَيْرًا مِنْكَ ، وَلَا كَانَ عَمْرُو هُوَ وَبَكَر (٤) خَيْرًا مِنْكَ ، لِأَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ فَيُعْطَفُ عَلَيْهِ مَعْرَبٌ فَإِنْ رَفَعْتَ الْأِسْمَ الْأَخِيرَ ، جَازَ جَمِيعَ ذَلِكَ ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ فَصْلًا وَصَارَ مَبْتَدَأً فَعَامِلُهُ مَعَامِلَةُ الْمَبْتَدَأَاتِ .

بَابُ الْإِضَافَةِ (٥)

الإضافةُ هي الإسناد من قولهم : أَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ ، إِذَا (٦) أَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ الْمُضَافُ مُسْنَدٌ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

وجملةُ الأمرِ أَنَّ الْإِضَافَةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

إِضَافَةٌ مُحَضَّةٌ ، وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى اللَّامِ ، أَوْ (مِنْ) كَغَلَامِ زَيْدٍ ، وَثَوْبِ خَزٍّ ، وَقَدْ

ذَكَرَ (٧) فِي بَابِ الْجَزِّ .

وَإِضَافَةٌ غَيْرُ مُحَضَّةٍ وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ : إِضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى

الْحَالِ (٨) وَالْأَسْتِقْبَالِ لِأَنَّ التَّوَيْنَ فِي ضَمْنِهِ .

وَإِضَافَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

(١) كما ذكر : ليس في م .

(٢) م : تَقَلَّبَتْ .

(٣) م : فَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ .

(٤) ظ : بَكَر . مِنْ دُونَ وَאו .

(٥) الجمل ١٤٤ .

(٦) م : أَيْ .

(٧) م : ذَكَرْنَاهُ .

(٨) ظ : اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا بِمَعْنَى الْحَالِ .

وإضافة (أَفْعَل) الى ما هو بعض له ، كأفضل القوم وأحسنهم . وإنما كانت هذه غير محضة ، لأنَّ حقَّ الشيء أن يضاف الى غيره ، لكنها حقيقة من حيث لم ينو بها الانفصال ، وذلك [١٥١ ظ] أن (أَفْعَل) عند أكثر النحويين يتعرف بما يضاف اليه ، ومن هاهنا لم يجر : زيد أقوى الأسد ، وجائز : زيد أقوى من الأسد ، وكذلك لا يجوز : زيد أفضل إخوته ، ويجوز : زيد أفضل من إخوته .

والرابع إضافة الشيء الى صفته ، مثل : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، وجانب الغربي ، فهذه إضافة غير محضة ، لأنَّ اللفظ على شيء ، والمراد غيره لأنَّ الشيء لا يضاف الى صفته ، كما لا يضاف الى نفسه ، والتقدير : صلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وكذلك دار الآخرة ، وحقَّ اليقين ، لا بدَّ من تقدير حذف مضاف ؛ لأنَّ الشيء لا يضاف الى صفته ، فلذلك كانت إضافة هذا غير محضة ، لكنها تتعرف بما يضاف اليه .

والقمان الأولان لا يتعرفان بما يضافان إليه ^(١) ، لأنَّهما مضمنان ما يفصلهما ويقطعهما عن الإضافة والتعريف .

ولا تخلو ^(٢) الإضافة المحضة والإضافة ^(٣) غير المحضة من هذه الأقسام الستة ، فأما امتناع الجمع بين الألف واللام والإضافة والتووين فقد عرِف جميع ذلك .

باب التَّأْرِيخِ ^(٤)

ليس في العربية ما يغلب فيه المؤنث على المذكر إلاَّ باب التاريخ ، وضُبع .
أما ضُبعُ فإنه اسم للمؤنث ، وضُبعان : اسم للمذكر ، فاذا عزموا على التثنية ثَنُوا المؤنث ، وإنَّ حنوا المذكر ، لم يَثْنُوا المذكر ، استغناء وكرهًا لاجتماع الزوائد .
وأما التاريخ ؛ فهو توقُّيتُ الزَّمانِ ، وفيه لغتان : أَرَخْتُ وَوَرَّخْتُ ، وقسمته قسمة

(١) م : يضاف اليهما . تحريف .

(٢) ظ : لا تخلو . من دون واو .

(٣) والاضافة : ساقطة من ظ .

(٤) الجمل ١٤٥ .

الأعداد ، آحادٌ وعشراتٌ ومئونٌ والوف ، وكان من حقه أن [١٦ او] يكون العدد فيه مذكراً ؛ لأنَّ التاريخ مشتمل على الليالي والأيام^(١) ، والأيام مذكورة والليالي مؤنثة ، وإذا^(٢) اجتمع المذكر والمؤنث غلبَ المذكر ، إلا أنه عدل عن هذا الأصل في هذا الباب مراعاةً للأسبق ، والأسبق من الشهر ليلة ، واللييلة مؤنثة ، فمن هاهنا غلبَ المؤنث بشرط ألا تذكر الأيام ، تقول : كتبتُ لخمسِ خلونٍ من الشهر ، فإن أثبتت بالأيام وصرحت بها أثبتت الهاء ، وقلت : كتبتُ لخمسَةَ أيامٍ خلتُ ؛ لأنَّ المفسرَ الملفوظ به مذكرٌ ، فإن جمعت بين المذكر والمؤنث ، وقلت : سرتُ خمسَ عشرةَ بينَ يومٍ وليلةٍ ، غلبتِ المؤنث ؛ لأنه قد ذكر ، ومنهم من يغلبُ المذكر^(٣) ، فإن لم تذكرهما ، أو ذكرت الليالي وحدها أثبتت لا غير ، فإذا أثبتت هذا ، فإنك إذا كتبت في أول ليلة من الشهر ، قلت : كتبتُ غرةَ شهرٍ كذا ، ومُسْتَهْلَ شهرٍ كذا ، ولا تقول : كتبتُ لليلةٍ خلتُ ، لأنك فيها ، فإذا دخلت في اليوم قلت : كتبتُ لليلةٍ خلتُ ، ولا يجوز ليومٍ خلا ، وأنت فيه على هذا الأصل ؛ لأنَّ هذا ليس بصدق في الحقيقة ، ومن هاهنا يجري الفقهاء في أواخر الشهر ، بأن أدخلوا حرفَ الشرط فيقولون : كتبتُ لخمسِ إن بقيت من الشهر ؛ لأنَّ الشهر يكون تاماً وناقصاً ، ومنهم من لا يسأل^(٤) هذه الطريقة ، ويقول على ما تقدّم ، ويقول : لخمسِ وعشرينَ خلونٍ . والمذهب وما عليه المعول أن (خلت واخلون) تستعمل من^(٥) أول الشهر إلى النصف و(بقيت وبقيت) تستعمل في^(٦) النصف الثاني إلى آخره . وكذلك المذهب في أفراد (خلت) مع العدد المركب ، من قولك : كتبتُ لإحدى عشرةَ ليلةً خلتُ ، وإحدى عشرةَ ليلةً بقيتُ ، حملاً على لفظ المفسر ، ويجوز (خلون وبقيت) حملاً على المعنى ؛ لأنه في المعنى جمعٌ ، إلا أن [١٦ ظ] الأفراد أخف وأكثُر في الاستعمال ، وإنما قلتُ (اخلون) بالواو ، و(بقيت) بالياء ، لأنَّ هذا من ذوات الواو ، وهذا من ذوات الياء ، وهما حرفان ، لا ضميران ووزنهما

(١) من (فهو توقيت) إلى (والأيام) : ساقطة من م .

(٢) م : فإذا .

(٣) ظ : غلبت المذكر لانه قد ذكر ومنهم من يغلب المؤنث .

(٤) م : من لا يستعمل .

(٥) في هامش م : في .

(٦) م : من .

(فَعَلَنَ وَفَعِلَنَ) من خلا يخلو ، وبقي يبقى . فإن كان العدد مضافاً ، مثل : لِيخمسٍ وسِتٍّ ، فالاجود (خَلَوْنَ) حملاً على اللفظ والمعنى ، ويجوز - وهو ضعيف - (خَلَّتْ) نَزَلَتْ الخمسة منزلة مدّة وجملّة ، فكما تقول : كتبتُ لمدة خَلَّتْ ، فكذلك هذا ، وأمّا تَغْلِيْبُ المذكّر على المؤنث في غير هذا فقد عُرِفَ .

بَابُ النَّدَاءِ^(١)

النّداء : هو التصويّت بالمنادى ، قال أبو علي الفارسي^(٢) : النّداء خبرٌ من وجهٍ وغير خبرٍ من وجهٍ ، يعني أنّه مع الصفات بمنزلة الإخبار ، ومع غير الصفات بمنزلة غير الإخبار ، فإذا قلتَ لِنَاسٍ يا صادقُ ، أو ياكاذِبُ ، صَلَحَ أَنْ يجابَ هذا بِصَدَقَ أو بِكَذَبَ ، وكان خبراً^(٣) من هذا الوجه ، وليس كذلك إذا قلتَ^(٤) : يا زَيْدُ ويا عَمْرُو ، ومن هاهنا أوجب الفقهاء الحدّ على القاذف إذا قال : يا فاسِقُ ، ونحوه لأنّه صفة .

فإذا ثبتَ هذا فجملّة ما في هذا الباب معرفة النّداء والمنادى مع أحكامه ، وحروف النّداء .

أمّا النّداء فقد ذكرناه وهو يمدُّ ويُقصرُ وتضم نونُه وتكسرُ ، فمن كسرَها حملها على المصدر ومن ضمّها حملها على الصّراخ وكذا مَنْ مَدَّ حمل على الصّياح^(٥) ، ومن قَصَرَ حمل على الصّوت .

وأمّا المنادى فلا يخلو من خمسة أقسام : إمّا أَنْ يكون مفرداً نكرةً ، أو مفرداً مقصوداً ، أو مفرداً علماً ، أو مضافاً ، أو مُشَبَّهاً بالمطاف ، وهذه الخمسة هي في التحقيق قسمان : مفردٌ ومضاف ؛ لأنّ المشبه بالشّيء يجري مجراه .

فإذا كان المنادى مفرداً علماً ، أو مقصوداً كان أبداً [١٧١] مضموماً لفظاً أو تقديرًا . أمّا علّةُ بنائه فلو قَرعَهُ موقعُ أسماءِ الخطابِ فقد أشبه المضمّر من جهة الأفراد

(١) الجمل ١٤٧ .

(٢) الفارسي : ليس في ظ . وينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد ٢ / ٧٥٣) .

(٣) ظ : أو كذب فكان خبراً .

(٤) م : قال .

(٥) وكذا من مدّ حمل على الصّياح : ساقطة من ظ .

والتعريف والخطاب ، فإذا قلت : يا زيد ، فكأنك قلت : يا أنت ، قال الشاعر (١) :

يا أبجر بن أبجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعنا

فلذلك بُني ، وُبني على حركة ؛ لأن له أصلاً في التمكن ، وُخَصَّ بالضممة لأنها حركة لا تلتبس بحركة مضاف إليه ، ولا بحركة ما لا ينصرف ، أو لأنها متببهة بقبيل وبعد من حيث انتهى (٢) الصوت وانقطع من آخر الكلمة .

فإن كان المنادى نكرة بقي منصوباً على أصله ؛ لأنه لا يشبه المضمر من الأوجه التي ذكرناها ، وكذلك المضاف ، منصوب على أصله ، لأنه لم يشبه المضمر من الأوجه الثلاثة ، والمشبّه بالمضاف يجري مجرى المضاف ، وهو كَلُّ عاملٍ ومعمول ، وكلام فيه طول ، من نحو : يا رفيقاً بالعباد ، ويا خيراً من زيد ، ويا مسافراً إلى دمشق ، لأن الثاني من تمام الأول ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف ، والأول عامل في الثاني ، كما أن المضاف عامل في المضاف إليه . والكلام فيه طول . كما أن المضاف والمضاف إليه كذلك .

والأبيات التي أنشدتها واضحة وهي (٣) :

فيا راكباً إما عرضت قبلغاً ندأماً ي من نجران ألا تلاق

فنصب راكباً ، لأنه منادى منكور (٤) ، وليس بمقصود قصده ، ألا ترى أن كل من أجابه فقد قضى حاجته وهو (٥) بمنزلة الأعشى ، في قوله : يا رجلاً خذ بيدي . ومثله (٦) :

(١) رجز لسالم بن دارة ، ورد في الانصاف ١ / ٢٢٥ م ٤٥ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٧ ، والخزانة ١٣٩ / ٢ .

(٢) م : انتهاء .

(٣) الجمل ١٤٨ ، ونسب كما في الكتاب ١ / ٣١٢ إلى عبد يغوث بن وقاص وورد في المقتضب ٤ / ٢٠٤ ، والاصول ١ / ٣٣١ و ٣٦٩ .

(٤) م : لأنه مفرد منكور .

(٥) م : فهو .

(٦) للاحوص ، عبد الله بن محمد الأوسي . ديوانه ١٨٥ ، وهو في الاصول ١ / ٣٢٦ و ٣٤٤ و ٢ / ٢٢٦ .

[١١٧ظ] أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

لم يقصد نخلة بعينها ، وقال ذو الرُّمَّة (١) :

أَدَارًا بِحَزْوَى هَجَبٍ لِلْعَيْنِ عِبْرَةٌ فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ
وقال الآخرُ في المضاف (٢) :

أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتِّمٌ بِأَحْسَنِّ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ فِعْلًا

وأوضح من هذا كله قوله تعالى في المفرد : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) (٤) ،
وقوله تعالى في النكرة المقصودة : (يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ) (٥) ، وقوله تعالى في
النكرة غير المقصودة في أحد الوجهين (٦) : (يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ) (٧) ، وقوله تعالى في
المضاف : (فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (٩) ، وقوله تعالى (١٠) : (يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ
عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ) (١١) .

فيذا معرفة المنادى .

فأما نعت الأسماء المناداة (١٢) فإعرابها على حسب إعراب المنادى إذا كانت

(١) ينظر : ديوانه ٣٨٩ . والكتاب ١ / ٣١٢ .

(٢) نسبة الزجاجي في الجمل ١٤٩ إلى الأخطل وليس في ديوانه . وهو في الكامل ٢ / ٧٤ ، وحياة
الحيوان الكبرى للدميري ٢ / ٢٤٩ . وفي الجمل : بعلا .

(٣) م : سبحانه .

(٤) يوسف : آية ٢٩ .

(٥) سبأ : آية ١٠ .

(٦) م : في إحدى .

(٧) ياسين : آية ٣٠ .

(٨) م : سبحانه .

(٩) يوسف : ١٠١ .

(١٠) قوله تعالى : ليس في م .

(١١) الزخرف : آية ٦٨ . وإثبات ياء (عبادي) هو قراءة نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي بكر .
ينظر : السبعة ٥٨٨ .

(١٢) م : نعت المنادى .

معربة ، فإن كنت مبنية على الضمّ فلك وجهان : إذا نعتّها بمفرد : إن شئت رفعت ، وحملت على اللفظ ، وإن شئت نصبت ، وحملت على الموضع . فنقول : يا زيدُ العاقلُ والعاقلُ ، ولو كان النعت مضافاً لكان منصوباً ، مثل : يا زيدُ صاحبُ المالِ ؛ لأنّ المضاف إليه حالٌ محلّ التّوين ، فكما أنّ التّوين إذا كان في المنادى ، كان منصوباً ، فكذلك ما حلّ محله وقام مقامه ، إلّا أنّ يأتي بنعت مضاف لنعتٍ مفردٍ ، فنقول : يا زيدُ العاقلُ ذو الفضلِ ، فتحمله إذا رفعته^(١) على العاقل لا على (زيد) وما ذكرناه في النعت ، فمثله في العطف فنقول : يا زيدُ والرجلُ والرجلُ ، ويازيدُ وعبدُ اللهِ وكذلك التأكيد : يا تميمُ أجمعونَ وأجمعينَ^(٢) ويا تميمُ كلُّكم ، ويجوز : كلُّهم ، بالهاء والميم لأنّ [١٨ أو] المنادى بمنزلة المخاطب من وجه ، والغائب من وجه ، فما فيه من الإقبال وحروف النداء خطاب وما فيه من ذكر زيد وعمرو ونحوهما من أسماء الغيب غيبه ، فمن هاهنا جاز أن نقول : يا طيئُ كلُّكم وكلّهم ، وياقيسُ أنفُسكم وأنفسهم .

وأما^(٣) البديل فليس فيه إلّا وجهٌ واحدٌ من نحو : يا زيدُ عمرو ، إذا كان يعرف بينين الاسمين : لأنّ المنادى الأوّل في حكم الطرح ، وهو مذهب أبي العباس المبرّد^(٤) . وهذا الباب يقوّى مذهبه . فإنّ أبدلت مضافاً كان منصوباً ، مثل ، يا زيدُ أبا عليٍّ .

وجميع ما ذكرناه إذا كان تابعاً لمضاف ، أو منصوب من نكرة^(٥) أو اسم طويل فليس في التابع^(٦) إلّا النصب ، ما خلا العطف ، وما خلا البديل فإنك تحمل كل واحد^(٧)

منهما على أصله في نفسه ، فنقول : يا عبدَ اللهِ وزيدُ ، ويا أبا عليٍّ زيدُ ، ولو كان ذلك التابع نعتاً ، أو تأكيداً ، لم يكن إلّا نصباً ، مثل : يا عبدَ اللهِ العاقلُ ، ويا عبدَ اللهِ كلُّكم^(٨) ،

(١) م : رفعت .

(٢) من (ويازيد) الى (واجمعين) : ساقط من ظ .

(٣) م : فأما .

(٤) ينظر : المقتضب ١ / ٢١٢ .

(٥) م : أو منصوب بالرفع .

(٦) ظ : التوابع .

(٧) واحد : ساقطة من ظ .

(٨) م : ويا عبّيد الله .

وياعبيد الله أجمعين .

فهذا ^(١) معرفة توابع النداء .

ومن أحكامه ، أنه لا يُنادى اسم فيه ألفٌ ولا م في الأمر العام ، إلا مع (أي) من نحو: يا أيُّها الرَّجُلُ ، ويا أيُّها الغلامُ ، ولا يجوز : يا الرجلُ ، لأنَّ الألفَ واللامَ للتعريف (يا) للتخصيص ، والتخصيصُ ضربٌ من التعريف فلم يجمع بينهما ، ولمَّا امتنع ذلك سكت إلى نداء ما فيه ألفٌ ولا م ^(٢) بشيء أحدثته وهو (أي) فقلت (ياأيُّها) وتبنيها على الضم ؛ لأنها مفردة ، قد قطعت عن الإضافة ، وأُتيَتْ بـ (ها) للتبني .

وكان أبو إسحاق الزجاج رحمه الله يقول : جئت بـ (ها) عوضاً ممَّا منعته (أي) من الإضافة ^(٣) . وكان أبو علي الفارسي رحمه الله يردُّ قوله ويقول : بابُ النداء ، بابُ تغيير وحذف فلا حاجة إلى العوض فيه ^(٤) .

وهذا لا يلزم [١٨٨ ظ] أبا إسحاق لأنك تعوض في باب النداء ، وإن كان باب تغيير وحذف بذليل : اللهم ، فتأمل ذلك ^(٥) ، وبذليل : يا قاضي ، بإثبات الياء في قول سيبويه ^(٦) ، وإذا كان ^(٧) كذلك فم يختلفوا أنَّ لفظ النداء واقع على (أي) وأنَّ المنادى في المعنى هو الرجلُ ، وكان أبو إسحاق ^(٨) يجيز ياأيُّها الرجلُ ، بالنصب حملاً على موضع (أي) وهو خلاف ما عليه الجمهور ؛ لأنَّ الجمهور لا يجيزون فيما بعد (أي) من هذا إلاَّ الرفع ^(٩) .

والفرق بينه وبين : يا زيدُ العاقلُ ، أنَّ زيدا إذا سكت عليه أفادَ ، فحملت على المعنى

(١) ظ : فهذه .

(٢) م : الالف واللام .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٩ .

(٤) ينظر : الايضاح (ضمن المتن ٢ / ٧٥٤) .

(٥) فتأمل ذلك : ليس في ظ .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٣ .

(٧) كان : ساقطة من ظ .

(٨) المشهور أنَّ هذا الرأي للمازني ، ينظر : شرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٩ .

(٩) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٦ .

بعد النِّعَام ، وليس كذلك (يا أَيُّهَا) لأنَّ الكلام لم يتم معناه ، فيحمل على اللَّفْظِ ، فلذلك لم يجر نصبه عندهم .

على أَنَّ أبا الحسن الأَخْفَش قد كان يحيز أن يكون الرجلُ صلَةً ، لا صفةً فيجعله خبراً لمبتدأ محذوف ، وأيُّ بمعنى الذي ^(١) . فإذا ثبت هذا علم أنَّه لا يجوز في (الرجل) إلا الرفع .

فإن نعت قولك يا أَيُّهَا الرجلُ ، بنعت لم يخل أن تُجرى على (أي) أو على (الرجل) فتقول إذا أجرىته على (أي) : يا أَيُّهَا الرجلُ العاقلُ والعاقلُ ، وإذا ^(٢) أجرىته على الرجلِ فالرفع لا غير ، وكذلك إذا نعتَه بمضاف ، قلت : يا أَيُّهَا الرجلُ ذو الجُمَّة ^(٣) . وإن ^(٤) رددته على (أي) فالنصب لا غير .

وليس في العربية اسم ينادى فيه ألفٌ ولام إلا اسمُ الله تعالى ^(٥) وحده ؛ لأنَّ الألف واللام عوض من فائه ، والدليل على كونها عوضاً ، قطعهم لها في الوصل إذا قلت : يا الله كما تقول : يا إله ، بقطع الهمزة .

وهذا الاسم مختص بأشياء لا تكون في غيره من الأسماء .

منها ما ذكرناه ، ومنها زيادة ميم في آخره عوضاً من حرف النداء ، والدليل على كونها عوضاً أنهم لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة ^(٦) الشعر ، كقوله [١١٩و]
 إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ الْمَا أَقُولُ يَا اللَّيْمَ ^(٧) يَا اللَّهُمَا
 ومثله ^(٨) :

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٩ .

(٢) م : فإن .

(٣) الكتاب ١ / ٣٠٨ .

(٤) م : فإن .

(٥) تعالى : ليس في م .

(٦) ضرورة : ليس في م . والرجز نسب في نوار أبي زيد ص ١٦٥ إلى أبي خراش الهذلي وليس في ديوان الهذليين ، وهو في المقتضب ٤ / ٢٤٢ .

(٧) م : يالله .

(٨) رجز لم أقف على قائله . ورد في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ ، والإتصاف ١ / ٢٤٢ م ٤٧ ، والخزانة ٢ / ٢٩٦ .

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا
أُرَدَّدَ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا

ومنها أنه يفخم إذا كان قبله ضم ، أو فتح مثل : قَالَ اللَّهُ ، وَيَقُولُ اللَّهُ ، وَلَا تقول هذا في مثل : اللَّيْلِ وَاللَّيْنِ ، فَإِنْ كَانَ قبله كسرة لم تُفخم ، مثل : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، لَأَنَّكَ لَوْ فَخَّمْتَ هَذَا لَكُنْتَ مُسْتَفْهِلاً بِالكسرة ، مُتَّصِغاً بِتفخيم الفتحة ، وهذا ثقيل على اللسان ، وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلانهما في الحنك .

ومنها اختصاصه في القسم بالناء من قولهم : تَاللَّهِ ، ومنها قطعهم لهزته في القسم من قولهم (١) : أَفَأَلَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا ، بمنزلة أقواله .

فصل

إذا عطف (٢) على المنادى اسم فيه ألف ولام ، فإنه ينظر فإن كان الألف واللام مما يلحق بالكلمة تارة ، ويحذف تارة فإنه يجوز فيه الرفع والنصب مثل : يَارِيدُ وَالْغَلَامُ ، وَالْغَلَامُ ، وَالرَّفْعُ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ وَالْمَازِنِيِّ (٣) . وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَازِمَةً مِثْلُ : الْعَبَّاسِ وَالْحَارِثِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنَّ الْإِخْتِيَارَ الرَّفْعُ فَقُولُ : يَارِيدُ وَالْعَبَّاسُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ لَمَّا لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَصَارَ تَعْرِيفُهُ كُنْهَهُ بِالْعِلْمِيَّةِ جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا م ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : يَارِيدُ وَعَبَّاسُ ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرْفُوعًا ، وَلِذَلِكَ اخْتَارَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ الْعَبَّاسِ ، وَالنَّصَبَ فِي مِثْلِ الرَّجُلِ (٤) ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَخْتَارُ النَّصَبَ فِيمَا فِيهِ أَلْفٌ وَلَا م ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، وَعِيسَى وَيُونُسَ وَالْجَرْمِيِّ (٥) ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ الطَّيْرُ) (٦) وَالطَّيْرُ ، قَالَ

(١) من قولهم : ليس في م .

(٢) ظ : إذا عطفت .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٥ ، والمقتضب ٤ / ٢١٢ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٤ .

(٦) سبأ : آية ١٠ . وينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٥٥ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢ / ٥٨٣ .

الشاعر^(١) [١١٩ظ] :

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتَمَا خَمْرَ الطَّرِيقِ

فصل

إذا اضبطر شاعر^(٢) إلى تنوين المنادى المفرد، ففيه مذهبان : منهم من ينونه ويبقي عليه ضمته وهو مذهب الخليل^(٣)، ومَنْ يختار الرفع في : يا زَيْدُ والرجلُ، ومنهم مَنْ ينونه وينصبه، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، ومَنْ معه^(٤)، فحجة الأولين أنَّ الحاجة دعت إلى التنوين فافتردت الكلمة على حالها كما احتج^(٥) في الترنم، فأدخل على ما فيه ألفاً ولام وعلى الفعل، ولم يغيِّره، قال الشاعر^(٦) :

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَا
[و] ^(٧) مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَهَجَا

وكذلك هذا، وحجة أبي عمرو بن العلاء^(٨) أنَّ أصلَ المنادى أن يكون معرباً، فلما دخله التنوين عاد إلى إعرابه، ولمَّا عاد إلى الإعراب عاد إلى^(٩) النصب؛ لأنَّ أصلَ المنادى^(١٠) : النَّصْبُ؛ لأنَّ قولك : يَا زَيْدُ، بمنزلة قولك^(١١) أدعو زَيْدَا، إِلَّا أَنَّ التَّفَرُّقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ : أدعو زَيْدَا، عبارة عن العمل، وَيَا زَيْدُ هو نفس العمل، وبيت

(١) لم اقف على اسمه وهو في معاني القرآن للقراء ٢ / ٣٥٥، والجمل ص ١٥٣، وشرح المفصل ١٥٣ / ١، الخمر : ما سترك من الشجر .

(٢) شاعر : ليس في م .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٣٠٥ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤ / ٢١٣ .

(٥) من (فانتردت) إلى (احتج) ساقطة من ظ .

(٦) رجز في ديوان العجاج ٤٨٨، وفي الكتاب ٢ / ٢٩٩، والخزاة ٣ / ٤٤٣ .

(٧) زيادة يقتضيها السياق . وهو رجز للعجاج . ديوانه ٢٤٨ . والأ تحمي : موضع باليمن .

(٨) ابن العلاء : ليس في ظ .

(٩) عاد إلى : ساقطة من ظ .

(١٠) ظ : لأن أصل الباب المنادى . تحريف .

(١١) قولك : ليس في م .

الأحوص^(١) فيه روايتان :

سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

ويامطراً عليها . ومثله بيت مهلهل^(٢) :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عِدِي لَقَدْ وَقَّتْكَ الْوَأَقِي

وياعدياً .

فصل

في معرفة حروف النداء

وهي سبعة : يَا ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيَّ ، وَ(آيٍ)^(٣) ، وَ(وَا) ، والهمزة .

وَأَخْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ ، فَأَكْثَرُهُمْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا حُرُوفٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا
أَسْمَاءٌ لِلْفِعْلِ ، فَحُجَّةُ الْأَوَّلِينَ أَنَّهَا لَا تَنْتَلِ عَلَى مَعْنَى ، إِلَّا فِي غَيْرِهَا ، وَحُجَّةُ الْآخَرِينَ
أَنَّهُمْ رَأَوْا الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ يَقَعُ بَعْدَهَا مِنْ نَحْوِ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَيَا زَيْدَ ، وَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ
إِمَالَةَ (يَا) وَالْحُرُوفَ لَا تَمَالُ ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ مِنْ قَوْلِكَ [١٢٠] يَا عَبْدَ اللَّهِ ،
فَمَنِمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) مَنْصُوبٌ بِنَفْسِ (يَا) ، وَمَنِمْ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ
مُقَدَّرٍ لَا يَظْهَرُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَا أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ^(٤) ، وَلِأَجْلِ هَذَا جَعَلْنَا بَعْضُهُمْ اسْمًا لِلْفِعْلِ .

والهمزة تَسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ لَا لِغَيْرِ ، لِخَفْتِهَا فِي نَفْسِهَا وَهَيَا وَأَيَا وَأَيَّ تَسْتَعْمَلُ
لِلْبَعِيدِ ، وَالْمُسْتَقَلُّ فِي نَوْمِهِ^(٥) ، لَا غَيْرَ لِلزِّيَادَةِ فِي لَفْظِهَا ، وَ(يَا) لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ؛ لِأَنَّهَا
أُمُّ حُرُوفِ النَّدَاءِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ الْأُمُّ ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَصُّ بِأَبْوَابٍ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهَا غَيْرُهَا مِثْلُ بَابِ
الْأَسْتِغَاثَةِ وَبَابِ التَّرْخِيمِ ، وَ(وَا) يَخْتَصُّ بِالْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ^(٦) ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ :

(١) ديوانه ١٧٣ ، وهو في الكتاب ١ / ٣١٣ ، والمقتضب ٤ / ٢١٤ و ٢٢٤ .

(٢) الجمل ١٥٥ ، وهو في المقتضب ٤ / ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ٨ .

(٣) في (م) و (ظ) : آأي . وفي كتب النحو (آي) ينظر : الجنى الداني ص ٤٥٠ .

(٤) م : زيدا .

(٥) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٥ .

(٦) الكتاب ١ / ٢٢٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٣ .

أَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ النِّسَاءِ^(١) ، يَعْنِي النَّدْبَةُ .

وهذه الحروف يجوز إثباتها مع المنادى ، وحذفها ، إلا في موضعين فلا يجوز حذفها منهما ؛ وهما الاسم النكرة ، والاسم المبهم من نحو : يارجل ، ويا هذا ؛ لأنه لو حذف لجمع على الاسم إيهامه في نفسه ، وإيهامه بحذف حرف تنبيهه وكان يقع الإخلال ، ونقول : يائلائون أقبلا ، إذا أقبلت على هذه العدة ، فإن أردت ثلاثين من جملة عدة ليسوا مقصودين ، نصبت ، فإن قلت : يائلائين رجلاً ، نصبت على كل حال ، قصدت ، أو لم تقصد ؛ لأن الكلام قد طال فأشبهه المضاف ، فإن عطفت فقلت : يائلائة وثلاثين^(٢) كان على ذلك القياس . إن قصدت الثلاثة ضمنت وإن لم تقصد نصبت ، فنقول : يائلائة وثلاثون ويائلائة وثلاثين^(٣) ، ولا يجوز : يائلائة وثلاثون ، ولا : يائلائة وثلاثين^(٤) ، إلا أن تسمي به ، فإن سميت به جاز ، وكان منصوباً ، ووجب أن نقول : يائلائة وثلاثين^(٥) ، فعلى هذا قياس هذه المسائل .

ومن مسأله أنك إذا ناديت اسماً منقوصاً ، من : قاض ، وداع ، فالك فيه مذهبان : أحدهما وهو مذهب سيبويه^(٦) إثبات الياء فنقول : ياقاضي أقبلي ، والآخر حذف الياء وهو قول يونس^(٧) : ياقاض أقبلي ، أو [١٢٠ ظ] ياقاض أقبلي ، تأتي بالتثنية عوضاً من الياء على حذف جوارب وغواش ، فإن ناديت رجلاً سميت به (يقني ويني) فإن الكل قد أجمعوا على إثبات الياء ، وأن نقول : ياقني أقبلي ، ويابلي أقبلي ، ويامري^(٨) ، وعليه أن هذه الكلمة لم يجمع عليها إخلال بالحذف من وجهين . فإن^(٩) أضفت جميع ذلك الى نفسك ، أثبتت الياء قولاً

(١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥٧٩ .

(٢) ظ : وثلاثين .

(٣) ويائلائة والثلاثين : ساقطة من ظ .

(٤) ظ : والثلاثين .

(٥) من (إلا أن تسمى) الى (وثلاثين) ساقطة من م .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ٣١٣ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) ويابلي أقبلي ويامري : ليس في م .

(٩) ظ : وان .

واحداً وشَدَّدتَ الياءَ وفتحَها فقلتَ : يا قاضي ، ويايقي ، وكذلك إن جمعتَ قلتَ : يا قاضي أقبلوا ، ويايقي أقبلوا ، كالواحد إلا أن الفرق^(١) بينهما أن الواحدَ وزنه يافاعلي ، والجمع وزنه يافاعي ، فعلى هذا قياس مسائل^(٢) هذا الباب كله ، وسيأتي ما يتعلق بالإضافة إلى ياء المتكلم في باب مفرد قد ذكره ونذكره إن شاء الله .

بابُ الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف

(وذلك قولك : يازيدُ زيدَ عمرو)^(٣) وجملة ما في هذا الباب فصلان :

أحدهما ، يازيدُ زيدَ عمرو ، ونحوه ، والآخر : يازيدُ بنَ عمرو ، ونحوه ، أمَّا الوجه في قولك يازيدُ زيدَ عمرو ، ففيه وجهان : أحدهما ضمُّ الأول ؛ لأنه مفرد ، ونصب الثاني لأنه مضاف وانتصابه إمَّا على البدل من موضع الأول ، وإمَّا على استئناف بداية ، وإمَّا على تقدير : أعني ، وجاز في جميع هذه الوجوه أن تضيفَ علماً إلى علم من قبل أنك قد سلبتَ العلمَ الأول ، وهو المضاف علميته ، وأدخلته في أمة ، يقال لكل واحدٍ منها زيد ، وعلى هذا قولنا^(٤) :

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذبلِ

وأما الوجه الثاني^(٥) في قولك : يازيدُ زيدَ عمرو^(٦) ، ففيه وجهان : أحدهما أن يكون (زيد) الأول مضافاً إلى عمرو ، وزيدُ الثاني مَقْحَماً للتأكيد وتمكين المعنى في النفس ، ولَمَّا أَقْحَمْتَهُ لِهَذَا [١٢١] المعنى جعلته بلفظ الأول وإعرابه .

والوجه الآخر أن يكون (زيد) الثاني هو المضاف إلى عمرو ، وقد حذف المضاف

(١) م : الفرقان .

(٢) مسائل : ساقطة من م .

(٣) الجمل ١٥٧ .

(٤) بيت قائله عبد الله بن رواحة . عجزه : تطاول الليلُ عليك فأنزل ، ورد في الكتاب ١ / ٣١٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠ ، واليعملات : الابل القوية .

(٥) الثاني : ساقطة من ظ .

(٦) عمرو : ليس في ظ .

اليه من الأول لدلالة الثاني عليه^(١) كأنه قال : يا زَيْدَ عمرو زَيْدَ عمرو^(٢) ، وكما قالوا :
(مررت بخير وأفضل من يمر) ، و :

..... بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ^(٣)

يريد بين ذراعي الأسد وجبته ، فلذلك^(٤) حذف النون ، فعلى هذا لا يكون زيد
الثاني مُقْحَمًا ، ولكنه بدل من الأول ، أو نداء مُسْتَأْنَفٌ ، وهو على الوجه الأول بمنزلة
اسم واحد مضاف .

الفصل الثاني : قولك : يا زَيْدَ بَنِ عمرو ، يجوز فيه من الإعراب ما جاز في : يا
زَيْدَ عمرو ، إِلَّا أَنْكَ إِذَا فَتَحْتَ فَقُلْتَ : يا زَيْدَ بَنِ عمرو ، وَأَتَّبَعْتَ حَرَكَةَ الدال حركة
النون ، فَفَتَحْتَ وَلَمْ تَعُدْ^(٥) بالحاجز بينهما ، ولا يجوز^(٦) هذا الإتيان إِلَّا مع شرائط :
منها أَنْ يَكُونَ (ابن) بين علمين أو ما جرى^(٧) مجراها وأن يكون (ابن) صفة ، لا نداء
مستأنفاً ، ولا على إضمار فعل ، وأن تكون هذه الصفة واحدة ، لا مثناة ، ولا مجموعة ، وأن
تكون مجاورة للموصوف ، لا فصل بينهما . فعلى هذا تكون المسائل . تقول : يا زَيْدَ بَنِ
عمرو ، ويا زَيْدَ^(٨) بَنِ أبي القاسم ، ويا زَيْدَ بَنِ الأمير ، ولا يجوز : يا زَيْدَ بَنِ أخينا ، ولا^(٩) :
يا زَيْدَ بَنِ الرَّجُلِ ؛ لأنه لم يقع بين علمين ولا بين ما أجري مجراه^(١٠) وإنما اُخْتَصِرَ
الأعلام بهذه ، لأنها منقولة عن أصلها ومخرجة عن حدها والتغيير يؤنس بالتغيير ،
ولذلك جاز فيها ما لا يجوز في غيرها ، من نحو قولهم : رجاءُ بَنِ حيوة ، ومكوزة ، ومحبيب

(١) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٢٨ .

(٢) ظ : يا زيد عمرو يا زيد عمرو .

(٣) للفرزدق . ديوانه ص ٢١٥ ، والكتاب ١ / ٩٢ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣١٩ ، وصدره :

(بِأَمْنٍ رَأَى عَارِضًا أُسْرَ بِهِ) والعارض : السحاب ، والذراعان والجبهة : من منازل القمر .

(٤) ظ : ولذلك .

(٥) ظ : تعدد . تحريف .

(٦) هذا جواب (إذا فتحت) ، وزاد الوار هنا .

(٧) ظ : أجري .

(٨) ويا زيد : ساقطة من ظ .

(٩) ولا : ساقطة من ظ .

(١٠) ظ : مجراها .

وَالْحَجَّاجُ ، بِالْإِمَالَةِ^(١) ، وَلِذَلِكَ^(٢) أُجْزُوا الْحِكَايَةَ مَعَهُ إِذَا قَالَ قَائِلٌ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَقُلْتُ أَنْتَ ، مَنْ زَيْدًا ؟ وَلَا تَقُلْ هَذَا فِي غَيْرِهِ ، فَعَلِمْتَ بِهَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْأَعْلَامَ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهَا ، وَتَقُولُ : يَا زَيْدُ وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ [١٢١ظ] وَلَا يَجُوزُ الْفَتْحُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَثْرَةُ الْأَوَّلِ فَيَتَّبَعُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ : يَا زَيْدُ وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ النِّعْتَ لِزَيْدٍ لِأَجْلِ الْفَصْلِ ، فَإِنْ أُرِدْتَ النِّعْتَ لِعَمْرٍو جَارَ ، وَرَفَعْتَ الْأَوَّلَ ، وَقُلْتَ : يَا زَيْدُ وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ .

وَجُمْلَةُ الْأَحْكَامِ اللَّازِمَةِ لـ (أَبْنٍ) إِذَا وَقَعَ صِفَةٌ بَيْنَ عِلْمَيْنِ ثَلَاثَةٌ : إِتْبَاعُهُ فِي النِّدَاءِ ، وَحَذْفُ أَلْفِهِ مِنَ الْخَطِّ ، وَحَذْفُ تَتْوِينِهِ مِنَ اللَّفْظِ^(٣) ، مِنْ نَحْوِ : هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، وَلَهُ بَابٌ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٤) .

بَابُ إِضَافَةِ الْمُنَادَى إِلَى الْمَتَكَلِّمِ

جُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كُلَّ مُنَادٍ آخَرُهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، أَوْ مِلَّةٌ يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ أَضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمَتَكَلِّمِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ خَمْسَةٌ أَوْجِبُ : حَذْفُ الْيَاءِ أَجْزَاءً بِالْكَسْرِ عَنْهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَإِتْبَاطُ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ ، لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَنُحِجَفُ بِحَذْفِهَا ، وَإِثْبَاتِهَا مَفْتُوحَةً ، لِأَنَّهَا نَظِيرَةُ الْكَافِ الَّتِي لِلْمَخَاطَبِ فَفُتِّحَتْ كَفَتْحِهَا ، وَإِبْدَالُ الْكَسْرِ فَتْحَةً ، وَالْيَاءِ الْفَا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ^(٥) . وَجَعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ فَيُضَمُّ^(٦) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : يَا غُلَامِ أَقْبِلْ^(٧) ، وَيَا غُلَامِي أَقْبِلْ ، وَيَا غُلَامًا ، وَيَا غُلَامًا^(٨) ، قَالَ

(١) يُنْظَرُ لِلْكَلَامِ عَلَى إِمَالَةِ الْحَجَّاجِ كِتَابُ سَيَبَوِيهِ ٢ / ٢٦٤ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩ / ٦٣ وَرَجَاءُ بْنُ حَبِيبَةَ هُوَ أَبُو الْمَقْدَامِ رَجَاءُ بْنُ حَبِيبَةَ بْنِ جُرُولِ الْكَنْدِيِّ (ت ١١٢) . وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ٢ / ٦٠ . وَمَكْزُوزَةٌ : مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ يُنْظَرُ : النَّسَانُ (كُوز) .

(٢) ظ : لِذَلِكَ . مِنْ دُونَ وَאו .

(٣) مِنْ اللَّفْظِ : لَيْسَ فِيهِ م .

(٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ : لَيْسَ فِيهِ م .

(٥) يُنْظَرُ الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٢٤٦ .

(٦) م : يَضُمُّ . تَحْرِيفٌ .

(٧) أَقْبِلْ : لَيْسَ فِيهِ م . وَفِي الْمَوْضِعِ الْآتِي .

(٨) الْكِتَابُ ٢ / ٣١٦ .

الله عز وجل^(١): (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ)^(٢)، وقرأ أبو جعفر^(٣): (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ) ، وهذا الوجه الأخير إنما يجوز فيما كثر استعماله حتى يصير بمنزلة العلم، ولولا ذلك لم يجر حذف حرف النداء منه، فإن لم يكن آخر المنادى حرفاً صحيحاً مثل: الفتى والمولى، فليس في الياء إلا وجه واحد، وهو إثبات الياء مفتوحة لا ساكنة^(٤) من نحو: يا مولاي ويا فتاي ويا دنياي^(٥). ولغة قليلة يبدلون الألف ياء فيقولون: يا مولاي، ومثله لابي ذؤيب^(٦) [١٢١و]:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعَنُّوا لِهَوَاهُمْ فَخَرَّمُوا وَلَكُلَّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

ولا يفعلون ذلك في التثنية .

وكذلك إن كان الاعتلال بالياء المكسور ما قبلها مثل: يا قاضي، ويا داعي، فليس فيه إذا أضيف إلى المتكلم إلا وجه واحد وهو^(٧) إثبات الياء مفتوحة ما بعدها، وذلك قولك: يا قاضي، ويا داعي، فإن كان القاضي والداعي منسوباً، قلت: يا قاضي، ويا داعي؛ لأن هذه الياء المشددة ليست باسم وإنما هي حرف زحيم بمعنى النسب مشدداً، فهو يتقبل الحركة كتقبل ياء كرسي وصبي . فغلب هذا فيسبب .

باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء^(٨)

جملة ما في هذا الباب إن كل موضع لم تكن فيه ياء مضافة إلى المنادى وإنما هي مضافة إلى ما أضيف إلى المنادى^(٩)، فليس فيه إلا الإثبات، دون الحذف لبعدها عن

(١) م : سبحانه .

(٢) الانبياء : آية ١١٢ . وفي م : قل . تحريف .

(٣) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني (ت ١٣٠هـ) . المعارف ص ٥٢٨ ، وتظهر قراءته في البحر المحيط ٢ / ٣٤٥ .

(٤) م : لا مسكنة .

(٥) م : دنياي . من دون (يا) .

(٦) لابي ذؤيب : ليس في م : وينظر : ديوان الهذليين ١ / ٢ والمقرب ص ٢٣٩ .

(٧) وهو : ساقطة من م .

(٨) الجمل ١٦١ .

(٩) كذا في ظ . وفي م : (وإنما هي مضافة إلى المضاف إلى المنادى) والصحيح هو : كل موضع لم يكن فيه المنادى مضافاً إلى الياء ، وإنما هو مضاف إلى ما أضيف إلى الياء .

موضع التغير ولحلولها في محل يثبت فيه التثوين فثبت كبنائه ، وذلك قولك : يا غلام غلامي ، ويا صاحب صاحبي ، ويا ابن أخي ، ويا ابن عمي ؛ لأنه بمثابة : يا غلام زيد ، فكما أن التثوين لا يزول من زيد ، فكذلك الياء لا تزول من غلامي ؛ لكنه يجوز إثباتها ساكنة وإثباتها متحركة كالكاف ، ويجوز وجه ثالث ، فيما كثر استعماله دون ما لم يكثر ، مثل : (ابن أم وابن عم) وثبت (عم) بحذف الياء ، والإجتزاء بالكسرة عنها فتقول : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، لكثرة الاستعمال ، ويجوز وجه رابع وهو : يا ابن أمّا ، ويا ابن عمّا^(١) ، ويا بنت عمّا ، كما قال الشاعر^(٢) :

يا بنت عمّا لا تلومي وأهجي

لأنه لما جاز في هذا الوجه التخفيف بحذف يائه، جاز أن يقلب الياء^(٣) ألفاً. ويجوز وجه خامس [١٢٢ظ] وهو حذف الألف المنقلبة، وتبقى الفتحة فتقول : يا ابن أم ، لأن هذه الألف لما كانت منقلبة عن ياء ، وتلك الياء قد كان يجوز حذفها ، أجريت الألف المنقلبة عنها مجراها . ومنهم من يقول : إن هذين الاسمين جعلتا اسماً واحداً فبنيا كبناء خمسة عشر ، وكأنك ضممتيها معنى الحرف ، فبنيتيها لاجله . وقد قرئ بالأمرين جميعاً : (يا ابن أم) (ويا ابن أم)^(٤) ، والأصل في هذا كنه إثبات الياء ، كما قال الشاعر^(٥) :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خاليتي لدهر شديد

وكما قال الآخر^(٦) :

يا ابن أمي ولو شهدتك إذ تدعو تميماً وأنت غير مجاب

- (١) ويا ابن عما : ليس في م .
- (٢) هو أبو النجم العجلي . وبعده : (لا يخرق النوم حجاب مسمعي) وهو في الكتاب ١ / ٣١٨ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ .
- (٣) الياء : ساقطة من م .
- (٤) طه : ٢٠ / ٩٤ : (قال يَبْنُومٌ لا تأخذ بلحيتي) . قال ابن مجاهد في السبعة ص ٤٢٣ : (قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم : يَبْنُومٌ بفتح الميم وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وابن عامر : يَبْنُومٌ بكسر الميم) .
- (٥) هو أبو زيد حرملة بن المنذر . ديوانه ٤٨ . وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣١٨ ، وفي (م) : خلقتني لدهر كزود .
- (٦) البيت لخلفاء بن الحارث . ورد في معاني القرآن للاخفش ٤ / ٢٥٠ ، والجمل ص ١٦٢ .

فَأُثْبِتَ الْيَاءَ فِيهِمَا ، وَهُوَ بَابٌ يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، إِذَا كَانَ آخِرَ الثَّانِي حَرْفَ عِلَّةٍ ، مِثْلُ : يَا صَاحِبَ فَتَايَ ، وَيَا صَاحِبَ قَاضِيٍّ ، إِذَا أَضْفَتَ ، وَقَاضِيٍّ إِذَا نَسَبَتْ (١) .

بَابُ مَا لَا يَقَعُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ (٢)

جَمَلَةٌ مَا فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ بَابُ تَغْيِيرٍ ، وَالتَّغْيِيرُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : تَغْيِيرُ بَزِيَادَةٍ ، وَتَغْيِيرُ بِنَقْصَانٍ ، وَتَغْيِيرُ بِاخْتِلَافٍ ، وَعَدْلٍ بِنَاءٍ عَنْ بِنَاءِ الْأَوَّلِ .

فصل - الزيادة

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ (يَا هَنَاهُ أَقْبِلْ) (٣) هَذِهِ الْكَلِمَةُ يُكْنَى بِهَا عَنِ النِّكَرَاتِ كَمَا يُكْنَى بِفُلَانٍ عَنِ الْأَعْلَامِ ، فَمَعْنَى يَاهَنَاهُ : يَارَجُلُ (٤) ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ (٥) :

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا : يَاهَنَاهُ هُوَ وَيَحْكُ الْحَقُّ شَرًّا بِشَرٍّ !

وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ . لَا يَجُوزُ (٦) جَاءَنِي هَنَاهُ ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِنَاهُ ، لِأَنَّهُ مِمَّا أَلْزَمَتْهُ الْعَرَبُ النَّدَاءَ ، كَمَا أَلْزَمَتْ اللَّهُمَّ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ (٧) الَّتِي لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا [١٢٣و] فِي النَّدَاءِ .

وَأَخْتَلَفَ النَّاسُ فِي وَزْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَأَصْلِهَا .

فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنْ وَآوٍ ، وَأَنَّ أَصْلَهَا (هَنَآوُ) (٨) بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٩) :

(١) بَعْدَهَا جَاءَ فِي م : (تَمَّ الْجُزْءُ الرَّابِعُ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ الْجَمَلِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمِنْهُ وَتَوْفِيقِهِ وَعَوْنِهِ يَتْلُوهُ فِي الْخَامِسِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَابُ مَا لَا يَقَعُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ خَاصَّةً ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأَمِيِّ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا مَبَارَكًا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ) .

(٢) قَبْلَ هَذَا الْعِنَاقُ جَاءَ فِي م : (الْجُزْءُ الْخَامِسُ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ الْجَمَلِ أَمْلَاءُ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَابِشَادٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ، بَابُ مَا لَا يَقَعُ ... الْجَمَلُ ١٦٢) .

(٣) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٣١٠ ، وَالْمَسَائِلُ الْمَشْكَلَةُ ص ٥٠٢ .

(٤) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١ / ٤٨ .

(٥) دِيْوَانُهُ ١٦٠ ، وَالْمَنْصَفُ ٣ / ١٢٩ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١ / ٤٨ وَ ١٠ / ٤٢ .

(٦) ظ : وَلَا يَجُوزُ .

(٧) ظ : كَمَا أَلْزَمَتْهُ اللَّهُمَّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ .

(٨) يَنْظُرُ : الْمَسَائِلُ الْمَشْكَلَةُ ص ٥٠٤ .

(٩) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ . وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٨١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢ / ٢٧٠ .

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَنِي عَلَى هَنَوَاتٍ شَانَهَا مُتَتَابِعُ

فوزنها على هذا (فَعَالٌ) وعلى هذا القول ليس في الكلمة زيادة سوى الألف .
 وذهب قوم الى أنَّ الهاء أصل، وليست بمبدلة وإنما هي^(١) بمنزلة سَنَةٍ وَعِضَةٍ
 التي لامها تارة (هاء) وتارة حرف علة، بدليل عِضَوَاتٍ وَسَنَوَاتٍ وَسَانِهَتْ وَعَاضِهَتْ^(٢)،
 فكذلك ما ذكرناه .

وهذا القول يضعف من جهة أنَّ بابَ سَلِسٍ وَقَلِقٍ، قَلِيلٌ، فلا^(٣) يقاسُ عليه لقننه .
 وقال قوم: إنَّ الألفَ والهاءَ زائدتان، وعلى هذا القول كثير من البصريين والكوفيين،
 بدليل قولهم: هَنٌ وَهَنَةٌ، وَأَنَّ لَامَ الكلمة محذوفة، وعلى هذا القول تأتي مسائل النشبة
 والجمع والمذكر والمؤنث، فالألفُ والهاءُ في كونهما زائدتين نظيرُ الألفِ والهاءِ في
 الندبة، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ لَيْسَتْ بِهَاءِ السَّكْتِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لِتَحْرُكِهَا، فِي قَوْلِهِمْ:
 يَا هُنَادُ أَقْبِلْ^(٤)، وَهَاءُ السَّكْتِ لَا تَتَحَرَّكُ^(٥)، فَإِذَا تَثَبَّتْ (يَاهُنَادُ) عَلَى هَذَا قُلْتُ: يَا هُنَادِيهِ أَقْبِلَا،
 فَالْألفُ وَالنُّونُ هُمَا عَلَامَةُ النِّشْبَةِ، وَالْيَاءُ الَّتِي بَعْدَ النُّونِ، هِيَ الْألفُ الَّتِي كُنْتُ فِي يَاهُنَادُ،
 فَانْقَلَبَتْ (يَاءً) لَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ نُونُ النِّشْبَةِ وَانْكَسَرَتْ الْهَاءُ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً
 لِمَجَاوِرَتِهَا الْيَاءَ، وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ: يَا هُنُونَاهُ أَقْبِلُوا^(٦)، الْوَاوُ وَالنُّونُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ، وَالْألفُ
 الَّتِي بَعْدَ النُّونِ بَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا، لِانْفِتَاحِ نُونِ الْجَمْعِ، وَبَقِيَتْ الْهَاءُ عَلَى حَالِهَا مَضْمُومَةً .
 كَمَا بَقِيََتْ مَعَ الْألفِ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَجْمَعَ هَذَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَأَنْتَ [١٢٣ظ] لَا تَقُولُ:
 يَارْجُلُونَ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ قَدْ تَطَرَّقَ عَلَيْهَا التَّغْيِيرُ، بِحَذْفِ لَامِهَا فِي الْهِنِ وَالْهِنَةِ،
 فَصَارَتْ الْوَاوُ وَالنُّونُ، وَإِنْ دَلَّنَا^(٧) عَلَى الْجَمْعِ، بِمَنْزِلَةِ الْعَوَضِ مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ، عَلَى حَدِّ

(١) ظ : (وانها) بدلا من (وانما هي) .

(٢) ظ : وعضاة .

(٣) م : ولا .

(٤) أقبل : ليس في ظ .

(٥) ينظر الخلاف في هذه المسألة أمالي ابن الشجري ١ / ١٠١ .

(٦) أقبلوا : ليس في م . ينظر هامش المقتضب ٤ / ٢٣٦ .

(٧) م : دلت .

قولهم : سُنُونٌ ونحوه ، وتقول في المؤنث : يَاهَنْتَاهُ أَقْبَلِي ، كما تقول : يَا مَرْأَةُ أَقْبَلِي ، فإذا شَبَّتَ قَلْتَ : يَاهَنْتَانِيهِ أَقْبِلَا ، وإذا جمعت قلت : يَاهَنْوَه (١) أَقْبِلْنَ ، قلبت ألف هناه واواً لانضمام الياء ، كما قلبتها بالانكسار نون التنثية ، وهذا موضع يغفله النحويون لإشكاله ، وقد كشفته ، ومنهم من قال : يَاهَنْ ، بغير زيادة ، وثني وجمع بغير زيادة .

فصل

قال أبو القاسم عقيب كلامه على يَاهْنَاهُ (ومن ذلك قولهم : يَامَلَامَانِ ، وَيَامَكْذِبَانِ ، وَيَامَخْبَثَانِ) (٢) .

هذا الضرب مُخْتَصٌّ بالنداء أيضاً وكان أصله يَالَانِمُ ، وَيَالنِّيمُ (٣) ، وَيَاكَاذِبُ ، وَيَاخَبِيثُ ، فَعُدَلَ إلى وزنِ مَفْعَلَانٍ عن فاعل للمبالغة في لَوْمِهِ وَكُذْبِهِ وَخُبْثِهِ ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ يصلح للقليل والكثير ، وليس فيه دليل على المبالغة فَعُدَلَ إلى هذا الوزن ، كما عدَلَ (رَاحِمُ) إلى (رَحْمَانٍ) لهذا المعنى ، ولا يستعمل هذا في غير النداء ، وثبوَّتَ هذا أو جمعه نَجَتْ بالزيادة التي للتنثية والجمع من آخره ، ولا عليك من طوله إذا كان القياس يعضدك .

فصل

قال أبو القاسم (وكذلك : يَافَسَقُ وَيَالْكَعُ وَيَاغْدِرُ وَيَاخَبِثُ ، وللمؤنث يَالْكَاعِ ، وَيَاغْدَارِ ، وَيَاخَبَاثِ ، وَيَافَسَاقِ) (٤) .

هذا الفصل ليس هو من حيز الزيادة ولا النقصان ، بل هو من حيز التغيير ، والعدول من بناء إلى بناء .

وجملة الأمر أَنَّ (فُعَلَ) في كلام العرب على ثمانية أقسام . و(فُعَال) على ثمانية

(١) م : يَاهَنْانوه .

(٢) الجمل ١٦٢ .

(٣) م : وكان أصله يَالنِّيم .

(٤) الجمل ١٦٢ ،

أقساماً أما (فعل) فيكون اسم جنس ، كَنَفَرٍ ، وَصُرِدٍ^(١) ، ويكون جمعاً كظلم ، وَغُرِفٍ [٢٤ او] ويكون مصدراً كَهَذَى وَتَقَى وَسَرَى ، ويكون صفةً كحطم . من قوله^(٢) :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حَطَمَ

وهذه الأقسام الأربعة مصروفة ، ويكون معدولاً عن فاعل ، كَعَمَرَ وَزَفَرَ وَزُحَلَ ، ويكون معدولاً عن فعّالي كَجُمِعَ وَكُتِبَ وَبُصِعَ ، في قول بعضهم ، وفي قول غيره^(٣) إنه معدول عن فعل الذي هو^(٤) بوزن حَمَرَ ، ويكون معدولاً عن الألف واللام كأخَرَ ، وهذه الأقسام غير مصروفة .

القسم الثامن ما نحن بصددِه ، وهو (فعل) المعدول في النداء ، وهو^(٥) صفة على جنة المبالغة في الفسق والغدر والخبث ، وكان أصله أيضاً (يَافَاعِلُ) ، فَعُدِلَ إِلَى (فَعَلُ) لما ذكرناه ، فقالوا : يَافُسُقُ ، وهو مبني كبناء : يَارْجُلُ ، وهو معرفة بدليل قولهم : يَافُسُقُ الْخَبِيثُ ، فَوُصِفَ بِالمعرفة دليل على معرفته ؛ لأنه قد تعرف بالقصد^(٦) .

وأما (فَعَالُ) فيكون اسماً مفرداً كجَاح ، ويكون صفةً كجَوَادٍ ، ويكون مصدراً كذَّابٍ ، ويكون جمعاً كسَدَابٍ ، وهو في هذه الأقسام الأربعة مصروف^(٧) . ويكون اسماً لتفعل كَنَزَالَ وَتَرَكَ ، عُدِلَ عَنْ فَعَلِ الْأَمْرِ فَبُنِيَ ، ويكون معدولاً عن المصدر كَبَدَّارٍ وَمَسَّاسٍ قَالَ^(٨) :

والخيلُ تَعْدُو بالصعيدِ بدَّارٍ

-
- (١) النفر والصرد : نوعان من العصافير .
 (٢) رجز نسبه سيبويه في الكتاب ٢ / ١٤ الى حطم القيس ، ديوان الحماسة ١ / ٩٨ ، والمقتصد ٢ / ١٠١٣ . الحطم : الشد السوق للابل .
 (٣) وفي قول غيره : ليس في م .
 (٤) هو : ليس في م .
 (٥) هو : ساقطة من م .
 (٦) ظ : بالفضل . تحريف .
 (٧) ظ : غير مصروف .
 (٨) هو النابغة الجعدي . شعره ٢٤١ . وصدره : (وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩ .

ومثله جماد وفجار ، قال (١) :

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرْتُ حَمَادٍ
يريد قولي لها جُمُوداً (٢) وَلَا تَقُولِي لَهَا حَمْدًا .

وقال النابغة (٣) :

إِنَّا أَقْسَمْنَا خَطَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَأَحْتَمَلْتُ فَجَارٍ
يريد : وَأَحْتَمَلْتُ الْفَجْرَةَ .

فهذا كله معدول عن المصدر ، وإنما تدل للمبالغة كما عدل [٢٤ اظ] اسم الفعل .
ويكون صفة غالبية تخص هذا الباب في الأكثر الذي نحن بصددده وهو قولهم : يَفْسَاقُ
وَيَاغْدَارُ وَيَالْكَاعِ ، وأصله أيضاً (٤) يَفَاعِلَةٌ ، عدل عن بناء صفة الى بناء صفة للمبالغة ،
وإنما بني هذا الضرب ، والضرب الذي قبله من المعدول عن المصدر كما بني اسم الفعل
؛ لأن الصفة والمصدر في الدلالة على الفعل ، بمنزلة اسم الفعل ، فقد أشبه هذان
الضربان اسم الفعل لفظاً وتقديراً ، فَبِنَا كِبْنَاهُ ، وَبِنَا عَلَى حُرْكَةٍ لَلنَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَخَصَّصَ
بِالْكَسْرِ لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ يَخْتَصُّ مَعْنَاهُ بِالْمُؤَنَّثِ ، وَالْكَسْرَةُ مِنْ عِلَامَاتِ التَّأْنِيثِ (٥) ،
والذي يدل على كونها للمؤنث ، قولهم في اسم الفعل (٦) :

وَلِنَعْمَ حُورُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ
وقال آخر (٧) :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنْ سَيْفِي كَرِيهَ كُلَّمَا دُعِيتْ نَزَالٍ

(١) هو المتلمس . ديوانه ١٦٣ والكتاب ٢ / ٣٩ ، والاصول ٢ / ١٣٧ .

(٢) م : حمدا . في هامش م : يريد قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا .

(٣) ديوانه ٩٨ . ورد في الكتاب ٢ / ٣٨ ، ومجالس ثعلب ٣٩٦ .

(٤) أيضا : ليس في ظ .

(٥) ظ : من علامة .

(٦) قائله زهير بن ابي سلمى . ديوانه ٨٩ . والكتاب ٢ / ٣٧ .

(٧) هو زيد الخيل ، ديوانه ص ٨٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٧١ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١١١ .

فألحق الفعل علامة التانيث ، وقال الآخر^(١) في تانيث فعل الصفة :

لَحِقْتُ خَلْقَ بِهِمْ عَلَى أَكْسَانِهِمْ ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلَا يَهُمُّ الْمَغْنَمُ

وقالوا : يَفَسَّاقُ الْخَبِيثَةُ ، وَيَفَاسِقُ ، فهذا كُلُّهُ يدلُّ على كونه للمؤنث . فهذه الثلاثة الأقسام لا خلاف في بنائها ، وأنها تكون مكسورة أبداً ، ما دامت مستعملة على الصفة المذكورة .

والقسم الثامن^(٢) من أقسام (فَعَالٍ) أَنْ يَكُونَ اسماً علماً للمؤنث ، أَوْ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَطَامٍ وَحَذَامٍ وَرَقَاشٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّ قَوْهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وهذا الضرب فيه خلاف ، أما أهل الحجاز فيستعملونه مبنياً على حاله ، في حال رفعه ونصبه وجره^(٤) . وبنو تميم يجرون هذا بوجود الإعراب ، غير أنه لا ينصرف [١٢٥] ويقولون جاءت حذام^(٥) وقطام ، ورقاش ، فإن كان هذا النوع آخره راء ، فإنَّ الكَلَّ قد أجمعوا على^(٦) بنائه وذلك قولهم : حَضَارٍ ، في اسم كوكب ، وسَفَارٍ في اسم ماء^(٧) وإنما وافق بنو تميم أهل الحجاز على بناء مثل هذا لأنَّ مِنْ^(٨) مذهب بني تميم الإمامة ، والراء المضبوطة والمفتوحة^(٩) تمنع الإمامة ، فلو أعرب ، ولم يصرف ، لم يكن طريقاً إلى إمالته ، فجنحوا إلى لغة غيرهم ، وكسروا الراء ، لتصح الإمامة ، فيذهب العلة التي لأجلها وقع الإجماع ، وهو من محاسن هذا العلم ، ألا تراك تقول : هؤلاء الكفار ،

(١) نسبه صاحب اللسان (خلق) إلى مقعد بن عمرو . وهو في الكتاب ٣٨/٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٧٢ . حلاق : اسم للمنية ، معدول عن الحالقة . اكسانهم : أديارهم .

(٢) في هامش م : (خ : الثاني) .

(٣) لم أقف على اسمه ، ورد في الاشتقاق لابن دريد ١١٨ ، والخصائص لابن جني ٢ / ١٧٨ .

(٤) ظ : مبنياً في حال رفعه وجره ونصبه .

(٥) م : تقول جاءني حذام . ينظر : المقتضب ٣ / ٢٧٢ .

(٦) على : ساقطة من ظ .

(٧) الكتاب ٢ / ٤٠ .

(٨) من : ساقطة من م .

(٩) ظ : المفتوحة والمضبوطة .

ورأيتُ الكَفَّارَ ، بالتفخيم ، فإذا قلت : مررت بالكفارِ ، أملتُ ؛ لأنَّ الراءَ حرف مكرر ، فالكسرة عليه ، بمنزلة كسرتين فقوي الداعي الى الإمالة ، وهذا النوع يأتي مشروحاً في بابهِ إن شاء الله عزَّ وجلَّ (١) .

ولأبي العباس المبرد في هذا (٢) المعدول كلام قد أخذ عليه ، وهو قوله : إنما بني فعَّال في هذا الباب ؛ لأنه معدول عن فاعلية ، وليس بعد ترك الصرف إلا البناء (٣) فكانه جعل كثرة العلل المانعة من الصرف هي الموجبة للبناء ، لأنَّ قولك (نزال) معرفة مؤنث معدول ، وكذلك (فجار) مؤنث معرفة معدول ، وكذلك حلاق وحَدام (٤) . وليس كثرة العلل ممَّا يوجب البناء ، بدليل قولك : أَدْرَبِجَانُ ، فيه العجمة والتأنيث والتركيب (٥) والتعريف ، والأنف والنون ، ومع هذا فهو معرب ، وكذلك (أمرأة) تسميها سليمان ، وما أشبه ذلك ، وإذا لم يصحَّ هذا التعليل ، كان ما ذكرناه من وقوعه موقع الفعل المبني وشبهه له علة (٦) . وكان أبو الحسن علي بن عيسى الربعي يقول : إنَّ حَدامَ وقَطَامَ ورقَاشَ (٧) بُني لأنه ضَمَّنَ معنى علامة [١٢٥ ظ] التأنيث التي كانت في تذيير قولك : يَفْطُمَةُ وراقشة ، والاسم إذا تَضَمَّنَ معنى الحرف وجب أن يُبنى ، وكان أبو علي الفارسي يقول : إنَّ نَزَالَ وبابه (٨) بُني لأنه ضَمَّنَ معنى لام الأمر .

وجميع ما ذكرناه من أقسام (فعَّال) إذا سَمَّيتَ به مذكراً ، فهو على مذهب أهل الحجاز باقٍ على بناءه على الكسر ، وهو على مذهب بني تميم ، معرب لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .

(١) م : تعالى .

(٢) هذا : ليس في م .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ٣٧٤ .

(٤) م : مؤنث معدول حلاق وكذلك حدام .

(٥) والتركيب : ذكرت في (م) بعد (النون) .

(٦) علة : ساقطة من ظ .

(٧) ظ : رقاش وقطامي . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٤ .

(٨) وبابه : ليس في م . ينظر : الايضاح (ضمن المقتصد ٢ / ١٠١٩) .

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله^(١) : (وكذلك (قُلْ) لا يستعمل إلا في النداء)^(٢) وهذا كما ذكره هو من حيزِ النقصِ وليس قولهم : يَاقُلْ ، مُرَخِّمًا ، لأنه لو كان مرخمًا لكان : يَاقُلًا ، لأنك في الترخم لا تبقى بعد الحذف حرفين في غير المؤنث ، ألا تراك ، تقول في ترخم سَعِيدٍ وَثُمُودَ وَحِمَارٍ ، يَاسَعِي ، وَيَاثُمُو ، وَيَا حِمَا ، فلا تحذف الحرف الزائد لبقاء الأسم على حرفين ، فثبت أنه ليس بمرخم ، وأنه تغيير اختص به النداء ، ولا يستعمل في غير النداء ، إلا في الشعر كما قال^(٣) :

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكُ فَلَانًا عَنْ قُلْ

كما^(٤) استعملوا (فعال) الذي هو صفة في غير النداء ، قال الحطيئة^(٥) :

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعِ

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله^(٦) : (ومِمَّا لا يستعمل فيه حرفُ النداءِ ، قولهم : اللّهُمَّ)^(٧) وقد ذكرناه ، وفي هذه الميم قولان : مذهب البصريين أنها حرفٌ زائدٌ عوضًا من (يا) ، ونيس^(٨) مأخوذًا من فَعَّلٍ^(٩) .

(١) رحمه الله : ليس في م .

(٢) الجمل ١٦٢ . وفي م : ياقُل . تحريف .

(٣) رجز لأبي النجم ورد في الكتاب ١ / ٢٢٣ و ٢ / ١٢٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٨ ، وقبلة :

(تَضِلُّ مِنْهُ إِلَيَّ بِالْهَوَجَلِ) . اللجة : اختلاف الأصوات في الحرب .

(٤) ظ : وكما .

(٥) ديوانه ٢٨٠ (نح : نعمان طه) ، ورد في المقتضب ٤ / ٢٣٨ .

(٦) رحمه الله : ليس في م .

(٧) الجمل ١٦٤ .

(٨) ظ : ليس . من دون واو .

(٩) ينظر : الكتاب ١ / ٣١٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٩ ، والانصاف ١ / ٢٤١ م ٤٧ .

وقال الفراء : الميم مأخوذة من فعل^(١) وأصله : يَا إِلَهَ أَمْنًا بخير^(٢) ، أي : أقصدنا ، فحذفت^(٣) الهمزة تخفيفاً .

وقال أبو علي : ليس [١٢٦و] هذا بشيء لقول الله سبحانه : (وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ)^(٤) ، لأنه لو كان مأخوذاً من (فَعَلٍ) لَمَا أحتاج (إِنْ) إلى جواب ثانٍ ، ولكانت سادة مسددةً جواب الشرط^(٥) ، وقوله تعالى : (فَأَمْطَرَ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ)^(٦) . دليل على أنها ليست مأخوذةً من (فَعَلٍ) ولا دالة عليه ، لأنه لا يحسن في الكلام : يَا إِلَهَ أَمْنًا مِنْكَ بعذاب ، إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطَرَ عَلَيْنَا ، وَيَصِحُّ بلا ذكر الجواب ، ولأنه لو كان كما ذكر لما حسن : اللَّهُمَّ أَمْنًا مِنْكَ بخير ، وفي حسنه دليل على أَنَّ الميم ليست مأخوذة^(٧) منه إذ لو كانت مأخوذةً منه لكان تكريراً ، والاستدلال بالآية فيه كفاية .

قال : (وَمِمَّا لَا يُتَعَمَلُ إِلَّا فِي انْدَاءٍ قَوْلُهُمْ : يَا أَبَتَ لَا تَفْعَلْ ، وَيَا أُمَّةَ لَا تَفْعَلِي)^(٨) ، جملة الأمر أَنَّ الأبَّ والأم يختصان في النداء بحكمين : أحدهما جواز إدخال تاء التانيث عليهما فيقول يَا أَبَتَ وَيَا أُمَّةَ ، ولا يفعل بذلك فيما في الخبر ، لا يقال : جاءني أبة وأمة ، والأمر الآخر أنه إذا أضيف^(٩) حذفت الياء ، وأجتزئ بالكسرة عنها ، ولا يجوز إثباتها ، لا يجوز : يَا أَبَتِي ، ولا يَا أُمَّتِي ؛ لأنَّ تاء التانيث قد صارت عوضاً من الياء ، فلا يجمع بين العوض والمعوَّض منه ، والذي يدلُّ على أَنَّ تاء التانيث عوضٌ ، أنها لا تستعمل في غير النداء ، فإنَّ لم تأتِ بالتاء قلت : يَا أَبَتِي ، وَيَا أُمَّتِي ، وجازت الرجوه الخمسة التي تجوز

(١) مأخوذة من فعل : ساقطة من ظ .

(٢) معاني القرآن : ١٠٣ / ١ .

(٣) م : تحذف .

(٤) الأنفال : آية ٣٢ . وفي (ظ) و (م) : وإذا .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٦ / ٢ وفيه تفصيل ذلك .

(٦) الأنفال : آية ٣٢ .

(٧) م : بمأخوذة .

(٨) الجمل ١٦٥ . وفيه : ياأبت لاتفعل .

(٩) م : لا تقول جاءني أبتى وامتي ، بالأمر الآخر أنه إذا اضيف .

في: يا غلامي، ولا يجوز في: يا أبة، ويا أمة، جميع ذلك لما ذكرناه، وقد سَمِعَ منهم^(١) يا أبتا، ويا أمتا^(٢)، وجاز ثبات الألف مع كونها مبدلة من الياء لأنها ليست لصريح الإضافة، وهي تشبه الندبة، فكما جاز: يا أبتاه، فكذلك جاز: يا أبتا^(٣).

فإن قيل فالأمتع أن تقول: يا عمتي، ويا خالتي، كما أمتع: يا أبتني، قيل: إن العمة [١٢٦ظ] تثبت تأوها في النداء^(٤) وغير النداء، فلم يُعتقد أنها عوض.

فإن قيل: فكيف دخلت تاء التانيث على الأب وهو مذكر؟ قيل ليس هذا^(٥) بمنكر ألا ترى أنهم قد قالوا: رجل ربعة وفروقة^(٦)، فوصفوا المذكر بالمؤنث وقالوا: امرأة حائض، فوصفوا المؤنث بالمذكر، فلا يمتنع أيضا أن تدخل تاء التانيث على المذكر كما دخلت على الأم، ومعلوم أنها مؤنثة، وبالجمله فلا يجوز: يا أبتني، قال الله سبحانه: (يا أبت لا تعبد الشيطان)^(٧) وقال سبحانه: (يا أبت إنني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن)^(٨)، وقال: (يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا)^(٩)، وقال^(١٠): (يا أبت إنني قد جأني من العلم ما لم يأتك)^(١١) فلم يأت الياء في واحدة منها^(١٢) مثبتة، فإن وقعت عليه ففيه مذهبان: مذهب البصريين، الوقف بالهاء: يا أبة، ويا أمة، كما تقول: يا عمه، ويا خاله، ومذهب الكوفيين، الوقف بالتاء: يا أبت، ويا

(١) منهم: ليس في ظ.

(٢) الكتاب ٢ / ٢٩٩، ومعني اللبيب ١ / ١٥١.

(٣) في هامش م: (خ يا أبتا أمتا).

(٤) النداء: ساقطة من ظ.

(٥) م: هذا ليس.

(٦) الفروقة: الخوف. الصحاح ٤ / ١٥٤١.

(٧) مريم: آية ٤٤، وفي ظ: يالبة. وفي الموضعين اللتين.

(٨) مريم: آية ٤٥.

(٩) مريم: آية ٤٢.

(١٠) م: وقال سبحانه.

(١١) مريم: آية ٤٣.

(١٢) منها: ساقطة من م.

أَمَّتْ (١) ، لأنها لما كانت عَوْضاً ، صارت بمنزلة (تاء) الإلحاق من نحو : بُشِيَ وَأُخْتُ ، فَجَرَتْ مَجْرَافاً ، وهذا عندنا لا يلزم ؛ لأنَّ هذه التاء على كُلِّ حالٍ ، ما قبلها مَفْتُوحٌ ، كأنفِتاحياً (٢) في خَلَالِهِ ، وَعَمَّةٌ فَجَرَتْ مَجْرَافاً .

بابُ الاستغَاثَةِ (٣)

جملة ما في هذا الباب، أَنَّ المستَغَاثَ به هو الأولُ، ولأَمُّه مَفْتُوحَةٌ أَبَداً ، ما لم يكن معطوفاً، والمستَغَاثُ له هو الثاني، ولأَمُّه مَكْسُورَةٌ أَبَداً، فعلوا ذلك للفرق بين المستَغَاثِ به والمستَغَاثِ له ، وذلك قولك : يَا زَيْدُ لِعَمْرٍو ، وَيَا خَالِدُ لِبَكْرٍ ، قال الشاعر (٤) في المستَغَاثِ به :

يَا لِبَكْرٍ أَتَشْرُوا لِي كُليباً يَا لِبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ ؟

[٢٧ ار] وقال الآخر (٥) في المستَغَاثِ له :

يَا عَجَباً لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبِينَ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ

وقال الآخر (٦) في الجمع :

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاءُ فَأَرْحُبُونِي (٧) فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِيِّ الْمَطَاعِ

وقال آخر (٨) فيهما ، وفي العطف :

يُبْكِيكَ نَاءُ بَعِيدِ الدَّارِ مُغْتَرِباً يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ

(١) الكتاب ١ / ٣١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، وينظر : الانصاف ١ / ٢٤٥ م ٤٧ .

(٢) ظ : كأنفِتاحه .

(٣) الجمل ١٦٦ .

(٤) هو المهليل . ورد في الكتاب ١ / ٣١٨ ، والخصائص ٣ / ٢٢٩ .

(٥) رجز لابن قنابن الراجز، ورد في النصف ٣ / ٦١ ، ومغني اللبيب ٣٧٢ الفليقة : الداهية ، والقوباء : داء .

(٦) هو قيس بن نريح . ديوانه ١١٨ ، والكتاب ١ / ٣١٩ و ٣٢٠ .

(٧) ظ : فأعجزوني .

(٨) قال البغدادي في خزائن الأدب ٢ / ١٥٤ / (لم ينسبه أحد الى قائله) ورد في المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، والاصول ١ / ٣٥٣ .

وإنما خُصَّتْ لَامُ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَغَاثَ بِهِ مُنَادًى ، فَهُوَ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمُضْمِرِ ، كَمَا أَنَّ الْمُنَادَى كَذَلِكَ ، فَفُتِحَتْ ، كَمَا تَفْتَحُ مَعَ الْمُضْمِرِ ، وَلِأَنَّهَا جَاوَرَتْ (يَا) وَلِأَصْقَتْهَا ، وَالثَّانِيَةَ جَانِبَتْ (يَا) وَبَابِنْتُهَا ، فَفُتِحَتْ الْأُولَى لِلتَّخْفِيفِ ، فَإِذَا عَطِيفٌ عَلَيْهَا زَالِ الْفَتْحِ مِنْ نَحْوِ : يَا زَيْدٌ وَلِعَمْرُو ؛ لِأَنَّ الثَّوَانِيَّ يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ ، وَلِأَنَّهَا قَدْ تَبَاعَدَتْ عَنْ (يَا) وَلَمْ تَجَاوِرْهَا ، فَكَانَتْ مَكْسُورَةً .

وَهَاتَانِ اللَّامَانِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَقَا بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ ، لَا بُدَّ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَا (١) يَعْمَلُ فِيهَا : فَالْعَامِلُ فِي الْأُولَى (يَا) لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْفِعْلِ (٢) ، وَالْعَامِلُ فِي الثَّانِيَةِ مَحْذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : أَدْعُوكُمْ لِفُلَانٍ ، وَتُرِكَ ذِكْرُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِشَيْءٍ إِلَّا لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى .

وَمِنْ أَحْكَامِ هَذَا الْبَابِ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ عَلَامَةُ التَّنْبِيهِ مِنْ آخِرِهِ ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي مِنْ أَوَّلِهِ قَدْ أَغْنَتْ عَنْ ذِكْرِهِ ، فَلَا يَجُوزُ : يَا لَزَيْدٍ ، كَمَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ (يَا) (٣) وَالْمِيمِ الْمَشْدُودَةِ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ (يَا) مِنْ هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الْمَقْصُودِ بِالِاسْتِغَاثَةِ مَعَ كَوْنِهَا عَامِلَةً فِي اللَّامِ ، وَتَقُولُ : يَا لَكَ . وَلِزَيْدٍ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ اللَّامِ ، كَمَا تَقُولُ : يَا لَزَيْدٍ وَلَكَ ، وَلَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ خَيْرُ (يَا) مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ ؛ لِأَنَّهَا أَمُّ حُرُوفِ [١٢٧ ظ] النِّدَاءِ ، فَالِاتِّسَاعُ بَيْنَا ، أَوَّلَى مِنَ الْإِتْسَاعِ بِغَيْرِهَا .

بَابُ التَّرْخِيمِ (٤)

التَّرْخِيمُ تَخْفِيفُ اللَّفْظِ وَتَسْهِيلُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمُنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءُ وَلَا نَزْرُ

(١) ظ : بشيء .

(٢) م : عن فعل .

(٣) من (تلتحق) الى (بين يا) : ساقطة من ظ .

(٤) الجمل ١٦٨ .

(٥) هو ذو الرمة . ديوانه ص ٢١٢ ، وشرح المفصل ٢ / ١٩ .

يصفها بعذوبة الألفاظ ، فذلك (١) الترخيم هو تخفيف اللفظ وتسهيله ، والاسم المرخم له أربع شرائط : أن يكون منادى مبنياً ، علماً ، زائداً (٢) على الثلاثة ، ما لم يكن مؤنثاً ؛ لأن الترخيم باب حذف ، والنداء باب تغيير ، فلا يرخم (٣) ، لأجل ذلك مضافاً ولا نكرة ، ولا مبهماً ، ولا اسم طويل ؛ لأن هذه الأشياء جرت في النداء على أصلها ولم تتغير وإنما لم يرخم الثلاثي ؛ لأن ترخيمه يؤدي الى بقاءه على أقل مما تكون عليه الأصول ، وأقل الأصول ثلاثة فلا يجوز لذلك ترخيم زيد ولا عمرو ، ونحوهما ، ويجوز ترخيم ثبته وعدة (٤) وعضة وهبة ، ونحوه إذا سميت به ، وإن كان على ثلاثة أحرف . لأن تاء التانيث بمنزلة اسم ضم انى اسم ، فجرت لذلك مجرى المركب ، فكما أنك إذا رخمتم اسماً مركباً ، حذفتم عجزه وبقيت صدره ، فكذلك هذا الضرب ، وإنما قلنا إن (تاء) التانيث بمنزلة اسم ضم انى اسم من جهة أنا وجدنا ما قبلها مفتوحاً ، كما أن آخر الاسم الأول من المركب مفتوح ، وأنتك إذا صغرتكما صغرت الصدر منهما ، ولم تتعرض للأواخر (٥) وأنتك إذا نسبت إليهما حذف الأواخر ، فتقول لأجل ذلك : يائسب وياعبد وياعض ، على من قال ياحار ، وبالضم على من قال : ياحار .

ولو سميت رجلاً (٦) بشاة لقلت : ياشا ، على قول (٧) من قال : ياحار ، وبشاة على قول من قال : ياحار ؛ لأن من يقول : ياحار فإنه يجعل [٢٨ و] الاسم بمنزلة ما لم يحذف منه شيء ، ويجعله اسماً قائماً بنفسه ، وليس في العربية اسم مفرد معرب على حرفين الثاني منهما حرف مد ولين ، فوجب لذلك رد لام الكلمة هنا بدليل قولك : شياه ، فلذلك قلت ياشاة .

(١) م : وكذلك .

(٢) بعدها في م : ثبثا . تحريف .

(٣) م : ولا يرخم .

(٤) وعدة : ساقطة من ظ .

(٥) م : للأخر .

(٦) رجلا : ساقطة من م .

(٧) قول : ليس في ظ : وكذا ما بعدها .

فصل

الترخيم على ضربين :

أحدهما أن تحذف ما يحذف من الكلمة ، وتبقى ما يبقى على حاله من حركته ، أو سكونه ما لم يؤد إلى الجمع بين^(١) ساكنين فيحتاج إلى تحريكه ، مثل ترخيم : مَادٍ وَرَادٍ وَشَادٍ ، تقول : يَارَادٍ ، وَيَاشَادٍ ، وكان القياس إسكان الدال على هذه اللغة^(٢) ، لولا ما عرض من النقاء الساكنين وأنت واصل على غير الشرط المعروف ، وقد تكون هذه الحركة كسرة إذا كان أصلها كسراً ، أو فتحة إذا كان أصلها فتحاً ، أو ضمة^(٣) إذا كان أصلها ضمّاً ، فالكسر مثل ترخيم : مُسَابٍ ، ومُرَادٍ في اسم الفاعل . والفتح في مثل ذلك إذا أردت اسم المفعول ، والضم في مثل مصدر هذا النوع من نحو : تَسَابَّ وَتَرَادَّ ، أصله : تَسَابَبَ وَتَرَادَدَ ، فعلى هذا يكون القياس فيما علم ، وكله بشرط أن تسمي به وتنادي .

والضرب الآخر أن تحذف ما يحذف وتبقى ما يبقى اسماً على حاله بمنزلة ما لم يحذف منه شيء فيضم إن صح فيه الضم ، وهذا الضرب هو المشكك ، وهو الذي تأتي عليه المسائل الكثيرة الحسنة ، وإنما صعبت وتيسرت لدخولها في أبواب آخر من أبواب حروف العلة ، والأوزان والهمزات ، وهذه كلها أصول . ونحن نذكر في هذا الباب ما يحتمله إن شاء الله تعالى ، بعد أن نذكر بقية أصوله^(٤) .

فصل

فمن ذلك قوله : (واعلم أنه لا يرخم مضاف ، ولا نكرة ولا مضمرة ولا مبهم ، ولا ما عاقب المضاف)^(٥) وهذا كما ذكر . أما^(٦) المضاف إليه فمختلف فيه [٢٨٨ ظ] فمذهب

(١) بين : ساقطة من م .

(٢) الكتاب ١ / ٣٤٠ .

(٣) ظ : (وفتحة ... وضمة) .

(٤) بعد (أصوله) في (م) : إن شاء الله .

(٥) الجمل ١٦٨ .

(٦) ظ : فأما .

سيبويه وجميع البصريين أنه لا يجوز ترخيمه^(١) ؛ لأنه لو رخم لم يخل أن يرخم المضاف ، أو المضاف إليه ، فلا يجوز ترخيم المضاف ؛ لأنه بمثابة وسط الاسم ، ووسط الاسم لا يرخم ، ولا يجوز ترخيم المضاف إليه ؛ لأنه ليس بمنادى ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الثاني ، وأنشدوا^(٢) :

خُذُوا حَظَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَةَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَكُمْ وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ تَذَكُرُ

يريد : يا آلَ عِكْرَمَةَ ، فيجيزون على هذا : يَا أَبَا عُرْوَةَ ، ومن شأنهم إذا سمعوا بيتاً بنوا عليه باباً ، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر .

وأما النكرة ، فعلى ضربين إن كانت نكرة غير مختصة . فأجمعوا على أنه لا يجوز ترخيمها ؛ لأنه لم يتغير إعرابها ، وإن كانت نكرة غير مختصة^(٣) ، وفيها (هاء) التانيث فإنتهم أجازوا ترخيمها في الشعر على مَنْ قَالَ : يَا حَارِ وَلَمْ يَجِزُوهُ عَلَى مَنْ قَالَ : يَا حَارِ^(٤) ، وعليه أنشدوا^(٥) :

جَارِي لَا تَسْتَكْرِي خَيْرِي

ويجري هذا المجرى الاسم الذي قد كثر استعماله حتى جرى مجرى العلم مثل (صاحب) نقول : يَا صَاحِ ، وَلَا يَجُوزُ : يَا صَاحُ ؛ لأنَّ مَنْ يَضُمُّ ، يجعله اسماً لا يريد المحذوف ، وعلى حذفه دليل ، فلم تحتمل النكرة أن يفعل بها ذلك . وأما المضمّر ، مثل : يَا أَنْتَ ، وَيَا أَنْتُمْ^(٦) ، والمبهم ، مثل : يَا هَذَا ، يَا هَؤُلَاءِ^(٧) ، والمعاقب للمضاف ، مثل : يَا طَالِعَا جَبَلًا ، فكله مجمع على امتناع ترخيمه لعدم تغييره في بابه ، وكذلك لَا يَرَّخَمُ مَنْدُوبٌ ، لزوال معنى الندبة معه .

(١) الكتاب ١ / ٢٢٢ .

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى . ديوانه ١٤ ، والكتاب ١ / ٢٤٣ .

(٣) م : (نكرة مختصة) بدلاً من (نكرة غير مختصة) .

(٤) من (ولم) إلى (ياحار) : ساقطة من ظ .

(٥) رجز في ديوان العجاج ٢٢١ ، والكتاب ١ / ٢٢٥ و ٢٣٠ العذير : حال المرء يُعذَرُ عليها .

(٦) وَيَا أَنْتُمْ : ساقطة من م .

(٧) يَا هَؤُلَاءِ : ساقطة من م .

فصل

قال : (ولا يرخم من الأسماء ، إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف) ^(١) ، وهذا كما ذكر ، أما الثلاثي ، فمتى كان ساكن الأوسط ، مثل : عَمَرُو ، وَبَكُرْ ، فَإِنَّهُمْ أَجَعُوا على امتناع ترخيمه لأجل الإجحاف [١٢٩و] به وخروجه عن حيز الأصول ، إذ أكثرها خمسة ، وأقلها ثلاثة .

وإن ^(٢) كان الثلاثي متحرك الأوسط ، مثل : حَسَنَ وَعُمَرَ ، فإنه مختلف فيه . البصريون لا يجيزون ترخيمه قياساً على ما قبله ، والكوفيون والأخفش معهم يجيزون ترخيمه ^(٣) ؛ لأنَّ الحركة الوسطى قد قامت مقام الحرف الرابع ، بدليل امتناعهم من صرف قَدَم ، أَسَمِ امْرَأَةً ، وصرفهم دَعْدَاً وَجُمَلَاً ، وليس هذا القياس بمطرد لأنه يؤدي إلى أنه إذا رَخِمَ مثل : حَلِيطٍ وَهَدَبَةٍ ^(٤) ، أن يكون قد رَخِمَ اسْمًا سُداسيًا ، أو سَبَاعيًا ؛ لأنَّ الحركة أيضاً تقوم مقام حرف سادس ، فإذا امتنع هذا ، فالثلاثي كذلك .

فصل

قال أبو القاسم : (وكذلك كلُّ مرخمٍ يُحذفُ آخره ويترك ما قبل المحذوف على حركته) ^(٥) وهذا ^(٦) كما ذكر ، إلا أنه ينبغي أن يحترز ويقول على حركته ، أو سكونه . وجملَةُ الأمر ، أن كلَّ اسم حروفه أصولٌ مما هو رباعي ، أو خماسي لا يُحذفُ من آخره . إلا حرف واحد ، مثل : جَعْفَرٍ ، وَفَرَزْدَقٍ ،

فإن كان قبل الآخر ساكنًا ، مثل : هِرَقْلٍ وَقَمْطَرٍ ، وَسِبْطَرٍ ^(٧) . فالفراء ، لا يجيزُ

(١) الجمل ١٦٨ .

(٢) م : فان .

(٣) ينظر : الأصول ١ / ٤٤٥ والانصاف ١ / ٣٥٦ م ٤٩ .

(٤) حليط : الرجل الضخم ، وهديبة : واحدة الهدب ، وهو شعر اشجار العين .

(٥) الجمل ١٦٩ .

(٦) ظ : هذا . من دون واو .

(٧) ينظر : الانصاف ١ / ٣٦١ م ٥٠ .

حذف حرف واحد^(١) ، بل يحذفهما جمعياً ، لئلا تشبهه الأدوات لو بقي ساكناً من نحو : مَنْ ، وَعَنْ ، وليس هذا عندنا بشيء ؛ لأنه يلزمه أن لا يجيز : يا حار ، لئلا يلتبس بقبل وبعد ، والمذهب المعول عليه أن يقول : ياهرَقُ ، وَيَسْبِطُ ، وَيَقْمِطُ ، كما تقول في مختار ، يامُختارُ أَقبلُ .

فصل

قال : (وتقول في ترخيم (مالك) : يامالِ أَقبلُ)^(٢) . هذا كما ذكر . وأكثر ما جاء الترخيم ممّا ليس فيه تاء تأنيث : ثلاثة الفاظ ، وهي^(٣) : مَالِكٌ وَحَارِثٌ وَعَامِرٌ ، لكثرة تسمية العرب بها ، ودورانها في الكلام ، وبذلك قرأ الأعمش^(٤) : (ونادوا يامالِ [٢٩اظ] لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)^(٥) .

قال أبو الفتح : هذا من أحق الأشياء بالترخيم ؛ لأنه موضع قد ذهب فيه قواهم ، ولم ينفع فيه شكواهم ، فضعفوا عن تميم نداء مالك خازن النار^(٦) .
وقال الشاعر في حارث وهو زهير^(٧) :

يَا حَارِثُ لَا أُرَمِّينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَا سَوْقَةً قَبْلِي وَلَا مَالِكُ

وقال الآخر^(٨) :

حَارِثُ بْنُ كَعْبٍ إِلَّا أَحْلَامُ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ

- (١) ينظر : الأصول ١ / ٤٤٥ و ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧ .
- (٢) الجمل ١٦٩ . وفي م : ملك .
- (٣) م : ومن .
- (٤) الأعمش . هو سليمان بن مهران الكوفي (ت ١٤٨هـ) أحد القراء الأربعة عشر ، ينظر : المعارف ٥٢٩ .
- (٥) الزخرف : آية ٧٧ . ونقرأ (يامالِ) بالكسر والضم . ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢ / ١١٤ .
- (٦) ينظر : المحتسب ٢ / ٢٥٧ .
- (٧) ديوانه ١٨٠ . والامالي الشجرية ٢ / ٨٠ .
- (٨) هو حسان بن ثابت . ديوانه ٢١٣ . والكتاب ١ / ٢٥٤ الجوف : العظام الاجواف ، والجماخير : الكبار الاجساد .

وقال الآخر في عامر وهو النابغة^(١) :

فَصَالِحُونَ جَمِيعاً إِنُّ بَدَأَ لَكُمْ
وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِر

يريد عامر^(٢) :

وقد جاء في غير (فاعل) وليس في كثرته . قال أوس بن حجر الطائي^(٣) :

تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي
.....

يريد : لميس .

وقال يزيد بن مخرم^(٤) :

فَقَالُوا تَعَالُ يَا يَزِيدُ بْنُ مُخْرَمٍ
فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ

يريد : يزيد^(٥) .

فصل

قال : (وتقول في ترخيم فاطمة : يا فاطمة ، وعائشة : يا عائش .

قال الشماخ^(٦) :

أَعَائِشُ مَا لِأَهْنِكِ لَا أَرَاهُمْ
يُضِيعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ^(٧)

وهذا كما ذكر ، لأن ترخيم مافيه تاء. التانيث أكثر من غيره ، لأن (تاء) التانيث يلحقها الحذف ، بدليل سقوطها من التكسير ، ومن النسب ، وبدليل كثرة تغيرها من كونها

(١) م : وهو للنابغة . ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ١ / ٢٣٥ .

(٢) يرید عامر : ليس في ظ .

(٣) م : قال الطائي . وطمس ما بين الكلمتين . وعجز البيت : (وبعد التصافي والشباب المكرم) . ينظر : ديوان أوس ص ١١٧ ، والكتاب ١ / ٢٣٥ ، والمقتصد ٢ / ٧٩٧ .

(٤) م : الآخر . تحريف . ورد في الكتاب ١ / ٢٣٥ ، وأمالی ابن الشجري ٢ / ٨١ ، والخزانة ٢ / ٣٧٨ ، صداء : حي من بني أسد .

(٥) يرید : يزيد : ليس في ظ .

(٦) ديوانه ٢١٩ ، وأمالی ابن الشجري ٢ / ٨٤ .

(٧) الجمل ص ١٧٠ .

(تاء) في الوصل و (هاء) في الوقف ، وكلُّ هذا يؤنس بحذفها في الترخيم .
 وجملة الأمر أن كلَّ علمٍ مؤنَّثٍ بالتاء ، مثل : فاطمة وعائشة وحمزة وطلحة ،
 فإنه يجوز فيه أربعة أوجه إذا رُخِّمَ : يَاطْلَحُ أَقْبِلُ ، على (يَا حَارُ) ، وَيَاطْلَحُ أَقْبِلُ (يَا حَارِ)
 وَيَاطْلَحُ [١٣٠] أَقْبِلُ ، على الإقحام^(١) ومعنى الإقحام في هذه الزيادة ، ومن شأن
 الإقحام أن لا يكون إلا بين شيئين ، مثل : يَأْتِيَمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ ، وَيَأْبُوسُ للحرب ، يريدُ يَأْتِيَمُ
 عَدِيٌّ ، وَيَأْبُوسُ الحرب ، فيقال على هذا ، فأين الإقحام الذي وقع بين شيئين في : يَاطْلَحُ
 أَقْبِلُ ؟^(٢) ، فالجواب : إنَّ التاء زِيدَت ساكنةً بينَ الحاءِ وحركةِ التاء ، ألا ترى أنَّه يمكنكُ
 أن تقول : يَاطْلَحْتَ ، يسكون التاء ، فلما سُمِع منهم : يَاطْلَحُ ، صارت التاء بين الفتحه
 والحاء ، فوقعَت بين شيئين وهذا من المواضع الدقيقة التي نَبَّهَ عليها أبو عليٍّ الفارسيُّ^(٣) .
 الرابع^(٤) أن تقول : يَاطْلَحُ ، فإذا وقفت قلت : يَاطْلَحُ ، أتيتَ بهاءِ السكتِ في
 الوقفِ ، عوضاً من تاءِ التانيثِ المحذوفة للتخيم ، كما قالوا : عِةٌ وَشِدَةٌ وَقِيَةٌ وَأَرْمَةٌ^(٥) ،
 وكذلك شبهه سيبويه فأحسن^(٦) .

فصل

قول : (وإذا)^(٧) كان قبل آخر الاسم ياءً ، أو واوً ، أو ألفاً^(٨) زوائد ، حذفها مع
 (الأواخر)^(٩) وجملة الأمر أن هذه الزوائد لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإن
 كانت متحركة لم يجر حذفها ، مثل : بَرْدَرَايَا^(١٠) ، وَجَرَجَرَايَا وَحَوَّلَايَا ، لأنَّ تحريكه قد

- (١) ويا طلحة أقبل على الإقحام : ساقطة من ظ .
- (٢) في ياطلحة أقبل ؟ : ليس في م .
- (٣) م : أبو علي الفارسي . ينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد ٢ / ٧٩٧) .
- (٤) ظ : والرابع .
- (٥) وارمه : ليس في م .
- (٦) م : واحسن . ينظر : الكتاب ١ / ٣٣١ .
- (٧) ظ : إذا . من دون واو .
- (٨) م ظ : وألف . والتصحيح من الجمل ص ١٧٠ .
- (٩) الجمل ١٧٠ .
- (١٠) ظ : بردرايا . بالهمز وكذا ما بعدها . ينظر : الكتاب ١ / ٣٣٩ .

حَصْنَهُ وَقَوَاهُ فَمَنْعَ مَنْ حَذَفَهُ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي تَرْخِيمِهِ عَلَى مَنْ قَالَ : يَا حَارِ ، يَا بَرْدَرَايَ وَيَا جَرَجَرَايَ وَيَا حَوْلَايَ ، وَعَلَى مَنْ يَضُمُّ بِهِمْزُهُ فَيَقْلِبُ ^(١) الْيَاءَ أَلْفًا ، ثُمَّ هَمْزَةً ^(٢) لَوْقُوعِهَا مَتَطَرَفَةً بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، فَتَقُولُ : يَا جَرَجَرَاءُ ، وَيَا بَرْدَرَاءُ .

وَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ الَّذِي قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنًا نَظَرْتُ ، هَلْ هُوَ مُنْقَلَبٌ عَنْ حَرْفٍ عَلَيْهِ أَوْ زَائِدٌ ؟ فَإِنْ كَانَ زَائِدًا مِثْلُ : عَمَّارٍ وَسَلَّامٍ ، حَذَفْتَهُ مَعَ الْآخِرِ الْأَصْلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ بوزن (فَعَالٍ) ، فَلَمَّا حَذَفْتَ الْأَصْلِي اتَّبَعْتَهُ الزَّوَادُ ، فَتَقُولُ : يَا عَمَّ أَقْبَلُ ، وَيَا سَلَّ أَقْبَلُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ زَائِدٍ ، مِثْلُ : مُخْتَارٍ وَمُنْقَادٍ ، لَمْ تَحْذَفْهُ ؛ لِأَنَّ مُخْتَارًا بوزن ^(٣) مُفْتَعَلٍ ، وَمُنْقَادًا بوزن [١٣٠ ظ] مُنْفَعَلٍ فَالْأَلْفُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ عَيْنِهِ فَلَمْ يَجْزِ حَذْفُهَا .

فَإِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِالزِّيَادَةِ مِثْلُ : عِمَادٍ ، وَرُقَاعٍ ، وَضِرَامٍ ، وَمِثْلُ : سَعِيدٍ ، وَسَلِيمٍ ، وَثُمُودٍ ، لَمْ ^(٤) يَجْزِ حَذْفُ هَذِهِ ^(٥) الزَّوَادِ وَاتِّبَاعِهَا الْأَصْلِي ، وَإِنْ كَانَ زَائِدًا سَاكِنًا لِبَقَاءِ الْأَسْمِ عَلَى حَرْفَيْنِ فَتَقُولُ : يَا ضِرَا وَيَا سَعِي وَيَا ثُمُودَ . وَمَنْ قَالَ : يَا حَارِ ، فَكَذَلِكَ إِلَّا فِيمَا كَانَ آخِرَهُ ^(٦) وَأَوْ قَبْلَهَا حَرْكَةً ، فَإِنَّهَا تَتَغَيَّرُ ، إِنْ كَانَتْ ضَمَّةً ، أَبْدَلْتَ الْوَاوَ يَاءً ، وَالضَّمَّةُ كَسْرَةً ، فَتَقُولُ : يَا ثَمِي ، عَلَى حَدِّ قَلَنْسُورَةٍ وَقَلَنْسٍ وَدَلُورٍ وَأَدْلٍ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتَحَةً ، قَابَتْهَا أَلْفًا ، مِثْلُ : قَطَّوَانٍ - أَمُّ رَجُلٍ - تَقُولُ فِيهِ : يَا قَطَّأَ أَقْبَلُ ، حَذَفْتَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فَبَقِيَ : يَا قَطَّوُ ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ ، وَأَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا ، قَابَتْهَا أَلْفًا ، وَعَلَى هَذَا تَقْيِسُ غَلِيَانًا وَنَزَوَانًا ، إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ وَهَذَا عَلَى مَنْ قَالَ : يَا حَارِ ، لِأَنَّهُ نِيَايَةٌ الْأَسْمِ وَتَمَامُهُ . وَمَنْ قَالَ : يَا حَارِ ، قَالَ : يَا قَطَّوُ ، فَلَمْ يَقْلِبْ ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ الْمَحْذُوفَ ، فَلَوْ قَابَتْ لَكَانَ جَامِعًا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي التَّقْدِيرِ .

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ سَاكِنًا ^(٧) ، نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ أَلْفًا زَائِدَةً ، قَابَتْ

(١) م : يهمز ويقلب .

(٢) ظ : تهمزها .

(٣) بوزن : ساقطة من م .

(٤) ظ : ولم . تحريف .

(٥) هذه : ليس في م .

(٦) ظ : إلا ما كان في آخره .

(٧) فان كان ما قبل الواو والياء ساكنا : ساقطة من م .

الواو والياء همزة، مثل: طَفَاوَةٌ: اسْمُ رَجُلٍ وَشَقَاوَةٌ اسْمُ امْرَأَةٍ^(١) ومثل: دَرَحَايَةٌ وَدَعَكَايَةٌ ،
فَنَقُولُ فِيهِ : يَاطْفَاءُ أَقْبِلْ^(٢) وَيَاشَقَاءُ أَقْبِلْ ، وَيَادِرْحَايَ ، لِنُطَرِّفَهَا^(٣) وَوَقَّوعَهَا بَعْدَ أَلْفٍ
زَائِدَةٍ ، وَيُصَحِّحُهَا فَيَمْنُ قَالَ : يَاحَارُ ، لِأَنَّهُ يَرِيدُ الْهَاءَ ، وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ حَرْفًا صَحِيحًا ،
أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ ، لَمْ تُغَيَّرِ الْوَائُ ، فَنَقُولُ فِي تَرْخِيمِ مَرْوَانَ : يَامَرْوُ أَقْبِلْ ،
وَيَامَرْوُ ، وَصَارَ^(٤) بِمَنْزِلَةِ جَرَوْ وَظَبِي .

فصل

قال : (وإذا كان في آخر الاسم زائدتان . زيدتا معاً ، حذفتهما معاً)^(٥) .

هذا يحتاج الى تحرير^(٦) ، وهو أن نقول : إذا كان في آخر الاسم الزائد على
الثلاثة حرفان زيداً معاً ، حذفتهما معاً ، وإن لم تقل ذلك ، بطل عليه بقولك : يَدَانُ ، إذا
سَمَّيْتَ [١٣١] به ، فَإِنَّكَ لَا تَحْذِفُ النُّونَ وَالْأَلْفَ معاً ، لِبَقَاءِ الْاسْمِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَيُحذفُ
زائدانِ زِيداً معاً ، وَلَمْ يَحْذَفَا معاً ، وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ فِي الزَّائِدِينَ الَّذِينَ يَحْذِفَانِ معاً ، هُوَ مَا
كَانَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ ، وَمَا فَوْقَهَا مِنْ أَلْفٍ وَنُونٍ ، أَوْ وَائٍ وَنُونٍ ، أَوْ أَنْفٍ وَهَمْزَةٍ ، مِثْلُ : سُلَيْمَانَ
وَسُلَيْمَانَ وَمَرْوَانَ ، نَقُولُ : يَامَرْوُ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٧) :

يَامَرْوُ إِنَّ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبِّيَا لَمْ يَنْأَسْ

ونقول في حمراء - اسم امرأة أو رجل - يَاحْمَرُ ، وَفِي أَسْمَاءَ^(٨) : يَاأَسْمَ أَقْبِلِي .
قال الشاعر^(٩) :

(١) اسم امرأة : ليس في ظ .

(٢) أقبل : ليس في م . وكذا ما بعدها .

(٣) ويادرحاي لتطرفها : ساقطة من م .

(٤) م : يامرو . ويامرو وصار .

(٥) الجمل ١٧٠ .

(٦) م : تحريره .

(٧) هو الفرزدق . ديوانه ١ / ٤٨٢ ، والكتاب ١ / ٣٢٧ .

(٨) م : اسما .

(٩) هو لبيد . ديوانه ٣٦٤ (تح : د. احسان عباس) ، والكتاب ١ / ٣٢٧ .

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ
وَقَالَ (١) :

قَفِي فَأَنْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ

وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ إِذَا سَمَّيْتَ بَزِيدُونَ وَعَمْرُونَ : يَازِيدُ أَقْبَلُ ، عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ .

إِلَّا أَنَّ التَّقْدِيرَ يَخْتَلِفُ ، فَمَنْ قَالَ : يَاحَارُ ، كَانَتْ ضَمَّتْ هِيَ النُّضْمَةُ الَّتِي تَكُونُ مَعَ
وَإِوَاءِ الْجَمْعِ وَمَنْ قَالَ : يَاحَارُ كَانَتْ ضَمَّتْ هِيَ ضَمَّةٌ يَازِيدُ كَمَا أَنَّ حَرَكَةَ هِجَانٍ فِي
قَوْلِكَ : (نَوْقُ هِجَانٍ) ، لَيْسَتْ حَرَكَةٌ مِنْ يَقُولُ : نَاقَةُ هِجَانٍ ، وَكَمَا أَنَّ حَرَكَةَ الْفَاءِ مِنْ قَوْلِهِ
سَبْحَانَهُ : (فِي الْفَلَكَ الْمَشْحُونِ) (٢) لَيْسَتْ مِثْلَ حَرَكَةِ الْفَاءِ مِنْ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ (٣) : (وَإِلَّا فَلَكَ
الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) (٤) . فَالْاِخْتِلَافُ (٥) فِي هَذَا كُلِّهِ فِي التَّقْدِيرِ ، لَا فِي اللَّفْظِ .

فَإِنَّ كَانَ فِي جَمِيعِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ (هَاءٌ) تَائِيثٌ ، أَوْ تَاءٌ تَائِيثٌ لَمْ يَحْذَفْ مِنْ هَذِهِ
الزَّوَائِدِ شَيْءٌ غَيْرُهَا (٦) فَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ (مَرَجَانَةٍ) . عَلَى مَنْ جَعَلَهُ فَعْلَانًا ، وَاسْطَوَانَةً عَلَى
مَنْ جَعَلَهُ أَفْعَلَانًا ، يَامَرْجَانُ أَقْبَلُ ، وَيَا اسْطَوَانُ (٧) [١٣١ ظ] لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ
ضُمَّ إِلَى اسْمٍ ، فَلَا يَحْذَفُ مَعَ حَذْفِهَا غَيْرُهَا ، وَكَذَلِكَ رَجُلٌ سَمِيَتْ بِحُمْرَاوِيٍّ ، تَقُولُ فِيهِ :
يَاحُمْرَاوِ أَقْبَلُ ، وَعَلَى اللُّغَةِ الْآخَرَى ، يَاحِمْرَاءُ أَقْبَلُ ، فَلَا تَحْذَفُ سِوَى يَاءِ النِّسْبِ ، إِلَّا أَنَّ
أَصْحَابَنَا الْمُحَقِّقِينَ يَقُولُونَ إِذَا سَمَّيْتَ (حِمْرَاءَ) مِنْ هَذِهِ الْمَرْخِمَةِ صَرَفْتَ فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ
هَمْزَتَهَا لَيْسَتْ بِمَنْقَلِبَةٍ عَنْ أَلْفِ التَّائِيثِ وَإِنَّمَا هِيَ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفِ مَنْقَلِبَةٍ عَنْ وَإِوَاءِ مَنْقَلِبَةٍ
عَنْ هَمْزَةٍ مَنْقَلِبَةٍ عَنْ أَلْفٍ وَهَذَا مِمَّا نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٨) وَحَقَّقَهُ أَبُو

(١) هُوَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ . يَنْظُرُ : دِيَوَانُهُ ٨٥ (تَد : مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينَ) وَالْجَمْلُ ص ١٧١ .

(٢) الشُّعْرَاءُ : آيَةُ ١١٩ ، وَيس : آيَةُ ٤١ .

(٣) م : قَوْلِكَ .

(٤) الْبَقْرَةُ : آيَةُ ١٦٤ . وَزَيْدٌ فِي مِ بَعْدَ الْآيَةِ (بِأَمْرِهِ) وَلَيْسَتْ مِنَ الْآيَةِ هُنَا .

(٥) ظ : وَالْاِخْتِلَافُ .

(٦) غَيْرُهَا : سَاقِطَةٌ مِنْ مِ .

(٧) ظ : وَيَامَرْجَانُ .

(٨) الْفَارَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي ، يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ (ضَمْنُ الْمَقْتَصِدِ ٢ / ٧٩٦) .

الفتح (١) ، فَأَعْرِفُهُ . إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٢) .

فصل

قال أبو القاسم : (ومن قال : يَأْتِيَمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ ، فَأَقْحَمَ الثَّانِي تَوْكِيداً ، قال في الترخيم : يَاطْلُحَةُ ، أَقْحَمَ الْبَاءَ تَوْكِيداً، وترك آخر الكلام مفتوحاً على حاله ، كما قال النابغة (٣) :

كَلِّبْنِي لَيْمَ يَأْمِيْمَةً نَاصِبِرَ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ (٤)

وقد ذكرنا هذا الفصل مشروحاً فيما تقدم ، ومثله في غير هذا الباب : يَأُوِيْحَ لَزِيْدَ ، وَيَا بُؤْسَ لِنَحْرِبِ ، والدليل على إقحام اللام سقوط التوين من (ويح وبؤس) لأجل إضافته إلى الحرب ، وعلى هذا فليس جرُّ (زيد) (٥) باللام عند بعضهم وإنما جرُّه بالويح ، وقد قيل : إِنْ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تُعَلَّقُ عَنِ الْعَمَلِ ، وَإِنَّمَا الْجَرُّ بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً ، وَعَلَى هَذَا أَنْشَدَ (٦) :

قَالَتْ بَنُو حَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

وقال آخر (٧) :

يَا بُؤْسَ لِنَحْرِبِ النَّبِيِّ وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَا حُوا

(١) ينظر : اللع ٢١٠ و ٢١١ ، والمنصف ١ / ١١٠ .

(٢) تعالى : ليس في ظ .

(٣) ديوانه ص ٥٤ ، والكتاب ١ / ٢١٥ و ٢٤٦ و ٢ / ٩٠ .

(٤) الجمل ص ١٧٢ .

(٥) م : الحرب . تحريف .

(٦) ظ : انشدوا . البيت للنابغة الذبياني . ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ١ / ٢٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٣ ، خالوا : تغلوا من حلفهم ، ويقال خاليتُه خلاءً ومُخَالَاةً أي : تاركته .

(٧) هو سعد بن مالك ، ورد في الكتاب ١ / ٢١٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٣ .

فصل

قال: (وإذا رَحِمْتَ اسمين، جَعَلَا اسماً واحداً، نحو: حَضَرَ مَوْتَ [١٢٢] وِبَعْلِكَ، وَمَعْدِي كَرَبَ، وَرَامَ هَرْمُزَ، حَذَفْتَ الْأَخِيرَ مِنْهُمَا، فَقُلْتَ: يَا حَضَرَ أَقْبِلْ) ^(١) وهذا كما ذكر إلا أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى احْتِرَازٍ وَذَلِكَ ^(٢) أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ فِيهَا لَفْظَانِ: مِنْهُمَا مَنْ يَرْكَبُهَا تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ فَيَقُولُ: هَذَا حَضَرَ مَوْتَ، وَبَعْلُ بَكَ ^(٣)، فَمَنْ قَالَ هَكَذَا لَمْ يَجْزِ تَرْخِيمُهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ: غَلَامٍ زَيْدٍ، وَمَنْ لَمْ يَضِفْهُ، جَرَى مَجْرَى طَلْحَةَ وَحَمْزَةَ، وَكَانَ الْقَوْلُ: يَا حَضَرَ، يَكُونُ صَدْرُهُ مَفْتُوحاً ^(٤)، عَلَى مَنْ قَالَ: يَا حَارِ، وَمُضْمُوماً عَلَى مَنْ قَالَ: يَا حَارُ، نَقُولُ: يَا حَضَرَ، وَيَا حَضَرَ وَيَا مَعْدِي، فِي اللَّفْظَيْنِ بِالْأَسْكَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ مُسَكَّنًا، وَهُوَ مَرْكَبٌ فَتَبَيَّنَ يَأْوُهُ بَيَاءُ دَرْدَنِيسَ، فَعَلَى هَذَا قِيَاسُ هَذَا الْبَابِ.

وَمِنْ مَسَائِلِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ: أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِطَيْلِسَانَ عَلَى مَنْ كَسَرَ اللَّامَ، جَازَ تَرْخِيمُهُ عَلَى مَنْ قَالَ ^(٥): يَا حَارِ وَلَمْ يَحْسَنْ عَلَى مَنْ قَالَ: يَا حَارُ ^(٦) لِأَنَّ (فِيْعَلًا) لَيْسَ مِنْ أُنْيَةِ النَّصَحِ، بَلْ هُوَ مِنْ أُنْيَةِ الْمَعْتَلِّ، مَنْ نَحْوِ: سَيِّدٌ وَمَيْتٌ، فَإِنَّ سَمِّيَةَ بِطَيْلِسَانَ الْمَفْتُوحِ اللَّامَ، جَازَ تَرْخِيمُهُ عَلَى الْمَذْهَبِينَ، لِأَنَّ (فِيْعَلًا) مِنْ أُنْيَةِ النَّصَحِ، مِثْلُ: صَيَّرَفَ.

وَمِنْ مَسَائِلِهِ إِذَا سَمَّيْتَ بِجَبَلَوِيٍّ وَدُنْيَوِيٍّ، جَازَ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ ^(٧) مَنْ قَالَ: يَا حَارِ، فَتَقُولُ: يَا حَبَلَوِ، وَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ: يَا حَارُ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّيكَ إِلَى أَنْ تَقُولَ يَا حَبَلَوِ ^(٨)، وَإِذَا قُنْتَهُ هَكَذَا، صَارَتْ أَلْفُ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ مُنْقَلِبَةً عَنْ حَرْفٍ، وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ لَا تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ شَيْءٍ.

(١) الجمل ١٧٣.

(٢) ظ: ذلك. من دون واو.

(٣) ينظر: المقتضب ٤ / ٢٣.

(٤) م: وكان صدره مفتوحاً.

(٥) ظ: على المذهبين.

(٦) ولم يحسن على من قال: يا حار: ليس في ظ.

(٧) لغة: ساقطة من م. وكذا ما بعدها.

(٨) ينظر: المقتضب ٤ / ٤ و ٥.

ومن المسائل: أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ: بقاضون، وداعون. ثُمَّ رَخَّمْتَ، حذفت الواو والنون، وأعدت الياء، فنقول في ترخيم قاضون: يَا قَاضِي أَقْبَلْ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ إِنَّمَا أُنْحَذِفَتْ لانتقاء الساكنين، فلما ذهب الذي لأجله أُنْحَذِفَتْ عادتِ الياءُ فقلت: يَا قَاضِي، فافهمه إن شاء الله تعالى (١).

[١٣٢ ظ] بَابُ مَا رَخَّمَتِ الشُّعْرَاءُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ اضْطِرَاراً (٢)

جملة ما في هذا الباب مسألتان: إحداهما لاختلاف فيها، وهو الترخيم في غير النداء في الشعر على لغة من قال (٣): يَا حَارِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ يَجْعَلُ الْاسْمَ بِمَثَابَةِ مَا لَمْ يَحْذِفْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ (٤) لَا يَرِيدُ الْمَحْذُوفَ.

والمسألة الأخرى فيها خلاف، وهو الترخيم على لغة من قال (٥): يَا حَارِ، وَيُرِيدُ الْمَحْذُوفَ، فَسَيَبُوهُ (٦) يَجِيزُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَنْشُدَ (٧):

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا

وأبو العباس (٨) لَا يَجِيزُ هَذَا، وَيُرْوِي هَذَا الْبَيْتَ:

وَمَا عَيْدٌ كَعَيْدِي يَا أُمَامًا

وإِنَّمَا لَمْ يَجِزْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ: يَا حَارِ يَرِيدُ الْمَحْذُوفَ، فَإِذَا أَرَادَ الْمَحْذُوفَ كَانَ مَنَادًى مُسْتَوْجِباً إِعْرَابِ النَّدَاءِ (٩). وَإِذَا اسْتَوْجِبَ إِعْرَابُ النَّدَاءِ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَرَخَّمَ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِاخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ وَالْحُكْمِ فِي الْبَابَيْنِ، وَهَذَا لَا يُلْزَمُ سَيَبُوهُ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ عَلَى

(١) م: عز وجل.

(٢) الجمل ١٧٤.

(٣) ظ: يقول.

(٤) م: فهو.

(٥) م: يقول.

(٦) ينظر: الكتاب ١ / ٢٢٣ و ٢٢٦ و ٢٤٢.

(٧) البيت لجريز. ديوانه ١ / ٥٠٢، والكتاب ١ / ٢٤٢، والنوادر ٣١، والجمل ١٧٤.

(٨) ينظر: المقتضب ٤ / ٢٤٣.

(٩) ظ: مستوجبا إعراب الاحكام النداء. ولفظ (الأحكام) مقحم هنا.

اللغتين أصله في باب النداء دون غيره من الأبواب ، وإن اختلف الحكم في تقدير الإعراب . فإذا ثبت جواز أحد الوجهين ، والأصل فيهما واحد ، جاز في الوجه الآخر ، وعلى ذلك قول الشاعر (١) :

أَلَا مَا لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَلَى النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ
وَهَذَا رِدَائِي عَنْهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيُبَيِّنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلِ

فَرَحَّمْ حَنْظَلَةً ، وهو غير منادى ، وهو في الشعر كثير ، وقد أنشد سيبويه منه عدة أبيات (٢) .

باب النَّدْبَةِ (٣)

[١٣٣و] جملة ما في هذا الباب أَنَّ المندوب يختص بأحد حرفين مِنْ أَوَّلِهِ (يَا) أو (وَ) وبحرفين (٤) مِنْ آخِرِهِ في الوقف ، وهما الألفُ والهاء ، وهاءُ ساكنةٌ أبدأً على حدها في غير هذا الباب ؛ لأنها هاءُ السكتِ ، وذلك قولك : يَا زَيْدُ ، وَأَعْمَرُ ، فَإِنْ وصلتْ أَلِفُتِ الهاءُ ، لَأَنَّ خَفَاءَ الألفِ يزولُ بما تصليا به ، وقد يُستغنى عن ألفِ النَّدْبَةِ نفسها ، تقول : وَأَزِيدُ ، وَإِنْ شئتَ : يَا زَيْدُ ، إِذَا (٥) دلتِ الحالُ على ذلك ، والأجود في هذا أَنْ تكونَ معه (وَ) لأنها المختصةُ (٦) ببابِ النَّدْبَةِ دلتِ على ذلك (٧) .

ويختصُّ الاسمُ المندوبُ بأنَّ (٨) يكونَ علماً ، أو في حكم العلم ، ليكونَ عذراً للمتجّع . ولا يخلو الاسمُ العلمُ المندوبُ من (٩) أَنْ يكونَ مفرداً ، أو مضافاً .

(١) هو الاسود بن يعفر . ديوانه ٥٦ ، والكتاب ١ / ٢٢٢ و ٢٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ١٤١ و ٢٢٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ .

(٣) الجمل ١٧٦ .

(٤) م : وحرفين .

(٥) ظ : وإذا . تحريف .

(٦) ظ : مختصة .

(٧) دلت على ذلك : ليس في م .

(٨) ظ : ان . من دون باء .

(٩) من : ساقطة من م .

فإن كان مضافاً حذفت التنوين من المضاف إليه، والحققت العلامة، فقلت : واغلامَ زِيَادَهُ ، وإنما حذفت التنوين لِلطَّافَةِ الحرفين ، وكون كُلٍّ واحدٍ منهما على حرف واحدٍ مُجْزِئاً لذلك مجرى المضمير المضاف إليه اسم الفاعل، والمراد به الحال والاستقبال من نحو : زَيْدٌ ضَارِبُكَ غَدًا .

وإن كان مفرداً ، لم يخلُ أن يكون صحيحاً أو معطلاً .

فالصحيح لا إشكال فيه ، تبدل من الضمة فتحة .

والمعتل إن كان بالالف حذفتها ، وإن كان بالياء أثبتتها ، وعلى هذا قياس الباب . وكل ما جاء منه مما يؤدي الى وقوع اللبس بين مشتبهين ، فإن ألف الندبة تكون تابعة لما قبلها مثل قولك : واغلامُ مَكِّيِّهِ ، إذا نذبت مضافاً الى ضمير مخاطبة مؤنث لأنك لو فتحت لألف الندبة ما قبلها لا لتبس^(١) بالمذكر من نحو قولك : واغلامُ مَكَّاهُ ، وفي التنبيه لهما : واغلامُكمَا ، وفي هذا حذف ألف الالتقاء الساكنين ، وهي الألف الأولى لأن الثانية زِيدَتْ لمعنى ، فلا تحذف ، وفي الجمع : واغلامُكمُوهُ [١٣٣ظ] قلبت ألف الندبة واواً لانضمام ما قبلها ، وفي جماعة المؤنث : واغلامُكُنَّاهُ ، وكذلك الإتيان مع ضمير الواحد^(٢) الغائب تقول : واغلامُيُوهُ ، فتقلب ألف الندبة واواً لانضمام الياء قبلها^(٣) ، ولو فتحت لا لتبس^(٤) بالمؤنث من قولك : واغلامُيَاهُ ، فإن أنكسرت الياء ، قلبت الألف ياءً كقولك : واغلامُ غلامِيَّهِ ، وانقطاع ظهرهِيَّهِ ، ومن ضمَّ الياء على حدٍّ (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضُ)^(٥) ، قلبت الألف واواً ، والتنبيه والجمع على نحو ما تقدّم ، فإن كان الضمير ياء مثل : واغلامي ، قلت : واغلامَاهُ ، على مَنْ اجْتَزَأَ^(٦) بالكسرة ، واغلامِيَاهُ على مَنْ فَتَحَ الياء ، ومن سكن الياء كان مخيراً ، إن شاء حركها لالتقاء الساكنين ، وإن شاء حذفها ، فعلى هذا القياس بابُ الندبة .

(١) م : لا لبس .

(٢) الواحد : ساقطة من م .

(٣) قبلها : ساقطة من م .

(٤) م : لا لبس .

(٥) القصص : آية ٨١ .

(٦) في (ظ) و (م) : اجتزىء .

وَأَخْتَلَفُوا فِي الصِّفَةِ ، هَلْ يَجُوزُ الْحَاقُّ عِلَامَةَ النَّدْبَةِ بِهَا ، فَسَيَبُويْهِ (١) لَا يَجِيزُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالنَّدْبَةِ وَلَا الْمَعْنَى عَلَيْهِ (٢) ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى صَاحِبِ الصِّفَةِ ، وَأَجَازَ يُونُسُ وَالْكُوفِيُّونَ (٣) ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَتَقُولُ : وَازِيدُ الظَّرِيفَاءَ ، وَالزَّمُ الْخَلِيلُ مِنْ يَقُولُ ذَلِكَ ، أَنْ يَقُولُ : يَا زَيْدُ أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَاءُ (٤) ، وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ ، وَهُوَ الزَّمَامُ صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ : يَا زَيْدُ الْبَطْلَاءَ ، وَبَيْنَ أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَاءُ ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى مَا هُوَ أَطْوَلُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ وَأَكْثَرُ .

فصل (٥)

قَالَ : (وَتَقُولُ : وَامِنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمَزَمَاهُ وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) (٦) فَتَلْحَقُ عِلَامَةَ النَّدْبَةِ آخِرَ كَلِمَةٍ مِنَ الصِّلَةِ وَهُوَ آخِرُ كَلِمَةٍ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَدْ طَالَ ، لِأَنَّ الصِّلَةَ وَالْمَوْصُولَ أَشَدَّ اتِّصَالًا مِنَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ ، وَكَذَلِكَ الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ يَعْنِي بِهِ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : وَامِنْ يَعْنِينِي أَمْرُهُودَ ، وَكُلُّ مَا جَازَ فِي صِفَةِ الْمُنَادَى مِنَ الْإِعْرَابِ ، جَازَ مِثْلُهُ [١٣٤و] فِي صِفَةِ الْمُنْدُوبِ ، فَتَقُولُ : وَازِيدَا الظَّرِيفَ وَالظَّرِيفَ ، لِأَنَّهُ مَبْنِي فِي التَّقْدِيرِ ، وَإِنَّمَا الْفَتْحَةُ عَارِضَةٌ ، وَنَسَبُ الصِّفَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَوْضِعِ ، لَا عَلَى اللَّفْظِ ، وَمِمَّا يَنْشُدُ فِي هَذَا الْبَابِ (٧) :

بِكَاءُ تَكَلَّى فَقَدْتُ حَمِيمًا فَبِي تَرَثِي بَابِي وَابْنِيمَا

وَيُرَوَّى بِأَبَا (٨) وَأَبْنَامَا ، كَأَنَّهُ حَكَى نَدْبَتَهَا ، وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ (٩) يَمْنَعُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ ؛

(١) الْكِتَابُ ١ / ٢٢٣ .

(٢) ظ : عَلَيْهِ .

(٣) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٢٢٣ ، وَالْأَصُولُ ١ / ٤٥٠ ، وَالْإِنْصَافُ ١ / ٢٦٤ م ٥٢ .

(٤) الْكِتَابُ ١ / ٢٢٣ .

(٥) فَصْل : لَيْسَ فِي م .

(٦) الْجَمَلُ ١٧٦ .

(٧) رَجَزُ لِرُؤْبَةٍ . دِيَوَانُهُ ١٨٤ - ١٨٥ ، وَالْكِتَابُ ١ / ٢٢٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٤ / ٢٧٢ وَفِي (م) : يَا أَبِي . وَفِي الدِّيَوَانِ (بَابٍ) .

(٨) م : يَا أَبَا .

(٩) أَبُو سَعِيدٍ هُوَ السَّيْرَافِيُّ ، وَيَنْظُرُ : تَحْصِيلُ عَيْنِ الذَّهَبِ لِلشُّنْتَرِيِّ ١ / ٢٢٢ .

لأنَّ الميم حرف الروي، وهي مُردفة بالياء ، ولا يجوز أن يقع مع الياء ألف ، ويجوز أن يقع مع الياء الواو ، والقصيدة :

بَاتَ الْهَوَى يَسْتَصِحِبُ الْهُمُومَا كَمَا تَسَلَّى بِالرَّقَى السَّيْمَا
وَعَادَ مِنْ عَادِلٍ مَنْ قَطُومًا^(١) فَقُلْتُ : إِذَا هَاجَ الْيَوَى سَقِيمَا
بَكَاءَ تُكَلَّى فَقَدَتْ حَمِيمَا فَهِيَ تُرَثِّي بِأَبَى وَأَبْنِيمَا

فلو قال : وإينامًا^(٢) لاختلف الِردفُ بالألف ، ولو قال : بأبي^(٣) وإينيمًا لم يمتنع لسلامة الِردف والروي^(٤) ، اللهم إلا أن يكونَ هذا البيت أشدَّ شاعرة مفرداً ، وقد يعرف القصيدة فيكون حجة .

مسألة

إذا نديت مثي قلت : وَأَمْتَّاهُ ، وَمَعَلَّى : وَأَمْعَلَّادُ ، بحذف الألف لانتقاء ساكنين ، وإنما حذفها ، ولم تحركها ، وتقلبها ياء كما فعلت في رحي وهي لما بينته من قبل أن التنبيه لزم حكماً . وألف الندبة لا يلزم المندوب ألا تراك مخبراً في إثباتها وحذفها ، فلم يقر حكماً ، بأن نقلت لها ما قبلها ولأنها ضعيفة في نفسها ، تتبع حركة ما قبلها إذا وقع ليس بين مشتبين .

بابُ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ^(٥)

النكرة هي الأصلُ لأمرين اثنين : أحدهما أن العموم هو الأصل ، وتخصص طارئ عليه [١٣٤ظ] والنكرة كالعموم ، والمعرفة كالخصوص .
والأمر الآخر أن للنكرة لفظاً يجمع المعرفة والنكرة ، والموجود والمعموم وهو

(١) في (م) جاء الشطر الثالث بعد الشطر الأول . وفي ظ : وعاد ما عائل .

(٢) م : وإيناماً .

(٣) م : بأبي . في الكتاب ٢٤٤ م : ترثي بأبي وأبنيمي .

(٤) والروي : ساقطة من ظ .

(٥) الجمل ١٧٨ .

شيء^(١) ، وليس للمعرفة مثل ذلك فدلَّ على أنها الأصل إلا أنها وإن كانت^(٢) الأصل فإنها إذا اجتمعت مع المعرفة ، غلبت المعرفة عليها فاذلك تقول : هذا رجلٌ وزيدٌ صاحبكَيْنِ ، فتصبيهما على الحال ، ولا ترفعهما على الصفة ، لأنَّ المعرفة والنكرة نظيرُ المعرفتين اللَّتين إحداهما أعرف من الأخرى ، فكَمَا أَنَّهُ تَغَلَّبَ الْأَعْرَفُ ، فَكَذَلِكَ تَغَلَّبَ الْمَعْرِفَةُ عَلَى النَّكَرَةِ ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : أَنَا وَأَنْتَ قَمْنَا ، فَيَغْلِبُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَأَنْتَ وَهُوَ قَمْنَا ، فَيَغْلِبُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ، فَكَذَلِكَ قِيَاسُ مَا ذَكَرْنَاهُ ،

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَتَنْكَرُهُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ ، لَا يُخَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ . وَالْمَعْرِفَةُ ضِدُّ ذَلِكَ ، وَالتَّنْكَرَاتُ بَعْضُهَا أَنْكَرُ مِنْ بَعْضٍ ، كَمَا أَنَّ الْمَعَارِفَ بَعْضُهَا أَعْرَفُ مِنْ بَعْضٍ ، فَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو نَقَاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣) : (أَنْكَرُ النَّكَرَاتِ شَيْءٌ ، ثُمَّ جَوْهَرٌ ثُمَّ جِسْمٌ ثُمَّ حَيَوَانٌ ، ثُمَّ إِنْسَانٌ ثُمَّ رَجُلٌ)^(٤) وَإِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بَعْضُهَا أَنْكَرُ مِنْ بَعْضٍ لِأَنَّ كُلَّ ثَانٍ مِنْهَا يَدْخُلُ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَلَا يَدْخُلُ مَا قَبْلَهُ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ أَنْكَرُ تَقُولُ : كُلُّ جَوْهَرٍ شَيْءٌ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ كُلُّ شَيْءٍ جَوْهَرٌ ، وَتَقُولَ : كُلُّ جِسْمٍ جَوْهَرٌ ، وَلَا يَصِحُّ عَكْسُهُ ، وَتَقُولَ : كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ ، وَلَا يَصِحُّ عَكْسُهُ وَتَقُولَ كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ وَلَا يَصِحُّ عَكْسُهُ^(٥) ، وَتَقُولَ كُلُّ رَجُلٍ إِنْسَانٌ وَلَا يَصِحُّ عَكْسُهُ ، فَعَلِمْتَ أَنَّ بَعْضَ النَّكَرَاتِ أَنْكَرُ مِنْ بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ الْأَخْصَّ يَدْخُلُ فِي الْأَعْمِّ وَلَا يَدْخُلُ الْأَعْمُّ فِي الْأَخْصِّ .

وَكَذَلِكَ الْمَعَارِفُ الْخَمْسَةُ ، فَأَعْرَفُهَا الْمَضْمُرَاتُ لِأَنَّهَا لَمْ تَضْمُرْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ عُرِفَ عَلَى مَنْ تَرْجِعُ عَلَيْهِ ، فَتَذْنِي تَرْجِعُ عَلَيْهِ ، أَوْ يُفَسِّرُهَا لَا يَفَارِقُهَا لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا ، فَكَانَتْ لِذَلِكَ^(٦) أَعْرَفَ الْمَعَارِفِ ، وَلِذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَضْمُرُ وَالْعَلَمُ غَلَبَتِ الْمَضْمُرُ ، فَقُلْتُ : أَنَا وَزَيْدٌ قَمْنَا ، وَلَا يَجُوزُ : أَنَا وَزَيْدٌ قَامَا ، ثُمَّ الْأَسْمَاءُ الْأَعْلَامُ أَعْرَفُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ عِنْدَ

(١) وهو شيء : ساقطة من ظ .

(٢) من (دل) الى (كانت) : ساقط من ظ .

(٣) رحمه الله : ليس في م .

(٤) الجمل ١٧٨ .

(٥) من (وتقول كل) الى (عكسه) : ساقطة من ظ .

(٦) ظ : فكذلك .

أكثر النحويين . وأبو بكر بن السراج يجعل أسماء الإشارة أعرف منها وحبته أن
 [١٣٥] تعريفها من وجهين بالعين والقلب^(١) ، وتعريف الأعلام من جهة واحدة وهي
 القلب . وما تعرّف من وجهين أعرف ممّا تعرّف من جهة واحدة ، وحجّة غيره ، أن العلم
 أعرف من حيث كان تعريف العلمية لا يفارقه حاضراً كان أو غائباً ، موجوداً كان أو
 معدوماً ، وليس لأسماء الإشارة هذه الخاصية ، ولأنّ الاسم العلم يستقل بنفسه غالباً في
 الدلالة على المسمّى به وليس كذلك أسماء الإشارة ؛ لأنها في الغالب تفقر الى الصفة ،
 من نحو : هذا الرجل قائمٌ ، وكيف يصحّ أن يكون أعرف منه ، وهو يقع على زيد وغيره ؟ .
 فإن قيل فنحن نقول : هذا زيد ، فنقدّم أسماء الإشارة على الاسم^(٢) العلم ، وهو
 أحسن من قولك : زيد هذا ؟ .

قيل ليس في هذا دلالة لأنّ (هذا) قد صحبته إشارة وتبّيه فقدم لأجل الاهتمام
 بالتبّيه على المشار إليه ، لا لأنّه أعرف ، فإذا ثبت أنه أعرف جاز أن توصف الأعلام
 بأسماء الإشارة ، ولا توصف أسماء الإشارة بالأعلام ؛ لأنّ الصّفة إنّما تكون وفق
 الموصوف ، أو دونه في التعريف ، فأما فوقه فلا ؛ لأنها على كلّ حال تابعة والتابع دون
 المتبوع .

فإن قيل كيف يصحّ أن يزال إبهام الشيء ربّما هو أبين منه ؟ .

قيل إنّ التعريف لم يقع^(٣) بمجرد الصفة وإنّما هو بمجموع الصّفة والموصوف ؛
 لأنّ الصّفة والموصوف كالشيء الواحد ، فلم يلزم هذا السؤال ، وإذا ثبت أن الأعلام أعرف
 من أسماء الإشارة ، فجعل الأمر أن الأعلام تكون أسماء لأشخاص ، كزيد وعمر ، وغير
 أشخاص من نحو : سبحان ، اسم لضرب من التنزيه والتبرئة . وغدوة وبكرة ، اسمان لهذا
 الوقت من الزمان لأنّ الغرض بالعلمية تعليق الاسم على المسمّى ليُعرف به ، فهو كعلم
 الثوب ، أو العلامة [١٣٥] في الشيء . وغالب ما تكون الأعلام عليه ، إذا دخلت على
 النكرات أن تنزع منها معنى الإبهام ، ومعنى الصّفة إنّ كانت صفة ، ومعنى الاشتقاق .

(١) ينظر : الاصول ٢ / ١١٨ و ١٢٤ .

(٢) الاسم : ليس في ظ .

(٣) م : لا يقع .

ولذلك^(١) إذا سَمَّيتَ بـ (أحمر) و(أصفر) تصرف للتعريف ووزن الفعل، فابطلت^(٢) حكم الصفة، لأنها قد ارتفعت بالعلمية، يدل على ذلك أنك تسمي الأبيض والأسود بهذا الاسم مع المخالفة، فلو كان معنى الصفة باقياً لم يجر أن تسمي به خلافاً، ولذلك كان مذهب الأخفش في هذا النوع إذا نكر بعد التسمية أن تصرفه^(٣)، لأنَّ العلمية قد رفعت عنه معنى الصفة وأعدمته أيادها، لأنها قد كانت تصحح أن تكون اسماً له، وهو خلافاً، وغيره مثل سيبويه لا يصرف (أحمر) إذا نكَّر^(٤) بعد التسمية، لأنه لما تكرر رجع إلى أصله، وقد كان أصله يدلُّ على الصفة فاجتمع فيه علمان، فلم تصرفه، وأبو علي يتوسط بينهما ويقول لا يخلو المسمى لما سمي بهذا النوع أن يكون بقي معه^(٥) معنى الوصف، أو لم يبق، فإن كان قد بقي معنى الوصف، فالقول ما قال سيبويه وإن كان لم يبق معناه، فالقول ما قال الأخفش وأنشد^(٦) :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

فجمع (الأحوص) في البيت على وجهين: على الفعل، وعلى الأفاعل، لأنه اعتقد في الأول أنه صفة، فجمعه جمع الصفات، كأحمر وحمر، واعتقد في الثاني أنه اسم^(٧) ليس بصفة، فجمعه جمع الأسماء، كأحمد وأحمد، ومن هاهنا قال أبو علي الفارسي^(٨) وأصحابه في قوله سبحانه: (كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَى، نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى)^(٩) على قراءة حفص^(١٠)، إنَّ

(١) م : فلذلك .

(٢) ظ : وان طلب . تعريف .

(٣) هذا على قول المبرد في المختضب ٣ / ٣١٢ و ٣٧٧، وينظر : الكتاب ٢ / ٤، والايضاح للزجاجي ١٤٢ . وفيها رأي الاخفش .

(٤) ظ : نكرة .

(٥) ظ : فيه .

(٦) البيت للأعشى . ديوانه ١٤٩، واصلاح المنطق ١ / ٤٠١ .

(٧) اسم : ساقطة من م .

(٨) الفارسي : ليس في ظ .

(٩) المعارج : آية ١٥ و ١٦ . وفي م : لظا . وينظر : السبعة في القراءات ٦٥٠، ومجمع البيان ١٠ / ٣٥٤، وفيه رأي أبي علي الفارسي .

(١٠) أي ينزيب (نزاية) . وقرأوا بها قعون برفعتها . السبعة في القراءات ص ٦٥٠

العامل في الحال ما في لظي من معنى التلظي، وهو^(١) علم لا ينصرف للتعريف والتأنيث [١٣٥] كجهنم وسقر وقد قيل إن العامل (تدعو) فيكون في الكلام تقديم وتأخير، وليس ذلك فيه على القول الأول، ومن هاهنا قال أبو علي في قوله تعالى^(٢) : (وهو الله في السماوات وفي الأرض يعلم سرركم وجهركم)^(٣) إن العامل في الظرف من قوله : في السماوات وفي الأرض، ما في اسم الله تعالى من معنى الإلوهية والعبادة، لأنه^(٤) لا يصح أن يكون العامل (يعلم) لأن الله سبحانه لا يصح أن يوصف بأنه يعلم من جهة من الجهات، ولا مكان من الأمكنة، تعالى عن ذلك علواً كبيراً، فثبت بهذا كنه أن الأعلام قد يبقى فيها من معنى أصلها شيء إذا قصد، والأكثر أن لا يكون ذلك، وكذلك أسماء الأشارة، فلا خلاف^(٥) أنها أعرف مما فيه الألف واللام، ولذلك توصف بما فيه الألف واللام ولا يوصف ما فيه الألف واللام بها.

وكذلك لا خلاف أن ما فيه الألف واللام أعرف مما أضيف إلى ما فيه ألف ولام . فأمّا المضاف إلى المضمّر ، أو إلى العلم ، أو إلى أسماء الإشارة فأعرف مما فيه الألف واللام ، لأن هذه الأشياء قد سرى ما فيها من خواص التعريف إلى المضاف فكساه^(٦) ذلك المعنى فقاربه في التعريف ، فكان لذلك أعرف مما فيه الألف واللام ، ولذلك نقول : جاءني غلامك العاقل ، ولا يصح عكسه في القياس .

وجملة ما يأتي عليه الألف واللام في الكلام ستة^(٧) أقسام : تكون لتعريف العبد ، وتكون لتعريف الجنس ، وتكون لتعريف الحضور ، وتكون بمعنى الذي ، وتكون بمعنى الوصف والتفخيم، مثل : الجنس والجنسين، وتكون في العوض ، في نحو : الحسن الوجه،

(١) ظ : وهي .

(٢) م : سبحانه .

(٣) الانعام : آية ٣ .

(٤) ظ : ولأنه .

(٥) ظ : ان لا يكون ذلك ثم أسماء الأشارة ولا خلاف .

(٦) ظ : وكساه .

(٧) هامش م : (خ سبعة) .

وتكون زائدة ، دخولها كخروجها من نحو^(١) :

بَاعْدَامُ الْعَمْرِ مِنْ أُسْرِهَا

ومثل قول الشاعر^(٢) :

[١٣٦ظ] أَمَّا وَدِمَاءُ مَائِرَاتٍ تَخَالِهَا عَلَى قَنَةِ الْعَزَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا

لأنَّ النَّسْرَ عَلَمٌ ، أَسْمُ صَنْمٍ ، من نحو قوله سبحانه: (وَلَا يَغُوثٌ وَيَعُوقٌ وَنَسْرٌ)^(٣) ،
فثبت بهذا الفصل معرفة كون بعض المعارف أعرف من بعض ، وكون بعض النكرات ،
أنكر من بعض .

فصل

قال أبو القاسم : (ومن المعارف ما يكون تعريفاً للجنس ، نحو قولك : سَامٌ أَبْرَصٌ
وَابْنُ قِثْرَةٍ ، لضرب من الحَيَّاتِ ، وَابْنُ آوَى...)^(٤) وهذا كما ذكر ، هذا الضرب في
تعريف الأعلام نظير الألف واللام ، في كونها في تعريف الجنس ، لأنه ليس المقصود بـ
(سَامٌ أَبْرَصٌ ، وَابْنُ قِثْرَةٍ) شخصاً معيناً مفرداً ، وإنما المقصود هذا الجنس فهو بمنزلة
أكثر الدينار والدرهم في الإشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته لا على ما حصلت^(٥)
وثبت رؤيته ، فكذلك ما تقدم ، والذي يدل على كون هذه الأسماء بمنزلة الأعلام ، تركهم
لصرفها وانتصاب الحال عنها ، كسَامٌ أَبْرَصٌ للتعريف ووزن الفعل ، وَابْنُ قِثْرَةٍ ، للتعريف
والتأنيث ، وَابْنُ آوَى ، للتعريف ووزن الفعل ، ونقول في الحال : هذا ابنُ آوَى مُقْبِلاً ،
فإذا ثبت هذا فلهذا النوع أيضاً جنسُ نكراتٍ كما أن لها جنس معارف ، وكذلك ابنُ لَبُونٍ ،

(١) رجز لابي النجم العجلي ، ورد في المقتضب ٤ / ٤٩ والانصاف ١ / ٣١٧ م ٤٣ ، وبعده :
(حراسُ أبوابٍ على قصورها) .

(٢) هو عمرو بن الجن . ورد البيت في المنصف ٣ / ١٣٤ وأمالى ابن الشجري ٢ / ٣٤١ والخزانة
٧ / ٢١٤ .. أدخل الألف واللام على العلم الخاص . والمائرات : المترددات ، وتخالها : تظنها ،
وقنّة العزى : أعلاها ، والعُدَم : دم الأخوين . وفي ظ : (الشعري) بدلا من (العزى) .

(٣) نوح : آية ٢٣ .

(٤) الجمل ١٧٩ .

(٥) ظ : حصل .

وابنُ مَخَاضٍ إِذَا أُرِدَتِ الْمَعْرِفَةُ أُدْخِلَتْ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :
 وَابْنُ اللَّيُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ
 وَقَالَ الْآخَرُ (٢) :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلِ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

فصل

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (وَمِمَّا جَاءَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ نَكْرَةٌ : مِثْلُكَ وَشِبْهُكَ [١٣٧] وَنَحْوُكَ وَغَيْرُكَ وَضَرْبُكَ وَهَدْوُكَ ، وَكَفْوُكَ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ) (٣) وَجَمَلُهُ أَنَّ كُلَّ مَا تَتَاوَلَهُ الْإِبْهَامُ ، أَوْ كَانَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ ، لَمْ يَتَعَرَّفْ بِمَا يَصْحَبُهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا أَنْ تُدَلَّ قَرِينَةً ، أَوْ تُوَحَّدَ الْمُضَادَّةُ بَيْنَ الْمَخْتَلِفِينَ ، مِثْلُ : مَرَرْتُ بِالْمُنْحَرِكِ غَيْرِ السَّاكِنِ ، وَبِالْمُنْعَمِ عَلَيْهِ غَيْرِ الْمَسْخُوطِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْفَصْلُ فِيمَا تَقْدَمُ (٤) .

[١٣٧ ظ] بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ (٥)

جَمَلَةُ الْحُرُوفِ الْيُنَاصِبَةِ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ سَعَةٌ مَذْكُورَةٌ فِيمَا تَقْدَمُ ، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ، مِنْهَا مَا يَنْصَبُ بِنَفْسِهِ (٦) لَا غَيْرَ ، وَهِيَ : أَنْ ، وَلَنْ ، وَإِذَنْ ، وَكَيْ ، وَمِنْهَا مَا يَنْصَبُ بِإِضْمَارِ حَرْفٍ بَعْدَهُ مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ مَا بَعْدَ حَتَّى ، وَالْفَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَالْأَوِ ، وَاللَّامِ فِي النَّفْيِ .

-
- (١) هُوَ جَرِير . دِيَوَانُهُ ١ / ٢٢٣ ، وَالْكِتَابُ ١ / ٢٦٥ .
 (٢) هُوَ الْفَرَزْدَق . دِيَوَانُهُ ٢ / ٦٥٣ ، وَالْكِتَابُ ١ / ٢٦٦ .
 (٣) الْجَمَلُ ١٨٠ .
 (٤) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ مَخْطُوطَةِ الظَّاهِرِيَّةِ جَاءَ فِيهِ : (نَجَزَ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ مِنَ الْكِتَابِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَرَمْنَهُ ، وَيَتْلُوهُ فِي الَّذِي يَلِيهِ بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ، وَالْخَيْرُ يَكُونُ لِعِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى) .
 (٥) ابْتِدَاءُ الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ مَخْطُوطَةِ الظَّاهِرِيَّةِ ، وَكَانَ أَوَّلُهَا هَذَا الْكَلَامُ : (السَّفَرُ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ كِتَابِ الْجَمَلِ فِي النَّحْوِ لِأَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، تَأَلَّفَ الشَّيْخُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَابِشَادٍ النَّحْوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَحِمَ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ . بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ) الْجَمَلُ ١٨٢ .
 (٦) ظ : ضَرْبًا مِنْهُمَا انْتَصَبَ بِنَفْسِهِ .

ومنها ما ينصب بنفسه تارةً وبإضمار حرف تارةً وهو ما بعد اللام في الإيجاب .
والأصل في هذه الحروف الناصبة (أَنَّ) لأنها تنصب ظاهرةً ومقدرةً ، ويتسع فيها ما لا يتسع في غيرها وليس كذلك غيرها ، وهي تصرف الفعل إلى تأويل الاسم والاستقبال ولذلك لا يجمع بينها وبين السين وسوف ، لا يجوز : أَنْ سَتَقُومَ خَيْرُ لَكَ ، والعلة في إعمالها ، أنها اختصت بما دخلت عليه ، فعملت كما تعمل سائر الحروف المختصة بما تدخل عليه ، مما ليس هو منزلاً منزلة الجزء من الكلمة ، واختصت بعمل النصب دون غيره ، لأنها أشبهت (أَنَّ) لفظاً وتقديراً ، فاللفظ كونها على بعض حروفها ، والمعنى أنسبها المصدر عنها ، فإذا ثبت هذا في (أَنَّ) ثبت في باقي أخواتها من حروف النصب ؛ لأنها قد أشبهتها من وجهين ، كما يشبه ما لا ينصرف الفعل من وجهين ، فيأخذ بالشبه حكماً .

والشبه بين (أَنَّ) وأخواتها أَنْ كُلَّ واحدة^(١) من أخواتها تنقل الفعل نقلين ، كما تنقله (أَنَّ) . و(لَنْ) تنقل الفعل إلى الاستقبال ، بعد أَنْ كَانَ حالاً ، وإلى انقضى بعد أَنْ كَانَ موجباً ، وكذلك (إِذَنْ) تنقل الفعل إلى الجواب والجزاء بعد أَنْ لَمْ يَكُنْ^(٢) ، وكذلك ، وإلى الاستقبال أيضاً . وكذلك (كَيْ) تنقله إلى العلة والغرض وإلى الاستقبال ، فلما أشبهت هذه الحروف (أَنَّ) من حيث نقلت الفعل الذي بعدها نقلين عملت عملها .

وهذه طريقة أبي الحسن الرماني وغيره^(٣) ، وأبو علي الفارسي^(٤) ، لا يعلل مثل هذا ، بل يجعله من حيز المسموع المقيس عليه ، كما سُمِعَ رَفَعَ الفعل للفاعل ، ونصبه للمفعول .

وإذا ثبت هذا فلا خلاف أَنَّ (أَنَّ) إذا عملت في الفعل المستقبل كان ذلك الفعل معها كالشيء الواحد ، يُقَدَّرُ بالمصدر [١٣٨و] ولا خلاف أنه لا يجوز تقديم معمول فعلها

(١) ظ : واحد .

(٢) م : يكون . تحريف .

(٣) ينظر : معاني الحروف له ٧٠ و ٧١ .

(٤) ينظر : الايضاح (ضمن المقصد ٢ / ١٠٥٤) .

عليها ، لا يجوز : أريد زيدا أن تضرب ، لأنها بمنزلة المصدر ، وكذلك لا يجوز : أريد أن زيدا تضرب ، لأنها^(١) لم تقو أن يفصل بينها وبين معمولها بمعمول معمولها ، كما لم يجز ذلك في (لم) وفي حروف الجر .

والفعل الواقع قبل (أن) لا يخلو من ثلاثة أقسام إن كان فعلاً غير ثابت ، ولا متيقن كالخوف والطمع والرجاء والأمل والتعني والترجي كانت الناصبة للفعل ، كقولك : أريد أن تحفظ ، وأرجو أن تعلم ، وأمل أن لا يخاف ، وأرجو أن لا تتدم ، وإن كان الفعل الذي قبلها ، فعلاً ثابتاً متيقناً ، كفعل العلم والرؤية والوجدان والإيتاء ، كانت المخففة من المشددة ، وكان الفعل المستقبل بعدها مرفوعاً وانفتحت إلى العوض ، ما لم يكن الفعل دعاءً ، أو ساداً مسدً العوض ، وذلك قولك : قد علمت أن لا يخرج زيد ، وما علمت أن لا يركب عمرو . وستعلم أن لا يتحدث زيد ، قال الله سبحانه : (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله)^(٢) فثبت النون ، وقال سبحانه : (علم أن سيكون منكم مرضى)^(٣) .

وإن كان الفعل الذي قبلها ، فيه طرف من الشك ، وفيه طرف من العلم ، كنت مخيراً إن شئت ، جعلتها الناصبة للفعل فنصبت بها ، وإن شئت جعلتها المخففة من التثنية^(٤) ، فرفعت الفعل بعدها ، وذلك قولك : ما أظن أن لا يخرج زيد ، وألا يخرج زيد ، وأحسب أن لا تكون فتنة ، وألا تكون ، قال الله تعالى : (وحسبوا أن لا تكون فتنة)^(٥) ، قرأ أبو عمرو^(٦) وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بالرفع ، وقرأ الباقر^(٧) بالنصب ، فهذا أصل حسن كثير الدور في الكلام .

(١) لانها : ساقطة من ظ .

(٢) الحديد : آية ٢٩ .

(٣) المزمل : آية ٢٠ .

(٤) م : من المثقلة .

(٥) المائدة : آية ٧١ . وفي المصحف (ألا تكون) .

(٦) ظ : قراءة أبي عمرو .

(٧) ظ : قراءة الباقرين . ينظر : السبعة في القراءات ص ٢٤٧ ، والبحر المحيط ٣ / ٥٢٤ والرفع على أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة ، أي أنه .

وإنما وجب لما كان من الأفعال ثابتاً أن يكون بعده (أن) المخففة من المشددة، لأن المشددة معناها التأكيد^(١) والتحقيق، والمخففة منها بمنزلتها في المعنى فجعلت لذلك مع أفعال العلم والتحقيق، لأنها بها أشبه، وإلى معناها أقرب، وليس كذلك الناصبة للفعل، لأنها تصرف الفعل إلى الاستقبال وتقلبه من حال إلى حال، فلم تثبت فجعلت أيضاً بعد أفعال الطمع والخوف، فكانت به أشبه.

ووجب للمخففة من المشددة [١٣٨ ظ] أن تكتب منفصلة من (لا) في الخط، وإن كانت مدغمة في اللفظ، من قبل أن بينهما فاصلاً في التنية والتقدير، فكما أن الفاصل، لو ظهر لكأنت منفصلة وكذلك^(٢) ما هو في حكم التقدير، والتقدير في قولك: علمت أن لا يقوم زيد، علمت أنه لا يقوم زيد، والعوض الذي يدخل في هذا الباب هو (لا) والسين وسوف وقد، فكانت هذه الحروف جعلت عوضاً مما سلبته (أن) من التشديد وحذف الاسم، وإن وليها ما لم يكن يليها.

فأما قول الله سبحانه: (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا)^(٣)، وقوله سبحانه: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)^(٤) فثبتما جاء بغير عوض؛ لأنه دعاء، وقوله سبحانه: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)^(٥)، فجاء^(٦) بغير عوض؛ لأن الفعل فيه معنى العوض فسك مسدده، ويدل على أن هذه مخففة من المشددة، قوله سبحانه: (وَأَنْ سَعَى سَوْفَ يُرَى)^(٧) فعطف بالمشددة.

ول (أن) وأقسامها باب، ومسائله تذكر في مواضعها^(٨)،

-
- (١) م : التوكيد .
 (٢) م : فكذلك .
 (٣) النمل : آية ٨ .
 (٤) النور : آية ٩ . وهي قراءة نافع من السبعة بكسر الضاد في (غضب) ورفع لفظ الجلالة، وقرأ الباقيون (أن) مشددة النون ونصب (غضب) مضافاً إلى لفظ الجلالة. (السبعة في القراءات ص ٤٥٢) .
 (٥) النجم : آية ٢٩ .
 (٦) م : جاء ، من دون فاء .
 (٧) النجم / آية ٤٠ .
 (٨) م : مواضعه .

أَمَّا (لَنْ) فمختلف فيها ، وهي عند سيبويه مفردة ، وعند الخليل مركبة وأصلها عنده (لَا أَنْ) ^(١) فحذفت الهمزة تخفيفاً والتقى ساكنان : الألف والنون ، فحذفت الألف لذلك ، فبقي (لَنْ) ، وإنما قال كذلك لأنه وَجَدَ (أَنْ) هي أم حروف النصب ، تعمل ظاهرة ومضمره ، ووجد في (لَنْ) شيئاً من حروفها فجعلها مركبة ، وكذلك قوله في (إِذَنْ) أصلها عنده (إِذْ أَنْ) ^(٢) .

وكان الفراء يقول : لَنْ ، وَلَا ، وَلَمْ شيءٌ واحدٌ ^(٣) ، والأصل (لَا) فإذا قلت (لَمْ) فالميم بدل من الألف ، وإذا قلت (لَنْ) فالتون بدل من الألف .

وهذه كلها دعاوى ^(٤) ، وأفتراحات تحتاج إلى أدلة ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه في كونها مفردة ^(٥) ، لأنه حكى عن العرب : زيدا لَنْ أضرب ^(٦) ، فلو كانت مركبة لم يجز أَنْ يتقدم على (أَنْ) ما كان في صلتها .

وللخليل أَنْ يقول الحرف إذا ركب ^(٧) حدث له معنى ، لم يكن قبل التركيب بمنزلة لَمْ وَلَمَّا ، فلذلك جاز هذا .

ولسبويه أَنْ يقول المعنى الحادث في لَمَّا بعد لَمْ ^(٨) قد عُرِفَ وفهم ، ولم يعرف المعنى الذي أحدثته (لَنْ) لأن [١٣٩] لَنْ ، وَ (لَا أَنْ) معناهما نفى الفعل المستقبل ^(٩) .

وليس كذلك (لَمْ وَلَمَّا) ؛ لأنَّ (لَمْ) نفى فعل ليس معه (قَدْ) و (لَمَّا) نفى فعل معه (قَدْ) ، يقول القائل : قام زيد فتقول : لَمْ يَقُمْ ، فإذا قال : قَدْ قَامَ ، قلت : لَمَّا يَقُمْ ، ولأنَّ (لَمَّا)

(١) الكتاب ١ / ٤٠٧ ، والمقتضب ٢ / ٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٧ بما يشير إلى ذلك ، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٩٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٦١ .

(٤) م : دعاو .

(٥) م : من كونها مفردة . ينظر : الكتاب ١ / ٤٠٧ .

(٦) المصدر نفسه ، والمقتضب ٢ / ٨ .

(٧) ظ : تركب .

(٨) بعد لم : ساقطة من م .

(٩) م : للمستقبل .

تكون ظرفاً يليها الفعل الماضي، وتفتقر في المعنى الى جواب ، من نحو: لَمَّا جِئْتَ جِئْتَ،
ولأنَّ (لَمَّا) تكفي بنفسها في الجواب عن ذكر الفعل نحو: فَعَلْتُ وَلَمَّا، أي وَلَمَّا يَفْعَلُ، فقد
صار للتركيب الذي في لَمَّا معانٍ مفهومةٌ، وليس ذلك موجوداً في (لَنْ، ولا أَنْ) .

والخليل أن يقول إنَّ (لَنْ) لا يقع في جوابه^(١) الْقَسَمُ، ولا يقع فيه، نقول: واللّه
لا يقوم زيدٌ، ولا يجوز: واللّه لَنْ يقومَ زيدٌ؛ لأنَّ (لَنْ)، جوابُ فعلٍ معه السين^(٢) أو
سوفَ، فكما لا يجوز: واللّه سوفَ يقومَ زيدٌ، فكذلك لا يجوز: واللّه لَنْ يقومَ زيدٌ .

ولسيبويه أن يقول هذا كله يدلُّ على أنَّ (لَنْ) ليست بمرکبة من (لَا أَنْ) لأنها لو
كانت مركبة لجازت في القسم، كما يجوز فيه (لَا) والتركيب فيها دَعَوَى، وأجمعوا على
أنه لا يجوز الغاؤها عن العمل، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم معمول فعلها عليها،
وأجمعوا على أنَّ معناها نفي الفعل المستقبل .

وأما إنَّ فمفردة عند سيبويه كـ (أَنْ) ومركبة عند الخليل، أصلها (إِذْ أَنْ)^(٣)
اتقى حركة الهمزة على الذال وحذفها .

وإنَّ على ثلاثة أقسام: موضع تعمل فيه لا غير، وموضع تلغى فيه لا غير،
وموضع يجوز الغاؤها وإعمالها .

فالموضع الذي تعمل فيه لا غير، إذا وقعت أولاً، ولم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها، ولم يكن فعل حال، مثاله أن يقول القائل: أُحِبُّكُمْ اليومَ. فنقول: إنَّ أكرمَكَ غداً،
وإنَّ أعطيكَ بعدَ مجيئك . وإنما وجب إعمالها بمجموع هذه الشروط؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ
منهما مقوّرٌ لحكمها، وملحقٌ لها بأخواتها، لأنَّ كونها أولاً تلحقها بالعوامل التي من شأنها
أن تكون قبل المعمول، وكون ما بعدها غير معتمد على ما قبلها يخرجها من أن تكون
حسواً، وكون الفعل بعدها مستقبلاً [١٣٩ظ] بمنزلة أخواتها، فلذلك وجب إعمالها مع هذه
الشروط .

(١) م : جواب .

(٢) أو : ساقطة من م .

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٤٠٧، والمقتضب ٢ / ٨ .

وأما الموضع الذي تلغى فيه عن العمل ، فإن ينقص من هذه الشرائط شرط ،
وذلك أن يكون الفعل الذي بعدها^(١) فعل حال ، يقول القائل : أَنَا أُحَدِّثُكَ بِكَذَا وَكَذَا ،
فتقول له : إِنْ أَظَنُّكَ صَادِقًا ، وكذلك إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها ، بكونه خبراً
للمبتدأ ، أو جواباً للشرط ، أو جواباً للقسم ، لم يعمل ، تقول : إِنِّي إِذْنُ أَقُومُ ، وَإِنْ تَقُمْ
إِذْنُ أَقُمْ ، وَوَاللَّهِ إِذْنُ أَقُومُ ، فأما قول الشاعر ، وهو ابن عَنَمَةَ الضبي^(٢) :

أَرَدُّدُ حِمَارِكَ لَا تَرْتَعُ بِرَوْضِنَا إِذْنُ يَرُدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

فكان حقه أن يرفع ، ولكنه نزل به بمنزلة من خالف الأمر ، وقال لا أرده ، فقال
إِذْنُ يَرُدُّ ، ألا ترى أن المعنى كذلك . فأما قول الآخر^(٤) :

لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرًا^(٥) إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرَا

فقوم يجرون (إِذْنُ) مجرى (لَنْ) ، وقوم يقدرون محذوفاً ، وهو الصحيح كأنه قال :
إِنِّي أَهْلِكُ ، إِذْنُ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرَا .

وأما الموضع الذي تلغى فيه وتعمل ، فيبر إذا تقدمت فاء ، أو واو ، أو حرف من
حروف العطف ، يقول القائل : زَيْدٌ يَقُومُ ، فتقول : وَإِذْنُ أَخْرَجُ ، وَإِذْنُ أَخْرَجَ ، فَمَنْ رَفَعَ ،
كَانَ عاطفاً على الجملة الصغرى ، وَمَنْ نَصَبَ ، كَانَ عاطفاً على الجملة الكبرى ، فكانها
مستأنفة .

وفي كتاب الله سبحانه^(٦) : (وَإِذْنُ لَا يَلْبَثُونَ خَفْكَ إِلَّا قَلِيلًا)^(٧) ، وفي بعض

(١) الذي بعدها : ساقطة من م .

(٢) م : إذا .

(٣) وهو ابن عَنَمَةَ الضبي ليس في م . والبيت في المقتضب ١٠ / ٢ ، وديوان الحماسة ١٤٨ / ٢ ،
وشرح المفصل ١٦ / ٧ .

(٤) رجز لم اقف على اسم قائله ، ورد في معاني القرآن للفراء ٢٧٤ / ١ ، والانصاف ١٧٧ / ١
م ٢٢ ، والخزانة ٨ / ٤٥٦ .

(٥) في هامش م : الشطير : الغريب .

(٦) م : تعالى .

(٧) الاسراء : آية ٧٦ . وفي المصحف : (وَإِذَا) هنا وفي الموضع الاتي .

المصاحف : (وَإِذْنَ لَا يَلْبَثُوا)^(١) ، والأكثرُ الرفع ، كما قال سبحانه : (فَإِذَا لَا يُولُونَ
النَّاسَ نَقِيرًا)^(٢) .

و(إِذْنَ)^(٣) عند سيبويه في عوامل الأفعال بمنزلة ظننت في عوامل الأسماء ولذلك
تقع أولاً ، ووسطاً ، وآخر ، إلا أنها إذا وقعت آخراً^(٤) بطل عملها لا غير ، لأنه إذا بطل
عملها وسطاً لكونها أضعف من عوامل الأسماء فأخرى وأولى أن يبطل عملها آخراً .

وَأَمَّا (كَيَّ) فعلى ضربين : تكون في موضع ناصبة بنفسها ، وفي موضع ناصبة
بغيرها ، فإذا دخلت عليها لام الجر من نحو (تَكِيلًا) ، كان انصب بها نفسها ، ولم تكن
حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مئة غالباً ، فإذا قلت : جئتُ لَكِي أَكْرَمَكَ ،
كان التقدير : جئتُ لأن أَكْرَمَكَ . والموضع [٤٠؛ او] الذي تنصب فيه باضمار (أَنْ) هو
الموضع الذي تكون فيه حرف جر من نحو : جئتُ كَيَّ أَكْمَكَ ، وهي هاهنا بمنزلة لام
الجر ، كأنك قلت : جئتُ لأَكْمَكَ ، وأنت لو جئت باللام ، لكان انصب باضمار (أَنْ) لا
بنفس اللام ، لأنها من حروف الجر ، وكذلك (كَيَّ) والدليل على أن (كَيَّ) تكون حرف
جر ، حذفهم الألف ممّا معها ، كما تحذف مع حروف الجر ، من نحو قولهم (كَيْمَهُ) ،
كما تقول لِمَهُ وَعَمَهُ^(٥) ، ولو كانت (مًا) بمعنى الذي لم تحذف الألف كقولك : سَلْ عَمًا
بِدَا لَكَ ، وإنما خُصَّتْ الف بالاستفهام بالحذف لِطَرَفِهَا ، ولم يفعل ذلك بالموضوعة ،
لِتَحْصِنَهَا بِالصَّلَةِ وَتَوْسِطِهَا .

فهذه معرفة الحروف الناصبة بنفسها .

وَأَمَّا الحروف الناصبة بغيرها فيجوز فيما بعدها وجيان : الرفع والنصب على
تقديرين مختلفين ، ما خلا اللام في النفي ، فإن الفعل بعدها لا يكون إلا منصوباً ، كما أن

(١) جاء في الكتاب ١ / ٤١٠ : (وسمعا بعض العرب قراها ، فقال : وإذن لا يلبثوا) ، وجاء في
السبعة ٣٨٣ و ٣٨٤ : (نقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (لا يلبثون
خَلْفَكَ) ، وحفص عن عاصم (خَلْفَكَ) ، وقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي (خَلْفَكَ) . وينظر :
مجمع البيان ٦ / ٤٣٢ .

(٢) النساء : آية ٥٣ . وفي م : فلان .

(٣) م : وإذا . ينظر : الكتاب ١ / ٤١٠ و ٤١١ .

(٤) م : أخيراً . وكذا ما بعدها .

(٥) الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ / ٩ .

الجحد لا يكون جوابه مجزوماً ، فمن ذلك الأبواب التي يأتي تفصيلها .

بابُ الجوابِ بالفاءِ (١)

قِسْمَةُ الْفَاءِ وَمَعْنَاهَا قَدْ عُرِفَ فِي بَابِ الْعَطْفِ ، وَالَّذِي تَخْتَصُّ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ جَوَاباً لِأَحَدِ ثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَ : لِلإِسْتِفْهَامِ ، وَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالْجَحْدِ ، وَالْعَرْضِ ، وَالتَّمَنِّيِّ ، وَالتَّحْضِيضِ ، وَالدُّعَاءِ ، وَكَانَ أَحَدُ الْفَعْلَيْنِ سَبَباً لِلْآخَرِ ، كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مَنْصُوباً مِثْلَ : أَنْتَقُومُ فَتَحَدَّثْنَا ، بِمَعْنَى أَيْكُونُ قِيَامُكَ سَبَباً لِحَدِيثِنَا ؟ وَتَلْخِيصُهُ ، أَيْجَمْعُ قِيَامٌ وَحَدِيثٌ ؟ (٢) .

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي النَّاصِبِ لِهَذَا الْفِعْلِ .

فَذَهَبَ الْجَرَمِيُّ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ هِيَ النَّاصِبَةُ ، لِأَنَّهَا الْمَوْجُودَةُ دُونَ غَيْرِهَا (٣) . وَذَهَبَ جُلُّ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ ، وَأَنَّهُ (أَنَّ) الْمَقْدَرَةُ ، لِأَنَّ الْفَاءَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَا تَخْتَصُّ بِشَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ ، فَلَيْسَ عَمَلُهَا فِي الْأَفْعَالِ بِأَوَّلَى مِنَ الْأَسْمَاءِ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ هُوَ الْمَخَالَفَةُ (٤) ، وَتِلْكَ الْمَخَالَفَةُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَنْتَقُومُ فَتَحَدَّثْنَا ، فَالْأَوَّلُ لَيْسَ بِخَبَرٍ ، وَالثَّانِي خَبَرٌ (٥) ، فَلَمَّا خَالَفَ الثَّانِي الْأَوَّلَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، خَالَفَهُ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ وَهَذَا قَوْلُ (٦) حَسَنٍ ، لَوْلَا أَنَّهُ يَنْقُضُ بِمَا بَعْدَ (نَكُنْ) وَمَا بَعْدَ (لَا) (٧) وَسَائِرُ [٤٠ : ٤١ ظ] الْحُرُوفِ الَّتِي يَخَالَفُ مَا بَعْدَهَا مَاقْبَلَهَا ، فَلَوْ كَانَ النَّصْبُ يَكُونُ بِالْمَخَالَفَةِ لَقُلْتُ : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرَأً ، وَفِي بَطْلَانِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَخَالَفَتِهِ (٨) .

(١) الجمل ١٨٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٩ ، والمقتضب ٢ / ١٦ .

(٣) ينظر : الانصاف ٢ / ٥٥٧ م ٧٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٥٢ والانصاف ٢ / ٥٥٩ م ٧٦ .

(٥) ظ : والآخر .

(٦) قول : ساقطة من م .

(٧) م : لا .

(٨) م : خلافه .

فهذا بيان وجه النصب فيما بعد الفاء ، والخلاف فيه ، فإن رفعت جاز ، وكان له معنى آخر يُحمَلُ عليه .

وإن^(١) كان استفهاماً كقولك : أَتَقُومُ فَتُحَدِّثُنَا ، اِحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ كَالْقِيَامِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَتَقُومُ ، أَتُحَدِّثُنَا ، وَاحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا عَلَى تَقْدِيرِ مَبْدَأٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ أَتَقُومُ فَتُحَدِّثُنَا أَيُّ : فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي النَّفْيِ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلَانِ مُنْفِيَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُنْفِيًا ، وَالثَّانِي مُوجِبًا ، بِمَعْنَى مَا تَقُومُ السَّاعَةَ فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا الْآنَ^(٢) .

بَابُ " أَوْ " (٣)

جملة الأمر أَنْ المواضع التي تنصب فيها (أَوْ) هي المواضع التي تكون فيها بمعنى (كَيُّ) ، أَوْ بِمَعْنَى (إِلَّا أَنْ)^(٤) ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ تَكُنْ نَاصِبَةً ، مِثَالُ النَّاصِبَةِ قَوْلُكَ : سَتَكَلِّمُ زَيْدًا ، أَوْ تَقُومُ ، إِذَا جَعَلْتَ الْكَلَامَ سَبَبًا لِلْقِيَامِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَتَكَلِّمُهُ كَيُّ تَقُومُ ، أَوْ سَتَكَلِّمُهُ إِلَى أَنْ تَقُومَ ، وَمَعْنَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ وَقُوعَ الْفِعْلِ الثَّانِي سَبَبَ لِبَتَاءِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ عَطَفْتَ فِي هَذَا وَرَفَعْتَ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ سَيَقْعُ أَحَدُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلَهُ هَذَا الْمَعْنَى وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ عَاطِفًا وَقَدِّمْتَ أَيَّ الْفِعْلَيْنِ شِئْتَ ، لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى مُخْتَلِفًا ، مِنْ نَحْوِ : سَتَكَلِّمُ زَيْدًا ، أَوْ يَقْضِي حَاجَتَكَ . وَسَيَقْضِي حَاجَتَكَ أَوْ تَكَلِّمُ زَيْدًا ، وَلَوْ نَصَبْتَ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى ، وَدَلَّ عَلَى السَّبَبِ ، وَلَوْ قُلْتَ عَلَى هَذَا : سَيَقْضِي زَيْدٌ حَاجَتَكَ أَوْ تَكَلِّمُهُ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ قَضَاءَ حَاجَتِهِ ، لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيدًا بَطْلَانِ قَضَاءِ حَاجَتِهِ ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَكْرَهُ ذَلِكَ^(٥) ، فَهُوَ يَقْضِي حَاجَتَهُ إِنْ سَكَتَ عَنْهُ ، فَأَمَّا بَيْتُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٦) :

(١) م : فان .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٤١٩ ، ومع الهوامع ٢ / ١٢ .

(٣) الجمل ١٨٦ .

(٤) ظ : الى أن . وينظر : الكتاب ١ / ٤٢٧ .

(٥) ظ : (كلامه) بدلا من (ذلك) .

(٦) ديوانه ٦٥ و ٦٦ ، والبيت الثاني في الكتاب ١ / ٤٢٧ .

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرَبَ دُونَهُ وَأَيَّقَنَ أَنَا لَاحِقَانِ بَقِيصَرَا
فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتُ فَتَعْذَرَا

فلا يحمل إلا على معنى (الى أن) دون المعنى الآخر ، لأنَّ الملك لا يحاول للموت وإنما ينقطع بحدوث الموت . وقول الآخر^(١) [١٤١و] :

فَسِرَّ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمَسِ الْغَنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ، أَوْ تَمُوتْ فَتَعْذَرَا
وكان^(٢) أبو عليٍّ يجعله من حَدَرٍ :

والحقُّ بِالْحِجَارِ فَاسْتَرِيحَا^(٣)

ولا يجعله من أحدٍ قسماً (أو) في النصب ، لأنَّ المعنى لا يقتضيه .

بابُ الواو^(٤)

قِسْمَةُ الْوَائِ وَمَعْنَاهَا مَذْكُورٌ فِي بَابِ الْعُطْفِ . وَجُمْلَةٌ مَا يَخْتَصُّ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ ، أَنَّهَا تَنْصَبُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَنْصَبُ فِيهَا الْفَاءُ ، إِلَّا أَنْ مَعْنَاهَا الْجَمْعُ ، فَإِذَا قُلْتُ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، كَانَ مَعْنَاهَا النَّهْيُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهَيًّا عَنِ اسْتِعْمَالِ أَحَدِهِمَا عَلَى انْفِرَادِهِ ، وَإِذَا جَزَمَ فَقَالَ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، كَانَ نَهْيًّا عَنِ اسْتِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا ، مَفْرَدَيْنِ كَثًّا أَوْ مَجْتَمِعَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُمْلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا ، فَهُوَ عُطْفٌ مُحَضَّرٌ ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا تَعَلُّقٌ بِالْآخَرِ .

وَيُوضَحُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلِهِمْ : لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ ، بِالنَّصَبِ^(٥) ، وَلَوْ رَفَعَ لاسْتِحْصَالِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ يَجِيزُ بِأَنَّ كُلَّ الْأَشْيَاءِ لَا تَسْعُهُ ، وَكُلُّ الْأَشْيَاءِ لَا تَعْجِزُ عَنْ صَاحِبِهِ ، وَهَذَا مُحَالٌ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ أَنْ يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ .

(١) هو عروة بن الورد . ديوانه ٥٦ ، والمقرب ٢٨٨ .

(٢) ظ : فكان .

(٣) عجز بيت صدره : سأترك منزلي لبني تميم . وهو للمغيرة بن حبناء . ورد في الكتاب ١ / ٤٢٣ و ٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٤ ، والخزانة ٨ / ٥٢٤ .

(٤) الجمل ١٨٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٤٢٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ ، والاصول ٢ / ١٥٩ .

وهذا عند النحويين جارٍ في جميع المقادير المتساوية وفي المقدارين اللذين يكون أحدهما أكبر من الآخر ، مثل قول القائل : لا يسع هذا المدُّ هذا القمح وتعجز عنه هذه الوثبة^(١) ، وعلى هذا البيت الذي أنشده أبو القاسم^(٢) :

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

أي لا تجمع بين النهي عن القبيح وفعله ، ولم يرد نهيه عن الفعلين ؛ لأن ذلك ليس بعارٍ عظيم^(٣) كالأول ، ولو قال : لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ ، بالسكون لصحَّ في المعنى ، وكانت الجملة في موضع الحال ، كأنه قال : وأنت تأتي مثله ، وهذا يقاربُ معنى النَّصب ، فأما البيت الآخر الذي أنشده^(٤) :

لِلْبَسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ حِينِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ

فإنما نصب (تَقَرَّ) بإضمار (أَنْ) لأنه معطوف على اسم ، فلو رفعه ، لم يحسن^(٥) لعطفه فعلاً صريحاً على اسم صريح .

[١٤١ ظ] بَابُ " وَحْدَهُ " (٦)

جملة ما في هذا الباب^(٧) قولان : منهم من يجعل انتصابه على الظرف ، لكونه مقدراً بما يجري مجرى الظرف من حروف الجرِّ ، فإذا قلت : مررتُ به^(٨) وَحْدَهُ ، فكأنك قلت : مررتُ به على حاله .

ومنهم من يجعلُ نصبه انتصاب المصادر ، ويجعله من خبر المصادر التي قد وقعت

(١) لعله : الآنية .

(٢) الجمل ١٨٧ ، نسبه سيبويه في الكتاب ١ / ٢٤٤ إلى الاخطل ، والبيت في ديوان أبي الاسود الدؤلي ٢٢٢ .

(٣) عظيم : ليس في ظ .

(٤) الجمل ١٨٧ . لميسون الكلية ، ورد في الكتاب ١ / ٢٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والاصول ٢ / ١٥٥ .

(٥) م : لم يجر .

(٦) الجمل ١٨٩ .

(٧) ظ (وحده) بدلا من (هذا الباب) .

(٨) ظ : برجل .

أحوالاً ، وإن كانت مضافة إلى معرفة ؛ لأنها وقعت موقع غيرها (١) . فَوَحْدَهُ وَقَعَ مَوْقِعَ
إِيحَادٍ ؛ لأنَّ العربَ تقول : أَوَحَّدْتُهُ بِمُرُورِي ، وإِيحَادُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَوْحِدٍ وَمُفْرَدٍ ، فكأنَّكَ
قلت : مررتُ بِهِ مَوْحِداً وَمُفْرَداً ، هذا تحقيق الحال فيه ، فقد صار وَحْدَهُ نائباً عن مصدر
قد حذفت زيادته ، وذلك المصدر نائب عن اسم الفاعل ، فلمَّا فيه من معنى الإفراد ، كان
حالاً ، ولمَّا فيه من معنى المصدر ، كان مفرداً لا يَتَنَّى ولا يَجْمَعُ ، ولمَّا فيه من معنى
الآتساع ، لم يجز أن يجزَّ في موضع الجرِّ ، لأنَّ الآتساع بعد الآتساع مرفوضٌ ، وما جاء
عنهم مجروراً ، إلَّا في ثلاثة الفاظٍ ، وهي قولك للرجل إذا مَدَحْتَهُ ، هُوَ نَسِيجٌ وَحْدَهُ ، أي
بمنزلة المنوال الذي لم يُنسَجْ عليه غيره ، وإذا ذَمَّمْتَهُ ، قلت : هُوَ عَيِيرٌ وَحْدَهُ ، وَجَحِشٌ
وَحْدَهُ ، تصغيرٌ عَيِيرٍ وَجَحِشٍ ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه لشذوذه وقلته (٢) .

وَأَمَّا خَمْسَتُهُمْ وَأَرْبَعَتُهُمْ وَسَبْعَتُهُمْ إِلَى الْعَشْرَةِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ وَالْجَرُّ ،
وَأَمَّا خَالَفَ (وَحْدَهُ) فَجَازَ فِيهِ الْجَرُّ ، لأنه لم يَتَسَعْ فِيهِ مِثْلُ مَا اتَّسَعَ فِي وَحْدِهِ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ :
تَمَرَّرْتُ بِالْقَوْمِ وَحْدَهُمْ ، لا غَيْرُ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلَاثَتَهُمْ وَثَلَاثَتَهُمْ فَالْجَرُّ عَلَى التَّأَكُّدِ ، أَوْ
الْبَدَلِ ، وَالنِّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : خَمْسَتُهُمْ خَمْسَةٌ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ النِّصْبِ وَالْجَرِّ
فِي الْمَعْنَى ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ ، فَجَرَرْتَ ، جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرَرْتُ بِهِمْ
الْعِدَّةَ ، وَبِأَكْثَرِ مِنْهَا إِذَا نَصَبْتَ ، كَانَ مُرُورُكَ بِهِمْ الْعِدَّةَ لا غَيْرُ ؛ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ :
خَمْسَتُهُمْ خَمْسَةٌ ، أَيِ عِدَّتِهِمْ (٣) خَمْسَةٌ .

بَابُ مِنْ مَسَائِلِ " حَتَّى " فِي الْأَفْعَالِ (٤)

[١٤٢] قَدْ مَضَى بَابُ (حَتَّى) وَأَقْسَامُهَا ، وَبَقِيَ فِي هَذَا الْبَابِ الْفَرْقَانِ بَيْنَ نَصْبِ

الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَرَفْعِهِ .

أَمَّا نَصْبُهُ فَعَلَى أَحَدِ مَعْنَيْنِ : إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (كَيْ) أَوْ (إِلَى أَنْ) مِنْ نَحْوِ : سَرْتُ حَتَّى

(١) ينظر : الكتاب ١ / ١٨٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ١٨٧ .

(٣) م : عددهم .

(٤) الجمل ١٩١ .

أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ، وَسِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، أَي (إِلَى أَنْ) ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي ، كَانَتْ حَتَّى بِمَعْنَى (كَى) ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ كَانَ الثَّانِي غَايَةً لِلأَوَّلِ، كَانَتْ بِمَعْنَى (إِلَى أَنْ) فَهَذَانِ مَعْنِيَانِ فِي النِّصْبِ .

وَالرَّفْعُ مَعْنِيَانِ أَيْضاً : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْفِعْلَانِ جَمِيعاً قَدْ وَقَعَا وَصَارَا فِي حَكْمِ الْمَاضِي فَتَعَطَّفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ .

وَالْمَعْنَى الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ قَدْ وَقَعَ ، وَالثَّانِي لَمْ يَقَعْ ، وَإِنَّمَا أَنْتَ فِي حَالِ وَقُوعِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُ الْمَدِينَةَ ، أَرَدْتَ : سِرْتُ فَدَخَلْتُ^(٢) ، أَوْ أَرَدْتَ : سِرْتُ حَتَّى أَنَا الْآنَ أَدْخُلُهَا لَا أَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ .

وَمِنْهُ قَوْلِي : مَرِضْتُ حَتَّى لَا يُرْجُوهُ . هَذَا فِعْلٌ حَالٌ ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ قَدْ انْتَهَتْ وَلَا يَصِحُّ النَّصْبُ فِي فِعْلِ الْحَالِ ، وَلَوْ قَالَ : مَرِضْتُ حَتَّى لَا يُرْجُوهُ ، لَمْ يَكُنْ لَكِي هَاهُنَا مَعْنَى .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ^(٣) كَانَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ مَنْفِيّاً لَمْ يَجْزُ فِيمَا بَعْدَ (حَتَّى) الرَّفْعُ^(٤) ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي ، وَلَا مُؤَدِّياً إِلَيْهِ لَوْ قُلْتَ : مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، لَمْ يَجْزُ بِالرَّفْعِ ، وَجَازٌ بِالنِّصْبِ لَصِحَّةِ مَعْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : مَا سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، لَمْ يَجْزِ الرَّفْعُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ اسْتِغْنَاءً كَقَوْلِكَ : أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَقَعْ ، فَإِنْ كَانَ اسْتِغْنَاءً بِاسْمٍ : مِثْلُ : مَنْ سَارَ ؟ وَأَيُّهُمْ سَارَ ؟ ، جَازَ الرَّفْعُ^(٥) ؛ لِأَنَّ اسْتِغْنَاءَهُ إِنَّمَا هُوَ عَنِ السَّائِرِ لَا عَنِ السَّيْرِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُقْلَلاً مِنْ نَحْوِ : قَلَّ مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، وَكَثُرَ مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا ، بِالنِّصْبِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ السَّيْرَ وَإِنْ طَالَ عَهْدُهُ فَإِنَّهُ يُوَصِّلُ إِلَى الدَّخُولِ ، لَمْ يَمْتَنِعِ الرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَوْضِعٍ يُوَدِّي إِلَى أَنْ تَكُونَ (حَتَّى) فِيهِ خَبَرًا ، لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ ، مِثْلُ

(١) م : فكل .

(٢) م : ودخلت .

(٣) م : فكل .

(٤) ظ : إلا الرفع . تحريف .

(٥) ظ : جاز الرفع والنصب .

[١٤٢ظ] كان سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا ، إِذَا جَعَلْتَ كَانَ نَاقِصَةً ، لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْعُطْفِ ، وَالْعُطْفِ لَا يَكُونُ خَبَرًا ، فَإِنْ نَصَبْتَ جَارَ ، وَكَانَتْ (١) خَبَرًا لِأَنَّهَا الْجَارَةُ ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ تَكُونُ (٢) أَخْبَارًا ، فَإِنْ قُلْتَ : كَانَ سِيرِي أَمْسٍ حَتَّى أَدْخَلَهَا ، جَارَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، إِذَا جَعَلْتَ (أَمْسٍ) خَبَرًا ، لَا صَلَةً لِلْمَصْدَرِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ صَلَةً لِلْمَصْدَرِ ، لَمْ يَجْزِ الرَّفْعُ ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ كَانَ تَامَةً ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ .

بَابُ مِنْ مَسَائِلِ الْفَاءِ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (تَقُولُ : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) (٣) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، فَالرَّفْعُ لَهُ مَعْنِيَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ قَدْ نَفَى الْإِثْبَانَ ، وَبَقِيَ الْحَدِيثُ كَأَنَّهُ قَالَ : مَا تَأْتِينَا ، وَمَا تَحَدِّثُنَا ، وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُ أَحَدُ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ ، وَالْمَعْنَى الْآخَرُ فِي الرَّفْعِ ، أَنْ يَكُونَ الْإِثْبَانُ مَنفِيًّا ، وَالْحَدِيثُ مُثَبَّتًا ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ مَنْقُطَعَةً عَنِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ الْآنَ تُحَدِّثُنَا ، فَتُعْطَفُ جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ عَلَى جُمْلَةٍ مَبْنِيَّةٍ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ .

وَأَمَّا النَّصْبُ (٤) فَلَهُ أَيْضًا مَعْنِيَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْكَ تَقُولُ : مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا (٥) ، بَلْ تَأْتِينَا لَغَيْرِ الْحَدِيثِ ، فَكَأَنَّهُ نَفَى الْإِثْبَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَالْحَالَةِ .

وَالْمَعْنَى الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُضْمِنًا مَعْنَى التَّعَجُّبِ فَكَأَنَّهُ ادَّعَى الْحَدِيثَ فَقِيلَ : مَا تَأْتِينَا ، فَكَيْفَ تُحَدِّثُنَا ، أَيْ : مَا يَقَعُ مِنْكَ إِبْتِئَانٌ بِالْجُمْلَةِ ، فَقَدْ صَارَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ (٦) مِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ سَبَبًا لَوْجُودِ الثَّانِي ، أَوْ عَدَمِهِ فَاقْتَضَى النَّصْبُ عَلَى مَا أَصَلْنَا ، فَعَلَى هَذَا يُقَاسُ هَذَا النَّوعُ كُلُّهُ (٧) .

قَالَ : (وَتَقُولُ : لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفِقُ مِنْهُ) (٨) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ :

(١) م : فَكَانَتْ .

(٢) ظ : لَا تَكُونُ . تَحْرِيفٌ .

(٣) الْجُمْلَةُ ١٩٣ .

(٤) م : فَأَمَّا .

(٥) م : فَتَحَدِّثُنَا . وَالتَّصْحِيحُ عَنِ الْجُمْلَةِ ١٩٣ .

(٦) الْأَوَّلُ : سَاقِطٌ مِنْ م .

(٧) ظ : قِيَاسٌ هَذَا أَيْضًا .

(٨) الْجُمْلَةُ ١٩٤ .

(يَالَيْتَا نَرُدُّ وَلَا نُكْذِبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) ^(١) ، بالرفع والنصب ، فمن رفع عطفه على (نَرُدُّ) فكانهم تمنوا الرد وانتفاء التكذيب ، والكون من المؤمنين . ومن نصب جعله جواب التمني .

وكان بعض النحويين يستضعف الرفع بالعطف على الخبر ، لأن الله سبحانه قد قال من بعد : (وإنهم لكاذبون) ^(٢) ، والتكذيب إنما يكون عن الإخبار ، والتمني ليس بخبر . وليس هذا بلازم ^(٣) ؛ لأن الكلام محمول على المعنى والأعتقاد [٤٣؛ أو] فأما قول الشاعر ^(٤) :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تَخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِدَاءِ سَمَلٍ ^(٥)

فلم يجعله جواباً ، ولكنه جعله خبر مبتدأ ، كأنه قال : فهو ينطق .

باب من مسائل "إذن" ^(٦)

قد تقدمت شرائط إذن وأحكامها ، وأنها إذا اعتد ما بعدها على ما قبلها ، بطل عملها ، فإن كان الذي بعدها قمأ ، أو دعاء ، أو نداء ، لم يبطل عملها ، كقولك : إذن والله أحسن إليك ، إذن أحسن الله جزاك أجازيك ، إذن ^(٧) يا فلان أكافئك ، لأن هذه اعتراضات لا تفصل بين العامل والمعمول ، بل تشيده وتؤكد ، قال الله سبحانه : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ، إنه لقرآن كريم) ^(٨) فاعتراض بين الصفة والموصوف بقوله : (لو

(١) الانعام : آية ٢٧ ، جاء في السبعة ٢٥٥ (قرأ ابن كثير ونافع وابن عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر (ولا نكذب... ونكون) جميعاً بالرفع، وقرأ ابن عامر وحمره وعاصم في رواية حفص (ولا نكذب... ونكون) بنصبهما. هذه رواية ابن ذكوان عن أصحابه عن ابن عامر . وقال هشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر : (ولا نكذب) رفعا (ونكون) نصبا) ، وينظر : التيسير ص ١٠٢

(٢) الانعام : ٢٨ .

(٣) م : وهذا ليس بلازم .

(٤) هو جميل بن معمر العذري . ديوانه ١٤٤ ، والكتاب ١ / ٤٢٢ .

(٥) القواء : الخرب البالي ، وسملق : الأرض التي لا تثبت .

(٦) الجمل ١٩٥ .

(٧) م : إذا . هذه الامثلة رسمت في الجمل : إذا .

(٨) الواقعة : آية ٧٦ و ٧٧ .

تَعْلَمُونَ) ، وهذا في الكلام أكثر من أَنْ يُحْصَى ، وقول الشاعر ^(١) :

لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنْتَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا

فإنما رفع لأنه اعتمد على الشرط فالغى (إِنْ) عن عملها .

وليس في كلام العرب ما يبدل من تنوينه ألف في الخط، غير تنوين النصب في :
رَأَيْتُ زَيْدًا ، ونون (إِذَنْ) لأنها قد أُشْبِهَتِ الْأَسْمَاءُ لكونها على ثلاثة أحرف ، وأنها جوابٌ
بمنزلة (بَلَى) فمن حيث جاز أن تُشَبَّهَ (بَلَى) بِالْأَسْمَاءِ ، فيمالُ الفُها ، فكذلك أُشْبِهَتِ إِذَا ^(٢)
بِالْأَسْمَاءِ مِنْ نَحْوِ (مَعَا) ، وَكُتِبَتْ بِالْأَلْفِ ، وهذا من أحد ما يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ،
وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مَرْكَبَةً مِنْ إِذْ وَأَنْ ، وَلَيْسَتْ (إِذَا) ^(٣) بِمَنْزِلَةِ (إِذَا) الظرفية ، من قولك : إِذَا
جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ ، لِأَنَّ هَذِهِ حَرْفٌ وَهَذِهِ اسْمٌ ، وَكَذَلِكَ (إِذَنْ) لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِذْ) ؛ لِأَنَّ (إِذْ)
اسْمٌ ، وَالتنوين فيه حِرَاضٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي كَانَتْ مُضَاقِفَةً لَهَا (إِذْ) ^(٤) كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ :
(يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا) ^(٥) .

بَابُ مِنْ مَسَائِلِ " أَنْ " الْخَفِيفَةِ ^(٦)

هذا الباب أيضاً قد مضى حَقُّهُ ، وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنْ (أَنْ) تَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامًا : تَكُونُ
نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ ، وَمُخَفَّفَةً مِنَ التَّغْيِيلَةِ [٣ : ١٥٨] وَقَدْ ذُكِرَتْ ، وَتَكُونُ مُفَسَّرَةً بِمَعْنَى أَيْ كَقَوْلِهِ
سُبْحَانَهُ : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا) ^(٧) ، وَتَكُونُ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى ^(٨) : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ
الْبَشِيرُ الْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ) ^(٩) .

(١) هو كثير عزة . ديوانه ٣٠٤ ، والكتاب ١ / ٤١٢ .

(٢) ط : اذن .

(٣) م : فليست إذن . ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ٢٩٥ .

(٤) ظ : الى إذ . تحريف .

(٥) الزلزلة : آية ٦ .

(٦) الجمل ١٩٧ .

(٧) سورة ص : آية ٦ .

(٨) م : سبحانه .

(٩) يوسف : آية ٩٦ .

فَأَمَّا الْبَيْتَ الَّذِي أَنْشَدَهُ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ دَرِيدُ بْنُ الصِّمَّةِ (١) :

فَقُلْتُ لَهُمْ : ظَنُّوا بِالْفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

فإنَّما أورده شاهداً على أنَّ الظَّنَّ قد يكون بمعنى اليقين ، ألا ترى أنه لا يأمرهم بالشك والتوهم وإنَّما يأمرهم باليقين ، قال الله سبحانه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) (٢) . وهذا من صفة المؤمنين ، فلا يصحُّ حمله إلا على اليقين ، ومتى كانت (ظننت) بهذا المعنى كانت (أن) بعدها (٣) مخففة من الثقيلة ، نحو : ظننت أن لا يقوم زيد (٤) ، فإن لم تُردِّ اليقين ، ولكن أردت باب الظن جاز الرفع والنصب ، فعلى هذا قياس الباب .

بَابُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ

(وهي : عَسَى ، وَكَادَ ، وَكَرَبَ ، وَجَعَلَ ، وَأَخَذَ ، وَقَارَبَ ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ) (٥) هذا

كما ذكر .

والأصل في هذا الباب لـ (عَسَى وَكَادَ) .

أما عَسَى من بينها فغير متصرفية ، ومعناها الطمع والإشفاق وإنَّما لم تتصرف لأمرين : أحدهما أنها أشبهت (نَعَلَّ) في المعنى وما يدخل عليه ، فمن حيث كانت (نَعَلَّ) غير متصرفية لكونها حرفاً فكذلك (عَسَى) لم تتصرف .

والآخر أنها قد خالفت الأفعال المتصرفية من حيث كانت نفس الطمع والإشفاق ، إذا قال القائل : عَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَنِي ، لأنَّ هذا الكلام هو نفس الطمع ، فإذا (٦) كان إيَّاهُ سُلِبَتْ التصرف ، ليكون سلبه مؤذناً بالمعنى الذي وضعت له ، بمنزلة (نِعْمَ وَبُشَى) ، فإذا

(١) وهو دريد بن الصمة : ليس في م . وينظر : الجمل ص ١٩٩ ، وشرح المفصل ٧ / ٨٧ .

(٢) البقرة : آية ٤٦ .

(٣) م : بعدها أن .

(٤) ظ : ألا . تحريف .

(٥) الجمل ٢٠٠ .

(٦) ظ : وإذا .

ثَبَّتَ هذا ، فهي بمنزلة (كَانَ) تدخل على المبتدأ والخبر (كَلَّلَ) إِلَّا أَنَّ الْفُرْقَانَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ (لَعَلَّ) أَنَّ هَذِهِ تَعْمَلُ عَمَلُ (كَانَ) تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ فِي التَّقْدِيرِ لَا فِي اللَّفْظِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حِكَايَةُ الْعَرَبِ : عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا^(١) ، أَيِ عَسَى الْغَوِيرُ أَنَّ يَبُاسَ .
ومثله في استعمال الفعل المتروك^(٢) :

إِنِّي عَسَيْتُ صَانِمًا^(٣)

ولا يقاس [٣١٠] هذا ، لا يقال : عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا ؛ لِأَنَّ خَبَرَهَا يَكُونُ بِالفعل الْمُسْتَقْبَلِ ، فَكَأَنَّهُ جُعِلَ كَالْعَوَاضِ مِنْ تَصَرُّفِهَا ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، إِلَّا وَمَعَهُ (أَنَّ) لِيَدُلَّ عَلَى الْأَسْتِقْبَالِ ، وَيَكُونُ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي كَانَ يَجِبُ لِعَسَى فِي أَصْلِهَا قَدْ لَنَّهُ سَبْحَانَهُ : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْجَحَكُمْ)^(٤) ، وَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ : (فَعَسَى أَنَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّفْخِجِ)^(٥) فَـ (أَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ خَبَرًا لِعَسَى ، فَإِنْ قَدَّمْتَ (أَنَّ) وَقُلْتَ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَجَعَلْتَ زَيْدًا مَرْفُوعًا يَقُومُ ، لَمْ تَكُنْ (أَنَّ) إِلَّا فِي مَوْضِعٍ رَفَعٍ ، لَكُنِيَا فَاعِلَةً عَسَى ، فَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مَرْفُوعًا بِـ (عَسَى) كَانَتْ (أَنَّ) ، عَلَى حَالِهَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ ، خَبَرًا مُقَدِّمًا عَلَى الْأِسْمِ ، وَلَا يَجُوزُ : أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ عَسَى ، وَلَا : أَنْ يَقُومَ عَسَى زَيْدٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ ، جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا^(٦) أَنْ تَجْعَلَ^(٧) فِي عَسَى ضَمِيرًا فَتَكُونَ (أَنَّ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ . وَالْآخَرُ أَنْ لَا تَجْعَلَ فِيهَا ضَمِيرًا ، فَتَكُونَ (أَنَّ) فِي مَوْضِعٍ رَفَعٍ ، فَلَوْ ثَبَّتَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، أَوْ جَمَعْتَ لَظْهَرَتْ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي يُفْرَدُ .

(١) من أمثال العرب ، ورد في الأصول ٢ / ٢٠٧ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٧ . والغوير : تصغير غار ، والأبوس : جمع بؤس وهو الشدة ، أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار .

(٢) م : ومثله في استعمال العرب .

(٣) رجز قائله رؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٥ ، وهو بتمامه : (لَا تَلَحْنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَانِمًا) وينظر : الخصائص ١ / ٩٨ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٧٤ .

(٤) الأسراء : آية ٨ .

(٥) المائدة : آية ٢٥ .

(٦) (فيه) و (أحدهما) : ليسا في م .

(٧) ظ : تجعل مافي .

فهذه عقود عسى غير أنه يجوز أن تُشبه بكاد فتحذف (أن) من خبرها، كما شُبهت
كاد بعسى في إدخال (أن) في خبرها ، قال الشاعر في عسى^(١) :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وقال : روبة^(٢) في كاد :

قد كاد من طول البلى أن يمصحاً^(٣)

والأجود أن تكون (كاد)^(٤) بغير (أن) ؛ لأنها لمقاربة الحال ، وأن تصرف الكلام
الى الاستقبال وهذا مضاده^(٥) ، قال الله سبحانه : (يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)^(٦) ،
ومن أمثال كلام العرب : (كَادَ النَّعَامُ يَطِيرُ)^(٧) و (كَادَ الْعُرُسُ يَكُونُ أُمِيرًا) لقريبهما من
تلك الحال .

و (كَادَ) فعل متصرف على (فَعَلَ يَفْعَلُ) وقد جاء خبره بالاسم وهو قليل، قال^(٨) :

..... وما كدتُ آيباً

ويجري مجرى كاد ، كَرَبَ ، وَجَعَلَ ، وَقَارَبَ ، وَطَفِقَ ، في كون خبرها بغير
(أن) ، قال الله سبحانه : (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْنِهَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ)^(٩) [١٤٤ ظ] لأنها كلها

(١) هو فذبة بن الخشرم شعره ص ٥٤ ، والكتاب ١ / ٤٧٨ ، والمقتضب ٣ / ٧٠ .

(٢) رجز في ملحقات ديوانه ١٧٢ ، والكتاب ١ / ٤٧٨ .

(٣) يمصح : مضارع مصح : ذهب وانقطع .

(٤) كاد : ساقطة من م .

(٥) م : (وهذا متاف) بدلا من (وهذا مضاده) .

(٦) النور : آية ٤٣ .

(٧) مجمع الامثال ٢ / ١٦٢ .

(٨) هو لتأبط شرا ، وهو بتمامه في شعره ص ٨٤ .

فأبئت الى فهم وما كدتُ آيباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر .

وهو في المقتصد ٢ / ١٠٤٨ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣ ، وخزانة الادب ٨ / ٣٧٤ و ٩ / ٣٤٧ .

(٩) الاعراف: آية ٢٢ . وكتب بعدها في ظ (فلذلك وجب اعمالها مع هذه الشرائط . وأما الموضع الذي
تلقى فيه عن العمل) وهي عبارة ليس لها صلة بالموضوع ، تقدمت في مسألة (إنن) ص ٢٦٠ .

بمعنى الحال والمقاربة . والحال لا يكون معها (أن) :

وفي (عسى) لغتان : الفتح والكسر إذا اتصل بها مضمرة من نحو : عَسَيْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا ، وَعَسَيْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا ، وقد قرئ بالأمرين جميعاً : (فهل عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) ^(١) ، والكسر قراءة نافع ، وإنما جاز الكسر وهي مفتوحة مع الظاهر من قِبَلِ أَنَّ الْمُضْمَرَ لَمَّا اتَّصَلَ بِهَا انْقَلَبَتْ أَلْفُهَا يَاءً فَكُسِرَتِ السِّينُ لِمَجَاوِرَةِ الْيَاءِ . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُضْمَرُ ضَمِيرَ غَائِبٍ ، لَمْ يُكْسَرْ ، مِنْ نَحْوِ : الزَّيْدَانِ عَسِيَا أَنْ يَقُومَا ، وَعَسَوْا أَنْ يَقُومُوا .

مسألة

قال الله سبحانه : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) ^(٢) ، لا يجوز في هذه الآية إلا وجه واحد ، وهو أن يكون (ربك) فاعل (يبعث) و (أن) وما بعدها في موضع رفع بعسى وقد سَدَّ ذلك مَسَدَ الاسم والخبر ، ولا يجوز أن تكون (أن) ^(٣) في موضع نصب على الوجه الآخر الذي تجيزه في قولك : عسى أن يقوم زيد ، وإنما لم يجز ذلك لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، ألا ترى أن (مقاماً محموداً) منصوب بـ (يبعث) فلم يصح أن يكون (الرب) مرفوعاً إلا بيبعث لا بعسى .

مسألة

قال الله سبحانه : (إذا أخرج يدك يداها) ^(٤) ، فيقال ما معناها وهي لمقاربة الحال وقد قال الله من قبلها (ظلمات بعضها فوق بعض) ^(٥) ، وهذا يقتضي ألا يراها ، فكيف يصح أن يكون المعنى لم يقارب رؤيتها ؟ .

قيل : في هذا جوابان ؛ أحدهما للكوفيين ، وهو أن (كاد) زائدة كأنه قال : إذا أخرج

(١) سورة محمد : آية ٢٢ . وفي معاني القرآن للفراء ٦٢ / ٣ (وقراها نافع المدني : فهل عَسَيْتُمْ ، بكسر السين) ، وينظر : الاتحاف ص ٣٩٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٢٣ .

(٢) الاسراء : آية ٧٩ .

(٣) أن : ساقطة من م .

(٤) النور : آية ٤٠ .

(٥) النور : آية ٤٠ .

يَدَهُ لَمْ يَرَهَا^(١). والقول الآخر أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا، والتقدير: إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَرَهَا، وَلَمْ يَكُنْ، أَي: وَلَمْ يُقَارَبْ رُؤْيِيهَا فَعَلَى هَذَا يَصَحُّ مَعْنَى الْآيَةِ.

وقول الكوفيين: إِنَّهَا زَائِدَةٌ، لَيْسَ مِمَّا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تُزَادُ، أَفْعَالٌ مُحْصَوْرَةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَا يُقَدَّمُ عَلَيْهَا، إِلَّا بِدَلِيلٍ^(٢).

مسألة

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ)^(٣)، يُقَالُ أَيْنَ فَاعِلُ كَادَ؟

وفيه جوابان: أحدهما أَنَّ تَكُونُ (القلوب) كَأَنَّهُ قَالَ: كَادَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَزِيغُ، فَتَزِيغُ عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مِنَ الْقُلُوبِ^(٤) [٥٤؛ ٥١]. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ تَشَبَّهُهُ بِكَانَ فَيَجْعَلُ فِيهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ وَقِصَّةٍ، فَتَرْتَفِعُ الْقُلُوبُ حِينَئِذٍ بِتَزِيغٍ.

فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ)، بِالْيَاءِ، فَالْأُولَى حَمَلُهُ عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ، لِأَجْلِ التَّذْكِيرِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ تَذْكِيرَ فِعْلِ الْجَمْعِ^(٥) إِذَا تَقَدَّمَ فَعْلُهُ أَحْسَنُ مِنْ تَأْنِيثِهِ وَإِذَا تَأَخَّرَ فَعْلُهُ لَزِمَ التَّأْنِيثُ^(٦) فَلَوْ جَعَلَتْ الْقُلُوبُ مَرْتَفَعَةً بِكَادَ لَكَانَ (يَزِيغُ) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ، وَهُوَ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ^(٧)، وَقَدْ ذُكِّرَ.

(١) ينظر: معاني القرآن للتراء ٢ / ٢٥٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٢٤ و ١٢٥.

(٣) التوبة: آية ١١٧. قرأ حمزة وحفص عن عاصم من السبعة (يَزِيغُ) بِالْيَاءِ. وقرأ الباقون بِالتَّاء. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣١٩.

(٤) من القلوب: ساقطة من م.

(٥) ظ: جمع الفعل.

(٦) لزم التأنيث: ساقطة من م.

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٤٠٦.

بَابُ مَنْ الْمَفْعُولِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَعْنَى

قال : (أَعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ مُجْمَعُونَ عَلَى رَفْعِ الْفَاعِلِ ، وَنُصِبِ الْمَفْعُولِ إِذَا ذُكِرَ الْفَاعِلُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ شَيْءٌ قَلْبٌ ، فَيَصِيرُ مَفْعُولُهُ فَاعِلًا ، وَفَاعِلُهُ مَفْعُولًا عَلَى التَّأْوِيلِ ضَرُورَةً) ، ثُمَّ قَالَ : (وَأَنَا أَذْكَرُ لَكَ مِنْهُ شَيْئًا تَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى مَا يَرُدُّ مِنْهُ فِي الشَّعْرِ ، فَتَعْرِفُ وَجْهَهُ وَلَا تُتَكْرَهُ ، فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١) :

مِثْلُ الْقَنَافِزِ هَدَاجُونَ قَدْ بَلَّغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَّغَتْ سَوَاءَتَهُمْ هَجْرٌ^(٢)

وهذا كما ذكر . وعقد الباب أنه متى صحَّ في كل واحدٍ من الاسمين أن يكون فاعلاً والآخر مفعولاً ، مثل : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا ، فَلَيْسَ إِلَّا التَّحْقِيقُ وَالتَّبَيُّنُ^(٣) ، وَمَتَى لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَاعِلًا^(٤) فِي الْمَعْنَى ، وَالْآخَرُ مَفْعُولًا . كَانَ التَّوَسُّعُ وَالْقَلْبُ اتِّكَالًا عَلَى الْمَعْنَى .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي لِلْأَخْطَلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ :

أَمَّا كُنَيْبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهَا عِنْدَ الْمَفَاحِرِ إِيْرَادٌ وَلَا صَدْرٌ

فَلَمَّا كَانَتْ الْقَصِيدَةُ مَرْفُوعَةً ، وَكَانَ الْمَعْنَى لَا يَلْتَبِسُ ، قَلَبَ الْمَعْنَى ، فَجَعَلَ الْمَفْعُولَ فَاعِلًا ، لِأَنَّ السَّوَاءَاتِ هِيَ الْمُنْقَلَةُ ، وَنَجْرَانُ وَهَجْرُهُمَا الْمُنْقَلُ الْيَمِينُ ، وَهَذَا الْبَيْتُ الْأَوَّلِيُّ بِهِ إِلَّا يَكُونُ ضَرُورَةً ، لِأَنَّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : أَدْخَلَ الْقَيْرُ زَيْدًا ، وَأَدْخَلَتْ الْقُلَيْسُوهُ رَاسِي ، وَعَرَضَ الْحَوْضُ عَلَى النَّاقَةِ ، وَأُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ^(٥) ، وَإِذَا كَثُرَ هَذَا ، هَذِهِ الْكَثْرَةُ كَانَ الْأَشْبَهُ بِأَنْ يَكُونَ اتِّسَاعًا لَا ضَرُورَةً ، وَمِثْلُهُ الْبَيْتُ الْآخِرُ^(٦) :

غَدَاةٌ أَجَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَيْبِطَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمَرُ

(١) هو الاخطل ، ديوانه ١١٠ ، ومعاني القرآن للاخفش ١ / ٣١٨ .

(٢) الجمل ص ٢٠٣ .

(٣) ظ : وضرب عمرًا زيدٌ ، فليس إلا التبيين والتحقيق .

(٤) م : (ومتى لم يصح أن يكون أحدهما إلا فاعلا ...) .

(٥) الكتاب ١ / ٩٢ ، والأمثلة في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٢ .

(٦) للفرزدق . ديوانه ١ / ٢٥٤ ، والكامل ١ / ٣٧٠ ، السديف : المنام ، والعبيطات : الطرية .

فقلبَ المعنى ، وجعل الطعنة هي المَحَلَّةُ ، وهي في المعنى هي المَحَلَّةُ ، وجعل العبيطات هي المَحَلَّةُ ، وهي في المعنى هي المَحَلَّةُ ؛ لأنه قد عُرِفَ المعنى [٥؛ اظ] فلم يَشْكُلُ .

ومن الناس من يروي هذا البيت :

..... طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر

فهذا إعراب صحيح في اللفظ والمعنى ، ولكن الخمر يُقدَّرُ لها خبرٌ محذوف ، كأنه قال : والخمر أُحِلَّتْ لَهُ ، كما قال في الموضع الآخر (١) :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلَفًا (٢)

يريد : أو مَجْلَفٌ كذلك ، والبيتان للفرزدق . ومنهم من يرويه : إِلَّا مُسَحَّتٌ ، أو مَجْلَفٌ برفعهما جميعاً ، فيحتاج حينئذٍ إلى تأويل يصحُّ معه الرفع ، وذلك أنه إذا قال : لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا (٣) ، فكأنه قال : لم يَبْقَ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مَجْلَفٌ .

فأما من روى (يدع) بكسر الدال ، فلا إشكال في رفع مسحت معه ، لأنَّ معنى يدع بمعنى يَتَدَع (٤) ، وهذه يجوز استعمال ما ضيماً ، والعائد على هاتين الروايتين من الصفة إلى الموصوف محذوف تقديره فيه ، لأنَّ الجملة في موضع جرٍّ نعتاً لزمان ، ثم قال ومما جاء (٥) من المفعول المحمول على المعنى قول الشاعر (٦) :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانُ وَالشَّجَاعُ الشَّجَعَمَا

وَذَاتَ قَرْنَيْنٍ ضَمُورًا ضِرْزَمًا (٧)

-
- (١) هو الفرزدق . ديوانه ٢ / ٥٥٦ ، والاشتقاق لابن دريد ٥٠٩ .
 (٢) المسحت : من السحت الذي لم يبق منه بقية ، والمجلف الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير .
 (٣) م : مسحت .
 (٤) ظ : لأن معناها الاتداع فهو السكون .
 (٥) مما جاء : ساقطة من م .
 (٦) هو العجاج . ديوانه ٨٩ . والكتاب ١ / ١٤٥ .
 (٧) الأفعوان : ذكر الافاعي ، والشجاع : ضرب من الحيات ، والشجع : الطول ، والضمور : الشديد والضرزم : المسنة .

فنصب الأفعوان والشجاع ، وكان قياس ظاهره أن يرفع الأفعوان والشجاع بدلاً من الحيات لأدب تفصيلها ، ولكنه نصبها حملاً على المعنى ، لأن المسألة تكون من شيئين ، فكأنه قال : وسالم القدم الأفعوان ، ومن الناس من يرويه :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأُفْعَوَانَ

ووجه ذلك ، أنه يريد : قد سالم الحيات منه القدمان فأسقط النون ، وإن لم تكن إضافة ، كما أسقطها الآخر في قوله (١) :

هُمَا خَطَنَا : إِمَّا إِسَارُ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ ، وَالْمَوْتُ بِالْقَتْلِ أُجْدَرُ

فحذف النون تخفيفاً لغير إضافة ، ومن رواه (بالجر) فلا إشكال فيه .

ثم ختم أبو القاسم الباب بقوله تعالى : (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ) (٢) فالشركاء مرفوعون باضممار فعل : لأن الفعل قد استوفى فاعله ، فلا يكون له فاعلان من غير اشتراك ، فذلك كان التقدير : زَيْنُهُ شُرَكَاؤُهُمْ ، وكأن قائله قال : مَنْ زَيْنُهُ؟ فقال : شُرَكَاؤُهُمْ (٣) .

ومثله قوله سبحانه : (يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآحَالِ) رجال (٤) .

على من فتح الباء ، فتضمير للرجال فعلاً يرفعهم . ومن كسر الباء ، فلا إشكال فيه ، ومثله قول الشاعر (٥) [١٤٦] :

لِيَاكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانِحُ (٦)

(١) هو تأبط شرا ، (شعره) ص ٨٧ ، وفيه (والقتال بالجر) ، والخصائص ٢ / ٤٠٥ ، ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٧٨ .

(٢) الانعام : آية ١٢٧ . قرأ ابن عامر وحده (زَيْنَ ... قَتَلَ) بضم الزاي واللام ، وفتح الدال من (اولادهم) . وقرأ باقي السبعة (زَيْنَ ... قَتَلَ) بفتح الزاي واللام ، وبكسر الدال من (اولادهم) . ورفع (شركاؤهم) ، ينظر السبعة في القراءات ص ٢٧٠ .

(٣) الجمل ص ٢٠٦ .

(٤) النور : آية ٢٦ و ٢٧ ، قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بفتح الباء . وقرأ باقي السبعة وحفص عن عاصم بكسر الباء ، ينظر : السبعة في القراءات ص ٤٥٦ .

(٥) هو نهشل بن حري ، ورد في الكتاب ١ / ١٤٥ و ١٨٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٢ .

(٦) الضارع : الذليل ، والمختبط : طالب المعروف .

فهذا جملة ما ذكره في هذا الباب، وليس هو بضرورة في التحقيق، وإنما ضرورة الشاعر أحد سبعة أشياء تذكر في مواضعها إن شاء الله .

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلية

قد ذكرت جملة الحروف الجازمة في أول هذا الكتاب^(١) ، واختلف الناس في قولك : لم يذهب فلان ، فذهب قوم الى أنها دخلت على الفعل المستقبل ، فنقلت معناه الى الماضي ، وقيل : دخلت على الفعل الماضي فنقلت لفظه الى المستقبل ، والصحيح هو الأول ؛ لأن غالب ما تعيد^(٢) الحروف أن تنقل المعاني من معنى الى معنى ، وليست تنقل نفس الصيغ .

وجملة هذه الحروف الجازمة لا يجوز أن تعمل وتُحذف ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجز في الأسماء ، فإذا كانت عوامل الجز مع كثرتها وقوتها لا تعمل وتُحذف غالباً فأخرى وأولى أن لا تعمل حروف الجزم وتُحذف . والكوفيون^(٣) يجيزون ذلك ويستدلون بقول الشاعر^(٤) :

محمد تغر نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

قالوا : أراد لتغدر نفسك ، وهذا لا دليل فيه ، لاحتمال أن يكون أراد : أنت تغدي نفسك ، فاستغنى بالكسرة عن الياء .

والعلة^(٥) عند بعض النحويين في عمل هذه الحروف الجزم أنها نقلت الفعل نقلتين ، كما نقلت حروف النصب الفعل نقلتين ، إلا أن هذه الحروف لما لم تنقل الفعل الى معنى الاسم ، ولا ما يقارب الاسم ، لم تعمل عملاً يكون في الاسم ؛ بل عملت عملاً

(١) يراجع ص ١٣ .

(٢) م : تعمل ، وما أثبتته من ظ وهو أنسب للسياق .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٩ ، والمقتضب ٢ / ٣ ، والانصاف ٢ / ٥٢٤ م ٧٢ .

(٤) اختلف في نسبته ، فنسبه الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٤٩ الى حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شذور الذهب ٢١١ الى أبي طالب عم النبي (ص) . ونسب في الخزانة ٩ / ١٤ للاعشى ، وهو في الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ .

(٥) ظ : (واستغنى وأما العلة) .

يُخَصُّ الفعل ، وهو الجزم الذي هو إزالة الحركات ، أو ما هو منزل منزلة الحركات .

وجميع هذه الحروف إذا جُزِمَتْ فعلاً ، وكان مهموزاً سُكِّنَتْ الهمزة ، لأنها حرف صحيح ثم كُتِبَتْها على حركة ما قبلها في الخط ، فإن كان قبلها كسرة أُثْبِتَ الياء كقولك : لِيَهْنِي زيدا العبدُ ، وَلِيَجِيَّ عمرو ، فإن خَفَّفَتِ الهمزة ، ثُبِتَ الياء لفظاً وخطاً فقلت : لِيَهْنِي زيدا العبدُ ، وَلِيَجِيَّ عمرو ، وإن^(١) كان قبلها فتحة كُتِبَتِ ألفاً في الخط وهمزة في اللفظ ، إِلَّا أَنْ تُخَفَّفَ ، فتكون ألفاً في اللفظ والخط كقولك : لِيَقْرَأْ زيدُ الكتابَ [٤٦١ ظ] وَلِيَقْرَأْ ، وكذلك حُكِمَ المضموم ما قبلها من نحو : لِيَنُزْ زيدٌ بالحملِ ، وَلِيَنُزْ ، إذا خَفَّفَتِ .

وجملة الأمر أن الهمزة إذا سُكِّنَتْ دُبِّرَها ما قبلها ، لأنه ليس لها حكم في نفسها وإن تحركت دُبِّرَتْها حَرَكَتُها في نفسها ، فينظر على أي حركة يكون تخفيفها ، فمثله يكون إثباتها ، ولهذا باب حسن يأتي إن شاء الله تعالى .

باب الأمر والنهي^(٢)

فَعِلُ الأمر على ضربين : يكون معرباً ويكون مبنياً ، وفِعْلُ النهي لا يكون قط إلا معرباً معه جازم ، وعلة ذلك أن النهي كالنفي ، فمن حيث كان النفي لا يكون إلا بالياء ، وكذلك^(٣) النهي والأمر كال موجب ، فمن حيث كان الكلام الموجب ، قد يكون بحرف ، وبغير حرف ، كان الأمر كذلك ، ويجري مجرى إعراب الأمر والنهي ، الدعاء ، والدعاء قد يكون بلفظ الأمر ، وبلغظ النهي ، من نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَا تُؤَاخِذْنِي ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْمَى أمراً ولا نهياً ، لأنه يختص بالأشرف والأعلى ، والأمر والنهي يكونان للمثل والأدنى ، فذلك لا يَصِحُّ تسميته بذلك ، وإن وافقه في اللفظ^(٤) . بل يسمى دعاء ومسألة ورغبة وطلباً ، وبكل ما يكون تضرعاً .

وقد يكون جميع ذلك بلفظ الخبر فيكون أمراً ونهياً ودعاءً في المعنى ، مثال الأمر

(١) م : فإن .

(٢) الجمل ٢٠٨ .

(٣) م : فكذلك .

(٤) ظ : في لفظه .

بالخبر^(١) قوله سبحانه : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ)^(٢) ، لا يصح أن يكون خبراً ؛ لأنَّ خبرَ الله سبحانه لا يكون على خلاف ما هو به ، فوجب^(٣) أن يكون التقدير : لِتُرْضِعِ الْوَالِدَةُ وَلَدَهَا حَوْلِينَ كَامِلِينَ .

ومن النهي المعنوي ، قوله سبحانه : (لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)^(٤) ، أي لا ترتابوا فيه ، في أحد الوجهين .

ومن الدعاء قولهم : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، ونحوه . وأكثر ما يستعمل بلفظ الماضي ، وإن كان معناه الاستقبال ؛ لأنَّ الماضي أخصر ، ولأنَّه قد يذهب به مذهب التفاؤل وجعله^(٥) بمنزلة الشيء الذي قد كان وثبت .

فإذا ثبت هذا فللأمر أحكام ، منها أنه إذا كان لمخاطب [٤٧ او] كان في الأكثر مبنياً نحو : قُمْ وَأَقْعُدْ ، ونحوه ، لأنَّ الأمر لا يكون ، إلاَّ بالمستقبل ، فاستعمل صيغةُ أفعَلْ لأنه أخصر وأوجز ، ولم يأتِ الأمر للمخاطب معرباً ، إلاَّ قليلاً منه ، قرأ ابن عامر : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا)^(٦) ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ)^(٧) ، وهذا هو الأصل ، إلاَّ أنه أصل متروك لما هو أخصر منه .

وإن كان الأمر لغائب ، أو لتكلم ، لم يكن إلاَّ معرباً ، مثل : لِيَقُمْ زَيْدٌ ، وَلِيَقُمْ ، وَلِيُخْرِجْ عَمْرُو ، وَلِيُخْرِجْ ، لأنَّ حرف المضارعة لما لزمه للدلالة المقصود بها ، كان معرباً ، ولما كان معرباً ، لزمه الجازم .

(١) م : في الخبر .

(٢) البقرة : آية ٢٣٣ .

(٣) ظ : فيجب .

(٤) البقرة : آية ٢ . وينظر معاني القرآن للقراء ١ / ١١ حيث ذكر عدة أوجه .

(٥) ظ : (يذهب به الى مذهب التفاؤل ويجعل) .

(٦) يونس : آية ٥٨ ، والقراءة بالياء (فليفرحوا ...) ، ولم أقف على من نسب الى ابن عامر القراءة بالتاء حتى قال عنه ابن مجاهد . في السبعة ص ٢٢٨ : (ولم يذكر عنه في : فليفرحوا شيء) . وقال أبو حيان في البحر المحيط ٥ / ١٧٢ : (وتبعهم من القراء الأربعة عشر أبو جعفر والحسن البصري والأعمش ، وانفرد الحسن بكسر اللام والباقون بسكونها) .

(٧) ينظر : صحيح مسلم ١ / ٤٢٣ ، والجامع الصغير للسيوطي ٢ / ١٢٢ .

ومما يكون معرباً لا غير ، فَعَلُ ما لم يُسَمَّ فاعله في نحو: لَتَعَنَّ بِحَاجَتِي ، وَلَتَوَضَّعَ في تَجَارِيكَ ، وَلَتَزَّهَ عَلَيْنَا يَارَجُلُ ، لأنَّ هذا الفعل قد لحقه التغيير. بحذف فاعله وتغييره في نفسه ، فلم يُجَحَفْ به بحذف لامه وحذف (١) حرف مضارعتيه .

ومنها أنه تحدث فيه همزة الوصل أعنى المبني منها إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، لأنَّ حرف المضارعة لما حذف تخفيفاً ، لم يمكن الابتداء بما بعده ساكناً فَاجْتَلَبَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ تَوْصِلاً إِلَى النُّطْقِ بِالسَّكَنِ ، وَلَمَّا اجْتَلَبَتْ ، لم تَجْتَلِبْ مُتَحَرِّكَةً فِي الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَا يُقَدِّمُ عَلَيْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ ، بَلْ اجْتَلَبَتْ سَاكِنَةً ، وَحُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَذَلِكَ مُسْتَمِرٌّ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِ الْفِعْلِ مَفْتُوحاً ، أَوْ مَكْسُوراً مِنْ نَحْوِ: يَعْلَمُ وَيَذْهَبُ وَيَضْرِبُ ، فَإِنْ كَانَ مَضْمُوماً ، لم تَحْرُكْ الْهَمْزَةُ بِالْكَسْرِ . كَرَاهَةً لِلخُرُوجِ مِنْ كَسْرَةٍ إِلَى ضَمَّةٍ لَازِمَةٍ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا سَاكِنٌ فَوْجِبَ الضَّمُّ ، وَأَنْ تَقُولَ : أَخْرُجْ أَقْعَدْ ، وَنَحْوَهُ : فَإِنْ كَانَ الضَّمُّ خَيْرَ لَازِمٍ ، لم يُعَدَّ بِهِ ، وَكُسِرَتِ الْهَمْزَةُ مِثْلَ قَوْلِكَ: ارْمُوا امشُوا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الضَّمَّةَ إِنَّمَا هِيَ لَوَاوِ الضَّمِيرِ ، لَا لِعَيْنِ الْفِعْلِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إَصْبَعْ ، فَقَلِيلٌ ، بَلْ أَصْبَعُ وَإِصْبَعُ ، وَإِصْبَعُ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْأَسْتِعْمَالِ وَمِنْ هَاهُنَا لَمْ يَسْتَحْسِنُوا نَقْلَ الضَّمَّةِ فِي حَالِ الْوَقْفِ ، قِي مِثْلَ هَذَا عَدِلَ ، كَمَا أَجَاوَزَ فِي : هَذَا بَكَرٌ .

فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ عَيْنِ الْفِعْلِ مَكْسُورَةً فِي اللَّفْظِ ، وَهِيَ مَضْمُومَةٌ فِي الْأَصْلِ أَتَيْتْ بِحَرَكَةِ الْوَصْلِ بَيْنَ بَيْنٍ ، لَا ضَمّاً خَالِصاً ، وَلَا كَسْراً خَالِصاً ، وَذَلِكَ أَنَّكَ (٢) إِذَا أَمَرْتَ الْمُؤَنَّثَ مَنْ يَغْزُو وَيَدْعُو ، وَنَحْوَهُ ، قُلْتَ: أَغْزِي وَأَدْعِي يَاهُنْدُ ، فَهَذَا نَظِيرٌ: قِيلَ وَغِيضَ ، فَمِنْ [١٤٧ ظ] أَشَمَّ حَرْصاً عَلَى بَيَانِ الْأَصْلِ ، فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً ، لم يَحْتَجْ إِلَى أَلِفِ الْوَصْلِ ، سِوَاءِ كَانَتْ الْحَرَكَةُ أَصْلِيَّةً ، أَوْ عَارِضَةً (٣) ، فَالْأَصْلِيَّةُ مِثْلُ: يَخْرُجُ وَيَسْرَهُفُ ، وَالْعَارِضَةُ الْمَنْقُولَةُ فِي الْمَعْتَلِ ، مِثْلُ: يَخَافُ وَيُثِيبُ وَيَقُولُ ، فَهَذَا أَعْلٌ ، كَمَا أَعْلَ مَاضِيهِ ، وَعِنْدَ الْإِعْلَالِ اسْتَغْنَى عَنْ أَلِفِ الْوَصْلِ ، وَلَا تَكُونُ أَلِفُ الْوَصْلِ ،

(١) وحذف : ليس في ظ .

(٢) أنك : ليس في م .

(٣) ظ : عارضة أو أصلية .

ج

قَطُّ فِي نَهْيٍ ، لَأَنَّ النَّهْيَ لَا يَكُونُ ، إِلَّا وَمَعَهُ حَرْفُ الْمَضَارَعَةِ .

وَمِنْ أَحْكَامِ الْأَمْرِ ، أَنَّ جَوَابَهُ يَكُونُ مُجْزِئاً ، لِأَنَّهُ مُضْمَنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ وَذَلِكَ إِذَا جَازَيْتَهُ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ ، مِثْلُ : أَطِيعِ اللَّهَ يَرْحَمَكَ ، وَاشْكُرْهُ يَزِدْكَ ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ تَشْكُرْهُ يَزِدْكَ .

وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي النَّهْيِ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ ^(١) أَنْ تُقَدَّرَ مَعَ حَرْفِ الشَّرْطِ مَا كَانَ مُظْهِراً فِي لَفْظِ النَّهْيِ ، وَلَوْ قُلْتَ ذَلِكَ لَفَسَدَ الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَهُ عَلَى حَقِيقَةِ لَفْظِهِ كَانَ تَلْخِيصَهُ ^(٢) إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، فَتَجْعَلُ تَبَاعُدَهُ مِنَ الْأَسَدِ سَبَباً لِأَكْلِهِ وَهَذَا مُحَالٌ ، فَإِنْ أَتَيْتَ بِالْفَاءِ وَنَصَبْتَ ، صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ عَطْفٌ مُصَدِّرٌ عَلَى مُصَدِّرٍ فِي النِّيَّةِ لَا شَرْطاً ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا يَكُنْ مِنْكَ دُنُوٌّ مِنَ الْأَسَدِ ^(٣) فَيَأْكُلُكَ .

وَإِذَا لَمْ يَجْزِ جَزْمُ جَوَابِ النَّهْيِ ، فَأُخْرِي وَأَوَّلِي أَنْ لَا يَجُوزَ جَزْمُ جَوَابِ النَّهْيِ ، لَا يَجُوزُ : مَا تَدْنُو مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، فَكُلُّ مَا لَا يَجُوزُ جَزْمُهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ مَعَ الْفَاءِ ، وَرَفْعُهُ مِنْ غَيْرِ فَاءٍ إِذَا صَحَّ مَعْنَى الْحَالِ فِيهِ .

وَمِنْ أَحْكَامِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُثَبَّتَ حُرُوفُ عِلَّتِهِ مِنْ آخِرِهِ فِي الشَّعْرِ ، فَكَأَنَّهُ اسْتَعْنَى بِحُرْكَةِ الْأَصْلِ الْمَحْذُوفَةِ عَنْ حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ ، أَوْ تَكُونُ قَدْ أَشْبَعَتْ الْحُرْكَةَ فَتَوَلَّدَ مِنْهَا حَرْفٌ مِنْ جَنْسِهَا ، وَعَلَى هَذَا تَحْمِيلُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) ^(٤) ، وَهِيَ قِرَاءَةُ قَنْبَلٍ ^(٥) ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٦) :

ثُمَّ نَادَى إِذَا دَخَلْتَ دِمَشْقاً يَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدٍ ^(٧)

(١) ظ : لَأَنَّكَ تَحْتَاجُ .

(٢) ظ : الْمَخْتَصَّةُ .

(٣) مِنَ الْأَسَدِ : سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(٤) يَوْسُفُ : آيَةُ ٩٠ (قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحْدَهُ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ) بَيَاءٌ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ فِيمَا قُرِئَتْ عَلَى قَنْبَلٍ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ بَاءٍ فِي وَصْلٍ وَلَا وَقْفٍ) السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ص ٣٥١ ، وَيَنْظُرُ : مَجْمَعُ الْبَيَانِ ٥ / ٢٥٣ .

(٥) قَنْبَلٌ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِي (ت ٢٩١ هـ) .

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ .

(٧) م : يَزِيدُ .

ولا تحمل على هذا الوجه قراءة حمزة : (لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)^(١) ؛ لأنَّ هذا الوجه إِنَّمَا يُصَارُ اليه ما لم توجد عَنْهُ مَدْوُوحَةٌ ، ويمكن في الآية أَنْ تكون الجملة في موضع الحال ، كأنه قال : لَا تَخَفُ دَرَكًا وَأَنْتَ غَيْرُ خَاشٍ ، يدلُّ على صحة ذلك قراءة الجماعة : (لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)^(٢) لأنَّ الجملتين حِينَئِذٍ في موضع [١٤٨ او] نصب على الحال مما قبلهما ، وهو قوله تعالى : (فَأَضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ)^(٣) أَيُّ أَضْرِبُ غَيْرُ خَائِفٍ وَغَيْرُ خَاشٍ .

فأما قوله سبحانه : (وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)^(٤) ، وقرأ ابنُ عامر^(٥) (وَلَا تَتَّبِعَنَّ) بالتخفيف . ف (لَا) على قراءة الجماعة نهي ، و (لَا) على قراءة ابنِ عامرٍ نفي ، ولا موضع لجملة الفعل من الإعراب على قراءة الجماعة ، وله موضع من الإعراب على قراءة ابنِ عامر ، وذلك الموضع ، موضع نصب على الحال ، والعامل في الحال قوله تعالى : (فَاسْتَقِيمَا)^(٦) ، أَيُّ : فَاسْتَقِيمَا وَأَنْتُمَا غَيْرُ مُتَّبِعِينَ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ . هذا على تقدير المعنى ، وتقدير الإعراب : فَاسْتَقِيمَا غَيْرُ مُتَّبِعِينَ .

ومن أحكامه أنه إذا كان الأمر باسم فعلٍ ، من نحو : نَزَّالٍ وَتَرَاكٍ ، لم يتقدَّم معموله عليه لأنه لم يتصرف في نفسه ، فيتصرف في معموله ، ولم يَجِبْ أَنْ يُجَابَ بالفاء الناصبة ، لأنه لا يشبَّه منها مصدر ، فيعطف عليها مصدر ، ولا يؤمر بها غائب ؛ لأنه ليس معيا حرف مُضَارعة فيدلُّ على الغيبة ، فإذا بطل ذلك لم يكن جوابها إلا مجزوما من نحو :

(١) طه : آية ٧٧ ، وقرأ غير حمزة من السبعة : (لَا تَخَافُ) ينظر : السبعة في القراءات ص ٤٢١ .

(٢) ط : آية ٧٧ .

(٣) ط : آية ٧٧ .

(٤) يونس : آية ٨٩ (فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَنَّ ...) قرأ الجمهور بتشديد النون وكسرها على أنها نون تأكيد لحقت فعل النهي . وقرأ ابن عامر بتخفيف النون وكسرها فذهب يونس والفراء إلى أنها نون تأكيد خفيفة كسرت كما كسرت الشديدة ومذهب سيبويه والكسائي أنها نون الرفع والفعل منفي والمراد منه النهي . ينظر : البحر المحيط ٥ / ١٨٧ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ١ / ٤٢٠ ، والنشر ٢ / ٢٨٦ .

(٥) هو عبد الله بن عامر اليحصبي (ت ١١٨هـ) أحد القراء السبعة ، ينظر : العبر ١ / ١٤٩ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٤٤٩ . تنظر القراءة في السبعة ٢٢٩ .

(٦) يونس : آية ٨٩ .

صه أكرمك ، وإذا كانوا قد أجابوا صريح الاسم بالجزم من نحو : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ ، فأحرى وأولى أن يجوز في ذلك .

وفي قولهم : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ ، قولان : منهم من يجعل (حَسْبُكَ) مبتدأ لا مضافاً ، فالضمة فيه كضمة قبل وبعد ، والكاف للخطاب كأنه جعله اسماً للفعل . ومنهم من يجعله معرباً مضافاً ، وخبره محذوف ، لم يظهر لما تضمنه الكلام من معنى الأمر .

ومن أحكامه أن كل فعلٍ حذف منه شيئاً للأمر ، لا تحذف منه شيئاً آخر ، إلا بدليل يقوم ، وذلك قولك : لا تَبْلُ ، ولا أدبر ؛ لأن (كان) أصل في كل فعلٍ و (تَبْلُ) أصل في كل ما لا يكثر به ، وكان أصلياً لا تَبْلُ^(١) فلما كثر استعمالها صارت بمنزلة ما لم يحذف منه شيء فحذفت الكسرة ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف فبقي لا تَبْلُ ، فإن أدخلت^(٢) هاء السكت قلت : لا تَبْلِهْ ، حُرِّكَتِ اللَّامُ بالكسر لالتقاء الساكنين ، ولم يعد الألف ؛ لأن الحركة عارضة ، ومن كلام العرب : لم أَبْلِهْ ، وكذلك لا تَبْلُ ، حذفت النون فيه تخفيفاً ، فإن كان بعد النون ساكناً ، وقد حركتها لالتقاء الساكنين لم تحذف [٨ : ١٤٨] النون ، مثل : لا تكن الرجل المتواني ، ولأنك رجلاً متوانياً ، لأننا قد تحركت فزال شبهها بحروف المد واللين ، فلم تحذف ، قال الله سبحانه : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٣) فائتياً ، وقال سبحانه : (ولأنك في ضيق)^(٤) فحذفها ، ولا يحسن حذفها في مث : كن عالماً ، لبقائها على حرف واحد .

فأما قولهم : ع كلام زيد ، وش ثوبه ، ودرزيدا^(٥) ، فإن الجازم لم يحدث إلا حذف شيء واحد ، والحذف الآخر قد استقر قبل حال الجزم ، وصار كالأصل الذي لا ينطق به ، فلذلك جاز .

(١) ظ : لا تَبَالِي .

(٢) م : دخلت .

(٣) البينة : آية ١ .

(٤) النحل : آية ١٢٧ .

(٥) م : رزيدا . وكتب في هامشه (خ . درزيدا) ، إشارة إلى أنه في نسخة . ومعنى (د) أدريته ، فعل أمر من (ودى يدي) .

بابُ مَا يُجْزَمُ مِنَ الْجَوَابَاتِ (١)

جملة ما في هذا الباب قد ذكرناه ، إلا أنه (٢) قد ذكر في هذا الباب الجحد ، وجعله من جملة ما يكون جوابه مجزوماً ، وقد ذكرنا أن جواب الجحد ، لا يكون مجزوماً ، وأن جوابه إنما يكون بالفاء والنصب ، أو الرفع .

وذكر أن جواب النهي يكون مجزوماً ، ومثله قولك : لا تقصد بكرة تدم (٣) ، وهذا هو مذهب الكسائي (٤) ، لأنه لا يقدر مع الشرط ما كان مظهرًا مع النهي . والتقدير عنده في : لا تقصد بكرة تدم ، إن تقصد بكرة تدم ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن التقدير الصحيح أن تضرع مثل ما تظير ، وأنت لو قلت : إن التقدير : إن لا تقصد بكرة تدم ، لغد المعنى ، لأنه يجعل انتفاء قصده سبب ندمه ، وليس كذلك المقصود ، فإن أراد هذا المعنى صح (٥) .

بابُ الْجَزَاءِ (٦)

جملة الأشياء التي يجزم بها قد ذكرت ، والأصل فيها (إن) لكونها حرفاً مفرداً ، وأصل العمل للحروف ، ومما يدل على كونها أصلاً حذفهم الفعل معها من نحو : (صل خلف فلان ، و إن) معناه : وإن كان فليبق ، ولا تفعل هذا مع أخواتها . ولذلك وقع الاسم بعدها ، والفعل أكثر ، إلا أن الاسم وإن وقع بعدها ، فلا يحمل إلا على الفعل ، مرفوعاً كان أو منصوباً ، ومن كلامهم : إن الله أمكنني من فلان .

فإذا ثبت أنها أصل ، فالناس في إعمالها في فعل الشرط وجوابه على ثلاثة أقوال : منهم من يجعلها جازمة لفعل الشرط والجواب معاً ، وهو مذهب من يعمل الابتداء في

(١) الجمل ٢١٠ .

(٢) قد : ساقطة من م .

(٣) ظ : لا تدم . تحريف . وينظر : الجمل ٢١٠ .

(٤) ينظر : الاصول ٢ / ١٩٢ وارتشاف الضرب ٢ / ٢٠٤ .

(٥) من (وليس) الى (صح) بدله في م : (فإذا أراد هذا المعنى صح) .

(٦) الجمل ٢١١ .

المبتدأ والخبر جميعاً . ومنهم مَنْ يجعلها هي الجازمة لفعل الشرط وحدهُ وفعل الشرط وإن جزماً الجواب ، وهو مذهب من يجعل المبتدأ والابتداء^(١) [١٤٩و] جميعاً عاملين في الخبر . ومنهم مَنْ يجعلُ فعلَ الشرطِ نفسه ، هو الجازم للجواب ، وهو أضعفُ الأقوال ؛ لأنَّ الشرط والجزاء قد اشتركا في الفعلية ، فليس بأنَّ يكون الثاني عاملاً في الأول ، بأولى من أن يكون الأول عاملاً في الثاني^(٢) .

وبالجملة فإنَّ الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ، وإن كانا كالجملتين في الأصل ، وليس في العربية جملتان جعلتا جملة واحدة غير هذا الباب وباب القسم .

والذي يدلُّ على أنَّ إحدى الجملتين بمنزلة المفرد ، فصلهم بها بين (أما) وجوابها من نحو قول سبحانه : (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ)^(٣) ، ولا يفصل بين (أما) وجوابها إلا بالمفرد لا بالجملة ، ومن هاهنا قَرَّرَ النحويون الناصب لزيد من قولك : أَمَّا زَيْدًا^(٤) فضربته ، بعد الفاء لا قبلها ، فإذا ثبت أنَّ الجملة الأولى كالمفرد قوى قول من يقول : إِنْ (إِنْ) وفعل الشرط جميعاً عملاً في الجزاء ، كما أنَّ أقوى الأقوال أنَّ الابتداء والمبتدأ عملاً جميعاً^(٥) في الخبر ، وبالله التوفيق^(٦) .

وأما (إذما)^(٧) فهي عند سيبويه حرفاً مُرَكَّبٌ^(٨) ، وقد كانت قبل دخول ما عليها ظرفاً ، فلما تغيَّرت دلالتها ، تغيَّرت في نفسها ، وصارت حرفاً من قبل أنها كانت تدلُّ على

(١) ظ : الابتداء والمبتدأ .

(٢) ظ : فليس بأن يكون الأول عاملاً في الثاني الثاني عاملاً في الأول .

(٣) الواقعة : آية ٨٨ و ٨٩ .

(٤) ظ : زيد . وينظر : المقتضب ٢ / ٢٧ .

(٥) جميعاً : ليس في م .

(٦) بعد نهاية هذه الفقرة ، جاء في نسخة م : (تم الجزء الخامس بحمد الله ومنه يتلوه إن شاء الله في أول السادس ، وأما إذما ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين وسلم تسليماً كثيراً وحسبنا الله ونعم الوكيل) .

(٧) من هذه الفقرة جاء في نسخة م : (الجزء السادس من شرح كتاب الجمل املاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ رضوان الله عليه ورحمته وتوفيقه اللهم صل على محمد النبي الامي الطاهر المبارك وعلى آله الطيبين الاخيار وسلم تسليماً كثيراً . بسم الله الرحمن الرحيم . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت . وأما إذما ...) .

(٨) الكتاب ١ / ٤٢٢ ، والمقتضب ٢ / ٤٦ و ٤٧ ، والهمع ٢ / ٥٨ .

الزمان الماضي مضافة الى الجمل، فلمَّا دخلت في هذا الباب انتقل معناها الى
الاستقبال، فأحدث التركيب ما لم يكن ؛ لأنه إذا جاز أن يخرج التركيب الشيء من حيز
الحرفية الى الاسمية ، من نحو : لمَّا جئت جئت ، لم يمتنع أيضاً أن يخرج الشيء من
حيز الاسمية الى الحرفية في (إذما) ، وإذا ثبت أنها حرف عند سيبويه ، لم يكن لها
موضع من الإعراب ، كما لم يكن لـ (إن) ، وما عداهما فله موضع من الإعراب، إن
كان ظرفاً، فموضعه نصب ، مثل : أين ومتى وأنى، وأياناً وحيثماً، تقول: أين تقم أقم،
وإن كانت اسماً، فيحسب ما تقتضيه العوامل من رافع وناصب وجار ، وذلك مع مَنْ،
وما ، وأي ، ومهما ، تقول : مَنْ يَقْمُ أقم ، فموضع (مَنْ) رفع بالابتداء ، ومَنْ تُضْرِبُ
أضرب ، فموضع [١٤٩ظ] (مَنْ) نصب ، و: بِمَنْ تَمَرَّ أَمراً^(١)، فموضع (مَنْ) جر،
وهذه الأسماء وجميع ما يجازى به يلزم صدر الكلام كالاستفهام؛ لأنَّ فيه من الإبهام ما
في الاستفهام، فلذلك تقول: مَنْ يَقْمُ أَعاقب، ولا يجوز: أَعاقب مَنْ يَقْمُ، فإن رفعت الفعلين
جاز التقديم والتأخير في (أعاقب)، لأنَّ (مَنْ) موصولة، وإن جعلت (مَنْ) استفهاماً لم
يجز تقديم (أعاقب) وكان^(٢) مرفوعاً مؤخراً، وعلى هذا قياس الباب كله.

ويختص (حيث) إذا جُوزي بها بأن يلزمها (ما) كأن تقول: حيثما تكن أكن،
ولا يجوز: حيث تكن أكن، فإن رفعت جاز، ولم يكن من هذا الباب. وإنما لزمها (ما)
في الجزاء؛ لأنها كانت مضافة الى الجملة، فأتى بـ (ما) لنقطع (حيث) عن^(٣) الإضافة،
ويجعل الفعل مجزوماً بعد أن كان مرفوعاً ولم يخرجها ذلك الى الحرفية عند سيبويه^(٤)
كما أخرج (إذما)؛ لأنَّ (حيث) أقوى حكماً وأوسع من (إذ)^(٥)، ألا ترى أنها تستعمل
ظرفاً، وتستعمل اسماً، وتضاف الى الجمل، والى المفرد، وقد كثرت لغاتها.
وأستعملها ظرفاً من نحو : أكون حيث تكون .

(١) ظ: ومن تجز أجز. تحريف

(٢) ظ: فكان.

(٣) م: من.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٣٣/١.

(٥) م: إذ ما. تحريف.

وكونها اسماً، مثل قوله سبحانه: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ) ^(١)، فليست (حَيْثُ) ظرفاً في الآية؛ لأنَّ القديم لا يكون أعلم في مكان ولا جهة من الجهات دون جهة ولا دون مكان ^(٢) لخروجه عن حيزِ المحدودات والمُجسَّمات. وإذا بطل أن تكون ظرفاً، ثبت أنها اسم، وإذا ثبت أنها اسم لم يخل أن تكون في موضع جرٍّ أو نصب، ولا يصحُّ أن تكون في موضع جرٍّ بإضافة أعلم؛ لأنَّ (أفعل) هو بعض ما يضاف إليه، وذلك ممّنع هائناً، ولا يجوز أن تكون منصوبة بأعلم؛ لأنه قد ثبت أن (حَيْثُ) اسم، و(أفعل) لا ينصب المفعول به، فإذا ^(٣) بطل ذلك ثبت أن (حَيْثُ) في موضع نصب بإضمار فعلٍ دلَّ عليه (أعلم)، كأنه قال: الله أعلمُ يعلمُ حَيْثُ يجعلُ رسالته. فعلى هذا القياس إذا قلت: أنا أرمي حَيْثُ ترمي، وأردت أنك ترمي نفس المكان [١٥٠] الذي يرمي فيه غيرك، لا أن ترمي فيه كان مفعولاً.

وأما إضافتها إلى المفرد فكقوله ^(٤):

.....
(٥)
..... حَيْثُ لِي الْعَمَانِ

وأما استعمالها زماناً، فكقوله ^(٦):

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَبْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

أي زمان ذلك.

(١) الانعام: آية ١٢٤. وفي المخطوطتين (رسالاته). بالجمع، وهي قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم من السبعة إذ قرأ (رسالته) بالتوحيد. البحر المحيط ٢/٢١٧. لم أقف على القراءة في (المبغة) لابن مجاهد ص ٢٦٨. وقرأ الباقر بالجمع وكسر التاء. كما في التيسير ص ١٠٦.

(٢) في (ظ) (ولا جهة من الجهات دون جهة ولا دون مكان) بذلها في م: (ولا في جهة من الجهات).

(٣) ظ: وإذا.

(٤) جزء من عجز بيتين أحدهما لكثير عزة (ديوانه ص ٤٥٠):

وماجرة يا عزُّ يلتفُ حرُّها بركبانها من حيثُ لي العمان

والآخر لم يعرف قائله، كما في الخزانة ٥٥٣/٦:

وَنَطَعْنَهُمْ حَيْثُ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَانِ

وينظر: شرح المفصل ٩٢/٤، ومغني اللبيب ١٣٢/١. والحبأ: جمع حبوة، وهو الاحتباء والمواضي: جمع ماض، وهو القاطع الحاد.

(٥) م: طي.

(٦) م: فكقولهم. وهو طرفة بن العبد. ديوانه ١٩، والأمالى الشجرية ٢٦٢/٢، والخزانة ١٩/٧.

وَأَمَّا اللُّغَاتُ الَّتِي فِيهَا فُسِتْ مَعْرُوفَةٌ .

فَدَلَّ هَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّ (حَيْثُمَا) أَوْسَعُ حِكْمًا وَأَقْوَى مِنْ (إِذَا)، فَلِذَلِكَ لَمْ يُخْرِجْهَا لَزُومَ مَالِهَا فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى الْحَرْفِيَّةِ كَمَا أَخْرَجَ (إِذَا).

وَأَمَّا (أَيْنَ وَمَتَى) فَأَنْتَ مَخِيرٌ، إِنْ شِئْتَ اسْتَعْمَلْتَ مَعَهُمَا (مَا) زَائِدَةً مُؤَكِّدَةً وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَأْتِ بِ (مَا)؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لَا مَدْخَلَ لَهَا مَعَهُمَا فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَا يَقْطَعُ عَنْ ذَلِكَ .
وَأَمَّا (مِمَّ) ففِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

مَذْهَبُ الْخَلِيلِ أَنَّ أَصْلَهَا (مَامَا) ^(١) ف (مَا) الْأَوَّلَى اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ (مَنْ) فِي هَذَا الْبَابِ. وَ (مَا) الثَّانِيَةُ حَرْفٌ بِمَنْزِلَتِهَا فِي أَيْنَمَا، فَكُرِهَ اجْتِمَاعُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَابْدَلُ مِنْ لَفْظِ الْأَلْفِ (الْهَاءِ) ^(٢) فَصَارَ (مَهُمَا) وَهُوَ اسْمٌ لَا ظَرْفٌ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهَا اسْمًا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ: (وَقَالُوا مَهُمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ) ^(٣)، وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ.

وَقَالَ قَوْمٌ (مِمَّ) بِكَمَالِهَا اسْمٌ وَوزنه (فَعْلَى) وَهُوَ مَبْنِيٌّ، وَكَأَنَّهُ جُعِلَ اسْمًا ^(٤) لِقَوْلِكَ: لَا أَصْغُرُ عَنْ كَبِيرٍ فَعَلِكْ، وَلَا أَكْبُرُ عَنْ صَغِيرٍ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَوْ سَمَّيْتَ بِ (مِمَّ) لَمْ تَصْرِفَ لِلتَّعْرِيفِ وَشَبَّهَ الْأَلْفَ بِالْأَلْفِ الثَّانِيَةِ إِنْ أَعْتَقَدْتَ كَوْنَ الْأَلْفِ لِلْإِلْحَاقِ، وَإِنْ أَعْتَقَدْتَ أَنَّهَا لِلثَّانِيَةِ لَمْ تَصْرِفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَلَا فِي النِّكَرَةِ وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ تُحْكِي وَلَا تَعْرِبُ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ قَوْلُ الْأَخْفَشِ: إِنَّ أَصْلَهَا (مَهْ) زِيدَتْ عَلَيْهَا (مَا) فَجُعِلَتْ اسْمًا لِلْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ أَسَكْتُ، وَ (مَا) اسْمٌ لِلْجَزَاءِ بِمَنْزِلَةِ: مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ، ثُمَّ رَكِبَهُمَا.
وَلَا يُعْرَفُ ^(٥) فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ رَكِبَ مَعَ اسْمٍ آخَرَ فَيَكُونُ هَذَا مِثْلَهُ.

وَأَمَّا (إِذَا) : فَلَا يَجَازِي بِهَا وَيَجْزِمُ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) جُوزِيَ بِهَا فِي

(١) الْكِتَابُ ٤٣٣/١، وَالْمَقْتَضِبُ ٤٨/٢.

(٢) ظ: هـ.

(٣) الْأَعْرَافُ: آيَةُ ١٣٢. وَتَمَامُهَا: (لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ).

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤٣٣/١.

(٥) م: وَلَمْ يَعْرِفْ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥/٤.

فصل

[١٥١ظ] فعلُ الجزاءِ والشرط على ثلاثة أقسام: يكونان مستقبلين فيظهر فيهما الجزم، ويكونان ماضيين فلا يظهر فيهما ذلك، ويكون الأول ماضياً والثاني مستقبلاً. ولا يحسن عكسه؛ لأنه قبيح أن تُهَيَّ الحرف للعمل ثم تبطل عمله، يدلُّ على صحة ذلك أنهم يجيزون: آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، ولا يجيزون: آتَيْكَ (٢) إِنْ تَأْتَيْ ؛ لَأَنَّكَ قَدْ هَيَّأتَ (إِنْ) للعمل، فأعملتها في فعل الشرط وأبطلته من الجواب، ومن هاهنا أجاز سيبويه: إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَتَيْتَنَّكَ، ولم يجر: إِنْ تَأْتَيْ لَأَتَيْتَنَّكَ (٣)؛ لَأَنَّ هذه اللَّام، هي لامُ القسم، وأنت لو أتيت باللام الموطنة للقسم: لم يحسن مع المستقبل وحشت مع الماضي. لا يجوز: لَنْ تَأْتَيْ (٤) لَأَتَيْتَنَّكَ، ويجوز: لَنْ أَتَيْتَنِي لَأَتَيْتَنَّكَ.

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابُ الْيَوْمِ) (٥)، وقوله تعالى: (لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (٦)، فلم تدخل (إِنْ) على لفظ الفعل المستقبل وإنما دخلت على (نم) التي تصرف الفعل المستقبل إلى معنى الماضي فثبت بهذا أنه لا يحسن أن تقول: إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمْتُكَ، وقد كان بعض النحويين يجيز ذلك. والقياس ينفيه والسمع يدفعه. وأما جواب الشرط فعلى ثلاثة أقسام: يكون بالفعل وبالفاء، وبإذا.

(١) كما مثل له سيبويه في الكتاب ٤٢٢/١، لعبد الله بن همام السلولي:
إِذَا مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزَجِّى ظَعِينَتِي أَصْعَدُ سَيْراً فِي الْبِلَادِ وَأُقْرَعُ
فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا رَجَالِي قَهَمٌ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
فَجَازَى بِإِذْمَا، وجوابها قوله: فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ. وَأَزْجَيْتُ الْبَعِيرَ: إِذَا سَقْتَهُ، وَفِيهِمْ وَأَشْجَعُ: قَبِيلَتَانِ.

(٢) م: أَتَيْتَنَّكَ. تحريف. وينظر: كتاب سيبويه ٤٢٦/١.

(٣) في الكتاب ٤٢٦/١ - ٤٢٧ نقلاً عن الخليل: (وزعم أنه لا يحسن في الكلام: إِنْ تَأْتَيْ لَأَفْعَلَنَّ، من قِيلَ أَنْ لَأَفْعَلَنَّ تَجِيءُ مَبْدَأً، أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا، فَلَوْ قُلْتَ: إِنْ أَتَيْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ لَمْ تَأْتَيْ لَأَغْمُتَنَّكَ، جاز؛ لأنه في معنى: لَنْ أَتَيْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ، ولَنْ لَمْ تَأْتَيْ لَأَغْمُتَنَّكَ).

(٤) م: لَأَنْ تَأْتَيْتَنِي.

(٥) المائدة: آية ٧٣.

(٦) الاعراف: آية ١٤٩.

فإذا كان بالفعل ولم يكن فعل أمر ولا نهى، لم يحتج إلى واسطة من فاء ولا غيرها؛ لأنَّ الفعل يتسلط على الفعل ويتعلق به، مثل: **إِنْ تَقُمْ أَقُمْ**، وإنَّ قُمْتَ قُمْتَ. فإنَّ كان الجواب فعل أمر أو نهى لم يكن بد من الفاء، مثل: **إِنْ قُمْتَ قُمْ**، وإنَّ قُمْتَ فلا تَقُمْ، لأنَّ الأمر والنهي قد صارا على إعراب آخر ليس للشرط^(١) فاحتاجا إلى رابط.

فإنَّ كان الجواب مبتدأ وخبراً لم يكن بد من رابط، إمَّا الفاء وإمَّا إذا، تقول: **إِنْ تَقُمْ فزَيْدٌ قائمٌ**، وإنَّ تَقُمْ إذا زَيْدٌ قائمٌ، وأكثر ما تستعمل (إذا) في المواضع التي تقتضي^(٢) المفاجأة والمصادفة، كما قال الله سبحانه: **(وإنَّ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمْتُ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)**^(٣)، تقديره: **إِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ قَنَطُوا**.

و(إذا) هاهنا ظرف [١٥١] لاحرف، وهي ظرف من ظروف المكان، لا من ظروف الزمان؛ لأنها ليست بمضافة في هذا الباب كإضافتها في بابها؛ لأنَّ الحال يقع بعدها، ولأنَّها تتقدَّر بالحسرة ونحوها، ولأنَّها تقع خبراً عن الجئة، وهذا كله من دلالات المكان.

فصل

إذا دخلت الفاء في جواب الشرط كان الفعل مرفوعاً، مثل: **مَنْ يَقُمْ فَأَقُومُ معه**، تقديره: **فَأَنَا أَقُومُ معه**، فهو أبداً يكون على تقدير مبتدأ، ولا يجوز نصبه ولا جزمه إلا أن يأتى ذلك بعد الجواب، فلك أن تجزم وأن تنصب وأن ترفع، مثل: **إِنْ تَكْرُمْنِي أَكْرَمُكَ**، **وَأَكَاتِبُكَ**^(٤)، **وَأَكَاتِبُكَ** قال الله سبحانه: **(وإنَّ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)**^(٥)، تقرأ بالجزم والرفع، وفي الشاذ بالنصب وانتصابه على إضمار (أن).

(١) ظ: بالشرط.

(٢) ظ: تقتضيه.

(٣) الروم: آية ٢٦.

(٤) ظ: فأكاتبك.

(٥) البقرة: آية ٢٨٤. جاء في كتاب السبعة في القراءات ص ١٩٥ (قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) جزماً. وقرأ عاصم وابن عامر: (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) رفعاً. وقرأ ابن عباس والأعرج بالنصب. وينظر: المحتسب ١/١٤٩، والتيسير ص ٨٥. والبيان في غريب إعراب القرآن ١/١٨٦.

فصل

قال: (وإذا وقع بين الجزاء وبين جوابه فعلٌ مستقبلٌ كان مرفوعاً، كقولك: مَنْ يَقْصِدُنِي يَمْشِي أَحْسَنُ إِلَيْهِ، وَمَنْ يَخْرُجُ يَرْكَبُ أَخْرَجَ مَعَهُ...) ^(١) وهذا كما ذكر، لا يخلو هذا الفعل من أن يكون من معنى الفعل الذي قبله، أو ليس من معناه، فإن كان من معناه جزمته ^(٢) وجعلته بدلاً مما قبله، وإن لم يكن من معناه، وصَحَّ أن يكون حالاً رفعته، مثل: مَنْ يَأْتِي يَضْحَكُ أَحْسَنُ إِلَيْهِ، والعامل في الحال فعل الشرط وعلى هذا أنشدوا ^(٣):

مَنْ يَأْتِي تَأْتِي تَعُشُّ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدٍ

فصل

قال: (وإذا دخل على الاسم الذي يجازى به عاملٌ غيرُ الابتداء بطلَ عملُ الجزاء وارتفع الفعل، كقولك: إِنْ مَنْ يَكْرِمُنِي أَكْرَمَهُ... ^(٤) وهذا كما ذكر. قد كانت (مَنْ) في هذه المسألة قبل دخول (إِنْ) تامة جازمة فلما دخلت (إِنْ) عليها جعلتها ناقصة موصولة، وإنما كان كذلك من قبل أن الشرط له صدرُ الكلام، فلما تقدَّم عليه ما أخرجه عن صدر الكلام زال حكم الشرط وعمله، وبقي معناه لا لفظه، والذي يدلُّ على بقاء معناه صحة دخول الفاء في جوابه من نحو: إِنْ مَنْ ^(٥) يَكْرِمُنِي فَأَنَا أَكْرَمُهُ، قال الله سبحانه ^(٦): (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ [٥١ ظ] بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَنِمَّ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) ^(٧)، فجاءت الفاء مع صريح (الذين) وكذلك ^(٨) مع ما هو في معناها. ولو كان في ^(٩) مكان (إِنْ) لَبِثَ وَلَعَلَّ وباقي أخواتها ^(١٠) لم يجوز أن يبقى معنى الجزاء ولم تدخل

(١) الجمل ٢١٣.

(٢) م: حزمت.

(٣) البيت للحطيئة. ديوانه ٥١، والكتاب ٤٤٥/١، والمقتضب ٦٥/٢.

(٤) الجمل ٢١٤.

(٥) من: ساقطة من ظ.

(٦) م: تعالى.

(٧) البقرة: آية ٢٧٤.

(٨) ظ: مع صريح الذي فكذلك. م: مع صريح الذي وكذلك. وما أثبتته يناسب السياق.

(٩) في: ساقطة من م.

(١٠) م: (أخوات إن) بدلاً من (أخواتها).

الفاء في الخبر^(١)؛ لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء فلا يجوز: لَيْتَ مَنْ يَكْرُمُنِي فَأَنَا أَكْرُمُهُ، وَلَا: كَانَ مَنْ يَكْرُمُنِي فَأَنَا أَكْرُمُهُ، وكذلك إن كانت هذه الأشياء موصولة بمبتدأ وخبر لم يبقَ فيها من معنى الجزاء شيء^(٢)، ولم تدخل الفاء في^(٣) مثل: إِنَّ مَنْ أَبَوْه كَرِيمٌ فَأَنَا أَكْرُمُهُ، وَإِنَّ الَّذِي أَبَوْهُ مَنْطَلِقٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ؛ لأن المبتدأ والخبر خارج عن الفعل والفاعل الذي فيه معنى الجزاء ويقع به الجزاء، فقد صارت هذه الأشياء إنما تكون جزاءً بمجموع الشرائط المذكورة. والظرف يجري مجرى الفعل من نحو: إِنَّ الَّذِي فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَإِنَّ الَّذِي عِنْدِي فَلَهُ دِينَارٌ، والفرقان بين دخول الفاء وإخراجها، أنها إذا دخلت أذنت بأن^(٤) الفعل الثاني مستحق بالفعل الأول، وإذا لم تدخل، صلح أن يكون الاستحقاق بالفعل المذكور، أو بغيره، فأما قول الشاعر^(٥):

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَانِرًا وَظَبَاءَ

فجوازها على إضمار الشأن والقصة، لا بد من ذلك؛ لأن إضمار الشأن والقصة يُخْرِجُ (إِنَّ) مَنْ أَنْ تَكُونَ عاملة في (مَنْ) لاستغالتها بالعمل في ذلك المضمرة، فتصير الجملة قائمة بنفسها في موضع الخبر، ولا يجوز ذلك إلا في الشعر؛ لأنه موضع حذف.

وقد أنشد أبياتاً في المجازاة بمهما وإذما وأننى وإذا، ليعلمك أن ذلك مستعمل، قال زهير^(٦):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ

وقال في إذما (للعباس بن مرداس)^(٧):

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

(١) في الخبر: ساقطة من م.

(٢) م: لم يبقَ فيها معنى الجزاء.

(٣) في: ليس في م.

(٤) ظ: أن. من دون حرف الباء.

(٥) نسب للاختل في ملحقات ديوانه ٢٧٦، والامالي الشجرية ١/ ٢٩٥.

(٦) البيت في ديوانه ٢٢، وفي مغني اللبيب ١/ ٢٢٢، و ٣١٠.

(٧) للعباس بن مرداس: ليس في م. ينظر: ديوانه ٧٢، والكتاب ١/ ٤٣٢، والمقتضب ٢/ ٤٧.

وقال^(١) في (أَنَّى):

فأصبحت أَنَّى تأتيها تَسْتَجِرُ بها كلا مَرَكِبِيها تحت رِجْلِكَ شاجر^(٢)

وقال الآخر^(٣) في (إذا):

إذا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إلى أَعْدائِنَا فَنضارب

فعطف نضارب [١٥٢و] على موضع كان، فدلَّ على أنه قد جُزم بها في

الشعر.

باب ما ينصرف وما لا ينصرف^(٤)

أصل الأسماءِ الصرف؛ لأنها إنما تمتنع من الصرف لعلَّةٍ عارضة، ولأنَّ الشاعر إذا اضطرَّ صرف، لأنه إنما رَجَعَ^(٥) من فرع إلى أصل وليس له عكس ذلك، فإمَّا قول الشاعر^(٦):

وَمُصْعَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَطْيَبُهَا^(٧)

فالرواية:

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَطْيَبُهَا

وكذلك قول الآخر^(٨):

وما كانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعٍ

الرواية: يَفُوقَانِ شَيْخِي في مَجْمَعٍ، فليس في هذا وأشباهه دليل لمن جَوَزَ ترك صرف ما ينصرف.

(١) البيت للبيد. ديوانه ٢١٥، والكتاب ٤٣٢/١، والمقتضب ٤٨/٢.

(٢) معناه أنه يخاطب رجلاً وقع في معضلة، كيف أنت آمن قدام أو من خلف. وشاجر: أي داخله تحت الرجل. وينظر: النكت ٧٢٩/١.

(٣) هو قيس بن الخطيم. ديوانه ٣٣، والكتاب ٤٣٤/١، والمقتضب ٥٧/٢ وكسرت فيه الباء للروي.

(٤) الجمل ٢١٨.

(٥) ظ: يرجع.

(٦) لم أقف على قائله. وهو في الانصاف ٥٠١/٢ م ٧٠، وشرح المفصل ٦٨/١.

(٧) (م): (أجودها) وكتب في هامشه (خ أطيبها) إشارة إلى أنه في نسخة.

(٨) هو العباس بن مرداس. ديوانه ٨٣، والاصول ٤٣٧/٣.

فإذا ثبتَ هذا، فكلُّ ما لا ينصرفُ يجوزُ صرفُهُ ضرورةً، إلَّا ما كان في آخره ألف التانيث المقصورة، مثل: حُبْلَى وَدُنْيَا، فإنَّ صرفه لا يزيد في وزنه ولا ينقص منه، فلم يكن لصرفه معنى.

وآختلفوا في (أَفْعَلٌ مِنْكَ) فالكوفيون لا يجيزون صرفه^(١) لأجل أن (مِنْكَ) لا يفارقه فكأنَّ عِلته ملازمة. ومذهب البصريين جوازُ صرفها^(٢) في الشعر؛ لأنَّ جميع ما لا ينصرف يصرف، وعِلته موجودة فيه؛ ولأنك تصرفُ خَيْرًا مِنْهُ وَشَرًّا مِنْهُ، و(مِنْ) لا تفارقه وهو بوزن (أَفْعَلٌ) فلو^(٣) كانت (مِنْ) هي المانعة من صرفه لوجب أن لا يصرف.

ومن أصوله أن كلَّ اسمٍ اجتمع فيه عِلتان فرعيتان من علل تسع، أو علة تقوم مقامَ عِلتين لم ينصرف الاسم؛ لأنه قد أشبه الفعل بذلك، وذلك أنَّ الفعلَ فرعٌ على الاسم من وجهين^(٤)؛ من قِبَلِ أنَّ الفعلَ لا يستقلُّ به مع مثله كلامٌ والاسمُ يستقلُّ به مع مثله، ومع الفعل كلام، وما استقل بنفسه فهو الأصل، ومن قِبَلِ أنَّ الفعلَ مشتقٌّ من الاسم وليس الاسم مشتقاً من الفعل في أصحَّ^(٥) القولين، فلما كان الفعل فرعاً على الاسم وجبَ إذا وُجد في الاسم عِلتان فرعيتان أن يكون هو أيضاً قد أشبه الفعل وصار فرعاً عليه بهما.

وبيان كون هذه العلل فروعاً أن التانيث أصله التذكير، بدليل أن التانيث يكون بالعلامات، والتذكير ليس [١٥٢ ظ] كذلك، وبدليل تذكير المؤنث، ولا يجوز تانيث المذكر. والتعريف فرع على التذكير؛ لأنَّ التذكير عمومٌ، والتعريف خصوصٌ، والخصوص بعد العموم، والتركيب فرع على المفرد؛ لأنَّ أصل الأسماء أن تكون بسيطة مفردة وإنما تركب لِعِلل^(٦) من تعريفٍ وتخصيصٍ وغيره. والعجمة فرع؛ لأنها

(١) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الانباري ٥٤ / ٢.

(٢) كذا في المخطوطتين (صرفها) وقبله (صرفه).

(٣) ينظر: الكتاب ٥ / ٢، والمقتضب ٣ / ٢١١، والاتصاف ٥٠١ / ٢ (المسألة ٧٠).

(٤) ظ: من وجهتين.

(٥) من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أن الأفعال مشتقة من المصادر التي هي أسماء، وإذا كانت مشتقة منها كانت فرعاً عليها. والكوفيون يرون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه. ينظر: الاتصاف ١ / ٢٣٥ م ٢٨.

(٦) ظ: منفردة وإنما تركيب للعل. تحريف.

مدخلة على كلام العرب، إذ هي مختصة بأوزان ليست على أوزان كلام العرب.
والصفة فرع؛ لأن الموصوف أصل، والصفة تابعة له وثابتة بعده.

والزنة فرع؛ لأن أصل التصرف للأفعال من حيث كانت تدل على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة. وليست الأسماء كذلك؛ لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة. والعدل فرع؛ لأن المعدول عنه أصل، ولولا المعدول عنه لما كان عدل؛ لأن العدل ضرب من الخروج عن الأصل. والجمع فرع على الواحد؛ لأنه إذا ثبت الواحد صح من بعد ذلك تشيته وجمعه. وزيادة الألف والنون فرع؛ لأن المزيد على الشيء فرع عليه وتابع له.

فثبت بهذا كله، أن هذه العلل فروع، فإذا وجدت في الأسماء صارت الأسماء بها فروعاً على الأفعال فوجب بحكم الفرعية والشبه أن تعطى حكماً من أحكام الأفعال، وذلك الحكم هو منعها من الجر والتوين.

وإنما خص بالجر والتوين دون غيره؛ لأن الرفع والنصب يشتركان في الاسم والفعل، والجر والتوين يختصان بالاسم^(١) فلا يكونان في الفعل، فمنع الاسم ما يختص به تشبهه. ولم يعتد بالتشبه من جهة واحدة؛ لأن أكثر الأسماء لا تنفك من تشبه ما يقوي ذلك بأن جعل التشبه من وجهين أو من وجه واحد يقوم مقام الوجهين^(٢).

وجملة العلل المانعة من الصرف تسع على صفة مخصوصة وهي: التعريف، والتأنيث، والتركيب والعجمة، والصفة، والزنة، والجمع، والعجل والأنف والنون. وجملة العلل التي تقوم مقام علتين، ثلاث: التأنيث بالألف المقصورة، والتأنيث بالألف الممدودة^(٣)، والجمع الذي لا نظير له^(٤) في الأحاد.

وجملة الأسماء في صرفها، وترك صرفها [١٥٣و] على^(٥) اثني عشر قسماً

(١) م: مختصان .

(٢) م: وجهين .

(٣) م: والالف الممدودة .

(٤) له: ساقطة من ظ .

(٥) م: من

سِتَّة لا تَتَصَرَّفُ فِي النِّكَرَةِ ، وَسِتَّة لا تَتَصَرَّفُ فِي الْمَعْرِفَةِ . فَالْأَوَّلُ : التَّائِيثُ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ ، وَالتَّائِيثُ بِالْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ ، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ ، وَالْعَدَلُ فِي الْعَدَدِ ، وَأَفْعَلُ صِفَةً ، وَ (فَعْلَانُ) الَّذِي مُؤَنَّثُهُ عَلَى (فَعْلَى) وَالسِتَّةُ الْآخِرُ هِيَ : التَّائِيثُ بِالمَعْنَى أَوْ بِالنِّسَاءِ^(١) ، وَالْعَدَلُ فِي غَيْرِ الْعَدَدِ ، وَزِنَةُ الْفِعْلِ الَّذِي يَغْلِبُ أَوْ يَخُصُّ ، وَالْعَجْمَةُ ، وَالتَّرْكِيْبُ ، وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ أَصُولٌ وَشُرَائِطٌ تَذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (فَمِنْ ذَلِكَ (أَفْعَلُ) إِذَا كَانَ نَعْتًا ، نَحْوُ : أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ ... لا يَنْصَرَفُ)^(٢) وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى احْتِرَازٍ وَإِلَّا انْتَقَضَ ، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ : أَفْعَلُ إِذَا كَانَ نَعْتًا وَهُوَ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَاءَ ، أَوْ كُنْ مَعَهُ (مَنْ) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا وَلَمْ تَحْذَفْ هَمْزَتَهُ أَوْ شَيْءَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَنْصَرَفُ لِلْوَصْفِ وَوزن الفعل ، وَأَفْعَلُ هُوَ مِنْ أَقْوَى الْأَشْيَاءِ شَبْهًا بِالْفِعْلِ ، وَبِالزِّيَادَةِ الَّتِي مِنْ أَوَّلِهِ وَكُونِهِ^(٣) وَصِفًا ، وَيَحْتَمِلُهُ الضَّمِيرُ كَالْفِعْلِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ عِنْدَ سَبَبِيهِ نِكْرَةً وَلَا مَعْرِفَةً^(٤) ، وَلَا نِكْرَةً بَعْدَ التَّسْمِيَةِ^(٥) . وَإِنَّمَا قُنَّا لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَاءَ ، احْتِرَازًا مِنْ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ ، وَبِرَجُلٍ أَرْبَعٍ ، فَإِنَّ هَذَا مَصْرُوفٌ وَقَوْلُكَ : لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ ، احْتِرَازًا مِنْ (أَحْوَى) إِذَا صَغُرَ فِي أَحَدٍ وَجُوهُهُ ، وَمِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ .

وَذَلِكَ أَنَّ (أَحْوَى) إِذَا صَغُرَ كَانَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ : أَحْيٍ ، بِيَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَصْرُوفٌ ، وَكَأَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ لَامَ الْكَلِمَةِ حَذْفًا ، كَرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ ، زَالَ وَزْنُ (أَفْعَلٍ) فَصَرَفْتَهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : أَحْيٍ ، فَيَحْذِفُهَا عَلَى حَدِّ حَذْفِهَا فِي^(٦) جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ، وَتَأْتِي بِالتَّوِينِ عَوَضًا فَتَشَبَّهُ فِي حَالِ الرِّفْعِ وَالْجَرِّ ، وَتَحْذِفُهُ فِي حَالِ النِّصْبِ لِلتَّمَامِ .

(١) ظ: النساء. من دون الباء.

(٢) الجمل ٢١٨.

(٣) ظ: ويكون.

(٤) ينظر: الكتاب ٢ / ٢.

(٥) م: (المعرفة) بدلا من (التسمية).

(٦) م: من.

ومنهم من يقول: أَحْيَوٍ، فيجمع بين الياء والواو ولم يدغم حملاً على التفسير؛
لأنهما من وادٍ واحدٍ .

وَأَمَّا (خَيْرٌ وَشَرٌّ) فلا إشكال فيهما فاذا صَغُرَا أُعِيدَا إلى أصلهما ولم يُصْرَفَا؛
لأنَّ التصغير يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، وإذا عادتِ الهمزة تَمَّ، وإذا تَمَّ لم ينصرف. وقد
كنا ذكرنا الخلاف في أحمر وأصفر إذا سُمِّيَ به ثم نكَّرَ، فلا^(١) فائدة في إعادته.

ويروى أَنَّ أبا عثمان سأل [٥٣١ظ] أبا الحسن الأخفش عن أحمر إذا نكَّرَهُ بعد
أَنْ سُمِّيَ به فقال: أَصْرَفُهُ، لأنَّ الوصف قد ارتفع عنه بالاسمية ولم أعده إلى أصله،
فقال: فما تصنع بقولك: مررت بنسوة أربع؟ فقال: أَصْرَفُهُ، فقال: ولم؟ فقال: لأنَّ أصله
أَنْ يكونَ عددًا كاربعة وخمسة، فحملته على أصله، فقال له: أَلَا فعلتَ ذلك في
أحمر^(٢)؟ فلم يأتِ بمقنع.

وإن سَمَّيتَ بـ (أَفْضَلُ مِنْكَ) وما أَشْبَهَهُ مما معه (مِنْكَ) لم ينصرف معرفةً، ولا
إذا نكَّرتَهُ بعد التسمية بلا خلاف؛ لأنَّ (مِنْكَ) إذالة على معنى المفاضلة، والوصف
موجود في الحالين، فإن سَمَّيتَ بـ (أَفْضَلُ) وليس معه (مِنْكَ)، لم يَحُذَفْ (مِنْكَ) من
أَنْ يكونَ حُذْفَ تَخْفِيفًا، وهو مراد أو حُذْفَ ولم يرد، فإن كان حُذْفَ وهو مُرَاد^(٣)،
فحكمه كحكم ذكره، وإن كان حُذْفَ ولم يرد، انصرف في النكرة بعد التسمية بلا
خلاف؛ لأنَّ الذي كان به وصفًا ليس بموجود، ولا في حكم الموجود.

فإن سَمَّيتَ بـ (أَفْكَلٍ) وهو اسم رُعدَةٍ، أو بـ (أَيْدَعٍ) وهو اسم صِبْغٍ، لم يصرف
في المعرفة، وصرف في النكرة؛ لأنه اسم وليس بصفة. وكذلك إذا سَمَّيتَ بـ (أَجْمَعُ)
وَأَكْتَعُ وَأَبْصَعُ؛ لأنه ليس بوصفٍ.

فإن سَمَّيتَ بـ (أَدْهَمَ وَأَرْقَمَ) لم يصرف في المعرفة، وصرفت^(٤) في النكرة؛
لأنَّه صفة في الأصل، والأجود ترك الصرف لأنَّ الحيَّة لم تُسَمَّ بأرقم إلا لمعنى النُّقْطِ
التي فيها، ولم يُسَمَّ القيد بأدهم إلا لمعنى السَّوادِ، فذلك كان الأحسن والأجود أنْ

(١) تراجع ص ٤٠١ .

(٢) م: باحصر. ينظر: المقتضب ٣ / ٣١٢ .

(٣) م: فإن حُذِفَ وهو يراد.

(٤) م: ولم يصرف في النكرة. تحريف.

لا يصرف، وقد أجاز بعضهم صرفه لأنه اسم غير مشترك.

أما (١) (أَجْدَلُ وَأَخِيلُ)، فإنَّ سيبويه جَوَّزَ (١) صرفهما وترك صرفهما، وقال: ترك صرفهما أحبُّ الوجهين (٢)؛ لأنَّ (أَجْدَلُ) فيه معنى الشدة، ولذلك سُمِّيَ به و(أَخِيلُ) فيه معنى لمعة، وهو طائر أخضر في جناحه لمعةٌ تُخالفُ لونه.

فهذه أصول (أَفْعَلُ) إذا كان وصفاً أو غير (٣) وصفٍ. وليس في العربية ما أحدٌ عُلِّيَهُ الوصفُ غير هذا وغير مَثْنَى وثلاثَ ورباعٍ في العدد.

ومن قال: إنَّ حمراءَ لم تتصرف للوصف والتأنيث، لم تطرد علته في صحراءَ وطرفاءَ، وكذلك من قال: إنَّ سكرانَ لم ينصرف توصف والألف والنون، بطلَ عليه [٥٤و] ب (نَدِيَانِ) (٤) وإذا (٥) ثبت هذا فإنك إذا قلت: مررت برجلٍ أَفْعَلُ، ففيها خلاف، سيبويه لا يصرف أَفْعَلُ (٦)، لأنه حكى الوصف، وكأنه قال: مررت برجلٍ أَكْرَمَ. وأبو عثمان يصرفه؛ لأنه لا معنى للوصف في هذا، وأجمعوا على أنهم إذا قالوا: كل (أَفْعَلُ) كان صفةً، فإنه لا ينصرف، فتصرف أنت (أَفْعَلُ) في مثلك؛ لأنه حلَّ محلَّ الاسم وخرج من حقيقة الوصف وجَرَى مجرى قوتك: كَرَأٍ إبراهيمَ سَمَّيتَ به، فإنه لا ينصرف، فإن قلت: (أَفْعَلُ) إذا كان صفةً ثم ينصرف، لم تصرف (أَفْعَلُ) لإخبارك

عنه، فقد اجتمع فيه التعريف والوزن.

وجميع ما ذكرنا من (أَفْعَلُ) إذا صَغُرَ وبقي على تمامه لم ينصرف، وإن كانت صيغة (أَفْعَلُ) قد زالت؛ لأنَّ أصوله موجودة، وإذا كانوا قد أجازوا تصغير الفعل نفسه من نحو: ما أَحْسَنَ زيداً (٨) وبقي على حاله، فالاسم أولى بذلك.

(١) م: فأما.

(٢) ظ: يجوز.

(٣) الكتاب ٥/٢، وينظر: المقتضب ٢/٣٢٩.

(٤) م: وغير.

(٥) ظ: بعديان. م: بغويان: وما اثبتته أصوب.

(٦) ظ: فاذا.

(٧) الكتاب ٥/٢.

(٨) م: ما أحسن فلانا.

مسألة من (أفعل)

إذا سَمَّيتَ بـ (أَكَلَّ وَأَبَقَّ)، لم تُجَرِّهِ مَجْرَى (أَحَمَدَ) بل تُجَرِّيه مَجْرَى (مَهْدَدَ وَقَرَدَدَ)؛ لأنه ملحق بـ (جعفر)، يدلُّ على ذلك إظهارُ تَضْعِيفِهِ، ولو كان بوزن أَفْعَلْ لكان مدحماً كأَجَلٍّ وَأَسْلٍ.

مسألة

إذا سَمَّيتَ بـ (أُنْبَبَ) من قول العرب (١):

قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ بَنَاتُ النَّبِيِّ

أَيُّ أَعْقَلَهُ (٢)، لم تُصَرِّفْهُ لِلتَّعْرِيفِ ووزن الفعل؛ لأنه مشتق من اللَّبِّ وإظهار (٣) مضاعفه مسموع من انعرب على طريق الشذوذ، فلذلك لم تُغَيِّرْ مُكَبَّرَهُ، كما لم يَغَيِّرْ مَكْوَزَهُ (٤)، ولا: رَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ (٥)، فإن صغرته أَدْعَمَتْهُ؛ لأنَّ العرب لم تُصَغِّرْهُ، فلذلك عدلوا إلى القياس، وقالوا: أُنْبَبَ.

مسألة

إذا سَمَّيتَ بـ (أُرْطَى) لم تُصَرِّفْ، لعلتين مختلفتين، إن أخذته من قولهم: أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ، فيميزته أَصْرٌ وَأَلْفٌ لِلإِلْحَاقِ، فلا تُصَرِّفْهُ (٦) لِلتَّعْرِيفِ وشبه الألف بـ أَلَفِ النَّاتِيَةِ، وإن أخذته من قولهم: أَدِيمٌ مَرَّطَى، كان بوزن (أَفْعَلْ) فلم يُنْصَرِّفْهُ لِلتَّعْرِيفِ ووزن الفعل

ومما يحمل على (٧) وجهين (أُولُقَ) إن جعلته فَوْعَلًا، فهو مشتق من قولهم: رَجُلٌ

(١) رجز أورده سيبويه في كتابه شذون عزو ٦١/٢ و ٤٠٣، والمقتضب ١٧١/١ و ٩٩/٢، والمنصف ٢٠٠/١ و ٣٤/٣، والخزانة ٣٤٥/٧. ومعناه أنه يريد: بنات أعقل هذا الحي.

(٢) ظ: عقله.

(٣) ينظر: المنصف ٢٤/٣.

(٤) مكوزة: اسم شذ عن حد ما تحتله الأسماء الأعلام من الشذوذ، مثل: محبب ورجاء بن حيوة.

(٥) ينظر: الخزانة ٣٤٥/٧.

(٦) ظ: فلم تُصَرِّفْهُ.

(٧) م: حمل.

مَالُوقٌ، فهو مصروف، ولا تقل إنه من أَلِقَ. وإن جعلته بوزن (أَفْعَل) فهو مشتق من وَلِقَ يَلِقُ [١٥٤ظ]، ولم يصرف إذا سَمِيتَ به، ومثله: (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّتِكُمْ) (١).

فصل

قال أبو القاسم: (ومنها (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) من نحو: سَكَرَانَ وَسَكْرَى وَعَطْشَانَ وَعَطْشَى وَغَضْبَانَ وَغَضْبَى...) (٢) يعني أن هذا من القسم الذي لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وقد اختلف الناس في العلة التي لأجلها امتنع من الصرف، فقال قوم، وهم الكوفيون لم ينصرف للوصف والألف والنون، وهذه العلة تبطل بـ (نَدْيَانَ)، لأن فيه الوصف والألف والنون، وهو مصروف. وقال أبو العباس المبرد: إنما لم ينصرف في النكرة؛ لأن النون بدل من الهمزة في حمراء وصفراء، فكما لم تصرف (فَعْلَى)، كذلك لم تصرف (فَعْلَان) (٣)، واحتج على ذلك بقول العرب في النسب إلى (بَهْرَاء) (٤) بَهْرَانِي، وإلى (حَوْرَاء) حَوْرَانِي، وإلى صَنْعَاءَ صَنْعَانِي.

ولا دليل في هذا؛ لأنه ليس بين النون والهمزة مشابهة (٥)، وإنما النون عندنا بدل من الواو، لأمِن الهمزة، وكان الأصل: بَهْرَاوِي وَصَنْعَاوِي كَحَمْرَاوِي وَسَوْدَاوِي، فابدل من الواو والنون للمقاربة التي بينهما ألا ترى إلى جواز إدغام النون في الواو من نحو: (مِنْ وَآل) (٦)، و(مِنْ وَاقٍ) (٧).

وقال المحققون من أصحابنا: إن هذا النوع لم ينصرف للشبه بفَعْلَاءَ من نحو: حمراء وبيضاء وسوداء والشبه بينهما من خمسة أوجه: إن في آخر فَعْلَان زائدين زيدتا معاً، كما أن ذلك في آخر فَعْلَاءَ، ومنها: أن الزيادة جاءت بعد سلامة الصدر وكونه على ثلاثة أحرف، ومنها: أن علامة التانيث لا تدخل على كل واحد منهما، لا يقال: سَكْرَانَةٌ ولا صَفْرَاءٌ. ومنها: أن لكل واحدٍ منهما صيغة تخص المذكر، وصيغة

(١) النور: آية ١٥.

(٢) الجمل ٢١٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٦٤/١ و ٢٢٠ و ٢٣٥/٢.

(٤) بهراء: (اسم قبيلة من قضاة)، الكتاب ٦٩/٢.

(٥) م: مناسبة.

(٦) الرعد: آية ١١.

(٧) الرعد: آية ٢٤.

تَخَصُّ الْمُؤَنَّثُ فَمُؤَنَّثُ سَكَرَانَ وَغَضَبَانَ: سَكَّرَى وَغَضَّبَى، ونحوه، ومذكر حَمَرَاءَ وَصَفَرَاءَ: أَحْمَرُ وَأَصْفَرُ، ونحوه. ومنها: كَوْنُ إِحْدَى الزِّيَادَتَيْنِ فِيهِمَا حَرْفَ مَدَّوْلَيْنِ، فَلَمَّا قَوِيَ شَبَهُ فَعْلَانِ بِفَعْلَى مِنَ الْأَوْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَنْصَرَفْ، كَمَا لَمْ يَنْصَرَفْ فَعْلَاءُ، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْصَرَفْ فِي النِّكَرَةِ فَأُحْرِي [٥٥ أو] أَنْ لَا يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، فَإِنْ نَكَرْتَهُ بَعْدَ أَنْ سَمَّيْتَ بِهِ جَاءَ الْخِلَافُ الَّذِي فِي (أَحْمَرُ) بَعْدَ أَنْ سَمَّيْتَ بِهِ، وَلَا خِلَافَ فِي حَمَرَاءَ أَنَّهَا لَا تَنْصَرَفُ إِذَا نَكَّرْتَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مُوجُودَةً غَيْرَ مُفَارِقَةٍ. وَجَمِيعُ هَذَا إِذَا صَغُرَتْ لَمْ تَنْصَرَفْ أَيْضًا، وَلَمْ تَغْيِرْ أَلْفَهُ وَنُونَهُ إِذَا كَانَ مِمَّا لَا يَجْمَعُ عَلَى فَعَالَيْنِ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ سَكَرَانَ وَغَضَبَانَ وَعَطَّشَانَ وَكَسَلَانَ: سَكَّرَانَ وَغَضَّبَانَ، ونحوه، كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ حَمَرَاءَ: حَمَّرَاءَ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا قَدْ جَمَعَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى فَعَالَيْنِ صَغُرَتْ عَلَى فَعِيلَيْنِ وَسَيَأْتِي هَذَا فِي بَابِ التَّكْسِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(١)، مِثْلُ: سُلْطَانٍ وَسُلَيْطَيْنِ، وَشَيْطَانٍ وَشَيْطَتَيْنِ، وَدَقَّاقٍ وَدَقِيقَتَيْنِ.

فصل

قَالَ: (وَمِنْهَا: مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفُ التَّأْنِيثِ، مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ. فَالْمَقْصُورَةُ، نَحْوُ حَبَلَى وَسَكَّرَى وَعَطَّشَى، وَالْمَمْدُودَةُ، نَحْوُ: حَمَرَاءَ وَصَفَرَاءَ وَأَنْبِيَاءَ وَأَصْفِيَاءَ...) (٢) يَعْنِي أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِمَّا لَا يَنْصَرَفُ مَعْرِفَةً وَلَا نِكَرَةً، وَهَذَا الضَّرْبُ مِمَّا قَدْ قَامَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ وَهُوَ التَّأْنِيثُ وَلِزُومُ التَّأْنِيثِ، فَالتَّأْنِيثُ بَيْنٌ، وَلِزُومُ التَّأْنِيثِ كَوْنُهُ مُلَازِمًا لِلْكَلِمَةِ، وَغَيْرَ مُفَارِقٍ لَهَا حَتَّى إِنَّهُ تَبَيَّنَ فِي التَّكْسِيرِ مِنْ نَحْوِ: حَبَلَى وَحَبَالَى، وَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِنَاءُ التَّأْنِيثِ فَثَبَاتُهَا دَلِيلٌ عَلَى لَزُومِهَا وَلِلزُومِ تَأْثِيرُ. فَكُلُّ مَا كَانَ بِوزْنِ (فَعْلَى) كَحَبَلَى وَسُعْدَى^(٣)، أَوْ بِوزْنِ فِعْلَى كَ (حِمْرَى، وَذِفْرَى)^(٤) أَوْ بِوزْنِ فَعْلَى، كَ (أَرْبَى وَشَبْعَى) أَوْ بِوزْنِ فُعَالَى كَفُرَادَى وَجُمَادَى فَكُلُّهُ لِلتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً أَوْ مُلْحَقَةً، أَوْ مُزِيدَةً لِلتَّأْنِيثِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، فَلَا يَجُوزُ الْوُجْهَانِ الْأَوَّلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الصَّحِيحِ وَلَا الْمَعْتَلِّ مَا هُوَ بِوزْنِ فُعْلَلْ، وَلَا بِوزْنِ فَعْلَلْ، وَلَا بِوزْنِ فَعْلَلْ وَلَا بِوزْنِ فَعَالِلْ، وَإِذَا بَطُلَ أَنْ تَكُونَ فِي كَلَامِهِمْ

(١) تعالى: ليس في م.

(٢) الجمل ٢١٩.

(٣) كحبلَى وسعدى: ساقطة من ظ.

(٤) الذفرى: موضع خلف أذن الناقة عندما تعرق. الكتاب: ٨/٢ و ٩.

هذه الأصول بطل أن تكون لللاحق، وإذا بطل أن تكون لللاحق، لم يبق إلا أن تكون للتأنيث، والذي يدل على أنها للتأنيث امتناعهم من ادخال علامة التأنيث عليها، لا يجوز: حُبْلَة ولا خُنْثَاء. فأما قولهم: بِهِمَاء. لضرب من النبات^(١) فقليل شاذ، ويمكن أن يكون هذا على الأصل الذي يذهب إليه الأخفش من إثباته فَعَلَّ كَجُنْدَب^(٢). ولا تكون [١٥٥ظ] الألف للتأنيث وقد دخل عليها تاء التأنيث.

وقد يأتي من هذا الضرب ما يصلح أن تكون ألفه للتأنيث، ولغير التأنيث من نحو قوله سبحانه: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا)^(٣)، تقرأ منوناً وغير منون، فمن نونه جعله ملحقاً بجعفر بوزن (فَعَلَّ)، وأصله (وتراً) من المواترة. ومن لم ينون، جعلها للتأنيث، مثل: سَكْرَى، وإذا سَمَّيْتَ بَنَتْرَى على من نون لم تصرف في المعرفة وصرفت في النكرة. وإن سَمَّيْتَ على الوجه الآخر لم تصرف في معرفة ولا نكرة.

ومن ذلك (قَوْبَاءُ)^(٤) (وَحَشَاشٌ) فيه لغتان: اسكان الواو والشين وفتحهما فمن سكنهما كانا ملحقين بقرطاس وفسطاس وقسطاط، ومن حركهما لم يكونا ملحقين لعدم الملحق به، وكانا بوزن (فُعَلَاء) فلم ينصرفا^(٥) لذلك.

وجميع المؤنث بالألف المقصورة والممدودة لا ينصرف، مصغراً ومكبراً^(٦)؛ لأن صيغة علامة التأنيث لا تزول منه، فتقول في تصغير حَبْلَى: حَبْلَى، وفي حمراء: حَمِيرَاء، ولو كانت الألف لغير التأنيث. كالف (مِعْزَى) وألف (حِرْبَاء) لصرفته وغيرته.

(١) م: النبات.

(٢) ظ: (من اضافة فعلاء كجندب). ينظر: المنصف ٢٧/١.

(٣) المؤمنون: آية ٤٤، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتثنية وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بلا تثنية. ينظر: السبعة ٤٤٦.

(٤) القوباء: بثر يظهر في جلد الانسان. العين ٢٢٨/٥.

(٥) ظ: يصرفا.

(٦) م: مصغرا ولا مكبرا. تحريف.

فصل

قال: (ومنها كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثٌ حُرُوفُهُ أَلِفٌ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ، أَوْ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ...) (١) فإنه لا ينصرف إلا ما كان في آخره هاء التانيث.

هذا الفصل يحتاج إلى شرائط أكثر مما ذكرها وهو أن تقول: كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثٌ حُرُوفُهُ أَلِفٌ وَبَعْدَ الْأَلِفِ حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، وليس الأخير حرف علة منقوصاً، ولا ياء نسبة، ولا تاء تانيث فإنه لا ينصرف.

فقلنا: كُلُّ جَمْعٍ، احتراز (٢) من مثل: التَّرامِي والتَّانِي والتَّعَالِي من تَفَاعُلٍ (٣)، تقول: أَحَبُّ تَعَالِيًا وَأَكْرَهُ تَرَامِيًا؛ لأنها في التقدير: تَفَاعُلٌ بضم العين كالنَّقَابِلِ، واحتراز أيضاً من سَرَاوِيلٍ، فإنه عند جماعة مصروف؛ لكونه مفرداً أعجمياً، وعند آخرين غير مصروف لاحتمال أن يكون جمع سرِوَالَةٍ كما قال (٤)

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُ لِمُسْتَعِطِفٍ

وقولنا: بعد الألف حرفان، احتراز (٥) من مثل: دَجَاجٌ وَسَحَابٌ وَكِتَابٌ، فإن هذا ونحوه من الجمع (٦) مصروف لأن له نظيراً في الآحاد، من نحو: ذَهَابٌ وَكِتَابٌ.

وقولنا: أَوْ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، إعلام بأنه لا يكون في كلامهم جمع بعد ألفه ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ أَصُولٌ؛ لأنَّ من لا يَحْتَرِزُ بالسكون [١٥٦] يوهم بأنَّ (٧) في كلامهم ما هذا سبيله، لأنه لا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها بحروف أَصُولٍ ومن هاهنا، أجمعوا على أنهم إذا جمعوا (سَفَرَجَلًا وَفَرَزْدَقًا وَجَحْمَرِيثًا وَقُرْطُعبًا وَقَذْعَمَلًا) (٨) ونحوه مما حروفه أَصُولٌ، حذفوا الحرف الأخير (٩)؛ لأنهم لو لم يحذفوا لكان العجز أكثر من

(١) الجمل ٢١٩.

(٢) ظ: احترازاً.

(٣) ظ: الترامي والتداني والتفاعل.

(٤) لم اتف على قائله. وهو في المقتضب ٣/٣٤٦، وشرح المفصل ١/٦٤، والخزانة ١/١٣٣.

(٥) في المخطوطتين: (احترازاً). ورفعتها توحيداً للفظ في مواضع كلها في الآتي.

(٦) ظ: الجموع.

(٧) م: أن. من دون ياء.

(٨) الحجرش: العجوز المسنة، والقرطعب: القصير من الابل، والقذعمل: الضخم من الابل.

(٩) م: الآخر.

الصدر، وخالف باب التصغير؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا على الكلمة نهاية الجموع ونهاية الأصول فحذفوا بحذف حرف، وخصّوا به الأخير؛ لأنه محل التغيير.

وقولنا: وليس فيه تاء تانيث، احتراز (١) من برايرة وصياقلة وفرازنة (٢)؛ لأن هذا مصروف وإن كان جمعاً؛ لأن تاء التانيث تشبهه (٣) بالآحاد، من نحو: الكراهية والطواخية والرباعية، فكما أن هذا مصروف فكذلك (صياقلة). فإن أسقطت الهاء من صياقلة ونحوها لم يصرف؛ لأنه قد زال الشبه.

وقولنا: ولا حرف علة منقوصاً، احتراز من مثل: جوار وغواش، فإن هذا مصروف في حال رفعه وجره، وإن كان مجرّعاً لأنه بحذف يائه أشبه الآحاد من نحو: صلاح وجناح وجواد، وإنما حذفت الياء حذفاً لا ستغالها وبقيت الكسرة قبلها دليلاً عليها، ودخل التنوين.

وقد اختلفوا في هذا التنوين فذهب أبي إسحاق (٤) أنه تنوين العوض من الحركة التي كان من حقها أن تكون في الياء.

وانزموا أبا إسحاق في الفعل أن يقول: هذا يرم، فيأتي بتنوين العوض، وأجاب بأن الفعل لا يدخله تنوين، فلم يدخل فيه العوض (٥)، فقيل له: فباب الجمع الذي لا نظير له في الآحاد لا يدخله تنوين أيضاً.

وذهب غير أبي إسحاق إلى أن هذا التنوين هو تنوين الصرف يثبت في حال الرفع والجر موصولاً وينحذف في حال النصب؛ لأن هذا النوع في حال نصبه يتم لخفة الفتحة على الياء، وإذا تم زالت مشابهته لباب جناح، فلم ينصرف.

وقولنا: ولا ياء نسبة احتراز من مدائني ومعاقرني، فإن هذا النوع مصروف، وإن كان جمعاً في أصله؛ لأن ياء النسبة مضاهية لتاء التانيث، بدليل إخراجهم بها

(١) في المخطوطتين: احترازاً. وفي الموضع الآتي.

(٢) جمع فرزان وهو معرب فرزين بمنزلة الوزير: ينظر اللسان (فرزت).

(٣) ظ: تشبه. تحريف.

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج من أكابر أهل العربية (ت ٣١١هـ)، ينظر: نزهة الألباء ١٨٣.

(٥) م: عوض.

الواحد من الجمع، كما تخرج بناء التانيث، وذلك قولهم: روميّ وروم، وسنديّ وسند وزنجيّ وزنج، كما يقولون برّة وبر، وسدرّة وسدر، وإذا^(١) ثبت أنها مضاهية لبناء التانيث [١٥٦ظ] انصرف الاسم معها كما ينصرف مع تاء التانيث فأما بختيّ وبختيّ، وكُرسيّ وكُراسيّ، وقُمريّ وقُماريّ فغير مصروفي؛ لأنّ ياء نسبته^(٢) لم تحذف في جمعه، بل هي ثابتة في واحده وجمعه، فصارت كأنّها من نفس الكلمة فلم تشبه تاء التانيث، ولم تنصرف.

فإذا ثبت هذا فعلة امتناع صرفه في حال النكرة أنه جمع لا نظير له في الأحاد، وعلته بمنزلة علتين. وقد جمعت العرب هذا الجمع جمعاً ثانياً مبالغاً وتالياً فقالوا: (صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ)^(٣)، [و]؛

قَدْ جَرَتْ الطَّيْرُ أَيَّامِنَا^(٤)

جمعُ أيامن، فكأنه نَزَلَهُ منزلة الأحاد تقديرًا قبل أن يجمع لفظًا، وإذا نزل ذلك التزويل كان فيه بعضُ العذر لمن صرف (سَلَامًا)^(٥) و(قَوَارِيرًا)^(٦)، وهذه طريقة أبي علي رضي الله عنه.

وإذا ثبت هذا فإنه إذا سمي بهذا الجمع من نحو: مَسَاجِدَ وقَوَارِيرَ لم ينصرف، وكانت عِلَّتُهُ المانعَةُ أنه معرُفَةٌ، وأنه يشبه الأسماء الأعجمية وشبهه لها من جهة أنه قد صار على وزن لا تكون عليه الأحاد.

فأما قولهم: للضبيح حَصَاجِرٌ، فأكبر بطنها، وكان كلُّ جزءٍ منها بطنًا، فإن نُكِرَ هذا الضرب بعد أن سُمِّيَ به لم ينصرف في المذهبين جميعًا. أما مذهب سيبويه^(٧) فبين

(١) ظ: فإذا.

(٢) ظ: النسبة.

(٣) جزء من حديث تمامه: (إِنِّكَ لَأَتَنَّ صَوَاحِبَاتُ يَوْسُفَ) . سنن النسائي ١٣٣/١ .

(٤) م : أيامنين . رجز لم يعرف قائله ، ورد في اللسان (يمن) ١٧ / ٣٥١ .

(٥) الانسان (الدهر): آية ٤ . وتامها: (إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَامًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) . الصرف على غير قراءة عاصم، ووقف عاصم بالآلف ووصل من دونها. ينظر: السبعة ٦٦٣ .

(٦) الانسان (الدهر): آية ١٥ و ١٦ . وتامها: (وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَتِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرًا) . قرأ عاصم بالتوين للتناسب والباقون بمنع الصرف. ينظر: السبعة في القراءات ص ٦٦٣ و ٦٦٤، ومعاني القرآن للقراء ٢/ ٢١٤، والتيسير ص ٢١٧ .

(٧) إن هذه الأشياء، وتسميتها بهذه الأسماء المعارف في مذهب سيبويه دلالة على الاسم وبعض صفاته وخواصه. ألا تراه قال: (فكأنهم إذا قالوا: هذا ابنُ قُتْرَةٍ، فقد قالوا: هذه الحية الذي من أمره كذا وكذا) الكتاب ١/ ٢٦٤ .

وأما مذهب الأخفش فقلبه أن العرب قد سمت بالجمع من نحو: ضَبَاب^(١) وكِلَاب،
وكان معنى الجمعية باقٍ على مفاعل.

وإن سُمِّي بجَوَّارٍ وِغَوَّاشٍ فالحكم فيه عند الخليل وسيبويه معرفة كالحكم فيه
وهو نكرة^(٢). ومذهب عيسى بن عمر أن لا يدخله التثوين ويجريه مجرى الاسم
الصحيح فيسكنُ ياءه في ترفع ويفتحها في الجرِّ والنصب، فيقول: جَاءَنِي جَوَّارِي،
وَمَرَرْتُ بجَوَّارِي، ورَأَيْتُ جَوَّارِي، وأنشد^(٣):

أَبَيْتُ عَنِّي مَعَارِي فَأَخْرَاتُ بَيْنَ مُلُوبٍ كَذِمِ الْعِبَاطِ^(٤)
وقال الآخر^(٥):

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ إِلَهِ فَوْقَ سَمَائِيَا
ويروى فوق سَبَّ.

وكذلك مذهبه إذا سُمِّي بالفعل من نحو: يرمي ويجري، ذهب سيبويه فيه
كمذهبه في جَوَّارٍ، ومذهب عيسى بن عمر كمذهبه [٥٧ أ] في جَوَّارٍ وِغَوَّاشٍ وِغَوَّاشِيهِ
أنشد^(٦):

قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمَنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقْتُ مُقْلُولِيَا^(٧)

فقال: يعيليا: في موضع الجرِّ بالفتح، وهو تصغير يعلى.

(١) ظ: ظباب، تحريف. مفردة ضبة وهي انثى الضب، اللسان (ضبيب).

(٢) ينظر: الكتاب ٨/٢.

(٣) البيت للمنخل الهذلي. ديوان الهذليين ٢/٢٠، والكتاب ٢/٥٨، والاصول ٣/٤٤٤، والمنصف ٢/٦٧.

(٤) المعاري: جمع معري وهي الأرض التي عريت من النبات، والملوب الدم، والعباط: جمع عبيط وهي التي نحرت من غير علة، وقيل: المعاري هنا الفرش، والملوب طيب كأنه دم العباط.

(٥) هو أمية بن أبي الصلت. ديوانه ٣١٧، والكتاب ٢/٥٩، والمقتضب ١/١٤٤، والمنصف ٢/٦٨، والخزانة ١/٢٤٤.

(٦) رجز لم أقف على قائله. استشهد به سيبويه ٢/٥٩ على إجراء (يعيليا) على الأصل للضرورة وهو تصغير يعلى اسم رجل، ويعلى يمنع من الصرف مكبرا ومصغرا للعلمية ووزن الفعل كان القياس أن يقول: يعيل بالتثوين في جوار وِغَوَّاش. وَرَدَ في المقتضب ١/١٤٢، والمنصف ٢/٦٨ و ٧٩.

(٧) المقلولي: الذي يتعلم على الفراش حزنا.

وهذا كله لا دليل فيه، لأنه شعر والعرب تشبه المعتل بالصحيح؛ لأنه الأصل
فترده اليه، وأجمعوا على أن جميع هذا إذا نُكِّرَ بعد أن سُمي به عاد إلى التوين؛ لأنَّ
القرآن جاء به، قال الله تعالى: (لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي
الظَّالِمِينَ) (١).

فإن صغرت هذا الجمع قبل أن تسمى به أعدته إلى واحد، وجمعه بالالف
والتاء إذا كان لما لا يعقل وبالواو والنون إذا كان لمن يعقل، فتصغير (منابر وقوارير):
مُنْبَرَاتٌ وَقَوَارِيرَاتٌ، وتصغير أحامد: أُحَيِّمِدُونَ، فإن صغرت بعد أن سُميت به، فإنك
تصغر لفظه ولا تزيد عليه شيئاً؛ لأنه قد جرى مجرى الآحاد.

فصل

ومنها (٢): المَعْدُولُ في العدد، نحو: مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ وما أشبهه. هذا هو
الفصل الخامس مما لا ينصرف في النكرة، واختلف أصحابنا في العلة المانعة لصرفه.
فذهب المحققين الوصف والعدل، قال الله سبحانه: (أُولَئِكَ أَجْنَحٌ مَثْنَى وَثُلَاثَ
وَرُبَاعَ) (٣)، فلم تصرف للوصف والعدل، وفائدة العدل في هذا أن الإنسان إذا قال:
جاءني قوم ثُلَاثَ وَرُبَاعَ، أفاد أن عدة جاءت على هذه الصفة، كأنهم جاؤوا ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً
وليس كذلك إذا قال: جاءني قوم ثَلَاثَةً؛ لأنَّ هذا لا يعني به إلا هذا القدر من العدد،
وهكذا حقيقة العدل أن يكون اللفظ على شيء والمراد غير ذلك. وقدَّوهم بعض الناس
في قوله سبحانه: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) (٤)، فجعله دليلاً
على جواز التزوج بتسع، وأجراه مجرى اثنتين وثلاث وأربع. وليس كذلك؛ لأنَّ
المعنى: انكحوا ما طاب لكم من النساء اثنتين اثنتين إن شئتم، وثلاثاً ثلاثاً إن شئتم،
وأربعاً أربعاً إن شئتم، ولو كان الأمر في هذا محمولاً على ظاهره، لقلَّ تسع عوض
ثلاثة أشياء، ولأدى إلى التزوج بعددٍ لانهاية له، وفي عدم ذلك وامتناعه دليل (٥) على

(١) الاعراف: آية ٤١.

(٢) ظ: ومنها ان. تحريف.

(٣) فاطر: آية ١.

(٤) النساء: آية ٣.

(٥) ظ: دليلاً.

فساده ولم يتح التزوج بتسع إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا أحد^(١) الأشياء التي اختص بها عليه السلام^(٢).

وقال بعض النحويين: إنما لم ينصرف مثنى وأخواتها للعدل من جهة اللفظ والمعنى، فاللفظ عن اثنين، والمعنى عن اثنتين اثنتين^(٣).

فإن سمي بهذا المعدول، فمذهب طائفة من المحققين منهم أبو علي أنه يصرفه^(٤). وهذا من المواضع العجيبة التي لا تنصرف في النكرة وتنصرف في المعرفة؛ لأن عطية قد زالتا بالتسمية وهما الوصف والعدل^(٥) [٥٧: ١٥٧] لأن هذا الضرب لم يعدل إلا في حال التكثير، ولم يوصف به إلا في ذلك الحال، فإن نكر بعد أن سمي به كنت مخيراً، إن شئت صرفت وإن شئت لم تصرف على الخلاف.

فإن صغرت جميع ذلك نكرة كان أو معرفة صرفت؛ لأنه لم يعدل في حال تصغيره. فنقول: جاءني قوم مثنى^(٦) وثلاث وربيع، وهذا العدل له لفظان: مثنى وثلاث، ومثث وثلاث، ومربع ورباع، بوزن المفعل والفعال، ومنهم من يقصره على الأربعة، ومنهم من يقيسه^(٧) ويتجاوز إلى العشرة.

فصل

قال: (وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، فير اثنا عشر جنساً: منياً: كل اسم أعجمي على أكثر من ثلاثة أحرف، نحو: إبراهيم، وإسرائيل، وإسماعيل، وداود، وهرمز وفيروز...) ^(٨).

حق هذا الفصل أن يقال: كل اسم أعجمي زائد على الثلاثة منقول علماء، فإنه

(١) م: وهو.

(٢) عليه السلام: ليس في ظ.

(٣) ظ: اثنين اثنين.

(٤) ينظر: الإيضاح (ضمن المقتصد ٩٨٣/٢).

(٥) ظ: العدل والوصف.

(٦) في المخطوطتين: مثنى. والصواب ما أثبتته.

(٧) م: يقيس.

(٨) الجمل ص ٢٢٠.

لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، فإن كان الأعجمي ثلاثياً صرفته، ساكن الأوسط كان أومتحرراً. فالساكن، كنوح ولوط، والمتحرك مثل: بلح، لأن الثلاثي خفيف، ولم يعتد بالمتحرك وسطه فيجعلوه بمنزلة حرف رابع، كما اعتد بذلك في المؤنث الثلاثي من نحو: سقر وقدم، إذا سميت به.

والفرقان بينهما أن المؤنث أثقل من المذكر العربي، ومن الأسماء الأعجمية؛ لأنه يكون بعلامة ولأن تاء التانيث تعود في تصغيره، وهذا كله يدل على أنه أثقل من غيره، فلذلك اعتد بالحركة فيه حرف ولم يعتد بذلك في العجمة فثبت أن كل ثلاثي علم مصروف، فأما حمص فغير مصروفة، لأن فيها ثلاث علل: العجمة، والتعريف والتانيث، فكان إحدى العلل قد قاومت الخفة فلم تصرف لبقاء علتين ليس معهما خفة في الحكم.

وجميع الأسماء الأعجمية التي هي أجناس مما يحسن فيه الألف واللام، كالديباج^(١) والفيروزج^(٢) والابريسم^(٣) والإهليلج^(٤) والإطريقل^(٥)، مصروف جميعه، نكرة كان أو مسمى به؛ لأن هذا جرى جنساً في كلام العجم، كما جرى الرجل والغلام والدينار والدرهم جنساً في كلام العرب، وكما لو سميت بدينار ودرهم، كان مصروفاً فذلك هذا. فإن سميت به مؤنثاً لم تصرفه وكانت علة التعريف والتانيث لا العجمة.

وكذلك إذا اتفق مجيء اسم أعجمي على وزن من أوزان الفعل لم تصرفه إذا سميت به مذكراً كان أو مؤنثاً، كيقيم إذا سميت به لا ينصرف^(٦) للتعريف ووزن الفعل، لأن فعل مما يخص^(٧) أوزان الأفعال ولم يأت في الأسماء إلا قليلاً مثل: خضم وسلم وبدر^(٨).

(١) الديباج: معرب، ضرب من الثياب. المخصص ٧٦/٤.

(٢) الفيروزج: معرب، حجر كريم.

(٣) الابريسم: معرب، الحرير. القاموس المحيط ٨٠/٤.

(٤) الإهليلج: معرب، وهو ثمر شجر يحمل من بلاد الهند، يستعمل في الأدوية.

(٥) الإطريقل: ضرب من الكلا.

(٦) ظ: لم تصرف.

(٧) م: مما لا يخص... تحريف.

(٨) الخضم: الأكل بجمع الفم، والسلم: اسم رجل، وبدر موضع يذكر ويؤنث وهو اسم ماء.

وقد يأتي من الأسماء الأعجمية ما يحتمل أن يكون مصروفاً وغير مصروفٍ فيحمل أمره على ما يقتضيه أصله، وذلك مثل: إسحاق، إن^(١) أخذته من أسحق صرفته، وإن أخذته من اسم النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) لم تصرفه، وكذلك يعقوب في اسم النبي [١٥٨و] صلى الله عليه وسلم لا ينصرف، وفي اسم طائر ينصرف، وهو ذكر القَبَج والَقَطَا، فأما قولهم في اسم النبي صلى الله عليه وسلم، إنه إنما سمي يعقوب؛ لأنه خرج من بطن أمه آخذاً لعقب عيصو^(٣) وهو في العبرانية^(٤) عيسى، فهو اتفاق وافق المعنى اللفظ لا أن^(٥) هذا مشتق من ذلك؛ لأن اشتقاقه يوجب صرفه وأنه بوزن يَفْعُول، والأسماء الأعجمية لا توزن ولا تشتق، لأنها على أبنية لا توافق العربي في الأكثر، وإنما هي مدخلة على كلام العرب ومعربة بعض التعريب، وهكذا (إبليس) لا ينصرف، وإن وافق معنى إبلاص، ولو اشتق من (أبليس)^(٦) في الحقيقة لكان مصروفاً.

وقد يأتي في الأسماء ما يوهم أنه أعجمي، كجَرِيحٍ وقُطْرِبٍ وحنجورٍ ومنحوفٍ وليست بأعجمية بل هي عربية مصروفة، فجريح تصغير جرج، وهو الغنق، وقُطْرِب: اسم دابة، وحنجور فَعْلُول كزنبور، وهو الحلق، ومنحوف مفعول: وهو لرجل المنقطع النكاح.

فأما (عزير) فاسم أعجمي معرفة وهو مصروف لأنه تصغير ثلاثي وكل ثلاثي، مثل: نوح ولوط، فإنه ينصرف مصغراً ومكبراً، ولم يحدث التصغير فيه ثقلاً، ويدل على صرفه قراءة من قرأ: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيرُ ابْنُ اللَّهِ)^(٧)، بالتثوين، تعالى الله

(١) ظ: إذا.

(٢) صلى الله عليه وسلم: ليس في ظ. وكذا ما بعدها.

(٣) م: بعقب عيصو. وهامش م: (خ عيسى).

(٤) ظ: العبراني.

(٥) ظ: لأن. تحريف.

(٦) ظ: إبليس. تحريف.

(٧) التوبة: آية ٣٠. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحزمة (عزير ابن الله) من دون تثوين. وقرأ عاصم والكسائي (عزير ابن الله) بالتثوين. ينظر: السبعة ص ٢١٣.

ولا تحذف همزة (ابن) من الخط، ويكسر التثوين لالتقاء الساكنين. ينظر: مشكل اعراب القرآن ٢٢٦/١.

علوًّا كبيراً، ولا دليل في قراءة من لم ينون؛ لأنَّ من لم ينون فإنما وصفه بابن، فيسقط التووين لأجل الوصف لا لأجل غيره، وخبرُ الإبتداء على هذه القراءة محذوف.

ومما يصرف ولا يصرف (بندار). من أدخل عليه الألف واللام كما أدخلهما على العباس والحارث صرفه^(١)، ومن لم يدخل عليه الألف واللام بل قال: بندار، مثل: عباس، لم يصرفه؛ لأنه أعجمي وعباس عربي. ومن ذلك يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، من قول الله سبحانه^(٢): (إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ)^(٣)، من اشتقَّهما من (أَجَّ) صرف، ومن لم يشتقَّهما لم يصرف.

ومن ذلك (زكرياء) من جعله أعجمياً لم يصرف في المعرفة، وصرف في النكرة إذا لم تكن فيه ألف التانيث، ومن اشتقه من زَكَرَ وَتَزَكَّرَ، كانت الهمزة زائدة للتانيث ولم ينصرف في معرفة ولا نكرة، كما لا ينصرف ما آخره همزة التانيث بحال ووزنه (فعلياء)، وفيه أربع لغات: زكرياء، ممدود، وقد ذكرناه، وزكريا مقصور وقد قرئ به وهو أيضاً غير مصروف للعجمة والتعريف، ومن اشتقه على ما ذكرناه لم يصرفه؛ لأنَّ في آخره ألف التانيث المقصورة. والثالثة: زكري بالتشديد والصرف؛ لأنَّ علامة التانيث المقصورة والممدودة قد زالت وصار كالاسم المنسوب من نحو: حَسَنِي وَحُسَيْنِي وَحَبْلِي^(٤). والرابعة: زَكَرٍ، بحذف إحدى اليائين المشددة، فصارَ مِنْ بَابِ عَمٍ وَشَجٍ منقوصاً مصروفاً.

ولو اجتمع في الأسماء الأعجمية ما عسى^(٥) أن يجتمع من العلل وليس فيه تعريف كان مصروفاً، ولا يعتد بالعجمة نقلاً إلا مع المعرفة، فلو سَمَّيتَ بِأَذْرَبِيْجَانَ، وفيه [١٥٨ظ] التعريف والعجمة والتانيث والتركيب وزيادة الألف والنون لم تصرفه، ولو نكرته لصرفته، وإن بقيت فيه هذه العلل؛ لأنَّ كلَّ واحدة من البواقي لا تمنع إلا مع التعريف، وإنما اختص التعريف بذلك؛ لأنه فرع منقول معه في أصله، وهو كثير الدور

(١) ينظر: شرح المفصل ٤٤/١.

(٢) م: من قوله تعالى.

(٣) الكهف: آية ٩٤.

(٤) ظ: حسني وحبلي. م: حسني وحسني.

(٥) ظ: ما عساه.

في بابه، ألا ترى أن شطرَ ما لا ينصرفُ معقودٌ بالعلمية فكان له من الحكم والتأثير ما ليس لغيره.

ومما يلحقُ بهذا الباب، أن كل اسم لم ينصرف مُكَبَّرًا لم ينصرف مصغَّرًا، كإبراهيم وإسماعيل، وفي تصغيرهما قولان: قول سيبويه بُرِيهَيْمَ وَسُمَيْعِيلَ^(١)، شبه الهمزة بالهمزة الزائدة: لأنه سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ بُرِيه. وأبو العباس يقول: أَبُورِهِ وَأُسَيْمِعَ^(٢)، فيحذف من آخره، لأن الهمزة لا تكون زائدة في بنات الأربعة وإنما تكون أصلية كهمزة (أَصْطَبِلَ)، وإذا لم تكن زائدة لم يحذفها، وحذفت الأخيرة. وهذا يأتي في باب التصغير.

ومن هذا الباب موسى وعيسى، فموسى اسم النبي وغيره غير مصروف في المعرفة، ومصروف في النكرة وليس له وزن. وموسى في اسم ما يُحْلَقُ به، لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وإنما لم ينصرف للتعريف والتأنيث؛ لأنَّ موسى مؤنثه ووزنها مُفْعَلٌ مُشْتَقٌّ مِنْ أُوسَيْتَ رَأْسَهُ^(٣).

فإن قيل ولم لا يكون موسى^(٤) من مَاسٍ يَمِيسُ، فتكون الميم أصلية؟

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنه قد سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ: هَذِهِ مُوسَى حَدِيدَةٌ، فلو كانت فُعْلَى لم تتون. وأما عيسى فيمكن أن تكون فِعْلَى مِنَ الْعِيسِ وَهُوَ الْبَيَاضُ فَعْلَى هَذَا تَكُونُ أَلْفَهُ إِمَّا لِلتَّأْنِيثِ فَلَا يَنْصَرِفُ نَكْرَةً وَلَا مَعْرِفَةً، وَإِمَّا^(٥) لِلْإِنْثَاءِ فَلَا يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً وَيَنْصَرِفُ نَكْرَةً.

فصل

قال: (ومنها كُلُّ اسمٍ على وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ...) ^(٦)؛ لأنَّ من الأوزان ما يكون ماضياً وينصرف^(٧)، وجملة الأمر أن الوزنَ على ثلاثة أضرب: وزنٌ يخصُّ، ووزنٌ

(١) ينظر: الكتاب ٢٢/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٥٥/٣.

(٣) أُوسَيْتَ رَأْسَهُ إِذَا حَلَقْتَهُ. ينظر: تهذيب اصطلاح المنطق للتبريزي ٢٣٧/٢.

(٤) ظ: فعلى.

(٥) م: أو.

(٦) الجمل ٢٢٠.

(٧) م: ولا ينصرف. تحريف.

يَغْلِبُ ووزن لا يَخْصُ ولا يَغْلِبُ، بل يكثر في القبيلين.

فالخاص ما كان بوزن فَعِلَ، وجميع أوزان ما لم يُسَمَّ فاعله ما خلا المعتل الثلاثي والمضاعف الثلاثي. ومن الخاص ما يكون بوزن (فَعَلَّ) في الأمر العام، وما كان بوزن (انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ) وسائر الأفعال التسعة التي أولها ألف الوصل جميعها.

ووزن يَخْصُ الفعل ولا يكون في الاسم غالباً في الأمر العام، وكله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل كرجل سميته يَضْرِبُ أو انْضَرَبَ. فإن خففت بحذف الكسرة من (ضرب) بعد التسمية، لم يعتد بهذا التخفيف؛ لأنه عارض ولم يصرف. وإن كان التخفيف قبل التسمية اعتدت به وصرفت وصار بمنزلة (فَعَلَّ).

والوزن الغالب على الأفعال هو ما كان في أوله إحدى الزوائد [١٥٩و] الأربع من نحو: يَشْكُرُ وَتَغْلِبُ وَيَعْمُرُ، فإن أتبعته وقلت: يَشْكُرُ وَتَغْلِبُ، صرفت في المعرفة؛ لأنه قد زال وزن الفعل. ومنهم من لا يصرف، ويراعي الزيادة ويجري مجرى الغالب من أفعال الأمر التي أولها (١) ألف الوصل من نحو: اضرب أخرج، فهذا إذا سميت به قطعت همزته؛ لأنه (٢) صار من حيز الأسماء ولم يصرف للتعريف ووزن الفعل. وكذلك يَفْعَلُ بِانْطَلَقَ وَإِقْدَرَ وَإِقْتَرَبَ، بقطع همزته. ولو سميت بإقتراب وانطلاق، لم تقطع همزته، وإذا سميت بإقتربت، قطعت همزتها وأبدلت تاءها هاءً في الوقف؛ وذلك كله إذا كان الفعل خالياً من الضمير. ولو سميت بقولك: أَرَدُّ، وَأَشَدُّ، لوجب أن تقطع همزته، وأن تدغم مضاعفة، وأن تنقل حركته (٣)، فتقول: جاعني أَرَدُّ، ورأيت أَرَدُّ، ومررت بأَرَدُّ، وهل يصرف أو لا يصرف؟ على ما ذكر في (يشكر) إذا أتبعته، هكذا قال أبو الحسن الأخفش (٤) رحمه الله.

وأما الوزن الذي لا يَغْلِبُ ولا يَخْصُ فهو الذي يكثر في أوزان الأسماء والأفعال، فلم يكن وزنه مما يعتد به وكان مصروفاً. إذا سميت به كضرب وعلم وظرف. وكان

(١) ظ: أوائلها .

(٢) ظ: لأنه قد .

(٣) م: وتبقى حركته .

(٤) الاخفش: ليس في ظ .

عيسى بن عمر لا يصرف مثل ذلك، ويحتج بقول الشاعر^(١):

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ النَّثَايَا مَتَى أَضْعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فلم ينون (جَلَا) ولا دليل في ذلك لاحتمال أن يكون مضمناً ضميراً، فتكون جملة

محكية.

فإن سَمَّيتَ بحرف من فعل لم يخلُ من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً كالباء من اضْرَبَ، كان لك فيه وجوه، إن شئت قلت: إِبْ، فالحقت همزة الوصل وقطعتها، وإن شئت، قلت: رَبْ، فتكون من باب المحذوف فاؤه، وإن^(٢) شئت، قلت: ضَبْ، فتكون من باب المحذوف حينه، وإن شئت أعدت الأحرف الثلاثة، وهو أضعف الوجود، وإن شئت أعدت الهمزة مع ذلك أيضاً^(٣) وهو أضعف ممّا قبله.

وإن كان الحرف متحركاً نظرت حركته فولدت منها ما هو من جنسها إن كانت حركة لازمة، وإن كانت غير حركة لازمة عاملت الكلمة معاملة ما ذكرناه من الوجود. ولو قيل: كيف ينطق بنفس الحرف؟ نظرت إن كان متحركاً زدت عليه هاءً مخسكة، وإن كان ساكناً اجتلبت له همزة وصل^(٤).

قال: (ومنها: كُلُّ اسمٍ في آخره ألفٌ ونونٌ، من نحو: سَلَمَانَ وَعِمْرَانَ وَحَمْدَانَ...) ^(٥) جملة شرائط هذا الفصل ثلاث: أن تكون الألف والنون زائدتين، وأن تكونا بعد ثلاثة أحرف فمازاد، وأن تكون الكلمة غير مضاعفة فحينئذ لا يصرف الاسم للتعريف وزيادة الألف والنون، من نحو ما مثل، ولو سَمَّيت: بَجَنْجَانٍ^(٦)، لصرفت؛ لأنه مضاعف بوزن (فَعْلَان): كَقَمْقَامٍ وَزَلْزَالٍ، ولو سَمَّيتَ [٥٩ ظ] بقولك: دَمَانٌ وَيَدَانٌ، ولم تحك النشبة لصرفت؛ لأنه ليس بوزن (فَعْلَان)، ولو سَمَّيتَ بِحَسَّانٍ وَتَبَّانٍ وَمُرَوَّانٍ وَرُمَّانٍ،

(١) هو سحيم بن وثيل الرياحي ورد في الكتاب ٧/٢، ومجالس ثعلب ١٧٦، والخزانة ٥٥/١، و٢٦٦ و٤٠٢/٩.

(٢) ظ: فإن.

(٣) ظ: أعدت الهمزة أيضاً.

(٤) ظ: الوصل.

(٥) الجمل ٢٢١.

(٦) الكتاب ١١/٢.

نظرت فإن كان الاشتقاق يؤدي الى كون النون من نفس الكلمة صرفت، وإن كانت زائدة لم تصرف.

فصل (١)

قال: (ومنها: كُلُّ اسمٍ فيه هاءُ التانيث، من^(٢) نحو: فاطمة وعائشة وطلحة وشبهه)^(٣) لا إشكال في هذا أنه لا ينصرف طال أو قصر إذا سمي به للتعريف والتانيث، وإن^(٤) نكر انصرف، فإن سميت رجلاً بأخت وبنت، صرفت ولم يعتد بالناء؛ لأنها لللاحق بقفل وجذع وليست الناء لمجرد التانيث بدليل سكون ما قبلها، ولو صغرته لم تصرفها لرجوعها الى أصلها وانفتاح ما قبل^(٥) يانها.

فصل

قال: (ومنها: كُلُّ اسمٍ مؤنثٍ على ثلاثة أحرفٍ متحركةٍ، نحو: قَدَمٌ وسَقَرٌ وما أشبهه)^(٦).

جملة الأمر أن كل اسم مؤنث ثلاثي متحرك الأوسط سميت به مؤنثاً لم يصرف للتعريف والتانيث، وقيام الحركة الوسطى مقام الحرف الرابع؛ لأنهم قد نزلوا الحركة الوسطى من الأربعة منزلة تحرف الخامس في باب النسب، فحذفوا الألف من الرباعي حين^(٧) قالوا في النسب الى بَشَى بَشَى^(٨) والى جَمَزَى جَمَزَى^(٩) كما تقول في النسب الى جَمَادَى جَمَادَى وَحِبَارَى حِبَارَى، وكذلك الحركة في قَدَمٌ، قامت مقام حرفٍ رابع، فخالف لذلك الثلاثي الساكن الأوسط.

(١) فصل: ليس في م.

(٢) من: ساقطة من ظ.

(٣) الجمل ص ٢٢١.

(٤) ظ: فإن.

(٥) ظ: ما قبلها.

(٦) الجمل ص ٢٢١.

(٧) م: حتى.

(٨) البشكى: خفة المشي. وينظر: شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٢.

(٩) الجمزى: العدو السريع. وينظر: شرح الشافية للرضي ٣٩/٢ - ١٥٩.

فَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِي سَاكِنَ الْأَوْسَطِ نَظَرْتُ؛ فَإِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا سَمَّيْتُ بِهِ مُؤَنَّثًا، كُنْتُ مَخِيرًا، إِنْ شُئْتُ لَمْ تَصْرِفْهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ، وَإِنْ شُئْتُ صَرَفْتُ لِلخَفَةِ، وَجَعَلْتُ الْخَفَةَ قَدْ قَاوَمَتْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ فَجَرَى مَجْرَى نُوحٍ وَلُوطٍ، وَلِذَلِكَ جَمَعَ الشَّاعِرُ ^(١) بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، فَقَالَ:

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مَنَزَرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تَغْزُ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

وَلَمْ يَخَالَفْ فِي هَذَا إِلَّا أَبُو إِسْحَاقَ ^(٢)، فَإِنَّهُ لَا يَصْرِفُ هُنَا وَجُمْلًا، وَالْحُجَّةُ [١٦٠ أ] فِي نُوحٍ وَلُوطٍ وَاضِحَةٌ.

فَإِنْ كَانَ هَذَا الثَّلَاثِي مَذْكَرًا سَمَّيْتُ بِهِ مُؤَنَّثًا، كَامْرَأَةً سَمَّيْتُهَا بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو فَالْكَلُّ مُتَّفَقُونَ ^(٣)، خَلَا عِيْسَى بْنُ عَمْرٍو عَلَى أَنَّهَا لَا تَصْرِفُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ النُّقْلُ مِنَ الْأَخْفِ إِلَى الْإِتْقَالِ، فَلَمْ يَصْرِفْ لِذَلِكَ. وَلَوْ صَغُرَتْ زَيْدًا وَعَمْرًا، اسْمُ امْرَأَةٍ لَقُلْتُ: زَيْدَةٌ وَعَمِيرَةٌ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ ^(٤) أَيْضًا بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَحَدٍ.

وَأَجْمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِذَا سُمِّيَ مَذْكَرٌ بَهْتًا وَجُمِلَ أَنَّهُ يَكُونُ مَصْرُوفًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ سِوَى التَّعْرِيفِ، وَكَذَلِكَ يَنْصَرَفُ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَرْجِعُ فِيهِ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: عَيْنَةٌ وَأَذِينَةٌ فِي اسْمِ رَجُلٍ ^(٥) فَإِنَّ هَذَا وَشَبِيهَهُ لَمْ تَقَعْ التَّسْمِيَةُ بِهِ مُكَبَّرًا ثُمَّ صَغُرَ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ بَعْدَ أَنْ صَغُرَ.

فصل

(ومنها: كل اسم مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علامة فيه للتأنيث، نحو: سَعَادَ وَزَيْنَبَ...) ^(٦).

جَمَلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ زَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ، لَيْسَ أَصْلُهُ التَّذْكِيرُ، وَلَا التَّأْنِيثُ عَارِضٌ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ اسْمًا كَانَ لِمَذْكَرٍ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ كَعَفَّاقٍ وَعَقْرَبٍ وَأَتَانٍ، إِذَا

(١) هو جرير. ديوانه ١٠٢١/٢، والكتاب ٢٢/٢، والخصائص ٦١/٣ و ٣١٦.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٨٢١١هـ).

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣/٢. وفيه الخلاف مع عيسى بن عمر.

(٤) م: لم يصرف.

(٥) م: الرجل.

(٦) الجمل ٢٢٢.

سَمَّيَتْ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ، وَكَانَ الْحَرْفُ الرَّابِعُ قَدْ قَامَ مَقَامَ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرَةِ فَجَرَى مُجْرَى طَلْحَةٍ وَصَدَقَةٍ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ إِذَا صُغِّرَ لَمْ تَعُدْ فِيهِ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ غَالِباً مِنْ نَحْوِ: عُقَيْرِبَ وَأَتَيْنَ، وَلَمْ يَشْذِ مِنْ (١) هَذَا الْبَابِ إِلَّا قَدَامٌ وَوَرَاءُ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ سَعَادَ وَزَيْنَبَ لَا تَنْصَرِفُ اسْمًا كَانَ لِمَذْكَرٍ أَوْ لِمُؤْنثٍ.

فَإِنْ سَمَّيْتَ بِطَالِقٍ وَحَائِضٍ، لَمْ تَنْصَرَفْ فِي الْمُؤْنثِ، وَصَرَفْتَ فِي الْمَذْكَرِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا مِمَّا يَخْصُ الْمُؤْنثُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَمَذْكَرٌ فِي أَصْلِهِ، فَلَمْ يُعَدَّ بِالتَّأْنِيثِ الْعَارِضِ فِيهِ، وَلَوْ صَغُرَتْ سَعَادَ وَزَيْنَبَ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، لَقُلْتُ: سَعِيدَةٌ وَزَيْنَبَةُ (٢)، لِأَنَّ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ قَدْ حُذِفَ زَوَائِدُ الْكَلِمَةِ، وَلَمَّا حُذِفَتْ زَوَائِدُ سَعَادَ وَزَيْنَبَ عَادَ إِلَى الثَّلَاثِي فَعَامَلْتَهُ فِي تَصْغِيرِهِ مَعَامِلَةَ الثَّلَاثِي الْمُؤْنثِ.

وَلَوْ سَمَّيْتَ مَذْكَرًا بِنِسَاءٍ وَإِمَاءٍ، لَصَرَفْتَ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ تَأْنِيثُ جَمْعٍ، وَلَيْسَ تَأْنِيثُ أَصْلٍ، فَلَمْ يُعَدَّ بِهِ وَلَمْ يَنْزَلِ الْحَرْفُ الرَّابِعُ مَنْزِلَةَ تَاءِ التَّأْنِيثِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ مَذْكَرًا بِقُوبَاءٍ (٣) وَخُشَّاءٍ (٤)، وَنَحْوِهِ مِمَّا هَمْزَتُهُ لِلْإِلْحَاقِ صَرَفْتَ، وَلَمْ تَنْشِبْهُ هَمْزَتُهُ بِهَمْزَةِ [١٦١ ظ] التَّأْنِيثِ، كَمَا شَبِهَتْ أَلِفَ أَرْضَى وَمِعْزَى بِأَلِفِ سَكْرَى وَذِكْرَى.

فصل

قَالَ: (وَمِنْهَا: كُلُّ اسْمٍ مَعْدُولٍ عَنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعْلٍ فِي حَالِ التَّعْرِيفِ، نَحْوُ عَمْرٍ وَزُفْرٍ وَقَتْمٍ...) (٥).

جُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ (فُعْلَ) الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ، قَدْ ذَكَرْتُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَوْ صَغُرَتْ جَمِيعُ الْمَعْدُولِ لَكَانَ مَصْرُوفًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَدَّلْ فِي حَالِ تَصْغِيرِهِ،

(١) مَنْ: لَيْسَ فِي ظ.

(٢) م: زَيْنِبَةُ. وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) قُوبَاءُ: دَاءٌ يَظْهَرُ فِي الْجَسَدِ، بِسُكُونِ الْوَاوِ أَوْ فَتْحِهَا. يَنْظُرُ شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١/١٩٦.

(٤) الْخُشَّاءُ: الْعِظْمُ النَّاتِي خَلْفَ الْأُذُنِ وَاحِدُهُ خُشَاءٌ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/١٤٠.

(٥) الْجُمْلَةُ ٢٢٢.

وفي كتاب الله سبحانه: (إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى)^(١)، من لم يصرفه فالتعريف والعدل عن طاو، ولو سَمَّيْتَ بفسق ولُكع، من قولك في النداء، يَافُسُقُ، لصرفت؛ لأنَّ هذا الضرب لم يعدل إلَّا في حال ندائه، فليس فيه سوى التعريف.

فصل

قال: (ومنها: كلُّ اسم على بناءِ الفعلِ الماضي ممَّا لا مثال له في الأسماء، نحو رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ: بضربٍ أو قَتَلَ...)^(٢). الوصل.

جملة الأمر أن هذا الفصل قد ذكر في قسمة الأفعال، وأنه لم يأت منه في الأسماء إلَّا الفاظ يسيرة، وهي (خَضَمَ) اسم ماء^(٣) للعنبر رجل من بني تميم^(٤)، و(سَلَّمَ)^(٥) اسم بيت المقدس، و(بَشَّرَ) اسم ماء بمكة، و(غَدَّرَ) اسم مكان، و(نَقَمَ) اسم أعجمي، وجاء عنهم: (تَرَوُّطٌ) اسم طائر^(٦)، وهو جنس لا علم وكأنه لمعنى يخصه، وهو أنه يعلق عشه تعليقاً محكماً فسمي بفعله؛ لأنه من أحكم الطير تعليقاً لعشه^(٧) ومثله (بَشَّرُ)^(٨) اسم طائر كأنه يُبَشِّرُ مَنْ رآه أو سمعه، وهكذا كلُّ اسم دابة في الأصل، وجميع ذلك إذا كان علماً لم ينصرف.

ولو سَمَّيْتَ بفعلوا أو فعلوا من قولك: ضَرَبُوا وضَرَبُوا في لغة من قال: أكوني البراغيث، لوجب أن تلحق نوناً تكون عوضاً^(٩) من الحركة والتوين اللذين كانا في

(١) طه: آية ١٢. قرأ عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي (طَوًى) بالتوين. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (طَوًى) من دون تتوين. ينظر: السبعة في القراءات ٤١٧، فمن نونه جعله اسماً للمكان، غير معدول وهو بدل من الوادي. وينظر: مشكل اعراب القرآن ٤٦٢/٢.

(٢) الجمل ص ٢٢٢. بعد قتل في م: بالفصل. وفي ظ: الفصل، فما فوقها، وليس هي من الجمل.

(٣) ماء: ليس في ظ.

(٤) ورد في القاموس المحيط مادة (خضم) ١٠٩/٤، وهو العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم الخضمان.

(٥) وهو بالعبرانية اورشليم، ينظر: القاموس المحيط مادة (سلم) ١٢٨/٤.

(٦) ينظر: القاموس المحيط مادة (ناطه).

(٧) لأنه من أحكم الطير تعليقاً لعشه: ليس في ظ.

(٨) ينظر: القاموس المحيط مادة (بشر).

(٩) م: كالعوض.

(ضَرَبَ) لو سَمَّيْتَ به، وجرى ذلك مجرى مسلمين وصالحين. وإذا ألحقت النون وقلت: ضربون، كان لك وجهان، إن شئت أجرَيْته مجرى الجمع من الأسماء فحكيت فتقول: جاءني ضربون، ورأيت ضربين وإن شئت أعربت النون وقلت الواو على كل حال وصرفته، فقلت: جاءني ضربين، ورأيت ضربين، ومررت بضربين، قال الله عز وجل: (إِلَّا مِنْ غُسْلَيْنِ) ^(١).

ولو سَمَّيْتَ بضرباً أو ضرباً، على من قال أيضاً: قاماً أخواك، ألحقت النون، فقلت: جاءني ضربان، ورأيت ضربين. ومن أعرب النون بقى الألف على كل حال وأجرى مجرى (عُثْمَان).

ولو سَمَّيْتَ بضربن من [٦١ او] قولك: ضربن الهندات، أعربت النون ولم تصرف للتعريف والوزن الذي لا يكون إلا في الفعل، فتقول: جاءني ضربن، ورأيت ضربين، ومررت بضربن.

ولو سَمَّيْتَ بالأفعال المعتلة فيما لم يسم فاعله من نحو: قِيلَ وبيِعَ، لصرفت لأن نظيرها من الأسماء كثير، من نحو: دَبِكٌ وقِيلَ.

ولو سَمَّيْتَ بـ (قِيلَ) على من أشمَّ ورَامَ حركة الأصل لم ينطق في حال التسمية إلا بكسرة خالصة؛ لأن هذا لا يكون إلا في الأفعال، وكذلك الحكم في المضاعف في هذا الباب من نحو: رَدَّ وشَدَّ.

ولو سَمَّيْتَ بـ (يُضَارِبُ وَيُقَاتِلُ) لصرفته مكبراً ولم تصرفه مصغراً؛ لأنه في حال تكبيره على أوزان الأسماء، وفي حال تصغيره على أوزان الأفعال، فتقول: جاءني يُضَارِبُ وَيُضِيرِبُ ^(٢).

فصل (٣)

قال: (ومنها: كل اسمين جُعِلَا اسماً واحداً، نحو: حَضَرَمَوْتَ، وبعَلَبِكَ، ورَامَ هَرَمَزَ

(١) الحاققة: آية ٣٦. ومن (قال) الى (غسلين): ليس في ظ.

(٢) ظ: ويضرب.

(٣) فصل: ليس في م.

وَمُعْدِي كَرْبٍ، وَبِلَالٍ أَبَادًا...^(١).

كُلُّ هَذَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَيَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ وَهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ إِذَا لَمْ تَرْكِبْهُمَا تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ، فَإِنْ رَكِبْتَهُمَا تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ أُعْرِبَتِ الْأَوَّلُ بِوُجُودِ الْإِعْرَابِ وَجَرَرَتِ الثَّانِي إِنْ كَانَ مِمَّا يَنْصَرِفُ، مِثْلُ : هَذَا حَضْرَمُوتٍ، وَبَعْلُ بَكٍّ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي لَا يَنْصَرِفُ، مِثْلُ : رَامَ هُرْمُزٍ وَمُعْدِي كَرْبٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لَمْ يَنْصَرِفِ الثَّانِي .

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِمِثْلِ : مُحَارِبٍ مُسَاجِدَ، وَقَنَادِيلَ دَهَالِيزَ، وَقِيلَ : لَوْ اسْتَعْمَلْتَهُ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ؟ لَكَانَ الْجَوَابُ : هَذَا مُحَارِبٌ مُسَاجِدَ، وَقَنَادِيلُ دَهَالِيزَ بِهَنْزَلَةِ قَوْلِكَ : هَذَا حَضْرَمُوتٍ، وَأَنْ تَكُونَ صَرَفْتَ، فَقُلْتَ : مُحَارِبٌ مُسَاجِدٌ أُخَرٌ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا أَدَخَلْتَ هَذَا فِي بَابِ التَّرْكِيبِ أَعْطَيْتَهُ حُكْمَ التَّرْكِيبِ فَصَرَفْتَهُ فِي النِّكَرَةِ كَمَا أَنَّ صَبَاقِلَ لَا يَنْصَرِفُ، فَإِذَا دَخَلْتَهُ تَاءُ الثَّانِيَةِ انْصَرَفَ.

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِاسْمَيْنِ مُرَكَّبَيْنِ وَفِي آخِرِ الْأَسْمِ الثَّانِي الْفَاءُ الثَّانِيَةَ الْمَمْدُودَةَ أَوْ الْمَقْصُورَةَ لَصَرَفْتَ فِي النِّكَرَةِ، فَتَقُولُ : جَاءَنِي صَاحِبُ حَمْرَاءَ، وَصَاحِبُ حَمْرَاءٍ أُخَرٍ، فَتَصَرِفُ حَمْرَاءَ^(٢) وَإِنْ كَانَ لَا يَنْصَرِفُ قَطُّ لَدَخُولِهِ فِي بَابِ مَا يَنْصَرِفُ فِي النِّكَرَةِ.

وَلَوْ تَشَبَّهَ^(٣) مِثْلُ هَذَا لَمْ تَقْلِبْ هَمْزَتَهُ وَآوًا، بَلْ تُقَرِّهَا هَمْزَةً فَتَقُولُ : هَذَا صَاحِبُ حَمْرَاءَانِ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ بِ (صَاحِبِ سِرْكَانٍ وَغَضْبَانٍ) مُرَكَّبًا لَصَرَفْتَ فِي النِّكَرَةِ. وَلَوْ سَمَّيْتَ بِ (صَاحِبِ سِرْكَانٍ) وَقِيلَ لَكَ أَجْمَعُهُ، لَجَمَعْتَهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، وَلَمْ تَجْمَعْهُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ^(٤)، لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي بَابِ مَا يَجْمَعُ عَلَى حَدِّ [١٦٢ ظ] التَّشْبِيهِ، فَتَقُولُ : هَذَا صَاحِبُ سِرْحَانُونَ، وَلَا يَجُوزُ، صَاحِبُ سِرَاحِينَ، فَإِنَّ لَمْ تَرُدْ بِهِذَا كُلَّهُ التَّسْمِيَةَ، وَإِنَّمَا أُرِدْتَ بِهِ الْإِضَافَةَ أُجْرِيْتَ كُلَّ شَيْءٍ عَلَى أَصْلِهِ، وَهَذَا مِمَّا نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ^(٥) رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) الجمل ٢٢٢.

(٢) ظ: فعلاء.

(٣) ظ: بنيت. تصحيف.

(٤) ظ: التفسير.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٣٦/١.

فصل (١)

قال: (ومنها كُلُّ اسمٍ في آخره أَلِفُ الإلحاقِ، نحو: أَرَطَى وَعَلَّقَى وَمِعَزَى...) (١).
جملة الأمر أن أَلِفَ الإلحاقِ تشبه أَلِفَ التانيث من جهة الزيادة آخرًا، كما تزداد أَلِفُ التانيث آخرًا، فإذا سَمَّيْتَ رجلاً بقولك: مَرَمَى ومدَعَى ومِعَزَى صرفت؛ لأنَّ الألفَ منقوبة عن حرف أصلي وليست بزائدة، ولو سَمَّيْتَ رجلاً بأَرَطَى وتَنَرَى، لم تصرف للتعريف وثبته الألف بألف التانيث، وإن صغرته صرفته. ولو سَمَّيْتَ رجلاً بمِعَزَى، والمِعَزَى مؤنثة لم تصرف إلا أنك إذا صغرْتَ مِعَزَى، قلت: هذا مِعِيزٌ، ومررت بمِعِيزٍ، ورأيت مِعِيزِي، فلا (٢) تصرف في حال النصب للتعريف والتانيث.

فصل

قال: (ومنها كُلُّ مذكرٍ سَمَّيْتَهُ بمؤنثٍ) (٣) على أكثر من ثلاثة أحرفٍ، نحو رجل سَمَّيْتَهُ بزينبٍ أو سعاد... (٤).

قد مضت العلة في امتناع هذا الضرب من الصرف. وما الفرقان بينه وبين نساء وإماء إذا سَمَّيَ به؟ .

فصل (٦)

قال: (ومنها كُلُّ مؤنثٍ سَمَّيْتَهُ بمذكرٍ قلتُ حروفه أو كثرتُ، نحو امرأةٍ سَمَّيْتَهَا بفضلٍ) (٥).

وقد مضى أيضاً هذا الفصل والخلاف فيه بين سيبويه وعيسى بن عمر (٦). وجملة

(١) فصل: ليس في م.

(٢) الجمل ٢٢٣.

(٣) فلا: ليس في ظ.

(٤) ظ: لمؤنث.

(٥) الجمل ص ٢٢٣.

(٦) فصل: ليس في م.

(٧) الجمل ٢٢٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٢/٢٣، والمقتضب ٣/٣٥٢. ويراجع ص ١٠.

الأمر أن كل اسم ثلاثي عربي أو أعجمي مصروف إلا باب (عمر) وباب (ثبة) وباب (قدم) إذا سميت به مؤنثاً، وباب (بضع وضرب)، وما عدا هذا مصروف، وقد مضت علل جميع ذلك.

وجميع^(١) مالا ينصرف إذا دخلته ألف ولام أو إضافة أنجر في موضع الجر لتباعده بالإضافة والألف واللام الحادّين اللذين معناها في الاسم والمختصين به من شبه الفعل.

باب أسماء القبائل والصور والأحياء والبلدان^(٢)

جملة ما في هذا الباب ثلاثة أقسام: قسم القبائل والأحياء، وقسم أسماء الصور [٦٢ أو] وقسم أسماء البلدان، وكل واحد من هذه الثلاثة على ثلاثة أقسام.

أما أسماء القبائل فعلى ثلاثة أضرب: ضرب اعتزموا فيه على التأنيث، وضرب اعتزموا فيه على التذكير، وضرب يجوز فيه الأمران.

فكل ما جعل اسماً للقبيلة أو^(٣) عني به الأم لم ينصرف، وذلك تميم وسدوس وتغلب وطبي وجذام وقيس. والدليل على أنهم أرادوا بهذا النوع القبيلة أو الأم. وصفهم لها بالموئنث. حكى يونس: أنه سمع العرب تقول: تلك تغلب ابنة وائل، فوصفت تغلب بالموئنث، ومثله تميم ابنة^(٤) مزر، وقيس ابنة خيلان، وإذا^(٥) ثبت هذا كان بفضلة سعاد، اسم امرأة، لا ينصرف.

فإن لم ترد أن تجعل هذا كما جعلته العرب اسماً للقبيلة وأردت^(٦) الإضافة، وعنيت به الحي والأب لا القبيلة والأم صرفت، والأكثر ما بدأت به.

قال الشاعر^(٧):

(١) م: وجلة.

(٢) الجمل ٢٢٤.

(٣) ظ: وعني.

(٤) ظ: بنت.

(٥) ظ: فاذا.

(٦) ظ: وأردت به.

(٧) هو الأخطل. ديوانه ٣٧٣/١، والكتاب ٢٦/٢.

فَإِنْ تَبَخَّلْ سُدُوسٌ بِدِرْهِمِهَا فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

وقال آخر (١) :

بَكَى الْخَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَبَتْ عَجِيجًا مِنْ جَذَامِ الْمَطَارِفِ
وَأَمَّا الَّذِي اعْتَزَمُوا عَلَى تَذْكِرِهِ وَغَلَبُوا عَلَيْهِ التَّذْكِيرَ فَمَعْدُ وَقُرَيْشٌ وَتَقِيفٌ، وَكُلُّ
حَيٍّ لَا يُقَالُ فِيهِ (٢) مِنْ بَنِي فَلَانٍ وَلَا بَنُو فَلَانٍ، فَهَذَا مَصْرُوفٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ
وَرِثْمًا جَعَلَ اسْمًا لِلْحَيِّ الْمَذْكُورِ.

وَقَدْ يَصِفُونَ بِالْمَذْكُورِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَرِيدُونَ الْمَذْكُورَ، قَالُوا: بَاهِلَةٌ ابْنُ أَعْصَرَ، إِلَّا
أَنَّ بَاهِلَةً لَمْ يَنْصَرَفْ، كَمَا لَمْ يَنْصَرَفْ مَا فِيهِ تَاءُ النَّاتِبِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، فَمِثْلُ: سِبَا وَثُمُودَ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا (٣) (٤).

وَأَمَّا أَسْمَاءُ السُّورِ، فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: مِنْهَا مَا سُمِّيَ بِجَمَلَةٍ مِثْلُ سُورَةِ (اقْتَرَبَتْ
السَّاعَةُ) (٥) وَ(قُلْ أَوْحِي) (٦) فَهَذَا يُحْكِي كَمَا تُحْكِي الْجَمَلُ إِذَا أُخْبِرَ عَنْهَا، وَمِنْهَا مَا سُمِّيَ
بِحُرُوفِ التَّهْجِيِّ، مِثْلُ: (الر) (٧) وَ(الم) (٨) وَ(المر) (٩) وَ(كهيعص) (١٠) [١٦٢ظ]

(١) ظ: للأخر. هو النعمان بن بشير الأنصاري. شعره (١٤)، والكتاب ٢/٢٥، والمقتضب ٢/٣٦٤.

(٢) م: وكل حي لا يجوز أن يقال فيه.

(٣) قال الله تعالى: (أَلَا بُعْدًا لِثُمُودَ) هود: آية ٦٨. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (لثمود) بالتثوين. وقرأ حفص وحزرة ويعقوب (لثمود) من دون تثوين. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٢٧، والاتحاف ١٥٥. وقال الله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ) سبأ: آية ١٥. قرأ ابن كثير وأبو عمرو (لِسَبَإٍ) بفتح الهمزة، على منع صرفها. وقرأ الباكون بالتثوين.

ينظر: السبعة ص ٤٨٠، والاتحاف ٢٢٠.

(٤) جميعا: ليس في م.

(٥) وهي السورة الرابعة والخمسون المسماة بد (القمر).

(٦) وهي السورة الثانية والسبعون المسماة بد (الجن).

(٧) هود: ١ ويوسف: ١، وإبراهيم: ١، والحجر: ١.

(٨) البقرة: آية ١، وآل عمران: ١، والعنكبوت: ١، والروم: ١، ولقمان: ١، والسجدة: ١.

(٩) الرعد: آية ١.

(١٠) مريم: آية ١.

و(طه)^(١)، فهذه كلها تُحكى على حالها المؤدي عن المعنى المقصود بها. وأما (حم)^(٢) و(طس)^(٣) و(يس)^(٤) فقد جُوزَ فيها وجهان: الحكاية كأخواتها، وإذا حكيت وكانت مما تَلَبَّسَ وصفت و أُبدِلَ منها فتقول^(٥): قرأتُ حم الطول، أي قرأتُ الطول، فإن أضفت أعربت، فقلت: حاميم^(٦) الطول. والوجه الآخر أن تعرب وتجريه مجرى الأسماء الأعجمية، من نحو: هابيل وقابيل، فلم يصرف للتعريف والعجمة، تقول قرأت حاميم^(٧) وتبركت بحاميم.

فأما (صاد) فمصرفوفة إذا لم تُحكَّ، ويجوز أن تكون غير مصرفوفة إذا جعلتها اسماً للسورة فصار بمنزلة (دار) اسم امرأة تصرف ولا تصرف، وهذا على من أنكَّ حروف التهجى ومن ذكرها لم يصرف، قولاً واحداً إذا جعلتها اسماً للسور إلا في قول واحد.

وأما (طسم)^(٨) إن أعربت أجريتها مجرى الاسم المركَّب فتقول: هذه طاسين ميم، وقرأت طاسين ميم، ولا يجوز مثل هذا التركيب في (كهيعص)^(٩) لطوله وخروجه عن النظائر.

الضرب الثالث^(١٠): ومنها ما لم يكن جملة ولا حرف تهجٍّ، مثل: هود ونوح ويوسف ويونس. أما هود ونوح فلك فيه^(١١) وجهان: الصرف وتركه، فمن صرف فعلى

(١) سورة طه: آية ١.

(٢) غافر: آية ١، فصلت: آية ١، الشورى: آية ١، الزخرف: آية ١، الدخان: آية ١، الجاثية: آية ١، الاحقاف: آية ١.

(٣) النمل: آية ١.

(٤) سورة يس: آية ١.

(٥) م: فقلت.

(٦) في (ظ) (حميم) وفي (م) (حم حم) وهما محرفان والتصحيح من الكتاب ٢ / ٣١: (حاميم).

(٧) في (م) (حم) وفي (ظ) (حميم) والصواب (حاميم).

(٨) سورة الشعراء: آية ١.

(٩) مريم: آية ١.

(١٠) الضرب الثالث: ليس في م.

(١١) فيه: ليس في ظ.

حذف مضاف تقديره: قرأت سورة هود، حذفت المضاف وأقيمت المضاف إليه مقامه وأعطيته إعرابه وصرفته كما كنت تصرفه وهو مضاف، ومن لم يصرف فحجته أنه جعل هوداً^(١) اسماً للسورة المتلوة فجرى مجرى امرأة سميت يزيد، فيه ثلاث علل.

فأما (يونس ويوسف وإبراهيم) فسواء اعتقدت أنهم^(٢) أسماء للسور أو على حذف مضاف لم تتصرف، لأنهم كنَّ غير منصرفات قبل تركيب هذا المعنى.

فأما (النساء والمائدة والأنعام والأعراف والأنفال والزُّرَّع والحجر والنحل) وجميع ما فيه ألف ولام فمعربٌ بوجوه الإعراب؛ لأنه قد تمكَّن بالألف واللام فدخله الجرُّ لكون الألف واللام فيه.

وأما (سبحان)^(٣)، فغير مصروفةٍ للتعريف والألف والنون، كما قال^(٤):

[١٦٤و] أَقُولُ لَمَّا جَاعَنِي فَخَرُّهُ سُبْحَانَ مِنْ عُلُقْمَةِ الْفَاخِرِ

فلم يصرف. فهذه معرفة أسماء السور.

وأما أسماء البلدان^(٥)، فعلى ثلاثة أضرب: ضرب منها ما غلب عليه التانيث فلم يصرف، مثل: (دمشق وعمان وخراسان ومصر وبغداد وجور)^(٦) وحمص، في جميع ذلك للتعريف وتانيث البقعة والجهة. ومنها ما فيه العجمة.

وضربٌ غلب عليه التذكير فجعل اسماً للمكان والموضع ونحوه من المذكر وذلك (واسطٌ ودابقٌ وفلجٌ وحنينٌ). فواسطٌ مكان وسط بين^(٧) البصرة والكوفة، وكان فيه معنى الوصف. فلو كان مؤنثاً لدخلته الهاء كما تدخل في الصفات، وهذا مما يدلُّ على اعتزامهم على التذكير وقد يذهب بها على مذهب البقعة، فلا يصرف.

(١) م: هودا

(٢) م: أنها.

(٣) وهي سورة (الاسراء).

(٤) مر ذكره ص ٢٦٩

(٥) ظ: السور. تحريف.

(٦) جور: مدينة بفارس. ينظر: معجم البلدان ١٦٤/٣.

(٧) بين: ليس في ظ.

قال الشاعر^(١):

مِنْهُمْ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عَرَفْتُ بِهَا أَيَّامٌ وَاسِطَ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرِ
وفي المثل: كَجَالِبِ التَّمْرِ إِلَى هَجَرَ^(٢)، وَأَمَّا (قُبَاءٌ وَحِرَاءٌ)، فمصرفان قولاً
واحداً غالباً، حكى ذلك الخليل بن أحمد^(٣) رحمه الله، وكانهم اعتزموا فيهما على التذكير
لوقوعهما على جبلين، قال العجاج^(٤):

وَرَبَّ وَجْهِ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنٍ^(٥)

فَذَكَرَ وَصَرَفَ.

وقد جاء غير مصروف في الشعر، كئنه جعله اسم بقعة، وأنشد سيبويه^(٦):

سَتَعْلَمُ أَيْنَا خَيْرٌ قَدِيمًا وَأَعْظَمُنَا بَيْطُنَ حِرَاءٍ نَارَا

فهذا على التأنيث^(٧)، فعلى هذا مدار الباب.

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الْمَعْدُولِ عَلَى فَعَالٍ^(٨)

ما يتعلق بهذا الباب قد ذكر في باب النداء وَأَسْتَوْفَيْتَ أُمَّتَهُ وَقِسْمَتَهُ وشواهد

والخلاف فيه بين أبي العباس وغيره، فأما البيت الذي أنشده [٦٣ اظ] للناطقة الذبياني^(٩):

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطِيئَتَنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَأَحْتَمَلْتُ فَجَارَ

(١) هو الفرزدق. ديوانه ٢٣٥/١، والكتاب ٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٢٣/٢.

(٣) ابن أحمد: ليس في ظ.

(٤) نسبة سيبويه في الكتاب ٢٤/٢ إلى العجاج، وليس في ديوانه، وإنما في ديوان روبة ١٦٣، وفي المخصص ٤٧/١٧ غير منسوب.

(٥) ورد في م و ظ (منحني) وما اثبت رواية الديوان والكتاب.

(٦) نسب في الكتاب ٢٤/٢ إلى جرير، وليس في ديوانه، ورد في المقتضب ٣٥٩/٣، والمخصص ٤٧/١٧.

(٧) عبارة (فهذا على التأنيث) ساقطة من م.

(٨) الجمل ص ٢٢٨.

(٩) للناطقة الذبياني: ليس في ظ. ينظر: ديوانه ص ٩٨، والكتاب ٣٨/٢.

(فَبْرَة) اسمٌ عَلَمٌ لِلْبَرِّ بمنزلة طلحة، و(فَجَارٍ) اسمٌ عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ بمنزلة حذام وقطام كلاهما مبني^(١) لكونه على صيغة اسم الفعل وتضمنه تاء التانيث، وكان أبو الفتح بن جني يسأل نفسه في هذا البيت عن سؤال عجيب فيقول: لم خصَّ البرّة بحملت وخصَّ الفَجْرَة باحتملت؟ وأجاب نفسه، بأنَّ العرب تخصُّ ما هذا سبيله بمثل ما ذكر^(٢)، قال الله سبحانه: (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ)^(٣) من المعصية، وكلُّ ما كان من بابِ التَّوَعُّدِ والزجر والتقييد كان زيادة اللفظ فيه وتكثيره أوقع وأشبه بالمعنى، وأنشد أيضا:

فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعْنًا نَحْجُ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً؟^(٤)

جعل (يسار) اسماً لِلْيُسْرَةِ وَالْيُسْرِ وليس جرُّه بحَتَّى، بل الكسرة فيه كسرة بناء.

بابُ الاستثناء^(٥)

الاستثناء إخراج بعضٍ من كُلِّ ب (إِلَّا) أو بكلمة في معنى (إِلَّا).

والاستثناء عند النحويين شرطه أن يكون المستثنى أقلَّ من المستثنى منه، مثل: عندي عشرةٌ إلَّا واحداً، وعشرةٌ إلَّا أربعة، فأما عشرةٌ إلَّا خمسة، فمختلف فيه أكثرُ النحويين^(٦)، لا يجيزه لمساواته المستثنى منه في العدد، فأما عشرةٌ إلَّا ستة، فالنحويون البصريون كلهم لا يجيزونه والفقهاء يجيزون ذلك؛ لأنَّ الاستثناء في المعنى نظير قولك: العشرة عندي أربعة منها، أو عندي عشرةٌ أربعة منها، فكذلك عندي عشرةٌ إلَّا ستة، وأجمع الكلُّ على أنه لا يجوز: عندي عشرةٌ إلَّا أحد عشر، كما لا يجوز: عندي عشرةٌ أحد عشر منها.

فإذا ثبتَ هذا فالحجة للنحويين في كون المستثنى أقلَّ من المستثنى منه أنَّ الاستثناء

(١) م: وآخرهما مبني.

(٢) ينظر: الخصائص ٢٦١/٣ و ٢٦٥.

(٣) البقرة: آية ٢٨٦.

(٤) البيت لحمد بن ثور الارقط. ديوانه ١١٧، والكتاب ٣٩/٢.

(٥) الجمل ٢٣٠.

(٦) ينظر: الاصول ٣٤٥/١، وفي الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٥٩ تفصيل في هذا.

في الموجب نظير الاستثناء في النفي^(١)، فكما أن المستثنى منه في النفي، من نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدا، وفي الاستفهام، من نحو: هل قام أحدٌ إلا زيدا؟ [٦٤ او] ونحو ذلك لا يكون إلا أعم من المستثنى فكذلك ينبغي أن يكون في الموجب، ويدل على صحة ما ذكرته أن أحدًا لا يجيز: قام زيدٌ إلا عمراً، وما قام زيدٌ إلا عمراً^(٢).

فإذا ثبت هذا، فأول ما في هذا الباب معرفة آلات الاستثناء وآلاته اثنتا عشرة آلة؛ منها (الإلا) وهي أم حروف الاستثناء، يدلُّ على ذلك أنها تتصرف في مواضع لا تتصرف فيها أخواتها وسيأتي بيان ذلك عند ذكرها إن شاء الله تعالى^(٣).

و (غيرٌ وبَّله وسوى وسواء ولا سيما)، وهذه الخمسة يُجرُّ ما بعدها أبداً^(٤) بحق الإضافة إلا أن (ما) من (سيما) زائدة في حال الجرِّ ومعناها مثل من نحو:

ولا سيما يومٌ بدارةٌ جلجل^(٥)

ويروى (يوم)^(٦) مرفوعاً ومنصوباً، على أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي). وقد حذف المبتدأ كأنه قيل: ولا مثل الذي هو يومٌ.

و (خلأ وعدا وحاشا)^(٧) وهذه الثلاثة يُجرُّ بها ما بعدها فتكون حروفاً، ويُنصب بها فتكون أفعالاً إلا أن سيبويه لا يجيز فيما بعد (حاشا)^(٨) إلا الجرَّ؛ لأنها عند حرف جرٍّ. وأبو العباس يجيز الأمرين، وسيأتي ذكره. و (ماخلأ وماعدا وليس ولا يكون): وهذه الأربعة ينصب بها ما بعدها أبداً لأنها أفعال لا غير، فهذه آلات الاستثناء.

(١) في م: في المنفي.

(٢) وما قام زيد إلا عمراً: ليس في ظ.

(٣) تعالى: ليس في ظ.

(٤) أبداً: ساقطة من م.

(٥) عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه ١٠، وشرح المفصل ٨٦/٢. وصدوره:

(أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُمْ صَالِحٌ).

(٦) ظ: اليوم.

(٧) في م و ظ: حاشى. وما اثبتته أنسب.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٧٧/١.

فصل

قبل أن نشرع في الباب يجب أن نقدم معرفة العامل، وفي ذلك أربعة أقوال،
أصحها أن العامل الفعل المذكور، أو معنى الفعل بتوسط (إلا) فإذا قلت: قام القوم إلا
زيداً، فالعامل (قام) بتوسط (إلا) المقوية للفعل؛ لأن الفعل لا يتعدى، فقوي بالحرف
ونظيره باب المفعول معه، فإذا قلت: القوم في الدار إلا زيداً، فالعامل (في الدار) بتوسط
إلا، والدليل على أن العمل للفعل المتقدم بتوسط (إلا) لا بنفس (إلا). امتناعهم من إجازة:
إلا زيداً قام القوم، مع إجازتهم: قام إلا زيداً القوم، وهذا قول المحققين المتقدمين
والمؤخرين.

وقال أبو العباس: العامل معنى (إلا)، ومعناها أشتى^(١)، فكأنك قلت: قام القوم
أشتى زيداً^(٢).

وهو ضعيف من وجوده: منها أنه لو كان العامل معنى (إلا) لوجب [١٦٤ ظ] أن
ينصب في غير الموجب من نحو: ما قام أحد إلا زيداً، وهل قام أحد إلا زيداً، وفي امتناع
ذلك وفساده دليل على ضعف القول به، ولو جاز أن يعمل فيه معنى (إلا) لجاز أيضاً أن
تعمل معنى حروف الاستفهام ومعنى حروف النفي، ولأنه إذا عمل المعنى كان الكلام في
تقدير جملتين. والذي ذكرناه بتقدير جملة فهو أخصر.

فإن قيل، فأنتم تقولون^(٣): لبيك إن الحمد والنعمة لك، بكسر (إن) وتختارونه على
فتحها، ومعلوم أنها إذا كسرت، فإن الكلام جملتان، وإذا فتحت كان الكلام جملة واحدة.
فالجواب أن هذا محله محل ذكر وثناء ودعاء وما جرى بهذا^(٤) المجري،
فالمستحب فيه تكبير الجمل بمضاعفة الثواب والأجر، ولأن الكسر أبلغ في المعنى من
حيث إنه لا يجعل علة لغيره بل لوجوبه في نفسه.

(١) ظ: استشاء.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٩٠/٤.

(٣) ظ: بأنهم يقولون: تراجع ص ٦٠٩.

(٤) م: هذا، من دون باء.

وقال الفراء: (إِلَّا) مركبة من (إِنَّ وَلَا)، فخففت (إِنَّ) وأدغمت فصارت مركبة، فإذا نصبنا، فأنصب بـ (أَنْ)، وإذا رفعنا فالرفع بـ (لَا)، بمنزلتها في العطف.
وقال الكسائي: النصب بإضمار (إِنَّ)^(١)، فإذا قلت: قامَ القومُ إِلَّا زيداً، فكأنك قلت: إِلَّا إِنَّ زيداً لم يَقم.

وهذا أعجب من الذي قبله، لأننا لم نجد قط (إِنَّ) تعمل في اسم ثم تحذف في نفسها ويحذف خبرها وبمثله يبطل قولُ الفراء ويبطله أيضاً أن الرفع بـ (لَا) لا يجوز؛ لأنَّ (لَا) التي للعطف لا تستعمل بعد النفي فكيف يجوز في الاستثناء، فقد ثبت معرفة العامل الذي يجوز ذكره في الباب.

فصل

قال أبو القاسم^(٢): (فأما) (إِلَّا) إذا كان ما قبلها من الكلام موجباً، كان ما بعدها منصوباً...^(٣).

وهذا كما ذكر. وجملة الأمر أن المواضع التي يكون ما بعد (إِلَّا) فيها منصوباً ستة :

إذا كان الكلام موجباً لفظاً أو معنى، خبراً كان أو أمراً، مثل: قامَ القومُ إِلَّا زيداً، وقوموا إِلَّا زيداً.

وإذا كان الاستثناء موجباً في المعنى دون اللفظ، نحو: ما أكلَ أحدٌ إِلَّا الخبزَ إِلَّا زيداً، وشبهه؛ لأنَّ (إِلَّا) لما دخلت على المفعول فجعلته موجباً، صرت كأنك قلت: كلُّ أحدٍ أكلَ الخبزَ إِلَّا زيداً، فنصبته فيما تقدَّم^(٤) حملاً على هذا المعنى، ولو جعلت المسألة باسم الفاعل [١٦٥] وقلت ما أكلَ إِلَّا الخبزَ إِلَّا زيداً، لرفعت زيداً؛ لأنه هاهنا خبر الابتداء، ولو نصبته لبقيت المبتدأ بلا خبر، وعلى هذا تقيس، ما أخذَ أحدٌ إِلَّا ثوبه إِلَّا زيداً، وما أخذَ إِلَّا ثوبه إِلَّا زيداً.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠١/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٠/٢.

(٢) قال أبو القاسم: ليس في ظ.

(٣) الجمل ٢٢٠.

(٤) ظ: كما تقدم.

الثالث: إذا كان قبل (١) المستثنى حال موجبة كان المستثنى منصوباً، مثل: ما مررت بأحدٍ إلا قائماً إلا زيداً؛ لأنَّ الحال الموجبة من أحدٍ المنفي صيرت الكلام موجباً من جهة المعنى، فكانت قلت: مررت بكلِّ أحدٍ قائماً إلا زيداً (٢).

الرابع: إذا تكررت (إلا) مع اسمين مستثنيين لم يكن بُدُّ من نصب أحدهما، من نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً وإلا زيداً إلا عمرو (٣)؛ لأنَّ الفعل الواحد لا يكون له فاعلان من غير اشتراك، فوجب رفع أحدهما ونصب الآخر وهما جميعاً مستثنيان قد وقع منهما القيام دون غيرهما، يكشف ذلك قول الشاعر (٤):

ومالي (٥) إلا الله لا شيء غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر

فنفي كز ناصر، ولم يثبت إلا الله تعالى (٦) والممدوح.

الخمس: أن يكون الاستثناء مقدماً فلا يكون إلا منصوباً، مثل: ما قام إلا زيداً أحد، لأنَّ العلة التي من أجلها (٧) رفع قد عُدَّتْ بالتقدم، وسيأتي بابه إن شاء الله تعالى .
السادس: إذا كان الاستثناء منقطعاً، من نحو: ما بالدار أحدٌ إلا وتدا (٨)، لأنَّ انقطاع معناه اقتضى انقطاع إعرابه.

فيذه (٩) مواضع النصب فيما بعد إلا، وإنما وجب النصب في الاستثناء الموجب لشبهه بالمفعول، إذ حقَّ كلُّ اسم جاء بعد الفعل والفاعل وليس بتابع، أن يكون منصوباً.
وفي هذا الباب ثلاثة أشياء مشبهة بثلاثة أشياء: المستثنى مشبه بالمفعول به،

(١) م: ما قبل، تحريف.

(٢) من (لأنَّ الحال) إلى (زيداً) ساقط من ظ.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٤٢٤.

(٤) م: فيكشف عن ذلك قول الشاعر. وهو الكميث بن زيد (شعره) ١/١٦٧، وفي الكتاب ١/٣٧٣، والمقتضب ٤/٤٢٤، وشرح المفصل ٢/٩٢.

(٥) ظ: فمالي.

(٦) تعالى: لير في ظ.

(٧) م: لأجلها.

(٨) ظ: زيدا. تحريف.

(٩) ظ: وهذه.

و (إِلَّا) مشبهة بـ (لا) العاطفة. والمستثنى منه، والمستثنى جميعاً مشبهان بالمضاف والمضاف إليه،

أما وجه التشابه بين المستثنى والمفعول به فلمجيبه بعد فعل وفاعل قد تم الكلام دونه، ومخالفته للمفعول أنه لا يجوز أن يبنى لما لم يسم فاعله، لا تقول في: قام القوم إلا زيداً، قيم إلا زيداً، وكذلك لو نفيته وقلت: ما قيم إلا زيداً: قيم إلا زيداً^(١)، لم يجر، لأنه لا يتعدى، فأى شيء تحذفه وتقيم عوضه مقام الفاعل؟ .

وأما وجه التشابه بين (إِلَّا وَلاَ) فلأنهما^(٢) يخرجان الثاني ممّا دخل فيه الأول، في قولك: قام القوم إلا زيداً [١٦٥ ظ] أو قام القوم لا زيداً، والمخالفة بينهما أن (إِلَّا) لإخراج بعض من كل و (لا) لعطف كل على كل أو بعض على بعض، أو بعض على كل، أو كل على بعض.

وأما جهة التشابه بين المستثنى منه والمستثنى، وبين المضاف والمضاف إليه، فمن جهة المعنى، وذلك إذا قلت: جاء القوم إلا أناساً^(٣) منهم، كان في المعنى بمنزلة: جاء أكثر القوم، ومن هاهنا حسن حذف المستثنى منه في مثل: ما قام إلا زيداً، كما حسن حذف المضاف، ولم يحسن حذف المستثنى، كما لم يحسن حذف المضاف إليه. فأما قولهم: ليس غير، وليس إلا. ومثله: والحر ف ما جاء لمعنى ليس غير، فلأن (غيراً) قد قطعت عن الإضافة لفظاً، ولم تقطع عنه تقديرًا، فكأنه قال: ليس غير ذلك، وليس إلا ذاك^(٤)، و(غير) مبنية هاهنا كبناء^(٥) (قَبْلُ وَبَعْدُ).

فإذا ثبت معرفة التشابه والمخالفة^(٦)، فمن أصول هذا الباب أنه لا يجوز أن يتقدم (إِلَّا) على العامل؛ لأنها مشبهة بـ (لا) العاطفة وكلاهما

(١) م: ما قيم إلا زيد.

(٢) ظ: فأنهما.

(٣) م: (ناسا).

(٤) ظ: ذلك.

(٥) م: كما بنيت.

(٦) ظ: المخالفة والتشابه.

(٧) م: إلا. تحريف.

لا يتقدّمان على العامل، وكذلك (إلا) فلا يجوز: إلا زيدا قام الناس، ولا: هل إلا زيدا رأيت الناس؟ ولو قلت: أين إلا زيدا الناس؟ وكيف إلا زيدا القوم؟، لجاز كما يجوز: في الدار إلا عمراً الناس، وتقول: قام إلا زيدا قومك، ولا يحسن: ضربت إلا زيدا قومك، لأن الفعل في المسألة الأولى حديث القوم ومُعْتَمِدُهُمْ، وليس كذلك في المسألة الثانية من حيث كان فضله، وعلى هذا لو قلت: ضربت إلا زيدا قومك أصحابنا، أردت الاستثناء من (القوم) جاز، ومن (الأصحاب) لا يحسن.

ومن أصول هذا الباب، أنه لا يجوز أن يتقدّم معمول ما بعد حرف الاستثناء على حرف الاستثناء، كما لا يجوز تقديم نفس العامل الذي بعد (إلا) عليها؛ لأنّ معمول يعتبر محلاً للعامل، فكذلك لا يجوز: ما الناس زيدا إلا ضاربون، كما لا يجوز: ما الناس ضاربون زيدا إلا، ويجوز: ما الناس إلا زيدا ضاربون، كما يجوز: ما الناس إلا ضاربون زيدا.

ومن أصول هذا الباب، أنه لا يجوز أن تستثني بـ (إلا) اسمين فما زاد، كما لا تعطف بـ (لا) اسمين^(١) ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين، فلو قلت: أعطيت الناس المال إلا عمراً الدينار، لم يجر لما ذكرنا، وكذلك النفي إذا أردت الاستثناء من نحو: ما أعطيت الناس المال إلا عمراً الدينار، لم يجر وإن أردت البذل لا الاستثناء جاز ذلك فبدلت الاسمين من الاسمين وصار المعنى: ما أعطيت إلا عمراً الدينار، ومثل هذا في الجواز والامتناع؛ ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً ديناراً.

ومن هاهنا منع أبو علي [١٦٦و] الفارسي رحمه الله^(٢) أن يقال: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً^(٣)، لأنه لم يتقدّم اسمان فيبدل منهما اسمان. وتصحيح المسألة عنده: ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم بعضاً، وتصحيحها عند الأخفش على غير هذه الطريقة، وهو أن يقوم البذل قبل ذكر الاستثناء فيقال: ما ضرب القوم بعضهم إلا بعضاً، وما ضرب القوم بعضهم إلا بعضاً. وتصحيح المسألة عند غيرهما، وهي على صورتها من

(١) م: اسمان.

(٢) الفارسي رحمه الله: ليس في م.

(٣) ينظر: الإيضاح (ضمن المقتصد ٧٠٤/٢).

غير زيادة. ولا يعتبر أن يكون البعض الآخر^(١) منتصباً بضرب انتصاب المفعول به لأنه بدل ولا أنه مستثنى عنده^(٢) وإنما هو بمنزلة: ما ضرب بعضاً إلا بعض القوم، هذا تلخيصه. وتمثله من غير هذه المسألة: ما أعطى درهماً أحداً إلا زيد، ثم يؤخر الدرهم على هذه النية فنقول: ما أعطى أحداً إلا زيد درهماً.

ومن أصول هذا الباب أنه لا يحسن أن تستثنى النكرة المحضة^(٣) من النكرات، لأن الاستثناء فيه ضرب^(٤) من التخصيص، وكلما تقرب من المعرفة كان أشبه بمعناه، ومن هاهنا منع النحويون أن يقال: عندي نساء إلا امرأة، وقوم إلا رجلاً.

ومن أصول هذا الباب، أن المستثنى لا يكون إلا اسماً، أو ما ضارع الاسم، لأن المستثنى منه لا يكون إلا اسماً، فلذلك أجازوا: ما الناس إلا عابرون، وما الناس إلا يعبرون، ولم يجيزوا: ما الناس إلا عبروا، فإن أثبت فقد تقرب من الجواز.

ومن أصوله أنه لا يجوز الاستثناء من الاسم المفرد إلا^(٥) إذا كان في تأويل الجمع، تقول: مر بي البعير إلا إليك، وذهب الدينار إلا دنائير عمرو، وفي كتاب الله سبحانه: (والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات)^(٦) فالألف واللام في هذا كله للجنس لا للعدد، ومن هاهنا أجازوا: قام القوم إلا زيد، بالرفع إذا جعلت الألف واللام للجنس جاز^(٧) أن تشبهه (إلا) بغير فتوصف بها، كما جاز أن تشبهه (غير) بالإ فاستثنى بها، وعلى هذا قول الله سبحانه^(٨): (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)^(٩)، أي: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، فهو هاهنا صفة وليس ببدل.

(١) ظ: الأخير.

(٢) عنده: ليس في م.

(٣) ظ: المختصة.

(٤) ظ: لأن في الاستثناء ضرباً.

(٥) إلا: ساقطة من ظ.

(٦) العصر: آية ١ و ٢ و ٣.

(٧) ظ: وجاز.

(٨) م: قوله سبحانه.

(٩) الانبياء: آية ٢٢. وينظر: المقتضب ٤/٤٠٨، والانصاف ١٧٥، وشرح المفصل ٨٩/٢.

فصل

قال أبو القاسم (وإذا كان ما قبل إلا غير موجب كان ما بعدها تابعاً لما قبلها...) (١).

هذا كما ذكر. أما غير الموجب فهو ما كان نفياً أو نهياً [١٦٦ ظ] أو استفهاماً من نحو: ما قام أحد إلا زيد، ولا يقيم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد.

ولا يخلو هذا النوع من أن يكون فعله مفرغاً، أو غير مفرغ.

فإن كان مفرغاً لا فاعل منطوق به معه، ولا مفعول لم يكن بالبديل اعتبار، وكان الحكم للفعل يعمل بحسب ما يقتضيه، فإذا قلت: ما قام إلا زيد، لم يجر غير رفعه لأنه فاعل والحكم له لا لذلك المنوي المقدر، يدل على صحة ذلك، وأن الحكم لهذا الظاهر، قولك: ما قامت إلا هند، و:

وما بقيت (٢) إلا الضلوع الجراشع (٣)

فقد صار ذلك المقدر مراداً من وجه، وغير مرادٍ من وجه، فجهة إرادته أن الاستثناء لا يكون إلا من مشئى منه، وجهة غير إرادته تأنيك الفعل لأجر غيره.

وإن كان الفعل غير مفرغ، جاز فيما بعد (إلا) وجهان؛ الإتيان والنصب على أصل الاستثناء، والإتيان أحسن لصحة المعنى والمشكلة، من نحو: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيدا، وهذا كله على البديل. فإن قيل: كيف يجوز أن يكون المبدل منه منفياً والبديل موجباً؟

قيل كما جاز ذلك في الصفة من نحو: مررت برجلٍ لا صالح (٤) ولا طالح، فكما جاز أن تخالف الصفة الموصوف، كذلك في البديل والمبدل منه هو إنما جاز في الأصل

(١) الجمل ص ٢٣٠.

(٢) ظ: وما قامت. تحريف.

(٣) عجز بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٤١، وصدره:

طوى النحر والأجرأز ما في غروضها.

النحر: الدفع، والجرز: الأرض اليابسة، والغرض: حزام القتب للابل والجرشع: المنتفخ.

(٤) لا: ليس في ظ.

لأنهما يشتركان في جواز رفع الفاعل^(١) بهما، من نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وما قام إلا زيدٌ.

فإن قيل، فالأَجَازُ هذا البديل في الإيجاب؟.

قيل ذلك مستحيل من قبل أنك في موضع تبدل في غير الموجب فيجوز ألا تبدل، فكذاك ينبغي إذا أجزت في الموجب ذلك، أن تحذف الاسم الأول وتقول: قام إلا زيدٌ. وهذا لا يجوز، لأنك حذفت الفاعل وليس على حذفه دليل من عموم ولا غيره، مع عدم السماع لذلك.

ونعرض في هذا الباب مسائل يمتنع حملُ المشتق فيها على اللفظ، فإذا امتنع وجب الحمل على المعنى:

فمن ذلك: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً^(٢)، لا يجوز جرُّ (زيد) في شيء من ذلك لأمرين: أحدهما أنك تدخل (من) الزائدة على المعرفة، والآخر أنك تزیدها في الواجب، فلم يجر عند سيبويه^(٣)، وكذلك لا يجوز: ما جاءني من أحدٍ إلا رجلاً، لأحد الأمرين المذكورين. وكذلك: لا غلام في الدار إلا عبدُ الله، ولا يجوز نصبه ثلثاً تكون (لا) قد عملت في المعرفة، فعلى هذا قياس نظائره.

ومما يحمل في الاستثناء على المعنى دون اللفظ قولهم: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ إلا زيدٌ، على البديل من موضع [٦٧ أ] (رجل) المرفوع في المعنى، والمعنى: ما رجلٌ يقولُ ذاكَ إلا زيدٌ، لأنَّ تَقْلِيلَ الشيءِ يَقَارِبُ نَفْيَهُ. ومثله: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاكَ إلا زيدٌ، لا يجوز رفعُ (زيد) على البديل من (أقل) المرفوع، لأنه لا يصحُّ أن تقول: يقولُ ذاكَ إلا زيدٌ، ولا يجوز جرُّه حملاً على اللفظ، لأنَّ (أقلُّ) لا تعمل في المعارف كـ (رُبَّ).

فإذا ثبتَ هذا ثبتَ^(٤) معرفةُ ما يجوز حمْلُهُ على اللفظ وعلى الموضع ومعرفة الفرق بين النصب والرفع في: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ والإِزِيداءُ، وأنا^(٥) إذا رفعنا فالاعتماد

(١) ظ: الفعل. تحريف.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٤٢٠.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٦٢.

(٤) في المخطوطتين: وثبت، وحذفت الواو ليناسب السياق في جواب (إذا)

(٥) ظ: وأما. تحريف.

على المستثنى، وإذا نصبنا^(١) فالاعتماد على المستثنى منه، وأشبه شيء بذلك قولك :
 زيد في الدار قائماً وقائماً. وقد يجيء في هذا الفصل^(٢) ما يستوي فيه الرفع والنصب
 جميعاً، وذلك كلُّ كلام غير موجب مضمن الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر من
 نحو ظننت وأخواتها، تقول: ما ظننت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإلا زيداً^(٣)، فالنصب
 حملاً على المنصوب والرفع حملاً على المضمرة في الفعل الذي هو في موضع
 المفعول الثاني لأنه منفي في المعنى، إذ النفي يتناول الإخبار، وفي الشعر قول عدي بن
 زيد^(٤):

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

حملاً على المضمرة في يحكي، ولو كانت الرؤية رؤية بصر أو كان من الأفعال غير
 الداخلة على المبتدأ والخبر، من نحو: ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً، لم يجر حمل
 (زيد) إلا على النصب دون الرفع، لأنَّ الرفع لم يتناول الصفة، وإنما يتناول الفعل الواقع
 على الموصوف، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أؤدي أحداً يوحد الله إلا زيداً، لم تكن قاصداً
 نفي الموحّد، وإنما القصد نفي الأذى، فإذا قلت: ما رأيت أحداً اتخذت عنده يداً^(٥) إلا زيداً،
 جاز وكان محمولاً على الهاء. والنصب جائز والرفع ممتنع.

وقول الله سبحانه: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(٦)، كلُّ الناس على رفعه إلا ابن
 عامر فإنه نصبه على الاستثناء. وقول الله سبحانه: (فَسَرَّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ)^(٧)، كلُّ
 الناس على نصبه، لأنه موجب.

فأما قول الله سبحانه: (فَأَسْرِ بِأَمْلَكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا

(١) ظ: نصبت. تحريف.

(٢) ظ: اللفظ. تحريف.

(٣) م: إلا زيدا وزيد. وينظر: المقتضب ٤/٤٠٢.

(٤) ديوانه ١٩٤، والكتاب ١/٣٦١، والمقتضب ٤/٤٠٢، وشرح الكافية للرضي ١/٢١٢.

(٥) اتخذت عنده يدا. مطموس في ظ.

(٦) ظ: قليلاً. والآية في النساء ٦٦. وينظر: السبعة ص ٢٣٥، والنشر ٢/٢٥٠.

(٧) البقرة: آية ٢٤٩.

أَمْرُكَ^(١)، فتقرأ بالرفع والنصب . فالنصب على الاستثناء من الجملة الموجبة المتقدمة، كأنه قال: فاسر بأهلك إلا أمرتك، والرفع على الاستثناء من الجملة الثانية. والأولى أن يكون النصب من الجملة الثانية^(٢)، لأنَّ الكلام [٦٧ اظ] قَدْ تَمَّ وَقَدْ قَرَّبَ مِنَ الْمُسْتَشَى مِنْهُ، والحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد.

فصل

قال أبو القاسم: (وأما (غير) فإنها تخفض ما بعدها وتجري هي على إعراب الاسم الذي بعد إلا...)^(٣).

وهذا كما ذكره. أما العلة التي في جواز الاستثناء بـ (غير) فلأنَّ ما بعدها يخالف ما قبلها في الموجب والمنفي كما يكون ذلك في (إلا). وأما خفضها ما بعدها فبحق الاسمية والإضافة، وأما جريان الإعراب عليها في نفسها فلأنها اسم. وقد اشتغل ما بعد (غير) بإعراب الإضافة فلم يمكن جعله فيه فجعل في نفس (غير).

والأصل في (غير) أن تكون صفة، والاستثناء داخل عليها لتثبه بـ (إلا) والأصل في (إلا) أن تكون استثناء، والصفة داخلة على (إلا) تشبيهاً (بغير) إلا أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا بمجموع شرائط.

أن يكون قد تقدم ذكر موصوف، مثل: ما جاءني أحد إلا زيد، في أحد الوجهين، وقام القوم إلا زيد، قال الله سبحانه: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)^(٤)، وقول الشاعر^(٥):

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقَةٌ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

بمعنى: غير الفرقدين، والوصف لكل، كأنك قلت: وكل أخ غير الفرقدين مفارقة

(١) هود: آية ٨١. قرأ ابن كثير وأبو عمر ومن السبعة برفع (أمرتك) والباقون بنصبها. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٣٨، والنشر ٢/٢٩٠.

(٢) من (والأولى) إلى (الثانية): ليس في ظ.

(٣) الجمل ص ٢٣١.

(٤) الانبياء: آية ٢٢.

(٥) هو عمرو بن معد يكرب. ديوانه ١٨١، والكتاب ١/٢٧١، والمقتضب ٤/٤٠٩.

أخوه، وكذلك قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله)، أي غير الله.

فإن قيل^(١) فلم لا يكون اسم الله عز وجل بدلاً مما^(٢) قبله على حد ما فيهما آلهة إلا الله؟

قيل: لو وجوابها بمنزلة الموجب، والبدل^(٣) لا يكون في الموجب، وإنما جعلت بمنزلة الموجب لأنها شرط فيما مضى بمنزلة (إن) التي هي شرط فيما يستقبل، وكما لا يجوز البدل في قولك: إن قام أحد إلا زيد فعاقبه، فكذلك^(٤) هذا. وأكشفت من هذا في المعنى أنك لو جعلته بدلاً لوجب إحلاله محل الأول، وأنت لو أحلته محله لفسد المعنى وصار التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فثبت أنه لا يوصف بـ (إلا) إلا أن يتقدمها موصوف، لو قلت: ما جاءني إلا زيد، وأنت تريد النصفة لما جاز، لأنها لم تتمكن تمكن (غير) التي هي صريح في النصفة.

الشرط الثاني: أن يكون ذلك الموصوف جمعاً، أو بمنزلة الجمع لأنها وإن وُصف بها لم تخرج عن حقيقة أصلها.

الشرط الثالث: [٦٨ أو] أن يكون ما بعدها اسماً لاجملة، لو قلت: ما جاءني أحد إلا زيد خير منه، وأنت تريد النصفة لم يجز، لأن (غيراً) لا يجوز فيها ذلك، لأنها تضاف إلى الأسماء دون المبتدأ والخبر.

فهذه معرفة شرائط (إلا) إذا وُصف بها. فأما (غير) فأعرابها أبداً في نفسها، على حد إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) مع جميع الشرائط التي مضت في (إلا) في الموجب والمنفي، تقول: ما قام القوم غير زيد، وغير زيد، ولو قلت: ما قام غير زيد، لم يجز النصب، لأن الفعل مفرغ.

ومن أصول (غير) في الاستثناء أنه يجوز في العطف إعرابان في غير الموجب، من نحو: ما قام أحد غير زيد وعمرو وعمرو، وما رأيت أحداً غير زيد وعمرو وعمراً،

(١) ظ: قلت.

(٢) م: فيما.

(٣) لا: ساقطة من ظ.

(٤) ظ: وكذلك.

فالجُرُّ لا إشكال فيه، والرفع والنصب حملاً على معنى (إلا)، ألا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ: ما جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَإِلَّا عَمَّرُو. كما نقول: إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمَّرُو، فهذه معرفة الاستثناء بـ (غير).

ومثالها في الصفة: عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرٌ جَيِّدٍ، ولا يجوز النصب، لأنك لا تقول: عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا جَيِّدًا، فَإِنْ قُلْتَ: عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرٌ قَيْرَاطٍ، جاز الرفع على النعت، والنصب على الاستثناء، والفرق بينهما في المعنى أنه إذا نصب فقد أَقَرَّ بثلاثة وعشرين قَيْرَاطًا، وإذا رفع فقد أَقَرَّ بدرهم كامل، لَأَنَّ (غَيْرًا) صفة فكأنه قل: عِنْدِي دِرْهَمٌ لَا قَيْرَاطَ، أو دِرْهَمٌ يَخَالِفُ قَيْرَاطًا، فعلى هذا القياس إذا قال: بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا، فقد أَقَرَّ بتسعة، وإذا رفع فقد أَقَرَّ بعشرة.

فصل

قال أبو القاسم^(١): (فَأَمَّا سَوَى وَسَوَى وَسَوَاءٌ وَحَاشَا^(٢))، وَخَلَا، فَإِنِّيَا تَخْفِضُ عَلَى كُلِّ حَالٍ...).

وهذا كما ذكر على مذهب سيبويه، لأنَّ سيبويه رحمه الله يَجُرُّ بحاشا^(٣) قولاً واحداً، لأنها عنده حرفاً. وسوى وسوى وسواءٌ يَشْتِي بها كما يَشْتِي (بغير) إِلَّا أَنْ الْفَرْقَانِ بَيْنَيْنِ وَبَيْنَ (غير) أَنَّهُنَّ لَا يَشْتِي بِهِنَّ إِلَّا وَمَعْنَى الْمَشْتِي مِنْهُ مَذْكُورٌ، نقول: ما جَاءَنِي أَحَدٌ سَوَى زَيْدٍ، ولا يجوز: ما جَاءَنِي سَوَى زَيْدٍ، إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَفَرْقٌ آخَرُ أَنَّ سَوَى وَسَوَى لَا يَحْكُمُ عَلَى مَوَاضِعِهِمَا إِلَّا بِالنَّصْبِ لَأَنَّهُمَا ظَرْفَانِ^(٤) بِمَنْزِلَةِ بَدَلِكَ وَمَوْضِعِكَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ظَرْفَيْهِمَا وَصْلُهُمُ لِلَّذِي بِهِمَا. وَمَنْ كَسَرَتِ السِّينَ أَوْضَمَّتْ قَصُرَتْ، وَمَنْ فَتَحَتْ مَدَّتْ^(٥)، وَذَلِكَ مَسْمُوعٌ وَيَتَّبِعُ الْإِعْرَابُ فِي سَوَاءٍ^(٦) الْمَمْدُودَةِ،

(١) أبو القاسم: ليس في ظ.

(٢) رسمت في المخطوطتين: (حاشي)، ورسمتها كما في الجمل ص ٢٢٢ هنا وفي المواضع اللاحقة.

(٣) الكتاب ٣٧٧/١.

(٤) ينظر: اللع ١٤٤.

(٥) جاء في حاشية (م) (نحو: جاعني الذي سواء).

(٦) ظ: سوى.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَصَبًا، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ سَوَاءَكَ، وَمَا قَامَ أَحَدٌ سَوَاءَكَ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سَوَاءَكَ، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ إِلَّا حَمَلًا عَلَى مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ، كَقَوْلِهِ:

[١٦٩ظ] وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ^(١)

فَادْخُلَ اللَّامَ عَلَيْهَا وَاسْتَعْمَلَهَا أَسْمًا وَأَجْرَاهَا مُجْرَى (غَيْرِ).

فصل

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ^(٢): (وَأَمَّا مَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، فَإِنَّهَا تَنْصَبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْمَوْجِبِ وَالْمَنْفِيِّ، مِنْ نَحْوِ: قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا عَمْرًا، وَكَذَلِكَ، مَا قَامَ إِخْوَتُكَ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا...) ^(٣) وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ. وَالْعِلَّةُ فِي نَصْبِهِنَّ فِي الْمَوْجِبِ وَفِي الْمَنْفِيِّ وَهْنٌ بِمَعْنَى (إِلَّا) أَنَّهُنَّ أَفْعَالٌ تَضْمَنُ مَعْنَى الْفَاعِلِ، وَكَانَ مَا بَعْدَهُنَّ مَنْصُوبًا بِحَقِّ الْمَفْعُولِ، أَوْ الْمَشَبَّهِ بِالْمَفْعُولِ، وَالتَّقْدِيرُ: قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي، وَلَا يَجُوزُ لِلْبَعْضِ وَمَا شَاكَلَهُ أَنْ يَظْهَرَ بِحَالٍ فِي الْاسْتِثْنَاءِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ وَقَعَتْ مَوْقِعَ (إِلَّا) فَكَمَا لَا يَسْتَشِي بِ (إِلَّا) اسْمَانِ فَكَذَلِكَ^(٤) مَا وَقَعَ فِي مَوْقِعِهَا.

وَهَذِهِ الْجُمْلُ، أَعْنَى لَيْسَ وَلَا يَكُونُ، فِيهَا مَذْهَبَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّ لَا يَكُونُ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، بَلْ تَكُونُ جُمْلَةً دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى^(٥) الْاسْتِثْنَاءِ، وَلَيْسَتْ مُتَعَلِّقَةً بِمَا قَبْلَهَا تَعْلُقُ الْمَعْمُولَ بِالْعَامِلِ فَهِيَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٦): (الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا)^(٧)، ثُمَّ قَالَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ: (وَمِنْ الْأَعْرَابِ مَنْ

(١) صدر البيت: (تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي) وَهُوَ لِلْعَشِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ٨٩، وَالْكِتَابُ ١٣/١ وَ ٢٠٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٤٩/٤.

(٢) أَبُو الْقَاسِمِ: لَيْسَ فِي ظ.

(٣) الْجُمْلُ ص ٢٣٣.

(٤) ظ: وَكَذَلِكَ.

(٥) ظ: مَوْضِع.

(٦) م: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(٧) (الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَاجْتِرَاءً لَا يَعْلَمُونَ حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ. وَمِنْ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَابِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. وَمِنْ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَّا يَأْتِيَهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ). التَّوْبَةُ: آيَةُ ٩٧ - ٩٩.

يؤمن بالله واليوم الآخر، فكانه في المعنى بمنزلة: الأعراب أشد كُفراً ونفاقاً إلا من آمن بالله واليوم الآخر، وكما أن هذه الجملة قد خرجت من الجملة المتقدمة، وليس لها موضع من الإعراب فكذلك^(١) ما ذكرناه.

والمذهب الآخر أن لها موضعاً من الإعراب، وهو الصحيح، فإن وقعت بعد نكرة كانت في محل الصفّة، من نحو: جاءني رجل ليس زيداً، وإن وقعت بعد معرفة كانت حالاً، مثل: جاءني القوم ليس زيداً، أي: خالين من زيد، وإنما كان هو الصحيح، لأنه سَمِعَ من العرب: أنتي امرأة لا تكون فلانة، فأنتَ الفعل لما جعله صفة.

وجميع ما ذكرنا في (ليس) فمثله في قولك^(٢) (لا يكون). وليس ذلك في (خلا) و(عدا)^(٣) لأنهما لم يتمكنّا تمكّن غيرهما، فلم يجعلّا حالاً ولا صفةً.

وأما (ما خلا، وما عدا)، فصدران في موضع نصب، فيكونان^(٤) من المصادر^(٥) التي تقع أحوالاً.

فأما (إلا أن يكون) من قولك: قام القوم إلا أن يكون زيداً، فالاستثناء إنما هو بنفس (إلا) لا بـ (أن يكون)^(٦) بل أن يكون في موضع نصب، كأنك قلت: قام القوم إلا كون زيد، ولك أن ترفع زيداً فتجعلها [٦٩ أو] التامة، وأن تصبه فتكون الناقصة، وعلى هذا قرئ قوله سبحانه^(٧): (إلا أن تكون تجارة حاضرة)^(٨)، بالرفع والنصب.

(١) ظ: وكذلك.

(٢) قولك: ليس في م.

(٣) م: ما عدا.

(٤) م: ويكونان.

(٥) من المصادر: ساقطة من ظ.

(٦) بعدها في م: (من قولك قام القوم) وضرب عليه الناسخ.

(٧) قوله سبحانه: ليس في ظ.

(٨) البقرة: آية ٢٨٢، قرأ عاصم من السبعة وحده بالنصب والباقون بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات ص ١٩٣.

بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ الْمَقْدَمِ

قال أبو القاسم: (الاستثناء المقدم منصوبٌ ابتداءً، مثل: ما خرج إلا زيداً أصحابك) (١).

قال الشيخ رضي الله عنه: هذا (٢) كما ذكر، وعلّة انتصابه بعد أن كان مرفوعاً، أن رفعه إنما كان على البذل، وقد بطل البذل بالتقديم فلم يبق إلا النصب فصار الوجه الأضعف قوياً، لا يجوز غيره، ونظير هذا: هذا رجل قائم وقائماً، النصب أضعف الوجهين، فإذا قدمت قلت: هذا قائماً رجلاً، صار النصب قوياً، وبطل النعت بالتقديم.

وجملة عقد هذا الباب، أن المستثنى إذا تقدم هو وصفته، لم يكن إلا منصوباً، مثل: ما قام إلا رجلاً خيراً من زيد أحد (٣)، لما ذكرناه. فإن تقدم المستثنى دون صفته، مثل: ما قام إلا رجلاً أحد خيراً من زيد، فذلك. وإن تقدم المستثنى منه على أصله وتأخرت صفته جاز وجهان: البذل والنصب وذلك قولك: ما قام أحد إلا زيداً خيراً من عمرو، وما قام أحد إلا زيداً خيراً من عمرو، فالأول مذهب أبي عثمان رحمه الله (٤)، والثاني مذهب سيوريه (٥)، والحجة لسيوريه: أن الصفة المؤخرة في حكم المقدمة، فكأنه قال: ما قام أحد خيراً من عمرو إلا زيداً، والحجة لأبي عثمان: أن الاسم الأول في نية الطرح بحكم البذل، فكأنك قلت: ما قام إلا زيداً خيراً من عمرو، وأنت لو أتيت به هكذا لكان منصوباً، فذلك يكون من جهة الحكم والتقدير، والبيتان (٦) إلذان أنشدهما:

فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

فتقديره على ما قدمناه، وكذلك تقدير البيت الآخر (٧):

(١) الجمل ٢٣٤.

(٢) ظ: وهذا. وسقط منها قبله (قال الشيخ رضي الله عنه).

(٣) ظ: أحداً.

(٤) رحمه الله: ليس في ظ. وينظر: المقتضب ٤/٤٩٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٣٧٢.

(٦) للكثير بن زيد الامدي. هاشمياته ٣٩، والمقتضب ٤/٣٩٨، ومعاني الحروف للرماني ١٢٧.

(٧) مر ذكره ص ٤٣٦.

وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ غَيْرُكَ نَاصِرُ

بَابُ الْأَسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ

الاستثناء المنقطع هو الذي لا يكون من جنس المستثنى منه، وهو على ضربين: ضرب له [١٦٩ظ] تعلق بما قبله وتثبت به، وضرب منقطع بالجملة مما قبله.

فالأول هو ما يتبع الأحدين، ولا يكاد يفارقهم من ذواتهم وآلاتهم، وهذا الضرب فيه مذهبان: مذهب أهل الحجاز نصبه، ومذهب بنى تميم اجراؤه على ما قبله وإتباعه له، وذلك قولك: ما في الدار أحد إلا وتد، وإلا وتدأ، وما جاءني أحد إلا فرس وإلا فرساً، وعليه ينشد بيت النابغة^(١):

وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلَانَا أَسْأَلُهَا عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِي لَأَيَّامًا أَبِينَهَا وَالنُّوْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ^(٢)

يروى برفع الأواري ونصبها. أمّا حجة النصب لأهل الحجاز، فلأن الثاني لما انقطع معناه من الأول فلم يكن من جنسه، انقطع أيضاً من إعرابه فلم يكن بلفظه. والحجة لبني تميم في الرفع من ثلاثة أوجه:

أحدها أنك إذا قلت: ما في الدار أحد إلا ثوب، فقد بقيت الأحدين وما يتبع الأحدين، ثم استثيت مما دخل في حكم التبع، كأنك قلت: ما بالدار أحد، ولما يتبع الأحدين إلا ثوب، ولم تذكره للعلم به.

والوجه الثاني؛ أن يكون غلبت من يعقل على ما لا يعقل فاقترصت على ذكر الأحدين بحكم التغليب ثم أبدلت من جملة ما تضمنه التغليب.

الوجه الثالث؛ أن يكون الأحدون قد ذكروا^(٣) تأكيداً، وكأنك أردت: ما بالدار إلا ثوب، كما أنك لو لم تتطّق بالأحدين لم يكن الثوب إلا مرفوعاً، وكذلك مع ذكره.

(١) ديوانه ص ٢ و ٣ والبيتان من شواهد الكتاب ٣٦٤/١، والمقتضب ٤/٤١٤، والاصول ١/٣٥٥.

(٢) الأواري: جمع أري وهو الحبل، والنوي: الحاجز. وفي ظ: لا أئينها.

(٣) م: ذكر. تحريف.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الْآخَرُ، وهو المنقطع بالجملة، مثل: مَا جَاءَ الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الْكَافِرِينَ، وما جَاءَ الضَّارِبُونَ إِلَّا الْمَضْرُوبِينَ، وما مررت بأحدٍ إِلَّا مَرْكَبًا يَخْطِفُ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) ^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: (مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ) ^(٢)، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) ^(٣).

وفي هذه الآية أربعة أوجه: وجهان منها متصلان، ووجهان منقطعان. فالمتصلان أَنْ تَجْعَلَ (مَنْ رَحِمَ) في معنى الرَّاحِمِ ^(٤)، فَكَأَنَّكَ اسْتَشَيْتَ فاعلاً من فاعل. وَالْآخَرُ أَنْ تَجْعَلَهُمَا في معنى مفعول، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا مَعْصُومَ إِلَّا الْمَرْحُومُ. وَالْمَنْقُطَعَانِ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ في معنى فاعلٍ، والثاني في معنى مفعولٍ أو عكسه.

فهذا حكم الاستثناء المنقطع، والعامل هو الفعل المتقدم بتوسط (إِلَّا) على ما أَصْلَحْنَا وَ (إِلَّا) تَقْدَرُ في هذا الباب بـ (لكن) لأنَّ (لكن) فيها معنى الاستدراك [١٧٠] وَتُسْتَعْمَلُ في هذا الباب (غير) كاستعمالها في الباب المتقدم ولا تُسْتَعْمَلُ الأفعال وما يستثنى به في هذا الباب.

بَابُ النَّفْيِ بِـ (لَا) ^(٥)

(لَا) في كلام العرب على ستة أضرب: عاطفة ونافية وزائدة، مثلاً: (وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ) (لَا) في كلام العرب على ستة أضرب: عاطفة ونافية وزائدة، مثلاً: (وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ) (لَا) في كلام العرب على ستة أضرب: عاطفة ونافية وزائدة، مثلاً: (وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ) (لَا) في كلام العرب على ستة أضرب: عاطفة ونافية وزائدة، مثلاً: (وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ)

فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: عَامِلَةٌ وَغَيْرُ عَامِلَةٍ.

(١) يونس: آية ٩٨.

(٢) النساء: آية ١٥٧.

(٣) هود: آية ٤٣، وينظر: البيان في غريب القرآن ١٥/٢ تجد التوجيه نفسه.

(٤) م: موضع الراحم.

(٥) الجمل ٢٢٧.

(٦) فصلت: آية ٣٤.

(٧) القيامة: آية ٣١.

فالعاملة هي التي قد نصبت النكرة ثم بُنيت معها بناءً الاسم الواحد، وهذا البناء لا يكون إلاً بمجموع ثلاث شرائط: أن يكون النفي عاماً، وأن تكون النكرة المنفية مفردة لا مضافة، وأن يكون ذلك المفرد يلي^(١) حرف النفي، لا فاصل بينهما، وذلك قولك: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. والموضع الذي يكون النفي^(٢) فيه عاماً، هو الذي يخرج مخرج الجواب لكلام معه (مِنْ) فكأن قولك: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، جواب لِمَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُ اللَّهِ؟، فمن حيث كانت (مِنْ) لا ستغراقٍ للآلهة، فكذلك جوابها.

وأما العلة لإعمال (لا) في النكرة النصب؛ فلأنها قد حملت على نقيضها، وهو (إن) فعملت النصب كعملها. وأما العلة في بنائها فلأنها تضمنت حرف الاستغراق وكما أن الاسم يبنى لشبهه بالحرف^(٣) وتضمنه معناه فكذلك هذا.

وقال بعضهم^(٤) إنما بُنيت لأنها قد ضُعفت وصارت في المرتبة الثالثة؛ لأنها مُشَبَّهَةٌ في العمل بـ (إن) و (إنَّ) مُشَبَّهَةٌ بالفعل فقد ضُعفت إلا أنها في النكرة^(٥) وإن كانت مبنية فإنها تشبه المعرب بدليل جواز حمل الصفة على اللفظ وإعرابها، من نحو: لا رجلَ ظريفاً في الدار، وليس في العربية مبني تشبه حركته حركة الإعراب تشبهاً قوياً إلا هذا الباب وباب النداء، وقد ذكر.

وإذا ثبت هذا وأنه مبني، ثم أتى من بعد ذلك بصفة مفردة جاز فيها ثلاثة أوجه: بناءً الصفة والموصوف على الفتح، ونصبُ الصفة على اللفظ وتووينها، ورفعُ الصفة على الموضع، وتووينها أيضاً، فنقول^(٦): لا رجلَ ظريفُ في الدار^(٧)، ولا رجلَ ظريفاً في الدار، ولا رجلَ ظريفُ في الدار.

فإن وصفت بمضاف لم يجز البناء، وجاز النصب على اللفظ، والرفع على الموضع،

(١) ظ: بلا. تحريف.

(٢) من (قولك) إلى (النفي) ساقط من ظ.

(٣) ظ: بالحروف.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٤٥/١.

(٥) في النكرة: ليس في ظ.

(٦) ظ: وذلك قولك.

(٧) قبلها في (ظ): لا رجلَ ظريفاً في الدار.

مثل: لا رجل صاحب عقل في الدار، وصاحب [١٧٠ظ] عقل. وإنما امتنع البناء؛ لأن أربعة أشياء لا تجعل شيئاً واحداً، ومن هاهنا امتنع البناء في العطف إذا لم تكرر (لا) مثل: لا رجل و غلام عندي، هذا لا يجوز.

فإن كررت (لا) جاز خمسة أوجه نقول: لا رجل ولا غلام، ولا رجل ولا غلاماً، ولا رجل ولا غلام، ولا رجل ولا غلاماً، وما عدا هذه الوجود الخمسة فلا يجوز، مثل: لا رجلاً ولا غلاماً في الدار، وكذلك: لا رجلاً ولا غلاماً، وكذلك: لا رجلاً ولا غلاماً. فهذا معرفة العطف. والتأكيد يجري مجرى الوصف، من نحو: لأماء ماء عندك، ولا ماء ماء عندك، ولا ماء ماء.

فإذا ثبت هذا فإنه يجوز إن كانت النكرة مضافة أو مطولة، مثل: لا غلام رجل في الدار، ولا طالعا جبلاً تراه، فإنه يكون منصوباً نصباً صحيحاً لا مبنياً لوجود التووين، أو ما يعقوب مقام التووين فكان معرباً.

ويجوز الرفع على أن تشبه (لا) بليس كما قال^(١):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِيَا فَاتْنَا ابْنَ قَيْسٍ لَا بَرَّاحَ

أي ليس ببراح.

وقول الله سبحانه: (لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ)^(٢)، يصلح أن يكون من باب: لا رجل في الدار، ومن باب: لا طالعا جبلاً، وقوله سبحانه: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)^(٣) و(لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ)^(٤)، لا يكون إلا من باب: لا رجل.

فإذا ثبت هذا، فقول أبي القاسم: (أعلم أن لا تنصب النكرات بغير تنوين، ولا تعمل في المعارف) على إطلاقه غير جائز، لأنه قد جاء عنهم:

(١) هو سعد بن مالك بن ضبة القيسي ورد في الكتاب ٢٨٠/١ و ٢٥٤ و ٣٥٧، والمقتضب ٣٦٠/٤، والاصول ١١١/١.

(٢) الفرقان: آية ٢٢.

(٣) هود: آية ٤٣.

(٤) يوسف: آية ٩٢.

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ (١)

وقالوا: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ (٢)، فعملت (لا) في المعرفة، وعلة ذلك أَنَّ في الكلام حذف مضاف نكرة لا يتعرف بما أضيف إليه، التقدير: قَضِيَّةٌ وَلَا مِثْلَ قَضِيَّةِ أَبِي حَسَنٍ، والمعنى يقتضي ذلك. فأما مَا كَانَ، مثل: زَيْدٌ وَعَمْرُو، فلا يجوز فيه ذلك.

ولم (٣) تقع المعرفة في باب (لا) إلا مكررة، تقول: لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو عِنْدِي، لَأَنَّ (لا) لَمَّا تَكَرَّرَتْ أُدْخِلْتَ فِي الْكَلَامِ عَمُومًا وَجَازَ لِأَجْلِهِ أَنْ تَلِيَّ الْمَعْرِفَةَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَيْسَ عِنْدِي أَحَدٌ يُعَدُّ بِهِ، وَقَدْ حَكَى أَبُو عَلِيٍّ الْفَارْسِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ (٤) رَحِمَهُمَا اللَّهُ، عَنِ الْعَرَبِ لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ (٥)، فَأُولَئِكَ (لا) الْمَعْرِفَةُ مِنْ خِيَرِ تَكْرِيرٍ، وَعِلَّتُهُ أَنَّ هَذَا كَلَامٌ (٦) يُفَسَّرُ مَعْنَاهُ: وَمَعْنَى (لَا تَوَلَّكَ): لَا يَنْبَغِي لَكَ، فَمِنْ حَيْثُ أُريدُ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى جَازٌ، وَهَذَا هُوَ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنْقُصُ فِيهَا (٧) (لا) عَنِ (إِنَّ).

وَمِنْ النِّقْصَانِ جَوَازُ حَذْفِ خَبَرٍ (لا) فِي الْأَكْثَرِ مِنْ نَحْوِ: لَا بَأْسَ وَلَا خَوْفَ.
وَمِنْهَا أَنَّهُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَ (لا) وَالنَّكَرَةِ بَطَلَ عَمَلُهَا [١٧١و] تَقُولُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَ(إِنَّ) تَعْمَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، لِأَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ وَقَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا فَرَّالُ الْبِنَاءِ (٨).

وَمِنْهَا أَنَّ (لا) لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكَرَةِ، وَ(إِنَّ) تَعْمَلُ فِي الْجَمِيعِ.

وَمِنْهَا جَوَازُ حَمْلِ الصِّفَةِ وَالْعُطْفِ عَلَى الْفِعْلِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ قَبْلَ التَّمَامِ وَبَعْدَ التَّمَامِ،

(١) رَجَزُ قَائِلِهِ مُرَّةُ بْنُ وَاقِعٍ، وَرَدَّ فِي الْكِتَابِ ٣٥٤/١، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٦٢/٤، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ ١٠٢/٢، وَ ١٢٣/٤، وَالْخَزَانَةُ ٥٧/٤.

(٢) الْكِتَابُ ٣٥٥/١، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٦٣/٤، وَالْخَزَانَةُ ٥٧/٤.

(٣) م: وَلَا.

(٤) لَفْظُ (الْفَارْسِيُّ وَابْنُ السَّرَاجِ): لَيْسَ فِي ظ. وَيَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ (ضَمِنَ الْمَقْتَصِدُ ٨٠٣/٢)، وَالْأَصُولُ ٤٩٤/١.

(٥) الْكِتَابُ ٣٥٧/١، وَفِي شَرَحِ الْمَفْصَلِ ١١١/٢: (هِيَ بِمَنْزِلَةِ لَا سَلَامَ عَلَيْكُمْ).

(٦) ظ: الْكَلَامُ.

(٧) م: بِهَا.

(٨) الْبِنَاءُ: لَيْسَ فِي ظ.

ولا يجوز ذلك في (إن) عند البصريين إلا بعد التمام، وهذه جميع النقصانات بينهما.

فصل

قال أبو القاسم رحمة الله عليه^(١): (وإذا دخلت (لا) على شيءٍ قد عمل فيه عاملٌ بقي على حاله...) ^(٢).

يعني باب: مَرَحِبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا، وشبهه مما هو منصوب بإضمار فعل. فإذا دخلت (لا) عليه بقي على حاله، لأنه إذا رُفِعَ لم يدل على معنى الفعل والدعاء.

فصل

قال: (وقد تَزَادَ (لا) بين العامل والمعمول، من نحو: غَضِبْتُ مِنْ لَ شَيْءٍ، وَجِئْتُ بِلَا زَادٍ...) ^(٣).

وهذا كما ذكر. الزيادة فيه على ضربين: زيادة لفظية وزيادة معنوية. فاللفظية ما ذكره، لأن العامل تخطى ممّا قبل (لا) الى ما بعد (لا) فعمل فيه الجرّ فصارت (لا) بمنزلة الزائد في اللفظ. والمعنى أنه جاء بغير شيءٍ، وغضبتُ مِنْ غير شيءٍ. ومن النحويين من يجعل (لا) هاهنا بمعنى (غير) اسمًا ويجزّ ما بعدها بها جرّ إضافة، كما جعلها الآخر في قوله^(٤):

أَبَى جُودَهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ نَعَمٌ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُوعَ قَاتِلَهُ
والزيادة في اللفظ والمعنى، مثل: (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ)^(٥) و(لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)^(٦)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٧).

(١) أبو القاسم رحمة الله عليه: فیس فی ظ.

(٢) الجمل ص ٢٣٩.

(٣) الجمل ص ٢٣٩.

(٤) استشهد به الرماني في معاني الحروف ٨٥ ولم ينسبه، على زيادة (لا) أو على أن يكون (البخل) بدلا من (لا)، وورد في المغني ٢٤٨ وفيه (الجود) مكان (الجوع).

(٥) الاعراف: آية ١٢.

(٦) الحديد: آية ٢٩.

(٧) وما أشبه ذلك: ليس في ظ.

بَابُ دُخُولِ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى (لَا)

[١٧٢ظ] جملة^(١) الأمرِ أَنْ لَفْظَ (أَلَا) على ضربين: أحدهما التَّمني، والآخر التحضيض، فالتَّمني هي التي يقدر فيها دخول حرف الاستفهام على (لا)، وقد عمت (لا) في النكرة، والتي للتحضيض بمنزلة الكلمة الواحدة تطلب معنى الفعل. والمقصود في هذا الباب القسم الأول.

فيقال في التمني: أَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟ أَلَا مَاءٌ أَشْرَبُهُ؟ فـ (لا) مع ما بعدها في موضع نصب، بما في (أَلَا) من معنى التمني. وكان أبو العباس المبرد يجعله مبنياً على لفظه ويحكم لموضعه بالرفع بالابتداء^(٢).

والخلاف إنما يتبين في النعت على الموضع، فسيبويه لا يجيز: أَلَا مَاءً بَارِدٌ أَشْرَبُهُ^(٣)، حملاً على الموضع. وأبو العباس يجيزه، فالحجة لسيبويه أن ما^(٤) في الكلام من معنى التمني قد أزال معنى الابتداء وحكمه. والحجة لأبي العباس، إجراء الكلام على ما ثبت قبل دخول أَلَفِ الاسْتِفْهَامِ، فلما دخلت أَلَفُ الاسْتِفْهَامِ بقي على أصله وجري عند سيبويه مجرى ما ظاهره ظاهر الخبر ومعناه غير الخبر، من نحو: رَحِمَ اللَّهُ فُلَانًا وَأَصْلَحَهُ، فكذلك ظاهر ما ذكره سيبويه، ظاهره الخبر ومعناه غير الخبر. وأما قول الشاعر^(٥):

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ، يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

فإنما نَوَّنَه اضطراراً^(٦) كتوين المنادى في باب النداء، وهذا مذهب يونس والأخفش وقال غيرهما إنَّ (رجلاً) ينتصب بإضمار فعلٍ دلَّ عليه ما بعده^(٧)، كأنه قال:

(١) كتب بعد العنوان مباشرة في (ظ) خمسة اسطر سهوا وضرب عليها الناسخ.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٨٢/٤.

(٣) الكتاب ٣٥٩/١.

(٤) ما: ساقطة من ظ.

(٥) هو عمرو بن قعاس المرادي، ورد في الكتاب ٣٥٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢، والخزانة ٥١/٣ و ٨٩/٤ و ١٨٣ و ٢٦٨ و ١٩٣/١١.

(٦) ظ: مضطرا.

(٧) هذا رأي الخليل، ينظر: الكتاب ٣٥٩/١.

أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا. فهذا معرفة (أَلَا) التي للتمني.

فأما (أَلَا) التي للتحضيض فلا إشكال في تنوين ما بعدها ونصبه بإضمار فعل، مثل: أَلَا زَيْدًا، أَلَا عَمْرًا، أَلَا قِتَالًا، يجري في ذلك مجرى غيرهما من حروف التحضيض. وحروف التحضيض أربعة: (لَوْلَا وَلَوْ مَا وَهَلَّا وَأَلَّا) مشددة ومخففة، وفي كتاب الله تعالى: (لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) ^(١)، أي: هَلَّا، ومثله: (لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ) ^(٢)، وقال الشاعر ^(٣):

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَعَا
وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٤):

أَلَا طِعَانَ أَلَا فَرَسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ ^(٥)
[١٧٣و] فمن القسم الأول، ورفع ما بعد (إِلَّا) دليل على أن حكم المبتدأ باقٍ.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ والتَّفْسِيرُ والتَّبْيِينُ كُلُّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، لِأَنَّهُ فِي بَيَانِ التَّمْيِيزِ، تَطْيِيرُ الْحَالِ فِي بَيَانِهَا هَيْئَةُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا اسْمَ جِنْسٍ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بَيْنَ وَ(مِنْ) تَدْخُلُ عَلَى الْأَجْنَاسِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيزُ عَلَى التَّمْيِيزِ سِوَاءَ كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فَعْلًا أَوْ مَعْنَى فَعْلٍ. فَالْفِعْلُ، مِثْلُ تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، وَتَصَبَّبَ عَمْرُو عَرَقًا، وَأَمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مُتَصَرِّفًا، خِلَافًا لِلْحَالِ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَنْصُوبَ مَرْفُوعٌ فِي الْمَعْنَى مُتَسَعٌّ فِيهِ ^(٦)، فَكَمَا

(١) الانعام: آية ٨.

(٢) الحجر: آية ٧.

(٣) هو جرير. ديوانه ٩٠٧/٢، وهو من شواهد الجمل ص ٢٤١، ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٣.

(٤) هو حسان بن ثابت. ديوانه ٢٧١، والكتاب ٣٥٨/١.

(٥) التجشؤ: التنفس عند امتلاء المعدة.

(٦) ظ: (فاتسع فيه).

لا يجوز تقديمه على الفعل وهو فاعل في حال رفعه، فكذلك حكمه في حال نصبه. يدل على ذلك أنك إذا قلت: تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا، فمعناه: تَفَقَّأَ شَحْمَ زَيْدٍ، وكذلك: تَصَبَّبَ عَمْرُو عَرَقًا، معناه: تَصَبَّبَ عَرَقُ عَمْرٍو، وإنَّ ما (١) عملت أن نقلت المجرور فرفعته بالفعل اتساعاً، ولم يجوز رفع (٢) المضاف، لأنَّ فعلاً واحداً لا يكون له فاعلان من غير اشتراك ولم يجوز جرّه لعدم معنى الإضافة، فلم يبقَ إلاَّ خروجه منصوباً، فجعله تفسيراً وتبييناً. وكان أبو عثمان رحمه الله (٣)، يجيز تقديم التمييز في هذا النوع ويقسسه على الحال إذا كان العامل فيها فعلاً ويحتج بقول الشاعر (٤):

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى لَلْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ؟!

ولا دليل في هذا البيت، لأنَّ الرواية: وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ .

وجملة المواضع التي يقع فيها التمييز خمسة: بعد التثوين، من نحو: هَذَا رَطْلُ زَيْتًا، وَأَوْقِيَّةٌ ذَهَبًا، وبعد النون، من نحو: عَشْرِينَ دِينَارًا، وبعد المُقَدَّر بالتثوين، من نحو: أَحَدُ عَشَرَ دِينَارًا، وبعد المضاف، من نحو: لَهُ دَرَّةٌ فَارِسًا، وعلى الثمرة مثلها زُبْدًا، وَمَا فِي السَّمَاءِ (٥) قَدَرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا، وبعد الفاعل فيما ذكرناه. وجملة هذه الأشياء تجمعها الأعداد والمقادير من المكائيل والأوزان وما أشبههما.

ومن شرط التمييز أن يكون مفرداً، إذا وقع بعد عدد، فإن وقع بعد غير العدد جاز جمعه، من نحو: هَؤُلَاءِ الْأَطْيَبُونَ أَبَا، الْحَسَنُونَ وَجُوهًا، وَالنَّظِيفُونَ أَثْوَابًا، وفي كتاب الله سبحانه: (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (٦)، وقال بعضهم إنما جاء مجموعاً [١٧٢ظ] للبيان عن كون خسرانهم من جهات شتى وأعمال (٧) قبيحة كثيرة، وأنَّ الخسران

(١) رسم في المخطوطتين: وانما. وما اثبتته يناسب سياق المعنى.

(٢) م: يكن.

(٣) رحمه الله: ليس في ظ. وينظر: الخصائص ٣٨٤/٢.

(٤) هو المخبل السعدي وليس في ديوانه، ورد في المقتضب ٣٦/٢، والاصول ٢٧١/١، والخصائص ٣٨٤/٢.

(٥) ظ: السحاب.

(٦) الكهف: آية ١٠٣.

(٧) م: بأعمال.

لم يكن من جهة عملٍ واحدٍ. وأما البيت الذي أنشده^(١):

إذا عاشَ الفَتَى مِثْنَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ^(٢) وَالْفَتَاءُ

فإنما نصب (عاماً) لثبات النون^(٣).

والعامل في التمييز في هذا الباب ما تضمنه الكلام من معنى الإبهام واقتضائه البيان.

وفي كتاب الله سبحانه: (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ)^(٤)، تُقرأ بتووين المِئَةِ، وترك تتووينها. فمن نَوْنٍ جعل السنين بدلاً من (ثلاث مئة) ولم يجعلها تمييزاً، لأنها جمعٌ بعد عددٍ فلم يحسن أن تكون تمييزاً. ومن لم ينون، أضاف على الأصل المتروك، لأن المئة أصلها أن تضاف إلى الجمع بإضافة العشرة، لأنها في كونها عشرة العشرات، بمنزلة العشرة في كونها عشرة الآحاد، ولكن قد ترك هذا الأصل ورُفض.

وفي كتاب الله عز وجل: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا)^(٥)، وفيه (إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)^(٦)، وَبَطِرَ وَسَفِهَ لا يتعديان، وفي انتصاب ذلك ثلاثة أقوال: منهم من ينصب ذلك على التمييز وينوي بإضافته^(٨) الانفصال وهذا ضعيف، ومنهم من ينصبه على تقدير حذف حرف الجر، أي: في معيشتها وسفه في نفسه. والقول الثالث: أن هذه الأفعال محمولة على معانيها، فمعنى سَفِهَ: جهِلَ، ومعنى بَطِرَ: كَرِهَ، فانتصابه من هذا الوجه انتصاب المفعول به.

(١) الجمل ٢٤٢، والبيت للربيع بن ضبع الغزاري، وهو من شواهد الكتاب ١٠٦/١ و٢٩٣، والمقتضب ١٦٩/٢.

(٢) م: اللذاة.

(٣) زيد بعدها في م: ويروى المروءة، ويروى المسرة.

(٤) الكهف: آية ٢٥. جاء في السبعة ٣٨٩: (واختلفوا في التووين من قوله: (ثلاث مئة سنين) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (ثلاث مئة سنين) منونا، وقرأ حمزة والكسائي: (ثلاث مئة سنين) مضاعفاً غير منون). وينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٦/٢.

(٥) في ظ: في، من دون واو.

(٦) القصص: آية ٥٨.

(٧) البقرة: آية ١٣٠.

(٨) ظ: بإضافة. تحريف.

ومن أصول هذا الباب أنه يجوز في نعت التمييز الإفراد والتجمع، من نحو: هذه عشرون ديناراً جياداً وجيِّداً، إذا أعدته على التمييز، فإن أعدته على المُمَيِّز جاز التأسيس والرفع، من نحو: جيِّدة.

ومن أصوله أنه ما كان منه منوناً جاز فيه الإضافة وترك الإضافة، من نحو: عندي رطل ذهب، ورطل ذهباً، إلا أنك إذا نصبت أذنت بأن الرطل ذهب، وإذا جررت احتمل أن يكون الرطل ذهباً وغير ذهب، وهو على حسب التقدير، إن قدرته باللام كان غير الذهب، وإن قدرته بمن كان ذهباً، وعلى هذا تقس ما يجري هذا المجرى إن شاء الله تعالى (١).

باب الإغراء (٢)

[١٧٤و] الإغراء هو اللصاق بالشئ من قوئك: أغريت بغلان، إذا انصقت به شيئاً يكرهه، والإغراء هو (٣) غير خير، لأنه في معنى الأمر من حيث كان غير محتمل للصدق والكذب، والفرقان بينه وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه: منها أن الإغراء يكون مع الخطاب، وذلك قولك: عليك زيداً، وجندك ثيراً، ودونك بكراً، ولا يجوز: عليه زيداً، قال الله سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) (٤)، فأما ما يحكى عن تعرب من قولهم: عليه رجلاً ليسني (٥)، ففيه شذوذ من وجهين: أحدهما الإغراء بالغائب، والآخر جعله خبر ليس متصلاً، وكان حقّه أن يقول: ليس إياي، كما قال الآخر (٦):

(١) جاء في م في الورقة ٢٤٤: (تم الجزء السادس بحمد الله ومنه، فله الحمد على كل حال، يتلوه إن شاء الله تعالى في أول السابع باب الإغراء. الحمد لله وحده وصلواته على رسوله سيدنا محمد النبي الأمي وآله الطيبين الأخيار وسلم تسليماً). ثم تبدأ الورقة (٢٤٥) وجاء فيها: (الجزء السابع من شرح الجمل املاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، رضوان الله عليه، وصلى الله على رسوله سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلم تسليماً كبيراً طيباً). وهذا التقسيم من فعل الناسخ. لان الشارح جعله في جزعين.

(٢) الجمل ص ٢٤٤.

(٣) هو: ليس في م.

(٤) المائدة: آية ١٠٥.

(٥) الكتاب ١/١٢٦، والمقتضب ٢/٢٨٠.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه ٤٣٠، وديوان العرجي ص ٦١، والكتاب ١/٣٨١، والمقتضب ٣/٩٨.

لَيْسَ إِسَّايَ وَإِسَّا هَا وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا^(١)

وقد جاء خبرُ كان متصلاً وليس بالكثير، كما قال الشاعر^(٢)

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا عَذَّتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا

وعلى الشذوذ أيضاً حمل قوله صلى الله عليه وسلم^(٣): (مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ)^(٤) فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ^(٥).

ومنها أنه لا يجوز أن يتقدم عليه معموله، لا يجوز: زيداً عليك، كما يجوز: زيداً
تكرم، لأن هذه الأشياء ليست بأفعال ولا مشتقة من الأفعال، وإنما هي مضمنة معنى
لأفعال.

ومنها أن الفاعل مضمَر فيها لا يظهر قَطُّ في تشبيه ولا جمع، تقول: يا زيدان
عَلَيْكُمَا عَمْرًا، ويا زيدونَ عَلَيْكُمَا عَمْرًا، فالفاعل مضمَر في عليكم، والكاف والميم حروف
خطاب، وليست بأسماء؛ لأنها بمنزلة أسماء الأفعال، من نحو: رُوِّدَكَ زيداً، وبمنزلة
تجاءك.

فإن قيل ألا كانت الكاف اسماً في موضع جرٍّ بالإضافة؟

قيل^(٦): لا يصحُّ ذلك مع جعلك الكلمة اسماً للفعل، ألا ترى أن الظاهر لا يقع
توقع الكاف. ومما يدلُّ على كونها حرفاً، قولك: النجاءك، وجمعك بينهما وبين الألف
واللام، ومما يدلُّ على ذلك أنك لو جعلت الكاف في رُوِّدَكَ اسماً، لم يخلُ أن يكون في

(١) في رواية الديوان:

لَيْسَ إِسَّايَ وَإِسَّا كِ وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا

(٢) الشاعر: ليس في ظ. وهو أبو الاسود الدؤلي. ديوانه ص ٨٢، والكتاب ٢١/١، والمقتضب ٩٨/٣.

(٣) م: يحمل قوله عليه السلام.

(٤) في م: (بالصيام). وفي حاشيتها (ن) بالصوم.

(٥) صحيح مسلم ١٠١٨/٢، وفيه: (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر
وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء).

(٦) م: قلت.

موضع جرّ أو نصب أو رفع، فالجرُّ ممتنع، كما أنّ الإضافة للأفعال ممتنعة، والنصب ممتنع، لأنه لو كان في موضع نصب لكانت قد عدّيته إلى اثنين و (رؤيد) لا يتعدى إلا إلى واحد، ولا يجوز أن تجعل (زيداً) بدلاً من الكاف، لأنّ ضمير المخاطب لا يبدل منه، ولا يجوز أن يكون الكاف ضمير الفاعل، لأنها ليست ضمير المرفوع فثبت بهذا كلف أنّ الكاف في عليك، وعندك ودونك، حروف لا [١٧٣] موضع^(١) لها من الإعراب، والحركة فيها فتحة لا نصب، ولا يحتاج الظرف والجار إلى شيء يتعلّق به.

فإذا ثبت أنها حروف، ثبت أنّ الفاعل مضمّر فيها، لا يظهر، ويدلّ على ضمّاره جواز تأكّده، من نحو: عليك نفسك زيداً، ولا يجوز: عليك نفسك زيداً، وكذلك: دونك نفسك زيداً، فإن قلت: دونك زيد، بالرفع، جاز ولم يكن مريداً معنى الأمر، وجاز أن تؤكد الكاف بالجر، لأنها اسم، ووجب أن تطالب بالعامل في الظرف، لأنه معمول.

ومنها أن الإغراء لا يجاب بالفاء عاطفة^(٢)، وإذا كان كذلك لم يجز، لأنه لا يجوز: دونك زيداً فيكرمك، ولا عليك زيداً فيعطيك، لأنك إذا نصبت بالفاء على ضمّار (أن) كان (أن) والفعل يتأويل المصدر، وصارت الفاء عاطفة، وإذا كان كذلك لم يجز: لأنه لم يتقدّم مصدر، ولا ما هو مشتق من المصدر فيعطى عليه بالمصدر ولذلك امتنع النصب بالفاء في هذا وأمثاله.

وأختلف النحويون هل يقاس على هذه الثلاث أم لا يقاس؟ فمذهب الأكثر ألا تقاس عليها سائر الظروف^(٣)، لا يقال: تحنك زيداً، وأمامك بكراً، ووراءك محمداً، وأجاز ذلك بعضهم وجعله قياساً مستمراً في سائر الظروف، ولو كان قياساً مستمراً لجاز مع ظروف الزمان، من نحو: يومك زيداً، وساعتك عمراً، وفي عدم ذلك دليل على ضعف من قاس، لأنّ علته الظرفية موجودة في الكل.

فإن قال قائل: إنّما أجز من الظروف في الإغراء ما جاز أن يكون خبراً، وأنت لا تجيز بالزمان عن الجثث، فلا يصح أن تغري بها.

(١) م: لا مواضع.

(٢) عاطفة: ساقطة من ظ.

(٣) ينظر: الانصاف ١/٢٢٩ م ٢٧.

قِيلَ هَذَا بَاطِلٌ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، مِنْ نَحْوِ: نَزَالَ زَيْدًا، وَتَرَكَ عَمْرًا، لِأَنَّكَ تَعْمَلُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْبُرُ ^(١) بِهَا، كَمَا لَا يَخْبُرُ بِأَفْعَالِ الْأَمْرِ فَلِذَلِكَ كَانَ حَمْلُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْمَسْمُوعِ أَوْلَى مِنَ الْإِتْسَاعِ فِي الْقِيَاسِ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَعْدِيَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ بِحَرْفِ الْجَرِّ إِذَا جُعِلَتْ فِي مَعْنَى مَا يَتَعَدَى بِحَرْفِ الْجَرِّ، تَقُولُ: عَلَيْكَ بَزِيدٍ، كَمَا تَقُولُ: النَّصِيقُ بَزِيدٍ، وَاتَّصَلَ بِهِ.

وَمِنْ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَجْعَلُ هَذَا مِمَّا يَتَعَدَى تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، فَيَقُولُ: عَلَيْكَ زَيْدًا، وَعَلَيْكَ بَزِيدٍ، وَتَقْسِمُهُ عَلَى قَوْلِ الْعَرَبِ: هَبَطْتُ إِلَيْهِ وَهَبَطْتُهُ، وَرَجَعْتُ إِلَيْكَ وَرَجَعْتُكَ ^(٢)، وَخَشِنْتُ بَصْدْرِهِ وَخَشِنْتُ صَدْرَهُ، فَعَلَى هَذَا إِذَا أُغْرِيْتَ بِنَفْسِكَ، قُلْتَ: عَلَيْكَ أَيَّيَّ، وَعَلَيْكَ بِي، وَإِنْ أُغْرِيْتَ بِمَخَاطَبٍ لَمْ يَجْزِ عَلَيْكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ: أَضْرِبُكَ، وَلَا ضَرِبْتُكَ، وَلَا ضَرِبْتُي.

وَمِنْهَا أَنْ الْمَفْعُولَ بِهِ إِذَا كَانَ مُضْمَرًا، كَانَ مُنْفَصِلًا وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا مِنْ نَحْوِ: عَلَيْكَ أَيَّيَّ، وَلَا يَحْسَنُ عَلَيْكَ كَمَا حَسَنَ الزَّمَنِي، لِأَنَّ ^(٣) هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَمْ تَتِمَّكَ تَمَكَّنَ [١٧٤و] الْأَفْعَالُ فَتَوَصَّلَ بِهَا الضَّمَائِرُ، كَمَا تَوَصَّلَ بِالْأَفْعَالِ.

وَمِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ مَعْرِفَةُ الْمَعْنَى الَّتِي تَعَدَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لِأَجْلِهَا، فَمَعْنَى: دُونَكَ زَيْدًا: خُذْ زَيْدًا، كَأَنَّهُ قَالَ: قَدْ دَنَا مِنْكَ، وَهَكَذَا إِذَا قُلْتَ: أَمَامَكَ زَيْدًا، فَمَعْنَاهُ: تَقَدَّمَ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ نَقْتَصِرَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ دُونَ مَعْمُولِهَا ^(٤)، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ نَفْسِهَا ^(٥).

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِلَيْكَ الطَّرِيقُ، فَلَيْسَ الطَّرِيقُ مَنْصُوبًا بِإِلَيْكَ، لِأَنَّ إِلَيْكَ اسْمٌ لِلتَّأْخِيرِ ^(٦)، وَالتَّأْخِيرُ لَا يَتَعَدَّى، فَإِذَا قُلْتَ: إِلَيْكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: تَأَخَّرْ إِلَى أَقْصَى مَا يُمَكِّنُكَ، لِأَنَّهَا فِي

(١) م: لا خبر.

(٢) ظ: (ورجعتك) بدلا من (ورجعت إليك ورجعتك).

(٣) م: ليس. تحريف.

(٤) م: مفعولها.

(٥) ظ: في نفس الأفعال.

(٦) م: للتأخر.

الأصل لانتهاه الغاية، وإذا كان كذلك، كان انتصاب الطريق بإضمار فعل، كأنك قلت:
 إِلَيْكَ خَلَّ الطريق، كما قال (١):

خَلَّ الطريقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ وَابْرَزَ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ
 وَقَدْ أَعَادَ أَبُو القَاسِمِ رَحِمَهُ اللهُ طَرَفًا مِنْ هَذَا البَابِ فِيمَا بَعْدَ، وَنَحْنُ نَسْتَقْصِيهِ
 هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى (٢).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَوَاتِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، يَتْلُوهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي بِمَشِينَةِ
 اللهِ (٣).

بَابُ التَّصْغِيرِ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - وَلِلَّهِ الأَمْرُ (٤)

التَّصْغِيرُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ، وَثَلَاثَةٌ أَمْثَلَةٍ. أَمَّا مَعَانِيهِ فَتَحْقِيقُ مَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ كَثِيرٌ، أَوْ
 تَصْغِيرُ مَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ عَظِيمٌ، أَوْ تَقْرِيبُ مَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ بَعِيدٌ. فَالْأَوَّلُ: كَتَرِيهَاتٍ وَدُنِّيَّاتٍ،
 وَالثَّانِي كَجَبِيلٍ وَجَمِيلٍ، وَالثَّالِثُ: كَقَبِيلٍ الشَّيْرِ وَبَعِيدَةٍ، وَالسَّقْفُ فَوَيقُنَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ لَا يَخْلُو
 مَعْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ.

وَالْكُوفِيُّونَ يَذْكُرُونَ قِسْمًا رَابِعًا يَسَمُّونَهُ تَصْغِيرَ التَّعْظِيمِ وَالتَّخْفِيمِ (٥)، كَقَوْلِهِمْ: فِي
 الدَّاهِيَةِ: دَوِيهِيَّةٌ، كَمَا قَالَ (٦):

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دَوِيهِيَّةٌ تَصْغُرُ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وَلَيْسَ تَصْغِيرُهَا عِنْدَنَا لِعَظِيمِهَا، وَإِنَّمَا تَصْغِيرُهَا إِذَانُ بِأَنَّ حَتْفَ النُّفُوسِ قَدْ يَكُونُ
 بِصَغِيرِ الأُمُورِ وَبِكَبِيرِهَا.

(١) هُوَ جَرِير. دِيَوَانُهُ ٢١١/١، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ١٢٩/١.

(٢) م: جَل وَعَز.

(٣) مِنْ (وَالْحَمْدُ) إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي م.

(٤) الْبَسْمَلَةُ وَمَا بَعْدَهَا لَيْسَ فِي م.

(٥) يَنْظُرُ: الزَّاهِرُ لِأَبِي بَكْرٍ الأَنْبَارِيِّ ٣١٣/٢.

(٦) لَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ. دِيَوَانُهُ ٢٨٦، وَالنَّكَتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ لِلشُّنْتَمَرِيِّ ٦٤٨/١ وَ ٩١٦/٢ وَصَدَرَ
 الْبَيْتُ لَيْسَ فِي ظ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَخِي وَبُنَيَّ، فَهُوَ مِنْ بَابِ تَقْرِيبِ الْمَنْزِلَةِ [١٧٤ظ].

وَأَمَّا أَمْثَلَةُ التَّصْغِيرِ فَثَلَاثَةٌ ^(١) كَمَا ذَكَرَ: فَعِيلٌ، مَثَلٌ: جَبِيلٌ، وَفَعِيلٌ، مَثَلٌ: جَعِيفٌ، وَفَعِيلٌ، مَثَلٌ: فَرِيزٌ. وَإِنَّمَا جَعَلَ ثَلَاثَةً لِأَنَّ أَصُولَ الْكَلَامِ ثَلَاثِيٌّ وَرُبَاعِيٌّ وَخَمَاسِيٌّ، فَجَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ.

وَلَيْسَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ بِأَوْزَانٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ فِي مَقَابِلَةِ الْأَصْلِيِّ بِالْأَصْلِيِّ، وَالزَّائِدِ بِالزَّائِدِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَكَائِيلُ وَتَقْدِيرَاتُ وَتَقْرِيبَاتُ فِي الْعِدَّةِ وَالْحَرَكَاتِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ تَصْغِيرَ ضَارِبٍ: ضَوِيرٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِ (فَعِيلٍ) وَإِنَّمَا (فَوِيلٌ) وَإِنَّمَا الْقَصْدُ الْعِدَّةُ. فَإِنْ قِيلَ فَأَلَّا أَدْخَلْتَ فِي الْأَمْثَلَةِ أَفْعَالٌ، كَأَجِيمَالٍ وَفَعِيلَانٍ كَعُطِيشَانٍ، وَفَعِيلَاءَ كَحَمِيرَاءَ؟

قِيلَ أَمَّا أَفْعَالٌ فَتُخَصُّ الْجَمْعُ، وَتَصْغِيرُ الْجَمْعِ لَهُ أَحْكَامٌ تَخَالَفُ تَصْغِيرَ الْوَاحِدِ - يَأْتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَأَمَّا فَعِيلَاءَ وَفَعِيلَانٍ، فَإِنَّمَا صَغَّرْتَ صَدْرَهُ فَصَارَ بِوزْنِ فَعِيلٍ ثُمَّ الْحَقُّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ الزِّيَادَةُ.

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالتَّصْغِيرُ وَصَفٌ، وَالذَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهِ وَصْفًا، مَا حُكِيَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ ^(٢) سَأَلَ عَنْ تَصْغِيرِ (دَمَكَمَك) ^(٣)، وَهُوَ الرَّجُلُ الْعَظِيمُ الْخَلْقِ، فَقَالَ فِي جَوَابِهِ: (شَخَتْ) ^(٤)، وَهُوَ الرَّجُلُ الدَّقِيقُ، فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ شَخَتْ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ وَصَفٌ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَصْغُرَ مِنَ الْأَعْلَامِ ^(٥) إِلَّا مَا جَازَ أَنْ تَصِفَ بِهِ، أَوْ فِيهِ مَعْنَى الْوَصْفِ، وَمَنْ هَاهُنَا قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْبَابِ أَنْ تَصْغُرَ الْأَعْلَامُ، مِنْ نَحْوِ: زَيْدٌ وَعَمْرُو.

وَمِنْ أَصُولِ هَذَا الْبَابِ: أَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ: هَذَا وَجَمَلًا، وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُؤَنَّثِ الثَّلَاثِيِّ أَعَدْتَ فِيهِ تَاءَ التَّأْنِيثِ فِي

(١) وهي عامة لجميع الاسماء المصغرة. ينظر: الكتاب ١٠٥/٢، والمقتضب ١٢٦/٢.

(٢) ظ: ما يحكي عن بعض العرب أنه سئل ...

(٣) ينظر: الصحاح (دمك) ١٥٨٥/٤.

(٤) ينظر: الصحاح (شخت) ٢٥٥/١.

(٥) م: من الاسماء.

الأمر العام، لأن الأصل في التانيث أن يكون بعلامة، فلما دخل التصغير رُدَّه إلى هذا الأصل ولم يخرج عن هذا الأصل إلا الفاظ يسيرة تأتي في الباب الثاني إن شاء الله تعالى. ومما يدل على رُدِّه الأشياء إلى أصولها أنك إذا صغرت شيئاً^(١) ثانياً قد حذفت فاؤه أو عينه أو لامه أعدتها في التصغير، فقلت في تصغير عِدَّةٍ وَعِيدَةٍ، وفي صِلَةٍ وَصِيلَةٍ، وفي مَذًى مُنِذًى، وفي يَدٍ يَدِيَّةٌ، وأنتك إذا صغرت ما ألفه منقابة عن واو أعدتها واواً، من نحو: نارٍ: نُورٌ، وبابٍ: بُوبٌ، وإن كان (ياء) أعدته ياءً، مثل: نابٍ: نُيبٌ، فهذا كله يدل على أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

ومن أصول التصغير أنه يشابه التفسير، ولذلك جعلها سيبويه من واو واحد^(٢) والمثابرة بينهما أن (ياء) التصغير تقع ثالثة ساكنة [١٧٥و] مكسوراً ما بعدها في الرباعي فما زاد، كما أن ألف التفسير كذلك، ومن هاهنا جمعت بين ساكنين ولم يفك الإدغام في مثل: دَوِيَّةٍ وشَوِيَّةٍ، كما تقول دَوَابٌّ وشَوَابٌّ، فإذا خففت الهمزة في مثل: قَوِيلٍ وَصَوِيْعٍ، لم يجز أن تلقى الحركة على الساكن الذي قبلها كما تفعل في أبي أحمد، وأبوي أحمد، ولا أن تفعل ما تفعل في أبي إياس، وأبي إياذ، ولا أن تفعل ما تفعل في قوائِلٍ وَصَوَانِعٍ، من جعل الهمزة بينَ بينَ، لكن تفعل به ما تفعل في خطِيَّةٍ إذا خففتها من القلب والإدغام، للزوم زيادتها وسكونها، ومن هاهنا أقررت الهمزة بعد ياء التصغير. وإن كانت ألف فاعلٍ قد زالت، تقول: هذا رجلٌ قَوِيْمٌ، بالهمزة، وهذه امرأةٌ قَوِيْلَةٌ^(٣)، بالهمزة، فقد ثبت أن التصغير شابه التفسير. ومن هاهنا قلت في تصغير أسود: أُسُودٌ، وفي تصغير أعور: أُعْيُورٌ، حملاً على الأسود والأعور، ولم يُدَاعِ اجتماع الواو والياء.

ومن أصول التصغير أنه لا يخلو من أن يكون تصغير ترخيمٍ أو غير تصغير^(٤)

ترخيم.

فتصغير الترخيم: هو حذف زوائد الكلمة، زائداً كان، أو لمعنى الإلحاق تقول في تصغير أحمد: حَمِيدٌ، فتحذف الزائد، وتقول في ضاربٍ: ضَرِيْبٌ، وفي مُنْطَلِقٍ طَلِيْقٌ، وفي

(١) شيئاً: ساقطة من م.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٢/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٢٥/٢.

(٤) تصغير: ليس في ظ.

مُقْعِنِس: قُعَيْس^(١)، وفي استخراج: خَرِيجٌ، وفي مهَّد: مَهَيْدٌ وفي رَبَاب، اسمُ امرأةٍ، رَبِيبَةٌ، وفي عَقَاب: عَقَبَةٌ، لأنك لما حذفت الزوائد من المؤنث، وعاد إلى الثلاثي أعدت تاء التانيث. ومن هاهنا لو سُئِلت عن تصغير (سَمَاء) قلت: سَمِيَّةٌ إِنْ أُرِدَتِ السَّمَاءُ المعروفةُ وَإِنْ أُرِدَتِ سَمَاءُ الْمَطَرِ، قلت: سُمَيٌّ، لأنه مذكرٌ. وعلى هذا يجري ما يجوز فيه التذكير والتانيث، من نحو اللسان.

فأما (طَالِقٌ وَحَائِضٌ وَطَامِثٌ) ونحوه مما يَخُصُّ المؤنث فإنك لا تعيد فيه تاء التانيث، وإن صَغَرْتَهَا تصغيرَ الترخيم، لأنَّ هذه الصفات في الأصلِ مذكورةٌ، والمعنى فيها^(٢) ذاتٌ طالِقٌ، وذاتٌ حائِضٌ، وذاتٌ طَمِثٌ، والتصغير يَرُدُّ الشَّيْءَ إلى أصله فلم تُعَدَّ فيه التاء.

ومن أصولِ التصغير؛ أَنَّهُ يَمْنَعُ ما وجبَ له العمل أن يعمل إذا دخلَ عليه، لأنه من خواصِّ الأسماء، والإعمالُ إنما بابُه الأفعال، فإذا دخلَ عليها ما تعدُّها من شبه الفعل بطلَ عملها فلماذا تقول: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وهذا ضَوِّيرٌ زيدٌ غداً، فلم تُعْمَلْ.

ومن أصوله أَنَّهُ لا يجوز أن تصغر مصغراً، كما لا يجوز أن توصفَ انصفةً فلا يجوز تصغيرُ (حُسَيْنٍ) ولا ما أشبهه، ومن هاهنا قال الكسائي: (إني لا أوجب على من سَأَلَ عن سجدتي [١٧٥ ظ] السَّهْرَ في الصلاة أن يسجدَ للسَّهْرِ، كما لا أوجبُ تصغيرَ المَصْغَرِ)، وليس هذا بِلَازِمٍ ولا قِيَاسٍ وإنما مثله ليحفظ^(٣) فافهمه.

وأما قولُ أبي القاسم رحمه الله^(٤) في آخرِ هذا الباب حكايةً عن الخليل رحمه الله، أنه قال (وذلك تصغيرُ فَلَسٍ وِذْرَهْمٍ وَدِينَارٍ)^(٥)، فإنما اعتمدنا بالتمثيل في هذه الثلاثة، لأنه الذي كان يتعاملُ به في ذلك الزمان.

(١) وكان سيبويه يقول في تصغيرها: مُقْعِنِسٌ ومُقْعِنِيسٌ، الكتاب ١١٢/٢، ويقول المبرد: (وليس القياس عندي ما قال، لأن السين في مُقْعِنِيسٍ ملحقة، والملحق كالاصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس: قُعَيْسٌ وقُعَيْسِيْسٌ) المقتضب ٢٥٤/٢.

(٢) م: بها.

(٣) ظ: (الحفظة).

(٤) رحمه الله: ليس في ظ. وكذا ما بعده.

(٥) الجمل ٢٤٥.

بابُ تصغيرِ الثلاثي

الحكمُ في كُلِّ مصغِرٍ سوى المبيهم أن^(١) يضمَّ أولُه ويفتحُ ثانيه، وتزادُ ياءُ التصغيرِ ثلاثةً ساكنةً، ويكسرُ ما بعدها إن كانَ مما عدَّتُه أربعةً أحرفٍ فما زادَ، وإن كانَ ثلاثياً وقعَ الإعرابُ على الحرفِ الذي بعدَ ياءِ التصغيرِ.

فأمَّا العلةُ في ضمِّ أولِه وفتحِ ثانيه فليس عندي ممَّا يُعرجُ على تعليلٍ مثله، ولذلك لم يتعرض لمثله أبو علي الفارسي^(٢) وأصحابه. ومن علل ذلك، فأحسن ما لخص^(٣) فيه، أنه خُصَّ بالضمِّ من أولِه، لأنها من وفق معناه وشبهه، وذلك أنَّ الضمةَ تخرجُ من بين الشفتين منضغطةً بينَ عضوين، فكانت^(٤) لَطْفَتٌ وصَغُرَتْ فَجُعِلَتْ فيما يشبهها أولاً إيذاناً بقوةٍ معنى التصغيرِ والتحقيرِ، ثم^(٥) فتح ما بعدها طلباً للتخفيفِ، لأنَّ غيرَ الفتحِ، الضمُّ والكسرُ وهما تقيلان بعدَ الضمِّ، ثم سكن الثالث تآمياً في التخفيفِ، إذ لا أخفَ من الحركة إلا السكون، ولما انتهت الكلمة إلى ياءِ التصغيرِ عُرِضَ من ذلك شبه التفسيرِ فكسر ما بعدَ ياءِ التصغيرِ والله أعلم.

وإذا ثبتَ هذا فكلُّ مؤنثٍ ثلاثيٍ صغرتهُ أحدتُ فيه تاءُ التانيثِ لما ذكرنا إلا قَوْساً وعُرْساً وحَرْباً ودرعاً ونُجْياً، فإنها خرجت عن البابِ، فصغرَتْ ولم تلتحق علامةُ التانيثِ، وكأنَّ هذه الأشياءَ لوحظَ فيها معنى التذكيرِ وما دلت عليه، فالقوسُ عودٌ، والدرعُ قميصٌ، والنَّابُ سِنٌ، ووقتُ العرسِ تعريسٌ، والحَرْبُ مَصْرَرٌ.

وإن كانَ المؤنثُ زائداً على الثلاثة لم تُعد فيه علامةُ التانيثِ إلا ما شذَّ.

وكلُّ ثلاثيٍ معتلٍ العينِ بالياءِ، مثل: شَيْخٍ وَبَيْتٍ وَضَيْعَةٍ مما ليس منقلباً عن حرفٍ غيره ولا مقصوداً به إرادةُ فرقٍ، فإنه يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: شَيْخٍ وَشَيْخٍ وَشَوَيْخٍ [١٧٦و] عند الكوفيين، فَمَنْ قال بالأولِ فهو الأصلُ المتمسكُ به، ومن قال بالثاني ترك

(١) م: أنه .

(٢) الفارسي: ليس في ظ.

(٣) ظ: فأحسن ما فيه.

(٤) ظ: وكأنها.

(٥) زيد بعدها في ظ (حنف)، ولا وجه له.

الياء بعد الضمة بمنزلة الكسرة بعد الضمة وهذا مُسْتَقَلٌّ معدوم، فأبدل من الضمة كسرة^(١) طلباً للتشاكل، ومن قال بالثالث^(٢) أجرأه مجرى مؤسّر وموقّن، فأبدل الياء واواً لانضمام ما قبلها، إلا أنه في (مؤسّر) واجب لسكونها، وفي شَيْخٍ غير واجب لتحركها.

فأما (ريح)، فإنك تقول في تصغيرها (رُوَيْحَةٌ)^(٣)، لأن ياءها منقلبة عن واوٍ بدليل قوله:

تَلَفُّهُ الْأَرْوَاحُ وَالسُّمِّيُّ^(٤)

ومن هاهنا قلت في تصغير قِرَاطٍ وِدْيَارٍ: قُرَيْرِيْطٌ^(٥) وِدْنِيْنِيْرٌ، فأعدته الى أصله وكان على هذا القياس ينبغي أن تقول^(٦) في تصغير (عِيْدٍ): عُوَيْدٌ، لأنه من عَوْدَةٍ الْمَسَرَّاتِ^(٧)، لكنه فرق بينه وبين تصغير عُوْدٍ، كما فرق بينهما في التفسير

وكلُّ ثلاثي معتل العين بالألف، مثل: مَالٍ وَنَابٍ^(٨)، ونحوه ممّا يكون منقلباً^(٩) من غيره، فإنك تُعِدُّ أَلْفَهُ الى أصلها ياءً كانت أو واواً، لأنَّ الحرفَ الثاني لا بُدَّ أن يتحرك، والألف لا تتحرك، فوجب رَدُّهَا الى أصلها، فإن جهلت الألف، ولم تعلم عن أي شيء انتقلت حُمِلَتْ على ما يجانس ما قبلها وهو الضمة فتبدل واواً، كالف (ضارب). وألف (آخر وآدم)، تقول فيه: ضَوَيْرِبٌ وَأُوَيْدِمٌ وَأُوَيْخِرٌ، لأنك تفعل مثل ذلك في التفسير.

وأما قولهم: رَجَزٌ حَافٍ، وكَبِشٌ صَافٍ، ونَعْجَةٌ صَافَةٌ، أي كثيرة الصوف فإن

(١) بعدها في ظ: بعد الضمة. ولا وجه له.

(٢) ظ: بالتأنيث.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٨١.

(٤) رجز للعجاج في ديوانه ٣٢٥، والتكملة لأبي علي الفارسي ٤٢٣، وقبله: خَوْفًا كَمَا يُسَبِّدُ الرُّقْيُ. والسمي: الامطار.

(٥) ظ: قُرَيْرِط.

(٦) م: أن يقال.

(٧) ظ: المسرة.

(٨) الكتاب ١٢٧/٢: (باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه). وينظر: المقتضب ٢/ ٢٨١.

(٩) م: مما لا يكون منقوضاً من غيره.

تصغيره حَوَيْفٌ وَصَوَيْفٌ وَصَوَيْفَةٌ، لا غير، وهو بوزن فَعِيلٌ^(١). ولو كان على أصله بوزن (فَاعِل) وقد حذفت عينه وبقيت زائدة، لكان كذلك إلا أن الفرقان بينهما في الوزن، إذ الأول: فَعِيلٌ والثاني: فَوَيْلٌ محذوف العين، ولو صغرت (سَاراً وَعَاباً)^(٢)، من قولك: رجلٌ سَارٍ، ورجلٌ عَابٍ، لجاز وجهان: الواو والياء، فالياء إذا كان المحذوف من الكلمة ألف فاعِلٍ، والواو إذا كان المحذوف من الكلمة عينها، فعلى هذا المعنى يجري هذا النوع. وكلُّ ثلاثي مضاعف، فإن تصغيره يُزيل إدغامه لأجل وقوع ياء التصغير ثالثة بين المضاعف فلذلك تقول في مَدَّةٌ مُدِيدٌ، وفي زَرَّةٌ زُرِيرٌ، وإن كان المضاعف ثالثاً لم يَفك الإدغام، كما لا تفكّه بعد ألف التكسير، فلذلك تقول في مُدَقِّ^(٣) وَصَمَلٍ^(٤): مُدِيقٌ وَصَمَلٌ.

فأما قولهم: حَمِيرٌ وَخَبِيرٌ، فليس بمصغر، كما سبأ فيه بعضهم لوقوع الياء رابعة، وإنما هو مكسرٌ بوزن فَعِيلٍ [١٧٦ ظ] وتصغيره: حَمِيرٌ وَخَبِيرٌ. ومِمَّا جاء بلفظ المصغر وليس بمصغر مَبْطِرٌ وَمَسْطِرٌ وَمُهْمِنٌ، وهذا كله إنما هو اسم فاعل من (فَعَّلَ)^(٥)، تقول: يَبْطِرُ فهو مَبْطِرٌ، كما تقول: دَحْرَجَ، فهو مَدْحَرَجٌ فإذا ثبت أنه اسم فاعل لم يكن مصغراً، فهو بلفظ المصغر، فلو قيل: كيف تصغر هذا؟، قلنا: في تصغيره مثل ما كنت تقول في تكبيره^(٦)، لأنك تحذف أحد الزائدين وهو الياء، لأن الكلمة على خمسة أحرف ثم تقع ياء التصغير في الموضع الذي انحذف منه الياء، وتعتقد من جهة التقدير أن الحركات غير تلك الحركات، والحكم يظهر في التكسير. ولو سئلت عن تصغير كُمَيْتٍ لم يجز أن تصغره، لأنه قصد به التصغير في أصل الوضع، والمصغر لا يُصَغَّرُ، وكذلك حَمِيدٌ، اسم طائر.

(١) فَعِيلٌ: مطبوعة في ظ.

(٢) الكتاب ٢ / ١٢٧.

(٣) آلة يدق بها.

(٤) الشديد الخلق من الرجال. اصلاح المنطق لابن السكيت ٢ / ٣٥٠.

(٥) م: فَعِيلٌ.

(٦) الكتاب ٢ / ١٥٥: (باب ما جرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره، لأنه عندهم مستصغر فاستغني بتصغيره عن تكبيره).

ولو سُئِلَتْ عن تصغيرِ سُكَيْتٍ، مخففاً من (سُكَيْتٍ) ^(١) لقلت في تصغيره سُكَيْتٌ، لأنَّ هذا لم يقصد به التصغير، وإنما هو مخففٌ من حالِ التكبيرِ فهذا ما عرض.

وكلُّ ثلاثي أو غير ثلاثي فيه تاء التانيث، فإنها لا تحذف في التصغيرِ قَصْرَ أو طَال، لأنها بمنزلة اسمٍ ضمٍّ الى اسم. فكما أنه لا يحذفُ الاسم الثاني من حَضْرَمَوْتَ فكذلك هذا ويكون ما قبل التاء مفتوحاً، كما يكون في المركَّب فكذلك تقول في تصغير وَرَقَةٍ: وَرَيْقَةٌ، وفي دَحْرَجَةٍ: دُحَيْرَجَةٌ، وفي سَفَرَجَلَةٍ: سَفِيرَجَةٌ فتحذفُ الأصلي ولا تحذفها.

وكل ثلاثي ممَّا أولُهُ أَلِفٌ وصلٍ ^(٢)، فإنَّها تحذفُ أبداً في التصغير، لأنَّ أَلِفَ الوصل، إنما دخلت توصلاً الى النطق بالساكن، وما بعدها الأول في التصغير يكونُ أبداً متحركاً ^(٣)، فلذلك تقول في أَبْنٍ وَأَسْمٍ وَأَسْتٍ وَأَمْرِي: بَنِيٌّ وَسَمِيٌّ وَسَتِيَّةٌ وَمَرِيٌّ وكذلك يفعل فيما زاد على الثلاثة من نحو: انْطِلَاقٍ واقتدارٍ ^(٤).

تقول فيه: نَطِيلِيْقٌ وَقَتِيْدِيْرٌ، وفي استخراج: تَخْيِرِيْجٌ، تحذفُ أَلِفَ الوصل لما ذكرنا ثم تنظر الباقي، فإن كان خمسة أحرفٍ والرابع حرفٌ مدٍّ ولينٍ لم تحذف شيئاً آخر، وإن كان الباقي ستة أحرفٍ، حذفت حرفاً آخر ^(٥) من الحروف الزائدة ممَّا هو أضعف وأولى، فلذلك حذفت السين من (استخراج) وسيأتي هذا في باب الخماسي إن شاء الله.

وكلُّ ثلاثي لأمه واو، أو ياء أو أَلِفٌ منقلبة، مثلُ جِرْوٍ وَظَبِيٍّ وَفَنِيٍّ ^(٦)، فإنَّه يأتي آخره أبداً في التصغير مُشَدِّداً لوقوع ياءِ التصغير ثالثةً ومجاورتها ما يوجب الإعلال والإدغام، فتقول [١٧٧و] ظَبِيٌّ وَجَرِيٌّ وَفَنِيٌّ.

وكذلك تقول في باب غَمٍّ وَشَحٍّ غَمِيٌّ، وَشَحِيٌّ، ولا يجوز تخفيف مثل هذا، لأنه لو

(١) مخففاً من سُكَيْتٍ: ليس في م.

(٢) م: ممَّا أَلِفٌ وصل.

(٣) م: محركا.

(٤) زاد بعدها في ظ: واضطراب.

(٥) آخر: ليس في ظ.

(٦) جاء في الكتاب ٢ / ١٥٠ (باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياء ات وواوات).

خَفَّفَ^(١) لم يخلُ أنْ تحذفَ اللامَ أوياءَ التصغيرِ، وحذفُ كلِّ واحدٍ منهما لا يجوزُ هاهنا، لأنَّ ياءَ التصغيرِ دخلتَ لمعنى التصغيرِ فلا يجوزُ حذفُها، ولو حذفتَ اللامَ لتطرفتْ ياءُ التصغيرِ ولا قاما التَّوِينُ والإِعْرَابُ. وياءُ التصغيرِ لا تكونُ قَطُّ إِلَّا على ما تكونُ عليه أَلِفُ التَّكْسِيرِ من السكونِ ولزومه طريقةً واحدةً، ولو كان شيءٌ من هذه الحروف بعد ثلاثة أحرف في غير الممدودِ ونحوه، لكان جميع ذلك مخففاً غير مُشَدَّدٍ من نحو: القَاضِي والدَّاعِي والمَرْمِي والمُدَّعِي وما أشبهه، نقول فيه: القُوضِيّ والدُّويْعِيّ والمَرْمِيّ والمُدَّعِيّ، لأنَّ ياءَ التصغيرِ لم تباشرْ حرفَ العلةِ، فذلك كان هذا النوعُ مخففاً، والثلاثي مُشَدَّداً.

فأَمَّا عَطَاءٌ وَوَلَاءٌ وَسَمَاءٌ، فَأُنتَ مَخِيرٌ، إِنَّ شُنتَ حذفتَ لامَ الكلمةِ حذفاً لخَفَّتِها^(٢) وأجريتْ الياءُ المشددةُ بوجوه الإعرابِ، وإنْ شُنتَ أجريتْ الياءُ الأخيرةُ في الحذفِ مجرى باب (قَاضٍ)، فتعربها كإعرابه، وذلك قولك: عَطَاءٌ وَعُطِيٌّ، وكان الأصلُ في ذلك أنَّ ياءَ التصغيرِ لَمَّا وَقَعَتْ ثالثةً ساكنةً انقلبتْ أَلِفٌ المَدِّ الزائدةُ ياءً لزوالِ الفتحِ، ومجيءِ الياءِ التي هي أخت الكسرة، ولَمَّا انقلبتْ أَلِفُ المَدِّ عادتْ الهمزةُ فانقلبتْ إلى أصلها لزوالِ موجبِ كونها همزةً، ولَمَّا عادتْ (ياءً) اجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ: ياءُ التصغيرِ، وياءُ الألفِ، وياءُ الهمزةِ، فادخمتْ الساكن في المتحرك، وهو ياءُ التصغيرِ فيما بعدها فصار عُطِيٌّ. وهذا مستَقْلٌ فحذفتْ الياءُ الأخيرةُ حذفاً، ووقعَ الإعرابُ على المشددةِ، فصار عُطِيٌّ^(٣). وعلى هذا يجري بوجوه الإعرابِ، وإنْ شُنتَ حذفتْ الضمةُ لاستِقْلالِها^(٤)، ثم الياءُ لالتقاء الساكنين، فعلى هذا الوجه، نقول: هذا عُطِيٌّ، ورأيتُ عُطِيًّا، ومررتُ بعُطِيٍّ.

بابُ تصغيرِ الرُّباعيِّ^(٥)

الرُّباعيُّ لا إشكالُ في تصغيره، كما لا إشكالُ في تكسيره، وهو أبداً على مثال: فُعِيلٌ، كما أنَّ جمعه على مثال فَعَالِيلٍ، فلذلك نقول في جَعْفَرٍ: جُعْفِرٌ، وفي سَلْهَبٍ^(٦):

(١) خفف: ساقطة من ظ.

(٢) م: خفيفاً.

(٣) م: عطياً.

(٤) م: استقلاً.

(٥) الجمل ٢٤٧.

(٦) السلهب: الطويل من الرجال. القاموس المحيط (سلب) ١/ ٨٦.

سَلَيْبٌ، وفي قَمَطِرٍ^(١): قَمِيطَرٌ، وإن كان الثالثُ حرفَ عليّةٍ نظرتُ، هل هو ساكنٌ أو متحركٌ؟ فإن كان ساكناً أعلتْ وأدغمتْ، مثلُ: عَجُوزٍ وخُرُوفٍ وكَبِيرٍ وصَغِيرٍ وحِمَارٍ وخِمَارٍ، كما فُعلَ جميعُ ذلك في التّكسير، وإن اختلفتْ طريقةُ الإعلالِ. وإن كان متحركاً، مثلُ: قَسُورٍ، وجَهُورٍ [١٧٧ظ] وأَسُودَ، فأنتَ مُخَيَّرٌ إن شئتَ صَحَحْتَ، وإن شئتَ أعلتَ، فتقولُ: قَسِيرٌ وقُسِيرٌ، فمن صَحَّحَ حمْلَهُ على القَسَاوِرَةِ، ومن أعلَّ حمْلَهُ على الأصلِ في سَيِّدٍ ومَيِّتٍ، فأعلَّه كإعلالِهِ لوجود الشرط.

وإن كان الحرفُ الرابعُ الفاً نظرتُ: إن كان للتأنيثِ، مثلُ: حَبَلِيٍّ وذكْرِيٍّ وسَكْرِيٍّ، لم تُعلِّها بقلبٍ ولا بحذفٍ كما فُعلَ ببناءِ التأنيثِ، فتقولُ: حَبْلِيٍّ وسَكْرِيٍّ. وإن كانت لللاحقِ، أو منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ أعلّنتها بكسرٍ ما قبلها وبقليها، كما تكسرُ ما قبل الآخرِ في الصحيحِ، فتقولُ في بابِ مَرْمَى: مَرِيمٌ، وفي بابِ مِعْزَى: مَعِيزٌ. فإِذَا أُرْطِي فَمِنْ نُونِهَا، قَالَ: أُرِيطٌ، ومن لم ينونها، قَالَ: أُرِيطِيٌّ، وكذلك تَتَرَى .

بـ فعلى هذا مفادُ الرباعي.

ولو كانت الألفُ خامسةً لحذفتُ، سواء كانت للتأنيثِ أو لللاحقِ، لأنَّه موضعٌ تحذفُ فيه الأصولُ، فالزوائدُ أولى بالحذفِ، تقولُ في تصغيرِ قَرَقَرِيٍّ^(٢): قَرِيقَرٌ، وفي تصغيرِ حَبْرَكِيٍّ^(٣): حَبِيرَكٌ^(٤).

بابُ تصغيرِ الخماسيّ وما فوقه^(٥)

كُلُّ خماسيٍّ حروفه أصولٌ أو فيه زوائدُ، فإنه إذا صَغُرَ لم يكن بُدٌّ من أن يُحذفَ منه شيءٌ. كما أنَّ التّكسيرَ كذلك، إلا أن يكونَ الرابعُ حرفَ مدٍّ ولينٍ كالفِ بِرُبَالٍ، وواوِ صَنْدُوقٍ، وياءِ قُنْدِيلٍ، فإنه حينئذٍ لا يحذفُ منه شيءٌ، كما لا يُحذفُ في التّكسيرِ ويكونُ ذلك الحرفُ (ياءً) مكسوراً ما قبلها في التصغيرِ، كما أنَّه في التّكسيرِ كذلك، وإذا ثَبَّتَ

(١) القمطر: الجمل القوي الضخم. القاموس المحيط (قمر) ١٢٦/٢.

(٢) قرقري: موضع باليمامة. معجم البلدان ٢٢٦/٤.

(٣) الحَبْرَكِي: القوم الهلكى، والقراد. والسحاب، والرمل، والغليظ الرقبة. القاموس المحيط (الحبك) ٣٠٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١٠٧/٢، والمقتضب ٢٦١/٢.

(٥) ظ: فما فوقه. الجمل ٢٤٨.

الحذف في الخماسي، فالحذف فيما زاد على ذلك أخرى وأولى.

وكل خماسي حروفه أصول كسفرجل وفرزدق، فالمحذوف منه أبداً آخره، لأنه محل التغيير، فإن كان في تلك الخمسة حرف زائد حذفته إن كان أولاً، أو وسطاً، أو أخيراً، فالأول كمُدَحَّرَج، تقول فيه: دُحِرَج، والأوسط، مثل: جَحَنَفَل، تقول فيه جَحِنَفَل^(١) والآخر مثل: حَبَرَكَي، تقول فيه: حَبِيرَك.

الجَحَنَفَل^(٢): الغليظ الشفة. ومثله في الوزن كثير، مثل: عَرَنَدَل في الضويل. وخَفَنَجَل. أي: القبيح الفحج.

فإن كان في الاسم الذي عدد حروفه خمسة أحرف، حرفان زائدان نظرت، إن كان أحد الزائدين أقوى من الآخر لمعنى بَقِيَّتِهِ وحذفت الأضعف، فإن لم يتميز أحدهما من الآخر كنت مخيراً أيهما شئت حذفته، مثل الأول ما كان أوله ميماً، أو همزة أو ياءً، أو غيرهما من حروف الزيادة مما قد وقع أولاً أو تميز بحركة أو بقوة ما، من نحو: مُنْطَلِق ومُقْتَرِر ومُحَمَّر، ومثل: اللند^(٣) والرنْدَج^(٤)، ويلندد، ويرندج، وذرحرح، كل هذا بحذف الثاني، ولا يحذف الأول، لأن النيم قد تعدت عن محل التغيير وقويت بكونها دالة على اسم الفاعل [١٧٨] فثبت لذلك في التصغير والتكسير، فتقول: مُطَلِق، واليَدَد، وذَرِيْرَح^(٥)، وعلى هذا قلت في تصغير مُصْطَفَى: مُصِف، وفي مُزْدَان وهو مُفْعِل من الزَيْن (مَزَيْن) فصار بلفظ مُفْعِل من زَيْن يَزَيْن وليس منه.

ومثال الزائدين اللذين أنت مخير في حذف أيهما شئت: حَبِنَطِي^(٦) ودَنْطِي^(٧)

(١) من (الجحنفل) الى هنا ليس في ظ. وينظر: جمهرة اللغة ٢/ ١١٨٥.

(٢) تقول فيه جحيفل: ليس في ظ.

(٣) اللندد واليلندد: الشديد الخصومة.

(٤) الارندج واليرندج: السواد يسود الخف (شرح الرضي على الشافية ٢٥٢/١).

(٥) الذرحرح: دويبة اكبر من الذباب. وينظر الكتاب ١٢٩/١ باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة... وشرح الشافية للرضي ٢٥٢/١.

(٦) الحبنطي: الممطى غيضاً أو بطنة. العين ٣/ ٣٣٤.

(٧) الدنطي: الشديد الدفع.

وَقَلَّسُوهُ، إِنَّ (١) شُنْتَ حَذَفَتِ النُّونَ، فَقُلْتَ: حُبِّطِي (٢)، وَإِنْ شُنْتَ عَوَّضْتَ، فَقُلْتَ (٣): حُبِّطِي، وَكَذَلِكَ قَلَّسُوهُ، تَقُولُ فِيهَا: قَلَّسِيَّةٌ وَقَلَّسِيَّةٌ، وَإِنْ شُنْتَ حَذَفْتَ الزَّائِدَ الْآخِرَ، فَقُلْتَ: حُبِّبْتُ أَوْ حُبِّبْتُ (٤).

فَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ عَضْرَ فُوط (٥)، وَقَبَعَثَرِي (٦)، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَيْنِ جَمِيعًا: أَحَدَهُمَا زَائِدٌ وَالْآخَرُ أَصْلِي إِلَّا أَنَّ الْكَلِمَةَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّهَا أَوَّلًا إِلَى الْخَمْسَةِ ثُمَّ رَدَّ الْخَمْسَةَ إِلَى أَرْبَعَةٍ ثُمَّ التَّصْغِيرَ، فَلِذَلِكَ قُلْتَ: قُبَّعِثُ وَعُضْصِرِفُ، وَإِنْ شُنْتَ عَوَّضْتَ فَقُلْتَ: قُبَّعِثُ وَعُضْصِرِفُ، وَإِذَا كُنْتَ تَحْذِفُ الْأَصْلِي فَأُخْرَى وَأُولَى أَنْ تَحْذِفَ الزَّائِدَ، فَلِذَلِكَ تَحْذِفُ التَّاءَ وَالسِّينَ مِنْ: مُسْتَخْرِجٍ وَمُسْتَكْبِرٍ، فَقُولِ مَخِيرَجٍ وَمُكَبِّرٍ.

وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بوزن فَعْلَانٍ، نَظَرِ إِنْ كَانَ لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَى، كَانَ تَصْغِيرُهُ أَبَدًا بوزن فُعْلَانٍ لِمُضَارَعَتِهِ أَلْفِي (٧) التَّائِيثِ، تَقُولُ فِي سَكْرَانٍ وَغَضْبَانٍ وَحَرْدَانٍ: سَكِيرَانٍ وَغَضَبِيَّانٍ وَحَرِيدَانٍ، فَيُصَغَّرُ (٨) الصِّدْرُ دُونَ الْآخِرِ، كَمَا تَقُولُ: حُمَيْرَاءُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ (٩) مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَى نَظَرْتَ إِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ جَمَعَتْهُ عَلَى فَعَالَيْنِ، صَغَرَتْهُ عَلَى فُعَالَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَمْ تُكْسَرْهُ عَلَى فَعَالَيْنِ حَمَلَتْهُ عَلَى بَابِ غَضْبَانٍ، فَذَلِكَ تَقُولُ فِي سُلْطَانٍ: سُلَاطِينٍ، وَفِي شَيْطَانٍ: شَيْطَانِينَ، مِثْلُ: سَلَاطِينٍ وَشَيْطَانِينَ، وَمَا كَانَ، مِثْلُ: عُثْمَانَ وَعِمْرَانَ وَغُرَّانَ وَزَعْفَرَانَ، فَجَمِيعُهُ يَأْتِي عَلَى فُعْلَانٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ فَعَالَيْنِ فَيَجْرِي مُجَرَّاهُ، وَجَمَلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ لَا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، مِنْهُ

(١) ظ: فأن.

(٢) رسم في المخطوطتين: حببط. والصواب ما أثبتته.

(٣) ظ: وإن عوضت قلت.

(٤) ينظر: المقتضب ٢ / ٢٣٤.

(٥) عضر فوط: ذكر العطاء. الجمل ص ٢٤٨.

(٦) القبعثرى: الجمل الضخم.

(٧) ظ: لمضارعة الف.

(٨) ظ: يصغر. من دون فاء.

(٩) له: ليس في م.

ما هو يلحق بالأصول في واحدٍ وجمعه كسِرْحَانٍ وَسَرَاهِينٍ^(١)، ملحق بِقِرْطَاسٍ وَقِرَاطِيسٍ.

ومنه ما ليس بملحق في واحد ولا جمع، وهو كُلُّ ما كان من باب سَكْرَانٍ وَغَضْبَانٍ، وكلُّ ما كان على وزن زَعْفَرَانٍ، لأنَّ هذا ليس له نظير في الأصول، فيلحق به هذا، وتصغيره أبدأً على فَعِيلَانٍ.

ومنه ما ألحق واحد ولم يلحق جمعه، كَعُثْمَانٍ وَعِمْرَانٍ، فهذا لم يسمع فيه فَعَالِينُ. فتم يكن جمعه ملحقاً، وواحد ملحق بوزن فُعْلَالٍ أو فِعْلَالٍ^(٢)، من نحو: طُومَارٍ وَسِرْبَالٍ وتصغيره كتصغير باب غَضْبَانٍ [١٧٨ظ] لأنه قد أشبهه من جهة أنه لم يجمع على فَعَالِينِ.

ومنه ما هو ملحق في الجمع دون الواحد، وذلك وَرْشَانٍ^(٣) وَوَرَّاشِينٍ، وَحُومَانٍ^(٤) وَحَوَامِينٍ، فهذا يصغَّرُ على (فَعِيلِينِ) لما ذكرنا.

وكلُّ ما آخره ألف التانيث الممدودة فإنه لا يحذف في التصغير طال الاسم أو قصر، مثل: حَمْرَاءَ وَمَعْيُورَاءَ^(٥)، تقول: حَمِيرَاءُ وَمَعِيرَاءُ.

وليس كذلك ألف التانيث المقصورة، لأنها تحذف في الخماسي وما زاد عليه. والفرقان بينهما أنَّ بابَ حَمْرَاءَ قد قَوِيَ بالحركة، وبابَ قَرَقَرَى قد ضعف بالسكون فجعل لا قوياً مَزِيَّةً على الأضعف، فكلُّ ما كان بوزن^(٦) فُعَالَى، مثل: حُبَارَى وَجُمَادَى، مما هو واحد، فإنه يجوز فيه وجهان:

أجودهما حذف الزائد الأول، لأنَّ الزائد الثاني لمعنى التانيث، فقوي لذلك فكان

(١) ينظر الكتاب ١٠٨/٢ والسرحان الثنب والاسد. وبه سمي الرجل سرحان. الفرق بين الحروف الخمسة ٧٩٠.

(٢) م: وفعلال. من دون همزة.

(٣) الورشان: طائر يشبه الحمامة يجمع على ورشان ووراشين وتصغيره ورشين. ينظر: شرح الشافية للرضي ١٩٩/١.

(٤) الحومان: نبات، والمكان الغليظ القاموس المحيط (حوم) ١٠٣/٤.

(٥) جمع (عير) وهو الحمار الوحشي.

(٦) م: على وزن.

قوله: حَبِيرِي، أَجُودُ مِنْ حَبِيرٍ^(١)، وَحَمِيدِي أَجُودُ مِنْ حَمِيدٍ. ومما يدل على ما ذكرناه إجازة مَنْ أَجَازَ^(٢) في تصغير حَبَارِي: حَبِيرَةٌ، كأنه جعل تاء التانيث عوضاً مِنَ الْفَها المحذوفة.

فأما نُكَارِي وَفُرَادِي، فلا يجري هذا المجرى، لأنه جمعٌ والجموع لها أحكام. منها أَنَّ كُلَّ جَمْعٍ لِلْفَتْحِ مِنْ أَفْعَلٍ وَأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ، فتصغيره على لفظه من غير رَدِّهِ إِلَى واحدٍ لِشَبْهَةِهَا بِالْأَحَادِ، فلذلك تقول في أَفْلَسٍ: أَفْلِسَ، وفي أَجْمَالٍ: أَجِيمَالٌ، وفي أَحْمَرَةٍ: أَحْمِرَةٌ، وفي غُلْمَةٍ: غُلِيمَةٌ.

وإنْ كَانَ مِنْ مَجْمُوعِ الْكثَرَةِ، نظرت، هل هو مما قد استعمل لواحد جمع قليل، أو ليس ذلك؟.

فإنْ^(٣) كَانَ مِمَّا قَدْ اسْتَعْمَلَ لَهُ جَمْعٌ قَلِيلٌ، مثلُ قولك: فُلُسٌ وَأَفْلُسٌ وَفُلُوسٌ، وَجَذَعٌ وَأَجْدَاعٌ وَجُذُوعٌ، وَحِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ وَحَمِيرٌ، وَغُلَامٌ^(٤) وَغُلْمَةٌ وَغُلْمَانٌ، فكلُّ هَذَا إِذَا سُنْتَ عَنْ تَصْغِيرِ جَمْعٍ الْكَثِيرِ كَانَ ذَلِكَ وَجْهَانِ: أَحدهما أَنَّ تَرَدَّدَ جَمْعُهُ الْقَلِيلَ فَتَصْغَرُهُ، وَالْآخَرُ أَنَّ تَرَدَّدَ وَاحِدَهُ، فَتَصْغَرُهُ، ثُمَّ تَجْمَعُهُ بِالنَّوْءِ وَالنُّونِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ تَكْبِيرَهُ بِالنَّوْءِ وَالنُّونِ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ إِنْ كَانَ مُكَبَّرًا^(٥) يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، فنقول في تصغير فُلُوسٍ: أَفْلِسَ، وَإِنْ سُنْتَ فُلَيْسَاتٍ، وَفِي جُذُوعٍ: أَجْدَاعٌ، وَإِنْ سُنْتَ: جَذِيعَاتٍ، وَفِي حُمَرٍ: أَحْمِرَةٌ، وَإِنْ سُنْتَ: حَمِيرَاتٍ، وَفِي غُلْمَانٍ: غُلِيمَةٌ، وَإِنْ سُنْتَ: غُلِيمَاتٍ.

فإنْ كَانَ الْجَمْعُ مِمَّا لَيْسَ لَهُ جَمْعٌ قَلِيلٌ، مثلُ: مَقَاعِدَ وَمَصَاطِبَ وَظُرَفَاءَ وَحُلَمَاءَ، وَمَا أُشْبِهَ ذَلِكَ، فَإِنَّكَ تَرُدُّهُ إِلَى وَاحِدِهِ وَتَصْغَرُهُ وَتَجْمَعُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فنقول: مَصِيطِبَاتٌ، وَظُرَيْفُونَ.

فإنْ كَانَ الْجَمْعُ جَمْعًا سَالِمًا صَغِيرَ لَفْظِهِ^(٦) لِسَلَامَةِ الْوَاحِدِ فِيهِ، وَكَوْنِهِ مِنْ بَابِ الْقَلَّةِ

(١) ينظر: المختضب ٢/٢٥٩ و ٢٦٠.

(٢) في: ليس في ظ.

(٣) م: وإن .

(٤) الغلام: الطائر الشارب.

(٥) ظ: مكبرة .

(٦) لفظه: ساقطة من م.

في الأصل، فنقول في الجعفرين: الجعفرون، وفي المسلمين: المسلمون، وفي الهندات: الهندات، وفي الصخرات: الصخيرات، فإن^(١) كانت الواو والنون للعوض، مثل قولهم: بنون وأرضون وسنون [١٧٩و] أزلت الواو والنون وجعلت عوضها الألف والناء، لأن اللام قد ظهرت فزال العوض.

وكل ما كان جمعاً لا واحد له من لفظه للقليل كان أو للكثير فتصغيره على لفظه كالبقر والرَّحط والبشر، تقول: بقر وبشير ورَّحيط، ويجري هذا المجرى ما كان الفرق بينه وبين واحده، اسقاط الهاء من نحو: نخل ونخل، وتمر وتمر، فأما نُخيلات فتصغير نخلة لا تصغير الجمع^(٢).

فأما ما كان بوزن: فَعْل، من نحو: رَاكِبٍ وَرَكْبٍ، وَشَارِبٍ وَشَرْبٍ، ففيه مذهبان: مذهب سيبويه وأكثر النحويين تصغيره على لفظه^(٣)، لأنه اسم للجمع قال الشاعر^(٤):

بَنِيَّتُهُ بِعَصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا يَهْأَخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيَا

ومذهب الأخفش أنه مكسر^(٥)، فيردده إلى واحده ويجمعه، فنقول في رَكْبٍ: رَوَيْكِبُونَ، وفي شَرْبٍ: سُورِبُونَ.

وليس في الجمع ما لا يجوز أن يصغر على لفظه، إلا ما هو لأكثر العدد، فإنه لا يجوز أن يصغر على لفظه لئلا تجتمع^(٦) على الاسم حالتان متضادتان، فعلى هذا تجري مقاييس الجمع في هذا الباب.

وإنما اقتضى ذكره في هذا الباب، لأن^(٧) أبا القاسم رحمه الله لم يذكره، وكذلك لم

(١) ظ: وإن .

(٢) م: للجمع .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٤) رجز قاتله أحيحة بن الجلاح، ورد في المنصف ٢/ ١٠١ والمخصص ٢/ ٥٥ و ١٤/ ١٢٢، وشرح المفصل ٥/ ٧٧ .

(٥) المنصف لابن جني ٢/ ١٠١ .

(٦) م: دليلاً يجمع .

(٧) ظ: أن .

يذكر تصغير الترخيم، وقد ذكرناه فقس عليه إن شاء الله عز وجل^(١):

باب تصغير الظروف^(٢)

الظروف كلها مذكرة ما خلا قداماً^(٣) ووراء، وإذا كانت الظروف مذكرة، كان تصغير ثلاثيها يغيرها، لأن المراد بالظروف إن كان مكاناً فالمكان والموضع مذكراً، وإن كان زماناً فالزمان والحين والوقت مذكراً، فكذا نقول في خلف: خليف وفي أمام: أميم، وفي إزاء: أزي، وإن شئت: أزي^(٤)، وفي فوق: فوق.

وما كان من الظروف غير متمكن، فلا يجوز تصغيره، مثل: عند وذات مرة، فلا يجوز: عند، لأن المراد بتصغير الظروف القرب، و (عند) في غاية القرب، فلا فائدة في تصغيرها، وكذلك لا تصغر (غد) حملاً على نقيضه وهو (أمس)، لأن (أمس) غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف، ولهذا لا يصغر أول من أمس، ولا البارحة. لأنه بمنزلة أمس.

فأما اليوم واليلة والشهر، فجاز [١٧٩ ظ] تصغيرها، كما يجوز وصفها بالطول والقصر فكان تصغيرها مؤذناً بمعنى قصرها، ولولا هذه المعاني لم يجر تصغيرها، ومن أجل^(٥) المعنى لم يجزوا تصغيره غير ولا سوى، لأن تصغيرها لا يفيد معنى زائداً على الغيرية والمخالفة من معنى عظيم أو صغير أو غيره.

وسائر الظروف المبنية، مثل: إذ وإذا وأين ومتى، لا يجوز تصغيرها لعدم تمكنها، كما لا يجوز تصغير المتوغل في البناء من الأسماء، مثل: من وكم، والمضمرات، وما أشبهها^(٦).

(١) عز وجل: ليس في م.

(٢) الجمل ٢٥٠.

(٣) ظ: قدام.

(٤) في (ظ): (وفي إذا: أذي، وإن شئت أذي) وهو تحريف. لأنها تشبه الحرف وأقل تصرفاً منه، فلا تصغر. ينظر شرح الشافية للرضي ١/ ٢٩٠.

(٥) رسم بحرف صغير فوق (أجل) في م لفظ (هذا) وهو زائد.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ١٤٠ والمقتضب ٢/ ٢٩٠.

فأما (١) الذي والتي وأسماء الإشارة، مثل: هذه وهذا، فإنها وإن كانت مبنيّة فإنها لم تتوغل في البناء من حيث جاز وصفها والوصف بها، وقد أفردنا لذلك باباً.

باب تصغير الأسماء المبهمة (٢)

قد كان من حق هذه الأسماء، أعني أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أن لا تصغر كما لا تصغر المبنيات. إلا أن هذا الضرب شابه المعرب شبيهاً من جهة أنه يوصف، ويوصف به ويذكر ويؤنث ويثنى ويجمع، وهذه أحكام المعرب، فلذلك صغرت. ولما أن صغرت ولم تكن مستحقة للتصغير، صغرت تصغيراً يخالف تصغير المعرب، فلم تضم أوائلها، لكن خالفها في التصغير، كما خالفها في الإعراب، فبقي على حركته التي كانت له في مكبره، ووقعت ياء التصغير ثالثة، كما تقع في المعرب، وجاءت الألف آخر عوضاً من الضمة التي كانت يجب أن تكون أولاً، فلذلك نقول في تصغير ذا: ذياً، وفي تصغير تا: تياً، قال الأعشى (٣):

أَلَا قُلْ لِنَا قَبْلَ مَرَبِّهَا السُّمِّي تَحِيَّةً مُشْتَقِي إِلَيْهَا مُتِمِّمِ

وكان الأصل في (ذا) قبل تصغيره، وفي (تا) قبل تصغيرها (٤): ذِي وَتِي، كرهوا أن تلحق بباب طِيّ وَحِيّ ونحوه من المعرب، فخففوه بحذف إحدى يائيه فبقي ذِي وَتِي، وكرهوا أن تلحق بباب (كِيّ) فأبدلوا من الياء ألفاً فصار (ذا) و (تا) فلعنوا أرادوا التصغير، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، قالوا ذياً، وتياً، كما ذكرنا، وكان الأصل ذِيّاً، لأن ياء التصغير قد زيدت ثالثة فاجتمعت ثلاث ياءات، واجتماع ثلاث ياءات ثقيل على اللسان، فحذفوا واحداً منها والمحذوف الياء الأولى لا الثانية ولا الثالثة، لأن الثانية (٥) [١٨٠] هي دليل على التصغير، فلو حذفت لزال معنى التصغير، ولأن الثالثة لو حذفت لبشرت ألف عوض ياء التصغير وكانت تتحرك. وياء التصغير لا تكون قط إلا ساكنة،

(١) م: وأما .

(٢) الجمل ٢٥١.

(٣) ديوانه ١١٩.

(٤) م: تصغيره.

(٥) ظ: الثالثة.

فَقَبْتُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّ الْمَحذُوفَ هِيَ الْيَاءُ الْأُولَى، وَوَزَنَهُ فِي التَّصْغِيرِ فَيْلَى، فَإِذَا تَنَبَّأْنَا ذِيًا وَتَنَبَّأْنَا، وَجِبَ حَذْفُ أَلِفِ الْعَوْضِ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّثْبِةِ وَيَأْنَهَا، فَلَوْ بَقِيََتْهَا لَكُنْتَ جَامِعًا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وَلَمَّا وَجِبَ لَهَا الْحَذْفُ.

وَأَعْتَقَدُ^(١) سَبِيوِيَّةَ أَنَّهَا مَحذُوفَةٌ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، وَأَعْتَقَدُ الْأَخْفَشُ أَنَّهَا مَحذُوفَةٌ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا^(٢) وَجَعَلَهَا فِي حَكْمِ الْمَرَادِ.

وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ وَنَتِيجَتُهُ تَظْهَرُ^(٣) فِي جَمْعِ الْمُوصُولِ، فَسَبِيوِيَّةُ يَقُولُ: الذِّيُونُ^(٤)، كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ: الذِّيُونُ، بِفَتْحِ الْيَاءِ، كَمَا تَقُولُ: الْمُصْطَفُونَ.

فَأَمَّا التَّثْبِةُ، فَلَا خِلَافَ فِي لَفْظِهَا، فَإِنَّكَ تَقُولُ: الَّذِينَ وَالَّذِينَ، وَهَازِيَانِ وَهَازِيَيْنِ.

وَأَمَّا^(٥) تَصْغِيرُ الْمُوصُولِ، مِنْ نَحْوِ: الَّذِي وَالَّتِي، فَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، تَقُولُ: الَّذِينَ وَاللَّيْنِ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي الَّذِي (لِذ) عَلَى وَزْنِ (عَم) وَ(شَج) فَلَمَّا صَغُرَ وَقَعَتْ الْيَاءُ ثَلَاثَةً فَادْغَمَتْ فِي الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ، ثُمَّ جُثَّتْ بِأَلِفِ الْعَوْضِ آخِرًا فَصَارَ: الَّذِينَ وَاللَّيْنِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا حَذْفُ يَاءٍ، لِأَنَّ عَيْنَهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ، فَلَمْ تَجْتَمِعْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ.

وَتَثْبِئَتُهُ وَجَمْعُهُ قَدْ ذُكِرَ. قَالَ سَبِيوِيَّةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا يَصْغُرُ اللَّائِي وَلَا اللَّائِي) - استغناء بتصغير الواحد وجمعه^(٦) أَرَادَ أَنَّكَ تَقُولُ: اللَّائِيَتِ^(٧)، فَتَصْغُرُ الْوَاحِدَ وَتَأْتِي بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ دَلِيلًا عَلَى الْجَمْعِ. وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ^(٨) يَرْكَبُ الْقِيَاسَ وَيَجْزِي تَصْغِيرَهُمَا، فَيَقُولُ: اللَّوَيْتَا وَاللَّوَيْتَا، وَكَانَ الْمَازِنِيُّ أَيْضًا يَجْزِي تَصْغِيرَهُمَا بِلَفْظٍ آخَرَ، وَهُوَ

(١) ظ: اعتقد. من دون واو.

(٢) الكتاب ١٣٩/٢ (باب تحقير الاسماء المبهمة)، والمقتضب ٢/٢٨٨، وشرح الشافعية للرضي ٢٨/٢.

(٣) ٤: تظهر.

(٤) الكتاب ٢/١٤٠، وفي (م) بضم الياء.

(٥) م: فأما.

(٦) الكتاب ٢/١٤٠.

(٧) ظ: التيات.

(٨) الاخفش: ليس في م. ينظر: المقتضب ٢/٢٩٠ وشرح الشافعية للرضي ١/٨٨، وارتشاف الضرب ١/١٨٧.

أنه يحذف ألف فاعل من اللَّاتِي واللَّانِي، فيقول: اللَّاتِيَّ وَاللَّانِيَّ^(١).

وقال بعض الكوفيين: اللَّوِيَّاتُ وَاللَّوِيَّاتُ^(٢)، فهذه أربعة أقوال في المسألة، وذكر الاحتجاج مفهوم عند من فهم الأصل في الباب وعقده.

وتصغير (هذه وذو وتي)^(٣) كلها (تيا) استغنى بتصغيرها عن تصغير غيرها.

وَأَمَّا (أُولَا)^(٤) فعلى ضربين: تَمَدُّ وَتَقْصُرُ، فمن قَصَرَ وقَالَ: أُولَى^(٥)، قال في تصغيره أُولِيَّ وَأُولِيَّكَ، ومن مَدَّهُ قَالَ: أُولِيَّاءُ وَأُولِيَّائِكَ، فالكف لخطاب لاسؤال فيها. واختلف أبو العباس المبرد وأبو اسحاق الزجاج^(٦) في ألف العوض من^(٧) أين هي؟ فذهب أبي العباس أنها قدمت قبل الهمزة محافظة عليها، ولأن جعياً بعد الهمزة يؤدي إلى أن تكون الكلمة على خمسة أحرف وليس الرابع حرفاً مَدّاً وَلِيْناً^(٨).

ومذهب أبي اسحاق أنها لم تَقْدَمَ وأنها زِيدَتْ^(٩) أخيراً كما تَزَادُ في جميع هذا الباب أخيراً ثم قُبِلَتْ همزة، فلا خلاف^(١٠) أن اللَّفْظَ بِالْيَاءِ وَاحِداً، وإنما الخلاف في التقدير. وأبو العباس يخالف سيويه في مسائل كثيرة من^(١١) أبواب التصغير [١٨٠ ظ] ونحن نذكرها ونجعلها خاتمة الباب مع ما يتبع ذلك من مُشْكِرِ تصغير إن شاء الله تعالى.

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١٨٧.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ٢/ ٣٦٥.

(٣) وتي: ليس في ظ.

(٤) م: أولي .

(٥) في م و ظ: أولا .

(٦) الزجاج: ليس في ظ .

(٧) من: ساقطة من ظ .

(٨) ينظر هامش ملحق المقتضب ٢/ ٨٩. جاء في هامش م: (وزنها عند أبي العباس فعيال، وعند أبي اسحق فعيال).

(٩) زيدت: ليس في ظ.

(١٠) م: ولا خلاف .

(١١) م: في .

مسألة مَفْعَلِل

كُلُّ مَا كَانَ بوزن مَفْعَلِل مِمَّا لَامُهُ الْأَخِيرَةُ مَزِيدَةً لِلْإِلْحَاقِ مِثْلُ مُسَحَّنِكَ وَمُقَعِّسٍ، فِسْيُوبِيهِ يَحْذِفُ السَّيْنَ الْأَخِيرَةَ وَلَا يَحْذِفُ الْمِيمَ^(١)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ يَحْذِفُ الْمِيمَ وَلَا يَحْذِفُ السَّيْنَ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ جَرَتْ مُجَرَّى الْمَلْحَقِ بِهِ، نَحْوُ: مُحَرَّنَجِمٍ، فَكَمَا تَقُولُ: حَرَّنَجِمٌ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ: قُعَيْسِسُ^(٢)، وَحُجَّةُ سِيْبُوبِيهِ أَنَّ السَّيْنَ وَإِنْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ فَلَا تَخْرُجُ مِنْ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا صَغُرْتَ الْأَسْمَ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ حَذَفْتَ جَمِيعَ زَوَائِدِهِ، وَبَدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِأَرْطَى، فَمِنْ نَوْنٍ لَمْ يَصْرَفْ وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ لِلْإِلْحَاقِ، لِأَنَّهَا بِالزِّيَادَةِ قَدْ أَشْبَهَتْ أَلْفَ التَّائِيثِ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الرَّاءِ مِنْ جَعْفَرٍ، لَصَرَفْتَ، فَلَمَّا ثَبَتَ لِلْسَّيْنِ حُكْمُ الزِّيَادَةِ، وَكَوْنُهَا فِي مَحَلِّ التَّغْيِيرِ وَقُوَّةُ الْمِيمِ لَكُونِهَا^(٣) أَوَّلًا، وَأَنَّهَا بِمَعْنَى الْفَاعِلِ، لَمْ تَحْذَفْهَا وَحَذَفْتَ السَّيْنَ، فَقُلْتَ: مُقَعِّسٌ.

مسألة فَعُولٌ

كُلُّ مَا كَانَ بوزن فَعُولٍ، مِثْلُ: عَطَوْدٍ^(٤) وَسَبْنُورٍ وَهُوَ الدَّرُوعُ. يُقَالُ لِبِئْسَ الْقَوْدُ اسنُورٌ^(٥)، وَضَرَوْبٌ، فَإِنَّ سِيْبُوبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْذِفُ الْوَاوَ الْأَوَّلَى، فَيَقُولُ: عَطِيدٌ، وَكَانَ أَصْلُهُ بَعْدَ الْحَذْفِ عَطِيدُ^(٦)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ لَا يَحْذِفُ شَيْئًا وَيَقُولُ: عَطِيدٌ^(٧)، فَيَقْلِبُ الْأَوَّلَى وَيَدْغُمُ يَاءَ التَّصْغِيرِ فِيهَا وَيُبْدِلُ الثَّانِيَةَ يَاءً وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الْوَاوَ لِلْإِلْحَاقِ، وَأَنَّهَا قَدْ قَوِيَتْ بِالْحَرَكَةِ، فَلَمْ تَحْذَفْ، وَحُجَّةُ سِيْبُوبِيهِ أَمْرَانِ: السَّمَاعُ وَالْقِيَاسُ. أَمَّا السَّمَاعُ، فَقَوْلُهُمْ فِي التَّكْسِيرِ: عَطَاوُدٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: عَطَاوِيدٌ.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ، فَلَأَنَّ الْوَاوَ فِي: عَطَوْدٍ، نَظِيرُ الْيَاءِ فِي: عَدَيْسٍ^(٨)، وَالنُّونُ مِنْ

(١) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٢) المقتضب ٢/ ٢٥٣ و ٢٥٤.

(٣) ظ: بكونها.

(٤) العَطَوْدُ: الشَّدِيدُ السَّاقِ، وَالسَّرِيعُ الْمَشْيِ.

(٥) مِنْ (وَهُوَ) إِلَى (السَّنُورِ) لَيْسَ فِي ظ.

(٦) الكتاب ٢/ ١١٣ (بَابُ مَا يَحْذَفُ فِي التَّحْقِيرِ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ...).

(٧) المقتضب ٢/ ٢٤٥ و ٢٤٦.

(٨) الْعَدَيْسُ: الضَّخْمُ الْغَلِيظُ.

عَجَسَ فكما أنك لو صغرت: عَجَسًا وَعَجَسًا، لحذفت الزوائد الأول، وقلت: عَجَسٌ وَعَجَسٌ، وكذلك ما ذكرناه، فإذا كان نفس الشيء الملحق به وهو بالأصل أشبه يُحذف، فأخرى وأولى أن يحذف الشيء الملحق^(١).

مسألة فَعُولٌ

[١٨١و] كُلُّ مَا كَانَ بوزن فَعُولٍ، مثل: عَثُولٌ^(٢) وضرُوبٌ، فإن سيوييه يحذف إحدى اللامين، ولا يحذف الواو^(٣)، لأنها بمنزلة الشين من قرشب^(٤)، فكما أنك إذا صغرت قرشبًا، حذفت أحد مضاعفيه، ولم تحذف الشين، فكذلك: عَثُولٌ نقول فيه: عَثِيلٌ، وأبو العباس يقول: عَثِيلٌ^(٥)، فيحذف الواو مع كونها لللاحق، وهذه المسألة تنقضي عليه جميع مسائله في مقعنيس وعطود.

مسألة فَعُولَاءَ

كُلُّ مَا كَانَ بوزن فَعُولَاءَ، مثل: بَرُوكَاءَ^(٦) وضرُوبَاءَ، فسيوييه يحذف واو فعولاء^(٧)، خلافاً لتصغير فعولة، مثل: ضرُوبَة وَبَرُوكَة، وأبو العباس المبرد يسوي بينهما في الثبات، ولا^(٨) يحذف شيئاً، فيقول: بَرِيكَاءَ، كما نقول: بَرِيكَة^(٩)، لأنهما قد اشتركا في^(١٠) كَوْنِ الْعِلَامَتَيْنِ لِلتَّانِيَةِ^(١١)، وَحُجَّةُ سَيَوِيِيهِ فِي الْفَرْقَانِ بَيْنَهُمَا، أَنَّ عَلَامَةَ التَّانِيَةِ فِي فَعُولَاءَ، الزَّمْ مِنْ فَعُولَة، كما أَنَّ الْأَلْفَ الْمَقْصُورَة كذلك.

(١) في م: (أن يحذف نفس الشيء...).

(٢) العثول: الكثير شعر الجسد واللحم.

(٣) الكتاب ٢ / ١١٢.

(٤) جاء في هامش (م) (القرشب: وهو المسن). أو هو الطويل الضخم من الرجال.

(٥) المقتضب ٢ / ٢٤٧.

(٦) البروكاء: الثبات في الحرب.

(٧) الكتاب ٢ / ١١٧.

(٨) ظ: فلا .

(٩) من (فيقول) الى (بريكة) ليس في ظ .

(١٠) ظ: وفي .

(١١) المقتضب ٢ / ٢٦٢.

مسألة ثمانين وثلاثين

سبويه إذا صَغَرَ ثمانين وثلاثين، حذف الألف منهما^(١)، لأنَّ الزيادتين لما لزمتهما من آخرهما، وكان في كونهما^(٢) اسماً موضوعاً لهذه العدة، جَرى مجرى (فَعُولَاءَ) عنده، فحذف الألف، كما حذف الواو، فقال: ثَلَاثُونَ وَثَمَانُونَ، وأبو العباس، لا يحذف^(٣)، بل يقلب ويدغم، فيقول: ثَلَاثُونَ وَثَمَانُونَ، كما يفعل في فَعُولَاءَ، وكذلك الحكم والخلاف إذا سَمَّيتَ رجلاً: بكتابين أو جدارين أو عَرَانين أو قَذَالين، فإنَّ تصغيرهما على الخلاف، فإنَّ لم تسمَ بذلك لم يكن خلاف في أنك تقلب وتدغم، لأنَّ الزيادتين لم يلزما ولم تجرِ الكلمة مجرى العدد.

مسألة

اسرافيل واسرائيل واسماعيل وابراهيم

سبويه رحمه الله إذا صَغَرَ، مثل هذا حذف الهمزة الأولى والألف التي بعدها، فيقول سَمِعِيلٌ^(٤) وَبَرِيئِيمٌ وَسَرِيئِيلٌ وَسَرِيئِيلٌ^(٥)، وأبو العباس رحمه الله يقول: أَسْمِعُ وَأُبِيرُ [١٨١ ظ] وَأُسِيرُفٌ وَأُسِيرِي^(٦)، وحجته أن الهمزة تكون أصلاً في بنات الأربعة، ولا حجة في ذلك، لأنَّ الأعجمية لا يحكم على حروفها بأصلي ولا زائدي، لأنها غير متقنة، وإنما هي منقولة.

والحجة لسبويه فيما فعل، ثلاثة أشياء: أن تصغيره أقل في الحذف وأشبه بالأصول وأدل على المعنى، أما قلة الحذف، فإنه حذف حرفين، وأبو العباس حذف ثلاثة أحرف. وأما شبهة بالأصول، فلأنه^(٧) يبقى الاسم على خمسة أحرف، والرابع حرف مدّ.

(١) الكتاب ٢ / ١١٦.

(٢) م: وكان في كونه.

(٣) المقنضب ٢ / ٢٥٥.

(٤) سميعيل: زيادة اقتضاها السياق لم ترد في المخطوطتين.

(٥) الكتاب ٢ / ١٢٠.

(٦) المقنضب ٢ / ٢٤٩.

(٧) م: فإنه.

ولَيْن، وَكَأَنَّهُ صَغَر: بَرَّهَامَ وَسَمْعَالُ، وَأَمَّا كَوْنُهُ أَدَلَّ عَلَى الْمَعْنَى، فَلَاَنَّ بَرِّيهِيمَ أَدَلُّ عَلَى الْمَكْبَرِ مِنْ أُبَيْرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ لِلْحَسِّ.

بَابُ النَّسَبِ (١)

النَّسَبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعٍ وَقِيَاسٍ، فَالْمَسْمُوعُ يُحْفَظُ، وَالْمَقْيَسُ تُذَكَّرُ أَصُولُهُ لِلْقِيَاسِ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ نُقَدِّمَ مَعْنَى النَّسَبِ وَفَائِدَتَهُ وَمَشَابِهَتَهُ.

أَمَّا النَّسَبُ فَهُوَ الْإِضَافَةُ إِلَى أَبٍ أَوْ أُمٍّ أَوْ بَلَدٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ صِنَاعَةٍ.

وَأَمَّا فَائِدَتُهُ ففائدة الصفات، لِأَنَّهُ يَخْرُجُ الْأِسْمُ عَنْ حَيْزِ الْجُمُودِ إِلَى حَيْزِ الْإِسْتِقْلَاقِ وَيَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُ، وَيَرْفَعُ الظَّاهِرَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَرْفَعْهُ، وَيَحْصُلُ الشَّيْءُ فِي الذِّهْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهُ، مِثْلُ: الْكُلُّ (٢) وَالْكَلْبِيُّ وَشَبِيهِهِ، مِنْ نَحْوِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِصْرِيٍّ، وَمِصْرِيٍّ أَبُودَ.

وَأَمَّا مَشَابِهَتُهُ: فَإِنَّهُ يَنْشَبُهِ الْمَثَى، وَيَشَبُهُ مَا فِيهِ تَاءُ التَّانِيثِ.

أَمَّا شَبِيهُهُ لِلنَّشِيَةِ فَمِنْ جِهَةِ الزِّيَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لِحَقَائِدِهِ مِنْ آخِرِهِ، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ، كَمَا أَنَّ النَّشِيَةَ كَذَلِكَ، وَأَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ قَدْ أَخْرَجَتْ مَا قَبْلَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ حَرْفَ إِعْرَابٍ، كَمَا أَخْرَجَتْهُ عَلَامَةُ (٣) النَّشِيَةِ، وَأَنَّهَا تَخْرُجُ الْأِسْمُ إِلَى حَيْزِ الشِّيَاعِ وَالْعُمُومِ، كَالنَّشِيَةِ، وَلَمَّا تَشَابَهَا لَمْ يَجْزَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ النَّشِيَةِ وَعَلَامَةِ النَّسَبِ مِنْ آخِرِهِ، لَا يَجُوزُ: زَيْدَانِيٌّ وَبَكْرَانِيٌّ، فِي النَّسَبِ إِلَى زَيْدَيْنِ وَبَكْرَيْنِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بَحْرَانِيٌّ، فَلِأَنَّهُ اسْمُ لُجَّةٍ مُخْصَرَّةٍ.

وَأَمَّا مَشَابِهَتُهُ (٤) لِتَاءِ التَّانِيثِ، فَلِأَنَّهُ يَخْرُجُ الْوَاحِدَ مِنَ الْجَمْعِ، مِنْ نَحْوِ: رُومِيٌّ وَرُومٌ، مِثْلُ: قَمَحَةٍ وَقَمَحٍ، وَلِأَنَّهُ يَصْرِفُ مَا لَا يَنْصَرِفُ، مِنْ نَحْوِ: مَدَائِنٌ وَمَدَائِنِيٌّ. مِثْلُ: فَرَازِينٌ وَفَرَازِنَةٌ (٥)، وَلَمَّا تَشَابَهَا لَمْ يَجْزَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا، لَا يَجُوزُ: طَلْحَتِيٌّ وَلَا دَوَاتِيٌّ،

(١) الْجَمْلُ ٢٥٢.

(٢) م: الْكَلْبِي. تَحْرِيفٌ.

(٣) ظ: عَلَامَتُهُ.

(٤) م: شَبِيهِهِ.

(٥) فَرَازَنُ: الشُّطْرَنْجُ، مَعْرَبٌ: فَرَزِينٌ، وَالْجَمْعُ: فَرَازِينُ. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (فَرَزَن) ٤ / ٢٥٧.

وما أشبهه.

ومن أصوله أن ياء النسب إذا دخلت على صفة كان معناها المبالغة في الصفة، كأحمر وأحمري، وأشقر وأشقرى، ومثله [١٨٢] دَوَّار ودَوَّارى، وقد تدخل هذه الياء ولا يراد بها معنى صفة ولا مبالغة في صفة، كياء بُخَيِّ وقُمَرِي^(١) وجُودِي، فهذا إذا نسبت إليه حذفت الياء المشددة وعوضت عنها ياء مشددة، فاللفظ واحد والتقدير مختلف.

قال أبو القاسم رحمه الله: (فمن المسموع الذي لا يقاس عليه، قولهم في النسب إلى العالية: علوي، وإلى الشَّاء: شتوي، وإلى الروح: روحاني، وإلى الرِّي: رازي وإلى مَرَوْ: مَرُوزِي، وإلى البَصْرَة^(٢) بصري، وإلى دَرَابَجَرْد: دَرَاوَرْدِي، وهو كثير...) ^(٣).

وهذا^(٤) كما ذكر، ونحن نَعُدُّ له عقداً يحيط بجميع أبواب الشاذ في آخر أبواب النسب إن شاء الله.

أما العالية: فقياس النسب إليه في أحد^(٥) الوجهين: عالي، وإن شئت: عالوي لأنك تَطَرَّدُ ذلك في كلِّ مكان، من مثل: قاضٍ وقاضية، ودَاع وداعية، وكأَنهم حاولوا بالعلوي ضده، وهو السُّفْلُ، فأجروه مجراه على وزنه، وكذلك قولهم في الشَّاء: شتوي، قياسه: شَتَائِي أو شَتَاوِي، على كَدِّ كَسَائِي^(٦) ورِدَائِي، ولكن حاولوا ضده وهو الصَّيْفُ.

وأما الروح فقياسه: رُوحِي، ولكنهم زادوا فيه ألفاً ونوناً للمبالغة في معنى الصفة، كما قالوا في الغليظ الرقبة: رَقَبَانِي، وفي العظيم اللحية: لَحْيَانِي، وفي الكثير الحمة: حَمَّانِي، وقياسه غير ذلك، ولكن الحقود الزيادة للمعنى الذي ذكرته.

وأما البَصْرَة، فقياسه: بَصْرِي، لكنهم كسروا^(٧) الباء إشعاراً بأن المراد هذه البلدة لأنَّ البَصْرَة بفتح الباء: حِجَارَةٌ بَيْضٌ.

(١) م: كياء كرسي وياء قمرى.

(٢) م: البصر. تحريف.

(٣) الجمل ٢٥٢.

(٤) ظ: وهو.

(٥) ظ: النسب من احد.

(٦) ظ: كساوي.

(٧) م: كسروها. جاء في الكتاب ٦٩/٢: (وفي البصرة: بصري).

فَصْلٌ مِنَ الْمَقِيسِ

قال: (إذا نسبت إلى اسم على فَعِيلَةٍ أو فَعِيلَةٍ، حذفت الياء وهاء التانيث..)^(١) الفاعل.

قال الشيخ رضي الله عنه^(٢): جملة الأمر أن كل اسم كان على فَعِيلَةٍ صحيحاً، لا معتلاً ولا مضاعفاً، فإنك تنسب إليه أبداً بوزن: فَعَلِيٌّ، تقول في النسب إلى حَنَفَةٍ: حَنَفِيٌّ، وإلى الفريضة: فَرَضِيٌّ، وجملة ما عملت ثلاثة أشياء: حذفت تاء التانيث، ثم ياء فَعِيلَةٍ، ثم نقلبه من فَعِلٍ إلى فَعَلٍ.

أما حذف التاء^(٣)، فلأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فلا يقع قَطُّ^(٤) حَسُواً. وأما حذف الياء، فلأن التغير^(٥) يؤنس بالتغيير، ويُفرق بين النسب إلى (فَعِيلٍ) وإلى (فَعِيلَةٍ).

وأما إبدال الكسرة فتحة فكما تفعل في^(٦) نَمِرٍ وَكَلَّ كلمة على وزن فَعِلٍ كراهية لاجتماع الكسرات والياءات، ولو كان معتلاً، مثل: طَوِيلَةٍ وَخَوِيرَةٍ، لم تحذف الياء، لأن حذفها يؤدي إلى اعتلال حرف العلة [١٨٢ظ] لتحركه وانفتاح ما قبله، فيتوالت الاعتلالات بالحذف، ثم الحذف^(٧) بالنقل، ثم بالقلب، وهذا مرفوض، وكذلك يفعل بالمضاعف، من نحو: شَدِيدَةٍ وَسَدِيدَةٍ^(٨)، وَشَحِيحَةٍ، لأن حذف الياء يؤدي إلى الجمع بين المثلين، فليذا بقيت الياء، فهذا أصل فَعِيلَةٍ في النسب.

وفَعُولَةٌ عند سيبويه تجري مجرى فَعِيلَةٍ، فتقول في النسب إلى شَنَوَاءَ: شَنَنِيٌّ^(٩)، وإلى فَرَوَقَةٍ^(١٠): فَرَقِيٌّ، لأن الواو أخت الياء. وأبو العباس المبرد لا يفعل ذلك في فَعُولَةٍ،

(١) الجمل ٢٥٢.

(٢) من (الفصل) إلى هنا ليس في ظ.

(٣) م: تاء التانيث

(٤) قط: ساقطة من ظ.

(٥) م: التغيير.

(٦) في: ليس في ظ.

(٧) الحذف: ليس في ظ.

(٨) سديدة: ساقطة من م.

(٩) الكتاب ٢ / ٧٠، ٧١.

(١٠) الفروقة: الشديد الفرع.

ولا يغير^(١) فَعُولَةٌ، كما لا يغير فَعُولًا ويغير فَعِيلَةً كما يغير فَعِيلًا^(٢). وَحَجَّةُ سيبويه أنه سمع من العرب ثَنَنِيَّ في ثَنُوءَةٍ. وأجمعوا كلهم على أن فَعِيلَةً تجري مجرى فَعِيلَةٍ فيما أصلناه^(٣) لأجل وجود تاء التانيث والياء مجاورة لياء، وأجمعوا كلهم إذا نسبوا إلى فَعَالَةٍ: كجَرَابَةٍ، أو فَعَالَةٍ: كزُبَالَةٍ، أو فَعَالَةٍ: كرمَادَةٍ، أن الألف لا تحذف لخفتها، وإنما تحذف تاء التانيث، لا غير. وأجمع البصريون كلهم من بعد ذلك على أنهم إذا نسبوا إلى فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ أو فَعُولٍ، مما ليس فيه تاء التانيث أنه لا يحذف حرف عله^(٤)، بل تزداد عليه ياء النسب. وقد جاء في هذا الباب الفاظ شاذة، قالوا في السَّلَيقَةِ: سَلِيقِي^(٥)، وفي عَمِيرَةٍ: عَمِيرِي^(٦)، وهذا من باب الشذ، كما شذ في ثَقِيف: تَقْفِي. وقول الشاعر^(٧):

بِكُلِّ قَرِيصِي عَلَيْهِ مَيَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِ النَّدَى وَالنَّكْرَمِ
فجاء حتى بابيه.

فإن كان قبل الحرف الأخير ياء مشددة، وهو كل ما كان بوزن فَعِيلٍ^(٨)، من نحو: سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَهَيِّنٍ وَلَيِّنٍ، أو أَفْعِيلٍ، مثل: أَسِيدٍ، فإنك إذا نسبت إليه حذفت الياء المتحركة كراهية^(٩) لاجتماع أربع ياءات وكسرتين، فلذلك تقول في النسب إليه: أَسِيدِيَّ وَلَيِّنِيَّ وَهَيِّنِيَّ وما أشبهه^(١٠). وإنما حذفت المتحركة دون الساكنة، لأنك^(١١) لو بقيت المتحركة لكانت جامعا بين ثلاث ياءات وكسرتين.

(١) وهو إجراء النسب على الأصل، يذكر جميع حروفه.

(٢) ظ: فلا يغير.

(٣) ينظر: المقضب ١٣٤/٣.

(٤) م: كما أصلناه.

(٥) م: حرف العلة.

(٦) ينظر الكتاب ٧١/٢.

(٧) من شواهد سيبويه في الكتاب ٧٠/٢ غير المنسوبة وشرح المفصل ١١/٦.

(٨) ظ: فعيل.

(٩) ظ: كراهية.

(١٠) م: وما أشبه ذلك.

(١١) م: لأنها.

فإن جاء بعد الياء المشددة ياء ساكنة، مثل: مُهَيِّمٌ، تصغير: مُهَوِّمٌ، ومُعَيِّلٌ
تصغير: مُعَوِّلٌ، لم تحذف من الياءات شيئاً، وقلت: مُهَيِّمِيٌّ، لأنه قد تخلل الحركات^(١)
سكونٌ، فَلَانٌ وَخَفَّ .

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله^(٢): (إذا نسبت إلى مقصور على ثلاثة أحرف، قلبت ألفه
واواً...)^(٣).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٤): جملة الأمر أن المقصور الذي في آخره ألفٌ، لا
يخلو من^(٥) أن يكون ثنائياً [٨٣ أو] أو ثلاثياً، أو رباعياً، أو خماسياً، فما زاد.

فإن نسبت إلى ثنائيٍّ، مثل: شاةٍ وذاتٍ، فإنك تردّ المحذوف من الكلمة، بعد حذف
تاء التانيث على ما أصلنا، وإنما رددت لام الكلمة، لأن ياء النسب يكون ما قبلها مكسوراً
والألف لا تتحرك، فوجب ردّها إلى ما يتقبل^(٦) الحركة، فقلت: شاميٌّ وذوويٌّ.

وإن^(٧) كان المقصور ثلاثياً، مثل: عصاً^(٨) وفقى، ونحرمها، فإن ألف قلب
فيهما وفي نظائرها أبداً^(٩) واواً سواء كنّ من بنات الواو^(١٠)، أو من بنات الياء، وإنما
هرب^(١١) إلى بنات الواو كراهة لاجتماع الياءات والكسرات.

(١) م: للحركات.

(٢) رحمه الله: ليس في م.

(٣) الجمل ٢٥٣.

(٤) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

(٥) من: ليست في ظ.

(٦) م: فوجب رد ما يتقبل.

(٧) م: فإن.

(٨) ظ: عصي.

(٩) أبداً: ليس في ظ.

(١٠) (من بنات الواو) تأخرت في ظ بعد (من بنات الياء).

(١١) ظ: هربت.

فإن كان المقصور على أربعة أحرف، نظرت ألفه إن كانت للتانيث، مثل: حُبْلَى وسَكْرَى، فالأجود حذفها، كما تحذف تاء التانيث، فيقال: حُبْلَى وسَكْرَى، ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران: أحدهما: حُبْلَوِيٌّ بالواو^(١)، بالقلب تشبيهاً بالأصلي، والآخر: حُبْلَوِيٌّ^(٢) تشبيهاً بالممدود، من نحو: حَمْرَاوِيٌّ، وإن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي، مثل: مَلْهَى وَمَعْرَى، جاز وجهان أجودهما القلب، فرقاً بين الزائد والأصلي، وإن^(٣) كانت الألف لللاحق، مثل: أَرطَى وَمَعْرَى، كنت مخيراً، إن شئت قلبت، وإن شئت حذفته.

فإن^(٤) كان المقصور خماسياً، حذفت ألفه على كل حال سواء كانت للتانيث كجُمَادَى أو منقلبة عن أصلي، كمُرَامَى، أو زائدة للتكثير، مثل: قَبَعَثَرَى، كراهية للطول وطلباً للتخفيف، كما تفعل في الياء من مُسَدِّعٍ وَمُسَدِّنٍ، تحذف ولا تقلب، ويجري هذا المجرى الرباعي المتحرك الكل، مثل: الجَمَزَى والبَشَكَى والمرَطَى^(٥)، لأن حركة وسطه قد قامت مقام الحرف الخامس.

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله^(٦): (وإذا نسبت إلى ممدود، وكانت همزة للتانيث قلبتها^(٧) واواً...) .

قال الشيخ رضي الله عنه^(٨): جملة الأمر أن الممدود ليس فيه حذف، طال أم قصر، لأن الهمزة حرف صلد صحيح، فكما أنك إذا نسبت إلى الأسماء الصحيحة لم

(١) بالواو: ليس في م.

(٢) زيد بعدها في م: بالواو.

(٣) م: فإن

(٤) م: وإن

(٥) ظ: الجَمَزَى: السريع من الحمير، والبَشَكَى: السريعة في المشي، والمرَطَى: ضرب من العدو وينظر: الجماهرة ٢/١١٨٠.

(٦) أبو القاسم رحمه الله: ليس في ظ.

(٧) م: قلبت. وينظر: الجمل ٢٥٤.

(٨) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

تُحذف أو آخرها طالت أم قصرت، فكَذلك هذا إِلَّا أَنْ^(١) الممدود لا يخلو من أربعة أقسام:
 إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ^(٢) لِلتَّانِيَةِ، مِثْلَ حَمْرَاءَ، قَلْبَتِهَا وَاوًا، لَاغِيْرًا، اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً، وَإِنْ كَانَتْ
 أَصْلِيَّةً، مِثْلَ: قِنَاءَ وَحِنَاءَ، فابْقَاوْهَا هَمْزَةً، لَاغِيْرًا. وَإِنْ كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلِيٍّ كَكِبَاءَ
 وَرِدَاءَ، فَوَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا الْهَمْزَةُ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْأَلْحَاقِ، كَحِرْبَاءَ وَزِيْرَاءَ^(٣)، فَوَجْهَانِ:
 أَحَدُهُمَا الْإِبْدَالُ.

فصل

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ^(٤): (وَإِنْ نُسِبْتَ إِلَى اسْمٍ فِي آخِرِهِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً
 حَذَفْتَهَا...) ^(٥). الفصل.

قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِذْنِ الْأَمْرِ أَنْ [١٨٣ ظ] مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا
 كَسْرَةً، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَانِيًا أَوْ ثَلَاثِيًا أَوْ رِبَاعِيًّا، فَمَا زَادَ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيًا أُعْدِتْ
 الْمَحذُوفُ كَالنَّسَبِ إِلَى فَمٍ^(٦) وَيَدٍ، وَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًا، مِثْلَ: عَمٍ وَشَجٍ، عَمَلَتْ شَيْنَيْنِ: نَقَطَةً مِنْ
 فَعِلٍ إِلَى فَعَلٍ ثُمَّ أَبْدَلَتْ أَلْفَهُ وَاوًا، فَقُلْتُمْ فِي عَمٍ وَشَجٍ: عَمَوِيٌّ وَشَجَوِيٌّ، وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًّا
 فِي الْفِعْلِ، مِثْلَ: قَاضٍ وَتَاجٍ، كُنْتَ مُخَيَّرًا إِنْ ثُنِيَ حَذَفْتَ، فَأَجْرِيَّتَهُ^(٨) مُجْرَى الْخَمَاسِيِّ،
 وَإِنْ ثُنِيَ نَقَلْتَ وَأَبْدَلْتَ، فَأَجْرِيَّتَهُ مُجْرَى الثَّلَاثِيِّ بِنَقْلِهِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَاعِلٍ، ثُمَّ تَبَدَّلَ أَلْفَهُ
 وَاوًا، فَتَقُولُ: قَاضَوِيٌّ وَدَاعَوِيٌّ^(٩). وَإِنْ كَانَ خَمَاسِيًّا فَمَا زَادَ حَذَفْتَ الْيَاءَ، لَاغِيْرًا، فَقُلْتَ
 فِي مَسَدَعٍ وَمُسَدَنٍ: مُسَدَعِيٌّ وَمُسَدَنِيٌّ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ لِمَا تَطَرَّقَ عَلَى الرِّبَاعِيِّ كَانَ
 الْخَمَاسِيُّ أَوَّلَى.

(١) ظ: لَأَنَّ.

(٢) أَلْفُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ ظ.

(٣) م: وَزَرْبَاءَ. وَالزِّيْرَاءَ: مَا غُلِظَ مِنَ الْأَرْضِ.

(٤) أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: لَيْسَ فِي ظ.

(٥) حَذَفْتَهَا: لَيْسَ فِي ظ. وَيَنْظُرُ: الْجَمْلُ ٢٥٤.

(٦) قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ فِي ظ.

(٧) فَمٍ: سَاقِطَةٌ مِنْ م.

(٨) م: وَاجْرِيَّتَهُ.

(٩) م: وَغَاوَوِيٌّ.

فإن كان ما قبل الياء في جميع ما ذكر ساكناً، وجرى مجرى الصحيح، فنقول في ظَبْيٍ: ظَبْيِيٌّ، ولم يخالف في ذلك إلا يونس^(١)، فإنه كان ينقل^(٢) هذا الضرب، إذا كان معه تاء التانيث، من نحو: ظبية وغزوة، فيقول فيها: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ. والمذهب ما تقدم.

فإن كانت الياء مشددة، ففيها وجهان: منهم من لا يكره^(٣) اجتماع الياءات، لسكون ما قبل كل واحد منهما، وجريان الإعراب عليه فيقول في النسب إلى عليٍّ: عَلِيٌّ وإلى أمية: أُمِّيٌّ، وإلى لينة: لِنِيٌّ. ومنهم من يكره^(٤) اجتماع الياءات، فينقل^(٥) في الثلاثي ويحذف في الرباعي، فنقل^(٦) الثلاثي، مثل: حَيَّةٌ وَلِيَّةٌ، يفكّه من فعلٍ إلى فعلٍ فتتحرك الياء وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، فنقول في حَيَّة: حَيَوِيٌّ، وفي لينة: لَوَوِيٌّ. وحذف الرباعي مثل: عَلِيٍّ وَعَدِيٍّ، بحذف ياء فعلٍ تخفيفاً فيبقى على فعلٍ، فتقلبه إلى فعلٍ وتقلب ألفه واواً^(٧)، فنقول: عَلَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ، فعلى هذا نقول في النسب إلى تَحِيَّة: تَحَوِيٌّ.

ومما يلحق بهذا الفصل مما فيه ثلاثة أوجه: غَايَةٌ وَرَايَةٌ وَثَايَةٌ وَطَايَةٌ وآيَةٌ^(٨)، فيذه^(٩) إن شئت أقررت ياءها، لأنها بعد ألف غير زائدة، فقلت رَائِيٌّ، وإن شئت قلبتها همزة، وشببت الألف التي قبلها بالألف الزائدة لأنها مثلها في اللفظ، وإن شئت قلبتها واواً، كما تفعل بالممدود، فقلت: رَاوِيٌّ، فإن كان مصدراً، فإنياء، لا غير، لأن ألفه همزة.

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٧٥، والمتنضب ٢/ ١٢٧.

(٢) م: يقلب.

(٣) م: من لا يستكره.

(٤) م: من يستكره.

(٥) ظ: فيفك.

(٦) ظ: ففك.

(٧) واوا: ساقطة من م.

(٨) جاء في الكتاب ٢/ ٧٧: (وسألته عن الإضافة إلى راية وطاية وثاية وآية). الثاية: مأوى الأبل. والطاية: جمع طائيات، وهو السطح.

(٩) م: فهذا.

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله: (في فَم: فَمَوِيٌّ، وفي أَبَن: بَنَوِيٌّ، وفي أَسَم: سَمَوِيٌّ...) (١).

قال الشيخ رحمه الله (٢): جملة الأمر، أنه إذا نسبت إلى ما هو على حرفين: لم يخل من أن يكون المحذوف اللام، أو العين، أو [١٨٤] الفاء.

فإن كان المحذوف من جهة اللام نظرت إن كانت تظهر في النشبة أو في الجمع بالأنف والهاء ظهرت في النسب، لا غير، كالنسب إلى: أب وأخ وحَم، تقول فيه: أَبَوِيٌّ وأُخَوِيٌّ (٣) وَحَمَوِيٌّ لا غير، وكذلك سَمَوِيٌّ فيمن قال: سَنَوَات، وَعَضَوِيٌّ فيمن قال: عَضَوَات.

وإن كان المحذوف لا يرجع في النشبة، مثل: يَدٍ وَدَمٍ وَغَدٍ، كنت مخيراً، إن شئت أعدت اللام، وإن شئت لم تعدها، فإذا أعدتها بقيت الحركة التي كانت في الكلمة قبل حذف لامها، ولم ترددها إلى أصلها. فسيبويه وأصحابه يقولون فيه (٤): يَدَوِيٌّ، وَدَمَوِيٌّ، وَغَدَوِيٌّ (٥)، ومنهم من يقول: يَدِيَّيٌّ وَدَمِيَّيٌّ وَغَدِيَّيٌّ، لأنها فعل (٦) بدليل أيد، والمذهب من ذكره، والوجه الآخر: يَدِيَّيٌّ وَدَمِيَّيٌّ وَغَدِيَّيٌّ، فلا يعد اللام لأنها لم تعد في النشبة، فلما قوّه (٧):

فلو أنا على حجر ذبحنا جَرَى الدَّمِيَّانِ بالخبر اليقين

فإنما أعيدت اللام في الشعر، لإقامة الوزن، كما أعادها الآخر في حال الإفراد، كقوله:

(١) في ظ: (قال وتقول في النسب ... سموي ...) وما أثبتته عبارة الجمل ص ٢٥٥.

(٢) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

(٣) م: أخوي وأبوي. و (لا غير) ساقطة بعدها.

(٤) فيه: ليس في ظ.

(٥) الكتاب ٧٩/٢ والمقتضب ١٥٢/٣.

(٦) م: (من قال: يَدِيَّيٌّ، لأنها فعل) وهو رأي الاخفش. ينظر: المقتضب ١٥٢/٣.

(٧) هو علي بن بدال، ورد في المقتضب ١٢٣/١ و ٣٨/٢ ومجالس العلماء ١٤، والمنصف ١٤٨/٢.

فإذا هي بِعَظَامٍ وَدَمًا^(١)

ومن هذا الفصل النسب الى فَم، تقول فيه: فَمَوِيٌّ وَفَمِيٌّ، لأنَّ اللامَ لم تعد في التثنية إلا في الشعر، كقوله^(٢):

هَمَّا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّيْهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رِجَامٍ

ومن المحذوف ما أوله أَلِفٌ وَصَلٍ، مثل: أَسَمٍ، وَأَسْتٍ وَأَبْنٍ وَأَبْنَةٍ، فلك فيه وجهان: إن أقررت أَلِفَ الوصل، لم تعد اللام، لأنها قد صارت كالعوض منها فيقول: اسْمِيَّ وَأَبْنِيَّ، وإن حذفتم الهمزة أعدت اللام، فقلت: بَنَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ^(٣)، بكسر السين وضمها على من قال: سَمٌ وَسُمٌّ.

وَأَمَّا بِنْتُ وَأُخْتُ، فسيبويه يحذف تاءَهما، لأنهما وإن كانتا قد جعلتا الكلمتين ملحقتين لسكون ما قبلها بمنزلة: قُفْلٍ وَجِذْعٍ، فإنَّهما لم تخرجا من الدلالة على التانيث، ولما حذفهما أعاد لام الكلمة، فقال: أَخَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ^(٤).

وَأَمَّا يُونُسُ، فيقول: أُخْتِيَّ وَبُنَيَّ^(٥)، لأنهما قد صارتا كالعوض من لام الكلمة، وكذلك الكلام في (مَيْتٍ) على الخلاف.

فَأَمَّا (ذَيْتٌ وَذَيْتٌ)^(٦) فالنسب اليهما ذَيَوِيٌّ، لا خَيْرٌ، لأنهم قد قاتلوا: ذِيَّهٌ وَذِيَّهٌ في الوقف^(٧)، بالباء، [وإن كان المحذوف عينَ [١٨٤ظ] الكلمة، نظرت إن كانت لام الكلمة من ذلك المحذوف حرفاً صحيحاً مثل: مُذٌ ومثل لَيْتَةٍ، قلت مُذِيٌّ، ولم تعد العين]^(٨) وَلَيْتِيٌّ

(١) عجز بيت صورته: شَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ. قائله مجهول ورد في الخزانة ٧/ ٤٩١ و ٤٩٣.

(٢) هو الفرزدق. ديوانه ٢/ ٢١٥ والكتاب ٢/ ٨٣ والمقتضب ٣/ ١٥٨.

(٣) سموي: ليس في ظ.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٨١ (باب الاضافة الى ما فيه الزوائد...) والمقتضب ٣/ ١٥٤.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٨٢.

(٦) (نَيْتٌ وَذَيْتٌ): كناية عن القصة والاحدوثة. أي كان من الأمر ذَيْتٌ وَذَيْتٌ. ينظر: المسائل المشككة ص ٤٠٢.

(٧) الوقوف: مطموس في ظ.

(٨) ما بين المعقوفتين بدله في ظ: (وإن كان المحذوف عينها، وإن كان المحذوف عين الكلمة مثل: سنة ولثة قلت: سني) وهي عبارة مرتبكة.

فيمن جعل المحذوف عينها ، وإن كان المحذوف فاء الكلمة نظرت^(١) إن كانت لام الكلمة من ذلك المحذوف فأزده حرفاً صحيحاً، مثل: عِدَّةٌ وَزِنَةٌ وَهَبَةٌ، لم تعد الفاء في النسب، وقلت: عِدِّيُّ وَهَبِيُّ^(٢) وَزِنِيُّ، وإن كانت اللام حرفاً عليه، مثل: دِيَّةٌ وَشِيَّةٌ، أعدت الفاء^(٣) قولاً واحداً لأنه لا يكون اسم معرب على حرفين الثاني منهما حرف مَدٍّ وَلِيْنٍ، ولذلك وجب رَدُّ الفاء^(٤)، وإذا رددتها كان لك مذهبان: مذهب سيبويه ألاَّ تسلب الشين الحركة بالجملة^(٥)، ومذهب الأخفش وأبي العباس المبرد سلب الحركة وإعادة الفاء^(٦) إلى أصلها، فيقولان: وَدِيُّ وَوَشِيُّ^(٧)، وسيبويه يقول: وَدَوِيُّ وَوَشَوِيُّ، وأصله على مذهبه (وَشِيُّ) فابدل كسرة العين فتحةً، كما أبدلها في الصحيح من نَمِرٍ فانقلبت الياء^(٨) ألفاً وصارت وَشاً مثل: مِعَاءٌ، فقال: وَشَوِيُّ فهذا معرفة النسب إلى ما كان على حرفين.

فصل

قال أبو القاسم : (وإذا نسبت إلى اسم في آخر دِ تاء^(٩) التانيث حذفها...) .
جملة الأمر أن تاء التانيث لا تقع قط قبل ياء النسب، ولكنها تقع بعد، وذلك أن تاء التانيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم للدلالة^(١٠) المعروفة، فكما أنك إذا نسبت إلى مركب حذف الاسم^(١١) الثاني، وكذلك ما فيه تاء التانيث، تقول في طلحة: طَلْحِي وفي فاطمة: فَاطِمِي، وفي عائشة: عَائِشِي.

- (١) ظ: نظر.
- (٢) ظ: هبي وعدي. ينظر: المقتضب ٣/ ١٥٦.
- (٣) ظ: اللام.
- (٤) ظ: الرد اللام. تحريف.
- (٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٨٥.
- (٦) ظ: اللام.
- (٧) ينظر المقتضب ٣/ ١٥٦ - ١٥٧ والشية: العلامة.
- (٨) الياء: ليس في م.
- (٩) في الجمل ٢٥٥، كتبت: هاء.
- (١٠) ظ: بالادلة.
- (١١) الاسم: ساقطة من م. وفي ظ: فذلك.

وقولهم لصاحب الدواة: دَوَاتِي، غَلَطَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَقِيَاسُهُ: دَوَوِيٌّ، أَوْ دَاوِيٌّ، عَلَى حَدِّ: تَامِرٍ وَلَا بِنٍ أَوْ دَوَاءٍ عَلَى حَدِّ تَمَارٍ وَبَيَّاعٍ، فَإِنْ جَاءَتْ تَاءُ التَّانِيثِ بَعْدَ يَاءِ النِّسْبِ، فِي مِثْلِ: هَاشِمِيَّةٍ وَطَلْحِيَّةٍ، وَمَا أَشَبَّهُهُمَا إِذَا نُسِبَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى هَذَا النُّوعِ جَازًا، لِأَنَّ النِّسْبَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ^(١)، فَكَمَا نَقُولُ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ وَقَاعِدَةٍ، فَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فصل

قال: (وإن نُسِبَتْ إِلَى أَسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، حَذَفَتِ الْآخِرُ مِنْهُمَا...) (٢).

جُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ التَّرْكِيْبَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ، وَتَرْكِيبَ صِغَةٍ وَبَنِيَّةٍ، فَكُلُّ^(٣) مَا كَانَ مِنْ تَرْكِيبِ الصِّغَةِ، مِثْلُ: حَضْرَمَوْتٍ، وَبَعْلَبَكٍّ، فَكُلُّ^(٤) مَا لَا يَنْصَرِفُ مِنَ الْمَرْكَبِ فَالنِّسْبُ إِلَيْهِ أَبَدًا بِحَذْفِ الْأَسْمِ الثَّانِي، كَمَا تَحْذَفُ تَاءُ التَّانِيثِ، فَتَقُولُ: حَضْرَمِيٌّ، وَحَضْرَمِيَّةٌ لِلْمَوْنَتِ، وَبَعْلَبِيٌّ وَبَعْلَبِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ الْأَعْدَادُ الْمَرْكَبَةُ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ عَشَرَ، مَا خِلَا اثْنِي عَشَرَ، فَإِنَّكَ تَنْسِبُ [١٨٥ و] إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَذَلِكَ^(٥) قَوْلُكَ فِي النِّسْبِ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ: خَمْسِيٌّ بِحَذْفِ الْأَسْمِ الثَّانِي، ثُمَّ تَاءُ التَّانِيثِ إِذَا لَمْ تَخَفْ لَبْسًا، فَإِنْ خَفْتَ اللَّبْسَ، لَمْ يَجْزِ أَنْ تَنْسِبَ إِلَى الْأَوَّلِ^(٦) لئَلَّا يَلْتَبِسَ بِخَمْسَةِ، وَلَا إِلَى الثَّانِي لئَلَّا يَلْتَبِسَ بِعَشْرَةٍ، بَلَى إِنْ سَمَّيْتَ بِهِ ارْتَفَعَ اللَّبْسُ بِالتَّسْمِيَةِ، وَنُسِبْتَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَمَنْ هَاهُنَا لَمْ يَجِيزُوا النِّسْبَ إِلَى اثْنِي عَشَرَ إِلَّا أَنْ تُسَمَّى بِهِ فَتَقُولُ: اثْنِيٌّ.

وَأِنْ كَانَ التَّرْكِيْبُ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ، نَظَرْتُ^(٧) إِنْ كَانَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ غَيْرَ مُعَرَّفٍ بِالثَّانِي، وَإِنَّمَا تَعْرِيفُهُ تَعْرِيفُ الْأَعْلَامِ^(٨)، مِثْلُ: عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، جَرَى مُجْرَى

(١) م: الصفات.

(٢) الجمل ٢٥٥.

(٣) م: وكل.

(٤) م: وكل.

(٥) ظ: وكذلك. تحريف.

(٦) ظ: الاولى. تحريف.

(٧) ظ: نظر.

(٨) م: تعريفه بالأعلام.

المرکب، فحذفت الثاني ونسبت إلى الأول وإن كان الأول معرفاً^(١) بالثاني، مثل: ابن الزبير وابن بكر، وأبي بكر^(٢)، وكل ما جرى هذا المجرى من إضافة أب أو ابن، فإنك تحذف الأول وتنسب إلى الثاني، فنقول: زُبَيْرِيٌّ، وَبَكْرِيٌّ، لأجل اللبس. وكذلك الكنى كلها، تقول في النسب إلى أبي القاسم: القاسميُّ، وإلى^(٣) أبي طالب طالبيُّ، ومن هاهنا قلت: الطالبيُّون^(٤) في النسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٥).

فأما أخذك من جميع الاسمين شيئاً وجعلك لهما اسماً واحداً فشيء لا يقاس عليه، كقولهم في عبد القيس: عَبَسِيٌّ، وفي عبد الدار: عَبْدَرِيٌّ وفي عبد شمس: عَبْشَمِيٌّ وَعَبْشَمِيَّةٌ^(٦)، قال الشاعر^(٧):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

بَابُ أَلْفِ الْقَطْعِ وَأَلْفِ الْوَصْلِ^(٨)

إذا عُقِدَ أَصْلُ أَلْفِ الْوَصْلِ عِلْمٌ أَنَّ مَا عَدَاهُ قَطْعٌ.

فألف الوصل تكون من الأسماء في موضعين، ومن الأفعال في موضعين، ومن الحروف في موضع واحد.

فأحد مَوَضِعَي^(٩) الأسماء عشرة أسماء، وهي: ابْنٌ، ابْنَةٌ، ابْنَمٌ، ابْنَانٌ، ابْنَتَانٌ، امْرُؤٌ، امْرَأَةٌ، اِسْمٌ، اِسْتٌ، اِيْمَنُ الله، والموضع الآخر من الأسماء، مصادر الأفعال الزائدة

(١) م: يتعرف

(٢) ابى بكر: ساقطة من م.

(٣) الى: ليس في م.

(٤) في متن م: الطالبيين. وصححت في حاشيته (الطالبيون).

(٥) م: عليه السلام.

(٦) عبشمية: ساقطة من م.

(٧) هو عبد يغوث بن وقاص. كما في شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي ٢/ ٧٧١ ومن شواهد الجمل ٢٥٦ والمذكر والمؤنث لأبي بكر الانباري ١/ ١١٢ وشرح المفصل ٥/ ٩٧ و ٩/ ١١١ و ١٠/ ١٠٤.

(٨) الجمل ٢٥٧.

(٩) ظ: موضع.

على الأربعة، وهي تسعة، وأحد موضعي الأفعال الأمر من كل فعل

سُكِّنَ ما بعد حرف المضارعة منه، والموضع الآخر (١) الأفعال الماضية التسعة الزائدة على الأربعة، وهي: انْفَعَلَ وَاَفْتَعَلَ وَاَفْعَلَ وَاَفْعَلَّ وَاَسْتَفْعَلَ وَاَفْعُولُ وَاَفْعُلِّي وَاَفْعُولُ وَاَفْعُلِّلْ، الألف في ماضيها، وفي مصدرها، وفي الأمر منها، أبداً وصل.

وأما موضعها (٢) من الحروف، فمع لام المعرفة، من نحو: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ [١٨٥ظ] فهذه جملة الفات الوصل، وما عدا ذلك فالف القطع (٣).

وأما (٤) الغرض بألف الوصل، فالتوصل الى النطق بالساكن، ولذلك (٥) سُمِّيَتْ أَلْفٌ وَصَلٍ. وإنما اختيرت دون غيرها من الحروف، لكثرة دورها (٦) في الكلام وكثرة تغييرها، وأنها حرف مجبور، وأنها أول مخرج من مخارج الحلق.

وأما حركتها في نفسها، فتلاث: الكسر والضم والفتح (٧)، فالفتح مع لام المعرفة وأيمن، لا غير، والضم إذا كان ثالث الفعل في الأمر أو الماضي مضموماً ضمّاً لازماً، والكسر فيما عدا ذلك ممّا ذكر.

وأما أكثر ما تكون فيه ألف الوصل ففي الأفعال، لأن الأفعال بابها الإعلال والإنبيان. والتصرف في الأسماء التي لحقتها ألف الوصل إنما هو لشبهها بالأفعال من حيث اعتلت وتغيرت بحذف لاماتها أو ما يجري مجرى الحذف، ولذلك قال أبو القاسم رحمه الله: (أصل ألف الوصل في الأفعال...) (٨).

وأما العلة التي لأجلها سُكِّنَ ما بعد حرف المضارعة في الأفعال الصحيحة حتى

(١) م: الأخير .

(٢) ظ: موضعها .

(٣) م: قطع .

(٤) م: فأما .

(٥) ظ: وكذلك .

(٦) م: دورها وتغيرها .

(٧) ظ: والفتح والضم .

(٨) الجمل ٢٥٧ .

احتج إلى ألف الوصل لاجله، فلطلب التخفيف والتسهيل على اللسان، وذلك أن الأصل في تضرب وتقتل وتعلم، تحريك الضاد والعين والقاف، كما كان جميع ذلك متحركاً في الماضي. فكره الجمع بين أربع حركات، فسكن أحدها طلباً للتخفيف، ولم يجز تسكين الأول، لنلا يبدأ بساكن، ولا تسكين الثالث، لنلا يذهب وزن الكلمة، ولا تسكين الرابع، لأنه حرف الإعراب الذي يتغير بتغير العوامل، فلم يبق إلا تسكين الفاء، ولما سكنت وجب دخول ألف الوصل توصلًا إلى النطق بالساكن؛ لأن حروف المضارعة تحذف في الأمر للمواجه ويغني عنها التوجه والقصد بالأمر، فقد ظهرت العلة في دخول ألف الوصل في الأمر إذا كان مابعد حرف المضارعة ساكنًا، وظهرت^(١) العلة التي لاجلها سكت مابعد حرف المضارعة، وكذلك الأفعال التسعة، سكت أولها كراهة لاجتماع الحركات أيضًا فأتى بهمزة الوصل توصلًا إلى النطق بالساكن.

والأصل في همزة الوصل أن تكون مكسورة على أصل^(٢) التقاء الساكنين، وإنما نضم أو تفتح لعله. أما ضمها في الأفعال، فللإتباع وكراهة الخروج من كسر إلى ضم لازم، ولا اعتداد بقولهم: أصنع، لأنها أشد اللغات في هذه الكلمة وأقلها، ومن هاهنا لم يستحسن النحويون نقل الحركة من المرفوع، في مثل هذا عدل في الوقف. وأما فتحها مع لام المعرفة فلكثرة الاستعمال للام المعرفة، بدليل جواز دخولها على كل نكرة [١٨٦و] يصح تعريفها، ولذلك فتحت مع (أَيْمَن) لكثرة الاستعمال^(٣) في باب القسم.

ومما يستدل به على معرفة ألف الوصل، سقوطها في التصغير والتكسير من الأسماء، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، والتكسير مشبه بالتصغير.

وكل ألف وصل في فعل، فحرف المضارعة في^(٤) مستقبل ذلك الفعل مفتوح وهذا^(٥) أصل مستمر في الأفعال التي عدتها أكثر من^(٦) أربعة أحرف.

(١) ظ: فظهرت

(٢) أصل: ساقطة من م.

(٣) م: استعمالها.

(٤) في: ساقطة من ظ.

(٥) ظ: فهذا.

(٦) أكثر من: ليس في ظ.

وَكُلُّ أَلْفٍ وَصَلٍ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ دَخَلَ عَلَيْهَا أَلْفُ الاسْتِفْهَامِ، فَإِنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ تَسْقُطُ، لَأَنَّ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ قَدْ أَغْنَتْ عَنْهَا وَأَوْصَلَتْ إِلَى السَّاكِنِ وَارْتَفَعَ مَعَهَا اللَّيْسُ بِالْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَفْتُوحَةً، فَتَقُولُ فِي الْأِسْمِ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ: أَسْمُكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟ وَأَمْرَأَتُكَ هُنْدٌ أَمْ جُمْلٌ؟ أَتَيْنَاكَ عِنْدَكَ أَمْ أَتَيْنَاكَ^(١)؟ وَتَقُولُ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ: أَنْطَلَقَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟ وَفِي كِتَابِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ: (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ)^(٢)، فَإِنَّ كَانَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ مَعَ أَلْفِ الْوَصْلِ الَّتِي تَصْحَبُ لَامَ الْمَعْرِفَةِ، لَمْ تَحْذَفْ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ الْاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْحَرَكَةِ، فَذَلِكَ تَبَدُّلُهُمَا أَلْفًا وَتَقُولُ: الرَّجُلُ قَالَ ذَاكَ أَمْ الْمَرْأَةُ؟ وَقَالَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ: (الَّذِينَ حَرَّمَ أَمْ الْأَنْثَى)^(٣)، فَلَا يَجُوزُ^(٤) تَحْقِيقُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّهَا فِي أَصْلِهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ، فَإِنَّ كَانَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ مَعَ هَمْزَةِ قَطْعٍ جَازَ التَّحْقِيقُ وَالتَّالِيَيْنِ وَالْفَصْلُ، كَقَوْلِكَ: أَكَلَ زَيْدٌ أَمْ شَرِبَ؟، فَإِنَّ^(٥) شَبَّ لَبَنٌ، فَقُلْتَ: أَأَكَلَ، وَإِنْ شَبَّ، قُلْتَ: أَأَكَلَ، فَأَتَيْتَ بِالْفِ فَاصِلَةٍ بَيْنَ هَمْزَةِ^(٦) الاسْتِفْهَامِ وَهَمْزَةِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو: (أَأَنْذَرْتَهُمْ)^(٧).

في هذه جمل ألف الوصل والقطع، وبالله التوفيق.

بَابُ مَعْرِفَةِ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ^(٨)

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ كُلَّ مَعْرَبٍ، هُوَ مَا تَغْيَرُ آخِرُهُ بِتَغْيِيرِ الْعَوَامِلِ، وَأَنَّ الْمَبْنِيَّ ضِدُّهُ. وَمَعْرِفَةُ تَسْمِيَتِهِ مَعْرَبًا وَمَبْنِيًّا، وَمَعْرِفَةُ جَمَلَةِ الْمَعْرَبِ، وَأَنَّهُ صَنْفَانِ، وَمَعْرِفَةُ الْمَبْنِيِّ، وَأَنَّهُ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ: الْحُرُوفُ كُلُّهَا، وَالْأَفْعَالُ الْمَاضِيَةُ كُلُّهَا، وَأَفْعَالُ الْأَمْرِ كُلُّهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا

(١) ظ: تَتَان .

(٢) الصافات: آية ١٥٣.

(٣) الانعام: آية ١٤٤.

(٤) م: ولا يجوز .

(٥) م: وإن .

(٦) همزة: ساقطة من م .

(٧) البقرة: آية (٦). جاء في السبعة ١٣٦: (اقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (أَأَنْذَرْتَهُمْ) بهمزة مطولة ثم همزة مخففة).

(٨) الجمل ٢٦٠.

حرف المضارعة، والأفعال المضارعة إذا كان معها نون تأكيد، أو نون جماعة نساء، والأسماء التي تشبه الحروف، كالموصلات أو تتضمن معناها، مثل أسماء العدد المركبة، وأسماء الاستفهام المضمّنة حرف الاستفهام، وأسماء الشرط المضمّنة حرف الشرط وكالأسماء الواقعة موقع الأفعال، وكلّ هذا وما أشبهه من الأسماء قد خرج عن أصل الإعراب، فوجب السؤال عنه، وكلّ اسم رأيته معرباً، فلا سؤال فيه، لأنه قد جاء على أصله [١٨٦ظ] المستحق له، لأنّ الأسماء استحقّت الإعراب من حيث دلّت على المعاني المختلفة بصيغة واحدة، فإذا رأيت اسماً مبنياً، فقد خرج عما وجب له، ووجب^(١) السؤال عنه، فإن كان مبنياً على حركة، ففيه ثلاثة أسئلة: لم بُني؟ ولم بُني على حركة؟ ولم خُصّ بحركة دون حركة؟، وإن كان الاسم مبنياً على السكون، فليس فيه إلا سؤال واحد، بأن أصل البناء السكون من حيث كانت الحركة عارضة، فلا يتمّ فيها إلا بدليل.

وكلّ فعل رأيته مبنياً، فلا سؤال فيه، لأنه قد جاء على ما^(٢) يستحقّه من حيث كان يدلّ على المعاني المختلفة بصيغ مختلفة، فلم يفتقر الى الإعراب. فإذا رأيت من بعد ذلك ضرباً من الأفعال قد أعرب، وجب السؤال عنه، كالأفعال المضارعة، أعربت من حيث شابهت^(٣) الأسماء من الوجوه الثلاثة المذكورة.

وأما الحروف، فكلاً^(٤) مبنية لم يُعرب منها شيء، لأنها على تقدير الجزء من الكلمة من حيث لم يكن لها معنى في نفسها، وإنما معناها في غيرها فقد صارت كالجزء منه، فمن حيث لم يستحقّ الزاي من (زيد) إعراباً كذلك الحروف. وجميع ما ذكرناه إذا سُمّي به مجرداً من التركيب، وخالياً^(٥) من الضمير أعرب^(٦)، لأنّ التسمية به قد مكنته وأخرجته الى حيّز ما يُخبر عنه وبه. ولم تقل حينئذ هو حرف، وإنما تقول: هو^(٧) اسم معرب بالأصل والقياس الصحيح.

(١) ظ: فوجب .

(٢) ظ: لأنه جاء على ما كان .

(٣) م: اشبهت .

(٤) ظ: وكلها .

(٥) ظ: خالياً من دون واو .

(٦) اعرب: ليس في ظ .

(٧) هو: ليس في م .

فصل

كُلُّ شَيْءٍ ^(١) من المبنيات رَأَيْتَهُ مَبْنِيًّا عَلَى حَرَكَةٍ، فَلَيْسَ تَخْلُو عِلَّةَ ^(٢) احتياجه الى الحركة من أَحَدٍ ^(٣) أربعة أشياء: إمَّا لأنه على حرفٍ واحدٍ فاستوجب أن يقوى بالحركة، وإمَّا لالتقاء الساكنين، فاستوجب إزالة ذلك بالحركة، وإمَّا لمضارعة المتمكن ^(٤)، كالأفعال الماضية، فاستوجب بذلك الحركة ^(٥).

وإمَّا لأنَّ له أصلًا في التمكن، كالأسماءِ المناداة، والظروف المقطوعة عن الإضافة، فاستحق الحركة.

وَكُلُّ شَيْءٍ رَأَيْتَهُ مَبْنِيًّا عَلَى الْكسْرِ، فَهُوَ الْأَصْلُ مِنْ حَيْثُ كُنْتُ حَرَكَةُ مَجْرَدَةً لِلْبِنَاءِ لانتشبه حَرَكَةُ الإعراب، إِذِ الإعراب يكون بالرفع والنصب ولا تنوين معه، والجر لا يكون إعرابًا إِلَّا وَمَعَهُ التَّنوين، أَوْ مَقَامَ مَقَامِ التَّنوين، وَفِي عَدَمِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَبْنِيٍّ عَلَى الْكسْرِ رَفْعٌ لِلْبَسِ ^(٦) بحركة الإعراب، فلذلك كان الأصل في كلِّ ساكنين التقياء، أَنْ تَحْرَكَ أَحَدُهُمَا بِالْكَسْرِ، فَإِنْ كَانَا مِنْ كَلِمَةٍ حُرِّكَ الثَّانِي مِنْهُمَا ^(٧) كُنَيْنَ وَكَيْفَ، وَإِنْ كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ حُرِّكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا، مِثْلُ: لَمْ أُنَمِّ الْبَارِحَةَ، وَلَمْ أَمِنْ اغْتِيَالٍ. الرِّجَالِ ^(٨).

وَكُلُّ شَيْءٍ رَأَيْتَهُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحَةِ، فَالْقَصْدُ بِهِ التَّخْفِيفُ، لِأَنَّ الْفَتْحَ أَخُو السَّكُونِ [١٨٧و] بِذَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَحْذِفُونَ الْفَتْحَةَ، مِنْ مِثْلِ: جَبَلٍ وَجَمَلٍ ^(٩)، وَيَسْتَخْفِفُونَهَا كَمَا يَسْتَخْفِفُونَ السَّكُونَ، فِي مِثْلِ: عَمَرُو وَبَكَّرَ ^(١٠)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمَضْمُومُ وَالْمَكْسُورُ، فِي مِثْلِ: كَتَفٍ وَعَضُدٍ.

(١) بعدها في ظ: رأيتَه .

(٢) ظ: عند .

(٣) احد: ليس في ظ .

(٤) ظ: المضارعة المتمكن .

(٥) م: بذلك بالحركة، وفي ظ: كذلك الحركة .

(٦) ظ: اللبس .

(٧) منهما: ساقطة من م .

(٨) م: ولم آمن اغتيال الرجل .

(٩) ظ: جبل وجبل .

(١٠) ظ: زيد وعمرُو .

وَكُلُّ شَيْءٍ رَأَيْتَهُ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ، فَعِلَّتُهُ إِمَّا الْإِتِّبَاعَ لِمَا قَبْلَهُ إِنْ كَانَ مَضْمُومًا
أَوْ (١) لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَلْبَسُ فِيهَا بِحَرَكَةٍ إِعْرَابٍ قَدْ كَانَتْ لَتِلْكَ الْكَلِمَةِ الْمَبْنِيَّةِ أَوْ لِشَبِّهِه بِغَيْرِهَا.
فَهَذِهِ أَصُولُ الْبِنَاءِ وَأَصُولُ حَرَكَاتِهِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَعْرِفَةُ تَفْصِيلَاتِهِ.

فصل

الأسماء

الْأَسْمَاءُ تَبْنِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: الضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْوَقْفُ (٢).

فَجَمَلَةُ الْمَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ: نَوْعٌ مِنَ النِّدَاءِ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ مُفْرَدٍ، عَلِمَ أَوْ
مَقْصُودٍ، بَنِيَ لِشَبِّهِهِ بِالْحُرُوفِ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ مَوْقِعَ حُرُوفِ الْخُطَابِ، وَبَنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ،
لَأَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي التَّمَكُّنِ، وَخُصَّ بِالضَّمِّ، لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَلْبَسُ بِغَيْرِهَا (٣)، إِذَا الْكَسْرُ
يَلْبَسُ (٤) بِالْإِضَافَةِ مِنْ نَحْوِ: يَازِيدُ. وَالْفَتْحُ يَلْبَسُ بِحَرَكَةٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ، أَوْ حَرَكَةِ الْمُضَافِ.

النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمُومَةِ؛ وَهُوَ كُلُّ ظَرْفٍ مِنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ قُطِعَ عَنِ
الْإِضَافَةِ مِثْلُ: قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَزَمَانُ، وَأَوَانُ، وَخَلْفُ، وَقَدَامُ وَيَمِينُ وَأَمَامُ، بَنِيَ لِشَبِّهِهَا
بِالْحُرُوفِ مِنْ حَيْثُ قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ الْمَبْنِيَّةِ لَهَا وَالْمَمَكْنَةِ لِمَعْنَاهَا، وَعِلَّةُ تَحْرِيكِهَا
تَمَكُّنُهَا فِي (٥) أَصْلِهَا، وَعِلَّةُ تَخْصِيصِهَا بِالضَّمِّ، أَنَّهَا حَرَكَةٌ لَا تَكُونُ لِلظَّرْفِ فِي حَالِ
إِضَاقَتِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَفْعُولًا فِيهِ إِعْرَابًا.

النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الضَّمِّ نَوْعٌ مِنَ الْمَضْمُرَاتِ، مِثْلُ: تَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ، مِنْ نَحْوِ (٦): فَعَلْتُ، وَنُونِ ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ، مِنْ نَحْوِ: نَحْنُ، وَتَاءِ الْمُخَاطَبِ الْمُشَى
وَالْمَجْمُوعِ مُتَّصِلَةً وَمُنْفَصِلَةً، مِثْلُ: أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ، وَأَنْتَنَ ضَرَبْتَنَ، فَالْمَضْمُرَاتُ

(١) أَوْ: لَيْسَ فِي ظ.

(٢) يَنْظُرُ: الْجُمْلُ ٢٦٢.

(٣) مِنْ (لَا لَهُ) إِلَى (بِغَيْرِهَا) بِدَلِّهَا فِي ظ: (بَنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لَا تَلْبَسُ بِغَيْرِهَا).

(٤) م: يَلْبَسُ. وَفِي الْمَوْضِعِ الْآتِي.

(٥) م: مِنْ.

(٦) نَحْوُ: لَيْسَتْ فِي ظ. وَفِي الْمَوْضِعِ الْآتِي.

كلها مبنية^(١) لشبهها بالحروف والحركات^(٢) من حيث كثت على [١٨٧ظ] صيغ مختلفة، منها ما هو للمرفوع، ومنها ما هو للمنصوب، ومنها ما هو متصل، ومنها ما هو منفصل، وهذه صيغ الحروف، فبنيت كبناء الحروف، وحركت للعلل المذكورة في الجملة، وخصت بالضم لما ذكر في باب المضمرات.

فأما (غير، وحسب)، فيلحقان بالظروف المقطوعة عن الإضافة. ومنهم من يجعل الحركة في هذين حركة إعراب ويسقط التوين تخفيفاً.
وأما (حيث) فقد شُرحت في باب الظروف.

فصل

والأسماء المبنية على الفتح أيضاً ثلاثة أنواع: أسماء مركبة مع أسماء، وهي أسماء العدد، وقد ذكرت في باب العدد، وأسماء مركبة مع حروف، مثل النكرات، المفردات، المبنيات مع (لا)، وقد ذكرت أيضاً في باب (لا)، وأسماء مفردات غير مركبة، مثل: أين وكيف وأيان والآن وثم وحيث في بعض لغاتها، وتاء المخاطبة المفرد متصلاً ومنفصلاً.

وأما الأسماء المبنية على الكسر، فتلاثة أنواع: أسماء مركبة مع أصوات، مثل: سيبويه وعمرويه وخالويه ودرستويه^(٣) ونفطويه، فهذا بني^(٤) لشبهه بالحروف للزوم^(٥) الصوت له، وحرك^(٦) لالتقاء الساكنين، وكسر على أصل التقاء الساكنين. وأسماء تُسمى بها الأفعال أو ما جرى مجراها مما هو على^(٧) وزن فعل، مثل: نزال وتراك^(٨).

(١) م: مبنيات .

(٢) ظ: والحركة .

(٣) وخالويه ودرستويه: ليس في ظ.

(٤) فهذا بني: ساقطة من م.

(٥) م: ونفطويه لشبهه بالحرف بلزوم .

(٦) ظ: وحركة. تحريف .

(٧) على: ساقطة من م .

(٨) ظ: تراك ونزال .

وقد ذُكر في أبواب النداء. وأسماء مفردة، مثل (هؤلاء وأمس) وعلة بنائهما^(١)، أن (أمس) ضَمَّنَ معنى لام المعرفة، و (هؤلاء) ضَمَّنَ معنى حرف الإشارة، وحركا لالتقاء الساكنين. وكسرا على أصل النقاء الساكنين.

وأما الأسماء المبنية على الوقف، فهو كلُّ مالم يعرض فيه عارض، مثل: (مَنْ، وَكَمْ، وَقَطْ، وَإِذْ)^(٢)، ويلحق بهذا النوع (مَا، وَالَّذِي، وَالَّتِي) وكل ما آخره ياء من المبنيات، أو ألف، مثل: (هذا). كل هذه بُنِيَتْ لمشايتها للحروف، فالموصلات مفتقرة إلى الصلات و (إِذْ وَإِذَا)، مفتقران^(٣) إلى الإضافة و (قَطْ) وقعت موقع فعل الأمر، و (كَمْ) تَضَمَّنَتْ معنى حرف^(٤) الاستفهام في حال الاستفهام^(٥)، و (مَنْ) تَضَمَّنَتْ معنى حرف الشرط أو الاستفهام^(٦) في حال الشرط، وفي حال الاستفهام.

بَابُ الْمُخَاطَبَةِ^(٧)

آلات الخطاب على ضربين: آلة مجردة من معنى الاسمية، وآلة غير مجردة [١٨٨] من معنى الاسمية.

فالتي هي غير مجردة من معنى الاسمية^(٨)، هي التي لها موضع من الإعراب، وَيَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مكانها الظاهر، كالكاف في أَخِيكَ وَأَبِيكَ، والهاء من فعلت وفعلت. والخطاب المجرد من معنى الاسمية هو الذي ليس له موضع من الإعراب ولا يقع موقعه الظاهر، كالكاف في: ذَاكَ، وَتِلْكَ، وَتَانِكَ، وَذَلِكُمَا، وَذَلِكُمْ وَذَلِكَ. وَإِنَّمَا بَطُلَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَسْمَاءً لَا مَتَاعَ الْإِضَافَةِ وَالْإِعْرَابِ فِي تَقْدِيرِهَا،

-
- (١) ظ: بنائهما .
 (٢) ظ: وإِذْ وَقَطْ. وينظر: الجمل ٢٦٢ .
 (٣) م: مفتقرات .
 (٤) حرف: ليس في م .
 (٥) في حال الاستفهام: ليس في ظ .
 (٦) ظ: والاستفهام .
 (٧) الجمل ٢٦٦ .
 (٨) من (فالتي) إلى (الاسمية): ساقطة من ظ .

وذلك أنَّ أسماء الإشارة معارفٌ، فلا يصحُّ^(١) إضافتها إلى ظاهر ولا غيره. ولما بطلت الإضافة وتقدير الإعراب، بطلت الاسمية، ولما بطلت الاسمية، جاز في هذا وأشباهه أن يورد في خطاب الملوك، وكبير الناس، لتجرده^(٢) من الاسمية، فكأنهم لم يخاطبوا بأسمائهم، فمن هاهنا حسن أن تقول للسلطان أو للعظيم من الناس: قد كان ذلك، وهو كذلك، وأنت تخاطبه، ولا يحسن أن تقول له: هو كما قلت، ولا هذا لك، ولا هو لك، ونحوه^(٣) مما فيه من الاسمية والخطاب معاً.

والدليل على أن الكاف في هذا وأشباهه للمخاطب، لا للمشار إليه، من نحو: كيف ذلك الرجل يارجل؟^(٤) أنك تفتحها إذا سألت مذكراً، وتكسرهما إذا سألت مؤنثاً، من نحو: كيف ذلك الرجل يارجل؟ وكيف ذلك الرجل يا امرأة؟، ويوضح هذا قوله سبحانه: (الَمْ أَنْهَكُمَا عَنِ تِلْكَ الشَّجَرَةِ)^(٥)، فثنى الخطاب في (تِلْكَمَا) لما كان المخاطب آدم وحواء عليهما السلام^(٦)، وليس ذلك للشجرة، لأن الشجرة مفردة، وقد بينت الإشارة إليها بالنعته. فإن قيل: أفليس الناء في (أنت) حرفاً خطاباً مجردة من معنى الاسمية، ومع ذلك فلا تحسن في خطاب الملوك؟.

فالجواب: أن هذه الناء لما قاربت ما هو اسم للمخاطب، بلا شبهة، ولم تفصل عنه حذرت مقاربتها للاسمية المتعلقة بنفس المخاطب بمنزلة الاسمية، فلم يحسن استعمالها في خطاب الملوك، وإن تجردت في نفسها من معنى الاسمية.

فإذا ثبت هذا، فجملة ما في هذا الباب معرفة خمسة أشياء: ما السؤال؟، وما الجواب؟، وما آله السؤال^(٧) والجواب؟، وما المسؤول؟ وما المسؤول عنه؟.

(١) ظ: لا يصح. من دون الناء .

(٢) ظ: لخروجه .

(٣) ونحوه: ليس في ظ .

(٤) يا رجل: ليس في م .

(٥) الاعراف: آية ٢٢ .

(٦) عليهما السلام: ليس في م .

(٧) السؤال: ليس في ظ .

أَمَّا السُّؤَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(١)، فَهُوَ الاسْتِفْهَامُ وَالِاسْتِخْبَارُ بِآلَةِ
الِاسْتِفْهَامِ، يَقُولُ الْقَائِلُ: أَخْبِرْنِي عَنْ كَذَا وَكَذَا، فَ (أَخْبِرْنِي)، لَيْسَ بِسُّؤَالٍ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ.
وَأَمَّا الْجَوَابُ، فَهُوَ إِفْهَامُ السَّائِلِ مَا سَأَلَ عَنْهُ.

وَأَمَّا آلَةُ السُّؤَالِ فَعَشْرَةٌ (الْهَمْزَةُ [٨٨ ظ] وَهَلْ، وَأَمْ، وَمَنْ، وَمَا، وَكَيْفَ، وَأَيُّنَ،
وَأَنْتَ، وَمَنْتَ، وَأَيَّانَ) وَقَدْ عُرِفَتْ مَعَانِيهَا. وَالْجَوَابُ يَكُونُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ^(٢).
فَالْحُرُوفُ سِتَّةٌ: نَعَمْ، وَلَا، وَبَلَى، وَإِي، وَأَجَلٌ، وَإِنَّ فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا، وَالْأَسْمَاءُ
كَثِيرَةٌ عَلَى حَسَبِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْمَسْئُولُ عَنْهُ، فَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ: ب (ذَا) أَوْ (تَا) أَوْ (ذَانِ) أَوْ (تَانِ) أَوْ (أُولَاءِ)
عَلَى اللُّغَاتِ الَّتِي فِيهَا.

وَأَمَّا الْمَسْئُولُ، فَهُوَ الْمَخَاطَبُ، وَالْمَخَاطَبَةُ، وَالْمَخَاطَبَانِ، وَالْمَخَاطَبَتَانِ،
وَالْمَخَاطَبُونَ وَالْمَخَاطَبَاتُ. فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَجُمْلَةُ مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ هَذَا الْبَابِ سِتُّ وَثَلَاثُونَ مَسْأَلَةً
لِأَنَّ الْمَخَاطَبِينَ سِتَّةٌ، وَالْمَسْئُولَ عَنْهُمْ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ، وَسِتَّةٌ فِي سِتَّةٍ، سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ، لِأَنَّ هَذِهِ
الْأَشْيَاءَ إِذَا تَرَكِبَتْ، لَمْ تَخْلُ أَنْ تَتَّفَقَ أَوْ تَخْتَلِفَ فَتَحْصُلَ^(٣) عَلَى اتِّفَاقِهَا وَاخْتِلَافِهَا هَذِهِ
الْعِدَّةُ.

وَيُكْشَفُ هَذَا الْبَابُ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا نَعْتُ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَالْآخَرُ نِدَاءُ الْمَخَاطَبِ، مِنْ
نَحْوِ: كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ؟، إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ، وَكَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلَانِ
يَا رَجُلَانِ؟، إِذَا سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ رَجُلَيْنِ، وَكَيْفَ أُولَئِكَ الرِّجَالُ يَا رَجَالُ؟، إِذَا سَأَلْتَ رَجَالًا
عَنْ رَجَالٍ، وَكَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ يَا امْرَأَةَ؟، إِذَا سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ امْرَأَةٍ، وَكَيْفَ تَانِكُمَا
الْمَرْأَتَانِ يَا امْرَأَتَانِ؟، وَكَيْفَ أُولَئِكَ النِّسَاءُ يَا نِسَاءُ؟. فَهَذِهِ سِتَّةٌ فِي الْمُنْفَقِ.

وَكَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا امْرَأَةَ؟، إِذَا سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ، وَعَكْسَهُ، كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ
يَا رَجُلُ؟، إِذَا سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ، وَكَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلَانِ يَا امْرَأَةَ؟، إِذَا سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ
رَجُلَيْنِ، وَعَكْسَهُ، كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ يَا رَجُلَانِ؟، إِذَا سَأَلْتَ رَجُلَيْنِ عَنْ امْرَأَةٍ، وَكَيْفَ أُولَئِكَ

(١) بعني الزجاجي في كتاب الجمل ص ٢٦٦ .

(٢) ظ: بالحروف والاسماء .

(٣) م: وتحصل .

الرجال يا امرأة؟ إذا سألت امرأة عن رجال، وعكسه، كيف تلتكم المرأة يا رجال؟ إذا سألت رجالاً عن امرأة، وعلى هذا تفريع المسائل^(١).

والفرق بين (ذَا وَذَلِكَ) معروف، أَنَّ (ذَا) إشارة للقريب و(ذَلِكَ) إشارة لمن هو أبعد منه، و (ذَلِكَ) إشارة لأبعد الثلاثة.

وقد ثبت أنك إذا قلت: كيف ذلك الرجل يا رجل؟، فالمبتدأ هو الاسم الثاني، والخبر هو الاسم الأول، ومنهم من يجيز أن يكون (كَيْفَ) مبتدأ، وإن كانت نكرة، و(ذَلِكَ) الخبر، وإن كان معرفة، لأنَّ العموم الذي في (كيف) من حيث تناول جميع أحوال المسؤول عنه، جاز أن يخبر عنه وهو على خذ قول [١٨٩و] سيبويه: كم جريباً أرضك؟^(٢)، وفيها وجه ثالث، وهو أن لا يكون لـ (كيف) موضع من الإعراب، ويكون (ذَلِكَ) في موضع رفع، فيكون على من جعل (كيف) ظرفاً، وجوزَّ الرفع بالظروف.

فَأَمَّا (مَنْ وَمَا)، مِنْ قَوْلِكَ: مَنْ جَاءَكَ؟، وَمَا حَالُكَ؟، فلا يجوز فيهما، إلا وجهان: إما أن يكونا خبرين مُقَدَّمَيْنِ^(٣)، وإما أن يكونا مبتدئين، لأنَّ أحداً لم يقل فيهما بالظرفية.

وَأَمَّا (أَيْنَ وَمَتَى)، فلا يجوز فيهما إلا وجهان: إما أن يكونا خبرين مُقَدَّمَيْنِ^(٤)، وإما أن يرتفع بهما مابعدهما، ولا يجوز الوجه الثالث، لأنَّ أحداً لم يقل^(٥) إنَّهما اسمان غير ظرفين، فعلى هذا قياس الباب.

بَابُ الْهَجَاءِ^(٦)

قال الشيخ رضي الله عنه^(٧): جملة ما في هذا الباب، ثلاثة أشياء: ما الهجاء؟، وما قسمته؟، وما أحكامه؟.

(١) ينظر: الجمل ٢٦٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٤١.

(٢) الكتاب / ٢٩٢ .

(٣) مقدمين: ليس في ظ .

(٤) ظ: متقدمين .

(٥) ظ: لا يقول .

(٦) الجمل ٢٧٠ .

(٧) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ .

أما الهجاء، فهجاء الحروف إذا تلفظ بها.
وأما قسمته فثمانية: مقصور، وممدود، ومهموز، ووصل، وموصول، وقطع^(١)
ومقطوع، وزيادة، ونقصان، وبذل.

وأما^(٢) أحكامه فكثيرة على ما فصلته في أبواب الهجاء.
فمن ذلك قوله: (إذا كان الفعل الماضي على ثلاثة أحرف، رددته إلى نفسك، فإن
ظهرت فيه الواو، فاكتبه بالالف، وإن ظهرت فيه الياء، فاكتبه بالياء...) ^(٣).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٤): جملة الأشياء التي يستدل بها على معرفة الأصل
في الفرق بين بنات الواو والياء عشرة أشياء: المستقبل، من نحو: يَغْزُو وَيَرْمِي،
والمصدر من نحو: غَزَوْا وَرَمَوْا، والفعل، من نحو: غَزَوْا وَرَمَوْا، وكل ما كانت عينه
زائراً، مثل: طَوَى وَشَوَى، فألفه منقوبة عن ياء، وكل ما كانت فاؤه واواً، فلامه منقوبة عن
ياء، مثل: وَعَى وَوَقَى، وكل ما رددته إلى نفسك وظهرت^(٥) واؤه وياؤه في الثلاثي، كما
ذكر، لأنه موضع تتغير فيه اللام فنرجع إلى أصلها، وليس كذلك الألفاظ [١٨٩ظ]
الرباعية، فما زاد عليها، لأنها محمولة على مستقبلاتها، فلا تظهر فيها قط إلا الياء،
بخلاف الثلاثي، وكل ما بُني من الثلاثي^(٦) بالواو فألفه منقوبة عن واو، وكل ما بُني من
الثلاثي بالياء فألفه منقوبة عن ياء، وكذلك^(٧) الجمع بالالف والياء، من نحو: قَتَوَاتٍ
وَحَصَيَاتٍ، وكل ما جاز إمالة ألفه من الثلاثي فألفه منقوبة عن ياء في الأكثر، ولذلك
حكمت على (مَتَى وَبَلَى) بذلك إذا سميت بهما، ولذلك كتبتهما^(٨) بالياء.

فأما (إِلَى) و(عَلَى)، فكتبنا بالياء، وليس الإمالة فيهما جائزة حملاً على حال
اتصالهما بالضمير، من نحو: إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ.

(١) سقط من ظ: ووصل وقطع .

(٢) م: فاما .

(٣) الجمل ٢٧٠ .

(٤) ظ: قال ابو الحسن رحمه الله . وهو ابن بابشاذ نفسه .

(٥) وظهرت: ساقطة من ظ .

(٦) من الثلاثي: ساقطة من م .

(٧) ظ: فكذلك .

(٨) ظ: كتبتها .

فإذا ثبتَ هذا، فكلُّ مقصورٍ ممَّا آخره ألفٌ قبلها فتحة، فإنه لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أوزانداً على الثلاثة.

فإن كان ثلاثياً اعتبر أصله وكتب^(١) بالألف إن كان أصله الواو كراهةً للواو المتطرفة، مع أنه ليس في كلامهم واوٌ متطرفة قبلها حركة في اسم مفردٍ معربٍ مقصور^(٢)، وإن كان أصلها الياء كتبت بالياء لخفتها مع إرادة الفرق بين الموضعين.

وإن كان المقصور زائداً على ثلاثة أحرف كتبت كـ بالياء، إلا أن يكون قبل آخره ياءٌ فيكتب بالألف كراهةً الجمع بين يائين، إلا لفظة شذت فأتبع^(٣) فيها المصحف، وهي (يحيى)^(٤) في اسم العلم، فإن كانت^(٥) فعلاً كتبت بالألف، مثل: يحيى.

فإذا اتصل جميع المقصور، ثلاثيه ورباعيه^(٦) بالمضمرات، كتب بالألف، مثل: فتاد ومولاه وعصاه، لأن الألف قد صارت حشواً وصارت بمنزلة ما هو من وسط^(٧) الكلمة، من نحو: قال وباع، فمن حيث لزمت^(٨) ألف قال وباع، في الخط مع اختلافها^(٩)، فكذلك هذه الألف إذا اتصلت بالمضمر على تقدير الجر منه، فعلى هذا، تقول: جاتني المرأتان إحداهما، ورأيت المرأتين إحداهما، ومررتُ بهما إحداهما، وكذلك جميع هذا^(١٠) الباب إلا كلاً وكنّا^(١١)، فإنهما إذا أُضيفا إلى مضمرٍ في حالِ النصب والجر، كانا^(١٢)

(١) ظ: فكتب .

(٢) م: موصول، تحريف .

(٣) ظ: واتبع .

(٤) مريم: آية ٧ و ١٢ والانبيا: آية ٩٠ .

(٥) كانت: ساقطة من م .

(٦) ظ: أو رباعية .

(٧) م: قد صارت بمنزلة ما هو وسط .

(٨) م: تساوت .

(٩) ظ: اختلافهما .

(١٠) وكذلك جميع هذا: مطموس في ظ .

(١١) كذا رسمت في المخطوطتين. وسيأتي ان رسمها عنده بالياء (كلتى) .

(١٢) والجر كانا: مطموس في ظ .

بالياء لفظاً وخطاً، وفي حال الرفع بالألف لفظاً وخطاً، وإذا^(١) كانا مضافين^(٢) الى ظاهر، كانا بالألف في اللفظ على كل حال.

وكتب ألف (كَلْتَى) بالياء لزيادتها على الثلاثة، وكتب كِلَا^(٣) بالألف، لانقلاب نَمَها عن واو وأصلها (كَلُو)، ويدل على كونها منقلبة عن واو ابدال الناء^(٤) منها في كَلْتَى وأكثر ما تبدل الناء عن الواو، لا عن الياء^(٥)، على حد: بنت وأخت وتراث ونجاء، فنقول على هذا: جاءني كِلَا أخويك، ورأيت كِلَا أخويك، وجاءتني كَلْتَى جارتيك، ورأيت كَلْتَى جارتيك، انلفظ بالألف والخط بالياء.

فأما قوله [١٩٠ و] (إذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف، كتبه بالياء إلا أن يكون مهموزاً...) ^(٦) فهذا لا يحتاج اليه، لأن المهموز ليس من المقصور في شيء فيحتاج أن يستثيه منه من حيث كانت الهمزة حرفاً أصلاً يتقبل الحركات، كغيره من حروف المعجم. فعذر في ذلك، أن الهمزة قد تختلف صورها بحسب حركتها^(٧) وسكونها، فأدخلها في هذا الفصل. وكل همزة متطرفة^(٨)، قبلها فتحة تكتب بالألف^(٩)، مثل: قرأ يقرأ، وبدأ يبدأ، لأنه إذا وقف عليها سكنت وإذا سكنت دبرها ما قبلها.

وإن كان قبلها ضمة، كتبت بالواو، مثل: وضو: يوضو. وإن كان قبلها كسرة، كتبت بالياء، مثل: يخطي، ويقرئ، وللمهموز باب في الخط ونحن نتعرفه إن شاء الله.

(١) ظ: وإن .

(٢) مضافين: مطموس في ظ .

(٣) ظ: كلانا. تحريف .

(٤) م: الواو. وكتب في الحاشية (خ ابدال الناء منها) .

(٥) ظ: على .

(٦) الجمل ٢٧٠ .

(٧) م: تحركها .

(٨) م: منطوقة .

(٩) تكتب بالالف: ليس في م .

فهذا فصل من المنقوص من جملة الثمانية^(١). ومما ذكره في هذا الباب من المنقوص^(٢) ممّا آخره ياء قبلها كسرة. ولا يخلو من حالين: إمّا أن يكون منوناً أو غير منون، فكل^(٣) موضع يكون فيه منوناً في حال الرفع والجرّ، فإنّ الياء تحذف من اللفظ والخط، فحذفها من^(٤) اللفظ لالتقاء الساكنين، بعد حذف الحركة المستقلة عليها، وحذفها من الخط إتباعاً لذلك.

فإذا صرّت إلى النصب أثبتتها لفظاً وخطاً، مثل: رأيت قاضياً، وداحياً، فثبتتها لفظاً وخففتها^(٥) حركتها، ولمّا ثبتت في اللفظ ثبتت في الخط. فإذا صرّت إلى الوقف من ذلك^(٦) وقفت على المنصوب بالألف، كالصحيح. وجاز في الرفع والجرّ وجهان: أجودهما حذف الياء حملاً للوقف على الوصل، والوجه الآخر إثبات الياء لزوال موجب حذفها، وهو التتوين.

وإن كان المنقوص غير منون، نظر، إن كان مضافاً، لم يجر فيه إلا وجه واحد، وهو إثبات الياء، مثل: هذا قاضيك، ورأيت قاضيك^(٧)، ومررت بقاضيك، فإن^(٨) كان غير مضاف ممّا فيه ألف ولام، جاز في حال الوقف من الرفع والجرّ وجهان: أجودهما إثبات الياء حملاً على الوصل، والوجه الآخر، حذف الياء إجراء للألف^(٩) واللام مجرى معقبهما من التتوين، فأما حال النصب، فالياء^(١٠)، لا غير، مثل: رأيت القاضي؛ لأنّ الياء قد قويت بالحركة، فجبرت مجرى الحروف الصحاح، فثبتت كتابتها في الوصل والوقف.

(١) لم يذكر المنقوص في الامور الثمانية التي تقدّم ذكرها في اول الباب .

(٢) ظ: ومما في هذا الباب المنقوص. وينظر: الجمل ص ٢٧١ .

(٣) ظ: وكل .

(٤) ظ: في .

(٥) م: خفت .

(٦) من ذلك: ليس في م .

(٧) قبلها في ظ عبارة: مررت بقاضيك .

(٨) ظ: وإن .

(٩) ظ: الالف .

(١٠) ظ: فالياء .

بَابُ آخِرُ مِنَ الْهَجَاءِ

قال أبو القاسم رحمه الله : (اعْلَمْ أَنَّ الْهَجَاءَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ مِنْهُ لِلسَّمْعِ

[١٩٠ ظ] وَضَرْبٌ مِنْهُ لِرَأْيِ الْعَيْنِ... (١).

قال الشيخ رضي الله عنه (٢): وهذا كما ذكر، لأنَّ الكلام على ضربين: منشور ومنظوم، فما كان منشوراً فهجاؤه لرأي العين، والحملُ على المعنى، وما كان منظوماً، فهجاؤه للسَّمْعِ؛ لأنَّ الغرضَ بالمنظوم إقامة الوزن وتصحيحه، وإذا كان كذلك أدبت حروفه على حسب ما يلفظ بها (٣)، لا على حكم الأصل، فنقول (٤): أَضَارِبُ أَشَاهِدُ، فلا تثبت لاماً، لأنه ليس في اللفظ لام، ويكتبون: أَرْحَمَانُ (٥)، بغير لامٍ، وزيادة ألفٍ، وهذا كله مذهب العروضيين دون النحويين.

ومذهب النحويين تأدية الحروف في الخط على أصلها، إلا ما يعرض من كثرة الاستعمال (٦)، فيحذفون، كالألف الرَّحْمَنُ أو يزيّدون (٧) إرادة الفرق (٨) بين ملتبسين كعمرو وعمر، في غير حال النصب.

وجملة حروف المعجم الثمانية والعشرين (٩)، لها تسع عشرة (١٠) صورة، على حسب عدد الصور التي في (أبي جاد) (١١)، لأنه إمام الكتاب، وجعل بعض الحروف على

(١) الجمل ٢٧٣ .

(٢) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ .

(٣) ظ: على حكم ما يلفظ به .

(٤) ظ: تقول .

(٥) ظ: ارحمن .

(٦) م: استعمال .

(٧) ظ: ويريدون. تحريف .

(٨) م: الفروق .

(٩) ظ: ثمانية والعشرين. م: الثمانية والعشرون. وما أثبتته هو الصحيح .

(١٠) ظ: عشر. تحريف .

(١١) اسم (أبيجاد) يستعار به لكل كاتب، و (أبيجاد) كنية (الجاد) وهو الزغفران. كما قالوا: وقعوا في أبيجاد، أي في باطل. ينظر: القاموس المحيط (جيد) ١/ ٢٩٦ .

صورة واحدة، من نحو: البَاءِ والتَّاءِ والثَّاءِ والجِيمِ والحَاءِ والخَاءِ والدَّالِ والذَّالِ والراءِ والزَّاي، وما أشبه ذلك، استعنا بنقطتها عن تغيير صورها، لأنها^(١) أخف وأسهل من أن تجعل لكل واحد من هذه الحروف صورة على حدته فيكثر التغيير.

فصل

مِمَّا يَزِيدُ فِيهِ حَرْفٌ لِلْفَرْقِ^(٢) بَيْنَ مُشْتَبِهَيْنِ : عَمَّرُوْهُ وَعُمِّرُوْهُ، فَوَقَعَ^(٣) الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا^(٤) فِي (عَمَّرُوْهُ) فِي حَالِ رَفْعِهِ وَجَرَّهُ بِزِيَادَةِ وَاوٍ مِنْ آخِرِهِ، فَإِذَا صُرْتُ إِلَى النِّصْبِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى فَرْقٍ، لِأَنَّ انْصِرَافَ (عَمَّرُوْهُ) قَدْ أَوْقَعَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمَّرَ، بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ، وَإِنَّمَا جُعِلَتِ الزِّيَادَةُ فِي (عَمَّرُوْهُ) دُونَ (عُمِّرُوْهُ)، لِأَنَّهُ أَخْفَ فِي اللَّفْظِ وَأَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ زِيَادَتُهُمُ الْوَاوِ فِي (أُولَئِكَ) فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِلَيْكَ)، وَخُصَّتْ أُولَئِكَ بِجَعْلِ الْفَرْقِ فِيهَا، لِأَنَّهُ اسْمٌ، فَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ^(٥)، فَاحْتَمَلَتِ الزِّيَادَةَ. فَإِنْ قُلْتَ (أَلَا)^(٦) لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَرْقِ، لِأَنَّهُ لَا تَشْبَهُ^(٧) (إِلَيْكَ) الْمَفْتُورَةَ إِلَى الْإِضَافَةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ زِيَادَتُهُمُ^(٨) الْوَاوِ فِي (يَا أُوْحَيَّ)، فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (يَا أَخِي) فَرْقًا بَيْنَ الْمَصْغَرِّ وَالْمَكْبَرِ، وَخُصَّ الْمَصْغَرُّ بِالْوَاوِ، لِانْضِمَامِ هَمْزَتِهِ. وَكَتَابُ هَذَا الزَّمَانِ يَكْتَفُونَ بِالضَّمَّةِ وَلَا يَغَيِّرُونَ الصُّورَةَ، وَهُوَ الْقِيَاسُ.

فصل [١٩١و]

وَمِنْ ذَلِكَ زِيَادَتُهُمُ الْأَلْفَ فِي (مَائَةٍ)، فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (مِنْهُ)، وَخُصَّتِ الْمَائَةُ

(١) ظ: لانه .

(٢) للفرق: ليس في ظ .

(٣) ظ: ووقع .

(٤) بينهما: ليس في م .

(٥) ظ: الحروف .

(٦) ظ: الى .

(٧) ظ: لانه يشبه .

(٨) زيادتهم: ماقطة من م .

بالزيادة، لأنها قد حذفت لامها فصارت الزيادة فيها كالعوض من حذف لامها^(١) مع كثرة الاستعمال.

ومن ذلك الألف المزيّدة مع واو^(٢) الضمير، من نحو: ركبوا وذهبوا وقعدوا، فرقاً بينها وبين الواو^(٣) الأصلية، من نحو: يدعو ويغزو. وللفرق بينها وبين الواو العاطفة في المواضع التي يفصل فيها، وللفرق^(٤) بين ضمير المرفوع وضمير المنصوب.

ومذهب المحققين ترك الفرق في هذا، بل تكتب بغير ألف حملاً على اللفظ. وقد غلب على الناس استعمال الفرق، لكنك إذا صرت إلى النصب أو الجزم^(٥) في مثل: لن يدعو، أو: لم^(٦) يدعو، لم يحتج إلى ألف، كما لم يحتج إليها مع ثبات النون، وهذا موضع يُغفل من يستعمل الفرق. ويثبتون^(٧) الألف، وليس بصحيح.

أما الحذف فكحذفهم الألف من (بسم الله الرحمن الرحيم)^(٨) وهذا كما ذكر

جملة ما حذف من الخط في (بسم الله..) ثلاثة أشياء: ألف الوصل من (اسم)، وألف (فعل) من اسم الله تعالى، وألف (فعلان) من الرحمن، كل ذلك إتياع للمصحف، مع كثرة الاستعمال، ولو قلت: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، لَأُثِبَّ^(٩) الألف، لأنه لم يكثر كثرة ما تقدم، وهكذا: (بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا)^(١٠)، لأن كثرة الاستعمال تأثيراً في الأحكام.

وإذا^(١١) كان كثرة الاستعمال قد سهّل حذف العامل الذي هو جملة مع زواله

(١) من (فصارت) إلى (لامها): ساقطة من ظ.

(٢) م: لام. تحريف.

(٣) ظ: واو.

(٤) م: او للفرق.

(٥) م: وللجزم.

(٦) م: ولم. من دون همزة. وفي ظ. يدع. تحريف.

(٧) ظ: ويكتبون.

(٨) زيد بعدها في م: (واثبتها في اسم الله) وليس هذا في اصل (الجميل) ص ٢٧٥.

(٩) م: اثبت.

(١٠) هود: آية ٤١، ويقرأ (مجريها) بالامالة. ينظر: السبعة ٢٢٢.

(١١) ظ: وإن.

بالكلية، كان الحذف مع المفرد الذي لم يحذف آخرى وأولى. ألا ترى أن العامل في الباء محذوف، تقديره: أبدأ باسم الله، ف(باسم الله) في موضع نصب، ومنهم من يقول التقدير: ابتدائي باسم الله، فيكون الجار والمجرور في موضع رفع، والأول أكثر وأشهر. ولو أفردت (الرحمن) من الألف واللام، لاثبت ألفه.

واسم الله تعالى يختص بأشياء كثيرة، قد ذكرت.

قال: (ومن ذلك حذفهم الألف من (ابن) إذا كان نعتاً لاسم علم معرفة مضافاً إلى اسم علم...) (١).

جملة الأمر أن (ابناً) إذا وقع صفة بين علمين مفردين أو لقبين أو كنييتين، وهو غير مثنى، ولا مؤنث، ولا مصغر، فإن تنوين الموصوف يحذف من اللفظ والخط. وكذلك تحذف ألف (ابن)، تقول: مررت بزيد بن عمرو، ورأيت الأمير بن القائد، ومررت بأبي علي بن أبي بكر، ولو ثبتت هذه الأسماء لاثبت الألف، مثل [١٩١ظ] مررت بالزيد بن أبي عمرو، وبزيد وعمرو أبي خالد، ومررت بفاطمة ابنة (٢) زيد، ورأيت زيدا بن (٣) عمرو. وتثبت الألف مع المثنى، والتنوين مع المصغر (٤)، ويجري كل شيء على أصله، وإنما هذا الحذف اختص بالعقد الذي ذكرناه، لما فيه من كثرة الاستعمال وال لزوم، ولو كان (ابن) خبراً (٥)، أو مفعولاً ثانياً في أي موضع كان ثبت ألفه من نحو: إن زيدا ابن عمرو، وظننت زيدا ابن عمرو.

قال: (ومن ذلك حذفهم الألف التي مع لام التعريف، إذا دخلتها لام الخفض، من نحو قولك: الرجل والغلام، ثم (٦) تقول هذا للرجل وللغلام) (٧) لأنه لما اجتمع حرفان مثلان، والأول منهما قد أوصل إلى النطق بالساكن حذفت الألف من بينهما، ولم تخف

(١) الجمل: ٢٧٥ .

(٢) ظ: ابنت .

(٣) هذا على تصغير (ابن) .

(٤) ظ: التصغير .

(٥) ظ: أخيراً .

(٦) ثم: ساقطة من م .

(٧) الجمل ٢٧٥ .

ليساً^(١) بإدغام، لأنَّ الثاني منهما ساكن أبداً، والمتحرك لا يدغم في الساكن.

فأما^(٢) تخصيص أبي القاسم هذا الفصل بلام الخفض، فإنَّما هو على عادته في الاختصار، وترك استيفاء الفائدة، وإلا فلا فرق بين لام الخفض، ولام القسم، ولام الابتداء إذا دخلت على لام أخرى سقطت ألف الوصل من بينهما، تقول: للرجل أفضل من المرأة، ولله أجلُّ صاحب، لأنَّ اجتماع المنطين^(٣) موجود في جميع ذلك ممَّا هو على حرف.

فإن دخلت هذه اللامات على لام التعريف وبعد لام التعريف^(٤) لام أخرى، فتجتمع ثلاث لامات، فإنك تحذف لاماً واحدة وتبقى لامين كراهة للجمع بين اللامات، فتقول: لله الأمر، وقلت للذي وللتي وللذين^(٥) وللتيين وللذين، وما أشبه ذلك. فعلى هذا يجري حكم اللام.

ولو أدخلت (لا) لم تحذف، نحو: لا الرجل، ولا المرأة عندي، لأنَّ (لا) على

حرفين.

قال أبو القاسم رحمه الله^(٦): (ومن ذلك حذفهم الألف من الدراهم إذا كان قبلها عدد، نحو: خمسة درهم، وثلاثة درهم...)^(٧).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٨): جملة الأمر أنَّ الدراهم إذا استعنت غير مضافة إلى عدد ثبتت ألفها على أصلها من نحو: الدراهم جيدة، ودراهمك كثيرة، ولا يجوز حذفها في مثل هذا، لئلا تلتبس بالواحد. وإن كانت مضافة إلى عدد من نحو: ثلاثة درهم^(٩)، ونحوه إلى العشرة، جاز حذف الألف، لأنه قد علم أنَّ هذا العدد لا يضاف إلى

(١) ظ: ليس .

(٢) م: وأما .

(٣) م: اللفظين .

(٤) وبعد لام التعريف: ساقطة من ظ .

(٥) وللذين: ليس في ظ. وفي الموضع الآتي .

(٦) رحمه الله: ليس في م .

(٧) الجمل ٢٧٥ .

(٨) ظ: قال أبو الحسن .

(٩) ظ: دراهم .

واحد. وإنما يضاف إلى الجمع، فلم يقع فيه لبس بالواحد، وكان قياس الدنانير والقراريط والطساسيج^(١)، أن تحذف ألفها إذا أضيفت إلى العدد، كحذف ألف درهم^(٢)، لكن كره الجمع بين الأمثال، فبقيت الألف حاضرة بينهما.

فأما [١٩٢و] ثلاث في العدد، فإنه إذا أضيف أو كان^(٣) صفة، جاز حذف ألفه، من نحو: عندي ثلث نساء، والنساء الثلث، فإن لم يكن كذلك ثبتت ألفه، كقولك: أنا أحفظ ثلاثاً، وقد رأيت منك ثلاثاً؛ لأن هذا لم يطل كطول الأول ولأنه يلبس، فأما ثلاثة وثلاثون، فتحذف الألف منهما لأجل الزيادة التي لحقتهما من آخرهما، فرفعت وقوع اللبس فيهما.

ومتى كان الدينار مُميزاً منصوباً لعدد، من نحو: خمسة عشر ديناراً، وعشرين ديناراً، جاز حذف ألفه، لأن ألف التثنية قد سدت مسده. وإن^(٤) كان مجروراً، مثل: مائة دينار، وثلاثمائة دينار، ثبتت ألفه.

قال أبو القاسم: (ومن ذلك حذفهم الألف من (الحريث) وما أشبهه، لأنه لا يلبس فيه^(٥)....).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٦): جملة الأمر أن الحريث والقسم، إذا استعملوا بالألف واللام، جاز حذف ألفهما، لأن الألف واللام قد طوَّلت الاسم مع كثرة الاستعمال له، فجاز حذف الألف، فإن لم ترد بالحريث والقسم^(٧) العلمية وإنما أردت^(٨) الصفة للموصوف، من نحو: هذا الرجل الحارث دُنياه^(٩)، والقاسم الارزاق، لم تحذف الألف كما لا تحذف من

(١) الطساسيج: مفردة الطسوج، حبتان، والدائق أربعة طساسيج. معربة. الصحاح ١/ ٢٢٧.

(٢) ظ: الدراهم.

(٣) ظ: وكان.

(٤) ظ: فإن.

(٥) م: ليس فيه لبس. وينظر: الجمل ٢٧٥.

(٦) ظ: قال أبو الحسن.

(٧) م: بالقسم والحريث.

(٨) ظ: أردت به.

(٩) دنياه: ليس في ظ.

الصفات ، من نحو : الضَّارِبُ والقَاتِلُ ، وكذلك إنْ نَزَعْتَ الألفَ واللامَ وَبَقِيَتْ عَلَى الاسمِ الْعَلَمِيَّةُ ، لم تَحْذَفِ الألفُ ، من نحو : جَانِي حَارِثٌ وَقَاسِمٌ .

فَأَمَّا صَالِحٌ وَخَالِدٌ وَمَالِكٌ ، فَإِنَّ أُلْفَهُ تَحْذَفُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ أَلِفٌ وَلَامٌ . ولا يفعلُ مِثْلُ (١) ذَلِكَ بِجَابِرٍ وَطَاهِرٍ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، حَتَّى لَا تَكَادُ تَوْجَدُ قَبِيلَةً إِلَّا فِيهَا مِنْ (٢) هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، وَلَمْ يَسْمَعْ الْعَرَبُ بِ (خَالِدٍ ، وَلَا مَالِكٍ ، وَلَا صَالِحٍ) ، فَيُؤَدِّي إِلَى التَّبَاسِ (٣) .

وَقَدْ سَمِعْتُ بِ (جَبْرِ وَطَهْرٍ) وَهَذَا كُلُّهُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي خَالِدٍ وَمَالِكٍ وَصَالِحٍ (٤) ، إِنَّمَا هُوَ مَا دَامَ عَلَمًا أَوْ كُنْيَةً ، مِثْلُ : أَبِي صَالِحٍ . فَإِنْ (٥) كَانَ صِفَةً ، ثَبَتَتْ أُلْفُهُ ، مِثْلُ (٦) : هَذَا رَجُلٌ صَالِحٌ .

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَكَذَلِكَ (٧) حَذْفُهُمُ الْأَلِفَ مِنْ اسْحَقَ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَلِكٍ وَمِنْ (السَّمَوَاتِ) ...) .

أَمَّا مَالِكٌ ، فَقَدْ ذَكَرَ ، وَأَمَّا اسْحَقُ وَإِبْرَاهِيمُ ، وَنَحْوُهُمَا مِمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ، مِثْلُ : اسْمَعِيلَ وَسُلَيْمَانَ وَهَارُونَ ، فَإِنَّ أُلْفَهُ تَحْذَفُ ، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِلنَّبِيِّاءِ فَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا وَتَرَدَّدَتْ فِي الْقُرْآنِ . وَالشَّيْءُ إِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ كَانَ لِلْكَثْرَةِ وَالِاسْتِثَارَةِ تَأْثِيرٌ لَيْسَ لَغَيْرِهِ ، كـ (لَقْمَنَ) لِاسْتِثَارَةِ حِكْمَتِهِ ، وَأَمثالِهِ ، وَ (عُثْمَانَ) (٨) لِاسْتِثَارَةِ خُلَافَتِهِ وَصُحْبَتِهِ ، وَ (مُعَوِيَّةَ) لِكَثْرَةِ أَيَّامِهِ وَدَوْلَتِهِ ، وَ (سُفْيَانَ) (٩) لِاسْتِثَارَةِ رِجَالِهِ وَنُسُكِهِ ، وَ (مَرْوَانَ) (١٠) لِاسْتِثَارَةِ الْمَلِكِ فِيهِ وَسِيرَتِهِ ، فَعَلِمْتُ بِهَذَا كَنَّهُ أَنَّ لِلْكَثْرَةِ تَأْثِيرًا مَا . فَكَذَلِكَ [١٩٢ ظ] حَذَفَتْ أَلِفُ إِبْرَاهِيمَ وَاسْمَعِيلَ (١١) ،

(١) مِثْلُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٢) يَسْمَعُ : لَيْسَ فِي م .

(٣) ظ : التَّبَاسِ .

(٤) ظ : صَالِحٌ وَمَالِكٌ وَخَالِدٌ .

(٥) م : وَان .

(٦) ظ : مِنْ نَحْوِ .

(٧) م : وَمِنْ ذَلِكَ . وَيَنْظُرُ : الْجُمْلُ ٢٧٥ .

(٨) م : عُثْمَانُ .

(٩) ظ : مُنْفِيَانِ .

(١٠) م : مَرْوَانُ .

(١١) وَاسْمَعِيلَ : لَيْسَ فِي ظ .

ولا يفعل ذلك بـ (اسرافيل وميكائيل)، لأنه لم يكثر كثرة الأول، ولذلك لم يحذفوا من (قارون) كما حذفوا من (هرون) ولا من (إلياس) كما حذفوا من (اسحق)، كل ذلك لما ذكرناه.

فأما السموات^(١)، فكان أصلها السموات، اجتمعت ألف (فعال) الزائدة ولام الكلمة التي هي همزة، والألف التي تصحب التاء في الجمع، فقلبت اللام واواً على حدّ قلبها في^(٢): كساء ورداء، إذا شئته، ثم كثر استعمال السموات^(٣)، فحذفت ألف (فعال) تخفيفاً.

قال أبو القاسم رحمه الله: (ومما حذفوا استخفافاً الواو من رؤس، كتبت بواو واحدة وقد كتبها بعضهم بواوين...) (٤).

قال الشيخ^(٥) رحمه الله: فمن كتبها بواوين، فهو الأصل، لأنّ الأولى^(٦) عين الكلمة، كتبت واواً على حدّ تخفيفها، والثانية واو (فعل)، بقيت على أصلها. ومن كتبها بواو واحدة، فلأنهم إذا كانوا يحذفون من الألفات إذا اجتمعن مع خفتين طلباً للتخفيف، فأحرى وأولى أن تحذف مع الواوات. فمن حذفهم مع اجتماع الألفين: آدم وآخر.

وكلّ واوين اجتماع. والأولى منهما مضمومة، أو ياءين والأولى منهما مكسورة، فإنّ إحدى الياءين والواوين تحذف ما لم يؤدي إلى إحفاف أو الباس، فيثبت. مثال الواوين المحذوف منهما: داود وطاوس وناوس^(٧)، ومثل: هم يقرؤون ويستيزون، وهم المقرؤون، وهم جاؤون.

وكان القياس في: (ذوومال)، على ما تقدّم أن يكتب بواو واحدة، لكن ترك ذلك لاجل الإلباس بالواحد.

وكلّ واوين أنفتح ما قبلهما، فإنهما يشبان ولا يحذفان، مثل: عوّا وشوّا؛ لأنّ لام

(١) م: السماوات .

(٢) في: ليس في م .

(٣) م: السماوات .

(٤) الجمل ٢٧٥ .

(٥) م: قال أبو الحسن .

(٦) م: الأول .

(٧) النوس: تنبذب الشيء .

الكلمة قد حذفت، فلم يُحذف بحذف عينها، مع أن الفتحة قبلها مستخفة.

ومثال الياءين المحذوفين منهما، قولك: رأيت المستهزين والقارين والمنكين ولو كان جميع ذلك مثني لثبت الياءات، لانفتاح ما قبل ياء التشية، من نحو: رأيت القارين والمنكين، وكان قياس المثني^(١)، في الحذف أن تكون بمنزلة ما تقدم من الجمع، لكن عرض في المثني حذف لامها، فلم تحذف بحذف عينها.

قال أبو القاسم: (ومنه حذفهم الألف من هذا وهذه وهؤلاء...) ^(٢).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٣): هذا كما ذكر، لأن حرف التشية واسم الإشارة قد صاراً بمنزلة الشيء الواحد، وخففاً بحذف ألفهما، فإن صغرت هذا، أعدت الألف، لأنه لم يكثر استعماله كثرة المكبر، فقلت: هاذياً وهاؤلياً، وهاذيان، وكذلك إن دخل المضممر بينهما، من نحو: هاهوذا [١٩٣و] عادت الألف، لأنه قد ارتفع كونهما بمنزلة الشيء الواحد.

وفي قولك: هذان حذفان، أحدهما من اللفظ والآخر^(٤) من الخط، وهو ألف (ذا) التي بمنزلة اللام، حذفت فرقاً بين تشية المتمكن وغير المتمكن. كما حذفت الياء في الذين^(٥)، في حال تشيته، خلافاً لاثباتها في: القاضي ونحوه، في حال تشيته. والألف الأخرى محذوفة من اللفظ دون الخط، وقد ذكرنا ذلك.

وفي هؤلاء، ثلاث لغات: هؤلاء، بالمد، وهؤلاء، بالقصر، وهولي^(٦)، وكل ذلك قد جاء في الشعر، وهؤلاء، تكتب موصولاً ومفصلاً، فإذا كتب موصولاً كتب على وجهين: إما بالواو^(٧) على حد تخفيف الهمزة، وإما بالألف على حد تخفيفها، والألف الموجودة في هؤلاء، هي همزة أولاء، وألفها محذوفة بمنزلة حرف النداء إذا دخل على ما أوأه همزة،

(١) م: المائتين. وفي الموضع الآتي .

(٢) الجمل ٢٧٦ .

(٣) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ .

(٤) والآخر: ليس في م .

(٥) ظ: الذي .

(٦) ظ: هؤلاء .

(٧) ظ: وعلى. تحريف .

مثل: (يأبي ويأخي)^(١) ولو كان بعد حرف النداء، مثل: يا آدم ويا آخر، لم تحذف ألف (يا)، لأنك قد حذفت ألف آدم الثانية من الخط فلم تحذف ألفاً أخرى، ولم تحذف الألف من (هاتي) كما حذفت من (هذه)، ولا من (هاتأ)، ولا من (هاتين) كما حذفت من (هذين)، ولا تحذف من (هاؤلئك) كما حذفت من (هؤلاء) لأن الكاف لما دخلت أذنت بيعد المشار إليه، فضعف حكم التبيين فثبتت ألفه. ولا تحذف من قولك: هاهنا، كراهة للجمع بين هاءين، ولا تحذف من قولك: هانحن عندك، لقلة استعماله معه، وتحذف من: هاننا عندك، وهانتم عندي، لأنه قد اجتمع ألفان.

قال أبو القاسم: (فأما قوله سبحانه: (وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ)^(٢)، ففي أوله ثلاث الفات، وكتبت في المصحف بألف واحدة، وبعضهم يكتبها بألفين، فرقاً بين الاستفهام والخبر. ومن كتبها بألف واحدة، قال النقط يأتي على ذلك كله. فأما (إله) فالنقطة تحت الألف، وأما (آية)، فالنقطة بين الألف واللام في جبهة الألف^(٣)، والأخرى في قفا الألف تدل على الاستفهام؛ لأن كل ألف استفهام أو ألف غير ممدودة مفتوحة، فالنقطة في قفاهما.^(٤) ظاهرة^(٥).

قال الشيخ رحمه الله: ليس في هذا الفصل^(٦) شيء من خلوة لفظ، لأنه يحوص^(٧) بين أقفية ونقط^(٨). فالنقطة عند عبارة عن الشكلة. والأقفية: عبارة عما قبل الحرف^(٩)، لأن تأخره عنه^(١٠) بمنزلة القفا المعروف. والجبهة: عبارة عما بعده، وسنورد

(١) م: يا أبي ويا أخي. وما أثبتته هو الرسم المراد في الشرح.

(٢) الزخرف: آية ٥٨. جاء في السبعة ٥٨٧: (قرأ عاصم وحزمة والكسائي (ءَالِهَتُنَا) بيمزتين وبعد الثانية ألف، وقرأ أبو عمرو ونافع وابن عامر وابن كثير (ءَالِهَتُنَا) ممدودة في تقدير ثلاث الفات).

(٣) ظ: بين جبهة الألف واللام الأخرى. فقال .

(٤) الجمل ٢٧٦ .

(٥) ظاهرة: ليس في ظ. وهي حال من لفظ (النقطة) ولكنها لم ترد في متن الجمل.

(٦) م: قال أبو الحسن رحمه الله ليس في الفصل .

(٧) ظ: نحوص. النحص: الأصل .

(٨) ظ: ونقطة .

(٩) ظ: الألف .

(١٠) ظ: عما قبل الألف لأن تأخره عنده .

فصلاً في النقط والشكل آخر هذا الباب يخص ما ذكره وما لم يذكره إن شاء الله.

[١٩٤ظ] قال أبو القاسم: (فأما استغفروا واحتووا واكتووا، فالاختيار أن يكتب بواوين وألفٍ وعليه الكتاب، وكتابتُه بواوٍ واحدةٍ جائزٌ عند بعضهم...) (١).

قال الشيخ رضي الله عنه (٢): هذا كما ذكر، والمذهب هو (٣) الأول، لأن الكلمة قد انحذف منها لامها، فلم تحذف بحذف عينها أيضاً ومن كتبها بواوٍ واحدةٍ فحجته أن الفتحة الباقية في الكلمة تدلُّ على المحذوفة، وأن الفعل لجماعية، وهو رديء غير مأخوذ به، وهذا أصل كل ثلاثٍ واوٍ اجتمعت أو ثلاث ألفاتٍ أو ثلاث ياءاتٍ، فإنه تحذف واحدة وتكتب باثنتين في جميع ذلك، كراهة للجمع (٤) بين ثلاثة أحرف من جنس واحد.

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله: (كل فعل صار إلى حرف واحد، فإنك تزيد هاء السكت، كقولك: عه. و: قه. و: شه. و: رة. و: له) (٥)، إذا أمرته (٦) أن يعي كلاماً أو يسي ثوباً، أو يرى إنساناً أو يقيه من شيء أو يليه (٧)، فإن أدخلت عليه فاء العطف أو واو (٨) لم تكتبه بالهاء... (٩).

قال الشيخ رضي الله عنه (١٠): هذا كما ذكر، أمّا الأول فلأن القياس لما أدى إلى بقاءه على حرف واحد، لم يمكن أن يبدأ بحرف ويوقف عليه، إذ الوقف يقتضي السكون،

-
- (١) الجمل ٢٧٦ .
 - (٢) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ .
 - (٣) هو: ساقطة من م .
 - (٤) ذلك كراهة للجمع: ساقطة من ظ .
 - (٥) كان الأصح ذكر هذه الالفاظ من دون حرف العطف ليتبين الوقف كما هي قاعدة العد، فنقول: (... عه. قه. شه. رة. له...) .
 - (٦) ظ: امراته. تحريف .
 - (٧) أو يليه: ليس في م .
 - (٨) أو واوه. ليس في ظ.
 - (٩) الجمل ص ٢٧٧ مع قليل من التصريف .
 - (١٠) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ .

والابتداء يقتضي الحركة، فتتأفيا، ولما تنافيا توصل الى إزالة هذا التنافي بزيادة الحرف. فإذا اتصل ذلك بواو عطف أو فائه، فقد اجتمع حرفان، حرفٌ يبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه، فلم يحتج الى هاء السكت.

ومن شرط هاء السكت ألا تلحق المعرب، ولا ما أشبهه المعرب، بل تلحق المبنى مثل: (مَالِيَّةٌ) ^(١) و (سُلْطَانِيَّةٌ) ^(٢) و (مَاهِيَّةٌ) ^(٣) ولا يجوز الحاقها بالفعل الماضي لأنه يشبه المعرب من الأوجه المعروفة.

فإن قيل: قد جاء عن العرب: أُعْطِنِي أَيْضُهُ، يريدُ أُعْطِنِي أَيْضًا. وأيضٌ معربٌ.

فالجواب: أن أبيض وإن كان معرباً فقد لحقته علامة الوقف التي هي الضاد المزيدة، من نحو قولهم ^(٤):

أو الحريق ^(٥) وافق القصب

وقولهم ^(٦):

يَبْازِلُ وَجَنَاءٌ أَوْ عَيْهَلٌ ^(٧)

فإذا ^(٨) كان كذلك، فالزيادة اللاحقة للكلمة حرفٌ مبني، فكان هاء السكت لم تلحق إلا مبتدأ.

(١) الحاقة: آية ٢٨ .

(٢) الحاقة: آية ٢٩ .

(٣) الحاقة: آية ٢٨ .

(٤) م: قوله. وهو رجز في ملحقات ديوان روبة ١٦٩، ومن شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٢ وأوضح المسالك ٢ / ٢٩٥ .

(٥) في المخطوطتين: كالحرقيق. والتصويب من المصادر المتقدمة .

(٦) م: وكقوله. لمنظور بن مرثد الاسدي، ورد في الكتاب ٢ / ٢٨٢، والاصول ٢ / ٧٠٨، والمنصف ١ / ١١ .

(٧) البازل: المسنة. الوجناء: الناقة الشديدة: والعيهل: الطويلة السريعة.

(٨) م: وإذا.

فصل

قال: (وَتَكْتُبُ: فِيمَ جُنْتُ؟، وَلِمَ غَضِبْتُ؟، وَعَلَامَ فَعَلْتُ؟، فَتَحْذِفُ الألفَ في [١٩٤] الاستفهام، فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَبَرِ...) (١).

قال الشيخ رضي الله عنه (٢): هذا كما ذكر، وإِنَّمَا خُصَّ الحذفُ بِألف (ما) الاستفهامية دون الموصولة من قَبْلِ أَنْ الاستفهامية متطرفة أَلْفًا غير متحصنة بصلة من بعدها فتطرق الحذف عليها، وليس كذلك الموصولة، وإذا تطرق الحذفُ عليها بقيت على حرف واحد، لم يمكن الابتداء بها والسكون عليها، فوجب أخذُ أمرين (٣): إمَّا وصلها بما قبلها وإمَّا (٤) الحاقها بهاء السكت من بعدها. والأكثرُ وصلها بما قبلها ووصلها (٥) خلطها بما تقدمها. فإن كان الحرف الذي قبلها مِمَّا يكتب بالياء، كتب بالألف مثل: حَتَّامٌ، قال الشاعر (٦):

حَتَّامٌ نَحْنُ نَسَارِي النَجْمَ فِي الظُّلَمِ

ومثله: إِلامٌ وَعَلامٌ، فَإِنْ أَتَيْتَ بهاء السكت (٧)، قلت: حَتَّامَةٌ وَعَلامَةٌ، قال الله سبحانه: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ) (٨)، وقال سبحانه (٩): (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) (١٠)، فحذف ألف (ما) الاستفهامية (١١).

(١) الجمل ٢٧٧.

(٢) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

(٣) ظ: الامرين.

(٤) ظ: أو.

(٥) م: فوصلها.

(٦) لم اقف على اسمه. وجاء في حاشية م: عجزه: وما ثراةً على خَفٍّ ولا قَدَمٍ.

(٧) م: بالهاء.

(٨) النبأ: آية ١ و٢. والنبأ العظيم: ليس في ظ.

(٩) م: عز وجل.

(١٠) النازعات: آية ٤٣.

(١١) م: من الاستفهام.

نوع آخر منه^(١)

قال^(٢): (تكتب^(٣) الصلوة والزكوة والحيرة، بالواو، اتباعاً للمصحف...)

قال الشيخ: هذا له شرط^(٤)، أن يكون مفرداً لا مثني ولا مضافاً ولا يقاس على ذلك: القنأة ولا الفلاة^(٥)، لأن هذا إنما اتبع فيه المصحف الكريم، فخرج عن القياس، فمثابته مثابة القياس المتروك مع السماع، وكأن هذه الكلم الثلاث كتبت على مذهب من يرى التفخيم ولا يحتاج إلى الإمالة، ولا إلى ما يقاربها^(٦)، فجعل كتابتها بالواو مؤذناً بتفخيمها، وهي قراءة ورش^(٧) عن ذئع^(٨) من طريق ابن غزوان^(٩) التي قرأناها على شيخنا أبي محمد اسماعيل بن عمرو الحداد رحمه الله^(١٠)، وليس ذلك بمعروف عند العراقيين.

وفي الخبر أن الملائكة سألت آدم عليه السلام وقالوا^(١١)، لم سميت هذه المرأة؟ قال لأنها من المر^(١٢)، فقالوا: ولم سميت^(١٣) حواء؟ فقال: لأنها من الحي. فهذا مؤذن بأن الواو في الحيوان منتقبة على غير قياس، بدليل أنهم لا يفعلون ذلك في النظائر.

(١) م: نوع منه آخر .

(٢) قال: ليس في ظ .

(٣) م: وتكتب. وفي الجمل ٢٧٨: (نوع آخر من الهجاء تكتب الصلوة... اتباعاً لخط المصحف).

(٤) ظ: شرطان .

(٥) ظ: والفلاة .

(٦) م: ما يفارقها .

(٧) هو عثمان بن سعيد (ت ١٩٧هـ)، تنظر ترجمته في معرفة القراء للذهبي ١٢٦.

(٨) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أحد القراء السبعة (ت ٣٨٩هـ)، ترجمته في المعارف لابن قتيبة ٥٨٢ ووفيات الاعيان ٣٦٨/٥ .

(٩) هو محمد بن فضيل (ت ١٩٥هـ) ترجمته في المعارف لابن قتيبة ٥١٠ .

(١٠) هو اسماعيل بن عمرو بن راشد الحداد، (ت ٤٢٩هـ) ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي ٣٠٨/١ .

(١١) عليه السلام، وقالوا: ليس في م .

(١٢) ظ: المرة .

(١٣) ظ: رسميت. تحريف .

نوع آخر من أحكام الهمزة في الخط

قال أبو القاسم رحمه الله^(١): (إذا كانت الهمزة^(٢) أولًا، كُتِبَت ألفًا، بأيِّ حركةٍ [١٩٤ ظ] تَحَرَّكَتْ...).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٣): هذا كما ذكر، لأنَّ الهمزة إذا كانت أولًا لم يجر تخفيفها لقربها من الساكن، فكما لا يجوز الابتداء بالساكن^(٤)، كذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه. قال أبو علي الفارسي رحمه الله^(٥): ومن هاهنا لم يخرموا مُتَفَاعِلُنْ، لأنَّه يؤدي إلى خرم مُسْتَفْعِلُنْ^(٦)، فكما لا يجوز خرم مُسْتَفْعِلُنْ، كذلك لا يجوز خرم ما يؤدي إليه.

فإذا^(٧) ثَبَّتَ هذا فجملة ما يحتاج إليه في هذا الباب معرفة تخفيف الهمزة^(٨)؛ لأنه إذا عرف تخفيفها صَوَّرَتْ حَيْثُ عَلَى حَدِّ تخفيفها، وإذا كان كذلك، فإنَّا نقول:
إنَّ الهمزة فيما عدا الأول لا تَخْلُو من أن تكون ساكنة أو متحركة.

فإن كانت ساكنة، كانَ أبدأً يَدْبِرُها ما قبلها، لأنها قد بانَّت بالسكون، فلم يكن لها اعتبار بنفسها، ووجب اعتبارها بغيرها، وذلك الغير هو حركة ما قبلها. إن كانت ضمة أُبْدِلَتْ واوًا^(٩)، مثل: بؤس، ونؤي^(١٠)، وإن كانت كسرة، أُبْدِلَتْ ياء، مثل: بئر ونئب، وإن كانت فتحة أُبْدِلَتْ ألفًا، مثل: رأس وفأس وهكذا^(١١) حُكْمُها إذا كانت متضرفة، فإن

(١) رحمه الله: ليس في م.

(٢) ظ: الهمز: وينظر: الجمل ص ٢٧٩.

(٣) ظ: قال المفسر.

(٤) م: بساكن.

(٥) الفارسي رحمه الله: ليس في ظ.

(٦) ينظر: كتاب التكملة لأبي علي الفارسي ١٨٢، والكلام بتصرف. والخرم: حذف أول الوند المجموع من أول البيت.

(٧) م: وإذا.

(٨) ظ: الهمز.

(٩) ظ: واو. تحريف.

(١٠) ظ: مؤمن وبؤس.

(١١) ظ: فهكذا.

كانت الهمزة متحركة، لم يخل ما قبلها من أن يكون ساكناً أو متحركاً.
 فإن كان ساكناً صحيحاً أُلقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، ولم تكن لها صورة
 في اللفظ، ولا في الخط عند المحققين^(١)، مثل: هذا الجُزُّ والخَبُّ، وإنما لم يجر جعلها في
 مثل هذا بينَ بينَ، لأنك لو فعلت ذلك كنت كأنك جامع بين ساكنين:
 وهذا القياس إذا أضفت، وقلت: هذا جُزُّ كَ وخَبُّ كَ^(٢)، تكتبه بغير واوٍ، ولا ياءٍ،
 ولا أَلَفٍ، لأن الهمزة تزول صورتها وحركتها في التخفيف فينبغي أن تكون في الخط
 كذلك.

وقد قال أبو القاسم رحمه الله: (إنَّ هذا الضرب إذا اتصل به مضمَرٌ ثَبَّتَ في
 الخط فكتبها واواً إذا انضمت، وياء إذا انكسرت، وأنفاً إذا انفتحت، كذلك: هذا جُزُّوكَ،
 وعَجِبْتُ من جُزِّكَ، ورَأَيْتُ جُزَّكَ...) (٣).

والصحيح هو الأول لأنَّ متمسكون بقياس التخفيف، كما كنا متمسكين به لما كانت
 ساكنة فثبتت لها صورة في الموضع الذي ثبتت فيه ولم تثبت لها صورة في الموضع
 الذي انحذفت فيه (٤).

فإن كان الحرف الساكن الذي قبلها ليس بحرف صحيح، وإنما هو حرف علة
 نظرت ذلك الحرف، فإن كان ألفاً، فإن تخفيفها أبدأ أن تجعل بينَ بينَ^(٥)، بين الهمزة وبين
 حركة نفسها، فتصوِّرُ على حدِّ حركتها، مثل: هبَاءة، ومَلَأَة، جعلتها بين الهمزة والألف،
 وصوَّرتها ألفاً، لأنَّ أصل حركتها الفتح، ولم تكن جامعاً بين ساكنين، لأنَّ زيادة المدِّ الذي
 في الألف قد سدَّ مسدَّ الحركة^(٦). وكذلك [واو]، إذا انضمت صوَّرت واواً^(٧)، مثل:

(١) كذا عند ابن بابشاذ وفي الجمل ص ٢٧٩ (... لم تثبت لها صورة في الخط، نحو: الجزء،
 والخَبُّ، والدَّفَاء).

(٢) ظ: خَبُّك. م: خَنَك. وما أثبتته يناسب كلام المؤلف.

(٣) الجمل ٢٧٩.

(٤) فيه: ليس في ظ.

(٥) بين بين: ساقطة من ظ.

(٦) سد مسد الحركة: ساقطة من م.

(٧) ظ: صورة واو. تحريف.

التلاؤم وكذلك إذا كسرت (١) صَوَّرْتُ ياء، مثل: الملائكة (٢).

وإن (٣) كان حرف العلة، غير ألف، وهو الواو والياء، نظرت تلك الواو والياء، فإن كانتا زائدتين ساكنتين، ما قبلهما من جنسهما، فإن الهمزة قلب واواً إن كان ما قبلها واواً، وتدغم الواو الساكنة فيها (٤)، مثل: مقروءة ومشنوءة، تقول في تخفيفها مقروءة ومشنوءة، وكذلك تفعل مع الياء الزائدة الساكنة، التي قبلها من جنسها، مثل: خطيبة ودفيئة (٥)، وكذلك تفعل بياء التصغير، مثل: أفينس (٦).

وإن كانت الواو والياء غير (٧) زائدتين لم تفعل بها ذلك، بل تلقي حركة الهمزة عليها، مثل: نشوءة وبثوءة، هذا معرفة الهمزة إذا تحركت وسكن ما قبلها.

فإن تحركت (٨) وتحرك ما قبلها، نظرت حركتها في نفسها، فإن كانت فتحة وقبلها ضمة، قلبت (٩) أبدأ واواً، مثل: جُون، جمع: جُونة (١٠)، وإن كان قبلها كسرة، قلبت ياء، مثل: مَنَر، جمع: مَنَرة (١١).

وما عدا هذا الأصل، فإنها في كل موضع تصور على حد حركتها في نفسها، ولا يراعى ما قبلها، فإذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة صَوَّرْتُ ألفاً، مثل: سَأَلَ، وإن كانت مضمومة وقبلها فتحة أو ضمة أو كسرة، صَوَّرْتُ واواً، مثل: هو يقرؤة، ويكلؤة، وهو

-
- (١) ظ: وكذلك انكسرت. تحريف .
 (٢) زيد بعدها في ظ: (وكذلك ياء التصغير تجري مجرى الألف، لأنها لا تكون قط إلا ساكنة، فتقول: عندي أفينس، تصغير أفنس).
 (٣) م: وإذا .
 (٤) م: قبلها .
 (٥) ظ: دغه. تحريف .
 (٦) من (وكذلك) الى (أفينس) ليس في ظ. وقد تقدم مثله في الهامش السابق ص ٥٩٠ .
 (٧) غير: ليس في ظ .
 (٨) ظ: فإذا .
 (٩) م: قلبتها .
 (١٠) الجونة: سبط مغشى بالجد؛ وظرف لطيب العطار .
 (١١) المنرة: العداوة والنميمة .

يَوْضُو وَيُوطُو، وهو يُقْرُوه^(١)، وقياس هذا أن تكتب بالواو^(٢)، لأنها لو خَفَّتْ لكانت بين الهمزة والواو، فكما لا يكون^(٣) قبل الواو الساكنة كسرة، كذلك^(٤) لا يكون قبل الواو^(٥) المقرّبة منها، فاذلك^(٦) كتبوا ياء، وإن كانت مضمومة، لأن تخفيفها تقرب لها من الساكن، فكأنها قد سكنت فانكسر^(٧) ما قبلها، فكتبت ياء.

فإذا اتصل بذلك واو جمع، مثل: هُم يَقْرُونُ، وَيَسْتَهْزُونَ^(٨)، ففيه خلاف، مذهب البصريين^(٩) أن يكتبوه بواو واحدة، من غير ياء على قياس تخفيف الهمزة، وكان أصله بواوين: واو الهمزة وواو الضمير، فحذفت واحدة منهما تخفيفاً.

ومذهب الكوفيين^(١٠) أن يكتبوا ذلك، بواو وياء، فالواو هي واو الضمير، والياء هي ياء للهمزة، كأنها لما خففت تقربت من الساكن، وقبلها كسرة، فقلبت ياء، وهكذا الأسماء مثل: هُم مَسْتَهْزُونَ وَمَسْتَهْزُونَ. فهذه أصول تخفيف الهمزة من كلمة واحدة. ولا تكون همزتان في كلمة واحدة إلا وإحادهما قد خُيرت إما بإبدال أو إدغام.

والإبدال يكون أولاً وآخرأ. فالأول، مثل: آدم وآخر، فهذه^(١١) قلبت قلباً خالصاً، لا يراد به ما يراد^(١٢) بتخفيف رأس، بدليل انقلابها في الجمع وفي التصغير، من نحو: أَوَادِمَ وَأَوَاخِرَ، وَأَوْدِمَ وَأُوَيْخِرَ. والأخير، مثل: جَا^(١٣) وشا [٩٥ ظ] والأصل معروف.

(١) وهو يوضو ويوطو، وهو يقروه: ليس في ظ.

(٢) جاء في هامش م: تكتب بالياء.

(٣) ظ: لا يجوز .

(٤) م: وكذلك .

(٥) الواو: ليس في ظ .

(٦) ظ: فكذلك .

(٧) ظ: وانكسر .

(٨) ظ: يقرؤون، ويستهزون .

(٩) ظ: الكوفيين، والتصحيح من الجمل ٢٨١. وينظر: الكتاب ٢ / ١٦٤.

(١٠) ظ: البصريين. ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٤ والمقتضب ١ / ١٥٧.

(١١) فهذه: ليس في م .

(١٢) ظ: ما اريد .

(١٣) في المخطوطتين (جاوشا). (يعني ان بعض العرب يقلب العين الى موضع اللام في بعض أسماء الفاعلين من الاجوف، فيعلمه اعلال قاضي). شرح الشافية للرضي ٣ / ١٢٨.

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله: (إذا كانت الهمزة آخرًا^(١))، وقبلها فتحة كتبت ألفاً. على كل حال، تقول: زيد يقرأ، ولن يقرأ، ولم يقرأ...

قال الشيخ رحمه الله^(٢): جملة ذلك أن الهمزة المنطرفة، معرضة للوقف، وإذا كانت معرضة للوقف سكنت في حال الوقف، وإذا سكنت دبرها ما قبلها. ولذلك إذا كان قبلها ضمة، كتبت واواً، مثل: وضو يوضو، وإذا كان قبلها كسرة كتبت ياء على كل حال، مثل: يخطي.

قال: (فإن اتصل بها مضمرة كتبتها (واواً) إذا انضمت، كقولك: هو يقرؤه، ويكلؤه و(ألفاً) إذا انفتحت، من نحو: لن يقرأه، و(ياءً) إذا انكسرت، مثل: عجبت من خطئه وتنبه...)^(٣) وعلة^(٤) ذلك كله، أنها لما اتصلت بالمضمر صارت وسطاً، ولما صارت وسطاً بعثت من حكم الظرف، فكان^(٥) ليا حكم بنفسها.

فصل^(٦)

قال أبو القاسم رحمه الله: (ومما حذفوا منه الهمزة من الخط: مسؤل. منهم من يكتبه بواوين كما ترى، ومنهم من يكتبه بواو واحدة...) ^(٧).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٨): الصحيح والقياس كتبه بواو واحدة، لأن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ساكن، لم تكن لها صورة، وإذا لم تكن لها صورة، لم يبق إلا واو مفعول فقلت: مسؤل.

(١) ظ: أخيراً. وينظر: الجمل ٢٧٩.

(٢) م: رضي الله عنه.

(٣) الجمل ٢٨٠.

(٤) علة: ليس في م.

(٥) م: وكان.

(٦) فصل: ليس في م.

(٧) الجمل ٢٨١.

(٨) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

قال: (فإذا كانت الهمزة عيناً، وكانت مكسورة، كُتِبَتْ (ياء)، مثل: سَمِعْتُ وَرَيْمْتُ^(١)، وإن كانت مضمومة، كُتِبَتْ (واو)، مثل: لَوُمْتُ وَرُوْفْتُ، وإن كانت مفتوحة، كُتِبَتْ (ألف) مثل: سَأَلَ وَزَارَ...^(٢)).

جملة^(٣) ذلك قد مضى قياسه في العقد، وإنما كتبت على ما ذكر على حد تخفيفها. قال: فأما يسأل وتَسَامُ، فمنهم من يحذف الهمزة^(٤)، ومنهم من يكتب تسأل بألف^(٥) وتَسَامُ كذلك. هذا^(٦) أيضاً قد مضى، والقياس أن لا يكون للهمزة الساكنة ما قبلها صورة.

فصل^(٧)

قال رحمه الله: (وتكتب براءات، جمع: براءة، بالفاءين، وكذلك: بداءات خوائجك بالفاءين - أيضاً)^(٨).

وهذا كما ذكر، وأصله بثلاث ألغات: الأولى ألف فعالة، والثانية لام الكلمة التي هي^(٩) صورة الهمزة، والثالثة ألف الجمع، وقد مضى أصل ذلك.

فصل

في معرفة النقط والشكل

[١٩٧و] أما النقط: فجمع نقطة والنقطة رأس الخط ومنشأ كثر حروف، وهي أقل جزء يمكن أن يصور. والغرض بالنقط إزالة الإشكال بين ملتبسين فأكثر، كالباء والتاء والتاء، وما شاكلهن.

(١) رنم الشيء: إذا احبه ولزمه ورنم الجرح. ينظر: اللسان: رأم.

(٢) الجمل ٢٨١.

(٣) قبلها في ظ: قال. سهو.

(٤) من (تخفيفها) إلى (الهمزة) ساقط من ظ.

(٥) ظ: بالألف.

(٦) هذا: ليس في م.

(٧) فصل: ليس في م.

(٨) الجمل ٢٨٢.

(٩) هي: ساقطة من ظ.

يدلُّ على ذلك اُمتناعهم من نقط، مثل: الكاف واللام، لأنَّ عدم نظيرهما مُغْنِي عن نقطتهما، ولا تخلو الحروف المنقوطة من أربعة أقسام:

منها ما يُنْقَطُ موصولاً، ولا يحسن نقطه مفصلاً، وتلك أربعة أحرف: الفاء والقاف والنون والياء، لأنَّ تفريقهنَّ قد أغنى عن نقطهنَّ، فَمَنْ تكلفَ نقطَ^(١) ذلك، كان بمثابة من فتح ما قبل الأنف، وما قبل هاء السكت، وبمثابة من سَكَنَ لام المعرفة بعلامة^(٢). فإذا اتصلت هذه الأربعة بغيرها من الكلام، ولم تكن لها صورة تفريق حسن نقطها، بل وجب^(٣) عند الإشكال الفرق بينها وبين غيرها.

وضرب منها لا يُنْقَطُ مفصلاً، ولا موصولاً، وهي ستة أحرف: الألف والكاف واللام والميم والهاء والواو، لأنها معدومة النظير، فلم تلتبس بغيرها، ولم تَحْتَجَّ إلى نقط.

وضرب منها يستغني قومٌ عن نقطه موصولاً ومفصلاً، ولا يستغني آخرون. وذلك سبعة أحرف: الحاء والdal والراء والسين والصاد والطاء والعين، فمذهب اللغويين والشعراء والمتأهين في التحقيق والاحراز ضبط هذه الأشياء بعلامات^(٤) تكون من تحتها، تقوم مقام النقط، وهي صورة معروفة. ويكره ذلك الكتاب والمترسلون، لأنهم إذا كانوا لنقط الحروف المستحقة للنقط كارهين، فأحرى وأولى أن يكرهوا ما ليس بمستحق للنقط.

وضرب منها يُنْقَطُ موصولاً ومفصلاً وهو ما بقي من الحروف، وهي أحد عشر حرفاً: الباء والناء والياء والجيم والحاء والذال والزاي والشين والصاد والطاء والغين.

ولا يخلو نقط هذه من ثلاثة أقسام: إمَّا أن تنقط واحدة، وإما أكثر من واحدة، وإمَّا من فوق أو تحت، فكلُّ ما نقط واحدة، فلنَّ له نظيراً لا يُنْقَطُ، كالذال والزاي والصاد والطاء والغين [وكلُّ ما نقط نقطتين، فلنَّ له نظيراً يُنْقَطُ واحدة، كالياء والناء، وكلُّ ما نقط ثلاثاً، فلنَّ له نظيراً يُنْقَطُ نقطتين، كالتاء والناء]^(٥).

(١) ظ: نقطة .

(٢) بعلامة: ليس في ظ .

(٣) م: بعد ووجب .

(٤) م: بعلامة .

(٥) ما بين المعقوفتين بدله في ظ: (فكل ما نقط ثلاثاً، فلان له نظيراً ينقط كالتاء والناء) .

فَأَمَّا نَقْطَهُمُ الشَّيْنِ ثَلَاثًا، فَعَلَى عِدَدِ حُرُوفِهَا^(١). وَقَوْمٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَنْقُطُونَهَا وَاحِدَةً، كَأَخَوَاتِهَا الْمُشَبَّهَةِ بِهَا فَعَلَى هَذَا مَدَارُ النِّقْطِ وَقِسْمَتُهُ وَعِلَالُهُ.

فَأَمَّا تَخْصِيصُ هَذَا الْحَرْفِ مِنْ هَذَا الْحَرْفِ^(٢) بِوَاحِدَةٍ، أَوْ بِاثْنَيْنِ أَوْ بِكَوْنِهَا مِنْ تَحْتِ أَوْ مِنْ فَوْقِ، فَلَا [١٩٦ ظ] طَرِيقَ إِلَى تَعْلِيلِهِ، لِأَنَّ السُّؤَالَ فِيهِ يَنْقَلِبُ عَلَى سَائِلِهِ، وَكُلُّ مَا أَنْقَلَبَ عَلَى سَائِلِهِ فَتَعْلِيلُهُ سَاقِطٌ.

فَصْلٌ

الشَّكْلُ

الغرضُ بالشَّكْلِ كَالْغَرَضِ بِالنِّقْطِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُنْتَسَبَاتِ، وَقَدْ مَثَّلْنَا ذَلِكَ فِي بَابِ الإِعْرَابِ، فِي قَوْلِكَ: مَا أَحْسَنُ زَيْدًا^(٣)، وَنَحْوَهُ، وَحَاجَةُ اللُّغَوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ إِلَيْهِ دَاعِيَةٌ، لِأَنَّ فِيهِ^(٤) ضَرْبًا عَظِيمًا مِنَ الْإِخْتِصَارِ وَإِزَالَةِ الْإِتْيَاسِ^(٥). كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالْفِعْلِ^(٦) وَالْفَعْلِ، كَالْوَرْدِ، وَالْوَرْدِ، وَالْوَرْدِ، وَجَمَلَةٌ صُورِ الشَّكْلِ تِسْعَةٌ: النِّصْمُ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْوَقْفُ وَالتَّوِينُ وَالتَّشْدِيدُ وَالْهَمْزُ وَالْمَدُّ وَالْوَصْلُ فِيهِذِهِ كُلُّهَا دَخَلَتْ^(٧) عَلَى الْكَلِمِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَكُلُّهَا رُقُومٌ مَأْخُودَةٌ مِنْ حُرُوفٍ، لِأَنَّهَا أَجْزَاءُ^(٨) مِنَ الْحُرُوفِ، فَالضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ، وَالْفَتْحَةُ مِنَ الْأَلْفِ، وَالْكَسْرَةُ مِنَ الْيَاءِ، وَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ أَصْلُهَا مِنْ رَأْيِ الْحَرَكَةِ، إِذَا نَاقَبَ بِمَعْنَى التَّحْرِيكِ، وَخُولَفَ بَيْنَ صُورِهَا لِلْمَعْنَى الَّتِي أُرِيدَ بِهَا، وَمَحَلُّهَا مِنَ الْخَطِّ مَحَلٌّ مَا أَدَّى إِلَيْهِ النُّطْقُ بِهَا، فَالْفَتْحَةُ مِنْ فَوْقِ، وَالْكَسْرَةُ مِنْ تَحْتِ، وَالضَّمَّةُ مِنْ حِذَاءِ، عَلَى حِسْبِ التَّلَافُظِ بِهَا. وَالْوَقْفُ: عَلَامَتُهُ (جِيمٌ) مَأْخُودَةٌ مِنْ عَلَامَةِ جِيمِ الْجَزْمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هِيَ

(١) ظ: سِينِهَا.

(٢) مِنْ هَذَا الْحَرْفِ: لَيْسَ فِي ظ.

(٣) ظ: الرَّجُلِ.

(٤) ظ: فِيهَا.

(٥) ظ: اللَّيْسِ.

(٦) ظ: وَبَيْنَ الْفَعْلِ.

(٧) م: جَعَلَتْ.

(٨) أَجْزَاءُ: لَيْسَ فِي ظ.

دال مأخوذة من دال الدائرة^(١)، ومنهم من يصورها هاء. والتوين مأخوذ من النون ونقطته. والتشديد مأخوذ من شين مؤذنة بمعنى التشديد. والهمز مأخوذ من عين، لأنها من مخرجها، والمد: ميم ودال، غير محقتين، بينهما مدة مأخوذة من (مد). والوصل صاد غير محققة ولا معروفة، مأخوذة من الوصل، وجميع ذلك حقه أن يكون من فوق الحرف، ما خلا التوين، فإنه تابع للحركة، يكون حيث تكون^(٢).

باب المقصور والممدود^(٣)

قال أبو القاسم رحمه الله: (الاسم المقصور هو ما كان في آخره ألف ساكنة...) (٤).

قال الشيخ رضي الله عنه: هذا ليس بكاف^(٥) في حد المقصور، وحده أن يقال: الاسم^(٦) المقصور: كل اسم معرب آخره ألف لفظ.

فقولنا: كل اسم، احتراز من الفعل والحرف، لأنه لا مدّ فيهما ولا قصر^(٧).

فإن قيل: فما^(٨) [١٩٧و] تصنع ب (جاء وشاء) ونحوهما، مما هو ممدود في السمع؟ قيل: شرط الممدود أن يكون قبل آخره ألف زائدة للمد، ولذلك سمي ممدوداً لأجل ألف المد، وألف (جاء وشاء)، غير زائدة، ولأن في الأسماء ما يمد ويقصر لمعنيين متفقين أو مختلفين، مثل: هوى النفس، وهواء الجو، وليس في الأفعال مثل هذا.

(١) ظ: الداه .

(٢) م: حيث تكون يكون. جاء في نسخة م/ ورقة ٢٨٩: (تم الجزء السابع من شرح الجمل. بحمد الله ومنه فله الحمد كثيراً يتلوه في الجزء الثامن إن شاء الله باب الممدود والمقصور وصلى الله على محمد النبي وعلى آله وسلم).

(٣) هذا هو الجزء الثامن نسخة م ورقة ٢٨٩ جاء فيه: (الجزء الثامن من شرح الجمل، املاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ رضي الله عنه. بسم الله الرحمن الرحيم. وما توفيتي إلا بالله عليه توكلت). وفي م: باب الممدود والمقصور. الجمل ٢٨٣.

(٤) الجمل ٢٨٣.

(٥) ظ: قال المفسر ليس بكاف.

(٦) الاسم: ليس في ظ.

(٧) ولا قصر: ساقطة من م .

(٨) ظ: فلم. سهو .

وقولنا: كُلُّ اسمٍ مُعَرَّبٍ احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ: (ما) و (ذا)، وما شاكلهما، لأنه مبني لشبهه بالحروف، ولا يُسَمَّى مقصوراً.

فإن قيل فأهل اللغة يقولون: هؤلاء، يمدُّ ويقصر. ومع هذا فهو مبني، قيل: هذا تَسْمَحُ منهم، وكأنه لما تقابل اللفظان، أشبه المقصور والممدود الصناعي، أو لأن هؤلاء لما انضمَّ إلى كونه صفةً وموصوفاً ولأنه^(١) على أكثر من حرفين، أشبه المعرب، فجاز أن يسمى بالقصر والمد.

وقولنا: آخره ألف لفظ، احترازٌ من اللبس بالميموز الذي تُصَوِّرُ همزته^(٢) ألفاً، وهو في التحقيق همزة، كالصَّدا الذي للحديد، ولذلك قال أبو القاسم (آخره ألف ساكنة). والألف لا تكون قط إلا ساكنة، ولكنه احترازٌ من مثل هذا.

فإذا قد ثبت معرفة المقصور، فإنما^(٣) سُمِّيَ المقصور مقصوراً، لأنه قد قصر عن الإعراب وحُبس. وأصل القصر في اللغة الحبس والمنع، بدليل أنك إذا اعتبرت تصرف حروف القصر، وجدت لها دالة على هذا المعنى، والقوصرة: قواطع، من القصر لأنها تحبس^(٤) ما يكون فيها، والقصير: فعيل من القصر، لأنه محبوس عن التمام، والقصارى وقصاراة، (فعالي) من القصر لأنها انتهاء غاية تقف عليها^(٥) عما دونها.

فثبت أن المقصور ممنوع من الإعراب، ومحبوس عنه، وإنما حبس عنه من قبل أنه مُسْتَقْبِلٌ^(٦) على حروف العلة المتحرك ما قبلها فرفض ومنع أن يكون فيها.

قال الشيخ^(٧) أبو القاسم: (ولا يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض؛ لأن الألف لا تتحرك)^(٨).

(١) ولأنه: ساقطة من م.

(٢) همزته: ساقطة من م.

(٣) ظ: وإنما.

(٤) تحبس: ليس في ظ.

(٥) عليها: ساقطة من م.

(٦) كذا في م. ولم تنقط في ظ.

(٧) الشيخ: ليس في ظ.

(٨) الجمل ص ٢٨٣.

أَمَّا (١) اِمْتِنَاعُ لِحَاقِ الإِعْرَابِ فِي الْأَصْلِ فَلَمَّا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا اِمْتِنَاعُ تَحْرِيكِ الْأَلْفِ، فَلِأَنَّ تَحْرِيكَهَا يُوْدِي إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا رَدَّهَا إِلَى أَصْلِهَا، وَمِنْهُ هُرْبٌ. وَإِمَّا هَمْزُهَا، فَيُوْدِي إِلَى الْإِتِّبَاسِ بِثَبَاتِ الْهَمْزَةِ، فَلِذَلِكَ اِمْتِنَاعُ تَحْرِيكِهَا.

قَالَ: (وَيُلْحَقُهُ التَّنْوِينُ، فَتَسْقُطُ أَلْفُهُ فِي اللَّفْظِ) (٢)، أَمَّا سَقُوطُهَا، فَلَا لِنَقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَخُصَّ السَّقُوطُ بِالْأَلْفِ دُونَ التَّنْوِينِ، لِأَنَّ عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ دَلِيلًا مِنْ فَتْحِهَا وَلَيْسَ عَلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى [١٩٧ظ] أَنْصِرَافِ الْأَسْمِ. وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ دَلِيلٌ لِلْأَخْفَشِ فِي بَابِ مَصْرُوعٍ وَمَقُولٍ، حِينَ قَالَ: الْمَحْذُوفُ عَيْنُ الْفِعْلِ وَالْمَبْقَى هُوَ الزَّائِدُ (٣)، خِلَافًا لِقَوْلِ سَيِّبِيهِ (٤).

وَلَا (٥) خِلَافٌ أَنَّ الْأَلْفَ تَسْقُطُ مِنَ اللَّفْظِ مَعَ التَّنْوِينِ، وَلَا خِلَافٌ أَنَّ جَمِيعَ الْمَقْصُورِ إِذَا وَقِفَ عَلَيْهِ، وَقِفَ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ.

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَلْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

فَمَذْهَبُ سَيِّبِيهِ أَنَّهَا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مُبْدَلَةٌ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، وَأَنَّهَا فِي حَالِ النِّصْبِ زَائِدَةٌ مُبْدَلَةٌ مِنَ التَّنْوِينِ (٦)، وَقِيَاسُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ، فَمِنْ حَيْثُ ثَبِتَ ابْتِدَالُ الْأَلْفِ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النِّصْبِ دُونَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، كَذَلِكَ ثَبِتَ فِي الْمَقْصُورِ.

وَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الْأَلْفَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ زَائِدَةٌ مُبْدَلَةٌ مِنَ التَّنْوِينِ (٧)، وَحُجَّتُهُ أَنَّهُ وَجَدَهُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ لَزُومُ الْفَتْحِ لِمَا قَبْلَ الْأَلْفِ، وَأُجْرِي حَالُ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مُجْرَى (٨) حَالِ النِّصْبِ، وَاعْتَقَدَ أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةً فِي

(١) م: وأما.

(٢) فِي الْجُمْلِ ص ٢٨٣ (وَلَكِنْ يُلْحَقُهَا التَّنْوِينُ وَتَسْقُطُ أَلْفُهُ فِي اللَّفْظِ).

(٣) يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ ٢/ ٢٣٧.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٢/ ٩٤.

(٥) ظ: فلا.

(٦) الْكِتَابُ ٢/ ٩٤.

(٧) يَنْظُرُ: الْمَنْصَفُ ٢/ ٧٢.

(٨) ظ: فأجري حال الرفع مجرى.

جميع ذلك.

ومذهب الكسائي رحمه الله^(١) أَنَّ الألف أصلية في الأحوال الثلاثة، وأحتج بقراءة من قرأ: (قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى) ^(٢)، بالإمالة.

والألف المبدلة من التثوين لاتمال، وفي إمالتهم إياها هاهنا دليل على كونها أصلاً. وليس في هذا كبير دليل، لأن الوقف على (فتى) في الآية ليس يحسن، لأن الجملة التي بعده صفة له، وإنما هذا في حال انقطاع نفس مع أنه قليل شاذ. ومع ذلك^(٣) أن العرب تشبه الأصلي بالزائد والزائد بالأصلي، وفائدة هذا الخلاف تظهر في القوافي، وعليه تأتي الإلزامات^(٤).

فصل

ولا يخلو المقصور من أربعة أقسام: إما أن تكون ألفه منقلبة عن حرف أصلي، مثل: عصا وفتى ومدعى ومصطفى. وإما مزيدة لللاحق، كالف أرطى ومغزى وبترى. وإما مزيدة للتكثير، كالف قبعثرى، والقبعثرى الفصيل الميزول، وقيل: الرخو المضطرب. وقال الجرمي: جمل قبعثرى: العظيم الشديد، وضبطرى. يقال: رجل ضبطرى، يروى بالعين وبالفين، أي^(٥) محقق. وإما مزيدة للتأنيث، كالف حبلى وذكرى، ونحوهما^(٦).

والمقصود من هذه الأقسام المنون، وما عداه مشبه به، وجميع ذلك يتضح في الفصول، إن شاء الله.

(١) رحمه الله: ليس في م.

(٢) الانبياء: آية ٦٠. جاء في التيسير ص ٤٦ و ٥٣ (اعلم أن حمزة والكسائي كانا يميلان كل ما كان من الأسماء والأفعال من نوات الباء...). وينظر: تفسير القرطبي ١١/ ٢٣٨.

(٣) ذلك: ليس في ظ.

(٤) ط: وعليه باقي اللزومات.

(٥) أي: ليس في م.

(٦) ظ: ونحوه.

فصل

[١٩٨و] (والممدود والمقصور على ضربين : ضرب منه يدرك قياساً ، وضرب منه يدرك سماعاً) (١).

وهذا كما ذكر . أما الذي يدرك قياساً، فهو الذي له نظير من الصحيح معتبر (٢) به، إن كان قبل آخره ألف زائدة، كان ممدوداً، وإن لم يكن قبله ذلك كان مقصوراً فلذلك نقول: أعطى إعطاءً، وزيد معطى، فيمد المصدر، لأن نظيره من الصحيح، أحسن إحساناً، ويقصر اسم المفعول؛ لأن نظيره محسن إليه، فهذا وأشباهه هو الأصل الذي عليه المعتمد واليه المستند وعليه تأتي فصول المقصور والممدود، ما لم يكن له نظير يطرده، ولا مثال ينعقد فهو من باب المسموع.

وقد بدأ أبو القاسم رحمه الله بفصول المقيس، لأنه أشبه بكتب النحو، وآخر المسموع واقتصر منه على اليسير، لأنه أشبه (٣) بكتب اللغة، ثم بدأ من قسمي المقصور والممدود (٤) بقسم المقصور؛ لأن المقصور هو الأصل والممدود هو الفرع، لأن إمداداً إنما يكون بزيادة حرف مد على الأصل، ومن هاهنا جاز عند البصريين للشاعر أن يقصر الممدود؛ لأنه يردّه إلى أصله، ولم يجر له أن يمد المقصور، لأنه لا يردّه إلى الأصل (٥)، فأما قول الشاعر (٦):

سَيَغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرُ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

فلا دليل للكوفيين على البصريين فيه، لاحتمال أن يكون مصدر (فَاعَلَ) ومصدره

(١) الجمل ٢٨٣.

(٢) ظ: يعتبر.

(٣) م: الاشبه.

(٤) ظ: الممدود والمقصور.

(٥) م: أصل.

(٦) لم يعرف اسمه ورد في المنقوص والممدود للفراء ٢٨، والمخصص ٢٧٦/١٢ و ١٢٦/١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٨/٢. قال الفراء في المنقوص ٢٨: (فمدّ هذه الاحرف ومن مقصورات).

ممدود كما قال^(١):

..... وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله: (فمما يَدْرِكُ من المقصور قياساً كُلُّ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ يَفْعُلُ، والاسم منه أَفْعُلُ ومصدره^(٢) فَعْلٌ مقصور...)^(٣).

وهذا كما ذكر. قال الشيخ رضي الله عنه: جملة الأشياء^(٤) التي يَدْرِكُ بها قياسُ المقصور أربعة أضرب: ضرب من المصادر، وضرب من أسماء^(٥) المفعولين، وضرب من المجموع، وضرب من أسماء مَفْرَقَةٍ^(٦) لأشياء مَفْرَقَةٍ، ونحن نشرح ذلك فصلاً فصلاً.

فكُلُّ مصدرٍ لفعلٍ على وزن (فَعِلَ يَفْعُلُ)، واسم الفاعل منه على أَفْعَلٍ أو فَعْلَانٍ أو فَعْلٍ، فالمصدر من جميع ذلك مقصور، لأنَّ نظيره من الصحيح كذلك. مثال الأول: عَشَى يَعْشَى عَشًى، فهو عَشًى، وعَشًى يَعْنَى عَمًى^(٧)، فهو أَعْمَى، لأنَّ نظيره من الصحيح قَرَعَ يَقْرَعُ قَرَعًا، فهو أَقْرَعٌ، وَصَلَعَ يَصْلَعُ صَلَعًا^(٨) [١٩٨ ظ] فهو أَصْلَعُ. ومثال الثاني: صَدَى يَصْدَى صَدًى فهو صَدَيَانُ، وَطَوَى يَطْوِي طَوًى، فهو طَوَيَانُ، لأنَّ نظيره من الصحيح، عَطَشَ يَعْطَشُ عَطَشًا، فهو عَطَشَانُ، وَظَمَى يَظْمَأُ ظَمًا، فهو ظَمَانُ.

(١) هو عبد الله بن معاوية من آل أبي طالب، وصدر البيت: (كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ) ورد في الكامل للمبرد ٢١٢ / ١، وأمالى القالي ٧٣ / ٣، ومغني اللبيب ٢٤ / ١.

(٢) م: (ومما... كل فعل يفعل... فالاسم منه فعل ومصدره...)

(٣) الجمل ص ٢٨٣.

(٤) من (قال) إلى (الأشياء) ليس في ظ.

(٥) ظ: الاسماء.

(٦) مفرقة: ساقطة من ظ.

(٧) عشى: ليس في ظ.

(٨) عمى: ليس في ظ.

(٩) م: صلعى. تحريف.

ومثال الثالث: هَوِيَ يَهْوِي هَوًى، فَهَو هَوًى، وَرَدِي يَرْدِي رَدًى، فَهَو رَدًى، لأنَّ نظيره من الصحيح، فَرَقَ يَفْرُقُ فَرْقاً، فَهَو فَرْقً، وَفَرَعَ يَفْرَعُ فَرْعاً، فَهَو فَرْعً.
وكلُّ مصدرٍ أولُهُ ميمٌ زائدة، فهو مقصور، ثلاثياً كان فعله أو زائداً على الثلاثة، لأنَّ نظيره من الصحيح كذلك، نحو: دَعَا مَدْعًى وَغَزَا مَغْزًى، وَسَرَى مَسْرًى، وَرَمَى مَرْمًى، لأنَّ نظيره من الصحيح، ضَرَبَ مَضْرَباً، وَقَتَلَ مَقْتَلًا. ومثال الزائد على الثلاثة: أُعْطِيَ مُعْطًى وَاسْتَدْعَى مُسْتَدْعًى، وما أشبهه من جميع الأفعال المعتلة اللام، لأنَّ نظيره من الصحيح، كذلك من نحو: أَخْرَجَ مَخْرَجاً، وَأَكْرَمَ مَكْرَماً.
فإن قيل: ونحن نجد مثل: أَقَامَ مَقَاماً، وَأَنَاحَ مَنَاحاً، ونحوه ممَّا قبل الصحيح من آخره ألفاً.

قيل: اعتبارنا أنما هو بالألف الزائدة، وهذه الألف غير زائدة.

ومن المصادر، كلُّ ما كان مصدراً بوزنِ الفِعْلِيَّ للمبالغة، فإنه يكون مقصوراً مثل: الْخَطِيئِيُّ وَالْخَبِيثِيُّ وَالْقَتِيلِيُّ وَالضَّرِيئِيُّ وَالْخَلِيفِيُّ، ومنه قول عمر رضي الله عنه: (لولا الْخَلِيفِيُّ لَكُنْتُ مُؤَدِّناً)^(١)، أي لولا الخلافة، لأنَّ أعباءها وأثقالها والاشتغال بها يمنعها من مواصلة الساعات ومراعاتها، وفي ذلك حثٌّ على فضيلة الأذان، وفي الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال^(٢): (المؤذنون أطولُ الناسِ أُنُقاً يومَ القيامةِ)^(٣)، وفي خبر آخر: (الأئمةُ ضُمَاءٌ، والمؤذنونُ أُمْنَاءُ)^(٤) فثبت أنَّ الفِعْلِيَّ مقصور أين كان^(٥)، ولم يخالف في ذلك إلا الكسائي، فإنه حكى^(٦) أنه سمع الخَصِيصَاءَ بالمدِّ وغيره يرويهما بالقصر، وكذلك القوم، فيضوضاء بالمدِّ والقصر، فيما حكاه الكسائي رحمه الله^(٧).

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري ١/ ٣٦٥، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٢/ ٦٩.

(٢) أنه قال: ليس في م.

(٣) ينظر: المعجم الكبير للطبراني ٥/ ٢٠٩ و ١٧/ ٢٤٦ ورياض الصالحين للنووي، رقم الحديث ١٠٢٢ ص ٤٢٨.

(٤) ينظر: الفتح الكبير ١/ ٥٠٨.

(٥) ظ: إن كان.

(٦) م: فحكى. بدلا من (فاته حكى).

(٧) ينظر: المنقوص والممدود للفراء ٢٨، والخصيصي: مصدر خصه بالشيء.

فصل

قال: (ومنه المفعول من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف..)^(١).

هذا كما ذكر، لأن نظيره من الصحيح كذلك، وكل اسم للمفعول من كل فعل زائد على ثلاثة أحرف من أي وزن كان فإنه يكون مقصوراً؛ لأن نظيره من الصحيح كذلك^(٢)، فنقول في^(٣) أفعل: أعطى، فهو معطى، وهذا^(٤) مثل: أخرج فهو مخرج^(٥)، ونقول في فوعل: عوفي، فهو معافى، كما تقول: سولم، فهو مسالم، وكوتب، فهو مكاتب، وتقول: حلي، فهو محلي، وتغولي، فهو متغالي عليه^(٦)، واستدعي، فهو مستدعي.

وجعلته^(٧) أن اسم المفعول من جميعه مقصور [٩٩ او] كما أن اسم الفاعل من جميعه منقوص، لأن أنفتاح ما قبل آخر اسم المفعول أدخله في حيز المقصور وانكسار ما قبل آخر اسم الفاعل أدخله في حيز المنقوص، لأن حرف العلة تبع للحركة التي قبلها، فيكون^(٨) بحسبها لا يخرج عن ذلك شيء، إلا أن يعرض تضعيف فيستوي اسم الفاعل واسم^(٩) المفعول في اللفظ، لزوال الحركة، لأجل الادغام، مثل: محمر ومصفر.

فإن قيل: فما باله ظهر الفرق، في مثل: أعد يعد، فهو معد، والشيء معد، وأحل يحل، فهو محل، والشيء محل؟

قيل لما ظهر الفرق في فعله المستقبل ظهر في اسم فاعله، ولما لم يظهر في ذلك، لم يظهر في اسم فاعله. وهذا شيء عرض، ثم نعود إلى ما نحن بصدد.

(١) الجمل ص ٢٨٤.

(٢) من (فانه) إلى (كذلك) ساقط من ظ.

(٣) م: من.

(٤) م: فهذا.

(٥) فهو مخرج: ليس في ظ.

(٦) ظ: وتعود عليه، فهو متعاد. تحريف.

(٧) ظ: وجعله الامر.

(٨) ظ: فكان.

(٩) واسم: ليس في ظ.

فصل

قال: (ومنه ما كان جمعاً فُعْلَةً أو فِعْلَةً، نحو: عُرْوَةٌ وَعُرَى، وفِرْيَةٌ وفِرَى وَلِحْيَةٌ وَلِحَى...) (١).

وهذا كما ذكره، لأنَّ نظيره من الصحيح: ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ، وكِسْرَةٌ وكِسَرٌ. وهذا فصل الجمع (٢)، وهو القسم الثالث من أقيسة المقصور واعتباره أيضاً (٣) كاعتبار ما تقدم.

فكلُّ ما كان جمعاً لِفُعْلَةٍ، مثل: مُدِيَّةٌ ودُمِيَّةٌ وزُبِّيَّةٌ، فجمعها مقصورٌ، مضمومٌ الأول. وكلُّ ما كان جمعاً لِفِعْلَةٍ، مثل: (رِشْوَةٌ، وعدْوَةٌ) (٤)، وإِسْوَةٌ، فجمعها مقصورٌ، مكسورٌ الأول ويجوز ضمُّه في بناء النواو، فنقول: رِشْوَةٌ ورِشَى وعدْوَةٌ وعدَى.

وإن كان من ذوات الياء، فتكرر أغلب عليه، مثل: فِرْيَةٌ وفِرَى، وَلِحْيَةٌ وَلِحَى هذا هو الأكثر.

وكلُّ جمعٍ بوزنٍ فُعْلَى، مثلاً واحدٌ على فَعِيلٍ أو أَفْعَلٍ أو فاعِلٍ أو فَعِلٍ، فهو مقصورٌ، مثال فَعِيلٍ: جَرِيحٌ وجَرَحَى، وصَرِيحٌ وصَرَعَى، ومَرِيضٌ ومَرَضَى: وَقَتِيلٌ وَقَتَلَى، وفَقِيرٌ وفَقَرَى. ومثال أَفْعَلٍ: أَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَأَنُوكٌ وَنَوَكَى، ومثال فاعِلٍ: هَالِكٌ وَهَلَكَى، وَمَائِقٌ وَمَوَقَى ومثال فَعِلٍ: زَمِنٌ وزَمَنَى، وَوَجِعٌ وَوَجَعَى، كنهٌ مقصورٌ، وهو (٥) مختصٌ بما كان بِلِيَّةٍ أو آفَةٍ، نعوذُ بالله تعالى منها (٦).

فصل

فيما كان اسماً لِمَشْيٍ (٧)

كُلُّ ما كان اسماً لِمَشْيٍ ممَّا آخَرُهُ أَلْفٌ، فهو مقصورٌ، مثل: الْقَهْقَرَى،

(١) الجمل ٢٨٤.

(٢) الجمع: ساقطة من ظ.

(٣) أيضاً: ليس في ظ.

(٤) في ظ: (مثل رشوة ورشى وعدوه وعدى) وهو وهم وتزيد.

(٥) وهو: ساقطة من م.

(٦) م: اعوذ بالله منها.

(٧) م: ما كان اسماً للمشي. وفي الموضع الآتي.

وَالْخَوْزَلَى^(١)، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي هَذَا النَّوعُ مُحَرَّكَ الْكَلِّ، مِثْلُ: الْجَمَزَى وَالْبَشَكَى^(٢) وَالْمَرَطَى^(٣) وَالْوَكَزَى وَالنَمَلَى، كَأَنَّهُ جَعَلَ تَحْرِيكَ جَمَلَتِهِ مُؤَذِّنًا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ^(٤) بِمَعْنَى زَعَزَعَتْهَا وَقَلَقَهَا، كَمَا جَعَلُوا بَابَ [١٩٩ظ] النَّزْوَانِ وَالْغَلِيَانِ وَالْفَوْرَانِ وَالطَّوْفَانِ، مُؤَذِّنًا^(٥) بِهَذَا الْمَعْنَى.

فَهَذِهِ أُصُولُ الْمُقْصُورِ الْمُطَرَّدِ الْمُقَيَّسِ. وَالْمَسْمُوعُ يَأْتِي بَعْدَ ذِكْرِ الْمَمْدُودِ الْمُقَيَّسِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ^(٦).

فصل

الْمَمْدُودُ الْمُقَيَّسُ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمِمَّا يُدْرِكُ مِنَ الْمَمْدُودِ قِيَاسًا مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ مَمْدُودٌ: كُلُّ مُصَدَّرٍ مِنْ فِعْلِ زَائِدٍ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ...) ^(٧).

قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا كَمَا ذَكَرَ، وَالْأَصْلُ^(٨) فِي الْمَمْدُودِ، هُوَ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ زَائِدَةٌ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ مَمْدُودًا، لِأَنَّ أَلْفَ الْمَدِّ زَائِدَةٌ قَبْلَ آخِرِهِ، لِذَلِكَ^(٩) زِيدَتْ.

وَقِسْمَةُ الْمَمْدُودِ أَرْبَعَةٌ: مِنْهُ مَا هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ، مِثْلُ: قَرَاءٌ وَحِنَاءٌ وَقِتَاءٌ^(١٠) وَإِقْرَاءٌ، وَنَحْوُهُ، وَمِنْهُ مَا هَمْزَتُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، مِثْلُ: كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ وَغِطَاءٌ وَرِشَاءٌ، يَدُلُّ

(١) الْخَوْزَلَى: مَشِيَّةٌ فِيهَا ثِقَالٌ.

(٢) الْجَمَزَى وَالْبَشَكَى: النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ.

(٣) الْمَرَطَى: الْفَرَسُ السَّرِيعَةُ.

(٤) فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ: لَيْسَ فِي م.

(٥) مُؤَذِّنًا: لَيْسَ فِي ظ.

(٦) ظ: وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٧) الْجَمَلُ ص ٢٨٥.

(٨) ظ: (وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ الْأَصْلَ). وَسَقَطَ قَبْلَهُ: قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) ظ: لِأَنَّ أَلْفَ الْمَدِّ زَائِدَةٌ قَبْلَ آخِرِهِ وَلِذَلِكَ.

(١٠) وَقِتَاءٌ: لَيْسَ فِي ظ.

على كون همزته غير أصلية، عدمها في الجمع^(١) من نحو: أَكْبَبِيَّةٌ وَأَرْدِيَّةٌ وَأَغْطِيَّةٌ^(٢) وأَرْشِينِيَّةٌ. ومنه ما همزته مزيدة لإلحاق بناءٍ ببناء، نحو: حُرْبَاءٌ وَقُوبَاءٌ وَزُرِّيَّاءٌ وَفَيْقَاءٌ^(٣)، كله ملحق بِسِرْدَاحٍ وَطُومَارٍ وَسِرْبَالٍ. ومنه ما همزته مزيدة للتأنيث، مثل: حَمْرَاءٌ وَصَفْرَاءٌ. لا يخلو كلُّ ممدودٍ من هذه الأقسام الأربعة.

وهذا الممدود منه ما يُدْرِكُ قِيَاساً، ومنه ما يُدْرِكُ سَمَاعاً، كالمقصور، وهو أيضاً لا يخلو من أن يكون نوعاً من المصادر^(٤) أو الجموع أو الصفات أو أسماء لشيء.

وقد بدأ أبو القاسم رحمه الله بالمصادر، فنقول:

كُلُّ مصدرٍ لفعلٍ زائدٍ على ثلاثة أحرفٍ مِمَّا قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَمْدُوداً، نَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ كَذَلِكَ. فَمِنْ ذَلِكَ: أُعْطِيَ إِعْطَاءً، وَآلَى إِيْلَاءً وَأُرْدَى إِرْدَاءً، لَأَنَّ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ^(٥)، أَحْسَنَ إِحْسَاناً وَأَكْرَمَ إِكْرَاماً.

ومصادر الأفعال^(٦) التي أولها أَلْفٌ التوصل التسعة كلها ممدودة، لأن نظيرها من الصحيح كذلك، مثل: أَمَحَى أَمْحَاءً^(٧)، وَاقْتَدَى اقْتِدَاءً وَارْحَوَى ارْحَوَاءً وَاسْتَدْعَى اسْتِدْعَاءً، وَاقْوَلَى اقْوِلَاءً وَاحْرَنْبَى احْرَنْبَاءً، وَاسْلَنْقَى اسْلَنْقَاءً^(٨)، ونظائره من الصحيح معروفة.

فَمِمَّا قَوْلُ أَبِي الْقَاسِمِ: (كُلُّ مُصَدِّرٍ مِنْ فِعْلٍ زَائِدٍ فِي أَوَّلِهِ أَلْفٌ وَصَلٍ...) ^(٩). فلو كان تَرَكَ هذه الزيادة لكان يكون في إسقاطها كفاية، لأنك تقول: رَامَى رِمَاءً، وَوَالَى

(١) في الجمع: ليس في م.

(٢) ظ: أَغْطِيَّةٌ وَأَرْدِيَّةٌ

(٣) فَيْقَاءٌ: ليس في ظ. وهي الأرض الغليظة. والقوباء: من أمراض الجلد، والزُرِّيَّاء: الأكمة الصغيرة.

(٤) ظ: من نوع المصادر.

(٥) من الصحيح: ليس في م.

(٦) الأفعال: ساقطة من ظ.

(٧) م: أَمَحَى أَمْحَاءً.

(٨) م: وَاسْلَنْقَى اسْلَنْقَاءً، وَاسْلَنْقَى: طارعه.

(٩) الجمل ص ٢٨٥.

وَلَاءَ، فَتَمَدَّه، وليس في (١) أوله زيادة، ولكن ذكر ذلك لأنه جعله فصلين.

فصل

[٢٠١و] قال: (ومنه ما جاء من الأصوات على فُعَال، نحو: الدُّعَاءِ والعُوَاءِ والرُّغَاءِ والثُّغَاءِ (٢) والنَّدَاءِ...).

وهذا (٣) كما ذكر لأن نظيره من الصحيح: الصُّرَاخ والنَّبَاح، فَمَدَّ كَمَدَّ.

وأما البُكَاءُ، فهو من الأصوات، وقد سُمِعَ فيه المَدُّ والقَصْرُ، قال الشاعر (٤):

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فَمَدَّ وَقَصَرَ: فَمِنْ مَدَّ حَمَلَهُ عَلَى بَابِهِ، وَمِنْ قَصَرَ (٥) حَمَلَهُ عَلَى الْحَزَنِ.

والنَّدَاءُ فِيهِ لَغَتَانِ: تَضُم نُونُهُ وَتَكْسَرُ، فَمِنْ ضَمَّهَا فَعَلَى الْبَابِ، وَمِنْ كَسَرَهَا جَعَلَهُ مَصْدَرًا لِي (نَادَى).

ومن الممدود من هذا النوع كُلُّ مَا كَانَ مَصْدَرًا بِوزنِ التَّفْعَالِ، مِنْ نَحْوِ: التَّقْضَاءِ والتَّرَمَاءِ، لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: التَّرَحَّالِ، وَتَأْوُدُ مَفْتُوحَةٌ مَا لَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا وَلَا اسْمًا، فَإِنْ كَانَ مُضَاعَفًا، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ (٦)، مِثْلُ: الزَّلْزَالِ وَالْقَلْقَالِ، وَإِنْ كَانَ اسْمًا فَالْكَسْرُ (٧) أَغْلِبُ عَلَيْهِ: كَالْتِمَثَالِ وَالتَّجْفَافِ (٨) وَالتَّمْسَاحِ.

قال أبو القاسم رحمه الله: (وَكُلُّ مَا كَانَ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَلَةٍ، فَوَاحِدُهُ مَمْدُودٌ، نَحْوُ: قِبَاءٍ وَأَقْبِيَةٍ، وَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَةٍ، وَرِشَاءٍ وَأَرَشِيَةٍ...) (٩).

(١) م: من .

(٢) ظ: الثُّغَاءِ والرُّغَاءِ. الجمل ٢٨٥.

(٣) ظ: فهذا.

(٤) هو حسان بن ثابت كما في ديوان كعب بن مالك ص ٢٥٤، ورد في الكامل للمبرد ٢٢١ / ١ والمخصص ١٦ / ١٨.

(٥) م: فمن مد... ومن قصر.

(٦) ظ: الفتح والكسر.

(٧) ظ: فإن كان اسما فإن الكسر.

(٨) التَّجْفَافُ: وهي آلة للحرب يلبسه الإنسان للوقاية.

(٩) الجمل ص ٢٨٥.

وهذا كما ذكر، لأن نظيره من الصحيح: قَذَالٌ وَأَقْذِلَةٌ، وَحِمَارٌ وَأُحْمَرَةٌ، فجاء ممدوداً، كَمَدَّ صَحِيحُهُ.

ولم يخرج عن هذا الباب إِلَّا أُنْدِيَّةٌ، فإنهم قالوا: نَدَى^(١) وأُنْدِيَّةٌ فجمع فَعَلَ على فِعَالٍ، على حَدِّ: جَبَلٌ وَجِبَالٌ، ثم جمع الجمع فصار أُنْدِيَّةٌ. فهذا وَجِيهٌ يخرجه من الشذوذ ويدخله في شذوذ آخر، هو أشبه به^(٢). قال أبو القاسم: (وما جُمِعَ من فَعَلٍ على فِعَالٍ، كان ممدوداً، مثل: ظَبْيٌ وَظَبَاءٌ، وكذلك ما جُمِعَ على أَفْعَالٍ، من نحو: أَحْيَاءٌ وَأَبَاءٌ وَأَبْنَاءٌ...) ^(٣)، وهذا كما ذكر، لوقوع الألف زائدة قبل آخره^(٤)، لأن نظيره من الصحيح: كَتَبَ وَكِتَابٌ، وَحَمَلَ وَأَحْمَالٌ^(٥) وَحَبَلَ وَحِبَالٌ^(٦). وكلُّ جمعٍ على^(٧) فِعَالٍ أو أَفْعَالٍ فممدودٌ أبداً كما ذكر.

قال: (وما كان جمعا لَفْعَلَةٍ، فهو ممدودٌ، نحو: قَشَوَةٌ وَقِشَاءٌ، وَرَكْوَةٌ وَرِكَاءٌ...) ^(٨) وهذا كما ذكر؛ لأن نظيره: صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ جَمْعَ فُعْلَةٍ، كَمُدِيَّةٍ، وَفِعْلَةٍ، كَرِسْوَةٍ، مَقْصُورَانِ، وَجَمْعُ فَعْلَةٍ ممدودٌ إِلَّا قَرِيَّةً وَقُرَى، فإنها شذت في بابها وخرجت عن نظائرها.

قال: (وما جُمِعَ على أَفْعِلَاءٍ، فهو ممدودٌ نحو: أَصْفِيَاءٌ وَأَنْبِيَاءٌ، وكذلك فعلاء، من نحو: شُهَدَاءٌ وَعُرَفَاءٌ...) ^(٩)، وهذا كما ذكر لأن همزة التانيث لا تكون قط إلا ممدودة في صحيح كانت أو معتل، وليس في الأسماء (أفْعِلَالٌ)، فيكون هذا ملحقاً به، ولا يكون أفْعِلَاءٌ جمعا لَفْعِيلٍ إِلَّا في المضاعف أو [٢٠٠ظ] المعتل اللام فمثال المضاعف: شَحِيحٌ

(١) م: نذا.

(٢) م: هو به أشبه

(٣) الجمل ص ٢٨٥.

(٤) لوقوع الألف زائدة قبل آخره: ليس في م.

(٥) وحمل واحمال: ليس في ظ.

(٦) وحبل وحبال: ليس في م.

(٧) جمع على: ليس في م.

(٨) الجمل ص ٢٨٦.

(٩) الجمل ص ٢٨٦.

وَأَشِحَاءُ وَشَدِيدٌ وَأَشِدَّاءُ وَسَدِيدٌ وَأَسِدَّاءُ، والمعتل اللام، مثل: صَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءَ، وَتَقِيٍّ وَأَتَقِيَاءَ.
وَأَمَّا فُعَلَاءُ في جمع فَعِيلٍ، فيخص المذكر الصحيح الذي ليس بمعتل اللام ولا العين، ومثاله: ظَرِيفٌ وَظُرَفَاءُ، وَكَرِيمٌ وَكُرَمَاءُ، ولا يجوز أن تقول^(١): ظَرِيفَةٌ وَظُرَفَاءُ.
فإن قيل: فقد قال الله سبحانه (وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ)^(٢) وهو جمع خليفة.

ففيه جوابان: أحدهما أن خليفة اسم يقع على المذكر دون المؤنث، فجمع جمع المذكر، والوجه الآخر، أنهم^(٣) قد قالوا: خَلِيفَةٌ وَخَلِيفٌ، فيكون على هذا جمعا له.

فأما قوله سبحانه: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ)^(٤)، فعلى بابه على حَدِّ عَفِيفَةٍ وَعَفَائِفٍ وَظَرِيفَةٍ وَظُرَائِفٍ. ولم يأتِ (فُعَلَاءُ) في المؤنث الحقيقي إلا في كلمتين، قالوا: أَمْرَاءُ سَفِييَةٌ وَسَفِيَاءُ وَسَفَاهَةٌ، وَأَمْرَاءُ فَقِيرَةٌ وَفُقَرَاءُ، ولم يأتِ فُعَلَاءُ^(٥) في المعتل إلا في كلمتين: نَقِيٌّ وَنَقَوَاءُ، عن الفراء^(٦)، وَسَرِيٌّ وَسُرَوَاءُ وَأَسْرِيَاءُ، وهذا شيء عَرَضٌ.

فصل

قال: (وإذا كان المذكر على (أَفْعَلٍ) فالمؤنث على (فَعَلَاءَ) ممدود^(٧))، نحو: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ، وَأَصْفَرٌ وَصَفْرَاءُ....).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٨): هذا الكلام يحتاج إلى بيان، وهو أن تقول: كُلُّ

(١) ظ: ان يقل

(٢) الاعراف ٦٩. في م: (وهو الذي جعلكم خلفاء الأرض) وفي ظ (واذكروا إذا جعلكم خلفاء الأرض) وليس هما في المصحف. وقد ورد لفظ (خلفاء) في ثلاث آيات. الأولى التي ذكرت في المتن والأخريان في الاعراف ٧٤ (واذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد عاد) والنمل ٦٢ (أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ).

(٣) ظ: انه.

(٤) الانعام: آية ١٦٥.

(٥) م: فعلي.

(٦) المنقوض والممدود ص ١٩.

(٧) م: ممدودا. الجمل ص ٢٨٦.

(٨) الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

مذكر على أَفْعَلَ لم تلتزمه الألف واللام ولم تلحقه تاء التانيث، ولم يكن بمعنى أَفْعَلَ^(١) من كذا فإن مؤنثه على فَعَّلَاءَ، وإذا كان كذلك، كان ممدوداً.

فصل (٢)

قال: (وَمِمَّا يُدْرِكُ مِنَ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ سَمَاعاً مِمَّا يَكْثُرُ تَرْدَادُهُ فِي الْمَخَاطِبَاتِ وَالْمَكَاتِبَاتِ... الْفَتَى بَوَاحِدِ الْفَتَيَانِ، وَالرَّحَى وَالْعَصَا وَالرَّجَا: جَانِبُ الْبُشْرِ، وَالتَّوَى: الْهَلَاكُ، وَالْقَفَا، وَالْحَصَى^(٢) وَالْخَسَا^(٤)، وَالزُّكَا، وَالْجَوَى: فَسَادُ الْجَوْفِ..)^(٥).

وهذا كما ذكر. وجملة الأمر، أنه محمول على السماع، وقد ذكر منها نيفاً وستين لفظة.

والذي يُحْتَاجُ إلى معرفته هاهنا من كل واحدٍ منهما انقلاب الألف عن أي شيء هي^(٦) منقلبة ليعرف ما يُكْتَبُ منه بالألف، وما يُكْتَبُ منه بالياء ونحن نشرح ذلك فصلاً فصلاً، في كل فصلٍ منه عشرة.

أما [٢٠١و] لام الفتى، ففيها قولان: أكثر النحويين على أنها^(٧) منقلبة عن ياء، بدليل قوله سبحانه: (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ)^(٨)، وبدليل ظهورها في^(٩) الجمع من نحو: فَتَيَانِ، وَالْأَوَّلُ أَدْلُ.

وذهب أبو الحسن الأخفش رحمه الله، إلى أنها منقلبة عن واو، واستدل بظهورها في الفتوة.

(١) ظ: من أَفْعَلَ. تحريف.

(٢) فصل: ليس في م.

(٣) ظ: والحصا.

(٤) م: الحشى. ظ: الحسا. وما اثبتته عن الجمل ص ٢٨٦.

(٥) الجمل ص ٢٨٦. واختلف رسم بعض الالفاظ في المخطوطتين فرسم العصى والرجى والفتى والحشى والزكى بالياء في م. ورسم العصى والحصا، بياء ثم بألف في ظ. وما اثبتته عن الجمل.

(٦) هي: ليس في م.

(٧) م: يذكر انها.

(٨) يوسف: آية ٢٦.

(٩) ظهورها في: ليس في م.

ولا دليل في ذلك، لأننا إذا بنينا مثال فعلة أو فعولة من الرمي: قلنا: رموة
ورموة^(١)، إذا^(٢) بنينا الكلام على التأنيث. فلا^(٣) دليل في الفتوة. والفتى: يمد ويقصر،
فيقصر إذا حني به واحد الفتيان، ويمد إذا حني به المصدر، تقول: هذا فتى بين الفتاء،
قل الشاعر^(٤):

إذا عاش الفتى مثنين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء

وأما (ترحى)^(٥)، فلامها عند جميع النحويين ياء إلا الفراء، فإنه جوز فيها
الهمز^(٦) وحكى فيها: رحويت ورحيت، وغيره أستمك بقولهم^(٧):

..... رَحِيًّا مَدِيرٌ

ولم يسمع في هذا الواو، وكذلك الرحى في جميع وجوهها من رحي الأضراس،
ومن رحي الحرب، ومن أرحاء^(٨) القنابل، الى هذا الأصل يرجع.

وأما عصا: فلامها واو، لقولهم: عصوته بالعصا، فإذا^(٩) حني بها الفعل، فلامها
ياء، والفائدة تخير في النشئة^(١٠).

وأما (ترجأ) فعلى ضربين: يمد إذا حني به المصدر، من نحو: رجأ رجاء، ويقصر

(١) ض: رموة.

(٢) ظ: فإذا.

(٣) م: ولا.

(٤) هو الربيع بن ضبع الفزاري، ورد في الكتاب ١/ ١٠٦ و ٢٩٣ والمنقوص والممدود للفراء
ص ١٧، والمقتضب ٢/ ١٦٩، والاصول ١/ ٢٤٤، والخزانة ٧/ ٣٧٩.

(٥) ظ: الرحا.

(٦) المنقوص والممدود ص ٣١.

(٧) للمهمل بن ربيعة التغلبي. وتعامه:

كَأَنَّا غُدْوَةٌ وَبَنِي أَبِينَا بجنب عُنِزَةٍ، رَحِيًّا مَدِيرٌ

ورد في اللسان (رحا) ١٤/ ٣١٢.

(٨) ظ: ارحى.

(٩) ظ: فإن.

(١٠) م: والفائدة بالتسمية.

إِذَا عُنِيَ بِهِ جَانِبُ الْبُئْرِ، وَلَامُهُ وَاو، لقوله (١):

فَلَا يُرْمَى بِي الرَّجْوَانِ أَنِّي أَقَلُّ الْقَوْمِ مَنْ يُغْنِي مَكَانِي

وكان بعض أصحابنا يقول: أصله من رَجَا يَرْجُو، لَأَنَّ الرَّاجِي لِلشَّيْءِ يَأْتِيهِ مِنْ جِهَاتِهِ وَأَطْرَافِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى أَغْرَاضِهِ.

وَأَمَّا (النَّوَى)، فلامه ياء عند جميع النحويين، إِلَّا أَبَا الْفَتْحِ بْنَ جَنِيٍّ، فَإِنَّهُ جَعَلَهَا مِنْ النَّوَى (٢) الَّذِي هُوَ خِلَافُ الزَّوْجِ، وَالنَّوَى: الْفَرْدُ، وَالزَّوْجُ: وَدَلِيلُ الْجَمَاعَةِ كَوْنُ الْعَيْنِ وَاوًا، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَا عَيْنُهُ وَاو، فلامه ياء، إِلَّا الْقَوَى جَمْعُ قُوَّةٍ، فَجَبَّ النَّوَى عَلَى الْأَكْثَرِ.

وَأَمَّا (الْقَفَا) (٣) فلامه وَاو، لقولهم (٤): قَفَوْتُ الشَّيْءَ إِذَا تَبِعْتَهُ مِنْ وَرَائِهِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ، إِلَّا الْفَرَاءَ [٢، ١ ظ] فَإِنَّهُ جَوَزَ فِيهِ الْقَصَرَ وَالْمَدَّ (٥)، وَاحْتَجَّ عَلَى مَدِّه بِقَوْلِهِمْ: أَقْفِيَةٌ. وَأَفْعَلَةٌ إِنَّمَا هِيَ جَمْعٌ لِلْمِدُودِ. وَدَلِيلُ قَصْرِهِمْ لَهُ قَوْلُهُمْ: قَفَا وَأَقْفَاءُ، وَهَذَا جَمْعُ الثَّلَاثِي فَدَلَّ (٦) عَلَى قَصْرِهِ. فَإِنَّ قَفَا: أَقْفِيَةٌ، فَهُوَ الشَّدُودُ، كَشَدُودُ نَدَى وَأَنْدِيَةٍ. وَأَمَّا (الْحَصَى)، فلامه ياء، لقولهم: حَصَيَاتٌ.

وَأَمَّا الْخَسَا وَالزَّكَاءُ (٧): لِتَفْرُدَ وَالزَّوْجُ فَلَامُ الزَّكَاءِ وَاو، لقولهم: زَكَاءُ يَزْكُو، وَلَامُ الْخَسَا هَمْزَةٌ، وَإِنَّمَا خَفَفَتْ اتِّبَاعًا لِلزَّكَاءِ.

وَأَمَّا (الْجَوَى) فلامه ياء لكون عَيْنِهِ وَاوًا، وَمَعْنَاهُ (٨): فَسَادُ الْجَوْفِ.

(١) لم يعزّه أحد، ورد في المنقوص والممدود ١٧، والمخصص ١٥/ ١١٢.

(٢) النصف ٢/ ٢١١ وفيه: (فأما الاسم فقد تكون العين فيه مفتوحة، فلا يلزم قلب اللام ياء نحو (النوى) وهو الهلاك).

(٣) م: فأما.

(٤) م: من قولهم.

(٥) ينظر: المنقوص والممدود ص ٣٢.

(٦) م: يدل.

(٧) م: (الخصى والزكى) وكذا في ما بعد ذلك.

(٨) ظ: واو معناه

فصل

قال: (والطَّوى: خَمَصُ البطن، والنَّقَى والهُدَى والحَيَا: الغَيْثُ، والدُّمَى، والمعَى، وسَنَا البرق، والجَلَا: انْحِسَارُ الشَّعْرِ عَنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، والنَّسَا^(١): عِرْقٌ مُسْتَبِطٌ فِي الْفَخْذَيْنِ، والسَّفَا: التُّرَابُ، وَخِفَةُ النَّاصِيَةِ...)^(٢).

قال الشيخ رضي الله عنه: أَمَّا الطَّوى والحَيَا والنَّقَى^(٣) واليُدَى والدُّمَى والمعَى^(٤)، فلامها ياء، لقولهم: طَوَيْتُ وَتَقَيْتُ وَهَدَيْتُ وَدُمَيْتُ وَمَعَيْتُ، فظهرت الياء.

وأما لام السَّنَا والنَّسَا^(٥)، فواو، لأنك^(٦) تقول في تشيته: سَنَوَانٌ وَنَسَوَانٌ^(٧) وسَنَاءٌ المجد، ممدود، كالعلاء، وكذلك لام الجَلَا^(٨)، واو، من قولك: جَلَوْتُ. ولام السَّفَا واو، لقولهم: سَفَوَانٌ وبغلة سَفَوَاءٌ، فظهر اللام في هذه الأشياء، يقطع بأصل الكلمة.

فصل

قال: (والنَّوى، جَمْعُ نَوَاةٍ، والبرى: الْخَلْقُ، والغوى: بَشَمُ الْفَصِيلِ، والفَنَا: حَنْبُ الثَّعْلَبِ، والغنى ضدُّ الفقر: وَاللَّوى: فِي الْبُطْنِ، وَالْحَتَا: دَقَاقُ^(٩) النَّبْنِ، والغَبَا: مِنْ قَوْلِكَ غَبَى الرَّجُلُ غَبَاوَةً وَغَبَاً، والسَّدا: الْبَلَجُ^(١٠)، وَالْقَضَا: الشَّيْءُ الْمُخْتَلِطُ، يُقَالُ: أَمَرُهُمْ فَوَضَى قَضاً بَيْنَهُمْ، لَا أَمِيرَ عَلَيْهِمْ، وَالْفَحَا: الْأَبْزَارُ...).

قال الشيخ رضي الله عنه^(١١): هذا كما ذَكَرَ .

(١) م: والجلَى... والنسى.

(٢) الجمل ص ٢٨٦.

(٣) ظ: (أما لام الطوى والنقى) وسقطت قبله قال الشيخ رضي الله عنه.

(٤) ظ: والمعَا.

(٥) والنسا: ليس في م.

(٦) لأنك: ليس في ظ.

(٧) ونسوان: ليس في م.

(٨) م: الجلى.

(٩) ظ: دقائن.

(١٠) في م: والشدا الثلج. وفي ظ: والسدا البلج. من غير تنقيط. وفي الجمل ص ٢٨٧: والغسى: البلج.

(١١) رضي الله عنه: ليس في ظ.

أَمَّا النَّوَى: فلامه ياء^(١)، لكون عينه واواً .
 وأما البرى: فمقصور إذا حني به الخلق [٢٠٢و] وممدود إذا حني به التبرؤ^(٢)
 من الشيء، يقال: أنا البراء من كذا وكذا، يستوي فيه المذكر والمؤنث والمتى
 والمجموع، لأنه وقع موقع المصدر.
 وأما الغوى فلامه ياء، لما ذكر في النوى^(٣)، وله تفسيران: تفسير الفراء أنه
 يشم^(٤) الفصيل فيموت لذلك^(٥)، وتفسير غيره أنه عدم الرى كأنه يموت^(٦) لقله اللبن
 هزالاً، يقال: غوى الفصيل يغوي غوى.
 وأما الفنا: فمقصور إذا حني به جنب الثعلب، ولامه واو لقولهم: شجرة فنواء، وقد
 قيل: إن اللام مجهولة، وأنها محمولة على الياء. وهو ممدود إذا حني به نفاد الشيء.
 وأما الغنى^(٧)، فلامه ياء، لقولهم: غنيان في مثاه^(٨)، وهو مقصور إذا حني به
 ضد الفقر، وممدود إذا حني به الصوت، فإن افتحت الغين، فالمد، لا غير.
 وأما اللوى في البطن، فمقصور ولامه ياء، لما ذكر^(٩)، فإن كسرت اللام، فهو
 مقصور إذا حني به لوى الرمل، وممدود إذا حني به لواء الوالي.
 وأما الحثا: لدقاق الثبن، ففيه وجهان: الياء والواو، ويقال^(١٠): حثوث وحثيث.
 وأما الغبا: فلامه واو، قلوا: شبي غباوة، فإن حني به شبيه بالغبرة في السماء،

(١) ياء ساقطة في ظ.

(٢) ظ: التبري.

(٣) م: لما ذكر في النوا. ظ: لما ذكرنا في النوى.

(٤) في نسخة م: يشم و ظ: ثم والصواب ما أثبت.

(٥) ينظر: المنقوص والممدود ص ٢٢.

(٦) م: موت.

(٧) م: الغنا.

(٨) م: معناه. تحريف.

(٩) ظ: ذكرنا.

(١٠) ظ: وتقول.

فيو ممدود، عن أبي الحسن المهلبى^(١).

وَأَمَّا السَّدَا: الْبَلَحُ، ففيه مذهبان، أكثر^(٢) اللغويين على القصر، والكسائي وحده على روايته يجعله ممدوداً، ويقال هو الْبَلَحُ^(٣).

وَالنَّدَى، وَسَدَى الثَّوْبِ^(٤)، وَسَتَى الثَّوْبِ، بالدال والتاء، وكله يكتب بالياء إلا

الممدود، كما قال:

يَعَجَلُ قَبْلَ حَبْرِهَا سَدَاؤُهَا^(٥)

وأما الفضا: فمقصود إذا عني به الاختلاط. وممدود إذا عني به المكان الواسع [٢٠٣ ظ] وَأَمَّا الْفَحَا^(٦): ففيه لفظان: الْفَحَا بوزن الْمَعَى، عن الأصمعي، والفتح أكثر، ومعناه: الْأَبْزَارُ، تقول العرب: فَحَّ الْقَدَرُ، أي ألقى فيها التوابل والأبزار، والأظهر أن يكون اللَّامُ واواً، لأنه يُقَارَبُ^(٧) معنى الْفَحْوَى.

فصل

قال: (وَالسَّرَى: سَيْرُ اللَّيْلِ، وَالْكَسَا: جَمْعُ كَسَوَةٍ، وَالْعَلَا^(٨) وَالرُّقَى: جَمْعُ رُقِيَةٍ، وَانْفَجَا: الْفَجْحُ وَالرُّجْبَى وَالرُّهْبَى وَالْدَّعْوَى، وَالْقَرَى: قَرَى الضَّيْفِ، وَالْقَرَى: الظَّهْرُ. وَانْمَطَا: انْمَطَّيَ، وَالْمَطَا: الظَّهْرُ أَيْضاً، وَالْدَّوَى: الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ، وَالْحَجَى: الْعَقْلُ، وَالْقَلَى: الْبُغْضُ، وَالْقَصَا: النَّاحِيَةُ...) ^(٩).

(١) هو علي بن أحمد أبو الحسن المهلبى (ت ٢٣٥هـ) وفي بغية الوعاة ٢ / ١٤٧، كناه (أبو الحسين).

(٢) م: وأكثر.

(٣) ينظر: المنقوص والممدود ٣٢ و ٣٧.

(٤) سدى الثوب: لحمته. وينظر: المنقوص والممدود للقراء ص ٣٢.

(٥) رجز ورد في اللسان (سدا) ٢٧٧ / ١٤ من مجموع أربعة أشطر من غير نسبة. وفيه (بسرهما) مكان جبرها أوله: وجارقي لا يخاف داؤها. وآخره: فجارة السوء لها فداؤها

والحبر: اللون والهيئة، والبسر: أوله طلح وآخره تمر، والسدا: ندى الليل

(٦) ظ: الفحى.

(٧) م: مقارب.

(٨) م: العلى.

(٩) الجمل ص ٢٨٧.

هذا كما ذكر (١).

أَمَّا السَّرَى لِسِيرِ اللَّيْلِ، فَلَامُهُ يَاءٌ، لقولهم: سَرَيْتُ، وليس في كلامهم مصدر بوزن
فَعَلَ من المَعْتَل إِلَّا ثَلَاثَةً: السَّرَى وَالْهُدَى وَالنُّقَى.

فَأَمَّا الْكُسا: فَلَامُهُ وَاوٌ لظهورها في الكسوة، وقد مَضَى ذلك في المَقِيس . وأما
الْعَلَا: فَلَامُهُ وَاوٌ لظهورها في (٢) الْعُلُو، وهو أيضاً من حَزَنِ الْمَقِيس ، لأنَّ الْفُعْلَى أَبَدًا
يَجْمَعُ عَلَى الْفُعْلِ، من نحو: الصُّغْرَى والصُّغَر، وَأَمَّا الرَّقَى فَلَامُهَا يَاءٌ، لظهورها في
رُقِيَّة.

وَأَمَّا الْفَجَا، فَلَامُهَا وَاوٌ، لقولهم: قَوَسَ فَجَوَاءُ (٣)، إذا كَانَ وَتَرُهَا لَا يُصْقُ بِكَدِّهَا
وَأَمَّا الرَّخْبَى وَالرُّهْبَى: فمقصوران بلا إشكال، بوزن الْفُعْلَى.

وَأَمَّا الدَّعَوَى: فَلَامُهُ وَاوٌ تَظْهَرُ فِي الْمَصْدَرِ (٤) وَتُقَلَّبُ يَاءً فِي الْإِصْفَاءِ، تقول: هَذِهِ
دَعَوَى، وَهَذِهِ أَمْرَاءُ دَعِيَاءُ. وَهَذَا يُحْكَمُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

[٤، ٢و] وَأَمَّا الْقَرَى: فَلَامُهَا يَاءٌ لقولهم: قَرَيْتُ الضَّيْفَ، وَكَذَلِكَ لَامُ الْقَرَى . وَأَمَّا
النَّمَطَا: فَلَامُهَا وَاوٌ، لقولهم فِي مِثْلَةِ (٥): مَطَوَّانَ، وَقَالُوا: الْمَطَوَّاءُ . وَأَمَّا الدَّوَى: فَلَامُهُ
يَاءٌ، لِأَجْلِ حِينِهِ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ، وَهُوَ أَيْضًا جَمْعُ لِدَوَاةٍ، مِثْلُ: نَوَاةٍ وَنَوَى، فَإِنَّ حُنَى
بِهِ الشَّيْءَ الَّذِي يَتَدَاوَى بِهِ، فَهُوَ مَمْدُودٌ.

وَأَمَّا لَامُ الْحَجَا، فَوَاوٌ، لقولهم: حَجَا يَحْجُو إِذَا ثَبَتَ.

وَأَمَّا الْقَلَى: لِلْبُغْضِ، فَلَامُهُ يَاءٌ، لقولهم: قَلَاهُ يَقْلِيهِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ إِذَا كُسِرَتِ الْقَافُ،
وَمَمْدُودٌ إِذَا فُتِحَتْ.

(١) (الناصية هذا كما ذكر): ليس في ظ.

(٢) من (الكسوة) الى (في) ساقط من ظ.

(٣) م: فجوى.

(٤) م: في المعصور. تحريف.

(٥) م: في معناه. تحريف: والمطأ: الظَّهْر وفي الصحاح ٦/ ٢٤٩٤: (المطوَّاء من النمطي على وزن
الْغُلُوَّاء).

فصل

قال: (وأما القصص^(١)): الناحية، يقال: حطني القصا، أي تباعد عني، وقد يمد، فيقال: القصاء، والقصا أيضا حذف في أذن الناقة. والقنا: أحد يداب في الأنف، والقنا أيضا واحد الأقنأ، وهي الكبائس.

والسدى: سدى الثوب. والضوى: الهزال. والقوى: جمع قوة ويقال: القوى. والقذى: قذى العين. والقطا: جمع قطاة.

والفلا: جمع فلاة. والقربى: من القرابة. والقصيرى: الضلع السفلى من الأضلاع. والكرى: النوم. والكلى: جمع كنية. واللئى: جمع لثة ومنى: جمع منية، من التمني، ومنى: مكة^(٢). والنقا: من الزمل. والنجا: ما لقيته عن الرجل من اللباس، أو سلخته عن الشاة والبعير. والندى: من العطية، والندى، من قولهم: أرض ندية. والنجوى: من الناجي، جميع هذا مقصور...^(٣).

وهذا كما ذكر.

أما^(٤) القصا: الناحية، فلامها واو، لقولهم: قصوت وقصا، يقصو، لأنها ضد دنوت. ومن كلام العرب [٤، ٢٠ ظ] حطني القصا، ممدودا ومقصورا، أي تباعد عني. وكذلك القصا الذي هو حذف في أذن الناقة، لقولهم: ناقة قصواء.

وأما لام القنا، فواو، لقولهم: امرأة قنواء، وقالوا في قنا الكبائس: قنوا. وأما لام السدى: فياء، لأن الإمالة غالبة عليه^(٥)، يقال: السدى والسدى لقرب ما بينهما، وكل ألف جهل اشتقاقها، نظر، فإن^(٦) كانت لاما، غلب عليها حكم الياء، وإن كانت عينا، غلب عليها حكم الواو، وبذلك وصى المحققون من أهل هذه الصناعة أن^(٧) اللام قد غلبت

(١) ظ: (فاحا القصا) مع اسقاط (قال).

(٢) م: ومنى منى مكة.

(٣) الجمل ٢٨٨.

(٤) ظ: واما.

(٥) م: عليه غالبة.

(٦) ظ: أن.

(٧) م: لأن.

عليها الياء وإن كان أصلها الواو في بنات الأربعة فما زاد، فغلب عليها حكم الياء. والسدى. أيضا البلح. وأما الضوى، الهزال، فلامه ياء، لأجل عينه، يقال: غلام ضاوي؛ إذا كان دقيقاً مهزولاً، وأضوى القوم، إذا ولدوا المهازيل.

وأما لام القوى، فواو، من قولهم^(١): القوة، وهي من الألفاظ النادرة، ويقال بكسر القاف، والضم أفصح لقوله سبحانه: (عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى)^(٢)، وأما لام القذى، فياء لقولهم: قَذَتْ عَيْنُهُ تَقْذِي، إذا قَتَّ القذى وليس في قولهم: قَذَيْتُ تَقْذِي، إذا صار فيها القذى، دليل. وأما لام القطا، فواو، لقولهم: قَطَوَات، وكذلك الفلا، لقولهم: الفلوات.

وأما القربى والقصيرى، فلا إشكال في زيادة الفهما، وأنيما يكتبان بتياء لما تقدم. وأما لام الكرى، فعلى وجوه؛ إن عني به دقة الساق، فلامه واو، لقولهم: جارية^(٣) كرواء، إذا كانت دقيقة الساق. وإن^(٤) عني به اسم للطائر، وكذلك أيضاً^(٥) من قولهم^(٦):

أَطْرَقَ كَرَا، أَطْرَقَ كَرَا
إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرَى

- [٥: ٢] لأنهم قالوا في معناه: كَرَوَان، فظيرت الواو. وإن عني بالكرى النمر، ففيه قولان: منهم من يجعله من ذوات الواو؛ لأن النائم ينقبض ويجمع، والى الدقة يؤو، ومنهم من يجعله من ذوات^(٧) الياء، لأن الإمالة قد غابَّت عليه، ويجعله من جملة المجبور^(٨). وإن عني به تتيه بالطائف، فهو ممدود مسموع، وقيل هو مقصور^(٩).

(١) ظ: القوا فواو لقولهم.

(٢) النجم: آية ٥.

(٣) طحازه. تحريف.

(٤) ظ: فان

(٥) ايضاً: ليس في م.

(٦) رجز لم اقف على اسم قائله ورد في المنقوص والممدود للفراء ص ٢٥، والكامل للمبرد ٢٦١ / ١، والمخصص ١٢٢ / ١٥، والخزانة ٢ / ٢٧٤، وفي (م) و (ظ): (كرى) و (بالقرى).

(٧) م: بنات.

(٨) ظ: المهزول. تحريف.

(٩) وقيل هو مقصور: من م، وبعدها تفسير من قبل الناسخ لكلمة ثية: (واماشية: ثيته فممدود قال: كأغلب من أسود كراء ورد يرد خشاية الرجل الظلوم) والبيت لذي الرمة في اللسان (ثية).

وَأَمَّا لَامُ الْكُلِيِّ، فَيَاءٌ، لقولهم في واحدٍ كُليَّة.

وَأَمَّا لَامُ اللَّثِيِّ، فمَشْكَلَةٌ وفيها قولان: ذهب قومٌ إلى أنها عَيْنُ الكلمة، أُخِّرَتْ وَقَدِّمَتْ النَّاءُ.

وإنَّ اشتقاقه من لَآثَ يَلُوثُ، لأنه مَجْمَعُ الْأَسْنَانِ، وذهب آخرون إلى أنها على أصلها من غير تقديم ولا تأخير، وأنَّ اشتقاقها من النَّاءِ، وهو صَمْعُ الشَّجَرِ^(١).

وَأَمَّا لَامُ الْمُنَى، فَيَاءٌ، لظهورها في مُنِيَّةٍ، وَأَمَّا مِنْى مَكَّةَ فَيَاءٌ، لقولهم: مَنِيَّتُ الدَّمِ، إِذَا صَبَّيْتَهُ.

وَأَمَّا لَامُ النَّقَاءِ، من الرَّمْلِ فَوَاوُ أَوْ يَاءُ^(٢)، لقولهم: نَقَوَانُ وَنَقِيَانُ.

وَأَمَّا النَّجَا، فلامه واو، لقولهم: نَجَوْتُ عن البعير رَحْلَهُ، إِذَا قَلَعْتَهُ عَنْهُ^(٣). وَأَمَّا لَامُ النَّدَى^(٤)، من العَطِيَّةِ وَغَيْرِهَا^(٥)، فَيَاءٌ، لغلبة الإِمَالَةِ عَلَيْهِ، وليس في قولهم: أَرْضٌ نَدِيَّةٌ، دليلٌ. لأنه بوزن فَعِلَّةٍ، فالواو تَتَقَلَّبُ لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ.

وَأَمَّا النَّجْوَى، من النَّسَاجِي، فلا إشكال في زيادة ألفها، وهو من الأشياء التي تُسْتَعْمَلُ مع المذكر والمؤنث والمشى والمجموع بلفظ واحد، وفي كتاب الله سبحانه: (وَإِذْهُمْ نَجْوَى)^(٦)، أي ذُوْرُ^(٧) تَنَاجٍ، وأُفْرِدَ، لأنه وَقَعَ مَوْقَعُ الْمَصْدَرِ.

فصل

الممدود المسموع

[٢٠٤ظ] قال أبو القاسم رحمه الله: (والممدود^(٨): العطاء والغناء: النفع، والعناء،

(١) ينظر: المنقوص والممدود ٢٣.

(٢) م: وياء.

(٣) عنه: ليس في م.

(٤) ظ: النداء.

(٥) وغيرها: ساقط من ظ.

(٦) الاسراء: آية ٤٧.

(٧) م: ذو.

(٨) والممدود: ليس في م. الجمل ص ٢٨٨.

وَالسَّمَاءُ، وَالْوَفَاءُ وَالْحَيَاءُ: مِنَ الْأُسْتَحْيَاءِ، وَحَيَاءُ النَّاقَةِ كَذَلِكَ. وَالْغِنَاءُ، وَالْجَزَاءُ، وَالزَّدَاءُ،
وَالسَّقَاءُ، وَالْحَبَاءُ وَالْكِبَاءُ: الْبُخُورُ، وَالسَّرَاءُ، وَالضَّرَاءُ، وَالْفَنَاءُ: مَصْدَرُ الْفَنَى، وَالذُّعَاءُ
وَالرُّغَاءُ وَالْبَقَاءُ^(١) وَالنُّغَاءُ^(٢) وَالْجَلَاءُ: مِنْ قَوْنِمٍ: جَلَا^(٣) الْقَوْمُ عَنْ مَنَازِلِهِمْ جَلَاءً،
وَالْعَلَاءُ: الرَّفْعَةُ، وَالْغَلَاءُ: غَلَاءُ السَّعَرِ، وَالْمَشَاءُ وَالْفُشَاءُ: تَنَاسُلُ الْمَالِ وَكَثْرَتُهُ، وَالْخَبَاءُ
وَالْغَرَاءُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: غَرَيْتُ بِالشَّيْءِ غَرَاءً، وَالْمَاءُ وَالشَّاءُ، وَالْدَّاءُ، وَعَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ وَالنِّبَاءَةِ
سَوَاءً، وَالسَّيْمَاءُ، وَالسَّيْمَاءُ: الْعَلَامَةُ، وَالْغَدَاءُ، وَالْعَشَاءُ، وَالْبَلَاءُ، وَالْغَوْشَاءُ: صِغَارُ
الْجَرَادِ، وَبِهِ شَبَهٌ سَفَلَةُ النَّاسِ وَالْغَنَاءُ: غَنَاءُ السَّيْرِ^(٤)، وَهُوَ مَا أَحْتَمَلَهُ، وَالْغِذَاءُ، وَالْغِطَاءُ،
وَالْفَنَاءُ: ضِدُّ الشَّيْءِ، وَالْقَوَاءُ: الْخَالِي مِنَ الْأَرْضِ، وَقُبَاءُ: اسْمُ مَوْضِعٍ، وَالْخَوَاءُ: خُلُوُّ
الْمَكَانِ، وَالْكِسَاءُ، وَاللَّوَاءُ: لِوَاءُ الْأَمِيرِ، وَالْمَكَاءُ: بِتَخْفِيفِ الْكَافِ: الصَّفِيرُ، وَالْمَكَاءُ: بِتَشْدِيدِ
الْكَافِ، طَائِرٌ، وَالْمَطَوَاءُ: التَّمْطِي، وَالنَّقَاءُ: مَصْدَرُ الشَّيْءِ النَّقِيِّ، يُقَالُ: غَسَلَ ثَوْبَهُ حَتَّى
ظَهَرَ نَقَاؤُهُ، وَالنَّمَاءُ: الزِّيَادَةُ وَالْكَثْرَةُ، وَالنَّكَبَاءُ: رِيحٌ بَيْنَ رِيحَيْنِ، وَالنَّدَاءُ: مِنَ الصَّوْتِ،
وَالنَّهَاءُ: بَضْمٌ أَوَّلُهُ الزُّجَاجُ، وَالْوِعَاءُ، وَالْوِطَاءُ، وَنِدَاءُ: هِدَاءٌ لِلْمَعْرُوسِ إِلَى زَوْجِيهَا، جَمِيعُ
هَذَا مَمْدُودٌ يَكْتَبُ كُنْهً بِالْأَلْفِ...^(٥).

فصل

قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا كَمَا ذَكَرْنَا^(٦).
أَيُّ الْعَطَاءِ، فَلَا مَهْمُ مَبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: عَطَوْتُ أَعْطَوَاءً، أَيْ هَتَوْتُ،
وَلَيْسَ فِي الْعَطِيَّةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَلْيَاءٍ، لِأَنَّ التَّصْرِيفَ أَوْجَبَ قُنْبَ الْوَاوِ يَاءً لَمَّا
اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ^(٧)، وَقَدْ سَبَقَتِ الْأُولَى مِنْهُمَا بِالسَّكُونِ^(٨).

(١) وَالْبَقَاءُ: لَيْسَ فِي م.

(٢) وَالنُّغَاءُ: لَيْسَ فِي ظ.

(٣) ظ: جَلَى.

(٤) غَنَاءُ السَّيْلِ: مَقْطُوعٌ فِي ظ.

(٥) الْجَمْلُ ٢٨٨ وَ ٢٨٩.

(٦) (وَهَذَا كَمَا ذَكَرْنَا) تَقَدَّمَ فِي ظ عَلَى لَفْظِ (فَصْل) وَسَقَطَ قَبْلَهُ: قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) ظ: الْوَاوُ وَالْيَاءُ.

(٨) م: وَقَدْ سَبَقَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا بِالسَّكُونِ.

وَأَمَّا الْغَنَاءُ، فَلَامُهُ يَاءٌ، لَأَنَّ الْكُفَايَةَ وَالنَّفْعَ بِمَنْزِلَةِ غِنَى الْمَالِ وَنَفْعِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ
الْمَقْصُورَ لَامَهُ يَاءٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: أَدَامَ اللَّهُ لَكَ الْغِنَىَّ وَبَدِيلِ قَوْلِهِ (١) :

أَجَدَّ بِعُمَرَةَ غَنِيَانَهَا

وَأَمَّا الْغَنَاءُ [٢٠٥و] فَلَامُهُ يَاءٌ، بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِي الْعَنَايَةِ الْمَقَارِبَةِ لِمَعْنَاهَا، لَأَنَّ
فِي الْعَنَايَةِ بِالشَّيْءِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَبِ، وَمِنْ هَاهُنَا اسْتُقْبِحَ لِكُتَابِ السُّلَاطِينِ وَالْمُلُوكِ أَنْ يَكْتُبُوا
عَنْهُمْ: لَنَا بِفُلَانٍ عَنَايَةٌ، وَنَحْنُ مُعْتَنُونَ بِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، كَمَا اسْتُقْبِحَ لَهُمْ أَيْضًا أَنْ يَكْتُبُوا
عَنْهُمْ: وَنَحْنُ حَامِدُونَ لِفُلَانٍ، لِأَنَّهُمْ يُخْلَوْنَ عَنِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِمِثْلِ هَذَا لِعَبِيدِهِمْ وَأَوْلِيائِهِمْ،
وَصَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: وَنَحْنُ لَهُ مُحَمَّدُونَ، وَقَدْ أَحْمَدْنَا، أَيْ وَجَدْنَاهُ مَحْمُودًا.

فَأَمَّا الْجَزَاءُ، فَلَامُهُ يَاءٌ، لِقَوْلِهِمْ: جَزَيْتُهُ جَزَاءً، وَظَهَرَتْ الْيَاءُ الْمَفْتُوحَةُ مِنْ قَبْلِهَا.
وَأَمَّا لَامُ الرَّدَاءِ، فَيَاءٌ، لِقَوْلِهِمْ: فُلَانٌ حَسَنُ الرَّدِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي الْأَرْدِيَّةِ دَلِيلٌ، لَأَنَّكَ تَقُولُ:
كِسَاءٌ وَأَكْبِيَّةٌ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ.

وَأَمَّا لَامُ السَّقَاءِ، فَيَاءٌ، لظُهُورِهَا فِي مَسْقِيٍّ وَمَسْقِيَّتٍ.
وَأَمَّا الْحَبَاءُ، فَلَامُهُ وَاوٌ، لظُهُورِهَا فِي مَحْبُورٍ وَحَبُورَةٍ (٢).

وَأَمَّا لَامُ الْكِبَاءِ، فَوَاوٌ، لِأَنَّهُمَا تَقَارِبُ مَعْنَى كَبَا الزَّنْدُ يَكْبُو، إِذَا لَمْ يَورِ نَارًا، وَذَلِكَ أَنَّ
الْكَبَا الَّذِي هُوَ الْبُخُورُ (٣) إِذَا عَلَا دُخَانُهُ، لَمْ تَظْهَرِ نَارُهُ، فَقَدْ شَابَهُ الْأَصْلُ الْمَذْكُورُ. وَأَمَّا
السَّرَاءُ وَالضَّرَاءُ، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِمَا أَنَّهُمَا (٤) فَعْلَاءٌ، وَأَنَّهُمَا مِنَ السَّرِّ وَالضَّرِّ. وَفِيهِمَا
قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ، كَالنَّعْمَاءِ وَالْبَأْسَاءِ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ، أَنَّهُمَا صِفَةٌ نَمْحُذُوفُ
تَقْدِيرُهُ: الْمَسَرَّةُ السَّرَاءُ، وَالْمَضَرَّةُ الضَّرَاءُ، بِمَنْزِلَةِ الدَّاهِيَةِ الدَّهْيَاءِ؛ لَأَنَّ الْغَالِبَ (٥) عَلَى
الْفَعْلَاءِ الْوَصْفُ.

وَأَمَّا الْفَتَاءُ فَيَاءٌ، لِأَنَّهُ مَصْدَرُ الْفَتَى، وَقَدْ ثَبَتَ (٦) فِي الْمَقْصُورِ أَنَّ لَامَهُ يَاءٌ، وَكَذَلِكَ

(١) هُوَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ. دِيَوَانُهُ ٢٨ وَعَجَزَ الْبَيْتُ: فَتَهَجَّرَ أَمْ شَأْنُنَا شَأْنِيَا؟ وَرَدَ فِي اللِّسَانِ مَادَّةُ (غَنَا).

(٢) ظ: وَحُبُورُهُ.

(٣) م: الْحُورُ. تَحْرِيفٌ.

(٤) م: وَأَنَّهُمَا

(٥) الدَّهْيَاءُ لِأَنَّ الْغَالِبَ: سَاقَطَ مِنْ ظ.

(٦) مَصْنَرُ الْفَتَى، وَقَدْ ثَبَتَ: سَاقَطَ مِنْ ظ.

الممدود، وقد ذكرناه.

وَأَمَّا لَامُ الدُّعَاءِ وَالرُّغَاءِ وَالْجَلَاءِ وَالْعَلَاءِ وَالْغَلَاءِ وَالْفُتَاءِ، فَكُنْهَا وَاوُ لظهورها في: يَدْعُو، وَالْبَعِيرُ يَرْغُو، وَهُوَ يَجْلُو وَيَعْلُو [٢٠٥ ظ] وَيَغْلُو وَيَفْغُرُ.

وَلَامُ الْمَشَاءِ، يَاءٌ، لظهورها في: مَشَيْتُ. وَأَمَّا لَامُ الْخَبَاءِ، فِيمِزَّة، لصحتها في مَخْبُوءٍ وَخَبَاتُ خَبَاءٍ.

وَأَمَّا لَامُ الْغَرَاءِ، الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ غَرَيْتُ بِالشَّيْءِ غَرَاءً، أَي لَزَقْتُ بِهِ وَأُولَعْتُ، فَوَاوُ، لِمَقَارِبَتِهَا مَعْنَى الْغَرَاءِ، الْمَكْسُورِ، الَّذِي يُلصِقُ بِهِ، وَهَذَا لِأَمِّهِ وَاوُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: (سَرَحُ مَغْرُوٍّ) ^(١) وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (أَدْرِكْنِي وَلَوْ بِأَحَدِ الْمَغْرُوبِينَ) يُرِيدُ السَّيِّمِينَ ^(٢). وَمِنْهُ، قَوْلُهُمْ: لَا غُرُو، أَي لَا عَجَبَ، لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ مِنَ الشَّيْءِ يُدِيمُ الْفَكْرَ فِيهِ وَالْمُلَازِمَةَ لَهُ. فَيَأْتِي ^(٣) مَعْنَى الْإِنْصَاقِ يَرْجِعُ ^(٤).

وَأَمَّا لَامُ انْمَاءٍ، فَهَاءٌ، بِدَلِيلِ ظَهْوَرِهَا فِي أَمَوَاهِ وَمَوَيَّهٍ.

وَأَمَّا لَامُ انْتَاءٍ، فَهِيَ قَوْلَانِ: قَوْلُ سَبْيَوِيَّةٍ: أَنَّهَا يَاءٌ، وَهِيَ وَاوُ ^(٥)، وَقَدْ أُعْلِلَ جَمِيعًا عَلَى خَيْرِ قِيَاسٍ. وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ، قَوْلُهُمْ: شَوَى ^(٦)، فَتَبَيَّنَتْ الْعَيْنُ وَوَاوُ، دَلٌّ عَلَى أَنَّ اللَّامَ يَاءٌ، وَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ، أَنَّهَا هَاءٌ ^(٧) وَأَصْلُهَا شَوَد ^(٨). وَدَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ تَبَيُّهُ. وَأَمَّا الدَّاءُ، فَلَامٌ يَاءٌ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْعَيْنَ وَوَاوُ، قَدْ ظَهَرَتْ فِي الدَّوَاءِ، فَكَانَتْ ^(٩) اللَّامُ يَاءً.

(١) سرح مغرو: يراد به الشجر الطوال.

(٢) السمين: ساقطة من ظ. جاء في الصحاح ٢٤٤٥/٦ (أدركني ولو بأحد المغروبين، يريد بأحد السمين).

(٣) م: والى.

(٤) ترجع: ساقطة من ظ.

(٥) الكتاب ٨٤/٢ وفيه: (وان سميت به رجلاً أجربته على القياس، تقول: شاتي وإن شئت قلت شاي).

(٦) م: أشوى.

(٧) المنقوص والممدود ص ٥٠.

(٨) م: شوهه.

(٩) م: وكانت.

وَأَمَّا الْبَاءُ وَالْبَاءَةُ: ففيها أربع لغات: الباءُ والباءَةُ والباءُ والباءَةُ، وهذا^(١) يدلُّ على أنَّ اللامَ هاءٌ، وقد ظهرت في لغة، وقُلبت في لغة، ومعناه النكاحُ، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْبَاءَةَ، فَعَلِيهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ^(٢) لَهُ وَجَاءٌ)^(٣).

وَأَمَّا السِّيمَاءُ وَالسِّيمِيَاءُ، ففِعْلَاءٌ وَفِعْلِيَاءٌ بلا إشكال.

وَأَمَّا لامُ الْغَدَاءِ وَالْعَشَاءِ وَالْبَلَاءِ، فكله واوٌ، لظهورها في: خَدَوْتُ خَدَوَةً، وَعَشَوْتُ عَشْوَةً وَبُلَوْتُ بَلَاءً.

وَأَمَّا الْغَوَغَاءُ، لِصِغَارِ الْجَرَادِ [٢٠٦و] ففيها وجهان: يَنْوُنٌ وَلَا يَنْوُنٌ، فمن نَوَّنَهُ، جَعَلَهُ: فَعَلَلًا، من باب صَلَّصَالٍ وَقَلْقَالٍ، ومن لم يَنْوُنْهُ جَعَلَهُ فَعِلًا، من بابِ سَلَّسٍ وَقَلَّقٍ، والأولُ أجودٌ، لكثرتِه في بابِه.

وَأَمَّا لامُ الْغُنَاءِ، فَيَاءٌ، لقولهم: غَشَى الْوَادِي يَغْشَى، إِذَا الْقَى خَشَاءٌ وَهُوَ مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ بَيْسِ الشَّجَرِ وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا لامُ الْغِذَاءِ، فَوَاوٌ، لظهورها في غَذَوْتُهُ.

وَأَمَّا لامُ الْغِطَاءِ، ففيها وجهان: قِيلَ: غَطَا اللَّيْلُ، يَغْطُو غَطْوًا، إِذَا أَظْلَمَ، وَغَطَى يَغْطِي.

وَأَمَّا لامُ الْفَنَاءِ، من فَنَاءِ الشَّيْءِ، فَلَامُهَا^(٥) مشككة، لأنه ليس في فَنَى^(٦) دليلٌ، ولكنهم قد قالوا: هَذَا فَنَاءُ الدَّارِ وَتَنَاطُؤُهَا، فَالْفَنَاءُ، فَعَالٌ من تَنَيْتَ وَانْشَاءُ مَقَابِةُ الْفَنَاءِ، فمن حَيْثُ ثَبَّتَ فِي النَّشَاءِ الْيَاءُ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْفَنَاءِ وَمَقَابِةٌ لَلْفُظِ، فَكَذَلِكَ الْفَنَاءُ، وَإِذَا ثَبَّتَ فِي الْفَنَاءِ الْمَكْسُورُ، ثَبَّتَ فِي الْمَفْتُوحِ، لِأَنَّ فَنَاءَ الدَّارِ فِي مَوْضِعِ فَنَائِهَا.

وَأَمَّا لامُ الْقَوَاءِ^(٧)، فَيَاءٌ لكون العين واوًا، فَكَذَلِكَ لامُ اللَّوَاءِ وَكَذَلِكَ الْحَوَاءُ^(٨).

(١) ظ: فهذا .

(٢) ظ: بالصيام، فهو له وجاء .

(٣) مر ذكره ص ٤٦٠ .

(٤) م: فففيه .

(٥) ظ: فأنها .

(٦) ظ: فقا .

(٧) م: القوى. تحريف .

(٨) م: اللوى .

وأما قَبَاءٌ، فلامه واوٌ، لأنه يُقَارِبُ معنى القَبْرِ، وَقَبَّوتُ الشيء، أَيْ جَمَعَتْهُ، فكان هذا الجِيلُ فيه مواضع مجتمعة.

وأما الكِسَاءُ، فدلِيلُهُ الكِسْوَةُ، وكَسَوْتُهُ.
وأما المَكَاءُ، فدلِيلُهُ مَكَّوتٌ، والمُكَّاءُ فَعَلٌ مِنْهُ.

وأما المَطَّوَاءُ، فهَمْزَتُهَا للتَّائِيثُ بِمَنْزِلَةِ النَّفْسَاءِ.

وأما النَّقَاءُ [٢٠٦ ظ] ففيهِ وَجْهَانِ، لأنَّهُم قَدْ قَالُوا فِي الْمَقْصُورِ مِنْهُ ^(١): نَقَرَانِ وَنَقْيَانِ، وكذلك النَّمَاءُ ^(٢)، لأنَّهُم قَدْ قَالُوا فِي فِعْلِهِ يَنْمِي وَيَنْمُو. وأما النَّكْبَاءُ، فهَمْزَتُهَا للتَّائِيثُ.

وأما لَامُ النَّدَاءِ، فواوٌ، لظهورها فِي النَّدْوَةِ.

وأما لَامُ النُّهَاءِ، لِلزُّجَاجِ، فمَشْكَلَةٌ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْمَقْصُورِ، مِنْ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى) ^(٣)، جَمَعَ نُهْيَةً، يُقَالُ: فَلَانُ ذُو نُهْيَةٍ، أَيْ يَنْتَهِي إِلَى أَمْرِهِ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ لَامُ النُّهَاءِ ^(٤) الَّذِي هُوَ الزُّجَاجُ يَاءً، لِأَنَّ الشَّاعِرَ ^(٥) قَدْ قُلَّ:

تَرْضُ الحَصَا أَخْفَافُهُنَّ كَأَنَّمَا يُكْسَرُ قَيْضٌ بَيْنَهَا وَنِهَاً

وأما لَامُ الوَعَاءِ، فَيَاءٌ ^(٦)، لَكُونِ انْفَاءِ واوِ. وأما لَامُ الوِطَاءِ، فهَمْزَةٌ، لظهورها فِي: وَطَأْتُ وَأَوْطَأْتَنِي، وَتَقْرَأُ: (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا) ^(٧)، وَوِطَاءً.

وأما لَامُ الْهِدَاءِ، لِلْعُرُوسِ، فَيَاءٌ، لظهورها فِي: مَدَّيْتُ الْعُرُوسَ إِلَى زَوْجِهَا هِدَاءً، فَجَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ مَمْدُودٌ، وَهُوَ لَا يَخْلُو مِنْ أَقْسَامٍ أَرْبَعَةٍ، قَدْ أَضْلَلْنَاهَا فِيمَا تَقَدَّمَ، وَفَائِدَةُ مَعْرِفَةِ اللَّامَاتِ تَظْهَرُ فِي النِّشْبَةِ وَالنَّسَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ مَضَى وَبَقِيَ.

(١) مِنْهُ: لَيْسَ فِي م.

(٢) قَبْلُهَا فِي م: كَلَام. وَلَا وَجْهَ لَهُ

(٣) طه: آيَةُ ٥٤.

(٤) م: النُّهَى

(٥) هُوَ عَتِي بْنُ مَالِكِ الْعَقِيلِيِّ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (نُهَى)

(٦) ظ: وَأَمَّا الْوَعَاءُ، فَلَامُهُ يَاء.

(٧) الْمَزْمَلُ: آيَةُ ٦، بِكَسْرِ الْوَاوِ مَعَ الْمَدِّ هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ: (وِطَاءً)، وَبِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الطَّاءِ مَعَ الْقَصْرِ هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَعَاصِمٍ وَحَمْزَةً وَالْكَسَائِيُّ: (وِطْئًا) يَنْظُرُ: كِتَابُ السَّبْعَةِ ٦٥٨. وَطَاءً: لَيْسَ فِي ظ.

فصل

مِمَّا يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ

قال أبو القاسم رحمه الله: (الزَّنا، والشَّرا، يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ فمن قَصَرَهُمَا، كَتَبَهُمَا بالياءِ، وَمَنْ مَدَّهُمَا كَتَبَهُمَا بالالفِ، وكذلك فَحَوَى^(١) الكلامَ وَفَيَضُوْضَاءُ، يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ، والهِجَاءُ كذلك..)^(٢).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٣): هذا كما ذكر، أما الزَّنا والشَّرا، فمن قَصَرَهُمَا جَعَلَهُمَا مصدرين لَزْنَا وشَّرَا، ولامهما ياء، لظهورها في شَرِبْتَ وَزَنَيْتَ^(٤)، وَمَنْ مَدَّهُمَا، جَعَلَهُمَا مصدرين لَفَاعَلٍ لأنَّ هذا المعنى إِنَّمَا يَكُونُ من اثْنَيْنِ. ويروى^(٥) أَنَّ الرُّشِيدَ، سَأَلَ يَوْمًا الْكِسَائِيَّ وَأَبَا مُحَمَّدٍ الْيَزِيدِيَّ^(٦)، عَنِ الشَّرَا، هَلْ هُوَ مَمْدُودٌ أَوْ مَقْصُورٌ؟ فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: هُوَ مَقْصُورٌ، لَا غَيْرُ. وقال اليزيدي: هُوَ يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ، فقال الكسائي [٢٠٧] مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا يَجْعَلُ مِثْلَ هَذَا، فَقَالَ^(٧) الْيَزِيدِي: مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا يَكْذِبُ بَيْنَ يَدَيِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لَهُ الْكِسَائِيُّ: وَأَيْنَ تَجِدُ الشَّرَا مَمْدُودًا؟، فَقَالَ^(٨): فِي الْمِثْلِ السَّائِرِ: لَا تَغْتَرُّ بِاتَّحَرَّةِ عَامٍ هِدَانِيهَا، وَلَا بِالْأَمَةِ عَامِ شِرَانِيهَا، فَسَكَتَ^(٩).

وأما الْفَحَوَاءُ، فَبِمَنْزِلَةِ الْهِجَاءِ، يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ. وبِمِثْلِ الْفَحَوَى، حَكَمْنَا عَلَى أَنَّ لَامَ الْفَحَا، الَّتِي هِيَ الْأَبْزَارُ، وَآوُ، لِأَنَّ فَحَوَى الْكَلَامَ مَعْنَاهُ، وَفَحَوَى^(١٠) الطَّعَامَ أَبْزَارُهُ فِي

(١) ظ: فحوا.

(٢) الجمل ص ٢٨٩ ورسمت الالفاظ المقصورة فيه كلها بالياء.

(٣) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

(٤) ظ: زنيت وشربت.

(٥) ظ: روي.

(٦) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة القاري (ت ٢٠٢هـ) نزهة اللبائ ٦٩، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٠.

(٧) ظ: فقال له.

(٨) ظ: قال.

(٩) ذكر ابن عصفور في شرحه ٢/ ٣٦٦ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ جَرَتْ بَيْنَ الْيَزِيدِيِّ وَالْأَصْمَعِيِّ. والصحيح ما ذكره مؤلفنا كما في الخصائص ٢/ ٢٨٩.

(١٠) ظ: معنى.

الاکثر بفتح الفاء، وعن الأصمعي: الفحى، بكسر الفاء^(١) وأما فيضوضاء، فقد ذكر لفظه ومعناه في المقيس.

وأما الهجاء، فهو ممدود إذا عني به مصدر هاجى يهاجي، وهي^(٢) واو، لظهورها في: هجوت، وإن^(٣) عني بالهجاء حروف التهجى، فهو يمد ويقصر، كما أن المعتل من حروف الهجاء يمد ويقصر، فيقصر^(٤) في الموضع الذي تهجى فيه الكلمة أو يفصل وتمد في الموضع الذي يخبر عنها أو يسمى بها، مثال الله حيث جاء بها وتا، لأن قصرها يؤدي عن معنى هجائها المقصود، ومثال الثاني: حاو كأكبر من حائي، وانفاء^(٥) تنقط واحدة، والتاء تنقط اثنين، ومن هاهنا قالوا: ثلاثة نصف ستة، فلم يصرفوا ثلاثة^(٦)، لأنه قد لحق بالأسماء المؤنثة المعرفة، فإن قلت: ثلاث ت^(٧) تسع، ثم تصرف ثلثا، وكنيت مخيرا في صرف تسع وترك صرفه.

تم باب المقصور والممدود.

باب المذكر والمؤنث

قال أبو القاسم رحمه الله^(٨): (أقسام الكلام ثلاثة: أسماء، وأفعال، وحروف معانٍ). فأما الأفعال، فمذكورة كنيا، وإنما^(٩) بتحقيقا علامة^(١٠) التانيث، دالة على تانيث الفاعل، كقولك: قامت هند، وخرجت فاطمة. وأما الحروف

(١) من (بفتح) الى هنا ليس في ظ.

(٢) ظ: وهو .

(٣) ظ: وإذا .

(٤) فيقصر: ليس في ظ.

(٥) م: والباء.

(٦) ثلاثة: ليس في ظ.

(٧) ثلث: ليس في ظ.

(٨) رحمه الله: ليس في م.

(٩) وإنما: ليس في م.

(١٠) ظ: علامات.

فَتَذَكَّرُ^(١) وَتُؤَنَّثُ، نقول: هذه ألفٌ، وهذا ألفٌ، وهذه ياءٌ، وهذا ياءٌ...^(٢).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٣): هذا كما ذكر، أصل الكلام كله التذكير، بدليلين: أحدهما مجيئهم بلفظة مذكورة، نَعَمُ المذكر والمؤنث، وهي (شَيْءٌ)، التي هي أنكر النكرات. وبدليل أن التانيث [٢٠٧ظ] إنما يكون بعلامة، أو ما يقوم مقام العلامة، والعلامة حادثة على المعلم، فدلَّ على أن التذكير أصل. وإذا كان أصلاً، فالأصل فيه أن يكون^(٤) في الأسماء دون الأفعال والحروف، لأن الأسماء دلالات المسمَّين وعبارات عنهم. فكانت مذكورة ومؤنثة بحسبهم، وليس للأفعال ولا للحروف حق ولا أصل في التانيث.

أما الأفعال فلأنها مشتقة من المصادر، والمصادر كلها جنس مذكر، والأفعال إنما هي عبارات عن إيقاع الأحداث في الزمان المختص، وليس للتانيث في هذا معنى. وأما الحروف، فلأنها على تقدير الجزء من الكلمة، والجزء من الشيء لا يستحق تذكيراً ولا تانيثاً، فإذا ثبت هذا، فإن العلامات التي لحقت الأفعال من التانيث لم تلحق لمعنى يرجع إليها في نفسها، وإنما لحقت لمعنى الفاعل، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولم تلحق علامة التانيث من الحروف إلا ثلاثة^(٥): (رَبَّ) و(ثُمَّ) و(لَا)، فإنيهم^(٦) قالوا: رَبَّتْ، وَثُمَّتَ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٧)، لأن الحروف تشابه الأفعال في كون أكثرها عاملاً، أو بمنزلة العامل. فأما نفس الحروف كلها فتذكر وتؤنث.

فمن ذكرها راعى معنى الحرف، والحرف مذكر، ومن أنثها راعى معنى الكلمة. والكلمة مؤنثة. فعلى هذا، نقول: هذه ياءٌ حسنة، وهذا ياءٌ حسن^(٨) وهذه ألفٌ طويلة، وهذا

(١) ظ: تذكر

(٢) الجمل ٢٩٠.

(٣) رضي الله عنه: ليس في ظ.

(٤) ظ: ناصله ان يكون

(٥) ظ: ولم يؤنث من الحروف تانيثاً لفظياً إلا ثلاثة.

(٦) فإنيهم: ليس في ظ.

(٧) سورة (ص): آية ٣.

(٨) وهذا ياء حسن: ليس في م.

ألفٌ طويلٌ، قال الشاعر^(١) في التذكير:

كَأَفًا وَمِثْمِينَ وَسَيْنًا طَاسِمًا

وقال الآخر^(٢):

كَمَا بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِثْمَاهَا

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله: (وعلاماتُ التانيثِ ثلاثُ: الألفُ والهمزةُ والتاءُ التي تُبدلُ^(٣) في الوقفِ هاء...).

قال الشيخ رضي الله عنه: كانَ حقُّه^(٤) أن يقول: علاماتُ التانيثِ في الأسماءِ الظاهرة ثلاثُ، لأنَّه قد بقي علامتانِ للتانيثِ: وهما الكسرةُ والياءُ، فالكسرةُ، مثل: أنتَ فعلتَ، والياءُ، مثل: أنتَ تَفعَلينَ، هي عند سيبويه رحمه الله^(٥) فاعلةٌ وتدلُّ على التانيثِ، وعند الأخفش. للتانيثِ [٢٠، ٨] حَسْبُ فقد صارتِ العلاماتُ خمساً، والأكثرُ والأوسعُ من هذه الخمسِ، التاءُ، وفيها قولان: مذهب البصريين، أنَّ التاءَ أصلٌ، ومذهب الكوفيين أنَّ الياءَ أصلٌ والتاءَ فرعٌ، والصحيحُ هو الأولُ، لأنَّ الوصلَ هو الأصلُ^(٦)، والوقفُ عارضٌ، وقد ثبتَ أنَّ التاءَ، إنَّما تكونُ في الوصلِ دونَ الوقفِ والياءُ في الوقفِ دونَ الوصلِ.

فإذا ثبتَ هذا فجملَةٌ ما تأتي عليه تاءُ التانيثِ في الكلام عشرة أنواع:

تكونُ فرقاً بين المذكرِ والمؤنثِ في الصفاتِ، مثل: قائمٌ وقائمةٌ، وقاعدٌ وقاعدةٌ.

الثاني: للفرق بين المذكرِ والمؤنثِ في الأجناسِ، مثل: امرئٌ وامرأةٌ. وغلَامٌ وغلَامةٌ.

(١) مر ذكره ص ١٥٠.

(٢) مر ذكره ص ١٥١.

(٣) ظ: تنقلب. الجمل ص ٢٩١.

(٤) ظ: قال المفسر حقّه.

(٥) رحمه الله: ليس في م.

(٦) م: لأن الأصل هو الوصل. ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الانباري ١ / ١١١.

وَشَيْخٍ وَشَيْخَةٍ، قال الشاعر^(١):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَشْمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

الثالث: للفرق بين الجمع والواحد، من نحو: شَعِيرٍ وَشَعِيرَةٌ، وَقَمَحٍ وَقَمَحَةٌ وأكثر ما يكون هذا النوع في المخلوقات دون المصنوعات، مثل: عَمَامَةٍ وَعَمَائِمٌ، وَسَفِينَةٍ وَسَفِينٌ^(٢) وَسَفَائِنٌ^(٣) وَغَايَةٍ وَغَايٍ، وَرَايَةٍ وَرَايٍ.

الرابع: للمبالغة في الصفة، مثل: عَلَّامَةٌ وَنَسَابَةٌ، ولا يكون هذا النوع في صفة القديم سبحانه، لأنها^(٤) مبالغة بعلامة نقص، تعالى الله علواً كبيراً.

الخامس: لتكثير الكلمة وتأکید تأنيثها، وهو قليل، من نحو: نَاقَةٌ. وَالنَّاقَةُ مؤنثة من جهة المعنى، لأنها في مقابلة (جَمَلٍ)، فهي بمنزلة جَدْيٍ وَعَنَاقٍ^(٥)، فلم تكن مستحقة لتأنيث في أصلها.

السادس: أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ، تُسْتَعْمَلُ مع المذكر والمؤنث، من نحو: هَذِهِ حَمَلَةٌ ذَكَرٌ، وَهَذِهِ بَطَّةٌ ذَكَرٌ.

السابع: أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي الْجَمْعِ لِمَعْنَى النِّسْبِ، مثل: الْمَهَالِبَةِ وَالْأَشْجِثَةِ، وَاحِدُهَا: مُهَالِبِيٌّ وَأَشْجِثِيٌّ، فَلَمَّا لَمْ يَأْتِ يَاءُ النِّسْبِ فِي الْجَمْعِ كَانَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ كَالْعَوَضِ [٢٠٨ظ] مِنْهَا، فَصَارَتْ بِمَعْنَى النِّسْبِ.

الثامن: تَكُونَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ^(٦) وَالنِّسْبِ جَمِيعاً، مثل: الْبَرَابِرَةُ وَالْحَوَارِثَةُ وَالْمَوَازِجَةُ، لِأَنَّ الْجَمْعَ وَالتَّأْنِيثَ يَتَقَارَبَانِ، بِدَلِيلِ كَوْنِهِمَا عِلَتَيْنِ فِي مَنَعَ الصَّرْفِ، وَبَدِيلِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي نَحْوِ: زَنْجِيٍّ وَزَنْجٍ، وَشَعِيرَةٌ وَشَعِيرٍ.

التاسع: تَكُونَ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ، من نحو: صَيَاقِلَةٌ وَصَيَارِفَةٌ، لِأَنَّ الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ يُذَكَّرُ وَيؤنث.

(١) مر ذكره ص ٤٩٧ .

(٢) ظ: وسفينه .

(٣) وسفائن: ليس في م .

(٤) م: لأنه .

(٥) الجدِّي: من ولد المعز. والعنَاقُ: الأُنثى من أولاد المعز.

(٦) م: العجمة. وكذا في الموضع الآتي

العاشر: تكون عوضاً من محذوف، مثل: فَرَاذِنَةٌ وَشَيَاطِينَةٌ، فهي (١) عوضٌ من الياء المحذوفة التي من حقها أن تكون في فَرَاذِينَ وَشَيَاطِينَ. وهذا تاء هي الِزْمُ من الثلاثة (٢) التي قبلها، لأنَّ تلك يجوز حذفها وهذه لا يجوز حذفها مع (٣) حذف الياء.

فهذه جملة ما تكون عليه تاء التانيث.

فأما قولهم: ثلاثة، أربعة في العدد، فمن باب الفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، إلا أنه فرق معكوس لما ذكرناه في باب العدد.

وأما قولهم: طلحة وحمزة، فهو من باب شِعْزَةٍ وَشَعِيرٍ، في الأصل، لأنَّ الأصل قبل التسمية من ذلك الباب، لأنَّ الطَّلَحَ شَجَرٌ لَهُ ثَوْبٌ، وَاحِدُهُ طُحَّةٌ، وَحَمَزَةٌ: بَقْلَةٌ معروفة، وكذلك ما جاء من هذه الأشياء مسمًى به. فبئنا ننظر أصله، فتعلم من أي الأقسام هو، وكله إذا سميت به لم ينصرف، لأنه تانيث على كل حال وإن اختلفت جهاته، وكله إذا وقفت (٤) عليه أبدلت منه في الوقف هاء للفرق بين الأسماء والأفعال، وخصت الأسماء بذلك لتمكينها، وأنَّ التانيث أصل فيها ولا يكون ما قبل تاء التانيث قط إلا مفتوحاً لخفاء (٥) الياء ومضارعها الألف، إلا أن تكون ألفاً، فإنه يكون ما قبل ساكناً من نحو: أَرطَاءَ.

وكن تاء تانيث في الأسماء، فإنها تصوّر في الخط بالياء، وإن اختلف الحكم في النطق، كما أن المنون المنصوب يصوّر في الخط بالألف. من نحو: رأيت زيدا، وليس معك في اللفظ غير تنوين، وكذلك الهاء.

وقد جاء في المصحف الفاظ كُتِبَتْ بالتاء، مثل: (سُنَّتِ النَّبِيُّ) (٦) (وإن شجرت الزقوم) (٧)، وحكي عن بعض العرب، أنه قال، وقد [٢٠٩] سئل عن سورة البقرة، فقال:

(١) ظ: فهذه.

(٢) ظ: الثلاث.

(٣) ظ: في من

(٤) ظ: وقف.

(٥) ظ: لخبائها.

(٦) الاحزاب: آية ٣٨، ٦٢ وغافر: آية ٨٥، والفتح: آية ٣.

(٧) الدخان: آية ٤٣.

ما قرأت منها آيتٌ، وكلُّ هؤلاء أجروا الوقف مجرى الوصل.

فصل

وأما التانيث بالألف المقصورة، فقد مضى ذكره فيما تقدم، وكذلك الكلام على التانيث بالألف الممدودة فلا فائدة في إعادته.

فصل

قال أبو القاسم رحمه الله^(١): (والمؤنث على ضربين: ضرب منه تكون فيه علامة من هذه العلامات، وضرب منه لا علامة للتانيث فيه، وإنما يدرك^(٢) سماعاً فيحفظ. فأما ما فيه إحدى هذه العلامات، فلا لبس فيه إذا ورد عليك، وأما ما لا علامة فيه للتانيث، فأنا أذكر منه جملاً يكثر استعمالها لتعرفها إن شاء الله...)^(٣).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٤): وهذا كما ذكر أبو القاسم رحمه الله^(٥): التانيث اللفظي على ثلاثة أقسام كما ذكر^(٦)، والتانيث المعنوي على ثلاثة أقسام. فمنه^(٧) مؤنث بآزانه ذكر، وهو الحقيقي، لأنه من ذوات الفروج من نحو: رجل وامرأة، وجمل وناقة، وحمار وأتان، وجدي وعناق وتيس وعنز، وضبع وضبعان للمؤنث^(٨)، فيذه أشياء لا إشكال في تانيث مؤنثها وإعطاء الصفة والفعل حكم التانيث.

ومنه ما هو مؤنث، يجوز فيه التذكير والتانيث، وذلك الجموع المكسرة تذكر حملاً على معنى الجمع، وتؤنث حملاً على معنى الجماعة، وما كان جمعاً سالماً من مذكر أو مؤنث جرى على حكم واحد، وما كان اسماً لجمع لا واحد^(٩) له من لفظه، نظر، فإن

(١) رحمه الله: ليس في ظ.

(٢) م: يذكر.

(٣) الجمل ٢٩١.

(٤) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

(٥) أبو القاسم رحمه الله: ليس في م.

(٦) كما ذكر: ليس في م.

(٧) أي من المؤنث المعنوي.

(٨) م: للمذكر. في المذكر والمؤنث لأبي بكر الانباري ١ / ١١٧: (يقال للتكر الضباع: ضبعان).

(٩) ظ: إلا أنه.

كان لما لا يُعقل، كالأبل والغنم، كان الأغلب عليه التانيث، وإن كان لمن يُعقل، مثل: الرَّمْطِ^(١) والنَّفَرِ، كان الأغلب عليه التذكير، وما كان جَمْعَ جنسٍ بينه وبين واحدٍ اسقاط الهاء، فأتت مُخَيَّرٌ في التذكير والتانيث قال الله سبحانه: (كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)^(٢)، وقال في موضع آخر: (كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)^(٣)، وجميع ما ذكرناه، إنما هو عند تقدّم الفعل، فإن تأخر حُمِلَ على التانيث، لا غير، إن كان المُخَيَّرُ عنه مؤنثاً، وعلى التذكير إن كان مُذكرًا، وقد ذكر ذلك.

الثالث من المؤنث المعنوي، ما كان في المعنى خاصاً^(٤) للمؤنث دون المذكر، من نحو: طَلِقَ وَحَائِضٌ وَطَامِثٌ، فهذا عطه [٢٠٩ظ] عند الكوفيّين^(٥) أنه لما كان معناه يَخُصُّ المؤنث، لم يحتج معه الى علامة تانيث.

وهذه العلة تنكسر، بقولهم: نَاقَةٌ بَازِلٌ، وَجَمَلٌ بَازِلٌ، وَنَاقَةٌ ضَامِرٌ، وَجَمَلٌ ضَامِرٌ، فقد^(٦) اشتركا في الصفة، ولم يقع الفرق.

وعلة البصريين أن هذا وشبيهه، إنما هو على معنى النسب والإضافة، فإذا قلت: ^(٧) أَمْرَأَةٌ حَائِضٌ، فكانك قلت: أَمْرَأَةٌ ذَاتُ حَيْضٍ^(٧)، وكذلك الباب كنه. ولما كان على معنى النسب، كان مضمناً معنى المصدر، فلم تلحقه علامة التانيث، ومما يدل على ذلك، قولهم: رَجُلٌ لَازِبٌ وَتَامِرٌ وَرَامِحٌ، أي صاحب ذلك، فلا يصح حملُ هذا كله إلا على النسب، وفي كتاب الله تعالى^(٨): (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ)^(٩)، أي ذات انقطاع، ولو كان اسقاط علامة التانيث لليلة التي ذكرها الكوفيون، لوجب أيضاً اسقاطها في الفعل، وفي عدم ذلك

(١) ظ: كالرَّمْطِ.

(٢) الحاقة: آية ٧.

(٣) النمر: آية ٢٠.

(٤) م: خالصاً.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٩٩ / ٣، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الانباري ٢٠٤ / ١.

(٦) ظ: وقد.

(٧) ينظر: الكتاب ٩٠ / ٢، والمشكل ٧٦٩ / ٢.

(٨) ظ: سبحانه.

(٩) المزمّل: آية ١٨.

دليل على ضعف القول به^(١).

ومن المؤنث ما ليس بأزائنه ذكر، ولا صفة^(٢) ولا هو جمع، وإنما هو أسماء مفرقة وردت مؤنثة، تحفظ^(٣) ولا يقاس عليها، كالدار والنار والفهر^(٤) وما أثبت ذلك مما قد فصله^(٥) أبو القاسم رحمه الله^(٦) أبواباً تأتي عقيب هذا الباب، فمن ذلك قوله:

باب ما يؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تكثيره

قال: وهي عشرون^(٧): (العين والأذن والكبد والكروش والورك والفخذ والساق والقدم والعقب والعضد والإصبع والضلع واليد والرجل والكف والعجز والقنب والسن واليمين والشمال...) ^(٨).

قال الشيخ رضي الله عنه^(٩): هذا كما ذكر، إلا أن تأنيثه ليس بتأنيث^(١٠) حقيقي، ولا هو عن إيجاب علم، وإنما الوجه في تأنيثه، أنه عني به الجارحة، كما أن ما أنث من البلاد والأماكن، إنما عني به البقعة والجهة، وكما أن ما أنث من الأحياء والقبائل إنما عني به^(١١) الأم، فكذا ما ذكر أبو القاسم، والذي يدل على تأنيث هذه الأشياء المشكلة خمسة أشياء^(١٢): الإشارة والإضممار والوصف والإخبار والتصغير في الثلاثي غالباً والتكثير في مواضع مخصوصة، فلذلك [٢١٠و] نقول: هذه العين، وهي العين، وحين حسنة^(١٣)

(١) به: ليس في ظ.

(٢) ظ: ولا هو صفة خاصة.

(٣) زيد بعدها في ظ: حفظاً.

(٤) الفهر: الحجر ملء الكف.

(٥) م: صفه.

(٦) رحمه الله: ليس في م.

(٧) قال: وهي عشرون: ليس في ظ.

(٨) الجمل ٢٩٢.

(٩) قال الشيخ رضي الله عنه: ليس في ظ.

(١٠) م: ليس بحقيقي.

(١١) من (البقعة) الى (عني به) ليس في ظ.

(١٢) أشياء: ليس في ظ.

(١٣) م: وعين حسنة وهي العين.

وَحَسَنَتْ عَيْنُهُ (١)، وَعَيْنُهُ (٢)، وَأَعْيُنٌ، فِي قِيَاسٍ غَيْرِ سَبْيَوِيهِ (٣)، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ دَلَالَةً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لِأَنَّهَا تَكْشِفُ عَنْ (٤) حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَتَوْضِحُهَا، فَالْإِشَارَةُ تَبَيَّنَتْ، وَالرَّصْفُ تَبَيَّنَ، وَالْإِخْبَارُ إِفْهَامٌ، وَالتَّصْغِيرُ وَالْإِضْمَارُ يَرُدُّانِ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ (٥) يَقُولُ: (هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي) (٦)، بِتَذْكِيرِ الْإِشَارَةِ إِلَى الرَّحْمَةِ، وَفِيهِ: (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) (٧)، بِتَذْكِيرِ خَيْرِ الرَّحْمَةِ، وَفِيهِ: (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ، فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ) (٨)، بِتَذْكِيرِ ضَمِيرِ الْقِسْمَةِ.

قِيلَ: هَذِهِ الْآيَاتُ تُدَلُّ عَلَى حَقِيقَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْكَشْفِ وَالْإِضْطِحَاحِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ سَبَّحَانَهُ (٩): (هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي) (١٠)، وَهُوَ عَقِيبُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ (١١) الْخَيْرِ وَالسَّدِّ وَالرَّدِّ، مِنْ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ (١٢): (مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا) (١٣)، فَلَمَّا أَعَانَ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ ذَا الْقَرْنَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ (١٤)، عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: (هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي)، أَيْ: هَذَا الْخَيْرُ وَالسَّدُّ وَالرَّدُّ رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي. وَأَمَّا (١٥) قَوْلُهُ

(١) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَيْنِ بِالْإِسْنَادِ. وَالصَّوَابُ: (عَيْنُهُ حَسَنَتْ) لِيَتَحَقَّقَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْعَيْنِ.

(٢) ظ: وَعَيْنِيهِ. تَحْرِيفٌ.

(٣) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٢ / ٢٠.

(٤) ظ: عَلَى.

(٥) ظ: تَعَالَى.

(٦) الْكَهْفُ: آيَةُ ٩٨.

(٧) الْأَعْرَافُ: آيَةُ ٥٦.

(٨) النَّسَاءُ: آيَةُ ٨.

(٩) سَبَّحَانَهُ: لَيْسَ فِي ظ.

(١٠) الْكَهْفُ: آيَةُ ٩٨.

(١١) ذَكَرَ: لَيْسَ فِي م.

(١٢) سَبَّحَانَهُ: لَيْسَ فِي ظ.

(١٣) الْكَهْفُ: آيَةُ ٩٥.

(١٤) ظ: عَلَى مَا ذَكَرْنَا الْآيَةَ.

(١٥) م: فَأَمَّا.

سبحانه^(١): (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)، فلأنَّ المراد بالرحمة ما هنا^(٢): الْمَطَرُ
وَالْغَيْثُ، بدليل ما بعده من قوله جَلَّ وَعَلَا^(٣): (وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ
رَحْمَتِهِ)^(٤) فَأَمَّا قوله تعالى: (فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ)، فلأنَّ المراد بالقسمة المقسوم، لأنَّ القسمة
لا تحضر، وإنما يحضر المقسوم. وقد ثبت بما ذكرناه، أنَّ هذه الأشياء ممَّا يُستدلُّ بها
على التذكير، وعلى التأنيث بحسب الوضع^(٥) والقصد.

وأما^(٦) ما ذكره أبو القاسم من أعضاء الإنسان واقتصاره على عشرين منها، وهي
أكثر من ذلك، فلأنه قصد ما يكثر من^(٧) استعماله.

أما العين: فدلِّل تأنيثها ما ذكرناه، وكان بعضهم يجعل من أدلتها: قولهم في
تكسيرها: أَعَيْنُ، قَالَ: وَأَفْعَلٌ يَخْصُ الثَّلَاثِي الْمَعْتَلَّ الْعَيْنِ مِنْ نَحْوِ: دَارٍ وَأَدْوَرٍ، وَنَارٍ
وَأَنُورٍ، وَسَاقٍ وَأَسْوَقٍ، وَصَاحٍ وَأَصْوَحٍ فِيمَنْ أَنَّثَهُ.

وهذا كله عند سيبويه مسموع^(٨)، وليس بقياس مطرد، بدليل أنهم قالوا^(٩): في
جمع ناب من الابل: نَيْبٌ وَأَنْيَابٌ، ولم يقولوا^(١٠) أَنْيَبٌ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ (أَفْعُلًا) فِي الثَّلَاثِي
ليس بخاص للمؤنث، كما ذكر الكوفيون، وإنما هو أصل فيما كان جمعاً بوزن: فَعَالٌ^(١١)
وَفَعُولٌ وَفِعْلٌ وَفَعْلٌ وَفِعْلٌ [٢١٠ ظ] إِذَا كَانَ هَذَا كُلُّهُ اسْمًا مُذَكَّرًا، كان جمعه على^(١٢)
أَفْعُلَةٍ، وَإِذَا كَانَ لِمَوْنَّثٍ كَانَ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعُلٍ.

(١) سبحانه: ليس في ظ.

(٢) ما هنا: ليس في م.

(٣) جل وعلا: ليس في ظ.

(٤) الاعراف: آية ٥٧.

(٥) ظ: على التأنيث وعلى التذكير بحسب الموضع.

(٦) م: فأما.

(٧) من ليست في ظ.

(٨) ينظر: الكتاب ٢ / ١٩٩.

(٩) ظ: يقولون.

(١٠) ظ: ولم يقل فيه.

(١١) ظ: فعول وفعال.

(١٢) على: ليس في م.

فَلَيْسَتْ (أَعْيُنٌ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثٍ (عَيْنٌ) قِيَاسًا، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي الْقَلِيلِ عَلَى أَعْيَانٍ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (١):

فَقَدْ أَرَوَّعَ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمْلَنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانٍ

وَجُمِعَتْ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فُعُولٍ ابْتَرَتْ (٢) بَنَاتُ الْبَيَاءِ فُعُولًا، كَمَا ابْتَرَتْ بَنَاتُ الْوَاوِ فِعَالًا، تَقُولُ: حَوْضٌ وَحِيَاضٌ، وَلَا تَقُولُ: حُوضٌ وَتَقُولُ: حَيْنٌ وَحَيُونٌ، وَلَا تَقُولُ: عَيَانٌ. فَأَمَّا الْعَيَانُ، فَمَصْدَرُ فَاعِلَتٍ.

وَإِذَا وَصَفْتَ الْعَيْنَ بِالْكُبَرِ وَالضَّخَامَةِ، قُلْتَ: رَجُلٌ أَعْيَنٌ، وَأَمْرَأَةٌ عَيْنَاءٌ، وَجُمِعَتْ: حَيْنٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ: (وَحُورٌ عَيْنٌ، كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ) (٣).

وَأَمَّا الْأُذُنُ، فَمَوْنِدَةٌ إِذَا عُنِيَ بِهَا هَذَا الْعَضْوُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سَبَّحَنَهُ (٤): (وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ) (٥)، فَأُثِّتَ فَعْلُهَا وَصَفُهَا (٦). وَإِذَا وُصِفَ (٧) بِهَا: كَانَتْ مَذَكْرَةً، يُقَالُ: رَجُلٌ أُذُنٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ: (وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ، قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ) (٨)، وَهُوَ عَلَى نَسَبٍ أَيْ: صَاحِبُ أُذُنٍ. وَكَانَ الْمُنَافِقُونَ يَقُولُونَ: نَبِّهْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٩). فَإِذَا بَلَغَهُ، حَقَّقْنَا لَهُ، فَصَدَّقْنَا، لِأَنَّهُ صَاحِبُ أُذُنٍ يَقْبَلُ الْمَعَازِيرَ، [فَقَالَ سَبَّحَنَهُ: (وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ)، أَيْ: إِنْ كَانَ كَمَا تَقُولُونَ] (١٠)، فَيُؤْمِنُ بِمُسْتَمَعٍ خَيْرٌ لَكُمْ.

وَيُقَالُ فِي النَّسَبِ إِلَى الْأُذُنِ: أُذُنِي. فَأُذُنِي (١١)، كِرَاهَةً لِمَجْمَعِ بَيْنِ ضَمَتَيْنِ، وَهُوَ شَاذٌ،

(١) هُوَ رُومِي بْنُ شَرِيكَ الضَّبِّي، وَرَدَ فِي الْمُنْصَفِ ٣ / ٥١، وَالْمَقْتَضِبِ ٢ / ١٩٩، وَالنُّوَادِرِ ٢٢.

(٢) فِي م: ابْتَرَتْ. وَفِي الْمَوْضِعِ الْآتِي.

(٣) الْوَاقِعَةُ: آيَةُ ٢٢ وَ ٢٣.

(٤) م: تَعَالَى.

(٥) الْحَاقَّةُ: آيَةُ ١٢.

(٦) م: وَوَصَفُهَا.

(٧) م: وَضَعَتْ.

(٨) التَّوْبَةُ: آيَةُ ٦١.

(٩) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ فِي ظ.

(١٠) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ بَدَلُهُ فِي ظ: (فَانْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى: (قُلْ إِنَّ خَيْرَ لَكُمْ) إِنْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ).

(١١) م: وَادْنِي.

بَنَيْتَ الْمَكْرُمَاتِ مِنَ الْمَعَالِي بِكَفِّكَ^(١) حِينَ حَاوَلَهَا عَصَامًا

لأنَّ الكَفَّ هاهنا مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، والمفعول (عَصَامًا).

فأما قولهم: كَفَّ خَضِيبٌ فعلى حَدِّ قولهم: لِحْيَةٌ دُهْنٌ، وَعَيْنٌ كَحِيلٌ، إذا كان بمعنى (مفعول) سقطتِ الهاءُ منه مع ذكر الموصوف، أو ما يَدُلُّ على الموصوف، فرقاً بينه وبين (فَعِيل) الذي بمعنى (فَاعِل)، وعكس ذلك (فَعُول) إذا كان بمعنى (فَاعِل) سقطتِ هاءُ^(٢)، وإذا^(٣) كان بمعنى مفعول ثبتتِ هاءُ، مثال الأول: أَمْرَأَةٌ صَبُورٌ، وَشَكُورٌ، وَضُرُوبٌ وَقَعُودٌ، ومثال الثاني: الْحَلُوبَةُ وَاللَّبُونَةُ^(٤) وَالْحَمُولَةُ^(٥)، قال الشاعر وهو عنتره:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سَوْدًا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأُسْحَمِ^(٦).

فأما قول الشاعر^(٧):

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا^(٨)

فمُشْكَلٌ، لأنَّ القياسَ يوجبُ إثباتَ الهاءِ، وعنه أربعة أجوبة: إمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّ قولهِ^(٩):

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ يَبْقَلُهَا

في الشذوذ. وإمَّا أَنْ يَكُونَ حَمَلًا^(١٠) (مُخَضَّبًا) على معنى الكَفِّ، وهو العُضْوُ، كما

(١) ظ: بكفك. تحريف.

(٢) م: تاؤه. هنا وفي الموضع اللاحق.

(٣) ظ: فاذا.

(٤) ظ: والمحلوقة.

(٥) والحمولة: من م.

(٦) في (ظ) آخر هذا البيت وقدم البيت الذي يليه، وهو في ديوان عنتره (١٩٣) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٧٣/٢، والمخصص ٣٦/٧.

(٧) هو الاعشى. ديوانه ١١٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٥٨، والخزانة ٥/٧.

(٨) الاسيف: الاسير، والرقيق القلب.

(٩) هو عامر بن جوين الطائي ورد في الكتاب ٢٣٩/١ ومجاز القرآن ٦٧/٢ والمخصص ٨٠/١٦.

(١٠) ظ: حملا.

حَمَلَ الْآخِرُ فِي قَوْلِهِ (١):

يَابْنُرُ يَا بَنُرُ بَنِي عَدِيٍّ لَا نَزَحَنْ قَعْرَكَ بِالْدَّلِيِّ

حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ

أي: حَتَّى تَعُودِي قَلِيْبًا أَقْطَعَ (٢). وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ (مُخَضَّبًا) صِفَةً لِرَجُلٍ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ فِي قَوْلِهِ (يَضُمُّ) ، أَوْ الْمَجْرُورِ فِي (كَشْحِيهِ) [٢١٢و] .
وَأَمَّا الْعَجْزُ، فَمَوْثِقُهُ، لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ عَجِيزَةٌ، يُقَالُ: عَجِزَتِ الْمَرْأَةُ تَعَجَّزُ عَجَزًا، إِذَا كَبُرَتْ عَجِيزَتُهَا، فَمَثَلُ: سَتِهَتْ تَسْتُهُ سَتِيهَا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقَتَبُ: لَوَاحِدٌ أَقْتَبَ الْبَطْنُ، وَهِيَ الْأَمْعَاءُ، فَالْقَتَبُ مَوْثِقُهُ، وَالْأَمْعَاءُ مَذْكُورَةٌ. وَدَلِيلُ تَأْنِيثِ الْقَتَبِ، قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِهِ: قَتِيْبَةٌ (٣) وَدَلِيلُ تَذْكِيرِ الْمَعَى (٤)، قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٥): (الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ) (٦) فَفِي الْخَبَرِ دَلِيلَانِ:

وَأَمَّا السِّنُّ، فَأَنْثَى، لِقَوْلِهِمْ: كَبُرَتْ سِنِّي.

وَأَمَّا الْيَمِينُ وَالشَّامَلُ، فَمَوْثِقَانِ لَجَمْعِهِمَا عَلَى أَفْعَلٍ، قَالَ الشَّاعِرُ (٧):

يَبْرِي لَيْتَا مِنْ أَيْمَنْ وَأَشْمَلٍ

فَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (٨): (يَتَقَيَّوْا ظِلَالَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّامَلِ سَجْدًا) (٩)، فَإِنَّهُ جُمِعَ عَلَى

(١) رَجَزٌ لَمْ يَعْرِفْ قَائِلُهُ وَرَدَّ فِي الْمَنْصَفِ ٧٠/٢، وَالْمَخْصَصِ ١٤٨/١٦ وَ ٨/١٧ وَالْإِنْصَافِ ٢٦٦/١.

(٢) أَيِ حَتَّى تَعُودِي قَلِيْبًا أَقْطَعَ: لَيْسَ فِي ظ.

(٣) زَيْدٌ بَعْدَهَا فِي م: (وَبِذَلِكَ سَمِيَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ) .

(٤) ظ: الْمَعَى .

(٥) م: عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٦) صَحِيفَةُ هَمَامِ بْنِ مَنِبَه: بِرَقْمِ ١١٢ صَفْحَةُ ٥٥١ وَصَحِيحُ الْبَخَارِيِّ ٦/ ٢٠٠.

(٧) مَرَّ ذَكَرَهُ ص ١٨٠ .

(٨) م: تَعَالَى :

(٩) النحل: آيَةُ ٤٨. وَتَمَامُهَا (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَقَيَّوْا ظِلَالَهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّامَلِ سَجْدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ).

(فَعَائِلٌ)، لِأَنَّ الْفَعَائِلَ أَخُو الْفِعَالَةِ، فَمِنْ حَيْثُ جُمِعَتِ الْفِعَالَةُ عَلَى فَعَائِلٍ، مِنْ نَحْوِ: رِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ، فَكَذَلِكَ ^(١) جَمَعَ أَخُوهُ (فِعَالٌ). وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْعَلَةُ فِي إِفْرَادِ الْيَمِينِ فِي الْآيَةِ بِخِلَافِ الشَّمَالِ فِي ^(٢) كَوْنِهَا بِوزْنِ (فَعِيلٌ) الْمَخْصُوصِ بِالْمُبَالَغَةِ، فَدَتَّ مِبَالِغُهُ مَسَدٌ جَمْعُهُ، كَمَا سَدَّ مَسَدٌ النَّشِيَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ) ^(٣). وَقَالَ الرَّمَانِيُّ ^(٤): إِنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَنِ الْيَمِينِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، ثُمَّ يَنْقَبِضُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ عَنِ الشَّمَالِ، فَهُوَ ^(٥) بِمَعْنَى الْجَمْعِ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ، فَجُمِعَ اشْعَارًا لِهَذَا الْمَعْنَى. وَهَذَا الْمَعْنَى ^(٦) إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا كُنَّا مُتَوَجِّهِينَ نَحْوَ الْقِبْلَةِ.

بَابُ مَا يُؤْنَتُ مِنْ غَيْرِ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ وَلَا يَجُوزُ تَذْكِيرُهُ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٧): (الْعَيْنُ: عَيْنُ الْمَاءِ، وَعَيْنُ السَّحَابِ، وَعَيْنُ الْقِبْلَةِ) ^(٨)، وَعَيْنُ الْمِيزَانِ، وَعَيْنُ الرِّكْبَةِ، وَأُذُنُ الدَّلْوِ، وَأُذُنُ الْكُوزِ، وَالسَّاقُ: سَاقُ الشَّجَرَةِ، وَالْيَدُ مِنَ النِّعْمَةِ، وَالرَّجْلُ مِنَ الْجَرَادِ، وَهِيَ قِطْعَةٌ مِنْهُ، وَالضَّرْبُ: الْعَسَلُ الْأَبْيَضُ [٢١٢ ظ] وَالضُّحَى، فَأَمَّا الضَّحَاءُ، فَمَمْدُودٌ مُذَكَّرٌ. وَالْحَرْبُ، يُقَالُ: وَقَعَتْ بَيْنَهُمْ حَرْبٌ، وَالْقَوْسُ وَقُدَامٌ، وَوَرَاءُ فِي الظُّرُوفِ وَالْعُرْسِ، يُقَالُ: شَيْدْنَا عَرَسًا طَيِّبَةً، وَالنَّارُ وَالْدَّارُ وَالْعَرُوضُ فِي الشَّعْرِ وَكَذَلِكَ ^(٩) الْعَرُوضُ النَّاحِيَةُ، وَنَاقَةُ عَرُوضٍ إِذَا لَمْ تُتْرَضْ، وَالصَّعُودُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْحَدُورُ، وَالْهَبُوطُ، وَالْكُؤُودُ: عَقَبَةٌ صَعْبَةٌ مُرْتَقَى. وَالكَأْسُ وَالْمَوْسَى، يُقَالُ: هَذِهِ مَوْسَى جَيِّدَةٌ، وَالْجُزُورُ، وَالْقُلُوصُ، وَالذُّودُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْغُولُ، وَالْعُنَاقُ، وَالرَّخْلُ،

(١) ظ: وكذلك.

(٢) فِي سَاقِطَةٍ مِنْ ظ.

(٣) سُورَةُ (ق): آيَةُ ١٧. وَجَاءَ بَعْدَهَا فِي نَسْخَةِ م (ق ٣١١ د): (وَمَنْ نَكْتِ الْإِصْمَعِي قَوْلُهُ: كُلُّ مَا اسْتَطَالَ فَهُوَ كَفَّةٌ، بِالضَّمِّ، نَحْوُ كَفَّةِ الثَّوْبِ وَكَفَّةِ الرَّمْلِ، وَكُلُّ مَا اسْتَدَارَ، فَهُوَ كَفَّةٌ، بِالْكَسْرِ، مِثْلُ: كَفَّةِ الْمِيزَانِ وَكَفَّةِ الصَّائِدِ، وَهِيَ حَالَتُهُ لِأَنَّهُ يَدِيرُهَا) وَهِيَ مِنَ النَّاسِخِ، وَهِيَ مُحْشُورَةٌ كَمَا تَرَى.

(٤) يَعْنِي بِخُصُوصِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ (يَتَفَيَّؤُوا ظِلَالَهُ).

(٥) ظ: وَهُوَ.

(٦) الْمَعْنَى: لَيْسَ فِي ظ.

(٧) قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ فِي ظ.

(٨) وَعَيْنُ الْقِبْلَةِ: لَيْسَ فِي ظ.

(٩) فِي الشَّعْرِ وَكَذَلِكَ: لَيْسَ فِي ظ.

وَالضَّبُعُ، وَالْخَيْلُ، وَالْإِبِلُ، وَالْغَنَمُ، وَالضَّانُ. وَالْمَعَزُ، وَالْأَرْوَى، وَالْعُقَابُ، وَالطَّيْرُ،
وَالرَّحَى، وَالْقَلْتُ: نُقْرَةٌ فِي الْجَبَلِ تُمْسِكُ الْمَاءَ، وَالذَّلْوُ، وَجَهَنَّمُ، وَسَقَرُ، وَلَظَى، وَالطَّسُّ
وَالطَّسَّةُ وَالطَّسْتُ، وَالشَّمْسُ، وَالرُّوحُ^(١)، وَالْمَنْجَبِيقُ، وَالْمَنْجَنُونَ، وَشُعُوبٌ: أَسْمُ الْمَنِيَّةِ،
وَالْأَفْعَى: وَالذَّكْرُ الْأَفْعَوَانُ، وَالسَّمَاءُ، وَالْأَرْضُ^(٢).

قال الشيخ رضي الله عنه: هذا^(٣) كما ذكر.

أما العينُ، فالأصل عينُ الجارحةِ، والأنواعُ الخمسة التي ذكرها راجعة إليها
ومشبهة بها، ولا يستكر اتفاق اللفاظ مع اختلاف المعاني، لأن تلك اللفاظ قد تلحقها
قرائن تقوم مقام اختلاف اللفظ، وقد جاء ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والحركات.
فالأفعال ترحلت في أقسامها الخمسة، والحروف كما في أقسامها الخمسة، والأسماء كما
في أقسامها^(٤) الخمسة أيضاً، والحركة كالضمة التي تكون للفاعل، وتكون للمفعول الذي
لم يسم فاعله.

فإذا ثبت هذا^(٥) وكانت العين في جميع أقسامها مشبهة بالعين التي هي الجارحة،
كانت مؤنثة كئنيثها.

وكذلك الكلام على الأذن والساق واليد؛ لأن جميع ذلك مشبه ومردود إلى ما تقدم^(٦).

فاليد على ضربين: يدُ الجارحة، وقد ذكرت، ويدُ النعمة، من قولهم: له عِذِي
يَدُ، ويدُ القوة، كقوله عز وجل: (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ)^(٧)، ويدُ النصرة، كقوله صلى
الله عليه وسلم^(٨): (الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ، وَيُسَعَى بَذِمَّتِهِمْ، أَدْنَاهُمْ وَهُمْ يَدُ)^(٩)، على من

(١) في الأصل: والريح.

(٢) الجمل ص ٢٩٣ و ٢٩٤.

(٣) ظ: وهذا. وسقطت منها الجملة قبلها.

(٤) ظ: والاسم كما في أقسامه.

(٥) ظ: ذلك.

(٦) من (واليد) إلى (ما تقدم) ليس في ظ.

(٧) الذاريات: آية ٤٧. ومن (ويدُ القوة) إلى (بأيدٍ) ليس في ظ.

(٨) م: كقوله عليه السلام.

(٩) زيد بعدها في م: واحدة.

سِوَاهُمْ^(١)، أَي: نُصْرَةً، وَيَدُ: الصَّغَارُ وَالذَّلَّةُ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)^(٢)، وَجَمِيعُ ذَلِكَ مُؤَنَّثٌ، وَرَاجِعٌ إِلَى الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ.

[٢١٤] وَأَمَّا الرَّجُلُ مِنَ الْجَرَادِ، فَأُنْثِيَ كَأَخَوَاتِهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ، مِنْ نَحْوِ الْإِجْلِ^(٣): لَجَمَاعَةِ الظِّبَاءِ وَالْبَقَرِ. وَالصِّوَارُ: لَجَمَاعَةِ الْبَقَرِ خَاصَّةً. وَالْعَائَةُ: لَجَمَاعَةِ الْحَمِيرِ، وَالْخَيْطُ: لَجَمَاعَةِ النَّعَامِ. وَالسَّرْبُ: لَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ. وَالْجَبَلَةُ: لَجَمَاعَةِ الْمَعَزِ. وَالنَّلَّةُ بِالْفَتْحِ^(٤): لَجَمَاعَةِ الضَّأْنِ. وَالنَّلَّةُ بِالضَّمِّ: لَجَمَاعَةِ النَّاسِ، كُلُّ ذَلِكَ مُؤَنَّثٌ. وَالرَّعِيلُ: لَجَمَاعَةِ الْخَيْلِ^(٥).

وَأَمَّا الضَّرْبُ، لِلْعَسَلِ الْأَبْيَضِ، فَمُؤَنَّثٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

وَمَا ضَرْبٌ بِيضَاءُ يَأْوِي مَلِيكُهَا إِلَى طُنْفٍ أَحْيَا بَرَاقٍ وَنَازِلٍ^(٧)

وَأَمَّا الضُّحَى، فَمُؤَنَّثَةٌ، مِنْ قَوْلِهِمْ: قَدْ أَرْتَفَعَتْ^(٨) الضُّحَى، فَإِذَا فَتَحْتَ الضَّادَ وَمَدَدْتَ كَانَتْ مَذْكُورَةً، لِأَنَّهَا لِلْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْغَدَاةِ لِلنَّاسِ قَالَ الشَّاعِرُ^(٩):

أَعْجَلَهَا أَقْدَحِي الضَّحَاءَ ضُحَى وَهِيَ تَقَاصِي دَوَائِبِ السَّلَمِ^(١٠)

وَسَمِعْتُ أَبَا يَعْقُوبَ بْنَ خَرَزَادَ^(١١) رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْمُهَلَّبِي،

(١) الْفَتْحُ الْكَبِيرُ ٢/ ٢٥٧.

(٢) التَّوْبَةُ/ آيَةُ ٢٩.

(٣) ظ: الْأَرَجُلُ. تَحْرِيفٌ.

(٤) بِالْفَتْحِ: لَيْسَ فِي ظ. وَكَذَا (بِالضَّمِّ) الْآتِيَةُ.

(٥) وَالرَّعِيلُ لَجَمَاعَةِ الْخَيْلِ: سَاقِطَةٌ مِنْ م.

(٦) هُوَ أَبُو ذُوَيْبِ الْهَذَلِي. دِيَوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ١/ ١٤١، وَرَدَ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ لِابْنِ السَّكَيْتِ ٢/ ٢٣٩، وَالْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ١/ ٤٦٢.

(٧) مَلِيكُهَا: يَعُوبُ النُّحْلِ، وَالطَّنْفُ: حَيْثُ يَخْرُجُ مِنَ الْجَبَلِ، يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ بِمَكَانٍ مِنَ الْجَبَلِ يَصْعَبُ عَلَى الرَّاقِي أَنْ يَرْقَى إِلَيْهِ، وَعَلَى النَّازِلِ مِنْهُ النَّزُولُ.

(٨) ظ: فَأَمَّا الضُّحَى فَدَلِيلُهَا قَدْ أَرْتَفَعَتْ.

(٩) هُوَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِي. يَنْظُرُ: شَعْرُهُ (١٥٧) وَشَرَحَ الْقَصَادُ السَّعَ الْمَشْهُورَاتِ لِابْنِ النَّحَّاسِ ١/ ١٤٩.

(١٠) تَقَاصِي: تَتَّصِلُ بِهَا، وَالسَّلَمُ: الْإِسْتِسْلَامُ. يَرِيدُ أَعْجَلَهَا ذُبْحُهَا ضُحَى عَنْ أَنْ تَبْلُغَ الضَّحَاءَ.

(١١) ابْنُ خَرَزَادَ: لَيْسَ فِي ظ. وَهُوَ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ خَرَزَادَ الْبُخَيْرِي (ت ٤٢٣هـ) شَيْخُ ابْنِ بَابِشَادَ. يَنْظُرُ: بَغْيَةُ الْوَعَاةِ ٢/ ٣٦٤.

يقول: الضحى بالضم قبل الضحاء، كأنه أول ما تطلع الشمس، يقال: ضحى إذا ارتفعت
قَبْلَ ضَحَاءٍ^(١).

وأما الحَرْبُ ، فدليلها قول الشاعر^(٢) :

الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةً تَسْعَى بِزِينَتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ

وقياس^(٣) تصغيرها : حَرَبِيَّةٌ ، ولكن رُوعِي أصلها ، وأصلها مصدرٌ ، تقول:
حَرَبَ الرجلُ^(٤) يَحْرَبُ حَرْبًا .

وكذلك كان قياسُ القَوْسِ ، إِلَّا أَنَّهُم رَاعَوْا فِيهِ مَعْنَى التَّقْوِيْسِ .

وأما^(٥) قَدَامٌ وَوَرَاءُ ، فقد أوضح تأنيثهما تصغيرهما .

وأما العَرِسُ ، فقد ذُكِرَ^(٦) ، ودليلها : شَهَدْنَا عُرْسًا طَيِّبَةً^(٨) . ورُوعِي أيضًا
في تصغيرها معنى التَعْرِيسِ .

وأما النَّارُ وَالنَّارُ ، فمن دلالتهما^(٩) قوله تعالى : (النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ)^(١٠) ،
وَالنَّارُ الْآخِرَةُ^(١١) .

وأما عَرُوضُ الشَّعْرِ ، ففيها قولان : التَّأْنِيثُ وَالتَّذْكِيرُ ، فمن أَخَذَها من عَرُوضِ

(١) ظ: الضحى .

(٢) ظ: قوله . هو عمرو بن معد يكرب ديوانه ص ١٥٦ ، ورد في الكتاب ٢٠٠/١ ، والمقتضب
٢٥١ / ٣ .

(٣) م : وكان قياس .

(٤) الرجل ليس في ظ .

(٥) م : فلما .

(٦) م : فلما .

(٧) م : ذكرت .

(٨) م : (عروسا) . تحريف .

(٩) م : دلالة .

(١٠) البروج : آية ٥ .

(١١) البقرة : آية ٩٤ .

النَّاحِيَةِ ، كما قال (١) :

[٢١٤ و] لِكُلِّ أَنَسٍ مِنْ مَعْدٍ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ ، إِلَيْهَا يُلْجَأُونَ وَجَانِبٌ (٢)

فإنَّها مؤنثة ، لأنَّ هذا ضربٌ من ضروبِ العلم ، ونوع من أنواعه ، وجهة من جهاته ، فأجرى مجرى الناحية فأنث ، ومن شبهها بالعروض التي هي الناقّة ، التي تُذاد ، كما قال الشاعر (٣) :

وَمَا زَالَ سَوَاطِي فِي قِرَابِي وَمِحْجَنِي وَمَا زِلْتُ مِنْهُ (٤) فِي عَرُوضٍ أَذُودُهَا

فإنَّها (٥) أيضاً على هذا القول مؤنثة ، وَمَنْ جَعَلَ أَصْلَهَا مِنَ الْعَرُوضِ ، وهو (٦) الطريق في الجبل ، أو مِنْ (٧) العَرَضِ ، أو مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي يُعْرَضُ ، فإنَّها مذكّرة ، لأنَّ العَرُوضَ جُعِلَ طَرِيقاً لِمَعْرِفَةِ سَقِيمِ الشَّعْرِ مِنْ مُسْتَقِيمِهِ .

وَأَمَّا (٨) الصَّعُودُ وَالْحَدُورُ وَالْهَبُوطُ وَالْكُودُ ، فمؤنثاتٌ بدليل قولهم : وَقَعُوا فِي صَعُودٍ مُنْكَرَةٍ ، ونحوها .

وَأَمَّا الْكَأْسُ ، فمن دليْلِها ، قوله سبحانه : (يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيَّضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ) (٩) ، وجمعها : أَكْوَاسٌ فِي الْقَلِيلِ (١٠) ، وفي الكثير : كُؤُوسٌ وَكِيَّاسٌ حَكَاهُ يَعْقُوبُ (١١) ، وَلَا تُسَمَّى كَأْساً إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا الْمَشْرُوبُ (١٢) ، وإلَّا فهي زُجَاجَةٌ ، كما أنَّ

(١) هو الأخنس بن شهاب التغلبي ، ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٠٥ .

(٢) العِمَارَةُ : دُونَ الْقَبِيلَةِ ، وَهِيَ مَجْرُورَةٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (أَنَسٍ) ، وَالْعَرُوضُ : الطَّرِيقُ فِي عَرْضِ الْجَبَلِ ، أَوْ النَّاحِيَةِ . وَالْمَرَادُ هُنَا : الظَّهَرُ الَّذِي يَسْتَدُونَ إِلَيْهِ ، وَالْمَعْنَى : لِكُلِّ عِمَارَةٍ مِنْ مَعْدٍ مُسْتَدٍّ يَعُولُونَ عَلَيْهِ ، يَنْظُرُ : دِيْوَانُ الْحَمَاسَةِ (بشرح التبريزي) ٣٠١ / ١١ .

(٣) هو حميد بن ثور . دِيْوَانُهُ ٧٢ ، وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ ٥٠٢ / ١ ، وَالْمَخْصَصُ ٤ / ١٧ .

(٤) م : مِنْهَا .

(٥) ظ : كَأْنِهَا .

(٦) م : وَهِيَ .

(٧) ظ : وَمِنْ .

(٨) م : فَأَمَّا .

(٩) الصَّافَاتُ : آيَةُ ٤٥ وَ ٤٦ .

(١٠) ظ : وَجْمَعُهَا الْقَلِيلُ الْكُؤُوسُ .

(١١) حَكَاهُ يَعْقُوبُ : لَيْسَتْ فِي م ، وَهُوَ يَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ (ت ٢٤٣ هـ) .

(١٢) زَيْدٌ بَعْدَهَا فِي م : الْمَذْكَورُ .

المائدة ليست مائدة إلا إذا كان عليها طعام ، وإلا فهي خَوَانٌ ، ونظائره كثيرة .
وأما المَوْسَى لموسى الحديد ، فمؤنثة لقولهم : مَوْسَى خَذَمَهُ ، وهذه مَوْسَى جيدة ،
وقد ذكر القولان في اشتقاقها ، قال الشاعر ^(١) في تأنيثها :

فَإِنْ تَكُنِ الْمَوْسَى جَرَتْ فَوْقَ فَعْلِهَا ^(٢) فَمَا وَضِعَتْ إِلَّا وَمَصَانٌ حَاضِرٌ
وَأَمَّا الْجَزُورُ وَالْقَلُوصُ ، فمن دليلها ، جزور طَيِّبَةٌ ، وقوله ^(٣) :

حَنَنْتُ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنٌ

[٢١٥هـ] فَأَمَّا الذَّوْدُ ، فمن دليلها قوله صلى الله عليه وسلم ^(٤) : (لَيْسَ فِيمَا دُونَ
خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ) ^(٥) ، فأسقط الهاء من العدد .

وأما الغُولُ ، فمؤنثة ، بدليل قولهم : غَالَتْهُ غَوْلٌ ، قال الشاعر ^(٦) :

فَمَا تَدُومُ عَلَى وَصَلٍ تَكُونُ بِهِ كَمَا تَلَوْنُ فِي أَثَرِهَا الْغُولُ

وَقَالِيهَا أَغْوَالٌ ، وكثيرها غِيلَانٌ .

وأما انْعَاقُ وَالرَّخْلُ وَالضَّبْعُ ، فقد ذكر دليل تأنيثها ، وَأَنَّ بَارِئَهَا مَذْكُرًا . وكنتك ^(٧)
قد ذكر دليل الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالضَّأْنِ وَالْمَعَزِ .

والأروى جماعة إناث الرُّعُولِ ، وأخذها أروية ، وهي مؤنثة ، وفيها وجهان :
التنوين وتركه ، فمن نونها ، جعلها أسماً بمنزلة أَفْكَلٍ وَأَيْدَعٍ ، ومن لم ينفونها جعلها بوزن
فَعْلَى ، وحكى الأخفش أنه سَمِعَ فِيهَا أَرْيَا ، وهذا يحكم لها بوزن فَعْلَى ^(٨) .

(١) م : وقال الشاعر . هو زياد الأعجم ، شعره ٧٦ ، وفيه (قاعد) ، ورد في اصلاح المنطق ٣٥٩ ،
والمخصص ١٧ / ١٧ .

(٢) في هامش م : بضرها .

(٣) من شواهد الكتاب ١ / ٣٥٨ غير المنسوبة ورد في المقتضب ٤ / ٣٥٨ ، والامثلي الشجرية
١ / ٢٣٦ ، والخزانة ٤ / ٤٥ .

(٤) م : عليه السلام .

(٥) المعجم الكبير للطبراني : ١ / ٣١٦ برقم ٩٣٣ ، وفي الفتح الكبير ٣ / ٦٣ .

(٦) هو كعب بن زهير . ديوانه ٨ ، والمنكر والمؤنث لابن الأنباري ١ / ٥٠٣ ، والمخصص ١٧ / ٥ .

(٧) قد : ليس في ظ .

(٨) من (وحكى) الى (فعلى) ليس في ظ .

وَأَمَّا الْعُقَابُ ، فَمُؤْنَتُهُ بِدَلِيلٍ أَعْقَبَ . وَانْقَضَتِ الْعُقَابُ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :
عُقَابٌ عَقْبَانَةٌ كَانَ وَظِيفُهَا وَخُرْطُومُهَا الْأَعْلَى بِنَارٍ مُلَوِّحٍ (٢)

وَأَمَّا الْوَحْشُ ، فَمِنْ دَلِيلِهَا ، قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :
إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَلَاتِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ (٤)
وَأَمَّا الْقَلْتُ ، النَّقْرَةُ فِي الْجَبَلِ ، فَمِنْ دَلِيلِهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥) :

لَحَى اللَّهُ أَعْلَى تَلْعَةٍ حَفَّتْ بِهِ وَقَلْنَا أَقْرَبَ مَاءَ قَيْسٍ بِنِ عَاصِمٍ
[٢١٥و] وَأَمَّا الدَّلْوُ ، فَمِنْ دَلِيلِهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

قَدْ أَمَرَ الْقَاضِي بِأَمْرِ عَدْلٍ أَنْ يَمْصَحُوهَا جُمَانِي أَدْلٍ
وَأَمَّا جَهَنَّمُ ، وَسَقَرٌ ، وَلَظَى ، نَعُودُ بِأَنَّهُ مِنْهَا ، فَمُؤْنَتَاتُ كُلِّهَا ، وَأَعْلَامُ لَا تَتَصَرَّفُ
لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ) (٧) ، وَقَالَ
سُبْحَانَهُ : (سَاصِلِيهِ سَقَرٌ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ ، لَا تُبْقِي وَلَا تَنْزُرُ) (٨) ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (كَلَّا
إِنِّهَا لَظَى . نَزَّاعَةً لِلشَّوَى) (٩) .

وَأَمَّا الطَّنُّ وَالطَّسَّةُ وَالطَّسْتُ ، فَمُؤْنَتَاتُ كُلِّهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ (١٠) :

- (١) ديوان جرير العود ٣٩ . مع اختلاف في النسخة .
- (٢) العقبنة : السريعة الخطفة ، والوظيف : عظم ساقها ، والخرطوم : المنسر ، وملوح : كأنه احرق بالنار ، وفي هامش م (يقال عبقناه وعبناه وهي ذوات المخلب ... وملوح : مسته النار) .
- (٣) للناطقة الجعدي . شعره (٧٤) والكتاب ١ / ٢١ والمخصص ١٧ / ٧٣ .
- (٤) في م : امجرا ، وفي هامشها : وان كان أظهر .
- (٥) هو ابو النجم العجلي ورد في التكملة ١٣٨ والمخصص ١٧ / ٦ ، وفي هامش م كتب فوق : حفشت : أي سالت .
- (٦) لم أقف على اسمه ، ورد في المذكر والمؤنث لابن الانباري ١ / ٤١٢ ، وفي م : ادلي وهامشها كتب : (يمصحوها ، والمخن للدلو) .
- (٧) الرحمن : آية ٤٣ .
- (٨) المذثر : آية ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ . وسقط من م : (لا تبقي ولا تنزُر) .
- (٩) المعارج : آية ١٥ و ١٦ .
- (١٠) لم أقف على اسمه ، والبيت في المذكر والمؤنث ١ / ٣٩١ ، والمخصص ١٧ / ١٢ ، والختم : جرار خضر .

رَجَعْتُ إِلَى صَدْرِ كَطِيسَةٍ حَتَّمْ إِذَا أَقْرَعْتُ صِفْرًا مِنْ الْمَاءِ صَلَّتْ
وَأَمَّا الشَّمْسُ وَالرِّيحُ ، فَمِنْ دَلِيلِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا) ^(٢) ،
وقوله تَعَالَى ^(٣) : (وَالسُّلَيْمَانُ الرِّيحَ عَاصِفَةً) ^(٤) ، وَرِيحٌ عَاصِفٌ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى عَلَى
مَعْنَى النِّسْبِ .

وَأَمَّا الْمَنْجَنِيْقُ وَالْمَنْجَنُونَ فَمَوْثِقَانِ ، لِقَوْلِهِمْ : أَصَابَتْهُ الْمَنْجَنِيْقُ ، وَدَارَتْ عَلَيْهِ
الْمَنْجَنُونَ ^(٥) . وَالْمَنْجَنُونَ هُوَ الدُّوَلَابُ ^(٦) ، وَالذَّهْرُ مُشَبَّهٌ بِهِ .

وَأَمَّا شُعُوبٌ ، فَدَلِيلُ تَأْنِيْثِهَا تَرْكُ صَرْفِهَا لِلتَّأْنِيْثِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَذَلِكَ فِي مَذْهَبٍ مِنْ
لَمْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَأَمَّا الْأَفْعَى ، فَمَوْثِقَةٌ ، لِأَنَّ مَذَكَّرَهَا الْأَفْعَوَانُ ^(٧) .

وَأَمَّا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، فَمَوْثِقَانِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ
بِنَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ (وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا) ^(٨) .

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٩) :

[٢١٦ ظ] بَابُ مَا يَذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ مِنْ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ

وَهِيَ : (الْعُنُقُ وَالنَّيْلَانُ وَالْإِبْطُ وَالذَّرَاعُ وَالْمَتْنُ وَالْعَانِقُ وَالْقَفَا
وَالضَّرْسُ ...) ^(١٠) .

(١) م : عز وجل .

(٢) يس : آية ٣٨ .

(٣) م : جل ثناؤه .

(٤) الانبياء : آية ٨١ .

(٥) من (فمؤنثان) الى هنا ليس في ظ . وفي م : (المنجنيق) بدلا من (المنجنون) وهو وهم .

(٦) ظ : والمنجنون أيضا وهو الدولاب .

(٧) ظ : افعوان .

(٨) النازعات : آية ٢٧ - ٣٠ .

(٩) قال أبو القاسم رحمه الله : ليس في ظ .

(١٠) الجمل ٢٩٥ . ولفظ (القفا) ليس في ظ .

قال الشيخ رضي الله عنه^(١) : هذا كما ذكر ، وجملة^(٢) الأمر أن من ذكر حملَه على معنى العضو ، ومن أنشأ حملَه على معنى الجارحة ؛ إلا أن اللسان والذراع متى أنشأ ، جمعا على (أفعل) ، ومتى ذكرا ، جمعا على (أفعله) .

وسياتي ذلك في جمع التكسير^(٣) ، إن شاء الله تعالى .

باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه

قال أبو القاسم : (الرأس)^(٤) والجبين^(٥) والخذ والفم والأنف^(٦) والمنخر والثغر والناصب والناجذ والذقن والبطن والمعى^(٧) : واحد الأمعاء ، والشبر والباع ، والظفر ...^(٨) .

قال الشيخ رضي الله عنه^(٩) : هذا كما ذكر ، وكله محمول على معنى^(١٠) العضو ، وتصغيره كله بغير (هاء) ، وكله مسموع ، قال الله تعالى^(١١) : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)^(١٢) .

باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا^(١٣)

(السبيل) : يذكر ويؤنث ، والطريق والصراط ، والغالب عليه التذكير ، والهدى ، والسرى والقنيب : البئر ، وكذلك الطوي والزكي ، والذئوب ، والحل . وقد^(١٤) يقال :

(١) قال الشيخ رضي الله عنه : ليس في ظ .

(٢) حملَه : ليس في ظ .

(٣) ظ : جميع .

(٤) ظ : وهي الرأس . وسقط قبلها (قال أبو القاسم) .

(٥) ظ : والحين . م : والحين . والتصويب من الجمل ص ٢٩٥ .

(٦) والأنف : ليس في ظ .

(٧) في الجمل : والمعا .

(٨) الجمل ٢٩٥ . وثبت في آخر الالفاظ : والندي .

(٩) قال الشيخ رضي الله عنه : ليس في ظ .

(١٠) معنى : ليس في ظ .

(١١) م : قال سبحانه .

(١٢) مريم : آية ٤ .

(١٣) م : ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرناه . وينظر الجمل ص ٢٩٦ .

(١٤) ظ : فقد .

حَالَةً أَيْضًا، وَدِرْعُ الْحَدِيدِ، وَالسُّوقُ، وَالسَّلَاحُ، وَالصَّاعُ وَالْحَانُوتُ وَالْمَنُونُ، نَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ شِدَّتِهَا^(١). وَالْعَنْكَبُوتُ [وَالْخَمْرُ]^(٢) وَالْغَالِبُ عَلَيْهَا التَّانِيثُ، وَوَاسِطُ مِنَ الْبُلْدَانِ،
وَهَجْرٌ، وَقَبَاءٌ، جَمِيعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، تُذَكَّرُ وَتُنْثَى^(٣) (٤).

قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥) : هَذَا كَمَا ذَكَرَ .

أَمَّا السَّبِيلُ، فَدَلِيلُ تَذْكِيرِهِ، قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا،
وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا)^(٦)، وَدَلِيلُ التَّانِيثِ، قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٧) : (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي
أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ)^(٨).

[٢١٦و] وَأَمَّا الطَّرِيقُ وَالصِّرَاطُ، فَعَلَى نَحْوِ مِمَّا عَلَيْهِ السَّبِيلُ، لِأَنَّهُ كُلُّهُ فِي
الْمَعْنَى وَاحِدٌ. وَالَّذِي فِي كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ التَّذْكِيرُ، وَهُوَ قَوْلُهُ : (فَاضْرِبْ لَهُم مَّصْرَبًا يَخْرُجُونَ
الْبَحْرَ يَمِينًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى)^(٩)، وَقَدْ أَنْتَ لَفْظُهُ^(١٠) كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَأَنْ لَوْ
أَسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا)^(١١)، وَفِيهِ أَيْضًا قَوْلُهُ^(١٢) : (طَرِيقَكُمْ
الْمُتَّقِينَ)^(١٣)، وَقَالَ فِي الصِّرَاطِ : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)^(١٤).

(١) نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شِدَّتِهَا : لَيْسَ فِي ظ .

(٢) زِيَادَةُ مِنَ الْجَمْرِ يَتَدَعِيهَا إِثْبَاتُ الْجَمْلَةِ (وَالْغَالِبُ عَلَيْهَا التَّانِيثُ) بَعْدَهَا وَسَيَبْهَلُ شَرْحُ ابْنِ بَشَّارٍ
فِي مَا سَأَلَنِي .

(٣) ظ : كُلُّهَا تَذَكَّرُ وَتُنْثَى . كَمَا ذَكَرَ .

(٤) الْجَمْلُ ٢٩٦ .

(٥) قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٦) الْأَعْرَافُ : آيَةُ ١٤٦ .

(٧) ظ : تَعَالَى .

(٨) يُوسُفُ : آيَةُ ١٠٨ .

(٩) طه : آيَةُ ٧٧ . لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى : لَيْسَ فِي ظ . وَسَقَطَتْ (لَهُمْ) مِنْ م .

(١٠) لِنَظَرِهِ : لَيْسَ فِي ظ .

(١١) الْجِنُّ : آيَةُ ١٦ .

(١٢) أَيْضًا : لَيْسَ فِي ظ . وَ (قَوْلُهُ) : لَيْسَ فِي م .

(١٣) طه : آيَةُ ٦٣ . وَالْبَاءُ سَقَطَتْ مِنْ م .

(١٤) الشُّورَى : آيَةُ ٥٢ .

وَأَمَّا الْهَدَى ، فَمَنْ ذَكَرَهُ ، فَلأنَّهُ مُصَدَّرٌ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ^(١) : (ذَلِكَ هَدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) ^(٢) ، وَمَنْ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى الْهِدَايَةِ . وَقَالَ : هَذِهِ هَدَى حَسَنَةٌ .
وَكَذَلِكَ السَّرَى . وَمَنْ هَا هُنَا قُرِئَ : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ^(٣) ، بِالنَّائِبِ وَنَصَبِ الْفِتْنَةِ فِي أَحَدِ الْوُجُوهِ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي مَعْنَى الْمَقَالَةِ .
وَأَمَّا الْقَلِيبُ وَالطَّوِيُّ وَالرَّكِي ، فَالْغَالِبُ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ التَّذْكِيرُ ، لِأَنَّ ظَاهِرَ الْأَشْتِقَاقِ وَالْوَصْفِ ^(٤) وَالْوِزْنَ يَقْضِي بِذَلِكَ ، وَمَنْ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْبِنْرِ ، وَالْبِنْرُ مُؤَنَّثَةٌ .
بَدَلِيلُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ^(٥) : (وَبِنْرٍ مُعْطَلَةٍ وَقَصْرٍ مُشِيدٍ) ^(٦) .

وَانْشَدُوا فِي تَأْنِيثِ الْقَلِيبِ :

لَنَا ذُنُوبٌ وَلَكُمْ ذُنُوبٌ فَإِنْ أُبَيِّنُمْ فَلَنَا الْقَلِيبُ ^(٧)

وَأَمَّا الْحَالُ ، فَدَلِيلُ تَأْنِيثِهَا ، [قَوْلُهُمْ : حَوِيلَةٌ ، وَدَلِيلُ تَذْكِيرِهَا ، قَوْلُهُمْ : حَالٌ صَالِحٌ .
وَقَدْ أَنتَ لَفْظُهَا بِالنَّاءِ] ^(٨) ، كَمَا قَالَ ^(٩) :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمًا
وَأَمَّا دِرْعُ الْحَدِيدِ ، فَمُؤَنَّثَةٌ ، لِأَنَّهُ يَعْنِي بِهَا اللَّبُوسُ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ
لَبُوسٍ لَكُمْ لِتَحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ) ^(١٠) وَمَنْ ذَكَرَهَا حَمَلَهَا عَلَى مَعْنَى الدَّرْعِ ^(١١) ، وَهُوَ الْقَمِيصُ .

(١) م : قَالَ : سُبْحَانَهُ .

(٢) الانعام : آية ٨٨ . (وَمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) : لَيْسَ فِي م .

(٣) الانعام : آية ٢٣ . جَاءَ فِي السَّبْعَةِ ٢٥٥ : (قَرَأَ نَافِعٌ وَابُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) بِالنَّاءِ (فَتَنَّهُمْ) نَصْبًا) .

(٤) ظ : لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْأَشْتِقَاقَ وَالْوِزْنَ . تَحْرِيفٌ .

(٥) ظ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى .

(٦) الحج : آية ٤٥ . وَسَقَطَ مِنْ م : وَقَصْرٌ مُشِيدٌ .

(٧) وَرِوَايَتُهُ فِي (ظ) تَخْتَلِفُ وَهِيَ : لَنَا ذُنُوبٌ وَلَهُ ذُنُوبٌ فَإِنْ أَبَا كَانَتْ لَنَا الْقَلِيبُ وَالْبَيْتَانِ رَجَزٌ نَسَبَهُمَا صَاحِبُ اللِّسَانِ لِلْحَزَلِيِّ فِي مَادَّةِ (ذَنْبٍ) وَفِي الْمُنْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ١ / ٤١٣ ، وَالْمَخْصَصُ ١٧ / ١٨ ، بِرِوَايَتَيْنِ . وَزَادَ فِي هَامِشٍ م : (فَإِنْ أَبَا كَانَتْ لَنَا الْقَلِيبُ) .

(٨) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ بَدَلُهُ فِي ظ : (صَالِحَةٌ ، وَقَدْ انْكَتَبَ لَفْظُهَا بِالنَّاءِ) .

(٩) هُوَ الْفَرَزْدَقُ ، دِيوَانُهُ ٢ / ٨٤٢ ، وَالْكَامِلُ ١ / ٢٢٣ ، وَالْمُنْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ ١ / ٣٧٨ .

(١٠) الْأَنْبِيَاءُ : آية ٨٠ . وَمَنْ بِأَسْكُمْ : لَيْسَ فِي ظ .

(١١) مَعْنَى : لَيْسَ فِي ظ .

وَأَمَّا السُّوقُ . فدلِيلُ تَأْنِيثِهَا ، قولهم : قَامَتِ السُّوقُ ، ودلِيلُ تذكيرِهَا أَنَّهَا بِمَعْنَى السُّوقِ وَالتَّسْوِيقِ .

وَأَمَّا السَّلَاحُ ^(١) [٢١٧ظ] فالأفصحُ تذكيره ، قال الله سبحانه : (أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ) ^(٢) ، فجمعه على أَفْعَلَةٍ ، ومن أَنَّهُ ، فَلأنه قد حُكِيَ عن بعضِ العربِ ، وقد سُئِلَ عن ابْنِهِ ، لِمَ سَمَّيْتُ ذَبِيرًا ؟ ، فقال ^(٣) : لَأَنَّ السَّلَاحَ أَذْبَرْتُهُ ^(٤) .

وَأَمَّا الصَّاعُ ، فدلِيلُ تذكيرِهَا وتأنِيثِهَا في موضع واحدٍ ، قال سبحانه : (قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) الى قوله... (فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ) ^(٥) وجمعها على مَنْ أَنْتَ : أَصْوَعُ ، ومن ذَكَرَ : أَصَوَاعُ .
وَأَمَّا الْحَانُوتُ ، فمن ذَكَرَها أَجْرَاهَا مَجْرَى الْبَيْتِ وَالدَّكَانِ ، ومن أَنْتَ رَاعَى قولهم : حَانَتْ أَوْ الْجَيْتُ وَالْبُقْعَةُ .

وَأَمَّا الْمَنُونُ ، فمن أَنَّثَها أَجْرَاهَا مَجْرَى شُعُوبٍ ، ومن ذَكَرَها ، رَاعَى معنى ^(٦) الْأَشْتَقَاقِ ، لأنها تُأْخَذُ مِنْ الْإِنْسَانِ وَمُنَاهُ ، وينشد لابي ذؤيب :
أَمِنْ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ ^(٧)

وَأَمَّا الْعَنْكَبُوتُ ، فالأفصحُ تأنِيثُهَا ، قال تعالى ^(٨) : (كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا) ^(٩) .
وَأَمَّا وَاسِطُ ، فالأولى تذكيره ^(١٠) ، لقول سيبويه : واسِطُ مكانُ وسطِ الكوفةِ

-
- (١) م : فلما .
(٢) النساء : آية ١٠٢ .
(٣) ظ : قل .
(٤) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الانباري ١ / ٤٢٩ .
(٥) يوسف : آية ٧٢ - ٧٦ .
(٦) معنى : ليس في ظ .
(٧) صدر بيت في ديوان الهذليين ١ / ١ عجزه : (والدهرُ ليسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنْ يَجْزَعُ) ورد في الزاهر ٢ / ٢٣٨ .
(٨) م : قال الله سبحانه .
(٩) العنكبوت : آية ٤١ .
(١٠) ظ : تذكيرها .

وَأَمَّا هَجْرٌ وَقَبَاءٌ، فَقَدْ ذُكِرَا فِيمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ .

بَابُ الْأَفْعَالِ الْمَهْمُوزَةِ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢) : (يَقَالُ : قَرَأَ زَيْدُ الْكِتَابَ ، وَأَقْرَأَهُ غَيْرَهُ ، وَاسْتَقْرَأَ ، وَاخْطَأَ ، وَنَخَاطَأَ ، وَاسْتَبْرَأْتُ الْجَارِيَةَ ، وَتَلَكَّأْتُ عَلَيْهِ ، وَتَوَاطَأْنَا عَلَى الْأَمِيرِ ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى تَوَاطُؤٍ ، وَأَطْفَأْتُ النَّارَ ، وَأَنْطَفَأَتْ هِيَ (٣) ، وَأَوْطَأْتُ عُسْوَةَ [٢١٧و] وَأَرْجَأْتُ الْأَمْرَ يَا رَجُلُ ، وَبَارَأْتُ الْكَرِيمَ ، وَبَرِئْتُ مِنَ الْمَرِضِ ، وَبَرَأْتُ - أَيْضاً - وَأَنْذَرْتُ عَلَيْهِ ، وَاسْتَبْطَأْتُ فَلَانًا ، وَزَارَ الْأَمْدُ ، وَنَامَ مِنَ النَّوْمِ (٤) ، وَخَبَأْتُ الشَّيْءَ ، وَكَفَأْتُ الْإِنَاءَ : قَلْبَتُهُ ، وَأَكْفَأْتُ فِي الشَّعْرِ ، وَهُوَ مِثْلُ الْإِقْوَاءِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ اخْتِلَافٌ قَوَافِيهِ . وَأَوْمَأْتُ إِلَى الرَّجُلِ ، وَتَوَكَّأْتُ عَلَى الشَّيْءِ ، وَتَلَكَّأْتُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَاسْتَخَذَا فَلَانٌ لِفَلَانٍ (٥) وَاسْتَخَذَاتُ لَهُ ، وَمَا رَزَأَتْهُ شَيْئًا ، وَأَزْدَرَأْتُ الرَّجُلَ ، إِذَا عَبْتَهُ ، وَأَنْشَأَ الرَّجُلُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، وَأَنْشَأَتْ الْكِتَابَ . وَهُوَ كِتَابٌ مُنْشَأٌ مِنْ دِيْوَانِ فَلَانٍ ، وَأَنْذَرَأَ عَلَيْنَا فَلَانٌ وَكَافَأْتُهُ عَلَى فِعْلِهِ ، وَرَأَسْتُ فَلَانًا ، ضَرَبْتُ رَأْسَهُ ، وَكَذَلِكَ (٦) رَأَيْتُ الْقَوْمَ ، إِذَا صَرَّتْ رُئُوسُهُمْ ، وَرَأَسَ عَلَيْنَا فَلَانٌ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ عَامَتَهَا فِي كِتَابِ (٧) الْهَجَاءِ (٨) .

قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٩) : أَمَّا ذِكْرُهُ لِعَامَتِهَا ، فَيَعْنِي عَامَةً مَقَابِيصِهَا فِي الْخَطِّ وَالتَّخْفِيفِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ (١٠) . وَإِنَّمَا أُعَادَهُ هَاهُنَا ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ

(١) م : البصرة والكوفة ، وينظر : الكتاب ٢ / ٢٤ .

(٢) أبو القاسم رحمه الله : ليس في ظ .

(٣) ظ : النار .

(٤) من النوم : ليس في ظ ولا الجمل .

(٥) لفلان : ليس في ظ ، في هامش م : (استخذأ : أي خضع) .

(٦) من (ورأيت) إلى (وكذلك) ليس في ظ .

(٧) م : باب .

(٨) الجمل ٢٩٧ و ٢٩٨ . وكتاب (الهجاء) هو المطبوع باسم (كتاب الخط) للزجاجي ينظر فيه (باب الأفعال المهموزة) ص ٤٨ - ٥٤ .

(٩) ظ : قال المفسر .

(١٠) ظ : وقد تقدم ذلك . ويراجع ص ٥١١ .

مقاييسه، لأن قصده أن يعلمك أن في كلام العرب أفعالاً مهموزة، تركت العامة همزها^(١). كما أن في كلامهم أفعالاً غير مهموزة، همزتها العامة^(٢)، فوضعوا الشيء في غير موضعه، كما كانوا يؤنثون المذكر ويذكرون المؤنث، ولذلك جعله عقيباً باب^(٣) المذكر والمؤنث، لأنه ضرب من المسموع. وهذا النوع يكتب اللغة أشبه من كتب النحو، وقد ذكر ابن قتيبة في هذا عدة أبواب في (أدب الكاتب)^(٤) في النصف الثاني منه، وكذلك في (إصلاح المنطق)^(٥) وغيره^(٦)، فيطلب من هناك، إلا أن الذي يحتاج إلى معرفته في هذا الباب، أن كل فعل مهموز، فإنه يبقى على همزه كيف تصرفت أبنية الفعل^(٧) ما لم تكن الهمزة بدلاً عن شيء أو تكن^(٨) زائدة أو يؤد^(٩) الأمر إلى الجمع بين همزتين، فتحذف أحدهما، أو يؤد القياس^(١٠) إلى السجلاب همزة ثم تكن في الأصل لمعنى من المعاني، ومتى^(١١) كانت الهمزة فيه أصلية ثبتت على كل حال، مثل: قرأ يقرأ وسيفقرأ، وأقرأ، ولا يقرأ وأنت قارئ، وهذا مقروء، وهذه قراءة، وهذا مقرئ، فالهمزة في جميع ذلك موجودة، لأنها لام ولم يعرض لها مانع، وكذلك جميع الأفعال التي ذكرها مما همزتها لام.

(١) ظ : همزتها .

(٢) العامة : ليس في ظ .

(٣) ظ : وكذلك اتبعه باب ...

(٤) كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، ينظر فيه (باب الأفعال التي تهمز والعوام تدع همزها، وباب ما يهمز والعوام تهززه) ص ٢٩١-٢٩٨ .

(٥) كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن اسحاق (ت ٢٤٤هـ) ينظر فيه (باب ما يهمز مما تركت العامة همزه) ص ١٦٤-١٦٥ .

(٦) ومن هذه الكتب التي عالجت اللحن : كتاب ما تلحن فيه العوام، للكسائي، علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ)، وكتاب لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ) .

(٧) ظ : فيطلب .

(٨) م : كيف تصرف به الفعل .

(٩) ظ : أو تكون .

(١٠) ظ : (يؤدي) وكذا ما بعدها .

(١١) م : للقياس .

(١٢) م : فإن .

فَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ فَاءَ ، مِثْلُ : أَتَى وَأَبَى ، فَإِنَّهَا فِي الثَّبَاتِ كَثَبَاتِ النَّيِّ هِيَ لَامٌ ،
تَقُولُ : أَتَى يَأْتِي وَسَيَأْتِي وَأَنْتَ (١) وَلَا تَأْتِ ، وَأَنْتِ آتٍ وَمَأْتِي (٢) .

وَلَوْ كَانَتْ (٣) هَذِهِ الْفَاءُ مُبْدَلَةً عَنْ حَرْفٍ (٤) ، مِثْلُ : أَعَدَّ زَيْدٌ ، وَأَزَنَ الْمَالُ ، فَإِنَّ
الْهَمْزَةَ تَزُولُ مِنْ جَمِيعِ التَّصْرِيفِ ، لِعَدَمِ الْعِلَةِ ، مِثْلُ (٥) : يُوْعَدُّ وَسَيُوْعَدُّ وَعُدًّا
[٢١٨ ظ] ، وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً ، مِثْلُ : أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ ، فَإِنَّهَا تَثْبُتُ فِي الْمَاضِي وَفِعْلِ الْأَمْرِ
لِلْمُوَاجِهِ ، وَالْمَصْدَرِ ، وَتُحْذَفُ فِيمَا عدا ذَلِكَ ، فَثَبَاتُهَا فِي الْمَاضِي وَالْأَمْرِ (٦) لِلْمَعْنَى الَّتِي
جِيءَ بِهَا لِأَجْلِهِ (٧) . وَثَبَاتُهَا فِي الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّهُ أَصْلُ لِلْفِعْلِ (٨) ، وَحُذْفُهَا مِنَ الْحَاضِرِ
وَالْمُسْتَقْبَلِ لِمَا يُوْدِي إِلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْ اجْتِمَاعِهَا . وَهِيَ زَائِدَةٌ مَعَ هَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ الزَّائِدَةِ .

وَحُذِفَتْ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ، وَإِنْ (٩) لَمْ يُوَدَّ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ لِأَنَّ
أَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ حَادِثَةٌ عَلَى أَفْعَالِهَا فَأُعْطِيَتْ حُكْمُهَا .

وَإِنْ (١٠) كَانَتْ الْهَمْزَةُ لَامًا وَالْعَيْنُ مَعْتَلَةً (١١) ، مِثْلُ : جَاءَ وَشَاءَ وَبَاءَ ، فَإِنَّهَا تَثْبُتُ
فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْفِعْلِ ، إِلَّا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ ، فَإِنَّهَا تَسْقُطُ أَوْ تَقْدِّمُ عَلَى الْخِلَافِ
الْمَذْكُورِ فِي خَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَإِذَا قُلْتَ : جَاءَ وَشَاءَ فَأُصْلُهُ : جَاءَ ، الْأُولَى مُبْدَلَةٌ عَنْ
حِينَ الْكَلِمَةِ الرَّاقِعَةِ بَعْدَ الْفِ الْفَاعِلِ الزَّائِدَةِ ، وَالثَّانِيَةُ لَامٌ ، فَعُولَجْتَ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةَ بِاسْكَانِيَاءِ

(١) م : وات .

(٢) مأتي : مكرورة في ظ .

(٣) م : وان .

(٤) ظ : من .

(٥) مِثْلُ : ليس في م .

(٦) من (للمواجهة) إلى (والامر) ساقط من م .

(٧) لاجله : ساقط من متن (م) ومصححة في هامشه .

(٨) م : الفعل .

(٩) ظ : فان .

(١٠) ظ : فان .

(١١) ظ : منقلبة .

ثم بتخفيفها وإبدالها ، ثم النقي ساكنان : الياء والتوين ، ففعلت ما فعلت بقاض ووزنه على هذا القول (فاع) في اللفظ ، وفاعل في الأصل .
ومنهم من يقول : وزنه قَالِعُ ، فعلى هذا القول ، يكون قد قَدَّمَ اللامَ وأَخَّرَ العينَ ، على حدِّ قولهم :

لَا تَبْ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعُبْرِي^(١)

ومثل قولهم في شأنك السَّلاح : شاك . فهذه مقاييسُ هذا الباب فافهمه وبيته التوفيق^(٢) .

بابُ أَمَسٍ

قال أبو القاسم رحمه الله^(٣) : (اعلم أن أَمَسَ في كلام العرب مبنًى على الكسر أبداً ، كقولك^(٤) : خرجتُ أَمَسَ ، وقَدِمَ بكرُ أَمَسَ ، فإذا أَضِفْتَ^(٥) أو دَخَلْتَهُ^(٦) الألفُ واللامُ^(٧) أَعْرَبْتَهُ ، فَقُلْتَ : كَانَ أَمْسَنَا طَيِّباً ...)^(٧) .

قال الشيخ رضي الله عنه^(٨) : جملة الأمر أن في (أَمَسٍ) مذهبين للعرب : منهم من يبنّيه ويجعله مكسوراً لا غير ، ومنهم من يجزّيه مجزئ اسم لا ينصرف .
أما المذهب الأول ، فله خمس شرائط : أن يكون معرفةً ، مفرداً ، مكبراً ، مجرداً من ألف ولام ، أو إضافيةً ، فبمجموع هذه الشرائط يكون عندهم مبنياً ، فإن نقص

(١) رجز للعجاج ، قبله : (ولا يلوح نَبَّهَ الشَّيْءُ) . ديوانه ٧٢ ، والكتاب ١٢٩ / ٢ و ٣٧٨ ، والمقتضب ١ / ١١٥ ، وشرح الشافية للرضي ١٢٨ / ٣ وأصلُ لَاتٍ عند سيبويه لاوْث فقامت الِثاء على الواو فصار لاوْث ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ثم أُجِلَّ إعلالُ قاضٍ .
ونباتٌ لَاتٌ إذا اجتمعَ والتَفَ ، والأشَاءُ : صِغارُ النَّخْلِ ، والعُبْرِي : ما نَبَتَ من السَّدرِ على شطوطِ الأنهار .

(٢) م : فافهم ان شاء الله .

(٣) قال ابو القاسم رحمه الله : ليس في ظ .

(٤) ظ : لقولك .

(٥) م : اضيف .

(٦) م : الف ولام .

(٧) الجمل ٢٩٩ .

(٨) ظ : قال المفسر .

منها شرط كان معرباً يجري بوجوه الإعراب .

وفي بنائه علتان : علة أبي علي الفارسي^(١)، وهي [٢١٨و] تضمنه معنى الحرف وهو الألف واللام^(٢)، وعلة أبي العباس المبرد، شبهه للحرف^(٣)، ووجه^(٤) شبهه أنه مفتقر الى اليوم الذي بعده فيجري مجرى الحرف الذي لا يدل على معنى، إلا في غيره، فبني كبناء الحروف، ولما بُني وجب له من ذلك الحركة لانتقاء الساكنين الميم والسين، وخص بالكسر على أصل النقاء الساكنين .

وقد كان تقدم في باب الظروف قول من يقول: إنه مأخوذ من قولك^(٥) : أمس بخير، وقول من يقول : السين طبيعتها الكسر، وليس بشيء^(٦) لتجرده من الدليل . وأما مذهب من يجريه مجرى ما لا ينصرف، فلأنه قد اجتمع فيه علتان : التعريف والعدل، فجرى مجرى (سحر)، فقالوا^(٧) : مضى أمس، وعجبت من أمس، قال الشاعر^(٨) :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِثْلَ أَمْسٍ عَجَازاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْساً

فإن^(٩) نكروا ولم يعنوا (أمس) الذي يلي يومك، كان مصروفاً . وإعراب أمس لغة بني تميم، وينأوه على الكسر لغة أهل الحجاز، فإذا حصل فيه إحدى الشرائط المتقدمة، كان معرباً بإجماع . فإن قيل فما العلة التي أوجب البناء لأمس، دون غيره ؟ .

(١) الفارسي : من م .

(٢) ينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد ١ / ١٤١) .

(٣) المقتضب ٣ / ١٧٣ .

(٤) م : وجهة .

(٥) ظ : يقول له مأخوذة .

(٦) ظ : فليس .

(٧) ظ : قالوا .

(٨) رجز لم يعرف اسم قائله، ورد في الكتاب ٤٤/٢، والجمل ٢٩٩، وشرح المفصل ١٠٦/٤، وشرح شذور الذهب ٩٩، وفيه أن (أمساً) مجرور بالفتح على لغة تميم في منع الصرف، والالف للاطلاق .

(٩) م : فإذا .

قِيلَ : إِنَّ أَمْسَ لَمَّا اسْتَبْهَمَ اسْتَبْهَمَ الحُرُوفَ أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَاضِي ، بِمَعْنَى مُضَيِّهِ ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ (غَدِ) ، لِأَنَّهُ مُمْكِنٌ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّ ثَبَّتَ أَنَّ الرِّوَايَةَ تَرْتَفِعُ ، لَمْ
يَلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرَ وَكَانَ مُعْرَباً^(١) ، وَلِأَنَّ غَدًا يَتَّسِعُ فِي إِضَافَتِهَا إِلَى مَا هُوَ
مِنْ لَفْظِهَا أَوْ مَا يَقَارِبُهُ^(٢) ، مِنْ نَحْوِ : غَدَاةُ غَدٍ ، وَغَدَاةٌ بَعْدَ غَدٍ ، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِي أَمْسٍ .
وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى تَمَكُّنِ (غَدِ) ، وَلِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ^(٣) لَامُهَا ، فَلَمْ يَجْهَفْ بَيْنَ بَيْنَاتِهَا ،
بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

لَا تَعْجَلَاَهَا وَادَّلُواهَا دَلُّوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا

وَأَمْسٍ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى الْكُسْرِ ، لَا تَشِي وَلَا تَجْمَعُ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا ، وَتَشِي وَتَجْمَعُ فِيمَنْ
أَعْرَبَهَا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : أُمُوسٌ ، وَهِيَ^(٥) مَجْمُوعَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْغَدَاةُ ،
لَأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : الْغَدَايَا حَمَلًا عَلَى الْعَشَايَا .

بَابُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : (إِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى فَعَلَ ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى
(فَاعِلٍ) ، وَالْمَفْعُولُ مِنْهُ عَلَى^(٦) (مَفْعُولٍ) ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، فَيُضْرَبُ ضَرْبًا
وَمَضْرُوبًا ، وَشَتَمَ يَشْتِمُ ، فَيُشْتَمُ وَشْتُمًا ...)^(٧) .

قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٨) : جُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثِيَّةً
أَوْ زَائِدَةً^(٩) [٢١٩ ظ] عَلَى الثَّلَاثَةِ .

(١) مَنْ (فَانِ ثَبِتَ) إِلَى (وَكَانَ مُعْرَبًا) سَاقِطٌ مِنْ م .

(٢) م : أَوْ تَقَارِبُهُ .

(٣) م : حُذِفَتْ .

(٤) رَجَزٌ غَيْرٌ مَنْسُوبٌ وَرَدَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٢ / ٢٣٨ وَ ٣ / ١٥٣ ، وَالْمَنْصَفِ ١ / ٦٤ ، ٢ / ١٤٩ ،
وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢ / ٣٥ . وَالدَّلْوُ : هُوَ السِّيرُ بِرَفَقٍ .

(٥) ظ : فِيهِ .

(٦) عَلَى : لَيْسَ فِي م .

(٧) الْجَمْلُ ٣٠٠ . وَسَقَطَ مِنْ م لَفْظَا (وَمَضْرُوبٌ) وَ (وَشْتُمٌ) .

(٨) ظ : قَالَ الْمَفْسَرُ .

(٩) تَكَرَّرَ فِي ظ (تَكُونُ ثَلَاثِيَّةً أَوْ زَائِدَةً) .

فإن كانت زائدة على الثلاثة ، فإن اسم فاعلها يستمر على طريقة واحدة ، ولا يختلف ، كما أن كل واحد من أفعاله لا يختلف ، ألا ترى أن كل فعل رباعي أصولاً كان أو بزوائد ، وكل فعل خماسي بزوائد أو سداسي بالزوائد ، فإن مستقبله أبداً يلزم طريقة واحدة ، ولا يختلف ، وكذلك اسم فاعله يكون أوله ميماً مضمومة وقبل آخره مكسوراً في اللفظ ، ما لم يكن مضاعفاً ، ولا معتلاً فيكون مكسوراً في التقدير ، تقول : أكرم يكرم ، فهو مكرم وأنطلق ينطلق^(١) ، فهو منطلق وأستخرج يستخرج^(٢) ، فهو مستخرج . واسم المفعول من جميع ذلك يكون على هذا الوزن ، إلا أن ما قبل آخره مفتوح ، لفظاً كان أو تقديرًا .

وإن^(٣) كان الفعل ثلاثياً ، فإن اسم الفاعل يختلف لا يختلف أفعاله ، ولم يختلف اسم المفعول ، كما لم تختلف أفعاله ، وإنما يتغير ما يتغير منه من المعتل العين أو اللام^(٤) لأمر أوجه التصريف والإعلال .

وجملة الأمر أن اسم الفاعل من الثلاثي لا يخلو من ثلاثة أقسام : إما أن يكون جارياً على الفعل في حركته وسكناته وعدد حروفه والاستعمال معه ، أو لا يكون جارياً عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، أو يكون^(٥) معدولاً عن الجاري أو مشبهاً^(٦) بالجاري .

الأول : يضرب ، فيضرب ، ويعلم ، فهو عالم ، ويقتل ، فهو قاتل ، فهذا أقوى ما يكون من الجاري ، لأنه قد استوعب اللفظ والمعنى ، فلذلك^(٧) عمل عمل الفعل . وكل ما كان من هذا النوع مما يخص المؤنث ، فإن (تاء) التانيث تثبت مع اسم الفاعل منه ، مثل : تحيض ، فهي حائضة ، وتحمل ، فهي حاملة ، وتطلق ، فهي طالقة .

(١) ينطلق : ليس في ظ .

(٢) يستخرج : ليس في ظ .

(٣) ظ : فإن .

(٤) م : اللام أو العين .

(٥) ظ : أو لا يكون .

(٦) ظ : أو يكون مشبهاً .

(٧) ظ : ولذلك .

ومثال الثاني: إجراء اسم الفاعل على ما مضى من نحو: ضَرَبَ ، فهو ضَارِبٌ ، وَعَلِمَ ، فهو عَلِمٌ^(١) ، وَقَتَلَ ، فهو قَاتِلٌ ، وَأَكَلَ ، فهو آكِلٌ ، فهذا ليس بجارٍ على الفعل الماضي في حركاته وسكناته ، ولذلك لم يعمل عند البصريين^(٢) ، ولذلك تسقط الهاء مما يخص المؤنث ، لأنَّ المراد به شيءٌ مستقرٌّ ، فَجَرَى مجرى النسب ، وأنها ذاتٌ حَيُّضٌ .
(٣)

ومثال الثالث : وهو المعدول عن الجاري لضربٍ من المبالغة ، من نحو : ضُرُوبٌ^(٤) وَضَرَابٌ وَمِضْرَابٌ [٢١٩و] وَضَرِيبٌ وَضَرِبٌ ، وقد ذكرت أحكام هذا النوع في باب الأمثلة .

وأما المشبه بالجاري وليس بجارٍ ، فهو^(٥) ما كان بوزن فَعْلَانٍ أو أَفْعَلٍ أو فَعِلٍ أو فَعِيلٍ^(٦) ، فكلُّ ما كان من باب شِدَّةِ الجوع والعَطَشِ أو نظيرهما أو نقيضهما فإنَّ الغالب في اسم فاعله فَعْلَانٌ ، من نحو : عَطِشَ يَعْطِشُ عَطْشًا ، فهو عَطْشَانٌ ، وَغَرِثَ يَغْرِثُ غَرِثًا ، فهو غَرِثَانٌ ، وكلُّ ما كان من باب الألوان والعيوب الظاهرة أو ما أشبههما^(٧) ، فإنَّ الغالب في اسم فاعله أَفْعَلٌ ، من نحو : عَمِيَ يَغْمَى عَمًى^(٨) ، فهو أَعْمَى ، وَعَرَجَ يَعْرجُ عَرَجًا ، فهو أَعْرَجٌ ، ومنه الأحمر والأصفر^(٩) ، ونحوه من الألوان .

وكلُّ ما كان من باب الأدواء والأمراض وما أشبههما ، فالغالب في اسم فاعله (فَعِلٌ) مثل : زَمِنَ يَزْمِنُ ، فهو زَمِنٌ ، وَفَرِقَ يَفْرِقُ ، فهو فَرِيقٌ ، وَفَرَعَ يَفْرَعُ ، فهو فَرَعٌ . وكلُّ ما كان غير متعديٍّ ممَّا فعله بوزن فَعُلٍ ، فإنَّ اسم فاعله في الغالب يكون على فَعِيلٍ ، مثل : ظُرِفَ ، فهو ظَرِيفٌ ، وَنَبِلَ ، فهو نَبِيلٌ ، ولم يخرج من هذا الباب إلاَّ اليسير ،

(١) فهو عالم : ليس في ظ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٨٧ ، وجاء في المختضب ٤ / ١٤٨ (إن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل عمل فعله وكانت اضافته معنوية) .

(٣) ظ : من .

(٤) ظ : ضرب . تحريف .

(٥) م : ومثال المشبه بالجاري وليس بجار هو .

(٦) او فعيل : ليس في ظ .

(٧) م : (او ما يشبه بهما) . وفي الموضع الاتي .

(٨) عَمَى : ساقطة من م .

(٩) م : ومنه الاصفر والأحمر .

قالوا : خَنَرَ اللَّبَنُ ، فهو خَنْزَرٌ ، وَحَمَضَ فهو حَامِضٌ ، فهذا نَظِيرُ فَعِيلٍ مِنْ فَعَلَ فِي الْقَلَمِ ،
قالوا : ضَرِبَ قِدَاحٌ ، وَقَتَلُوا : عَرِيفٌ ، وقالوا : صَرِيمٌ ، وفعله كله بوزن فَعَلَ .
فأما قولهم : طَالَقَ وَطَاهَرَ ، فلأنهم قد قالوا في فعله فَعَلَ وفَعَّلَ .

فَعَلَى^(١) هذا مقياس اسم الفاعل ، والكلام على اسم المفعول المعتل العين أو اللام
يأتي ذكره في التصريف على حسب ما ذكره صاحب الكتاب إن شاء الله تعالى .

باب الحروف التي ترفع^(٢) ما بعدها بالابتداء والخبر

قال أبو القاسم رحمه الله : (وهي : إِنَّمَا وَأَنْتَ ، وَكُنْتُمْ وَلَعَلَّما وَلَيْتُمْ^(٣) وَبَيْنَمَا
وَبَيْنَا وَأَيْنَ وَكَيْفَ وَهَلْ وَبِئْسَ وَمَتَى ، تقول : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا أَخُوكَ مُقِيمٌ ، قال سبحانه^(٤)
(إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ)^(٥) و(إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ)^(٦) ...)^(٧) .

قال الشيخ رضي الله عنه^(٨) : أمّا تسميته جميع ما في هذا الباب حروفاً ، فليس
بتحقيق ، لأنه قد ثبت أن (أَيْنَ وَكَيْفَ) غير حروف ، بل هي أسماء وظروف بالأدلة
المذكورة ، ولكن لما كان أكثر ما ذكر حروفاً ، غلب الحكم للأكثر . وأمّا قوله^(٩) :
(الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر) ، فليس بتحقيق أيضاً ، لأنها ليست ترفع
شيئاً [٢٢٠ ظ] فينسب إليها الرفع ، وكيف يصح ذلك مع قوله : ترفع ما بعدها
بالابتداء^(١٠) .

(١) ظ : فعل يفعل فعلى .

(٢) م : يرتفع . تحريف .

(٣) وليتما : ليس في ظ .

(٤) م : الله عز وجل .

(٥) النساء : آية ١٧١ .

(٦) الحج : آية ٤٩ .

(٧) الجمل ٣٠٢ .

(٨) ظ : (قال المفسر) .

(٩) ظ : فأما .

(١٠) زيد في م : والخبر . تحريف .

وعذرُهُ أَنْ لَا تَكُونَ الْبَاءُ مِنْ قَوْلِهِ : بِالْإِبْتِدَاءِ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَرْفَعُ ، بَلْ تَكُونَ الْبَاءُ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : الَّتِي تَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ كَائِنًا بِالْإِبْتِدَاءِ . وَنَسَبَ الِتَّرْفَعُ إِلَيْهَا ، لِأَنَّهُ يَجَاوِرُهَا ، وَالْعَرَبُ تَسْمِي الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا يَجَاوِرُهُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : وَتُسَمَّى حُرُوفُ الِرْفَعِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ لِلْمَخَاطَبِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ ، أَنْتَ أَيُّهَا الْمَخَاطَبُ ، مَا بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِالْبَاءِ . فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ التَّرْفَعُ (تَرْفَعُ) لَمْ يَلِزْهُ شَيْءٌ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ (١) .

وَأَمَّا جُمْلَةٌ (٢) مَا فِي هَذَا الْبَابِ ، فَثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : حُرُوفُ وَظُرُوفُ وَأَسْمَاءُ . فَالْحُرُوفُ ، مِثْلُ : إِنَّمَا وَأَنْمَا وَكَأَنَّمَا وَلَكِنَّمَا وَلَيْتَمَا ، وَلَعَلَّمَا ، وَلَوْلَا فِي أَحَدِ قِسْمَيْهَا . وَأَمَّا فِي أَحَدِ قِسْمَيْهَا ، وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَوَاوُ الْحَالِ ، وَإِنْ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الشَّدِيدَةِ ، وَتَكُنِ الْمَخْفَفَةُ أَيْضًا ، وَحَتَّى فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا ، وَالْأَلَا بِمَعْنَى التَّجْبِيهِ . فَهَذِهِ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ الْأَنْشَبَةُ بِأَنَّ تُسَمَّى حُرُوفُ الْإِبْتِدَاءِ ، لَكُونِهَا حُرُوفًا بِلَا (٣) إِشْكَالٍ ، لَوْ قَوَّعَ الْجُمْلُ بَعْدَهَا مِنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ .

وَيَلْحَقُ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، وَهَلْ ، وَأَمِ الْمَنْقُطَةُ . وَأَمَّا الظُّرُوفُ الَّتِي يَقَعُ بَعْدَهَا الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبَرُ فَمِثْلُ : بَيْنَا وَبَيْنَمَا وَحَيْثُ وَإِذَا (٤) ، وَظُرُوفُ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ ، كُلُّ ذَلِكَ تَكُونُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مَرْفُوعَةً (٥) بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَمَوْضِعُهَا مِنَ الْإِعْرَابِ جَرٌّ بِالْإِضَافَةِ . وَلَيْسَ لِلْجُمْلِ الْمَتَقَدِّمَةِ مَعَ الْحُرُوفِ (٦) مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ .

فَهَذِهِ الظُّرُوفُ هِيَ (٧) فِي الْمَنْزِلَةِ الثَّانِيَةِ ، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْحُرُوفِ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ

(١) مِنْ (فَإِنْ ثَبَتَ) إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي ظ .

(٢) م : جُمْلَتُهَا فِي .

(٣) م : بَلَى .

(٤) م : وَإِذَا وَإِذَا .

(٥) م : مَرْفُوعًا .

(٦) زَيْدٌ بَعْدَهَا فِي م : (الْمَتَقَدِّمَةُ) .

(٧) م : مِنْ .

بأسرها تقع بعدها ، وليست بأحد جزئي الجملة .

فَأَمَّا أَيْنَ وَكَيْفَ وَمَتَى ، فهي أبعد الأقسام الثلاثة من التسمية بحروف الابتداء لأنها هي في نفسها تكون أحد جزئي الجملة ، فإذا قلت: كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فهي الخبر ، ولذلك نصبت الحال بعدها ، من نحو : أَيْنَ زَيْدٌ قَائِمًا ؟ وكيف زَيْدٌ صَانِعًا ؟ ولا يحسن^(١) في مثل هذا أَنْ تُسَمَّى حُرُوفَ ابْتِدَاءٍ وَلَا أَسْمَاءَ ابْتِدَاءٍ^(٢) ، لأنها أحد جزئي الجملة ، ولذلك لا يحسن تسميتها بذلك ، وإن ارتفع بعدها الاسمان ، لأنها معمولة أحد جزئيه الذي هو الخبر ، وليس كذلك الظروف المضافة ، لأنها ليست بمعمولة لأحد^(٣) جزئي الجملة المضافة إليها^(٤) . فقد صار جملة ما في هذا الباب ثلاثة أقسام : حُرُوفٌ وَأَسْمَاءٌ وَظُرُوفٌ^(٥) ، وَأَنَّ الْأَنْشِبَةَ منها الأول ، وَأَنَّ التَّسْمِيَةَ [٢٢٠و] في جميعها مجاز ، وهو في بعضها أحسن من بعض .

فَأَمَّا : إِنَّمَا وَأَنْتَ وَأَخَوَاتُهُمَا ، فَأَلْأَحْسَنُ وَالْأَقْوَى رَفْعُ مَا بَعْدَهُمَا وَجَعْلُ (مَا) كَافَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ زَائِدَةً ، فَلَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا ، وَيَبْطُلُ عَمَلُ (إِنَّ) أَقْوَى مِنْ يَبْطُلُ عَمَلُ (لَكِنَّ) ، وَيَبْطُلُ عَمَلُ (لَكِنَّ) أَقْوَى مِنْ يَبْطُلُ عَمَلُ^(٦) الْبَاقِي لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفَعْلِيَّةِ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ كُسِرَتْ فِيهِ (إِنَّ) كُسِرَتْ فِيهِ إِنَّمَا ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ فُتِحَتْ فِيهِ (أَنَّ) فُتِحَتْ فِيهِ أَنْتَ ، وَمِنْ هَاهُنَا أَجَازُ سَيَبُويَه : وَجَدْتُكَ إِنَّكَ صَاحِبُ خَنَى^(٧) ، وَوَجَدْتُكَ إِنَّمَا أَنْتَ صَاحِبُ خَنَى ، بِالْكَسْرِ وَلَمْ يَجْزِ الْفَتْحُ ، فَإِنْ قُلْتَ : وَجَدْتُ أَنَّكَ صَاحِبُ خَنَى ، أَوْ وَجَدْتُ أَنَّ أَنْتَ^(٨) صَاحِبُ خَنَى ، فَتَحَتْ فِيهِمَا^(٩) .

وكان بعض النحويين يفرق بين إِنَّ وإِنَّمَا في المعنى ، ويقول : إِنَّ فائدة (إِنَّ) التأكيد

(١) ظ : فلا يحسن .

(٢) ابتداء : ليس في م .

(٣) م : احد .

(٤) ظ : اليه .

(٥) ظ : ظروف واسماء .

(٦) من (لكن) الى (عمل) ليس في ظ .

(٧) ظ : حناء . وفي الموضعين الاتيين ، وفي هامش م (خ : انت صاحب حناء)

(٨) انت : ليس في ظ .

(٩) الكتاب ١ / ٤٦٥ : باب إنما وأنما .

وفائدة (إنَّما) التقليل، واحتج بقول سيبويه : إِنَّمَا سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا^(١) ، إِنَّكَ قَلَلْتَ السِّرَّ .

والمحققون من أصحابنا يقولون : إِنَّمَا زادت (إِنَّ) تأكيداً على تأكيدها فصارت فيها معنى الحصر وإثبات الحكم للنبي المذكور دون غيره، فصارت معنى (إنَّما الله إله واحد)^(٢) ، لا إله إلا الله ، ومن هاهنا قال أبو علي الفارسي^(٣) في قوله :

..... إِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي^(٤) .

إِنَّ المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . وَإِنَّ (أَنَا) فاعل لا تأكيد لمضمر في (يدافع) ، فكذلك قوله تعالى^(٥) : (إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ)^(٦) ، أي : ما أنا إلا نذير مبين ، و (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ)^(٧) فيه معنى التواضع والاختبات ، أي : ما أنا إلا عبد متواضع ، وكان ابن درستويه يذهب في قولهم^(٨) : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، و (إنَّما الله إله واحد) ، إلى^(٩) أَنَّ (ما) مجهولة^(١٠) بمنزلة ضمير المجهول ، وأنها في محل الاسم وأن الجملة بعدها في محل الخبر لما في الكلام^(١١) من معنى التفضيم والتعظيم ، وهذا معنى حسن عُرِفَ^(١٢) من مذهبهم ، وكذلك القول عنده في لَعَلَّمَا وَلَيْتَمَا .

فأما الفرق من جهة المعنى بين^(١٣) قولك : كَيْفَ زَيْدٌ صَانِعٌ وَصَانِعاً ، وَبَيْنَ أَيْنَ زَيْدٌ

(١) الكتاب ١ / ٤١٣ : (كَأَنَّكَ قَلَلْتَ سَرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخَلَهَا...) .

(٢) النساء : آية ١٧١ .

(٣) الفارسي : ليس في ظ .

(٤) عجز بيت صدره : (أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا) في ديوان الفرزدق ٢ / ٧١١ ، والخزانة ٤ / ٤٦٥ .

(٥) م (وكذلك قوله عز وجل : وإنا ...) .

(٦) الحج : آية ٤٩ .

(٧) الكهف : آية ١١٠ .

(٨) ظ : إلى .

(٩) إلى : ليس في ظ .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب ٢ / ١٥٧ .

(١١) ظ : لما كان في الكلام .

(١٢) عرف : ليس في ظ .

(١٣) م : من . وفي الموضع الآتي .

واقف وواقفاً ، أنك إذا نصبت ، فإنك تسأل عن صفة حال من أحواله ، ومكان من أمكنته التي قد استقر عليها ، لأنه^(١) من تلك الصفة وتلك الجهة ، فإذا رفعت ، فإنما تسأل عن^(٢) جملة حاله ، وعن أصل مكانه على أي صفة هي ، وكل موضع رفعت فالاسم المتقدم^(٣) في صدر الكلام معمول لذلك الاسم المرفوع ، وكل موضع نصبت فذلك الاسم المتقدم عامل في ذلك المنصوب ، وعلى هذا قياس جميع الباب .

فأما البيت الذي أنشده^(٤) :

بَيْنَا تَعْنَقُ الْكُمَاةَ وَرَوْغُهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفُ^(٥)

[٢٢١و] فإنه يروى بجزر التعنق على جهة الإضافة ، وبالرفع على جهة الإبتداء والخبر ، ولا يستحسن إثبات الألف في (بَيْنَا)^(٦) إلا عند الرفع ، وإبقاء الجملة بعدها لتكون بمنزلة (ما) في الحاقها ، من قولك : بَيْنَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمْرُو ، وهذه الألف هي ألف إشباع^(٧) ، وكأن هذا الظرف لما خرج عن بابه وأضيف إلى الجملة جعل معه ما يؤذن بذلك ، كما حصل^(٨) في (حَيْثُ) حين جُوزِي بها .

باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره

قال أبو القاسم رحمه الله : (من ذلك : مَرَحَبًا وَأَهْلًا وَسَعَةً^(٩) وَرَحَبًا ...) .

قال الشيخ رضي الله عنه^(١٠) : عقد الفعل في هذا الباب لا يخلو من ثلاثة أقسام :

(١) م : الان .

(٢) هامش م (خ : لاعن) .

(٣) هامش م (خ : هو) .

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ١٨ ، ومن شواهد الجمل ٢٠٣ ، والخصائص ١٢٢ / ٣ .

(٥) السلف : الجسور .

(٦) م : في هذا .

(٧) ظ : الألف الإشباع .

(٨) م : جعل .

(٩) في المخطوطتين (وسهلاً) بدلاً من (وسعة) ، وهو وهم صوبته من الجمل ص ٢٠٥ . وسيأتي شرح ابن بابشاذ للفظ (سعة) لا (سهلاً) .

(١٠) ظ : قال المفسر .

فعل لا يجوز أن يضم، وفعل لا يجوز أن يظهر، وفعل أنت في إظهاره وإضماره (١) مخير
فالأول ما لم يكن عليه دليلٌ مُشاهدة، ولاحتِ مخاطبة، فلا يجوز إضمار الفعل
لما يؤدي إليه من الإلباس، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدا، صلح أن يكون بمعنى: أكرم
زيداً، أو أهن زيدا، فلا يجوز حذف هذا الفعل إلا إذا دلَّ عليه الدليل.

وأما الثاني فمتى كان في اللفظ ما يسدُّ مسدَّ الفعل ويغني عنه (٢)، إما من فهم
معنى في لفظ (٤) أو تكرير لفظ، مثال ذلك: إياك، في التحذير، وإياك منصوب بإضمار
فعل لا يجوز أن يظهر معه، كأنك قلت: باعد إياك، وأبقِ إياك، وأستغنى عن إظهار
ذلك الفعل بما تضمنه هذا الكلام من معنى التحذير. وإذا أتى بعد هذا (٥) بمفعول لم يحسن
إلا أن يكون معطوفاً أو معه حرف جر، من نحو: ياك وزيدا، وإياك والسيف، ولا
يحسن: إياك زيدا، ولا إياك السيف، ولا إياك تشر، كله لا يستعمل إلا معطوفاً أو
معه حرف الجر، من نحو: إياك من الشر.

الثالث ما دلَّت الدلالة عليه (٦) من خطاب أو مشاهدة، من نحو قولك في حال
هروب إنسان (٧): زيدا، أي: ألحق زيدا، وإن اضمرته حسن.
وهذا الباب يشتمل على فصول، نحن نشرحها فصلاً فصلاً.

أما قوله: مرحباً وأهلاً وسعةً، ففي الناصب له وجهان: إما أفعال مشتقة من
الفاظها، وإما أفعال مشتقة (٨) [٢٢١ ظ] من غير أفعالها، وهو الأولى بها، كأنك قلت:
صادقت رُحباً (٩)، وأصببت سعةً، فيكون على هذا الوجه مفعولاً به، وقد حذفت الفعل

(١) م: اضماره وإظهاره.

(٢) عليه: ليس في م.

(٣) ظ: غناه.

(٤) ظ: اللفظ.

(٥) ظ: وإن أتى بعدها.

(٦) ظ: ما كانت الدلالة عليه.

(٧) زيد بعده في ظ: فتقول.

(٨) مشتقة: ليس في م.

(٩) م: مرحباً ورحباً.

والفاعل لدلالة التحية عليه والتكرمة. وكذلك ضده إذا أدخلت (لا) ، من نحو : لا مرحباً ، ولا أهلاً ، والكلام^(١) في المنفي كالكلام في الموجب. وهذا النوع الأكثر^(٢) فيه حذف الفعل للدلالة المذكورة ، ويجوز حذف الفعل والفاعل ، ولا يجوز حذف الفاعل^(٣) وحده . ولو قلت عند دلالة حال : زيدٌ عمراً ، لم يجر وأنت تريد : ليضرب زيدٌ عمراً لما يؤدي الأمر اليه من إضمار فعلين ، إذ التقدير : قل ليضرب زيدٌ عمراً .

وأما قوله : (هَئِنَا مَرِينَا)^(٤) ، فَإِنَّمَا فَصَلَهُ مِمَّا قَبْلَهُ ، لَأَنَّ الْأَوَّلَ مُصَدِّرٌ ، وهذه صفة ، وانتصابهما على الحال ، من قوله سبحانه : (فَكُلُوهُ هَئِنَا مَرِينَا ...) ^(٥) ، ولا يجوز أن يكون (مرينا) نعتاً لـ (هَئِنَا) لأنه واقع موقع الفعل ، والأفعال لا توصف .

وأما قولهم : نِعَمٌ وَنِعْمَةٌ عَيْنٌ ، وَنِعَامٌ عَيْنٌ^(٦) ، وَكَرَامَةٌ وَمَسْرَّةٌ ، فَكُلُّهَا^(٧) مُنْتَصِبَةٌ ، إِمَّا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِهَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَتَلْقَى كَرَامَةً ، إِلَّا (نِعَمٌ) وَحْدَهَا ، فَإِنَّهَا حَرْفٌ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ^(٨) أَنْ يَذْكُرَهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبَاسِمُ فَيُعْطَى إِعْرَاباً^(٩) .

وأما قولهم في الدُّعَاءِ عَلَى^(١٠) الْإِنْسَانِ : (نَعْسًا وَنَكْسًا وَجُوعًا وَنُوعًا وَسُحْقًا وَبُعْدًا وَخَيْفَةً وَأُفَّةً وَنَفَّةً)^(١١) ، فَالْكَلَامُ فِيهِ عَلَى نَحْوِ مِمَّا تَقَدَّمَ .

وأما قولهم : (وَيْحَهُ وَوَيْلَهُ) ، فعلى ضربين : إِنْ اسْتَعْمَلَ مُضَافًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُنْصَوِّبًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الزَّيْمَةُ لِلَّهِ الْوَيْحُ وَالْوَيْلُ ، وَإِنْ قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ جَازَ وَجْهَانِ : الِرْفَعُ وَالنَّصْبُ ،

(١) ظ : ولا أهلاً ولا سهلاً فالكلام .

(٢) الأكثر : ليس في ظ .

(٣) في المخطوطتين : (الفعل) . وهو سهو . وما أثبتته هو الصواب .

(٤) النساء : آية ٤ . (... فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَئِنَا مَرِينَا) .

(٥) هَئِنَا مَرِينَا : ليس في م .

(٦) جاء في هامش (م) : ونعما عين .

(٧) ظ : وكلها .

(٨) له : ليس في ظ .

(٩) باسم فيعطى : سقطت في ظ .

(١٠) ظ : عن .

(١١) الجمل ص ٣٠٥ .

فتقول : وَيَحَا لَهُ ، وَيُحِ لَهُ ، وَيُولَا لَهُ ، وَيُولُ لَهُ^(١) ، أَمَا النصبُ فعلى ما تقدّم ، وأما الرفعُ ، فعلى الابتداء والخبر ، والأفصحُ الرفعُ مع الانفصال ، وبه جاء القرآن^(٢) ، وجاز الابتداء بالنكرة لما في الكلام من معنى الدعاء .

والويلُ عند البصريين [٢٢٢ظ] كلمة مفردة غير مركبة ، بدليل إعرابها وتووينها وتمكنها^(٣) ، وهي عند الكوفيين مركبة^(٤) ، فيفتحونها مع المضمّر ويكسرونها مع الظاهر ، فيقولون : وَيْلَهُ وَيُولُ زَيْدٍ ، وأصلها عندهم : وَيَّيْ ، واحتجوا بقوله سبحانه : (وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ)^(٥) ويقول الشاعر^(٦) :

وَيَّيْ كَانَ مَنْ يَكُنَّ لَهُ نَشَبٌ يَحْدُ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشُ ضَرْ

ولا دليل في الآية ولا في البيت ، لاحتمال أن تكون الكاف من كَانَ المشددة ، وقد خَفَّتْ ، كما قال أبو صريم الشكري^(٧) :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ كَانَ ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

ويكون (وَيَّيْ) تنبيهاً ، كَانَ القومُ نَبَّهُوا ، ويحتمل أن تكون الكاف في (وَيَّيْكَ) للخطاب بمنزلة التي تلحق أسماء الأفعال .

وأما قوله : (حَمْدًا وَشُكْرًا وَغُفْرَانًا) وَمَعَاذَ اللَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ بمعنى اسْتَرْزَقَهُ^(٨) ، فكما ذكر بالنصب لا غير ، لأنَّ المعنى حَمِدْتُ حَمْدًا وَشَكَرْتُ شُكْرًا وَغُفِرْتُ غُفْرَانًا وَعُذْتُ عِذَاً وَمَعَاذًا ، وَسَبَّحْتُ تَسْبِيحًا وَسَلَّيْتُ رِيحَانًا ، أَي : رَزَقًا ، كلها مصادر جارية على أفعالها غير سُبْحَانَ وَرِيحَان .

(١) ويول له : ليس في ظ ، وفي هامش م : ويل له : مبتدأ وخبر .

(٢) ظ : وبه حال القرآن المجيد .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١٦٦ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٠ و ٢٢١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣١٢ .

(٥) القصص : آية ٨٢ . (من عباده ويقدر) : ليس في ظ .

(٦) هو زيد بن عمرو بن نفيل ورد في الكتاب ١ / ٢٩٠ ، ومجالس ثعلب ٣٨٩ ، والمحتسب ٢ / ١٥٥ .

(٧) م : قال الشاعر . ورد البيت في الكتاب ١ / ٨٢ ، والاصول ٢ / ٢٩٧ ، والخزانة ١٠ / ٤١١ .

(٨) الجمل ص ٣٠٥ .

فَسُبْحَانَ فِيهِ قَوْلَانِ (١) :

أحدهما أَنَّهُ مصدر كالْغُفْرَانِ غَيْرُ جَارٍ عَلَى فِعْلِهِ ، والدليل على ذلك أَمْرَانِ :
أحدهما أَنَّ فِعْلَهُ (فَعَّلَ) ، وليس الْفَعْلَانُ مصدرًا لهذا الوزنِ ، إِنَّمَا مصدرُهُ التَّفَعُّيلُ ،
والأمرُ الآخرُ تركُّ صرفِهِ ، فَخَالَفَ سائرَ المصادرِ الَّتِي على هذا الوزنِ (٢) ، قال
الشاعر (٣) :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

فلم يصرف ، فَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ (٤) :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَكَ سُبْحُ الْجُودِيِّ وَالْجُمُودِ

فصرفٌ للشعر ، ومعنى سُبْحَانَ : التَّزْيِينُ والبرَاءَةُ .

وَالرَّيْحَانُ فِيهِ قَوْلَانِ :

[٢٢٢ظ] أحدهما أَنَّهُ فَعْلَانٌ ، وقد قُلبت واؤه على غير قياس كما قُلبت الياءُ واوًا
على غير قياس (٥) في الْحَيَوَانِ .

والآخر أَنَّهُ فَعْلَانٌ فِي الْأَصْلِ ، وقد خفف بحذف إحدى ياءين ، فإن كانت
المحذوفة هي الأصلية ، كان فَعْلَانٌ ، لَأَنَّ الْعَيْنَ لَمَّا أُحْتُ بِالْقَلْبِ ، أُحْتُتْ بِالْحَذْفِ ، وَإِنْ
كان المحذوف الزائدة ، كان الوزن (٦) فَعْلَانٌ ، وكان ينبغي أَنْ تَرْجَعَ الْيَاءُ إِلَى أَصْلِهَا
لِزَوَالِ مُوجِبِ قَلْبِهَا ، لَكِنَّ مَا حُذِفَ لِلتَّخْفِيفِ ، فَهُوَ مُرَادٌّ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : (لَقَضُّوا الرَّجُلَ)
هُوَ مَنْ قَضَى يَقْضِي ، فَلَمَّا بَنَوْا مِنْهُ (فَعَّلَ) الْحَاقِقُ لَهُ (٧) بِيَابِ نَعَمٍ وَبُشَسَ ، عَلَى حَدِّ :
(كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) (٨) ، أَيِ : كَبُرَتْ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ، قُلبتْ

(١) سيذكر المؤلف قولاً واحداً .

(٢) التي على هذا الوزن : ليس في ظ .

(٣) ديوان الأعشى ١٢٩ ، والكتاب ١ / ١٦٣ ، والمقتضب ٣ / ٢١٨ .

(٤) هو أُمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ دِيوَانُهُ ص ٣٠ ، والكتاب ١ / ١٦٤ ، والمقتضب ٣ / ٢١٧ .

(٥) من (كما) إلى (قياس) ليس في ظ .

(٦) الوزن : ليس في م .

(٧) له : ليست في م وقولهم : (لَقَضُّوا الرَّجُلَ) إِذَا بَالِغَتْ فِي الْخَبَرِ عَنْهُ بِجَوْدَةِ الْقَضَاءِ ، المنصف ١ / ٣١٧ .

(٨) الكهف : آية ٥ .

الياء واواً ، لانضمام ما قبلها ، فلما خففوها على حذَّ عَصِدٍ ، لم يعيدوا الواو الى أصلها ، لأنَّ الضمة في نية المراد ، وكذلك الرِّيحَانُ .

ومعنى الرِّيحَانِ ؛ إذا قلت : اللهم رِيحَانَكَ ، أي : رِزْقَكَ ، قال الله سبحانه : (والْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ) ^(١) ، أي : الرزق .

وأما قوله : (لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانِيكَ وَهَذَا ذِيكَ) ، فهذه كلها مصادرُ مُشْتَاةٌ ، والمراد بتشبيها الكثير لا التشبيه الحقيقية . بدليل قوله تعالى (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) ^(٢) أي نعماء ونعم الله لا تُحصى ^(٣) . فكأنه قال : تلبية بعد تلبية ، واسعاداً بعد اسعاد ، وتحنناً بعد تحنن ، وهذا بعد هذا ، قال الشاعر ^(٤) :

ضَرْباً هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا

فهذا ذِيكَ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ من لفظه ، وذلك الفعلُ في موضع نصبٍ صفةٌ للضرب ، وذلك الضربُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ من لفظه أيضاً ^(٥) كأنه قال : نضربُهم ضرباً يَهْزُ اللحم ^(٦) هذا بعد هذا ، ونطعنهم طعناً وخضاً يردُّ دماءهم في أجوافهم ويصل إليها . وقال الآخر في حَنَانِيكَ ^(٧) :

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِ بَعْضُنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

أي أفنيت أكثرنا فتحنن علينا واستبق بعضنا ، فقتل بعضنا أهون من قتل جميعنا .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في التلبية : (لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ [٢٢٣و] وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ) ^(٨) .

(١) الرحمن : آية ١٢ .

(٢) المائدة : آية ٦٤ .

(٣) من قوله (بدليل قوله) الى هنا ليس في م .

(٤) رجز للعجاج . ديوانه ٩٢ ، والكتاب ١ / ١٧٥ ، والجمل ٣٠٦ وقبله :

(غداة يسقيهم صَبوحاً مَضّاً) ، والمض : المضض .

(٥) ايضاً : ليس في ظ .

(٦) يهز اللحم : ليس في ظ .

(٧) ديوان طرفة بن العبد ص ٩٢ ، والكتاب ١ / ١٧٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٤ .

(٨) ينظر : صحيح مسلم ٨٤١ ، وسنن ابن ماجه ٩٧٤ ، والمعجم الكبير للطبراني ١٧ / ٤٣ .

ولأصحابنا في لَبَّيْكَ قولان : مذهب يونس أَنَّهُ مفرد^(١) وليس بمشئ وأنَّ أُلْفَهُ إِنَّمَا انقلبت (ياء) لاتصالها بالمضمر ، على حَدِّ : لَدَى وَعَلَى ، ومذهب سيبويه ، أَنَّهُ مشئ^(٢) ، بدليل قلبها^(٣) (ياء) مع المظهر ، قال الشاعر^(٤) :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ

أي : دعوت مِسُورًا لحاجتي فَلَبَّانِي مُجِيبًا مُقْبِلًا عَلَيَّ ، وإذا كان كذلك (فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ) مَشئ .

قال أبو القاسم : (ومنه قولهم : دَوَالِيكَ ، لأنَّ معناه^(٥)) : المَدَاوِلَةُ ، قال الشاعر عبد بني الحسحاس ، واسمه سُحَيْمُ الْأَسُودِ^(٦) :

إِذَا شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِنْهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلْنَا غَيْرَ لَابِسِ

وهذا كما ذكر^(٧) ، وذلك أَنَّ الدَّوَالِينَ^(٨) تَنْشِئُ دَوَالَ ، كما أَنَّ حَوَالِيكَ تَنْشِئُ حَوَالَ . ودَوَالَ واقعٌ موقعٌ مَدَاوِلَةٍ ، تقول : دَاوِلُهُ مَدَاوِلَةٌ^(٩) ، فإذا أُرِدَتِ المبالغة والتكثير ، قلت : دَوَالِيكَ ، أي : مَدَاوِلَةٌ بعد مَدَاوِلَةٍ ، ودَوَالِيكَ في البيت واقعٌ موقعٌ المصدر الواقع موقعٌ انحال ، كأنه قال : إذا^(١٠) شَقَّ بَرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِنْهُ مَدَاوِلِينَ حَتَّى لَا يَبْقَى لِلْبُرْدِ مَوْضِعٌ^(١١) صَحِيحٌ ، ولا ثبات على الجسم ، ولذلك قال : حَتَّى كُلْنَا غَيْرَ لَابِسِ ، لأنَّ العرب كنَّت إذا عقدت المودة بين الرجل والمرأة ، لبسَ كُلُّ واحدٍ منهما بُرداً ثم تَدَاوَلَا على

(١) الكتاب ١ / ١٧٦ : (وزعم يونس أَنَّ لَبَّيْكَ اسم واحد) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ظ : قلبها . تحريف .

(٤) لم يعرف اسمه ، ورد في الكتاب ١ / ١٧٦ ، والمحتسب ١ / ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ٢ / ٥٢٨ .

(٥) م : المعنى .

(٦) عبد بني الحسحاس ، واسمه سُحَيْمُ الْأَسُودِ : ليس في م ، والبيت في ديوانه ١٦ ، والكتاب ١ / ١٧٥ ، والجمل ص ٣٠٦ ، والخصائص ٣ / ٤٥ .

(٧) ظ : فكما ذكر .

(٨) ظ : الدوالين . تحريف .

(٩) تقول : داوِلُهُ مَدَاوِلَةٌ : ليس في ظ .

(١٠) إذا : ليس في م .

(١١) م : موقع .

تخريقه ، هذا مرة وهذا مرة حتى لا يبقى له لابس .

وأما قوله : (لَقِينَهُ فَجَاءَهُ ، وَكَفَاحًا ، وَقَتْلَهُ صَبْرًا ، وَكَلِمَتَهُ مُشَافِهَةً ، وَأَتَيْتُهُ رُكْضًا وَعَدَوًا ، وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمْعًا وَسَمَاعًا) ^(١) ، فكل ذلك مصادر واقعة موقع الحال ، وقد ذكر الخلاف في ذلك في باب الحال .

وأما قوله : (ومنه ما جاء منصوباً توكيداً ، وهو قولهم : لَهُ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ عَرَفًا وَاعْتِرَافًا) ، فهو من نوع ، (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) ^(٢) والعامل فيه مادلت عليه الجملة من معنى اعترف ، ولا يجوز : عَرَفًا لَهُ ^(٣) عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ ، كما لا يجوز ^(٤) : مُصَدِّقًا وَهُوَ الْحَقُّ ^(٥) ، وقد يجوز : لَهُ عَلَى عَرَفًا أَلْفِ دِرْهَمٍ ، ولا يجوز : هُوَ مُصَدِّقًا الْحَقُّ ، لأن في قولك : لَهُ عَلَى ، ما يمكن أن يكون عاملاً في الحال ، وليس [٢٢٣ظ] كذلك الأخرى ، والأشبه بالمعنى التأخير .

وأما قوله : (وَمِمَّا انتَصَبَ عَلَى إِضْمَارِ ^(٧) الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ ، قَوْلِهِمْ ^(٨) : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ ، لَأَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِمَبَاعَدَةِ نَفْسِهِ مِنَ الشَّرِّ ، وَكَذَلِكَ إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَمِمَّا أَشْبِهَ) ^(٩) . فقد ذكرنا أصل هذا فيما تقدم ، وأنه لا يستعمل إلا مع حرف العطف أو الجزر .

فإن قيل : فكيف يجوز أن يقال : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، فَتَأْتِي ^(١٠) بِتَوَاوٍ ، ومعنى التواو الجمع بين الشئيين في اللفظ والمعنى ، وأنت إنما أمرته أن يباعِدَ نفسه ، ولم تأمره ^(١١) بأن

(١) الجمل ص ٣٠٧ .

(٢) البقرة : آية ٩١ .

(٣) العبارة في (م) مضطربة .

(٤) م : لم يجر .

(٥) ظ : هو . من دون واو .

(٦) له : ليس في م .

(٧) اضممار : ليس في ظ .

(٨) م : قوله .

(٩) الجمل ٣٠٧ .

(١٠) م : فتأتى .

(١١) ظ : ولا تأمره .

يُبَاعِدُ الْأُسْدَ ، وقد جمعتَ بينهما بالواو ، وكذلك أَيَّاكَ وَالشَّرَّ ؟

قِيلَ إِذَا بَاعَدَ نَفْسَهُ مِنَ الْأُسْدِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ تَبْعِيدِهِ لِلْأُسْدِ ^(١) وكذلك مَبَاعِدُهُ مِنَ الشَّرِّ بِمَنْزِلَةِ تَبْعِيدِهِ لِلشَّرِّ ^(٢) ، فَإِنْ قِيلَ : أَلَا ^(٣) قُلْتَ : أَيَّاكَ الْأُسْدَ ، أَيَّاكَ الشَّرَّ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ بَاعِدِ الْأُسْدَ وَبَاعِدِ الشَّرَّ ؟

قِيلَ إِنَّ (أَيَّاكَ) اسْمٌ مُضْمَرٌ يَحْتَاجُ إِلَى نَاصِبٍ ، وَالنَّاصِبُ لَهُ (بَاعِدِ) . وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ : بَاعِدْ نَفْسَكَ الْأُسْدَ ، إِذِ الْمَبَاعِدَةُ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا إِلَى وَاحِدٍ فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا إِلَّا عَلَى جِهَةٍ الْعُطْفِ ، أَوْ يَكُونُ مَعَ الثَّانِي حَرْفُ جَرٍّ ، فَتَقُولُ : أَيَّاكَ مِنَ الْأُسْدِ ، أَيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الشَّرِّ ، وَمِنْ الْأُسْدِ .

بَابُ مَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَسْتِفْهَامِ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٤) : (وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَدْ ^(٥) عَلِمْتُ أَزِيدُ جَنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو ، وَقَدْ عَرَفْتُ أَيُّهُمْ عَبْدُ اللَّهِ ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَبُو مَنْ أَنْتَ ...) ^(٦) .

قَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٧) : عَقْدُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْتِفْهَامٍ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَامِلُ جَارًّا مِنْ حَرْفٍ أَوْ اسْمٍ ، لِأَنَّهُمَا كَالثَّانِي الْوَاحِدِ ، فَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْأَسْتِفْهَامِ وَيَعْمَلُ فِيهِ :

وَأَيْنَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْأَسْتِفْهَامِ مَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّ لَهُ صَدْرَ الْكَلَامِ . وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّ صَدْرَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ طَرِيقُ مُؤَدِّيَةٍ إِلَى الْإِفْهَامِ وَالْإِعْلَامِ ، فَمِنْ حَيْثُ يَتَقَدَّمُ مَعْنَى ، يَتَقَدَّمُ لَفْظًا . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْأَسْتِخْبَارِ ، لِأَنَّ الْأَسْتِخْبَارَ طَرِيقُ مُؤَدِّيَةٍ ^(٨) إِلَى تَحْصِيلِ الْخَبَرِ .

(١) م : الأسد .

(٢) م : الشر .

(٣) م : فألا .

(٤) قال أبو القاسم رحمه الله : ليس في ظ .

(٥) قد : ليس في ظ وفي الموضع الآتي .

(٦) الجمل ص ٣٠٨ .

(٧) ظ : قال المفسر .

(٨) مؤدية : ليس في م .

فإذا ثبت أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله كان على أحد وجهين : إما أن يستأنف إعرابه ، إذا لم يكن معه عامل من بعده ، وإما أن ينصب [٢٢٤و] بما بعده ، إذا كان ثم عامل ، فنال الأول : قد علمت أريد عندك أم عمرو ، وقد (١) علمت أيهم عبد الله ، ومثال الثاني : قد علمت أيهم ضربت ، وعلمت أي شيء أردت ، قال الله سبحانه : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (٢) ، وقال عز وجل (٣) في الأول : (لَنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً) (٤) .

فإذا ثبت هذا فينبغي أن تعلم أن من شرط هذه الأفعال التي هي : علمت وظننت وحسبت ، أن تكون بعدها (٥) الجمل الاستفهامية ، أو المنفية ب (ما) ، أو المؤكدة بلام الابتداء (٦) وأن تكون الجملة (٧) معلقة عن العمل في اللفظ دون المعنى ، فيحكم للموضع بالنصب إعطاء للفعل حكم دلالة ومعناه ، لأن العارض إنما هو لفظي ، فيبطل الإعراب اللفظي ولم يبطل حكمه المعنوي .

ومن شرائط هذه الأفعال : أن تكون مما يدخل على المبتدأ والخبر فتصحب الاسمين ، لو لم يكن معهما مانع ، ومتى عرّي عن (٨) ذلك لم يحكم على موضع الجملة بأنها معمولة لذلك الفعل ، ومن هاهنا حمل بعضهم قول العرب (أما ترى أي برق هاهنا) (٩) على التذود ، لأن المراد هاهنا بالرؤية ، رؤية العين التي تتعدى إلى واحد ، ألا ترى إلى ذكره البرق الذي يدرك بحاسة البصر ، ولكن وجهه أن الرؤية لما كانت طريقة مؤدية إلى العلم ، أجريت مجرى العلم ، فعلى هذا لا يجوز أن تقول : اضرب أيهم قام ، ولا أبعد أيهم جاء ، لأن هذا ليس من باب العلم والظن ولا المؤدي إليه .

(١) ظ : قد . من دون واو .

(٢) الشعراء : آية ٢٢٧ .

(٣) عز وجل : ليست في ظ .

(٤) الكهف : آية ١٢ .

(٥) م (مع) بدلا من (بعدها) .

(٦) ظ : التأكيد .

(٧) وان تكون الجملة : ليست في م .

(٨) ظ : من .

(٩) الكتاب ١ / ١٢٠ ، والمسائل المشككة لابي علي الفارسي ص ٢٧٤ .

وأما قوله سبحانه^(١) : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)^(٢) ، فمن مشكل الإعراب في الكتاب الكريم ، وفيه أربعة أقوال : مذهب الكوفيين ، وهو الكسائي والفراء ، أَنَّ الجملة لا موضع لها من الإعراب^(٣) ، وَأَنَّ الجار والمجرور قد سَدَّ مَسَدَ مفعول (النزع) كما تقول : قد أكلتُ من الطعام ، وشربتُ مِنَ الماءِ^(٤) . وقال قوم منهم : إِنَّ العاملَ في الجملة محذوفٌ دَلَّ عليه (الشَّيْعَةُ) ، لأنَّ قوله : (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ) ، بمعنى لننزعَنَّ من كلِّ قومٍ شايِعُوا ، وَإِنَّمَا شايِعُوا لِيَتَأَمَّلُوا وينظروا^(٥) ، وكأنه قال : من كلِّ قومٍ شايِعُوا^(٦) ليعلموا أَيُّهُمْ أَشَدُّ . وقال قوم من البصريين : إِنَّ العاملَ في الجملة معنى (نَنزِعُ) ؛ لأنَّ النزع استنباط واستخراج ، والأستخراج^(٨) طريقٌ إلى العلم . وقال الخليل بن أحمد رحمه الله^(٩) : إِنَّ هذا محمولٌ على الحكاية^(١٠) وإضمار القول [٢٢٤ظ] وإِنَّه بمنزلة قول الشاعر^(١١) :

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ فَابَيْتُ لَأُخْرِجُ ، وَلَا مَحْرُومٌ

ومذهب سيبويه رحمه الله : أَنَّ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ، اسم مفرد ليس بجملة ، وذلك أَنَّ (أَيًّا) يكون بمعنى الذي^(١٢) ، وإذا كانت بمعنى الذي وقد حذف المبتدأ من صلتها ، كانت مبنية على الضم ، لأنَّه لما حذف المبتدأ من صلتها وهو مضمَرٌ موضحٌ لجملة صلتها ، أَشْبَهَتْ

(١) ظ : فاما قول الله سبحانه .

(٢) مريم : آية ٦٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧ ، وارتشاف الضرب ٣ / ٧٣ .

(٤) ظ : وانما .

(٥) من الماء : ليس في ظ .

(٦) ظ : أو ينظروا .

(٧) شايعوا : ليس في ظ .

(٨) والأستخراج : ليس في م .

(٩) ابن أحمد : ليس في ظ .

(١٠) ينظر : الكتاب ١ / ١٣٨ و ٢٩٩ ، وارتشاف الضرب ٣ / ٧٣ .

(١١) ديوان الأخطل ١ / ٣٨٢ ، والكتاب ١ / ٢٥٩ و ٢٩٨ ، وأمالى ابن السجري ٢ / ٢٩٧ .

(١٢) الكتاب ١ / ٣٩٩ : (أَنَّ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) وقع في ضرب أَيُّهُمْ أَفْضَلُ على أنه حكاية كأنه قال ضرب الذي له أَيُّهُمْ أَفْضَلُ .

(قَبْلُ وَبَعْدُ) المقطوعة عن إضافتها ، فتقول على مذهبه : خَاطِبُ أَيُّهُمْ أَجَلٌ ، وَأَنْزَلَ عَلَى أَيُّهُمْ أَكْرَمٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

والكوفيون لا يعرفون هذا الأصل ، وسيبويه رحمه الله ، الثقة فيما يرويه ، والموثق بما يعنيه (٢) ، وبالله التوفيق .

فَأَمَّا (٣) قول الله سبحانه : (نَعْلَمُ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ) (٤) ، فلا إشكال فيه .

ومن شرائط هذا الباب ، أنه إذا أضيف اسم الى اسم (٥) الاستفهام أجري مجرى الاستفهام ، فلم يعمل فيه ما قبله ، تقول : قَدْ عَلِمْتُ أَبَا مَنْ أَنْتَ . وَلَا يَجُوزُ : أَبَا مَنْ أَنْتَ ، فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَبَا مَنْ تُكْنَى ، كَانَ النِّصْبُ الْوَجْهَ (٦) ، وَلَمْ يَكُنْ نِصْبُهُ بِعِلْمِكَ ، وَلَكِنْ بِتُكْنَى ، وَلَوْ قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَبَا مَنْ أَبُوهُ رَاكِبٌ جَالِسًا : نَصَبْتَ الْأَبَ ، لِأَنَّ (مَنْ) هَاهُنَا مَوْصُولَةٌ لَا اسْتِفْهَامِيَّةَ ، وَجَالِسًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ . وَ(أَيُّ) أَبْدَأُ مَعْنَاهَا (٧) بَعْضٌ مِنْ كُلِّ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَفْصِيلٌ خَبَرُهَا أَوْ تَفْصِيلٌ أَكْثَرُ مِمَّا يَقْتَضِيهِ مَعْنَاهَا ، نَقُولُ : قَدْ عَلِمْتُ أَيُّ الثَّلَاثَةِ أَخَوَاكَ ، وَأَيُّ الثَّلَاثَةِ أَخَوُكَ ، وَلَا يَجُوزُ (٨) أَيُّ الثَّلَاثَةِ إِخْوَتُكَ ، لَمَّا ذَكَرْنَا .

وَأَعْرَبُ مَا فِي أَيِّ (٩) . أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ تَأْنِيثُهَا ، فَقَالُوا : أَيُّنْ جَارِيَتُكَ وَأَيُّنْ ؟ ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ فِي كُلِّ ، فَقِيلَ : كُلُّهُنَّ وَكُلَّتِهِنَّ ، وَهُوَ مِنَ الْعِزَّةِ وَالْقَلَّةِ ، بِمَنْزِلَةِ

(١) هو غسان بن وعلة ورد في الانصاف ٧١٥/٢ وشرح المفصل ١٤٧/٣ وشرح ابن عقيل ١٦٢/١ والخزانة ٦١/٦ .

(٢) م : والموثق به فيما يعنيه .

(٣) م : واما .

(٤) الكهف : آية ١٢ .

(٥) اسم : ليس في ظ .

(٦) الوجه : ليس في ظ .

(٧) كذا في م . وفي ظ (وأي أبدا في للاستفهام ومعناها) وهي عبارة مرتبكة .

(٨) من (أي) الى (ولايجوز) ليس في ظ .

(٩) ظ : آية .

خَيْرَةٌ وَشَرَّةٌ ، قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ (١) :

لَعَنَّ اللَّهَ شَرَّةَ الدُّورِ كُوْثَى وَرَمَاهَا بِالْفَقْرِ وَالْإِمْعَارِ

وَلَا يُسْتَكْرُ (٢) مِثْلُ هَذَا ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ تَأْنِيثُ ضَمِيرِ الشَّانِ وَالْقَصَّةِ ، مِنْ نَحْوِ :
أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّهَا زَيْدٌ قَائِمٌ .

[٢٢٥ و] بَابُ الْوَقْفِ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْوَقْفَ ضِدُّ الْوَصْلِ ، وَأَنَّ الْوَصْلَ يَسْتَحِقُّ الْحَرَكَةَ (٣) ، وَأَنَّ الْوَقْفَ
يَسْتَحِقُّ سَلْبَ الْحَرَكَةِ ، لِأَنَّهُ مَحَلٌّ لِسْتِرَاحَةٍ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، فَكُلُّ اسْمٍ مَرْفُوعٍ
صَحِيحٍ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ : السُّكُونُ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَالْإِسْمَاءُ ،
وَهُوَ بَعْدَهُ ، وَهُوَ تَهْيِئَةُ الْعُضْوِ بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ يَسْمَعُ ، يُدْرِكُهُ الْبَصِيرُ دُونَ
الْأَعْمَى . وَالرَّوْمُ بَعْدَهُ ، وَهُوَ تَضْعِيفُ الصَّوْتِ ، وَتَهْيِئَةُ الْعُضْوِ بِالْحَرَكَةِ مَعَ صَوْتٍ
يَسْمَعُ (٤) ، يُدْرِكُهُ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . وَالرَّابِعُ التَّضْعِيفُ ، وَهُوَ زِيَادَةُ حَرْفٍ مِنْ جِنْسِ مَا
قَبْلَهُ ، مِنْ نَحْوِ : هَذَا خَالِدٌ وَجَعْفَرٌ .

وَكُلُّ ذَلِكَ لَهُ وَجْهٌ وَقِيَاسٌ ، فَمَنْ سَكَّنَ رَاعَى دَلَالََةَ الْأَصْلِ (٥) حَتَّى الْحَرَكَةُ . وَمَنْ
أَسَمَّ ، رَاعَى دَلَالََةَ الْإِشَارَةِ ، وَمَنْ رَامَ ، بَالِغٌ فِي الْبَيَانِ بِالْإِشَارَةِ وَاللَّفْظِ . وَمَنْ ضَعَّفَ تَنَاهَى
فِي الْمُبَالَغَةِ وَالْمَحَافِظَةِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّضْعِيفَ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْوَقْفِ دُونَ
الْوَصْلِ ، مَا لَمْ يَجْرِ الْوَقْفُ (٦) مَجْرَى الْوَصْلِ كَحَالِ ضَرُورَةٍ (٧) ، فَيَجُوزُ ثَبَاتُهُ ، مِثْلُ قَوْلِهِ (٨) :

(١) ديوانه ٢٨٤ ، وجاء في هامش م : وبعده :

(ليس كُوْثَى العراق أعني ولكن كُوْثَةُ الدارِ دارِ عبدِ الدارِ)

وبعدها قول طامس وكُوْثَى : من أسماء مكة ، والإمعار : الفقر .

(٢) ظ : ولا يستكثر .

(٣) (وان الوصل يستحق الحركة) ليس في ظ .

(٤) ظ : صوت . و(يسمع) ليس في ظ .

(٥) ظ : الوصل .

(٦) ظ : ما لم يجر الوصل مجرى الوقف .

(٧) م : بحال ضرورة .

(٨) قوله : ليس في ظ .

بِنَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ^(١) .

و :

كالحريقِ وافقَ القَصَبَا^(٢)

وَأَمَّا^(٣) قول الشاعر^(٤) في البيت الذي أنشده أبو القاسم رحمه الله :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخَصَبَّ^(٥)

فَمَنْ رَوَاهُ (جَدْبًا) بكسر الجيم، لم يكن فيه دليل، لأنه فِعْلٌ كَسِبَ ضَرْبُ رَمَنْ رَوَاهُ بالفتح، كان فيه دليل، لأنه ليس في الكلام فَعْلٌ، فوجب أن يكون أصله فَعَلًا، ثم لحقه التضعيف، ويروى (جَدْبِيًّا)، فهذا لما سَكَنَ الدال لم يمكنه تضعيفُ الباء الأولى لنلا يجمع بين ساكنين فزاد بَاءً أُخْرَى مُحَرَّكَةً، ثم زاد بعدها (باء) الوقف فسكنت الثانية الوسطى وأدغمها في الباء، فصار في اللفظ فَعَلٌ، وصار هذا كالدليل على أبي عثمان في امتناعه أن يبنى من ضَرْبٍ^(٦) مثال فرزدق لما يؤدي من التكرير، وله أن يقول: إنَّ^(٧) هذا عارضٌ في الوقف، فليس فيه^(٨) دليل.

الخامس : أن تبدل من التوين واواً^(٩) على حَدِّ المنصوب، وهي لغة قليلة^(١٠)،

(١) رجز لمنظور بن مرثد الأسدي مر ذكره ص ٥٤٤ .

(٢) رجز لرؤبة مر ذكره ص (٥٤٤) والشاعر فيه أجرى الوصل مجرى الوقف ضرورة .

(٣) ظ : فاما .

(٤) في : ساقطة من ظ .

(٥) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ٢/ ٢٨٢ ، والجمل ٣١٠ ، وارتشاف الضرب ٣٩٨/١ .

(٦) ينظر : المنصف ١/ ١٨٠ .

(٧) إن : ليس في ظ .

(٨) ظ : فليس له فيه .

(٩) ظ : واو .

(١٠) ظ : وهي لغة ضعيفة قليلة .

فتقول : هذا جَعُفُرو ، كأنَّه حافظ^(١) على الحركة والتوين جميعاً .

فإنَّ سكن ما قبل الآخر^(٢) ، وكان ذلك الساكن حرفاً [٢٢٥ظ] صحيحاً ، فإنَّه يجوز نقل الحركة إليه ما لم يؤدي^(٣) الى مثال معدوم^(٤) ، وذلك قولك : هذا بُكْر ، ولا يجوز مثل ذلك في : هذا عِدْلٌ ، للنقل^(٥) .

وكلُّ ما ذكرناه في المرفوع ، فكله يجوز في المجرور والمنصوب الذي لا ينصرف ، ما خلا الإشمام ، فإنَّه لا يجوز^(٦) فيهما ، لأنَّ في تهينة العُضْر بهما ضرباً من التشويه .

وأما المنصوب المنون ، فيجوز فيه وجهان : أجودهما إبدال التوين ألفاً ، لخفة التوين على الفتحة ، فتقول^(٧) : رأيت زَيْداً .

والوجه الآخر اجراؤه مجرى المرفوع والمجرور كما يجري المرفوع والمجرور مجرى المنصوب في إبدال التوين ، وعليه انشدوا :

جَعَلَ الْقَيْنَ عَلَى الدَّفِّ إِيْرَ^(٨)

فقد^(٩) دخل في جميع ما ذكرناه الأقسام السبعة التي ذكرها أبو القاسم ، وهو السكون والإشمام والروم والتضعيف والبذل والنقل والحذف من المنصوب .

وينبغي أن تعلم أنَّ النقل لا يكون في حال النصب ، مثل : رأيت بكراً ، لأنَّ التوين يصحب تلك الحركة وتحتاج أن تبدل منها ألفاً ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ،

(١) ظ : جابه .

(٢) م : الأخير .

(٣) م : لم يؤدي . تحريف .

(٤) ظ : معدود .

(٥) للنقل : ليس في ظ .

(٦) ظ : لا يكون .

(٧) ظ : فيقال .

(٨) عجز بيت صدره (شَنَزَ جَنِيبي كَأَنِّي مُهْدَأُ) ، لعدي بن زيد في ديوانه ص ٥٩ ، والخصائص ٩٧/٢ ، والشنز : القلق ، والدف : الجنب .

(٩) ظ : وقد .

ولو^(١) نقلت الحركة في حال الوقف لعرضت الألف لسكون ما قبلها ، ولذلك لا يجوز النقل في حال النصب مع الألف واللام ، مثل : رأيت الكبش ، لأن الألف واللام معاقبة للتوين ، وإنما يجوز ذلك في ترفوع والمجرور ، كما قال الشاعر^(٢) :

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

فهذا معرفة الوقف على الاسم الصحيح بجميع أحكامه .

وأما الوقف على الاسم المعتل ، فلا يخلو أن يكون منقوصاً أو مقصوراً ، فإن كان مقصوراً ، وهو ما آخره ألف مفردة ، فليس إلا وجه واحد ، وهو إبدال التوين ألفاً ، وفيها ثلاثة أقوال ، قد ذكرت في باب المقصور .

وإن كان منقوصاً ، نُظِرَ فَإِنْ كَانَ مُنَوْنًا في حال الرفع والجر كان فيه^(٣) وجهان : أجودهما ، حذف الياء والسكون^(٤) حملاً على الوصل في حذف الياء وعلى حكم الوقف في حذف الحركة^(٥) .

والوجه الآخر^(٦) [إثباتها وإثبات الحركة قبلها ، لعدم موجب حذفها في

الوقف]

فإن كان في جميع ما ذكرناه ألفاً ولا م ، جاز وجهان : أجودهما الإثبات حملاً للوقف على الوصل^(٦) ، فإذا صرّت إلى النداء الموجب حذف التوين ، حذفت الياء ، وإن عُدَّ التوين ، لأن النداء باب تغيير^(٧) وحذف ، فإذا صرّت إلى نصب المنون ، أبدلت من تنوينه ألفاً ، كما فعلت في الصحيح ، فإذا صرّت إلى نصب غير المنون ، سكنت ياءه في الوقف . وأثبتها وجهاً واحداً ، لأن الياء لما تحركت جرت مجرى الحروف الصحاح . فقس

(١) ظ : فلو .

(٢) رجز نسب في الصحاح ٨٣٥/٢ إلى عبيد بن ماوية الطائي ، بعده : (وجاءت الخيل أثابي زمر) .
النقر : صوت يسكن به الفرس .

(٣) فيه : ليس في م .

(٤) ظ : فالسكون .

(٥) ظ : في الحال .

(٦) ظ : في الأصل .

(٧) ظ : تغيير .

عليه إن شاء الله تعالى (١) .

بَابُ لَوْ وَلَوْلَا

قال أبو القاسم رحمه الله (٢) : (أما " لو " فيمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيره ، كقولك : لو جأني زيد لأكرمتك ، فالمعنى أن الإكرام امتنع لامتناع زيد من المجيء ، وكذلك : لو قدِمَ عمرو لأحسنْتُ إليك ..) (٣) .

قال الشيخ رحمه الله (٤) : هذا كما ذكر ، وجملة الأمر في " لو " أن لها أربعة معانٍ : إذا لم يكن معها ، ولا مع جوابها حرف نفى ، مثل (لم) فمعناها ، امتناع الشيء الذي هو الجزاء ، لامتناع الشيء الذي هو الشرط ، وإذا كان معها ومع جوابها حرف النفي ، كان معناها : حصول الشيء لحصول غيره . وإذا كان معها حرف النفي دون جوابها ، كان معناها : امتناع الشيء لحصول غيره (٥) ، كقولك (٦) : لو لم تجتني أكرمتك ، وإذا كان مع جوابها حرف النفي دونها (٧) . كان معناها : حصول الشيء لامتناع غيره ، مثل : لو جئتني لم أكرمتك .

فإذا ثبتَ هذا ، فـ (لو) في جميع (٨) معانيها مختصةٌ بالأفعال ، لأنَّ معناها الشرط فيما مضى ، فاجريت مجرى الشرط فيما يستقبل ، وإنَّ لم يُجزم بها ، فإلزام الفعل ، وإذا (٩) وجَدَ بعدها اسمٌ مرفوع ، كان محمولاً على الفعل ، مثل : (لو ذاتُ سوارٍ

(١) تعالى : ليس في م . جاء في م ورقة ٢٢٣ (تم الجزء الثامن من شرح الجمل بحمد الله ومنه ، يتلوه إن شاء الله في أول التاسع باب لو ولولا) ثم وليه مباشرة (الجزء التاسع من شرح الجمل إملاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ رضوان الله عليه ورحمته بسم الله الرحمن الرحيم . هذا باب لو ولولا ...)

(٢) رحمه الله : ليس في ظ .

(٣) الجمل ٣١١ .

(٤) ظ : قال المفسر .

(٥) زيد بعدها سهواً في م : (وإذا كان معها حرف النفي) .

(٦) ظ : مثل .

(٧) دونها : ليس في ظ .

(٨) جميع : ليست في م .

(٩) ظ : فإذا .

لَطَمْتَنِي^(١) . وقد تقدّم .

قال أبو القاسم رحمه الله^(٢) : (وَأَمَّا لَوْلَا فَيَمْتَنِعُ بِهَا الشَّيْءُ^(٣) لَوْجُودٍ غَيْرِهِ ،
وذلك قولك : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَحْسَنْتُ إِلَيْكَ ، المعنى : أَنَّ الإِحْسَانَ امْتَنَعَ لِحُضُورِ زَيْدٍ ، فَرَفَعَهُ
بِالْأَبْتَدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مُضْمَرٌ^(٤) .

وهذا كما ذكر . وجملَةُ الأمرِ ، أَنَّ (لَوْلَا) على ضربين : تكون بمعنى التَّحْضِيضِ ،
فِيهِ^(٥) مَخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ كَأَخَوَاتِهَا الثَّلَاثِ ، وَتَكُونُ بِمَعْنَى امْتِنَاعٍ [٢٢٦و] الشَّيْءِ لَوْجُودِ
غَيْرِهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي جَوَابِهَا حَرْفٌ نَفْسِي ، فَإِنَّهُ إِذَا^(٦) كَانَ فِي جَوَابِهَا ، كَانَ مَعْنَاهَا :
وَجُودُ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ ، مِثْلُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَمْ أَكْرِمْكَ ، فَالْوُجُودُ وَالْإِكْرَامُ حَاصِلَانِ ، وَلَمَّا
لَزِمَتْ (لَا) (لَوْ) ، فِي هَذَا الْمَعْنَى خَرَجَتْ (لَوْ) عَنْ بَابِهَا ، وَأَحْدَثَ التَّرْكِيبَ فِيهَا مَعْنَى ، لَمْ
يَكُنْ قَبْلَ التَّرْكِيبِ بِمَنْزِلَةٍ : (لَمْ وَلَمَّا) ، فَلِذَلِكَ انْتَقَلَتْ إِلَى حَيِّزِ حُرُوفِ الْإِبْتَدَاءِ ، وَجَمْلَةُ
الْأَمْرِ ، أَنَّ فِي ارْتِفَاعِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ بَعْدَ لَوْلَا ، قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا ، قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ : إِنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتَدَاءِ^(٧) . وَالْآخَرُ ، قَوْلُ الْكَسَائِيِّ : إِنَّهُ
يَرْتَفِعُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ كَمَا كَانَ ذَلِكَ مَعَ (لَوْ)^(٨) وَفَرَعَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ ، فَأَجَازَ : لَوْلَا
رَأْسُكَ مَذْمُونًا لَغَسَلْتُهُ ، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، لَا يَجُوزُ أَصْلُهُ وَلَا فِرْعُهُ ، لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمْ
يُظْهِرْ قَطُّ بَعْدَ لَوْلَا الَّتِي مَعْنَاهَا مَا ذَكَرْنَا .

فَلَمْ يَسْلَمْ لِلْكَسَائِيِّ مَا أَدْعَاهُ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْحَالُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بَعْدَهَا^(٩) ،
لَا يَجُوزُ : لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمًا لَأَكْرَمُوكَ ، وَلَا رَفَعَ (قَائِمٌ) ، لِأَنَّ خَبَرَهَا أَبَدًا مُحذُوفٌ ، لِأَنَّ جَوَابَ

(١) ينظر : مجمع الأمثال للميداني ٨١/٢ .

(٢) رحمه الله : ليس في م .

(٣) م : وجود الشيء . تحريف .

(٤) الجبل ص ٣١١ .

(٥) م : وهذه .

(٦) م : وإن .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، والإتصاف ١٠٧٠/١ .

(٨) معاني القرآن للفراء : ١ / ٣٤٢ .

(٩) ظ : الحال عندهم .

(لولا) قد سدَّ مسدَّه. وإذا لم يظهر الخبر كانت فضله كذلك، فإذا^(١) وقع بعد (لولا) أسم مضمَّر ، ففيه ثلاثة أقوال :

مذهب سيبويه أنه يجوز أن يقع بعدها الكاف والهاء والياء المتصلات ، فنقول : لولاك ولولاه ولولائي^(٢) ، ويقول رحمه الله إن هذا المضمَّر في موضع جرِّ بـ (لولا) وكان هذا بمنزلة الجارِّ من قولك : بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، فيحكم على موضع الجارِّ والمجرور بالرفع ، لأنه لما بطل أن تكون هذه المضمَّرات من حيز المرفوعات بطل أن يحكم عليها بالرفع ، ولما بطل أن تليها الأفعال ، بطل أن تكون من حيز المنصوبات ، فلم^(٣) يبقَ إلاَّ الجرُّ ، فحكم عليها بالجرِّ ، ولا يستكر أن يكون لشيء حكم مع المضمَّر ، لا يكون له مع الظاهر^(٤) ، بدليل ما ذكرناه في (عسى) وبدليل فتح لام الجرِّ مع المضمَّر ، وجرِّها^(٥) مع المظهر وبدليل جواز استعمال حتَّى وكاف الجرِّ ومذَّ ومذَّ وواو القسم مع المظهر^(٦) دون المضمَّر . وقد يلزم الشيء حكماً لا يكون في أصله ، بدليل لَدُنْ غَدَوَةٌ^(٧) ، وبدليل العَمَر في القسم ، فهذا كله يؤيد ما ذهب إليه صاحب الكتاب رحمه الله .

ومذهب الأخفش : أن هذه المضمَّرات ، وإن كانت بلفظ ضمائر المنصوب أو المجرور ، فإنَّها في موضع رفع بالابتداء ، ويكون ممَّا قد وقع فيه المتصل موقع المنفصل ، كما أوقعوا المنفصل موقع المتصل في قولهم : مررتُ بِكَ أنتَ [٢٢٧و] ، فأكدوا ضمير المجرور بضمير المرفوع .

ومذهب أبي العباس المبرِّد، أنه لا يجوز أن يقع بعد (لولا) إلاَّ المضمَّر المنفصل^(٨) ، بدليل قوله سبحانه : (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)^(٩) ، وهذا لم يمتنع منه سيبويه ،

(١) ظ : وإذا .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٨٨/١ و ٤٧٠ .

(٣) ظ : ولم .

(٤) م : ولا يكون له مع المظهر .

(٥) ظ : وكسرهما .

(٦) من (وبدليل) الى (مع المظهر) ليس في ظ .

(٧) ينظر : الأصول ١٤٩/٢ : (لَدُنْ غَدَوَةٌ) .

(٨) ينظر : المقتضب ٧٧/٣ .

(٩) سبأ : آية ٣١ .

وإنما تأول سيبويه ما تكلمت به العرب^(١) مما ذكرناه .

وكان أبو العباس يستضعف البيت الذي أسشهد به سيبويه من قوله^(٢) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النِّيقِ مِنْهَرِي

ويقول^(٣) في هذه القصيدة مواضع شاذة^(٤) وخارجة عن القياس ، فلا^(٥) تجعل

دليلاً .

وليس الأمر كذلك ، لأن البيت وقصيدته من جملتها ما يذكر :

فَلَيْتَ كِفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أَرْتَوَى الْمَاءَ مَرْتَوِي^(٦)

تَكَثَّرَنِي كُرْهَا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَوَجَّهَكَ يُبْدِي أَنَّ قَلْبَكَ لِي دَوِي

وقال بعض العرب^(٧) :

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجِجْ^(٨)

فهذه ثلاثة أقوال كما ترى . فأما البيت الذي أنشده أبو القاسم^(٩) :

تَعْدُونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْنَعَا^(١٠)

وقد ذكر في غير موضع .

(١) ينظر : الكتاب ٢٨٨/١ : (وذلك لولاك ولولاي إذا اضمرت الاسم فيه جر وإذا أظهرت رفع ...).

(٢) هو يزيد بن الحكم التقي . ينظر : الكتاب ٢٨٨/١ ، والخصائص ٢٥٩/٢ ، والمنصف ٧٢/١ ، والإنصاف ٢٦٦ ، والخزانة ٢٣٦/٥ ، ٢٣٢/١٠ . وجرم الإنسان خلقه ، والنيق : أعلى الجبل . ورأي المبرد في المسألة في الكامل ٣٤٥/٣ .

(٣) ظ : فتقول .

(٤) ظ : موضع شاذ .

(٥) ظ : ولا .

(٦) وذكرت الابيات في أمال القالي ٦٧/١ ليزيد بن الحكم .

(٧) عجز بيت صدره : (أَوَمْتُ بَعِيْنِيْهَا مِنَ الْهُودَجِ) ، في ملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ٧٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٨١/١ .

(٨) ظ : لولا . تحريف .

(٩) من (فاما) الى (ابو القاسم) ليس في ظ .

(١٠) في ديوان جرير ٢٣٨ ، وقد مر ذكره ص ٤٥٦ .

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الْمُتَنَّى بِلَفْظِ الْجَمْعِ

قال أبو القاسم رحمه الله : (كُلُّ شَيْئَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ فَشَيْئُهُمَا جَمْعٌ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ رُؤُوسَ الزَّيْدَيْنِ وَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمَا وَأَرْجُلَهُمَا ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) (١) ... (٢) .

قال الشيخ أيدى الله (٣) : جملة الأمر أن ما في الجسم على ضربين :

منه ما هو شيء واحد ، كالوجه والرأس والظهر والبطن والقلب (٤) .

ومنه ما فيه شيان ، كالعينين واليدين والرجلين ، فكل ما كان من هذا النوع الثاني ، إذا تَنَّى كانت تشبيته على حقيقتها بلفظ التنئية ، مثل : قَلَعْتُ عَيْنِي الزَّيْدَيْنِ ، إذا قَلَعْتُ واحدةً من كل واحد منهما ، ولا يجوز الجمع في هذا وأنت تعني ما ذكرنا ، لأنه يلتبس بالجمع ، وكل ما كان من النوع الأول إذا تَنَّى ، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أجودها وأفصحها الجمع كما ذكرنا (٥) ، كأنهم فعلوا ذلك للفرق بين النوعين المذكورين ، وخصوا هذا النوع بالجمع دون الأول ، لأنه لا (٦) يلتبس مع إضافته إلى المتنى ، إذ قد علم أنه لا يكون في الجسد من هذا النوع إلا شيء واحد . هذه على البصريين المحققين (٧) .

وقال الفراء : إنما خص هذا النوع بالجمع ، لأن الشيء الواحد منه يقوم مقام [٢٢٧ظ] الشئيين ، حملاً على الأكثر ، فإذا ضُمَّ إلى ذلك الشيء شيء آخر مثله ، كان كأنه أربعة ، فأتى بلفظ الجمع (٨) .

(١) التحريم : آية ٤ .

(٢) الجمل ٣١٢ .

(٣) ظ : قال المفسر رحمه الله .

(٤) ظ : كالرأس والوجه .

(٥) م : كما ذكره .

(٦) لا : ليست في ظ .

(٧) ينظر : الكتاب ١٠٧/١ و ٢٠٢/٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن للفراء ٥٥/٢ و ١٦٧/٣ . وتجد النص نفسه في خزانة الأدب ٥٣٤/٧ .

وهذا (١) معنى حسن من معاني الفراء . والذي يدل على صحته ، وأن الشيء الواحد منه يقوم مقام الشينين ، أن الدية تجب في مثله كاملة ، وتجب فيما كان واحداً من شينين نصف الدية ، ففي (٢) الرأس ألف (٣) ، وفي العين الواحدة خمس مائة ، وما أشبه ذلك .

فثبت بما ذكرناه (٤) ، أن الوجه المختار الجمع ، وعليه جاء القرآن الكريم (٥) ، ويجوز من بعد ذلك التنبيه ، مراعاةً لنفس الحقيقة والأصل ، قال الشاعر (٦) :

بِمَا فِي فَوَادِينَا مِنَ الشَّوْقِ وَالْهَوَىٰ فَيَجْبِرُ مِنْهَا ضُفُوفُ الْفَوَادِ الْمَعَذِبِ (٧)

فجاء بلفظ المشي ، وقال الآخر جمعاً بين اللغتين (٨) :

وَمِنْهُمْ مَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَا مِمَّا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ (٩)

الوجه الثالث ، الإفراد ، لأنه قد علم أن لكل واحد شيئاً ، فنقول : ضربت رأس الزيدتين ، قال الشاعر (١٠) :

كَأَنَّهُ وَجَهُ تَرْكَيْنِ قَدْ غَضِبَا مُسْتَهْدَفٌ لِبَطْعَانِ شَرِّ تَذْيِبِ

أراد كأنه وجهاً تركيين (١١) .

(١) ظ : فينا .

(٢) ظ : وفي .

(٣) الرأس الف : ليس في ظ .

(٤) ظ : ذكرنا .

(٥) م : (العظيم) بدلاً من (الكريم) .

(٦) الشاعر : ليس في م . وهو الفرزدق . ديوانه ٥٥٤/١ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، وشرح المنفصل ١٥٥/٤ .

(٧) م : المتعب .

(٨) البيت لخطام المجاشعي كما في الخزانة ٣١٤/٢ ، وهو في الكتاب ٢٤١/١ و ٢٠٢/٢ ومعاني القرآن للفراء ١١٨/١ .

(٩) المهمة : الغلاة . والقذف : البعيدة ، والمرت : المغارة .

(١٠) م : قال في البيت . وهو للفرزدق . ديوانه ٣٧١/١ ، والحل ص ٣٣٧ والبيان للأتباري ٢٩١/١ .

(١١) (أراد كأنه وجهاً تركيين) ساقطة من م .

بَابُ مَا يُحذفُ مِنْهُ التَّوِينُ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ

قال أبو القاسم : (اعلم أن كل اسم علم معرفة تصفه بـابنٍ ، وتضيفه إلى اسم علم معرفة^(١) ، فإنك تحذف منه التوين ...) ^(٢) .

قال الشيخ أيده الله ^(٣) : جملة المواضع التي يحذف منها التوين ثمانية :

كل ما كان فيه ألف ولام للتعريف^(٤) ، وكل ما كان مضافاً ، وكل ما كان غير منصرف ، وكل ما كان مبنياً في النداء ، وكل ما كان مبنياً من الظروف ، وكل ما كان مبنياً في باب^(٥) (لا) ، وكل ما كان موقوفاً عليه في حال الرفع والجبر ، وكل ما كان مركباً من هذا الباب الذي ذكره أبو القاسم ، إلا أن له شرطاً لم يستوفيه في عقده .

وينبغي أن يقال : متى وقع (ابن) صفة بين علمين أو ما^(٦) أقيم مقامهما من كنيين أو لقبين متفقين كأننا أو مختلفين ، اسماً كان ذلك لأب أو أم ، ولم يكن (ابن) مثبتي ولا مجموعاً ولا مصغراً ولا الموصوف [٢٢٨و] مثبتي ، فحينئذٍ يحذف الألف من (ابن) والتوين من الموصوف ، إذا كان مؤنثاً .

وكان ^(٧) حذف التوين عند سيبويه النقاء الساكنين وكثرة الاستعمال^(٨) ، وكون (ابن) صفة ، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فأثر في الحذف ، والنقاء الساكنين مما يطرق الحذف ، وكثرة الاستعمال مما يطرق الحذف ، فكان ^(٩) مجموع هذه الثلاثة طرق الحذف وجعله في حكم الشيء^(١٠) الواحد .

(١) معرفة : ليس في ظ .

(٢) الجمل ٣١٤ .

(٣) ظ : قال المفسر .

(٤) للتعريف : ليس في ظ .

(٥) ظ : من .

(٦) ظ : وما .

(٧) ظ : مؤنثاً فكان .

(٨) ينظر : الكتاب ١٤٧/٢ : (باب ما يذهب التوين فيه من الأسماء ..) .

(٩) ظ : وكان .

(١٠) ظ : وجعله كالشيء .

وكان أبو عمرو بن العلاء رحمه الله^(١)، يقول: حِلَّةُ الحذفِ التقاءُ الساكنين. وكان غيره يقول: حِلَّةُ الحذفِ كثرةُ الاستعمالِ، والأصحُّ في^(٢) ذلك مذهبُ سيبويه رحمه الله ، لا طَرَادِهِ، فعلى هذا الأصلُ تُبنى المسائِرُ، تقول: هذا زيدُ بنُ عمرو، والقائدُ بنُ الأميرِ، وأبو عليٍّ بنُ أبي الحسنِ، وكنيتُ إذا اختلفَ، وكذلك مع المؤنثِ المنصرفِ، من نحو: هذه هندُ بنتُ دُعْدٍ، فيمن صرف، وزيدُ بنُ هندٍ، ولو وقع (ابنُ) في جميع ذلك خبراً لمبتدأ، أو لإنَّ، أو لكانَ، أو ظننتُ^(٣)، لثبتَ التَّوِينُ والألفُ، لأنَّ الخبرَ لم ينزل منزلةَ الصفةِ، بدليلِ جوازِ تَقْيِيمِهِ وحذفِهِ، وكذلك لو كان مثنًى وهو صفةٌ، مثل: هذا زيدٌ وعمروُ ابنا خالدٍ، لأنَّ استعمالَ الواحدِ في هذا النوعِ أكثرُ من استعمالِ التثنيةِ، وكذلك لو صغرتَ (ابناً) فقلت: هذا زيدُ بنُ خالدٍ، لأنَّ التقاءَ الساكنين يزول، وكذلك إذا تَثَنَّتِ الموصوفَ، مثل: هذانِ الزيدانِ ابنا أبوي^(٤) عليٍّ، لأنه لم يلتقِ ساكنانِ.

فعلمتُ بما مثلُ صحةِ مذهبِ سيبويه، والآيةُ تُقرأ على وجهين: (وقالتِ اليهودُ عزيزُ ابنِ الله)^(٥)، وفي تركِ التَّوِينِ منه^(٦) ثلاثةُ أقوالٍ قد ذكرتُ.

وجملةُ الأحكامِ اللَّاحِقَةِ - (ابنِ)^(٧) ثلاثةٌ: منها ما ذكرناه في الصفةِ، ومنها اتِّباعُ حركةِ المنادى لحركةِ ابنٍ. وقد فُكِرَ في بابِ النداءِ^(٨)، ومنها حذفُ ألفِهِ في جميع ذلك، وإِنَّمَا اخْتَصَّ هذا البابُ بالأعلامِ أو ما أُجْرِي مَجْرَى الأعلامِ، لأنها^(٩) مَغْيَرَةٌ في أصلِها بنقلِها، والتَّغْيِيرُ يُؤنسُ بالتَّغْيِيرِ، فلذلك^(١٠) تقول: جاءَ زيدُ ابنُ أخيكَ، وزيدُ ابنُ هذا،

(١) رحمه الله: ليس في م، وينظر: المقتضب ٢/٣١٤.

(٢) في: ليس في ظ.

(٣) ظ: كان أو ظننت.

(٤) ظ: أبي.

(٥) التوبة: آية ٣٠، جاء في كتاب السبعة ص ٣١٢: (واختلفوا في التَّوِينِ وتركه من قوله: (عزيزُ ابنِ الله)، فقرأ ابن كثير وناقع وابن عامر وحمزة: (عزيزُ ابنِ الله) غير منون. وقرأ عاصم والكسائي: (عزيزُ ابنِ مُنونا).

(٦) منه: ليس في ظ.

(٧) ظ: بابن.

(٨) في باب النداء: ليس في ظ.

(٩) ظ: أنها.

(١٠) ظ: ولذلك.

وزيد ابنك ، ولا يجوز حذف [٢٢٨ظ] التوين مما عدا (١) ما ذكرناه (٢) إلا في الشعر كما قال (٣) :

لَتَجِئَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وبالقناة مدعسا مكرًا
إذا غطيف السلمي فرًا

كما أن إثبات التوين فيما ذكرناه ، لا يجوز ، إلا في الشعر ، قال الشاعر (٤) :

جارية من قيس بن ثعلبة
فقس عليه إن شاء الله تعالى (٥) :

باب (٦) أقسام المفعولين

(وهي خمسة : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ، ومفعول من أجله ...) (٧)

قال الشيخ أيد الله (٨) : جملة هذا الباب قد تقدمت عقود وأصوله في أوله ، فلا حاجة إلى إعادة ذلك . وقد كان ينبغي له أن يقدم ذكر ذلك مع المفعولات . فإذا (٩) كان كذلك ، فلا بد من (١٠) أن نعلق على كل فصل من هذه الفصول شيئاً مما لم يتقدم ذكره .

(١) عبارة (ولا يجوز حذف التوين مما عدا) ساقطة من م .

(٢) م : لما ذكرناه .

(٣) رجز لم يعزه أحد من النواذر ٩١ ، ومعني القرآن للفراء ٤٣١/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٨٢/١ وشرح المفصل ٩/٢ .

(٤) هو للأغلب بن عمرو العجلي ، ورد في الكتاب ١٤٨/٢ وأمالي ابن الشجري ٣٨٢/١ والخزانة ٢٣٦/٢ وجاء في هامش م : (عجزه : كاتبا حلية سيف مذهبة)

(٥) فقس عليه ان شاء الله تعالى : ليس في م .

(٦) م : هذا باب .

(٧) الجمل ٣١٦ .

(٨) ظ : قال المفسر .

(٩) ظ : وإذا .

(١٠) من : ليست في م .

أما المفعول به: ففي العامل فيه، وهو الناصب له، أربعة أقوال: وذلك إذا قلت: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فمذهب سيبويه، أن العامل في عمرو (ضَرَبَ) وحده^(١)، ومذهب هشام^(٢)، أن العامل فيه الفاعل وحده^(٣)، ومذهب الفراء، أن العامل فيه مجموع الفعل والفاعل^(٤)، ومذهب خلف^(٥) الأحمر، أن العامل فيه المعنى والمخالفة.

وأصحها كلها مذهب سيبويه، والدليل على صحته، أنا وجدنا الفعل، إذا كان متصرفاً تصرف في معوله وإذا لم يكن متصرفاً لم يتصرف في معوله^(٦) ووجدناه يتعدى إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة، بنفسه^(٧) تارة وبحرف الجر تارة، وهذا كله لمعنى^(٨) يرجع إلى نفس الفعل، فدل على أن العمل لنفس الفعل.

وحجة هشام، أن الفعل لا يكون فعلاً إلا بوجود الفاعل. والفعل إنما هو في الحقيقة مفعول تفاعل ومحدث عنه، فكان لذلك هو العامل في المفعول^(٩) كما كان هو المحدث لنفس الفعل، وهذا منتقض بالمصدر الذي هو أصل الفعل، من نحو: ضربت ضرباً، لأن الضرب مفعول لضرب^(١٠) ومنتصب به^(١١)، بإجماع. والفاعل في الواحد موجد للفعل^(١٢).

ومما يضعفه^(١٣) أن الفاعل والمفعول اسمان، فليس [٢٣٩و] عمل أحدهما في

- (١) ينظر: الكتاب ٢٠/١.
- (٢) هو هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ) ترجمته في نزهة الالباء ١٢٩.
- (٣) ينظر: الإنصاف ٧٨/١ (المسألة ١٠).
- (٤) معاني القرآن للفراء ١٤/١.
- (٥) خلف: ليس في ظ. وهو خلف الأحمر البصري (ت ١٨٠ هـ) بغية الوعاة ١/٥٥٤.
- (٦) من (وإذا) إلى (معوله) ليس في ظ.
- (٧) م: وبنفسه.
- (٨) م: فهذا كنه معنى.
- (٩) من (ومحدث) إلى (المفعول) ليس في ظ.
- (١٠) ظ: يضرب.
- (١١) به: ليس في ظ.
- (١٢) ظ: موجد للفعل.
- (١٣) ظ: ومما يضعف ذلك.

صاحبه بأولى^(١) من الآخر ، كما أن المضاف والمضاف إليه كذلك .

وَحَجَّةُ الْفَرَاءِ ، أَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِالْأَدْلَةِ الْمَعْرُوفَةِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِمَجْمُوعِيهِمَا ، وَهَذَا الْقِيَاسُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ جُمْلَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ مَعْنَى ، فَلَوْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ هِيَ الْعَامِلَةُ ، لَمْ يَجْزَ : زَيْدًا ضَرْبَ عَمْرٍو ، كَمَا لَمْ يَجْزَ : مُصَدِّقًا - هُوَ الْحَقُّ ، وَلَوْ كَانَ مَا يَصْحَبُ الْأَفْعَالَ وَيَصِيرُ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْهَا يَكُونُ عَامِلًا لَوْجِبَ أَنْ نَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا النُّونُ الشَّدِيدَةُ أَوِ الْخَفِيفَةُ أَوْ مَعْنَى الْإِمَالَةِ أَوْ زَوَائِدُ الْأَفْعَالِ ، وَفِي عَدَمِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى ضَعْفِهِ .

وَحَجَّةُ الْأَحْمَرِ ، أَنَّهُ لَوْلَا الْمَعْنَى لَمَّا^(٢) صَحَّ رَفْعُ الْفَاعِلِ وَنُصِبَ الْمَفْعُولُ ، لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَقَرَّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ ، وَمَنْ وَقَعَ بِهِ الْفِعْلُ رَفَعَ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ وَنُصِبَ الْآخَرُ .

وَلَيْسَ هَذَا الْقِيَاسُ بِصَحِيحٍ ، لِأَنَّ فِي كَلَامِهِمْ أَسْمَاءً كَثِيرَةً فَاعِلَةٌ فِي اللَّفْظِ ، مَفْعُولَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فَلَوْ كَانَ اعْتِبَارُ الْمَعْنَى فِي مَا ذَكَرْنَاهُ صَحِيحًا لَوْجِبَ النُّصْبُ فِي مِثْلِ : مَاتَ زَيْدٌ ، وَسَقَطَ الْحَائِطُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَفْعُولَةٌ لِغَيْرِهَا فِي الْمَعْنَى ، وَمِثْلُهُ^(٣) فَعَلَ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ ، فَثَبَّتَ أَنَّ الصَّحِيحَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ .

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ فِيهِ الْمَفْعُولُ فِي الْحَقِيقَةِ ، لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الَّذِي يُوقَعُ الْفَاعِلُ وَيُوجَدُهُ وَيَحْدُثُهُ .

وَالْمَفْعُولُ بِهِ ، إِنَّمَا هُوَ كَالْمَحَلِّ لِلْفِعْلِ . وَلِذَلِكَ كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ يَقْدِمُهُ عَلَى سَائِرِ الْمَفْعُولَاتِ^(٤) ، وَلِذَلِكَ تَرَاهُ^(٥) مُقَدِّمًا فِي كِتَابِ النُّحَوِيِّينَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَفِيهِ ، وَلَهُ ، وَمَعَهُ ، لِأَنَّ^(٦) الْفِعْلَ لِنُطْلُقَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْقُدْ بِوَاسِطَةِ لَفْظٍ وَلَا مَعْنَى .

وَأَمَّا قِسْمَتُهُ فِي كَوْنِهِ مَعْمُولًا لِغَيْرِهِ ، فَلَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) ظ : أولى .

(٢) لما : ليس في ظ .

(٣) ظ : مثله .

(٤) ينظر : المقتضب ٧٣/١ .

(٥) ظ : نزله .

(٦) ظ : ولأن .

قسم لا خلاف في أن الناصب له الفعل المذكور معه، أو الذي في حكم المذكور، من نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً .

وقسم لا خلاف^(١) أن الناصب له فعل من غير لفظه ، وهو كل مصدر وقع مفعولاً له ، مثل : جَنَّكَ^(٢) طَمَعاً في بَرَك ، لأنَّ الشيء لا يكون علة لنفسه .

وقسم فيه خلاف ، وهو ما كان من معنى الفعل الذي قبله ، مثل : يُعْجِبُنِي حَبّاً ، وَأُجِبُهُ إِعْجَاباً ، كما [٢٢٩ظ] قال^(٣) :

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُ حَبّاً مَا لَهُ مَزِيدٌ

فيذا فيه قولان : منهم من يجعل العامل هو الفعل المنطوق به ، لأنَّ الفعل إذا تعدى إلى ما هو من لفظه ومعناه وَعُدِمَ اللفظ تعدى إلى المعنى ، ومنهم من يجعل العامل محذوفاً من لفظ المصدر الموجود^(٤) ، ليكون الباب واحداً ، ومثله قوله سبحانه وتعالى : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِداً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ^(٥) .

وأما المفعول فيه ، فثلاثة أشياء : الزمان ، والمكان ، والحال ؛ لأنَّ هذه الثلاثة يَصِحُّ فيها معنى (في) إلا أنَّ (في) يجوز اظهارها مع الظرفين ولا يجوز مع الحال ، لأنَّ الحال مشبه للمفعول به أكثر من شبه الظرفين للمفعول به ، ولأنَّ معنى الوعاء في الظرفين أمكن من معنى الحال ، والذي يدلُّ على شبهها بالمفعول به امتناع تقديم الحال على عاملها إذا كان عاملها معنوياً ، وجواز ذلك في الظرفين فدلَّ ذلك على شبهها بالمفعول به ، فلم تظهر معها (في) كما ظهرت في الظرفين^(٦) .

والكلام على الظروف^(٧) والحال قد تقدم مستوفى .

وأما المفعول معه ، فلا يخلو من أربع مسائل :

(١) ظ : لم يختلف .

(٢) ظ : جنت .

(٣) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ ، وقبلة : (نبات أخوالي بني يزيد) .

(٤) الموجود : ليس في ظ .

(٥) النمل : آية ٨٨ .

(٦) ظ : كما ظهر في الظرف .

(٧) ظ : الظرف .

مسألة لا يجوز فيها إلا الرفع لعدم العامل ، وهو قولهم : كلُّ رَجُلٍ وُضِعَتْهُ ، وكلُّ إنسانٍ وُشِنَهُ . ومسألة لا يجوز فيها إلا النصب لوجود العامل وصحة المعنى ، وذلك مثل : استوى الماء والخشبة ، ونحوه ، ومسألة يجوز فيها وجهان : أجودهما النصب ، وذلك مثل : ما صنعتَ وزيداً ، وما فعلتَ وأباك ، لأنَّ الرفع يحتاج إلى علاج وزيادة ، إذ المضمر المرفوع لا يعطف عليه إلا بتأكيد . ومسألة يجوز فيها وجهان : أجودهما الرفع ، وذلك مثل : ما أنتَ وزيدٌ ، وكيف أنتَ وعَمْرُو ؟ ، والنصب جائزٌ .

وكان أبو العباس المبرد^(١) يقدِّر مع (كيف) فعلاً مستقبلاً ، ومع (ما) فعلاً ماضياً^(٢) .

والمذهب أن تُقدَّر ما شئتَ معهما .

ومن أصول المفعول معه ، أنه لا يجوز أن يتقدم على عامله وإن^(٣) كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ؛ لأنَّ الواو في أصلها للعطف ، بدليل أنها لا تنفك من معنى الجمع^(٤) . [٢٣٠و] فمن حيث أمتنع تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، فكذلك أمتنع التقديم في المفعول معه .

وجملة ما عمل في المفعول معه ثلاثة أشياء : حذف (مع) ونقل الاسم من الجر إلى النصب ، وتقوية^(٥) الفعل العامل بتوسط الواو .

واختلف أصحابنا هل هذا الباب مقيس ، أو مقصور على المسموع^(٦) ؟ والأشبه أن يكون مقيساً لكثرة في الكلام ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي^(٧) ، إلا أن من قاسه لا يجيز منه إلا ما جاز أن يستعمله معطوفاً^(٨) ، وما لم يجز استعماله في

(١) المبرد : ليس في ظ .

(٢) المقتضب ٢٨٩/٣ ، وشرح المفصل ٣/٢ .

(٣) ظ : فإن .

(٤) من معنى الجمع : مكررة في ظ .

(٥) وتقوية : ليس في ظ .

(٦) ظ : السماع .

(٧) ظ : ورأي أبي علي .

(٨) ينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد ٦٦٢/١ و٦٦٣) . وينظر في صناعة الإعراب ج ١ حرف الباء .

العطف لم يجر في هذا الباب ، لأنَّ المَجَازَ لا يُقَدَّمُ عليه ، إلاَّ بدليل .

وشواهدُ هذا الفصلِ كثيرةٌ ، منها قول الشاعر (١) :

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كِحِرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّداً (٢)

كان أصله : فكان معها ، فلما حذف (مع) وأتى بالواو لم يمكنه أن يبقى المضمرة على حال اتصاله ، فأتى به منفصلاً ، لأنَّ حروفَ العطف لا تعطف متصلاً على منفصل ، إلاَّ على ما ذكرناه ، ومثله قول الآخر (٣) :

فَالَيْتَ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةٍ أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

فأما إنشاد أبي القاسم (٤) :

تَكَلَّفَنِي سَوِيْقَ الْكَرْمِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ (٥)

فليس بشاهد يصلح أن يدخل في هذا الباب : لأنَّ (ما) قد أعيدت ثانية ، وهي على صيغة المبتدأ والخبر ، فلا يصح في (السويق) إلاَّ الرفع وإنما الشاهد مثل ما أنشد في النصب قول الشاعر (٦) :

فَمَا أَنَا وَالتَّلَدُّ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ (٧)

وقال الآخر (٨) :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يَبْرَحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ (٩)

-
- (١) ظ : قوله . هو كعب بن جعيل ، ورد في الكتاب ١٥٠/١ ، والأصول ٢٥٥/١ ، والجمل ٣١٧ .
 (٢) حران : شديد الحر .
 (٣) هو : أبو نؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٥٩/١ ومن شواهد الجمل ٣١٨ .
 (٤) الجمل ٣١٨ . والبيت لزياد بن سليمان الأعجم (شعره) ص ٩٠ ، والكتاب ١٥٢/١ ، والكامل ٢٢٣/١ ، والشعر والشعراء ص ٢٨٥ .
 (٥) سويق الكرم : الخمرة .
 (٦) ديوان مسكين الدارمي ص ٦٦ ، والكتاب ١٥٥/١ والجمل ٣١٩ .
 (٧) التلدد : الحيرة .
 (٨) هو اسامة بن الحارث الهذلي في ديوان الهذليين ١٩٥/٢ ، والكتاب ١٥٣/١ وشرح المفصل ٥١/٢ والذكر الضابط : ذكر الابل .
 (٩) المتلف : القفر ، ويبرح : يجهد .

كأنه قال : ما أكون أنا والسير ، والرفع أجود في جميع ذلك .

ومن مسائل هذا الباب قول الله سبحانه : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ^(١) ، في هذه الآية ثلاثة أقوال : أحسنها قول من قال ، وهو الأكثر ، إِنَّ الشُّرَكَاءَ ^(٢) مفعول معه ، وليس بمفعول به ، لأنَّ العرب لا تقول [٢٣٠ ظ] : أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي ، فَضَعُفَ أَنْ يَكُونَ معطوفاً ، لأنَّهم يقولون : أَجْمَعْتُ أَمْرِي ، وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي ^(٣) . كما قال سبحانه ^(٤) : (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ) ^(٥) ، وكما قال الأول ^(٦) : هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ ^(٧)

وليس في القرآن مفعول معه أُكشِفُ من هذه الآية .

وأما ^(٨) قول الله سبحانه : (فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ) ^(٩) ، فيحتمل أَنْ يَكُونَ مفعولاً معه ، فيكون موضع (مَنْ) نصيباً ، ويحتمل أَنْ تكون الواو عاطفةً على المضمر في فعل الأمر ، وسدَّ المفعول بحرف الجر مَدَّ التأكيد .

وقال قوم ^(١٠) : إِنَّ (الشُّرَكَاءَ) منصوبون بإضمار فعلٍ دلَّ عليه (أَجْمَعُوا) كأنه قال : وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ ، فيكون على حَدِّ قول الشاعر ^(١١) :

عَلَفَتْهَا بَنَاتُ وَمَاءٍ بَارِدًا

(١) يونس : آية ٧١ .

(٢) م : شركاء .

(٣) هو توجيه أبي علي الفارسي ، وينظر : الإيضاح (ضمن المقتصد ١/٦٦٢) .

(٤) سبحانه : ليس في ظ .

(٥) يوسف : آية ١٠٢ .

(٦) الأول : ليس في ظ ، والرجز لم أعرف قائله . وهو في النوادر ١٢٣ ، والخصائص ١٣٦/٢ .

(٧) م : أغدوا .

(٨) ظ : فاما .

(٩) هود : آية ١١٢ .

(١٠) وهو القول الثاني في توجيه الآية .

(١١) قول الشاعر : ليس في ظ . والرجز لأبي النجم ورد في معاني القرآن للفراء ١٤/١ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وشرح المفصل ٨/٢ .

وعلى حَدِّ قولِ الآخرِ أيضاً^(١) :

شَرَابُ الْبَابِ وَتَمَرٌ وَأَقِطٌ

وفي حرفِ أَبِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٢) : (فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ)^(٣) .

وقال قوم^(٤) إِنََّّ العاملَ فيهما (أجمعوا) للمقارنة ما بين أَجَمَعْتُ وَجَمَعْتُ . وأما^(٥) قراءةُ يعقوب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٦) : (فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ، فبالعطفِ على المضمَرِ المرفوعِ ، وقد سَدَّ المفعولُ بِهِ^(٧) مَسَدَ التَّكْثِيرِ .

وأما قولُ أَبِي الْقَاسِمِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَقَدْ قَالَ (مَا أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ، وَقَصْعَةٌ)^(٨) إِنََّّ النِّصْبَ بِإِضْمَارِ الْمَلَابِسَةِ ، فَالْمَلَابِسَةُ مُصَدَّرٌ وَالْمُصَادَرُ لَا تَعْمَلُ^(٩) وَتُحْذَفُ ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ : النِّصْبُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ .

ومما يُخْتَارُ نَصْبُهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، قَوْلُهُمْ : مَالِكٌ وَزَيْدٌ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ جَرَّ زَيْدٍ بِالْعُطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ^(١٠) ، وَلَكِنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعُطْفَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ^(١١) إِلَّا بِإِعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ^(١٢) ، فَقَوِيَ النِّصْبُ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا عَمِلَ فِي الْكَلَامِ

(١) قول الآخر أيضاً : ليس في ظ . والرجز لم ينسب إلى قائل ، وهو في الخصائص ٥١/٢ ، والمخصص ١٢٦/٤ .

(٢) هو أبي بن قيس بن عبيد بن زيد ، مات في خلافة عثمان ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . تهذيب التهذيب ١٨٧/١ ، وينظر : المحتسب ٣١٤/١ .

(٣) يونس : آية ٧١ . وينظر : معاني القرآن للفراء ٤٧٣/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٧١/٢ ، وتفسير الطبري ١٤٩/١٥ .

(٤) وهو القول الثالث في توجيه الآية .

(٥) ظ : فأما .

(٦) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : ليس في م . وهو يعقوب بن عبد الله بن اسحاق القارئ . (ت ٢٠٥هـ) . المعارف ص ٥٣٢ . وتنظر قراءته في النشر ٢٨٦/٢ ، والبحر المحيط ١٧٩/٥ .

(٧) به : ليس في م .

(٨) الجمل : ص ٣١٨ .

(٩) ظ : والمصدر لا يعمل .

(١٠) ظ : على المضمَر المحذوف .

(١١) المجرور : ليس في ظ .

(١٢) ظ : إلا بإعادة الخافض .

الذي هو الخبر، فإن^(١) كان بدل الكاف اسم ظاهر^(٢) مثل : ما لزيد وعمر ، جاز ثلاثة أوجه : الجر وهو الأظهر ، والرفع والنصب على ما ذكرناه .

وأما المفعول من أجله ، فقد ذكرت شرائطه الخمسة ، وأنه يقدر باللام أبداً ، وأن هذه اللام تظهر ويلزم إذا كان المنطوق به اسماً لا مصدراً ولا مطولاً^(٣) ، مثل : جئت لزيد ، وقمت لعمر ، فإن كان مصدراً ، جاز حذف اللام ، لأن مفهوم الكلام يدل على ذلك ، وعليه أنشدوا قول حاتم الطائي^(٤) :

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَن شَتَمِ النَّسِيمِ تَكْرُمًا

[٢٣١و] بَابُ مَوَاضِعِ (مَا)^(٥)

رسمي سدة . هذا الباب أيضاً^(٦) أشير إلى جمته فيما تقدم ، من كونها لا تنفك من قسمي الحرفية أو الاسمية . وأنها قسم^(٧) في خمسة مواضع ، وحرفاً في خمسة أيضاً . فمتى كانت استفهاماً أو شرطاً^(٨) ، أو جزاء ، أو تعجباً أو نكرة موصوفة ، أو موصولة ، كانت في جميع ذلك أسماء ، قال الله سبحانه في الاستفهامية : (قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ)^(٩) ، وقال في الشرطية : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا)^(١٠) . وقال في التعجب المردود إلى الخلق في أحد الوجهين : (قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا اكْفَرَهُ)^(١١) (فما

(١) م : وإن .

(٢) م : اسماً ظاهراً .

(٣) ولا مطولاً : ليس في ظ . أي ليس بكلام مطول .

(٤) م : أنشد قول الشاعر . ديوانه ١١٨ ، والكتاب ١٨٤/١ و ٤٦٤ ، والنوادر ١١٠ .

(٥) الجمل ٣٢١ .

(٦) ظ : مما .

(٧) اسم : ليس في ظ .

(٨) ظ : وشرطاً .

(٩) الشعراء : آية ٢٣ .

(١٠) فاطر : آية ٢ .

(١١) عبس : آية ١٧ . والوجه الآخر هو (ما : استفهام ابتداء ، واكفره الخبر على معنى : أي شيء حمّله على الكفر مع ما يرى من الآيات الدالة على التوحيد) . مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٨٠١/٢ .

أَصْبَرُهُمْ عَلَى النَّارِ^(١) ، وقال في النكرة الموصوفة في أحد الوجهين : (هَذَا مَا لَدِيَّ حَتِيدٌ)^(٢) ، وقال في الموصولة : (مَا مَعَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ)^(٣) .

ومنى كانت نافية أو كافة ، أو زائدة ، أو مهيئة ، أو مصدرية في قول سيبويه ،
فهي حرف^(٤) ، قال الله سبحانه في النافية : (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)^(٥) ، وقال في الكافة :
(إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٦) ، وقال في الزائدة المؤكدة^(٧) : (فِيمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّتَ لَنِيَمٌ)^(٨) ،
وقال في المبينة : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٩) ، في أحد الوجهين^(١٠) ، وقال في المصدرية
في أحد القوتين : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ)^(١١) ، فعلى هذا قياس جميع ما يرد من (ما)^(١٢)
في الكلام وتُشعر .

باب مواضع " مَنْ "

جملة الأمر ، أَنْ (مَنْ) لا تكون إلا اسماً ، وهي على أربعة أنواع :
تكون استفهاماً ، وجزاءً ، وموصولةً ، وموصوفةً^(١٣) ، قال الله سبحانه في

(١) البقرة : آية ١٧٥ . وجاء في مشكل إعراب القرآن ١/١١٧ : (ما في موضع رفع بالابتداء وما بعدما خبرها ويحتمل أن تكون استفهاماً وأن تكون تعجباً يَعَجِبُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْكُفَرِ) .

(٢) سورة ق : آية ٢٣ . وفي مشكل إعراب القرآن ٢/٦٨٤ : (هذا مبتدأ وما وعيد خبران ، وقيل : ما الخبر وعيد بدل من (ما) أو نعت لها أو رفع على اضممار مبتدأ ، ويجوز في الكلام نصب عتيد على الحال) .

(٣) النحل : آية ٩٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ١/٣٦٧ .

(٥) فصلت : آية ٤٦ . وفي ظ : (وما أنا بظلام للعبيد) سورة ق الآية ٢٩ .

(٦) النساء : آية ١٧١ .

(٧) م : المشددة . تحريف .

(٨) آل عمران : آية ١٥٩ .

(٩) الحجر : آية ٢ . (ربما) بتخفيف الباء .

(١٠) والوجه الآخر أنها في محل جر بـ (رب) وهي نكرة . مشكل إعراب القرآن ١/٤٠٩ .

(١١) طه : آية ٦٩ .

(١٢) م : ما .

(١٣) ظ : وموصوفة وموصولة .

الاستفهامية: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) ^(١)، وقال في الشرطية: (وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ) ^(٢)، وقال في الموصولة: (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ) ^(٣)، وقال في الموصوفة في أحد الوجهين: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ) ^(٤) بمنزلة: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) ^(٥) وقال الشاعر ^(٦) :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا ^(٦)
[٢٣١و] وقال الآخر ^(٧) :

يَارَبِّ مَنْ يَبْغِضُ أَدْوَانَنَا رَحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاغْتَدِين
وقال الآخر ^(٨) :

رَبِّ مَنْ أَنْصَبَتْ غَيْظاً صَدْرُهُ ^(٩) قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَمْ
فلا يصح حمل (مَنْ) في هذه الأبيات كلها ، إلا على الموصوفة دون الموصولة
وكان الكوفيون يزيدون قسماً خامساً ويجعلونها زائدة ، وينشدون ^(١٠) :

-
- (١) العنبر: ٢٠٣، ٨٨.
(٢) البقرة: آية ٢٥٥.
(٣) الطلاق: آية ٣.
(٤) الأنبياء: آية ١٩.
(٥) الرحمن: آية ٢٦. (مَنْ) تكون معرفة موصولة في حال ، ونكرة موصوفة في حال . ينظر :
معاني القرآن للفراء ٢١/١.
(٦) نسب في الكتاب ٢٦٩/١ إلى حسان بن ثابت الأنصاري ، وهو في ديوان كعب بن مالك ٢٨٩ ،
وشرح المفصل ١٢/٤.
(٧) نكرة موصوفة وغيرنا بالجر نعت لها ، بتقدير : على قوم غيرنا ، وروي برفع (غير) على
أن (مَنْ) موصولة و(غير) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هو غيرنا ، والجملة صلتها .
(٨) هو عمرو بن قمينه . ديوانه ص ٨١ ، والكتاب ٢٧٠/١ والمقتضب ٤١/١ وأمالى ابن الشجري
٣١١/٢.
(٩) هو سويد بن أبي كاهل كما في شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي ٩٠١/٢ ورد في أمالي
ابن الشجري ١٦٩/٢ وشرح المفصل ١١/٤ ، ومغني اللبيب ٣٢٨/١ وخزانة الأدب ١٢٣/٦
و ٤٦٧.
(١٠) م : قلبه .
(١٠) ديوان عنقرة ص ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ ، ومغني اللبيب ٣٢٩/١ ، وخزانة
الأدب ١٣٠/٦ . والمسألة في أمالي ابن الشجري ٣١٢/١ ، وارتشاف الضرب ٥٤٦/١ .

يَاشَاءَ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمَ

والرواية عند البصريين : يَاشَاءَ مَا قَنَصَ^(١) ، فرواية برواية ، والقياس مع البصريين ، لأنَّ الأسماء لا تُزَادُ .

باب مواضع " أَيْ "

مواضعها في الأكثر أربعة كما ذكر^(٢) : استفهامية ، وجزائية ، وخبرية ، وصفية .
 مثال الاستفهامية : (أَيْكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا)^(٣) ، ومثال الشرطية : (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^(٤) ، ومثال الموصولة في قول سيبويه قوله سبحانه : (ثُمَّ نَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)^(٥) ، ومثال الصفة المنعوت بها ، قولك : مررتُ برجلٍ أَيْ رجلٍ ، ورأيتُ رجلاً أَيْ رجلٍ ، وهذا رجلٌ أَيْ رجلٍ ، فوصفَ بها على جهة المبالغة في المدح والذم .
 ولأَيِّ أحكامٍ أُخِرَ تتعلّق بباب الحكاية ، وقد أفرد لها أبو القاسم رحمه الله^(٦) باباً ، والكلام عليه هناك^(٧) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

باب الحكاية

قال أبو القاسم رحمه الله : (اعلم أنَّ الحكاية في كلام العرب على ثلاثة أضرب : أحدها : ما يحكى بالقول ، والثاني : ما يقع من الحكاية بمن وأَيٍّ ، والثالث : [٢٣٢ظ] النجمل المحكية في باب التسمية بها ، وغير التسمية^(٨) ، وما اتصل به ، ولكل نوعٍ من هذا حكمٌ وقياسٌ يُعملُ عليه)^(٩) ، وهذا كما ذكره .

قال الشيخ أيده الله^(١٠) : الحكاية ، يرادُّ اللَّفْظُ المحكي بعينه ، من غير زيادةٍ أو

(١) ينظر : جمهرة أشعار العرب ٤٥٨/٢ ، والمسائل والأجوبة للبطلانيوسي ص ١٥٧ .

(٢) كما ذكر : ليس في م . وينظر : ص ٧ .

(٣) النمل : آية ٣٨ .

(٤) الأسراء : آية ١١٠ .

(٥) مريم : آية ٦٩ ز وينظر : الكتاب ٣٩٨/١ .

(٦) رحمه الله : ليس في م .

(٧) م : هنالك .

(٨) وغير التسمية : ليس في ظ .

(٩) النجمل ٢٢٥ .

(١٠) قال الشيخ أيده الله : ليس في ظ .

نقصان^(١)، لأنها بمنزلة مماثلة الشيء ومثابته، فلا ينبغي أن يخرج بها^(٢) عن هذا الأصل،
إلا أن يكون الشيء المحكي لحنًا، فيجوز للحاكي أن يأتي به صوابًا، ويجوز أن يأتي به على
لفظه، وإذا جاز أن يزداد في لفظ^(٣) المحكي عنه ما لا يغير معناه، فأحرى وأولى أن تغيّر
حكاية الملحون، ألا ترى أن القائل يقول: أنا منطلق، فيجوز للحاكي أن يقول: قال زيد أنا
منطلق، وقال زيد إنني منطلق، وقال زيد هو منطلق، وقال زيد إنه منطلق، وكذلك^(٤) يجوز
إذا لحن فقال: خاطبت أخوك، أن يقول الحاكي، قال فلان: خاطبت أخوك^(٥).

والحكاية لا تخلو من ثلاثة أقسام: حكاية بعد الأفعال، مثل القول وما اشتق منه،
وحكاية بعد الأسماء، مثل: من وأيّ، وحكاية بلا آية من اسم ولا فعل، وذلك حكاية الشيء
المسمّى به، ولكل واحد من هذه الأقسام باب قد أفرده أبو القاسم رحمه الله^(٦).

باب القول

(اعلم أن قال وقلت ويقول وما أشبه ذلك، إنما وقعت في كلام العرب للحكاية)^(٧) وهذا

كما ذكر.

جملة ما^(٨) في هذا الباب معرفة القول وقسمته وأحكامه.

أما القول: فهو الكلام، والفرق بينه وبين الكلام، أن الكلام عند النحويين عبارة عن
الجملة التامة. والقول عبارة عما كان تاماً أو غير تام، فكل^(٩) كلام قول، وليس كل قول
كلاماً، ومن أدل دليل على الفرقان بينهما^(١٠)، إجماع الناس على قولهم: القرآن كلام الله
تعالى^(١١)، ولا يقولون: القرآن قول الله تعالى، لأن الكلام عبارة عن الجملة التامة.

(١) ظ: من غير تعيين له بزيادة ولا نقصان.

(٢) بها: ليس في ظ.

(٣) ظ: اللفظ.

(٤) ظ: فكذلك.

(٥) ظ: أخاك.

(٦) رحمه الله: ليس في م.

(٧) الجملة ٣٢٦.

(٨) ما: ساقطة من ظ.

(٩) ظ: وكل.

(١٠) بينهما: ساقطة من ظ.

(١١) تعالى: ليس في م هنا وفي ما سيأتي.

وعن الفرقان بينهما أن اشتقاق الكلام من معنى الشدة والوفور^(١) كيفما اختلفت حروفه،
 من نحو : الكلم واللكم^(٢) والكمال ، وأن اشتقاق القول من معنى السرعة والخفة مثل :
 الوقل^(٣) والولق واللقوة ، وما أشبه ذلك .

وقال سيبويه : وضعت (قلت) في الكلام [٢٣٢ظ] ليحكي بعدها ما كان كلاماً
 لا قولاً^(٤) ، فدل هذا كله على الفرقان بينهما .

وأما قسمته فمذهبان : مذهب أكثر العرب الحكاية به ما بعده ، ومذهب بني سليم اجراؤه
 مجرى الظن^(٥) ، فلا يحكى ما بعده ، بل يعمل عمل الظن على كل وجه لشبهه بالظن من حيث
 كان يدخل على المبدأ والخبر بدخول الظن^(٦) ومن حيث كان^(٧) طريقاً مؤدياً الى العلم كالظن :
 ومذهب ثالث بينهما وهو اجراء القول مجرى الظن ، إذا^(٨) كان بفعل مخاطب معه استفهام ، لا
 فاصل بينهما بغير الضرف ، وقد ذكر هذا الفصل^(٩) مستوفى في باب الفرق بين إن وأن فيما
 تقدم^(١٠) .

فإذا ثبت هذا ، فإن أحكام هذا الباب كثيرة .

منها أن الشيء المحكى لا يخلو من أن يكون لفظاً ، أو معنى لفظ ، فإن كان لفظاً لم
 يكن للقول عمل في لفظ تلك الجملة ، بل يكون^(١١) عمله في موضعها ، كقولك : قال زيد عمرو
 منطلق ، وقال زيد عمرو ذاهب^(١٢) ، وقال زيد انطلق عمرو ، فموقع الجملة نصب لوقوعها

(١) والوفور : ليس في م .

(٢) ظ : والكم . تحريف .

(٣) جاء في هامش م : (الوقل وفي أخرى : الوقل : وهو شجر المقل ، واللقوة : العقاب وهي أيضاً داء في الوجه ، وهي أيضاً الناقة السريعة ، والولق : الإسراع ، ومن قولهم أولق الدواب) يبدو أن الناسخ نقل هذه الهوامش اعتماداً على كتاب الصحاح للجوهري ، إذ تجد التعابير نفسها .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٧١/١ (باب من أبواب إن ...)

(٥) الكتاب ٦٣/١ .

(٦) من (من حيث) الى (الظن) ليس في ظ .

(٧) كان : ساقطة من ظ .

(٨) م : إذ .

(٩) ظ : الأصل .

(١٠) فيما تقدم : ليس في ظ . وينظر ص ١٥٩ .

(١١) م : يكن .

(١٢) وقال زيد عمرو ذاهب : ليس في ظ .

موقع المقول ، والمصدر المنصوب ، كأنه قال قولاً ثم فسر القول بالجملة ، وإنما لم يجز أن تعرب الجملة ويعمل فيها القول ، من قبل أنها لو أعربت ، لم يخل أن تجعل حرف إعرابها آخر الاسم الأول ، أو آخر الاسم الثاني أو مجموعهما ، فمحال أن يكون مجموعهما ، لأن معرباً لا يكون له حرفاً إعراباً . ومحال أن يكون لاحدهما ، لأنه ليس هو المختص بالحكاية ، مع أنهما قد اشركا في أنهما أحد جزئي الجملة ، فلم يكن أحدهما بأولى من الآخر ، فبطل أن يكون للجملة حرف إعراب ، وبطل أن يكون لها إعراب ، فلم يبق إلا الحكم على موضعها دون لفظها ، وإذا ثبت أن موضعها نصب وجب أن تقول : قال زيد عمرو منطلقاً ، لا غير ذلك ، وقال زيد عمرو ذاهباً^(١) ، أو مثله ، أو بل مثله ، أو لا مثله^(٢) ، كله بالنصب ، ولا يجوز رفعه .

ومن أحكام هذه الجملة المحكية ، أن لا يجوز نعت أسمائها ولا تأكيدها ولا العطف عليها ، لأن هذا^(٣) كله يخرجها عن نفس الحكاية ويؤدي^(٤) إلى انقطاع النعت والتأكيد على غير معنى ، وليس أن ذلك داخل في الحكاية ، تقول لمن قال : زيد منطلقاً ، قال فلان زيد منطلقاً ، ولا يجوز أن تقول : قال فلان زيد الضريف منطلقاً ، ولا زيد نفسه منطلقاً ، ولا [٢٣٣] زيد وعمرو منطلقان ، لأن ذلك كله لم يقله المحكي عنه ، وكذلك^(٥) لا يجوز تقديم الأخبار التي لم يقدمها المحكي عنه .

وجملة أن المحكي يؤدي على هيئته ، وسواء كان ذلك فعلاً أو مصدراً ، أو اسم فاعل ، أو امراً ، أو نبياً . فإن كان ذلك المحكي معنى كلامه لا لفظه ، كان المحكي منصوباً ، كقول القائل : لا إله إلا الله ، فيقول : قال حقاً ، أو^(٦) يقول خلاف ذلك ، فيقول : قال كذباً وباطلاً ، [لأنه لما لم تعد الجملة وإنما أعيد معناها ، لم يبق ما يعتبر بالحكاية]^(٧) ، فوجب أن تعطى ما تستحقه من الإعراب .

فإن قيل : أفليس قد حكمت على موضع الجملة بالنصب ، وأنها في موضع المفعول ، فما تصنع بالجملة ، إذا بني القول لما لم يسم فاعله ، هل تكون الجملة فاعلة ؟ .

(١) ظ : منطلق .

(٢) أو لا مثله : ليس في ظ .

(٣) ظ : ذلك .

(٤) ويؤدي : ليس في م .

(٥) ظ : فكذلك .

(٦) ظ : ويقول .

(٧) ما بين المعقوفتين بدله في م : (لأنه لم تعد الجملة وإنما أتى بمعناها ، لأنه لم يبق ما تعتبر به الحكاية) .

فالجواب : أَنَا إِذَا قُلْنَا قَدْ قِيلَ : زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، فمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ رَفَعَ لَكُونِهَا ^(١) مَفْسَّرَةٌ لِقَوْلِ مَقْدَرٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : قَدْ قِيلَ قَوْلُ زَيْدٍ مَنْطَلِقٌ ، وَمِنْ هَاهُنَا لَمْ يَجْزِ : زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ قِيلَ ، لِأَنَّهُ مَفْسَّرٌ لِلْفَاعِلِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ .

مَسْأَلَةٌ

قوله سبحانه : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) ^(٢) ، أَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَى نَصْبِهِ ، وَلَمْ يَجْزِ أَحَدٌ رَفْعَهُ ، كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ : قَالَ فَلَانٌ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، لِأَنَّ السَّلَامَ فِي الْآيَةِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْكِرَامَةُ وَالتَّحِيَّةُ ^(٣) ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ التَّبَرُّؤُ وَالتَّخْلِيَةُ ، لِأَنَّهُ خُطَابُ الْمُؤْمِنِينَ لِلْجَاهِلِينَ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا ^(٤) : تَبَرَّأْنَا مِنْكُمْ ^(٥) تَبَرُّيًّا وَتَبَرُّؤًا ^(٦) ، أَوْ تَسَلَّمْنَا مِنْكُمْ تَسْلِيمًا ، فَأَوْقَعَ السَّلَامَ مَوْقَعَ التَّسْلِيمِ ، فَانْتَصَبَ بِانْتِصَابِهِ ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ نَصْبُهُ .

مَسْأَلَةٌ

قَالَ اللَّهُ سبحانه : (وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى ، قَالُوا : سَلَامًا قَالَ : سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ) ^(٧) ، فَتَنَصَّبَ الْأَوَّلَ ، وَرَفَعَ الثَّانِي ، وَفِي انْتِصَابِ الْأَوَّلِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ يَكُونُ نَصْبُهُ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (قَالُوا خَيْرًا) ^(٨) ، فَأَعْمَلَ فِيهِ الْقَوْلَ كَمَا يَعْمَلُهُ فِي الْمَعْنَى .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ مُحْكِيَةٍ ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : قَالُوا سَلَّمْنَا سَلَامًا ، وَأَصْلُهُ تَسْلِيمًا ، ثُمَّ أَوْقَعَ مَوْقِعَهُ .
وَأَمَّا رَفَعُ الثَّانِي ، فَلِأَنَّهُ خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مَقْدَرٍ ، تَقْدِيرُهُ : أُمْرِي سَلَامٌ ، وَلَمْ يَجْزِ نَصْبُهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى النَّاصِبِ شَيْءٌ فَيَقْتَضِي نَصْبَهُ .

(١) ظ : بكونها .

(٢) الفرقان : آية ٦٣ .

(٣) التحية : ليس في م .

(٤) قالوا : ليس في ظ .

(٥) ظ : منهم .

(٦) تبرؤا : ليس في ظ .

(٧) هود : آية ٦٩ . و(فما لبث) : ليس في م .

(٨) النحل : آية ٣٠ . (... قَالُوا خَيْرًا) لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلِأَنَّ الْآخِرَةَ خَيْرٌ وَلِنِعَمِ دَارِ الْمُتَّقِينَ) .
وفي ظ : بمنزلة قالوا خيرا .

مَسْأَلَةٌ

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ، قَالُوا خَيْرًا) (١) .

وَقَالَ تَعَالَى [٢٣٣ظ] : (لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (٢) .

أَمَّا الرَّجْعَةُ الْأَوَّلُ فِي نَصَبِ (خَيْرٍ) وَرَفْعِ (الْأَسَاطِيرِ) ، وَلَمْ يَنْعَكُسِ الْأَمْرُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَتَّفَقَ ، فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ إِخْبَارٌ وَحِكَايَةٌ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُقَرَّبِينَ (٣) بِالتَّنْزِيلِ ، فَنَصَبُوا (خَيْرًا) لِمَعْنَى (٤) مَا اعْتَقَدُوا ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : أَنْزَلَ خَيْرًا ، وَيَحْتَمِلُ خَيْرًا (٥) أَنْ يَكُونَ مُنْتَصِبًا بِنَفْسِ الْقَوْلِ ، مِنْ بَابِ الْمَعْنَى ، عَلَى كَدِّ : قَالَ فَلَانُ خَيْرًا ، وَقَالَ الْآخَرُ شَرًّا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (الْأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) ، لِأَنَّ الْحِكَايَةَ عَنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُصَدِّقِينَ (٦) بِالتَّنْزِيلِ ، فَمَنْ يَكُنْ مِنْ اعْتِقَادِهِمُ التَّنْزِيلُ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْ اعْتِقَادِهِمْ ، لَمْ يَصِحَّ النَّصَبُ وَوَجِبَ الِرْفَعُ عَلَى إِضْمَارِ مَبْدَأِ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : هِيَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ .

فَأَمَّا الْأُبَيَّاتُ الَّتِي أَنْشَدَهَا ، فَمِنْهَا مَا (٧) أَنْشَدَهُ سَيِّبُوهَ لَابِنَ أَبِي رَبِيعَةَ (٨) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَيْرِ فَمَعْنَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ الِرْفَعُ (٩) ، لِأَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ نَيْسَ هُوَ نَفْسُ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ (١٠) عَنِ الزَّمَانِ أَلَّا تَرَاهُ بِالْأَسْمِ ، وَإِنَّمَا يُجْرَى الْقَوْلُ مُجْرَى الظَّنِّ إِذَا كَانَ مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ بِالتَّحْرُفِ وَلَكِنَّ الشَّيْءَ يَجْرِي مُجْرَى نَفْسِهِ ، وَمُجْرَى مَا لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ ، وَلِذَلِكَ أَصْلُ الْقَوْلِ وَنَصَبَ بِهِ (الدَّارَ) ، وَمَوْضِعُ (تَجْمَعُنَا) نَصَبٌ ، وَمِثْلُهُ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْقَاسِمِ (١١) :

(١) النحل : آية ٣٠ .

(٢) النحل : آية ٢٣ و ٢٤ . وسقط من م من (لا جرم) الى (المستكبرين) .

(٣) ظ : المعترفين .

(٤) ظ : الخير بمعنى .

(٥) خيرا : ليس في م .

(٦) ظ : والمصدقين .

(٧) م : مما .

(٨) الكتاب ٦٣/١ . وينظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٥٩ ، والمقتضب ٢/٣٤٩ .

(٩) الرفع : ساقطة من م .

(١٠) هو : ليس في م .

(١١) الجمل ص ٢٢٨ . والرجز قائله هدية بن الخشرم . شعره ص ١٢٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ .

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا (١)

فـ (يُدْنِينَ) في موضع المفعول الثاني ، ولو قلت : (مَتَى يَقُولُ) بالياء لم يجز إلاَّ الرفع (٢) ، لأنَّ القولَ إنما يكون بمعنى الظنِّ مع الخطاب ، لأنَّ الإنسانَ إنما يسألُ عن ظنِّ من يخاطبه ، وَمَنْ نَزَّلَهُ بِمَنْزِلَةِ نَفْسِهِ فِي اسْتِعْلَامِ الْخَبَرِ مِنْ جِهَتِهِ ، ولا يكون مثلُ هذا مع الغائب .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْآخِرُ (٣) الَّذِي أُنْشِدَهُ لَذِي الرُّمَّةِ (٤) ، مِمَّا رَفَعَ الْجُمْلَةَ فِيهِ ، وليس بعد قول ، فَإِنَّهَا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ ، قَالَ (٥) :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصِيدِحْ أَنْتَجِعِي بِلَالًا

فلم يسمع هذا القائلُ النَّاسَ ، وإنما سمع قومًا يقولون : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا [٢٣٤ظ] ، فحكى ما سَمِعَ فَرَفَعَهُ ، وَصَدِّحُ : اسْمُ نَاقَتِهِ ، ولذلك لم يصرفها ، فمفعول (سمعت) في هذا البيتِ على هذا التقدير قولٌ محذوفٌ . وقد سَدَّتِ الْجُمْلَةُ مَسَدَهُ . فَيَذْهَبُ (٦) جُمْلَةً مَا فِي هَذَا الْبَابِ .

وَقَدْ يَحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ الْاسْمُ الْوَاحِدَ مَجْرورًا كَانَ ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مَرْفُوعًا ، عَلَى طَرِيقِ اسْتِقْدَادِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي حَكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ ، كَسَمَاعِكَ رَجُلًا يَقُولُ : زَيْدًا ، أَوْ زَيْدٍ ، أَوْ زَيْدٌ ، فَتَحْكِي مَا سَمِعْتَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

بَابُ الْحِكَايَةِ بِ (مَنْ)

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (الْحِكَايَةُ بِ (مَنْ) عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا رَدُّ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ بَعْدَهَا بِالْفَاظِ فِي لُغَةِ الْحَجَازِيِّينَ خَاصَّةً (٧) ، وَالْآخَرُ حِكَايَاتُ إِعْرَابِ النُّكَرَاتِ بِهَا ،

(١) القُلُوصُ : النُّوقُ السَّرِيعَةُ ، وَالرَّوَاسِمُ نَوْعٌ مِنْ سَيْرِ الْإِبِلِ . وَفِي هَامِشٍ م : (صَوَابُهُ : أَمْ حَازِمٌ وَحَازِمًا) .

(٢) ظ : غَيْرُ .

(٣) الْآخِرُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٤) لَذِي الرُّمَّةِ : مُؤَخَّرَةٌ فِي م بَعْدَ قَالَ .

(٥) دِيْوَانُ ذِي الرُّمَّةِ ٤٤٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ ١٠/٤ وَالْكَامِلُ ٥٢/٢ وَالْخَزَانَةُ ١٦٧/٩ .

(٦) م : فَهَذَا .

(٧) ظ : أَهْلُ الْحَجَازِ .

بزيادات تَلْحَقُ (مَنْ) (١) وهذا كما ذكره .

لا يخلو الاستثبات من (٢) أَنْ يكون عن معرفة أو عن نكرة ، وللنكرة باب .

فإذا كان عن معرفة لم يخل (٣) مَنْ أَنْ يكون بـ (مَنْ) أو بـ (أَيَّ) .

فإذا (٤) كان بـ (أَيَّ) فلا خلاف بين العرب ، أَنَّ (٥) ما بَعْدَ (أَيَّ) يكون مرفوعاً ، سواءً كان المُسْتَبْتَبُ عنه (٦) مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً لَأَنَّ (أَيَّ) معربة (٧) . وقد ظهر الإعراب في لفظها ، فلم يخالف ما بعدها إعراب نفسها ، بل (٨) كان مرفوعاً على كلِّ حالٍ ، يقول القائل : رأيتُ زيداً ، فتقول (٩) : أَيُّ زيدٍ ، وكذلك (١٠) جوابُ الرفع والجر . وإن كان الاستثبات بـ (مَنْ) (١١) لم يخل المُسْتَبْتَبُ عنه من (١٢) أَنْ يكون علماً أو غيرَ علم .

فإن كان غيرَ علمٍ ، فلا خلاف - أيضاً - في رفع ذلك الاسم ، كقول (١٣) القائل : رأيتُ أخاك ، فتقول : مَنْ أخوك ؟ وكذلك مع الألف واللام ، ولا يجوزُ حكايةُ مثل هذا إلا على لغةٍ من قال : (دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ) وهذا جواب من قال (عندي تَمْرَتَانِ) (١٤) و(لستُ بقرشيٍّ) وليس كلُّ العربِ على هذا .

(١) الجمل ٣٣٠ .

(٢) مَنْ : ليس في ظ .

(٣) م : يخلو .

(٤) م : فإن .

(٥) م : إنما .

(٦) مَنْ (مرفوعاً) الى (عنه) ليس في ظ .

(٧) م : معرفة . تحريف .

(٨) م : فإن .

(٩) ظ : فتقول لي .

(١٠) ظ : فكذلك .

(١١) ظ : ممن . تحريف .

(١٢) مَنْ : ليس في ظ .

(١٣) ظ : كقولك .

(١٤) مَنْ (وهذا) الى (تمرتان) ليس في ظ . وفي الكتاب ٤٠٤/١ : (كما قال بعض العرب : دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، على الحكاية ، لقوله ما عنده تَمْرَتَانِ) ، وينظر شرح المفصل ١٩/٣ .

وإن^(١) كَانَ الْمُسْتَثْبِتُ عَنْهُ عِلْمًا ، فَفِيهِ^(٢) مَذْهَبَانِ : مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، جَوَابُ الْحِكَايَةِ ، وَهُوَ أَنَّ يَجْرِي الْأَسْمُ عَلَى إِعْرَابِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ ، الِرْفَعُ عَلَى نَحْوِ مَا^(٣) تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ الْعِلْمِ .

أَمَّا الْحُجَّةُ لِبَنِي تَمِيمٍ ، فَأَجْرَاؤُهُ عَلَى قِيَاسِ^(٤) نِظَائِرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ . وَأَمَّا الْحُجَّةُ لِأَهْلِ الْحِجَازِ ، فَلَأَنَّ الْأَعْلَامَ تَخْتَصُّ بِأَحْكَامٍ لَا يَخْتَصُّ بِهَا غَيْرُهَا ، بِدَلِيلِ حَذْفِهِمُ التَّوِينَ مِنْ : (هَذَا زَيْدٌ بْنُ عَمْرٍو) وَنَحْوِهِ ، وَبَدَلِيلِ اخْتِصَاصِهِ بِالْتَرخِيمِ ، وَبَدَلِيلِ إِمَالَتِهِمُ الْحَجَّاجَ ، وَبَدَلِيلِ [٢٣٤ظ] قَوْلِهِمْ : مَحَبَّبٌ ، وَمَكُوزَةٌ ، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ^(٥) ، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْأَعْلَامِ ، لِأَنَّهَا مَغْيِرَةٌ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا بِنَقْلِهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ أَوْ الْأَشْتِقَاقِ . فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا مَغْيِرَةٌ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا^(٦) فَالْتغْيِيرُ يُؤَسِّرُ بِالْتغْيِيرِ .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي يَحْكِيهِ أَهْلُ الْحِجَازِ لَهُ شَرْطٌ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعَ (مَنْ) لَا مَعَ (أَيِّ) ، وَلَا يَكُونُ^(٧) مَعْطُوفًا ، وَلَا مَنْعُوتًا ، وَلَا مُؤَكَّدًا ، فَإِنَّ^(٨) كَانَ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ حَكِيَّةٌ^(٩) يَقُولُ الْقَائِلُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَتَقُولُ : مَنْ زَيْدٌ ؟ فـ (مَنْ) مَبْتَدَأٌ ، وَ(زَيْدٌ) خَبَرُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا لِأَنَّ جَرَّهُ لِأَجْلِ الْحِكَايَةِ ، وَكَانَ^(١٠) الْقَصْدُ بِالْحِكَايَةِ الْبَيَانُ عَنْ هَذَا الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ ، إِذْ لَوْ رَفَعَ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ زَيْدًا آخَرَ ، وَنَحْوِهِ .

وَإِنَّمَا اخْتَصَّتِ الْحِكَايَةُ مَعَ (مَنْ) لِأَنَّ (مَنْ) مَبْنِيَّةٌ لَا يَظْهَرُ فِيهَا إِعْرَابٌ ، فَجَازَ أَنْ

(١) ظ : ولو .

(٢) ظ : وفيه .

(٣) ظ : مما .

(٤) ط : على القياس .

(٥) ينظر شرح المفصل ١٩/٣ ، وجاء في اللسان : (وكويز ومكوزة اسمان ، شذ مكوزة عن حد ما تحتمله الأسماء الاعلام من الشذوذ ، نحو قولهم : محبيب ورجاء بن حيوة وسمت العرب مكوزة ومكوزا) .

(٦) ظ : في أصلها .

(٧) ظ : وأن لا يكون .

(٨) ظ : وإذا .

(٩) حكيت : ليس في ظ .

(١٠) ظ : فكان .

يجي الإعرابُ على خلاف ما يقتضيه خبرُ المبتدأ، وليس كذلك (أَيُّ) ، لأنها بإعرابها قد ظهر رفعُها ، فاستقبح مع ظهور (١) رفعها مخالفة ما يقتضيه حكمُ العاملِ، يدلُّ على ذلك أنه قد حكي عن العرب : (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ) برفع (أَجْمَعِينَ) لِمَا لم يظهر في الهاءِ والميمِ إعرابُ النَّصْبِ (٢) ، وإذا قالوا (٣) : إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ ذَاهِبُونَ، أجمعوا على نصب (أَجْمَعِينَ) ، لظهور الإعراب في القوم .

وإنما امتنعتِ الحكايةُ مع العطفِ ، والتأكيدِ ، والنعتهِ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ هذه الأشياءَ تؤذِنُ بِأَنَّ هذا الكلامَ مردودٌ على مَنْ (٤) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. فإذا قُلَّ القائل (٥) : مررتُ بزيدٍ، قلتُ : وَمَنْ زَيْدٌ ؟ ، أَوْ مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو ؟ ، أَوْ مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ ؟ ، أَوْ مَنْ زَيْدٌ الظَّرِيفُ ؟ ، ولو كان النعتُ بابنِ فلانٍ . لم تمتنع الحكايةُ ، لأنها مع الموصوف كالشيء الواحد .

وقوم من النحويين يجيزون الحكايةَ مع العطفِ إِلَّا أَنْ لَهُمْ أَصْلًا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ ؛ إِنْ كَانَ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ (٦) عِلْمًا جازتِ الحكايةُ عنده (٧) ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ غَيْرَ عِلْمٍ وَالثَّانِي عِلْمًا لَمْ تَجْزِ الْحِكَايَةُ ، فَلِذَلِكَ (٨) إِذَا قُلْتُ : مررتُ بزيدٍ وَأَخِيكَ فَقِيلَ (٩) : مَنْ زَيْدٌ وَأَخِيكَ ؟ ، جازَ أَنْ تَحْكِيَ بِهِ عَنْهُمْ (١٠) ، وَإِنْ قُلْتُ : مَنْ أَخُوكَ وَزَيْدٌ ؟ . لَمْ تَجْزِ الْحِكَايَةُ عَنْهُمْ (١١) . وَهَذَا (١٢) يَجْرِي مُجْرَى الشَّبِّ وَالْوَيْلِ ، إِذَا قَدِّمْتَ الشَّبَّ، اخْتَرْتَ النَّصْبَ ، فِي قَوْلِهِمْ : تَبَّأ

(١) ظهور : ليس في م .

(٢) ظ : اعراب نصب .

(٣) ظ : فإذا .

(٤) ظ : ما .

(٥) القائل : ليس في ظ .

(٦) عليه : ليس في م .

(٧) عندهم : ليس في ظ .

(٨) ظ : فكذلك .

(٩) ظ : قال .

(١٠) ظ : جازت الحكاية عندهم .

(١١) زيد بعدها في ظ: ولو قال: مررت بأخيك وزيد، قلت: من أخوك وزيد، ولم تجز الحكاية عندهم .

(١٢) م : فهذا .

لَهُمْ، وَوَيْلًا لَهُمْ^(١)، وَإِنْ قَدَّمْتَ الْوَيْلَ اخْتَرْتَ الرُّفْعَ، فَقُلْتَ: وَيْلٌ لَهُمْ، وَتَبَّ لَهُمْ.

فهذه أصول الاستثبات عن الأسماء الأعلام، ولا خلاف أنَّ الرُّفْعَ في جميع ذلك جائز [٢٣٤و] وهو مذهب بني تميم، وإنما أهل الحجاز ينفردون بالحكاية، كما ينفردون بإعمال (ما) على صفة مخصوصة.

بَابُ حِكَايَاتِ النِّكَرَاتِ بِ (مَنْ)^(٢)

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (اعْلَمْ أَنَّكَ تَحْكِي الْأَسْمَاءَ النِّكَرَاتِ بِمَنْ، فَتَزِيدُ فِيهَا إِذَا اسْتَفَيْتَ عَنْ مَخْفُوضٍ (يَاءً) وَفِي الْمَنْصُوبِ أَلِفًا، وَفِي الْمَرْفُوعِ وَآوًا...) ^(٣) وهذا كما ذَكَرَ.

وجملة الأمر أَنَّ الاستثبات عن النكرات بِ (مَنْ وَأَيَّ) خلاف الاستثبات عن المعارف بـ (يَاءً)^(٤)، لِأَنَّ الْمَعَارِفَ مَعِيهَا ^(٥) يُعَادُ ذِكْرُهَا، وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ النِّكَرَةِ، كَانِهِمْ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، وَخَصَّوْا الْمَعْرِفَةَ بِإِعَادَةِ لَفْظِهَا ^(٦) أَهْتِمَامًا وَخَايَةً بِهَا ^(٧)، كَمَا خَصَّوْا الْأَعْلَامَ بِتَسْلِيهِ جَمْعِهَا، وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي أَبْوَابِهَا. وَلَمَّا ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي الْمَعَارِفِ وَنَمَّ يَكُنْ فِي إِعَادَةِ النِّكَرَةِ بِلَفْظِهَا فَائِدَةٌ تَزِيدُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، جَعَلَ عِوَضَ ذِكْرِهَا عَلَامَةً تُلْحَقُ فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ، تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَتِلْكَ الْعَلَامَةُ حُرُوفُ، وَهِيَ: الْوَآءُ، وَالْيَاءُ، وَالْأَلِفُ، وَعَلَامَةُ النَّشِيَةِ وَالْجَمْعِ السَّالِمِ، الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ.

(١) ظ: له. وجاء في هامش م: (والتَّبُّ في كلام العرب لا يكون إلا منصوبًا). ينظر: الكتاب ٤٠٤/١.

(٢) بمن: ليس في م.

(٣) الجمل ٢٣٤.

(٤) م: فجلة.

(٥) ظ: بها.

(٦) ظ: المعرفة معها.

(٧) ظ: بأعانتها.

(٨) ظ: به.

فإذا قيل^(١): جاعني رجل، قلت^(٢): منو؟ ، وإذا قيل^(٣): رأيت رجلاً، قلت^(٤):
منا؟ ، وإذا قيل: مررت برجل، قيل: مني؟ وتشية^(٥) ذلك وجمعه: منان، منين،
منون، منين.

وإذا قيل لك^(٦): جاعتي امرأة، قلت^(٧): منه؟ ، وكذلك الجر والنصب^(٨) ، وفي
التشية: منان، منين، وفي الجمع: منات، وكذلك في الجر والنصب.

وإذا وصلت جميع ذلك بكلام، اسقطت جميع^(٩) هذه العلامات. [ولا تكون هذه
العلامات إلا ساكنة مع (من)، وهي مع (أي)]^(١٠) متحركة وكان (أيًا) لما كانت معربة
كان ما يلحقها إعراباً، تثبت في الوصل كما تثبت في الوقف.

وتثبت في النكرات ب (من) عمن يعقل، وبأي عما لا يعقل ومن^(١١) يعقل،
تقول لمن قال: عندي ثوب: أي؟ ، وفي النصب: أيًا؛ وفي الجر: أي، وفي التشية:
أيان وأيين، وفي الجمع: أيات وأيات، وعمن يعقل: أيون وأيين، [وكل هذا إعراب
يثبت وصلًا ووقفًا، ما خلا زوال الحركة وإبدال التوين في الوقف]^(١٢).

والأول لا يجوز إثباته في الوصل، إلا في حال ضرورة، كما قال الشاعر^(١٣):

(١) م: قلت.

(٢) ظ: قيل.

(٣) م: قلت.

(٤) ظ: قيل.

(٥) ظ: وشبه. تصحيف.

(٦) لك: ليس في ظ.

(٧) ظ: قيل.

(٨) م: النصب والجر.

(٩) جميع: ليس في م.

(١٠) ما بين المعقوفتين بدله في ظ: (إلا أن النون ساكنة مع ومع أي).

(١١) ظ: وعمى.

(١٢) ما بين المعقوفتين بدله في ظ: (في الوقف والوصل).

(١٣) هو شمير بن الحارث كما في النوار ص ١٢٣، ورد في الكتاب ٤٠٢/١، والمقتضب ٣٠٧/٢.

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

[٢٣٥ظ] وشذوذ من وجهين : أحدهما إثباته في الوصل ، والآخر تحريك النون .

وسينويه يمنع من الحمل على البيت^(١) والقياس عليه .

وإذا^(٢) ثبت هذا ، فقد يتركب من مجموع السؤال بـ (مَنْ وَأَيَّ) ، مسائل على حسب ما يرتب المسؤول كلامه ، فإذا قال : رَأَيْتُ رَجُلًا وَثُوبًا ، قُلْتُ : مَنْ وَأَيَّا ؟ وإن قال : رَأَيْتُ ثُوبًا وَرَجُلًا ، قُلْتُ : أَيَّا وَمَنْ ؟ ، وإن قال : رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ وَثُوبَيْنِ ، قُلْتُ : مَنْ وَأَيَّيْنِ يَأْتِي ؟ ، فإن عكس ، قُلْتُ : أَيَّيْنِ وَمَنْيْنِ .

وعلى هذا قياس الجمع .

فإن قال : رَأَيْتُ رَجُلًا وامرأة ، قُلْتُ : مَنْ وَمَنْه ؟ ، فإن عكس ، قُلْتُ : مَنْ وَمَنَا ، وإن قال : رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ وامرأتين ، قُلْتُ : مَنْ وَمَنْيْنِ ؟ ، وإن عكس ، قُلْتُ : مَنْ وَمَنْيْنِ ؟ ، وفي الجمع : مَنْ وَمَنَات .

فعلى هذا تعمل المسائل طالت أم قصرت ، على حسب ما يقتضيه الإعراب المتقدم .

ويشبغي أن تعلم أنك إذا قلت في جواب السؤال عن : مررت برجل ؛ أَيَّ ؟ إن^(٣) (أَيَّا) في موضع المبتدأ ، وإن كانت مجرورة ، لأن جرّها ، إنما هو لاجل الحكاية ، فإذا قلت : مَنْو ، مَنْي ، مَنْا^(٤) كان في ذلك الموضع المذكور ، فتعطي اللفظ ما يستحقه وتحكم للموضع بما يستوجبه ، ومتى اختلط في هذا الباب مَنْ يَعْقِلُ وما لَا يَعْقِلُ ، كان السؤال عَمَّا لَا يَعْقِلُ بـ (أَيَّ) وَعَمَّنْ يَعْقِلُ بـ (مَنْ) .

وأشدد أبو القاسم في آخر هذا الباب أبياتاً يرد فيها على من روى قافية هذا البيت : عَمُو صَبَاحًا ، بِمَا حُكِيَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ دَرِيدٍ^(٥) أَنشده عن أَبِي حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيِّ^(٦) عن أَبِي

(١) ظ : على هذا البيت ، وينظر : الكتاب ٤٠٢/١ .

(٢) ظ : فإذا .

(٣) جواب (إذا قلت) والافصح : فإن .

(٤) م : مَنْو أو مَنْي أو مَنْا .

(٥) أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ) (بغية الوعاة ٧٦/١) .

(٦) سهل بن محمد بن عثمان (ت ٢٥٥هـ) (بغية الوعاة ٦٠٦/١) .

زيد الأنصاري^(١) :

وَنَارٍ قَدْ حَضَاتُ بَعِيدَ وَهْنٍ بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا
سِوَى تَرْجِيلٍ رَاحِلَةٍ وَعَيْنٍ أَكَالِئُهَا مَخَافَةٌ أَنْ تَنَامَا
أَتُوا نَارِي ، فَقُلْتُ مَنْونَ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا
فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ ، فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ يَحْسُدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا
لَقَدْ فَضَّلْتُمْ بِالْأَكْلِ فِينَا وَلَكِنْ ذَاكَ يُعَقِّبُكُمْ سَقَامَا
يُقَالُ : حَضَاتُ وَحَضَوْتُ ، مَهْمُوزٌ وَغَيْرُ مَهْمُوزٍ ، وَمَعْنَاهُمَا سَعَرْتُ ، قَالَ
الشاعر^(٢) :

حَضَاتُ لَهُ نَارِي فَأَبْصَرَ ضَوْءَهَا وَمَا كَادَ لَوْلَا حَضْنَةُ النَّارِ يَبْصُرُ^(٣)
^(٤)

[٢٣٦و] بَابُ الْحِكَايَةِ بِ (أَيٍّ)

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥) : (أَعْلَمَ أَنَّ (أَيًّا) تُحْكَى بِهَا النُّكِرَاتُ ، كَمَا تُحْكَى
الْمَعَارِفُ^(٦) بِ (مَنْ) ...)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٧) : أَصُولُ (أَيٍّ) قَدْ ذُكِرَتْ مَعَ أَصُولِ (مَنْ) فِي الْبَابِ الْمُنْقَدِّمِ
وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ بَيْنَ (مَنْ) وَ (أَيٍّ) مُشَابَهَةٌ وَمُخَالَفَةٌ ، فَالْمُشَابَهَةُ أَنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ اسْتِفْهَامًا ،
وَيُسْتَعْمَلَانِ مَوْصُولَيْنِ وَيُسْتَعْمَلَانِ شَرْطًا وَجَزَاءً .

وَالْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا أَنَّ (مَنْ) مَبْنِيَةٌ ، وَ (أَيًّا) مَعْرَبَةٌ ، وَأَنَّ (مَنْ) مَفْرَدَةٌ وَ (أَيًّا) تُسْتَعْمَلُ

(١) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ) (بغية الوعاة ١/٥٨٢) . وينظر الأبيات في النوادر
في اللغة ص ١٢٣ . ويراجع ص ٦٥٠ .

(٢) لم ألق على اسمه .

(٣) م : حضاء .

(٤) من (يقال حضأت) الى نهاية البيت كتب في نسخة ظ بعد البيت الأول .

(٥) رحمه الله : ليس في م .

(٦) (المعارف) زيادة من الجمل ص ٢٣٨ .

(٧) ط : قال المفسر .

مضافة ومفردة^(١) . وَأَنَّ (مَنْ) لِمَنْ يَعْقِلُ دُونَ مَا لَا يَعْقِلُ ، وَ(أَيَّاءُ)^(٢) لَهُمْ جَمِيعاً ، وَأَنَّ
العلامات التي تُلْحَقُ (مَنْ) إِنَّمَا تَكُونُ وَقْفاً لَا وَصلاً ، وَالَّتِي تُلْحَقُ (أَيَّاءُ) ، تَكُونُ وَصلاً
ووقفاً ، وَأَنَّ التي تُلْحَقُ (مَنْ) علامات وليست بإعرابٍ ، وَالَّتِي تُلْحَقُ (أَيَّاءُ) إعرابٌ .

فَإِذَا ثَبَتَ مَعْرِفَةُ الْمِثَابَةِ وَالْمُخَالَفَةِ مَعَ ضَبْطِ الْأَصُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، صَحَّتِ الْمَسَائِلُ
إِذَا تَرَكَّبَتْ وَتَشَعَّبَتْ وَعَمِلَ بِمَا يَقْتَضِي أَصْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَبِذَا قَالَ^(٣) : عِنْدِي رَجُلَانِ
وَحِمَارٌ . قُلْتُ : مَنْ وَأَيُّ ؟ وَإِذَا عَكَسَ ، قُلْتُ : أَيُّ وَمَنْ ؟ وَكَذَلِكَ إِنْ قِيلَ : رَأَيْتُ
حِمَاراً^(٤) وَرَجُلَيْنِ ، قُلْتُ : أَيَّاءُ وَمَنْ ؟ فَإِنْ قِيلَ^(٥) : يَا فُتًى ، قُلْتُ : أَيَّاءُ ، وَمَنْ يَا فُتًى ؟ ،
عَلَى الْأَصُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

بَابُ حِكَايَاتِ الْجُمَلِ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٦) : (أَعْلَمُ أَنَّ الْجُمْلَ لَا تُغَيِّرُهَا الْعَوَامِلُ ، وَهِيَ كُلُّ كَلَامٍ
عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ ، فَبِهِ تَحْكِي عَلَى لَفْظِهَا ...) ^(٧) .

قَالَ الشَّيْخُ أَيْدَهُ اللَّهُ^(٨) : هَذَا كَمَا ذَكَرَ ، لِأَنَّ الْجُمْلَ تَجْرِي مَجْرَى الْأَمْثَالِ فَكَمَا أَنَّ
الْأَمْثَالَ لَا تُغَيِّرُ بَلْ تُؤَدِّي عَلَى مِثْلِهَا ، لِمَذَكَّرٍ كَانَتْ أَوْ لِمَوْثِقٍ ، فَكَذَلِكَ الْجُمْلُ إِذَا سُمِّيَ
بِهَا ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُمْلِ ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ : (الصَّيْفُ ضَيْعُ الْبَنِّ)^(٩) ،
وَ(أَطْرَى فَبَنَّاكَ نَاعِلَةً)^(١٠) وَأَنَّ الْأَسْتِعْمَالَ فِي الْأَصْلِ جَرَى عَلَى مَوْثِقٍ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ مِنْ

(١) م : مضافة تستعمل ومفردة .

(٢) م : أي .

(٣) ظ : قلت .

(٤) من (قلت : من وأي) إلى (حماراً) ليس في ظ .

(٥) ظ : قلت .

(٦) رحمه الله : ليس في م .

(٧) الجمل ص ٢٣٩ .

(٨) ظ : قال المفسر .

(٩) مجمع الأمثال ٦٨/٢ . وفي م : في الصيف .

(١٠) مجمع الأمثال ٤٣٠/١ (يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه) والإطرار : أن
تركب طرر الطريق .

بعد ذلك للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولم يغير ، فذلك الجمل إذا سميت بها أو حكيتها حين نقلتها ، فلذلك تقول : قرأت : (الحمد لله رب العالمين) ^(١) [فلا يعمل في الجملة قولك (قرأت) لفظاً، ولكن يعمل تقديرًا] ^(٢) وله وجهان أن تكون الجملة كأنها اسم للسورة ، أو تكون على حذف مضاف ، كأنك قلت : قرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك إذا قلت : قرأت (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) ^(٣) وما أشبه ذلك من جمل السور ، وقد ذكر أصله في آخر أبواب ما لا ينصرف .

فإذا ثبت هذا ، فإنه لا يجوز إضافتها ولا تعريفها بالالف واللام ^(٤) ، ولا تشبيها ولا جمعها ، بل تكون مؤداة على كل حال ، فنقول في رجل سَمِيَتْهُ ^(٥) : الحق واضح ، جاءني الحق واضح ، وكذلك ^(٦) نصبه وجره ، وكذلك إذا ناديت ، قلت : يا الحق واضح ، وجاز أن تجمع بين حرف النداء والالف واللام ، لأنك لم تدخلها لتعريف الجملة ، وإنما هذا ^(٧) من نفس الجملة المحكية ، فخالفت : يا الرجل ^(٨) ، الذي لا يجوز . وإن ^(٩) تثبت أو جمعت أتيت بمضاف يقبل ^(١٠) التشية والجمع ، أو باسم تكون الجملة بعده ^(١١) مفسرة له ، فنقول جاءني ذو الحق واضح ^(١٢) ، أو ذوا الحق واضح أو ذور الحق واضح ، أو رجلان اسميما الحق واضح ، فليس تغيّر الجمل بحال إلا في النسب ، فإنه قد حكي تغيّر

(١) الفاتحة : آية ٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين بدل في ظ : (فلا تعمل فيه قرأت لفظاً ، وتعمل فيه تقديرًا) .

(٣) الحمد : آية ١ .

(٤) ظ : بالـ ولام .

(٥) ظ : أسمه .

(٦) ظ : فذلك .

(٧) ظ : هي .

(٨) ظ : بالرجل .

(٩) ظ : فإن .

(١٠) م : يتقبل .

(١١) ظ : من بعده .

(١٢) عبارة (جاءني ذو الحق واضح) ليس في ظ .

الجملة^(١) ، فقالوا^(٢) في النسب الى تَأَبَّطَ شَرًّا ، تَأَبَّطِي ، لأنَّ النسب كثير التَّغْيِيرِ والشَّدُوذِ .
وقد ذُكِرَ أصله في المَرْكَبِ .

فإذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ ما أَجْرِي مجرى الجمل من العامل والمعمول ، أو ما قام مقامهما يُحْكِي كما تُحْكِي الجمل ، فمن ذلك أن تَسْمِيَّ بواو العطف والمعطوف فتحكى الإعراب ولا تُغَيِّرُهُ ، لأنَّ واو العطف بمنزلة العامل ، لأنها نابت مناب^(٣) العامل ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فأصله : قام زيد ، قام عمرو ، فنابت الواو مناب العامل ، فنقول : جاءني وعمرو ، ورأيت وعمرو ، ومررت بوعمر ، وكذلك إن نقلت من المنصوب من مثل : رأيت زيدا وعمرا ، قلت : جاءني وعمرا ، ورأيت وعمرا ، ومررت بوعمر ، وكذلك إن نقلت من المجرور ، من مثل : مررت بزيد وعمرو ، قلت : جاءني وعمرو ، ورأيت وعمرو ، ومررت بوعمر ، فعلى هذا قياس كل معطوف مع حرف العطف .

ومن ذلك أن تَسْمِيَّ بجار ومجرور ، من مثل : من زيد ، وعن عمرو [٢٣٧و] ، فإذا ونحوه يجوز فيه وجهان : الحكاية وإجراؤه مجرى العامل ، فنقول : جاءني من زيد ، ورأيت من زيد ، ومررت بمن^(٤) زيد . والوجه الآخر ، إعراب النون وتثنيته بالمضاف والمضاف إليه ، لأنَّ الأول قد عمل في الثاني^(٥) ، فنقول : هذا من زيد .
ورأيت من زيد ، ومررت بمن^(٦) زيد ، كما نقول في المضاف والمضاف إليه .

وإن سَمَّيتَ بجار ومجرور على حرف واحد ، مثل : لزيد ، وبزيد ، كان الأجود حكاية هذا وتركه على حاله ، لأنه لم يشبه الأسماء المضافة^(٧) من حيث كان على حرف واحد مكسور^(٨) ، وذلك معدوم . فإن أجرته مجرى ما تقدّم ، زدت على الحرف حرفاً

(١) ظ : تغيير .

(٢) ظ : قالوا .

(٣) مناب : ساقطة من ظ .

(٤) ظ : من .

(٥) م : بالثاني .

(٦) ظ : من .

(٧) م : المضاعفة .

(٨) مكسور : ليس في م .

من جنس حركته، كما أُصِّلَ في باب ما لا ينصرف، تقول^(١) : جَاءَنِي لِي زَيْدٌ وَرَأَيْتُ لِي زَيْدًا ، ومرت بلي^(٢) زَيْدًا .

وإن سَمَّيْتَ بَعْمًا ، من قوله سبحانه : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)^(٣) ، فإن حَكَيْتَ ، فلا إشكال في قولك : جَاءَنِي عَمٌّ ، وَرَأَيْتُ عَمًّا ، ومرت بَعْمًا ، لأنه عامل ومعمولٌ ، وإن أعربت ، قلت : هذا عَن مَّاءٍ ، وَرَأَيْتُ عَن مَّاءٍ ومرت بَعْنِ مَاءٍ ، فتعرب (عَنْ) و(ما) ؛ لأنك لَمَّا أعربت النون من (عَنْ) حركتها ، وَلَمَّا حركتها زال إدغامها ، وَلَمَّا زال إدغامها زالت عن أصل وُضْعِهَا وَلَحَقَتْ بِالأَسْمَاءِ ، وَلَمَّا خَرَجَتْ عن أصلها ، خرجت (ما) عن أصلها ، فَعَادَتْ إِلَيْهَا أَلْفُهَا ، وَلَمَّا عَادَتْ إِلَيْهَا أَلْفُهَا أُعْرِبَتْ^(٤) ، وليس في الأسماءِ المعربةِ الظاهرة ما هو على حرفين والثاني حرف لِينٍ ، وهو مع ذلك مُفْرَدٌ ، فَأُعْرِبَتْ (ما) وَزِيدَ عَلَيْهَا حرفٌ من جنسها ، وَقَلِبَ وَهْمَزُ .

وإن سَمَّيْتَ بِقَطٍّ زَيْدًا ، أعربته لا غير ، فقلت : هذا قَطٌّ^(٥) زَيْدًا ، كَمَا تَقُولُ : حَسْبُكَ ، لأنه بمعناه ، وهو مع ذلك^(٦) اسم ، فلم يكن للحكاية فيه مدخلٌ ، كما لم يكن في الإضافة^(٧) ، ومن ذلك أَنَّ تَسْمِيَّ بِاسْمٍ مَعَهُ^(٨) صوتٌ ، من نحو : سَيُوبِيهِ وَعَمْرُوبِيهِ ، فَإِنَّكَ تَحْكِيهِ^(٩) كما تحكي الاسم مع الحرف ، أَلَا تَرَى ، أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِالْحَرْفِ وَالْإِسْمِ أَوْ بِالْحَرْفَيْنِ^(١٠) تحكي ، فكذلك الاسم والصوت ، لَأَنَّ الصَّوْتَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ [٢٣٧ظ] ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الصَّوْتَ يَخْتَصُّ بِدُخُولِ التَّوِينِ عَلَيْهِ فِي حَالِ تَنْكِيرِهِ^(١١) إِيذَانًا بِخُرُوجِهِ عَنْ وَضْعِهِ وَتَعْرِيفِهِ ،

(١) ظ : فتقول .

(٢) ظ : لي .

(٣) النبأ : آية ١ .

(٤) أعربت : ساقطة من ظ .

(٥) قط : ساقطة من ظ .

(٦) ذلك : ليس في ظ .

(٧) ظ : للإضافة .

(٨) ظ : فيه .

(٩) م : تحكي .

(١٠) ظ : وبالحرفين .

(١١) ظ : تنكره .

ولا يثنى ولا يجمع، كما لم^(١) يفعل ذلك بالجميل، فنقول: جَاءَنِي مَن اسْمُهُما سَيَّبُويْهِ أَوْ رَجُلَانِ كِلَاهُمَا سَيَّبُويْهِ أَوْ كُلُّهُمَا يَقَالُ لَهُ سَيَّبُويْهِ. وقد حُكِيَ عَنِ الْجُرْمِيِّ^(٢) أَنَّهُ أَجَازَ النَّثِيَّةَ وَالْجَمْعَ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ أَعْرَبِ عَمْرُويِّهِ، وَأَجْرَاهُ مَجْرَى الْمَرْكَبِ، فَقَالَ: هَذَا سَيَّبُويْهِ وَعَمْرُويْهِ^(٣).

فعلى هذا نقول: الْعَمْرُويُّهُنَّ وَالسَّيَّبُويُّهُنَّ، وَالْعَمْرُويُّهُنَّ وَالسَّيَّبُويُّهُنَّ، وَأَمَّا الْجَمَلُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا ذَلِكَ، لِأَنَّهَا لَا تُعْرَبُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ بِلَا خِلَافٍ^(٤).
قال سيبويه: (ولو زعم زاعم أَنَّهُ يَثْنِي شَيْئاً مِنْ هَذَا وَيَجْمَعُهُ، فَقُلْ لَهُ كَيْفَ تَثْنِي رَجُلًا سَمِيئَةً).

((أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعْرِ))^(٥)

وَكَيْفَ تَجْمَعُهُ؟ وَكَيْفَ تَثْنِي رَجُلًا سَمِيئَةً؟

((قَدْ نَبَّأَكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ))^(٦)

وَطَوَّلَ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ لِتَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ^(٧).

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمَرْكَبِيَّةُ، مِثْلُ: بَعْلَبَكُ وَرَامُ هُرْمَزٍ وَمَارَ سَرْجِسَ^(٨)، وَنَحْوُهُ مِنَ الْمَرْكَبِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَثْنِي وَتَجْمَعُ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ^(٩) وَبَيْنَ سَيَّبُويْهِ وَعَمْرُويْهِ، أَنَّ فِي آخِرِ سَيَّبُويْهِ وَعَمْرُويْهِ، لَفْظَةً مِنَ الْفَاطِئِ الْعَجْمِ مُضَارِعَةً لِلْأَصْوَاتِ، فَبُنِيَ مَعَهَا، وَذَلِكَ مَعْدُومٌ

(١) لم: ليس في ظ.

(٢) هو صالح بن اسحاق الجرمي (ت ٢٢٥هـ) (بغية الوعاة ٨/٢). والحكاية في الجمل ص ٢٤١.

(٣) م: عمرويه وسيبويه.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩/٣.

(٥) عجز بيت صدره (وجدنا في كتاب بني تميم) والبيت في ديوان بشر بن أبي خازم ص ٧٨، والكتاب ٦٥/٢ والجمل ٢٤١.

(٦) صدر بيت عجزه: (بسقط اللوى بين الدخول وحول) في ديوان امرئ القيس ص ٨ والجمل ٢٤٢.

(٧) والكلام في الكتاب ٦٤/٢ و ٦٥.

(٨) هامش م: (مارسرجس: اسم رجل من الحواريين عظيم، يذكره النصارى عند الثواب).

(٩) م: بين هذا.

في (بَعْلَبَكَّ) ، إِلَّا أَنَّ التَّشْبِيهَ وَالْجَمْعَ فِي (بَعْلَبَكَّ) ، تَلْحَقُ آخِرَ (١) الْاسْمِ الثَّانِي إِذَا لَمْ تُرَكَّبْهُ
تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ وَتَلْحَقُ آخِرَ الْأَوَّلِ إِنْ رُكِّبَتْهُ تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ .

قَالَ : (وَإِنْ سَمَّيْتَهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ، أَعْرَبْتَهُ وَأَجْرَيْتَهُ مَجْرَى بَعْلَبَكَّ وَرَامَ هُزْمَزَ) (٢) .
وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ ، لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ مَرْكَبَانِ غَيْرِ تَرْكِيبِ إِضَافَةٍ .

وَأَخِرُ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا مَفْتُوحٌ ، فَأَخْرَجْتَهُ مِنَ الْبِنَاءِ إِلَى الْإِعْرَابِ ، وَأَجْرَيْتَهُ مَجْرَى
بَعْلَبَكَّ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ .

قَالَ : (وَإِنْ سَمَّيْتَهُ . لَعَلَّمَا ، أَوْ كَانَّمَا ، أَوْ حَيْثُمَا ، أَوْ إِنَّمَا ، لَمْ تَجْزَ فِيهِ) (٣) إِلَّا الْحِكَايَةَ
وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ ، لِأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَ الْجَمْلَ بِتَرْكِيبِهِ ، فَوَجِبَ حِكَايَتُهُ وَامْتِنَاعُ مَا يَمْتَنِعُ فِي الْحِكَايَةِ
مِنَ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ وَالنَّسَبِ وَالْإِضَافَةِ وَالتَّرْخِيمِ وَالتَّصْغِيرِ ، لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ .

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ ، أَنَّ كُلَّ أَسْمَيْنِ عَلَى جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، أَوْ حَرْفَيْنِ ، أَوْ حَرْفٍ
وَاسِمٍ ، فَإِنْ جَمِيعُ ذَلِكَ يُحْكَى .

فَأَمَّا (إِلَّا) (٤) ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ بَابِ الشَّرْطِ ، حُكِيَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي فِي الْإِسْتِثْنَاءِ .
أَعْرَبْتُ ، وَكَذَلِكَ (أَمَّا) الَّتِي مَعْنَاهَا التَّفْصِيلُ ، تُعْرَبُ . وَإِمَّا الَّتِي تُرَكَّبُ مِنْ (إِنْ وَ مَا) .
فَإِنَّهَا تَحْكَى (٥) ، فَعَلَى هَذَا جَمِيعُ مَسَائِلِ الْبَابِ .

(٦) وَإِنْ سَمَّيْتَ بِ (فِي زَيْدٍ) ، الَّذِي هُوَ حَرْفٌ ، فَعَلْتَ بِهِ كَمَا فَعَلْتَ [٢٣٨ و] بِ (لِزَيْدٍ) .
وَإِنْ سَمَّيْتَ بِ (فِي) الَّذِي هُوَ (٧) الْفَمُّ ، لَمْ تَغْيِرْهُ إِلَّا بِحَسَبِ الْإِعْرَابِ ، وَمَذْهَبُ النُّحَوِيِّينَ
كُلُّهُمْ ، إِذَا سَمَّيْتَ بِ (لِزَيْدٍ) وَالْحَقُّهُ الزِّيَادَةُ ، قَالَتْ : لِي زَيْدٌ ، إِلَّا أَبَا سَعِيدٍ (٨) ، فَإِنَّهُ يَقُولُ :
لَا زَيْدٌ ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ لَامَ الْجَرِّ أَصْلُهَا الْفَتْحُ ، فَلَمَّا لَحِقَهَا التَّغْيِيرُ لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى أُعِيدَتْ

(١) آخر : ليس في م .

(٢) الجمل ٢٤٣ .

(٣) فيه : ليس في م . وينظر : الجمل ص ٢٤٣ .

(٤) م : لا . تحريف .

(٥) ظ : فتحكى .

(٦) ظ : فإن .

(٧) ظ : التي هي .

(٨) هو أبو سعيد السيرافي (ت ٢٦٨ هـ) .

الى أصلها .

ولم يختلفوا في التسمية باللام ، من (لِئَم) ، أنها تبقى مكسورة .
 قال : (وإن سَمَّيتَ بِضَرْبٍ ، أو خَرَجَ ، أو يَضْرِبُ ، كان لك وجهان : إن نَوَّيتَ
 معه فاعِلاً حَكَيْتَهُ...) .
 وهذا كما ذكر ، وقد استقصى هذا في باب ما لا ينصرف^(١) ، وذكرنا مذهب عيسى
 ابن عمر .

قال : (وإن^(٢) سَمَّيتَ زَيْدَانِ ، أو عَمْرَانِ ، أعربتَه وجعلتَ الإعرابَ في النون ...) .
 وهذا كما ذكر ؛ لأنَّ التسمية بالشيء ترفع معنى التشية وإذا ارتفعت جرت مجرى سَلَمَانَ
 وعَمْرَانَ ، فأعربتَ نونه كاعرابه ومنعتَ صرفه كمنعه ، ويجوز وجه آخر ، وهو حكيمة
 التشية ، لأنَّ التسمية وإن رفعت المعنى ، فإنها لم ترفع اللفظ ، فأعطي قسطه بأن^(٣) بقيت
 نونه مكسورة ، وحكي إعراب رفعه ونصبه وجزه .

ولا خلاف أنك إذا نعتَ أعطيتَ ما يستحقه من الإعراب ، فقلت جاءني زيدان
 الظريف ، ورأيتَ زَيْدِينَ الظريفَ ، ومررتَ بِزَيْدِينَ الظريفِ ، والكلام في الجمع السبع
 مثل الكلام في التشية ، إلا أنَّ الجمع إذا أعربتَ نونه ، قلبتَ واوَه ياءً على كُلِّ حالٍ ،
 وكان ذلك الاسم مصروفاً ما لم تصحب التعريف علةً أخرى من تانيثٍ أو غيره ، مثل
 فَلَاسْطِينٍ وقَسْرِينِ ، وإنَّ أعربتَ نونه لم ينصرف .

قال : (وإن سَمَّيتَه بِ (يَدْعُو وَيَغْزُو) ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرِهِ...) ^(٤) وهذا كما ذكر ،
 وجمله تغييره ثلاثة أشياء : إبدال ضَمَّتِه كَسْرَةً ، وإبدال واوِهِ ياءً ، والحاقه التثنية في حال
 رفعه وجزه ، فنقول : هذا يغز ، ورَأَيْتُ يَغْزِي ، ومررتَ بِيَغْزٍ ، وعلته كعلة (جوارٍ)
 في حال رفعه وجزه ^(٥) في دخول التثنية ، وإنما وجب تغييره عند التسمية ، لأنه ليس في

(١) ظ : لأن هذا قد استقصى . تراجع ص ٢٩٨ .

(٢) م : فان . الجمل ص ٢٤٤ .

(٣) بأن : ليس في ظ .

(٤) الجمل ص ٢٤٥ .

(٥) في حال رفعه وجزه : ليس في م .

كلامهم اسم مفردٌ معربٌ موصولٌ، آخره واوٌ وقبلها (١) حركةٌ، وإنما لم يكن ذلك (٢)، لأنه يؤدي إلى أسباب (٣) النقلِ والاستكراد، فعولج معالجةً أدت إلى خفّته، كما عولج أدلٌ وقلنسٌ، في جمعٍ دلّوٍ وقلنسوةٍ. وكان أبو علي الفارسي رحمه الله (٤) يجعل معالجة قلنسٍ وأدلٍ، بابدال الواو ياءً؛ لأنّ الواو في موضع قد غلب عليها القلبُ ياءً، ثم الضمةُ بعد ذلك كسرةً (٥).

[٢٣٨ ظ] قال: (وإن سَمَّيتَ امرأةً بقاضٍ، أو غارٍ، أو جوارٍ، أو سوارٍ، كان منوناً في حالِ الرفعِ والخفضِ، فإذا صرّت إلى النصبِ، قلت: رأيتُ غواشيَّ وجواريَّ... (٦)، وهذا يحتاج إلى بيانٍ، لأنّ باب جوارٍ وغواشيَّ يستوي فيه الحكم (٧)، سواء كان لرجلٍ أو امرأةٍ، على ما ذكره (٨)، وليس كذلك باب قاضٍ وغارٍ، لأنه إنما يجري مجرى جوارٍ، إذا كان لمؤنثٍ لأنّ فيه علتين. فأما إذا كان اسماً لمذكرٍ، فبأنّه منونٌ في الأحوال الثلاثة (٩)، مصروفٌ، لأنّه ليس فيه شيء سوى التعريف (١٠).

بابٌ من الحكاية

قال: (إذا) (١١) رأيتَ في فصٍّ خاتماً اسماً مفرداً، أو كنيةً، أو ما (١٢) أشبه ذلك حكيتَه، ولم تعربه، تقول: رأيتُ في فصّه زيدٌ، وإنّ في فصٍّ عبدُ اللهِ أبو الحسن، ورأيتُ

(١) م: قبلها. من دون واو.

(٢) م: كذلك.

(٣) أسباب: ليس في ظ.

(٤) الفارسي رحمه الله: ليس في ظ.

(٥) ينظر: كتاب التكملة لأبي علي الفارسي ٥٩٩.

(٦) الجمل ٣٤٥.

(٧) ظ: الحكم فيه.

(٨) ظ: ما ذكر.

(٩) ظ: الثلاث.

(١٠) زيد بعدها في (م): فافهم إن شاء الله.

(١١) م: وإذا.

(١٢) ظ: وما.

في فَصِّهِ أَبُو مُحَمَّدٍ ... (١).

وهذا (٢) كما ذكر، يكونُ أبدأً معرباً على حسب الإعراب الذي على فَصِّ الخاتَمِ، وإن كان مرفوعاً، فإنَّما رَفَعَهُ، لأنه خبرٌ مبتدأ، كأنه قال: أنا أبو فلان، وإن نصَّبه، فبإضمارِ فِعْلٍ، كأنه قال: أعرفُ أبا فلان، وهذا كما يحكى في أحد الوجوه قول الشاعر (٣):

وأصفرَ من ضربِ دارِ الملو لِتَلُوحَ على وجهه جَعْفَرَا
يزيدُ على مئةٍ واحداً إذا ناله مُعِيرُ أيسرا (٤)

يصفُ الدينارَ كأنه رأى على وجهه جَعْفَرًا، أي أقصدوا جَعْفَرًا، ونحوه، فلذلك جاء منصوباً، وقد قيل: إنَّه ينتصبُ بما دلَّ عليه (تلوح)، لأنَّ الشيء إذا لاح فقد يُرى (٥)، فكأنه قال: تَرَى جَعْفَرًا، وقد قيل: إنَّه ينتصبُ بالضربِ، كأنه قال: من ضربِ أصحابِ دارِ الملوكِ اسمَ جَعْفَرٍ، وهذا لا يُعَرَّجُ عليه، لأنَّ قوله (تلوح على وجهه) يكونُ فاصلاً بين المصدر وما يتعلق به بما هو اجنبيٌّ منه، فثبت بما ذكرناه، أنَّه تجبُ حكايةُ إعرابِ الاسمِ على ما هو عليه.

وجملةُ الإمرِ في هذا الباب، أنْ نَقَشَ (٦) الخواتيمَ وغيرها، لا تخلو من أن تكون صوراً مَجَسَّدَةً، أو أسماءً مَثْبُتَةً، فمتى كانت صوراً أعربتْها بحسب ما يقتضيه العاملُ، فنقول: رأيتُ على فَصِّ الخاتَمِ أَسَدًا، إذا كان عليه صورةُ الأسدِ، ورأيتُ على [٢٣٩و] فَصِّ خاتمه أَسَدًا، إذا كان اسماً لا صورةً، لأنَّ هذا مقدَّرٌ بالجملة، والأوَّلُ مقدَّرٌ بالمفرد لم يُرد به صورةُ الأسدِ (٧)، فكلُّ موضعٍ كانت فيه الصورة، فذلك الموضع ظرفٌ للصورة، وكلُّ موضعٍ لم تكن فيه صورةً، فليس بظرفٍ لذلك الاسم.

(١) الجمل ص ٣٤٧.

(٢) ظ: فهذا.

(٣) قول الشاعر: ليس في ظ. ولم يعرف اسمه. وهو في ارتشاف الضرب ٨٢/٣ والخزانة ١٤٧/٧.

(٤) البيت: ليس في ظ.

(٥) م: رؤى.

(٦) م: نقوش.

(٧) لم يرد به صورة الأسد: ساقطة من ظ.

ويجوز في هذا الباب أن تقول : رأيت في خاتمه زيد مكتوباً ومكتوبة ، فالتذكير حملاً على الكلام ، والتأنيث حملاً على الجملة .

ومن أصول هذا الباب ، أن الأسماء فيه لا يجوز نعتها ، لا تقول : رأيت في خاتمه أسداً خبيثاً ، ولا : رجلاً أحمق ، ولا : رجلاً عاقلاً ، لأن هذا مما لا يصور ولا يدرك بالصورة .

باب (ماذا))

قال : (أعلم أن لها مذهبين : إن جعلت (ذا) بمعنى (الذي) كان جوابها مرفوعاً ، كقول القائل : ماذا صنعت . ، فتقول : خير ...) (١) .

قال الشيخ أيد الله (٢) : جملة الأمر أن (ذا) لا تخلو من قسمين : إما أن تستعمل مفردة ، أو معها (ما) ، فإذا استعملت مفردة ، ففيها قولان : مذهب البصريين أنها اسم للإشارة تام ، لا يحتاج إلى صلة كالمضمر (٣) ، ومذهب الكوفيين أنها تحتاج إلى صلة وعائد ، كاحتياج الذي وأخواتها ، وذلك إذا كان بعدها جملة فمن ذلك قوله سبحانه : (وما تنك بيمينك ياموسى) (٤) ، تقديره عندهم : ما التي بيمينك . و(بيمينك) عندهم : صلة ، ومنه قوله سبحانه : (ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم) (٥) ، أي : ها أنتم الذين تحبونهم ، ومنه عندهم ، قول الشاعر لبغلته (٦) :

عَسَّ مَا لِعِبَادِ عَالِكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ (٧)

أي والذي تحمليه طليق (٨) ، وهذا كله لا يجوز عند البصريين ، ولا دليل فيه على

(١) الجمل ص ٣٤٩ .

(٢) ظ : قال المفسر .

(٣) الكتاب ٤٠٥/١ : (باب إجرانهم ذا وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و(من) في الاستفهام) .

(٤) طه : آية ١٧ . وينظر : معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ .

(٥) آل عمران : آية ١١٩ .

(٦) لبغلته : ليس في ظ . نسب في الإنصاف ٧١٧/٢ م ١٠٣ إلى يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، ورد في معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢ .

(٧) عَسَّ اسم صوت لزجر البغل .

(٨) (أي والذي تحمليه طليق) ليس في ظ .

ما ذكرناه لاحتمال وجه غير ما أرادوه ، وهو أن يكون قوله تعالى (بيمينك) حالاً ،
والعامل فيه ما في (تلك) من معنى الإشارة وكذلك (هأنتم أولاء تحبونهم) ، الجملة في
موضع الحال ، أو خبرٌ بعد خبرٍ ، وهكذا البيت ، كأنه قال : وهذا طليقٌ محمولاً .

وهذا ^(١) معرفة الخلاف في (ذا) إذا لم يكن معها ^(٢) (ما) ، فإن كان معها (ما) ،
ففيه وجهان : يجوز أن تجعل (ذا) تامة غير موصولة ^(٣) ، ويجوز أن تجعل ناقصة
موصولة ، بمعنى الذي ، وهذا اتفاق من الطائفتين ، فإذا قلت : ماذا صنعت ؟ وماذا أكلت ؟ ،
وماذا تسأل ؟ ، صلح فيه الأمران . والفرقان بينهما ^(٤) من وجوه : منها [٢٣٩ظ] أن (ما)
مع الموصولة اسم في موضع المبتدأ ، أو خبر المبتدأ ، و(ما) مع التامة حرف قد جعلت
مع (ذا) اسماً واحداً ، كما فعز ب (مهما) ^(٥) .

ومنها أن جواب الموصولة يكون مرفوعاً . لأنها مبنية على الابتداء والخبر ،
وجواب التامة مختلف ، لأنه يصلح أن يكون مبتدأ ، وأن يكون مفعولاً .
ومنها أن الموصولة مفقودة إلى جميع ما يفتقر إليه كل موصول من (الذي)
وأخواتها ، أعني الجملة والعند ، وليس كذلك التامة .

ومن المخالفة بينهما آيات وأبيات جاءت ، فمما هو محمول على الموصولة قوله
سبحانه : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) ^(٦) . على أن قوماً من
المحققين يذهبون إلى أن قوله : (أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) ، ليس بجواب للكلام المتقدم ، وأن فيه
ضرباً من الحيدة ^(٧) ، لأنهم لم يعترفوا بالتنزيل من حيث كانوا غير مؤمنين ، وكان
التقدير عندهم : الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، أساطير الأولين .

(١) ظ : فهذا .

(٢) ظ : معه . وفي الموضع الآتي .

(٣) تامة غير موصولة : ساقطة من ظ .

(٤) ظ : والفرقان بين الوجهين .

(٥) ظ : بهما . تحريف .

(٦) النحل : آية ٢٤ .

(٧) م : الالحاد .

وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ (ذَا) تَامَةً ، قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ، قَالُوا خَيْرٌ)^(١) ، فَمَجِيءُ الْجَوَابِ مَنْصُوبًا ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (مَاذَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ .

وَمِمَّا يَصْلُحُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)^(٢) ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ النَّاسِ (الْعَفْوَ) بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ^(٣) .

وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مَحْمُولًا عَلَى النَّاخِصَةِ ، قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

فَفِي التَّفْصِيلِ الَّذِي هُوَ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ، بِالرَّفْعِ^(٥) ، دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مَحْمُولًا عَلَى التَّامَةِ ، قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) :

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئْنِي

فَإِنْ قِيلَ : أَلَا كَانَتْ (مَا) زَائِدَةً وَ(ذَا) بِمَعْنَى الَّذِي ، كُنْهٌ قَالَ : دَعِي الَّذِي عَلِمْتُ ؟ .

قِيلَ لَا يَصِحُّ عَلَى أَصُولِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَيَصِحُّ عَلَى أَصُولِ الْكُوفِيِّينَ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ : مَاذَا تَسْأَلُ^(٧) ؟ وَبَيْنَ : مَا تَسْأَلُ ؟ .

قِيلَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ رَجْوِهِ . مِنْهَا أَنَّ الْجَارَ إِذَا دَخَلَ عَلَى (مَاذَا) لَمْ يَجْزِ^(٨) حَذْفُ الْأَلْفِ ، فَتَقُولُ^(٩) : عَمَّاذَا تَسْأَلُ ؟ وَلَا يَجُوزُ^(١٠) : عَمَّذَا تَسْأَلُ ؟ . وَلَوْ أَسْقَطْتَ

(١) النحل : آية ٣٠ .

(٢) البقرة : آية ٢١٩ . جاء في السبعة في القراءات ص ١٨٢ : (قرأ أبو عمرو وحده (قُلِ الْعَفْوَ) رفعا ، وقرأ الباقر نصبا) .

(٣) ظ : على تقدير المذكورين .

(٤) م : قوله . وهو لبيد بن ربيعة . ديوانه ص ٢٥٤ ، والكتاب ١/١٠٥ ، والأصول ٢/٢٤٧ .

(٥) بالرفع : ليس في م .

(٦) ظ : قوله . ولم أقف على اسمه ، وهو في الكتاب ١/٤٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٩ ، وارتشاف الضرب ١/٥٢٩ ، وخزانة الأدب ٦/١٤٢ .

(٧) تسأل : ساقطة من ظ .

(٨) ظ : ما لم يجز .

(٩) ظ : تقول .

(١٠) ظ : ولا تقول .

(ذا) لاسقطت الألف على ما تقدم .

فإن قيل: فالأ^(١) كانت (ذا) [و٢٤٠] هي الزائدة، فكأنك إذا قلت : ماذا تصنع؟ ، قلت : ما تصنع؟^(٢) .

قيل له: لو كانت (ذا) زائدة لوجب إسقاط الألف من (ما) إذا أدخل عليها الجار ، ولو جب أن لا يجوز الرفع في قوله :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

ولأن الأسماء لا يقدم على زيادتها ، إلا بدليل ، فبطل أن تكون (ذا) زائدة .

فإن قيل : فإذا كانت بمعنى (الذي) ، كيف حالها في النشبة والجمع والمذكر والمؤنث ؟ . قيل تلزم طريقة واحدة من حال الإفراد، فتقول: ماذا أكلت^(٣)؟ ، وماذا شربت^(٤)؟ تعني قدحين أو رغيقين ، لأنها قد أخرجت عن بابها ، ولزمت (ما) ، فجزية مجرى المركبات التي أوجب التركيب لها ما لم يكن قبل التركيب .

فإن قيل : فإذا كان السؤال عمن يعقل مع (ذا) بأي شيء تكون ؟ .

قيل: بـ (من)^(٥) ، تقول : من ذا خاطبت^(٦)؟ ، إلا أن (من) لا تحتل ما احتمله^(٧) (ما) من الوجهين ، لأن (من) لم تتصرف تصرف (ما) ولم تستعمل قط إلا اسماً .

فأما (ذا) من قوله سبحانه: (من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه)^(٨) ، (ومن ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً)^(٩) ، فليست من هذا الباب ، ولكنها التي للإشارة والذي نعتها ، وكذلك إذا قلت في هذا الباب : ماذا الذي أردت ؟ ، لا يكون من القسمين المذكورين ، والأجود في قولك : من ذا تخاطبه ؟ ، ومن ذا تكلمه ؟ أن تكون (ذا) التي للإشارة لا

(١) ظ : الا .

(٢) في ظ : فكأنك قلت في ماذا تصنع ماذا تصنع .

(٣) ظ : بمن هذا .

(٤) ظ : إلا (من) لا تحتل ما احتملت .

(٥) البقرة : آية ٢٥٥ .

(٦) البقرة : آية ٢٤٥ .

الموصولة، والجملة من بعده في موضع الحال، وهو مذهب البصريين، لأن (ذا)^(١) لا تكون بمعنى الذي إلا مع (ما) خاصة .

باب مواضع ((إن)) المكسورة الخفيفة^(٢)

جملة مواضع (إن) المكسورة الخفيفة أربعة : شَرَطُ ، وَنَفَى ، وَمَخَفَةُ مِنَ الْمُشَدَّةِ ، وَزَائِدَةٌ ، وقد ذكرنا في باب (إِنَّ وَأَنَّ) الخلاف في هذه الأقسام ، وهل أصلها واحد ، أم كل قسم منها قائم بنفسه ؟ وهو الصحيح ، وَفَرَّقْنَا بالتصغير ، وبالتسمية بما يُغْنِي عن إعادته^(٣) .

أَمَّا الشَّرْطِيَّةُ [٢٤٠ ظ] : فهي التي تجزم فعلين ، أو ما يقوم مقامهما ، وقد ذكر حالها^(٤) في باب الشرط والجزاء .

وَأَمَّا النَافِيَةُ : فهي التي يكون معناها كمعنى (مَا) ، والخلاف في إعمالها وترك إعمالها قد ذكر في باب (ما)^(٥) .

والمَخَفَةُ مِنَ الْمُشَدَّةِ : هي التي يكون معناها كمعنى المُشَدَّةِ ، والخلاف في إعمالها وترك إعمالها^(٦) قد ذكر في باب الحروف التي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، إلا أنها متى لم تعمل أحتج إلى اللام في الخبر ، أو ما يتعلق بالخبر ، تكون فارقة بين النافية والمخففة من المُشَدَّةِ ، نقول : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَإِنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ ، قال الله سبحانه : (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(٧) (وَأَنَّ كُلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٨) .

(١) م : إلا أن (ذا) .

(٢) م : المخففة . ينظر الجمل ص ٣٥١ .

(٣) يراجع ص ٤٣٣ .

(٤) ظ : وقد ذكرنا حالهما . تحريف . ويراجع ص ٢٦٠ .

(٥) جاء في هامش م : (مثال اعمال التي بمعنى (ما) قول الشاعر :

إِنَّهُ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أضعفِ الملائِئِ

(٦) وترك إعمالها : ليس في م . ويراجع ص ١٤٠ .

(٧) الطارق : آية ٤ . والشاهد يتحقق بتخفيف (ما) من (لَمَّا) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي من السبعة . وقرأ الباقر بالتشديد (لَمَّا) . (السبعة في القراءات ص ٦٧٨ والتيسير ص ٢٢١) .

(٨) يس : آية ٣٢ . وبنفس القراءة المارة الذكر .

ولو أردت النافية أسقطت اللام .

وكان الكوفيون يجعلون (إن) بمعنى (ما) ، واللام بمعنى (إلا) ^(١) . ولو كان ما ذكروه صحيحاً ، لجاز في باب الاستثناء : ما جاء أحدٌ لزيداً ، بمعنى إلا زيداً ، وفي عدم ذلك دليل على فسادهم .

وأما الزائدة ، فأكثر ما تزد مع (ما) ، كما قال ^(٢) :

فَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَ ^(٣)

فهذه أقسام (إن) ، وفي كتاب الله سبحانه ، مواضع مختلف في تأويلها . منها قوله سبحانه : (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ، فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) ^(٤) ، قيل إنها نفى ، والتقدير : ما كان للرحمن ولدٌ ، وقيل إنها شرط ، والتقدير : إن كان للرحمن ولدٌ ، حتى زعمكم ، فأنا أول من يعبدُهُ ، على أن لا ولدَ له ، أو : فأنا أول الأنفين ^(٥) ولا يجوز بوجه أن تكون مخففة من المشددة ، ولا أن تكون زائدة .

ومنها قوله سبحانه : (فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٦) ، قيل هي نافية ، والمعنى : ما أنت يا محمد صلى الله عليه وسلم ^(٧) في شك مما أنزلنا إليك ^(٨) .

فإن قيل : فكيف يصح هذا النفي وبعده (فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك) ، كيف يؤمر بالبحث والسؤال ، وقد نفى عنه الشك والإشكاب ؟ .
قيل ليس ذلك بممتنع ، لأنه سؤال يقتضي الزيادة في التثبت والأطمئنان ، كما قال

(١) ينظر : معاني الحروف للرماني ص ٧٥ ، وفيه رأي الكوليين .

(٢) هو فروة بن مسيك المرادي كما في الكتاب ١ / ٤٧٥ ، ورد في المقتضب ١ / ٥١ و ٢ / ٣٦٤ .

(٣) الطب : السبب والعلة ، أي لم نغلب بسبب جبننا وإنما هي إرادة القدر .

(٤) الزخرف : آية ٨١ .

(٥) (أَوْ فَأَنَا أَوَّلُ الْآفِينَ) : ليس في ظ . ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٦٥١ .

(٦) يونس : آية ٩٤ .

(٧) صلى الله عليه وسلم : ليس في ظ .

(٨) وينظر : معاني القرآن للقراء ١ / ٤٧٩ .

عز وجل، مخبراً عن إبراهيم صلى الله عليه وسلم^(١): (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ، قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ ، قَالَ بَلَى ، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ، قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ...) ^(٢) ، وكما قال في هذا المعنى : (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ لِيُؤْتِيَهُنَّ الْغَنَاءَ) ^(٣) .

[٢٤١و] تَسْأَلُونَ . وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا ^(٤) .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ (إِنْ) لَمْ تَأْتِ فِي الْقُرْآنِ لِلنَّفْيِ إِلَّا وَمَعْنَاهُ (إِلَّا) ، كما قال تعالى : (إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ ... وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ) ^(٥) و (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ) ^(٦) ، ونحو ذلك .

قِيلَ لَيْسَ هَذَا بِأَصْلٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ قَدْ جَاءَتْ نَاقِيَةً ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ (إِلَّا) قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ^(٧) : (وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيهَا) ^(٨) ، أَيِ فِي الَّذِي لَمْ نَمَكِّنْكُمْ فِيهِ .

فَقَدْ تَبَيَّنَ وَجْهُ مَنْ قَالَ إِنَّ (إِنْ) ^(٩) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ) ^(١٠) ، نَاقِيَةً .

وَقِيلَ إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ ، وَلِلشَّرْطِيَّةِ تَأْوِيلَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : قُلْ يَا مُحَمَّدُ لَشَاكٍ إِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَأَسْأَلُ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ، فَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى حَذْفِ قَوْلٍ وَأَنَّ الْخَطَابَ لغيره ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَقْوِي ذَلِكَ أَنَّهُ عَقِيبَ قَوْلِهِ : (فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ) ^(١١) إِنْ رَبِّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ^(١٢) .

(١) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَ فِي م .

(٢) الْبَقَرَةُ : آيَةُ ٢٦٠ . وَ (فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) : لَيْسَ فِي ظ .

(٣) الزَّخْرَفُ : آيَةُ ٤٤ وَ ٤٥ .

(٤) فَاطِرُ : آيَةُ ٢٣ وَ ٢٤ .

(٥) الرُّومُ : آيَةُ ٥٨ .

(٦) تَعَالَى : لَيْسَ فِي م .

(٧) الْاِحْقَافُ : آيَةُ ٢٦ .

(٨) إِنْ : لَيْسَ فِي ظ .

(٩) يُونُسُ : آيَةُ ٩٤ .

(١٠) فِي م وَ ظ : (فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ - الْجَاثِيَةُ ١٧) سَرُوح .

(١١) يُونُسُ : آيَةُ ٩٣ - ٩٤ .

والتأويل الآخر من أحد تأويلي الشرط، أن يكون شرطاً للنبي صلى الله عليه وسلم،
على طريق الملاطفة والاختصاص وقرب المنزلة، كما يقول الوالد لولده، والولد
لوالده^(١) : إن كنت ولدي فافعل كذا وكذا ، فكذلك قوله تعالى : (فإن كنت في شك مما
أنزلنا إليك^(٢) فأل) ، كما قال سبحانه : (عفا الله عنك لم أذنت لهم)^(٣) ، وهذا النوع
كثير ، وبالله التوفيق .

باب مواضع^(٤) ((أن)) المفتوحة الخفيفة

قال أبو القاسم رحمه الله^(٥) : (أعلم أن لها أربعة مواضع ، تكون مع الفعل
بتأويل المصدر ، وتكون مخففة من النقلة ، وتكون بمعنى ((أي)) ، وتكون زائدة ، وقد
مثل جميع ذلك)^(٦) وهذا كما ذكر .

أما شرائط المصدرية فتلاثة : أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلاً ، لا فعل حال ،
وأن يكون الفعل الذي قبلها ، فعل طمع أو إشفاق^(٧) وغير يقين ، ولا يفصل بينها وبين
معمولها بشيء ، فنقول من ذلك : أحب أن تقوم ، ويعجبني أن تركب ، وأخاف أن تترك
زيداً ، ولا يجوز : أن زيدا تترك ، كما لا يجوز ذلك في أخوات (أن) ، وإنما يشبهك
منياً مع الفعل [٢٤١ ظ] تأويل المصدر ، وكما لا يفصل بين حروف المصدر بغير^(٨)
المصدر ، كذلك لا يفصل بين (أن) والفعل ، فأما قول الشاعر^(٩) :

أَتَغَضَّبُ أَنْ أَذْنًا قَتِيْبَةً حَزَنًا
جَهَاراً وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ مَتَرٍ ؟

(١) م : الولد لوالده . والوالد لولده .

(٢) مما أنزلنا إليك : ساقطة من م .

(٣) التوبة : آية ٤٣ .

(٤) مواضع : ليس في ظ .

(٥) رحمه الله : ليس في م .

(٦) الجمل ص ٣٥٣ .

(٧) ظ : واشفاق .

(٨) ظ : لغير .

(٩) هو الفرزدق . والرواية في ديوانه ٢ / ٣١١ : ليوم ابن خازم . والبيت في الكتاب ١ / ٤٧٩ ،
والحلل ٢٦٩ ، وخزانة الأدب ٤ / ٢٠ و ٩ / ٧٨ .

ففيه ثلاثة أقوال : الخليل يختار كسر (أَنْ) هرباً من الفصل بين المصدرية وفعلها بالاسم لعدم ذلك في أخواتها^(١)، ووجوده^(٢) في المكسورة، من نحو: (إِنْ أَمَرْتُ هَلَكَ)^(٣) و(إِنْ أَلَهُ أَمَكَّنَنِي) .

وأبو بكر مبرمان^(٤) يختار فتح (أَنْ) وَيَسْتَضَعِفُ كسرها ، قال : لأنها إذا كُسِرَتْ كانت شرطاً، والشرطُ فيما يُسْتَقْبَلُ^(٥)، وإذا كان كذلك، فقاتل هذا الشعر الفرزدقُ ، وإنما قاله بعد وقوع الجزاء ، فجرى مجرى قولك : أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، أَنَّ الطَّلَاقَ قَدْ وَقَعَ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ ، مع فتح (أَنْ) ، ولا يَقَعُ مع كسرها ، إِلَّا بَعْدَ وَقْعِ الشَّرْطِ .

وهذا لا دليل فيه على الخليل وسيبويه ، بدليل قوله سبحانه : (وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ) ، لَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى وَقْعُ التَّعَجُّبِ مِنْهُمْ ، وظاهره الاستقبال ومعناه الماضي^(٨) ، ولذلك كُسِرَتْ (أَنْ) فِي الْبَيْتِ .

وقال أبو العباس المبرد: (إِنْ) فِي الْبَيْتِ مَخْفَفَةٌ مِنَ النِّقِيلَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَتَغَضِبُ ، لِأَنَّهُ أَذِنَ قُتَيْبَةَ حَزَنَ^(٩) .

فهذه ثلاثة أقوال في البيت ، فثبت أنه لا يجوز الفصل بين (أَنْ) وما وَصَلَتْ بِهِ . وهي تُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، مِثْلَ قَوْلِكَ : تَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ، وَلَا تَقُمْ ، كَمَا جَازَ وَصَلُ (الَّذِي) بِفَعْلِ الْمُخَاطَبِ ، مِثْلَ : يُعْجِبُنِي الَّذِي يَفْعَلُ ، إِلَّا أَنْ (الَّذِي) تُوصَلُ بِمَا هُوَ خَبَرٌ ، و(أَنْ) تُوصَلُ بِمَا كَانَ خَبَرًا^(١٠) وبما كان غير خبر ، لِأَنَّ

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٤٧٩ .

(٢) م : وجود ذلك .

(٣) البناء : آية ١٧٦ .

(٤) هو محمد بن علي بن اسماعيل العسكري (ت ٣٤٥هـ) . (بغية الوعاة ١ / ١٧٥) .

(٥) ينظر : الحلل ٣٦٩ .

(٦) ظ : هي .

(٧) الرعد : آية ٥ .

(٨) الماضي : ساقطة من ظ .

(٩) الكامل : ١ / ٢٨٣ .

(١٠) ظ : خبر .

المقصود من (أَنَّ) والفعل تأويل المصدر ، والمصدر يُصَحُّ من جميع ذلك ، والمقصود بوصل (الذي) وصف المعارف بالجمل فافتقرت صلته الى أَنْ تكون خبرية ، كما تفتقر الصفة .

وأما العلة في اختصاص الأفعال التي قبلها ، بأفعال الطمع والإشفاق غالباً ، دون العلم واليقين غالباً ، فلأنَّ المصدرية الناصبة للفعل ليس فيها^(١) من معنى التأكيد شيء ، وهي تصرف الكلام الى تأويل الاستقبال الذي لا ينحصر وقته ولا ينتهي حده ، فكانت لذلك ملائمة لأفعال الطمع والرجاء [٢٤٢و] وكل ما ليس بثابت .

وأما^(٢) إجازة سيبويه : ما علمتُ إلاَّ أَنْ تَفْعَلَ^(٣) ، وجعلها ناصبة بعد فعل العلم ، فلأنَّ هذا كلام مخرجه مخرج الإشارة والرأي فأجراه مجرى فعل الإشارة^(٤) ، إذا قلت : أشير عليك أَنْ تَفْعَلَ ، ولو أراد العلم القاطع لجعلها المخففة وأتى بالعوض وقال : ما علمتُ إلاَّ أَنْ سَتَفْعَلَ ، فهذه^(٥) معرفة المصدرية .

وأما أن المخففة من المشددة ، فلها ثلاث شرائط : تعمل في الاسم تقديرأ لا لفظاً ، وتطلب العوض بالحرف^(٦) ، وتقع بعد أفعال العلم واليقين ، خلاف الناصبة للفعل ، وذلك قولك : علمتُ أَنْ سَتَفْعَلَ تَقُومُ ، وَأَنْ سَتَقُومُ ، وَأَنْ لَا تَقُومَ .

وأما افتقارها الى كونها عاملة في التقدير ، فلأنها لما طلبت ما بعدها من وجهين : طلب العامل للمعمول ، والصلة^(٧) للموصول ، خالفت (أَنْ) فاعتقد معها اسم محذوف ، كأنك قلت^(٨) : عَلِمْتُ أَنَّكَ سَتَقُومُ ، وَأَنَّهُ سَيَقُومُ .

(١) م : معها .

(٢) ظ : فاما .

(٣) ظ : أَنْ تَقُولَ ، وينظر : الكتاب ١/٤٨٠ : (باب ما تكون فيه أَنْ بمنزلة أي) .

(٤) من (والرأي) الى (الإشارة) ليس في ظ .

(٥) ظ : فهذا .

(٦) ظ : بالحروف .

(٧) م : والوصلة .

(٨) ظ : تقول .

وَأَمَّا (١) أَفْتَقَارُهَا إِلَى الْعَوْضِ، مَعَ عَدَمِ الدَّعَاءِ، وَمَا يَسُدُّ مَسَدَ الْعَوْضِ، فَلَأَنَّ (أَنَّ) قَدْ لَحَقَتْهَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : تَخْفِيفُهَا فِي نَفْسِهَا ، وَحَذْفُ اسْمِهَا ، وَإِيلَاؤُهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا .

وَأَمَّا افْتِقَارُهَا إِلَى أَفْعَالِ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ ، فَلَأَنَّ (أَنَّ) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) فِي التَّأَكِيدِ ، وَأَفْعَالِ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ تَجْرِي لِاسْتِقْرَارِهَا وَأَسْتَحْكَامِ مَعَانِيهَا مَجْرَى الشَّيْءِ الثَّابِتِ الْمُؤَكَّدِ ، فَحُوبَسَ بَيْنَهُمَا (٢) .

وَأَمَّا (أَنَّ) الَّتِي بِمَعْنَى (أَيُّ) ، فَلَهَا ثَلَاثُ شُرَاطِطٍ : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ كَلَامٍ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ ، لَا صَرِيحٌ (٣) الْقَوْلِ ، وَأَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ الْجُمْلَةِ دُونَ الْمَفْرَدِ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مَعْمُولَةً لِمَا قَبْلَهَا وَلَا دَاخِلَةً فِي صَلَاتِهِ ، فَبِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَكُونُ (أَنَّ) بِمَعْنَى (أَيُّ) . وَالْكَوْفِيُّونَ لَا يَعْرِفُونَ (أَنَّ) هَذِهِ (٤) ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَتَبْتُ إِلَيْكَ أَنَّ قَمًّا ، بِمَعْنَى : أَيُّ قَمٍّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ : قَمًّا ، وَكَقَوْلِكَ (٥) : بَعِثْتُ [٢٤٢ ظ] إِلَيْهِ أَنَّ سِرًّا ، إِذَا كَانَ الْبَعْثُ أَمْرًا بِذَلِكَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ : سِرًّا (٦) ، وَلَوْ قُلْتَ : قُلْتُ لَهُ أَنَّ قَمًّا ، لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ تَحْكِي بَعْدَهُ الْجُمْلُ أَوْ الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُمَا ، وَهِيَ إِنَّمَا تَأْتِي لِبَيَانِ الْقَوْلِ (٧) ، فَلَيْسَ لَوُقُوعِهَا بَعْدَ الْقَوْلِ مَوْضِعٌ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : قَمًّا ، هُوَ الْمَقُولُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَيْنَ مَعْنَى الْقَوْلِ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا) (٨) ؟
قِيلَ : الْعَرَبُ يَقُولُ : أَنْطَلَقَ فَلَانٌ فِي الْكَلَامِ ، فَتَسْتَعْمَلُهَا بِمَعْنَى (٩) الْقَوْلِ ، فَكَأَنَّ الْقَوْمَ لَمَّا حَضَرُوا مَجْلِسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَظَّمُوا وَلَمْ يَتَعْظُوا ، فَخَرَجُوا

(١) ظ : فَأَمَّا .

(٢) أَي لِكُلِّ مَعْنَاهِ الْمُخْتَصِّ بِهِ ، لِأَنَّ (أَنَّ) إِذَا أُريدَ بِهَا مَعْنَى (تَظُنُّ) فَتَحْتَ ، وَإِنْ لَمْ تَرُدَّ بِهَا مَعْنَى (تَظُنُّ) وَأَرَدْتَ بِهَا الْحِكَايَةَ كَسَرْتَ . يَنْظُرُ : الْمُقْتَضِبُ ٢/٣٤٨ .

(٣) ظ : لَا نَفْسَ .

(٤) يَنْظُرُ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/٣٩٩ . وَفِيهِ (أَنَّ النِّيَّةَ مُضْمَرٌ فِيهَا الْقَوْلُ) .

(٥) ظ : وَكَذَلِكَ .

(٦) كَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ : سِرًّا : لَيْسَ فِي ظَ .

(٧) ظ : الْمَقُولُ .

(٨) سُورَةُ ص / آيَةُ ٦ . وَيَنْظُرُ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ هَذَا فِي الْكِتَابِ ١/٤٧٩ ، وَالْمُقْتَضِبُ ١/٤٩ .

(٩) ظ : لِمَعْنَى .

وَأَنْطَلَقُوا فِي الْكَلَامِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ، وَالْمَشْيُ فِي الْآيَةِ يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْكَثْرَةُ مَاخُذٌ مِنَ الْمَشَا، وَهُوَ كَثْرَةُ^(١) الْمَاشِيَةِ، وَهُوَ غَرِيبٌ .

وَأَمَّا افْتِقَارُهَا إِلَى الشَّرَائِطِ الْمَذْكُورَةِ، فَلِأَنَّ بِمَجْمُوعِهَا يَصِحُّ مَعْنَى التَّفْسِيرِ وَالتَّبَيُّنِ، وَمِنْ هَاهُنَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) بِمَعْنَى أَيْ، فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٢)، لِأَنَّهَا بَعْدَ مَفْرَدٍ فِيهِ مَخْفَفَةٌ مِنَ الْمَشْدَدَةِ، فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ، لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَلِيهَا الْأَسْمَاءُ، وَلَا تَكُونَ الزَّائِدَةُ، لِأَنَّ تِلْكَ إِنَّمَا تَزَادُ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ، فَتَبَيَّنَتْ أَنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الْمَشْدَدَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا)^(٣)، فَيَجُوزُ فِيهِ^(٤) وَجْهَانِ : أَنْ تَكُونَ مَخْفَفَةٌ مِنَ الْمَشْدَدَةِ، فَتَكُونُ مَعْمُولَةً لِنُودِي، كَأَنَّهُ قَالَ : نُودِيَ بِالْبَرَكَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَفْسُورَةُ، فَلَا تَكُونُ مَعْمُولَةً^(٥) لـ (نُودِيَ)، وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، لِأَنَّ النِّدَاءَ^(٦) فِي مَعْنَى الْقَوْلِ، فَيَكُونُ (بُورِكَ) هُوَ نَفْسِ^(٧) الْمَقُولِ، كَأَنَّهُ قِيلَ : فَلَمَّا أَتَاهَا^(٨)، قِيلَ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا، فَعَلَى هَذِهِ الْأَصُولِ تُفَسَّرُ الْمَسَائِلُ .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ، فَأَكْثَرُ مَا جَاءَتْ زَائِدَةٌ مَعَ (لَمَّا وَلَوْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا)^(٩)، وَمِثْلَهُ قَوْلُهُ : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ)^(١٠)، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^(١١) .

(١) وَهُوَ كَثْرَةٌ : لَيْسَ فِي ظ .

(٢) يُونُسُ : آيَةُ ١٠ ..

(٣) النَّمْلُ : آيَةُ ٨ .

(٤) م : فِيهَا .

(٥) ظ : فَتَكُونُ غَيْرَ مَعْمُولَةٍ .

(٦) م : (الْإِبْتِدَاءُ) . تَحْرِيفٌ .

(٧) ظ : النَفْسُ . تَحْرِيفٌ .

(٨) ظ : رَأَاهَا .

(٩) يُونُسُ : آيَةُ ٩٦ . وَ(الْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا) لَيْسَ فِي ظ .

(١٠) الْجِنُّ : آيَةُ ١٦ .

(١١) الْوَجْهَ الْآخَرَ مَحْمُولٌ عَلَى كَسَرِهَا بِإِضْمَارِ (يَمِينٍ) بِتَقْدِيرِ : وَاللَّهُ أَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا . يَنْظُرُ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١٩٢/٣ .

وَأَمَّا حُكْمُ بَزِيادَتِهَا ^(١) مَعَ (لَمَّا) مِنْ قَبْلِ أَنْ (لَمَّا) تَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ ، مِنْ نَحْوِ :
لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ ، وَلَوْ لَمْ تَجْعَلْ زَائِدَةً [٢٣٤و] لِأَدَى الْحُكْمِ إِلَى إِضَافَتِهَا إِلَى الْمَفْرَدِ ، لِأَنَّهُ
يَنْسَبُكَ مِنْ (أَنْ) وَالْفِعْلُ تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ ، فَلِذَلِكَ قُطِعَ بَزِيادَتُهَا لِضَرْبِ مِنَ الشَّدِيدِ وَالتَّمَكُّنِ ،
وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ ^(٢) .

بَابُ الْجَوَابِ بِ (نَعَمْ) وَ (بَلَى)

قَدْ : (إِذَا كَانَ السُّؤَالُ مُوجِبًا ، كَانَ جَوَابُهُ (نَعَمْ) ، كَقَوْلِكَ : أَخْرَجَ زَيْدٌ ؟ ، فَتَقُولُ :
نَعَمْ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ بَلَى ، لِأَنَّهُ مُوجِبٌ ^(٣) ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا
وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟ قَالُوا نَعَمْ) ^(٤) ، وَإِذَا كَانَ السُّؤَالُ غَيْرَ مُوجِبٍ ، كَانَ الْجَوَابُ بِ (بَلَى) ،
كَقَوْلِكَ فِي جَوَابِ : أَلَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ ؟ ، أَلَمْ يَرْكَبْ عَمْرُو ؟ أَمَّا أَحْسَنَتْ إِلَيْكَ ؟ ، فَيَنْ
جَوَابُهُ ^(٥) بَلَى ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : (الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا : بَلَى) ^(٦) ... ^(٧) . وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ ،
وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ ، أَنَّ بَيْنَهُمَا مُشَابَهَةٌ وَمُخَالَفَةٌ .

فَمُشَابَهَةٌ أَنَّهُمَا حُرْفَانِ ، وَأَنَّهُمَا جَوَابَانِ ، وَأَنَّهُمَا يَسَدَانِ مَسَدَ الْجُمْلَةِ .

وَمُخَالَفَةٌ بَيْنَهُمَا أَنَّ (بَلَى) مَعْنَاهَا : الْإِجَابُ ، وَ (نَعَمْ) مَعْنَاهَا : الْعِدَّةُ وَالتَّصْدِيقُ ،
قَالَ سَيَبَوِيه : ("نَعَمْ" عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ) ^(٨) يُرِيدُ أَنَّهَا عِدَّةٌ فِي جَوَابِ الْأَسْتِفْهَامِ وَالْأَوْامِرِ ،
وَتَصْدِيقٌ الْإِخْبَارِ . وَلَمْ يُرَدِّ أَجْتِمَاعُ الْأُمُورِ فِيهَا فِي خَالَ ، كَمَا أَرَادَهُ بِ (إِذَا) حِينَ قَالَ :
((إِذَا) جَوَابٌ وَجَزَاءٌ) ^(٩) .

(١) ظ : وَأَمَّا حُكْمُ بَزِيادَتِهَا . تَحْرِيفٌ .

(٢) وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٣) لِأَنَّهُ مُوجِبٌ : لَيْسَ فِي ظ .

(٤) الْأَعْرَافُ : آيَةُ ٤٤ .

(٥) مِنْ (زَيْدٍ) إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ ظ .

(٦) الْأَعْرَافُ : آيَةُ ١٧٢ .

(٧) الْجُمْلَةُ ص ٣٥٤ .

(٨) الْكِتَابُ ٣١٢/٢ : (وَأَمَّا نَعَمْ فَعِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ ، تَقُولُ : قَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا فَيَقُولُ : نَعَمْ) .

(٩) الْكِتَابُ ٤٣٤/١ .

وَمِنْ الْمَخَالَفَةِ بَيْنَهُمَا أَنَّ (بَلَى) لِإِجَابِ النَّفْيِ ^(١) سَوَاءٌ كَانَ مَعَ النَّفْيِ اسْتِفْهَامٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ، كَقَوْلِكَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَيَقُولُ الْمَجِيبُ : بَلَى ، أَوْ تَقُولُ : أَلَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ؟ ، فَيَقُولُ : بَلَى ، فَهَذَا إِجَابٌ عَلَى تَقْدِيرِ طَرَحِ الاسْتِفْهَامِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ (نَعَمْ) ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّصْدِيقُ ، فَهِيَ تَقَعُ فِي جَوَابِ الْمَوْجِبِ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي جَوَابِ الْمُنْفِي ، كَانَ مَعْنَاهَا عَلَى خِلَافِ مَعْنَى (بَلَى) ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَقُلْتَ لَهُ : نَعَمْ ، كُنْتَ قَدْ صَدَّقْتَهُ فِيمَا نَفَاهُ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أُثْبِتَ ^(٢) بَلَى . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : أَلَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ؟ فَقُلْتَ لَهُ : نَعَمْ ، لَكَانَ ^(٣) الْمَعْنَى فِي (نَعَمْ) أَنَّهُ لَمْ يَقَمْ ، عَلَى تَقْدِيرِ طَرَحِ الْفَرِ الاسْتِفْهَامِ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى (بَلَى) ^(٤) مَعَ الاسْتِفْهَامِ .

وَمِنْ هَاهُنَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ (بَلَى) نَعَمْ ، مِنْ قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : (أَوْ لَمْ تَزْمِنْ قَالَ بَلَى) ^(٥) ، أَلَا تَرَاهُ لَوْ قَالَ : نَعَمْ ، كَانَ كُفْرًا ، وَمِثْلُهُ : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ فَتَوَّأَ بَلَى) ^(٦) ، وَلَوْ قَالُوا : نَعَمْ ، لَكَانُوا كَافِرِينَ ، لِأَنَّهَا لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ [٢٤٣ ظ] الْمُنْفِي وَغَيْرِهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَعْنَى (نَعَمْ) التَّصْدِيقُ ، أَنَّكَ إِذَا اعْتَبَرْتَ وَقُوعَهَا بَعْدَ الْكَلَامِ الْمَوْجِبِ ، أَوْ الْمُنْفِي وَجَدْتَهَا مُصَدِّقَةً لَذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَخْبِرُ بِهِ ، وَلَوْ وَقَعَتْ ^(٧) مَوْقِعَهَا (لَا) لَكُنْتَ تَكْذِيبًا وَرَدًّا . وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ (لَا) ضِدُّ (نَعَمْ) ، فَثَبِتَ مَا أَصْلَنَاهُ .

وَفِي (نَعَمْ) لَفْتَانِ : نَعَمْ وَنَعِيمٌ . وَبِذَلِكَ ^(٨) قَرَأَ الْكِسَائِيُّ ^(٩) .

(١) ظ : المنفي .

(٢) ظ : أتى .

(٣) عبارة ظ : (وكذلك لو قال في جوابه " أليس زيد قائما " : نَعَمْ ، لَكَانَ) ، وهي بمعنى عبارة (م) التي أثبتتها .

(٤) ظ : من .

(٥) البقرة : آية ٢٦٠ .

(٦) الأعراف : آية ١٧٢ .

(٧) م : أوقعت .

(٨) ظ : وكذلك .

(٩) جاء في السبعة في القراءات ص ٢٨١ (كلهم قرأ : (قَالُوا نَعَمْ) بفتح النون والعين في كل القرآن ، غير الكسائي فإنه قرأ : (نَعِم) بفتح النون وكسر العين في كل القرآن) في سورة الأعراف : آية ٤٤ (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقًا قَالُوا نَعِم ...) وآية ١١٤ (قال نعم وإنكم لمن المقربين ...) وسورة الصافات : آية ١٨ (قل نعم وأنتم داخرون ...) .

وفي (بَلَى) لغتان : التَفْخِيمُ والإِمَالَةُ .

وأجاز أبو علي الفارسي رحمه الله^(١) ، أن يقال : نَعَمْ ، بكسر النون ، على لغة مَنْ كَسَرَ الْعَيْنَ ، وجعله قياساً بمنزلة : شَهِدَ وَلَمْ تُبَلِّ^(٢) ، لكونها^(٣) حرفاً ؛ لأنها وإن كانت حرفاً ، فإنها على لفظ الأسماء ، فجرت مجرى (بَلَى) في إجازة إمالتها ، مع كونها حرفاً لشبهها بالأسماء .

فإن قيل : قد قلتم : إن (بَلَى) لا تنفع إلا في جواب المنفي ، فأين ذلك في قوله سبحانه : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ، بَلَى)^(٤) ؟ .

قيل ليس شرط النفي^(٥) أن يكون في أول الكلام في كل موضع ، والنفي قد وجد في الآية في مفعول : أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ ، وهو (أَنْ لَنْ) ، فلذلك قال : (بَلَى قَادِرِينَ) و (قَادِرِينَ) ينتصب على إضمار فعل دل عليه ما تقدم ، كأنه قال : بَلَى يَجْمَعُهَا قَادِرِينَ ، وهذا تقدير سبويه في باب يتضمن معنى التَّكُونِ والتَّثْقُلِ ، وهو إجراء الأسماء غير المشتقة مجرى الأسماء المشتقة ، من نحو : أُنْجِيَا مَرَّةً وَقَسِيَا أُخْرَى^(٦) . وقد قيل إن التقدير : بَلَى نَقْدَرُ قَادِرِينَ ، أي نقدر قدرة^(٧) ، فتقدير الأول تقدير الأحوال ، وتقدير^(٨) الثاني تقدير المصادر ، وتقدير^(٩) الأول أجود ، لأنه يتضمن إيجاب المنفي بَلَى ، فتكون (أَنْ)^(١٠) قد أعطيت حقها . ومن قال : إن العامل فيه (نُسَوِيَ بَنَانَهُ)^(١١) كان مخطئاً ، لأنَّ

(١) الفارسي رحمه الله : ليس في ظ . وتظهر : المسائل المشككة (البغداديات) ص ٢٥٣ .

(٢) ظ : تبال .

(٣) ظ : بكونها .

(٤) القيامة : آية ٣ و ٤ ، وتتمتها : (بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِيَ بَنَانَهُ) .

(٥) النفي : ليس في م .

(٦) الكتاب ١٧٢/١ .

(٧) ظ : تقدير قدرة .

(٨) وتقدير : ليس في ظ .

(٩) ظ : والتقدير .

(١٠) أن : ليس في ظ .

(١١) القيامة : آية ٤ .

ما كان داخلاً في الصلة لا يتقدم على الصلة ، وهكذا قول من قال : إِنَّهُ يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارٍ يَحْسَبُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَلَى يَحْسَبُنَا قَادِرِينَ ، لَأَنَّ (بَلَى) لا تكون لأيجاب الاستفهام المجرد من النفي ، ولا المعنى على ذلك : فَيَصِحُّ ما ذكرناه ، وبالله التوفيق .

[٤؛ ٢و] بَابُ (أَوْ) وَ (أَمْ)

قال أبو القاسم رحمه الله : (أَعْلَمُ أَنَّ (أَمْ) وَالْفِ الاستفهام بمعنى^(١) (أَيُّ) ، فإذا قال القائل : أريدُ عندك أم عمرو ؟ ، فجوابه أن تقول : عمرو ، أو زيد ، لأنَّ تَوْبِلَهَا : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟ ، ولا يجوز أن تقول : نعم ، ولا (لَا) ...^(٢) وهذا كما ذكر .

وجملة الأمر أن حروف الاستفهام الثلاثة التي هي : الهمزة ، وهل ، وأم ، تشترك في معنى الاستفهام وتختلف ، وتختص بأحكام .

فالهمزة أم حروف الاستفهام ، بدليل استعمالها في مواضع لا يصح استعمال غيرها من أخواتها فيها^(٣) ، من ذلك دخولها لمعنى^(٤) التقرير ، مثل :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَيْسَرِي^(٥)

ومثل قوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ)^(٦) ، ومنها دخولها لمعنى الإنكار ، كقول القائل : ضربتُ زيداً ، فنقول : أَرَيْدُنِيهِ ؟ : ومنها دخولها على بعض الكلام ، يقول القائل : مررتُ بفلان ، فنقول : أَبْزَيْدٍ ؟ ومنها أنها تدخل إذا أُبدلت من الاستفهام ، كقولك : كَمْ أَصْحَابُكَ ، أَخْمَسَةُ^(٧) أم عشرة ؟ . ولا يجوز جميع ذلك في شيء من (هل) ، ولا (أم) .

(١) ظ : بمنزلة .

(٢) الجمل ٣٥٥ .

(٣) فيها : ليس في م .

(٤) م : بمعنى .

(٥) رجز في ديوان العجاج ص ٣١٠ ، والكتاب ١٧٠/١ والمقتضب ٢٢٨/٣ و ٢٦٤ .

وفي هامش م : (ويروى : قيسري بالياء ، وهو الشيخ الكبير ، مثبه بالعظيمة من الإبل ، وصوابه أن تكون الهمزة للإنكار ، لقوله بعده : (وإنما يأتي الصبا الصبي) .

(٦) الشرح : آية ١ .

(٧) ظ : خمسة . من دون همزة .

ومنها أَنَّ الهمزة تدخل على حرف العطف، يقول القائل: فُلَانٌ يَضْحَكُ، فنقول: أَوْ هُوَ مِمَّنْ يَلْحَنُ^(١)؟ ونحوه، ولا يجوز ذلك في (هَلْ) و(أَمْ). والهمزة تدخل على حرف العطف، ولا يدخل حرف العطف عليها. و(هَلْ) يدخل عليها حرف العطف، ولا تدخل هي على حرف العطف، [و(أَمْ) لا تدخل على حرف العطف، ولا هو عليها، وذلك أَنَّها من حروف العطف]^(٢). فلم تدخل على مثلها.

فثبت بما ذكرناه، أَنَّ الهمزة أم حروف الاستفهام لاختصاصها بالأشياء المذكورة، ولأجل ذلك كانت مستحقة لأن تعادل بها (أَمْ). وإذا عودل بها (أَمْ) كنا جميعاً بمعنى (أَيُّ) إذا كان الكلام جملة واحدة، كقولك: أقام زيد أم عمرو؟، بمعنى أيهما قام. وإذا كان الكلام جملتين، مثل: أقام زيد أم خرج عمرو؟ لم تكن بمعنى (أَيُّ) ولم تكن متصلة، بل كانت منقطعة [٢٤؛ ٢٥ ظ] فيكون^(٣) قد أدرك المتكلم من الشك في الجملة الثانية ما أدركه في الجملة الأولى، وتقدر (أَمْ) هذه بـ(بَلْ والهمزة)، كانه قال: بَلْ أخرج^(٤) عمرو، ومن قدرها بـ(بَلْ) لا غير كان مخطئاً، بدليل قوله سبحانه: (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ)^(٥)، ولو^(٦) قدرت بـ(بَلْ) مفردة، لكان كفراً، وإنما يقدر بالاستفهام^(٧)، لأن في الاستفهام معنى الإنكار والرد إذا كانت الهمزة تستعمل استفهاماً وتقديراً وإنكاراً. فإذا ثبت معرفة الهمزة وأم مع ما كنا أصلناه^(٨) في باب العطف، وجب أن تعلم من هذا الباب معرفة المشابهة والمخالفة بين (أَوْ) و(أَمْ)، فالمشابهة بينهما، أَنهما حرفان وأنهما لأحد الشئيين أو الأشياء، وأنهما عاطفتان^(٩).

(١) كذا في المخطوطتين: (الحن).

(٢) ما بين المعقوفتين بدله في م: (وكذلك أم لأنها من حروف العطف).

(٣) فيكون: ليس في ظ.

(٤) ظ: خرج. من دون الهمزة. تحريف.

(٥) الزخرف: آية ١٦.

(٦) ظ: لو.

(٧) ظ: في الاستفهام.

(٨) أصلناه: ليس في م.

(٩) ظ: والأشياء وأنهما عاطفتان.

والمخالفة بينهما من عدة جهات: منها أن (أم) أصل في الاستفهام. وليست (أو) من حروف الاستفهام، ومنها أن (أو) إذا دخلت مع الهمزة قُدرت بـ (أحد) وإذا دخلت (أم) مع الهمزة في الجملة الواحدة قُدرت بـ (أي). ومنها أن جواب (أو) مع الاستفهام أبداً (نعم) أو (لا). وجواب (أم) في الجملة الواحدة أبداً التَّعْيِينُ.

ومنها أن الاستفهام بالهمزة و (أو) قبل الاستفهام بالهمزة و (أم)، لأنَّ تَعْيِينَ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ ثَبَاتِهِ. ومنها أنه إذا اجتمع فعلٌ واسمٌ كلٌّ تَقْدِيمُ الاسم مع (أم) أجود، وتَقْدِيمُ الفعل مع (أو) أجود، تقول: أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمَرُو؟ ، ومع (أم): أَرِيدُ قَامَ^(١) أَمْ عَمَرُو؟ ، وقد يجوز من^(٢) بعد ذلك أن تَسْبِيحَهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِالْأُخْرَى، والأجود ما ذكرناه. ومنها أن الاستفهام إذا كان باسم، كان العطف بـ (أو) دون (أم)، تقول: أَيُّهُمْ يَقْرَأُ أَوْ يَقْعُدُ؟ ، ولا يجوز ذلك بـ (أم) لأنَّ (أَيًّا) اسمٌ وهي مُسْتَغْرَقَةٌ لِمَعْنَى (أم)، وكذلك كُلُّ اسمٍ يَسْتَفْهَمُ بِهِ، مثل (مَنْ) و (مَا) وَأَخَوَاتِهِمَا، لأنَّ جَوَابَ الاسْتِفْهَامِ بِالْأَسْمَاءِ التَّعْيِينُ^(٣)، من حيثُ ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي [٢٤٥] الْمَجِيءِ^(٤) بَيْنَمَا وَبِأَخَوَاتِهِمَا، إِنَّمَا هُوَ لِمُخْتَصَرِ^(٥) وَالْإِيجَازِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ. ومنها أنه إذا أُتِيَ بـ (أَفْعَل) انْتِي مَعْنَاهَا الْمَفْضَلَةُ وَعُطِفَ عَلَيْهَا، كان^(٦) الْعُطْفُ بـ (أم) دون (أو)، تقول: أَرِيدُ أَفْضَلَ أَمْ عَمَرُو؟ ، نَظَرُ أَفْعَلٍ إِنَّمَا هُوَ^(٧) مَوْضُوعٌ لِمَا قَدْ ثَبَتَ فِيهِ مَعْنَى: أَرِيدُ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَحْتَارُ هَذَا الْفَصْلُ بَأَن يَنْظُرَ الْكَلَامُ، فَإِنْ كَانَ يَجُوزُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، كَانَ بـ (أو)، وَإِنْ لَمْ يَجْزِ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، كَانَ بـ (أم)، وَمِنْ هَاهُنَا تَقُولُ: مَا أَبَالِي أَضْرِبْتُ زَيْدًا أَمْ عَمَرًا، وَلَا يَحْسُنُ بـ (أو) لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ إِذَا قُلْتَ: مَا أَبَالِي أَضْرِبْتُ زَيْدًا، فَإِنْ اسْقَطْتَ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ جَازَتْ بـ (أو) وَلَمْ يَجْزِ بـ (أم)، تقول: مَا أَبَالِي ضَرِبْتُ زَيْدًا أَوْ عَمَرًا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ: مَا أَبَالِي ضَرِبْتُ زَيْدًا، كَمَا يَجُوزُ: مَا أَبَالِي بِضَرْبِهِ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ قَوْلِكَ: أَرِيدُ أَفْضَلَ

(١) ظ: قائم.

(٢) من: ساقطة من م.

(٣) ظ: المعين.

(٤) م: بالمجيء.

(٥) م: الاختصار.

(٦) كان: ليس في ظ.

(٧) ظ: (لأن أم إنما هي).

أَمْ (١) عَمُرُو؟ لِأَنَّ أَفْعَلَ لَمَّا دَخَلْتَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُ عَنِ الْأَفْضَلِ مِنْهُمَا، لَا عَنْ نَفْسِ الْفَضْلِ، فَاقْتَضَى هَذَا الْكَلَامَ مَعْنَى (أَمْ) وَمَعْنَى أَنَّهُمَا أَفْضَلُ، وَيُدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَصِحُّ إِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ دُونَ (أَمْ). لَوْ قُلْتَ: أَزِيدُ أَفْضَلَ، وَسَكَتَ. لَمْ يَكُنْ كَلَامًا، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِي أَيُّهُمَا أَفْضَلُ، وَلَا يَثْبُتُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا مَعَ وَجُودِ (أَمْ) (٢)، فَعَلَى هَذَا تَأْتِي مَسَائِلُ (أَوْ) وَ (أَمْ) (٣). وَجُمْلَةٌ مَا تَقْسِمُ عَلَيْهِ (٤) (أَوْ) سِتَّةُ أَقْسَامٍ: الشَّكُّ، وَالتَّخْيِيرُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَالْإِبْهَامُ وَالتَّفْصِيلُ وَالْإِضْرَابُ.

فَالْتَفْصِيلُ، مِثْلُ: (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) (٥)، وَمِثْلُ قَوْلِهِ (٦): (إِنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَصَلِّبُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ) (٧).

وَالْإِضْرَابُ، مِثْلُ جَعْلِهَا بِمَعْنَى (بَلَّ) فِي آيَاتِ وَأَبْيَاتٍ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَالْأَصْلُ أَنَّهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فَنَصَبَتْ، كَانَ مَعْنَاهَا الْإِجَابُ وَلِذَلِكَ قُدِّرَتْ بِـ (إِلَى أَنْ) (٨)، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي بَابِ الْعُطْفِ (٩). وَجُمْلَةٌ مَا تَقْسِمُ عَلَيْهِ (١٠) (أَمْ) أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً، أَوْ مُنْقَطِعَةً، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي بَابِ الْعُطْفِ.

فَمَا قَوْلِي: أَتَفْعَلُ أَمْ لَا؟ فَمِنْ حَيْزِ الْمُنْقَطِعَةِ، لِأَنَّ (لَا) نَائِبَةٌ عَنْ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ

(١) ظ: من .

(٢) ظ: (بوجود)، وفي هامش م: (من الآيات قوله تعالى: أو يزيدون - الصافات ١٤٧، ومن الآيات قوله:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ) ورقة ٣٦٦

نسب لذي الرمة وليس في ديوانه، ورد في الخصائص ٤٥٧/٢ والإنصاف ٢٥٤.

(٣) زيد بعدها في (م) هذه الفقر: (ومن جعل أقسام أم الزيادة ولم يقل بالزيادة أحد غير أبي زيد اللغوي) ورقة ٣٦٦، وكتب فوقها: زائد.

(٤) ظ: إليه .

(٥) البقرة: آية ١٣٥ .

(٦) قوله: ليس في ظ .

(٧) المائدة: آية ٢٣ .

(٨) ظ ك ب (الا أن) .

(٩) ظ: في بابها في باب العطف . ويراجع ص ٥٤

(١٠) ظ: إليه .

تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُنْقَطِعَةَ هِيَ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ ^(١)، فَكَأَنَّ هَذَا الْمُتَكَلِّمَ أَدْرَكَهُ مِنَ الشَّكِّ فِي
الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلُ مَا أَدْرَكَهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى فَافْتِمْهُ ^(٢).

وَلَيْسَ مِنْ أَقْسَامِ (أُمُّ) الزِّيَادَةِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو زَيْدٍ ^(٣) وَحَدَّه فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ :
(أُمُّ أَنَا [ظ ٢٤٥] خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) ^(٤)، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ^(٥) أَحَدًا تَابِعَهُ فِي ذَلِكَ،
إِلَّا مَا يَحْكِي عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْقُرَاءِ أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (أَفَلَا تَبْصُرُونَ أُمُّ) ^(٦)،
ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ (أَنَا خَيْرٌ)، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ زِيَادَتِهَا. وَلَيْسَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ دَلِيلٌ،
وَهُوَ قَوْلُ الرَّاجِزِ ^(٧) :

يَا دَهْرُ أُمِّ مَا كَانَ مِثْنِي رَقْصًا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِثْنِي تَوْقَصًا ^(٨)

لَا حَتَمَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ، أَكَانَ ^(٩) مِثْنِي فِي شَبَابِي يَا دَهْرُ رَقْصًا أُمِّ مَا كَانَ
مِثْنِي تَوْقَصًا ؟، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (مَا) زَائِدَةً، وَتَكُونُ (أُمُّ) مَحْمُولَةً عَلَى كَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ،
فَافْتِمْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ^(١٠).

بَابُ النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١١) : (اعْلَمْ أَنَّيَا تَدْخُلَانِ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ خَاصَّةً .
وَالْمُسْتَدَّةِ أَلْبَغُ فِي التَّكْثِيرِ مِنَ الْخَفِيفَةِ ^(١٢)، وَتَدْلَانِ بِدُخُولِهِمَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ خَالِصٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ

- (١) ظ : بعد الجملة .
- (٢) فافتمه : ليس في م .
- (٣) هو سعيد بن أوس الانصاري (ت ٢١٥هـ) (نزهة الالباء ص ١٠١) .
- (٤) الزخرف : آية ٥٢ .
- (٥) أن : ساقطة من م .
- (٦) الزخرف : آية ٥١ .
- (٧) م : وهو هذا البيت . لم يعرف اسمه ، ورد في المقتضب ٢/٢٩٧ ، والمنصف ٢/١١٨ ، وخزانة
الأدب ١١/٦٢ .
- (٨) الرقص : ضرب من السير ، قيل الخبب ، والتوقص : تقارب الخطو .
- (٩) ظ : وكان .
- (١٠) إن شاء الله عز وجل : ليس في م .
- (١١) رحمه الله : ليس في م .
- (١٢) من الخفيفة : ليس في م .

دونَ الحالِ ، ولا يدخلانِ على واجبٍ إلَّا في الشعرِ ^(١) .

وهذا كما ذكرَ .

وجملةُ الأمرِ أَنَّ النونَ المشدَّدةَ والخفيفةَ ^(٢) إذا دخلتا على الفعلِ المستقبلِ أثَّرتا فيه تأثيرين : تأثيراً في لفظه وتأثيراً في معناه ، فتأثير اللفظ إخراجُ الفعلِ إلى البناءِ بعد أن كان معرباً ، وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعلِ للاستقبالِ بعد أن كان يصلح للحالين . والتأكيْدُ بالشَّديدةِ أكْدُ من التَّأكيدِ بالخفيفةِ ، كما ذكرَ ، لأنَّ تكريرَ النونِ بمنزلةِ تكريرِ التَّأكيدِ ، فقولك : أَضْرِبَنَّ ، بمنزلةِ قولك ^(٣) : أَضْرِبُوا كُلَّكُمْ ، وقولك : أَضْرِبَنَّ ، بمنزلةِ قولك : أَضْرِبُوا كُلَّكُمْ أَجْمَعُونَ ، ولا يدخلانِ على فعلٍ ماضٍ ، كما ذكرَ ، لأنَّ الفعلَ الماضي بوقوعه وثبَّاتُه مستغنٍ عن تأكيده ، وإنَّما تدخل النون للتَّأكيدِ في كل فعلٍ فيه معنى الطلبِ ^(٤) ، وليس في الماضي معنى الطلبِ .

وجملةُ المواضعِ التي تدخل فيها النون : القَسَمُ والاستفهامُ والأمرُ والنهي والجزاء ، إذا كان معه (ما) ^(٥) ، وما عدا هذا فلا يجوزُ دخولُ النونِ عليه إلَّا شاذاً ، أو تشبيهُه [٢٤٦] شيءٍ بشيءٍ .

وجملةُ الأفعالِ التي تتركبُ معها ^(٦) المسائلُ أربعةٌ : الفعلُ الصحيحُ ، والفعلُ المعتلُّ العينَ ، والفعلُ المعتلُّ اللامَ ، والفعلُ المضاعفُ ، وفي كل واحدٍ من هذه خمسةُ أسئلةٍ ^(٧) : كيف تكون مع المذكرِ الواحدِ ^(٨) والمؤنثةِ الواحدةِ والتثنيةِ والجمعِ منهما ؟ .

(١) الجمل ٣٥٦ ، وجاء في هامش م : (كقوله :

(ربما أوفيت في علمٍ ترفعن ثوبي شمالاً) لجزيمة الأبرش .

ورد في الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١٥/٣ .

(٢) ظ : الشَّديدة أو الخفيفة .

(٣) قولك : ليس في ظ .

(٤) م : طلب .

(٥) جاء في هامش م : (قولهم : بعين ما أريناك ، وبالم ما تخبئنه ، ومن عَصَةٍ ما يَشْتَنُّ شَكِيرُها و(ما) في هذه الأمثال زائدة) ورقة ٢٦٧ ، وتجدها بعينها مرتبة في شرح المفصل ٥/٩ .

(٦) م : عليها .

(٧) في ظ وم كتبت (أسولة) .

(٨) للواحد : ليس في م .

وفي الحركة التي قبل النون قولان: إذا قلت: هل تضربن زيدا، منهم من يقول: هي حركة النقاء الساكنين، ومنهم من يقول: هي حركة بناء، وهو الصحيح، لأن حركة النقاء الساكنين لا يعود الساكن المحذوف لاجلها من حيث كانت عارضة. وقد ثبت واستقر أنك تقول: قولن، وبيعن، فتعبد الواو والياء، فدل على أن الحركة حركة بناء.

وهذه^(١) الحركة تختلف فتكون فتحة أبداً مع الواحد المذكور سواء كان الفعل صحيحاً، أو معطلاً، أو مضاعفاً، تقول: هل تضربن؟، وهل ترمين؟. وهل تردن؟. زيد؟ وتكون مكسورة أبداً مع الواحدة^(٢) المؤنثة في جميع ذلك، مثل: هل تضربن؟. وهل ترمين؟. وهل تردن؟. وتكون مضمومة مع جماعة^(٣) المذكورين في الفعل الصحيح والمضاعف والمعتل.

فإذا كان معطلاً بالالف كانت واو الضمير مضمومة، وكان^(٤) ما قبلها مفتوحاً لتدل على الألف المحذوفة. وإن كان معطلاً بالياء والواو كانت^(٥) واو الضمير محذوفة. وكان^(٦) ما قبلها مضموناً، ليدل ضمها^(٧) على المحذوف، ولذلك تقول: هل تخشون الله يارجال؟، وهل ترمين؟ وهل تغزون؟ فعلى هذا مقاييس هذا النوع.

ويكون ما قبل النون ساكناً مع ضمير جماعة النساء، في الفعل الصحيح، والمضاعف، والمعتل، مثل: هل تضربن؟ وهل ترددن؟ وهل تخشين؟ وهل ترمين؟ وهل تغزون؟ فقد صارت هذه الأقسام الأربعة تعور هذه الأفعال من هذا الباب على الصفة المذكورة، أعني الضم، والفتح، والكسر، والسكون.

وكل موضع دخلت فيه الشديدة، فإن الخفيفة تدخله، إلا في موضعين قد ذكرا.

(١) ظ: فهذه.

(٢) ظ: الواحد.

(٣) ظ: الجماعة.

(٤) وكان: ليس في ظ.

(٥) ظ: وكانت.

(٦) ظ: وأن.

(٧) ظ: ضمه.

وَكُلُّ حُكْمٍ مِمَّا عَدَا ذَلِكَ يُلْزَمُ الْخَفِيفَةَ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْوَقْفُ ، وَالْآخَرُ الْوَصْلُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ ، فَمَتَى دَخَلَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةَ سَاكِنٌ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى حَذَفَتْ وَصَلًا ، وَثَبَّتْ وَقْفًا عَلَى صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ [٢٤٦ ظ] تَقُولُ فِي الْوَصْلِ : إِضْرِبَ الرَّجُلَ ، فَحَذَفْنَا الْإِلْقَاءَ السَّاكِنِينَ ، وَلَمْ نَحْرِّكْهَا كَمَا تَحْرِّكُ النُّونَ مِنَ (١) الْأَسْمَاءِ لِضَعْفِهَا عَنْ حُكْمِ النُّونِ ، فَإِذَا وَقَفْتَ ، نَظَرْتَ ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا ، أَبْدَلْتَ مِنْهَا أَلْفًا ، كَمَا تُبَدِّلُ مِنَ النُّونِ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

وَذَا النَّصْبُ الْمَنْصُوبُ لَا تَقْرِبْنَهُ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

ومثله (٣) :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ (٤)

فِي أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ : وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُورًا حَذَفْتُهَا أَيْضًا إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ ، فَنَقُولُ : هَلْ تَضْرِبُوا (٥) الرَّجُلَ يَاهُوْلَاءِ ؟ فَإِنْ (٦) وَقَفْتَ ، قُلْتَ : هَلْ تَضْرِبُونَ ؟ . فَحَذَفَ أَوَّلَ النُّونِ الْخَفِيفَةَ الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا أَوْ الْمَكْسُورَ (٧) ، كَمَا تَحذفُ النُّونَ فِي الْوَقْفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا حَذَفْتُهَا عَادَتْ نُونُ الْإِعْرَابِ ، وَإِذَا عَادَتْ نُونُ الْإِعْرَابِ ، عَادَ الضَّمِيرُ ، فَعَلَى هَذَا أُصُولُ الْبَابِ فَقَسَهُ .

(١) ظ : فِي .

(٢) ظ : قَوْلُهُ . هُوَ الْأَعْشَى . دِيْوَانُهُ ١٢٧ ، وَالْكِتَابُ ١٤٩/٢ وَالْمَقْتَضِبُ ١٢/٣ وَصَدَرَ الْبَيْتُ لَيْسَ فِي ظ .

(٣) لِلْحَطِيبَةِ فِي دِيْوَانِهِ ٣٢ ، وَالْكِتَابُ ٤٤٥/١ وَالْمَقْتَضِبُ ٦٥/٢ .

(٤) زَادَ بَعْدَهُ فِي ظ : (وَيُرْوَى :

(مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا)

وَهُوَ سَهْوٌ . فَصَدَرَ الْبَيْتُ لِلْحَطِيبَةِ ، وَعَجَزَهُ مِنْ بَيْتِ لَعَبِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ ، تَمَامُهُ :

مَتَى تَأْتِنَا تَلِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا

وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٤٤٦/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٦٣/٢ . وَيَلَاظُ أَنْ لَا شَاهِدَ عَلَى النُّونِ فِي الرَّوَايَتَيْنِ ، وَلَعَلَّهُ مِنْ سَهْوِ الْمُؤَلِّفِ .

(٥) ظ : تَضْرِبُ .

(٦) ظ : وَأَنْ .

(٧) ظ : لِلْسَّكُونِ . بَدَلًا مِنْ (أَوْ الْمَكْسُورِ) .

وكان يونسُ يَجِيزُ البَدَلَ من النون الخفيفة المضموم ما قبلها والمكسور حملاً على المفتوح ، فتَقُولُ في قولك : أَخْشَوْنُ : أَخْشَوْا ، وفي قولك : أَخْشَيْنَ : أَخْشِي ، وسيبويه لا يَجِيزُ ذلك إلا في المفتوح ما قبلها ، من نحو : أَضْرِبَنَّ وَأَضْرِبَا^(١) ، وقياسه قياسُ التثوين في الأسماء ، وقياسُ يونسَ إنما هو على لغة مَنْ يُبَدِّلُ من تثوين المجرور والمرفوع في الأسماء .

ومن خلافِ يونسَ في هذا الباب ، أَنَّهُ يَجِيزُ الحاقَّ النون الخفيفة بفعل^(٢) الاثنين وجماعة النساء ، فتَقُولُ : أَضْرِبَانِ وَأَضْرِبَنَّ . وحجته في ذلك أَنَّ الألفَ فيها فضل مَدٍّ ، فجازَ لأجله الجمعُ بين ساكنين على حَدِّ دَابَّةٍ وَشَابَةٍ ، فكانَ فرطُ المدِّ قد قامَ مقامَ الحركة ، وإذا كانوا قد أجازوا ذلك في الواو والياء^(٣) ، فَيُمْ في إجازته^(٤) في الألف أولى .

وسيبويه رحمه الله^(٥) لا يَجِيزُ [٢٤٧و] ذلك ، لأنَّ هذه النون لا تكون قطُّ إلا ساكنةً فلا مدخلَ للحركة فيها ، ولا هي ممَّا يُدْغَم ولا يدغم فيها ، فهي ملوَّبة الحركة في أصلها ، فلم يخرجْ أَنْ يكونَ جامعاً بين ساكنين ، وليس ذلك مثل : دَابَّةٍ وَشَابَةٍ ؛ لأنَّ النَّاسَ قد ارتفع عن المدغم ارتفاعاً واحدةً ، وكان بمنزلة المتحرك . وإذا وقف يونسُ على هذه النون^(٦) ، أَبْدَلَ منها أَلْفاً ، فقال : أَضْرِبَا^(٧) . وعلى كلِّ حالٍ فالمدغمُ ضعيفٌ .

ومن الخلافِ مع الكوفيين في هذا الباب ، أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجِيزُ حَذْفَ الياءِ مع المذكر ، من نحو الأمر من : قَضَى يَقْضِي ، وَرَمَى يَرْمِي ، فَيَجِيزُونَ : اقْضِ يَا رَجُلُ ، وَارْمِ يَا هَذَا^(٨) .

(١) الكتاب ١٥٤/٢ .

(٢) ظ : لفعل .

(٣) جاء في هامش م : في الوقف .

(٤) ظ : بإجازته .

(٥) رحمه الله : ليس في ظ .

(٦) الكتاب ١٥٧/٢ . وفيه : (يونس وناس من النحويين) .

(٧) ظ : أضربنا .

(٨) ينظر : الانصاف ٦٥٠/٢ م ٩٤ ، وشرح المفصل ٢٨/٩ ، وشرح الشافية للرضي ٤٠٧/٢ .

وهذا لا يجيزه أحد من البصريين ، لأنَّ الياء قد وجب لها الفتح ، كما وجب فتح الحرف الصحيح ، فلم يستقل ، وإذا لم يستقل لم يحذف ، ووجب أن تقول : أَقْضِينَ وَأَرْمِينَ ، وقياسهم أنهم أدخلوا النون بعد حذف الياء للأمر .

وليس بقياس صحيح ، لأنه لم تستمر مع الفعل الصحيح اللام . والمعتل العين . من نحو : قَوْلُنَّ وَبِيعُنَّ ، ولا مع النشبة التي يجب إثبات يائها ، بلا خلاف ، ولهذا الباب اعتبار في إثبات الواو والياء وحذفهما ، وكلُّ واوٍ أو ياء كانت تحذف لالتقاء الساكنين ، فإنَّها تحذف في هذا الباب ، وكلُّ واوٍ أو ياء كانت تتحرك لالتقاء الساكنين ، فإنَّها تتحرك في هذا الباب (١) .

مثال الواو المحذوفة ، قولك : أَضْرِبُنْ ، كما تقول : أَضْرِبُوا الرجل . ومثال الواو الثابتة ، قولك : أَخْشَوْنِ اللَّهَ ، كما تقول : أَخْشَوْا اللَّهَ . ومثال الياء المحذوفة ، قولك للمرأة : أَرْمِيْ وَأَغْزِيْ ، كما تقول : هَلْ يَرْمِي الرجل ؟ ، ومثال الياء الثابتة (٢) : أَخْشِيْنِ اللَّهَ ، كما تقول : أَخْشِي اللَّهَ . فعلى هذا الأصل قياس المعتل اللام (٣) في جميع أبواب . وأما (٤) المعتل العين ، فلا خلاف في ردِّ عينه فيما عدا فعل جماعة المؤنث . وأما المضاعف من نحو : رَدُّ وَشْدٌ (٥) ، ففيه لغتان : إظهار المضاعف ، وترك إظهاره ، فإنَّ (٦) دخلته النون الشديدة أو الخفيفة فلغة واحدة ، وهو ترك الأدغام إلا مع فعل جماعة نساء ، فإنه لا يجوز فيه إلا الفك .

وأما النشبة ، فلا خلاف في ترك الإظهار ، سواء دخلت النون أو لم تدخل ، فعلى هذا قياس المضاعف ، وجميع ما اتصل في هذا الباب من أحكام النون الشديدة أو الخفيفة ، فأنت مخير إن شئت أتيت بهما [٢٤٧ظ] لمعنى التأكيد ، وإن شئت لم تأت بهما إلا في القسم ، فإنَّهما يلزمان في الأمر العام .

(١) من (وكل واو) الى (الباب) ليس في ظ .

(٢) ظ : ومثال الباقية .

(٣) اللام : ليس في ظ .

(٤) ظ : فأما .

(٥) م : سد ومد .

(٦) ظ : فاذا .

وشرط دخول النون في الفعل المستفهم عنه ، أن يكون الاستفهام بالحرف دُونَ الاسم ، لأنَّ الاستفهام بالحرف يتناول نفس الفعل ، وبالأسماء يتناول صاحب الفعل . وباب النون إنما هو للأفعال . وشرط دخول النون في الأمر ، أن تكون مع فعل لا مع اسم فعل . فأما هَلُمَّنْ ، فعلى أحد المذهبين المذكورين في باب أسماء الأفعال ، فعلى هذا مدارُ هذا الباب . فافهم إن شاء الله (١) .

باب الصَّلَاتِ

قال أبو القاسم رحمه الله (٢) : (الأسماء الموصولة : مَنْ ، وَمَا ، وَالَّذِي ، وَالَّتِي وَأَيُّ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ بمعنى الذي والتي ، وَأَنَّ الْخَفِيفَةُ إذا كانت مع الفعل بتأويل المصدر ، في قولك : يُعْجِبُنِي أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ، وَأَعْجَبَنِي أَنْ قَصَدْتَ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك . فَأَمَّا (مَا) فهي تقع على ما لا يَعْقِلُ ، و(مَنْ) لِمَنْ يَعْقِلُ ، و(أَيُّ) و(الَّذِي) يقعان على مَنْ يَعْقِلُ ، وما لا يَعْقِلُ (٣) ، وقد مضى شرح (مَا) و(مَنْ) وذكرنا مواضعهما ومواضع (أَيُّ) فيما مضى .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (مَا) و(مَنْ) و(أَيُّ) في الاستفهام تامةٌ بغير صلة ، وكذلك هي (٤) في الجزاء ، وكذلك (مَا) في التعجب اسمٌ تامٌ بغير صلة ، وإنَّما تكون هذه الأسماء ناقصةً في الخبر (...) (٥) .

قال الشيخ أيداه الله (٦) : جملة ما (٧) يشتمل عليه هذا الباب معرفة (٨) عشرة أشياء : ما جملة الصلوات ؟ ، وما جملة الموصولات ؟ ، وما معاني الموصولات ؟ وما الجمل التي

(١) فافهم إن شاء الله : ليس في ظ .

(٢) رحمه الله : ليس في م .

(٣) م : (وأي تقع لهما جميعا وكذلك (الذي)) .

(٤) هي : ليس في ظ .

(٥) الجمل ٣٦١ .

(٦) ظ : قال المفسر .

(٧) ما : ليس في ظ .

(٨) معرفة : ليس في م .

يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ صَلَاتٌ مِمَّا لَا يَصِحُّ ؟ وَمَا قِسْمَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ؟ وَمَا أَحْكَامُهَا ؟ وَمَا حَدُّ
الإخبار ؟ وَمَا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يَجُوزُ الإخبارُ عَنْهَا مِمَّا لَا يَجُوزُ ؟ وَمَا مُشْكَلُ هَذَا الْبَابِ ؟
وَمَا الَّذِي فِيهِ خِلَافٌ ، وَالَّذِي (١) لَا خِلَافَ فِيهِ ؟ فَهَذِهِ مَقَدِّمَاتُ أَسْئَلَةٍ (٢) إِذَا ضُبِطَتْ
أَنْحَصَرَ بِهَا هَذَا الْبَابُ ، وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ ، وَهُوَ مِنْ حَدِّ بَابِ (٣) الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَهُوَ
يُسَمَّى بَابَ السَّبْكِ .

أَمَّا جُمْلَةُ الصَّلَاتِ فَأَرْبَعَةٌ : الْمَبْدَأُ وَالْخَبَرُ ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ ، وَالشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ ،
وَالظَرْفُ (٤) ، وَقَدْ عُرِّفَتْ هَذِهِ مِنْ [٢٤٨ و] أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَإِنَّمَا يُوصَلُ (٥) بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ،
لأنَّهَا جَمْلٌ ، وَالْجَمْلُ تَوْضِيحُ الْمُوصُولَاتِ (٦) ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُوصَلْ بِمُفْرَدٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
لِنَفْسِ الصَّلَاتِ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ (٧) مَوْقِعُهَا الْمُفْرَدُ ، فَلِذَلِكَ أَفْتَقَرْتُ
الْمُوصُولَاتُ إِلَى عَوَائِدَ مِنْ صَلَاتِهَا ، لِأَنَّهَا جَمْلٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا (٨) ، فَلَوْلَا الْعَوَائِدُ لَمَّا
أَرْتَبَيْتُ بِهَا الْمُوصُولَاتُ .

وَأَمَّا جُمْلَةُ الْمُوصُولَاتِ فَعَشْرَةٌ ، تَسَعَةٌ مِنْهَا أَسْمَاءٌ ، وَهِيَ : مَنْ ، وَمَا ، وَالَّذِي ،
وَالَّتِي وَتَشْتَبِهَانِمَا وَجَمْعُهُمَا ، وَأَيُّ ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى (الَّذِي) ، وَذُو فِي لُغَةِ طَبِيعٍ ،
وَوَ (ذَا) إِذَا كُنَّ مَعِي (مَا) ، وَالْأَلْفُ فِي مَعْنَى (الَّذِينَ) ، وَالْعَاشِرُ : الْحَرْفُ ، مِثْلُ (أَنْ) النَّاصِبَةُ
لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، لِأَنَّ الْأِسْمَ يَنْسَبُ مِنْهَا (٩) مَعَ الْفِعْلِ ، فَسُمِّيَتْ مُوصُولَةً ، وَيُلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ
يُسَمَّى كُلُّ مَا يُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ مُوصُولًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ هِيَ الْمُوصُولَةُ لِإِقْتَارِهَا
إِلَى الْعَوَائِدِ . وَالْحُرُوفُ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى ذَلِكَ . وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَلَى طَرِيقِ التَّقْرِيبِ .

-
- (١) م : وما .
(٢) في ظ و م : أسولة .
(٣) باب : ليس في م .
(٤) م : والظروف .
(٥) م : وصل .
(٦) م : الموصول .
(٧) لا : ليس في ظ .
(٨) ظ : بنفسها .
(٩) ظ : منه .

والأصل في الموصولات ممّا يلزم طريقة واحدة ولا يخرج عنها (الذي والتي ، وتشبيهما وجمعهما) ، لأنّ ما عدا هذه قد يخرج الى باب آخر ، ولذلك اختصت هذه الأربعة في باب الإخبار بالجمال من المبتدأ والخبر ، وإنّما جيء بالذي والتي في الكلام ، وتشبيهما وجمعهما إمّا أريد من وصف المعارف بالجمال كالنكرات ، فلم يكن ذلك لتتألفيهما فيوصل الى ذلك بإدخال هذه الموصولات وجعل هذه الجملة صلات لها ، فصارت الموصولات من (الذي والتي) صفات للمعارف . وهذا كثير في العربية .

ومثّ ما قلنا في (ذي مآب) ، وفي (أيها) من قولك ^(١) : يا أيها الرجل ، وفي (الفاء) من قولك : إنّ تكرّمني ، فالله يكرّمك . ومن ها هنا قطعت ^(٢) على حذف المبتدأ ، من قولك : إنّ تكرّمني ، فأكرّمك ، التقدير : فأنا أكرّمك .

ومما هو بمنزلة (الذي) في التوصل الى الوصف بالجمال الألف واللام إذا كانت بمعنى (الذي) ، من نحو : جاءني الضارب زيدا ، كان الأصل أنّ توصف المعارف بالجمال من الفعل والفاعل كالنكرات ، فلم يكن ذلك لتتألفيهما أيضاً ، فأتى بأسماء الفاعلين الدالة على أفعالها ، وأدخل عليها ألف ولام بمعنى (الذي) فصار قولك : جاءني الضارب عمراً ^(٣) ، بمنزلة : جاءني الذي ضرب عمراً ، في التوصل الى [٢٤٨ظ] توصف بالجمال من الفعل والفاعل ، ويدلّ على أنّ ^(٤) هذه الأسماء في معنى الأفعال ، إعمالها على كل حال وافتقار الألف واللام الى عوائد . ولو كانت الألف واللام لتعريف العهد ، لم يجرّ أعمالها . ومن ها هنا اختصت الألف واللام في باب الإخبار بما يتعلق بالجمال من الفعل والفاعل .

وأما معاني الموصولات ، فعلى ثلاثة أضرب قد ذكرت .
وأما الجملة التي يصحّ أن تكون صلات ، فهي كلّ جملة خبريّة موضحة غير متعلّقة بكلام ^(٥) متقدّم وفيها عائد . لا بدّ من هذه الشرائط الأربع ، مثل : (وتبارك الذي له

(١) م : قولهم . وفي الموضعين الآتين .

(٢) قطعت : ساقطة من ظ .

(٣) م : زيدا .

(٤) م : كون .

(٥) ظ : الكلام .

مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(١) ، ومثل : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) ^(٢) ، وإنما افترق إلى هذه الشرائط الأربع ، لأن مجموعها تستقل معه الصلة وتتم ، فلذلك لا يجوز أن يوصل ^(٣) بجمله استفهام ، ولا أمر ، ولا نهى ، ولا تمن ، ولا ترج فلا يجوز ^(٤) : جاءني الذي هل هو في الدار ، ولا : الذي قم إليه ، ولا : الذي ليته لم يجئ ، ولا : الذي لعله يفلح ، لأن هذه الأشياء ليست بجمل خبرية محتملة للصدق والكذب ، ولذلك لا يجوز أن يوصل ^(٥) بالتعجب من نحو : الذي ما أحسنه ! ، لأن التعجب مما خفي سببه وخرج عن نظائره ، فدخلت في حيز الإبهام وخرجت من حيز الإيضاح وشرط الصلة أن تكون موضحة ، ولذلك لا يصح أن يوصل بـ (لكن) ولا (حتى) ولا (إذا) ، ولا يجوز : الذي إذا يقوم زيد ، ولا : الذي لكنه قائم ، لأن هذه الحروف تطالب بشيء تتعلق به قبل الموصول لما فيها من المعاني ، وكذلك لا يوصل بـ (نعم وبئس) لخلوهما ^(٦) من الرابط الذي يصح رجوعه على (الذي) ، لا يجوز : رأيت الذي نعم رجلاً .

وجميع ما ذكرناه أنه لا يجوز أن يقع صلة (الذي) وأخواتها ، فإنه إذا دخل ^(٧) معه القول جاز ، لأن هذه الأشياء تصير محكية وداخلة في القول ، والقول ^(٨) هو الصلة ، فنقول : رأيت الذي يقول قم ، والذي قال نعم الرجل زيد ، وكذلك الباقي .

فهذه معرفة الجمل التي يصح أن يوصل بها . والظرف يدخل في حيز الجمل ، لأنه يتعلق بفعل ^(٩) مقدر لا باسم فاعل ، لأن اسم الفاعل يحتاج إلى رافع ، والفعل لا يحتاج

(١) الزخرف : آية ٨٥ .

(٢) الروم : آية ٢٧ .

(٣) م : تصل .

(٤) ظ : لا يجوز .

(٥) م : تصل .

(٦) م : لخلوها .

(٧) م : أدخل .

(٨) القول : ليس في م .

(٩) بفعل : ليس في ظ .

الى ذلك، وللظرف شرط، أن لا يكون من الظروف المبنية المقطوعة عن الإضافة، كقبل وبعد لقلة [٢٤٩] تَمَكَّنْهَا، ولا من الظروف النقصية، مثل: بِكَ^(١) وفَيْكَ، لعدم فائدتها، ولا من الظروف التي^(٢) لزمها (ما)، مثل (مَا طَارَ طَائِرٌ) و(مَا اخْتَلَفَ الْعَصْرَانِ)^(٣) فعند عدم هذه الأصول الثلاثة^(٤) يَصِحُّ أَنْ يُوصَلَ بالظرف.

وأما قسمة هذه الموصولات، فقد ذكرت عدتها وبقي معرفة لغاتها.

ف (الَّذِي وَالَّتِي) فيهما أربع لغات: إثبات النياء فيهما وهو الأصل، وحذف النياء منهما، لأنَّ الكسرة تدلُّ^(٥) عليهما، تقول: جَاءَنِي الذِّقَالُ ذَاكَ^(٦)، كما قالوا في النداء: يا غلام، ويا صاحب. الثالثة: إزالة الكسرة والتسكين، وهذا في الشعر يكون لأجل الوزن وهو عند الكوفيين قياس لكثرتة^(٧). الرابعة: (الَّذِي وَالَّتِي)، فالتشديد يدلُّ على المبالغة في الصفة على حدِّ قولهم: أَحْمَرُ وَأَحْمَرِي، وَأَصْفَرُ وَأَصْفَرِي، ولم يريدوا النسب.

وأما تشبيهما^(٨)، ففيهما ثلاث لغات: الذَّانِ وَاللَّانِ، وَالذَّانِ وَاللَّانِ، كأنه جعل التشديد عوضاً من الحذف الذي لحقهما بدليل أنه لا يفعل مثل هذا في الأسماء المنقوصة. الثالث: الذَّا وَاللَّا في الشعر، كما قلَّ^(٩):

أَبْنِي كَلْبِيبَ بْنَ عَمِيٍّ الذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا

وكانت هذه الموصولات لما طالت بصلاتها من الأفعال والجمال وما يتعلق بها، حذفت نوناتها تخفيفاً.

(١) م: لك.

(٢) التي: ساقطة من ظ.

(٣) العصران: الليل والنهار، وهما أيضاً الغداة والعشي. الصحاح (عصر) ٧٤٨/٢.

(٤) هذه الأصول الثلاثة: ساقطة من ظ.

(٥) م: تدخل. تحريف.

(٦) ظ: ذلك.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢/٢.

(٨) م: التشية.

(٩) الأخطل في ديوانه ٤٤ ومر ذكره ص ١٩٩، وفي م: الاغلال.

وَأَمَّا جَمْعُ (الَّذِي) ففيه لغات : (الَّذِينَ) ، وهو أَفْصَحُهَا ، وَالَّذُونَ^(١) ، بالتواو في حال الرفع ، والياء في حال النصب والجر ، على حَدِّ القاضين . و(الَّلَاؤُن) بالتواو في حال الرفع^(٢) ، وبالياء في الجر والنصب .

وَأَمَّا^(٣) جمع (التي) : فاللَّائِي واللَّائِي^(٤) واللَّاءِ ، وهو فاعل حذفت لامه بمنزلة الحانة^(٥) . واللَّائِي واللَّائِي واللَّائِي واللَّائِي^(٦) ، كُلُّ هذا الذي ذكرناه من الذي والتي وتشبيتهما^(٧) يختص بباب الإخبار دون أخواتهما لكثرتهما في الاستعمال ، وتمكنهما من نحو تصغيرهما ووصفهما ، والوصف بهما .

[٢٤٩ ظ] فَأَمَّا أَحْكَامُ هَذِهِ الْمَوْصُولَاتِ فَخَمْسَةٌ : لَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِنْ صَلَاتِهَا عَلَيْهَا ، وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاتِهَا بِأَجْنَبِيٍّ ، وَلَا يَسْتَعْنَى فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ بِالصَّلَاةِ عَنِ الْمَوْصُولِ ، وَلَا بِالْمَوْصُولِ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّبَعَ بِتَابِعٍ مِنَ التَّوَابِعِ ، إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا بِصَلَاتِهَا وَعَوَائِدِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا ، إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا بِالصَّلَاةِ . كُلُّ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ الصَّلَاةَ وَالْمَوْصُولَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ شُرَائِطٍ : أَنْ يَكُونَ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ ، لَا ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ وَلَا مُجْرُورٌ ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا لَا مُنْفَصِلًا ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا وَاحِدًا ، لَا بُدَّ لِلصَّلَاةِ مِنْهُ ، تَقُولُ : الَّذِي ضَرَبْتُ فَلَانَ ، فَتَحْذَفُ الْيَاءُ ، وَلَوْ قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِ زَيْدٍ ، لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ ، وَهَذِهِ نَكْتَةٌ حَسَنَةٌ .

(١) م : والَّذُونَ .

(٢) حال : ليس في ظ .

(٣) أما : ليس في ظ .

(٤) واللَّائِي : ليس في ظ .

(٥) ظ : (الحائي) جاء في هامش م : (الحائوت وذكر ... أن الحائوت : فاعول : كخاطوم ، وكان التاء عنده بدلًا من واو ، وعلى هذا وزن الحانة فاعة ، محذوفة اللام ، وقد ذهب غيره أن الواو والتاء زائدتان ، وأن أصله : كائنة ، مثل : ترقوة ، وهو صاحب الصحاح) .

(٦) ظ : واللوا .

(٧) وتشبيتهما : ليس في م . وفيها : وجمعها .

ولو قلت : الذي ضربته وفي داره زيد^(١) ، جاز حذف الهاء من (ضربته) ، لأن الكلام والصلة لا يتم إلا بتقدير الهاء ، ألا ترى أنك لو قلت : الذي ضربت زيدا في داره عمرو فلان^(٢) ، لم يكن كلاماً تاماً^(٣) .

ومن هاهنا جاز الإخبار عن (طائفة) المنسوب من قوله سبحانه : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)^(٤) فتقول : التي^(٥) يغشى ، وطائفة قد أهتمت أنفسهم طائفة . ف (التي يغشى) وما يتعلق بها مبتدأ ، والعائد محذوف لاتصاله بفعل ، تقديره : التي يغشاها النعاس ، و (طائفة قد أهتمت أنفسهم) طائفة ، فالطائفة الأخيرة خبره . والأولى مع خبرها في موضع نصب على الحال . وجملة ما يحتاج إليه في هذا الباب ، معرفة خمسة أشياء : الفتوى ، والمعنى والحل^(٦) والتركيب ، وما يجوز في الصلة مما لا يجوز . فإذا قلت : جأني الضارب زيدا^(٧) ، ففتواها أن نشرح إعرابها من أولها إلى آخرها . ومعناها أن يظهر الموصوف لينكشف به المعنى ، فتقول : المعنى والتقدير^(٨) ، جأني عمرو الضارب زيدا . وحلها بثلاثة أشياء : أن يحذف الفعل ومفعوله^(٩) ، فيبقى : الضارب زيدا ، فلا يكون كلاماً تاماً ، فنظهر الرجل وتأتي به آخر ، فتقول : الضارب زيدا للرجل ، ثم تحذف الألف واللام من الضارب ، فيرتفع حكم الضمير [٢٥٠و] بارتفاع الألف واللام ، وإذا ارتفع عاد اسم الفاعل^(١٠) إلى لفظ الفعل ، فإذا عاد إلى لفظ

-
- (١) ظ : الذي ضربته في داره فلان . تحريف .
 (٢) م : (عمرا وفي داره فلانه) .
 (٣) تاما : ساقطة من م .
 (٤) آل عمران : آية ١٥٤ .
 (٥) م : (الذي) وكتب فوقها (التي) .
 (٦) جاء في هامش م : (الحل : هو اختصار اللفظ) ، وذكر مرة ثانية : (الحل هو اختصار اللفظ حتى يكون معنى القليل معنى الكثير ، وقد يقل الحذف وقد يكثر في طائفة) .
 (٧) زيدا : ساقطة من م .
 (٨) فتقول المعنى والتقدير : ليس في ظ .
 (٩) جاء في هامش م : لا فاعله .
 (١٠) اسم الفاعل : ليس في ظ .
 (١١) فإذا : ليس في ظ .

الفعل^(١) عاد الرجل فصار فاعلاً للفعل^(٢) ، وصار حلُّ قولك : جَاءَنِي الضَّارِبُ زَيْدًا ،
يؤولُ الى قولك : ضَرَبَ الرجلُ زَيْدًا . وتركيبها أَنْ يَفْعَلَ ما يوصله في هذا^(٣) الباب من
أحكام الاسمِ الْمُخْبِرِ عنه . فَإِنْ أُخْبِرْتَ عن الرجل من المسألة ، قلت : الضاربُ زَيْدًا
الرجلُ ، وَإِنْ أُخْبِرْتَ عن زيدٍ ، قلت : الضَّارِبُ الرجلُ زَيْدٌ ، فَإِنْ حَلَّتْهَا عُدَّتْ الى ما
ذكرناه .

والذي يجوزُ أَنْ يَنْتَقِمَ^(٤) على بعض الصِّلة ولا يجوز من هذه المسألة وأشباهها
معروف . وسيأتي معرفة أصول ما يعمل به^(٥) في هذا الباب . فمن أصوله معرفة كيفية
الإخبار ، وكلُّ اسمٍ سئلت عن الإخبار عنه فَإِنَّكَ تعمل ثلاثة أشياء : تجعل أولَ كلامك
موصولاً ، إمَّا بِالْأَلْفِ^(٦) وَاللَّامِ ، وإمَّا بِالَّذِي على حَدِّ الاسمِ الْمُخْبِرِ عنه ، ثم تجعل مكانَ
الاسمِ الْمُخْبِرِ عنه ضميراً غائباً ظاهراً ، أو مستتراً ، أو^(٧) متصلاً ، أو منفصلاً على
حسب ما تقتضيه أصوله ، ثم تجعل الاسمَ الْمُخْبِرَ عنه في آخر الكلام فترفعه^(٨) .

مثال ذلك أَنْ تقول : زيدٌ قائمٌ ، فَإِنْ^(٩) أُخْبِرْتَ عن زيدٍ بـ (الذي)^(١٠) ، قلت :
الَّذِي هو قائمٌ زيدٌ ، وَإِنْ أُخْبِرْتَ عن قائمٍ ، قلت : الَّذِي زيدٌ هو قائمٌ ، فعملت في المسألتين
الأعمالَ الثلاثةَ المذكورة . وإذا قلت : ضَرَبَ زيدٌ عمروً ، فأخبرت عن زيدٍ بِالَّذِي ، قلت :
الَّذِي ضَرَبَ عمروً زيدٌ ، فَإِنْ أُخْبِرْتَ عن عمرو ، قلت : الَّذِي ضَرَبَهُ زيدٌ عمروً ،
وبالْأَلْفِ وَاللَّامِ عن زيدٍ : الضَّارِبُ عمروً زيدٌ . وعن عمروٍ : الضَّارِبُ زيدٌ عمروً . فهذه

(١) الى لفظ الفعل : ساقطة من ظ .

(٢) م : فاعل الفعل .

(٣) ظ : من .

(٤) م : تنقم .

(٥) به : ليس في م .

(٦) م : إما الالف .

(٧) أو : ليس في م .

(٨) ظ : فترفعه . تحريف .

(٩) م : فإذا .

(١٠) بِالَّذِي : ليس في م .

الهاء لا يجوز حذفها ، ويجوز حذفها مع الفعل على الأصول المتقدمة ، فهذه (١) عَقْدُ كَيْفِيَةِ الْإِخْبَارِ .

وَالْإِخْبَارُ بِ (الَّذِي) أَعْمٌ مِنَ الْإِخْبَارِ (٢) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ (الَّذِي) يَصْلَحُ لِبَابِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَالْأَفْعَالِ الْمَتَصَرِّفَةِ ، وَغَيْرِ الْمَتَصَرِّفَةِ .

وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ يَخْتَصُّ (٣) بَبَابِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَتَصَرِّفَةِ .

فَإِنْ قُلْتَ (٤) : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ، وَقِيلَ لَكَ أَخْبِرْ عَنْ (زَيْدٍ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَهُ اسْمُ فَاعِلٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَصَحَّ مَعَ (الَّذِي) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَبْقَى عَلَى صِيغَتِهِ (٥) ، فَقُلْتَ : الَّذِي كَادَ يَقُومُ زَيْدٌ . وَإِنْ (٦) قُلْتَ : كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ [٢٥٠] عَلَى التَّشْبِيهِ بِعَسَى ، وَقِيلَ لَكَ ، كَيْفَ تَخْبِرُ عَنْ (أَنْ يَقُومَ) بِ (الَّذِي) (٧) فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ؟ لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ تَجْعَلُ خَبَرَ كَادَ مَضمُراً ، وَخَبَرُهَا لَا يَكُونُ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ إِلَّا فِعْلاً .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَلَيْسَ كُلُّ الْأَسْمَاءِ يَجُوزُ أَنْ يَخْبَرَ عَنْهَا . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ نَعْقِدَ لِلْاسْمِ (٨) الْمُخْبِرِ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَقْدًا تَتَضَبُّطُ وَتَحْصُرُ بِهِ مَعْرِفَةُ مَا يَجُوزُ مِمَّا لَا يَجُوزُ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

فَعَقْدُ الْاسْمِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَخْبَرَ عَنْهُ ، هُوَ الْاسْمُ الَّذِي يَصِحُّ إِضْمَارُهُ ، وَيَصِحُّ نَقْلُهُ وَيَصِحُّ رَفْعُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى يَخْلُصُ ، وَلَا يَرْتَفِعُ حُكْمُهُ وَيَنْتَقِضُ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا بَابُ حَلٍّ وَعَقْدٍ وَسَبْكِ ، فَمِنْ حَيْثُ كَانَ الْحَلُّ يَطَالِبُ بِصَحَةِ الْأَصُولِ ، فَكَذَلِكَ الْعَقْدُ .

(١) ظ : فهذا .

(٢) الاخبار : ساقطة من ظ .

(٣) م : اختص .

(٤) م : فلو .

(٥) ظ : صفته .

(٦) م : فلو .

(٧) م : الذي . تحريف .

(٨) م : الاسم .

وَكُلُّ اسْمٍ لَا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ ، فَلَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ ^(١) . وَذَلِكَ مِثْلُ التَّمْيِيزِ ، وَمِثْلُ الْأَحْوَالِ . وَالْإِعْتِدَادُ بِالْمَعَارِفِ مِنْهَا لِقَاتِهَا ، وَمِثْلُ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ رَبٍّ ، وَبَعْدَ كَافٍ الشَّبِيهِ ، وَبَعْدَ حَتَّى ، وَبَعْدَ مَذٍّ وَمُنْذٍ ، وَبَعْدَ وَائٍ الْقِسْمِ ، وَتَأْنِيهِ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا عَنْهَا . وَمِثْلُ الْمُضَافِ بِانْفِرَادِهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُضَافُ ، مِثْلُ النِّعَةِ بِانْفِرَادِهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُوصَفُ بِهِ . وَمِثْلُ الْمَنْعُوتِ بِانْفِرَادِهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُوصَفُ بِهِ ، وَمِثْلُ الْمَصْدَرِ دُونَ مَعْمُولِهِ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يَعْمَلُ شَيْئاً ^(٢) ، وَمِثْلُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يَسُدُّ الْحَالَ مَسَدَهُ ^(٣) لِأَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا يَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ مَعَ الْمَصْدَرِ ، أَوْ مَا أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ أَوْ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ . وَمِثْلُ الْأَسْمِ الَّذِي لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ ، مِنْ نَحْوِ أَحَدٍ وَكَرْبٍ وَكَتَيْعٍ ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَوْجِبِ ^(٤) غَالِباً ، فَلَوْ أُضْمِرَتْهُ ، لَأَدَّى إِلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَاجِبِ ، وَمِثْلُ فَاعِلٍ (حَبَّذاً) ، لِأَنَّ فَاعِلَهُ شَيْءٌ مُخْصِصٌ . وَمِثْلُ مَعْمُولٍ كَادَ وَكَرَبَ وَطَفِقَ وَأَخْلَوَلَقَ وَيُوشِكُ ، وَنَحْوِهِ ، لِأَنَّ مَعْمُولَ ^(٥) هَذِهِ يَكُونُ بِالْفِعْلِ أَوْ بِأَنْ وَالْفِعْلُ ، فَيُؤْزَمُ نَوْعاً مُخْصِصاً ، فَلَا يَصِحُّ إِضْمَارُهُ وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ نَقْلُهُ مِنْ مَكَانِهِ ، لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ ، مِثْلُ ضَمِيرِ اثْنَيْنِ وَالْقِصَّةِ ، لِأَنَّ هَذَا يَطْلُبُ بِجُمْلَةٍ تَقْسَرُهُ مِنْ بَعْدِهِ ^(٦) أَبَداً .

وَمِثْلُ أَسْمَاءِ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ . وَمِثْلُ (كَمْ) فِي الْخَبَرِ ، وَكَأَيِّ الَّتِي بِمَعْنَاهَا ^(٧) ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ . وَكُلُّ مَا لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ وَتَمَكُّنُهُ لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ ، مِثْلُ الظَّرُوفِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ [٢٥١و] مِنْ نَحْوِ : عِنْدَ ، وَسِوَى ، وَسِوَى ، وَذَاتَ مَرَّةٍ ، وَبُعِيدَاتٍ بَيْنَ ، وَأَوْقَاتٍ لَيْلِكَ وَنَهَارِكَ الَّتِي تَعْنِي بِهَا مِنْ يَوْمِكَ ، مَا عِدَا غَدَوَةٍ وَبُكْرَةٍ ، فَإِنَّهُمَا مُتَمَكِّنَانِ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُمَا . وَمِثْلُ الْمَصَادِرِ اللَّازِمَةِ لِلنَّصَبِ ، مِنْ نَحْوِ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ . وَمِثْلُ الْمَصَادِرِ الْمُنْتَصِبَةِ

(١) ظ : عَنْهُ الْإِخْبَارُ .

(٢) زَادَ بَعْدَهَا فِي م : مَعَ الْمَصْدَرِ .

(٣) فِي هَامِشِ م : (خ : مَسَدُ ضَمِيرِهِ . وَهُوَ الصَّوَابُ) .

(٤) م : الْوَاجِبُ .

(٥) م : وَيُوشِكُ لِأَنَّ مَفْعُولَ .

(٦) ظ : بَعْدَ .

(٧) الَّتِي : لَيْسَ فِي م .

بأفعال محذوفة من نحو باب: صَنَعَ اللّهُ ، وَمِیْضُ الْبَرْقِ ، وَشَبَّهَ ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا یَصِحُّ
الإخبارُ عنه للزومه معنى النصب في أبوابه .

وَكُلُّ مَا لَا یَكُونُ تَحْتَهُ مَعْنَى یَخْلُصُهُ (١) ، لَا یَصِحُّ الإخبارُ عنه ، مِثْلُ المضافِ
إِلَيْهِ مِنَ الْكُنَى ، مِنْ نَحْوِ : أَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَبِي عَلِيٍّ ، وَمِثْلُ المضافِ مِنْ أَسْمَاءِ أَجْنَاسِ
الْأَرْضِ ، مِثْلُ أَبِي آوَى ، وَسَامِ ابْرَصَ (٢) ، وَأَبْنِ قِثْرَةَ (٣) ، وَحِمَارِ قَبَانَ (٤) ، وَأَبِي أُسَامَةَ ،
وَأَبِي الْحَصَنِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا یَجُوزُ الإخبارُ عنه ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى یَفِيدُ وَیَخْلُصُ .

وَكُلُّ مَا أَرْتَفَعَ مَعْنَاهُ أَوْ نَقَصَ لَفْظُهُ لَمْ یَصِحَّ الإخبارُ عنه ، مِثْلُ قَوْلِكَ : هُوَ جَارِي
بَيْتَ بَيْتٍ ، وَمِثْلُ : مُذْ وَمُنْذُ ، لِأَنَّ الإخبارَ عَنْ مِثْلِ هَذَا یَرْفَعُ دَلَالَتَهُ وَیَزِيلُ مَعْنَاهُ ، وَمِثْلُ
النَّقْصَانِ أَنْ (٥) یَكُونَ مِنْ جِهَةِ نَقْصَانِ الْعَوَائِدِ ، وَهُوَ أَنْ یَكُونَ فِي الْكَلَامِ شَيْئَانِ یُطَالَبُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْعَائِدِ فَإِنْ أَعَدَّتْهُ إِلَى أَحَدِهِمَا نَقَصَ الْآخَرُ ، مِثْلُ ذَلِكَ أَنْ یَقَالَ كَيْفَ یَخْبِرُ عَنْ
الْإِثْمِ (٦) مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ (٧) ؟ فَقُلْ (٨) لَا یَجُوزُ ، لِأَنِّي أَعْتَاجُ أَنْ أَتَى بِمَوْصُولٍ ،
فَإِنْ أَعَدَّتْهُ عَلَى (الَّذِي) بَقِيَ (زَيْدٌ) بِلا عَائِدٍ مِنْ صَلَاتِهِ (٩) الَّتِي هِيَ خَبَرٌ عَنْهُ ، وَإِنْ أَعَدَّتْهُ
إِلَى (زَيْدٍ) بَقِيَ (الَّذِي) بِلا عَائِدٍ مِنْ صَلَاتِهِ (١٠) ، فَارْتَفَعَ حُكْمُ الإخبارِ عَنْ مِثْلِ هَذَا
الْمُضْمَرِ . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَقِيلَ كَيْفَ یَخْبِرُ عَنْ الْمُضْمَرِ فِي مَنْطَلِقٍ ؟ ، لَمْ
یَجْزُ ، لِأَنَّ (زَيْدًا) یُطَالَبُ بِمُضْمِرٍ (١١) مِنْ خَبَرَةِ الْمُشْتَقِّ وَ(الَّذِي) یُطَالَبُ بِالْمُضْمِرِ بِحَقِّ
الْصَلَةِ ، فَاتَّعَ . فَتَفَقَّهَ هَذِهِ الْأُصُولُ وَرَاعَ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الْخَمْسَةَ فَعَلِيهَا مَدَارُ الْبَابِ . وَالْمَسَائِلُ

(١) م : یخلص .

(٢) سام ابرص : هو دویبه .

(٣) ظ : أبي قثرة . وهو ضرب من الحيات . المرصع لابن الاثير ، ص ٢٧٧ .

(٤) حمار قبان : ليس في ظ .

(٥) ان : ليس في ظ .

(٦) م : في .

(٧) ظ : زيد ، وينظر : شرح المفصل ٢ / ١٥٩ .

(٨) ظ : فتقول .

(٩) م : جملته .

(١٠) من (التي هي) الى (صلته) ليس في ظ .

(١١) م : بضميره .

المحال تُورد في هذا الباب كثيراً^(١). فإذا عُرِفَ ما يجوز الإخبار عنه مما لا يجوز^(٢)،
أُمنَ ، بحمدِ الله ، من الغلط^(٣)، مع إعطاء الموصولِ شروطه بأن يكون مع المذكر بـ
(الذي) ومع المؤنث بـ (التي)، وتُشَيَّ إذا أُخْبِرَ عن مَشْيٍ، وتَجْمَعُ إذا أُخْبِرَ عن مجموع ،
لأنَّ الثاني في هذا كله هو الأول، فهو بابُ ابتداءٍ وخبر، وكذلك تُراعى شروط المضمَرِ ،
إذ منه ما يكون متصلاً، ومنه ما يكون منفصلاً، ومنه ما يكون ملفوظاً، ومنه ما يكون
مُسْتَرِئاً ، ومنه ما يجوز حذفه [٢٥١ظ] ومنه ما لا يجوز حذفه^(٤) . فهذا كُلُّهُ مُحْكَمٌ في
الأبوابِ المتقدمة . وإنما تُستعملُ تلك الأصولُ في هذا البابِ عند تركيب المسائلِ ، وبإتائه
التوفيق .

فصل

الإخبار

الإخبار^(٥) في هذا الباب على أربعة أقسام :

منه ما لا يجوز الإخبار عنه بـ (الذي) ولا بـ (الألف واللام) . وهو كلُّ ما لا
تصح فيه الشرائط الخمس^(٦) .

ومنه ما يجوز الإخبار عنه^(٧) بالذي وبالألف واللام ، وهو كلُّ أَسْمٍ صَحَّتْ فِيهِ
الشرائط الخمس ، وكان ذلك الاسم من جملة فعلٍ مُتَصَرِّفٍ ، وسواء كان ذلك الفعل لا
يتعدى أو يتعدى بحرف جرٍّ أو بنفسه إلى واحدٍ أو اثنين متفقين أو مختلفين أو إلى ثلاثة .
مثال غير المتعدي : قام زيدٌ ، تقول فيه : الذي قام زيدٌ ، والقائم زيدٌ ، ولو ثَبَّتَ
وجمعتَ في هاتين المسألتين لثَبَّتَ (الذي) وجمعتَه ، وكذلك أَسْمُ الفاعلِ .

(١) ظ : كثير .

(٢) ظ : (فإذا عرف ما لا يجوز الإخبار عنه مما يجوز) .

(٣) ظ : أَمِنَ الغلط بمشينة الله .

(٤) حذفه : ليس في م .

(٥) الإخبار : ليس في ظ .

(٦) مر ذكرها ص ٩٠ .

(٧) م : فيه .

ومثال المتعدي بحرف جرٍ : مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو ، نقول في الإخبار عن زيدٍ : الَّذِي مَرَّ بِعَمْرٍو زَيْدٌ . وبالألف واللام : المارُّ بِعَمْرٍو زَيْدٌ ، وإن أُخْبِرَ عن عمرو ، قلت : الَّذِي مَرَّ زَيْدٌ بِهِ عَمْرٌو ، وبالألف واللام : المارُّ زَيْدٌ بِهِ عَمْرٌو ، ولو تَنَبَّهت هذه المسألة أو جمعتها ، لأفردت^(١) المارَّ ، لأنك رفعت به ظاهراً ، فنقول : المارُّ الزيدانِ بهما العَمْرانِ ، والمارُّ الزيدونَ بهم العَمْرُونَ ، وليس كذلك مع (الذي) ، لأنك^(٢) تَنَبَّي (الذي) وتجمعه من حيث كان اسماً لم يرتفع به شيء .

ومثال المتعدي الى واحدٍ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، إذا^(٣) أُخْبِرَ عن (زيد) قلت : الذي ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، وبالألف واللام : الضاربُ عَمْرًا زَيْدٌ . وإن أُخْبِرَ عن عمرو ، قلت : الذي ضَرَبَهُ زَيْدٌ عَمْرٌو ، ويجوزُ حذفُ الهاءِ لاتصالها بفعل . وبالألف واللام : الضَّارِبُهُ زَيْدٌ عَمْرٌو ، ولا يجوزُ حذفُ الهاءِ لاتصالها باسم .

[٢٥٢و] ومثال المتعدي الى اثنين ، الثاني منهما غيرُ الأول : أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمًا ، إذا أُخْبِرَ عن التاء ، قلت : الَّذِي أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمًا أَنَا ، والمُعْطِي زَيْدًا دِرْهَمًا أَنَا ، فإن^(٤) أُخْبِرَ عن زيدٍ ، قلت : الَّذِي أُعْطِيَهُ دِرْهَمًا زَيْدٌ ، ويجوزُ حذفُ الهاءِ ، وبالألف واللام : المُعْطِيَةُ أَنَا دِرْهَمًا زَيْدٌ ، ولا يجوزُ حذفُ الهاءِ . وإن أُخْبِرَ عن الدَّهْمِ ، قلت : ---- الذي أُعْطِيَهُ زَيْدًا دِرْهَمٌ . وإن شئت : الَّذِي أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ ، والمتصل في هذا أحسنُ من المنفصل . فإن كان الفعل^(٥) من باب ما يدخلُ على المبتدأ والخبر ، كان الانفصال في المفعول الثاني أحسنَ من الاتصال ، نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائماً ، فإن أُخْبِرَ عن زيدٍ ، قلت : الَّذِي ظَنَنْتُهُ قائماً زَيْدٌ ، وإن أُخْبِرَ عن قائمٍ ، قلت : الذي ظَنَنْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ قائمٌ ، وقد أَسْتَضَعَفَ^(٦) قومُ الإخبار عن المفعول الثاني إذا كان مشتقاً جارياً على الفعل ، لأنَّ جريانه عليه يلحقه به ، فكما أنَّ الفعلَ لا يخبرُ عنه فكذلك ما أُجْرِي عليه .

(١) م : أفردت .

(٢) لأنك : مكرورة في ظ .

(٣) م : وإذا .

(٤) م : وإن .

(٥) م : المفعولات .

(٦) ظ : وقد استضعف .

وَقَوْمٌ يَجِيزُونَ الْإِخْبَارَ عَنْهُ، لِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ اسْمٌ يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ وَإِضَافَتُهُ فَالْحَقُّ
 بِالْأَسْمَاءِ (١). وَنَقُولُ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ (٢): أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ،
 إِذَا أُخْبِرْتَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى (٣)، قُلْتَ: الَّذِي أَعْلَمَ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ اللَّهُ، وَلَا يَصِحُّ
 تَنْثِيَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا جَمْعُهَا. وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: الْمُعْلَمُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ اللَّهُ. وَإِنْ
 أُخْبِرْتَ عَنْ زَيْدٍ، قُلْتَ: الَّذِي أَعْلَمَهُ اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ زَيْدٌ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ.
 وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: الْمُعْلَمُ اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ زَيْدٌ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ أَيْضًا. وَإِنْ
 أُخْبِرْتَ عَنْ عَمْرٍو، قُلْتَ: الَّذِي أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرٌو، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ
 هَذَا الضَّمِيرِ (٤) لِانْفِصَالِهِ، وَلَا يَجُوزُ وَصْلُهُ بِالْفِعْلِ لِإِلْبَاسِهِ. وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: الْمُعْلَمُ
 اللَّهُ (٥) زَيْدًا إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ عَمْرٌو، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا الْحَذْفُ وَلَا الْإِتِّصَالُ، وَيَجُوزُ فِي
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي النَّتِجَةِ قَبْلِهَا التَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ، وَإِنْ أُخْبِرْتَ عَنْ خَيْرِ النَّاسِ، قُلْتَ: الَّذِي
 أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا إِيَّاهُ خَيْرَ النَّاسِ. وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: الْمُعْلَمُ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا إِيَّاهُ خَيْرُ
 النَّاسِ، وَلَا يَحْسُنُ تَنْثِيَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا جَمْعُهَا، لِأَنَّ (خَيْرًا) لَا يَنْشِئُ وَلَا يَجْمَعُ. وَإِنْ
 أُخْبِرْتَ عَنِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ (٦) مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، قُلْتَ: الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ،
 وَالْمَارُّ بِهِ أَنَا زَيْدٌ. وَكُلُّ ظَرْفٍ أُخْبِرْتَ عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ أَعْدَتْ فِي جَمِيعِ كُنَايَتِهِ
 [٢٥٢ ظ] إِلَى أَنْ يَتَسَعَّ فِيهِ (٧) قَبْلَ الْإِخْبَارِ عَنْهُ فَتَجْعَلُهُ (٨) اسْمًا مُثَبِّتًا بِالْمَفْعُولِ، فَتَكُنْ أَنْ
 تَكُنِّي عَنْهُ كُنَايَةً الْأَسْمَاءِ.

وَجَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِ الْفَاعِلِ مَثَبًا يَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْمَفْعُولِ الَّذِي
 أَقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا أَنَّكَ إِذَا أُخْبِرْتَ بِ (الَّذِي) بَقِيَتْ فَعَلُهُ عَلَى صَيَغَةِ فَعَلَ، وَإِذَا (٩) أُخْبِرْتَ

(١) ظ: فلحق.

(٢) مفعولين: ليس في ظ.

(٣) تعالى: ليس في ظ.

(٤) ظ: المضمير.

(٥) الله: ليس في ظ.

(٦) م: فإن أُخْبِرْتَ عَنِ الْمَجْرُورِ.

(٧) م: (أَعْدَتْ مَعَ كُنَايَتِهِ إِلَّا أَنْ يَتَسَعَّ فِيهِ) وَفِي هَامِشٍ م: (فِي الْإِتِّسَاعِ، كَقَوْلِهِمْ: قَمَتِ وَقَمَتَ فِيهِ، وَسَرَتْ وَسَرَتْ فِيهِ).

(٨) ظ: تجعله.

(٩) م: فإذا.

بالألف واللام جئت باسم المفعول ، ثم تجري المسائل على ما يستحقه .

وكل ما جاز أن تقيمه مقام الفاعل من مفعول به ، أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان أو مصدر مختص^(١) ، فإنه يجوز الإخبار عنه إلا الجار والمجرور الذي قد أقمته مقام الفاعل ، لأن الإخبار عنه يؤدي إلى إضمار الجار والمجرور ، والحروف لا يجوز إضمارها كما لا يجوز أن يبدأ بها ، وهذه المسألة توضح الباب وهي^(٢) : سير يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا^(٣) ، ولا يجوز الإخبار في هذه المسألة عن زيد لما ذكرناه . ويجوز فيما عداه سواء بقي منصوبا أو أقمته مقام الفاعل ، فإذا أخبرت عن اليومين وهما^(٤) ظرفان ، قلت : اللذان سير يزيد فيهما فرسخين يومان . وبالألف واللام : المسير : السير يزيد فيهما فرسخين يومان . فإن^(٥) أخبرت عن اليومين وقد أقمتهما مقام الفاعل قلت : اللذان سيرا يزيد فرسخين يومان . وبالألف واللام : المسيران يزيد فرسخين يومان . وإن أخبرت عن الفرسخين وهما منصوبان ، قلت : اللذان سير يزيد يومين فيهما فرسخان ، والمسير يزيد يومين فيهما فرسخان . فإن أخبرت عنهما^(٦) وقد أقمتهما مقام الفاعل ، كان حكمهما حكم اليومين . وإن أخبرت عن سير شديد وهو منصوب ، قلت : الذي سيره يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا . وإن أخبرت عنه وقد أقمته مقام الفاعل ، قلت : الذي سير يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا ، والمسير يزيد يومين فرسخين سيرا شديدا ، ففاعل (المسير) و(سير) مضمرة فيهما مستتر ، لأنه ضمير الفاعل ، وبالله التوفيق^(٧) .

فصل

في معرفة الإخبار عن التوابع ، وهي أربعة : التأكيد ، والصفة ، والبدل ، والعطف . أما التأكيد : فلا يجوز الإخبار عنه بانفراده ، لأن له لفظا مخصوصا ، فلو أخبرت

(١) ظ : مخصص .

(٢) من (أن يبدأ) الى (وهي) ليس في ظ .

(٣) شديدا : ليس في ظ .

(٤) وهما : ليس في ظ .

(٥) ظ : وان .

(٦) من (والمسير يزيد) الى (عنهما) : ليس في ظ .

(٧) وبالله التوفيق : ليس في م .

منه [٢٥٣و] لجعلت مكانه ضميراً يزول معه لفظ التأكيد ومعناه ، لأن^(١) لفظ التأكيد الذي تؤخره وتجعله خبراً ، يبقى غير جارٍ على مؤكد ، وخاصة إذا كان التأكيد بـ (أجمع وأجمعين) ، الذي لا يكون قط إلا تابعا^(٢) .

وأما الصفة : فلا يجوز الإخبار عنها بانفرادها ، لأنه يؤدي الى الوصف بالمضمر ولا الإخبار عن الموصوف بانفراده ، لأنه يؤدي الى وصف المضمر^(٣) ، ووصف المضمر لا يجوز^(٤) . وإذا امتنع هذان لم يبق إلا جواز الإخبار عن الصفة والموصوف جميعاً ، فتقول في : ضربت زيدا العاقل : الذي ضربته زيد العاقل . وبالألف واللام : الضارب أنا زيد العاقل^(٥) ، وكذلك إن كانت الصفة بجملة من نحو : ضربت رجلاً أبوه جاهل ، لأن الصفة والموصوف بمنزلة الشيء الواحد ، والجملة^(٦) حالة منه محل المفرد ، فكانك إنما كتبت عن اسم مفرد ، فتقول فيه : الذي ضربته رجلاً أبوه جاهل .

وأما البدل : ففيه مذهبان : منهم من ينقل البدل والمبدل منه ، ويجري مجرى صفة والموصوف ، لأنه مبين وتابع كالصفة .

ومنهم من يفر أحدهما وينزع الآخر على حسب المسألة ، لأن البدل من جملة ثانية ، وليس الاسمان فيه منزلين^(٧) منزلة الاسم الواحد ، فتقول من ذلك : مررت بزيد أبيك . فإذا أخبرتك على المذهب^(٨) الأول عن زيد^(٩) ، قلت : الذي مررت به زيد أبوك ، وإن أخبرتك عن (زيد) على المذهب الآخر ، قلت : الذي مررت به أبوك زيد .

(١) ظ : ولأن .

(٢) ظ : مانعا . تحريف .

(٣) من (ولا الإخبار) الى (المضمر) ليس في ظ .

(٤) ظ : والوصف بالمضمر لا يجوز .

(٥) ظ : الضاربه أنا زيدا العاقل .

(٦) والجملة : ليس في ظ .

(٧) منزلين : ليس في ظ .

(٨) ظ : عن المذهب . م : على هذا المذهب . وما اثبتته يناسب السياق .

(٩) عن زيد : ليس في ظ .

وإن أخبرت عن (أبيك) على المذهب الأول^(١)، قلت : الذي مررت بزيد به أبوك ، وفي هذه المسألة وأشباهها قبح ، وخاصة على مذهب من اعتقد أن البدل من جملة ثانية ، فكأنك قد أخليت صلة (الذي) من عائذ ، ولم تأت به إلا بعد التمام ، ومن ها هنا أجازوا : زيد ضربت^(٢) عمراً وأخاه ، ولم يجيزوا : زيد ضربت عمراً وضربت أخاه ، لأن العائد قد صار في جملة غير الجملة الأولى . وتقول بالالف واللام : المار به أنا زيد أخوك ، على المذهب الأول ، وعلى المذهب الثاني إذا أخبرت عن (زيد) ، قلت^(٣) : المار أنا به أبيك زيد ، وعن (أبيك) : المار أنا بزيد به أبوك .

وبالجملة [٢٥٣ ظ] فإن المذهب الأول هو الأجود ، لأنه أبين وأكشف لمعنى البدل ، ولأن في البدل بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ، فلو أخبرت عن البعض وعن الاشتمال ، لجعلت مكانهما ضميراً ، فارتفعت دلالة البعضية ، ودلالة المصدرية ، والاشتمالية المعنوية ، فلذلك كان المذهب الثاني ضعيفاً .

ومن ها هنا خالف الزيادي^(٤) أبا الحسن الأخفش في قولك : رأيت قومك أكثرهم ، لأن الأخفش يجيز الإخبار عن (أكثرهم) ، فيقول : الذي رأيت انقوم إليهم أكثرهم^(٥) . وبالف واللام : الرائي أنا انقوم إليهم أكثرهم . والزيادي يأتى ذلك لأن إليهم لا يفيد معنى البدل والتبيين . واتحسب ما قاله الأخفش ، والله الموفق^(٦) .

(١) على المذهب الأول : ليس في ظ .

(٢) ظ : ضرب . وفي الموضعين اللتين .

(٣) قلت : ليس في ظ .

(٤) زيد في م (أبو الحسن) قبل (الزيادي) وهو وهم . والزيادي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان (ت ٢٤٩هـ) . ينظر : بغية الوعاة ١/٤١٤ .

(٥) ينظر : الخصائص ٢/٤٢٨ ، ومع الهوامع ٢/١٤٨ .

(٦) ظ : (معنى البدل وبالله التوفيق) . وجاء بعدها في مخطوطة (م) الورقة ٢٨١ : (تم الجزء التاسع بحمد الله ومنه وتوفيقه ونصره يتلوه إن شاء الله في أول العاشر فصل العطف) ثم كتب بعد هذا مباشرة بقلم أمتن : (الجزء العاشر من شرح الجمل إملاء الشيخ أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ رضي الله عنه ، وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم تسليماً . بسم الله الرحمن الرحيم ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) . وقد أشرت الى أن هذا التقسيم من وضع الناسخ .

فَصْلٌ

العطف

جملة الأمر أن العطف الذي يجوز الإخبار فيه ، هو ما كان من جملة واحدة ، أو منعقداً إنعقاد الجملة الواحدة ، وما عداه فإنه لا يجوز الإخبار فيه .

فإذا ثبت هذا ، فإنه يجوز في المعطوف والمعطوف عليه ثلاثة أوجه : إن شئت أخبرت^(١) عنهما جميعاً ، إذا أردت ذلك المعنى ، كما تخبر عن الصفة والموصوف معاً . ويجوز أن تخبر عن المعطوف بانفراده وعن المعطوف عليه بانفراده ، كما جاز ذلك في البذل .

فإذا قلت : زيد وعمر قاتمان ، فأخبرت^(٢) عنهما قلت : اللذان هما قاتمان زيد وعمر ، وإن^(٣) أخبرت عن (زيد) بانفراده قلت : الذي هو عمرو قاتمان زيد . وإن^(٤) أخبرت عن (عمر) بانفراده ، قلت : الذي زيد وهو قاتمان عمرو .

ولو قلت : قام زيد وعمر ، فأخبرت^(٥) عنهما ب (الذي) ، قلت : اللذان قاما زيد وعمر . وبالألف واللام : القاتمان زيد وعمر . وإن أخبرت عن (زيد) ب (الذي) قلت : الذي قام هو عمرو زيد ، فليس^(٦) هذا المضمر فاعلاً لقام . وبالألف واللام : القائم هو عمرو زيد ، فإن^(٧) أخبرت عن (عمر) ب (الذي) قلت : الذي قام زيد وهو عمرو ، ولك أن تقدم (هو) على (زيد) ، لأن الواو لا توجب ترتيماً . ولو كان غيرها^(٨) من حروف العطف لم يجر التقديم . وبالألف واللام : القائم زيد وهو عمرو ، ولو قلت : ضربت زيدا وعمرأ ، وأخبرت عنهما بالذي ، قلت : اللذان ضربتهما زيد وعمر . وبالألف

(١) ظ : أن يخبر .

(٢) م : فإن أخبرت .

(٣) ظ : فإن .

(٤) م : فإن .

(٥) م : وأخبرت .

(٦) ظ : (الذي قام هو عمرو وزيد وليس ...) .

(٧) ظ : القائم هو عمرو زيد وأن

(٨) ظ : لغيرها .

واللام : الضاربُهما أنا زيدٌ وعمرو [٢٥٤و] ولو أخبرتَ بالذي عن (زيد) وحده ، قلت : الذي ضربته وعمراً زيدٌ . وبالألف واللام : الضاربُ أنا وعمراً زيدٌ . وإن أخبرتَ عن (عمرو) بالذي ، قلت : الذي ضربتُ زيداً وإياه عمرو . ولا يجوز تقديم الضمير^(١) على ما تقدم فتجعل الضمير متصلاً على هذا الوجه . وبالألف واللام : الضاربُ زيداً وأنا وإياه عمرو ، فهذا كله مثال العطف في الجملة الواحدة .

ولو قلت : ضربتُ زيداً وكلمتُ عمراً ، وقيل لك كيف تُخبر عن (زيد) في^(٢) هاتين الجملتين أو عن (عمرو) ؟ لم يجز لخلو الصلة من عائِد من جملتها ، إذ كلُّ جملة معطوفة على جملة فلا بد في الثانية منهما من عائِد كالأولى^(٣) . ولو كان العطف في هاتين الجملتين بالفاء ، مثل : ضربتُ زيداً فبكى عمرو ، لجاز الإخبار عن (زيد) وعن (عمرو) ؛ لأن الفاء تعقد الجملتين عقد الجملة الواحدة . فنقول في الإخبار عن (زيد) : الذي ضربته عمرو زيدٌ ، وعن (عمرو) : الذي ضربتُ زيداً فبكى عمرو .

وعلى هذا مسألة أبي علي الفارسي رحمه الله^(٤) (يطير الذباب فيغضب زيد)^(٥) ، إن أخبرتَ عن الذباب قلت : الذي يطير فيغضب زيدُ الذباب ، وعن زيد : الذي يطير - الذباب فيغضب زيدٌ . وبالألف واللام عن الذباب : الطائر فيغضب زيدُ الذباب ، وعن زيد : الطائر ذبابٌ فيغضب زيدٌ .

وجاز أن تعطف فعلاً على اسم حملاً على المعنى . قال الله تعالى^(٦) : (إنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً)^(٧) ، لأنه في تأويل : إنَّ الذين صدَّقوا وأقرضوا الله قرضاً حسناً^(٨) ، ولو كانت هذه المسألة بالواو ، لم يجز الإخبار عن كلِّ

(١) ظ : ولا يجوز الضمير . م : ويجوز تقديم الضمير . وما أثبتته يناسب السياق .

(٢) ظ : من .

(٣) ظ : إلى الأولى .

(٤) الفارسي رحمه الله : ليس في ظ . الإيضاح (ضمن المقتصد ١١٥٢/٢) .

(٥) زيد بعدها في م (وبالألف واللام) . وهو وهم .

(٦) ظ : سبحانه .

(٧) الحديد : آية ١٨ ، وينظر تفصيل هذه المسألة في شرح المفصل ١٥٨/٣ .

(٨) قرضاً حسناً : ليس في م .

واحد من الاسمين، لأن الواو لا تعقد الجملتين عقد الجملة الواحدة، وإنما عقدتهما^(١) الفاء هذا العقد، لأن فيها معنى الجواب المعلق بالشرط، فصَحَّ فيها معنى الانعقاد المذكور.

ومن العطف أن كلَّ جملتين كان الاسمان فيهما اسماً واحداً، والفعالان بلفظ واحد، فإنه يجوز الإخبار فيهما. من ذلك^(٢): ضَرَبْتُ أو شَتَمْتُ عَمْرَأً^(٣)، إن أخبرت عن التاء، قلت: الذي ضَرَبَ أو شَتَمَ عَمْرَأً أَنَا^(٤)، وإن أخبرت عن (عَمْرُو)، قلت: الذي ضَرَبْتُهُ^(٥) أو شَتَمْتُهُ عَمْرُو. ولا يجوز ذلك بالالف واللام فيهما لو قلت (الضَّارِبُ أَنَا، أو الشَّاتِمُ أَنَا)^(٦) (عَمْرُو) لم يجر لعدم ما يعطف عليه الشاتم، إذ الشاتم^(٧) معطوف على معنى [٢٥٤ظ] الضارب، ومعنى الضارب الذي ضرب. ف (ضرب) في التأويل والتقدير لا موضع له من الإعراب، لأنه صلة. وإذا كان كذلك لم يَصِحَّ^(٨) عطف الشاتم عليه^(٩)، لأنه مُعَرَّبٌ مرفوعٌ.

وبلي هذا الفصل^(١٠)، الكلام على إعمال الفعلين، وهو أشكل شيء في هذا الباب، وأصعبه وأدقّه وأحسنه، وفيه خلاف نحن نذكره ونستقصيه، وعليه تبني المسائل، وبالله التوفيق^(١١).

فمن ذلك إذا قلت: ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ، وأردت الإخبار عن شيء من أسماء هاتين^(١٢) الجملتين، ففيه أربعة مذاهب:

- (١) ظ: عقدتيا.
- (٢) من ذلك: ليس في ظ.
- (٣) ظ: وشتمت. وينظر: الأصول ٣٢٥/٢.
- (٤) من (إن أخبرت) إلى (أنا) ليس في ظ.
- (٥) م: ضربت.
- (٦) ظ: والشاتم أنا.
- (٧) ظ: (لأنه) بدلاً من (إذا الشاتم).
- (٨) ظ: لا يصح.
- (٩) عليه: ليس في م.
- (١٠) الفصل: ليس في ظ.
- (١١) زيد بعدها في ظ: وهو حسناً ونعم الوكيل.
- (١٢) ظ: من الأسماء من هاتين.

مذهبُ الأَخْفَشِ، إدخالُ الألفِ واللامِ على الأولِ والثاني جميعاً، وتوفيتُهُما عَوائِدُهُما، وجعل الخبر^(١) أخيراً. وهو عنده بمنزلة^(٢) عطفِ مفردٍ على مفردٍ^(٣). ومذهبُ أصحابِ الحذفِ، وهم جماعةٌ من البغداديين، كمذهبِ الأَخْفَشِ^(٤)، إلا أنَّهم يحذفون العوائدَ الظاهرةَ.

ومذهبُ المازني إدخالُ الألفِ واللامِ على الأولِ والثاني جميعاً، كما لأَخْفَشٍ إلا أنَّه يخالفه في أنَّه يوفي الكلامَ على الأولِ^(٥) حقه من الأبتداء والخبر^(٦)، والثاني حقه من الأبتداء والخبر، ويعطفُ جملةً على جملةٍ. وكلُّ جملةٍ منهما قائمةٌ بنفسها عنده^(٧).

ومذهبُ أبي بكرٍ بنِ السَّراجِ^(٨)، واختيارُ جماعةٍ من المتأخرين كالرمانِي^(٩) وغيره إدخالُ الألفِ واللامِ على الأولِ حسب. وتبقيَّةُ الثاني فعلاً على حاله محمولاً في العطفِ على المعنى إتياعاً للكتابِ الكريمِ^(١٠). فإذا قلتَ: ضربتُ وضربتُني زيدٌ^(١١)، وأخبرتَ عن زيدٍ قلتَ^(١٢) على مذهبِ الأَخْفَشِ: الضَّارِبُ أَنَا، والضَّارِبِي زَيْدٌ، وهذا بمنزلة^(١٣) قولك: القائمُ والقاعدُ زيدٌ، فالصفتانِ جميعاً لزيدٍ، وقد عطف مفرداً على مفردٍ، وإنما رددتِ المفعولَ المحذوفَ من الفعلِ الأولِ، لأنَّ الحسلةَ لا تصحُّ إلاَّ به^(١٤)، إذ كنَّ

(١) ظ : الخبرين .

(٢) ظ : بمثابة .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١٨/٢ .

(٤) ظ : مذهبهم كمذهب الأَخْفَشِ .

(٥) م : يوفى الكلام حقه .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ١٨/٢ .

(٧) عنده : ليس في ظ .

(٨) الأصول ٣٢٥/٢ .

(٩) م : الرمانِي .

(١٠) ينظر : ارتشاف الضرب ١٨/٢ و ١٩ .

(١١) زيد : ساقطة من ظ .

(١٢) قلت : كتبها في م بعد كلمة (الأَخْفَشِ) الآتية .

(١٣) م : بمثابة .

(١٤) ظ : بأنه . تحريف .

صلة لا تصح إلا بعائد ، وقلت : (أنا) ، لأنَّ الفعل لك والخبر عن زيد . وتقول على مذهب أصحاب الحذف : الضارب أنا ، والضاربي زيد ، كقول الأخفش إلا أنهم حذفوا الهاء حسب .

وعليهم في ذلك أمران : أحدهما أن الكلام قد طال ، ويحتمل مع طول الكلام أشياء لا تحتمل مع غيره . والآخر ، أنهم حذفوا مع الضارب قياساً على الأصل الذي هو الفعل في الحذف . وحجة الأخفش في امتناع الحذف أن الموصول لابد له من عائد [٢٥٥] وليس هذا بمنزلة حذف المفعول من ضربت وضربني زيد ، لأنَّ في حذفه مع الفعل دليلاً وقوة^(١) . وتقول على مذهب المازني : الضارب أنا ، والضاربي زيد ، فالضارب عنده مبتدأ ، وفاعل الضارب مستتر فيه ، وأنا : الخبر ، بمنزلة (ضربت) الذي هو جملة . والضاربي : مبتدأ ، وزيد : خبره . والواو قد عطفت جملة على جملة . وتقول على المذهب المختار : الضاربه أنا ، وضربني زيد ، فتعطف ضربي على التقدير ، إذ التقدير : الذي ضربته ، وضربني زيد ، فتعطف^(٢) . كما قال الله تعالى^(٣) : (إِنَّ الْمَصْدُوقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ ، وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعَفُ لَهُمْ)^(٤) ، وإن أخبرت عن انشاء من^(٥) ضربت وضربني زيد ، قلت على مذهب الأخفش : الضارب والضاربه زيد أنا ، والإخبار عن (الياء) من ضربني كالإخبار عن (الهاء) على مذهب الأخفش . إذ هما شيء واحد ، وعلى مذهب أصحاب الحذف : الضارب والضارب زيد أنا ، وعلى مذهب المازني : الضارب أنا ، والضاربي زيد ، فحذف المفعول عنده كالحذف من الفعل سواء^(٦) ، لأنَّ الموصول مستغن عنه بما يعود من الضمير في اسم الفاعل . ولو أخبرت عن (الياء) على مذهبه ، قلت : الضارب أنا ، والضاربه زيد أنا ، لأنَّ كل جملة عنده قائمة بنفسها ، فهو يوفيها ما^(٧) تستحقه . وعلى المذهب المختار : الضارب وضربه زيد أنا ، وكذلك الإخبار

(١) ظ : دليل قوة .

(٢) فتعطف : ليس في م .

(٣) كما قال الله تعالى : ليس في ظ .

(٤) الحديد : آية ١٨ .

(٥) ظ : في .

(٦) سواء : ليس في م .

(٧) م : مما .

مَسْأَلَةٌ

إِذَا قُلْتُ : ظَنَنْتُ وَظَنَنِي زَيْدٌ عَقْلًا ، وَأَخْبِرْتُ ^(١) عَنْ (زَيْدٍ) ، قُلْتُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ : الظَّانُّ أَنَا إِيَّاهُ ، وَالظَّانِّي عَقْلًا زَيْدٌ ، عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، لِأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْأَوَّلَ فَلَا بُدَّ مِنَ الثَّانِي ، وَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْحَذَفِ : الظَّانُّ أَنَا ، وَالظَّانِّي عَقْلًا زَيْدٌ ، عَلَى قِيَاسِ ^(٢) مَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٣) .

الصُّورَةُ وَاحِدَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ مِنْ وَجُودِ : مِنْهَا أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الْأَوَّلِ لغيرِ الثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ ، وَهَذَا عَنْ أَصْحَابِ الْحَذَفِ شَيْءٌ وَاحِدٌ . وَمِنْهَا أَنَّ (أَنَا) عَلَى قَوْلِ الْمَازِنِيِّ خَبَرُ الظَّانِّ ، وَعَلَى قَوْلِ أَصْحَابِ الْحَذَفِ هُوَ فَاعِلُ الظَّانِّ ، وَمِنْهَا أَنَّ الْمَازِنِي يَعْطِفُ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ، وَأَصْحَابُ الْحَذَفِ يَعْطِفُونَ مَفْرَدًا عَلَى مَفْرَدٍ ، وَمِنْهَا أَنَّ حَذْفَ الْمَفْعُولِ عَلَى قَوْلِ الْمَازِنِيِّ عَلَى حَذْفِ الْحَذَفِ فِي [٢٥٥ ظ] الْفِعْلِ ، وَأَنَّ الْمُوَصُولَ لَيْسَ مَفْتَقَرًا إِلَيْهِ ، إِذْ ضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ يَعُودُ عَلَى الْمُوَصُولِ ^(٤) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْحَذَفِ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْمَفْعُولِ ، وَالْعَائِدُ ^(٥) لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِهِ ، إِذْ لَيْسَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ يَرْجِعُ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ .

وَتَقُولُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ : الظَّانُّ أَنَا إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتُ عَقْلًا زَيْدٌ ، عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ ^(٦) .

وَإِنْ أَخْبِرْتَ عَنِ النَّاءِ مِنْ ظَنَنْتُ ، قُلْتُ : الظَّانُّ وَالظَّانُّ زَيْدٌ عَقْلًا أَنَا ، هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ ^(٧) ، فَأَنَا خَبَرٌ عَنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : الْجَوَادُ وَالكَرِيمُ أَنَا ، وَهَكَذَا الْجَوَابُ

(١) م : فَأَخْبِرْتُ .

(٢) قِيَاس : ساقطة من م .

(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي م .

(٤) الْمُوَصُول : ساقطة من ظ .

(٥) ظ : فَالْعَائِد .

(٦) يَنْظُر : ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٩/٢ .

(٧) عِبَارَةٌ (عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ) تَقَدَّمَتْ فِي ظ بَعْدَ (قُلْتُ) .

على^(١) مذهب أصحاب الحذف، إلا أنك تحذف الهاء، وتقول على مذهب المازني : الظان أنا ، والظاني عاقلاً زيد ، تعطف جملة على جملة ، والالف واللام في الأول للمتكلم ، وفي الثاني لزيد .

وتقول على المذهب المختار : الظان وظنه زيد عاقلاً أنا ، فكأنك قلت : الذي ظن وظنه زيد عاقلاً أنا ، فإن قلت : ضربني وضربت زيدا ، وأخبرت عن زيد ، قلت على مذهب الأخفش : الضاربي والضاربه أنا زيد ، وهكذا مذهب أصحاب الحذف ، إلا أنهم يحذفون الهاء .

وتقول على مذهب المازني : الضاربي هو والضاربه أنا زيد ، وعلى المذهب المختار : الضاربي وضربته زيد .

والمسائل في هذا الباب كثيرة وقد استقصاها صاحب (الجمال) في كتاب أفرده من (شرح كتاب الألف واللام)^(٢) للمازني رحمه الله^(٣) ، وقد تقدم من الأصول ما فيه كفاية ، وما يستعان به على فهم ما أورده أبو القاسم من الشرح في ذلك ، وبالله التوفيق^(٤) .

باب جمع التكسير^(٥)

قال أبو القاسم رحمه الله : (كل اسم كان على فعل ، بتسكين العين ، فجمعته في أقل العدد على أفعل ، وأقل العدد ما دون العشرة ، وذلك نحو : كلب وأكلب ، وفلس وأفلس ، وفي الكثير فاعل وفُعول ، نحو : كعاب^(٦) وفلوس وما أشبه ذلك)^(٧) .

وهذا كما ذكر . أما جمع التكسير ، فهو ما تغير في جماعته نضم واحد بزيادة ، أو نقصان ، أو اختلاف حركة [٢٥٦] وقد ذكر .

(١) ظ : عن .

(٢) ورد ذكره في بغية الوعاة للسيوطي ٧٧/٢ عند ترجمته للزجاجي .

(٣) رحمه الله : ليس في م .

(٤) م : إن شاء الله .

(٥) م : باب في جمع التكسير .

(٦) ظ : كلاب .

(٧) الجمال ص ٣٧٠ .

وجملة المجموع أربعة : جمع مسلم ، وجمع مكسر ، واسم للجمع ككفر ورهط ،
واسم للجنس كقمح وشعير وما أشبه ذلك .

ولا يخلو الجمع المكسر من أن يكون لثلاثي ، أو رباعي ، أو خماسي ، سواء كانت
حروفه أصولاً أو فيها زوائد أو أكثر من الخمسة ، ولجميع ذلك أحكام وعقود يحتاج الى
ضبطها .

فأول^(١) ما نبدي به^(٢) منها جمع الثلاثي ، لأنه الأصل^(٣) ، وجملة أوزان
الثلاثي المفردة عشرة وهي^(٤) : فَعْلٌ وفَعِلٌ وفَعِلٌ وفَعِلٌ وفَعِلٌ وفَعِلٌ وفَعِلٌ وفَعِلٌ
وفَعِلٌ ، والأصل اثنا عشر حسب ما تقتضيه القسمة ، سقط واحد ليس له مثل في الأسماء
ولا في الأفعال ، وهو (فَعِلٌ) ، وسقط واحد ليس له مثال في الأسماء^(٥) غنياً ، وهو
(فَعِلٌ) ، فبقي عشرة أوزان .

أولها (فَعْلٌ) ، وهو أكثرها جمعاً^(٦) ، لأنه أخفها لفظاً . وكل^(٧) كلمة خفت ، كثر
تكسيرها والاتساع فيها . فمن ذلك أن (فَعْلًا) يجمع قياساً مطرداً على (أَفْعَلٍ) سواء كان
صحيحاً أو مضاعفاً أو معتل اللام .

فالصحيح^(٨) كفَلَسٍ وأفَلَسٍ ، وكَلَبٍ وأَكَلَبٍ ونَسَرٍ وأَنَسَرٍ .

والمضاعف كقَدَّرَ^(٩) وأَقْدَرَّ وشَدَّ وأَشَدَّ وبَبَّ وأَبَبَّ .

والمعتل اللام كدَلَّ وأَدَلَّ ، وظَبِي وأَظَبٍ ، وحَقَرٍ وأَحَقَّ^(١٠) .

(١) ظ : وأول .

(٢) به : ليس في م .

(٣) ظ : أصل .

(٤) وهي : ليس في م .

(٥) من (ولافي) الى (الأسماء) ليس في ظ .

(٦) جمعا : ساقطة من ظ .

(٧) ظ : فكل .

(٨) م : والصحيح .

(٩) ظ : قد .

(١٠) الحقو : الإزار أو الخصر وشذ الإزار .

فإن كان معتل^(١) العين جمع على (أفعال) ، كبيت وأبيات ، وشيخ وأشياخ ،
وثوب وأثواب ، وطوق وأطواق ، وكذلك المعتل العين بالالف ، من نحو : باب وأبواب ،
وناب وأنياب ، وإنما لم يجمع جنس بيت وثوب على أفعل لما يؤدي من حصول ضمة
(أفعل) على الواو^(٢) ، فيؤدي الى النقل ، ولما أدى اليه رفض .

والعلة في جمع المعتل العين^(٣) بالالف على (أفعال) مع سكون حينه ، أن الألف
فيه منقلبة عن حرف علة متحرك في الأصل ، ولأجل ذلك أُعِلَّ ، وإذا كان متحركاً^(٤) في
الأصل لم يجر جمع على (أفعل) ، لأن هذا النوع بابؤه ، وقياسه أن يختص^(٥) بجمع
(فعل) المفتوح الأول والساكن الثاني .

وكان بعض النحويين يفرق^(٦) بين المذكر والمؤنث في المعتل العين ، فيجمع ما
كان مذكراً على (أفعال) ، كباب وأبواب ، ويجمع ما كان مؤنثاً على (أفعل) ، كدار
وأدور ، ونار وأنور ، وليس هذا عند سيبويه بقياس مطرد ، بدليل قولهم : ناب وأنياب
والناب مؤنث .

فإذا ثبت هذا فإنك إذا سميت رجلاً بضرب أو فعل فإنك تجمع على (أفعل) ، ولا
يجوز جمعه في القلة على (أفعال) قياساً على قولهم : زبد وأزناد ، وقرخ وأقراخ ، لأن
هذا من القلة [٢٥٦ ظ] بحيث لا يقاس عليه ، وعلة خروج مثل هذا عن أصله ، أن الأوزان
الثلاثية كلها تشارك في عدة واحدة وأصل واحد ، فجاز أن يشبه بعضها ببعض ،
ويجمع^(٨) الساكن العين على (أفعال) كما جمع المتحرك العين على (أفعل) ، نحو : زمن

(١) م : المعتل .

(٢) في هامش (م) : أو الياء .

(٣) العين : ليس في م .

(٤) ظ : فإذا كان متحركاً .

(٥) م : أن يخص .

(٦) بعدها في م تقدمت عبارة : في معتل العين .

(٧) ظ : فإذا سميت .

(٨) ظ : فيجمع .

وَأَزْمَنُ ، وبَابِهِ أَزْمَانٌ . فَأَمَّا (١) العلةُ في اِخْتِصَاصِ (فَعْلٍ) بِـ (أَفْعَلٍ) ذَوْنِ أَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ
وَفِعْلَةٍ ، فَلِإِنَّ أَفْعَلَةً وَفِعْلَةً مِنْ جَمْعِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَسَيَأْتِي بِابِهِ ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ (٢) .

و (أَفْعَالٌ) فِي الْعِدَّةِ وَالْوِزْنِ أَكْثَرُ مِنْ (أَفْعَلٍ) ، إِذْ عِدَّتُهُ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ ، وَأَفْعَلٌ أَرْبَعَةٌ
أَحْرَفٍ ، فَجُعِلَ الْأَقْلُ عِدْدًا مِنَ الثَّلَاثِي (٣) لِلْأَخْفِ وَزِنًا ، وَجُعِلَ الْأَكْثَرُ (٤) مِنْهُ لِلزَّيْدِ ،
فَلِذَلِكَ تَجَدُّ (أَفْعَالًا) (٥) مُطَّرِدًا فِيهَا عِدَا (فَعْلًا) وَهِيَ التَّسْعَةُ الْبَاقِيَّةُ .

فَصْلٌ

وَجُمْلَةُ أُبْنِيَةِ الْجُمُوعِ لِلثَّلَاثِي (٦) الْمَجْرَدِ مِنَ الزَّوَائِدِ ثَلَاثَةٌ حَشَرُ بِنَاءٍ . ثَمَانِيَّةٌ مِنْهَا
مُطَّرِدَةٌ ، وَخَمْسَةٌ مِنْهَا نَادِرَةٌ . فَالْمُطَّرِدَةُ (أَفْعَلٌ) ، كَأَفْلَسٍ ، وَأَفْعَالٌ ، كَأَحْمَلٍ ، وَفِعَالٌ
كَفَرَاخٍ ، وَفُعُولٌ كَقُلُوسٍ ، وَفِعْلَانٌ كَصِرْدَانٍ (٧) وَفُعْلَانٌ كَحَمْلَانٍ (٨) ، وَفِعَالَةٌ كَحِجَارَةٍ ، وَفُعُولَةٌ
كَبُعُولَةٍ . وَبَعْضُ هَذِهِ الثَّمَانِيَّةِ أَطْرُدُ مِنْ بَعْضٍ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا .

فَالْمَقِيسُ عَلَيْهِ الْمَطَّرِدُ عِنْدَ عَدَمِ السَّمَاعِ أَفْعَلٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وَفِعَالٌ ، وَفُعُولٌ ، أَشَانٌ
لِلْقَلِيلِ ، وَأَشَانٌ لِلْكَثِيرِ .

وَالْخَمْسَةُ النَادِرَةُ: فِعْلَةٌ كَرِحْلَةٍ ، وَفِعْلَةٌ كَزَوْجَةٍ ، وَفَعْلٌ كَأَسَدٍ ، وَفَعْلٌ كَنَقَرٍ ، وَفِعِيلٌ
كَعَبِيدٍ ، فَهَذِهِ النَادِرَةُ . وَفَائِدَةُ مَعْرِفَةِ مِثْلِ هَذَا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ أَوْ يَحْتَاجُ نَاضِمٌ إِلَى اسْتِعْمَالِ
شَيْءٍ مِنْهَا ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَهُ عِنْدَ عَدَمِ السَّمَاعِ ، لَمْ يَكُنْ مُخْطِئًا .

(١) ظ : وَأَمَّا .

(٢) ظ : عَزَّ وَجَلَّ : لَيْسَ فِي م .

(٣) م : الْأَقْلُ فِي الثَّلَاثِي عِدْدًا .

(٤) ظ : لِلْأَكْثَرِ .

(٥) م : أَفْعَالًا . جَاءَ فِي هَامِشِ م : (وَأَفْعَلٌ عَلَى فَعْلٍ ، كَزَوْجٍ وَزَوْجَةٍ وَفَقَعَ وَفَقْعَةٌ وَعُودٌ وَعُودَةٌ ،
وَنُورٌ وَنُورَةٌ) .

(٦) م : الثَّلَاثِي .

(٧) الصُّرْدُ : الْبَلْبَلُ .

(٨) الْحَمْلَانُ : كُلُّ مَا يَحْمِلُ عَلَى الظَّهْرِ (الصَّحَاحُ : حَمَلٌ) .

وَمِنْ أُصُولِ هَذَا الْبَابِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ التَّكْسِيرِ إِنَّمَا هُوَ لِلْأَسْمَاءِ دُونَ الصِّفَاتِ .
وَأَنَّ الْبَابَ فِي الصِّفَةِ ^(١) أَنْ تُجْمَعَ جَمْعَ سَلَامَةٍ ، فَمَا كُسِّرَ مِنْ الصِّفَاتِ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى
طَرِيقِ التَّشْبِيهِ بِالْأَسْمَاءِ لِأَشْيَاءٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا ^(٢) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَمِنْ أُصُولِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، أَنْ يَكُونَ فِي الثَّلَاثِيِّ وَالرَّبَاعِيِّ دُونَ الْخَمَاسِيِّ ، لِأَنَّ مَا
يَكْسَرُ مِنَ الْخَمَاسِيِّ ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرِيقِ اسْتِكْرَاهٍ ، فَيَكُونُ بِحَذْفٍ وَبِتَعْوِضٍ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ
كَالتَّصْفِيرِ . وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْبَابُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ أَنْ يُكْسَرَ ، لِثَلَاثِ جَمْعٍ عَلَى الْأَسْمَاءِ نِهَائِيَّةٍ
وَزَنْهِ وَنِهَائِيَّةٍ الْجَمْعِ ، وَلِأَنَّ الْعَجْزَ يَكُونُ [٢٥٧و] أَكْثَرَ مِنَ الصَّدْرِ ، فَلِهَذَا لَمْ يَكُنِ الْبَابُ .

وَمِنْ أُصُولِ هَذَا الْبَابِ ، أَنْ الْجَمْعُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ : مِنْهَا أَبْنِيَّةٌ ^(٣) لِلْقَلِيلِ
لَا غَيْرَ ، وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ ^(٤) الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْبَابِ الثَّانِي . وَمِنْهَا مَا يَصْلَحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ،
وَهُوَ مَا كَانَ اسْمًا لِلْجَمْعِ ، كَصَاحِبٍ ، وَصَحْبٍ ، وَرَاكِبٍ وَرَكْبٍ . وَمِنْهَا مَا هُوَ مَوْضُوعٌ
لِلكَثِيرِ مِنْ نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ فِعَالٍ وَفَعُولٍ .

وَمِنْ أُصُولِ هَذَا الْبَابِ ، أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تَجْمَعُ جَمْعًا قَلِيلًا وَكَثِيرًا ، مِثْلُ :
كَتَبَ وَأَكْتَبَ وَكِلَابٌ ^(٥) . وَقَدْ تَجْمَعُ جَمْعًا قَلِيلًا يُسْتَغْنَى بِهِ عَنِ الْكَثِيرِ ، مِثْلُ : رَسَنُ
وَأَرْسَانٌ ^(٦) ، وَلَمْ يَقُولُوا : رَسُونُ . وَقَدْ تَجْمَعُ الْكَلِمَةُ جَمْعًا كَثِيرًا دُونَ قَلِيلٍ ، لِأَنَّ الْقَلِيلَ
يَدْخُلُ فِي الْكَثِيرِ ، مِثْلُ : جَرَّحَ وَجُرُوحٌ ، وَلَمْ يَأْتِ أَجْرَاحٌ إِلَّا نَادِرًا فِي شَعْرِ .

فَإِذَا ثَبَّتَتْ هَذِهِ الْأُصُولُ ، فَعَقْدُ هَذَا الْبَابِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ (فَعْلًا) يَجْمَعُ عَلَى (أَفْعَلٍ) فِي
الْقَلِيلِ ، وَالبَاقِي عَلَى (أَفْعَالٍ) فِي الْقَلِيلِ ، فَأَمَّا الْكَثِيرُ فَالْكَلُّ بِأَبْنِ الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ (فِعَالٌ)
(وَفُعُولٌ) ، مَا خَلَا فَعْلًا ، فَإِنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهَا ^(٧) (فِعْلَانٌ) ، كَصُرْدٍ وَصِرْدَانٍ ، وَنَغْرٍ وَنِغْرَانٍ ^(٨)

(١) م : الصِّفَاتِ .

(٢) م : مَوَاضِعِهَا .

(٣) أَبْنِيَّةٌ : لَيْسَ فِي ظ .

(٤) ظ : أَرْبَعَةٌ .

(٥) وَكِلَابٌ : لَيْسَ فِي ظ .

(٦) الرِّسَنُ : الْحَبْلُ وَمَا كَانَ مِنْ زِمَامٍ عَلَى أَنْفٍ .

(٧) ظ : فِيهَا .

(٨) النَّغْرُ كَصُرْدٍ : الْبَابِلُ وَفَرَاخُ الْعَصَافِيرِ . وَالْجُعْلُ : الرَّجُلُ الْأَسْوَدُ الدَّمِيمُ أَوْ اللَّجُوجُ .

وَجَعَلَ وَجَعْلَانِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا^(١) إِلَّا رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ ، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ^(٢)

بَابُ مَعْرِفَةِ أُنْبِيَةِ أَقَلِّ الْعَدَدِ

قال أبو القاسم : (أَعْلَمَ أَنَّ لِأَقَلِّ الْعَدَدِ^(٣) أَرْبَعَةَ أَمْثَلَةٍ ، وَأَقَلُّ الْعَدَدِ الْعَشْرَةُ فَمَا دُونَهَا ..)^(٤) وهذا^(٥) كما ذكر .

وجملة الأمر أَنَّ أَمْثَلَةَ الْجُمُوعِ لَا تَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَمْثَلَةُ مَوْضُوعَةٍ لِلْكَثِيرِ ، مِثْلُ : فَعَالٍ وَفَعُولٍ وَفِعَالَةٍ وَفُعُولَةٍ وَفَعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ^(٦) وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَأَمْثَلَةُ مَوْضُوعَةٍ مُحْتَمَلَةٍ لِلْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، مِثْلُ : فَعَّلٍ فِي جَمْعٍ^(٧) فَاعِلٍ مِثْلُ : صَاحِبٍ وَصَحْبٍ وَرَاكِبٍ وَرَكَبٍ ، وَأَمْثَلَةُ مَوْضُوعَةٍ لِلْقَلِيلِ ، وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا : أَفْعَالٌ ، وَأَفْعُلٌ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ^(٨) ، الْأَوَّلَانِ مِنْهُمَا يَخْتَصِمَانِ^(٩) بِالثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ مِنْ حَرْفِ زَائِدٍ ، وَالْآخِرَانِ يَخْتَصِمَانِ بِالثَّلَاثِي الَّذِي فِيهِ حَرْفُ زَائِدٍ مِنْ نَحْوِ جَمْعٍ : فِعَالٍ وَفَعَالٍ وَفَعْلٍ^(١٠) وَفِعِيلٍ وَفَعُولٍ ، وَلِذَا^(١١) بَابٌ يَأْتِي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

والذي ذكره أبو القاسم وَتَعَرَّضَ لَهُ إِعْلَامٌ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ الْأَرْبَعَةَ مَوْضُوعَةٌ لِلْقَلِيلِ ، كُلُّهَا تَسْتَعْمَلُ لِلْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَجْمُوعِ يَسْتَعْمَلُ لِلْعَشْرَةِ فَمَا فَوْقَ^(١٢) ، وَمِنْ هَاهُنَا أَخَذَ عَلَى حَسَنِ قَوْلِهِ^(١٣) :

(١) د : طه .

(٢) وشبهوا ذلك : ليس في ظ . وبعدها في م لفظان مطموسان .

(٣) ظ : الأعداد .

(٤) الجمل ٣٧٢ .

(٥) ظ : وهو .

(٦) وفعلان : ليس في ظ .

(٧) ظ : جميع .

(٨) ينظر الجمل ٣٧٢ .

(٩) م : مختصان .

(١٠) ظ : وفعل .

(١١) ظ : ولهذا .

(١٢) من (وغيرها) الى (فوق) ليس في ظ .

(١٣) البيت في ديوانه ٤٢٧ ، والكتاب ١٨١/٢ ، والمقتضب ١٨٨/٢ .

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضَحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

[٢٥٧ظ] فقالوا: إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَدْحٌ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْجَفَنَ دُونَ الْجَفَنَاتِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ السُّيُوفَ دُونَ الْأَسْيَافِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ جُمُوعَ مَوْضُوعَةٍ لِلْكَثْرَةِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ مَوْضُوعٌ لِلْقَلَّةِ. وَهَذَا وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ فِيهِ مَا ذَكَرُوهُ^(١)، فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَسْتَعْمَلُ اللَّفْظَ الْمَوْضُوعَ لِلْقَلِيلِ مَوْضِعَ الْكَثِيرِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...) (٢) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْعَشْرَةُ فَمَا دُونَ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ هَذَا الْجِنْسُ^(٣) مِمَّا لَا يَنْتَهِي إِلَى عَدَدٍ مُحْصَوْرٍ، وَكَذَلِكَ أُخِذَ عَلَيْهِ مَوَاضِعُ فِيهِ هِيَ مَعْرُوفَةٌ^(٤).

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَأَمَّا الْجَمْعُ الْقَلِيلُ تَخْتَصُّ بِأَشْيَاءَ لَا تَكُونُ فِي الْكَثِيرِ، مِنْهَا أَنَّهَا تَخْتَصُّ فِي بَابِ الْعَدَدِ بِمَا قَدْ شَرَحَ فِيهِ. وَمِنْهَا أَنَّهَا تُصَغَّرُ عَلَى الْفَاضِلِ مِنْ غَيْرِ رَدِّهَا إِلَى وَاحِدِهَا^(٥)، خِلَافًا لِلْجَمْعِ الْكَثِيرِ. وَمِنْهَا جَوَازُ وَصْفِ الْمَفْرَدِ بِهَا، قَالُوا: ثَوْبٌ أَسْمَاطٌ^(٦)، وَبِرْمَةٌ أَعْشَارٌ^(٧).

وَمِنْهَا جَوَازُ عَوْدِ الضَّمِيرِ الْمَفْرَدِ إِلَيْهَا، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَفِيهِ حَرْفُ لَيْنٍ

(أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعِيلٍ، فَادْنَى الْعَدَدِ فِيهِ "أَفْعَلَةٌ"، نَحْوُ: قَفِيزٌ وَأَقْفَرَةٌ، وَرَخِيفٌ وَأَرْخَفَةٌ، وَالْكَثِيرُ (فُعْلٌ)، نَحْوُ: رُغْفِرٌ، وَفُعْلَانٌ، نَحْوُ: رُخْفَانٌ، وَقُضْبَانٌ^(٨)...) وَهَذَا

(١) م : ذكره .

(٢) الأحزاب : آية ٣٥ . وتعامها : (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّانِعِينَ وَالصَّانِعَاتِ وَالْحَانِظِينَ فَرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) .

(٣) هذا : ليس في م .

(٤) ظ : معرفة .

(٥) ظ : واحد .

(٦) م : (ثَوْبٌ أَسْمَاطٌ) وَهُوَ الْخَلْقُ ، وَثَوْبٌ أَسْمَاطٌ : وَهُوَ سُرْوَالٌ غَيْرٌ مُحْشُوٌّ .

(٧) وبرمة أعشار : هو جنس من الثياب . وفي هامش م : (برمة أعشار إذا انكسرت ثم حرف ، واسعال : خلق) .

(٨) في ظ : وفعلان قضبان . وفي م : وفعلان نحو قضبان . والصواب ما أثبتته ، وهو الموافق لعبارة الجمل ص ٣٧٣ .

كما ذكر .

وجملة أمثلة هذا الباب وعقده ، معرفة الخمسة الأمثلة التي تجمع ، وهي فعّال ، كَقَذَالٍ وَغَزَالٍ ، وَفِعَتٌ ، كَحِمَارٍ وَكِتَابٍ ، وَفُعَالٌ كَفَرَابٍ وَحَوَارٍ^(١) ، وَفَعِيلٌ كَرَغِيفٍ وَقَضِيبٍ ، وَفُعُولٌ كَعُمُودٍ وَخُرُوفٍ .

فهذه الأمثلة إذا أُريدَ جمعها لم تخل ، إِمَّا أَنْ تكون مذكّرة أو مؤنثة ، فإن كانت مذكّرة جمعت على (أفعلة) في القلة ، مثل : أَقْدَالِيَّةٌ وَأَحْمِرَةٌ وَأَغْرِبَةٌ وَأَرْغِفَةٌ وَأَعْمِدَةٌ ، وإن كانت مؤنثة جمعت على أَفْعَلٍ في القليل ، مثل : عُقَابٌ ، وَأَعْقَبٌ ، وَذِرَاعٌ وَأَذْرَعٌ . فَرَّقُوا بين جمع المذكر والمؤنث بما ذكرنا .

والكثير من جميع ذلك^(٢) يجمع على (فعل) ، أو فُعْلَانٍ ، أو فِعْلَانٍ ، وإِنَّمَا أَسْتَوَتْ الأمثلة الخمسة في الجمع ، لاتفاقها في العدة ، وكون حرف^(٣) اللين ثالثها ، فلذلك قلت : قَذَالٌ وَقَذَلٌ ، وَعُمُودٌ وَعَمْدٌ ، وَرَسُولٌ وَرُسُلٌ بضمين [٢٥٨] . وقد يجوز إسكان الضمة الثانية تخفيفاً ، وليس بالكثير ، لأنهم فَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِ (أفعل) ، من نحو : أَحْمَرٌ وَحُمَرٌ ، وَأَخْضَرٌ وَخُضَرٌ ، إذ كان^(٤) ذلك يلزم السكون ، فلو ألزم هذا السكون^(٥) لأبسن بجمع (أفعل) ، وبالله التوفيق .

مَسْأَلَةٌ

إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِصَوَانٍ ، أَوْ صَوَارٍ ، أَوْ صَوَارٍ^(٦) ، فَإِنَّكَ تَجْمَعُهُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ ، مثل^(٧) : أَصُونِيَّةٌ وَأَصُورِيَّةٌ ، وفي الكثير^(٨) على (فعل) بإسكان العين ، مثل : صُونٌ

(١) الحَوَار : ولد الناقة ساعة تضعه ، جمع أحورة وحيران .

(٢) جميع : ليس في م .

(٣) ظ : حروف .

(٤) كان : ليس في ظ .

(٥) فلو ألزم هذا السكون : ليس في ظ .

(٦) أو صوار : ليس في ظ . وهو القليل من المسك وجمعه أصورة . والصوان : الثوب .

(٧) مثل : ساقطة من ظ .

(٨) م : وبالكثير .

وَصُورٍ، وَإِنَّمَا يَنْكَبُ^(١) فِيهِ الضَّمُّ اسْتِثْقَالاً لِلضَّمَةِ عَلَى الْوَاوِ الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا. وَهَكَذَا تَفْعُلُ بِنِذَا الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ أَبَدًا، مِثْلُ : رَوَاقٍ وَرُوقٍ ، وَخِرَانٍ وَخُونٍ ، وَسِوَارٍ وَسُورٍ ، وَالْقَلَّةُ (أَفْعَلَةٌ) .

وَمَتَى كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً ، جَاءَ عَلَى (فُعُلٍ) بِالضَّمِّ كَالصَّحِيحِ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ غَيْرُ مُسْتَقْلِلَةٍ كَاسْتِثْقَالِهَا عَلَى الْوَاوِ . بِدَلِيلِ^(٢) كَثْرَةِ بَابِ : بُيُوتٍ وَجُيُوبٍ ، وَنَوْعِهِ^(٣) فَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي رَحْلِ سَمِيَّتِهِ : عَيَانًا ، قُلْتَ فِيهِ : أَعْيَنُهُ وَعَيْنٌ ، وَنَحْوَهُ .

مسألة

إِذَا^(٤) سَمَّيْتَ بِ (عَلَاءٍ ، أَوْ نِدَاءٍ ، أَوْ بُكَاءٍ) ، فَإِنَّهُ يَكْسُرُ عَلَى أَفْعَلَةٍ وَلَا يَتَجَاوَزُ ، فَتَقُولُ : أَعْلِيَّةٌ وَأَنْدِيَّةٌ وَأَبْكِيَّةٌ ، حَمَلًا عَلَى بَابِ أَرْدِيَّةٍ وَأَكْسِيَّةٍ وَأَغْطِيَّةٍ . وَإِنَّمَا أَمْتَنَعَ مِنْهُ (فُعُلٌ)^(٥) لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْأُسْتِثْقَالِ ، وَلَمْ يَجْمَعْ أَيْضًا عَلَى (فُعُلٍ) بِحَذْفِ ضَمَّةِ الْعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ مَا حَذَفَ^(٦) لِلتَّخْفِيفِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ^(٧) . بِدَلِيلِ : لِقَظَرِ الرَّجُلِ . وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي بَابِ صَوْتٍ وَرُوقٍ ، لِأَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ قَدْ يُخَصَّصُ بِتَوْسِطِهِ .

مسألة

إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِسَعِيدٍ أَوْ ضَرِيفٍ أَوْ كَرِيمٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنَّكَ إِذَا جَمَعْتَهُ لَمْ تَجْمَعْ جَمْعَ الصِّفَاتِ ، وَجَمَعْتَهُ جَمْعَ الْأَصُولِ الَّتِي قَدْ تَقَدَّمَ ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ : أَسْعِدَةٌ وَسُعْدَانٌ ، وَكَذَلِكَ كَرِيمٌ وَأَكْرَمَةٌ وَكُرْمَانٌ ، عَلَى حَدِّ رَغِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ وَرُغْفَانٍ . وَلَا يَجُوزُ فِيهِ كُرْمَاءٌ ، وَلَا كِرَامٌ ، لِأَنَّهُ أَسْمٌ مُجَرَّدٌ مِنْ مَعْنَى الصِّفَةِ بِالتَّسْمِيَةِ ، فَجَرَى مُجَرَّى تَمْرَةٍ وَقَمْحَةٍ^(٨) ، إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي جَمْعِهِمَا : قَمَحَةٌ وَقِمَاحٌ ، وَتَمْرَةٌ

(١) لَعَلَهُ : سَلِبَ .

(٢) ظ : وَبِدَلِيلِ .

(٣) وَنَوْعِهِ : لَيْسَ فِي ظ .

(٤) ظ : وَإِذَا .

(٥) فَعُل : لَيْسَ فِي ظ .

(٦) ظ : إِنَّمَا حَذَفَتْ .

(٧) بِهِ : لَيْسَ فِي م .

(٨) ظ : وَفَحْمَةٌ .

وَيَمَارُ ، على حَدِّ صَحْفَةٍ وَصِحَافٍ وَلَا تَجْمَعُهُمَا عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ قَدْ رَفَعَتْ ذَلِكَ .

مسألة

[٥٨ ظ] مذهبُ سيبويه، رحمه الله، أَنَّكَ (١) إِذَا سَمَّيْتَ بِشَيْءٍ ، ثُمَّ قِيلَ لَكَ أَجْمَعُهُ ، فَإِنَّكَ تَنْظُرُ مَا كَانَ يُجْمَعُ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ فَتَسْتَعْمَلُهُ عَلَى ذَلِكَ الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ الْمُخْتَصَّ بِنَوْعِهِ (٢) ، وَلَا تَتَجَاوَزُهُ ، فَإِنْ عَدِمْتَ السَّمْعَ فِي نَكْرَةِ ذَلِكَ الْأِسْمِ رَكِبْتَ الْقِيَاسَ . فعلى مذهبه ، لو سَمَّيْتَ بَكِتَابٍ ، لَقَاتَ فِي جَمْعِهِ : كُتُبٌ ، وَلَمْ تَقُلْ : أَكْتِبَةُ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ يَوْجِبُهُ (٣) ، لِأَنَّهُ مِمَّا قَدْ وَقَعَ الْأَسْتِغْنَاءُ عَنْهُ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِـ (ضِرَابِ) ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ فِي حَالِ تَكْثِيرِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَقُولَ : أَضْرِبَةُ وَضُرْبٌ وَضُرْبَانٌ ، عَلَى حَدِّ : شِهَابٍ وَشُهَبٍ وَشُهَبَانٍ .

وَمِنْ هَذَا قَالِ أَصْحَابُنَا فِي كُلِّ (٤) رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ شُجَاعًا (٥) أَنَّكَ تَجْمَعُهُ عَلَى شُجْعَانٍ وَشُجْعَانٍ وَشُجْعَةٍ (٦) وَأَشْجَعَةٍ ، حَكَاهَا صَاحِبُ (الْعَيْنِ) مِنْ حَيْثُ (٧) كَانَ (فُعَالٌ) كَفَعِيلٍ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : رَجُلٌ شُجَاعٌ وَشُجِيعٌ بِمَعْنَى ، كَطَوِيلٍ وَطَوَالٍ وَعَجِيبٌ وَعُعَابٍ (٨) .

فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ دُرَيْدٍ (٩) فِي شُجْعَانٍ (أَنَّهُ خَطٌّ) (١٠) فَلَيْسَ بِخَطٍّ فِي الْقِيَاسِ ، وَلَا فِي

(١) أَنْكَ : لَيْسَ فِي ظ .

(٢) الْكِتَابُ ٩٦/٢ وَجَاءَ فِيهِ : (اعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ اسْمَ رَجُلٍ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ الْحَقَّقْتَ الْوَاوَ وَالنُّونَ فِي الرَّفْعِ ، وَالْيَاءَ وَالنُّونَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، وَإِنْ شِئْتَ كَسَّرْتَهُ لِلْجَمْعِ عَلَى حَدِّ مَا تُكْسِّرُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ لِلْجَمْعِ) .

(٣) ظ : يَوْحِيهِ .

(٤) كُلٌّ : لَيْسَ فِي م .

(٥) ظ : سَمِيَ بِشُجَاعٍ .

(٦) وَشُجْعَانٍ وَشُجْعَةٍ : لَيْسَ فِي ظ .

(٧) حَكَاهَا صَاحِبُ الْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٨) كِتَابُ الْعَيْنِ ٢١١/١ وَ٢١٢ مَادَّةُ : شُجِعَ .

(٩) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ دُرَيْدٍ (ت ٢٢٢١ هـ) . يَنْظُرُ : طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ لِلزُّبَيْدِيِّ ص ١٨٢ ، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ص ١٩١ .

(١٠) م : أَنَّهُ كَانَ . جُمُورَةُ اللَّغَةِ ٤٧٧/١ (ج ش ع) .

السماع لأنَّ أبا عبيدة حكى: قوم شَجَعَانُ وشَجَعَانُ ، لأنَّ ذلك كله قد سُمِعَ فيه ، ولا يجوز جمعه على شَجَعَاء ولا شَجَاعٍ ، لأنَّ ذلك من جمعه إذا كان صفة .

مسألة

الأكثر في هذا الباب فيما كان على (فُعَالٍ) أن يكون كثيره على فُعْلَانٍ ، مثل : غَرَابٍ وَغَرَبَانٍ ، وَغَلَامٍ وَغَلَمَانٍ ، وَذُبَابٍ وَذُبَابَانٍ . وكان الألف لزيادتها في حكم المعدومة ، فكان (١) الكلمة (فُعَل) لحقت (٢) بحدِّ صَرَدٍ وَصَرَدَانٍ ، وَنَغَرٍ وَنَغَرَانٍ .

والأكثر فيما كان على (فُعَالٍ) أو (فُعِيلٍ) أن يأتي كثيره على فُعْلَانٍ بالضم ، مثل : شِهَابٍ وَشُهَبَانٍ ، وَكُثِيبٍ وَكُثْبَانٍ .

وقد خرج عن هذا شيء فجاء بتكسير كما خرج عن (٣) الأول شيء فجاء بالضم ، لأنَّ هذه الألفاظ متقاربة الأبنية والأوزان ، فبعضها يشبه ببعض . فإذا سميت بشيء فراع الأصل والأكثر ، فإنَّ الحكم له ، وبالله التوفيق . *

باب تكسير ما كان على أَفْعَلٍ

قال (٤) : (قَامًا ما كان منه أما فجمعه على (٥) (أَفَاعِلٍ) ، نحو: أَحَامِدَ وَأَفَاكِرَ [٢٥٩و] وكذلك (٦) ما كان عدده أربعة أحرف (٧) والهمزة أوله... (٨) . وهذا كما ذكر (٩) . وجملة الأمر أن (أَفْعَل) يأتي على ضروب كثيرة . نحن نشرحها ، إن شاء الله ، ثم نحصرها .

(١) ظ : فكان .

(٢) ظ : فُلحقت .

(٣) م : من .

(٤) قال : ليس في م .

(٥) على : ليس في ظ .

(٦) م : وهكذا .

(٧) عدده أربعة أحرف : ليس في ظ .

(٨) الجمل ص ٢٧٥ .

(٩) ظ : كما ذكره .

فمَتَى كَانَ (أَفْعَلُ) ^(١) اسماً نكرةً، مثل: أَفْكَلُ وَأَيْدَعُ ^(٢) وَأَرْنَبُ وَأَجْدَلُ وَأَجْدَعُ وَأَبْطَحُ، فَإِنَّهُ يَكْسَرُ عَلَى الْأَفَاعِلِ، لَأَنَّهُ فِي الْعَدَدِ كَالرَّبَاعِيِّ، مَنْ نَحْوُ: فَعَلَّلَ، فَجُمِعَ جَمْعَهُ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ زَائِدَةٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ، سِوَاءِ كَانَ عَلَى (إِفْعَلٍ) كِاثِمٍ ^(٣)، وَ(أَفْعَلٍ) كَأَبْلَمٍ ^(٤) أَوْ إِفْعَلٍ كَأَصْبَعٍ ^(٥). كُلُّ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى الرَّبَاعِيِّ.

وَمَتَى كَانَ (أَفْعَلُ) اسماً علماً، كَأَحْمَدَ وَأَسْعَدَ، أَسْمَ رَجُلٍ، فَإِنَّهُ يَكْسَرُ عَلَى الْأَفَاعِلِ أَيْضاً، سِوَاءِ كَانَ اسماً لِمَذْكُورٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ، وَبِأَنَوَاوِ وَالنُّونِ لِلْمَذْكُورِ، وَبِالْأَلْفِ ^(٦) وَالنَّاءِ لِلْمُؤَنَّثِ.

وَمَتَى كَانَ (أَفْعَلُ) صِفَةً، وَلَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى (فَعْلَاءَ) كَأَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ، وَأَصْفَرٍ وَصَفْرَاءَ، وَأَشَقَرٍ وَشَقْرَاءَ، وَأَسْمَرٍ وَسَمْرَاءَ ^(٧)، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى (فَعْلٍ) بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ ضَمُّهَا إِلَّا فِي حَالِ ضَرُورَةٍ. وَإِنَّمَا جُمِعَ عَلَى (فَعْلٍ) بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ لِتَفَرُّقِ بَيْنِ (أَفْعَلٍ) فِي الصِّفَةِ وَالْإِسْمِ، وَخُصَّ بِ(فَعْلٍ) دُونَ الْأَفَاعِلِ، لِأَنَّ الْأَشْتِقَاقَ الَّذِي فِي الصِّفَةِ يُؤَدِّنُ بِأَصْلِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الثَّلَاثِي، فَجُمِعَتْ جَمْعُ الثَّلَاثِي الَّذِي فِيهِ زِيَادَةٌ ^(٨). كَمَا ذَكَرَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَلَا يَجْمَعُ وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ جَمْعَ سَلَامَةٍ، لِأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ بِجَارِيَةٍ عَلَى الْفَعْلِ، فَتَفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَارِيِ عَلَى الْفَعْلِ. وَكَذَلِكَ (فَعْلَانِ) إِذَا كَانَ لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَى. وَلَا يَجْمَعَانِ جَمْعَ سَلَامَةٍ لِمُضَارَعَتَيْمَا (أَفْعَلُ-فَعْلَاءَ) ^(٩).

وَمَتَى كَانَ (أَفْعَلُ) صِفَةً فِي مَعْنَى فَاعِلٍ، وَقَدْ لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، مِثْلُ: الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ وَالْأَعْلَى وَالْأَدْنَى، فَإِنَّ هَذَا النَّوْعَ يَجْمَعُ مُسَلِّماً وَمُكْسِراً فَيَكْسَرُ مُذَكَّرُهُ عَلَى الْأَفَاعِلِ، مِثْلُ: الْأَكَابِرِ وَالْأَصَاغِرِ وَالْأَعَالِي وَالْأَدَانِي.

(١) أفعَل : ليس في م .

(٢) الأيدع : دَمُ الْأَخْوَيْنِ ، وَقِيلَ : الزَّعْفَرَانُ ، وَقِيلَ : صِبْغٌ .

(٣) الأثمد : حجر الكحل .

(٤) الأبلم : الغليظ الشفتين .

(٥) زيد بعدها في م : أَوْ أَفْعَلٍ كَأَصْبَعٍ .

(٦) م : وَالْأَلْفُ .

(٧) واسمروسمرء : ليس في ظ .

(٨) م : زَائِدَةٌ .

(٩) ظ : أَفْعَلُ وَفَعْلَاءُ .

وفي كتاب الله تعالى^(١): (أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا)^(٢) ، وفيه : (وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُكْسِرُوا) ، وفيه : (وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ)^(٣) . وَيُكْسَرُ مؤنثه على الفعل، من نحو: الكُبْرَى والكُبْر، والصُّغْرَى والصُّغْر. وفي كتاب الله سبحانه: (إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ)^(٤) ، وَمَسْلَمَةُ^(٥) ، مثل : الْكُبْرِيَّاتِ وَالصُّغْرِيَّاتِ .

ومتى كان (أَفْعَلُ) بمعنى المفاضلة مما تلزمه (مِنْ) لفظاً أو تقديرًا ، من نحو : هذا أَكْبَرُ مِنْ هذا ، أو أَصْغَرُ مِنْه ، وَأَجَلُ مِنْه ، وهو أَكْبَرُهُمْ وَأَصْغَرُهُمْ ، فَإِنَّه لَا يَجْمَعُ بِحَالٍ ، لَا جَمْعَ سَلَامَةٍ وَلَا جَمْعَ تَكْسِيرٍ^(٦) لِمَا تَضَمَّنَ مِنْ معنى الفعل والمصدر الذي لَا يَصِحُّ جَمْعُ [٢٥٩ظ] واحدٍ منهما ، فَلَمَّا تَضَمَّنَ مَا لَا يَصِحُّ جَمْعُهُ لَمْ يَجْمَعْ .

ومتى كان (أَفْعَلُ) توكيداً^(٧) ، مثل : أَجْمَعَ ، أَكْتَعَ ، أَبْصَعَ ، فَإِنَّه لَا يَجْمَعُ^(٨) جَمْعَ سَلَامَةٍ ، وَلَا يُكْسَرُ ، وَمؤنثه يَجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ وَلَا يَسْلَمُ ، وَذلك قولك : جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَالنِّبَاتُ جَمْعُ ، وَكان الواو والنون في هذا الضربِ عَوَضاً^(٩) مِمَّا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ وَلَيْسَتْ بِعَلَمٍ ، وَلَا فِيهَا أَلْفٌ وَلَا مٌ ، وَذلك أَنَّ الْأَصْلَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِيهِمْ ، كَمَا نَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِمْ كُلَّهُمْ ، إِلَّا أَنَّ (أَجْمَعَ) لَمَّا كَانَ بِوزْنِ (أَفْعَلُ) ، وَأَفْعَلُ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، وَالْقَصْدُ بِهَذَا التَّأَكُّدِ الْإِحَاطَةِ ، وَكان يؤدي إلى خلافِ اغْتِرَاضِ فَقُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ لِرَفْعِ النَّبَسِ ، وَجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، فَصَارَ ذَلِكَ كَالْعَوَضِ مِمَّا كَانَ مُضَافاً .

(١) م : سبحانه .

(٢) الأنعام : آية ١٢٣ .

(٣) هود : آية ٢٧ .

(٤) الشعراء : آية ١١١ .

(٥) المدثر : آية ٣٥ .

(٦) ومسلمه : أي السالم منه .

(٧) م : لا جمع تكسير ولا جمع سلامة .

(٨) ظ : تأكيداً .

(٩) ظ : فلأنه يجوز . تحريف .

(١٠) ظ : عوض .

ومتى كان أَفْعَلُ صِفَةً ، وفيه^(١) معنى آفَةٍ وَعِلَّةٍ ، فإنه يجوز فيه أن يجمع على (فَعْلَى) ، مثلُ : أَحْمَقَ وَحَمَقَى ، وَأَنُوكَ وَنَوَكَى ، بِمَنْزِلَةِ مَرِيضٍ وَمَرَضَى ، وَقَدْ جَاءَ : حُمَقٌ وَنُوكٌ عَلَى أَصْلِ الصِّفَةِ .

ومتى كان (أَفْعَلُ) صِفَةً وَمُؤَنَّثَةً بِالْهَاءِ ، مثلُ : أَرْمَلٌ وَأَرْمَلَةٌ ، فإنه يجوز أن يَسْلَمَ وَأَنَّ يُكْثَرَ ، فنقول : رجالٌ أَرْمَلُونَ ، وَأَرْمَلٌ ، ونساءٌ أَرْمَلَاتٌ ، وَأَرَامِلٌ ، لأنه قد أشبه الأسماء ، وجرى^(٢) (فَعْلَانُ) الذي مؤنثه بالهاء ، مثلُ : عَرِيَانٌ وَعَرِيَانَةٌ ، وَسَيْفَانٌ وَسَيْفَانَةٌ^(٣) .

مسألة

(آخِرُ) : يجمع جمع سلامة ، نقول : آخِرُونَ ، ولا يجوز جمعه جمع تكسير ، لأنهم اجتنبوا ذلك لالتباسه بجمع آخر^(٤) ، ومؤنثه يجمع الجمعين ، لأنه لا يلتبس ، فنقول : أُخْرَى ، وَأُخْرِيَاتٌ ، وَآخِرٌ .

مسألة

إذا نكَّرتَ (أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ) من بعد أن سَمَّيتَ بِهِ ، فإنه يُكْثَرُ على ما يقتضيه الخلاف من صرفه بعد التكثير ، وجمعه جمع الأسماء ، ومن لم يصرفه ، جمعه جمع الصفات ، وعلى التوسط بين الوجهين^(٥) ، أنشد أبو علي الفارسي^(٦) :
أَتَانِي وَعَيْدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا !

(١) م : وهو .

(٢) ظ : ولأنه قد جرى .

(٣) ظ : (سفيان وسفيانه) . تحريف . والسفيان : المشقوق الطويل .

(٤) ظ : أخرى .

(٥) ظ : ما .

(٦) بين الوجهين : ليس في ظ .

(٧) الفارسي : ليس في ظ . البيت للأعشى في ديوانه ١٤٩ ، ورد في المخصص ١٠٢/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٥ و ٦٣ ، والخزانة ١٨٣/١ . أحوص : صفة لكنه سُمِّيَ به فجمعه جمع الصفات فقال : الحوص ، وجمعه جمع الأسماء ، فقال : أحاوص . ينظر شرح ابن عصفور ٢١١/٢ .

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى "فَاعِلٍ"

قال أبو القاسم رحمه الله^(١) : (أَمَّا مَا كَانَ مِنْهُ أَسْمًا فَجَمَعَهُ عَلَى "فَوَاعِلٍ" ، نحو : قَادِمٍ وَقَوَائِمٍ ، وَتَائِبٍ [و٢٦٠] وَتَوَائِبٍ ، وَحَاجِبٍ وَحَوَاجِبٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ...) ^(٢) إلى آخر هذا ^(٣) الباب . وهذا كما ذكر .

وجملة الأمر أنه متى كان (فَاعِلٌ) أَسْمًا عَلَمًا كَانَ ^(٤) أو نكرة ، فإنه يجمع على (فَوَاعِلٍ) . فالعلم ، مثل : خَالِدٍ وَخَوَالِدٍ ، وَقَاسِمٍ وَقَوَاسِمٍ ، ويجوز السلامة على الأصل . والنكرة ، مثل : حَاجِبٍ وَحَوَاجِبٍ ، وَحَائِطٍ وَحَوَائِطٍ ، وَحَاجِرٍ وَحَوَاجِرٍ .

وقد جاء في هذا النوع دون الأول فَعَلَانٌ ، قالوا ^(٥) : حَاجِرٌ وَحُجْرَانٌ ، وَحَائِطٌ وَحِطَّانٌ ، شبه بفعيلٍ ، من نحو : كَتِيبٌ وَكِتْبَانٌ ، والباب فيه (فَوَاعِلٌ) ، كما ذكرنا ، لأنَّ (فَاعِلًا) بمنزلة فَوَعِلٍ وَفَعِيلٍ في العدة ، وكون الزائد ساكنًا ، فكما أنَّ هذا النوع من المنحى بالأصول يجمع على هذا الوزن ، فكذلك المشبه به من الأسماء ، سواء كان صحيحًا ، أو معتلًا ، أو مضاعفًا ، فهو سَمِّيَتْ رَجُلًا ، بَضَارِبٍ أَوْ بَرَاكٍ أَوْ بِعَالٍ ^(٦) ، لَقِيَ ضَوَارِبُ وَرَوَاكٍ وَحَوَالٍ ، فجُمِعَتْ جَمْعُ الْأَسْمَاءِ ، لا جمع الصفات ، ولم يجيء عن العرب ^(٧) فَاعِلٌ وَأَفْعَلَةٌ ، إِلَّا قَوْلُهُمْ : وَادٍ وَأَوْدِيَةٌ ^(٨) ، المَعْتَلُ اللَّامُ ، وَقِيَّاسُهُ أَوَادٍ .

ومتى كان (فَاعِلٌ) صفةً لمؤنثٍ ، فإنه يجمع على (فَوَاعِلٍ) ، سواءً كان تَأْنِيثُهُ بِالْمَعْنَى ، أَوْ بِاللَّفْظِ من نحو : قَاعِدَةٌ وَقَوَاعِدٌ ، وَقَاعِدٌ وَقَوَاعِدٌ ، وَحَامِلَةٌ وَحَوَامِلٌ ، وَحَامِلٌ وَحَوَامِلٌ ، وَلَمْ يُخَفَّ فِي هَذَا اللَّيْسُ ^(٩) بِالْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّ كَوْنَهُ صِفَةً قَدْ أَخْرَجَهُ عَنْ حَيْزِ أَسْمَاءِ

(١) أبو القاسم رحمه الله : ليس في ظ .

(٢) الجمل ٣٧٦ .

(٣) هذا : ليس في ظ .

(٤) كان : ليس في م .

(٥) قالواحد . تحريف .

(٦) ظ : رد أو عال .

(٧) بعدها في ظ تقدمت عبارة : في المعتل اللام .

(٨) جاء في هامش م : (إنما جمع وادٍ على أودية تشبيها بفعيل كسريٍّ وأسرية ورغيف وأرغفة) .

(٩) ظ : ليس .

الأجناس، ولا يجمعُ (فَاعِلٌ) الذي هو صفةٌ للمذكر على (فَوَاعِلٌ) إِلَّا شاذًّا، ولا يقاس عليه، وذلك الشاذ، قولهم: فَارِسٌ وَفَوَارِسٌ، وَهَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ^(١)، وَنَاكِسٌ وَنَوَاكِسٌ. أَمَّا (فَارِسٌ) بمعنى يختص بالرجال، فلم يُخَفَّ فيه لبس، فَأَمَّا^(٢) قولهم: (هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ)، فيمكن أن يكون صفة لمؤنث، كأنه قال^(٣): هَالِكٌ فِي الطَّائِفَةِ الْهَوَالِكِ.

وَأَمَّا (نَوَاكِسٌ)، فقد جاء في بيت يراد به المذكر، وهو قوله^(٤):

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ، رَأَيْتَهُمْ خَضَعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

فدلَّ على رجوعه على الرجال، ولا يمتنع تقديره: طائفة ناكسة الأبصار ونواكس. وعليه يحمل قوله تعالى: (وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكَافِرِ)^(٥)، في أحد المذهبين^(٦)، ويروى: نَوَاكِسِي الْأَبْصَارِ، يريد^(٧): نَوَاكِسِينَ.

ومتى كان (فَاعِلٌ) صفةً لمذكر، فَبَنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى فُعَالٍ وَفُعَلٍ، مثل: شَاهِدٍ وَشُهُدٍ وَشُهُدٍ، وَضَارِبٍ وَضُرَابٍ وَضُرَابٍ، وقد جاء هذا [٢٦٠ظ] الوزن في المؤنث، فقالوا: حَائِضٌ وَحَيْضٌ، وَالْمَعْتَلُ الْعَيْنُ يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، مثل: قَائِمٌ وَقَرَامٌ وَقَوْمٌ، وَصَائِمٌ وَصَوَامٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْمَعْتَلِ مِنْ هَذَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ يوجبها التصريف، وهي^(٨): صَوَامٌ وَصَوِّمٌ، وَالْمُضَاعَفُ، مثل: شَاذٌ وَشَذَاذٌ وَشَذَذَ، وَفَارٌ وَفَرَارٌ وَفَرَّرَ، وَالْأَحْسَنُ^(٩) فِي هَذَا الْأَنْفُ، لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهَا كَمَا كَانَ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ،

(١) مثلُ وَجْزٍ مِنْ عَجَزَ بَيْتُ تَمَامِهِ:

فَأَيُّقَتِ أَنِّي ثَانِرٌ أَبْنِ مَكْدَمٍ غَدَاةَ إِذٍ، أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

قائله ابن جُذُل الطعان، ورد في شرح المفصل ٥٦/٥، والمثل في شرح الشافية للرضي ١٥٣/٢ وفيه تعليق بما ذكره المبرد في الكامل ١٨٩/٤.

(٢) م: وأما.

(٣) قل: ليس في ظ.

(٤) هو الفرزدق. ديوانه ٣٧٦/١، والكتاب ٢٠٧/٢ والمقتضب ١٢١/١ و٢١٩/٢.

(٥) الممتحنة: آية ١٠.

(٦) جاء في الصحاح ٨٠٧/٢ (جمعُ الكافرِ كَفَّارٌ وَكَفَّرَةٌ وَكَفَّارٌ وَجمعُ الكافرةِ: الكوافِرُ).

(٧) م: يراد.

(٨) م: مثل.

(٩) ظ: والأخفش. تحريف.

من نحو : شَذَذَ وعدد .

ومتى كان (فَاعِلٌ) صفةً معتلَّةً اللَّامَ، فإنَّ الأكثرَ فيه^(١) والبابُ (فَعْلَةٌ) ، من نحو :
رَامَ وَرُمَاةً وَقَاضٍ وَقُضَاةً ، وَوَالٍ وَوُلَاةً ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ (فَعْلٌ) ، فَقَالُوا : غَارَ وَغُرَى
وَأَجْتَبَ فِيهِ (فُعَالٌ) اسْتِغْنَاءً بِفُعْلَةٍ ، وَلَوْ جَاءَ لَجَاءَ مَمْدُوداً مِهْمُوزاً .

وجميعُ ما ذكرناه في الصفات ، فإنَّه مُسْتَعْمَلٌ في المذكر من صفات مَنْ يَعْقِلُ ،
ومن صفاتِ ما لَا يَعْقِلُ ، والذي جاء في جمع (فَاعِلٍ) مُخْتَصَّاً بمن يَعْقِلُ دُونَ ما لَا يَعْقِلُ
(فَعْلَةٌ) ، مَثَلٌ : كَاتِبٌ وَكُتَبَةٌ ، وَبَارٍ وَبَرَرَةٌ ، وَخَائِنٌ وَخَوْنَةٌ ، وَقِيَاسُهُ (خَائِنَةٌ) ، وَلَكِنَّه في
المشذوذِ كَشُذُوزِ حَوَكَةٍ^(٢) .

فهذا الذي ذكرناه من جموع (فَاعِلٍ) هو الأكثرُ المقيسُ عليه .

وقَدْ جَاءَ (فَاعِلٌ) عَلَى^(٣) (فَعْلَاءً) ، فَقَالُوا : عَالِمٌ وَعُلَمَاءٌ ، وَجَاهِلٌ وَجُهَلَاءٌ ، وَشَاعِرٌ
وَشُعَرَاءٌ ، وَلَيْسَ هُوَ الْبَابُ ، وَلَكِنَّهُ شَبَّهَ بِفَعِيلٍ الَّذِي يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ ؛ لِأَنَّ (فَعِيلًا) يَقَعُ لِمَنْ
اسْتَكْمَلَ مَا يوصفُ بِهِ ، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ آلَاتٍ ، لَمْ يوصَفْ بِهَا مَا شَبَّهَ بِفَعِيلٍ
الَّذِي يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ ، وَجُمِعَ أَيْضاً عَلَى (فُعُولٍ) ، قَالُوا : شَاهِدٌ وَشُهُودٌ ، وَقَاعِدٌ وَقُعُودٌ ،
وهذا النوعُ من جمعِ الثلاثي ، من نحو : قَنَسٌ وَقُنُوسٌ ، فَكَانَتْ جُمُوعٌ عَلَى طَرَحِ الزِّيَادَةِ .
وَجُمِعَ أَيْضاً عَلَى (فِعَالٍ) ، قَالُوا : قَائِمٌ وَقِيَامٌ ، وَنَائِمٌ وَنِيَامٌ ، وَهَذَا أَيْضاً مِنْ جَمْعِ الثلاثي ،
وَإِنْ شَبَّهَ ، قُلْتُ : جُمِعَ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ ، وَإِنْ شَبَّهَ ، قُلْتُ : أُجْرِي مُجْرَى (فَعِيلٍ) .

ونحنُ نذكرُ أَحْكَامَ (فَعِيلٍ) بِمَسَائِلَ توضحُه ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ومتى كان (فَاعِلٌ) صفةً في أصله ، وقد استعمل استعمالَ الأسماءِ ، فإنَّه يُجْمَعُ
عَلَى (فُعْلَانٍ) ، من نحو : فَارِسٌ وَفُرْسَانٌ ، وَصَاحِبٌ وَصُحْبَانٌ ، وَرَاعٍ وَرُعَيَانٌ ، وَشَابٍ
وَشُبَّانٌ ، وَرَاكِبٌ وَرُكَبَانٌ ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ أَشَبَّهَ (فَعِيلًا) فِي الْأَسْمِيَةِ ،
وَالْعِدَّةُ ، وَزِيَادَةُ حَرْفِ اللَّيْنِ^(٤) فَجُمِعَ جَمْعَ قَضِيبٍ وَكُتَيْبٍ .

(١) فيه : ليس في ظ .

(٢) ظ : الحوكة .

(٣) على : ليس في ظ .

(٤) اللين : ليس في م .

ولا يجوز جمع هذا على (فَوَاعِلَ) ، وإن كان قد استعمل في الأسماء ، لأنه في الأصل صفة .

وَمَنْ كَانَ (فَاعِلٌ) صفةً بمعنى [٢٦١و] الْبَلِيَّةِ وَالْآفَةِ^(١) ، نعوذ بالله منها ، جُمِعَ على (فَعْلَى) ، فقالوا : هَالِكٌ وَهَلَكَى ، وَمَاتٌ وَمَوْتَى^(٢) ، فهذه أصول جمع (فَاعِلٍ) .

مَسْأَلَةٌ مِنْهُ

قوله سبحانه : (وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا)^(٣) ، (إِمَامٌ) في الآية جُمِعَ لَأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي نَجْعُ ، والمفعول الأول جُمِعَ ، والثاني هو الأول فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا ، ووحدته (آمٌ)^(٤) ، لَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَ هَذَا فِي وَاحِدٍ . قَالَ اللَّهُ سبحانه : (وَلَا يَأْمُرُ النَّبِيُّ بِالْحَرَامِ)^(٥) ، فَيُحَادِّثُ جَمْعُ (آمٍ) مُسْلِمًا . وَبِقِيَاسِهِ عَلَى حَدِّ قَائِمٍ وَقِيَامٍ ، وَنَائِمٍ وَنِيَامٍ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (أَنْمَةٌ) فَجَمْعُ إِمَامٍ الَّذِي هُوَ مُفْرَدٌ عَلَى حَدِّ عِنَانٍ وَأَعْنَتِهِ ، وَمِثْلَانِ وَأَسْنَتِهِ ، وَالْأَصْلُ أَمَمَةٌ ، فَقَلْبَتْ أَلْفًا .

مَسْأَلَةٌ

وَإِنَّ قِيَاسَ جَمْعِهِ فِي الْأَصْلِ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ (فَوَاعِلَ) أَوْلَادَ ، وَقَدْ أَبْدَلْتَ^(٦) الْوَاوَ الْأُولَى هَمْزَةً ، وَلَكِنَّهُ يُجَنَّبُ ذَلِكَ فِيهِ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوهُ فِي حَالِ تَكْثِيرِهِ ، بَلْ اسْتَغْنَوْا عَنْهُ^(٧) بِجَمْعِ سَلَامَتِهِ ، فَقَالُوا : وَالِدُونَ وَوَالِدَةٌ وَوَالِدَاتٌ ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي وَاحِدَةٍ (أَوَالِدٌ) .

-
- (١) م : وآفة .
 - (٢) في م : (على فعلا ... وهلكا ... وموتا) كلها بالألف .
 - (٣) الفرقان : آية ٧٤ ، وفي هامش م : (أراد أنه كما بالواحد لدلالته على الجنس ، ومثل المعنى أجعل كل واحد منا إمامًا ، وقيل إمامًا واحدًا يدل على الجمع) .
 - (٤) م : (آ أم) . ظ أ ا م . وما أثبتته هو الرسم المختار .
 - (٥) المائدة : آية ٢ . ورسم في الأصلين : آمين . وكتبته بما يوافق رسم المصحف .
 - (٦) ظ : أبدل .
 - (٧) عنه : ليس في ظ .

مسألة

واحدٌ هو مما قد أُسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ ، وهو في الأصل صفةٌ ، فإذا جُمِعَتْهُ ،
كُنْتَ مُخَيَّرًا ، إِنَّ شَيْئًا سَلَّمَتْهُ ، كما قال :

..... فَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ وَاحِدِنَا (١)

وإن شئتَ كَسَرْتَهُ عَلَى وَجْهَيْنِ (٢) : أَخَذَانُ عَلَى حَدِّ فَارِسٍ وَفَرَسَانٍ كما قال :

..... طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَأَخْدَانَا (٣)

والأَحْسَنُ (٤) جَمْعُ مَنْ جُمِعَتْهُ عَلَى أَفْعَالٍ ، إِلَّا أَنْ (فَاعِلًا وَأَفْعَالًا) قَلِيلٌ جَدًّا لَا يَقَاسُ
عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي مِثْلِ : صَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ .

مسألة

كُرِّمَ مَا كَانَ بِوِزْنِ (فَعِيلٍ) مِنَ الصِّفَاتِ صَحِيحًا (٥) مَذْكَرًا ، لَا مُعْتَلًّا ، وَلَا مُضَاعَفًا ،
فَإِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى فُعْلَاءَ ، مِنْ نَحْوِ : ظَرِيفٍ وَظُرَفَاءَ ، وَشَرِيفٍ وَشُرَفَاءَ .
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ الْمُؤَنَّثُ عَلَى فُعْلَاءَ ، لَا تَقُولُ : ظَرِيفَةٌ وَظُرَفَاءَ .

فَإِنْ أُعْطِرَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى (٦) : (وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ [٢٦١] خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ
فِي الْأَرْضِ) (٧) ، وَوَاحِدُهُ خَلِيفَةٌ ، فَفِيهِ جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْهُمْ خَلِيفَةً وَخَلِيفًا ،
وَالْآخَرُ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْخَلِيفَةَ صِفَةٌ تَخْصُ الْمَذْكَرَ (٨) ، فَقَدْ صَارَ التَّائِيثُ لَفْظِيًّا لَا مَعْنَوِيًّا .

(١) لَنَكَمِيتِ بْنِ زَيْدٍ . (شُعْرَةٌ) ١٢٢/٢ . وَصَدْرُهُ (وَضَمَّ قَوَاصِي الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ) . وَهُوَ فِي الْإِيضَاحِ
الْعُضْدِيِّ ٦٦/٢ ، وَشَرْحِ الْمِفْصَلِ ٣٢/٦ .

(٢) عَلَى وَجْهَيْنِ : لَيْسَ فِي ظَ .

(٣) بَيْتُ قَائِلِهِ قَرِيطُ بْنُ أُنَيْفٍ . صَدْرُهُ : (قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذِيهِ لَهُمْ) وَهُوَ فِي دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ
لَتَبْرِيزِيِّ ١٤٠ . وَرَوَايَتُهُ : وَوَحْدَانَا .

(٤) ظَ : وَالْأَخْفَشُ . تَحْرِيفٌ .

(٥) زَيْدٌ بَعْدَهَا فِي ظَ : كَانَ .

(٦) مَ : مَسْبَحَاتُهُ .

(٧) الْأَعْرَافُ . الْآيَةُ ٧٤ . وَجَاءَ فِي مَ : (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ) وَفِي ظَ : (وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ
خُلَفَاءَ الْأَرْضِ) . وَلَمْ تَرُدَّ بِالصِّيغَتَيْنِ فِي الْمَصْخَفِ . وَهُوَ وَهْمٌ وَجُمِعَ بَيْنَ الْفَافِظِ آيَتَيْنِ .

(٨) ظَ : تَخْتَصُّ الْمَذْكَرَ .

وكذلك^(١) لا يجمع المضاعف ، لا يجوز^(٢) : شَحِيحٌ وَشَحَاحٌ ، لاجتماع الأمثال
مُظْهِرَةٌ^(٣) . وكذلك لا يجوز في (علي) عُلَواءٌ ، لِمَا يُوَدِّي اليه من الاعتلال^(٤) .

ولم يأتِ عنهم على طريق الشذوذ ، إِلَّا كَلِمَتَانِ ، قالوا : نَقِيٌّ وَنَقَوَاءٌ وَسَرِيٌّ
وَسَرَوَاءٌ ، وفي (نَقِيٍّ) شذوذان ، شذوذُ جَمْعِهِ ، وشذوذُ إِعْلَالِهِ .

ومتى كان فَعِيلٌ صفةً للمؤنث من نحو " ظَرِيفَةٌ وَشَرِيفَةٌ ، [فإنه يجمع على فِعَالٍ
وَفَعَائِلَ . وَفَعَائِلُ أَكْثَرُ ، مثل :]^(٥) ظَرِيفَةٌ وَظِرَافٍ وَشَرِيفَةٌ وَشِرَافٍ وَصَغِيرَةٌ وَصِغَارٍ
وَكَبِيرَةٌ وَكِبَارٍ .

وَفَعَائِلُ مثل : صَبِيحَةٌ وَصَبَاحٌ ، والأكثر في (فَعَائِلٍ) أن تكون في فَعِيلَةٍ التي هي
أَسْمٌ^(٦) ، مثل : صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَكُتَيْبَةٌ وَكُتَائِبٌ ، لأنه آخر فِعَالَةٍ وَفَعَالَةٍ ، من نحو :
عِمَامَةٌ وَعِمَائِمٌ ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِلٌ ، وَسَحَابَةٌ وَسَحَائِبٌ . ومتى كان (فَعِيلٌ) مُعْتَلًا من جهة
اللام ، فإنه يجمع على (أَفْعِلَاءَ) ، من نحو : غَنِيٌّ وَأَغْنِيَاءٌ ، وَصَفِيٌّ وَأَصْفِيَاءٌ ، وَنَبِيٌّ
وَأَنْبِيَاءٌ ، تَكَبَّرُوا فِيهِ فُعَلَاءٌ ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ . وشذُّ منه^(٧) سَرِيٌّ وَنَقِيٌّ .

فإن كان (فَعِيلٌ) معتل العين ، فإن جمعه على (فِعَالٍ) مثل : طَوِيلٌ وَطَوَالٌ وَقَوِيمٌ
وَقَوَامٌ . ومتى كان (فَعِيلٌ) مُضَاعَفًا ، فإنه يجمع على أَفْعِلَاءَ وَأَفْعِلَةٍ ، من نحو : شَحِيحٌ
وَأَشِدَّاءٌ وَأَشِدَّةٌ ، وَحَزِيزٌ وَأَعَزَّاءٌ وَأَعَزَّةٌ ، وَذَلِيلٌ وَأَذِلَّاءٌ وَأَذِلَّةٌ ، ولم يأت فيه (فُعَلَاءٌ) كما
لم يأت في المعتل اللام ، ولا في المؤنث ، إِلَّا شَاذًا ، قالوا : فَفَقِيرٌ^(٨) وَفُقَرَاءٌ ، وَسَفِيٌّ وَسَفَهَاءٌ .
فهذه مقاييسُ جمعِ (فَعِيلٍ) الذي هو صفةُ المذكر^(٩) والمؤنث ، والصحيح والمعتل

(١) ظ : فكَذَلِكَ .

(٢) ظ : لَا يَقَالُ .

(٣) مظهره : ليس في ظ .

(٤) ظ : الاعتدال .

(٥) ما بين المعقوفتين بدله في ظ : (كُسِّرَ عَلَى فِعَالٍ) .

(٦) اسم : ليس في ظ .

(٧) م : من .

(٨) م : فقيرة .

(٩) ظ : للمذكر .

والمضاعف ، ومَتَى كَانَ (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) فَإِنَّهُ يَجْمَعُ عَلَى (فَعْلَى) ، مثل : جَرِيحٌ وَجَرَحَى وَكَسِيرٌ وَكَسَرَى وَمَرِيضٌ وَمَرَضَى .

وقد جاءت من بعد هذه الأصول جموعٌ آخرٌ في (فَعِيلٍ) الذي هو صفةٌ . فمنها أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ عَلَى (فَعْلٍ) ، من نحو نَذِيرٌ وَنَذَّرَ ، وَجَدِيدٌ وَجَدَّدَ ، أَجْرِي مُجْرَى فَعُولٍ ، من نحو : عَقُورٌ وَعُقِّرَ وَصَبُورٌ وَصُبِّرَ .

ومنها أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ عَلَى (فُعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ) ، قالوا : شَجِيعٌ وَشَجَعَانٌ ، وَخَصِيٌّ وَخَصِيَّانٌ ، أَجْرُوهُ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ فجمعوه جمعها .

ومنها أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ عَلَى (أَفْعَالٍ) من نحو : يَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ ، وهو في القلَّةِ [٢٦٢و] كَقَلَّةِ (أَفْعَالٍ) في جمع (فَاعِلٍ) ، من نحو : صَاحِبٌ وَأَصْحَابٌ ، وشَهِيدٌ وَأَشْهَادٌ .
ومنها أَنَّهُ قَدْ جُمِعَ عَلَى (فُعُولٍ) ، وهو أَعْزَاهَا وَأَقْلَاهَا ، قالوا : ظَرِيفٌ وَظُرُوفٌ ، وقد اختلف في ظروف هذه لِمَا سَمِعْتُ ، فَقِيلَ في تقديرها قولان :

أحدهما أَنَّهُ (١) جُمِعَ (نِظْرِيفٍ) عَلَى حَدٍّ (٢) حَذَفَ الزيادة ، كَأَنَّهُ قَالَ (٣) : ظَرْفٌ وَظُرُوفٌ وَيَكُونُ (ظَرْفٌ) صفةً بِمَنْزِلَةِ عَدَلٍ وَعُدُولٍ (٤) . وَقِيلَ إِنَّهُ اسْمٌ لِمَجْمَعِ (فَعِيلٍ) وليس بتكسير ، وإذا كان قد جاء (فَاعِلٌ وَفُعُولٌ) ، من نحو : جَالِسٌ وَجُلُوسٌ فَكَذَلِكَ هَذَا ، فَاقْبَلْهُمْ تَصَبُّبٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (٥) .

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَوْ خَمْسَةِ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٦) : (أَعْلَمُ أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ عَلَى "فَعَالِلٍ" وَإِنْ اختلفتْ أَلِفِيَّتُهُ ، من نحو : جَعْفَرٌ وَجَعْفَرٌ ، وَسَلَيبٌ وَسَلَاهِبٌ ، وَسَفَرَجَلٌ وَسَفَارِجٌ وَفَرَزْدَقٌ وَفَرَارِدٌ ، وَقَلَسُوءَةٌ وَقَلَانِسٌ ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدُ) (٧) .

(١) أَنَّهُ : ليس في ظ .

(٢) حد : ليس في م .

(٣) ظ : قيل .

(٤) عدول : ليس في ظ .

(٥) فاقبهم تصبب إن شاء الله : ليس في م .

(٦) أبو القاسم رحمه الله : ليس في ظ .

(٧) الجمل ٣٧٨ .

قال الشيخ رحمه الله^(١) : وهذا كما ذكر . الأصل في هذا الباب أن كل رباعي كسرتة فلا^(٢) تحذف منه شيئاً على أي وزن كان من الأوزان الخمسة^(٣) ، مما هو من^(٤) الأصول أو ملحق بالأصول .

فالأصول ، كَجَعْفَرٍ وَجَعْفَرٍ ، وَسَلَهَبٍ وَسَلَهَبٍ ، وَزَبَرْجٍ وَزَبَرْجٍ ، وَدِرْهَمٍ وَدِرْهَمٍ ، وَجُذْبٍ وَجُذَابٍ^(٥) وَبُرْثَنٍ وَبُرْثَنٍ^(٦) . والملحق مثل : جَوْهَرٍ وَجَوَاهِرٍ ، وَبَيْطَرٍ وَبَيَاطِرٍ . وإنما كان هذا كله على فعَّالٍ ، لأنَّ التَّكْسِيرَ يشابه التَّصْغِيرَ . فكما أن كل رباعي يُصَغَّرُ حَتَّى (فَعَّالٍ) ، فكذلك هذا جاء^(٧) على (فَعَّالٍ) ، ويجري هذا المجرى ما ليس بملحق ، مثلاً : مَسْجِدٌ وَمَقْطَعٌ وَمَنْحَلٌ كما أن تصغيره كذلك . وليس في تكسير الرباعي من الأسماء إشكالٌ وقد ذكرنا أصول ذلك في الأسماء والصفات ، وإن كان قد^(٨) يبقى من الصفات شيء لم يذكر ، فإنه يُطَّلَعُ عليه في مكانه^(٩) من الأصول و(الكتاب) وغيره إن شاء الله .

وأما الخماسي ، فَمَتَّى كانت حروفه كلها أصولاً حذف الحرف الأخير على أي وزن كان ، مثل : سَفَرَجَلٍ وَسَفَرَجٍ ، وَقِرْطَعِبٍ^(١٠) وَقِرَاطِعٍ ، وَقَذْعِيلٍ^(١١) وَقَذَائِعِمٍ وَجَحْمَرِشٍ^(١٢) ، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ، ومَتَّى كان في الخماسي حرفاً^(١٣)

(١) قال الشيخ رحمه الله : ليس في ظ .

(٢) ظ : لا . من دون فاء .

(٣) م : من أي الأوزان .

(٤) من : ليس في م .

(٥) زيد بعدها في (م) : وبرثم وبراثم . والجذذب " الجراد الأخضر الطويل الرجلين .

(٦) والبرثن : للسبع والطير كالأصابع للأنسان .

(٧) جاء : ليس في ظ .

(٨) قد : ساقطة من ظ .

(٩) وينظر : الكتاب ١٩٧/٢ .

(١٠) قرطعب : سحابة أو دابة .

(١١) قذعمل : الناقة الشديدة .

(١٢) الجحمرش : العجوز المسنة .

(١٣) حرف : ليس في ظ .

زائدٌ، حذفته أين كان من الكلمة، كجَحَنْفَلٍ^(١) وجَحَافِلٍ، وسَرَّوَمَطٍ^(٢) وسَرَامِطٍ، بحذف النونِ والواوِ، لأنهما زائدتان. ومتى كان الزائد رابعاً، وهو حرف مَدِّ ولينٍ، فإنَّكَ تَبْتُهُ ولا تحذفه، لأنه قد وقعَ [٢٦٢ظ] في محلِّ العِوضِ، لأنه قد ثَبِتَ أنَّ كلَّ خماسيٍّ كَسَرَتْه، فإنَّكَ مَخِيرٌ في الإتيانِ بِياءٍ قبلَ الطرفِ يكون عوضاً عن المحذوف من الكلمة، من نحو: سَفَارِيحَ وفَرَازِيدَ.

فإذا كان الزائد الذي هو حرفٌ عطية قد وقعَ في محلِّ التعويضِ، فلا يحذف، بل يَثْبِتُ إنَّ كان (ياءً)، وتقلُّبُ الـياءِ إنَّ كان أنفياً أو واواً، مثلُ: قَنَدِيلٍ وقَنَادِيلٍ. وسِرِّ بَالٍ وسَرَابِيلٍ^(٣)، وصَنَدُوقٍ وصَنَادِيْقٍ. ومتى كان في الخماسي زائدان متساويان ليس لأحدهما مزيةٌ على الآخر، كنت مَخِيرٌ في حذفِ أيِّهما شئتَ، فتقول^(٤): حَبْنَطِي ودَلَنْطِي^(٥) وقَلَنْسُوءَ، النونُ والألفُ زائدانِ وَكُنتَ مَخِيرٌ في حذفِ أيِّهما شئتَ^(٦)، فتقول: حَبْنَطِي وحَبَانِطٍ، وإن شئتَ قلتَ^(٧): حَبَاطٍ. والعِوضُ في الوجهين^(٨) معروفٌ عند مَنْ فهِمَ الأصولَ. ومتى كان أحدُ الزائدين لمعنى في محلٍّ هو فيه أقوى، فإنَّكَ لا تحذفه بل تحذف الأضعفَ، وما ليس له معنى، كتكسيرِ منطقيٍّ ومَقْكَرٍ ومَحْمَرٍ، تحذفُ الزائدَ الثاني عن هذا كله وأشباهه، ولا تحذفُ الميمَ لأنها^(٩) بمعنى اسمِ الفاعلِ، فتقول: مَطَالِقٌ ومَقَادِيرٌ ومَحَامِرٌ.

ومتى كانت الكلمة على ستة أحرفٍ، حذفتَ منها حرفين، حتَّى تَرُدَّهَا إلى الرباعي، ولا تكون على ستة أحرفٍ إلا بزوائد، مثل: مُقْعَنْسٍ^(١٠) تقول فيه: مَقَاصٍ

(١) الجحَنْفَلُ : الغليظ .

(٢) السرومط : الجمل الطويل .

(٣) سربال : كل ما لبس فهو سربال من قميص أو درع .

(٤) ظ : مثل .

(٥) م * (حَبْنَطًا ودَلَنْظًا)، والحَبْنَطِي : الرجل الغليظ أو القصير أو البطين . والدَلَنْظِي : الشديد الدفع .

(٦) ظ : (فإنَّكَ مَخِيرٌ في حذفِ أحدهما) .

(٧) قلت : ليس في ظ .

(٨) ظ : والعِوضُ في العوض في الوجهين .

(٩) لأنها : ليس في م .

(١٠) اقْعَنْس : (إذا اجتمع، قال : أبو عمرو : سألت الأصمعي : ما الإقْعاس ؟ فقال : هكذا، وقَدَّمَ بطنه وأخَّرَ صدره) المنصف ١٢/٣ .

عن سيبويه رحمه الله^(١) : فتُحذفُ النونُ وأحدُ السينين . على ما ذكرناه في التصغير ، وإن شئت : فعائسُ على مذهب أبي العباس المبرد^(٢) ، وإن كسرت مُحَرَّجاً ، قلت : حَرَّاجُ ، قولاً واحداً ، فحذفتِ النونَ والميمَ ، لأنه ليس في الكلمة زائد غيرهما ، فإن كان حذفُ أحدِ الزائدين^(٣) يؤدي إلى حذفِ الزائدِ الآخرِ ، لو بدأتَ بحذفه ، لم تحذفه وحذفت ما لم يؤدي إلى ذلك ، مثلُ : عَنَتْرِيسٍ^(٤) الكلمةُ على ستةِ أحرفٍ : النون والياء زائدتان ، فتُحذفُ النونُ ولا تُحذفُ الياءُ ، لأنَّ الكلمة قد صارت على خمسةِ أحرفٍ ، والرابعُ حرفُ مَبْرُولين^(٥) ، فلم يحذف ، ولو بدأتَ بحذفِ الياءِ لَأَدَاكَ الأمرُ إلى حذفِ النونِ ، لأنَّ الكلمةَ خماسيةٌ ، والحذفُ المؤدي إلى الأقلِّ أولى من الحذفِ المؤدي إلى الأكثرِ .

وإن^(٦) كانت الكلمةُ على سبعةِ أحرفٍ ، حذفت ثلاثةٌ ، على الأصولِ المتقدمة . فنقول في تكسير : أَشَّيْبَابٍ ، وأصله من الشَّيْبَةِ^(٧) ، شَيَابِبُ ، ولكنَّك تبدأ بحذفِ ألفِ التوصلِ ، ثم تحذفُ الياءَ ، فتبقى الكلمة خماسيةً ، رابعها^(٨) حرفُ لينٍ ، فلا تحذفه^(٩) [٢٦٣و] بل تُكسِّبُه ، فيذه^(١٠) أصولُ تكسيرِ الخَماسِيِّ .

بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ عَلَى "فُعْلَةٍ"

(أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فُعْلَةٍ جِنْسًا مَخْلُوقًا ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ وَاحِدِهِ وَجَمْعِهِ ، حَذْفُ الْهَاءِ ، نَحْوُ : تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ ، وَدُرَّةٍ وَدُرٍّ ...) (١١) .

(١) رحمه الله : ليس في ظ . وينظر : الكتاب ١١٢/٢ .

(٢) ينظر : المختضب ٢٣٥/٢ و ٢٥٣ .

(٣) ظ : فإن كان أحدي الزائدين .

(٤) العنتريس : الشديد .

(٥) مد : ليس في ظ .

(٦) ظ : فإن .

(٧) الشيبة : البياض الذي غلب على السواد .

(٨) ظ : ورابعها .

(٩) م : يحذف .

(١٠) م : وهذه .

(١١) الجمل ٣٧٩ .

قال الشيخ أيده الله^(١): فَعْلَةٌ ، وَفَعْلَةٌ ، وَفَعْلَةٌ وَأَشْبَاهُهَا مِنَ الْمُحَرَّكِ الْفَاءِ ، بِضَمٍّ ، أَوْ فَتْحٍ ، أَوْ كَسْرٍ ، لَا يَخْلُو كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ^(٢) أَنْ يَكُونَ جِنْسًا مَخْلُوقًا ، أَوْ نَوْعًا لِلْمَخْلُوقِينَ مَصْنُوعًا . فَمَا كَانَ جِنْسًا^(٣) مَخْلُوقًا ، فَإِنَّ الْبَابَ وَالْأَكْثَرَ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمْعًا كَانَ بِغَيْرِ هَاءٍ ، صَحِيحًا كَانَ أَوْ مُضَاعَفًا ، مَثَلُ : تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ وَحَبَّةٍ وَحَبٍّ ، وَلَوْزَةٍ وَلَوْزٍ ، وَبَيْضَةٍ وَبَيْضٍ ، وَصَعْوَةٍ وَصَعُورٍ^(٤) ، وَشَرِيَةٍ وَشَرِيٍّ . وَلَيْسَ هَذَا النَّوْعُ بِجَمْعٍ مُكَسَّرٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْجِنْسِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْهَاءَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ ، وَلَيْسَ^(٥) سَقُوطُهَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَكْسِيرٍ ، وَلَئِنْ جَنَسَ هَذَا الْبَابَ أَصْلًا لَوَاحِدٍ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ أَجْتِمَاعُ أَمْثَالِهِ . وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُهُمْ^(٦) عَلَى تَصْغِيرِ لَفْظِهِ ، فَيَقُولُونَ فِي تَمَرٍ : تَمِيرٌ ، وَفِي نَحْلٍ : نَحِيلٌ ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ مُكَسَّرٍ ، وَأَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ التَّكْسِيرُ تَشْبِيهًا بِالصَّنُوعَاتِ ، كَمَا جَاءَ فِي الْمَصْنُوعَاتِ مِمَّا جُمِعَ جَمْعُ الْمَخْلُوقَاتِ ، فَذَلِكَ جَاءَ عَنْهُمْ : تَمْرَةٌ وَتَمُورٌ ، وَقَمْحَةٌ وَقُمُوحٌ ، كَمَا جَاءَ فِي الْمَصْنُوعَاتِ : غَمَامَةٌ وَغَمَامٌ ، وَسَفِينَةٌ وَسَفِينٌ .

وَأَمَّا (فَعْلَةٌ) فِي الْمَصْنُوعَاتِ ، مَثَلُ : جَفْنَةٍ ، وَصَحْفَةٍ^(٧) ، وَقَصْعَةٍ ، وَوَلِيَةٍ ، وَدِيَةٍ^(٨) ، وَخَوَخِيَةٍ ، وَغَنَبَةٍ ، وَخَطْوَةٍ . فَمَتَى كَانَتْ فَعْلَةٌ اسْمًا لَا صِفَةً وَلَا مُضَاعَفَةً^(٩) وَلَا مَعْلَةً الْعَيْنِ ، فَإِنَّمَا تُجْمَعُ مُسَمَّةً عَلَى (فَعْلَاتٍ) ، وَمُكْرَرَةً عَلَى (فِعَالٍ) ، مِنْ نَحْوِ : صَحْفَةٍ وَصَحَفَاتٍ وَصِدَافٍ ، وَقَصْعَةٍ وَقَصَعَاتٍ وَقِصَاعٍ .

أَمَّا تَحْرِيكُهُ إِذَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ ، فَلْيُفْرَقْ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، مِنْ نَحْوِ : ضَخْمَةٍ ، وَخَذَلَةٍ^(١٠) . وَإِنَّمَا خُصَّتِ الْأَسْمَاءُ بِذَلِكَ لِخَفَةِ الْأَسْمَاءِ وَثِقَلِ الصِّفَاتِ إِذِ الصِّفَاتُ

(١) ظ : قال المفسر .

(٢) من : ليس في ظ .

(٣) جنسًا : ساقطة من م .

(٤) الصعوة : عصفور صغير ، وقد جمعت على صَعَوَاتٍ وَصَعَاءٍ ، وَالصُّعُورُ : أَسْمُ جِنْسٍ .

(٥) ظ : فليس .

(٦) م : ويدلهم على ذلك اجتماعهم .

(٧) ظ : صحيفة . تحريف . ينظر : الكتاب ١٨١/٢ .

(٨) ودية : ليس في م .

(٩) ولا مضاعفة : ليس في ظ .

(١٠) الخذلة : المرأة الغليظة الساق .

قريبة من الأفعال ، ولهذه العلة لم يُحرك المضاعف من نحو : سَلَّةٌ وَسَلَاتٌ ، ولأجلها أيضاً لم يُحرك المعتل العين ، من نحو : عَوْرَةٌ وَعَوْرَاتٌ ، وَعَيْبَةٌ وَعَيْبَاتٌ .

وَأَمَّا (١) جمعُه على (فِعَالٍ) ، فَلأنَّ تَاءَ التَّانِيثِ لَمَّا كَانَتْ زَائِدَةً عَلَى الْكَلِمَةِ [٢٦٣ظ] رُوِيَ أَصْلُ الْكَلِمَةِ ، فَجُمِعَتْ عَلَى (فِعَالٍ) ، مِثْلُ : كَلْبٍ وَكِلَابٍ ، وَفَرَخٍ وَفِرَاحٍ ، وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا الْبَابِ (فِعَالٌ) فِي الصَّحِيحِ وَفِي الْمَضَاعِفِ وَالْمُعْتَلِّ ، مِنْ نَحْوِ : سَلَّةٍ وَسِلَالٍ ، وَدِيَّةٍ وَدِيَّاتٍ ، وَرَكْوَةٍ وَرِكَاءٍ . [وَيُقَالُ فِي هَذَا فُعُولٌ ، وَلَمْ يَأْتِ إِلَّا قَلِيلاً] (٢) قَالُوا : بَذْرَةٌ وَبُذُورٌ ، وَمَانَةٌ وَمُؤُونٌ (٣) ، وَالْمَانَةُ أَسْفَلُ الْبَطْنِ ، وَإِنَّمَا قَلَّ فِيهِ (فُعُولٌ) كَمَا قَلَّ فِيهِ (أَفْعُلٌ) لِأَنَّ أَفْعَلَ لَمَّا (٤) لَمْ يَأْتِ فِي مُؤَنَّثِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ (فُعُولٌ) ، وَلَمَّا كَثُرَ فِي الْمَذَكَّرِ ، مِنْ نَحْوِ : فَرَخٌ وَأَفْرُخٌ ، كَثُرَ فِيهِ فُعُولٌ (٥) .

فَأَمَّا مَا كَانَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ ، فَإِنَّ الْأَكْثَرَ فِيهِ (فُعُلٌ) ، مِثْلُ : دَوْلَةٍ وَدُولٍ وَنُوبَةٍ وَنُوبٍ ، فَكَانَ (٦) الْوَاوُ لَمَّا كَانَتْ عَيْنًا تَصَوَّرُ أَنَّ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا ، فَجُمِعَ عَلَى فُعُلٍ عَلَى حَدِّ : ظَلَمَةٍ وَظَلَمَ .

وَمَا كَانَ مُعْتَلَّ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ ، فَتَكْسِيرُهُ عَلَى (فِعْلٍ) ، مِثْلُ : خَيْمَةٍ وَخَيْمٍ ، وَضَبَعَةٍ وَضَبَعٍ ، مِثْلُ : هَضْبَةٍ وَهَضْبٍ ، وَحَلَقَةٍ وَحَلَقٍ فِي الصَّحِيحِ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : قَرْيَةٌ وَقَرْيٌ ، فَشَذَّ فِي بَابِهِ وَمَحْمُولٌ عَلَى الْوَاوِ ، مِنْ حَيْثُ اشْتَرَكَا فِي الْعِلَّةِ .

وَأَمَّا (فُعْلَةٌ) الْمَضْمُومَةُ الْفَاءِ (٧) ، فَمَتَى كَانَتْ أَسْمًا صَحِيحًا لَا مُضَاعَفًا ، وَلَا مُعْتَلَّ الْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي جَمْعِهِ ثَلَاثَةُ أَوجِهٍ : ضَمُّ عَيْنِهِ وَفَتْحُهَا وَتَسْكِينُهَا (٨) ، مِنْ نَحْوِ :

-
- (١) ظ : فَأَمَّا .
 (٢) ما بين المعقوفتين بدله في ظ : (ويقال في هذا فُعُولٌ ، وما جاء عنهم إلا قليلاً) .
 (٣) ظ : مُونٌ .
 (٤) لما : ليس في م .
 (٥) من (لم يكن له) الى (فُعُولٌ) ساقطة من م .
 (٦) ظ : وَكَانَ .
 (٧) الفاء : ليس في م .
 (٨) م : وَأَسْكَانُهَا .

جُمُعَاتٍ وَجُمُعَاتٍ وَجُمُعَاتٍ^(١) ، وَعِلَّتْهُ مَعْرُوفَةٌ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ ، وَكَانَ أَيْضاً صَحِيحاً ، لَا مَضَاعِفاً ، وَلَا مَعْتَلَّ الْعَيْنِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ كَسْرُ الْعَيْنِ وَفَتْحُهَا وَتَسْكِينُهَا ، وَالْمَضَاعِفُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ يَبْقَى سَاكِناً ، وَكَذَلِكَ الْمَعْتَلُّ اللَّامُ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ .

وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ اللَّامُ ، فَلَا يُرَاعَى فِيهِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنَ السَّاكِنِ قَدْ حَصَّنَهُ وَمَنْعَهُ مِنَ الْإِعْتِلَالِ^(٢) ، فَلِذَلِكَ نَقُولُ : خُطُوتَاتٌ وَخُطُوتَاتٌ وَخُطُوتَاتٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ^(٣) :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيَا رُكْبَاتِنَا عَلَى مَرَّطِنٍ لَا نَخْلُطُ الْجَدَّ بِالْهَزْلِ

فِيحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا^(٤) أَنْ يَكُونَ جَمْعُ رُكْبٍ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ ظُلْمَةٍ وَظُلَمٍ وَظُلُمَاتٍ^(٥) ، كَأَنَّهُ قَالَ : رُكْبَةٌ وَرُكْبٌ وَرُكْبَاتٌ ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا إِلَّا وَجْهُ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْفَتْحُ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ جَمْعُ رُكْبَةٍ ، لِقَوْلِهِمْ : ثَلَاثُ رُكْبَاتٍ^(٦) .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ أَرْضٍ : أَرْضَاتٌ ، فَصَحِيحٌ ، وَلَيْسَ أَرْبَعَةٌ جَمُوعٌ ، ثَلَاثَةٌ^(٧) صَحِيحَةٌ وَوَاحِدَةٌ^(٨) خَطَأٌ . فَالْخَطَأُ^(٩) قَوْلُهُمْ : أَرَاظٍ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ جَمْعِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالْأَرْضُ ثَلَاثِيَّةٌ ، فَلَمْ تَجْمَعْ عَلَى الْأَفَاعِلِ [٢٦٤و] وَلَوْ تَثَبَّتْ جِنَ فَصَحِيحٌ لَوَجَبَ أَنْ يَقْدَرَ لَهَا وَاحِدٌ عَلَى وَزْنِ (فَعْلَاءَ) ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَرْضَا^(١٠) وَأَرَاظٍ ، كَمَا قَدَّرَ لَوَاحِدِ الْأَبَائِيلِ ، مَا لَمْ يَنْطِقْ بِهِ ، مِثْلُ : أَبُولٍ وَأَبَائِيلِ .

(١) وجمعات وجمعات : ليس في ظ .

(٢) م : الاعلال .

(٣) لم يعرف قتله ، ورد في الكتاب ١٨٢/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، والجميل ص ٢٨٠ وشرح المفصل ٢٩/٥ .

(٤) أحدهما : ليس في م .

(٥) وظلم وظلمات : ليس في ظ .

(٦) ينظر : هامش الكتاب ١٨٢/٢ .

(٧) ثلاثة : ليس في ظ .

(٨) واحد : ليس في م .

(٩) ظ : والخطأ .

(١٠) م : أرضي .

وَأَمَّا الْمَسْمُوعُ فِي جَمْعِهَا، فَأَرْضُونَ وَأَرْضَاتٌ، فَالْوَاوُ وَالنُّونُ فِيهِ كَالْعَوْضِ (١)
 مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ الْمَنْزِلَةِ مَنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَحُرَّكَتِ الرَّاءُ إِشْعَاراً بِأَنَّهُ جَمْعٌ غَيْرُ
 مُسَلَّمٍ.

وَأَمَّا (أَرْضَاتٌ)، فَعَلَى مَا يَقْتَضِيهِ كُلُّ مُؤَنَّثٍ، وَفُتِحَتْ الرَّاءُ، لِأَنَّهُ اسْمٌ، فَلَا
 يَتَجَاوَزُ (٢) هَذَانِ الْجَمْعَانِ، وَقَدْ اسْتَغْنَى بَيْنَهُمَا عَنْ إِرَاضٍ وَأَرْضٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (٣) فِي جَمْعِ (أَمَةٍ) : أَمْوَاتٌ، فَأَمَّةٌ فَعْلَةٌ أَصْلُهَا : أَمْوَةٌ، وَقَدْ حُذِفَتْ
 لَامُهَا، فَلَمَّا جُمِعَتْ عَلَى فِعْلَانِ عَادَتْ اللَّامُ، وَصَحَّتْ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا، وَقَدْ جُمِعَتْ عَلَى
 (فِعَالٍ)، قَالُوا : أَمَّةٌ وَإِمَاءٌ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

أَمَّا الْإِمَاءُ فَلَا يَدْعُونَنِي وَلَدًا إِذَا تَرَامَى بَنُو أَمْوَانَ بِالْعَارِ (٥)

يَهْدِي لَهَا بِجَمْعَيْنِ فِي الْبَيْتِ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مِمَّا جُمِعَتْ مَكْسُورَةً، وَلَمْ تُجْمَعْ مُسَلَّمَةً لِأَنَّهُ
 مِمَّا قَدْ وَقَعَ الْأَسْتِغْنَاءُ عَنْهُ، فَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ، وَلِأَنَّ الْأَكْثَرَ مِمَّا يُجْمَعُ مِنْ هَذَا الْمَنْقُوصِ بِالْوَاوِ
 وَالنُّونِ وَالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَاتُ الَّتِي فِي آخِرِهِ عَوْضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ مِنْهُ، وَلَمَّا
 جُمِعَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَكْسُورَةً ظَهَرَتْ اللَّامُ، فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى عَوْضٍ
 بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَلَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ يَدَا وَدَمًا، لَا يَلْمُ جَمْعُهُ، لِأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ،
 فَظَهَرَتْ لَامُهُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَنَةٌ وَثَبَةٌ (٦)، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَكْثُرْ فَيُظْهِرُ لَامُهَا (٧)، وَلَمَّا لَمْ تَكْثُرْ
 جُمِعَتْ عَلَى سِنِينَ وَسَنَوَاتٍ، وَعَلَى ثُبَيْنَ وَثَبَاتٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ (٨).

بَابُ مَا يُجْمَعُ مِنَ الْجَمْعِ

جَمْعُ الْجَمْعِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى إِجَازَةٍ جَمْعِ الْجَمْعِ الَّذِي لَا نِهَآيَةَ لَهُ.

(١) م : أما أرضون فالنون والواو فيه كالعوض .

(٢) ظ : لا يتجاوز .

(٣) ظ : قوله .

(٤) هو القتال الكلابي . ديوانه ٥٤ ، وأمالي القالي ٢٢٥/٢ وأمالي ابن الشجري ٥٣/٢ .

(٥) م : (في العار) .

(٦) الثبة : الجماعة من الفرسان .

(٧) م : (فيظهر لها لام) .

(٨) م : والله الموفق .

والذي لا يجوز أن يجمع مكسراً من الجموع بحال ، هو ما كان جمعاً لا نظير له في الأحاد ، مثل : مَسَاجِدَ ، وَمَنَادِيلَ^(١) . والذي يجوز أن يجمع هو ما كان له نظير في الأحاد ، فمن ذلك نَعَمٌ ، وَأَنْعَامٌ ، وَأَنْعَائِمٌ ، فَنَعَمٌ بمنزلة جَبَلٍ ، وَأَنْعَائِمٌ^(٢) بمنزلة أَنْعَامٍ . وقد ذكرنا أن أقل ما تَحْمَلُ عليه الدعوى ثلاثة ، فمن^(٣) أَعْتَرَفَ بِأَنْعَائِمٍ ، فهي سبعة وعشرون ، لأنَّ أقلَّ ما [٢٦٤ ظ] نَقَعَ عليه النَّعَمُ ثلاثة ، فإذا جُمِعَتْ على أَنْعَامٍ كان أقلُّ تَضْعِيفِهَا ثلاثَ مرَّاتٍ . فتَصِيرُ تِسْعاً^(٤) ، فإذا جُمِعَتْ أَنْعَاماً^(٥) والمراد بأقلها تسع ، كان أقلُّ ما يضاعفُ عليه ثلاثَ مرَّاتٍ ، فتكون تسعاً وعشرين .

فعلى هذا ، إذا قلت في هذه المسألة (أَقَاوِيلُ) كان أقلُّ ما فيها تسعة أقوال ، لأنَّ (أَقَاوِيلَ) جمعُ أقوالٍ . وأقلُّ الأقوالِ ثلاثة ، والأقوالُ جمعُ (قَوْلٍ) .

إذا ثَبَتَ هذا ، فمن أجاز جمع الجمع ، لم يجز تشية الجمع ، لأنَّ الغرضُ بجمع الجمع التَّكْثِيرُ وليست التشية مما يقع بها التَّكْسِيرُ لَمَّا هو كثيرٌ .

وأما قولهم في (إِيلٍ) : إِيْلَانٍ ، فَلأنَّه ذُهِبَ به إلى القَطِيعَيْنِ ، مع أنه ليس بمكسرٍ ، وإنَّما هو اسمٌ للجمع ، وأشدُّ من هذا قولهم في رِمَاحٍ : رِمَاحَانٍ ، كما قال^(٦) :

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَيْشَلٍ

وهو شذو .

فأما قولهم : (مَصَارِينُ) في جمع مُصْرَانٍ ، على حَدِّ سُلْطَانٍ وَسَلَاطِينٍ ، فمُصْرَانُ^(٧) جمعُ (مَصِيرٍ) على حَدِّ رَغِيفٍ وَرَغْفَانٍ ، ثم جُمِعَ مُصْرَانٌ على حَدِّ^(٨) مَصَارِينٍ .

(١) م : قناديل .

(٢) ظ : وأنعام .

(٣) م : عليه الدعوى فيمن .

(٤) ظ : تسعة . هنا وفي الموضعين اللاحقين .

(٥) ظ : أنعام .

(٦) رجز لأبي النجم العجلي ورد في أمالي القاضي ٢٣٣/٢ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٤/١ .

(٧) ظ : ومصران . وزيد بعدها في م : هو .

(٨) حد : ليس في ظ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ^(١) سُبْحَانَهُ : (بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ) ^(٢) ، فَالْأَصَالُ جَمْعُ أَصْلٍ ، بِمَنْزِلَةِ عُنُقٍ وَأَعْنَاقٍ . وَالْأَصْلُ جَمْعُ (أَصِيلٍ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ ^(٣) : رَغِيفٌ وَرُغْفٌ ، فَقَوْلُهُمْ : (أَصَائِلُ) جَمْعُ جَمْعِ الْجَمْعِ ، بِمَنْزِلَةِ أَنَاغِيمَ ، فِيمَا بَدَأْنَا بِهِ ^(٤) ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

بَابُ أُبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٥) : أَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فَعَلٍ يَفْعُلُ) ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي ^(٦) الْمَاضِي وَكَسْرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَمَصْدَرُهُ اللَّازِمُ لَهُ (فَعْلٌ) ... ^(٧) . وَهَذَا كَمَا ذَكَرَهُ .

وَالْعِلَّةُ فِي ذِكْرِهِ بَابَ الْمَصَادِرِ عَقِيبَ بَابِ الْجُمُوعِ ، أَنَّ الشُّذُوزَ فِي ثَلَاثِيهَا كَثِيرٌ لِكَثْرَةِ جَمْعِ الثَّلَاثِي ، وَأَطْرَادِ مَصَادِرِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، كَأَطْرَادِ جُمُوعِ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَلِأَنَّ الْمَصَادِرَ كَثِيرَةٌ الدَّوْرُ وَالْإِسْتِعْمَالُ ^(٨) فِي الْكَلَامِ كَالْجُمُوعِ .

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْمَصَادِرُ مَصَادِرَ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ صَدَرَتْ عَنْهَا بِمَنْزِلَةِ مَصْدَرِ الْإِبِلِ ^(٩) لِلْمَكَانِ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ^(١٠) .

وَهَذَا بَابٌ لَا يَتَعَرَّضُ فِيهِ إِلَّا لَذِكْرِ أُبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ الْمَقِيسِ مِنْهَا وَغَيْرِ الْمَقِيسِ ، لِيُؤْنَسَ ^(١١) بِهِ مِنَ الثَّلَاثِي وَالرِّبَاعِي وَالْخَمَاسِي وَالسَّدَاسِي لِيَسْتَوْعِبَ هَذَا الْبَابُ أُبْنِيَةَ أَصُولِ [٢٦٥و] الْمَصَادِرِ .

-
- (١) ظ : قَوْلُهُمْ .
 (٢) الأعراف : آية ٢٠٥ والرعد : ١٥ والنور : ٣٦ .
 (٣) قَوْلُهُمْ : لَيْسَ فِي ظ .
 (٤) به : لَيْسَ فِي ظ .
 (٥) قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي ظ .
 (٦) م : مِنْ .
 (٧) الْجَمْلُ ص ٣٨٣ . وَزَيْدٌ بَعْدَهَا فِي م (الْبَاب) .
 (٨) وَالْإِسْتِعْمَالُ : لَيْسَ فِي ظ .
 (٩) زَيْدٌ بَعْدَهَا فِي م : (يُرِيدُ أَنَّهُ يُقَالُ لِذَلِكَ الْمَكَانِ الْمَصْدَرُ) ، وَكُتِبَ النَّاسِخُ فَوْقَ (يُرِيدُ) زَيْدٌ ، وَفَوْقَ (الْمَصْدَرِ) إِلَى هُنَا . إِشَارَةٌ إِلَى زِيَادَتِهِ مِنْ هُنَاكَ إِلَى هُنَا .
 (١٠) يَرَأِجُ ص ٨٧ .
 (١١) فِي هَامِشِ م : (أَيُّ يُؤْنَسُ بِالْمَسْمُوعِ) .

والأصل منها أيضاً المقيس عليه (١) (فَعَل) لا طَرَادَه في الصحيح والمضاعف والمعتل ، مثل : حَمِدَ حَمْدًا ، وَشَمَّ شَمًّا ، وَخَافَ خَوْفًا ، وَوَسِعَ وَسْعًا .

وأما غير المتعدي ممّا هو على (فَعَل يَفْعُل) ، فمصدره يأتي على ضُرُوبٍ ، على (فُعُول) : جُلُوسٍ (٢) ، و(فَعِيل) هَدِيرٍ ، و(فُعَال) نُبَاحٍ ، و(فُعَل) عَجَزٍ ، و(فُعَل) حِرْصٍ ، و(فُعَلَان) غَثَيَانٍ ، و(فُعَلَان) رُجْحَانٍ ، و(فُعَال) ضِرَابٍ (٣) ، فذلك تسعة أبنية ، والأصل منها المقيس عليه (فُعُول) لا طَرَادَه وكثرتُه وانتشاره ، مثل : عَكَفَ عُكُوفًا ، وَثَذَّ شَذُودًا ، وَوَلَجَ وَلُوجًا ، وَدَوَى دَوِيًّا ، ونحوه .

وأما غير المتعدي من (فَعَل يَفْعُل) ، فيأتي مصدره على ضُرُوبٍ ، على (فُعُول) قُعُودٍ (٤) ، و(فُعَل) فَلَجٍ ، يقال : فَلَجَ البعيرُ إذا هَدَرَ فَرْدًا هَدِيرًا في غلصمته ، قال الراجز (٥) :

صَيْدٌ تَسَامَى وَفُعُولٌ فَجَجَ

و(فُعَال) ثَبَاتٍ ، و(فَعَل) سَكَبٍ ، و(فُعَل) فَبَقٍ ، و(فُعَل) مَكَبٍ ، و(فُعَال) هَيَابٍ ، و(فُعَال) نَعَاسٍ ، و(فُعَلَة) فِطْنَة ، و(فُعَلَان) غُفْرَانٍ ، و(فُعَالَة) عِمَارَة ، فذلك اثنا عشر بناءً ، الأصل منها المقيس عليه أيضاً (فُعُول) لا طَرَادَه ، وكثرتُه ، ودوره في الصحيح والمضاعف [٢٦٥ ظ] والمعتل ، من نحو : الدُّخُولِ والصُّدُورِ والغُورِ للعين ، والعُلُو ، ونحوه .

وأما (فَعَل يَفْعُل) من غير المتعدي . فمصدره اللازم له (فَعَل) ، من نحو : يَطِرُ يَطَرًا ، وَأَشِيرَ أَشْرًا . وقد يخالف كما خالف ما تقدّم ، من نحو : الشَّبَعِ والحَرْدِ (٦) .

(١) أيضاً من المقيس عليه : ليس في ظ .

(٢) م : نحو جلوس . وهكذا في ما بعد بتكرار لفظ (نحو) .

(٣) من الملاحظ أن رُجْحَانٍ وضِرَابٍ فعلاهما متعديان . والحديث عن اللازم .

(٤) م : نحو قعود . وهكذا أضاف لفظ (نحو) في ما سيأتي .

(٥) لم أقف على اسمه .

(٦) في هامش م : . الحرد : القصد وقد جاء أيضاً : حميت الشمس حمياً ، وفعل مثل ضحكك ضحكاً . فأما الضحك فيخفف ضحكك وضحكك .

وأما مصدر (فَعَلَ يَفْعُلُ) اللازم له فَفَعَّلُ^(١) مثل : حَسَّنَ حُسْنًا ، وَنَبَّلَ نُبْلًا ، وَقَبَّحَ قَبْحًا . وقد يجيء على الفعل والفعالة ، من نحو : كَرَّمَ كَرَامَةً ، وَقَبَّحَ قَبَاحَةً ، وَشَرَّفَ شَرَفًا ، وَكَرَّمَ كَرَمًا .

فيذه مصادر الأفعال الثلاثة .

وهذه مصادر ما زاد على الثلاثة^(٢) :

أما (أَفْعَلَ) فمصدره أبدأ على (الإفْعَالِ) ، صحيحاً كان ، أو مضاعفاً ، أو معتل اللام والغاء ، مثل : أَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وَأَعَدَّ إِعْدَادًا ، وَأَوَدَّ إِيْعَادًا ، وَأَعْطَى إعْطَاءً .

والمعتل العين يأتي على (الإفَالَةِ)^(٣) مثل : أَقَالَ إِقَالَةً ، وَأَعَادَ إِعَادَةً ، لَأَنَّهُ لَمَّا أَعْتَلَّ بِقَلْبِ^(٤) حرف العلة ، النقي ساكنان عند الاعتلال ، فحذفت إحدى الألفين ، وصار ياء التانيث كالعوض من المحذوف ، كما أن الألف في (إفْعَالٍ) عوض من الهمزة المحذوفة في (يَفْعُلُ) .

وأما (فَعَّلَ) فمصدره اللازم له (تَفَعَّلَ) صحيحاً كان ، أو مضاعفاً ، أو معتل الغاء والعين ، مثل : عَلَّمَ تَعْلِيمًا ، وَشَدَّدَ تَشْدِيدًا ، وَوَجَّهَ تَوَجُّهًا ، وَعَوَّدَ تَعْوِيدًا ، التَّاء في^(٥) أوله كالعوض من تضعيف عين فعلاء ، والياء قبل آخره على حذف حرف اللين قبل الأخير في الرباعي .

والمعتل اللام من^(٦) هذا يأتي على النفعلة ، مثل : عَذَى تَعَذُّيًا ، وَعَلَّى تَعْلِيَةً ، وَعَزَّى تَعْزِيَةً^(٧) ، لَأَنَّهُمْ اسْتَكْرَهُوا المجيء بالأصل لأجل حرف^(٨) العلة ، فأتى بتاء التانيث عوضاً

(١) (اللازم له ففعل) ليس في ظ .

(٢) الجملة ليست في ظ .

(٣) في المخطوطتين : الأفعالة . والصواب ما ذكرته .

(٤) في ظ : بحذف . وهي غير مقروءة في م . والصواب ما ذكرته .

(٥) م : من .

(٦) م : في .

(٧) وعزى تعزية : ليس في ظ .

(٨) م : حروف .

من المحذوف ، كما فعل في إفالة^(١) .

وَأَمَّا (فَاعَلَ) فمصدره أبداً على (المفاعلة) صحيحاً كان ، أو مضاعفاً ، أو معتلاً ،
مثل : خَاصِمٌ مَخَاصِمَةٌ ، وَرَاوِدٌ مَرَاوِدَةٌ^(٢) ، وَوَاجَةٌ مُوَاجِهَةٌ ، وَعَاوَدَ مُعَاوَدَةٌ ، وَرَامَى
مَرَامَةً . والنَّاءُ في جميع ذلك كالعوض من الحرف الذي يكون قبل الأخير^(٣) .

وَأَمَّا الأفعال التسعة التي أولها ألف الوصل ، فبئها تأتي على وزن أفعالها بزيادة
ألف قبل آخرها ، وكسر الحرف الثالث منها ، ما لم يمنع مانع . أما تغيير الثالث^(٤) فليفرق
بين المصدر والفعل . وَأَمَّا الألف الزائدة قبل الأخير فعلى حد الزيادة اللاحقة في الرباعي .
وذلك قولك : أَنْطَلَقَ أَنْطِلَاقًا ، وَأَقْتَدَرَ أَقْتِدَارًا ، وَأَحْمَرَّ أَحْمَرَارًا ، وَأَحْمَرَّ أَحْمَرَارًا ،
وَأَسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، وَأَعْلَوْتُ اعْلَوَاتًا ، وَأَعْدَوْتُبَ اعْدِوَابًا ، وَأَحْرَنْبَى^(٥) أَحْرَنْبَاءً ،
وَأَحْرَنْجَمَ^(٦) أَحْرَنْجَامًا ، فعلى هذا تأتي المصادر [٢٦٦و] المقيس عليها ، وبالله التوفيق .
وما عدا ذلك فخارج عن القياس ، ويجري مجرى الأسماء ، وسقف عليه في
بابه^(٨) من (الكتاب) وغيره ، إن شاء الله .

(١) في المخطوطتين : أفعاله . والصواب ما أثبتته .

(٢) في المخطوطتين : وراد . تحريف . والصواب ما أثبتته .

(٣) ظ : الآخر .

(٤) هامش م : (أحترازاً من مثال فيمن أدغم إفعلاً) .

(٥) اعلوطن البعير : إذا علوته وتعلقت بعنقه ، ووزنه (افعول) .

(٦) احرنبي : إذا تهيأ للغضب ، ووزنه (افعللى) .

(٧) احرنجم القوم : إذا ازدحموا .

(٨) في بابه : ليس في ظ . ويعني بـ (الكتاب) الجمل ، للزجاجي .

بَابُ اشْتِقَاقِكَ أَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ (١)

قال أبو القاسم رحمه الله (٢) : (كُلُّ مَا كَانَ عَلَى " فَعَلَ يَفْعُلُ " ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَكُسْرِهَا فِي (٣) الْمُسْتَقْبَلِ ، فَالْمَصْدَرُ مِنْهُ (مَفْعَلٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ (٤) ، وَالْمَكَانُ (مَفْعِلٌ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ وَكَذَلِكَ الزَّمَانُ ، نَقُولُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرِبًا ، وَهَذَا مَضْرِبُ الْقَوْمِ ، لِمَوْضِعِ الضَّرْبِ ، وَكَذَلِكَ الزَّمَانُ (٥) .

قال الشيخ أيده الله (٦) : إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْبَابَ عَقِيبَ مَا تَقَدَّمَ ، لِأَنَّهُ فِيهِ ضَرْبَانِ مِنْ ضُرُوبِ (٧) الْمَصَادِرِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْدَرَ فِي هَذَا الْبَابِ مُطَرِّدٌ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ . وَكُلُّ فِعْلٍ أَشْكَلُ عَلَيْكَ مَصْدَرُهُ ، فَأَبْنِ مِنْهُ (الْمَفْعَلُ) بِمِيمٍ مَفْرُوحَةٍ فِي الثَّلَاثِي وَمُضْمُومَةٍ فِي الرَّبَاعِي ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَحُكْمُ الْمَصْدَرِ حُكْمُ اسْمٍ مَفْعُولٍ ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي تَقْدِيرِهِ لَا فِي لَفْظِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : هَذَا مُكْرَمٌ ، صَلَحَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ (٨) : أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا إِكْرَامٌ ، وَيَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا زَمَانُ إِكْرَامٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَكَانًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا مَكَانُ إِكْرَامٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً فَيَكُونَ اسْمًا لِلْمَفْعُولِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا رَجُلٌ مُكْرَمٌ .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ بِلَفْظِهِ ، وَعَلَى الزَّمَانِ بِصِيغَتِهِ وَعَلَى الْمَكَانِ بِمَعْنَاهُ (٩) وَمَحَلِّهِ ، ائْتَقَّ مِنْهُ هَذِهِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ ، كَمَا ائْتَقَّ مِنَ الْفِعْلِ اسْمُ فَاعِلٍ (١٠) ، وَكَمَا ائْتَقَّ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَخْلُو مِنْ فَاعِلٍ ، أَوْ مَفْعُولٍ أَقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

(١) ظ : أسماء للمصدر .

(٢) قال أبو القاسم رحمه الله : ليس في ظ .

(٣) من : م .

(٤) بفتح العين : ليس في ظ .

(٥) الجمل ٣٨٨ .

(٦) ظ : قال المفسر .

(٧) ضروب : ليس في ظ .

(٨) صلح فيه أربعة أوجه : ليس في ظ .

(٩) ظ : لمعناه .

(١٠) ائتنق من الفعل اسم فاعل : ليس في ظ .

فإذا ثبتَ هذا ، فينبغي أنْ تعلمَ أنْ أصلَ وضعِ هذا البابِ إنّما هو للظرفِ من الزمانِ والمكانِ ، وكانَ المصدرُ مدخلاً عليهما ، وإنّما كانَ كذلك ، لأنّنا^(١) وجدنا عَيْنَ المَفْعَلِ محمولةً على عَيْنِ الفِعْلِ المستَقْبَلِ فيما عدا المضموم ، وليس المصدرُ بمحمولٍ على حركةِ عَيْنِ الفِعْلِ فيما ظهرَ فيه ذلك ، ولأنّنا وجدناهم قد حملوا المصدرَ على لفظِ اسمِ الظرفِ ، ولم^(٢) نَرَهُمْ حملوا الظرفَ على اسمِ المصدرِ ، قال الله سبحانه : (ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ)^(٣) ، يُرِيدُ رجوعَكم .

وقياسُ المصدرِ (مَرْجِعُكُمْ) ، لأنّه من رَجَعَ يَرْجِعُ ، وقال سبحانه : (وَيَأْتِيَنَّكَ [٢٦٦ظ] عَنِ الْمَحِيضِ ، قُلْ هُوَ أَذَى ، فَاصْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ)^(٤) ، يُرِيدُ الحيضَ . وقياسُ المحاضِ ، لأنّه من حاضَ يَحِيضُ ، لكنّه حُمِلَ على اسمِ الظرفِ .

فثبتَ بهذا و أشباهه أنّ أصلَ وضعِ هذا البابِ للزمانِ والمكانِ ، وأنَّ المصدرَ مدخلاً عليهما^(٥) ، ولأبَدٍ في جميع ذلك من زيادةٍ ميمٍ ليُفَرِّقَ بينَ زيادةِ الاسمِ وزيادةِ^(٦) الفعلِ ، إذ كانت الميمُ لا تترادُ في الأفعالِ ، وإنّما خَصُّوا الميمَ دونَ غيرها بهذا البابِ ، لأنَّ الظرفينِ مفعولَ فيهما فجرياً مجرى اسمِ المفعولِ في الإلحاقِ بذلك ، ولذلك جُعِلَتْ أَوَّلًا ، وكذلك خُصَّتْ بالفتحِ إذا كانت من فعلٍ ثلاثيٍّ ، وبالضمِّ إذا كانت من فعلٍ رباعيٍّ على الثلاثة ، كما تكون في اسمِ المفعولِ .

وإذا عرفتَ هذه المُقَدِّماتِ ، فكلُّ فعلٍ بوزنِ فَعَلٍ يَفْعُلُ صحيحاً كانَ ، أو مضاعفاً ، أو معتلاً العينِ ، فإنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ منه يأتِي بوزنِ (مَفْعَلٍ) بكسرِ العينِ لفظاً أو تقديراً . ويأتي المصدرُ بوزنِ (مَفْعَلٍ) بفتحِ العينِ لفظاً ، أو تقديراً ، مثالُ الظرفينِ : الْمَضْرِبُ^(٧) وَالْمَقَرُّ وَالْمَبِيتُ . ومثالُ المصدرِ : الْمَضْرِبُ وَالْمَقَرُّ وَالْمَبَاتُ^(٨) . فهذا أصلُ

(١) ظ : من قبل أنا .

(٢) ظ : لم ، من دون واو . تحريف .

(٣) آل عمران ، آية ٥٥ ، ولقمان : آية ١٥ .

(٤) البقرة : آية ٢٢٢ .

(٥) ظ : عليه .

(٦) م : وبين زيادة .

(٧) ظ : المظروب . تحريف .

(٨) ظ : والمبيت .

مستمر مقيس عليه ، إلا ما ذكرناه من أن المصدر رُبَّمَا^(١) حُمِلَ على وزن^(٢) الظرفِ فَكُسِرَ فَيَتَّبَعُ فِيهِ السَّمَاعُ .

وَأَمَّا الْمَعْتَلُ الْفَاءِ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ ، فَالثَّلَاثَةُ تَسْتَوِي فِي (مَفْعِلٍ) مِنْهُ بِالْكَسْرِ ، مِثْلُ : الْمَوْعِدِ وَالْمَوْقِفِ ، لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ لَيْسَ لِمُسْتَقْبَلِهِ ، إِلَّا وَزْنَ وَاحِدًا فَالْزِمَتِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ لَفْظًا وَاحِدًا ، وَعَوَّلَ فِي الْفَرْقِ عَلَى التَّقْدِيرِ وَالْمَعْنَى .

وَأَمَّا^(٣) الْمَعْتَلُ اللَّامِ مِنْهُ فَالثَّلَاثَةُ تَسْتَوِي فِي (مَفْعَلٍ) مِنْهُ^(٤) بِالْفَتْحِ ، مِثْلُ : الْمَرْمَى وَالْمَحْمَى وَالْمَسْعَى . كَرِهُوا الْكَسْرَ فِيهِ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ (مَفْعِلٌ) بِالْكَسْرِ مِنْ هَذَا إِلَّا كَنَتَانِ : إِحْدَاهُمَا مُجْمَعٌ طَائِفًا ، وَهُوَ مَاوِي الْإِبِلِ ، لِمَوْضِعِ الَّذِي تَأْوِي إِلَيْهِ الْإِبِلُ^(٥) ، وَالْأُخْرَى مَاقِي الْعَيْنِ . وَهَذَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ لَيْسَتْ مِثْلُ زَائِدَةٍ ، لِقَوْلِهِمْ : مُوقٌ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ ، أَنَّ الْمَعْتَلَّ اللَّامِ يَأْتِي بِالْفَتْحِ ، إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ تَاءُ التَّانِيثِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِالْكَسْرِ ، مِثْلُ : الْمَحْمِيَةِ .

وَكُلُّ مَا كَانَ بِوِزْنِ (فَعِلَ يَفْعَلُ) ، فَاسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ عَلَى (مَفْعَلٍ) أَبَدًا ، صَحِيحًا كَانَ ، أَوْ مُضَاعَفًا ، أَوْ مَعْتَلُّ الْعَيْنِ وَاللَّامِ ، مِثْلُ الصَّحِيحِ [٢٦٧و] انْشَرَبَ وَالْمَرْكَبُ ، وَمِثْلُ الْمَضَاعَفِ : الْمَشْمُ وَالْمَغْصُ ، وَمِثْلُ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ الْمَخَافُ وَالْمَخَافَةُ ، وَالْمِهَابُ وَالْمِهَابَةُ ، وَمِثْلُ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ : الْمَحْفَى وَالْمَرْضَى وَالْمَرْضَاءُ^(٦) ، وَإِنَّمَا أَسْتَوِي الْكُلُّ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّ (فَعِلَ) لَيْسَ لَهُ إِلَّا مُنْقَبِلٌ وَاحِدٌ .

وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ الْفَاءِ مِنْهُ ، فَكَثِيرٌ^(٧) يَأْتِي مَكْسُورًا ، قَالُوا : الْمَوْجِلُ وَالْمَوْجِلُ فَكَأَنَّهُمْ أَجْرُودٌ مَجْرَى (فَعِلَ يَفْعَلُ) ، مِنْ حَيْثُ ضَارَعَهُ فِي كَوْنِ حَرْفِ الْعِلَةِ فَاءً ، وَكَوْنِهِ مِمَّا يَعْتَلُّ

(١) ظ : فِيهِمَا .

(٢) وزن : لَيْسَ فِي ظ .

(٣) م : فَأَمَّا .

(٤) فِي مَفْعَلٍ مِنْهُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٥) الْإِبِلُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٦) م : وَالْمَرَضَاءُ . تَحْرِيفٌ .

(٧) م : فَكَثِيرٌ .

بالقلب في قولهم : وَجِلَ يَاجِلٌ ، وقد سُمِعَ فِيهِ الْفَتْحُ ، فالحق بقیاس هذا الفصل .

وكل ما كان من (فَعَلَ يَفْعُلُ) بالضم ، فإنَّ أَسْمَ الزَّمانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ جَمِيعَهُ عَلَى (مَفْعَلٍ) بِالْفَتْحِ صَحِيحاً كَانَ ، أَوْ مَضَاعِفاً ، أَوْ مُعْتَلّاً ، مِثَالُ الصَّحِيحِ : الْمَخْرَجُ ، وَالْمَقْتُلُ ، وَمِثَالُ الْمَضَاعِفِ : الْمَرُّ وَالْمَرْدُ ، وَمِثَالُ الْمُعْتَلِّ : الْمَقَالُ وَالْمَعَادُ وَالْمَغْزَى وَالْمَرَعَى . وَإِنَّمَا أُسْتَوَى الْكُلُّ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَوْ فُرِّقَ ، لَمْ يَخْلُ أَنْ يُكْسَرَ أَوْ يُضَمَّ ، فَالضَّمُّ مُتَعَمِّدٌ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ (مَفْعَلٌ) إِلَّا مَعَ تَاءِ التَّانِيثِ ، مِثْلُ : مَقْبَرَةٍ وَمَحْبَرَةٍ وَمَكْرَمَةٍ ، وَالْكَسْرُ غَالِباً قَدْ اسْتَبَدَّ بِهِ (فَعَلَ يَفْعِلُ) الْمَقْدَّمُ ذَكَرَهُ . فَلَمْ يَبْقَ غَيْرُ الْفَتْحِ ، فَاسْتَوَى ^(١) الْجَمِيعُ ، وَعَوَّلَ فِي الْفَرْقِ عَلَى التَّقْدِيرِ ، وَقَدْ جَاءَ (الْمَفْعَلُ) فِي هَذَا مَمْنُوعاً لَا يُقَالُ عَلَيْهِ ^(٢) ، وَذَلِكَ فِي أَحَدَى عَشْرَةِ لَفْظَةٍ ، وَهِيَ : الْمَغْرِبُ ، وَالْمَشْرِقُ ، وَالْمَنْبُتُ ، وَالْمَسْجِدُ ، وَالْمَجْزَرُ ^(٣) ، وَالْمَسْقِطُ ، وَالْمَرْفِقُ ، وَالْمَطْلِعُ ، وَالْمَغْرِفُ ، وَالْمَنْسِكُ ، وَالْمَسْكِنُ . فِهَذِهِ كُلُّهَا تَكْسَرُ إِذَا أُرِدَتْ بِهَا الْمَكَانُ ، فَإِنْ أُرِدَتْ بِهَا الْمَصْدَرُ فَتَحَتْ لَا غَيْرَ ، وَقَدْ قُرِئَ : (حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرُ) ^(٤) وَمَطَّلَعَ .

فِهَذِهِ مَعْرِفَةُ أَشْتِقَاقِ أَسْمَاءِ الْمَصَادِرِ ^(٥) ، وَالْمَكَانِ وَالزَّمانِ مِنَ الثَّلَاثِي ، وَمَا زَادَ

عَلَى ذَلِكَ فَيُرْ جَارٍ عَلَى أَسْمِ الْمَفْعُولِ .

وهذه ^(٦) مَسْأَلَةٌ خِلَافِ مَا كَانَ بِوزْنِ (مَفْعُولٍ) ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ سِيْبَوِيهِ أَنْ يُجْعَلَ مَصْدَرًا ^(٧) ، وَغَيْرُهُ يُجْعَلُ مَصْدَرًا ، فَيَقُولُ : مَا لَهُ مَعْقُولٌ ، بِمَعْنَى مَا لَهُ عَقْلٌ ^(٨) ، وَدَعَاهُ ،

(١) م : (وَاسْتَوَى) .

(٢) جاء في هامش م : (اِحْتِرَازاً مِنْ قَوْلِهِ :

(بُشَيْنُ الزَّمِي (لَا) إِنَّ (لَا) إِنَّ لَزِمَتْهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيَّ مَعُونِ)

أَرَادَ : مَقُولُهُ) وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ جَمِيلِ ص ٦٩ .

(٣) م : الْمَوْقِفُ .

(٤) الْقَدْرُ : آيَةُ ٥ . قَرَأَ الْكَسَايَ (مَطَّلَعَ) بِكَسْرِ اللَّامِ ، وَالْبَاقُونَ بَفَتْحِهَا . يَنْظُرُ : السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ ص ٦٩٣ .

(٥) م : الْمَصْدَرُ .

(٦) ظ : فَهَذِهِ .

(٧) يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٢/٢٥١ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ١/١٧٥ .

(٨) بِمَعْنَى الْمَحْبُوسِ الْمَشْدُودِ .

مِنْ مَعْسُورَةٍ إِلَى مَيْسُورَةٍ ، أَيْ مِنْ عُسْرِهِ إِلَى يُسْرِهِ .

أَمَّا حُجَّةٌ غَيْرُ سَيْبُوبِهِ : فَأَجْرَاهُ مَجْرَى مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ . أَمَّا حُجَّةُ سَيْبُوبِهِ ، فَإِنَّهُ يَتَأَوَّلُهُ عَلَى مَعْنَى الصِّفَةِ ، فَإِذَا قَالَ : دَعُهُ مِنْ مَعْسُورَةٍ إِلَى مَيْسُورَةٍ ، كَانَ مَعْنَاهُ مِنْ أَمْرِ يُعَسَّرُ فِيهِ إِلَى أَمْرِ يُوسَّرُ^(١) فِيهِ [٢٦٧ظ] وَكَذَلِكَ ، مَا لَهُ مَعْقُولٌ ، أَيْ : مَا لَهُ شَيْءٌ يُعْقَلُ بِهِ ، وَإِذَا أُمِكنَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى أَصْلِهِ كَانَ أَوَّلَى مِنْ اخْرَاجِهِ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، إِذَا الْمَصْدَرُ قَدْ انْفَرَدَ بِأُبْنِيَةِ ذِكْرِنَاهَا .

بَابُ أُبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢) : (أَعْلَمَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَأَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، وَخَمْسَةِ أَحْرَفٍ أَصُولُ^(٣)) ، وَتَبْلُغُ بِالزِّيَادَةِ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ ، نَحْوُ : ائْتِهِيَابٍ وَأَحْرِئْجَامٍ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ سَبْعَةِ أَحْرَفٍ^(٤) .

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ^(٥) وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ .

أَمَّا ذِكْرُهُ هَذَا الْبَابَ^(٦) فَإِنَّهُ لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى أُبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ ، مُقْبِلًا وَمُسَمُّوحًا وَهِيَ أَسْمَاءٌ ، أَحَبَّ أَنْ يَذْكَرَ أُبْنِيَةَ الْأَسْمَاءِ الْمَجْرَدَةِ مِنَ الزَّوَائِدِ الَّتِي هِيَ أَصُولُ الْكَلِمِ ، وَبَدَأَ بِالثَّلَاثِيَةِ ثُمَّ اِثْنَتَيْبَاعِيَةِ ، ثُمَّ الْخَمَاسِيَةِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ جِنْسُ الْوَضْعِ .

أَمَّا الثَّلَاثِيَةُ ، فَعَشْرَةٌ أَمْثَلَةٌ كَمَا ذَكَرَ ، لِأَنَّ أَصْلَهَا اثْنَا عَشَرَ مَثَلًا حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ حَرَكَةُ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ، وَخَرَجَ مِنْهَا مَثَلَانِ لِعِلَّةٍ ، أَحَدُهُمَا مُسْتَقِلٌ لَا يَوْجَدُ فِي اسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ، وَهُوَ (فَعُلُ)^(٨) ، وَالْآخَرُ خَرَجَ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِاسْتِقْفَالِ بَنَائِهِ فِيمَا يَسْتَخْفُونَ ، وَبَقِيَ فِي الْأَفْعَالِ ،

(١) ظ : يَسْر .

(٢) أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٣) فِي ظ : (أَصُولًا) .

(٤) الْجَمَل ٣٩٠ .

(٥) قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٦) زِيدَ بَعْدَهَا فِي ظ : (هَلْ هَا هُنَا) .

(٧) م : وَأَمَّا .

(٨) جَاءَ فِي هَامِشٍ م : بِكسر الْفَاءِ وَضَمِ الْعَيْنِ .

لأنهم فيها يتصرفون ، وهو (فعل) ما لم يُسم فاعله ، فبقيت حشرة ، وأخفها (فعل) وأثقلها (فعل) . ولذلك انتشر المثال الأول وكثر ، وضاع المثال الثاني وصغر حتى لم يأت إلا في ليل ، وإطل^(١) ، وأمرأة بلز^(٢) ، وبأنته حبرة ، فأما قولهم في رجل رجل ، كما قال الشاعر^(٣) :

شرب النبيذ واعتقلاً بالرجل

فغير اتباع عارض لا حكم له .

وأما الأمثال فقد ذكرت في جمع التكثير .

وأما أبنية الرباعي فخمسة : فَعَلَّ : جَعَلَ ، وَفَعِلَ : زَبَرَ ، وَفَعَّلَ : بَرَّشَ ، وَفَعَّلَ : دَرَمَ ، وَفَعَّلَ : قَمَطَرَ .

وأما (فَعَّلَ) فلا يشبهه سيبويه^(٤) [٢٦٨ ز] وانكوفيون والأخفش يشبونه ، لقولهم : (جَحَّطَ)^(٥) ، وهذا لا دليل فيه ، لأنه قد سمي فيه (جَحَّطَ) ، فيمكن أن يكون مقصوراً منه ، كما أن (عَلِيطاً)^(٦) مقصور من عَلِيطَ ، وكما أن (عَرَّتْ)^(٧) محذوف منه نون عَرَّتْنِ ، وهو نبت ، وكما لا تجعل هذه الأبنية مزيدة على الأبنية التي ذكرها سيبويه . وكذلك باب (فَعَّلَ)^(٨) .

- (١) الكتاب ٣١٥/٢ و ٢٤١ و شرح الشافية ٤٥/١ و ٤٦ . والاطل : الخصرة .
- (٢) جاء في هامش م : (بلز : القصيرة ، وقيل المرأة الضخمة) .
- (٣) رجز قبله : (علمنا أصحابنا بنو عجل) . لم يعرف اسم قائله ، ورد في النوائر ٣٠ ، والخصائص ٢٣٥/٢ ، والانصاف ٧٢٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٠٠/١ .
- (٤) زيد بعدها في م : وأما .
- (٥) الجحذب : الضخم الغليظ ، ينظر : المنصف ٢٥/١ و شرح الشافية ٤٧/١ ، والمزهر ٢٨/٢ .
- (٦) علط : الغليظ من اللبن وغيره .
- (٧) في هامش م : (عَرَّتْ : نبت يبيع به قال الخليل : أصله عَرَّتْر ، مثل : قَرَنْفَل ، حذفت النون ، وترك على صورته ، ويقال أيضاً عَرَّتْنِ ، لغة) .
- (٨) مزيدة على الابنية : ليس في ظ . وينظر : الكتاب ٢٣٥/٢ .
- (٩) ينظر : الكتاب ٢٦٣/١ . قال ابن جني في المنصف ٢٧/١ : (والسالم الذي يتنازع فيه الناس (فَجَحَّطَ) ، ومثاله فَعَّلَ بفتح اللام ، حكاه أبو الحسن الأخفش وحده بفتح اللام ، وخالفه فيه جميع البصريين ، إلا من قال بقوله ، والذي رواه الناس غيره (جَحَّطَ) بضم الدال وهو اسم لا صفة) .

وَأَمَّا أُبْنِيَّةُ الْخَمَاسِي فَأَرْبَعَةٌ عِنْدَ سَيَبُويَه^(١) ، وَخَمْسَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ ، فَالْأَرْبَعَةُ :
(فَعَّلَ) ^(٢) كَفَرَزَذَقَ ، وَ(فَعَّلَلِ) كَجَحْمَرِش^(٣) ، وَ(فَعَّلَلُ) كَقَرَطْعَبِ^(٤) ، وَ(فَعَّلَلُ) كَقَذَعَمِلِ^(٥)
وَالْخَامِسُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ فَاتٌ سَيَبُويَه : فَعَّلَلَلُ : هِنْدَلِيعُ ، أَسْمُ بَقْلَةٍ^(٦) ، وَلَيْسَ كَوْنُ أُبْنِيَّةِ
الرَّبَاعِي أَرْبَعَةً ، أَوْ خَمْسَةً ، أَوْ سِتَّةً مِمَّا أَوْجِبَهُ قِيَاسٌ ، أَوْ رُبِّيَّةٌ أَعْتَبَارِ^(٧) قِسْمَةٍ ، وَإِنَّمَا
صَارَ إِلَيْهِ الْأَسْتِقْرَاءُ وَالتَّبَعُ فَحُصِرَ هَذَا الْحُصْرُ .

فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِنَ الْأُصُولِ غَيْرُ هَذِهِ التَّسْعَةِ عَشَرَ بِنَاءً أَوْ الْعَشْرِينَ ، أَوْ الْوَاحِدِ
وَالْعَشْرِينَ عَلَى الْخِلَافِ ، فَأَيُّ بِنَاءٍ يَجْرَدُ مِنَ الزَّوَادِ جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَمُطَرِّحٌ
وَلَا اعْتِدَادَ بِهِ^(٨) ، وَلِأَصْحَابِنَا فِي الْبِنَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ : سَيَبُويَه رَحِمَهُ اللَّهُ يَجِيزُ^(٩) أَنْ تُبْنَى
أُمْلَةٌ مَا لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مِثَالٌ فِي الْأُبْنِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجِيزُ^(١٠) أَنْ تُبْنَى أُمْلَةٌ مَا يُتَكَلَّمُ بِهَا الْعَرَبُ فِي
أَصْلِ لُغَتِهَا ، كَالْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ .

وَأَبُو عَمَرَ الْجَرَمِيُّ لَا يَجِيزُ وَاحِدًا مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ^(١١) ، فَعَنَى قَوْلُهُ تَسْتَقْطُ كَفَّةً أَكْثَرَ
الْأُبْنِيَّةِ الَّتِي قَالَهَا النُّحَوِيُّونَ .

وَالْغَرَضُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبُويَه التَّصَرُّفُ فِي الْكَلَامِ ، وَالِاتِّسَاعُ فِيهِ ، إِذَا كَانَ عَلَى
نَسْتِ كَلَامِهِمْ وَمَجَارِي أَقْسَتِهِمْ .

(١) ينظر : الكتاب ٣٤١/٢ .

(٢) ظ : (بالأربعة فكذلك) بدلا من (فالأربعة فعلل) . وهو تحريف .

(٣) الجحمرش : العجوز المسنة .

(٤) القرطعب : الدابة .

(٥) في ظ : قذعمل . من دون كاف : و . القذعمل : القصير الضخم من الابل .

(٦) من (والخامس) الى (بقلة) ليس في م .

(٧) ظ : قياس ولا اعتبار . تحريف .

(٨) ظ : لا اعتداد به . من دون دواو .

(٩) ظ : يجوز . ينظر : الكتاب ٣٤١/٢ .

(١٠) ظ : يجوز . ينظر : المنصف ٢٧/١ و ٣٠ ، وشرح الشافية للرضي ٣٦٤/٢ .

(١١) ينظر : المقتضب ١٥٤/٢ .

والغرض بما ذهب إليه الأخفش التَّكْرِبُ بطريقِ القياسِ والقُوَّةِ في التصرفِ .
وغرض أبي عمر الجرمي حراسة اللغة والذِّبُّ عنها ، أن يدخلَ فيها ما ليس منها ،
ولكلِّ أَجتهاده رحمهم الله ورضي عنهم^(١) .

فإذا ثَبَتَ هذا ، فمن أعجب ما للكوفيين ولطائفةٍ من اللغويين أنهم يقولون : أصولُ
الكلام هي الثلاثية ، وما عدا الثلاثة^(٢) ، فمزيدٌ عليه وهذا من خرقِ الإجماع ، وما يؤدي
إليه^(٣) من الشَّناعةِ أَقْلٌ من أن يدفعَ بدليل . ألا ترى أنه يلزم أن يكون وزنُ قَرَزْدَقٍ :
فَعْلَدَقًا^(٤) ، ولا يُعرَفُ اندال والقاف من حروف الزيادة ، وكذلك يلزم في باقي الأمثلة ،
وإذا كان كذلك ، ثَبَتَ ما ذكرناه من صحةِ أبيه الرباعي والخماسي .

فما كان أَقْلٌ من ثلاثة فمَنقوصٌ لضربٍ من الاستخفاف ، وإنما كان أَعْدَلُ^(٥)
الأصولِ الثلاثي ، لأنه لأَبَدٌ من حرفٍ [٢٦٨ ظ] يبتدأ به وحرفٍ يحشَى به ، وحرفٍ
يوقف عليه ، فإذا نقص هذا فلا أَقْلُ^(٦) من حرفين ، إذا كان مغرباً : حرفٍ يبتدأ به ،
وحرفٍ يوقف عليه كيدٍ ودمٍ ، فإن كان أَقْلٌ من ذلك فلا يكون إلا مبنياً متصلاً أو مزيداً
عليه ما ليس منه ، فتعني كياءِ الضمير^(٧) ، وكافه وهائه وتائه^(٨) ، والمزيد عليه ،
مثل الأمر من المعتل . من نحو : عه وقية ، فإن وصلت ، قام التوصل مقامَ الزيادة ،
فعلى هذا مدارُ أصولِ الباب^(٩) ، إن شاء الله والله الموفق .

بَابُ مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ اسْتِعْمَالُهُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ

قال أبو القاسم رحمه الله : (يجوزُ للشَّاعرِ صرفُ ما لا ينصرفُ ، وقصرُ المعدودِ ،

(١) ورضي عنهم : ليس في م .

(٢) ظ : ثلاثي . ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٣٥ ، والانصاف ٢/٧٩٣م ١١٤ .

(٣) من : ليس في ظ هذا وفي الموضع الآتي . وصح الأول مضافاً في حاشية م .

(٤) ظ : فَعْلُوق .

(٥) ظ : اعدال .

(٦) ظ : (من هذا فلذلك) .

(٧) ظ : كتاء الضمير .

(٨) وتائه : ليس في ظ .

(٩) ظ : مدار الاصول . وسقط بعدها : (إن شاء الله والله الموفق) .

ولا يجوز له مدُّ المقصور، ويجوز له إظهار المدغم، والحاق المعتل بالصحيح، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وحذف الياء والواو إذا كان ما قبلهما دليلاً عليهما، وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي، وتأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي وتثنية المخفف، وتثنية المشدد، وحذف الهمزة وتخفيفها وقبلها^(١) ياء، أو واو، أو ألفاً، وقطع ألف الوصل، ووصل ألف القطع، وإلقاء حركتها على ما قبلها، وترخيم ما ليس بمنادي، وإسكان الياء والواو^(٢) في حال النصب، والنصب بالفاء في الواجب، وحذف الفاء من جواب الجزاء، وحذف الواو والياء من (هَاء) الإضمار، وإسكانها بعد ذلك، وإبدال حرف المد واللين من الحروف المضاعفة^(٣).

قال الشيخ أيد الله^(٤): أما إيراد هذا الباب عقيب الأبنية والمصادر، فلأنه لنا بين أبنية الأسماء وأصولها^(٥)، ذكر بعدها ضرورة الشاعر إذا كان يزيد فيها، وينقص منها، ويتسع فيها. وأما عقد الباب فلا يخلو من سبعة أقسام: إما زيادة أو نقصان^(٦)، وإما تقديم أو تأخير، وإما إبدال، وإما تغيير ضرب من الإعراب، وإما تذكير مؤنث، أو تأنيث مذكر، وجميع ذلك معقود برّد فرع إلى أصل، أو شبه^(٧) شيء بشيء، فعلى هذا يأتي هذا الباب^(٨).

[أما جواز صرف ما لا ينصرف، كما ذكر، فلأنه لما كانت حركته طوارق وأسبابه ثواني جاز رده إلى أول أمره وهو الصرف، ولا يخلو ذلك من ثلاثة أقسام: قسم لا خلاف في امتناع صرفه، وهو ما كان بألف التأنيث المقصورة، لأن صرفه لا يزيد في

(١) ظ: وقبلها. تحريف.

(٢) م: الواو والياء.

(٣) الجمل ٣٩٣.

(٤) ظ: قال المفسر رحمه الله.

(٥) م: لما بين الاسماء. وابنية اصولها.

(٦) ظ: وإما، وفي الموضعين الآتين.

(٧) ظ: تشبيه.

(٨) هنا نهاية (الورقة ٢٦٨ ظ) من نسخة ظ. وسقط بعدها ورقة استعنت في إكمال النقص بنسخة (م) من السطر (١٩) من الصفحة (٤١٠) إلى السطر (١٢) من الصفحة (٤١٣).

وَزْنَ ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ ، وَصَرْفُهُ عَيْتٌ . وَقِسْمٌ فِيهِ خِلَافٌ ، وَهُوَ : (أَفْعَلُ مِنْكَ) ، لَا يَجِيزُ
الْكُوفِيُّونَ صَرْفَهُ لِلزُّوْمِ (مِنْكَ) لَهُ عِنْدَهُمْ (١) . وَيَجُوزُ صَرْفُهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بِدَلِيلِ صَرْفِ :
(خَيْرُ مِنْكَ ، وَشَرُّ مِنْكَ) (٢) . وَقِسْمٌ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ صَرْفِهِ ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ ، قَالَ
أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِيُّ (٣) :

مِمَّنْ حَمَلَنَّ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حَبْكُ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَيْبِلٍ (٤)

وَأَمَّا تَرْكُ صَرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ . فَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجِيزُونَهُ ، لِأَنَّهُ رَدُّ أَصْلٍ
إِلَى فَرْعٍ . وَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَهُ (٥) وَيُنْشِدُونَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ السُّلَمِيِّ حِينَ عَاتَبَ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى أَهْلِهِ ، حَيْثُ لَمْ يُعْطِهِ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُؤَنَّفَةِ
قُلُوبِهِمْ ، مِثْلُ عَيْنَةَ بَنِ حِصْنٍ ، وَالْأَقْرَعَ بْنِ حَابِسٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
(أَقْطَعُوا عَنِّي لِسَانَهُ) ، فَأَعْطُوهُ حَتَّى رَضِيَ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْعَبَّاسُ (٦) :

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا وَمَنْ تَصْبَحَ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعُ

لَمْ يَصْرِفْ (مَرْدَاسٍ) ، وَالرَّوَايَةُ : يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعٍ .

وَأَمَّا جَوَازُ قَصْرِ الْمَمْدُودِ كَمَا ذَكَرَ ، فَيُحْوِلُ فِي الْكَلَامِ كَثِيرٌ مَوْجُودٌ وَخِلَافُهُ قَلِيلٌ
كَالْمَنْقُودِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَدَّ إِنَّمَا يَكُونُ بَزِيَادَةِ حَرْفٍ لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ ، فَإِذَا قَصَرَ رَدَّهَا
إِلَى أَصْلِهَا ، وَعَنَى هَذَا قَالَ الشَّاعِرُ (٧) :

لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

(١) ينظر : المقتضب ٣/٣١١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥/٢ .

(٣) ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، والكتاب ٥٥/١ ، ومغني اللبيب ٧٦٤/٢ .

(٤) الميبل : الثقيل ، صرف (عواقد) .

(٥) ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ م ٧٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣٨/١ .

(٦) ديوانه ص ٨٣ . ورد البيت الأول في الأصول ٤٢٧/٣ ، والانصاف ٤٩٩/٢ م ٧٠ .

(٧) لم أقف على اسمه . والرجز ورد في المخصص ١١١/١٥ و ٤٢/١٦ ، وشرح الشواهد الكبرى
للعييني ٥١١/٤ ، والتصريح ٢٩٣/٢ . وجاء بعده :

(وإن تَحْنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدُبْرٍ) . وجاء في هامش م : (عجزه :

نَظَرٌ عَلَى النَّشِيجِ فِيهَا مَنْ دُبْرٌ)

وكان الفراء رحمه الله يؤصل لهذا الباب أصلاً حسناً ، فلا يجيز للشاعر أن يقصر إلا ما كان له نظير من الصحيح ، فلا يجيز قصر حمراء وبابها^(١) ، لأنها مؤنثة (أفعل) ، ولم يأت مؤنث (أفعل) إلا ممدوداً ، وكذلك لا يجيز قصر (فعلاء) الذي هو جمع ، ولا (أفعلاء) الذي هو جمع ، لأن قصره يؤدي إلى بناء لا يكون عليه الجمع . والبصريون يجيزون قصر جميع ذلك . ولا يراعون له أصلاً ، لأن الأصل المنعقد به الباب ، هو حذف الحرف المزيد .

فأما مد المقصور ، فلا يجيزه البصريون^(٢) ، لأنه خلاف الأصل ، والكوفيون يجيزون ذلك وينشدون^(٣) :

سَيَغْنِيَنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُومَ وَلَا غِنَاءَ

ولا دليل في ذلك ، لاحتمال أن يكون مصدر فاعل أو تفاعل ، كما قال الشاعر^(٤) :

وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدَّ تَغْنِيَا
.....

مع أنه روي بفتح الغين .

فلما جواز إظهار المدغم ، كما ذكر ، فلا بد أن يرد إلى أصل المخترم ، بدليل أن الأصل في الإدغام إظهار ، كما أن أصل المعتل الصحيح ، فعلى هذا جاء قوله^(٥) :

مَهْلًا أَمَّا ذَلِكُ قَدْ جَرَّبَتْ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضُنُّوا

ومثله :

(١) المنقوص والممدود للفراء ص ١٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٦١/٢ .

(٣) البيت لم يعرف قائله ورد في المنقوص والممدود ٢٨ والمخصص ٢٧٦/١٢ و ١٢٦/١٥ والانصاف ٧٤٧/٢ .

(٤) عبد الله بن معاوية من آل أبي طالب كما في الكامل ٢١٢/١ ، وصدره :

(كَلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتِهِ) ورد في أمالي القالي ٧٣/٣ ، ومعني اللبيب ٢٠٤/١ .

(٥) هو قَعْنَبُ بْنُ أُمِّ صَاحِبِ (أُمُوي) كما في الكتاب ١١/١ و ١٦١/٢ ، والنوادر ٤٤ والمقتضب ١٤٢/١ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ (١)

وَأَمَّا حَذْفُ التَّوِينِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ دَلَائِلِ التَّمَكِينِ ، فَإِنَّمَا حُذِفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَعَلَيْهِ أَتَشَدُّوا (٢) :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٣)

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ (٤) :

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْقَنَاءِ مَدْعَسًا مَكْرًا

إِذَا غُطِفَ السُّلَمِيُّ فَرًّا

وَأَمَّا حَذْفُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، إِذَا كَانَتْ حُرُكَةُ مَا قَبْلَهُمَا مِنْ جَنْسِيَّيْهِمَا ، فَلَأَنَّ حُرُكَةَ مَا قَبْلَهُمَا قَدْ صَارَتْ دَلِيلًا وَشَاهِدًا عَلَيْهِمَا ، وَعَلَى حَذْفِ الْيَاءِ قَوْلُ خَفَافٍ (٥) :

كَسْرَاحٍ رِيْشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّشَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ (٦)

وَعَلَى حَذْفِ الْوَاوِ قَوْلُهُ (٧) :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالِ قَاتِلُ لِمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ (٨)

وَإِذَا كَانَ هَذَا النُّضْرُ وَالَّذِي جَاءَ قَبْلَهُ ، قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ (٩) ، فَأُخْرِجَ وَأُولَى أَنْ

يَجِيءَ فِي التَّعْزِيرِ .

(١) رَجَزُ لَأَبِي النِّجْمِ الْعَجَلِيِّ ، وَرَدَّ فِي الْمَقْتَضِبِ ١٤١/١ ، وَالْخَصَائِصِ ٨٧/٣ وَ ٩٣ ، وَالْمَتَع ٦٤٩/٢ .

(٢) لَأَبِي الْاَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ . دِيْوَانُهُ ص ٢٠٢ ، وَالْكِتَابُ ٥٨٨/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ١٩/١ وَ ٣١٢/٢ .

(٣) الشَّاهِدُ : حَذْفُ التَّوِينِ مِنْ (ذَاكِرٍ) وَنَصَبُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ .

(٤) لَمْ يَعْرِفِ الْقَاتِلُ . وَالرَّجَزُ فِي النُّوَادِرِ ص ٩١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٤٣١/١ ، وَأَمَالِي أَبْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٨٢/١ .

(٥) شَعْرُهُ ص ١٠٦ . وَالْبَيْتُ فِي الْكِتَابِ ٩/١ ، وَالْاِنْصَافُ ٢٨٣/١ ، وَمَغْنِي اللَّيْلِيبِ ١٠٥/١ .

(٦) فِي هَامِشٍ م : (يُرِيدُ نَوَاحِي ، وَلَعَلَّ قَوْلَهُ (غَضَفَ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ السَّوَادُ) .

(٧) هُوَ الْعَجِيرُ السُّلُوْلِيُّ . شَعْرُهُ ص ٢٢٩ ، وَالْخَصَائِصُ ٦٩/١ ، وَأَمَالِي أَبْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٠٨/٢ .

(٨) الْمِلَاطُ : الْجَنْبُ ، أَجْرَى بَيْنَاهُ مَجْرَى بَيْنَا هُوَ .

(٩) مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ أَيْنُ اللَّهِ) بِرَاءة - ٣٠ ، بِحَذْفِ التَّوِينِ مِنْ (عَزِيرٍ) وَ(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ) التَّوْحِيدُ - ١ وَ ٢ ، بِحَذْفِ التَّوِينِ مِنْ (أَحَدٍ) . يَنْظُرُ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٤٣١/١ وَ ٤٣٢ .

وأما تذكير المؤنث ، فالتعويل فيه على فهم المحدث ، إذ قد علم أن أصل الأسماء التذكير ، وعليه جاء (١) :

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبَقَلَ أَبَقَالَهَا

فذكر فعل الأرض ، لأن تأنيثها ليس بحقيقي ، فإن قال (الآ) قال أبقلت أبقالها ، فالقى حركة الهمزة على التاء وحذفها .

قيل ليس كل العرب تقول بتخفيف الهمزة ، فيمكن أن يكون هذا مما لا يخفف ومثله (٢) :

فَإِمَّا تَرِينِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

لأن الحوادث في معنى الحدثان .

فإن قيل ، فلو قال : فإن الحوادث أودت بها ، لا تزن ؟ .

قيل ذلك صحيح ، لو لا زوال حرف الردف واختلافها .

وأما تأنيث المذكر ، فإنه وإن خالف الأصل المقرر ، فإنه يحاول به معنى مقدر وشيء

قول الشاعر (٣) :

فَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

لأن البطن عنى به القبيلة ، فأنت عددها وإن كانت مذكورة .

وأما تشديد المخفف ، فإنه وإن كان من الأمر المتكلف ، فإنه يحاول به أصلاً من

الأصول ، وعليه قوله :

صَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ (٤)

فالذي حاوله أن أتى بتضعيف الوقف ، ثم أطلق ، ثم أجري مجرى الوصل .

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي ، ورد في الكتاب ٢٤٠/١ ، ومجاز القرآن ٦٧/٢ والتكملة لأبي علي الفارسي ص ٢٩٥ و ٢٧٣ .

(٢) البيت للأعشى . ديوانه ص ١٧١ ، والكتاب ٢٣٩/١ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، والتكملة ٢٩٩ .

(٣) نسب في الكتاب ١٧٤/٢ لرجل من بني كلاب ، ورد في المقتضب ١٤٨/٢ ، والإتصاف ٧٦٩/٢ .

(٤) الرجز في ملحقات ديوان روبة ص ١٨٣ ، والكتاب ١١/١ و ٢٨٣/٢ ، والأصول ٤٥٢/٣ .

وَأَمَّا تَخْفِيفُ الْمُشَدَّدِ ، فَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ تَشْدِيدِ الْمُخَفَّفِ ، وَعَلَيْهِ أُنْشِدُ (١) :
 مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ أَيُّومَ لَمْ يَقْدَرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ ؟ (٢)
 وَيُرْوَى لَا يَقْدَرُ .

وَأَمَّا تَخْفِيفُ الهمزِ وإِدَالُهُ ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ ، فَأَحْرَى وَأَوْلَى أَنْ يَأْتِيَ فِي الشَّعْرِ ،
 وَلَكِنْ ذَكَرَهُ لِمَا كَانَ الشَّاعِرُ يَخَفُّهُ عَلَى شَيْرِ قِيَاسٍ ، كَمَا قَالَ (٣) :
 وَيَلْمَهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَائِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ (٤)
 وَأَمَّا قُبْحُهَا أَلْفًا ، فَمِثْلُ قَوْلِ الْآخِرِ (٥) :
 فَارْعَى فَرَارَةً ، لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ

وَأَمَّا قُبْحُهَا يَاءً ، فَمِثْلُ قَوْلِهِ أَيْضًا (٦) :
 وَكُنْتُ أَذِلَّ مِنْ وَتْبِ بَقَاعٍ يُشَجُّ رَأْسَهُ بِتَغْيِيرٍ وَاجِي (٧)
 وَأَمَّا قَضْعُ أُنْفٍ الْوَصْلِ فَمَحْمُولٌ عَلَى ابْتِدَائِهَا مِنَ الْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ إِذَا وَصَلَتْ حَنْفَتُ .
 فَإِذَا بَرِيَتْ بَيًّا أَفْرَتْ وَحَقَّقَتْ . فَإِذَا أَضْطَرَّ شَاعِرٌ إِلَى قَطْعِهَا أَجْرَى وَصَلَهَا مُجْرَى
 الْآيَةِ وَفَقَطَعَهَا ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٨) :
 إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بَنَشْرٍ وَتَكْثِيرِ الْحَدِيثِ قَمِينُ

-
- (١) للحارث بن منذر الجرمي ، ورد في النوانر ص ١٢ ، والخصائص ٩٤/٣ .
 (٢) وعند أبي زيد : يريد : يَقْدِرُنْ .
 (٣) هو أمروء القيس . ديوانه ص ٢٢٧ ، والكتاب ٧٤/١ و ٣٥٤ ، والأصول ٤٠٥/١ .
 (٤) ويلمها : أي : وي لأُمِّهَا ، وطالبة : الْعُقَابُ .
 (٥) هو الفرزدق . ديوانه ٤٠٨/١ . وصدرة : (وَمَضَتْ لِمُسْلَمَةَ الرِّكَابُ مُودَعًا) ورد في المقتضب ١٦٧/١ ، والمحتضب ١٣٧/٢ . يريد : لَا هُنَاكَ .
 (٦) هو عبد الرحمن بن حسان . شعره ص ١٨ ، والكتاب ١٧٠/٢ ، والمقتضب ١٦٦/١ وشرح شواهد الشافعية ٢٤١/٤ .
 (٧) شج رأسه : إذا ضربه ، والفهر : الحجر ملء الكف ، وَجَأَتِ الْوَتْدُ : ضربت به الأرض .
 (٨) هو قيس بن الخطيم . ديوانه ص ٢٨ . والنوادر ص ٢٠٤ ، وشرح شواهد الشافعية ١٨٣/٤ . بقطع هنزة (أثنين) .

وكما قال (١) :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةً إِتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّائِقِ (٢)

وكما قال (٣) :

وَلَا يُبَادِرُ فِي الشَّتَاءِ وَلِيدُنَا الْقَدَرُ يُنْزِلُهَا بِغَيْرِ جَعَالٍ (٤)

وكما قال (٥) :

وَلَتَسْمَعَنَّ وَشِيكًا فِي دِيَارِهِمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ حُثْمَانَا

وهذا يدلُّ على أنها قطعت في حال إدراجها حملاً على حال ابتدائها (٦) .

وأما وصل ألف القطع ، والقاء حركتها على ما قبلها ، فقد ذكرنا تخفيف الهمزة ، وأصلها في باب الهجاء (٧) ، ويشبه هذا ما كان الفراء رحمه الله يذهب إليه في (ايمن) من قول الشاعر (٨) :

فَقَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمَ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ : نَعَمْ ، وَفَرِيقٌ : لَيْمَنْ اللَّهُ مَا نَدَّرِي

وقد تقصينا ذلك في باب القسم (٩) .

(١) هو أنس بن العباس بن مرداس ، ورد في الكتاب ٣٤٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/١ و ٢٧٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٤١/١ .

(٢) في هامش م : الرائق .

(٣) لم أقف على اسمه ، وهو في الكتاب ٢٧٤/٢ وشرح المفصل ١٢٨/٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/٢ وشرح شواهد الشافية ١٨٧/٤ .

(٤) على قطع همزة (القدر) والجعل : الخرقة ينزل بها القدر .

(٥) هو حسان بن ثابت . ديوانه ٤٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/٢ وشرح شواهد الشافية ١٨٢/٤ .

(٦) هنا ينتهي النقص من نسخة ظ ، البالغ ورقة واحدة .

(٧) يراجع ص ٥٠٨ .

(٨) هو نصيب بن رباح . ينظر : شعره ص ٩٤ ، والكتاب ١٤٧/٢ و ٢٧٣ ، والاصول ٤٣٤/١ وشرح أبيات سيويه لابن النحاس ٢٤٧ .

(٩) يراجع ص ١٧٩ .

وَأَمَّا تَرْخِيمُ^(١) مَا لَيْسَ بِمَنَادَى فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهِ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَبْوَابِ
النَّدَاءِ^(٢).

وَأَمَّا إِسْكَانُ الْبَاءِ وَالْوَاوِ فِي حَالِ النِّصْبِ فَهُوَ مِنْ بَيْنِ الضَّرُورَاتِ كَالْمُسْتَحَبِّ .
وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَاتِ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ^(٣) ، وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرَبَ الْوَلِيدَةَ بِالسَّحَاةِ فِي النَّادِ^(٥)

وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَاتِ ، لِأَنَّ لِهَذِهِ الْبَاءَ حَالَتَيْنِ : يَجِبُ إِسْكَانُهَا فِيهِمَا ،
وَهُمَا الِرْفَعُ وَالْجَرُّ ، فَحُمِلَ الْأَقْلُّ عَلَى الْأَكْثَرِ .

وَأَمَّا النِّصْبُ بِالْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ فَخَارِجٌ عَنِ الْأَعْمِّ الْغَالِبِ ، وَمَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى
مُقَارِبٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
[٤١٣ ظ] كَأَنَّهُ مُضْمَنٌ مَعْنَى^(٧) الطَّمَعِ تَقْدِيرًا . لَا لَفْظًا ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَعَلِّي الْحَقُّ
بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا ، أَوْ عَلَى إِضْمَارٍ (أَنَّ) فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ وَأَنْ أَسْتَرِيحَ ، وَقَدْ
الْآخِرُ^(٨) :

لَنَا مُضَبَّةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصِّمُهَا
مُضْمِنًا^(٩) مَعْنَى الْأَمْرِ تَقْدِيرًا لَا لَفْظًا ، لِأَنَّ الْاِفْتِخَارَ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ " فَيَأْوِي
إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصِّمُهَا .

(١) ظ : وَأَمَّا إِسْكَانُ .

(٢) يَرَأِجُ ص ٣٠٨ .

(٣) يَنْظُرُ : الْمَقْتَضِبُ ٢١/٤ .

(٤) م : أَنشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ . هُوَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي . دِيْوَانُهُ ص ٤ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢١/٤ .

(٥) النَّادِ : النَّدَى ، جَاءَ عَلَى تَسْكِينِ الْمَنْصُوبِ (أَقَاصِيهِ) .

(٦) مَرَّ ذَكَرَهُ ص ٢٦٧ . نَصَبَ مَا حَقَّهُ الِرْفَعُ فِي (فَأَسْتَرِيحَا) .

(٧) ظ : بِمَعْنَى .

(٨) م : وَقَوْلُ الْآخِرِ . نَسَبَ فِي الْكِتَابِ ٤٢٣/١ إِلَى طَرَفَةٍ وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ وَرَدَ فِي الْمَقْتَضِبِ ٢٤/٢ ،
وَشَرَحَ الْحِمَاسَةَ لِلتَّبْرِيزِيِّ ١١١/١ . نَصَبَ مَا حَقَّهُ الِرْفَعُ فِي (فَيُعَصِّمُهَا) .

(٩) م : مُضْمِنٌ .

[٢٦٩ ظ] وأما حذف الفاء من جواب الجزاء ، فهو مذهب حسن لبعض العلماء ،
وفي قول الشاعر (١) :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ تُصْرَعُ

قولان (٢) : قول أبي العباس المبرّد (٣) ، إنه على حذف الفاء ، كأنه قال : فأنت
تصرع ، وحجته على قول سيبويه ، أن الكلام إذا وقع في موضعه كان أولى من أن ينوي
به في غير موضعه (٤) . وقول سيبويه (٥) : إنه على نية التقديم ، كأنه قال : إِنَّكَ تُصْرَعُ
إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ ، وسدّ خبر إن مسدّد جواب الشرط . وحجته في ذلك أن الكلام ، إذا
أمكن حمّله على غير الحذف كان أحسن .

فأما قول الشاعر (٦) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالتَّوَّابُ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

فعلى حذف الفاء ، ويروى : مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ .

وأما حذف (الياء) و(الواو) من (هاء) الإضمار واسكتها ، فإنه (٨) قد كثر في
كلامهم إضعفها وإيأنها . وإذا كان (٩) قد جاء في القرآن العظيم ، فالشعر أجدر وأولى
بذلك (١٠) قال سبحانه : (وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ) (١١) ، في قراءة بعضهم ، بحذف الواو

(١) م : ففي قول الشاعر . رجز عمرو بن خثّارم البجلي ورد في الكتاب ٤٣٦/١ ، والمقتضب ٧٢/٢
ومغني اللبيب ٦١/١ ، وخزانة الأدب ٢٠/٨ .

(٢) ظ : وفيه قولان .

(٣) ينظر : المقتضب ٧٢/٢ .

(٤) من (كان أولى) الى (موضعه) ليس في ظ .

(٥) ينظر : الكتاب ٤٣٦/١ .

(٦) ظ : أو .

(٧) هو عبد الرحمن بن حسان . شعره ص ٧٩ ، ورد في ديوان كعب بن مالك ٢٨٨ ، والكتاب
٤٣٥/١ والنوادر ٣١ والمقتضب ٧٢/٢ .

(٨) م : فلائنه .

(٩) ظ : كان كذلك .

(١٠) بذلك : ليس في م .

(١١) الزمر : آية ٧ . قرأ ابن كثير والكسائي وأبو عمرو وناقع (يرضه) بالإشباع ، وابن عامر من
غير اشباع ، وقرأ عاصم وحمة (يرضه) بإسكان الهاء ، ينظر : السبعة ٥٦٠ .

والضمة ، وإسكان الهاء ، وقال تعالى : (وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقَهُ) ^(١) ، بحذف الياء والكسرة ،
 وإسكان الهاء ^(٢) ، وعلى ذلك قول الشاعر ^(٣) :

وَمِطْوَايَ مُشْتَقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

وَأَمَّا إبدال حروف المدِّ واللَّينِ من الحروف المضاعفة ، فطريقة في القرآن الكريم
 متعارفة ، قال الله سبحانه : (ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى) ^(٤) ، في أحد الوجهين ، وقال عزَّ
 وَجَلَّ : (وَقَدْ خَابَ مَنْ نَسَاهَا) ^(٥) ، أي : دَسَّسَهَا ، وعليه قول الشاعر ^(٦) :

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ

فَأَفْهِمَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٧) .

بَابُ الْإِمَالَةِ

[٢٧٠] قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَهُوَ أَنْ تُعْمِلَ الْأَلِفُ نَحْوَ الْيَاءِ ، وَالْفَتْحَةُ
 نَحْوَ الْكَسْرِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : عَالِمٌ وَعَابِدٌ ^(٨) وَمَسَاجِدٌ وَمَفَاتِيحٌ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) ^(٩) .

- (١) النور : آية ٥٢ (وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقَهُ فَاُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) .
- (٢) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر . وقرأ حفص عن عاصم (ويَتَّقَهُ)
 ساكنة الالف مكسورة الهاء بغير ياء مختلفة الكسرة . (السبعة في القراءات ص ٤٥٨) . وسقط
 من (م) (وقال تعالى) إلى (إسكان الهاء) .
- (٣) هو يعلي الاحول الأزدي . وصدر البيت : (فَطَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيَهُ) .
 ورد في المقتضب ٣٩/١ والمنصف ٨٤/٣ ، وخزانة الأدب ٤٣٥/٤ و ٢٦٩/٥ أخيله : اتوقعه ،
 ومِطْوَايَ : صاحبائي . سكن الهاء من له .
- (٤) القيامة : آية ٢٣ . جاء في مشكل اعراب القرآن ٧٧٩/٢ (قوله) (يَتَمَطَّى) في موضع الحال من
 المضمر في (ذهب) واصله : يَتَمَطَّى مِنَ الْمُطِيطَاءِ . ولكن أبدلوا من الطاء الثانية ياء وقلبت الفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها . والتعطط : التمدد) .
- (٥) الشمس : آية ١٠ .
- (٦) رجز للعجاج . ينظر : ديوانه ٢٨ ، والممتع ٣٧٤/١ . و(تَقْضِي) : أصله (تَقْضِضُ) فابدل
 (الضاد) الأخيرة (ياء) .
- (٧) العبارة ليس في ظ .
- (٨) عالم وعابد : ليس في ظ .
- (٩) للجمل ٣٩٤ .

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ^(١) : وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ .

أَمَّا^(٢) مَجِيئُهُ بِيَابِ الْإِمَالَةِ هَذَا هُنَا ، فَلِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ بَابَ مَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ اسْتِعْمَالُهُ مِنَ الضَّرُورَةِ لِاسْتِقَامَةِ الْأَوْزَانِ ، وَحِرَاسَتِهَا مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ، عَقَّبَ ذَلِكَ بِيَابِ الْإِمَالَةِ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِمَالَةِ تَجَانُّسُ الْأَلْفَاظِ وَتَشَاكُلُهَا ، وَجَرِيَانُهَا فِي اللِّسَانِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ غَيْرِ مُخْتَلِفَةٍ وَلَا مُتَنَافِرَةٍ وَفِيهَا أَيْضًا ، مُسْتَحْسَنٌ وَمُسْتَقْبَحٌ ، كَمَا أَنَّ فِي الضَّرُورَاتِ ذَلِكَ ، فَإِذَا ثَبَّتَ هَذَا فَنَحْنُ نَبْدَأُ بِشَرْحِ ذَلِكَ .

أَمَّا الْإِمَالَةُ ، فَبِهِيَ تَقْرِيبُ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ لِضَرْبٍ مِنَ الْمُشَاكَلَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ تَطْلُبُ مِنَ الْقَمِ أَعْلَاهُ ، وَالْكَسْرَةَ تَطْلُبُ مِنْهُ أَسْفَلُهُ وَأَدْنَاهُ ، فَتَنَافَرَا ، وَلَمَّا تَنَافَرَا أُجْنِحَتِ الْفَتْحَةُ نَحْوَ الْكَسْرِ ، وَأُجْنِحَتِ الْأَنْفُ نَحْوَ الْيَاءِ ، فَصَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ بَيْنٍ ، فَأَحْتَدَلَ اللَّفْظُ ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ اعْتَمَدُوا ذَلِكَ فِي الْحُرُوفِ الصَّاحِحِ الْمَجْرَدَةِ مِنَ الزِّيَادَةِ^(٣) ، فَأَحْرَى وَأَوْلَى أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِيمَا عَادَهَا .

قَالُوا فِي (يَصْدُرُ) يَزْدُرُ ، بِإِشْمَامِ الصَّادِ صَوْتِ الزَّايِ ، لِأَنَّ الصَّادَ وَالذَّالَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الصَّادُ مَهْمُوسَةً ، وَالذَّالُ مَجْبُورَةً . وَمِنْ حَيْثُ كَانَتْ الصَّادُ رِخْوَةً وَالذَّالُ شَدِيدَةً ، وَمِنْ حَيْثُ كَانَتْ الصَّادُ مُطَبَّقَةً وَمُسْتَعْلِيَةً^(٤) ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ الذَّالُ^(٥) . فَأَتَى بِحَرْفٍ يُوَافِقُ الذَّالَ فِي الْجَوْرِ ، وَيُوَافِقُ الصَّادَ فِي الصَّنْفِ ، فَعَدَلَ بِهِ الْأَمْرَ .

وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ فِي (السَّرَاطِ وَالصَّرَاطِ^(٦)) وَالزَّرَاطِ^(٧) عَلَى اخْتِلَافِ الْقُرَاءِ ،

(١) أَيَّدَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٢) أَمَّا : سَاقِطَةٌ مِنْ ظ .

(٣) ظ : الزَّوَانِ .

(٤) ظ : مُسْتَعْلِيَةٌ .

(٥) ظ : وَالذَّالَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ .

(٦) الصَّرَاطُ : مَكْرُورَةٌ فِي ظ . وَ (الزَّرَاطُ) لَيْسَ فِيهَا .

(٧) الْفَاتِحَةُ : آيَةُ ٦ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ السُّورِ . قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (السَّرَاطُ) بِالْمَعْنَى فِي كُلِّ الْقُرْآنِ فِي رِوَايَةِ الْقَوَاسِ وَعَبِيدِ بْنِ عَقِيلٍ وَ(الصَّرَاطُ) بِالصَّادِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ فِي رِوَايَةِ الْبَزْزِيِّ وَعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ فُلَيْحٍ . وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو (الزَّرَاطُ) بِالزَّايِ فِي رِوَايَةِ الْأَصْمَعِيِّ ، وَالصَّادِ وَالزَّايِ فِي رِوَايَةِ الْيَزِيدِيِّ ، وَالْبَاقُونَ (الصَّرَاطُ) بِالصَّادِ ، غَيْرَ أَنَّ حَمْزَةَ كَانِ يُشَمُّ الصَّادَ ، فَيَلْفِظُ بِهَا بَيْنَ الصَّادِ وَالزَّايِ . (السَّبْعَةُ فِي الْقُرْآنِ ص ١٠٤) وَالتَّيْسِيرُ ص ١٨ .

وسترى هذا النوع مُحكماً في الإدغام ، إن شاء الله .

وأما قوله : إنَّ الإمالةَ أنْ تُعْمِلَ الألفَ نحو الياءِ ، والفتحةَ نحو الكسرةِ ، فحقُّه أنْ يُقَدِّمَ الكلامَ على الفتحةِ ، لأنَّه إذا أُجْنِحَتْ (١) الفَتْحةُ نحو الكسرةِ، جَنَحَتْ الألفُ نحو الياءِ، لأنَّه إِنَّمَا يُبْدَأُ بِمُعَالَجَةِ الْأُضْعَفِ ، يُدَلُّ عَلَى (٢) ذَلِكَ مَا يُذَكِّرُ (٣) فِي بَابِ أَذَلِّ وَقَلْنَسٍ ، وَهَذَا مَفْهُومٌ .

وَالْإِمَالَةُ مَأْخُودَةٌ (٤) مِنْ مِيلَانِ الشَّيْءِ عَنْ جِهَتِهِ إِلَى غَيْرِهَا ، وَكَذَلِكَ الْفَتْحَةُ مُمَالَةٌ مِنْ جِهَتِهَا إِلَى (٥) الْكُسْرَةِ ، وَالْأَلْفُ عَنْ جِهَتِهَا [٢٧٠ ظ] إِلَى الْيَاءِ .

وَالْأَصْلُ فِي الْإِمَالَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَفْعَالِ (٦) ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ بِأَبْهَاءِ الْإِيهَانِ وَالْإِعْلَالِ وَدَلُّ عَلَى كَوْنِ الْإِمَالَةِ أَصْلًا لِلْأَفْعَالِ ، أَنَّ إِمَالَتَهَا مُسْتَمِرَّةٌ لَا يُمْنَعُ مِنْهَا حَرْفٌ أَسْتَعْلَاءٍ وَلَا كَوْنُ أَلْفِهَا مُنْقَلِبَةً عَنْ وَائٍ إِذَا كَانَتْ لَامًا .

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٧) : (وَإِنَّمَا تُعْمَلُ الْأَلْفُ لِيَاءٍ أَوْ كُسْرَةٍ تَكُونُ بَعْدَهَا ، أَوْ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ ، أَوْ مُشَبِّهَةً بِالْمُنْقَلِبِ عَنْ يَاءٍ) (٨) .

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ ، أَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي تَكُونُ لِأَجْلِهَا الْإِمَالَةُ بَيِّنَةٌ : الْكُسْرَةُ ، وَالْيَاءُ وَكَوْنُ الْأَلْفِ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ ، وَكَوْنُهَا مُشَبِّهَةً بِالْمُنْقَلِبِ ، وَكَوْنُ الْكُسْرَةِ فِي حَالٍ (٩) مُوجُودَةٍ وَكَوْنُ الْإِمَالَةِ فِي حَالٍ إِمَالَةٍ ، وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ السُّتَمِ ، الْكُسْرَةُ وَالْيَاءُ ، لِأَنَّهُمَا الظَّاهِرَتَانِ ، وَمَا عَادَاهُمَا فَمُتَأَوَّلٌ وَمَحْمُولٌ عَلَى تَقْدِيرِهِمَا .

(١) أُجْنِحَتْ : سَاقَطَتْ مِنْ ظ .

(٢) يُدَلُّ عَلَى : مَطْمُوسَةٌ فِي ظ .

(٣) ظ : مَا نَذَكُرُهُ .

(٤) مَأْخُودَةٌ مِنْ : سَاقَطَتْ مِنْ ظ .

(٥) إِلَى : سَاقَطَتْ مِنْ ظ .

(٦) ظ : لِلْأَفْعَالِ .

(٧) رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٨) الْجَمَلُ ٣٩٤ .

(٩) فِي حَالٍ : لَيْسَ فِي ظ .

وقد اختلف في الأقوى والأدعى من هذين ، فقيل الكسرة ، وقيل الياء فحجة من قدم الياء ، أنها حرفٌ والحرفُ ^(١) أقوى من الحركة ^(٢) ، وهو مذهب أبي بكر بن السراج رحمه الله ^(٣) ، وحجة من قدم الكسرة ، وهو مذهب صاحب الكتاب ^(٤) ، أن الكسرة تجلبُ الإمالة ، ظاهرة كانت أو مقدرَةً ، لازمة كانت أو منتقلةً ^(٥) ، ولأنها تغلبُ المستعلي في بعض المواضع ، ولأن تسفلُ اللسان بها أكثر من تسفله بالياء ، فهي أدعى لطلب الإمالة . ولذلك قدمها أبو القاسم رحمه الله ، فقال : (وذلك نحو : عابِد ، وعَالِم ، ومسَاجِد ، ومَفَاتِيح) .

فإذا ثبت أن الكسرة ، والياء هما الأصل في الإمالة ، وأن الكسرة أقوى حكماً من الياء ، فينبغي أن يعلم أن الألف تمالُ لأجل الكسرة ، سواء كانت بعدها ، مثل : عَابِد ، أو قبلها ، مثل : هُم عِبَاد ^(٦) ، إلا أنها إذا كانت قبلها لم تكن قطُّ مجاورةً لها ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً .

فإن قيل : هل الكسرة إذا كانت متقدمةً على الألف ، أدعى منها إذا كانت متأخرةً أو عكس ذلك ؟ .

قيل : بل ^(٧) إذا كانت متقدمةً ، لأن في تقدمها تسفلاً بالكسرة ، وتصدداً إلى الألف ففيه مشقةٌ ، فكان أدعى للإمالة ، وليس كذلك إذا كانت بعد الألف ، لأن الانحدار في اللسان وخيره أسهل من الصعود .

والإمالة في كلا الموضعين جائزة ، وإنما ذكرنا الأقوى والأدعى . ومضى كثرتِ الكسرات قُرَيْبُ أسبابِ الإمالة ودواعيها . ومضى قلَّتْ كانت بحسب ذلك ، ومضى قُرْبَتْ من

(١) م : والحروف .

(٢) من : ساقطة من ظ .

(٣) ينظر : الاصول ٨٤/٣ .

(٤) أي كتاب الجمل .

(٥) كتب فوقها في م : (خ : أو منقلبة) .

(٦) هم : ليس في ظ .

(٧) بل : ليس في ظ .

الألف قَوِيَتْ عَلَى الإِمَالَةِ ، وَمَتَّى بَعُدَتْ عَنِ الألفِ ضَعُفَتْ عَنِ الإِمَالَةِ ، لَأَنَّ الْقُرْبَ مِنَ التَّأْثِيرِ [٢٧١و] مَا لَيْسَ لِلْبُعْدِ . وَلَا جَمَاعَ الْأَسْبَابِ مِنَ الْحُكْمِ مَا لَيْسَ لِأَنْفِرَادِهَا ، فإِمَالَةُ (جَلْبَابٍ) ^(١) أَقْوَى مِنْ إِمَالَةِ (سِرْبَالٍ) ^(٢) ، لَأَنَّ كَسْرَتَيْنِ أَقْوَى مِنْ كَسْرَةٍ ، وَإِمَالَةُ (عِبَادٍ) أَقْوَى مِنْ إِمَالَةِ (سِرْبَالٍ) ، لَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْكَسْرِ فِي (عِبَادٍ) وَنَحْوِهِ وَبَيْنَ الألفِ إِلَّا ^(٣) حَرْفٌ وَاحِدٌ وَبَيْنَ كَسْرِ سِرْبَالٍ ^(٤) وَبَيْنَ الألفِ حَرْفَانِ ، وَإِمَالَةُ (سِرْبَالٍ) وَنَحْوِهِ أَقْوَى مِنْ إِمَالَةِ (دِرْهَمَانٍ) وَشَبِيهِهِ ، لَأَنَّ بَيْنَ كَسْرِ الدَّالِ مِنْ (دِرْهَمَيْنِ) ^(٥) وَالألفِ ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَنْتُمْ لَا تَجِيزُونَ ^(٦) إِمَالَةَ الألفِ ، إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ ثَلَاثَةُ أَحْرَافٍ . فَكَيْفَ أَجَزْتُمْ ذَلِكَ فِي (الدَّرْهَمَيْنِ) ^(٧) ؟

قِيلَ مِنْ قَبْلِ الْهَاءِ ، الَّتِي فِي الدَّرْهَمَيْنِ ، حَرْفٌ خَفِيٌّ ^(٨) بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُومِ . وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْهَاءِ لَمْ تَجْزِ الإِمَالَةُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تُعِيلَ قَوْلُكَ : (دِمْنَتَاهُ) وَلَا (مِرْوَحَتَاهُ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْبُعْدِ .

وَمَتَّى كَانَ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالألفِ فَتْحَتَانِ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا بِفَتْحَةِ هَاءٍ ، لَمْ تَجْزِ الإِمَالَةُ ، لَا يَجُوزُ : أَكُنْتُ حَبًّا ، لَأَنَّهُ لَمَّا أَجْتَمَعَ الْحَرْفَانِ وَالْفَتْحَتَانِ اللَّتَانِ عَلَيْهِمَا حِجْرَتَا بَيْنِ الْكَسْرِ وَالألفِ فَضَعِفَتْا حُكْمُهُمَا وَحُمِلَا ، وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَى الْفَتْحَتَيْنِ فَتْحَةَ هَاءٍ ، لَمْ تَمْتنعِ الإِمَالَةُ ، مِمَّا لَنْ يَضْرِبُهَا ، لَأَنَّ الْهَاءَ خَفِيفَةٌ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْدُومِ ، إِلَّا أَنَّكَ إِذَا أَمَلْتَ هَذَا النُّوعَ ، أَمَلْتَ فَتْحَةَ الْهَاءِ ^(٩) ، وَأَمَلْتَ فَتْحَةَ الْبَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُجَاوِرَةٍ لِلألفِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ خَفَائِهَا .

(١) الْجَلْبَابُ : نَبْتُ .

(٢) السِّرْبَالُ : الْقَمِيصُ .

(٣) ظ : غَيْرُ .

(٤) ظ : (وَبَيْنَ الْكَسْرِ فِي سِرْبَالٍ وَغَيْرِهِ) .

(٥) ظ : (دِرْهَمَانٍ) .

(٦) م : فَأَنْتُمْ لَا يَجِيزُونَ .

(٧) ظ : (دِرْهَمَانٍ) .

(٨) مِنْ (قِيلَ) إِلَى (خَفِيٍّ) سَاقِطَةٌ مِنْ م .

(٩) الْهَاءُ : لَيْسَ فِي ظ .

ومتى كان بين الكسرة وبين الألف حركتان وإحدى الحركتين ضمة، لم تجز الإمامة، سواء كانت مع هاء أو غير هاء، لا يجوز إمامة: هو يضربها، لأن الضمة مستعلية، ولا مدخل لها في الإمامة، ومن هنا لم تجز إمامة ألف^(١) كابل وآجر، ونحوه.

فإذا ثبتت معرفة الكسرة في قريبا وبعدها، فينبغي أن يعرف حكمها في لفظها وتقديرها ولزومها وانتقالها واتصالها وانفصالها. فإمامة مادٍ ورادٍ دون إمامة: عالم وعابد، لأن كسرتيه مقدرة، لا منطوق بها. وإمامة: جئت إلى بابك، دون إمامة: كاتب وحاسب، لأن كسرة الإعراب منقلبة. وإمامة: ثلثا درهم، دون إمامة منابر ومساجد، ونحوه، لأن الكسرة الأولى منفصلة، والكسرة الثانية متصلة. وإمامة الألف المبدلة من التوين جائزة، وليست في قوة غيرها مما يلزم.

قال (ومما أميل، قولهم: شيبان، وقيس عيلان)^(٢) وهذا كما ذكر.

فصل

الياء

أما الياء، فالإمامة لها إذا كان ما قبلها من جنسها أقوى من الإمامة إذا لم يكن ما قبلها من جنسها^(٣)، من نحو: ديباج وديماس ودينار، لأن علته تقوم مقام علتين باجتماع الياء والكسرة، والإمامة للياء الساكنة في مثل: شيبان وميدان وقيس^(٤) عيلان، أقوى من الإمامة للياء المتحركة، من نحو: الحيدان^(٥) والحيوان، لأن للسكنة إيناء واستقالات فكانت أدعى للإمامة^(٦). والإمامة للياعين. من نحو: كيال وبياع أقوى من الياء الواحدة، من نحو:

(١) الف: ليس في م.

(٢) في الجمل ص ٣٩٤ (نمما أميل للياء قولهم: شيبان وعيلان).

(٣) من (أقوى) إلى (جنسها): ساقطة من ظ.

(٤) قيس: ساقطة من م، وينظر: الكتاب ٢ / ٢٦١.

(٥) الحيدان: الروغان.

(٦) الأمانة: ليس في م.

الْبَيَانِ، وَشَوْكِ السَّيَالِ^(١)، لَأَنَّ الْيَاءَيْنِ بِمَنْزِلَةِ عِلَتَيْنِ وَسَبَبَيْنِ، وَالْإِمَالَةُ لِلْيَاءِ الْمَجَاوِرَةِ لِلْأَلْفِ مِنْ نَحْوِ: السَّيَالِ وَالْبَيَانِ، أَقْوَى مِنْ إِمَالَةِ الْيَاءِ مَتَرَاخِيَةً، مِثْلُ: الْحَيْدَانِ، لَأَنَّ الْيَاءَ إِذَا جَاوَزَتِ الْأَلْفَ^(٢) كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ مَجَاوِرَةِ الْعِلَّةِ لِلْمَعْلُولِ، فَقَوِيَ الْحُكْمُ.

وَالْإِمَالَةُ لِلْيَاءِ الْبَعِيدَةِ عَنِ الْأَلْفِ بِحَرْفٍ أَقْوَى مِنَ الْبَعِيدَةِ بِحَرْفَيْنِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ. وَمَتَى كَانَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ حَرْفَانِ مَتَحَرِّكَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِيَاءً، لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ، مِثْلُ قَوْلِكَ: جِيئَنَا وَعَيْنُنَا، كَمَا ذَكَرْنَا فِي غَنَبًا، وَلَوْ كَانَ مِثْلُ قَوْلِكَ: بَيْنِي وَبَيْنَهَا، جَازَتْ الْإِمَالَةُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَإِذَا أَمْتَعَ مِنَ الْحَرْفَيْنِ، فَأَحْرَى أَنْ يَمْتَعَ مَعَ الثَّلَاثَةِ فَمَا زَادَ، مِثْلُ: مِيئَتَا وَالْإِمَالَةُ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ الْأَلْفِ دُونَ^(٣) الْإِمَالَةِ لِلْيَاءِ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ، مِنْ نَحْوِ: يَابَعِ وَبَايِنِ. لَأَنَّ كَوْنَهَا بَعْدَ الْأَلْفِ انْحِدَارٌ مِنَ الْأَلْفِ إِلَيْهَا. وَذَلِكَ أَسْهَلُ^(٤) فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِمَالَتِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْيَاءُ قَبْلَهَا.

فِيذِهِ أَصُولُ الْيَاءِ.

قَالَ (وَمَا كَانَ مُنْقَلَبًا عَنْ يَاءٍ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: طَابَ خَيْرُكَ، وَقَدْ طَابَ خَيْرُهُ)^(٥).

وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ، لَأَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ تَمَالُ لِعِلَّةٍ فِي حَرْفٍ غَيْرِهَا فَأَحْرَى أَنْ تَمَالُ لِعِلَّةٍ فِي نَفْسِهَا. فَالْفُ (طَابَ) مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ، لِقَوْلِهِمْ: يَطِيبُ، وَلَيْسَ فِي الطَّيِّبِ دَلِيلٌ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فِإِمَالَةُ الْأَلْفِ الْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْيَاءِ فِي الْفِعْلِ، فِي مِثْلِ: طَابَ وَهَابَ، أَقْوَى مِنْهَا فِي الْأَسْمِ، فِي مِثْلِ: نَابٍ وَعَابٍ، لَأَنَّ فِي الْفِعْلِ دَاعِيَيْنِ: الْأَنْقِلَابَ وَالتَّصْرُفَ^(٦).

وَإِمَالَةُ الْأَلْفِ الْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْيَاءِ لِمَا أَقْوَى مِنْهَا عَيْنًا، لِأَنَّهَا مَعَ اللَّامِ فِي مَحَلِّ التَّغْيِيرِ، مِنْ نَحْوِ: هَذَا فَنَى، وَهَذَا نَدَى، وَهِيَ فِي الْفِعْلِ أَقْوَى مِنْهَا فِي الْأَسْمِ، مِثْلُ: رَمَى

(١) السَّيَالُ: أَسْمُ جَنْسٍ جَمْعِي، وَاحِدَتُهُ سَيْالَةٌ، شَجَرٌ لَهُ شَوْكٌ أَبْيَضٌ.

(٢) الْأَلْفُ: لَيْسَ فِي ظ.

(٣) فِي ظ (أَقْوَى مِنْ) بَدَلًا مِنْ (دُونَ).

(٤) ظ: سَهْلٌ.

(٥) الْجَمَلُ ص ٣٩٤.

(٦) ظ: وَالتَّصْرِيفُ.

وَسَعَى . وَمَتَى كَانَتِ الْأَلْفُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ، وَهِيَ [٢٧٢و] لَامٌ ، لَمْ تَجْزِ إِمَالَتُهَا فِي الْاسْمِ وَجَارَتْ فِي الْفِعْلِ ، تَقُولُ فِي الْاسْمِ: هَذَا قَتَى وَضَحَى ، وَتَقُولُ فِي الْفِعْلِ : قَدْ خَزَا وَدَنَا ، لِأَنَّ الْإِمَالَةَ أَصْلٌ لِلأَفْعَالِ ، وَلِأَنَّ الْفَهْ تَصِيرُ إِلَى الْيَاءِ ، فِي مِثْلِ : غَزِيَّ وَدَنِيَّ مِنْهُ ، وَفِي مِثْلِ : أَفْعَلْتُ وَفَاعَلْتُ وَفَعَّلْتُ ، وَلَيْسَ لَكُونِهَا فِي الْأَسْمَاءِ هَذَا التَّصَرُّفُ . وَمِنْ مَا هُنَا لَمْ يُعْتَدَ بِالْحَرْفِ الْمَانِعِ مِنَ الْإِمَالَةِ فِي الْأَفْعَالِ كَمَا أُعْتَدَ بِهِ ^(١) فِي الْأَسْمَاءِ .

فَإِنَّ كَانَتِ الْأَلْفُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ فِي عَيْنٍ ، لَمْ تَجْزِ إِمَالَتُهَا فِي اسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ، فَالْاسْمُ، مِثْلُ : بَابٍ وَدَارٍ ، وَالْفِعْلُ ، مِثْلُ : قَالَ وَجَارَ ، لِأَنَّ أَلْفَ هَذَا لَا يَصِيرُ إِلَى الْيَاءِ كَثِيرًا ، كَمَصِيرِ الَّتِي هِيَ لَامٌ .

فَإِنْ قِيلَ : أَفَلَسْتَ تَقُولُ : قِيلَ وَجِيرٌ ؟ .

قِيلَ: لَيْسَ كُلُّ الْعَرَبِ تَلْزِمُ هَذِهِ اللَّغَةَ ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ يُشِمُّ الْكُسْرَى صَوْتَ الضَّمِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي بِفَاءٍ مَضْمُونَةٍ خَالِصَةٍ فَتَعُودُ الْيَاءُ وََاوًا ، عَلَى أَنَّ أَفْعَلَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ .

وَكُلُّ أَلْفٍ زَائِدَةٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، سِوَاءُ كَانَتِ لِلتَّائِيثِ ، مِثْلُ : حَبَلَى وَسَكْرَى ، أَوْ لِلْإِحَاقِ ، مِثْلُ : مِعْزَى وَأَرْطَى ، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ ، مِثْلُ : قَبْعَثَرَى وَضَبْغَطَرَى أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلِيٍّ كَمِعْزَى وَمُسَدَّعَى . فَإِنَّ إِمَالَةَ جَمِيعِ ذَلِكَ جَائِزَةٌ ، لِأَنَّ أَلْفَهُ تَصِيرُ فِي التَّصْرِيفِ إِلَى الْيَاءِ ، إِذَا صُرِفَتْ مِنْهُ فِعْلًا ، وَلِذَلِكَ كُتِبَ جَمِيعُهُ بِالْيَاءِ . وَهَذَا الضَّرْبُ هُوَ ^(١) مُشَبَّهٌ بِالْمُنْقَلَبِ لَا مُنْقَلَبٌ فِي الْحَقِيقَةِ ^(٢) ، لِأَنَّ أَلْفَ التَّائِيثِ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ عَنْ شَيْءٍ ، لِأَنِّيَا زِيدَتْ لِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْكَلِمَةِ ، فَلَمْ تُقَدِّمْ عَلَى أَنْقِلَابِهَا عَنْ شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ فَيُصَارُ إِلَيْهِ ، فَبَقِيََتْ عَلَى حَكْمِ مَا تَزَادُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَلْفَاتِ كَالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ فِي ^(٤) فَاعِلٍ ، وَنَحْوِهِ .

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهَا غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ كَانَتْ مُشَبَّهَةً بِالْمُنْقَلَبِ . وَكَذَلِكَ أَلْفُ الْإِحَاقِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ ،

(١) بِهِ : لَيْسَ فِي ظ .

(٢) هُوَ : لَيْسَ فِي ظ .

(٣) ظ : بِالْحَقِيقَةِ .

(٤) ظ : عَلَى .

لأنَّ انقلابها عن الياء ليس بأوَّلَى لِمَنْ أَعْتَقَدَ انْقِلَابَهَا عن الواوِ ، وقد جعلها بعضهم منقلبةً
عن الياء التي ظهرت في دِرْحَايَةٍ^(١) . فثبت بهذا وأشباهه جواز إمالة هذا النوع .

وكان أبو علي الفارسي رحمه الله يقول في إمالة حُبَالَى وكُسَالَى : إنَّ الإمالة ليست
لأجل الانْقِلَابِ^(٢) ، في مثل حُبَالَى ، لأنَّ هذا أصلٌ لم يُنطق به في ألفِ التَّأْنِيثِ المقصورة ،
ولمَّا أُمْتُعَ ذلك كان السببُ في إمالتها مُرَاعَاةُ الواحدِ ، وهو حُبَلَى ، كما صَحَّتِ الواوُ في
أَدَاوَى ، حَمَلًا على إِدَاوَةٍ ، وكَمَا صَحَّتْ في مُقْتَوَيْنِ^(٣) ، حَمَلًا على مُقْتَوَى ، وجميعُ
الألفاتِ الزائدة على الثلاثة إمالتها مستمرة ، لا يمنع منها حرفُ اسْتِعْلَاءٍ ، لأنَّه قد غَلَبَ
عليها حكمُ الياءِ ، كما غَلَبَ على [٢٧٢ظ] الفعلِ حُكْمُ التَّصْرِيفِ .

وإذا جاء في هذا الفصل ما هو منقلبٌ عن ياءٍ ، فإنَّ أبا عليَّ الفارسيَّ رحمه الله
يجعله من حَيَازِ المَشَبَّهِ بالمنقلبِ ولا يراعي أصله كما لا يراعي في بَنَاتِ الواوِ^(٤) .
ومن هاهنا قال في (تَوَرَّادٍ) إِنَّهَا أُمِلَّتْ ، لأنَّ أَلْفَهَا رَابِعَةٌ ، ولم يقل أُمِلَّتْ ،
لانْقِلَابِهَا عن الياءِ . وإنَّ كَانَ قد عَلِمَ أَنَّهَا فَوْعَلَةٌ مِنْ وَرِي الزَّيْدِ يَرِي^(٥) .

ولم يذكر أبو القاسم رحمه الله^(٦) الْقِسْمَ الْخَامِسَ ، وهو ما أُمِلَ لوجودِ الكسرةِ في
حَلٍّ ، وذلك ، مثل (خَافَ) . أُمِلَ وإنَّ كَانَ من ذَوَاتِ الواوِ ، لأنَّه فِعْلٌ فِي الْأَصْلِ ، ولأنَّ
الكسرةَ تَظْهَرُ في مثلٍ : خَفَّتْ^(٧) .

وأما (هَابَ وَطَابَ) فَمِنْ ذَوَاتِ الياءِ ، ولا إشكالَ فيه . وكذلك لم يذكر الإمالةَ
لِلْإِمَالَةِ ، وهي ، مثل قولك : رَأَيْتُ عِمَادًا ، أُمِلَّتِ الْأَلْفُ الْآخِرَةُ اتِّبَاعًا لِإِمَالَةِ الْأَلْفِ الْأُولَى

(١) الدِرْحَايَةُ : الرجلُ القَصِيرُ الكثيرُ اللحمِ .

(٢) ينظر : التكملة ص ٥٣٠ .

(٣) جاء في هامش م ق ٤١٩ : (المُقْتَوَيْنِ : جمعُ مُقْتَوَى ، وهم الخَدَمُ ، ومُقْتَوَى : بفتح الميم وتشديد
الياء منسوب إلى مَقْتَى ، وهو مصدر ، ويجوز تخفيف ياء النسبة ، فإذا جمعت حذفَت ياء
النسب بمنزلةِ الأشعريِّ والأشعرين ، وكان قياس هذه الواو أن تكون أَلْفًا كما في المصدر ،
فحمل الجمع على واحده) .

(٤) ينظر : التكملة ص ٥٢٩ .

(٥) في المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، ينظر : شرح الشافية للرضي ٢ / ٨١ .

(٦) رحمه الله : ليس في ظ .

(٧) جز من آية ، القوم من : آية ٨

التي أُمِلَتْ لِأَجْلِ الْكِسْرَةِ ، لِأَجْلِ النَّشَاكُلِ ، كَمَا أُمِلَتْ رُؤُوسُ الْآيِ لَذَلِكَ ، مِنْ نَحْوِ :
(وَالضُّحَى ، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) ^(١) ، اتِّبَاعاً لِقَوْلِهِ (الْأُولَى)
و(تَرْضَى) .

وَقَدْ تَكُونُ الْإِمَالَةُ الْمَتَّبِعَةُ لِلْإِمَالَةِ أَوَّلَةً ، كَمَا تَكُونُ ثَانِيَةً وَالثَّانِيَةُ قَدْ ذَكَرْنَاهَا ، وَالْأُولَى
مِثْلُ : مُهَارَى ، اتَّبَعَتْ إِمَالَةُ الْأَلْفِ الْأُولَى ^(٢) ، إِمَالَةُ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ ، لِأَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْمُنْقَابَةُ
وَالْمُتَضَمَّنَةُ لَعَلِّ الْإِمَالَةِ ، وَكَذَلِكَ سُكَارَى وَكُسَالَى . وَلَيْسَتْ الْإِمَالَةُ لِلْإِمَالَةِ بِوَاجِبَةٍ ، كَمَا
أَنَّ نَفْسَ الْإِمَالَةِ فِي الْأَصْلِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ ، وَإِنَّمَا الْإِمَالَةُ فِي الْجُمْلَةِ لُغَةً لِبَنِي تَمِيمٍ ^(٣) ،
وَتَرْكِهَا لُغَةً لِأَهْلِ الْحِجَازِ ^(٤) .

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ ^(٥) : (وَمَنْ أَجَّلَ انْبَاءَ أَيْضاً إِمَالَتِهِمْ
(الْكَافِرِينَ) وَمَا أَشْبَهَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَرْفٌ اسْتِعْلَاءً) ^(٦) وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ .
أَمَّا حُرُوفُ الْاسْتِعْلَاءِ ، فَسَبْعَةٌ : الصَّادُ ، وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ وَالغَيْنُ وَالخَاءُ
وَالْقَافُ . وَهَذِهِ السَّبْعَةُ ^(٧) هِيَ فِي مَنَعِ الْإِمَالَةِ خِلَافُ السَّنَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ فِي اجْتِنَابِ الْإِمَالَةِ .
وَإِنَّمَا مَنَعَتْ الْإِمَالَةَ فِي الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهَا حُرُوفٌ تَصْعَدُ وَتَرْقُبُ إِلَى الْحُنْكَ الْأَعْلَى .
فَأُشْبِهَتْ الْأَلْفُ وَأُشْبِهَتْهَا الْأَلْفُ ^(٨) الَّتِي هِيَ تَصْعَدُ أَيْضاً إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، فَغَلَبَتْ عَلَى مَنَعِ
الْإِمَالَةِ ، كَمَا غَلَبَتْ السَّنَةُ عِنْدَ عِدْمِهَا ، فَدَعَتْ إِلَى جَذْبِ الْإِمَالَةِ .

وَالْمَقْصُودُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَقَارَنَةُ الْحُرُوفِ وَمَجَانِسُهَا .

وَقَدْ تَسَمَّحَ أَبُو الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ : (إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَمْنَعُ الْإِمَالَةَ) ^(٩) فَلَا

(١) الضحى : آية ١ - ٣ . وبعدها (وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى ، وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) .

(٢) إِمَالَةُ الْأَلْفِ الْأُولَى : لَيْسَ فِي ظ .

(٣) ظ : بَنِي .

(٤) ظ : أَهْل .

(٥) رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ : لَيْسَ فِي ظ .

(٦) الْجَمَلُ ص ٣٩٤ .

(٧) السَّبْعَةُ : لَيْسَ فِي م .

(٨) ظ : أَوْ أَشْبِهَتْهَا .

(٩) الْجَمَلُ ص ٣٩٤ .

تَجُوزُ إِمَالَةٌ^(١) [ما هي فيه ، وهذا الإطلاق فيه بعضُ مافية ، لأنها لا تَمْنَعُ في مواضع وتَمْنَعُ في مواضع .

فالمواضع التي لا تَمْنَعُ من الإمالة . إذا وقعت أولاً وهي مكسورة في نفسها لم تَمْنَعِ الإمالة ، ونحو : ضِفَافٍ ، رِضِيَّاعٍ ، وَطَلَابٍ ، وَظِلَالٍ ، وَخِلَالٍ ، وَقِفَافٍ ، وَغِلَافٍ^(٢) . وإنما لم تَمْنَعِ الإمالة ، لأنَّ الكسرة لما علتها وركبتها سفلتها وخفضتها فحطتها عن حدِّ ارتفاعها ، وأنضفت إلى ذلك كونها أولاً . فلو لم يُعْمَلْ لَكُنْتَ مُتَّصِداً إلى الألف بعد الكسرة ، فمن هاهنا غلب عليها حكمُ الإمالة . فإن كان حرفُ الاستعلاء ساكناً ، وقبله كسرة ، مثل : مِصْبَاحٍ ، وَمِضْمَارٍ ، وَمِطْعَامٍ ، وَمِظْلَالٍ ، وَمِغْلَالٍ ، وَمِخْلَافٍ ، وَمِغْتَالٍ ، فلك وجهان : إن شئتُ أُمَلَّتْ . وإن شئتُ لم يُعْمَلْ ، وقد سَمِعَ عن العرب : أُمْرَأَةً مِغْلَالَةً ، وهي التي لا يَعِيشُ لِنِهَا وَلَدٌ . فوجه من أَمَالَ ، أَنَّهُ قَدَّرَ الكسرة المتقدمة على الحرف ، كأنَّها على نفسِ الحرف ، فكأنَّه : فَعَالٌ ، وكأنَّه قال : صِبَاحٌ وَضِمَارٌ . ووجه من لم يُعْمَلْ ، أَنَّ قَدَّرَ الفتحَةَ المتأخرة بعد الحرف . كأنَّها على نفسِ الحرفِ الساكن ، حَتَّى كَانَتْهُ فَعَالٌ ، فكأنَّه قال ، صِبَاحٌ وَضِمَارٌ . وإنما طُرِفَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ على هذه الحروف سكونها في نفسها ، فلم تكن تَنْجَبِي على حركة ما قبلها بآوٍ من نسبتيها إلى حركة ما بعدها فتسلوى الأمران فيهما . إلا أنَّ جَاطِيَّ الْفَارِسِيِّ يَرْجِحُ الإمالة في مثل : مِصْبَاحٍ^(٣) ، ونحوه ، من حيث كانت الحركة لغير الحرف . فكانت كسرة الميم إلى الصَّادِ أَقْرَبَ من فتحة الياء إلى الضَّادِ ، فَأَحْرَفَ ذَلِكَ .

وما عدا ما ذكرناه ، فالإمالة ممتنعة بوجود هذه الحروف ، ما لم يكن بعدها (راء) فَإِنَّ لَهَا حُكْمًا فِي كَوْنِهَا غَالِبَةً تَارَةً وَمَغْلُوبَةً تَارَةً ، وسأذكرها إن شاء الله بعد ذكر هذه الحروف المانعة بانفرادها أولاً وآخرأ .

فكونها أولاً ، مثل : صَائِرٍ وَضَامِرٍ وَطَامِعٍ وَظَالِمٍ وَغَالِبٍ وَخَالِدٍ وَقَادِحٍ . وكونها

(١) هنا نهاية ظهر الورقة ٢٧٢ من نسخة (ظ) وسقط بعدها ورقتان ، والتتمة من نسخة (م) وتبدأ من السطر (١٣) من الصفحة (٤٢٠) وتنتهي إلى السطر (٦) من الصفحة (٤٢٥) وسأشير إلى نهاية النقص في مكانه .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٦٥ .

(٣) ينظر : التكملة ص ٢٣٥ .

بعد الألف ، نحو : ناصبٍ وناصبٍ وناظمٍ وناظمٍ وناقلٍ ، وكونها بعد الألف بحرف واحد ، مثل : راقصٍ ورافضٍ وغالطٍ وحافظٍ وناعقٍ وناجحٍ وفارغٍ ، وكونها بعد الألف بحرفين ، مثل : مسالٍخٍ ومباريقٍ . كل ذلك لا يجوز إمالة الألف في شيء منه لما قدّمنا ذكره . إلا هذا الأخير ، وهو الذي بينه وبين الألف حرفان ، ففيه وجهان : منهم من يميل ألفه لاجل مجيئه بعد المستعلي . ومنهم من لا يميله ، لأنه على كل حال يتصعد اللسان بحرف الاستعلاء بعد التسفل بالإمالة وفي ذلك من المشقة ما تقدّم ذكره .

ومن أصول هذه الحروف ، أنها تمنع متصلةً ومنفصلةً ، ومنعها متصلةً أقوى لمصاحبة العلة للمعول في أمثلة ما ذكرته ، ومنعها منفصلةً ، في مثل : رَحَى قَاسِمٍ ، وفَتَى طَالِبٍ .

وهذا الاتصال يقوى في شيء ويضعف في شيء ، على حسب قوة الاتصال وضعفه ، مثل أن يكون اتصال إضافة أو اتصال صفة وما أشبه ذلك ، ويجمع هذا كله مراعاة اللفظ ، عند قوم يمنعون منه^(١) . والتحقيق ما ذكرته .

فهذه معرفة هذه الحروف بأنفرادها .

فأما إذا خالطها (راء) فإن الراء في هذا الباب تأتي على خمسة أوجه : تكون في موضع مانعة للإمالة ، وفي موضع جالبة للإمالة ، وفي موضع غالبة فيه للحروف المستعليّة ، وفي موضع مغلوبة لها ، وفي موضع تجتمع راءان ، فتغلب إحداهما الأخرى .

فالموضع الذي تكون فيه غالبية أبداً إذا كانت مفتوحة أو لا أو وسطاً أو أخيراً ، مثل : رائدٍ ، وفراشٍ ، ورأيتُ كافراً ، لأنها حرف مكرّر . فالحرف فيها بمنزلة حرفين ، والحركة بمنزلة حركتين ومن هاهنا أدغم مقاربها فيها ، ولم يدغم فيه عند الأكثر لمزية التكرير الذي فيها ، فهي في هذا الموضع بمنزلة حروف الاستعلاء في المنع ، وكذلك حالها إذا كانت مضمومة ، مثل : رُفَاتٍ .

والموضع الذي تكون فيه جالبة للإمالة . إذا كانت مكسورة أو لا وآخر ، مثل :

(١) في هامش م : (خ : به) إشارة الى نسخة اخرى .

رِشَاءٍ ، وَشَارِبٍ ، لَأَنَّ الْكُسْرَةَ عَلَيْهَا بِمَنْزِلَةِ كُسْرَتَيْنِ ، وَإِذَا بَكَانَتْ الْكُسْرَةُ تَرْفَعُ حَكْمَ حَرْفِ الْأُسْتَعْلَاءِ إِذَا وَقَعَ أَوَّلًا ، فَالرَّاءُ أَوْلَى بِذَلِكَ ، لِأَنَّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْأُسْتَعْلَاءِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ ، وَسَنَأْتِي مُحْكَمَةً فِي الْإِدْغَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ غَالِبَةً . أَنَّ يَتَقَدَّمَ حَرْفُ الْأُسْتَعْلَاءِ وَيَتَأَخَّرُ هِيَ مَكْسُورَةٌ ، مِثْلُ : قَارِبٍ ، لَأَنَّ فِي هَذَا وَاسْتِبَاهِهِ إِنَّمَا أَنْتَ كَالْمُنْحَدِرِ إِذَا كُنْتَ تَتَّصَعَّدُ بِحَرْفِ الْأُسْتَعْلَاءِ ، ثُمَّ تَتَسَفَّلُ بِالْإِمَالَةِ . وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مَغْلُوبَةً . إِذَا تَقَدَّمَتْ وَتَأَخَّرَ حَرْفُ الْأُسْتَعْلَاءِ ، مِثْلُ : فَارِقٍ ، لَأَنَّ إِمَالَةَ هَذَا يُوْدِي إِلَى التَّصَعُّدِ مِنْ بَعْدِ التَّسْفَلِ . وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَغْلِبُ فِيهِ أَحَدُ الرَّائِيَيْنِ اخْتِيَا ، أَنَّ تَتَقَدَّمَ رَاءٌ مَفْتُوحَةٌ وَبَعْدَهَا رَاءٌ مَكْسُورَةٌ ، مِثْلُ : مِنْ قَرَارِكَ وَشَرَارِكَ ، وَلَوْ أُنْعِكَسَ لَمْ يَجْزُ .

وَجَمَلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْإِمَالَةَ لِبَنِي تَمِيمٍ ^(١) ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَغَتُهُمْ وَأَنَّهُمْ يَسْتَحْسِنُونَهَا ، أَنَّ مَذْهَبَهُمْ فِي (فَعَالٍ) إِذَا كَانَ اسْمًا عَلَمًا كَقَطَامٍ وَحَذَامٍ وَرَقَاشٍ ، أَنَّ يَعْرِبُوهُ إِعْرَابَ اسْمٍ لَا يَنْصَرِفُ ، خِلَافًا لِأَهْلِ الْحِجَازِ الَّذِينَ يَنْوْنُهُ ، فَإِذَا جَاءَ فِي آخِرِهِ (رَاءٌ) أَجْمَعُوا عَلَى بِنَائِهِ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْ نَحْوِ : حَصَارٍ وَوَبَارٍ ، لَأَنَّ الرَّاءَ الْمَكْسُورَةَ تَدْعُو إِلَى الْإِمَالَةِ ، فَهَرَبَ بَنُو تَمِيمٍ إِلَى الْبِنَاءِ وَالْكَسْرَةِ لِتَصِحَّحِ الْإِمَالَةِ . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ ^(٢) :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَبْرَةً وَبَارٍ ^(٣)

فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ لِبَنِي تَمِيمٍ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَفِي بَابِ الْإِمَالَةِ أَشْيَاءٌ جَاءَتْ كَالشَّاذَةِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا .

فَمِنْهَا الْحَجَّاجُ ، تَمَالُ مَا دَامَتْ عَلَمًا ، وَلَا تَمَالُ مَا دَامَتْ صَفَةً ، لِأَنَّ لِلْعِلْمِيَّةِ تَأْثِيرًا فِي تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا نَظَائِرَهُ .

وَمِنْهَا إِمَالَةُ (النَّاسِ) ، لِكثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ، وَكَأَنَّ اللَّفْظَ شَبَّهَ بِالْمُنْقَلَبِ ، وَأَحْسَنُ مَا كَانَ مَعَ الْجَرِّ ، مِثْلُ : (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) ^(٤) .

(١) تَنْظُرُ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ فِي الْإِمَالَةِ وَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٤١ .

(٢) هُوَ الْأَعَشَى . دِيَوَانُهُ ص ٢٢١ ، وَالْكِتَابُ ٢ / ٤١ .

(٣) وَبَارٍ : فِي جَمْعَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ لِابْنِ حَزْمٍ ص ٤٥٣ : (هُوَ وَبَرَّةُ بْنُ تَغْلِبٍ) .

(٤) النَّاسُ : آيَةُ ١ . جَاءَ فِي كِتَابِ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ص ٧٠٣ : (كُلُّهُمْ قَرَأَ (النَّاسَ) غَيْرَ مَمَالَةٍ ، إِلَّا مَا رَوَى الْخُلَوَانِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرِو الدُّورِيِّ عَنِ الْكَسَاكِيِّ أَنَّ قِرَاءَتَهُ بِإِمَالَةِ النُّونِ مِنَ (النَّاسِ) فِي مَوْضِعِ الْخَفْضِ وَلَا يَمِيلُ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ) .

ومنها إِمَالَةُ شَيْءٍ مِنْ الحُرُوفِ ، وَشَيْءٍ مِنَ الأَسْمَاءِ المَبْنِيَةِ المَبْهَمَةِ .

فَمِنْ الحُرُوفِ المَمَالَةِ (بَلَى) ، وَلَمْ يَمِيلُوا (أَلَى) والفرقانُ بينهما أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِي (بَلَى) كَوْنُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَأَنَّهَا تَكْفِي فِي الجَوَابِ فَكَأَنَّهَا قَدْ دَلَّتْ دَلَالَةَ الأَسْمَاءِ . وَمِنْ هَا هُنَا لَمْ تَمَلْ (حَتَّى) ^(١) ، لِأَنَّهَا وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَفِيدُ بِإِنْفِرَادِهَا وَلَا تَكْفِي عَنْ شَيْءٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ إِمَالَتُهُمْ حَرْفَ انْدَاءٍ ، لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ فِعْلٍ ، كَمَا أَمَالُوا (أَمَّا) كَذَلِكَ .

وَمِنْ ذَلِكَ إِمَالَتُهُمْ (ذَا) وَلَمْ يَمِيلُوا (مَا) لِأَنَّ (ذَا) أَسْمٌ يَنْتَزِلُ مَنْزِلَةَ المَعْرَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْرَبًا مِنْ حَيْثُ وَصِفَ ، وَرُصِفَ بِهِ وَصَغُرَ .

وَمِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ التَّهْجِي ، نَحْوُ : بَاءٍ ، تَاءٍ ، ثَاءٍ ، أُمِيلَتْ ، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مِمَّا يَتَهَجَّى بِهَا .

وَأَمَّا إِمَالَةُ الحُرُوكَاتِ ، فَعُنَى حَسْبَ إِمَالَةِ الأَلْفِ ، يَمْنَعُهَا مَا يَمْنَعُ الأَلْفَ ، وَيَجْلِبُ لَهَا مِنَ الإِمَالَةِ مَا يَجْلِبُ الأَلْفَ . وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ ذَلِكَ مَعَ الرَّاءِ المَكْسُورَةِ مِنْ نَحْوِ : الضَّرَرِ وَالنَّفَرِ وَالْبَطَرِ .

وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَصُولِ الإِمَالَةِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِهِ إِلَّا تَاءُ التَّائِيثِ فِي حَالِ الوَقْفِ ، مِنْ نَحْوِ : الْجَبَّةِ ، وَالْجَذَّةِ ، وَتَمَلُّ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الأَلْفَ التَّائِيثِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّائِيثِ وَالزِّيَادَةِ وَالْخَفَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

فَكَمَا يَجُوزُ إِمَالَةُ الأَلْفِ التَّائِيثِ ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ ، إِلَّا أَنَّ الأَلْفَ التَّائِيثِ تَمَلُّ وَصُلَاً وَوَقْفًا ، وَلَا تَمَلُّ هَذِهِ إِلَّا فِي حَالِ الوَقْفِ ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ (هَاءً) إِلَّا فِي ذَلِكَ الْحَالِ . فِهَذِهِ أَصُولُ الإِمَالَةِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

بَابُ أُبْنِيَةِ الأَفْعَالِ

قَالَ أَبُو القَاسِمِ رَحِمَهُ اللهُ : (أَعْلَمُ أَنَّ أُبْنِيَةَ الأَفْعَالِ تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَعَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ . وَتَبْلُغُ الأَفْعَالُ بِالزِّيَادَةِ سِتَّةَ أَحْرَفٍ . وَلَا يَكُونُ فِعْلٌ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَحْرَفٍ ، نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ .

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ : فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعِلَ، نَحْوُ : قَتَلَ وَضَرَبَ ، وَظَرَفَ وَشَرَّفَ ، وَعَلِمَ وَجَهِلَ^(١) .

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللَّهُ : أَمَّا مَجِيئُهُ بِهَذَا الْبَابِ ، فَلأنَّهُ لَمَّا أَتَى بِبَابِ الْإِمَالَةِ الَّتِي أُصْلِحَ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَفْعَالِ لِتَصَرُّفِهَا . وَقَدْ أَنْتَهَى إِلَى التَّصْرِيفِ . قَدَّمَ أَمَامَهُ بَابًا حَقِيقِيًّا^(٢) فِي التَّصْرِيفِ وَالتَّصْرِيفِ . وَلأنَّ فِيهِ فَصْلًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، وَثِينًا فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْحِجَازِ وَبَنِي تَمِيمٍ . وَالشَّيْءُ يُذَكَّرُ بِالشَّيْءِ .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَجُمْلَةُ أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ تِسْعَةٌ عَشَرَ بِنَاءً : ثَلَاثَةُ ثَلَاثِيَّةٍ ، وَأَرْبَعَةُ رُبَاعِيَّةٍ ، وَاثْنَا عَشَرَ فِي الْعَدَدِ خُمَاسِيَّةٍ ، وَسَدَاسِيَّةٍ ، سِتَّةٌ مِنْهَا خُمَاسِيَّةٌ ، وَسِتَّةٌ سَدَاسِيَّةٌ .

فَأَمَثَلَةُ الثَّلَاثِيَّةِ : فَعَلَ ، مِثْلُ : ضَرَبَ وَقَعَدَ ، وَفَعَلَ ، مِثْلُ : ظَرَفَ ، وَشَرَّفَ ، وَفَعِلَ ، مِثْلُ : عَلِمَ وَسَلِمَ .

وَأَمَثَلَةُ الرُّبَاعِيَّةِ (فَعَّلَ) مِثْلُ : دَحْرَجَ ، وَقَرَطَسَ ، وَفَعَّلَ ، مِثْلُ : عَلَّمَ وَبَحَّ ، وَأَفْعَلَ ، مِثْلُ : أَكْرَمَ ، وَأَقَامَ ، وَفَاعَلَ ، مِثْلُ : قَاتَلَ .

وَأَمَثَلَةُ الْخُمَاسِيَّةِ تَفَعَّلَ ، مِثْلُ : تَدَحْرَجَ ، وَتَفَعَّلَ ، مِثْلُ : تَكَسَّرَ ، وَتَفَاعَلَ ، مِثْلُ : تَخَاطَأَ وَتَيَاسَمَنَ ، وَأَنْفَعَلَ ، مِثْلُ : أَنْطَلَقَ ، وَأَفْتَعَلَ ، مِثْلُ : لَقِطَعَ وَأَقْتَرَّ ، وَأَفْعَلَ ، مِثْلُ : أَحْمَرَ . وَأَمَثَلَةُ السَّدَاسِيَّةِ : أَفْعَالَ ، مِثْلُ : أَحْمَارَ ، وَأَسْتَفْعَلَ ، مِثْلُ : اسْتَخْرَجَ وَاسْتَكْبَرَ ، وَأَفْعَوْعَلَ ، مِثْلُ : أَخْشَوْشَنَ .

..... وَأَحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا^(٣)

(١) الْجَمَلُ ص ٣٩٦ .

(٢) فِي هَامِشٍ م : (خ خَفِيفًا) .

(٣) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَأَحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا

وَهُوَ لَحْمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ٧٣ ، وَالْكِتَابُ ٢ / ٢٤٢ ، وَالْمَنْصَفُ ١ / ٨١ .

وَجَاءَ فِي هَامِشٍ م (ق ٤٢٣) (أَحْلَوْلَى : اسْتِطَابَ وَالنَّمْتُ : الْمَكَانُ السَّهْلُ ، وَيَرُودُهَا : يَجِيءُ وَيَذْهَبُ وَاخْرُوطٌ : إِذَا اسْرَعَ فِي مَشْيِهِ وَعُدُوهُ ، وَأَعْلُوطُ الْمُهْرُ ، إِذَا رَكِبَهُ عُرْيَا ، وَأَحْرَ نَجَمَتِ الْإِبِلُ ، إِذَا اجْتَمَعَتْ ، وَالْبَيْتُ :

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَأَحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا

وَأَفْعُولٌ ، مِثْلُ : أَخْرُوطُ ، وَأَعْلُوطُ الْمَهْرُ ، وَأَفْعَلَى ، مِثْلُ : أَحْرَنْبَى الدِّيكِ ، إِذَا نَفَسَ رِيشُهُ ، وَأَعْرَنْدَانِي النَّعَاسُ^(١) . وَأَفْعَلَلُ ، مِثْلُ : أَحْرَنْجَمَ .

فَأَمَّا الْمَلْحَقُ ، فَلَمْ أَذْكَرْهُ ، كَمَا لَمْ يَذْكَرْهُ ، لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الشَّيْءِ الْمَلْحَقِ بِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَدَّى الْإِلْحَاقُ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ مِثَالَيْنِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ^(٢) ، لَمْ يَدْغَمْ إِذَائِنَا وَاسْتَعَارَ بِأَنَّهُ مَلْحَقٌ ، مِثْلُ : جَلْبَبَ وَأَقْعَسَسَ .

فَأَمَّا اقْتَعَرَ وَأَطْمَأَنَّ ، فَإِنَّمَا كَانَ مَدْغَمًا ، وَإِنْ كَانَ مُلْحَقًا بِمِثَالِ أَحْرَنْجَمَ ، لِأَنَّهُ قَدْ شِئِمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فِعْلٌ عَلَى مِثَالِ : اسْفَرَجَلَ ، مِمَّا حُرُوفُهُ كُلُّهَا أُصُولٌ ، سِوَى هَذِهِ الْوَصْلِ .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَقَدْ أَطْلَعَ مِنْ هَذِهِ^(٣) الْجُمْلَةِ عَلَى أُصُولِ الْأَفْعَالِ ، وَأَطْلَعَ مِنْهَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ سُبَاعِيٌّ بِزَوَائِدَ ، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ هِيَ الْأُولَى وَهِيَ الْأَقْوَى فِي الْأَعْتِمَادِ ، فَخُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ . وَالْأَفْعَالُ بِأَبْهَا التَّصْرِيفِ وَالْإِعْلَالِ ، مَعَ كَوْنِهَا مُعَرَّضَةً لِاتِّصَالِ الضَّمَائِرِ بِهَا ، وَحُرُوفِ الْمَضَارَعَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ . فَتَمَّ يَتَجَاوَزُ بِهَا السُّدَاسِيَّ .

وَأَطْلَعَ أَيْضًا مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَزْنٍ يَأْتِي خَارِجًا مِنْهَا ، فَلَيْسَ بِأَصْلٍ فِي الْأَفْعَالِ .

فَمَنْ قَالَ فِي (انْفَعَلَ) مِنَ الْوَعْدِ : إَوْعَدَ ، وَاسْتَفْتَدَ أَنَّهُ إِفْعَلَ ، كَانَ مَخْطُئًا ، وَكَذَلِكَ انْفَعَلَ مِنْ رَحِمٍ إِرْحَمَ ، لِأَنَّ إِفْعَلَ لَيْسَ مِنْ أَوْزَانِ الْأَفْعَالِ ، وَإِنَّمَا أَدَّى إِلَى التَّضْعِيفِ مَا اقْتَصَاهُ التَّصْرِيفُ .

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : (فَأَمَّا فَعَلَ ، فَإِنَّ مُسْتَقْبَلَهُ يَجِيءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : عَلَى يَفْعِلُ ، بِالْكَسْرِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَكَسَرَ يَكْسِرُ ، وَوَشَّمَ يَشْمُ ، وَعَلَى يَفْعُلُ ، بِالضَّمِّ نَحْوُ : يَقْتُلُ وَيَقْتُدُّ ، وَعَلَى يَفْعَلُ ، بِالْفَتْحِ ، نَحْوُ : يَذْهَبُ وَيَصْنَعُ)^(٤) .. الْفَصْلُ .

(١) فِي هَامِشٍ م : (اعْرَنْدَاهُ النَّعَاسُ إِذَا غَلِبَهُ) .

(٢) فِي هَامِشٍ م : (خ : وَكَانَ لَهُ نَظِيرٌ) .

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ : هَذَا . وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَهُ .

(٤) الْجَمَلُ ص ٣٩٦ .

وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مُضَارِعَ فَعَلَ الصَّحِيحِ الَّذِي لَيْسَ بِمُضَاعَفٍ وَلَا مُعْتَلٍّ ، يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ : عَلَى يَفْعَلُ ، كَيَضْرِبُ ، وَيَفْعُلُ ، كَيَخْرِجُ ، وَعَلَيْهِمَا جَمِيعاً ، كَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ ، وَيَعْكُفُ وَيَعْكُفُ ، وَيَعْرِشُ وَيَعْرِشُ ، وَعَلَى يَفْعُلُ ، إِذَا كَانَ الْعَيْنُ أَوْ اللَّامُ حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ السَّنَةِ ، وَلِهَذَا النُّوعُ شَرَايِطُ خَمْسٍ : أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيّاً ، وَأَنْ يَكُونَ مَاضِيَةً عَلَى (فَعَلَ) وَأَنْ يَكُونَ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، لَا مُعْتَلِّهَا ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُضَاعَفٍ ، وَأَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْحَلْقِ عَيْنًا أَوْ لَامًا .

أَمَّا اخْتِصَاصُهُ بِالثَّلَاثِي ، فَلَنْ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا مُسْتَقْبَلٌ وَاحِدٌ أَبَدًا . وَأَمَّا كَوْنُهُ بِوزْنِ (فَعَلَ) فَلَنْ الْمَكْسُورَ مِنْهُ يَسْتَبْدُ مُضَارِعُهُ بِ (يَفْعُلُ) غَالِبًا ، وَالْمُضْمُومُ يَسْتَبْدُ بِ (يَفْعُلُ) لَا غَيْرُ .

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَفْتُوحُ الْخَفِيفُ فِي الْكَلَامِ الْكَثِيرِ الْأَسْتِعْمَالِ .

وَأَمَّا كَوْنُ عَيْنِهِ حَرْفًا صَحِيحًا ، فَلَنْ الْمُعْتَلَّ الْعَيْنِ قَدْ خَفَّ لِسُكُونِهِ وَخَفَّتْ حَرَكَتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ مَعَ عَدَمِ حَرَكَتِهِ إِلَى زِيَادَةِ تَخْفِيفٍ ، وَالْمُضَاعَفُ كَذَلِكَ .

فَأَمَّا الْعِلَّةُ فِي فَتْحِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِأَجْلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، فَلِأَنَّهَا حُرُوفُ الْحَلْقِ ، فِيهِ تَطَلُّبُ مَقَرِّهَا ، وَالْكَسْرُ مِنْ وَسْطِ اللِّسَانِ وَالضَّمُّ مِنَ الشَّفَتَيْنِ ، فِيمَا يَطْبَانِ أَيْضًا مَقَرِّهُمَا ، وَبَيْنَهُمَا مِنَ الْبُعْدِ مَا تَرَى ، فَفُتِحَتْ لِأَجْلِهَا الْعَيْنُ ، لِأَنَّ الْفَتْحَ مِنَ الْأَلْفِ ، وَالْأَلْفُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ ، إِلَّا أَنَّهَا هَوَانِيَّةٌ . وَأَمَّا اخْتِصَاصُهَا بِكَوْنِهَا لَامًا أَوْ عَيْنًا لَا فَاءَ^(١) ، فَلَنْ الْفَاءَ تَسْكُنُ كَرَاهَةً لِلْجَمْعِ بَيْنَ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لَوَازِمَ .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَأُمَثَلَةُ كَوْنِهَا لَامًا : قَرَأَ يَقْرَأُ ، وَجَبَهُ يَجِبُهُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ وَلَدَغَ يَلْدَغُ^(٢) ، وَذَبَحَ يَذْبَحُ ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ ، وَأُمَثَلَةُ كَوْنِهَا عَيْنًا : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَجَبَرَ يَجْبَرُ ، وَفَغَرَ يَفْغَرُ وَفَجَرَ يَفْجَرُ ، وَنَجَرَ يَنْجَرُ ، وَبَعَدَ يَبْعَدُ .

فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ هَذِهِ^(٣) الْأَفْعَالَ قَدْ تَجَيَّءَ عَلَى أُصُولِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ

(١) إِلَى هُنَا انْتَهَى السَّاقِطُ مِنْ نَسْخَةِ (ظ) وَيَقَابِلُ مِنْ نَسْخَةِ (م) السَّطْرُ (٦) مِنَ الصَّفْحَةِ ٤٢٥ .

(٢) وَلَدَغَ يَلْدَغُ : لَيْسَ فِي م .

(٣) ظ : هَذَا . تَحْرِيفٌ .

فيها^(١) من كسرٍ أو ضمٍّ ، إِلَّا أَنَّهُا تَنْزَلُ ثَلَاثَ مَنَازِلَ ؛ فَكُلُّ^(٢) ما كان منها أَقْرَبَ إِلَى الْحَلْقِ ، وَأَدْخَلَ فِيهِ ، كَانَ مَجِيئُهَا عَلَى الْأَصْلِ قَلِيلًا وَبَعِيدًا^(٣) ، وَكُلُّ ما كَانَ مِنْهَا أَقْرَبَ إِلَى الضَّمِّ وَأَدْخَلَ فِيهِ كَانَ مَجِيئُهُ عَلَى أَصْلِهِ حَسَنًا شَدِيدًا . وَكُلُّ ما تَوَسَّطَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ كَانَ فِيهِ التَّوَجُّهُانِ .

يَنْبُذُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا اسْتَقْرَبْتَ اللُّغَةَ^(٤) وَجَدْتَهَا عَلَى ذَلِكَ ، مِنْ نَحْوِ : طَبَخَ يَطْبُخُ ، وَنَخَّ يَنْخُ ، وَنَفَخَ يَنْفُخُ ، وَصَرَخَ يَصْرُخُ ، وَشَمَخَ يَشْمُخُ . إِلَّا تَرَى إِلَى اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ فِي الْخَاءِ ، لِقُرْبِهَا مِنَ الْقَمِّ ، وَعَكْسَ ذَلِكَ الْهَمْزَةُ ، نَحْوِ : بَرَأَ يَبْرَأُ وَجَارَ يَجَارُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ ، وَدَرَأَ يَدْرَأُ ، وَرَقَأَ الدَّمُ يَرِقَأُ^(٥) . لِأَنَّ الْهَمْزَةَ دَاخِلَةً فِي الْحَلْقِ ، وَالَّذِي بَيْنَ ذَلِكَ : نَطَحَ يَنْطَحُ وَيَنْطِجُ ، وَنَحَتَ يَنْحَتُ وَيَنْحِتُ ، وَقَحَلَ يَقْحَلُ وَيَقْحُلُ . فَهَذِهِ مَعْرِفَةُ حُرُوفِ الْحَلْقِ بِأَخْصَرِ مَا تَكُونُ وَأَوْجَزِهِ .

وَمِمَّا نَذَكَّرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، أَنَّ كُلَّ ما كَانَ بِوِزْنِ (فَعِلَ) وَفِيهِ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، أَسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِيءٌ ، قَدْ ذَكَرْتُ فِي بَابِ نَعَمَ وَبَيْسَ^(٦) . وَكُلُّ ما كَانَ بِوِزْنِ (فَعِيلٍ) وَفِيهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ ، فِيهِ مَذْهَبَانِ : مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَتَحَهُ^(٧) ، وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمَ ، كَسَرَهُ ، مِنْ نَحْوِ : بَعِيرٌ وَبَعِيرٌ ، وَشَعِيرٌ وَشَعِيرٌ ، وَرَغِيفٌ وَرَغِيفٌ .

فَمِمَّا فَعُولٌ ، فَلَا خِلَافَ فِيهِ بِأَنَّهُ يَأْتِي عَلَى أَصْلِهِ ، مِثْلُ : رَوُوفٌ^(٨) ، لِأَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ فَعِيلٍ . هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ .

(١) فيها : ليس في ظ .

(٢) ظ : وكل .

(٣) في هَامِشِ م : (قَلِيلًا : يَرِيدُ فِي الْمَسْمُوعِ ، وَبَعِيدًا فِي الْقِيَاسِ) . وَفِي ظ : عَلَى الْأَصْلِ مَفِيدًا وَقَلِيلًا وَبَعِيدًا .

(٤) كَذَا فِي الْمَخْطُوطَتَيْنِ .

(٥) رَقَأَ الدَّمُ : إِذَا سَكَنَ .

(٦) يَرِاجِعْ ص ٤٣٥ .

(٧) الْكِتَابُ ٢ / ٤١ - ٤٢ وَفِيهِ الْمَذْهَبَانِ .

(٨) ظ : رَوُف .

وأما مستقبل ما زاد على الثلاثة ، فمكسور ما قبل آخره أبداً ، ما لم يكن مضاعفاً ولا معتلاً ، مثل : يُدَحْرَجُ وَيُكْرِمُ ، وكذلك الباقي .

وحروف المضارعة من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ أو خماسيٍّ أو سداسيٍّ^(١) ، مفتوح أبداً ، ومن كلِّ رباعيٍّ مضموم أبداً فرقاً^(٢) بين الثلاثي والرباعي ، وحمل ما زاد على الثلاثي ، لأنه قد علم أنه ليس في الكلام من أصول الأفعال إلا ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ^(٣) .

وجميع الأمثلة التسعة العشر^(٤) . لا تخلو من ثلاثة أقسام : منها ما لا يكون إلا متعدياً ، ومنها ما لا يكون متعدياً ، ومنها ما جاء فيه الأمران ، وقد أنشأ ذلك في الأمثلة . قل أبو القاسم : (وكل ما كان^(٥) على فعل ، بكسر العين ، فمستقبله (يفعل) [٢٧٣ظ] بالفتح ، نحو : علم يعلم ، وشرب يشرب^(٦)) .

وجملة الأمر أن (فعل) الذي ليس بمعتل ولا مضاعف . يأتي في الأمر الغالب على يفعل بالفتح ، ولم يأت في الصحيح يفعل ، إلا في أربعة أفعال : نعم ينعم ، ويش : يئس ويئس^(٧) ، ويش : يئس ويئس^(٨) ، وحسب يحسب ويحسب^(٩) .

ولم يأت فعل يفعل إلا فضل يفضل ، وحضر يحضر ، وكنتما لغتان تداخلتا^(١٠) . وأما المعتل من هذا الوزن ، فما^(١١) كان اعتلاله من جهة الفاء ، كان مستقبله المقيس عليه (يفعل) بالفتح كالصحيح ، مثل : وجل يوجل ، ووجل يوجل ، وقد جاء (يفعل)

(١) م : من كل ثلاثي وخماسي وسداسي .

(٢) م : فرقاً . تحريف .

(٣) او رباعي : ساقط من ظ .

(٤) م : تسعة عشر .

(٥) ظ : وما كان .

(٦) الجمل ص ٣٩٧ .

(٧) في المخطوطتين : يئس .

(٨) في المخطوطتين : يئس .

(٩) ينظر : الصحاح ٣ / ٩٩٢ .

(١٠) ينظر : المصدر نفسه ٥ / ١٧٩١ ، واللغة الأخرى : فضل يفضل .

(١١) ظ : فمتى .

قالوا : وَفَقَّ يَفَقُّ ، وَوَثَقَ يَثِقُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، وَوَغَرَ يَغِرُ ، وَوَطِئَ يَاطِئُ ، وَأَصْلُهُ بِالْكَسْرِ ، وَلِذَلِكَ حَذَفَتِ الْوَاوُ .

وَمَتَى كَانَ مُعْتَلَّ اللَّامِ ، فَالْفَتْحُ لَا غَيْرُ ، كَالصَّحِيحِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أَوْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، نَحْوُ : رَضِيَ يَرْضَى ، وَعَمِيَ يَعْمَى ، وَكَذَلِكَ الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ ، مِثْلُ : خَافَ وَهَابَ . وَمَتَى كَانَ الْوِزْنُ مُضَاعَفًا ، فَإِنَّ مُضَارَعَهُ يَأْتِي عَلَى يَفْعَلُ ، سَوَاءً كَانَ التَّضْعِيفُ مِنْ جِهَةِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْفَاءِ وَاللَّامِ ، مِنْ نَحْوِ : نَسَسَ يَسْلِسُ ، وَقَلَقَ يَقْلِقُ ، وَشَمَّ يَشُمُّ ، وَظَلَّ يَظَلُّ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا إِذَا رُدَّ إِلَى ضَمِيرِ الْفَاعِلِ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ : ظَلَّتْ وَظَلَّتْ وَظَلَّتْ ، وَكَأَنَّهُ شَبَّهَ بِالْمُعْتَلِّ .

قَالَ : (وَمَا كَانَ عَلَى (فَعَلَّ) بِضَمِّ الْعَيْنِ ، فَمُسْتَقْبَلُهُ (يَفْعَلُ) بِالضَّمِّ) ^(١) وَهَذَا كَمَا ذَكَرَ ، لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ شَيْءٌ ، سَوَاءً كَانَ فِيهِ حَرْفُ خَلْقٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ : قَبَّحَ يَقْبَحُ ، وَسَوَاءً كَانَ صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلًّا ، فَالصَّحِيحُ ، مِثْلُ : ظُرِفَ ، وَالْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ ، مِثْلُ : طَالَ يَطُولُ ، الَّذِي هُوَ ضِدُّ قَصُرَ . وَالْمُعْتَلُّ اللَّامِ ، مِثْلُ : سَرَوْ يَسْرُو ، وَالْمُعْتَلُّ الْفَاءِ ، مِثْلُ : وَضُرَّ يَوْضُرُّ ، وَالْمُضَاعَفُ لَمْ تَجِئْ مِنْهُ إِلَّا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ : لَبَّبَ ^(٢) .

وَقَدْ قِيلَ فِي حَبَاءٍ إِنَّهَا فَعَلٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ دَلِيلُهُ فِي بَابِهِ ^(٣) . وَيَقْلُ فِي الْكَلَامِ أَنَّ تَكُونَ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَمَا جَاءَ عَنْهُمْ ، إِلَّا مَا يُحْكِي أَسْتِعْمَالَهُ فِي التَّرْقِيقِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : بَبَّةٌ ^(٤) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لِأَجْعَلَنَّهُ بَيَانًا وَاحِدًا ^(٥) ، فَفَعَّلٌ ، وَلَيْسَ بِفَعْلَانٍ ، وَبَيَانُهُ التَّوْفِيقُ وَهُوَ

(١) الجمل ص ٣٩٨ .

(٢) لَبَّبَ : أَيُّ صَارَ ذَا لُبٍّ . يَنْظُرُ : الْمُنْصَفُ ١ / ٢٤٠ ، وَالصَّحَاحُ ١ / ٢١٦ .

(٣) تَرَاجَعُ ص ٤٣٨ .

(٤) قِيلَ فِي هَذَا رَجَزٌ لِهَيْدِ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ :

لَأُنْكِحَنَّ بَبَةً	جَارِيَةَ خَدْبَةٍ
مُكْرَمَةً مُحِبَّةً	تَجِبُّ أَمَلُ الْكُعْبَةِ

عَلَى أَنَّ (بَبَةً) حِكَايَةُ صَوْتِ صَبِيٍّ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ ، وَالْبَبَّةُ : السَّمِينُ ، يَنْظُرُ : الْمُنْصَفُ ٢ / ١٨٢ .
(٥) وَهُوَ قَوْلُ لَعْمَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَرَدَّ فِي الْمُنْصَفِ ٢ / ١٨٣ . وَهُمْ عَلَى بَيَانٍ وَاحِدٍ : أَيُّ طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ .

حسبي ونعم الوكيل (١) .

(١) آخر نسخة م : (وبالله التوفيق ، أتفق الفراغ من نساخته والحمد لله وحده يوم الأحد الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة احدى وعشرين وست مئة غفر الله لمالك ولكتبه ولوالديهما ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات وجعل ذلك خالصاً لوجهه وعوناً على طاعته ومقرباً من مغفرته وجنته وحاجزاً من سخطه ومعصيته بكرمه وطوله وقوته وحوله والحمد لله وحده على ذلك . وعلى جميع أياديه ورزقنا فهم ذلك وتحقيق معانيه . صلى الله على نبيه سيدنا محمد النبي الأمي وعلى أهله وسلم تسليماً كبيراً) وكتب تحتها : (ذكر في الأم المنقول منها نصف الكتاب أتفق الفراغ من نساخته في شهر ذي القعدة سنة ثمان وخمس مئة بخط مالكة طاهر بن يحيى بن أبي الخير العمراني غفر الله له ولوالده ولجميع المسلمين والمسلمات إنه هو الغفور الرحيم . صلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كبيراً طيباً مباركاً فيه) .



- انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢هـ) ، تد : د. طارق الجنابي ، بيروت ١٩٨٧ .
- ابن بابشاذ ومنهجه في الدراسة النحوية : حسين علي لفته السعدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد ١٩٩٧ .
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر : أحمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧هـ) ، تصحيح : علي محمد الضباع ، مصر ١٣٥٩ هـ .
- اتعاظ الخنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا : تقي الدين المقرئزي (ت ٨٤٥هـ) ، مصر ١٩٦٧-١٩٧١ .
- أخبار أبي القاسم الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تد : د. عبد الحسين المبارك ، بغداد ١٩٨٠ .
- أدب الكتب : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ، تد : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٣) ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تد : د. مصطفى أحمد النعاس ، القاهرة ١٩٨٤-١٩٨٩ م .
- أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأتباري (ت ٥٧٧هـ) ، تد : محمد بيجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧ م .
- الاشتقاق : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) ، تد : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ١٩٥٨ .
- الأصول في النحو : محمد بن السري أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تد : د. عبد الحسين الفتلي ، دار الرسالة (ط٣) ، بيروت ١٩٨٨ م .
- اصلاح المنطق : يعقوب بن اسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، تد : احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٧٠ .
- الاعلام : خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م) ، (ط٢) ، بيروت ١٩٦٩ .

- الإغراب في جدل الإعراب : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تح : سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٧ م .
- الأمالي : أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦ هـ) ، منشورات دار الحكمة ، بيروت (ب.ت) .
- الأمالي الشجرية : أبو السعادات هبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، حيدر آباد ، الدكن ١٣٤٩ هـ .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) : علي بن الحسين الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار أحياء الكتب العربية ١٣٧٣ هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ١٩٥٥-١٩٧٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطب السعادة بمصر ١٩٦١ .
- أوضح المسالك إلى الفقه ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (ط٥) ، بيروت ١٩٦٦ .
- الإيضاح العضدي : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح : د. حسن فرهود شاذلي ، مصر ١٩٦٩ .
- الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تح : د. موسى بناي العلي ، بغداد ١٩٨٢-١٩٨٣ .
- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تح : مازن المبارك ، (ط٥) ، بيروت ١٩٨٦ م .
- البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، مطب النصر الحديثة ، الرياض ١٩٧٠ .

- البداية والنهاية : اسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ) مط السعادة بمصر ١٣٥١ هـ .
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس : احمد بن يحيى الضبي (ت ٥٩٩هـ) ، القاهرة ١٩٦٧ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٦٥ .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٦هـ) ، تح: محمد المصري ، دمشق ١٩٧٢ .
- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تح: طه عبد الحمن طه ، القاهرة ١٩٦٩ .
- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان (ت ١٩٥٦ م) ، ترجمة د. رمضان عبد التواب (ط ٢) ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .
- تحصيل حيل الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : يوسف بن سليمان الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، بهامش كتاب سيبويه ، بولاق ١٣١٤-١٣١٧ هـ .
- التعريفات : علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، الدار التونسية ١٩٧١ .
- التكملة : أبو علي الحسن بن احمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح: د. كاظم بحر المرجان ، الموصل ١٩٨١ .
- تهذيب اصلاح المنطق : ابو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) ، تح: د. فوزي عبد العزيز مسعود ، مصر ١٩٨٦ .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، تح: اوتو برتزل ، استانبول ١٩٣٠ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، (ط ٢) ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٩٥٤ م .

- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، عيسى البابي الحلبي ، مصر ١٩٥٤ .
- جمهرة أشعار العرب : أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، (المتوفى في أواخر القرن الرابع الهجري) ، تـد : علي محمد البجاوي ، مصر (ب.ت) .
- جمهرة أنساب العرب : أبو محمد علي بن أحمد بن حزم إشبيلي (ت ٤٥٦ هـ) ، تـد : عبد السلام محمد هارون (ط٥) ، مصر ١٩٨٢ .
- جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تـد : د. رمزي منير بعلبكي ، بيروت ١٩٨٧ .
- الجمل في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تـد : علي توفيق الحمد (ط٤) ، الأردن ١٩٨٨ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم عمراني (ت ٧٤٩ هـ) ، تـد : د. طه محسن ، الموصل ١٩٧٦ م .
- الحدود في النحو : أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرمائي (ت ٣٨٤ هـ) ، ضمن (رسائل في النحو واللغة) ، تـد : د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، بغداد ١٩٦٩ م .
- الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : د. محمد ضاري حمادي ، ط١ ، بيروت ١٩٨٢ م .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تـد : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ١٩٦٧-١٩٦٨ .
- الحل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، تـد : سعيد عبد الكريم سعودي ، بغداد ١٩٨٠ .
- حياة الحيوان الكبرى : محمد بن موسى الدميري (ت ٨٠٨ هـ) ، طبع البابي الحلبي بمصر . (ب.ت) .
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تـد : عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ١٩٧٩-١٩٨٦ م .

- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢-١٩٥٦ .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) : د. مهدي المخزومي ، (ط٢) ، بيروت ١٩٨٦ .
- الدراسات اللغوية في العراق : د. عبد الجبار القزاز ، بغداد ١٩٨١ .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : د. فاضل صالح السامرائي ، بغداد ١٩٧١ .
- الدرس النحوي في بغداد : د. مهدي المخزومي ، بغداد ١٩٧٥ .
- الدرس النحوي عند العرب : علي مزهر الياسري ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٦ .
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تح: محمود محمد شاكر ، القاهرة ١٩٨٤ .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي : تح : عبد الكريم النجيلي ، بغداد ١٩٥٤ م .
- ديوان الأسود بن يعفر : صنعة د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٧٠ .
- ديوان الأتشي الكبير : شرح وتعليق د. محمد محمد حسين ، بيروت ١٩٧٤ .
- ديوان أمري القيس : تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨ .
- ديوان أمية بن أبي الصلت : تح : د. عبد الحفيظ السطلي ، دمشق ١٩٧٤ .
- ديوان أوس بن حجر : تح : د. محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٦٠ .
- ديوان بشر بن أبي خازم : تح : د. عزة حسن ، دمشق ١٩٦٠ .
- ديوان جرّان العود النميري : (صناعة أبي جعفر محمد بن حبيب) ، تح : د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٨٢ .
- ديوان جرير : (بشرح محمد بن حبيب) ، تح : د. نعمان محمد أمين طه ، (ط٢) ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ .
- ديوان جميل بثينة : جمع وتح : د. حسين نصار (ط٢) ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي : تح: د. عادل سليمان ، مطب المدني بمصر . (ب.ت)

- ديوان الحطيئة : تح : د. نعمان محمد امين طه ، القاهرة ١٩٥٨ .
- ديوان حميد بن ثور : صنعة عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ١٩٥١ .
- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان : تح : د. حسين نصار ، دار الكتب المصرية ١٩٦٩ م .
- ديوان الخنساء : دار صادر ، بيروت ١٩٦٣ .
- ديوان ذي النرمة : دار صادر ، بيروت ١٩١٩ م .
- ديوان رؤبة : ضمن (مجموع أشعار العرب ج ٢) ، نشره وليم بن آلفرد البروسي ، بيروت ١٩٧٩ .
- ديوان زيد الخيل الطائي : تح : د. نوري حمودي القيسي ، النجف ١٩٦٨ .
- ديوان سحيم عبد بني الحساس : تح : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ديوان الشماخ : تح : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .
- ديوان طرفة بن العبد : (بشرح الأحمم الشيعري) ، نشر مكس سلغون ، مطبـ ، سالون ، فرنسا ١٩٠٠ .
- ديوان الطفيل الغنوي : تح : محمد عبد القادر أحمد ، بيروت ١٩٦٨ .
- ديوان عامر بن الطفيل : (برواية ابن الأنباري عن ثعلب) ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٩ م .
- ديوان العباس بن مرداس : جمع وتح : د. يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٦٨ .
- ديوان عبد الله بن رواحة : تح : د. حسن محمد باجودة ، القاهرة ١٩٧٢ .
- ديوان العجاج : (برواية الاصمعي) ، تح : د. عزة حسن ، بيروت ١٩٧١ . وطبع لايبزك ١٩٠٣ ، نشر وليم بن آلفرد البروسي .
- ديوان عدي بن زيد : جمع وتح : محمد جبار المعين ، بغداد ١٩٧٥ .
- ديوان العرجي : تح : خضر الطائي ، ورشيد العبيدي ، بغداد ١٩٥٦ .

- ديوان عروة بن الورد : (بشرح ابن السكيت) ، تد : عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٦٦ .
- ديوان علقمة الفحل : (بشرح الاعلم الشنتمري) ، تد : لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، حلب ١٩٦٩ .
- ديوان عمرو بن قميئة : تد : خليل ابراهيم العطية ، بغداد ١٩٧٢ .
- ديوان عمرو بن معد يكرب : صنعة هاشم الطعان ، بغداد ١٩٧٠ .
- ديوان عنزة : تد : محمد سعيد مولوي ، المكتب الاسلامي ، دمشق ١٩٧٠ .
- ديوان النقال الكلابي : تد : د. احسان عباس ، بيروت ١٩٦١ .
- ديوان القطامي : تد : د. ابراهيم السامرائي ، ود. أحمد مطلوب ، بيروت ١٩٦٠ .
- ديوان قيس بن الخطيم : تد : د. ابراهيم السامرائي ، ود. أحمد مطلوب ، بغداد ١٩٦٢ .
- ديوان كثير عزة : جمع وتد : د. إحسان عباس ، بيروت ١٩٧١ .
- ديوان كعب بن زهير : (برواية السكري) ، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ م .
- ديوان كعب بن مالك : جمع وتد : سامي مكّي العاني ، بغداد ١٩٦٦ .
- ديوان ليلى الأخيلية : جمع وتد : خليل العطية و خليل العطية ، بغداد ١٩٦٧ .
- ديوان المتلمس الضبعي : تد : حسن كامل الصيرفي ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ديوان مجنون ليلى : جمع وتد : عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة (ب. ت) .
- ديوان مسكين الدارمي : تد : خليل ابراهيم العطية ، وعبد الله الجبوري ، بغداد ١٩٧٠ .
- ديوان النابغة الذبياني : (صنعة ابن السكيت) ، تد : د. شكري فيصل ، بيروت ١٩٦٨ .
- ديوان اليزدجيرين : مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ .

- روضات الجنات: محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت ١٣١٣هـ)، (ط٢) حجري، طهران ١٣٦٧هـ.
- رياض الصالحين: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دمشق. (ب. ت).
- الزاهر في معاني كنيمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، بغداد ١٩٧٩م.
- السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف (ط٢) دار المعارف بمصر ١٩٨٠.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دمشق ١٩٨٥.
- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد بن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر ١٩٥٢.
- سنن الترمذي (تجانب الصحيح): محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تح: أحمد محمد شكري، القاهرة ١٩٣٧.
- سنن الدار قطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، القاهرة ١٩٦٦ م.
- السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حيدر آباد ١٣٥٢هـ.
- الشاهد واصل النحر في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، الكويت ١٩٧٤م.
- شذرات الذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، (ط٢)، بيروت ١٩٧٩.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٥)، القاهرة ١٩٦٧.
- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: زهير غازي زاهد، النجف ١٩٧٤.

- شرح اختيارات المفضل : أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة (ط٢) ، بيروت ١٩٨٧ .
- شرح الاشمونى على الفية ابن مالك : نور الدين علي بن محمد الاشمونى (ت ٩٢٩هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ١٩٥٥ .
- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) ، مط : عيسى البابي الحلبي بمصر ، (ب. ت) .
- شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، الموصل ١٩٨٠-١٩٨٢ .
- شرح ديوان الحماسة : أبو زكريا بن علي التبريزي ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة (ب. ت) .
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : عبد الرحمن البرقوقي ، بيروت ١٩٦٦ .
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : (صناعة ثعلب) ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٤ .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٢) ، مصر ١٩٦٠ م .
- شرح ديوان الفرزدق : جمع وتعليق عبد الله أسماعيل الصاوي ، مصر ١٩٣٦ .
- شرح ديوان كعب بن زهير : (صناعة أبي سعيد السكري) ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة : تح : د. إحسان عباس ، الكويت ١٩٦٢ .
- شرح ديوان المتنبي : عبد الرحمن البرقوقي (ط٢) ، القاهرة ١٩٣٨ م .
- شرح الشافية : رضي الدين الاسترلابادي (ت ٦٨٦هـ) ، تح : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٣٥٦هـ .

- شرح شذور الذهب : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ١٠) ، القاهرة ١٩٦٥ .
- شرح شواهد الشافية : عبد القادر بن عمر البغدادي ، تح : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- شرح القصائد التسع المشهورات : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٢٨ هـ) ، تح : أحمد خطاب ، بغداد ١٩٧٣ .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .
- شرح الكافية : رضي الدين الأسترابادي ، بيروت ١٩٨٥ .
- شرح كتاب سيويه : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) . مخطوطة التيمورية (مصورة الدكتور محمد البكاء ، بغداد) .
- شرح مشكل أبيات المتنبي : أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ، تح : محمد حسن عبد الرضا ، بغداد ١٩٧٧ .
- شرح المفصل : يعش بن يعش بن علي (ت ٦٤٣ هـ) ، طبع عالم الكتب ، بيروت (ب.ت) .
- شرح المقدمة المحببة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، تح : خالد عبد الكريم ، الكويت ١٩٧٦-١٩٧٧ .
- شعر أبي زبيد الطائي : جمع وتح : د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٦٧ .
- شعر أبي دؤاد الأيادي : ضمن (دراسات في الأدب العربي) ، جمع كوستاناف كرنباوم ، بيروت ١٩٥٩ .
- شعر الأحوص بن محمد الأنصاري : جمع وتح : د. إبراهيم السامرائي ، النجف الأشرف ١٩٦٩ م .
- شعر الأخطل : تح : فخر الدين قباوة (ط ٢) ، بيروت ١٩٧٩ م ، وتح : صالحاني ، بيروت ١٩٩١ .

- شعر تابط شرا : تح: سلمان داود القرغولي ، وجبار تعيان جاسم ، النجف ١٩٧٣.
- شعر خفاف بن ندبة : تح: د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٦٧ .
- شعر الراعي النميري وأخباره : جمع وتح: د. ناصر الحاني ، دمشق ١٩٦٤ م .
- شعر زياد الأعجم : د. يوسف حسين بكار ، دمشق ١٩٨٣ .
- شعر عبد الرحمن بن حسان : تح: د. سامي مكّي العاني ، بغداد ١٩٧١ .
- شعر العجير السلولي : جمع محمد نايف الدليمي ، مجلة المورد ، بغداد ، المجلد (٨) العدد (١) لسنة ١٩٧٩ .
- شعر الكميت بن زيد : جمع وتح: د. داود سلوم ، النجف ١٩٦٩ .
- شعر الكميت بن معروف : ضمن (عشرة شعراء مقلون) ، صنعة د. حاتم صالح الضامن ، الموصل ١٩٩٠ .
- شعر المخيل السعدي : ضمن (عشرة شعراء مقلون) ، صنعة د. حاتم صالح الضامن ، الموصل ١٩٩٠ .
- شعر المغيرة بن حنبل : ضمن (شعراء أمويون - القسم الثالث) ، د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٨٢ .
- شعر النابغة الجعدي : جمع وتح: عبد العزيز رباح ، دمشق ١٩٦٤ م .
- شعر نصيب بن رباح : جمع وتح: د. داود سلوم ، بغداد ١٩٦٧ م .
- شعر النعمان بن بشير الأنصاري : تح: يحيى الجبوري ، بغداد ١٩٦٨ م .
- شعر النمر بن تولب : صنعة د. نوري حمودي القيسي ، بغداد ١٩٦٩ .
- شعر هذبة بن الخشرم : تح: د. يحيى الجبوري ، دمشق ١٩٧٦ .
- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس ، تح: مصطفى الشويمي ، بيروت ١٩٦٣ .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) : اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، (ط٤) ، بيروت ١٩٨٧ .

- صحيح البخاري : محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، مطابع الشعب ، القاهرة ١٣٧٨ هـ .
- صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٥ .
- صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه : همام بن منبه (ت ١٣٢هـ) ، تح : د. رفعت فوزي عبد المطلب ، القاهرة ١٩٨٥ م .
- النصلة في تاريخ أئمة الأندلس : خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ) ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ضرائر الشعر : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تح : السيد ابراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٠ .
- طبقات النحاة واللغويين : (المحمّدون) ، تقي الدين بن أحمد بن محمد بن قاضي شعبة (ت ٨٥١هـ) ، تح : د. محسن غياض ، النجف ١٩٧٤ .
- طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم (ط٢) ، مصر ١٩٨٤ .
- العبر في خبر من غير : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تح : فؤاد السيد ، الكويت ١٩٦١ .
- العربية والغموض (دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى) : د. حلمي خليل ، الاسكندرية ١٩٨٨ .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٤) ، بيروت ١٩٧٢ .
- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تح : د. مهدي المخزومي ، و د. ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٨٠-١٩٨٥ .
- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب : محمد خليل الخطيب ، طنطا ١٩٥٠ م .

- غاية النية في طبقات القراء : محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٢٣هـ) ، تح : برجستر اسر وبرتزل ، القاهرة ١٩٣٢-١٩٣٥ .
- الفائق في غريب الحديث : جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، وأبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٧١ .
- الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير : الشيخ يوسف بن اسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ) ، بيروت . (ب. ت) .
- الفرق بين الحروف الخمسة : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطاني (ت ٥٢١هـ) ، تح : د. علي زوين ، بغداد ١٩٧٦ .
- الفصيح : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تح : د. عاطف مذكور ، مصر ١٩٨٤ .
- الفلاكة والمفوكون : أحمد بن علي الدلجي (ت ٨٣٨هـ) مطب الشعب بمصر ١٣٢٢هـ .
- فهرست ما رواه عن شيوخه : محمد بن خير الأسبيلي (ت ٥٧٥هـ) ، تح : فرنشكه ، قرارة زيزين وخليان (ط ٢) ، سرقطة ١٩٦٣ .
- في علم النحر : د. أمين علي السيد (ط ٦) ، القاهرة ١٩٨٦ .
- القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، (ط ٢) ، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٢ .
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره : سعيد جاسم الزبيدي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٥ م .
- الكامل في اللغة والأدب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم وسيد شحاته ، مصر . (ب. ت) .
- الكتاب : سيبويه ، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) ، بولاق ١٣١٦-١٣١٧هـ .
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : جار الله ، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح : مصطفى حسين أحمد (ط ٢) ، القاهرة ١٩٥٣ .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، مصطفى عبد الله (ت ١٠٦٧هـ) ، بيروت ١٩٨١ .
- اللامات : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تح : مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ م .
- لحن العوام : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، تح : د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٦٤ .
- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ، بولاق ١٨٩٢م - ١٣٠٨م .
- لسان الميزان : شهاب الدين بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) (ط ٢) ، بيروت ١٩٧١ .
- النعم في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تح : حامد المؤمن ، بغداد ١٩٨٢ .
- ما تلحن فيه العوام : علي بن حمزة الكسائي ، تح : عبد العزيز الميمني ، القاهرة ١٣٧٨هـ .
- مالك ومنتعم إينا نويزة نيريوعي : جمع وتقديم : ابتسام مرهون الصفار ، بغداد ١٩٦٨ .
- مجمع الأمثال : أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٢) ، مصر ١٩٥٩ .
- مجمع البيان في تفسير القرآن : الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) ، طهران ١٣٧٩م .
- مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون (ط ٢) ، مصر ١٩٦٠ .
- مجالس العلماء : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون (ط ٤) ، الكويت ١٩٦٢ .

- مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) ، تح : محمد فؤاد شزكين (ط ٢) ، مصر ١٩٧٠ م .
- مجلة معهد المخطوطات العربية (نواذر المخطوطات ج ١ - وج ٦ لسنة ١٩٦٠) : يصدرها معهد المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، القاهرة .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تح : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٩٦٦-١٩٦٩ .
- مختار الصحاح : عبد القادر بن محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦١٦هـ) ، الكويت ١٩٨٣ .
- المخصص : علي بن اسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، بيروت ١٩٧٨ م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو والنحو : د. مهدي المخزومي (ط ٣) ، بيروت ١٩٨٦ .
- المذكر والمؤنث : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، تح : د. طارق الجناي (ط ٢) ، بيروت ١٩٨٦ م .
- المذكر والمؤنث : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح : د. رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، مصر ١٩٧٠ .
- مرآة الجنان وخبرة اليقظان : عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ) ، بيروت ١٩٧٠ .
- المرصع في الآباء والامهات والبنين والبنات والأزواء والذوات : مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ، تح : د. ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٧١ م .
- المزهر في علوم اللغة وانواعها : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تح : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد النجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، طبع عيسى البابي بمصر . (ب. ت) .

- المسائل المشكّلة (البغداديات) : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ،
تد : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، بغداد ١٩٨٣ .
- المسائل والاجوبة : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي
(ت ٥٢١هـ) ، ضمن (رسائل في اللغة) ، تد : د. ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٤ .
- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تد :
د. حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٧٥ .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره : عوض محمد القوزي ، الرياض ١٩٨١ م .
- المعارف : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، تد : د. ثروة
عكاشة (ط٤) ، مصر ١٩٨١ .
- معاني الحروف : أبو الحسن بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تد : د. عبد الفتاح
اسماعيل شلبي (ط٣) ، جدة ١٩٨٤ م .
- معاني القرآن : سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تد : د. عبد الأمير محمد
أمين النور ، بيروت ١٩٨٥ .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تد : أحمد يوسف
نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار الكتب المصرية
١٩٥٥-١٩٧٢ .
- معجم الأدباء : ياقوت ، شهاب الدين الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، تد : د. س.
مرجانيو (ط٢) بالموسكي بمصر ١٩٢٣ .
- معجم البلدان : ياقوت ، شهاب الدين الحموي ، دار الكتاب العربي ، بيروت (ب. ت) .
- المعجم الكبير : أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) ، تد : حمدي
عبد المجيد السلفي (ط٢) ، الموصل ١٩٨٤-١٩٩٠ .
- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب
بمصر . (ب. ت) .
- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، دمشق ١٩٥٧-١٩٦١ .

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تـد : محمد سيد جاد الحق ، مصر ١٩٦٩ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تـد : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة . (ب.ت) .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (المسمى بشرح الشواهد الكبرى) : محمود بن أحمد تعيني (ت ٨٥٥هـ) (بهامش خزائن الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي) ، بولاق ١٢٩٩هـ .
- المقصد في شرح الإيضاح : عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تـد : د. كنظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢ .
- المقضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تـد : محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت . (ب.ت) .
- المقدمة المحببة في علم النحو : طاهر بن أحمد بن بابشاذ . تـد : د. حسام سعيد الشعيبي ، بغداد ١٩٨٠ .
- المقرب : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور ، تـد : أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله أحمد الجبوري ، بغداد ١٩٨٦ .
- الممتع في التصريف : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور ، تـد : د. فخر الدين قباوة (ط٥) ، دار الآفاق الجديدة ١٩٨٣م .
- منازل الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الزماني ، ضمن (رسائل في النحو واللغة) ، تـد : د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، بغداد ١٩٦٩م .
- من تاريخ النحو : سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت . (ب.ت) .
- المنصف (شرح تصريف المازني) : أبو الفتح عثمان بن جني ، تـد : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مصر ١٩٥٤-١٩٦٠ .
- المنقوص والممدود : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تـد : عبد العزيز الميمني (ط٣) ، مصر ١٩٨٦ .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال : أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ،
تد : علي محمد البجاوي ، مصر ١٩٦٣ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : أبو المحاسن بن تغري بردي
(ت ٨٧٤هـ) ، طبع دار الكتب المصرية . (ب.ت) .
- نزهة الأبناء في طبقات الأدباء : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تد :
د. إبراهيم السامرائي (ط ٣) ، الأردن ١٩٨٥ م .
- النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، تصحيح
علي محمد الضباع ، مصر . (ب.ت) .
- انكسار في تفسير كتاب سيبويه : يوسف بن سليمان الشنتمري ، تد : زهير عبد
المنعم سلطان ، الكويت ١٩٨٧ م .
- النهاية في غريب الحديث : مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) ،
تد : محمد الطناحي ، مصر ١٩٦٣-١٩٦٥ .
- الثوار في اللغة : أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ) ، تصحيح :
سعيد نخوري الشرتوني (ط ٢) ، بيروت ١٩٦٧ .
- هدية أعارفين : اسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، استانبول ١٩٥١-١٩٥٥ .
- معجم الجوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، دار
المعرفة ، بيروت . (ب.ت) .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، تد :
د. إحسان عباس ، بيروت ١٩٧٧ .

استدراك المصادر

- الإقتراح في أصول النحو : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تد : د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة ١٩٧٦ .
- أمالي السهيلي : عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١ هـ) . تد : محمد إبراهيم البنا ، مصر ١٩٧٠ .
- تهذيب التهذيب : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، مصورة دار صادر (ب.ت) .
- الشعر والشعراء : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) . ط ٣ . بيروت ١٩٨٧ م .
- غريب الحديث : أبو عبيد ، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، ط ، حيدر آباد ١٩٦٥-١٩٦٧ .
- الفضليات : الفضل الطبري (ت ١٧٨ هـ) . تد : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هرون ، ط ٤ . مصر ١٩٦٤ .

term and what he depends on from poetry and koran and Arab sayings. Then moving to his resources in measuring and listening, the cause, points of differences, his idea about grammarians, his presentation for personal points "ideas" which the grammarians mentioned. We found examples that ascertain his craftiness and his own ideas. The third part was about the description of copies and the way of investigation and showing the qualities of the two manuscripts. He signalled "put" for the manuscript of "AL-Dhahiriya Library". The letter "ط". For the manuscript of "the Egyptian Library", he put the letter "م", and then its qualities and the programme of investigation. The fourth part consists of the text that was investigated by the author "investigator", and he tries to show it clearly and actually. As I think this effort will pave the way before those who research or study for more deep research in linguistic and grammatical subjects.

The Applicant for PH. D Degree :

Husein Ali Lafta AL-Sa'adi

First the analysis of the bases and questions , and second the analysis of the material in general , and what in hides of divisions , giving reasons , and protest after discussions .

The resources of a grammarian is the material in he works in scientific methods ; that aids him to achieve the results he aims to reach or get, and our scientist who was so intelligent and quick-minded , was able to conclude the very correct results , and he had the ability to understand them in good looking and deep thinking , and such a book has various characteristics in grammatical side :

1. He investigated the material of grammar from its surroundings . and that is more necessary for those who research .
2. And he studied it such a study in which he tried to simplify its demands and reach many of important results in grammatical study and simplify what is difficult , and uncover its phenomena and secrets .
3. Ibn Baba Shath ia a great grammarion and linguistn researcher . and he was (the) first in grammatical study . He offered a great service to Arabic and its scholars and linguists . The effect in grammar which he left in later books “ writers of books “ who came after him and depended on him in thoughts and directions , was obvious in what adepted from him indirectly and directly .

As for this study , it was completed in four parts , preceded by the preface for the research on the scientific life of the auther and his writings briefly. The first part is about the book and its authority and aims of explanation - and his scientific style. In the second part , the author took the components of his grammatical trend “ attitude “ and

Abstract

The explanation of AL-Zajaji's sentences One of these who were concerned with AL-Zujaji's sentences in grammar was a great scientist well known for virtue and deep thinking and perseverance : He was Abul Hasan Tahir Ibn Ahmed Ibn Baba Shath, the grammarian , who died in 469 A. H. He was the grammarian of fatimid state and its outstanding writer , that he explained the " Book of sentences " for its importance to the researchers when they depended on it and made much use of it , and because of its fame in that time and people's trust in it. Ibn Baba Shath meant for this explanation to enable the student to understand what the grammar represented of problems or points and inflection .

The explainer deals with the certain text of AL-zajaji in his own way. He explains text by text until he finishes all the texts according to the succession of AL-Zujaji's subjects.

The author tries to return the ideas to their owners , and almost depends on great grammarians and who are in the front as AL-Khaleel, seebawayhi, AL-Akhfash, Ibn-el- sarraj, Abi Ali el Farisi, AL-Farra'a , and AL-Kisa'i . AL-Zujaji divided his book into entries with out trying to put chapters because of his brevity. But the lengthened his explanation. Then he divided each entry into three parts. Ibn Baba Shath may say what AL-Zujaji doesn't mention , and in a style (way) seems to be nice and has a sign of a scientist and a great critic . Scientifically his way in explanation is represented in two domains ufields " .

